

جامع الرموز

للامام شمس الدين محمد الحراساني القمستاني المتوفى سنة ٩٩٢ عند البعض وسنة ٩٥٥ عند الآخر اما فراغه من تأليف جامع الرموز فهو سنة ٩٤١

(وبهامشه)

غواص البحرین

في ميزان الشرحين للمولى فخرالدين بن ابراهيم افندي القزاني

طبع بالطبعة الكريمة ببلدة قزاق سنة ١٣٣٣

بمصارف محمدجان مع اخويه شريفجان وحسنجان الكريميين .

طبع رخصتي ١١ نجي اكتوبر ١٩٥٤ نجي سنة پيتربورغه

ثم طبع ثانياً ١٣٠١ هـ ١٩٨١ م ، بامرو

بسعى خادم العلماء والمشاخ الراجي رحمة الباري
الحاج آناگدی طلائی

تحت اداره

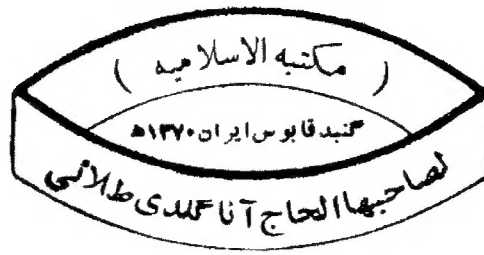
مكتبه الاسلاميه ، گنبد قابوس ، ايران

Дозволено Цензурою С.- Петербургъ 11 Октября 1904 г.

К а з а н ь .

Типографія Т-го Д-ма „Бр. Каримовыхъ“.

1905 года .



بسی خادم العلماء والمشايع الراجي رحمة الباري
الحاج آنا گلدي طلائی

بسم الله الرحمن الرحيم محمدك يا من بلطعان الالوية المنصوبات للاعلام * والابواب المفتوحات لغيب اولى الافهام * ونسألك شرح نيف من خزانة غيبك للمخلصين من الانام * والطالبين الكرام المتوسلين في ذلك باتم صلوة وسلام * لافضل من اوتي باصدق الكلام واحسن نظام * وآله وصحبه الذين كل واحد منهم اتم من كل تمام * وبعد فيقول الراجى عفوره العاقى المقيىر فخر الدين بن ابراهيم افندى الحنفى غفر الله له ولوالديه ومشايخه وهوتعالى بالخير حسبى ان كتاب جامع الرموز حاوى المشكلات والكنوز تأليف الشيخ الامام والخبير الصمصام والبحر القمقام شمس الدين محمد القهستانى ا دركه الالهام الربانى من افخر الشروح للمقايىة تصنيفا واحسنها اسلوبا طريقا وارشفها فى العبارات وادقها فى الاشارات وهوى بابيه عديم التنظير جامع الفقه المجمع الغفير فبيننا انا اسبح فى لمحج بحاره والتذ باقتضاض مستورات افكاره اذ عرض لى خاطر ان اصنع عليه شرحا فاهتزيت لذلك كالروض للامطار وسارعت فى امتثاله من غير بد للقرار وسميته غواص البحرين فى ميزان الشرحين شرحا فاهتزيت لذلك كالروض للامطار وسارعت فى امتثاله من غير بد للقرار وسميته غواص البحرين فى ميزان الشرحين

بسم الله الرحمن الرحيم

كتاب الزكوة

ذكرها بعد الصلوة لانها افضل العبادات بعدها كما تقرر فى اصول الفقه (وهى) اسم من التزكية وكلاهما مستعملان وفى المفردات انها فى اللغة النمو الما صل من بركة الله تعالى وفى الشريعة القدر الذى يخرج به الى الفقير وفى الكرماني انها فى القدر مجاز شرعا فانها ابتاء ذلك القدر وعليه المحققون كما فى المضمرات وهو القابل للعنوان وبالاشتراك قال الزمخشري وابن الانير وانما ترك فى العنوان العشر وغيره مما ذكر فيه لانه داخل فيه تغليباً او تبعاً واعلم ان سببها المال وله شروط كما للمكلف فصرح ببيان شروطه اولاً فقال (لا تجب) اى لا تقضى فرضاً قطعياً (الاعلى حر) حقيقى كالمسلم او حكمى كالذمى فان المأخوذ منه الزكوة كما فى التحفة وغيره واحترز به عن الحرى فان الكفار كلهم ارقاء كما فى عتق المستصفى وسير الزاهدى وما اخذ منه عوض عما اخذ منا او حماية ما فى يده كما

وهذا هو المجلد الثانى فلما تم بعد ما علمتكم بتفرق البال وتشتت الحال وكنت مطروحا بمكان فقر جندب ضيعى وجمع شتات عمرى دولة السلطان الماهر القرم الاومدى فى الفضائل الملكية والحقان العادل المفضل المكرم بالشاىئ السنية محمد الدين القويم المحمدى سالك الصراط المستقيم الاحمدى الوايل العظيم فى احباء مراسم الحق والطود الحسيم فى تثبيت قواعد الصدق * كسر اعناق الاكاسرة العنات قاصع بنيان الكفرة والبعات صاحب المناقب والمفاخر البهية محرز قصبات السبق فى المدارج العلية البازل جده فى اعلام كلمة الله المعلى الصارفى همتة فى اتباع سنة نبيه المصطفى مالك رقاب الامم قدوة خواقين العرب والعجم مانال بفضل الله المتعال وبلغ اقاصى الامانى بالتوكل فى كل حال خليفة الله فى الارضين غياث الاسلام والمسلمين المتخلف بخلق الربانى الملقب بصاحب القرن الثانى جنباه مدين اكابر العلماء وحضرته مهبط اساطين الفضلاء فوجب لى ان اقول بالصدق والترداد اللهم اجعل قباب دولته ركنية الاوتاد وسرا دقات عظمتة منصوبة الى يوم التناد بجمرة النبى وآله الامجاد فمن قال آمينا يرحمه الله ولا يرتاد ثم لما فرغت من التسويد مع التصحيح

ارسلته عراضة لهذه السدة السنية وسيلة لتلك الخدمة العمية راجعا من الله ان يلاحظه الممدوح بعين عنايته العيمى فقطرة نور من ذكاء بتجلى به ليلى البهيم بل سحبة اعرقها فى الكريم بسم الله الرحمن الرحيم لما فرغنا من شرح كنوز كتاب الصلوة شرعنا فى شرح رموز كتاب الزكوة عسى ان يذكينا الله تعالى عن الآفات (١) اى المصدر واسم المصدر (٢) فى الكلام بخلاف الصلوة من التصلية فان مصدرها غير مستعمل كما مر (٣) بيان النبو لاصلة الحاصل (٤) اى الايتاء القابل (٥) اى لتعوين الكتاب لكونه فعل العبد الذى هو موضوع علم الفقه والمناسب ان يكون موضوع مسألة كل علم موضوعه فلا بد ان يحمل الزكوة هنا على معنى ايتاء القدر الواجب (٦) اى فى كتاب الزكوة (٧) اى العشر ونحوه (٨) اى فى الزكوة (٩) اى يجعل الزكوة غالبا على العشر ونحوه فسمى الكل زكوة (١٥) اى يجعل العشر ونحوه تابعا للزكوة وجعلها اصلا لكثرة ذكرها فى القرآن فاكتفى فى العنوان بذكر الاصل عن التابع (١١) اى بقيد الحر (١٢) كما عن عبيد دارنا اكتفى عنه لظهوره (١٣) عطف على عوض

(١) ان ما ذكرنا من تعميم الحر عن الحقيقي والحكمي والاحتراز به عن الحرابي (٢) ذكر في بعض النسخ اعلم ان قيد مسلم لو ذكر يكون لامحالة قيد الحر فالنعميم المذكور يعتبر في المسام ويحترز به عن الحرابي ويفسر الحر بمن لا مال له والكفار في دار الحرب وان كانوا ارقاء لكنهم لا مال لهم هناك حتى لا يخرج بقيد الحر ويحتاج الى قيد مسلم فاعلم ذلك (٣) اي ظاهر المن حيث اتى بالحصر والاستثناء المفرغ

(٢٩٨)

كتاب الزكوة

في المحيط ولا يخفى ان ما ذكرنا مغن عن قيد (مسلم) ولذا لم يذكر في بعض النسخ وظاهره ان الحرية والاسلام كما هو شرط الوجوب فهو شرط البقاء ايضا حتى لو ارتد العباد بالله تعالى سقطت الزكاة الواجبة كما في الزاهدي (مكلف) اي عاقل بالغ فتجب على المعتوه والمغنى عليه ولو استوعب حولا كما في قاضيخان ولا تجب على المجنون والصبي وظاهره ان العقل شرط في جميع الحول كالبلوغ حتى انه اذا فاق في بعضه يستأنف الحول من وقت الافاقة كما روى عنه وقيل هذا في الذي بلغ مجنونا ثم افاق واما اذا كان مقيما في ازل الحول ثم جن فعنه ان استغرق جنونه الحول سقط عنه الزكوة والاوجبت من اذله وعنه انها تجب بالافاقة في الحول قل اوكثر كذا في الزاهدي وهذا قول ابي حنيفة رحمه الله كما في الكافي وبه اخذ محمد رحمه الله وهو رواية عن ابي يوسف رحمه الله وعنه الافاقة في اكثر الحول كما في المحيط ثم اشار الى شروط المال بقوله (مالك) اي قادر على التصرف على وجه لا يتعلق بذلك تبعة في الدنيا ولا غرامة في العقبى كما في الكرماني (ملكاً) مثلث مصدر كما في القاموس لكن في المقاييس انه بالكسر اسم (تاماً) اي كاملاً بان يكون في يده او يد آمينه كالمضارب او يد غيره كما المستفرض المقر ونحوه كما في النظم ولو فسر القام بيد ورقبة لمخرج عنه بعض ما ذكرنا ولا يغني هذا القيد عن قيد الحرية كما ظن لأنه مخرج للحرابي وقيد مسلم لم يذكره الظان (لنصاب) في اللغة الاصل وفي الشريعة ما لا يجب فيما دونه زكوة من المال كما في الكرماني وفيه اشكال واللام للتنقية فانه مفعول مالمك ولا يخلو عن اختصاص وحيث لا يحتاج الى قوله ملكاً تاماً

وفيه

ملكا تاما مستدركا وهذا هو معنى الاشكال وقد ارجع الرومي الاشكال الى كلام الكرماني بانه يلزم على تفسيره الدور في كلام المص وهو غير مستقيم لانه بيان شروط الزكوة كما قال فصرح ببيان شروطه الخ لاتعريفها والحمد لله على ما الهمني من الصواب ١٢ وفي بعض النسخ وجد بعد قوله وفيه اشكال فانه لم يصدق على ما فوق مأتى درهم مثلاً فعلى هذا يكون الاشكال من وجهين احدهما كون تعريف النصاب تعريفاً بالاختصاص والثاني استدراك قول الباتن ملكاً تاماً (لناظره)

فمعناه لا تجب على احد حراً او عبداً مسلماً او كافراً الاعلى حر مسلم فبقى الكافر المرتد داخلاً في جانب النفي بمعنى لا يجب على المرتد فاذا اسلم ورجع عن ارتداده فيجب الآن وكان اسقط ارتداده ما وجب قبل فعلم ان الحرية والاسلام شرط البقاء ايضا (٤) اي قبل الارتداد فلم يبق لانتفاء شرط البقاء (٥) لكونهما بالغاً عاقلاً غايته انهما مغلوب العقل لاسلوبه فلهما اصل العقل لكن غلب وسر لا انه سلب كالمجنون (٥) قوله المعتوه في المغرب المعتوه ناقص العقل وقيل المدعوش من غير جنون وفيه التفصيل المار في الصبي كما في التتارخانية وفي عامة كتب الاصول ان حكمه كالصبي العاقل في كل الاحكام (٥) انه لا تجب على المعتوه في حال العتة لما علمت من ان حكمه كالصبي العاقل فلا تلزمه لانها عبادة محضة كما علمت الا اذا لم يستوعب الحول لان الجنون ياغومه فالتعته بالاولى واما ما في القهستاني من قوله فتجب على المعتوه والمغنى عليه ولو استوعب حولا كما في قاضيخان اه ففيه اني راجعت نسختين من قاضيخان فلم ار ذكر حكم المعتوه وانما ذكر حكم المجنون والمغنى عليه فلو وجد فيه ذلك فهو مشكل فنأمل (ابن عابدين) (٦) اي عن وجوب الزكوة (٧) وهو ما في يد المضارب والمستفرض المقر (٨) اي قيد الحرية (٩) وقيد التام لا يخرج به وان فسر بتفسير الظان (١٥) يعني حتى يقول الظان ان المخرج للحرابي هو (١٢) اي في هذا المقام (١٣) كيف (واللام للتنقية) اي لتنقية عمل شبه الفعل وهو ملك (١٥) اي قوله لنصاب (١٦) وهو شبه الفعل ضعيف العمل بلا تنقية (و) مع كونه للتنقية (لا يخلو) اي اللام (عن) افادة (اختصاص) (١٨) اي حين لا يبع عن الاختصاص (٢٥) لان معنى اختصاص الملك بالنصاب هو كون ملكه كاملاً فصار قيد

وفيه اشعار بانّه لو كان نصاب بين اثنين او اكثر فلا زكوة فيه كما اذا كان لرجلين
 اربعون شاة كما في المحيط والمتبادر ان يكون النصاب مالا حلالا فان كان حراما
 فان كان له خصم حاضر فواجب الرد والافواجب التصديق الى الفقير ولا يحل له
 منه شئ كما في التنف ومثله في المنية فلا زكوة في المفصوب والملوك
 شراء فاسدا كما في النظم (نام) اي زائد يقال نسي ينسى نماء ونموا ونميا
 اذا زاد وينمو لغة كما في التاج (وهو اما بالثمنية) اي بكونه ثمننا وهو
 في اللغة ما عوض عن شئ وفي الشريعة ما لزم بالبيع وان لم يدخل
 تحت تقويم مغموم والمراد ما خلّف في الأصل لأن يقابل المبيع به كالذهب
 والفضة لكن في الذخيرة ان طلب النماء في الاثمان غير مشروط لوجوب
 الزكوة (او السوم) اي الرعى يقال سامت الماشية سوما اذا رعت
 (اونية التجارة) اي النصد الجازم او الغالب منه للتجارة كما في المحيط
 وهي التصرف في رأس المال طلبا للربح قبل ليس في كلامهم تأء بعدها
 جيم غيرها كما في المفردات (مع الحول) اي مصاحب كل من الثمنية
 واخويها لدوران الشمس في المطالع والمغرب من موضع الى العود اليه
 اذ اصله الدور كما ذكره الراغب وفيه اشعار بان العبرة في الزكوة للسنة
 الشمسية كما اشار اليه الكافي والكرمانى والى الخلاف اشار ما في المنية
 ان المرغينانى اعتبر القمرية والتحقيق ان الشرع يريد اليسر فيعتبر
 النماء الا انه امر غفى فيقيم الثمنية في المحجرين والسوم في السوائم والنية
 في مال التجارة حولا مقام النماء ويدبر الحكم على ذلك ولذلك لو امسك
 رجل حولا مائتى درهم لا مال له غيرهما كان عليه الزكوة كما في المحيط والذخيرة
 واليه اشير في التحفة فعلى هذا ينبغي ان يجب الزكوة على من ليس
 له غير السائمة او مال التجارة شىء واسام اونوى التجارة حولا والظاهر
 ان يكون النصاب والسوم شرطا في كل الحول والنصاب لم يشترط الا في

(١) اي في اشتراط النصاب الكامل اشعار
 (٢) فلا زكوة لاحد منهما (٣) اي في النصاب
 المشترك بينهما لانه لم يملك كل منهما نصيبا
 بل نصف نصاب (٤) من باب ضرب مثل رمى
 يرمى (٥) اي من نصر مبتدأ (لغة) خبره
 (٧) عطف على الجزم (٨) اي من الغنى
 (٩) صلة القصد (١٥) اي العرب العرباء
 (غيرها) اي غير لفظ التجارة
 (*) وفي القهستاني ولا زكوة في المفصوب
 والملوك شراء فاسدا اه والمراد بالمفصوب
 ما لم يخلطه بغيره لعدم الملك واما الملوك
 شراء فاسدا فهو مشكل لانه قبل قبضه غير
 مملوك وبعده مملوك ملكا تاما وان كان
 مستحق الفسخ فتأمل (ابن عابدين)
 (١٢) اي تأء اصلية اذ التاء الزائدة التى
 بعدها جيم كثيرة مثل التجوىف والتجهيز
 وغيرها (حسن افندى)
 (١٣) اي في لفظ الحول (١٤) لان معناه
 الرضى الدور وهو اكمل في الشمس من
 القمر (١٥) اي الشرع (١٦) تميز او
 ظرف لكل واحد من الثمنية والسوم والنية
 (١٧) اي الشرع (١٨) اي من غير بيع
 وشراء (١٩) اي من المتن (٢٥) خبر ان
 اي في كل جزء من اجزاء السنة (٢١) جملة
 حالية رد واعتراض لهذا الظاهر من المتن

طرفيه^١ والسوم في اكثره كما سيأتي (فاضل) صفة لنصاب (عن ماجنه
الاصاية) اي عما يدفع عنه الهلاك تحقيقا او تقديرا كطعامه ولباسه اهله
وكسوتهما والمسكن والخدم والمركب وآلة المحترف فان هذه الاموال ليست
بنامية فلم يجب فيه شئ كما في الهداية وغيرها فقوله نام حامل لمؤنة
هذا القيد على انه مخرج لما ذكرنا من المحيط وغيره ثم لا يخفى ان الدين
داخل تحت الحاجة الاصلية الا انه لما كان فيه تفصيل خصه بالذكر فقال
(د) فاضل (عن دين) حادث في الحول او بعده فان كلاهما مانع لوجوب
الزكاة والثاني لا يستقط زكاة الحول عند الاثمة الثلاثة خلافا لفرقهما في
المشارع والدين شامل لدين الله تعالى كدين العشر والحراج وقيل ان
كان يحق يمنع والا فلا وكدين الزكاة فانه يمنع في السائبة وكذا في
غيرها عند الطرفين سواء كان ذلك في العين بان كان قائما او في الذمة بان
كان مستهلكا وعند ابي يوسف رحمه الله في العين يمنع لا في غيره
وعند زفر رحمه الله لا يمنع اصلا وشامل لدين العباد كالثمن والاجرة
والمهر فانه مانع وقيل ان كان نية الزوج اداءه متى طالبت به يمنع والا فلا
كما في المحيط وقيل يمنع المعجل دون المؤجل كما في الاختيار وذكر في
المغنى ان دين العباد يمنع ولو مؤجلا وعن الصدر الشهيد لا رواية فيه^{١٨}
وللمنع وعدمه وجه كما في الكافي والصحيح انه غير مانع كما في الجواهر
(مطالب) ولو بالجبر والحبس طلبا واقعا (من عبد) هو اما الامام في
الاموال الظاهرة اي السوائم او الملاك في الاموال الباطنة اي العروض
والمجرىين او الدائن في دين العبد واحترز به عن دين النذر والكفارة
وصدقة الفطر والحج وغيرها مما لا يجبر على اداءه ولا يحبس لاجله كما
في شرح الطحاوي والاطلاق دال على ان وجوب الزكاة على التراخي
وكان جميع العمروفته كما روى عن اصحابنا وفي المنتقى انه على الفور

(١) اي الحول وكذا ضمير في اكثره
(٢) اي زائدة بل مما ينقص يوما فيوما
(٣) تفريع على التعليل المذكور (٤) اي
يغنى عنه (على انه) علاوة اي مع ان هذا
القيد مضر لانه (مخرج لما ذكرنا) نقلا من المحيط
(وغيره) وهو ما ربقوله لو امسك الى قوله
والظاهر الخ (٨) اي ما حدث بعد تمام الحول
(٩) اي الماضية لانه عرف مانعا لا رافعا
(١٥) اي العشر والحراج (١١) اي لا يظلم
(١٢) والافصح في مثله ترك الواو كما لا يخفى
(١٣) اي دين الزكاة (١٤) اي المال الحاضر
(١٥) اي وان ام يكن نية اداءه متى طالبت به
(فلا) يمنع اقول هذا مستقيم في المؤجل لانه
ليس للخصم فيه الجبر والحبس بخلاف المعجل
فان لنية الاداء وعدمه لا تأثير فيه (دون المؤجل
لانه في حكم العدم وان قلت المدة (١٨) اي في
المؤجل (١٩) اما وجه عدم المنع اعتبارا به
في حكم العدم كما عرفت واما وجه المنع
اعتبارا ان الزوج لعله على عزم الاداء
(٢٥) اي العبد الذي وقع منه الطلب
(اما الامام) (او الملاك) اي صواحب الاموال
انفسهم فانهم نواب الامام ايضا (٢٣) يطلبون
عن انفسهم ايتاء زكاة الاموال الباطنة فيؤدون
الى من شاؤا (٢٤) اي اطلاق الوجوب
المستفاد من الاستثناء (٢٥) والظاهر ان
يؤخذ الدلالة على التراخي من صيغة المضارع
لانها هي المثبت بكلمة الاستثناء فليتنامل
(*) فلو كان له نصاب حال عليه حولا لم يزكه
فيهما لا زكاة عليه في الحول الثاني وكذا لو
استهلك النصاب بعد الحول ثم استفاد نصابا
آخر وحال عليه الحول لا زكاة في المستفاد
لاشتغال خمسة منه بدين المستهلك اما لو
هلك يزكى المستفاد لسقوط زكاة الاول
بالهلاك بحر (ابن عابدين)

عندهما وعن محمد رحمه الله لا يقبل شهادة مَنْ اغْرَكا في المحيط وذكر
التمرناشي في سجدة التلاوة انها عند ابي يوسف رحمه الله على الفور
وعند محمد رحمه الله تعالى على التراخي وعن ابي حنيفة رحمه الله روايتان
وفي الخلاصة عن الشيخين ان التأخير مكروه (فلا تجب) الزكاة (على
مكاتب) لكونه عبدا غير مالك ما بقى عليه درهم (ولا) تجب على مالك
(بعد الوصول) اى وصول المال اليه (لا يام كان) ذلك المال فيها مالا
(ضمارا) بالكسر مخفى صفة من الاضمار وهو الاخفاء وشرا مال زائل اليد
غير مرجو الوصول غالبا وانما لا تجب الزكاة فيه عندهم لان كلا
من الملك والنماء فيه مفقود (كمفقود) اى كعبد مفقود وآبق وضال او مال
مدفون في بركة نسي مكانه بخلاف ما اذا نسي في داره او حانوته او بيته
فانه يزكى لما مضى لامكان الوصول بالحفر الممكن واما المدفون في ارضه
او كرمه ففيه اختلاف المشايخ كما في المحيط (و) كمال (محمود) علانية لا
سرا (بلا حجة) اى بينة او علم القاضى وقيل ان نسي ان له حجة ثم علم
فلا زكاة عليه لما مضى بخلاف ما اذا علم ابتداء فانه يزكى ويحتمل ان
يكون المعنى بلا اقامة حجة فلو جحد دينه سنين وله حجة الا انه لم يقم
ثم اقام لا يزكى لما مضى كما قال البعض وعن محمد رحمه الله انه لا زكاة
فيه وان كان له بينة عادلة كما في المحيط ويدخل فيه ما على وال مقر
لا يعطيه ولذا لا يزكى ^سوالسلام مشير الى انه يزكى لما مضى في دين المقر
ولو معسرا وهذا اذا قبض والملك بدل عن مال التجارة واما اذا لم يكن
بدلا عن مال كالوصية والميراث والمهر والدية وبدل الكتابة فلا يزكى
لما مضى واما ما يبدل عما ليس بمال التجارة كعبيد الخدمة ففيه خلاف وقالوا
انه يزكى في كل ما قبض الا الدية والبدل كما في الزاهدى (و) كمال
(ما غود) اخذه السلطان او غيره (مصادرة) اى تكليفا قال البيهقى المصادرة

(١) اى وقت بقاء درهم عليه فكلية ما مصدرية
حينية (ملا حسن افندى) * الضمار
بالضاد المعجمة بوزن حمار قال في البحر
وهو في اللغة الغائب الذي لا يرجى فاذا
رجى فليس بضمار واصله الاضمار وهو
التغيب والاخفاء ومنه اضمر في قلبه شيئا
(ابن عابدين)

(٢) اى كسر الضاد (٣) بصيغة اسم المفعول
من الافعال كما يشير اليه فلا مخالفة لأعراب
المفسر اسم (صفة) مثل كراما اى ليس باسم
جامد (٥) من الامكان صفة الحفر لامن
التمكين (٦) اى صاحب هذا المال
* قوله واعلم ان الديون عند الامام رحمه
الله تعالى ثلاثة قوى ومتوسط وضعيف
(٧) تجب زكاتها اذا تم نصابا وحال الحول
لكن لا فوراً بل (عند قبض اربعين درهما
من الدين) القوى كقرض وبدل مال تجارة
فكلما قبض اربعين درهما يلزمه درهم (و)
عند قبض (مائتين منه لغيرها) اى من
بدل مال لغير تجارة وهو المتوسط كثن
سائمة وعبيد خدمة ونحوهما مما هو مشغول
بجوائحه الاصلية كطعام وشراب واملاك
ويعتبر ما مضى من الحول قبل القبض في
الاصح ومثله مال الورث ديناً على رجل (و)
عند قبض (مائتين مع حولان الحول بعده)
اى بعد القبض (من) دين ضعيف وهو
(بدل غير مال) كهرودية (وبدل كتابة
وخلع) الا اذا كان عنده ما يضم الى الدين
الضعيف كما مر ولو ابرأ رب الدين
الديون بعد الحول فلا زكاة سواء كان
الدين قويا ولا خائبة (در المختار)

(٨) قوله كعبيد الخدمة باعه واخذ بدله
(الا لدية والبدل) اى بدل الكتابة
بدلالة ما مر

كس^١ واشتد^٢ كرون والمتبادر ان يشترط دوام الضمارية الى زمان الوصول
فلو حدثت بعد مضي الحول لزم زكاة ذلك الحول كما في التنوير (شرط
النية) في الزكاة (وقت الاداء) الى المصرف عند ابي يوسف رحمه الله
(او) وقت (العزل) اي افراز الزكاة عند محمد رحمه الله كما في الكرماني
ومال الطحاوي الى الاول ومشايخنا الى كليهما كما في التحفة وعن محمد
رحمه الله لو قال مات صدقت الى آخر السنة فمن الزكاة ثم تصدق بلانية
ارجوان يجزيه كما في المحيط لكن في العيون عنه خلافه وفي الروضة
لو دفع الى فقير بلانية ثم نوى جاز ان كان في يده وظاهر كلامه انه
لو سقى هبة ونوى الزكاة اجزأه كما لو دفع الى محترم وسماه قرضا ونوى
الزكاة اذ العبرة للقلب كما في النية لكن في الزاهدي عن اصحابنا انه
اذا لم يعلم انه من الزكاة لم يجز (الا ان يتصدق) على الفقير بان
لا يخطر بباله الفرض ولا النفل (بالكل) اي جميع النصاب فحينئذ لم
يشترط النية وفيه اشعار بانه لو نوى النفل لم تسقط الزكاة كما في الكرماني
هذا رواية عن محمد رحمه الله لكنها تسقط كما في شرح الطحاوي وجمع
التفاريق وفي التقييد بالكل رمز الى انه لو تصدق بالبعض لم تسقط
زكوته كما قال ابو يوسف خلافا لمحمد رحمه الله وهو رواية عنه^{١٢} وهذا
اشبه كما في الزاهدي ومثله عن ابي يوسف رحمه الله كما في الخزانة
والهبة كالتمصدق فلو وهب الكل من مديونه سقط زكوته وان لم ينو اما
لو نوى زكاة عين عنده او دين له على آخر فلا تسقط ولو وهب منه^{١٣}
بعضه سقط زكوته عند محمد خلافا لابي يوسف رحمه الله كما في المحيط
ولما ابتدأ محمد رحمه الله في الاصل بزكاة الابل اقتداء به صلى الله
عليه وسلم على انها هي اعز المال عند العرب تبعه المص فقال (و) نجب
(في كل خمس) بالفتح اي كل فرد من افرادها الى عشرين (من

(١) اي دوام الضمارية (٢) اي الماضي
(٣) اي الزكاة (٤) اي الفقير
قوله وظاهر كلامه اي المص (٥) اي
وقت الاداء (٦) اي شخص ذي حرمة وعزة
(٧) اي المحترم (٨) اي ما دفع اليه (من
الزكاة الخ) (٩) اي في قوله الا ان
يتصدق حيث لم يقل يتصدق نفلا او ان
يتنفل الخ (١٠) اي خلافا لمحمد (١١) اي
عن ابي حنيفة بقرينة ما يأتي (ومثله عن ابي اه
(١٢) اي زكاة الكل (١٣) اي مال (١٤) اي
المزكى (او) زكاة (دين له) اي للمزكى
(١٥) اي غير هذا المديون (١٦) اي من
المديون (١٧) اي بعض الكل
(١٨) قوله زكاة عين المراد بالعين ما كان قائما
في ملكه من نفود وعروض وبالدين ما
كان ثابتا في الذمة من مال الزكاة كذا في
(ابن عابدين)
(١٩) واعلم ان اداء الدين عن الدين
والعين عن العين وعن الدين يجوز واداء
الدين عن العين وعن دين سيقبض لا يجوز
وحيلة الجواز ان يعطى مديونه الفقير زكاته
ثم يأخذها عن دينه ولو امتنع المديون
مدينه واخذها لكونه ظفر بمنسحقه فان
مانعه رفعه للقاضي (در المختار)
(*) قوله فان مانعه اه والحيلة اذا خاف ذلك
ما في الاشباه وهو ان يوكل المديون خادما
الدين بقبض الزكاة ثم يقضاه دينه فبقبض
الوكيل صار ملكا للموكل ولا يسلم المال
للوكيل الا في غيبة المديون لاحتمال ان
يعزله عن وكالة قضاء دينه حال القبض قبل
الدفع اه (ابن العابدین)

(١) اى اطلاق الابل (٢) اى فى الاملاق (٣) اى يدخل الذكور الخ (٥) اى لا للمذكر ولا للمؤنث
(٦) سمي به لان سناميه يختلف ميلهماح (ملا عبد الرحيم) ١٧ اسم ولاية (٨) اى للتنازل (٩) البختى
(١٥) نقل عنه فى القاموس بخت نصر بالتشديد معناه ابن نصر ونصر اسم صنم وكان وجد عند الصنم ولم يعرف
اب فنسب اليه غرب بيت المقدس انتهى (٣٥٣) **كتاب الزكاة**

الابل السائمة (شاة) متوسطة فلو كانت للتجارة ففيها زكاة كما فى
الخلاصة والاملاق دال على ان العجفاء والمريضة سواء فى الزكاة
فيدخل فيه العجفاء كما فى الظاهر وكذا العرجاء لامقطوع القوائم وكذا
الذكور والاناث ولا ينافى تجرد الخمس عن التاء كما ظن فان ما فوق
الاثنين لم يستعمل بالتاء أصلاً اذا كان تميزه اسم جمع يقع على الذكر
والانثى كالابل كما فى شرح التسميل وهى شاملة للعربى والبختى اى
المتولد بين العربى والفالج وهو ذوالسنامين يتحمل من السند للفجل
فى الأصل منسوب الى بختنصر كما فى النهاية وانما ابتدأ بالخمسة اشارة
الى ان لا زكاة فيما دونه كما فى التنف وأعلم ان المدار فى زكوتها على
الخمس والعشر والخمسة عشر والثلاثين كما لا يخفى (ثم) يجب (فى خمس
وعشرين) الى خمس وثلاثين ابلا (بنت مخاض) متوسطة لغة ما اتى
عليه حولان وشريعة حول واحد كما فى شرح الطحاوى لكن فى جامع
الاصول انها ناقة تتم لها سنة الى تمام سنتين لان اما ذات مخاض اى
ممل وفى المغرب المخاض وجمع الولادة والنوق الحوامل واحداً خلفه كلمة
وفى الاساس كلها مجازاً مقيته اضطراب شئ مانع فى وعائه وفى قوله خمس
وعشرين اشعار بان ما زاد على عشرين عفوفى النظم قال ابو مطيع الباخى
ان فى خمس وعشرين خمس شياه فاذا صارت ستا وعشرين ففيها بنت مخاض
كما جاء عن على رضى الله عنه (وفى ست وثلاثين) الى خمس واربعين
(بنت لبون) لغة ما اتى عليه ثلاث سنين وشريعة سنتان (وفى ست
واربعين) الى ستين (حقه) بالكسر لغة ما اتى عليه اربع سنين وشريعة

(١١) اى العدد الذى يدور عليه زكاة
الابل ولا يخلو شئ من نصبها عنه الخمس
والعشر والخمسة عشر فان هذه الاعداد
يوجد فى جميع نصبها على سبيل منع الخلو
فقط بخلاف العشرين مثلاً فانه لا يوجد
فى نصب يجب فيها الشاة فقط او العدد
الذى يوجد فى اكثر نصب الابل كالثلاثين
فانه يوجد من نصاب بنت لبون الى آخر
النصب بخلاف الاربعين وما فوقه ما فانه
يوجد من نصاب الحققة الى آخر النصب
فوجود الثلاثين من بين النصب الاتفاقية
اكثر بالنسبة الى الاربعين وما فوقه مما فى
النصب الاتفاقية فلا يرد العشرين بان
وجوده اكثر من الثلاثين ايضاً فان خمساً
وعشرين ليس نصاباً اتفاقياً حيث لم يجعله
ابو مطيع الباخى نصاباً على حدة بل ادخله
فى اول النصاب واوجب فيه خمس شياه
كما يأتى (١٢) اى الابل (١٣) خبر ان
(١٤) عطف على قوله وجمع الولادة اى
قد يطلق المخاض على النوق الحوامل فح
يكون جمعاً ولهذا قال (واحداً) اى واحد
المخاض اى الحوامل من النوق (١٨) اى
من غير لفظها وفى الصحاح لا واحد لها
من لفظها ومنه قيل للفصيل اذا استكمل
الحول ودخل فى الثانية بنت مخاض وابن
مخاض (لانه فصل عن امه) والحققة امه
بالمخاض اى بالنوق الحوامل سواء لتحت

اولم تاقع انتهى بالنوق جمع ناقة وخلفة بالفاء على وزن كلمة واحد مخاض
(١٧) اى كل هذه المعانى الثلاثة احدها الحمل والثاني وجمع الولادة والثالث النوق الحوامل (١٨) اى المخاض
(٢٥) زاد على عشرين (٢١) الى بلوغ خمس وعشرين (٢٢) فالعفو هو الاربعة

ثلث سنين (وفي إحدى وستين) الى خمس وسبعين (جذعة) بفتحين لغة ما اتى عليه خمس سنين وشريعة اربع الكل في شرح الطحاوى لكن في عامة كتب الفقه واللغة ان بنت لبون ماتم لها سنتان الى تمام ثلاث لانها ذات لبن بولد آخر والمقعة ثلاث الى تمام اربع لانها استحققت الركوب والحمل والجذعة اربع الى تمام خمس لانها شابة واصل الجذع الشاب كما قال ابن الاثير وفي تأنيث هذه الاسامى اشعار بان من صفات الواجب الانوثة ولا يجوز الذكر ان الاطريق القيمة كما في النهاية وعن ابى يوسف رحمه الله ان لم يوجد بنت مخاض فابن لبون كما في شرح الطحاوى

(١) اى فى نصابه

(وفي ست وسبعين) الى تسعين (بنتا لبون وفي احدى وتسعين حقان الى مائة وعشرين) الامس تنقذ به فان عطف الاكثر على الأقل اكثر استعمالا (ثم) تجب (فى كل خمس) يزداد على مائة وعشرين (شاة) مع الواجب السابق ففى مائة وخمس وعشرين حقان وشاة (وفي خمس وعشرين) يزداد عليه الى مائة وتسعة واربعين (بنت مخاض) مع السابق عليه فالواجب هـ مع حقنتين (وفي مائة وخمسين ثلث حقاى) باسقاط بنت اللبون من البين وهو الفارق بين ما قبله وما بعده (ثم) اى بعد مائة وخمسين (يستأنق) النصاب او الواجب (كالاوّل) من النصاب او الواجب (فيزداد فى كل ست واربعين الى خمسين حقة) اى فى كل خمس يزداد على مائة وخمسين شاة وفى خمس وعشرين بنت مخاض وفى ست وثلثين بنت لبون مع ثلاث حقاى فى كل فاذا بلغ النصاب الى مائتين بان يزداد ست واربعون الى خمسين فالواجب اربع حقاى ويجوز فيه خمس من بنات اللبون من كل اربعين واحدة ثم فى كل خمس يزداد على المائتين شاة مع الحقاى الاربع وفى خمس وعشرين بنت مخاض وفى ست وثلثين بنت لبون وفى ست واربعين الى خمسين حقة فيصير النصاب خمسين ومائتين

(٢) اى عشرين على مائة (٣) وهو المائة هنا
(٤) وهو عشرين هنا

(٥) اى على مائة وعشرين

(٦) اى قبل مائة وعشرين (٧) اى بعد مائة وعشرين

(٨) من الشاة وبنت مخاض وبنت لبون يعنى ان قوله مع ثلث حقاى قيد الكل

(١) أى سواء كان مرتفع القامة عظيم الجثة كما فى بعض البلاد أو أسفل القامة صغير الجنة كما فى بعض البلاد (٢) أى الجاموس (٣) أى من البقر (٤) أى فى المواضع المبنية على العرف (٥) أى فى المتولد بين الأهلى والوحشى (٦) أى الأم (٧) أى يعتبر فى النصاب فيجب الزكاة (٨) بكسر الهمزة مصدر من الأفعال (٩) بفتح الهمزة (١٠) باعتبار العطف على فى خمس وعشرين ابلا (١١) جحد أو استفهام (١٢) أى المرجع اليه لأمثال هذا المقام (١٣) أى أن تسع بتقدير أن الناصبة من غير إبقاء عمله مبتدأ وخبره (١٤) وذكر فى جانب الخبر تدل على تقديره فى جانب المبتدأ *

٦ إشارة الى أنه يقدر أن بلا عمل لضعفها كما اضمرفى تسع بالمعبدى من غير عمل (حسن افندى)

٧ قوله معبدى بضم الميم وفتح العين (١٧) أى على أربعين (١٨) فاعل الظرف (أو) جزء (من أربعين) جزء (٢٥) أى فى نصابها (٢١) أى على أربعين (٢٢) أى فى الخمسة الزائدة (٢٣) أن زاد عشرة فتصير أربعون (٢٤) والأولى بدل فى كل ثلثين وفى كل أربعين أن يقول ثم الى ما زاد على الستين أى بالغام بالغ بعد الستين ٨ قوله ففى كل واحدة تفريع على قوله وفيما زاد يحسب أى يجب فى كل واحدة (زادت) على الأربعين (جزء من ثلثين جزء من قيمة تبيع) أى ثلث عشر قيمته (أو من أربعين) عطف على من ثلثين أى أو يجب فى كل واحدة زادت على الأربعين جزء من أربعين جزء (من قيمة مسنة) أى ربع عشر قيمتها) قوله الى ما زاد خمسة أى لا يجب فى الزائد على الأربعين ما لم يبلغ الزائد خمسة (ففيه) أى فى الزائد مع الأربعين (مسنة وثمانها) المسنة للأربعين وثمانها للزائد (لناظره)

والواجب خمس حقا وهكذا أبدا (و) تجب (فى ثلثين) وتيف (بقرا) سائما صحيحا أو مريضا مرتفعا أو غيره وهو كالبقرة اسم جنس يقع على الذكر والأنثى فالنساء للأفراد وللثانث وفى المنتقى أنها للثانث والجاموس نوع منه الا ترى أن النصاب يكمل به لكن لا يراد منه عرفا فان المطلق ينصرف اليه كما فى العمادية والتبادر منه البقر الأهلى فالوحشى والمتولد بينه وبين الأهلى لا يعتبر فى النصاب كما فى الزاهدى لكن فى المحيط الاعتبار فيه للام فان كانت اهلية تركى والأفلا فى الافتتاح بالثلثين اشعار بانها لازكاة فيما دونه كما فى التنف (تبيع) أى ذكر من اولاد البقرانى عليه سنة (أو تبعية) أى انثى منه فيجوز كون الواجب مذكرا أو مؤنثا (وفى أربعين) بقرا (مسنة أو مسنة) بضم الميم وكسر السين وهو ما دخل فى السنة الثالثة مأخوذ من الأسنان وهو طلوع السن فى هذه السنة لا الكبير كما قال ابن الأثير لكن قال المطرزي أنه من المشتق من السن وهو الأسنان وهو فى الدواب أن ينبت السن التى بها يصير صاحبها سنا أى كبيرا (وفيما زاد) على الأربعين (يحسب) أى أن يحسب أى حساب ما تقدم فيكون فاعل يجب فلم يظن أنه لا يصفو عن شوب والأصل فيه تسع بالمعبدى خير من أن تراه (الى ستين) ففيه تبيعان ففى كل واحدة زادت جزء من ثلثين جزء من قيمة تبيع أو من أربعين من قيمة مسنة كما فى المشارع وغيره وهذا رواية عنه وعنه لا شىء الى ما زاد خمسة ففيه مسنة وثمانها وعنه لاشىء الى خمسين ففيه مسنة وربع مسنة ثم لاشىء الى ستين وهو قولهما ففيه تبيعان كما مر كذا فى المحيط (ثم) أى بعد الستين (فى كل ثلثين) من البقر والأولى الى ما زاد على الستين (تبيع) أو تبعية (وفى كل أربعين مسنة) أو مسن فيتغير الواجب بكل عشرة عشرة ففى سبعين تبيع ومسنة للثلثين

والاربعين وفي ثمانين مستنان وفي تسعين ثلثة اتبعة وفي مائة تبيعتان
ومسنة فعلى ما ذكره مدار الحساب على الثلاثينات والاربعينات وانما
لم يذكر المسنة والتبيعة والمسن في هذه المواضع اتكالا على السابق (و)
تجب (في اربعين) لافيما دونه الى عشرين ومائة (ضأنا اومعزا) بسكون
الهمزة والعين وفتحهما جمع ضائن وما عز كما في القاموس والكشاف
وغيرهما لكنى ارى انه على مذهب الاخفش فان عنده كل ما افاد معنى
الجمع وكان على وزن فعل واحد فاعلا فهو جمع فاعل كصحب وصاحب
والاصح ما ذهب اليه سيبويه من ان كلاهما اسم جنس يقع على القليل
والكثير والذكر والانثى كما تقرر في موضعه فالضأن ما كان من ذوات
الصوفى والمعز من ذوات الشعر والاحسن غنما فانه احصر ونخص بالكبار
كالابل والبقر كما في المضمرات (شاة) اسم جنس تاؤها للانفراد تقع على
الضأن والمعز الا ان العرف يخصصها بالضأن كما في التنوير وغيره وفي
القاموس الشاة الواحدة من الغنم للذكر والانثى او تكون من الضأن
والمعز والضباء والبقر والنعام والتمر والومشى والمرأة وفي المحيط يتناول
الصغير فالاحسن واحدة من الغنم فان المراد ماتم له سنة لانه لا يجوز في
الزكاة الا ذاك وعنه انه يجوز من الضأن ما اتى عليه اكثر سنة وهو
قولهما والاول ظاهر الرواية وهو الصحيح كما في الاختيار (وفي مائة) تأخيرها^١
احسن (واحدى وعشرين) الى مائتين (شاتان وفي مائتين وواحدة)
الى تسعة وتسعين وثلثمائة (ثلث شياه) بالكسر جمع شاة فان اصلها شؤه
قلبت الواو الفا وحذفت الهاء شذوذا (وفي اربعمائة) الى ما زاد من
تسعة وتسعين (اربع) من الشياه (ثم في كل مائة شاة) ففى خمسمائة
خمس وهكذا ابدا (و) يجي (في كل فرس) سائمة (عن الاناث)
المجردة في رواية (او) اناث والذكور (المختلطة) تلك في رواية ففى

(١) جمع الثلثين (٢) جمع الاربعين (٣) اى
اعتمادا (٤) فى اول النصاب

(٥) اى بدل قوله ضأنا اومعزا (٦) اى الشاة
عطف على من الغنم (٧) جمع الضبى
(والحمأة) بالحاء المهملة ثم بالذال
٤ الشاة جاء وزنه قيوته دينور مفرد
مذكر ومؤنثه اطلاق اولنور على قول قيوته
وكيى به وآهويه وصغره ودوه قوشنه وحمار
ومشى به شاملدر وعورته اطلاق اولنور
(او قيانوس) (٨) اى بدل قوله شاة ان يقول واحدة
من الغنم (ماتم له سنة) هنا بالشاة فان المراد اى
ما صار كبيرا وقدم ان الغنم خص بالكبار
فظهر لك وجه تعليل الاحسنية بهذا المراد
لانه لا يجوز في الزكاة وان جازى الاضحية
(١١) اى ماتم له سنة (١٢) اى الا ذاك
(١٣) اى المائة وعطفها على احدى وعشرين
(١٤) كما مر
(١٥) قوله تأخيرها اى تأخير مائة من قوله احدى
وعشرين بان يقول وفي احدى وعشرين
ومائة (احسن) لان عطف الاكثر على الاقل
اكثر استعمالا كما قال الشارح في زكاة
الابل (لناظره)

(١٥) اى اصل شاة (١٦) اى على اربعمائة
من تسعة وتسعين بيان ما (١٧) اى الاناث
والذكور انما اقام الضمير مقام الاشارة ليصح
افراد الصيغة اقول الافراد صحيح سواء رجع
ضمير التأنيث الى الاناث فقط والذكور فقط
(١٧) فيه اشارة الى انه اجرى الضمير مجرى
اسم الاشارة

رواية لا شيء في الفرس أصلاً إلا للتجارة وهو المأخوذ عندهما وعليه
الفتوى وفيه إشارة إلى أنه لا نصاب للفرس وهو الصحيح كما في المضمرات
وقيل ثلث وقيل خمس كما في الكافي وآل^١ أنه لا شيء^٢ أصلاً في الذكور
وهو الأصح كما في الاختيار وإلى أن الفرس اسم جنس يقع على الذكر
والأنثى وبعم العربي وغيره وعن محمد رحمه الله أنها لا تختص بالعربي كما
في المغرب لكن في الذخيرة وشروط الظهيرية وغيرهما أنها تختص بالخيل
الأم^٣ أولى بالذكر كما في أكثر المتداولات ويمكن أن يقال أنه مشير
به إلى ما قالوا أن التخيير^٤ الآتي في العربي لقلّة التفاوت بقيمة كل أربع مائة
دراهم غالباً وأما في أفراسنا فالتفاوت فاحش فيقوم^٥ (دينار) أو عشرة
دراهم كما في التنقي وغيره والدينار من درجته^٦ أي أشرق أصله دينار
بالنشديد فابدل من النون الأولى بياء وقيل أنه معرب دين آراى جاءت
به الشريعة في الأصل اسم لمضروب مدور من الذهب وفي الشريعة اسم
لمنقال من ذلك المضروب (أوربع عشر) بضم الأول منهما وسكون الثاني
أوضحه أي خمسة دراهم (قيمتها) أي الفرس فإنها مما يذكر ويؤنث^٧
وقيمة الشيء عبارة عن قدر ماليته بالدراهم أو الدينانير بتقويم المقوم
وهي مساوية له بخلاف الثمن فإنه يكون ناقصاً أو زائداً كما في الأزهير
(نصاباً) حال من قيمتها المضاف إليه كقوله تعالى «بل نتبع ملة إبراهيم
حنيفاً» (ولا تجب) في الحيوانات (إلا في السائمة) عادة من الأبل والبقر
والغنم والخيل فلا تجب في الحمار والبغل لأنهما غير سائمتين عادة ثم فسر
السائمة شرعاً فقال (أي المكتفية بالرعى) بالكسر اسم ما يؤكل من
العلف ويجوز الفتح على المصدرية (في أكثر الحول) فلو أريد الأعلف^٨
أو الاستعمال بلا فعله ففيه الزكاة كما لو أعلف أو استعمل نصف الحول^٩
ثم اسام إلى تمامه لم يجب شيء^{١٠} كما في الخلاصة وقال عيني الأئمة لو عمل

(١) أي في قوله في كل فرس (٢) بصيغة
النفي لتقوية ما قبله من دعوى العموم وليصح
الاستدراك بقوله لكن الح ولو كان مثبناً كما
في النسخ لم يبق للاستدراك مرتبة ولا وجه
لدعوى أولوية الخيل فليتنامل^{١١} (٣) من العربي
وغيره أولى من الفرس (٥) أي المص (٦) أي
بذكر الفرس الخاص بالعربي (٧) بقوله دينار
أوربع عشر (٨) أي فيما بعد (٩) خبر أن
(١٥) أي من أفراس العرب أربع مائة دراهم
غالباً (١١) نجن العجميون (١٢) فاهل
يجب المأني به بالعطف (١٣) بالرفع
فاعل دحر ولا ينافيه التفسير بقوله أشرق
فانه لازم وإن كان من باب الأفعال مثل أكب
بمعنى سقط (١٤) أي دينار (١٥) الأوقف
في التفسير أي جاءت بالشرعية على أن يكون
الباء للتعدية لأن قولهم آرمته بمعنى
آرته كويأكه طله دين رامي آرد فريته
جاءت بالشرعية (١٦) أي الثاني (١٧) تفسير
ربع العشر (١٨) أي قيمة الشيء (١٩) أي
لذلك الشيء في نفس الأمر (٢٥) حال من
إبراهيم المضاف إليه يعني لا تساهل فيه كما
ظن (٢١) يعني في العادة والعرف يسام
(*) وشرط جوازه أن يكون المضاف جزء
من المضاف إليه كما في رأيت وجه هند
قائمة لا في رأيت غلام هند قائمة كما علم في
موضعها وفيما نحن فيه تحقق شرط جوازه فإنهم
(تحرير) (**) الأنسب بالمقام قوله تعالى أن
دأبر هؤلاء مقطوع مصحين
(٢٢) أي بناء على كونه مصدراً يعني
حريدين من باب فتح (٢٣) أي من غير فعل
الاستعمال والأعلف بالفعل بل له محض
إرادتهما لا يخرج من السائمة ففيه الزكاة الخ
(٢٤) لعدم سومه في الأكثر *

(١) وان وقع سومه في الاكثر لان اسامتها بعد العمل تدل على انها ليتقوى للحمل والركوب والمراد من السائمة التي فيها الزكوة التي تسام للدر والنسل والتسمين المحض حتى ان اسامها للتجارة والبيع ففيها زكوة التجارة لا زكوة السائمة كذا يفهم من الجلبى (٢) اى في قول المتن (٣) اى السائمة (٣٥٨) **كتاب الزكوة**

بالابل اربعة اشهر ثم اسامها في الباقي فلا شىء فيه كما في المنية وفيه رمز الى انها لو استبدلت قبل الحول بجنسها استؤنف حول آخر وكذا لو استبدلت بخلاف جنسها الا انه مكروه عند محمد رحمه الله اذا قر من الوجوب خلافا لابي يوسف كما في المزارع وهو الاصح فلو باع قبل الحول للثقة لم يكره اجماعا كما لو احتال لاسقاط الواجب يكره اجماعا كما في الزاهدى (ولا تجب في الصغار) بالكسر اى صغار السوائم التي لم يتم عليها الحول جمع الصغير من الفصيل والعجل والحمل فان الزكوة لم تجب الا على الكبار التي يتم الحول عليهما من الابل والبقر والغنم والحبل وهذا عند الطرفين خلافا لابي يوسف رحمه الله فلو ملك بالشرء او الهبة او غيرها خمسة وعشرين فصيلا او ثلثين عجلا او اربعين حملا ثم حال الحول عليه لم يجب شىء عندهما ووجب واحد منه عند^{١٣}ه وعنه^{١٥} روايات اخرى في التمر تاشى فالأختلاف في انعقاد النصاب على الصغار وقيل في بقائه كما اذا ولدت السوائم قبل الحول فهلكت فتم الحول على الصغار فلا شىء عندهما خلافا له والصحيح قولهما كما في التحفة وينبغي ان يقال لا زكوة عندهم في المهر (الاتبع للكبار) اى الكبير من السائمة التامة الحول فيجعلون الصغار تابعة للكبير في انعقاد النصاب دون تأدية الزكوة ولذا لو كان له مسنة وتسعة وثلثون حملا فعليه المسنة عندهم^{٢١} الا اذا هلكت فان الزكوة سقطت من الباقي^{٢٢} عندهما اذا الوجوب باعتبار هاد^{٢٧} وجب

(٤) اى قبل اكثر الحول بخلاف المضاعف (٥) من وقت الاستبدال فيعتبر اكثر الاخر (٦) اى يستأنف حول آخر الخ (٧) اى اذا كان قصه الفرار من الوجوب الخ (٨) اى لنفسه وعياله (٩) اى فعل الحيلة (١٥) فعيل بمعنى المفعول اى المفصول عن رضاعة امة (١١) بكسر العين المهملة ولد البقرة من وقت تولده الى شهر (١٢) بفتحيتين (١٥) قوله الفصيل ولد الناقة والعجل بفتحيتين ولد الشاة (كذا في المختار) (١٣) اى من احد هذه الصغار (١٤) اى ابي يوسف رحمه الله (١٥) اى ابي يوسف (١٦) نقل عن الشىء المحقق هنا فالصغار منها اذا مضى عليها سنة ليس فيها شىء من الزكوة الا اذا مضى عليها سنة اخرى او كان معها كبير فيجب فيها الزكوة انتهى اعلم ان التفريع المذكور انما هو بالنظر الى قول الطرفين وقوله اذا مضى عليها سنة اخرى لانه ح تكون الصغار كبارا (في المهر) بضم الميم وفتح الهاء جمع المهر بضم الميم وسكون الهاء صغار الفرس في خلاصة اللغات المهر كورة اسب (١٧) اشار به الى ان اللام يبطل الجمعية (١٧) قوله اى الكبير من السائمة الخ انما يفسر بالمفرد اشارة الى ان الواحد يكفي للجمعية لو كانت سائمة تامة الحول (١٨) اى لكون التبعية في اصل كمال النصاب دون جواز اداء الزكوة من الصغار كالكبار (٢٥) ولا يجوز واحد من الحملان (٢١) اى باتفاق الثلاثة (٢٢) اى لا اتفاق (٢٣) اى تلك المسنة الواحدة (٢٤) وهو الحملان (٢٥) اى الطرفين المذكورين في ما سبق بقوله وهذا عند الطرفين خلافا لابي يوسف رحمه الله الخ (٢٦) اى المسنة فهلاكها كهلاك الكل فينتفى الحكم في التبع بعد فوات الاصل (٢٧) عطف على قوله سقطت بتقدير ولم تسقط في الباقي بل وجب لكل من تسعة وثلثين من الحملان الباقية (جز) جز (من اربعين جزا) اربعين جزا (من مسنة) مسنة (عنده)

اى ابي يوسف رحمه الله كما هو المساق من الخلاف بينه وبين الطرفين من قوله وهذا عند الطرفين ^{جز} الخ الى المتن الآتى ولما توهم ان وضع المسئلة فيما فيه مسنة واحدة وقد هلكت لا مسنات متعددة فالمناسب ان يقول من حمل كما في المطولات علل بقوله لانه *

(١) أي إيايوسف رحمه الله (٢) أي كل واحد من الحملان بمنزلة (مسنة) مسنة بعد هلاكها أي المسنة الواحدة المتبوعة ليندفع به ما علل به الطرفان بمعنى أن كل واحد بعد هلاكها أصل في انفسها فصار كما إذا كان له أربعون مسنة وهلك منها واحدة يجب في الباقي بقدره فالتش المحقق قال ويجب في الباقي تسعة وثلاثون جزءاً من أربعين جزءاً من حمل واحد كما في الفتح والبحر وسقط جزء واحد من أربعين جزءاً من حمل كما في عبارة الكافي فيوافق كلامه ما في المطولات فعند هذا التقرير يظهر لك أن ما زعم بعض الناس ههنا من أن وجب بمعنى سقط كما هو المعنى (٣٥٩) **كتاب الزكاة**

جزء من أربعين جزءاً من مسنة عنده لأنه جعل الكل مسنة بعد هلاكها كما إذا هلك الحملان وبقي المسنة عندهم كما في المحيط وغيره وينبغي أن يجب الزكاة عنده في المهر بتبعية الفرس ثم صرح بما أشار إليه بقوله ولا يجب إلا في السائمة فقال (ولا) يجب (فيما يعمل) أي يعد من الأبل والبقر والحيل لحمل الأثقال وأثارة الأرض والركوب وغيرها (والواجب) في السائمة (الوسط) أي ما يتوسط بين الأعلى والأدنى لكن في الكافي لو كان له خمس من الأبل العجائى نظر إلى بنت مخاض متوسطة لأنها معتبرة في انعقاد السبب وما فضل عنه في السن عفو إلى قيمة أفضلها ونقص من الشاة الوسط بتلك النسبة فإن كانت قيمة بنت مخاض وسط مائة وقيمة الأفضل خمسون فالتفاوت بينهما بالنصف فعرنا أن الواجب في العجائى شاة تساوى نصف قيمة شاة وسط وكذا لو كان له ثلاثون بقرا من العجائى نظر إلى قيمة تباع ومسنة وسط (فإن لم يوجد) الوسط (يأخذ العامل) أي أخذ الصدقات (الأدنى) من السوائم (مع الفضل) على الأدنى حتى يصير المأخوذ وسطا وفيه إشارة إلى أن الوجوب لم يتعلق بأعيانها وإن يجوز أخذ الصغيرة والمریضة والعجفاء والعمياء وذلاً يجوز كما في المزارع وإن الخيار للعامل لا للمالك كما في النافع وغيره والصحيح أن الخيار له للعامل كما في الاختيار وغيره (أو) يأخذ (الأعلى) منها (ويرد) إلى المالك (الفضل) على الوسط وفيه إشعار بأنه يجوز أن

اللغوى للوجوب وبعض منها أن في العبارة سقط ولعل النسخة الصحيحة ووجب الأجزاء الخ على خلاف ما اتفقت عدة من النسخ المصححة على عدم كلمة الا كما تتبعنا كلاهما من أعوجاج المطالعة (ظنان من ظاهر ما اختاره من إشارات القيود أو حذف العدد المذكور فعجزوا عن توفيق الكلام على ما في مطولات المقام يدل عليه قوله من مسنة دون أن يقول من حمل وتعليقه بقوله لأنه جعل الكل مسنة الخ لأن على ما زعموا لأحاجة إلى هذين وظهور التقابل بقوله سقطت الخ وكون الكلام من قبيل عطف أو لائم علل بقوله فإن الزكاة الخ الخلاف المستثنى بقوله إلا إذا هلك الخ من وجوب تمام المسنة بالاتفاق عندهم وكان قد وقع هذه المناظرة في الفأخرة البخار أصانها الله من البلاء يامع بعض العاميين في عصر سيد أمير حميد رحمه الله قبل تأريخ هذا التصنيف بعشرة سنة مع النيف (٤) متعلق بوجوب (٥) يجب جزء من أربعين جزءاً من هذه المسنة وسقط تسعة وثلاثون من أجزائه (٦) أي الثلاثة اتفاقاً أعلم أنه جعل هلاك المسنة كهلاك الكل ولم يجعل قيامها كقيام الكل والفرق يطلب من شرح الزيادات كذا في الفتح (٧) بناء على ما هو عند أبي يوسف رحمه الله في الصورة المذكورة (٨) أي أبي يوسف رحمه الله (٩) أي في صغار الخيل (١٠) أي كبارها وإن هلكت ثم لفظ ينبغي في العاميين يقتضى أن لا رواية عندهم في المهور وإنما هو استخراج من الش المحقق (١١) يعني أن قول المص (١٢) تصريح بما علم ضمناً (١٣) قوله يعد من الأعدا يعني آماده كرده ميشود * (١٣) مجهول من الأعداد آماده كرده فلنظ المتن مجهول أيضاً (١٤) اجلية يعد (١٥) على وزن الأقالة من باب شق الأرض بلزراعة (١٦) أي الضامر غلای السمن (نظر إلى) قيمة (بنت مخاض) إلى آخره بمعنى المضاف بقريته قوله (والى قيمة أفضلها) أي العجائى (٢٥) عطف على نظر (٢١) يعني إذا كان لرجل خمسة بنت مخاض أو ابنه يتم نصاب الأبل (وما فضل عنه) أي من ابن مخاض أو بنته (في السن) أي السنة (عفو) أي وجد أو لم يوجد (٢٢) من العجائى (٢٣) جملة حاله والفلو عطف لقال خمسين بالنصب على أنه خبر كانت (ومسنة) في نصاب أربعين (٢٤) قيد الأمرين (٢٥) أي السوائم (٢٦) من حيث الجنة (٢٧) أي والحال أن أخذها (٢٨) اعتراض على إشارة المتن كقوله (والصحيح أن الخيار له) أي للمالك

يأخذ التي في بطنها ولد والتي تسمن للاكل والفحل وفي المزارع لا يأخذ واحدة منها ولا يخفى ان الانسب تقديم هذا البحث على مسئلة زكوة الفرس الا انه اخراختصارا ولما فرغ من ذكر حكم الناطق الفاضل شرع في الصامت المفضل فقال (ونصاب الذهب) اي الحجر الاصفر الرزبن مضروبا كان او غيره وانما سمي به لكونه ذاهبا بلبقاء (عشرون) اي مقدر بعشرين (مثقالا) هولغة ما يوزن به قليلا كان او كثيرا وعرفا ما يكون موزونة قطعة ذهب مقدر بعشرين قيراطا وظاهر كلام الجوهرى انه معناه لغة^{١٥} والقيراط خمس شعيرات متوسطة غير مقشورة مقطوعة ما امتد^{١٧} من طرفيها فالمنقال مائة شعيرة وهذا على رأى المتأخرين وسنجة اهل الحجاز واكثر البلاد واما على رأى المتقدمين وسنجة اهل سمرقند فالمنقال سنة دوانق والدانق اربع طسوجات والطسوج هبتان والحبة شعيرتان فالمنقال شعيرة وتسعة عشر قيراطا فالتفاوت بين القولين اربع شعيرات على ما في التكميل فلا تصح ان المنقال لم يختلف في الجاهلية والاسلام (و) نصاب (الفضة) اي الحجر الابيض الرزبن ولو غير مضروب وانما سمي بها لازالة الكربة عن مالهما من الفض وهو التفريق (مائتا درهم) بفتح الهاء وكسرها وربما قالوا درهام لغة اسم لمضروب مدور من الفضة والمشهور ان تدويره في خلافة الفاروق رضى الله عنه وكان قبله على شبه النوات بلا نقش ثم نقش في زمان ابن الزبير رضى الله عنهما على طرف بكلمة من الله وعلى آخر بالبركة ثم غيره الحجاج بنقش سورة الاخلاص وقيل باسمه وقيل غير ذلك واختلف في وزنه على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم انه وزن عشرة او تسعة او ستة او خمسة اي كل عشرة خمسة مثاقيل وهو الاصح ثم نقل على عهد

(١) اي العامل (٢) اي من الثلاثة المذكورة فقوله والفحل اما عطى على الاكل فهما في حساب الشيبين واما عطى على الموصول فالامر ظاهر (٣) من الواجب الوسط او الادنى مع الفضل او الاعلى مع الرد (٤) لان الواجب فيها ليس الوسط بل دينار او ربع عشر قيمتها كما مر (٥) اي المص او هذا (المبحث ٦) معلوم على الاول مجهول على الثاني (٧) لانه لو قدم هذا البحث ثم اورد مسئلة زكوة الفرس لاحتاج الى اعادة لفظ يجب لتوسط المسئلة الاجنبية بين المصدرات بكلمة في بخلاف عبارة الكتاب فان فيها ينظم العطى على ميز لفظ ويجب (٨) من خلاصة اللغات ناطق شتروكاو وكوسفند وصامت زروسيم (٩) لنطقه (١٥) لصيته (١١) بتقديم الراء المهملة ثم المعجمة بمعنى الثقيل فانه من الرزانة في الصحاح رزبن ثقيل انتهى بديل على تصحيحنا توصيف الفضة به فيما بعد ولان لفظ الزربن بتقديم المعجمة على المهملة فارسي ليس من الفاظ العرب (١٢) ولا يلزم الاطراد في وجه التسمية فلانقص بان الفضة كذلك كما فيما بعد من وجه التسمية بها (* صامت خاموش وزروسيم (خلاصه) (١١) الرزبن بالراء والزاي بمعنى الثقيل (ح) (١٣) اي ما مرانه معناه العرفى (١٤) اي معنى لفظ المنقال (١٥) حال كونه (غير مقشورة) الغشربالتركي اغاج قابنى صويماق كذا في فصل اللغة حال كونه (مقطوعة ما امتد) قائم مقام الفاعل (من طرفيها) اي رأسها وعقبها (١٩) بالفتح والسكون معرب سنك جمعه سجات بفتحيتين يعنى سنك ترازو (٢٥) اي الحرميين والصاد مكان السين لغة ايضا (١٩) سنجه بفتح السين وسكون النون ترازو كنه انك له اسباب وزن اولنور جمعى سجات كلور تخربك ايله والسين افصح من الصاد كما في التاموس (حصارى) (وعلى) طرف (آخر) بكلمة (البركة) تفعالا بان الله يعطى البركة لهذا الدرهم

(١) هذا على رأى المتأخرين والافكل درهم
ثلثة ارباع مثقال فعشرة دراهم سبعة مثاقيل
ونصف مثقال

(٢) اى فى كون كل عشرة منها سبعة مثاقيل
(اشعار بان المعتبر الخ)

(٣) اى اعتبار وزن مكة فى الزكاة انما هو
(فى الدينانير الخ)

(٦) بيان القيمة

(٧) ابريق بالغارسية آفتابه وبالتركى
قومغان *

(٨) اى الابريق

(٩) اى التبر (١٥) اى الحجرين
(١١) اى التبر (١٢) اى فى الذهب

عمر رضى الله عنه الى وزن سبعة (كل عشرة) منها (سبعة مثاقيل)
فكل درهم سبعة اشعار مثقال هي اربعة عشر قيراطا وسبعون شعيرة فمائتا
درهم مائة واربعون مثقالا كل درهم نصف مثقال وخمس مثقال وفيه اشعار
بان المعتبر فى الزكاة وزن مكة فى الدينانير والدرهم كما قال التمرجاني
وفى مشكل الآثار انه فى الدينانير فلو ملك ثمانية عشر دينارا وثلاثي
دينار بوزن بلدنا ففيه الزكاة لانه وزن عشرين دينارا بوزن مكة كما
فى التمرتاشى وفى اقرار الزاهدى ان الوزن الشرعى فى جميع الاحكام
وزن سبعة وفى النوازل وجمع نجم الاثمة ان المعتبر فى الزكاة والعقود
والاقرارات وزن كل بلد فلو ملك مائتى درهم فى زماننا ففيه الزكاة
وان لم يبلغ وزن مائة مثقال ولا قيمتها اثنى عشر دينارا كما فى المنية
وفى اعتبار المثقال رمز الى انه لا يعتبر القيمة حتى اذا كان له ابريق
ذهب او فضة وزنه عشرة مثاقيل او مائة درهم وقيمتها لصياغته عشرون
او مائتان لم يجب فيه شئ بالاجماع كما فى الحقايق (فيجب ربع العشر)
وهو نصف مثقال فى نصاب الذهب وخمسة دراهم فى الفضة (معمولا) كان
ذلك النصاب كالدينار والدرهم وحلية المصنوع والخواتم والاسورة والسيوف
والسرج والاداني (او تبرا) بالكسر هو الحجران قبل الضرب فاذا ضربا
يسمى بالعين وقد يطلق على غيرهما من المعدنيات كالنحاس والحديد
الا انه بالذهب اكثر اختصاصا وقيل فيه حقيقة وفى غيره مجاز كما قال ابن
الاثير (و) يجب خمس نصف دينار او درهم (فى كل خمس) بالضم
هو اربعة دينانير او اربعون درهما (زاد على النصاب) اى نصابهما (بحسابه)
اى الخمس وفيه اشعار بان لاشئ فيما زاد من اقل من الخمس وهذا
عنده وهو الصحيح كما فى التحفة واما عندهما فقد وجب بحسابه فلو
زاد دينار وجب جزء واحد من عشرين جزءا من نصف دينار ولو زاد

درهم وجب جزء من اربعين جزءا من درهم وهكذا (ويعتبر الغالب)
 اى الزائد على النصف من المجريين والغش فان غلب الذهب او الفضة
 فالمغشوش دينار او درهم ففيه الزكاة وفيه اشعار بعدم الوجوب اذا
 تساوى الفضة والغش كما قال بعض المتأخرين وقيل فيه خمسة دراهم
 وقيل درهما ونصف كما فى المضمرات واما الذهب فمضطرب على ما
 فى الزايدى (وان غلب) عليهما (الغش) بالكسر اى النحاس والفضة
 وغيرهما اسم من الغش بالفتح فى الاصل اضمار على خلاف الاظهار (يقوم)
 ان نوى التجارة لانه بمنزلة العروض فينئذ فان بلغ نصابا ففيه الزكاة
 والا فلا وان لم ينو فلا شئ فيه وهذا اذا لم يخلص منه فضة تبلغ نصابا
 والا ففيه الزكاة كما لا غش فيه كما فى الهداية وفى الجواهر اذا كان
 مقدار ثلثة دراهم من كل عشرة فضة والباقي نحاس واللون لون الفضة
 بحيث لا يتغير بمرور الايام فلا شئ فيه (ولا) يجب (فى غير ما مر)
 من نصاب السوائم والمجربين كالحيوانات والذرعيات والعدديات والمكبلات
 والموزونات كالماء فى الاجباب والقرب (الابنية التجارة) كما مر فلو اشترى
 جارية للخدمة ونوى انه ان اصاب رجلا باعها فلا شئ فيه وكذا لو اشترى
 جوالق بعشرة آلاف درهم ليؤجرها من الناس وان نوى ان يبيعها آخر
 لانه اشترى للخدمة وللجارة وكذا ابل الحمالين وحمر الكارئين وظاهره
 شامل للعقار فلو اشترى ارضا عشرية او غراجية قيمتها مائتا درهم وجب فيها
 الزكاة لانها لا تجتمع مع العشر والحراج فلا تجب الزكاة فيها وعن محمد رحمه الله
 انها تجب مع العشرية الكل فى المحيط (عند تملكه) اى تملك المالك ذلك
 الغير فلو ملك عرضا ثم نوى التجارة ليس فيه شئ حتى يتصرف فيه (بغير
 الارث) اى بسبب اختيارى فلو ملك مال التجارة بالارث ونوى التجارة
 وقت موت المورث لا يصير للتجارة بل يتصرفى والكلام مشعر بانه اذا

(١) اى فى اعتبار الغلبة (٢) اى فيما تساوى
 الفضة والغش (٣) اى فيه زكاة النصاب
 واما المذهب فى تساوى الذهب فمضطرب الخ

(٤) اى فى اصل الوضع (٥) يطلق على
 خلاف الاظهار والاولى ترك كلمة على
 (٦) اى ما غلب فيه الغش (٧) فاعل لم يخلص
 (٨) اى كزكاة (لا غش فيه) (٩) ما غلب عليه
 الغش (فضة) خبر كان (١٠) وهو مقدار
 سبعة دراهم (نحاس) ان كان (اللون لون
 فضة) فالوادر للوصل كما لا يخفى وجهه
 (١١) بيان ما مر ثم اورد امثلة غيره فقال
 (كالحيوانات) من الحمر والبغال وسائر غير
 السوائم (١٢) اى ما يباع بالذراع
 (١٣) ما يباع بالعدد (١٤) مثلها بقوله
 (كالماء فى الاجباب) جمع الجب اى خم
 (١٥) جمع القربة بالكسر مع الفتح فى الاول
 ومع السكون فى الثانى وهو المشك كما مر فى
 شرح يقوم الخ (١٦) لان الشرط المذكور
 ليس بنية بل شك (١٧) اى فى آخر الامر
 وفى بعض النسخ بدون الالف بمعنى شخص
 آخر (١٨) فلذا لا شئ فيه *
 (١٩) اى مثل الجوالق المذكورة
 (٢٠) اى للحمل والكسرى لا للتجارة
 (٢١) اى لفظ الغير الماحوظ فى الاستثناء
 (٢٢) ايضا
 (٢٣) اى للتجارة بقربة التفريع والجزء الاق
 (٢٤) اى الزكاة
 (٢٥) اى فى تلك الارض
 (٢٦) مفهومه لا مع الحراجية
 (٢٧) قوله وظاهره اى ظاهر قوله ولا فى
 غير ما مر الابنية التجارة (شامل للعقار)
 حيث هو غير ما مر (حسن)
 (٢٨) اى بعد الملك لاحينه

ملك بالتبرع كالهبة والصدقة والوصية والخلع ونوى التجارة عنده يصير
للتجارة كما قال أبو يوسف رحمه الله خلافا للطرفين على ما قيل ولا يعمل
النية في القرض على الأصح كما في المحيط (أذا بلغ) ظري يجب المستفاد
من الاستثناء (قيمته) أي ذلك الغير (نصابا) حاصل (من أحدهما) فلا
يلزم أن يبلغ من كل نصابا ويُقوّم بما يبلغ نصابا (انفع للفقير) مثلا صفة
للنصاب جارية مجرى التعليل أي لكونه انفع له فلو بلغ بالتقويم كل منهما
نصابا قوّم بما هو انفع له راجعا وإن تساوى فالمالك خير وعن أبي يوسف
رحمه الله يقوم بما اشترى به وعن محمد رحمه الله يقوم بالنقد الغالب
في ذلك البلد ولا ينظر إلى موضع الشراء ولا موضع المالك وقت حلول
الحول وفي الأصل يقوم المالك بالدرهم أو الدينار وإنما خص القيمة أشعارا
بأنه لو اشترى عبدا للتجارة بفضة وزنها مائتا درهم وحال الحول عليه
وهو لا يساوي مائتا درهم مضروبة فلا زكاة فيه الكل في المحيط (ويجوز
دفع القيم في الزكاة) أي يجب جزء من النصاب سواء كانت سائمة أو
غيرها لكن للمالك ولاية نقل قيمة يوم الأداء عندهما ويوم الوجوب
عنده على ما قال بعضهم وقال الآخرون في السائمة العين ويجوز قيمة
يوم الأداء وفي غيرها العين أو قيمة يوم الوجوب وبالفعل يتعين^أ ففي
مائتي^١ ففيز من الخنطة قيمتهما مائتا درهم يوم الوجوب خمسة اقفرة بلا^٢
خلاف ويجوز عنده خمسة دراهم وإن تغير السعر بعد الحول^٣ وأما
عندهما فإن زاد بعده القيمة إلى أربع مائة فعشرة دراهم وإن نقص إلى
مائة فدرهمان ونصف وفي خمس وعشرين من الأبل بنت مخاض بلا خلاف
ويجوز عنده خمسة دراهم في قول إذا كان قيمتهما يوم الوجوب
مائتين وإن تغير السعر وأما عندهما وفي قول عنده عشرة دراهم أو درهمان
ونصف لنغير القيمة يوم الأداء كما يستفاد من المحيط ثم قال للاختصار^٤

(١) لأن هذه التصرفات غير الارث وهو
الوجه في أشعار الكلام (٢) أي لا يؤثر
النية (٣) بالقائ

(٤) أي في نفس الأمر فلم يبلغ قيمته نصابا
فلا زكاة

(٥) بالتنين (٦) أي إلى قيمة يوم الأداء
فقوله قيمة مفعول نقل منصوب بنزع الخافض

(٨) قيد التردد

(٩) يعني وإن لم يكن مناسبا لباب الزكاة
لكن رام الاختصار بأن لا يحتاج في مقامه
إلى البيان (قوله للاختصار لئلا يحتاج إلى
الذر فيما بعد

(و) يجوز دفع القيمة الخ (٢) أى كفارة قتل صيد الحرم على الحرم (كما لا يجوز لوندرباهد اثنتين إلى الحرم فاهدى شاة سمينة تبلغ قيمة شاتين وسطين وكذا البيان في قوله (واعتاق عبيدين الخ ٦) أى من بعض اصحابنا كما فى شرح ابي المكارم (اداء القيمة مكان المنصوص عليه فى الزكوة والصدقات والعشور والكفارات جائز لاعلى ان القيمة بدل عن الواجب لان المصير الى البدل انما يجوز عند عدم الاصل واداء القيمة مع وجود عين المنصوص عليه فى ملكه جائز فكان الواجب عندنا احدىهما اما العين او القيمة (عناية ٧) أى مثل الهالك ٨) أى من وقت الوجود ١٥) أى المالك بفعله ١١) حيث اسند الاسقاط الى الهالك ١٢) أى المحجرين ١٣) كما فى قول الشاعر خذى العفو منى تستدبى مودتى ١٤) أى فيما زاد على النصاب ١٥) قيد لقول المص والزكوة فى النصاب لافى العفو ١٦) يعنى ان الشيخين يتفقان فى ان اصل وجوب الزكوة فى النصاب دون العفو (الا) انهما يفترقان فى مسألة صرف الهلاك وفى طريقه من حيث ان الهلاك اه ولو كان الزائد عليه (نصابا) فلو لم يكن نصابا بان كان عفوا فبالطريق الاولى يصرف اليه فصح الاولوية على التقيض هذا عند ابي حنيفة رحمه الله تركه ولم يصرح به استعرا با واكتفاء بما يعلم فيما بعد من الموضعين ٢٥) عطف على قوله الى الزائد ٢١) عطف على العفو بالواو وان كان فى اكثر النسخ بكلمة الانفصال واظن انها غلط لا يخفى على المتأمل أى مع النصاب الاول يحمل تعريفه على العهد المشير الى ما سبق من قوله على النصاب الاول وبدلالة قوله (فصاعدا) أى الى النصاب الثانى والثالث والرابع وهكذا بالغالى ما بلغ لو تحقق تعدد النصب وشمول الهلاك العفو والنصب فيشئ الى قولهم فى بيان مذهب ابي يوسف رحمه الله والى النصب شائعا هذا ٢٣) عطف على قوله فى جنس النصاب أى الزكوة واجبة فى الكل أى النصاب والعفو معا ٢٤) يعنى انهما اخذا القياس والشيخين اخذا الاستحسان ولما وردانه اذا كان الزكوة فى الكل عند محمد وزفر رحمهما الله فاما معنى تسميته عفوا اجاب بقوله (وانما اه) ٢٥) أى الزكوة ٢٦) أى بدون العفو ايضا عندهما ٢٧) اوليها قوله والهالك بعد الحول الخ وثانيتهما الزكوة فى النصاب الخ لان التفريع يوضح المفرد عليه

(٣١٤)

كتاب الزكوة

(و) يجوز دفع القيمة أى قيمة المنصوص عليه من نحو قيمة نصف صاع فى (الفطرة) أى فى صدقة الفطر (والكفارة) أى كفارة رمضان والظهار والصيد واليمين (والعشر) والحراج (والنذر) كما اذا نذر بالتصدق بصاع فتصدق بقيمته لكن فى النظم اذا نذر ببيع شاتين يوم النحر فحرم شاة سمينة يبلغ قيمتها قيمة شاتين وسطين لا يجوز كما لو نذر باهدا شاتين واعتاق عبيدين وفى وصية قاضيخان ان اوصى بالدراهم فاعطى حنطة ففى جواز خلاى واعلم ان القيمة فيما ذكر ليست ببديل عن الواجب كما ظن والا لا يجوز مع وجود المنصوص عليه كما فى المبسوط وغيره (والهالك) أى هلاك النصاب او بعضه (بعد الحول) وان تمكن من الاداء (يسقط) الزكوة (بخصته) أى الهلاك وان كان بعد طلب العامل وقيل لم يسقط بعده والاوّل اصح كما فى الكرماتى فلو هلك من ثلثين ومائة من الغنم ماسوى الاربعين لكان الواجب شاة والكلام مشير الى انه لو هلك قبل الحول ثم وجد مثله استؤنف منه الحول والى انه لو استهلك بعده لم يسقط وقيل يسقط ثم استبدل غير المحجرين استهلاك كما فى الظهيرية واما استبدلهما قبل الحول فغير مبطل للحول كما فى المحيط (والزكوة) واجبة (فى) جنس (النصاب) بلاخلاى (لا العفو) لغة الزائد على النفقة^٢ وشرا ما زاد على النصاب فلاشئ فيه^٣ استحسانا كما قال الشيخان^٤ الا ان الهلاك يصرف الى الزائد على النصاب الاول ولو كان الزائد نصابا والى العفو والنصاب فصاعدا عند ابي يوسف رحمه الله وفى الكل^٥ قياسا كما قال محمد وزفر رحمهما الله وانما سمي عفوا لانه يجب بدونه كما فى المحيط وغيره ثم اشار الى توضيح الكليتين السابقتين^٦

(١) أدليس شيء منها بازاء ما زاد على خمس وعشرين حتى يحط بهلاكه ولو قال هلك عشرة من خمس وثلاثين لكان أولى واظهر وكانه قصد الاشعار الى ان الهلاك كما يصرف الى العفو يصرف بعده الى النصاب الاخير عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى لا الى جميع النصب كما هو قول ابي يوسف لكن حينئذ لا يناسب التفريع فعند ابي يوسف رحمه الله في المثال المذكور يجب خمسة وعشرون جزءا من ستة وثلاثين من بنت لبون وعند محمد وزفر رحمهما الله خمسة اثنيانها (ملا ابو المكارم) (٢) اي الى ما زاد على النصاب الاول وهو خمسة عشر من اربعين (٣) اي على النصاب الاول (٤) بدل من اربعة (٥) عطى على اربعة (٦) اي العفو (٧) بالجر بدل من نصاب فيبقى الخمس والعشرون الذي هو نصاب بنت مخاض فلذا تجب هي (٨) اي الصرف المذكور بالتعليل المذكور ثم تفريع وجوب بنت مخاض عليه في الصورة المفروضة (٩) اي ابي حنيفة رحمه الله (١٥) جزءا من بنت لبون واجبة في ست وثلاثين في ضمن اربعين ابلا فلا بد ان يتجزى الواجب الى اجزاء ما وجب فيه (١١) لان عنده الزكوة في النصاب لا دخل فيه للعفو للاستحسان (١٢) جزءا من بنت لبون واجبة في مجموع اربعين ابلا (١٣) لان الزكوة عنده في النصاب والعفو معا قياسا كما مر فيقسم بنت لبون عنده الى اربعين جزءا فيجب بعد هلاك خمسة عشر من اربعين ابلا خمسة وعشرون من اجزائها للخمس والعشرين الباقي بعد الهلاك ثم علل المذهب الثلاثة تأكيدا او مبالغة فقال (فان اه عفو) فقط (ثم) لو فضل منه يصرف (الى ما يليه) اي العفو (١٧) كما عند ابي حنيفة رحمه الله (١٨) اي الى العفو والنصاب (٣١٥)

فقال (فيجب بنت مخاض اذا هلك بعد الحول خمسة عشر من اربعين بعيرا) فيصرف الهلاك الى ما سوى خمس وعشرين بعيرا لان الزائد اربعة عفو واحد عشر من نصاب يلبه ست وثلاثين فيبقى الخمس والعشرون فيجب بنت مخاض وهذا عنده واما عند غيره فيجب خمسة وعشرون جزءا اثمان ست وثلاثين كما قال ابو يوسف رحمه الله او من اربعين كما قال محمد وزفر فان الهلاك يصرف اولاه الى اربعة عفو ثم الى ما يليه من النصاب واليهما معا

شائعا معا كما عند محمد وزفر وابي يوسف رحمهم الله لان عندهم كان صرف الهلاك اليهما معا والمعية في مذهب ابي يوسف رحمه الله في مجرد الصرف الى العفو والنصب شائعا وان كان بالتقدم والتأخر بخلاف مذهب محمد فافترقا فابو يوسف يوافق محمدا رحمهما الله في الصرف الى العفو والنصب شائعا كما قال فيما سبق فصاعدا ويفارقه في التقدم والتأخر ويوافق ابا حنيفة في الصرف الى العفو مع نفي الوجوب فيه عنه ويفارقه في الصرف الى النصاب الى ما يلي العفو لا شائعا فاندفع

المنافات بين هذا الكلام وبين ما سبق وكذا اندفع المنافات وعدم الموافقة بين كلام الحص وبين كلام القوم في بيان المذاهب الثلاث حيث قالوا فان عنده يصرف الهلاك بعد العفو الى النصاب الاخير ثم الذي يليه الى ان ينتهي فيصرف اربعة الى العفو ثم احد عشر الى النصاب الذي يلي العفو وهو ما بين خمس وعشرين الى ستة وثلاثين فيجب بنت مخاض واما عند ابي يوسف رحمه الله بعد صرف الهلاك الى العفو يصرف الى النصاب شائعا فاذا صرف اربعة الى العفو يصرف احد عشر الى مجموع ست وثلاثين وكان فيهما بنت لبون وهلك احد عشر وبقي خمسة وعشرون فالواجب خمسة وعشرون جزءا من ست وثلاثين جزءا من بنت لبون اعني ثلثي بنت لبون وربع تسعها وعند محمد وزفر رحمهما الله لما كان الزكوة في النصاب والعفو جميعا فالهلاك يصرف اليهما ايضا وكان الواجب في اربعين بنت لبون وهلك خمسة عشر وبقي خمسة وعشرون فيجب نصف وثمان من بنت لبون هذا عبارة الكافي فان قلت من اين يفهم من هذا الكلام ان الصرف في مذهب محمد وزفر رحمهما الله الى النصب شائعا ايضا قلت صرح ابن الهمام في فتح القدير في مادة من الامثلة التي اوردتها فيه في بيان مذهب محمد وزفر رحمهما الله بقوله لان عندهما يصرف الهلاك الى النصب شائعا انتهى فراجع ثم يمكن ان يستنبط من هذا القول وجه في الجملة لكلمة الانفصال التي مرت في عبارة الشرح فيجمل قوله فصاعدا على شمول العفو وسائر النصب التي غير الاول لكن لا يخفى من قبح عدم اعادة كلمة الى وعن كون قوله الى العفو ناقصا البيان بل مستدركا فالوجه ما اسفلناك فتفطن

(١) تفريع لقوله او من اربعين الخ وقوله اداليهما معا فاعلم وجهه (٢) والظاهر للمص ان يقول فيجب بنت مخاض اذا هلك (٣) الذي فيه بنت مخاض بعد واعلم ان صاحب الظن قال بعد دعوى الاولوية المذكورة مجيبا من جانب المص وكانه قصد الاشعار الى ان الهلاك كما يصرف الى العفو يصرف بعده الى النصاب الاخير عند ابي حنيفة لا الى جميع النصب كما هو قول ابي يوسف رحمه الله

(٣١٦)

كتاب الزكاة

فاندفع ما ظن ان الاولى عشرة من خمس وثلاثين والبعير اسم جنس يقع على الذكر والانثى ويطلق على البعثة والتجيب وهو ان يكون ابوه عربيا وامه غيره كما في العمادي (ويضم المستفاد) اي الزائد على النصاب بشراء او توليد او هبة او وصية او ميراث او غيرها (وسط الحول) بالسكون فيضم الحادث ولوقبيل آخر الحول لانه قبل وقت الوجوب (الى نصاب من جنسه) فيضم اربعون درهما زاد على مائتين منه ثم يركى عن الكل وفيه اشارة الى ان المستفاد بعد الحول لا يضم بل يستأنف له حول آخر اجماعا والى انه لا يضم اذا لم يكن له نصاب وذا بلاغلاى ثم اشار الى بيان ما هو من جنس النصاب من المجربين والعروض لا السوائم وقال (و) يضم (الذهب الى الفضة) وبالعكس بالقيمة لاتمام النصاب عنده وبالأجزاء والوزن عندهما وفي رواية عنه وعن ابي يوسف رحمه الله انه رجع الى قوله وثمرة الخلالى في صورة ذهب عشرة مثاقيل قيمتها مائة وخمسون درهما وفضة خمسين فان فيه الزكاة عنده لاعتدتها ولاغلاى في وجوبها عند تكامل الأجزاء ومائة درهم فضة عشرة مثاقيل ذهبا وان كان قيمتها اقل من تلك المائة وقيل لاشئ فيه عنده والصحيح الاول فيؤدى من كل ربع عشرة وهو الصحيح كما في الحقائق وغيره (و) يضم (العروض) اي عروض تكون للتجارة فلا يضم السوائم (اليهما) اي الى الذهب والفضة (بالقيمة) قيد المسئلتين مثل (لاتمام النصاب) فيركى عن قفيز حنطة للتجارة وخمسة مثاقيل من ذهب قيمة كل مائة درهم وقال لاشئ فيه ولاغلاى فيما اذا كان الذهب

لكن حينئذ لا يناسب التفريع فعند ابي يوسف رحمه الله في المثال المذكور يجب خمسة وعشرون جزءا من ست وثلاثين جزءا من بنت لبون وعند محمد وزفر رحمهما الله خمسة اثمانها انتهى اي اثمان بنت لبون وثمنه من اربعين من اجزائها في اربعين بعيرا هو الخمسة فخمسة اثمانها هي خمسة وعشرون جزءا وقوله لكن حينئذ اي حين قص الاشعار المذكور لا يناسب التفريع لانه وجوب بنت مخاض وقوله فعند الخ بيان عدم مناسبة ذلك التفريع فاعلم ان ما جعله الشارح المحقق مدار الاندفاع المذكور هو ما استفاده من كلام صاحب الظن كما ظهر لك من شرح الكلامين فما بينه من عدم مناسبة التفريع المذكور عين ما فرغ الشارح المحقق عليه الاندفاع الا ان يقال ان مدار دفعه كون التفريع المذكور في المتن مبني على ما عند الامام كما قال هذا عنده والله سبحانه اعلم (٤) اي التجيب (٥) فاذا كانت التجارة في الحيوان باعتبار الاب فكيف في الانسان (ولو كان حديثه قبيل) تصغير قبل (آخر الحول) يعنى ان الوسط بالسكون صادق عليه لانه البين مطلقا بخلاف المتحرك فانه حاق وسط الشئ مساويا جانباه كما سبق غير مرة (١٥) اي ابي يوسف رحمه الله (١١) اي ابي حنيفة رحمه الله ولوعكس الضمير ان لا مشاحة من حيث المطالبة الا انه حينئذ لغال الى قولهما (١٢) بالاضافة بدلالة قوله (وفضة خمسين) حيث لم يقل خمسون فدل ان قوله وفضة مجرور بالعطف على ذهب (١٤) مفعول تكامل (١٥) اي عشرة مثاقيل (١٦) اي في اقل من تلك المائة الفضة (١٧) اي من مائة درهم فضة ومن عشرة مثاقيل ذهبا (١٨) اي الكل وهو درهما ونصف في الفضة ومثقالان في الذهب (١٩) اي ضم الذهب وضم العروض (مثل) قوله (لاتمام النصاب) يعنى هو ايضا قيد المسئلتين على التنازع فقوله هناك بالقيمة لاتمام النصاب من الش المحقق قطع لهذا التنازع (٢٢) اي من الحنطة والذهب (٢٣) فالجميع مائتا درهم نصاب الفضة (٢٤) اي فيما اذا كان خمسة مثاقيل (٢٥) اي في الوجوب فيما اذا كان قيمة قفيز حنطة مائة درهم و (كان الذهب عشرة مثاقيل)

عشرة

المسئلتين على التنازع فقوله هناك بالقيمة لاتمام النصاب من الش المحقق قطع لهذا التنازع (٢٢) اي من الحنطة والذهب (٢٣) فالجميع مائتا درهم نصاب الفضة (٢٤) اي فيما اذا كان خمسة مثاقيل (٢٥) اي في الوجوب فيما اذا كان قيمة قفيز حنطة مائة درهم و (كان الذهب عشرة مثاقيل)

(١) أي فيما أخلا في فيه ما إذا كان الذهب عشرة الخ (بل) أقيمتهما أي العروض بضم (إلى نفسها) أي إلى المحجرين والأضراب أيضاً ما شعوره (٣) حيث عندهما كان الضم بالأجزاء والوزن (٤) أي من المحجرين والعروض ولذا جعل قوله بالقيمة قيد ضم الذهب أيضاً حملاً للدين على مذهبه (٥) أي على تقدير شمول العروض لهذا التفسير السوائم أيضاً (٦) أي المص (٧) أي لام العروض (٨) بمعنى عروض يجب فيها الزكاة بنية التجارة فيخرج السوائم لأن وجوب الزكاة على السوائم بالسوم فقوله في شرح لفظ العروض أي عروض يكون للتجارة فلا يضم الخ إشارة إلى هذا المعنى وأن فيه نوع تحمل (٩) أي في المتن (١٥) أي المديونية (في) أثناء (الحول وإن استغرق) أي دينه كل ما في يده (إذا كان) قيمة (صوفها الخ ١٥) حكم الحول ويستأنف الحول لخل إذا بلغ قيمته نصاباً (١٦) فالتخمين هلاك بالكل لانقصان فقط فصم الأضعار إلى هذه المسئلة (١٧) يعني أن اللام بمعنى على ولا حاجة إليه لأن الأجلية مستقيمة هنا (أو) على (أكثر منه) أي من حول واحد (١٩) قطع للتنازع الآتي (٢٥) أي الفضة دون الذهب (٢١) أي على مالك المحجرين (٢٢) أي الذهب ولا يحسب المؤدى منه (٢٣) مالك المحجرين أحدهما (بعد) كمال (الحول) (٢٥) أي ما عينه (٢٦) أي الحول والنصب أي هنا نفسه بلام الأجلية فتفسيره بعلی تعجب (٢٧) أي من لأنصاب له (و) أن كان (في يد الإمام أخذ) أي له وظيفة طلب الاسترداد (٢٨) قيل هذا من تسمية الشيء باسم بعض أحواله ولا حاجة إليه بل العشر علم لما يأخذه العاشر مطلقاً ذكره سعدى أي عام جنس (در المختار) (١) فصل في شرح رموز فصل العاشر (٢٩) أي الواو للابتداء لا للعطف كما هو أصل الواو بتوهم أن تقدير الكلام أن يقال مثلاً لو أخرج التاجر أمواله الباطنة من البلد يلتحق بالأموال الظاهرة وينصب العاشر من جهة الإمام لأخذ زكوتها فيكون عطفاً على يلتحق فقوله مستأنفة احتراز عن مثل هذا التوهم الغير المحتاج إليه (٣٥) أي لفظ العاشر بمعنى (أخذ

عشرة مناقيل وفيه اشعار بان المحجرين لا يقيمون فلا يضم قيمتهما إلى قيمة العروض بل يعكس كما قالوا وأما عنده فيجوز تقويم كل ثم يضم أحدهما إلى آخرهما في التحفة والعروض بالضم جمع العرض بالفتح والسكون وهو كل صنف من الأموال غير المحجرين كما في المقاييس وغيره فعلى هذا كان عليه استثناء السوائم إلا أن يقال اللام للعهود (ونقصانه) أي نقصان النصاب (في أثناء الحول هدر) بفتحين والسكون أي باطل غير مسقط للزكاة وفيه إشارة إلى أن الدين في الحول لا يقطع حكم الحول وإن استغرق خلافاً لزمز رحمه الله وإلى أنه لو كان له أربعون شاة ماتت في الحول ففيه الزكاة إذا كان صوفها مائتي درهم وإلى أنه لو كان له عصير فتخمر ثم تخلل انقطع لأن الخمر ليست بمال كما في الزاهدي (و) جاز تقديرهما لحول أي على حول (أو أكثر منه لذی نصاب) أي جاز لمالك نصاب أو أكثر أن يؤدي زكاة سنين كثيرة قبل أن تجي تلك السنون فلو هلك المال لم يرجع على الفقير كما في الزاهدي وذكر في المحيط أنه لو أدى زكاة الفضة مالك المحجرين ثم هلك كان المؤدى عن الذهب إذا التعيين غير صحيح وعن أبي يوسف رحمه الله عليه زكوته واختلف فيما إذا عين بعد الحول ثم هلك (و) جاز تقديرهما (لنصب) أي على نصب (لذی نصاب) أي جاز لمالك نصاب واحد أن يؤدي زكاة نصب كثيرة والكلام مشير إلى أنه لا يجوز التقدير لكل منهما بلانصاب أجمعاً فلو عجل فإن كان في يد الفقير لم يأخذه وفي يد الإمام أخذ كما في الزاهدي

فصل

(وينصب العاشر) مستأنفة شامل لعاشر أهل العدل والجور وهو آخذ

(٢) أى فى المصدر والمضارع يعنى انه من باب نصر (٣) أى القوم تفسير عشرات القوم (٤) أى لجمعهم محفوظين (عن) جناية (الصوص) لان الجناية بالحماية (٧) أى هذا المنصب (٨) أى باسم العاشر لملاحظة جانب الحربى (٩) أى التسمية (١٥) أى من غير ملاحظة

(٣١٨)

فصل العاشر

العشر من عشرات القوم اعشرهم عشرا بالضم فيهما أى اخذت منهم العشر
وشريعة من نصب الامام على الطريق لاخذ صدقة التجار وامنهم عن
الصوص كما فى الكرماني وغيره من المتداولات وانما سمي به للملاحظة
الحربى فى ذلك دون المسلم والذمي وعلى ما ذكرنا من المعنى الشرعى
لا حاجة الى قوله بنصب مثل قوله (على الطريق لاخذ زكاة التجار)
المسلمين او غيرهم وانما سمي بالزكاة لتغليب غير الحربى عليه والتجار
بضم التاء وتشديد الجيم او كسرهما وتخفيفها جمع تاجر وفيه رمز الى ان
العاشر مأجور فانه امر جميل قد فعله الصحابة بنصب الرسول والخلفاء
صلوات الله وسلامه عليهم اجمعين وحديث ان لقيتم عاشرافا فقلوه، معناه
تاركا للفرض فى هذا الأمر كما قال ابن الاثير لكن فيه اشكال ولعله
تغليظ (فياخذ) العاشر (من المسلم ربع العشر) أى عشر امواله الظاهرة
والباطنة (ومن الذمي ضعفه) بالكسر المثل أى ما زاد وعرفا المثلان
فالمراد نصف العشر وفيه اشعار بان جميع النصاب معهما فلو كان بعض
النصاب فى بيتهم لم يأخذ منهما شيئا لكن يجب فيه الزكاة ديانة لكمال
النصاب كما فى التحفة (وصدقا) أى المسلم والذمي (مع تحليفهما) فى
ظاهر الرواية وعن ابى يوسف رحمه الله ان التحليف لا يشترط كما فى
سائر العبادات (ان انكرا الحول) أى انكر المسلم والذمي تمام الحول
ولو حكما كما فى المستفاد وسط الحول (او الفراغ) أى انكرا فراغ الذمة

(من)

بيان قيود التعريف (٤١) أى فى الواقع (ولو) كان الحول حولا (حكما) أى ولو انكر الحول المحكى (٤٢) انكر استفادته وسط الحول وقال استفادته بعد مضي حول الاصول

(١١) ماضيه ان التسمية باسم بعض احواله
فى الدر المختار لاحاجة اليه لان العشر علم
جنسى لما يأخذه العاشر مطلقا انتهى
(١٢) عدم الحاجة الى مجموع (١٣) لكون
كلها مأخوذة فى معناه الشرعى فالاولى ان
يقول والعاشر يأخذ من المسلم الخ (١٤) أى
ما اخذه العاشر بالزكاة (١٥) أى على
الحربى (١٦) أى التاء (١٧) أى الجيم كقفار
(١٨) أى فى لفظ التجار الذى هو جمع تاجر
الذى هو من الاجر (١٩) فى عمله (١٥) فانه
لا يؤخذ من المسلم والذمي العشر بل يؤخذ
ربع العشر ونصفه (لناظره) (١٣) وقوله زكاة
التجار من باب التغليب فان ما يؤخذ من
الذمي والحربى ليس بزكاة حقيقة (برجندى)
(٢٥) أى العاشرية (٢١) أى ان نصب له
(٢٢) اياهم (و) كذا نصب (الخلفاء) عاشر
(٢٤) عاشر (تاركا) (٢٥) أى امر اخذ العشر
بان اخذه ظلما وتعديا على خلاف الشرع
(٢٦) أى وجهه ابن الاثير (٢٧) أى فيما
قال ابن الاثير (٢٨) حيث لا يستحق المؤمن
بترك الفرض القتل ثم اشار الى الجواب
عن الحديث بقوله (ولعله تغليظ) لان المراد
حقيقة القتل * وما ورد من دم العشار محمول
على الاخذ ظلما (در المختار) ** أى ان
وجدتم من يأخذ العشر على ما كان يأخذه
اهل الجاهلية مقيما على دينهم او مستحيلا
(فاقتلوه) لكفره (جامع التيسير)

(٣٥) تفسير المثل (٣١) اخص من اللغوى
لانه لم يلاحظ فيه المزيد عليه بل الزائد
فقط (٣٢) أى فى لفظ ربع العشر

(٣٣) حاضر (٣٤) أى المسلم والذمي
المازى لان العشر زكاة النصاب الحاضر
(٣٥) ومعهما بعضه (٣٦) أى العاشر (٣٧) أى
من المسلم والذمي الذين بعض النصاب
فى بيتهم (٣٨) أى عليهما (٣٩) أى فى
النصاب الذى بعضه فى بيتهم (٤٠) أى
من حيث حفظ الديانة ثم تسمية صاحب
التحفة المأخوذ من الذمي زكاة لتغليب
المسلم عليه كما مر من الشارح المحقق فى

(١) تفريع للتعليل المذكور (٢) اى في الواقع بل الامسن اسقاط كلمة الشك ويقول الى عاشر آخر كان لانه يشمل ايضا الكائن من غير علم هذا العاشر (٣) تقوية لدعوى الامسن حيث لم يقل ان لم يعلم (٤) من الاستثناء بقوله الا بما هو كذب بيقين (٥) اى في اشتراط علم وجوده اى الخط (٦) اى يزور (٧) فيه تجازب بين جاء وبين لم يصدق (٨) اى اى حنيفة رحمه الله (٩) صلة الشهادة (١٠) يعنى او الى آخر من مصارف الزكاة (١١) اى المسلم والتمى (١٢) اى اصله (وان علم ذلك) اى مقدار ما اخذوه منا (١٣) عاشرنا (١٤) اى مثل مقدار ما اخذوه منا (١٥) يحتمل المعنيين احدهما سواء كان ماله قليلا اى اقل من النصاب او كثيرا اى نصابا فصاعدا بقرينة دلالة قوله (وفى رواية) الى آخره هى رواية كتاب الزكاة والاول رواية جامع الصغير فعلى هذا المعنى يكون قوله فى الصدر اذا كانت نصابا مختصا بصورة ان لم يعلم ما يأخذون الخ بل يكون فيه تجازبا يتعلق بما قبله من قوله ومن الحربى العشر وبما بعده من قوله ان لم يعلم ما الخ والمعنى الثانى سواء كان ما اخذه من اقليل من العشر او كثيرا منه بقرينة مقابلة قوله وان علم اخذ مثله بقوله ومن الحربى العشر ان لم يعلم ما يأخذون منا فعلى هذا المعنى الثانى يكون قوله وفى رواية لا يأخذ الخ مقابلا لقوله اذا كانت نصابا لا مقابل هذا التعميم ويكون قوله اذا كانت نصابا شرطا على الاطلاق وفى كلا صورتين (٢١) اى ما ليس بنصاب وان اخذوا منه منا او المعنى من القليل الذى اخذوا منه منا (٢٢) اى القليل (٢٣) اى اخذهم كل اموالنا غدر منهم ونحن لانغدر لهم (٢٤) اى بدليل هذه الآية حيث امرنا الله تعالى بالابلاغ الى داره (٢٥) اى عدم الاخذ منه (٢٦) اى اخذ الكل (غدر) مخالف للامان كذا فيما نقل عنه (ن) (٢٧) اى بالعلم وجودا وعدم ما من غير ذكر الانكار منه

من الدين المطالب من عب (او ادعيا ادائه) اى ربيع العشر او ضعفه (الى عاشر آخر يعلم) فى هذا الحول (وجوده) لان الامين يصدق بما اخبر الا بما هو كذب بيقين فالاحسن ان يقال الى عاشر ان كان كما فى المتداولات فيشمل الكائن بلا علم فى الكافى ان لم يكن فى هذه السنة عاشر آخر لا يصدق لما ذكرنا وفيه اشعار بان خطأ البراءة لم يشترط وهو الاصح لانه قد يصنع كما فى التمرناشى فلو جاء به بلا حلف لم يصدق فى قوله وصدق فى قولهما على قياس الشهادة بالخط (او) ادعيا ادائه فى مصرهما (الى فقير) مثلاً (فى غير السوائى) اى الاموال الباطنة فلو ادعيا الاداء فى الاموال الظاهرة لم يصدق لان حق الصرف للامام فيضمان والزكاة هو الثانى على الصحيح وقيل الزكاة الاول والثانى سياسة مالية كما فى الكافى وغيره (و) يأخذ (من الحربى العشر) من امواله الظاهرة والباطنة اذا كانت نصابا (ان لم يعلم ما يأخذون منا) اى مقدرا ما يأخذ اهل الحرب من المسلمين فى ديارهم لكن علم نفس الاخذ منهم (وان علم) ذلك (اخذ مثله) قليلا او كثيرا تحقيقا للمجازاة وفى رواية لا يأخذ من القليل اصلا لانه عفو (ان كان ما يأخذون منابعضا) فان كان لا يأخذ اصلا لانه غدر كما فى الاختيار وقيل يأخذ كلا زجرا لهم وقيل يأخذ كله الا قدر ما يوصله الى مأمنه لان الايصال علينا لقوله تعالى ونم ابلغه مأمنه كما فى المحيط (ولم يأخذ منه ان لم يأخذوا منا) لانه اقرب الى مقصود الامان وفى الاكتفاء اشعار بان الحربى اذا انكر الحول او الفراغ عن الدين يأخذ منه العشر كما قال بعضهم وقيل هذا

إذا علم انه لا يصدقوننا في ذلك أولم يعلم واما اذا علم انهم يصدقوننا فلا يأخذ منه شيئاً كما في المحيط (وعشر غمر النمي) لا يخلو عن تسامح فان المعنى اخذ العاشر نصف عشر قيمة غمره ويعرف القيمة من اهل الزمة وانما يأخذها المسلم لأنها من المثلث فلم يكن في حكم العين والاضافة للعهد فيشير الى انها تعشر اذا كانت للتجارة وفي حكم الحمر جلود الميتة (لا) يعشر (خنزيره) لأنه من القيمي في حكم العين وقال زفر رحمه الله يعشر وقال ابو يوسف رحمه الله يعشرهما ان مربهما جملة (و) لا يعشر (امانة) لمسلم او ذمي من بضاعة او دبة او مضاربة او غيرها اذا التاجر ليس بمالك فلو بلغ نصيب المضارب من الربح نصيباً (وعشر الحربي) عشراً (ثانياً قبل الحول جاثياً من داره) وهذا اذا علم انهم يأخذونه منا فلو علم بخلافه فلم يعشر كما قال شيخ الاسلام وانما قيد بالحربي اذا لا يعشر المسلم والذمي في سنة الامرة ويعشر كل منهما عشرين في الحول الثاني اذا لم يعشر في الأول وقوله ثانياً اي غير مرة فيعشر في سنة كلما جاء من داره ولو في سنة عشر مرات وقوله قبل الحول من قبيل التجارب فانه متعلق بعشر وجاثياً فاذا لم يعشر في هذا الحول لم يعشر بعده في الحول الثاني وقوله جاثياً من داره مشعر بانه لو تردد في دارنا ثم مر على العاشر لم يعشر ثانياً وهذا اذا علم انهم لم يأخذوا منا أولم يعلم اما اذا علم انهم يأخذون فيعشر كما قال شيخ الاسلام وأعلم انه لو مر تاجر على عاشر بمتاع واخبرانه مروى وظن العاشر انه مروى واراد فتحه فان كان في الفتح ضرر على التاجر صدق مع اليمين والا فيفتح الكل في المحيط (وعشر معدن ذهب) اي اخذ الخمس من معدنه وجوبا

(١) اي في الانكار الحول او الفراغ (٢) انهم يصدقوننا اولم يصدقوننا (٣) اي في ذلك الانكار (٤) عاشرنا (٥) اي من الحربي اذا انكره (٦) اي لانسف عشر نفس الحمر كما هو ظاهر المتن ففيه تسامح لان المسلم لا يملكه ولا يملكه (٧) مجهول من المعرفة (من) تقويم اهل الزمة (١٥) اي قيمة الحمر (١١) اي الحمر (١٢) اخذ قيمتها (في حكم) اخذ (العين) اي عين الحمر (١٥) اي اضافة الحمر (١٦) اي الخنزير (١٧) فاخذ قيمته كاخذ عينه (١٨) اي معاً (١٩) اي هذه الاموال (٢٥) لانه مالك نصيبه او عشر هذا النصاب فضمير عشر اما الى نصيب المضارب او الى قوله نصيبا هو مفعول بلغ وجملة عشر على التقديرين جواب لو فليس فيه شيء من التجارب والتنازع كما ظن البعض (٢١) اي ما جاء احدنا من دارنا ثانياً الى دارهم قبل الحول (٢٣) لانا احق بمحافظه الشرع (٢٤) اي من المسلم والحربي والذمي (٢٥) بفتح الراء وضم العين ثمانية العشر بضم العين (٢٦) اي واحدة (ولو) جاء (في سنة) واحدة (عشر مرات الخ) قوله من بضاعة هي لغة القطعة من المال واصطلاحاً ما يدفعه المالك لانسان يبيع فيه ويتجر ليكون الربح كله للمالك ولا شيء للعامل بحر عن المغرب (٣٥) تفريع للتجارب (٣١) اي هذا العشر الثاني لمجيئه من داره ثانياً فلم يتناقض بما سبق من قوله ويعشر كل عشرين في الحول الثاني فان المراد منه اخذ عشره لمجيئه في السنة الأول وقد لم يؤخذ فيها (في هذا الحول) اي حول مجيئه ثانياً (٣٢) اي لهذا المجيئ الثاني (بعده) اي بعد هذا الحول (في الحول الثاني الخ) (٣٣) اي من مترددنا في دارهم (٣٤) اي متاع مرو (٣٥) اي متاع هرات (٣٦) مبني لاجهول من خمس القوم اذا اخذ خمس اموالهم من باب طلب بحر عن المغرب (ابن عابدين) (٣٦) بالتخفيف مجهول من خمست اي اخذت خمسة لامن خمس بالتشديد لان خمست الشيء لا يكون الا بمعنى جعلته خمسة اخماس (عزمي) (٦) اي اخذ مجهول *

وان قل وفيه اشعار بان في الخمس لا يشترط التصاب ولا الحول ولا سائر شروط الزكاة لأنه في حكم الغنيمة كما اشير اليه في التحفة و اضافته ككل الدراهم لأنه جوهر^١ أو دعه الله تعالى في الأرض يوم خلقها وهو منقسم على ثلاثة منطبق كالذهب والفضة والتماس والرصاص والحديد ومائع كالماء والملح والغير والنفط وما ليس شيئاً منهما كاللؤلؤ والغير وزج والكحل والزاج وغيرها كما في المبسوط والتحفة وغيرها لكن المطرزي خصه بالمجربين والظاهر أنه في الأصل اسم لمركز كل شئ^٢ (و) معن^٣ (نحوه) في الانطباع كالفضة (وجد في أرض خراج أو عشر) الاخصر في أرضنا سواء كانت جبلاً أو سهلاً ومواتاً أو ملكاً واحتزبه عن دأره وأرضه وأرض الحرب (وباقية) من أربعة أخماسه (للوأجدان لم تملك الأرض) كما إذا وجد في موات (والآ) تكن غير مملوكة (فلما لهما) فالباقي للمالك الأرض سواء كانت داراً أو غيرها وهذا عندهما كما في شرح الطحاوي وإمامه ففيه تفصيل اشار اليه فقال (ولاشي^٤) من الخمس وغيره لغير الواجد (فيه) أي في المعدن (أن وجد في دأره) وما في حكمها كالمنزل والمناوت (وفي أرضه) كرماً أو غيره (روايتان) ففي الأصل لاشي^٥ فيه وفي الجامع خمس (ولآ) شئ (في لؤلؤ) هو جوهر مضى^٦ يخلفه الله تعالى من مطر الربيع الواقع في الصدف الذي قيل أنه حيوان^٧ من جنس السبك يخلف الله تعالى اللؤلؤ فيه كما في الكرماني (و) لافي (عنبر) عن محمد رحمه الله أنه في البحر بمنزلة الحشيش في البر وقيل صنع شجر وقيل زبد البحر وقيل غشى البحر البحري وقيل روث غيره كما في الكرماني وقيل قش دابة وقال ابن سينا إن الكل بعيد والحق أنه ماء يخرج من عين البحر ويطفو ويرى بالساحل كما في حل الموجز وإنما غصها بالذكر ولاشي^٨ في شئ مما استخرج من البحر ولو ذهبها أو فضة كما في المحيط لأنها خمساً

(١) أي الخمس (٢) وليس فيها شروط الزكاة فكذلك فيما في حكمها (٣) أي معدن إلى الذهب (ك) بالإضافة في (كل الدراهم) يعني من إضافة العام إلى الخاص (٥) أي المعدن عام حيث هو (جوهري) الخ (٧) أي من المنطبع والمائع (٨) أي هذه الأربعة (٩) أي المعدن (١٥) أي المعدن (١١) أي لمحل ركز أي تقرر (١٢) فالمعدن اسم مكان من عدن بمعنى ركز (١٣) أي الواجد (*) إذا المراد بأرض الخراج أعم من أن يكون مملوكاً لأحد أو لم يكن صالحة للزراعة أولاً وكذلك المراد بالأرض العشرية فيدخل فيها المغارة وأراضي الموات فأنها إذا جعلت صالحة للزراعة كانت خراجية أو عشرية (برجندی) (**) فان أرضه ليست أرض خراج ولا عشر (برجندی)

(١٤) بل كانت مملوكة (فيه) أي في أرضه (١٥) ماض مجهول أو مصدر أي فيه خمس (١٦) أي منبر (١٧) أي الصدف (١٨) في كشف الأسرار في الفقه اللؤلؤ هو جوهر يخلف الله تعالى من مطر الربيع الواقع في الصدف وهو حيوان يجرى من جنس السبك يخرج وجهه المائين بمطر ويفتح فاه وكذلك الحية تفتح فاهاً فان وقع من المطر قطرة في فم الصدف يضم فيه ويصير المطر في جوفه لؤلؤاً بسبب قناعتها على قطرة واحدة وأما الحية لاتضم فمها حتى يملأ جوفها ويصير المطر في جوفها سماً بسبب طبعها لعدم قناعتها وهذا يكفي وعطاف على الذين لا يفتنون فيما رزقهم الله تعالى اللهم اجعلنا من جملة القانعين ولا تجعلنا من زمرة الطامعين واحفظنا من شرهم انتهى

(١٩) ينبع في (البحر) ويطفو) أي يعلو وجه الماء بالغين المعجمة أو بالغاء من الطافي (٢٠) أي اللؤلؤ والعنبر (و) الحال أنه لاشي^٩ الخ (٢٢) أي اللؤلؤ والعنبر (٢٣) فحصاداً لمذهبه (قوله ولاشي^{١٠} الواد) للحالية أي والحال أنه لاشي^{١١} اه

عند أبي يوسف رحمه الله كما في التنف لكن في الكافي ان هذا الخلاف
جارى في كل حلية تستخرج من البحر فالاولى ان يقال وما في البحر كلؤلؤ
وعنبر (وفير وزج) وياقوت وزأج وغيرها مما (وجد في جبل) فلا
يُخمس شئ يستخرج من ارض بلا علاج نأر قليلا كان او كثيرا وجد
مسلم او كافر كما في التنف وانما قيدنا بالبحر كما قيد بالجبل لانه يُخمس
منهما ما وجد في خزائن الكفار كما في النهاية وغيرها وذكر في النظم
ان الزئبق يُخمس عنده خلافا لابي يوسف رحمه الله ولا شئ في المانع
بلا خلاف كالنفط (وكنز) في ارضنا هو في الاصل مال دفنه انسان في
ارض (فيه سمة الاسلام) اى علامته مثل آية من القرآن او كلمة الشهادة
او اسم ملك من ملوك الاسلام والسمة مصدر وسمه اى اثر فيه بكتي
فالهاء عوض من الواو ذكره ابن الاثير (كاللغة) في ان يعرف على
ابواب المساجد والاسواق زمانا يظن ان صاحبه يطلب فيه فان لم يوجد
صاحبه فله ان يتمدقه على نفسه فقيرا وعلى غيره غنيا بشرط الضمان
واللغة بضم اللام وفتح القاف ما وجد من مال غير حيوان مطروح على
الارض وتام الكلام يأتي (وما فيه سمة الكفر) من الكنز كالصنم (خمس
وباقية للواجد) ولو صغيرا او عبدا او ذميا ويسترد من العربي المستأمن
الا اذا حمل باذن الامام وشرطه (ان لم تملك الارض) اى ان كانت
الارض غير مملوكة كالجبل والمفازة ونحوهما وهذا قيد ما فيه سمة الاسلام
والكفر جميعا صرح به في المحيط وغيره فمن بعض الظن انه قيد ما يليه
(والا) تكن الارض اى ارض خمس ما فيه غير مملوكة (فلان مختطه) اى
الباقى من الخمس لصاحب الحطة بالكسر ارض يختطها انسان بان يخط
عليها خطا ليعلم انه قد اختارها لنفسه للبناء فيها كما في الصحاح ثم اشار
الى المراد بقوله (اى المالك) لهذه الارض من قبل الامام (اَوَّل الفتح)

(٢) فيروزج معرب فيروزاجوده الازرق
الصافي اللون لم يرقط في يد قتيل وتماه
في اسمعيل (ابن العابدین)

(١) بالتركي كوك فارض

(٢) بالتخفيف مجهول من باب نصر كما

في المصباح المنير

(٣) بالتركي كيب الاضافي

(٤) حيث قال والاولى ان يق وما في البحر

(٥) اى المص

(٦) اى ما وجد في البحر والجبل

(٩) صلة وجد وكلمة من بيان ما كما او ماناك

(١٥) مشدد الباء يعنى داغ كردن

(١١) اى التاء (١٢) فاصله وسم

(ع) اى يسترد منه ما اخذه الا اذا عمل في
المفاوز في طلب الركاز باذن الامام على
شرط فله المشروط (ح)

(١٣) اى في وجدانه في المفازة

اي في اول زمان فتح الاسلام تلك البلدة ان كان المالك حيا والا فلو رثته
ثم وثم وببيع المحيط له لا تبطل ملكية الكنز وان تداولته الابدى كما
في المحيط وان لم يعرف المحيط له ولا وارثه فقد وضع في بيت المال كما
ذكره ابو اليسر او يصرف الى اقصى مالك يعرفه في الاسلام وهذا كله
عندهما واما عند ابي يوسف رحمه الله فالباقي للواجد وهذا اذا تصادقا
انه كنز فلو قال صاحبه انا وضعته فالقول له لانه في يده كما في الزاهدي
ولم يذكر ماليس له سمة اصلا فقبل انه في حكم سمة الاسلام وقبل سمة
الكفر كما في الاختيار (وركان صحراء دار الحرب) اي معدن ذهب
ونحوه في ارض غير مملوكة لاحد في دار الحرب كالمغارة فان الركان اسم
للمعدن حقيقة وللكنز مجازا كما في المحيط والكافي وغيرهما فلا ينبغي ان
يراد به الكنز على انه قال شيخ الاسلام اذا وجد المستامن كنزا في
صحرائهم يلزمه الرد عليهم لان في اخذه غدرا كما في المحيط لكن فيه
عن القدوري ان الكنز والمعدن في هذا المقام متساويان في الحكم وفي
المبسوط ان الركان يتناولهما وكلام المغرب يمثل المبسوط والمحيط جميعا
فلا يبعد ان يراد بالركاز ما في الصحراء من المال بوضع الله تعالى ووضع
انسان (كله لمستامن) اي لمسلم دخل دارهم بامان (وجده) اي وجد
ذلك المستامن الركان الشامل للمعدن والكنز وفي ذكر المستامن اشعار
بانه لو دخل متلصص دارهم ووجد في صحرائهم ركازا فهو له بالطريق
الاولى كما اشار اليه في التحفة (وان وجده) المستامن الركان (في دار
منها) اي ارض مملوكة لاحد من اهل الحرب (رده) اي الركان (على
مالكها) اي الدار ولو لم يرده واخرجه الى دارنا كان ملكا غيبنا كما
في التحفة وهذا قول الطرفين واما عنده فيخمس كما في التنقيح واما
استدلال الوجدان الى المستامن لانه لو وجده متلصص فهو له كما في الزاهدي

(١) اي كون الباقي للواجد عنده (٢) اي الواجد
والمالك (٣) احدهما (٤) اي لدعي الوضع
(٥) عطف على سمة الاسلام (٦) وهو
الكنز مثلا (٧) اي بالركاز (٨) اي حكمه
غير ما في المتن (٩) اي في المحيط
(١٠) اي الكنز والمعدن (فهو له اي
لذلك المتلصص) بالطريق الاولى لانه
لم يلتزم عدم القدر (١٢) وعلى قياس
ما سبق بقيد هنا ايضا بالطريق الاولى

(١) اى المستأمن (ركاز متاعهم) هو لغة كل ما ينتفع به وعن على بن عيسى هو مبيع التجار مما يصالح للاستمتاع به فالطعام متاع والبر متاع واثاث البيت متاع وقيل اراد بالمتاع ههنا الثياب وفي الكافي قالوا اراد بالمتاع الاواني (في ارض لم تملك خمس وباقيته) اى للواجد لانه غنيمه كالذهب من حيث انه كان في ايدى الكفرة وقد اخرجت من ايديهم بالغهر لكن لما كان تمام احرازه باظهاره صارت اربعة اخماسه للواجد ولا يخفى ان الفرق بين ركاز المتاع حيث يجب في احدهما الخمس دون الآخر مشكل (برجندى) (٢) اى بدلالة ماسبق

(٣٢٤)

فصل العاشر

(وان وجد) في دار الاسلام بقريضة السابق (ركاز) بالرفع ومن الظن ان فاعله ضمير المستأمن لان ما وجده من الكنز في صحراء دارهم لا يخس بلا خلاف (متاعهم) بالجر على الاضافة بيانا للمعنى المجازى كاضافة المتاع بيانا لسمه الكفر والمتاع لغة كل ما ينتفع به من عرض الدنيا قليلها وكثيرها ذكره ابن الاثير فيكون ماسوى المحجرين متاعا وعرفا كل ما يلبسه الناس ويبسطه كما في العمادى واختلف المشايخ في تفسيره ههنا والصحيح ان المراد هو المعنى اللغوى كما اشير اليه في الكرماني (في ارض لم تملك) كالمقازة (خمس وباقيته) اى للواجد واما في ارض تملك فلا يختط له وهذه المسئلة وان فهمت ماسبق الا انه ذكرها تبعا للهداية ليصرح ان في وجوب الخمس لا ينفات المتاع وغيره بخلاف الزكاة فانها لا تجب في المتاع لغير التجارة ولما اشترك الزكاة والعشر في تطهير المالك عن الامام واطلق عليه الزكاة في لسان ائمة الانام شرع فيه بعد الفراغ منها وقال (وفي عسل ارض) ولو مقازة والعسل لغاب التحل وفي محله المن الواقع على الشوك الاخضر في قول كما في الظهيرية والظرف خبر لبند متأخر وهو عشر^{٢٢} (عشرية) لاخراجية اذ لا يجتمع العشر والحراج في ارض واحدة (او) عسل (جبل) عشرى احتراز عما في الخزانة اى لاشئ في الجبل في رواية والا لا تكتفى بالارض فانها جرم مقابل للسماء (ونمرة) اى ثمر الشجر في ارض او جبل عشرى ويدخل فيه القطن لان الثمر اسم لشيئ متفرع

من ان ما وجد في صحراء دار الحرب كله لمستأمن وجده لا خمس فيه فعلم ان وضع هذه المسئلة فيما وجد في دار الاسلام ولذا يقول فيما بعده وهذه المسئلة وان فهمت ماسبق الخ وسيأتى شرحه فقوله في تعليل الظن الا ترى لان ما وجد الخ تعليل لقوله بقريضة السابق ايضا (٣) بلا تنوين لانه فاعل وجد ومضاف الى ما بعده (٤) من ابي المكارم (٥) اى وجد معلوم (٦) ثم علل هذا الظن والقريضة السابقة فقال (لان ما وجد) اى المستأمن اياه (٨) بل هو كله لذلك على ما مر بقوله وركاز صحراء دار الحرب الخ فعلم ان وضع المسئلة ههنا في الواجد في دار الاسلام فاتضح لك تعليل بيته لذلك الامرين معا (٩) اى اضافة ركاز اليه (١٥) للركاز وهو الكنز كما مر (كما) ان اضافة المتاع الى ضمير اهل الحرب ليكون (بيانا) لكونه متاعا فيه (سمة الكفار متاعا) اى لغة (١٢) اى المتاع (١٣) اى في هذا المقام اهو بالمعنى الاصطلاحي او اللغوى (١٥) اى من قوله وكنز فيه سمة الكفر خمس الخ حيث هاتان متحدان دارا وحكما وشرطا فاندفع ما ظن ابو المكارم في منهياته من دفع التكرار باختلاف الدارين فالدافع ما ذكره الشارح المحقق في تعليل التبعية للهداية بقوله ليصرح اى المص رحمه الله كما هو وجه ذكر الهداية ايضا والا فالمنافرة ينتقل اليه بل يصح ان يكون اللام تعليل لذكر الهداية المستفاد من الكلام فانه اذا وجه كلام المتبوع يصير كلام التابع موجها (في المتاع) الكائن (لغير التجارة) الخ (١٨) اى للعشر لفظ (الزكاة) (١٩) اى في اصطلاح الفقهاء الكرام (٢٥) اى العشر في كتاب الزكاة (٢١) وقد سبق ما يتعلق لهذا الكلام في عنواني الكتاب والفصل (٢٢) بدل من مبتدأ متأخر (٢٣) اى ذكر الجبل بخصوصه للاحتراز (٢٤) اى

عن رواية رويت (في الخزانة) الخ (٢٦) اى وان لم يكن ذكره لمجرد الاحتراز منه والرد له (لا تكتفى) بلفظ الارض (٢٨) اى الارض (٢٩) والجبال كذلك فيشملها الارض فلا حاجة بعدها الى ذكره اجاب بقوله احترازا الخ (٣٥) يعنى الضمير راجع الى شجر المعطوفين باو بقريضة نفس المضاني لان الثمر لا يكون الا في الشجر او مراد الشارح المحقق ان الضمير راجع الى احداهما مخذف المضاني اى ثمر شجرة قادى ماله بهذه العبارة

من اصل يصالح للاكل واللباس كما في الكرمانى وذكر في القاموس انه اسم
لحمل الشجر وقال ابن الاثير انه ما ينتجه الشجر لكن المشهور ما في المفردات
انه اسم لكل ما يستطعم من اثمار الشجر وفيه إشارة الى انه لاشئ في
ثمر شجر في دار رجل فانها ليست عشيرة وان كان البلدة عشيرة كما
في المحيط وكذلك ثمر بستان الدار لانه تابع لها كما في قاضيخان والكلام دال
على وجوب العشر ولو كان الشجر غير مملوك ولم يعالج احد كما قال
اسد بن عمر ولكن قال الحسن لاعشر فيه وهو احب عند ابي الليث كما
في المحيط لكن قال التمر تاشى ان كان الامام يحميه ففيه العشر والا
فلا وعن ابي يوسف والحسن رحمهما الله لاعشر فيه لانه باق على الاباحة
وانما لم يكن فيهما بما بعد تنبيهها على ان فرع الخارج مثله في الحكم
(وما خرج من الارض) العشر مما يستنبته الناس عادة من اصناف
المحبوب والبقول والرياحين والادوارد والفواكه وقصب السكر والادوية
والبنود وفيه رمز الى انه لا يرفع مؤن الزرع كما صرح به^{١٢} والى انه عشر
ما اكل كما قال ابو حنيفة رحمه الله وذهب ابو يوسف رحمه الله الى انه
عشر ما اكل سوى كفاية الرجل وعياله وقال محمد رحمه الله ان ما اكل حسب
عليه من تسعة اعشاره كما في المحيط وذكر التمر تاشى انه لا يشعه اكل شئ منه حتى
يؤدى عشرا وقيل هذا اذا عزم ان لا يؤدى فان عزم فلا بأس باكل تسعة اعشاره
والكف اموط وعن ابي حنيفة رحمه الله ان اكل قليلا بالمعروف^{١٦} فلا شئ
عليه قال الفقيه وبه نأخذ كما في المضمرات والى انه لا يشترط كون الارض ملكا
والخارج معا لما فلو نبت في ارض غير مملوكة عشر وقد مر تفصيله والى
انه يجب في ارض الوقف والصبي والمجنون والمكاتب والمأذون والمدبون
كما في الخزانة فالدين لا يمنع الوجوب كما في ظاهر الرواية على ما في
المبسوط والتبادر ان يكون العشر على المالك سواء كان مزارعا او دافعا
الى مزارع او موجرا وهذا عندنا وقال انه على الدافع والمزارع جميعا وعلى

(١) اى لغلته مطعوما كان او لا لكن المشهور
ان الثمر اسم لما يستطعم من اثمار الشجر
كما في المفردات (٢) اى في قوله وثمره
(٣) حيث اضاف الى ضمير احد الامرين
العشريين ولم يقل والثمر (٤) حيث
لم يقيّد الارض والجبل بالملوكية (٥) اى
لم يصنع في نبتة

(*) الضمير عائد الى المذكور وهو العسل
والثمر والظاهر ان المراد الحماية من اهل
الحرب والبغاة وقطاع الطريق لانه كل
احد فان ثمر الجبال مباح لا يجوز منع المسلمين
عنه (ابن العابدین)

(٦) اى عن العسل والثمر (٧) اى بما يأتي
من بعد من قوله وما خرج من الارض حيث
هو صادق عليهما (٨) اى ما حصل من الخارج
من الارض والعسل يأخذه الزنبور من
رياحينها وادوارها وسكر قصبها مثلاً
(٩) اى مثل نفس الخارج (١٥) اى وجوب
العشر (١١) اى في اطلاق قوله وما خرج
الخ حيث لم يقل وما بقى بعد رفع مؤن ما خرج
الخ (١٢) اى المصنف عن قريب (١٣) اى
بعدم رفع المؤن (١٤) اى اخذ عشر
(١٥) اى صاحب الارض من غلته قبل التعشير
(١٦) اى على وفق العرف والعادة (١٧) في
بيان دلالة الكلام (١٨) حيث اطلق
الارض عن احوال صاحبه

(١) أي إذا كان على المستأجر مع أنه حمل مؤنة الأجر علم أنه على المستعير بلا خلاف (٢) أي للخارج (٣) في لغة الاختري بالفتح شفتالو ديد كلري يمش أنتهى (٤) بالناء المثلث (من نحو الدفن) بالضم طأى ديد كلري نسنه حبوباتين در اختري (٥) أي ذكر لفظ العشر فاعل واجب فيكون هو صفة لعشر باعتبار حال المتعلق ليكون مبتدأ^{١٤} وفاعل لقوله في غسل أرض الخ وإنما وجب لأنه ليس سبق ما يصاح عطى كلمة عليه مفيداً لوجوب العشر فيه أي في غسل أرض الخ ولا ميتين مرجعاً للتفسير يجب لو قدرناه متعلقاً بالكلمة في فلا سبيل إلا إلى جعله خبراً مقدماً وإيراد لفظ العشر مبتدأ^{١٥} مؤخره أو جملة ظرفية وعشر فاعل الظرف نقل عنه واجب من قبيل التجازب فإنه متعلق بالعشر والذكر أنتهى ولا يتم به المرام حيث لا يفهم عنه وجه وجوب الذكر وهو ما مر رناه والمحشى الرومى حرر المقام هكذا أي ومن اللازم للمصنف توصيف عشر بواجب ذكره فاعل واجب حتى يتجارب بين الشبثين ووقت الوجوب مختلف بين اثنتا انتهى ولم يبين أن ضمير ذكره إلى ماذا فإن أرجع إلى العشر فالتوجيه ما ذكرنا وإن أرجع إلى لفظ الواجب كما توهم بعض فهو مهمل من الكلام أو إلى المصنف كما يقتضيه عنوان كلامه فهو الزام على المص رحمه الله ذكر شئ غير معين أهو العشرام غيره فهو أشد إهمالاً فالصالح التحوى للتوجيه ما ذكرنا والتجارب محفوف فيه (ولى هنا توجيه آخر فقهي وهو أنه واجب على المص في هذا الباب ذكر اسم العشر لالفظ الصدقة فإن المعروف المصطاح فيما بين الفقهاء في باب الواجب فيما خرج من الأرض إطلاق لفظ العشر عليه لالفظ الصدقة بخلاف الزكوة فإنها يطلق عليها الصدقة أيضاً فلو قال الشارح المحقق عشر معروف ذكره لكان قريب الفهم إلا أنه مولى في استغراب الكلام ومحب الالغاز والاستعجاب على الناظرين فقال واجب موهماً بمعنى أنه عشر واجب من قبيل التوصيف بحال الموصوف مرة ثم قال ذكره فاعل لقوله واجب موهماً أنه وصف بحال متعلق الموصوف مرة أخرى بمعنى أنه واجب ذكر اسم العشر فصار الكلام مستغراباً مشكلاً الفهم ومتجارباً فيه حيث يصاح واجب للربط بما قبله مرة وبما بعده أخرى ففرضه إلا أن مراده الحقيقي على التوجيه أن الفاعل هو ذكره والتوصيف بحال المتعلق لا غير والواجب

(٣٢٦)

فصل العاشر

المستأجر فلا خلاف أنه على المستعير كما في التنف (وإن قل) ذلك الغسل والشرد والخارج فلا يشترط له نصاب كما قال أبو حنيفة وزفر رحمهما الله وهو أولى كما في الكرمانى وهو الصحيح كما في التحفة وأما عندهما فإن كان الخارج مما لا يبقى سنة فلا شئ فيه مثل الخوخ والكشوى والتفاح والمشمش والثوم والبصل وإن كان مما يبقى سنة فإن كان مما يوسق ويكال كالتمر والعنب والرمان والعناب والتين والحنطة والشعير والذرة فلا شئ فيه إلا إذا بلغ الفا ومائتى منا وإن كان مما لا يوسق كالقطن والزعفران والسكر فنصابه عند أبي يوسف رحمه الله قيمة ما ذكر من أدنى ما يوسق من نحو الدخن وعند محمد رحمه الله خمسة من أعلى ما يقدر به نوعه فنصاب القطن خمسة أحمال كل حمل ثلثمائة والزعفران ونحوه خمسة أماناء فإنه قدر بالآوقية والرتل والحمل وبالدرهم والاستار والأماناء (عشر) واجب ذكره وقته في المحبب ظهورها عند وقت الحصاد عند أبي يوسف رحمه الله ووقت التصفية في الحظائر عند محمد رحمه الله فيضمن على الخلفى لو استهلك الحب بعد هذه الأوقات كما في التجنيس وظاهره مشير إلى أنه لا يعجل به قبل الزرع وذابلاً خلاف وكذا قبل النبت^{١٣} وذاتاً عند الطرفين خلافاً لأبي يوسف رحمه الله ويجوز التعجيل بعده اتفاقاً كما في المبسوط

والى

في التوجيه الأول بمعنى ما لا بد من ذكره وفي الثانى بمعنى المعروف المصطاح في إطلاق اسم العشر على ما عرفت تفصيله (٦) أي وجوب العشر مبتدأ (٨) أي المحبوب خبر المبتدأ (٧) متعلق بالنسبة بينهما ولذا وسطه (في الحظائر) جمع الحظيرة بالهاء المهملة والظاء المعجمة بمعنى الإحاطة يقال لها خرمن وبالتركي أندر (١٥) أي بعد الظهور لا يضمن قبله عنده وبعد وقت الحصاد لا قبله عند أبي يوسف رحمه الله وبعد وقت التصفية لا قبلها عند محمد رحمه الله وهذا معنى قوله على الخلفى (١١) أي ظاهر بيانهم أوقات الوجوب (١٢) أي بالعشر أي لا يجب أدائه قبل الزرع (١٣) أي لا يعجل ولا يجب أدائه (١٤) وإن بعد الزرع (١٥) أي بعد النبت *

(١) أى جيد وردى ووسط (من جنس) واحد كالخنة مثلاً (٣) أى من كل الأنواع (أن سقاه أى ذلك العسل والتمر والخارج) يعنى أن الضمير وأن كان مفرداً جار مجرى اسم الإشارة فيصح أن يكون الشرط قيد للظروف الثلاثة كلها أى لنسبتها إلى المسند إليه لا كما ظن من أنه قيد لنسبة الظرف الأخير إليه ولعل منشأ ظنه أفراد الضمير وقد تداركه الشارح المحقق كما عرفت (٤) أى إطلاقهم أوقات الوجوب المذكورة من الغور والتراخى (٥) عطى على المتن سبع (٧) بدل سبع (٨) لهذه الثلاثة الأخيرة فانسب للاختصار (١٥) أى بنحو الخطاب (١١) إشارة إلى أن

فصل العاشر (٣٢٧)

قول المص رحمه الله ونصف عشر عطى على عشر (١٢) أى أبى حنيفة رحمه الله (١٣) أى كنصف عشر الذى (١٤) أى الامامان به (فى) ما بلغ الخارج (نصابه) يعنى أن عنده لانصاب فى الخارج من الأرض وعندهما له نصاب أن كان مما يوسق ويكال وهو الذى ومائتان وأن كان مما لا يوسق فنصابه عند أبى يوسف رحمه الله قيمته من أدنى ما يوسق من نحو الدخن وعند محمد رحمه الله خمسة من أعلى ما يقدر به نوعه كما مر فى شرحه وأن قل فعندهما يجب نصف عشر نصابهما فى الخارج أن سقى بغرب أو دالية الخ هكذا ينبغي أن يفهم رموز الشارح المحقق (والسقف بضمين جمع السعفة بفتحين غصن التخل شاخ درخت خرما) (اتخذها) أى البساتين والأراضى (مشجرة) أى مكان أنبات الشجر (من جذع طويل) بيان ما يظهر الفرق بين الغرب وهو ما يدبره البقرة من الدلو العظيم وبين الدالية وهى ما يدبره البقرة من جذع طويل * قوله القصب هو كل نبات يكون ساقه أنابيب وكعوباً والكعوب العقد والأنبوب ما بين الكعوبين وأحترز بالفارسي عن قصب السكر وقصب الذريرة وهو قصب السنبل ففيهما العشر كما فى الجوهرة وفى المعراج قصب العسل يجب العشر فى عسله دون خشبه شر نبلايه (ابن العابد بن) (٥) قوله والسعف بفتح السين والعين المهملتين ورق جريد التخل الذى يتخذ منه الزنبيل والمراوح وقديق لا جريد نفسه والواحدة سعفة مغرب (ابن العابد بن) (١٧) ماضى مجهول مثل (تركيب مداق) (أى آلة دق) (١٩) أى الجذع (٢٥) بكسر الميم آلة الغرى وهى الدولاب (٢١) أى المفرد

والى أنه لو اجتمع أنواع من جنس يؤدى من كل بحصته وهذا عند وأما عند محمد رحمه الله فمن الوسط كما فى المحيط والإطلاق دال على أن وقت الاداء جميع العمر فهو على التراخى كما قال محمد رحمه الله وذهب أبو يوسف رحمه الله إلى أنه على الغور وعن أبى حنيفة رحمه الله روايتان كما فى سجدة تلاوة التمر تاشى (أن سقاه) أى ذلك العسل والتمر والخارج (سبع) أى ما جاز كالأنهار والأودية فى أكثر السنة فان سقاه فى النصف أو الأقل ففى الخارج نصف العشر كما فى الاختيار (أو مطر) أو تاج أو برد فالسحاب أشمل (الافى نحو مطب) فى عدم استغلال البساطين والأراضى به عادة فيدخل فيه القصب الفارسى والحشيش والسعف والتبن ونحوها فلو اتخذها مشجرة أو مقصبة أو منبتاً للحشيش ففيه العشر (و) فيما خرج وأن قل (نصف عشر) عنده كما قال فى نصابه (أن سقى) الخارج أكثر المول (بغرب) أى دلو عظيم يدبره البقر (أو دالية) أى ما يدبره البقر وهى جذع طويل تُركَّب تركيب مداق الأرض وفى رأسه مغرفة كبيرة كما ذكره المطر زى (بلا رفع مؤن الزرع) بضم الميم وفتح الهمزة جمع المؤنثة عكسه على فعولة على الأصح وهى الثقل والمعنى بلا إخراج ما صرف له من نفقة العمال والبقر وكرى الأنهار وغيرها وفيه تصريح بما علم ضمناً كما فى قوله (وماء السماء) أى ماء الأنهار والبحار والأمطار (و) ماء (العيون) الواقعة فى أرض عشرية (و) ماء (البئر) المحفورة فيها (عشرى) أى منسوب إلى العشر فإنه حصل منه

عكس الجمع بفتح الميم وضم الهمزة على وزن (فعولة على الأصح) إنما قيد به لأنه يحتمل على وزن مفعلة (٢٣) أى فى قوله (بلا رفع) الخ (٢٤) أى رمز بقوله وما خرج من الأرض الخ حيث قال هناك وفيه رمز إلى أنه لا يرفع مؤن الخ فالأولى وهو تصريح (٢٥) أى كتنصريح المعلوم الضمنى فى قوله وماء السماء أى ماء الأنهار الخ حيث كان علم من قوله أن سقاه سبع أو مطر الخ (٢٦) أى العشر (٢٧) أى كل واحد من هذه الثلاثة فنسبوا إلى ما حصل من أنفسهم *

فما كان منها في ارض خراجية فخراحي فلوانقطع عن الارض الخراجية ماء الخراج
ثم سقيت بماء العشر صارت عشريه ولو انعكس صارت خراجية لان الماء
مؤثر في تغيير الوظيفة كما في المحيط ولو سقيت مرة بالعشري ومرة
بالخراحي ففيه العشر لان فيه معنى العبادة كما في التمر تاش (و) ماء
(انهار) جمع نهر بالسكون او الفتح مجرى الماء (حفرها) من مال الخراج
(العجم) اسم جمع واللام للعهد اى بعض ملوكهم كشد ادبيان وكيانيان
واشكانيان وساسانيان وآخرهم يزيد جرد المقتول في خلافة عثمان رضى الله
عنه (خراحي) وان كان اصل بعضها من ماء فيه خلاف كنه الملك فان
كسرى حفره من الفرات على طريق الكوفة من بغداد ومنها مرور
ونهر يزد جرد والخراحي منسوب الى الخراج وهو في الاصل ما حصل من
ربع الارض او كرائها او اجرة غلام او نحوها ثم سمي به ما يأخذه السلطان
فيقع على الضريبة والجزية ومال الفء كما في الازاهير وفي الغالب
يخص بضريبة الارض كما في المفردات والاصل ان كل نهر يحتاج الى
العبارة فعشري والافخراحي (وكذا) اى مثل ماء انهار العجم في الخراجية
(الانهار) اى ماء الانهار (الاربعة) جيحون نهر بلخ او ترمف وسيحون نهر
خجند او الترك او الهند ودجلة نهر بغداد والفرات نهر الكوفة والعراق
(عند ابي يوسف رحمه الله) وفي رواية عنه (لا عند محمد رحمه الله) وذكر
شيخ الاسلام عن محمد رحمه الله فيهار واينين كما في المحيط والاولى الانهار
الخمسة فان النيل على هذا الخلاف كنهر ينشق عن هذه الانهار (وارض
العرب) بلادها نحو تهامة وحجاز ومكة واليمن والطائف وعمان والبحرين
تثنية البحر اسم اقليم مشهور مشتمل على مدن كثيرة كما في قاضيخان
لكن في التقويم ان مكة من تهامة وقيل من الحجاز وامام مدينة فمته وقيل
من نجد وذكره لزيادة الايضاح والافق جاز الاكتفاء عنه بقوله (وما سلم

(١) اى ماء العيون والبيئر وفي اكثر النسخ
منها اى من هذه الثلاثة لكن لا يناسب ماء
السماء (٢) اى العشر (٣) وهى اليق
بالمسلم *

(٤) يعنى ان لام العهد في قوة الجزئية
والعهود (٥) وفي بعض النسخ كبشد ادبيان
بالباء في صدره (٦) اى تلك الانهار التى
حفرها العجم (٧) في خراجيته (٨) يسمى بنهر
الملك (٩) اى اخرجه (١٥) الجائى
(من بغداد) لتوسعة المسافرين (١٢) اى من
تلك الانهار (١٠) مرورود نام رود خانه
بود كه شهر مروربولب آن رود خانه واقع ست
وآنرا مرغاب نيز كويند (فرهنگ) (١٤) بالفتح
آربه وبغداد وغلّه أرض (١٥) اى يصدق
(١٦) في لغة الاخرى الضريب والضريبة
ما ضرب على عبد او غيره من خراج الرأس
وغیره (١٧) يعنى مجنى المضائق لالنهر
مجري الماء كما مر (١٨) اى نهر مصر (١٩) اى
كنحلاف في نهر (ينشق) بالقاف اى يتفرع
(عن هذه الانهار) الخمسة (٢٢) بدل من
العرب اى ارض بلاد العرب (ان مكة من)
بلدان (تهامة وقيل من) بلدان (حجاز)
فليس مقابلا لهما (فمنه) اى من الحجاز
(وذكره) اى ذكر ارض العرب

أهله) من بلد طوعا بلا قتال ولا دعوة الى الاسلام او كرها ثم اقر اهله عليه في الصورتين مثل مكة كما في التنف (او) ما (فتح عنوة) اي قهرا بالسيف سواء اسلم اهله او لا والعنوة بالفتح اسم من العنوبالضم وهو النذل والخضوع كما ذكره المطرزي (و) قد (قسم بين جيشنا) المسلمين واحترز به عما اذا قسم بين قوم كافرين غير اهله فانه خراجي كما في التنف ولو قال بيننا لكان شاملا لما اذا قسم بين قوم مسلمين غير جيشنا فانه مشري لان الخراج لا يوظف على المسلم ابتداء وشاملا لاقل الجيش واكثره فانه اربع مائة عند ابي منيفة رحمه الله وعن الحسن رحمه الله اربعة آلاف كما في قاضيخان (والبصرة عشرية) اتفاقا والقياس ان تكون خراجية عند ابي يوسف رحمه الله لانها بقرب ارض الخراج الا انه ترك القياس باجماع الصحابة (والسواد) اي سواد العراق ومعه على ما في المغرب طولا من مدينة الموصل قرية الى عبادان بالفتح والتشديد حصن على شط البحر وعرضا من العذيب ماء قريب من كوفة الى حلوان بالضم بلد وسواد البلد قراها كما في القاموس وانما سمي به لخضرة اشجاره وكثرة زروعه والعراق بالكسر اسم للبصرة والكوفة وبغداد ونواحيها وذكره كذا في ارض العرب لاندراجها تحت قوله (وما فتح عنوة واقرا اهله عليه) بلا اسلامهم فان السواد فتح عنوة ولما لم يسلموا وضع عمر رضى الله تعالى عنه الخراج عليهم ولم يسقط عنهم حين اسلموا (او صالحهم) اي ما صالح الامام اهله على شئ معين قبل الغلبة (خراجية) منه ما صالح النبي عليه السلام على ان يأخذ من اراضي بني نجران الف حلة وفي رواية الفا ومائتي حلة وصالح عمر رضى الله عنه على ان يأخذ من اراضي بني تغلب العشر مضاعفة وجعل هذا بمنزلة الخراج لا يتغير كما في شرح الطحاوي ومنه بانح وصفت سمرقند واما بخارا فقد فتح عنوة باقرار اهله

(١) اي في صورتي الطوع والكره
(٢) اي اهل ذلك البلد

* وحاصله ان ما احياء مسلم يعتبر قربه عند ابي يوسف رحمه الله وعند محمد رحمه الله يعتبر الماء والمعتد الاول والبصرة احياء المسلمين لانها بنيت في ايام عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه وهي في حيز ارض الخراج فقياس قول ابي يوسف رحمه الله ان تكون خراجية (ابن العابد بن) (٣) خبر مبتدأ محذوف اي هي اي مدينة قرية (٤) اي فتح العين (٥) اشجاره وكثرة زروعه فيرى من البعيد سوادا (٦) اي عراق العرب احتراز عن عراق العجم وهو من الغرب اذربيجان ومن الجنوب شئ من العراق وخورستان ومن الشرق مفازة خراسان وفارس ومن الشمال بلاد ديلم وقرفين كما في تقويم البلدان (ابن العابد بن)
(٧) عطى على قوله منه ما صالح عليه السلام
(٨) بضم الصاد المهملة والغين المعجمة قطعة من مضافات (سمرقند) قريبا منه (٩) اي جعل (اهله) مقررا ثابتا

عليه فهي خراجية الامرسان فانه عشري وكذا سمرقند لانها لحفظ الثغر
جعلت عشرية كما في السراجية وينبغي ان يكون المرد صاحبة خراجية
كهرة فان اميرها صالح ابن عامر رضى الله عنه على الف الف درهم
ثم صالحه امير مرو على الف الف درهم ومائتي درهم كما ذكره ابن الانير
في الكامل لكن في التنف ان الصحابة عشرية فان الامام ان صالح المسلمين
على مال معلوم فظاهر انها عشرية وكذا ان صالح الكافرين ثم اسلموا فان كان
بدل الصالح في صورتين اقل من العشر فالفاضل صرف الى الفقراء
(وموات احين) اي ارض غير صالحة للزراعة بالفعل جعلت صالحة لذلك
(يعتبر) للعشرية والخراجية (بقربه) اي قرب الموات فان قرب الموات
من الارض العشرية فعشرية ومن الخراجية فخراجية كما قال ابو يوسى
رحمه الله وذهب محمد رحمه الله الى ان العبرة للماء فان عشرين فاعشرية
وان خراجيا فخراجية كما في المحيط وذكر في شرح الطحاوي ان كل ارض
تسقى من عين او قناة او نهر تستنبط من بيت المال فخراجية (والخراج)
اي خراج الاراضى المذكورة (اما خراج مقاسمة) بالاضافة وهو جزء معين
من الخراج بوضع الامام عليه كما ثبت بامره صلى الله عليه وسلم كما اشير
اليه بقوله (كما بوضع ربع) من الخراج (او نحوه) كالثلث وفيه اشارة الى
ان هذا الخراج يتعلق بالخراج فلو عطل الارض وقد تمكن من الزراعة
لم يجب عليه شئ كما في التظهيرية لكن لو عجل وادى خراج ارضه لسنة
او سنتين جاز لان سببه ارض نامية والى انه يتكرر بتكرار الخراج كما في
المحيط والى ان الخراج يحل اكله قبل اداء الخراج وقيل لا يحل والى انه تسقط
بهلاك الخراج ولو بعد الحصاد كما في التمر تاشى ويرفع مؤن الزرع ثم
يؤدى الخراج كما في المحيط والى ان الدين غير مانع لوجوبه كما في
المنية والى ان وجوبه على التراخي وفيه خلاف العشر وقد مر الخراج

(١) اي على حاله الاول (٢) اي البخارا
(٣) بفتح الراء معرب دار المرضى كذا في
القاموس (٤) اي خراجية (٥) المخاوف
من الاعداء

(٧) يعنى انها اذا كانت عشرية يأخذ منها
العشر بعد سنة الصالح فما فضل من قدر بدل
الصالح وهو الاقل من العشر (٨) اي الى
مصارف الزكاة فيصرف قدر بدل الصالح الى
مصارف الخراج على ما هو مقتضى مفهوم هذه
العبارة (٩) اي تستخرج (١٠) اي على الخارج
(كما ثبت) اي وضعا مثل مائبة (بامره هم) اي
ليس على الامام وضع خراج المقاسمة على
الاطلاق بل له الوضع على وفق مائبة بامره
صلى الله عليه وآله وسلم بان يكون على قدر
الطاقة ولا يتجاوز عن غايتها (١١) ولما
كان عبارة المتن خفيا مما عينه الشارح
المحقق قال اشير الخ بالمجهول وفيما يأتى في
الموظف لما كان صريحا فيه قال هناك كما اشار
اليه بقوله كما وضع عمر رضى الله عنه الخ
بالمعلوم فتفطن والحاصل ان كلا الخراجين
بوضع الامام والفرق ان الوضع في الاول كما
ثبت بامره صلى الله عليه وسلم والوضع في
الثاني كما ثبت بامره رضى الله عنه ويفهم
ما قالوا في آخر بيان الموظف ولما سواه
والبستان ما يطبق كالثلث والربع وقالوا غاية
الطاقة نصف الخراج الخ ان النسبة بين
الخراجين عموم وخصوص مطلقا وهذه مادة
الاجتماع اذ يصدق عليها تعريف المقاسمة
ايضا فتأمل (١٥) اي في قوله ربع
(١٧) اي في خراج المقاسمة (١٨) اي اختلاف
كان في العشر (١٩) بقوله وذهب ابو يوسى
رحمه الله الى انه على الفور وعن ابي حنيفة
رحمه الله روايتان الخ

بقدر طاقة الأرض كما أشار إليه بقوله (ونصف الخارج غاية الطاقة)
 فلا يزداد عليه لأن التنصيف عين الانصاف وعن محمد رحمه الله أخذ منه
 الابدال الأرض وما بقوت نفسه وعياله إلى قابل كما في المحيط (وأما)
 خراج (موظف) بالإضافة ويجوز أن يكون وصفا ويسمى خراج الوظيفة
 والمقاطعة أيضا وهو شئ معين من النقد أو الطعام بوضع الآم عليه كما
 ثبت بامر عمر رضي الله عنه كما أشار إليه بقوله (كما وضع عمر) أو
 عماله بامره (على السواد) فانه بعث إليه عثمان بن حنيف وجعل الخديفة
 مشرفا فمستحبه وبلغ ستا وثلاثين ألفا إلى جريب ثم وضع بامره (لكل جريب)
 بالفتح وهو ستون ذراعا في ستين بذراع الملك سبع قبضات كما قال محمد
 رحمه الله وإنما لم يفسره لأنه قال شيخ الإسلام أنه تقدير جريب أراضيهم
 بذراع ملك زمانهم وأما جريب سائر الأراضي فمتعارف أهلها كما في
 المحيط لكن في المضمرات أراد بالملك نوشر وأن وبسبع قبضات تلك السبع
 مع زيادة ابهام موضوعة في كل قبضة وفي النية قيل أن القبضات غير منصوبة
 الأبهام وفي المغرب أن ذراع الجريب ست قبضات كل قبضة أربع أصابع
 وفي الزاهد قيل الجريب ما يسمع فيه ستون منا من الحنطة وقيل خمسون
 وأريد بالجريب بقرينة ما يأتي ما يزرع فيه مثل الحنطة ويدخل فيه ما
 إذا كن مشجرة أشجارها غير مثمرة كما يدخل ما كان أطراف الجريب أشجارا
 ولو مثمرة كما في قاضيخان وغيره (يبيلغه الماء) أي جنس الماء وأن كان
 العهد أصلا فلولا يبيلغه ما الخراج عاما أو عامين والسما تسقيه لم يسقط
 الخراج لانه بمنزلة ماء النهر وفي ذكر الماء أشعار باصالته حتى لو بلغ الأرض
 السبخة وجب الخراج لأنها تزول بالماء كذا في المحيط (صاع) كائن في
 عهد صلى الله عليه وسلم مقدار ما فيه باربعة أمداد وتماه في الفطرة
 (من براوشعير) محتمل أن يكون مشيرا إلى أن خراجه منهما وإلى أنه

(١) أي نصف الخارج (٢) أي يجعله قوت
 (نفسه وعياله) أي يؤخذ النصف بعد إخراجهما
 (توسعه) أي لفظ موظف (وصفا) لخارج ففي
 صورة الإضافة يكون من قبيل إضافة الموصوف
 إلى الصفة كما مر (٥) لأن الفعيل بمعنى المفعول
 (د) خراج (المقاطعة) لكونه مقطوعا معين
 (٧) متعلق معين (٨) أي على صاحب الأرض
 (٩) أي وضعا مثل ما ثبت (بامر عمر) يعني ليس
 للامام الوضع على الإطلاق وإنما له الوضع
 مثل الوضع الذي ثبت بامر عمر رضي الله
 عنه بأن يكون بقدر الطاقة (١١) بضم الميم
 وكسر الراء المهملة كاتب دفتر الحساب مقابل
 المنشئ في عرف هذا الزمان (١٢) أي
 السواد بالطناب من المساحة لا المسح
 (١٣) أي أراضي السواد (١٤) أي عثمان
 (١٥) أي عمر أي حكم بامره قاطلا (لكل جريب)
 غير مقدم لقوله (صاغ يبلغه الماء) صفة الجريب
 فلا يرد أن التحوى صاعا على أنه مفعول وضع
 (١٧) أي لم يفسر محمد الملك وسبع قبضات
 من هو وكيف هي (١٨) أي ما قال محمد رحمه
 الله (٢٥) أي محمد
 (٢١) أي سبع قبضات (٢٢) أي فوق المسبحة
 (٢٣) وقيد الموضوعة احتراز عن المنصوبة
 أي القائمة كما قال في النية (٢٤) بأن توضع
 فوق المسبحة (٢٥) من إضافته إلى الرطبة
 والكرم الخ (٢٦) فاعل يزرع (٢٧) أي
 في الجريب (٢٨) أي أرض (٢٩) أي جعل
 (٣٥) أي مكان نبت الأشجار (٣١) كما
 يدخل فيه ما كان الخ (٣٢) يعني أن اللام
 للجنس (٣٣) أي كون اللام (٣٤) مقدما
 على الجنس (٣٥) تفريع لكون اللام للجنس
 (٣٦) أي الماء (٣٧) بكسر الباء ثم الحاء
 المعجمة زمين شورستان كذا في الجلبى الخ
 (٣٨) أي السبخة (٣٩) فنصير الأرض
 قابلة للأنبات
 (٤٥) بفتح الهمة جمع المد بضم الميم
 وتشديد الدال (٤١) أي ذلك الجريب
 (٤٢) أي من خصوصهما لامن أي جنس وان
 زرع أي جنس (د) أن يكون مشيرا
 (إلى أنه) أي خراجه

ما يزرع فيه فيشتل الذرة والدخن وغيرهما وهو الصحيح وفي رواية
من برّكها في الزاهدى وغيره (ودرهم) بوزن سبعة فيشير الى ان
المراد وزن مكة (ولجريب الرطبة) بالفتح الاسفست الرطبة (خمسة دراهم)
وفيه اشعار بان لاشى في اليابس وينبغي ان يجب فيه الخراج ايضا
لانه عطل الارض الحراجية (ولجريب الكرم) اى ارض يحيط بهامائط
فيها اشجار العنب (و) لجريب (التغل) وغيره من الاشجار المثمرة (متصلة)
تلك الاشجار التى للعنب والتمر وغيرهما بحيث لا يمكن ان يزرع ما
بينهما (ضعفه) اى ذلك وهو عشرة دراهم لما فيها من الانمار فلو كانت
لا تثمر بعد ففيها خراج الزرع كما في قاضيخان (ولما سواه) ذلك من اصناف
الاجرية كجريب الزعفران والقطن والبستان وغيرها فاستدرك قوله
(والبستان) اى ارض يحيط بها حائط فيها اشجار متفرقة ممكنة الزراعة
كما في الكافي وغيره ولعله دفع توهم انه داخل في الكرم بدليل اطلاق
الناس ويشكل بما ذكرنا من مشجرة غير مثمرة (ما يطيق) من الثلث
والربع ونحوهما وقالوا غاية الطاقة نصف الخارج كما في المضمرات فلو كان
الارض لا يطيق ما وظفه عمر رضى الله عنه لقلة الربيع جاز النقصان عنه
بالاجماع واما الزيادة عليه لكثرة الربيع فلا يجوز بالاجماع كما لا يجوز ان
يحول وظيفة الموظف الى المقاسمة وبالعكس ولوزاد الامام عليه ابتداء
جاز عند محمد رحمه الله وعن ابي يوسف رحمه الله روايتان ولا يجوز
عند ابي حنيفة رحمه الله على الصحيح والكلام مشير الى انه لم يتكرر
بتكرار الخارج والى ان الدين لم يمنعه والى انه واجب على الصغير
والمكاتب والمأذون والمرأة والكافر ولو تصدق قبل طلب السلطان جاز لا
بعده وجاز ان يجعله للمالك خلافا لمحمد الكل في المحيط واكل الخارج في
الموظف في الحل والحرمه كما في المقاسمة على ما في التمرناشى والى انه

(اى خراج) (٢) اى من اى جنس كان يزرع فيه
(٣) اى الاحتمال الثانى (٤) كيف لا (وفي رواية
من بر) اى اكتفى به فعلم انه مثلا (٥) اى اذا
كان المراد من الدرهم ما هو بوزن سبعة فيشير
لفظ الدرهم (٦) اى بالصاع (٧) اى في اضافة
الجريب الى الرطبة (١٥) اى الذى لم ينبت
فيه شئ (و) الحال انه (ينبغي اه) (١١) اى في
اليابس (١٢) اى كالجريب الذى نبت فيه
الرطبة فهذا اعتراض للاشعار المذكور
(اى صاحب اليابس ١٣) بان لم يزرعها
(١٤) ضعفه اى ضعف (ذلك) يعنى ان الضمير
بمنزلة اسم اشارة فيصح رجوعه الى خمسة
دراهم (١٥) اى ضعفها (١٦) اى ولما سوى
(ذلك) اجرى الضمير هنا مجرى اسم الاشارة
لان المرجع (اصناف الاجرية) جمع الجريب
(١٩) اى اذا دخل البستان في مفهوم ماسوى
استدراك (٢٥) اى كان هو مستدركا
(٢١) صفة ارض او اشجار بمعنى يمكن
الزراعة بينها ثم اشار الى الجواب عن
الاستدراك فقال (ولعله) اى المص او هذا
القول (٢٣) ماض معلوم (٢٤) اى
البستان (٢٥) الكرم على البستان وليس
بداخل في الحقيقة
(٢٦) اى قوله ولما سواه عطى على استدراك
(٢٧) فى شرح قوله لكل جريب الخ (٢٨) حيث
تدخل هي في مفهوم ماسوى على التفسير
المذكور لضميره مع ان خراجها صاع
(٣٥) اى الحاصل (٣١) اى على مقدار ما
وظفه عمر رضى الله عنه (٣٢) بان لم يكن
من عمر رضى الله عنه توظيف في تلك البلدة
فيكون ما زاد امام الوقت ابتداء وظيفة لها
(٣٤) لان الكلام في الخارج الموظف
المقطوع المعين ولو تكرر يلزم عدم التعيين
(٣٥) لانه اطلق الكلام في الاجرية ولم يتكلم
من ان صاحبها مديون الا (٣٦) اى يعطى
السلطان خراج الموظف للمالك نفسه

(١) اى العمال والحكام (٢) سواء كان من جريب الزراعة او الرطبة او الكرم الخ (٣) لان الشارع خص بكلما خصه (٤) اى العمال (٥) اى مثل ما ذكر في المتن (٦) اى لاجل ان التقديره (٧) لا لاجل خصوصيتها فظهر تفريع قوله (فلا يبالى بكونه) اى الحراج (من اى جنس) يوظف (١٥) الباء للتعليل اى لاجل ما تقر في موضعه من ذلك الشرح وغيره (١١) اى من ان (المفهوم) اى المخالف (ليس) اعتباره (بكل) اى في جميع المواد بل هو اكثرى (١٤) اى استدراك قوله ولاخراج لو انقطع الخ (بفهوم) المخالف (لقوله) اى المص (١٦) اى لكل جريب (١٧) فالنقل من حيث المعنى وقد مر * انفاق كيف من سائر الكتب كما هو عادة المحققين والش منهم * اى قريبا فلونقل من مثله من حيث المعنى فكيف لا ينقل من حيث المعنى من سائر الكتب يعنى هو بطريق الاولى يعنى ان في عادة الش النقل من حيث المعنى كثير ليس بغريب

(١٨) اى قطع اقبيل لا يصح وبما مر بنا ظهور لك ان ما اتفق النسخ عليه من كون كلمة لا بصورة لاء النافية فهو غلط من قلم الناسخ في الابتداء ثم اشتهر وانتشر ووجه غلط الناسخ امران احدهما قرب الاشتباه بين لما ولا بحيث لو اسقط الهميم يكون لا والثاني عدم وجدان مطالعة لما يبلغه الخ بحيث يكون كلمة الموصول عبارة عن كل جريب لانها من الفاظ العموم والاشتباه بان عبارة المص يبلغ الماء الخ لا لما يبلغه والغفل عن النقل بالمعنى فحمل على لا النافية باشتباه ان قوله اصلا يقتضيها او بالحمل على انه بيان المفهوم لا القول وذلك كله سفسطة والوجه ما وجدناه لانه اقرب من الحمل على ان كلمة لا النافية غلط والنسخة الصحيحة بدونها فليتأمل

(١٩) اى الارض (٢٥) ما يقال بالفارسية زه بفتح الزاء المعجمة (٢١) بالجيم مايق بالفارسية يخ سنكه (٢٢) ما يق له قراد (٢٣) اى دفع الماء (٢٤) اى لم يسقط (٢٥) اى بحث ونظر تفريع على المبتن (٢٦) فاعل لا يخ (من حكم الارض الصالحة بيان ما (٢٧) صلة ذكرنا اى نفلا منه بقوله في التنف الخ

لا يجوز ان يوظفوا في الاراضى كلها شيئا من الدراهم وفي الكافي انهم وظفوا هكذا في ديارنا لأن التقدير يجب ان يكون بقدر الطاقة فلا يبالى بكونه من اى جنس (ولاخراج لو انقطع) في اثناء الزراعة (الماء عن أرضه) اى ارض الحراج وبما تقرر ان المفهوم ليس بكلى لا يصح دعوى الاستدراك بمفهوم قوله لما يبلغ الماء اصلا (او غلب) الماء (عليه) بحيث لا يتمكن من الزراعة كما اذا صار دائر (او اصاب الزرع آفة) مساوية لا يمكن التحرز عنه كالجمر والبرد والحرق والغرق او ارضية ممكنة التحرز كالحق الدواب والاصح انه اذا اصابته آفة ارضية لا يسقط الحراج وفيه رمز الى انه اذا غلب الماء ثم نصب او اصاب الزرع آفة في بعض المحول وقد تمكن من الزرع فعليه الحراج واختلفوا ان المعتبر زرع المنطة او الشعير او اى زرع كان كما في المحيط والى انه لم يسقط بالموت لانه دين وقيل يسقط كما في التمر تاشى (ويجب) الحراج (ان عطلها) اى عطل الارض الصالحة للزراعة (مالسها) بعد القدرة فان لم يقدر يدفعها الامام الى غيره اجارة ثم يأخذ الحراج من الاجرة ويدفع الباقي الى رب الارض وان لم يجد يدفع مزارعة على هذا الوجه وان لم يجد يدفع الى من يقوم عليها ويؤدى الحراج وان لم يجده يبيعها ويأخذ الحراج من ثمنها ويدفع الباقي الى رب الارض كما في المحيط (ويبقى الحراج) على الارض (وان اسلم المالك) فان اهل السواد اسلموا ولم يوضع الحراج عنهم فلا يجزئوا عن شئ ما ذكرنا من حكم الارض الصالحة من التنف (او شرها) اى الارض الخراجية (مسلم) من ذمى او مسلم فيؤديه المشتري اذا قبضها فان لم يقبضها او قبض لكن بمنعه انسان من الزراعة فعلى البائع كما

(١) أي فيما في المحيط (٢) أي مدة (يزرع فيه وكذا على المشتري) أي المشتري الثاني (٣) أي ذلك المسلم المشتري الأول
(٣٣٤) ﴿ فصل مصرف الزكاة ﴾

(٤) أي لم يدرك وقت الحصاد (٥) أي وإن لم يكن فيها زرع أصلاً (٦) أي تلك الأرض (٧) أي كالأراضي المعطلة لا خضرة فيها فالخراج على من عطلها

٩ ﴿ فصل في شرح فصل مصرف ﴾ (١٥) أي مسلم حقيقي أو حكى كما مر في أول كتاب الزكاة فلا يشك بالذمي

(١١) من باب ضرب فيكسر الراء كما في قوله تعالى ولم يجدوا عنهما مصرفاً في ضياء العلوم المصرف في اللغة المعدل (١٢) أي إلى شمول الزكاة في العنوان لهذه الأربعة بقوله فيما بعد

(١٣) أي الزكاة (١٤) أي إلى الذمي وجه الإشارة أن الفطرة والكفارة والنذر هناك داخل في الغير فالبحث عن أحوالها في المعنون يدل على دخولها أي الثلثة في العنوان كيلا يلزم البحث عن الأغيار والأجانب فاعلم أن في هذا المقام دقيقة وهي أن الشارح المحقق استند عموم العنوان بإشارة ما يأتي من بعد وقال هناك ضمير غيرهما من قبيل الاستخدام فيرجع

بارادة بعض ما هنا فيدخل بعض ما هنا في مفهوم الغير هناك فيكون هذه الصنعة من قبيل الدور فعليك بدور الكلام (١٥) أي اسم المصرف (١٦) أي لمن يدعى أنه مصرف (١٧) أنه مصرف في الواقع أم لا (ولا يجوز

(المطالبة) أي طلب الزكاة من ذلك الشخص لأن غايته أن يكون مصرفاً فقط (٢٥) أي من أقارب المالك (٢١) أي من ذلك الأخذ (٢٢) على وزن فعل ماض أي الفقير صفة مشبهة من فقر فعل ماض (٢٣) أي مفروض لأنه محقق ومستعمل في لسان أهل اللغة يعني فرض وقدر أن لفظ فقير مأخوذ ومشتق من فقر ماض مجرد كالعديل التقديري مثلاً في النحوي (٢٤) أي الشأن (٢٥) بصيغة المجهول أي لم يستعمل في لسان أهل اللغة (الا

افتقر) فلان (فهو فقير) ولم يستعمل في عرف أهل اللغة فقر فلان فهو فقير لكن القرض والتقدير كان في الأخذ وأمثال هذا كثير في كلام العرب مثلاً قسم يستعمل من المجرى بلا شديداً وأما مضارعه فلا يستعمل إلا من المزيد

تد بالشد يد كذا رأيت في بعض كتب لغات (٢٧) أي لام النصاب (٢٨) أي النصاب المعهود وهو الفاضل عن الحاجة الأصلية

في المحيط وفيه اشعار بأنه على المشتري إذا بقي من السنة ما يزرع فيه

وهو ثلثة أشهر على المختار وكذا على المشتري إذا باعها وفيها زرع لم

ينعتد حبه والأفهي كالبيضاء كما في المضمرات (وان اشترى الكافر)

الذمي أرضاً (عشرية من مسلم وضع الخراج) عليه بعد القبض وبطل

العشر حينئذ وعند أبي يوسف رحمه الله ضوعف عشرها وصرف إلى

مصرف الخراج وعند محمد رحمه الله عليه عشر واحد مصرفه في رواية

مصرف الخراج وفي أخرى مصرف الزكاة

﴿ فصل ﴾

(مصرف الزكاة) أي مسلم يصح في الشريعة صرف الصدقة إليه فالمصرف

اسم مكان والزكاة شاملة للعشر وصدقة الفطر والكفارة والنذر وغير ذلك

من الصدقات الواجبة وأشار إلى ذلك بما بعد من قوله جاز غيرها إليه

وصرح به في الاختيار وغيره ويستثنى منه ما يأخذه العاشر من الذمي

وغيره من الكفار بدليل ما يأتي في الجهاد من مصرف الخراج والخمس

وانما اختير هذا الاسم للأشعار بأنه لا يجوز له أخذ الزكاة بغير علم المالك

ولا المطالبة ولو أخذ ضمن قضاء وأما ديانته فيرجى أن يحمل له ذلك إذا لم

يكن من قرائبه من هو أحوج منه كما في المنية (الفقير) من فقر مقدراً

فأنه لم يقل الافتقر فهو فقير ذكره ابن الأثير وغيره فهو صاحب الفقر

والحاجة وشريعة على الصحيح ما يشير إليه بقوله (أي من له مال دون

النصاب) أي غير ما يبلغ نصاباً قدر مائتي درهم أو قيمتهما فصاعداً فاضلاً

عن حاجته الأصلية سواء كان نامياً أو لافلاً للعهود والأطلاق دال على

أن (٢٩) أي إطلاق من له دون النصاب حيث لم يقيد بغير قادر على الاكتساب

ان الصحة والاكتساب غير مانعين للدفع اليه كما في الاعتبار (والمسكين)

من السكون فكأنه ساكن من الجهد غير متحرك فهو مفعيل يستوى فيه
المذكر والمؤنث وقد يقال مسكينة ثم فسر معناه الشرعي والعرفي فقال
(أى من لاشى له) من المال وعنه ان الفقير من يسأل والمسكين من
لا يسأل وقيل هو الزمن المحتاج وهو الصحيح المحتاج كما في الزاهدى
وقيل هو من له ادى شىء وهو من لاشى له وقيل هو من كان له ولعياله
قوت يوم او قدر على الكسب لهما وهو من ليس له شىء ولم يقدر
على الكسب كما في المضمرات وقيل كلاهما بمعنى واحد كما في النظم
وفائدة الاختلافات في الوقف والوصية (وعامل الصدقة) من العاشر
وغيره والعمل فعل من الانسان بقصد فهو اخص من الفعل ولذلك لم يستعمل
في الحيوانات كما في المفردات والصدقة من الصدق وسمى بها عطية يراد
بها المنوبة لا التكرمة لان بها يظهر صدقه في العبودية كما في الكرمانى
وذكر في الازاهير ان تركيبه يدل على قوة فى الشىء قولاً وفعلًا سمي
بها ما يتصدق به لان بقوته يرد البلاء وقيل لان اول عامل بعثه صلى
الله عليه وسلم لجمع الزكاة رجل من بنى صدق بكسر الدال وهو قوم
من كندة والنسبة اليهم صدق بالفتح فاشتق الصدقة من اسمهم وقيل
لانهم كانوا يؤدون الزكاة في الجاهلية (فيعطى) ما فى يده من مال الصدقة
(بقدر عمله) فلوضع ذلك المال لم يعط له شىء ولو ادى الى الامام لم
يستحق شيئاً كما في المضمرات والاطلاق مشعر بان غناه غير مانع وكذا
كونه هاشمياً وقيل لا يحمل له كما في الكافي وذكر في المنتقى أنه لو عمل
فيها واعطى من غيرها فلا بأس به وقوله بقدر عمله موافق لمختصر القنورى
وفيه اشعار بان يعطى اجر عمله بالغاً ما بلغ لا بقدر احتياجه لكن في المحيط
وغيره انه يعطيه ما يكفيه وعياله واعوانه في ذهابهم ومجيئهم ولو ثلثة ارباع

(١) أى للمؤنث مسكينة الخ (٢) أى
المسكين لقربه واتصاله ولو ارجع الى الفقير
يلزم الفصل فى المقامين هو ابعد من الفصل
فى مقام وبدلالة القيل الثانى لانه التزم
عكس ما فى المتن ولو ارجع فيه الى الفقير
يكون عين ماهو فى المتن فيكون عيناً وبلا
فائدة فعلم ان هو الثانى فيه الى الفقير
والاولى الى المسكين ليكون على خلاف
المتن فيدل على ان القيلات الاخر هكذا
ليكون الكل على نهج واحد (٣) أى واحداً
كان من هذه المعاني فيكونان مترادفين فهو
يقوى كلام من قال انهما صنف واحد لا صنفان
(٤) أى العمل (فى الحيوانات) العجم (٥) أى
بالصدقة (٦) أى المصدق (٧) أى بفتح
الدال من اسمهم أى من نسبتهم وهو المصدق
(٨) هى قوم سموهم بصدق بالفتح نسبة لهم
الى الصدقة (٩) فلم صدق فيها فضلا فى
الاسلام فظهر لك ما مررنا ان فى عبارة الش
الحق تسامحاً كثيراً (١٥) أى الذى فى
يده (١١) أى صاحب النصاب الى الامام
(١٢) أى العامل (١٣) أى اطلاق الاعطاء
بقدر عمل حيث لم يقيد بقوله لو لم يكن غنياً
ولا هاشمياً

(٥) لانه فرغ نفسه لهذا العمل فيحتاج الى
السكافية والغنى لا يمنع من تناولها عند
الحاجة كابن السبيل بحر من البدائع وبهذا
التعليل يقوى مانسب الى الواقعات من ان
طالب العلم يجوز له اخذ الزكاة ولو غنيا اذا
فرغ نفسه لا فائدة العلم واستفادته لعجزه عن
الكسب والحاجة داعية الى ما لا بد منه كذا
ذكره المصنف (در المختار) (١٤) أى لكل
من الغنى والهاشمى (١٥) أى عامل الصدقة
(١٦) أى فى مال الصدقة (١٧) مجهول
ويجوز العلوم للسلطان (١٨) أى من غير
مال عمل فيها (١٩) حال من قوله اجر عمل
والهاشمى قوله ما يبلغ موصولة وجملة باغ صلة
ما والصلة مع الموصول مفعول بالغاً (وانى)

(١) أي المزكى (ولو) كان الغني غنيا (٣) أي لو كان المكاتب عاجزا عن أداء بدل الكتابة (حل) لمولاه الغنى (٥) وقيد أبو المكارم نفس المكاتب بقوله ولو غنيا فمعنى التفريع لو عجز أخيرا بأن توى ماله واقتقر حل له ما أخذه أولا وبهذين الاحتمالين يؤخذ قوله (ولا إلى مكاتب غنى) بالتوصيف أو الإضافة (٧) أي مافي المضمرات بأحد الاحتمالين المذكورين (٩) بالإضافة فقط وفي الدر المختار (٣٣٩)

العشر (والمكاتب) أي مكاتب غيره ولو غنيا فلو عجز حل ما أخذ كما في المضمرات وقال أبو الليث ولا إلى مكاتب غنى والأول هو الصحيح وقالوا لا يجوز دفعها إلى مكاتب هاشمي كما في الاختيار (فيعان في فك رقبته) أي تخليصها من الرق وفيه إشعار بأنه ينبغي أن يعطى ما عجز عنه فيؤدى إلى عتقه والرقبة يعبر بها عن الجملة ويجعل اسما للمملوك فإضافته كما في كل الدراهم (ومديون) تقديمه على الفقير أولى من حيث أنه أولى منه بالدفع والمراد من عليه الدين من أي جهة كان وقيل من حصل له دين من غرامة في إصلاح ذات البين كما في الزاهد وقيل المصروف الدايين الذي لا يصل يده إلى مديونه فإنه الغارم كما في الذخيرة (لا يملك نصابا فاضلا عن دينه) أي عما يحتاج إليه فيدخل فيه من هو مصرف بلا غلاي من مديون ملك قوت شهر تساوى قيمته نصابا فاضلا عن دينه كما سيأتي في الفطرة (و) الذين (في سبيل الله أي منقطع الغزاة) أي الذين عجزوا عن الحقوق يجيش الإسلام لفقرهم فيحل لهم الصدقة وأن كانوا كاسبين إذا الكسب يقعدهم عن الجهاد فالغزاة جميع الغازي وهو أولى موافقا للباقي والمنقطع بفتح الطاء من قولهم انقطع بالسافر بضم

ومكاتب لغير هاشمي الخ انتهى (١٥) أي من قبيل الإضافة بمعنى اللام أي أخذت كلا مخصوصا بالدراهم (قوله) ولو غنيا أي ولو كان ذلك الغير أو المكاتب غنيا (١٥) بمعنى جميع الدراهم فإن الكل إذا أضيف إلى المعرفة يكون بمعنى الجميع وإذا أضيف إلى التكرة يكون بمعنى كل واحد (عصاة الله) (١١) أي المديون (١٢) أي من الفقير (١٣) أي دفع الزكاة كذا في الظهيرية (١٤) أي بالمديون (١٥) أي سواء كان من جهة نفسه أو من جهة غيره كما قيل (١٦) أي ضمان (١٧) أي لأجل (إصلاح ذات البين وقيل المصروف) الدايين أي لا المديون حيث أوردته في شرحه ولم يقل من المصارف الدايين (٢٥) أي عجز من استيفاء حقه منه (٢١) أي ذلك الدايين (٢٢) الذي في آية المصارف (٢٣) سواء كان خصوص الدايين أو سائر حوائج غير مشهور فظهر التفريع بقوله (فيدخل فيه) أي في هذا المديون (٢٥) بيان الموصول (٢٦) أي واحد فقط (٢٧) أي قيمة ذلك القوت (٢٨) لكن لا يفضل عن حوائج غير شهر واحد (٢٩) يعني أن كلمة في ظرف مستقر صلة للموصول المحذوف يعني لهذا قدر اسم الموصول وليصح التفسير بمنقطع الخ بل بالغزاة والحاج فإن إضافة منقطع إليهما من قبيل إضافة الصفة إلى الموصوف فالعنى غزاة أو حاج انقطع بهم أي قطعوا عن سفرهم وعن رفقتهم بصيغة المجهول كما يأتي فظهر لتقدير الموصول باسم الجمع وجه أيضا وإن ما قال الفاضل الرومي وأما إذا كان منقطع مضافا إلى الغزاة أي إضافة لامية واعتبر بعضها منهم كما هو الظاهر لخلف عن التكلف انتهى فهو عين التكلف الذي لا حاجة إليه (٣٥) إلى الزاد والراحلة (٣١) من الأفعاد (٣٢) أي الغازي المفرد (٣٣) من الجمع بأن يقول أي منقطع (الغازي موافقا للباقي) من المصارف قبلا وبعدا حيث لم يقل الفقراء والمساكين وعوامل الصدقة والمكاتبون والمديونون ومنقطع الحجاج وأبناء السبيل (٣٥) بصيغة المفعول مأخوذا من قولهم اه

الغاني

الغاني (٣٢) أي الغازي المفرد (٣٣) من الجمع بأن يقول أي منقطع (الغازي موافقا للباقي) من المصارف قبلا وبعدا حيث لم يقل الفقراء والمساكين وعوامل الصدقة والمكاتبون والمديونون ومنقطع الحجاج وأبناء السبيل (٣٥) بصيغة المفعول مأخوذا من قولهم اه

(*) قوله وقيل طلبه العلم واستبعده السروجي بان الآية نزلت وليس هناك قوم يقال لهم طلبه علم قال في الشرنبلالية واستبعاده بعيد لان طلب العلم ليس الا استفادة (٣٣٧) فصل مصرف الزكوة

القائى وباء التعدي بمعنى عجز عن السفر لهلاك النفقة او الدابة او غيرها فاصله منقطع بالغزاة فحذف الجار واستعمل استعمال المحصول وغيره (عند ابي يوسف رحمه الله) وفي رواية عن محمد رحمه الله وهو الصحيح لان سبيل الله وان عم كل طاعة الا انه خص بالغزاة اذا اطلق كما في المضمرات (ومنقطع الحاج) اى بالحاج الذين يحجون فانه ربما يطلق على الجمع وان كان في الاصل مفردا كما قال ابن الاثير على انه يوافق ما قيل في الاداء وان كان في الاصل الأفراد (عند محمد رحمه الله) وقيل هم فقراء حملة القرآن وقيل طلبه العلم كما في المضمرات وغيره (وابن السبيل) المسافرين الكثير السير سمي به لملازمة الطريق (اى من له مال لا معه) متناول للمسافر الغنى رقة الفقير بدا فعليه الزكوة لا الاداء وله اخذ الصدقة كما في الزاهدى وللقيم الذى له مال في غير وطنه فينبغى ان يكون بمنزلة ابن السبيل وللدائن الذى مديونه مقر لكتفه معسر فهو كابن السبيل كما في المحيط وفيه ان الغرض له خير من قبول الصدقة وفي المنية اذا كان له مال يكفى وطنه لا يجوز ان يدفع اليه وكذا اذا كان كسوبا على ما روى عن اصحابنا كما في الكرماني هذا هو المصارى المذكورة في النص واما المؤلف فلو بهم اى طائفة مخصوصة من العرب لهم قوة واتباع كثيرة منهم مسلم ومنهم كافر قد أعطوا من الصدقة تقريرا او تحريضا او خوفا فمنسوخة باجماع الصحابة او باجتهادهم كما في شرح التأويلات ولا يشترط للتسخ زمانه صلى الله عليه وسلم على ما قال بعض المتأخرين كما في النهاية (فيصرف) الزكوة (الى الكل) اى كل من المصارى السبعة (او البعض) منهم كالمديون (تمليكا) اى صرف تمليك فلا يصرف الى بناء مسجد وقنطرة وكفن ميت وقضاء دينه وان اريد

(جامع الرموز) ٢٣ وسلم يعطيهم خوفا منهم فان الانبياء عليهم السلام لا يخافون احدا الا الله وانما اعطاهم خشية ان يكبهم الله على وجوههم في نار جهنم (٢٥) او من قبيل انتهاء الحكم لانتهاء علته (غياي) (٢٦) يعنى ان الكل افرادى لا مجموعى

الاحكام وهل يبلغ طالب رتبة من لازم صحبة النبي صلى الله عليه وسلم لتلقى الاحكام عنه كاصحاب الصفة فالتفسير بطلب العلم وجيه ابن العابد بن (١) اى بصيغة المجهول ان قلت كما ان القائى فيهما مضموم كك الهمزة مضموم لان قاعدة المجهول ان كل متحرك قبل ما قبل الآخر يضم على ما عرف في الصرف قلت تلك الهمزة وصلية فتسقط في الدرج فما به الامتياز ح بين المعلوم والمجهول انما هو ضم القائى فقط ولذا اكتفى به (٢) اى لجعل اللازم متعديا الى المفعول ثم يقام هو في المجهول مقام الفاعل وفي منهيات ابي المكارم قوله منقطع الغزاة الخ ظاهره بلفظ اسم الفاعل كانه انقطع عن سفره او عن رفقته لكن الحق هو المنقطع به على لفظ اسم المفعول والتعدي بالباء انتهى (٣) اى المسافر (٤) اى لفظ المنقطع (٥) اسم مفعول من حصل اللازم بمعنى المحصول به (٦) كلفظ المشترك بمعنى المشترك فيه والحاصل ان اسم المفعول لا يبي من اللازم الا اذا وصل بحرف الجر كما بين في الصرف (٧) اى الحاج ربما الخ (٨) اى حمل لفظ الحاج على معنى الجمع (٩) اى اداء الزكوة حيث يشير معناه بصحة الاداء الى الكل ولفظ بصحة الاداء الى البعض ولو الى واحد من اى جنس (١٥) اى في عد المصارى (١١) اى التعبير بالمفرد (١٢) اى في المحيط (١٣) اى لمن له مال لامعه (١٥) اى لمن له مال لامعه (١٨) اى المذكور في المتن (١٩) ولم يقل هو المصارى السبعة المذكورة لان الفقير يتناول بعض هذه الاصناف كمنقطع الغزاة مثلا اذا الفقر شرط فيه فكونهم سبعة لا يخ عن تكلف (٢٥) بفتح الهمزة جمع تابع (٢٢) لاسلام مسلميهم (٢٣) لكافهم على الاسلام (٢٤) من شرهم فيعطيههم رسول الله صلى الله عليه وسلم لدفع شرهم لانهم كانوا رؤساء قريش مثل عيينة ابن حصين واقرع ابن حابس وعباس ابن مرداس او كان عليه السلام يعطيهم خشية ان يكبهم الله على وجوههم في نار جهنم (٢٤) لم يكن رسول الله صلى الله تعالى عليه وعلى آله

الصرف الى هذه الوجوه صرف الى الفقير ثم يأمر بالصرف اليها فيتاب
المزكى والفقير وفيه إشارة الى انه لا يصرف الى مجنون وصبي غير مراقب الا اذا
قبض لهما من يجوز له قبضه كالأب والوصى وغيرهما وتصرف الى مراقب يعقل^١
الاخذ كما في المحيط وقد جاز الصرف الى طفل الفقير كما سيشير اليه
وفي المضمرات تصرف الصدقة الواجبة الى صبيان اقاربه للعيدي والى
انه لا يجوز صرف الاباحة كما قال محمد رحمه الله خلافا لابي يوسف رحمه
الله فلو اكل مع من في عياله ناويا للزكوة او الفطرة جاز عنده خلافا لمحمد
رحمه الله وعليه الفتوى كما في الخزانة وينبغي ان يكون العشر والتذر
على هذا الخلاف ويستثنى منه اباحة الكفارة على ما يأتي (الا الى من
بينهما ولاد) بالكسر مصدر يلد اي لا يصرف الى الوالد وان علا والى
الولد وان سفل سواء كان بالنكاح او السفاح (او زوجية) فلا يصرف
الزوج الى الزوجة ولو معتدة من بائن او ثلث وكذا العكس عند خلافا
لهما (ومملوكه) قنا وغيره (وعبد اعتق بعضه) خلافا لهما (وغنى) غير
عامل ومكاتب وابن السبيل وهذا تصريح بما علم ضمنا فان المتبادر من
الغنى خلاف الفقير كما في العكس فهو من له نصاب فلا يرد ما في الاختيار
ان الغنى ثلثة صحيح كاسب قادر على قوت يومه ومالك لنصاب موجب
للفطرة والاضحية لا الزكوة ومالك لنصاب موجب للكل وقد جاز الصرف
الى الاول بلا خلاف وفيه اشعار بانه لو صرف ناويا الى سلطان زماننا
لم تسقط عنه ولذا افنى كثير من ائمة باخ بالاعادة ديانة لكن الاصح
انه تسقط كما في المبسوط ولكن في المضمرات لو علم انه لم يصرف الى
مصرفه اعاد على المختار وقيل لونهى عند صرف الجبايات جاز من
الزكوة لانه فقير حقيقة والمختار الاعادة وسوق الكلام مشير الى جواز
صرف صدقة التطوع الى الغنى كما في المضمرات (و) لا الى (مملوكه)

(١) اي بناء مسجد وقنطرة الخ فالمحلية انه
(صرف) اولا (الى الفقير) تمليكا (ثم
بأمر) الفقير (٥) اي الى هذه الوجوه
(٦) اي في قوله تمليكا إشارة الخ (٧) حيث لا
يرمى ولا يتعد عليه (٨) اي للعطية المنسوبة
الى ايام العيد لابقاء السرور في قلوبهم
(*) اي العتلاء والا فلا يصح الا بالدفع الى
ولي الصغير (ابن عابد بن)
(٨) اي برسم العيد در المختار

(٩) اي على خلاف محمد (١٠) اي في جواز
صرفهما اباحة (١٢) اي كما ان المتبادر
من الفقير خلاف الغنى

(١٣) اي الغنى (١٤) لان الفقير هو من
له دون النصاب (١٥) يعني لا يرد نقضا
هذا لانه ليس بغنى بمعنى من له نصاب وهو
المراد به ههنا (١٦) اي في قوله ولا الى غنى
اشعار (١٧) عن الزكوة (١٨) صلة صرف
(١٩) لانه غنى (٢٥) اي المزكى (٢١) اي
سلطان زماننا (٢٢) اي سلطان زماننا
(٢٣) لان في ما يده كلها مظالم مقوق الفقراء

(١) اي الى مملوك الغنى (٢) اي المولى (٣) بنت الغنى الخ (٤) اي موالىهم * واعلم ان المصنوع اورد في بيان مصارف الزكاة صيغ التفكيك كالمملوك والغنى وبنى هاشم وحكم المؤثث منهم كذلك بـلا تفاوت الا في طفل الغنية فان الام اذا كانت غنية ولم يكن لطفها اب يجوز دفع الزكاة اليه ذكره في الغنية (برجندی) ** اذ لا تحرم عليهم كلهم بل على بعضهم ولهذا قال في الحواشي السعدية ان آل أبي لهب ينسبون ايضا الى هاشم وتحمل لهم الصدقة اهـ واجاب في النهر بقوله واقول قال في النافع بعد ذكر بني هاشم الامن ابطال النص قرابته يعني

(٣٣٩)

فصل مصرف الزكاة

به قوله عليه السلام لا قرابة بيني وبين ابني لهب فانه اثر علينا الانجريد وهذا صريح في انقطاع نسبته عن هاشم وبه ظهران في اقتصار المصنف على بني هاشم كفاية فان من اسلم من اولاد ابى لهب غير داخل لعدم قرابته وهذا حسن جدا لم ارم من تخاخوه فتدبر اهـ (ابن العابد بن) (٥) الصدقة المفروضة والتطوع محرمة على بني هاشم في قولهما وعن ابى حنيفة رحمه الله روايتان فيها قال الطحاوي وبالجواز ناخذ (كفاية) (٦) لوصول خمس الخمس اليهم فلما سقط ذلك بهوته عليه السلام حلت لهم الصدقة (صعلوك) (٧) وهو قوله عليه السلام لمعاد رضى الله عنه غذاها عن اغنياء هم ورداها في فقرائهم (عناية) (٨) اي ينسب الى الكفر من الاكفار من شرح الشارح للكيد اي اي مأخوذ من الاكفار لا من التكفير وان جاء التفتيل للنسبة ايضا ومنه قولهم لا يكفر اهل القبلة واما لا يكفر بالتشديد فغير ثابت رواية وان جاز لغة قال الكميث مخاطبا لاهل البيت وكان شيعيا (شعر) وطائفة اكفروني بمحبكم * وطائفة قالوا مسي * ومذنب * كذا في المغرب (جامع المباني) كما وقع في الحديث كفوا عن اهل لا اله الا الله لا تكفروهم بدين فمن اكفر اهل لا اله الا الله فهو الى الكفر اقرب (طب) عن ابن عمر رضى الله عنهما راموز الاحاديث (٨) مجهول من التكفير اي يحكم بكفره (٩) اي غير الزكاة (ثم بين الغير بقوله من الفطرة الخ استخدام انه اريد بمرجع ضمير غيرها وهو الزكاة في العنوان معنى عام يشمل العشر والحراج والفطرة والنذر واريد بضميرها هنا ما يشمل العشر والحراج فقط وادرج ماسويها في الغير حيث قال في بيانه من الفطرة

اي الغنى غير المكاتب وعن ابى يوسف رحمه الله انه لو كان مولاه غنيا غائبا جاز الصرف اليه وكذا لو كان عبدا زمتا ليس في عياله كما في المحيط (وطقه) اي الغنى فيصرف الى البالغ ولو ذكرا صحيحا وقال بعضهم انه قولهما واما في قوله فيصرف الى ولد الغنى ولو صغيرا وقيل لا يصر في الى بالغ الغنى وامراته وقيل يصر في اليها كما في المحيط ولا يخفى ان في الاضافة اشارة الى جواز الصرف الى طفل الفقير وقد مر (وبنى هاشم) من الهشم وهو كسر الشئ الرخو وسمى به عمر بن عبد مناف جدته صلى الله عليه وسلم لانه اول من هشم الثريد لاهل الحرم والطلاق بنيه ليس كما ينبغي لان له اربعة بنين انقطع نسل الكل الا نسل عبد المطلب وله اثني عشر ابنا يصر في الزكاة الى اولاد كل اذا كانوا مسلمين فقراء الاولاد عباس وحارث واولاد ابى طالب من على وجعفر وعقيل رضى الله عنهم فانه لا يصر في اليهم وسوقه مشير الى جواز صرف التطوع اليهم وكذا صرف بعضهم الى بعض عنده خلافا لابي يوسف رحمه الله كما في المضمرات وفي شرح الآثار لا يصر في التطوع اليهم عندهما وعن ابى حنيفة رحمه الله روايتان وبالجواز ناخذ لان الحرمة مخصوصة بزمانه صلى الله عليه وسلم (وموالىهم) اي معتق بنى هاشم وعن ابى يوسف رحمه الله لا يصر في غير بنى هاشم اليهم كما في المحيط (و) لا الى (دنى) للأمر بالصرف الى فقرائنا فلا يصر في الى الحرابي والبريد وينبغي ان لا يصر في الى من يكفر من المبتدعة (وجاز غيرها) من قبيل الاستخدام اي غير الزكاة من الفطرة والكفارة

* ٣٣

والكفارة الخ ولم يدرج فيه العشر والحراج ففهم منه ان الحراج داخل في العنوان وان لم يصرح به هناك فيدخل العشر والحراج في نفى قوله ولا الى ذمي فيطابق ما في الدر المختار فلا يرد ان الحراج لا يعلم اهو داخل في العنوان ام في الغير هنا واما ذكر التطوع ههنا فلدخوله في عموم غيرها ثم الكلام ههنا من قبيل حذف المضام اي وجاز صرف غيرها اشارة اليه مولانا ابو المكارم ولم يلتفت اليه المحقق ولا وجه لحمل قوله من قبيل الاستخدام على هذا فمعناه ما حررنا ليس الا

والنذر والتطوع (اليه) أى الذى عندهما خلافا لأبى يوسف (وان دفع)
 الزكوة (الى من ظنه مصرفا فظهر انه مملوكه) أى قنه او مكاتبه او غيره
 (يعيدها) وفى الزاهدى فى العبد الغنى اجزأه عندهما خلافا لأبى يوسف
 (وان ظهر موانع اخر) من كونه هاشميا او غنيا او ولدا او كافرا او غيرها
 (لا) يعيد عندهما خلافا لأبى يوسف وعن أبى حنيفة فى الكافر وقربة
 الولادة والزوجية لا تجزئ وهذا اذا تحرى اما اذا شك فلم يتحرر او تحرى
 فظن انه ليس بمصرف فلم يجرئه ولو علم انه فقير اجزأه على الصحيح
 ولو لم يخطر بباله انه غنى او فقير جاز ولا يسترد عنده لو ظهر انه عبد
 او حر وفى الهاشمى روايتان ولا يسترد فى الولد والغنى وهل يطيب
 له فيه خلاف واذا لم يطب قيل يتصدق وقيل يرد على المعطى الكل
 فى الزاهدى (وندى دفع) مقدار (ما يغنيه) أى المدفوع اليه (عن السؤال
 يوما) لان المقصود هو الاغناء عن السؤال ولذا قال مشايخنا من اراد ان
 يتصدق بدرهم يبتغى فقيرا واحدا ويعطيه ولا يشتري به فلوسا ويفرقها
 على المساكين كما فى المحيط وفيه اشعار يجوز السؤال اذا لم يكن له قوت
 يوم وقيل لا يجوز وقيل لا يجوز للكاسب ولما لك خمسين درهما كما فى
 قاضى خان (وكره) عند العلماء الثلاثة (دفع النصاب) فصاعدا (الى فقير
 غير مدبون) وغير معيل^{١٢} وقال زفر لا يجوز وعن أبى يوسف رحمه الله
 يجوز دفع نصاب واحد فقط كما فى المحيط وذكر فى الزاهدى انه لا يجوز
 فوق النصاب بدفعات الا ان يخرج الفقير من ملكه وفى المنتقى يجوز
 اكثر من النصاب بدفعات اذا كان المجلس واحدا ولا يبتغى ان يعطيه
 وقد علم انه ينقته فى سرى او معصية وقال ابو حفص انه لا يصرف الى
 من لا يصلى الا احيانا وان اجزأه اذا صرف والتصدق على الفقير العالم
 افضل من الجاهل (د) كرهه (نقلها) من بلد (الى بلد آخر)

(*) وقيد بالذمى لان جميع الصدقات فرضا
 او واجبا او تطوعا لا يجوز للحرى اتفاقا كما
 فى غاية البيان (بحر الرائق)
 (١) أى غير احد المذكورين كمدبره مثلا
 (فى العبد) الموصوفى (بالغنى) أى لا فى
 المضائق اليه (٢) أى ولو تحرى فعلم (انه
 فقير) ثم ظهر انه ليس بمصرف
 (٨) أى للغنى (٩) أى بالنظر الى القائل
 به (قيل يتصدق الخ) (١١) أى يطلب
 (١٢) أى فى المتن اشعار بظاهر (١٣) أى
 الطلب (١٤) أى غير دى عيال

(١) بالكسر (٢) أى فى ذلك البلد الآخر المنقول اليه (٣) أى فى الكراهة (٤) أى المركزى (٥) أى ضمير نفعها لأن كون المنقول زكاة واجبة إنما يتقرر بعد تمام الحول وأما قبله فلا لأنه غير معلوم أنه يجب عليه عند تمام الحول زكاة أم لا فان النوازل كثيرة الوقوع (٦) أى كراهة النقل (٧) من فقير يملكه (أو انفع) للناس (٨) أى يتدريسها (٩) جمع المحتاج (١٠) جمع (١١) فصل فى شرح رموز فصل الفطرة (١٢) جمع الاحتياج (١٣) جمع الاحتياج (١٤) وهو الصدقة (١٥) أى الرأس (١٦) لوجوب صدقة الفطر فيكون قولهم صدقة الفطرة بالتاء من قبيل اضافة الحكم الى السبب وأما قولهم صدقة الفطر بدون التاء فمن اضافة الحكم الى الشرط لأن شرط وجوبها الفطر بعد الصوم واطافة الشيء الى شرطه مجاز لأن الحقيقة اضافة الحكم الى سببه وهو الرأس والفطرة يؤول اليه ثم فى الدر المختار الفطر لفظ اسلامى والفطرة مولد بل قيل لمن لكن فى البحر الفطر لفظ اسلامى اصطلاح عليه الفقهاء كأنه من الفطرة بمعنى الخلقة (١٨) أى ما يتخذ منه (١٩) من البر وهو فراغ قلب المحتاج (٢٠) أى المص بقوله وما يتخذ الخ بحيث يشمل الخبز ايضا (٢١) من ابي المكارم وعبارته ولا رواية عندنا فى الخبر فقيل يجوز منه منوان والصحيح ان المعبر فيه القيمة اذ لم يرد فيه نص فكان كالذرة كذا فى الكافي ففى تعميم المص تساهل انتهى وقد كنت كذبت فى سالف الزمان على حواشى ابي المكارم من جانيه فى توجيه التساهل هكذا حيث يفهم من عموم قوله وما يتخذ منه ان فى الخبر يصح عينه بالوزن وبالكيل والصحيح ان المعبر فيه هو القيمة اذ لا نص ولا رواية فيه ولو سلم ان فى عينه رواية على ما قيل فليكن بالوزن لا بالكيل وما نقل القمى عن النعمانى عن التمر تاشى حيث قال وفى الذخيرة ان الدقيق قيل باعتبار القيمة وكذا الخبر على الاصح وفى التمر تاشى قيل باعتبار العين وقيل باعتبار القيمة فليس فى تعميمه تساهل كما ظن وانما قدم البر لما قيل انه افضل لانه ابعد من الخلاق وقيل هذا فى الشدة وأما فى السعة فالقيمة وعن ابي يوسف الدرهم ثم الدقيق ثم البر كما فى التمر تاشى (و) عين (زبيب)

(٣٤١)

فصل الفطرة

وان كان المركزى فيه فالمعتبر مكان الملك لا المالك والمتبادر من الضمير انه لا يكره النقل قبل الحول كما روى عنه كما فى المحيط (الا الى قريبه) (د) شخص (احوج من اهل بلده) فانه لا يكره النقل حينئذ وهذا اذا لم يكن فقير غير بلكه او رجع او انفع بتعليم الشرايع وتعلمها والا فلا يكره كما فى النهاية وعن ابي حنيفة انه لا يخرج لقريبه ولا غيره والاقتداء كما فى المحيط ويبدأ فى الصدقات من الاقارب ثم الموالى ثم الجيران وقال ابو حفص الكبير لا تقبل صدقة واقاربه مما وئج حتى يبدأ بهم كفى المضمرات والافضل اخوته واخواته ثم اولادهم ثم اعمامهم وعماتهم ثم اخواله وخالاته ثم ذوات ارحامه ثم جيرانه ثم اهل سكتة ثم اهل بلده كما فى النظم *

فصل

(الفطرة) بمعنى المضاف مثل الخلقة وزنا ومعنى فالمراد صدقة انسان مخلوق فيؤول الى قولهم زكاة الرأس فانه السبب عند الجمهور (من) عين (بر) أى حنطة (و) عين (ما يتخذ منه) أى البر من نخل السويق والدقيق والخبز لانه قريب من المقصود وفى الذخيرة ان الدقيق قيل باعتبار القيمة وكذا الخبر على الاصح وفى التمر تاشى قيل باعتبار العين وقيل باعتبار القيمة فليس فى تعميمه تساهل كما ظن وانما قدم البر لما قيل انه افضل لانه ابعد من الخلاق وقيل هذا فى الشدة وأما فى السعة فالقيمة وعن ابي يوسف الدرهم ثم الدقيق ثم البر كما فى التمر تاشى (و) عين (زبيب)

سوق عبارة الذخيرة الى ان يرجع الى نفس عبارة التمر تاشى وبعد تسليم انه يعم الخبر كما هو مقتضى تفريع صاحب الظن يحتمل انه باعتبار العين وزنا لا كيلا حملا للمطلق على المقيد كما تقرر فى الاصول فالتساهل باتى بحاله لا اندفاع له كما ظن فحق القول من عاب عيب هذا هو الميزان فعليك بالامعان (٢٣) أى المذكور (فى) حالة (الشدة) أى القحط (وأما فى) حالة (السعة) فالمعتبر (القيمة) وعن ابي يوسف فى السعة الافضل (الدرهم) أى القيمة (ثم) لو لم يتيسر (الدقيق) ثم لو لم يتيسر (البر) *

(١) كل مد (رطل وثلاث) رطل (٣) أي إلى كلام القيل (٤) أي مد القيل (٥) أي منسوب إلى مدينة الرسول عليه السلام مكي أن
أبا يوسف رحمه الله لما قدم من الحج قال أريد أن افتح عليكم بابا من العلم اهتممت وفحصت ففقدت المدينة فسألت
عن الصاع فقالوا صاعنا صاع رسول الله صلى الله عليه وسلم قلت لهم ما حجتكم في ذلك وقالوا نأتيك بالحجة غدا فلما
أصبحت أتاني من نحو خمسين شيئا من (٣٤٢) فصل الفطرة

عند بعضهم وقال العامة قيمته وهو الاحوط كما في الذخيرة (نصف صاع)
أي مقدار نصف ما يكال بالصاع وعنه صاع وهو قولهما وهذا اختلاف
عصر كما في النظم والصاع ما يسع فيه أربعة امداد كل مد رطلان
وقيل رطل وثلاث واليه ذهب أبو يوسف لأنه حجازي إلا أنه صاع التفقات
دون صاع الصدقات ولذا مال الطرفان إلى الأول على أنه أحوط لأن صاع
عمر رضى الله عنه عراقى حجازى يسع فيه ثمانية ارطال مما يستوى
كيله ووزنه من نحو الماش كما في أكثر الكتب إلا أنه أثقل من البر
فمكياله أكثر منه فالأحوط أن يقدر بالبر على أنه متوسط بين الماش
والشعير كما أشار المص إليه في الشرح (ومن) عين (تمر أو شعير)
وما يتخذ منه من السويق والدقيق والحبز وفيه خلاف ما مر (صاع)
مذكور وجاز ربع صاع من بر ونصف صاع من شعير أو تمر وكذا نصف منه
ونصف من شعير كما في النظم ولا يجوز نصف من تمر ومد من بر كما
في التمر تاشي وهذا كله إذا صرف بطريق الكيل وهو الأصل وأما
غيره من الوزن فإشار إليه (و) قال (جاز) عنده (منوان برا)
وزبيبا وأربعة امداد من تمر وشعير وعند أبي يوسف منا وثلاثة
عشر استارا ومثقال ونصف مثقال برا ومنوان ونصف منا وستة اساتير
وثلاثة مثاقيل شعيرا والمنوان تثنية المنا كالعصا وجميعه امداد وأما المن فلفه

أبناء المهاجرين والانصار مع كل رجل
منهم صاع تحت رداءه كل منهم يخبر عن أبيه
وأهل بيته أن هذا صاع رسول الله صلى الله
عليه وسلم فنظرت فإذا هي سواء فعبرته
فإذا هو خمسة ارطال وثلاث ونقصان
يسير قال فرأيت أمرا قويا فتركت قول أبي
حنيفة رحمه الله في الصاع وروى أن مالكا ناظره
واحتج عليه بالصيعان التي جاء بها أولئك
فرجع أبو يوسف رحمه الله إلى قوله قال العلامة
ابن الهمام هذا هو المولود عليه من بين ما
أخرجه المحدثون في هذا الباب (٤) أي ما
ذهب إليه أبو يوسف رحمه الله (٧) أي لعدم
كونه صاع الصدقات (مال الطرفان إلى)
الصاع (الأول) وهو ما يسع فيه أربعة امداد كل
مد رطلان (١٥) أي الأول علاوة لقوله ولذا
مال الطرفان الخ (١٣) خبر أن بعد خبر أي
لأنه عراقى وجه التعليل به أنهم كانوا يستعملون
الماشى وهوانان وثلاثون رطلا والنبي
صلى الله عليه وسلم استعمل العراقي وقال
صاعنا أصغر الصيعان لأنه كان أصغر من
الماشى (١٤) خبر ثالث أي منسوب إلى
الحجاج وجه التعليل به أنه كان قد قد صاع
عمر فأخرجه الحجاج وكان يمن على أهل
العراق ويقول في خطبته يا أهل العراق وأهل
الشقاق والنفاق ومساوى الأخلاق ألم أخرج
لكم صاع عمر رضى الله تعالى عنه ولذا لك سمي
حجاجيا وهو صاع العراق كذا في العناية
وبالحكاية الأولى قد ظهر لك وجه التعليل
بالحجازية (١٥) بيان قدر الصاع العمري
(١٦) أي الماش (١٧) أي الماش (١٨) أي
من مكيال البر يخذى المضاي بقرينة المفضل
(١٩) أي البر علاوة لغام التفرع (٢٥) أي
من الشعير (٢١) أي في دقيق الشعير وخبره
(٢٢) أي دقيق البر وخبره (٢٣) أي مفسر

بقوله ما يسع فيه أربعة امداد وبقوله أيضا يسع فيه ثمانية ارطال (٢٤) أي من أحدهما فقط (٢٥) أي من التمر
(٢٦) أي مع نصف (٢٧) أي المذكورات كله (٢٩) أي غير الكيل (٣٥) بفتحيتين بعدهما إلى مقلوب من الرواد
فاعرا به تقديري كالعصا مرفوع تقديرا على أنه فاعل جاز فالعطف على عنده منوان برا فالمعنى وجاز عند أبي يوسف
رحمه الله منا (٣١) وجاز عند أيضا (منوان ونصف) الخ (٣٣) وزنا وعلالا وقد مر البيان (٣٤) بذل المنا

(*) على ائتمان فيكون تثنية منان
 (١) يعنى ان عرف اهل هراة وقع على
 (٢) وفق الشرع
 (٣) بلا وار قيد استار او
 عرفا
 (٤) مثاقيل نقل عن الشارح المحقق فالمن
 شرعا مائة وثمانون مثقالا وعرفا مائتان
 وثمانون مثقالا انتهى (٥) بكلمة التنويع
 او التخيير (٦) اى اطلاق الصاع والمن
 (٧) اى ان يوزع صدقة اثنين فصاعدا
 (٨) اى بالتوزيع (*) ولو فرق شخص
 فطرته الى فقيرين لا يجوز وقيل بالجواز
 لكن الاولى هو الاولى ولو دفع فطرة جماعة
 الى واحد دفعة لا يجوز بلاتعيين حصه كل
 فرد اما عند الاعطاء او عند الافراز عن
 ماله كما في التتار خانية ودفع القيمة
 افضل من دفع العين (خادمى على
 الطريقة) (٩) اى وجوبا مثل وجوب
 الوثر في انها لا يسقطان ولو تذكر بعد
 سنة كما في النظم (١٠) اسم كتاب
 مرويا (عنه) اى عن ابي حنيفة رحمه الله
 (١١) اى الفطر (١٢) لانهم
 احرار مسلمون (١٣) خرج بقيد حر
 (د) لا على (الكافر) خرج بقيد مسلم (١٤)
 اى في قوله على حر مسلم (١٥) اى الحر
 المسلم (يؤدى) الفطرة (حيث) اى في مكان
 (هو) اى الحر المسلم في ذلك المكان
 (١٦) اى عن جانبه (١٧) اى ذلك
 الحر المسلم (١٨) اى من مكان (١٩) اى
 من ادى عنه فيه (٢٠) اى على الحر المسلم
 (٢١) اى بسبب من ادى عنه (٢٢) اى
 المخالفة في المكان (٢٣) اى المؤدى
 (٢٤) اى يعتبر مكان المؤدى
 (٢٥) وان كانا في بلد آخر (٢٦) اى
 الولد والرقيق (٢٧) اى مائتا درهم
 والافراد باعتبار النصاب (للشتم) ثوبين
 (والصيف) ثوب فكلما الثلث (٢٨) اى غير
 (الغازى) (٢٩) بفتح النون (٣٠) بيان المصنف
 (٣١) اى تلك النسخة او كتب الفقه
 (٣٢) اى المذكور من كتب الفقه والتفسير
 والحديث والمصنف (معتبر) في انعقاد النصاب
 (مثل) اعتبار (كتب الطب) الخ فضلا لنسخة

ضعيفة يجمع على ائنا فالمن شرعا وعرفا بهراة اربعون استارا لكن
 كل استار شرعا اربعة مثاقيل ونصف مثقال وعرفا سبعة مثاقيل فالمنوان
 شرعا عندنا منا واحد عشر استارا وثلاثة مثاقيل ونصف مثقال وعرفا وقيل منى
 وائى عشر استارا ومثقال واربعة دوانق لزيادة دانق في كل استار عرفى
 وعند ابي يوسف ثلثون استارا واربعة اساتير واربعة مثاقيل ولا يجوز
 عند محمد الا كيلا وفي ذكر الصاع والمن اشعار بانه لا يجوز الاباحة في الفطرة
 كما في صوم قاضيخان وذكر في الزاهدى انه يجوز عند الشيخين والطلاقه
 مشير الى انه يجوز صدقة جماعة الى واحد وكذا صدقة واحد الى اثنين
 عند الكرخى خلافا لغيره كما في المحيط وقيل لا ينبغي ان يوزع وقيل لا
 بأس به وقيل بكره والافضل ان يؤدى صدقة نفسه وعياله الى واحد كما
 فعل ابن مسعود رضى الله عنه كما في التمر تاشى (تجب) الفطرة كالوثر
 وما في المجرد عنه انه سنة معناه وجوبه ثبت بالسنة (على حر مسلم) فتجب
 على المسافر والصبي والمجنون وسياتي ولا تجب على العبد والكافر وفيه
 رمز الى انه يؤدى حيث هو وان كان من ادى عنه في بلد آخر لان
 الوجوب عليه وعن ابي حنيفة حيث هو لان الوجوب بسببه كما في التمر تاشى
 وذكر في المضمرات اذا وقع التعارض في الفطرة يعتبر مكانه لنفسه وكذا
 للولد والرقيق عند ابي يوسف وعليه الفتوى ويعتبر مكانهما عند محمد
 (له نصاب الزكوة) اى مائتا درهم او قيمتهما مثلا فاضلا عن حاجته الاصلية
 كما في الكرماني والاعتبار وغيرهما فيعتبر في الغناء ما زاد على دار واحدة
 وعلى الدسوت الثلثة من الثياب للشتاء والصيف وعلى فرسين للغازي
 وعلى الواحد من فرس او حمار لغيره وعلى نسخة واحدة من مصنف من
 كتب الفقه لاهلها وعلى اثنين من التفسير والحديث وعلى الواحد من
 المصاحف وقيل كلّه معتبر مثل كتب الطب والنجوم والادب كما في الزاهدى

(١) بيان ما (٢) هذا هو الموعود في فصل
المصرف بقوله كما سيأتي في الفطرة (٣) أي
عما يكفي له ولعاليه سنة (نصاب) الخ (٥) أي
في باب اضمحجية النظم (٦) أي من غير
ما يكفي له ولعاليه سنة (٧) أي المص لأن
نصاب الزكوة هو الفاضل عن الحاجة
الاصلية وعن الدين (وفي) باب (الحسن) والقبح
من (الكشف) الخ (١١) أي بعد وقت الوجوب
(١٢) بضم الميم لأنه من نماينمو (وملك) عطف
على لم ينم (١٢) يقال نمت وينمو كذا
في الاسقاطي فهو مجزوم بحذف الياء والواو
(ابن العابدین) (٥) (وفيه) أي في لفظ
القريب (٦) الظاهر أنه قيد به بناء
على ما هو حال المسلم من عدم تركه
الصوم إلا بعدد كما تقدم نظيره في باب
قضاء الفوائت فح تجب الفطرة وإن افطر
عائدا لوجود السبب وهو الرأس الذي
يمونه ويلبى عليه ولو لم يصم كالطفل
الصغير والعبد الكافر (ابن العابدین)
(١٤) أي على الأب لأنها خرجت من عياله
(٨) أي الصالحة لخدمة الزوج والألم
تجب على الزوج وأن سلمها إليه بل تجب
على أبيها كذا في الدر المختار
وحاشيته (لناظره) (١٥) أي في إضافة
الطفل إلى صغير المؤدى الدالة على زيادة
الاختصاص (١٦) أي ولد وله وأنما سئ
بها لكونه من الزوائد (١٧) إشارة إلى أنه
لا تجب (١٨) أي الطفل (١٩) فطرة
الماليك (٢٥) أي الطفل يعني أن الطفل
إذا كان له مما ليك يكون له مال فح كما
يؤدى عن الصغير من ماله فكذلك عن
ماليك الصغير (والغنى) أي ولده الغنى
صغيرا أو كبيرا (كما صرح به فيما بعد
بقوله ولده الكبير وطفله الغنى الخ
(١٦) قوله لناقلته أي لطفك (حينئذ) المفيد
والحافد ولد الولد (ت) (٢١) أي لفظ
الحامد (٢٢) أي يفهم النسبة من صيغته
من غير حاجة إلى باء النسبة يستوى فيها
المؤنث والمذكر كما مر أي منسوب إلى
القمار لكثرة شغله بلعبه ورجوعه إليه مرة
بعد أخرى حتى اشتهر به في البلدان

وقال أكثر المشايخ أن الكتب لا يعتبر ولو قيمتها مائة ألف دينار إذا
احتاج إليها للحفظ والدراسة وإن اشترى ما قيمته نصاب من قوت
شهر لا يعتبر بلا خلاف وأختلفوا في أكثر من قوت شهر أو سنة كما
في المضمرات وإن اشترى عقارا قيمته نصاب فمعتبر عند الزعفراني
وغير معتبر عند الفضلي إلا إذا كان دخله يكفي له ولعاليه سنة
وفضل عنه نصاب كما في النظم لكن في اضمحجية أن من ملك مائتي
درهم بلا شيء آخر فهو غنى وظاهر كلامه أن الدين مانع لوجوب الصدقة
كما في شرح الطحاوي والمضمرات وغيرها وفي حسن الكشف أن الدين
الحاصل وقت الوجوب مانع دون اللامق بعده (وإن لم ينم) ذلك
النصاب ومالك قبل طلوع فجر الفطر (وبه) أي النصاب (تحرم) على
مالكه (الصدقة) أي الزكوة والعشر والفطرة وغيرها (و) به (تجب
الاضحية) في ظاهر الرواية وعنه أن غناء الزكاة والاضحية سواء كما
في اضمحجية الذخيرة (ونفقة القريب) أي ذى الرحم المحرم من الآباء
والأمهات وإن علوا والأولاد وإن سفلوا والأخوة والأخوات وأولادهم
والأعمام والعمات والأخوال والحالات من أي جهة كانوا وفيه إشعار بأنه
لا تجب نفقة ذى الرحم غير محرم كأولاد الأعمام ولا نفقة المحرم غير ذى الرحم
كأزواج الآباء ولا الأجنبي أن عجزوا كما في النظم (فتجب) عليه
(لنفسه) وإن لم يصم لمرض أو سفر أو كبر كما في الخزانة وفيه رمز إلى
أن السبب هو الرأس (وطفله فقيرا) في عياله كما هو المتبادر فلو
زوج ابنته الصغيرة من رجل وسلمها إليه لم تجب عليه كما في المحيط وفيه
إشارة إلى أنه لا تجب لناقلته وكذا لما ليك ويؤدى من ماله كما في
التمرتاشي وإلى أنه لم تجب لولده الكبير والغنى كما صرح به
(وحامده) غلاما كان أو جارية فإنه صيغة النسبة (ملكاً) لزيادة التوضيح

فان الاضافة تغنى عنه ويمكن ان يكون احترازاً عن المنصوب المجموع فانه لا يؤدي عنه كما في الزاهدي (ولو) كان (مدبراً او ام ولد او كافراً) او جانياً عمد او خطأ او مأذوناً وكذا اذا كان في يد غيره باجارة او اعادة او دبيعة او رهن كما في المحيط (لا) تجب (لزوجه وولد الكبير) ولو في عياله في ظاهر الرواية لكن لو ادى عنهما بغير امرهما جاز ولا يؤدي لغير عياله الابامره كما في المحيط وعن محمد ان الكبير المجنون اذا بلغ مجنوناً ففطرته على ابيه لاستمرار الولاية عليه وان كان مقيماً ثم جن لا كما في الزاهدي (و) لا (طفله الغني بل) تجب عليه (من ماله) اي الطفل وهذا عندهما خلافاً للمحمد وزفر وعلى هذا الخلاف مما ليكته كما في المحيط وانما اطلق اشارة الى جواز اداء وصي الاب او الجد عند عدمهما او وصي القاضي كما في المضمرات (ومكانه) ولو عجز (وعبد له للتجارة وعبد له ابق الا بعد عوده) فانه يؤدي له فطرة السنين الماضية (وعبد) للخدمة (مشترك) وجارية مشتركة فلو جاءت بولد فادعياه فعلى كل منهما له صدقة تامة عند ابي يوسف رحمه الله وعليهما صدقة واحدة عند محمد رحمه الله واذا كان احدهما ميتاً او معسراً فعلى الآخر صدقة تامة عندهما كما في المحيط (وكذا العبيد المشتركة) اي لا تجب لهم اذا كانوا للخدمة على كل من المولى عنده (خلافاً لهما) فانه تجب على كل فطرة ما يخصه من الرؤس لا الاشخاص حتى انه اذا كان العبيد تسعة تجب عندهما في الثمانية فقط وقيل لا تجب لهم بالاجماع كما في الكرماني (وتجب) الفطرة (بطلوع) اي بعد طلوع (فجر) يوم (الفطر) حتى انه اذا مات بعض اولاده او عبيده او افتقر او باع عبده او وهبه وسلم او اعتقه او غير ذلك قبل الطلوع لا تجب الفطرة عليه وان وقع هذه الامور بعد الطلوع تجب وقد مر ان الوقت المستحب قبل الصلوة وفيه اشارة الى ان وجوبها على التراخي كما قال محمد وذهب ابو يوسف الى انه على الفور وعن

(١) اي اضافة الخادم الى ضمير المولى
(٢) اي عن قيد ملكاً فان الاضافة تفيد الاختصاص وهو بالملك (٣) اي قيد ملكاً
(٤) اي الذي جمعه الغاصب (٥) اي المولى
(٦) اي عن ذلك المنصوب (٧) اي عن الزوجة والولد الكبير وقال في البحر وظاهر الظهيرية انه لو ادى عن في عياله بغير امره جاز مطلقاً بغير تقييد بالزوجة والولد اه (ابن عابد بن) (٣) للآخذ عادة اي لو في عياله والا فلا (در المختار)
(٨) اي لا تجب على الاب (برجندی)
(٩) اي الطفل الغني وهذا يقتضى ان مأمور ضميره الى المولى والا يلزم التكرار
(١٥) اي في الاضطراب حيث قال بل تجب من ماله ولم يقل بل يؤدي من ماله حتى يرجع الضمير الى الاب

(١١) اي الشريكين (١٢) اي على حدة

(١٣) بالحاء المهملة من الحصة بمعنى نصيب وبهرة (فافهم)
(١٤) فطرة (الاشخاص) جمع شقص وهو البعض اي لا يجب للكسور
(١٥) في التفسير اشعار بان الباء بمعنى بعد كما في اول كتاب شفعة الهداية فلا يابى مأمور من قوله لنفسه فانه دال على ان نفس المالك سبب والباء تفيد السببية

(١) أى قبل رمضان بيوم الخ (٢) أى على وقت الوجوب (٣) أى الكلام فى كتاب الزكاة لأنه أخير الكلام منه والتأخير مشتق من الآخر (٤) أى حسن أداء الكلام (٥) من لفظ آخر أى فى قوله لا تسقط فإن مفهومه إنما يسقط بالأداء ثم علل أن فيهما شيئاً من حسن أداء الكلام بقوله لأداء الزكاة الخ أى لأجل أن المصنف أدى زكاة علمه (٦) يعنى أن للمصنف نصاباً تاماً من العلم يجب أداء زكوته وتبليغها للناس ولا يسقط عن ذمته ما وجب عليها أن آخر وتساهل وإنما يسقط بالأداء فلما أشبع الكلام فى الزكاة وبين مسائلها كأنه أدى زكاة علمه بالأسر والتمام ففى قوله ولا تسقط أن آخر رعاية مسن الاختتام كان المصنف غتم الكلام فى هذا الكتاب وأبلغ نهايته وأدى كما هو حقّه ولم يؤخره فسقط عن ذمته ما وجب عليه (٣٤٩) كتاب الصوم

أبى منيفة رحمه الله روايتان الأولى أن يقال وأول وقتها أصبح الفطر (وجاز) لعشر سنين أو أكثر أو أقل (تقدّيمها) على الصحيح وقيل لسنة أو سنين وهو الصحيح كما قال الإمام السرخسى كذا فى المضمرات وقيل جاز أن يؤدى فى رمضان وقيل فى نصفه وقيل فى العشر الأخير وقيل قبله بيوم أو يومين ولا يقدم عند الحسن كما فى الكرماني (ولا تسقط الفطرة) ولو صار فقيراً (أن) آخر) عن الطلوع ولا يكره التأخير وإن طال كما فى الخزانة لكن فيه إساءة كما فى التمر تاشى وعند الحسن تسقط بصلاة العيد كما فى الزاهدى وبيوم الفطر كما فى الكافى ولا يخفى أن فى قوله آخر شيئاً من حسن أداء الكلام كما فى الباقي لأداء زكاة العلم بالتمام

كتاب الصوم

اتبعه الزكاة إشارة الى ما تقرر فى اصول القوم من أن أفضل الأعمال بعد الزكاة الصوم (وهو) فى اللغة الإمساك عن الفعل مطعماً كان أو كلاً ما أو مشياً كما فى المفردات أو ترك الإنسان الأكل كما فى المغرب وفى الشريعة (ترك الأكل والشرب) بالحركات (والوطى) أى كنى النفس عن هذه الأفعال قصداً فلا يشكّل بما فعل نسياناً كما ظن والمراد الوطى

الكامل

جائز لكن لما لم يقل بجوازه أحد لم يمكن إيراد تلك العلاوة فلم يوردها وبهذا التحرير ظهر لك بطريق أن الأشياء تعزى بأضدادها أن قوله الآتى على أن التعريف بالأعم الخ علاوة لقوله فلا يشمل الخ فقط لا لقوله فلا يشمل الخ أيضاً لأنه دفع كون التعريف أخص وقوله فلا يشمل دفع كون التعريف أعم فيناسبه العلاوة بتسليم الأعمية ولا يناسب الأول وظهر أيضاً أن كلمة على ليست بنائية بتكلف تقدير ما ليس فى عبارة الشارح المحقق مع أنه لا صحة بالنسبة الى الأول وإجاب صاحب الدر المختار عن هذا الاشكال بأن الترك والكف أعم من أن يكون حقيقة أو حكماً كمن أكل ناسياً فإنه تاركه حكماً انتهى

من زكاة علمه فحسن أداء غتم الكلام بهذه العبارة ولطفه ما لا يخفى على من له دقة الذهاب (٦) أى فى الكتب الباقى ٣ كتاب فى شرح (كتاب) رموز (الصوم) الخ (١٥) بفتح الميم مصدر ميمي من المجرّد كالطعم بمعنى الأكل (١١) بمعنى التكلم فالفعل بالمعنى المصدرى (١٢) أى فى الشين (١٣) أى كفا قصدياً عهدياً أو قيد الأفعال بمعنى حال كون هذه الأفعال مقصودة كما يفترضه قوله نسياناً الخ فإن معناه أكل نسياناً لا قصداً (١٤) أى إذا كان المراد ترك الأكل القصدى لا يشكّل أى لا ينتقض جمع التعريف * فإن قيل ما قاله المص ليس بجامع لأنه يخرج عنه صوم الناس إذا أكل أو شرب أو وطئ وليس بمانع لأنه يدخل فيه صوم المرأة وهى حائض اجيب بأن المراد بالترك الشرعى وهو جامع لصوم الناس لأن فعله نسياناً ليس بمعتبر شرعاً ومانع لصوم الحائض لأنه ليس بترك شرعى لعدم اهليتها للصوم (شمى) (١٣) لفظ الترك مشعربان المعتبر الإمساك القصدى (برجندى)

(١٣) اعتبار القصد بقرينة قيد النية (عبد الحليم (١٥) أى بكل مثلاً (١٧) فإن من قصده الترك والكفى لكن أكل نسياناً فيشمله التعريف ولا يخرج عنه فلا نقض بلزوم كون التعريف بالأخص حيث لا يشمل صوم الناس فبعد تقييد هذه الأفعال بكونها قصدياً يكون التعريف مساوياً للمحدود حيث يشمل صوم الناس أيضاً ولو أراد الشارح المحقق بالفرض ههنا إعطاء الجواب بالعلامة لقال على أن التعريف بالأخص

(١) أي الوطئ ولو أرجع إلى التعريف لحذف مضاف إلى (وطئ) أي ترك الوطئ (مينة اه) (٣) متعلق بوطئ لأنه لا يفسد الصوم بوطئ أحدهما بلا انزال وإنما المفسد الوطئ الكامل فالصوم هو تركه لا ترك وطئ أحدهما بلا انزال لأنه ليس بمفسد ولا شك أن الصوم هو ترك المفسد * فإن قلت إذا كان وطئ أحدهما بلا انزال غير مفسد للصوم فالوطئ المذكور إذا كان صائماً يكون صومه صوماً صحيحاً ومن المحدود فيجب صدق التعريف عليه * قلت نعم والتعريف صادق عليه لكن من حيث أنه ترك الوطئ * الكامل لامن حيث أنه ترك الوطئ * الناقص لأنه لم يتركه وترك الوطئ الكامل أعم من أن لا يوطئ أصلاً أو يوطئ لكن لا يوطئ كاملاً بل ناقصاً فيصدق عليه ترك الوطئ الكامل ويظهر ثمة الاختلاف في الميئتين في صائم لم يوطأ أصلاً فإن التعريف يصدق على صومه من حيث أنه ترك الوطئ الكامل لامن حيث أنه ترك الوطئ الناقص فلو أبقى الوطئ على إطلاقه يصدق التعريف على صائم ترك الوطئ الكامل وعلى صائم ترك الوطئ الناقص أيضاً وصوم الأول من المحدود يجب صدق التعريف عليه وصوم الثاني من أعيان المحدود يجب عدم صدق التعريف عليه فترك وطئ أحدهما بلا انزال غير المحدود يشمل الحد لو أبقى الوطئ مطلقاً فيكون التعريف بالاعم فناسبه إيراد العلوة بتسليم الأعمية أيضاً بخلاف المقام الأول فلهذا قال ههنا (على أن التعريف) أي سلمنا أن الوطئ مطلق عام فيشمل وطئ مينة

﴿ كتاب الصوم ﴾ (٣٤٧) أو بهيمة بلا انزال مع أنه ليس من المفطرات فليس

تركه صوماً فينتقص منع تعريف الصوم نقول غايته كون التعريف (بالاعم) من المعرف وهو (جائز) عند المتقدمين فورد على المصنف أن الأنسب أن يقول ترك المفطرات متى لا يكون التعريف بالاعم أشار إلى دفعه بقوله (ولو قال (٥) كما في البحر والدركس الطاء المشددة من التقطير لامن الإفطار لأنه لازم كما في مختار الصحاح (٨) أي للمص (٩) أي المفطرات (١٥) فيلزم أخذ الصوم في تعريف الصوم وأنه دور لم يقل بجوازه أحد فالتعريف بالاعم أسهل منه حيث قيل بجوازه (٢) الوطئ في الإنسان إلى كامل مطلقاً أي سواء تحقق صورة فقط بأن كان الإدخال بلا انزال أو معنى فقط بأن تحقق دواعي الوطئ كالقبلة مع الانزال أو معاً وفي غيره عند تحققه صورة ومعنى معاً على ما يفهم بمعونة المقام فلا يرد ما فيه من التعريف بالاختصاص على تقدير كون الوطئ ادخالا فقط كما هو المعتبر في الشرع نظراً إلى وطئ بهيمة ومينة بلا انزال أو الأعم أيضاً

الكامل فلا يشمل وطئ مينة أو بهيمة بلا انزال كما في النظم على أن التعريف بالاعم جائز ولو قال ترك المفطرات لزماً الدور أدهى مفسدات الصوم (من) أول زمان (الصبح) الصادق أو انتشاره على الخلف وهو أوسع والأول أهوط على ما قال الحلواني كما في المحيط (إلى المغرب) أي زمان غيبوبة تمام جرم الشمس بحيث يظهر الظلمة في جهة الشرق كما أشير إليه في تحفة المسترشدين والتحفة الشامية وغيرهما في البخاري والاختيار وغيرهما أنه قال صلى الله عليه وسلم إذا أقبل الليل من هنا فقد أفطر الصائم أي إذا وجد الظلمة حساً في جهة الشرق فقد دخل وقت الفطر أو صار مفطراً في الحكم لأن الليل ليس ظرفاً للصوم وإنما أدى الأمر بصورة الخبر ترغيباً

على تقدير كونه ادخالا مع الانزال على ما هو الظاهر نظراً إلى اللبس والقبلة مع الانزال فالتعريف مساو للمعرف مع جوازه بالاعم وبعد تسليم كونه أعم كما أشار الشارح فمنع الاستحالة بناءً على أنه بالاعم جائز هذا هو الحاصل في هذا المقام والله در الشارح المحقق ما أوجز في كلامه مع ملاحظة التفصيل تأمل لبعض الأركباء (٧) ويرد عليه أي على تعريف الصوم أن ترك الاحتقان والتقيؤ والانزال بالتقبيل ونحوها شرط في الصوم وجعلها داخلة في الأشياء الثلاثة لا يخفى عن تكلف فالأولى أن يقال هو ترك المفطرات (برجندی) (٧) والمراد من المفطرات الأشياء المعروفة المعلومة في باب مفسدات الصوم فلا تتوقف معرفتها على معرفته فلا دور فافهم (ابن العابدین) (١٢) أي الصبح في الأفق (١٣) في أول وقت الصوم (وهو) التفسير الثاني (أوسع) للناس (١٦) أي اكمل في الاحتياط (١٧) أي الصائم (١٨) من الإفطار (١٩) أي حكماً لأنه لم يأكل بعد ثم علل قوله دخل الخ فقال (لأن الليل ليس ظرفاً) بالطاء المعجمة (٢١) أي ليس في ضمن الليل يوم فإذا أقبل الليل علم أن اليوم قد مضى وتم ودخل وقت الفطر أو صار كأنه مفطر (٢٢) حيث قال فقد أفطر بدل فليفطر الصائم إذ هو المراد (٢٣) لأن أخبار الشارح أكد من أمره

(١) أى الصوم تفريع لقوله فى جزء من اجزاء الوقت المعبر شرعا (٢) رأيت فى اكثر النسخ اول الليل والاول انسب (٣) لا وجودا ولاعدما (٤) تشبيه فى مطلق تفريع المحكمين فالمعنى تفرع المسئلة الاولى من قوله فى جزء من اجزاء الوقت المعبر الخ كتفريع هذه المسئلة منه وهى من لم ينوالخ وليس الكاف متعلقا بقوله يكون صائما الخ حتى يرد ان التشبيه قبيح يناقض قوله لم يكن صائما الخ فى جزء من لم ينوالخ حاصله ان الحكم فى المسئلتين متناقضان وفى بعض النسخ لكن لولم ينوالخ فهو ظاهر المعنى دال ايضا على ان توجيه النسخة الاولى هو ما ذكرنا ولاجل صعبه وجد فى بعض النسخة الاولى لم يكن الخ بالاستفهام الانكارى لكن قوله على الاظهر يأباه ايضا (٥) أى هذا اليوم او الليل على اختلاف النسخ هناك كما عرفت ٦ أى قوله ترك الافعال الثلث من الصبح الى المغرب مع النية فى جزء من اجزاء الوقت المعبر الخ (٧) أى رجلا (٨) أى رفع نيته (٩) بان يقول لا اصوم اليوم ودام عليه (١٥) لانه لم يقارن تركه بنيته فى جزء من اجزاء الوقت المعبر حيث رفض نيته الاولى وبعد الرفض لم يوجد النية فى جزء من اجزاء ذلك الوقت (١٢) أى قبيل الصبح ودام عليه (١٣) بحيث يكون صائم الفرض (لا يصير ناقضا) نية الفرض فيكون صائم الفرض ايضا (١٥) ظرف الامساك لانوى (١٦) أى فى الكشف (١٧) أى فى الصوم (١٨) أى ما شرع فيه من الصوم (١٩) من صوم لوزاد (٢٥) أى على ما شرع فيه يكون (تكرار المحلوف عليه) وهو الصوم وان لا يصوم هو المحلوف به (٢٢) كالصوم مثلا (٢٣) الاولى لبعضه فاللام عوض (اسم الكل) كالصوم ساعة يطلق عليه اسم الصوم كالماء مثلا (وقى) باب (ايمان) بفتح الهمزة جمع اليمين (٢٧) خبر ان (٢٨) تكليف لا يطلق عليه اسم الصوم (٢٩) حيث اتى بكلمة مع فتعبد انه لا بد ان يقارن النية فى كل يوم (٣٥) فى ثلثين يوما (٣١) أى ذلك اللابدية (٣٢) من الصيامات الاخرى (٣٣) أى رمضان فيه خلاف حيث (يصح بنية) الخ (٣٥) أى مجموع شهر رمضان المضى والمضى اليه معا (٣٦) هو لفظ الشهر (٣٧) أى لشهرة ان العلم المجموع وقد سبق تفصيله فى باب سجدة التلاوة فى شرح قوله فى آخر الاعراف الخ (٣٨) أى النهار (لغة) نفس (ضوالخ) لا زمانه كما هو العرفى (٤١) أى طلوع الشمس لا طلوع الصبح ليمتاز عن الشرعى (٤٢) أى العرفى (و) لما بين اللغوى والعرفى زاد لفظ (النهار) فى ربطه (٤٤) أى الشرعى

(٣٤٨)

كتاب الصوم

فى تعجيل الافطار كما فى فتح البارى (مع النية) أى قصد طاعة الله تعالى فى جزء من اجزاء الوقت المعبر شرعا فمن نوى اول اليوم ثم لم يخطر بباله الصوم الى المغرب يكون صائما بالاجماع كمن لم ينوصوما ولا فطرا وهو يعلم انه من رمضان لم يكن صائما على الاظهر كما فى المحيط والكلام مشير الى انه لو نوى بعد الغروب ثم رفض قبيل الصبح لم يكن صائما والى انه لو نوى النفل ثم الفرض قبيله صار ناقضا للنفل الى الفرض لكن لو نوى الفرض من الليل ثم النفل بعد الصبح لا يصير ناقضا كما فى التمرتاشى والى انه لو نوى الامساك فى بعض اليوم ليس بصائم وعليه الاجماع كما فى الكشف لكن فيه لوهلج ان لا يصوم فاصبح صائما ثم افطر حنت لانه اذا شرع فيه يوجد ذلك وما زاد عليه تكرار المحلوف عليه لان ما يتركب من اجزاء متفقة متجانسة كان للبعض اسم الكل كالماء وفى ايمان المحيط ان صوم ساعة مما يتقرب الى الله والى ان النية لا بد ان تتجدد فى كل يوم بجميع الصيامات وذا بلا خلاف سوى رمضان فانه يصح بنية واحدة عند زفر (ويصح اداء) صوم شهر (رمضان) فان المجموع علم حذى جزؤه للشهرة كما فى السكرمانى (بنية) واقعة (قبل نصف النهار) وهو لفظة وضو واسع ممتد من الطلوع الى الغروب وعرفا زمان هذا الضو فمنتصفه وقت الزوال والنهار (الشرعى) من الصبح الى المغرب فمنتصفه الضحوة الكبرى

فجعل

الخ (٣٨) أى النهار (لغة) نفس (ضوالخ) لا زمانه كما هو العرفى (٤١) أى طلوع الشمس لا طلوع الصبح ليمتاز عن الشرعى (٤٢) أى العرفى (و) لما بين اللغوى والعرفى زاد لفظ (النهار) فى ربطه (٤٤) أى الشرعى

(١) معلوم (الشارع) فاعله (ساعة من الليل) اللغوى والعرفى بالنسبة الى نهارها (٣) أى اقل من ساعة كعدة ودقيقة مثلا وكلمة مع حال من ساعة او ظرف جعل (٤) ظرف جعل من السنة (٥) مفعول ثان لجعل (٦) أى الشرعى (٧) أى قبل الضحوة قبلا قهقرى (٨) أى الماضى فى الماضى (٩) لانه يقارن النية فى اكثر النهار (١٥) والفرق بكون النية موصوفا وكونه مضافا الى المطلق العايد الى ضمير الصوم ففى الاول يكون النية مطلقا مثل نويت وفى الثانى يكون الصوم مطلقا مثل نويت الصوم واما قوله مما لا ينبغي لان كتب الفقهاء مشحونة بصحة الصوم بالنية المطلقة (فاضافتها) بان يقول وبنية مطلقة (حسن) (وبمطلق النية) وهو ان يتعرض لفئات الصوم دون الصفة كنويت الصوم فان مراده بمطلق النية نية مطلق الصوم من غير تفصيل بكونه نفلا او فرضا وليس المراد ان الصوم يصح بالنية المطلقة من حيث انها نية وهو من قبيل اضافة الصفة الى الموصوف ولو قال بنية المطلق لكان اولى وبهذا اندفع ما قاله القهستانى من انه يصح صومه بنية نفل وبنية مطلقة باعادة النية الموصوفة بالاطلاق فاضافتها على ما فى بعض النسخ مما لا ينبغي تدبر (جميع الانهر)

(٣٤٩)

كتاب الصوم

فجعل الشرع ساعة من الليل مع كسر فى اكثر الاوقات داخلًا فى النهار فلو نوى عند الضحوة او بعدها لم يصح على الصحيح كما فى المحيط واما قبلها الى المغرب المتقدم فيصح بلا خلاف والافضل ان ينوى مقارنا للصبح كما فى التحفة (و) يصح صومه بالأخلاقى (بنية نفل و) يصح (بنية مطلقة) باعادة النية الموصوفة بالاطلاق فاضافتها على ما فى بعض النسخ مما لا ينبغي مثل نويت الصوم (و) بنية (واجب آخر) كالقضاء والكفارة والنذر فهو عطف على النفل والفصل ليس باجنبى ولو سلم لم يقدح كما ظن وفيه اشارة الى ان صوم رمضان والقضاء فرض وكذا صوم الكفارات والنذور كما فى التحفة لكن فى المشرع ان النذور واجبة وفى الاختيار ان كليهما واجب (الافى سفر) شرعى (او مرض) مبيع للفطر غنى زيادته مثلاً فانه لا يصح بها عن رمضان بل عما نواه من واجب آخر وفيه اشعار بان المسافر والمريض اذا تنفل فمفترض برضآن وعن كثير من المشايخ انه منفل والاول ظاهر الرواية وكذا اذا اطلق وقيل انه منفل والاول الصحيح وهذا كله عنده واما عندهما فعن رمضان وان نوى واجبا آخر كما فى الكشف (وكذا) أى مثل رمضان (النفل والنذر المعين) وقته فى صحة الأداء بكل من النيات

(بإعادة) لفظ (النية) يعنى ان لفظ النية ههنا من المتن لا من الشرح (١٢) فمح يكون مطلقة بناءً التانيث لا بهاء كما فى صورة الاضافة وسيجئ (١٣) أى لفظ النية الى لفظ المطلق المضى الى ضمير الصوم (١٤) لانه لا حاجة الى اعادة لفظ النية حيث يكفى العطف على نفل كما هو الانسب المختصر ولكن الاعادة مما اتفق عليه النسخ فعلم ان التركيب توصيفى لا اضافى فالنذر يعبقوله فاضافتها الخ لكون لفظ النية معادة فى جميع النسخ (١٥) مثال للنية المطلقة (١٦) بين المعطوفين بقوله وبنية مطلقة (١٧) لان الكل من احكام ما يصح به اداء صوم رمضان (١٨) انه اجنبى (١٩) أى فى باب العطف (٢٥) أى القدر من ابى المكارم حتى جعل العطف ح على نية مطلقة بخلاف المضى فى المعطوف (٢١) أى فى اداء صوم رمضان بنية واجب آخر اشارة الى (٢٢) أى فرض صوم (الكفارات والنذور) يعنى انها لا اشتراكها لرمضان فى الفرضية يصح ادائها بنيتها (٢٤) أى النذور والكفارات بقرينة انه لا خلاف فى فرضية القضاء (و) واجب آخر كالقضاء والكفارة والنذر عطف على مطلقة

وفى كثير من النسخ صححت بالتاء صفة نية فاعطف على نية بخلاف المضى وعطفه على النفل يوجب الفصل بالاجنبى وفى بعض النسخ وبنية واجب آخر (ابو البكارم) (٢٦) أى صوم سفر ومرض (٢٧) أى بنية واجب آخر (عن) صوم رمضان (بل) يصح هو (٣٥) بيان مانواه (٣١) أى فى استثناء صوم سفر ومرض عن نية واجب آخر فقط (٣٢) أى نوى صوم نفل فى رمضان (٣٣) أى يقع عنه (٣٤) أى اشعار بانه مفترض بومضان (٣٥) أى النية (٣٦) أى المذكور فى المتن والشرح (٣٧) أى من الخلافات (٣٨) أى المسافر او المريض (٣٥) بالرفع فاعل المعين أى وقت النذر فهو من قبيل الوصف بحال المتعلق (٣١) وجه الشبه

(١) وهو النية الواقعة قبل نصف النهار الشرعي ونية النفل والنية المطلقة وإنما قيد بها بقربة الاستثناء الآتي من المصنف رحمه الله
(٢) أي النفل والنذر المعين (٣) بنية واجب آخر (٤) أي الواجب الآخر (٥) أي بنية واجب آخر أي يقع عنه
(٦) أي عدم تأدية النفل والنذر المعين بنية واجب آخر (٧) أي المتنفل والتأدي بها (بالليل) الخ (٨) أي النفل
والنذر المعين (٩) أي بنية واجب آخر (أما) تأدية (النفل) بنية في النهار (فمشهورة) في الكتب (وأما) تأدية
النذر بنية واجب آخر في النهار (١٥) حيث قال فيها قوله ونية واجب آخر مستقيم في صوم رمضان وأما
في النذر المعين فلا لأنه يقع ما نوى إذا كانت النية من الليل انتهى فقوله إذا كانت من الليل يدل بطريق
المفهوم على أنها كانت في النهار يؤدي النذر بها (١٦) أي كالأشارة الخفية التي (قال به) أي بتلك الإشارة
الخفية والتذكير باعتبار لفظ الموصول (١٨) في شرح الوقاية (١٩) انتهى ما قال المصنف رحمه الله ثم علل
الذكر بقوله (فان قوله) أي المصنف (٢١) من مفعول نوى المقدر (٢٢) بالتاء صفة حال (٢٣) يعني كلمة
في متعلق بواجب المؤخر لأنوى (٢٤) أي حين كان كلمة في ظرف واجب لأنوى وكان واجبا محالا (٢٥) من الأبحاث والأنظار
(كما لا يرد) (على) صاحب الهداية في قوله (هذا الضرب يتأدى بنية واجب آخر فانه) أي صاحب الهداية (أراد بالمشار
إليه) بهذا وهو قوله ما يتعلق بزمان بعينه (٢٦) يعني أن قول الهداية ما يتعلق بزمان بعينه أريد به هناك
أي في قوله والواجب ضربان منه ما يتعلق (٣٥٥) **كتاب الصوم**

الثلاث الأول فلو قال نذرت صوم يوم الخميس ونواه قبل نصف النهار بنية
الافرض أو النفل أو المطلق وصام فقد أدى المنذور وعنه أن المنذور بنية
النفل نفل كما في الزاهدي (الآفي الأخير) أي في الاداء بنية واجب آخر
فانهما لا يؤديان بهما بل هو يؤدي بها وهذا إذا نوى بالليل كما في النهاية
وأما إذا نوى بالنهار فيؤديان بها أما النفل فمشهورة وأما النذر فقد أشار
إليه في الكفاية إشارة خفية كما قال به المصنف إذا نذر صوم يوم معين فنوى
في ذلك اليوم واجبا آخر يقع عن ذلك الواجب فان قوله واجبا حال
عاملة في قوله في ذلك اليوم فمع لم يرد على المصنف شيء كما على الهداية
هذا الضرب يتأدى بنية واجب آخر فانه أراد بالمشار إليه رمضان كما

بزمان بعينه كصوم رمضان والنذر المعين
كلاهما كما صرح هو بالتنزيل لكن أراد
منه في مقام الإشارة إليه بعد عدة أسطر
بقوله وهذا الضرب يتأدى الخ رمضان
فقط فيكون من قبيل الاستخدام لأنه أريد
بنفسه معنى عام وبإشارته معنى خاص
فاندفع ما توهم أن صاحب الهداية مثل
لقوله ما يتعلق بزمان بعينه كصوم رمضان
والنذر المعين فكيف يراد بقوله وهذا
الضرب يتأدى الخ رمضان فقط وهو إشارة
إلى قول ما يتعلق بزمان بعينه فان اسم
الإشارة بمنزلة الضمير هذا ثم أعلم أن
عرض الشارح المحقق من هذه المقالات
الرد على الفاضل أبي المكارم فلا بد من
نقل تمام عبارته أولا ثم من بيان حاصل
كلام الشارح المحقق فعبارته في شرح كلام
المختصر الآفي الأخير هكذا وهو الصحة
بنية واجب آخر فلا يصح النفل بتلك النية
مطلقا سواء وقعت من الليل أو في النهار

في
وأما النذر المعين أن نوى الواجب الآخر من الليل بل هو عما نوى وإن نواه في اليوم فهو عن النذر على ما صرح به
في الكفاية وغيرها وهو المراد بما ذكر في الكافي والخلاصة من أنه إذا نوى في النذر المعين واجبا آخر فهو عما نوى
في الروايات كلها إذ المراد هي النية المعتبرة وهي من الليل فما يفهم من الهداية من أن النذر المعين يصح بنية واجب
آخر مطلقا محل نظر كما ذكر في شرح الوقاية أنه إذا نذر صوم يوم معين فنوى في ذلك اليوم واجبا آخر يقع عن ذلك
الواجب انتهى عبارته وحاصل كلام الشارح المحقق أن ظاهر قول المصنف رحمه الله في شرح الوقاية في ذلك اليوم أنه
متعلق بنوى فيقتضى أن النية مع وقوعها في النهار يقع عن الواجب الآخر على خلاف ما يدل عليه كلام المعتبرات من
الكفاية وغيرها من أنه إذا وجدت النية في النهار يقع عن النذر ومن ههنا قال أبو المكارم ما ذكر في شرح الوقاية من
أنه إذا نذر الخ محل نظر كما يفهم من الهداية من أن النذر المعين يصح بنية واجب آخر مطلقا فانه محل نظر أيضا
فاعترض الشارح المحقق عليه اعتراضا فعليا في مواضع منها قوله أما النفل فمشهورة يعني ليس كما ظن أبو المكارم حيث قال
لا يصح النفل بتلك النية مطلقا ومنها قوله فقد أشار إليه في الكفاية إشارة خفية حيث قال اللطائف على ما صرح به في الكفاية
ومنها قوله كما قال به المصنف الخ يعني أن قول المصنف رحمه الله في ذلك اليوم متعلق بالمؤخر من قوله واجبا وهو حال
من مفعول نوى (فنواه) أي الناذر صوم ذلك اليوم حال كون ذلك الصوم (واجبا آخر في ذلك اليوم) فبقى —

— عبارة الشرح في النية مطلقة بمحتمل أن يكون النية من الليل أو في النهار فيحمل على المعتبرة وهي من الليل كما علل به نفسه في تصحيح عبارة الكافي فيدخل كلام المصنف بعد حفظ هذا على أنها لو وجدت في النهار يقع من النذر فغفاء عبارة المصنف رحمه الله أعلى وأكثر لانه بواسطة الحمل المذكور من غفائه عبارة الكفاية ولهذا جعلها مشبهاً بها وإنما حمل الشارح المحقق قوله وأجباً على الحال ولم يجعله مفعول نوى فمدار الدفع على تعاقب كلمة في بواجباً ليناسب المعطوف بالمعطوف عليه كمال المناسبة وما قال بعض الناظرين في الكتاب في هذا المقام من أن قول المصنف رحمه الله بمحتمل أن يحمل على هذا الحمل من حيث أن لفظ اليوم قد يستعمل للوقت المطلق على تقدير أفادته في المقام فهو توجيه آخر من الخارج لا يدخل له في توجيه الشارح المحقق ومنها قوله (كما) لا يرد (على) صاحب (الهداية) أنه محل نظر (فانه أراد بالمشار اليه رمضان) لا الأعم ولا خصوص النذر والشارح البرجندی أراد بالمشار اليه الواجب النذري وقيد قول الهداية بنية واجب آخر بما إذا نوى في اليوم قبل نصف النهار ثم عال بقوله فان نية الواجب الآخر لما لم يصح في النهار لغت نية الواجب فبقى مطلق النية والنذر المعين يصح بمطلق النية فلا إشكال انتهى أي بما ذكر في الاعتبار من أنه يكون عما نوى فانه مقيد بما إذا نوى من الليل فما ذكره الشارح المحقق رد للشارح البرجندی أيضاً فان تعلق رمضان بزمان معين من الشارع وتعلق النذر به من العبد والاول ارجح وا أقوى فبالارادة اليق وأولى فتأمل ثم أعلم ان النزاع الثالث لفظي راجع الى الاصطلاح فان المفهوم المخالف قد سماه الشارح المحقق إشارة غفية ومولانا ابوالكارم سماه صريحاً هذا هو الميزان فعليك بالامعان

في الكرمانى وغيره (وشرط للقضاء) أى قضاء رمضان والنذر والنفل الفاسد (والكفارة) أى كفارة رمضان والظهار واليمين والقنل والاحصار والصيد والخلق ومنتعة الحج (والنذر المطلق) غير المعين كالنذر بصوم يوم أو شهر أو سنة والاحصر وشرط للدين (أن يبيت) أى بنوى من الليل ولو عند الطلوع فان كل صوم واجب بالزيمة بلا وقت معلوم لم تجزئنيته الا من الليل فلو نوى من اليوم كان تطوعاً واتمامه مستحب ولا قضاء باخطاره كما في الزاهدى وغيره والتببيت في الاصل كل فعل دبر فيه بالليل كما في المفردات (و) ان (يعين) كلام من هذه الثلاثة فان غير رمضان من الاوقات متعين للنفل وقال بعضهم ان غيره لجميع الصيامات على الابهام وبالوصف يتعين كما في التحفة وفيه اشارة الى ان في الصوم المعين من رمضان والنفل والنذر المعين لم يشترط التببيت والتعيين كما مر والى انه لو نوى الكفارة والقضاء جميعاً لم يكن صائماً عن شئ منهما بل هو متنفل كما قال محمد وقال ابو يوسف انه قاض كما في الزاهدى (والصوم) بنية مطلقة او بنية النفل (يوم الشك) أى يوماً لم يعلم انه الثلثون من شعبان او الحادى والثلثون منه بان غم هلاله او الثلثون من شعبان او الاول من رمضان بان غم هلاله ولم ير

(١١) أى من اول شعبان بخلاف المضاف (١٢) فى الثلثين من رجب (١٣) أى هلال شعبان ومفهومه لاهلال رجب فأكملت عدته وهى ثلثون يوماً ولم يكن رؤى هلال رمضان بعد فيقع الشك فى الثلثين من شعبان اهو الثلثون منه أى الاخر من شعبان او الحادى والثلثون منه أى هو يوم زائد على عدة شعبان بان يكون غرة شعبان قبل ما حسب انه اوله بيوم والشهر لا يزيد على ثلثين نعم قل ينقص منه بيوم فهذا الحادى لاحالة بمحتمل ان يكون اول رمضان حيث لم يكن رأى هلاله ايضا فان قلت فرجع الى التفسير الآتى نقول لانسلم كما يظهر من شرحه ولو سلم فهو نعم الرجوع فان كلمة التردد لمجرد التنويع في التعبير عن يوم شك فى انه من رمضان والافما معنى كراهة الصوم فى يوم الشك من شهر آخر فاعلم ذلك (او) نقول فى تفسير يوم الشك أى يوم لم يعلم انه (الثلثون من شعبان او) اليوم (الاول) (١٤) أى هلال رمضان ليلة الثلثين فى اليوم التاسع والعشرين من شعبان وكان رأى غرة شعبان لان مفهوم قوله بان غم—

– هلال رمضان لاهلال شعبان على نهج ماسبق فيقع الشك في هذا اليوم الثلاثين اهو من شعبان بان يكون الشعبان من الشهور الكاملة او من رمضان بان يكون شعبان من الشهور الناقصة تسعا وعشرين يوما كما اشرنا كما وبما حذرنا ظهروا المغايرة بين التفسيرين وان اتحدنا في رجوع الشك الى اليوم الاول من رمضان كما هو المبحث في المقام والافهام معنى كراهة الصوم في يوم الشك من شهر آخر كما عرفت هذا هو القدر الكافي في فهم هذا الكلام وما حققه العلامة ابن الكمال وتبعه بمر المقال قد اشكل فهم هذا المقام وهو المسير سبحانه للمرام

(٣٥٢)

كتاب الصوم

اورآه احد او فاسقان بلا قبول فلو كان السماء مصحبة بلارؤية فليس من يوم الشك في شئ (افضل) بالاتفاق كما في المحيط (لمن وافق) من الخواص والعوام (صوما يعتاده) كصوم الخميس او الاثنين او ثلثة من آخر الشهر (و) افضل عند العامة (للخواص) اى العلماء كما في التمرتاشى او الذين يعلمون نيته^{**} وهى ان يقصد التطوع بلا قصد رمضان كما في النهاية (ويفطر غيرهم) الذين لم يوافقوا صومهم ولم يكونوا من الخواص (بعد نصف النهار) العرفى وهو وقت الزوال كما في الهداية والكافي والخلاصة والوقاية وغيرها بالتقييد بالشرعى ليس بشرعى كما ظن وفي المصارع الاصح انه ان صام قبل يومين او ثلثة فالصوم افضل فان افردته ووافق ما يعتاده فكذلك والا فالصوم افضل للعالم ويفقى العامة بالتلوم وفي التمرتاشى قيل ان الافضل الفطر لحديث «من صام يوم الشك فقد عصى ابا القاسم» وقيل الصوم لحديث «من فاته صوم يوم من رمضان لم يقضه صيام الدهر كله» وقيل يكره الصوم ويأثم وقيل لا يأثم واجمعوا على انه لا يأثم بالفطر (وكره) الصوم (ان نوى) يوم الشك (واجبا) من رمضان او غيره لكن الثانى في الكراهة دون الاول وفي التنف لو صام عن كفارة او نذر لم يكره بلا خلاف وفيه اشعار بانه لو اطلق النية لم يكره وفي المحيط انه في حكم الواجب

(*) وفي شرح النهاية المسمى بعراج الدراية عند الكلام على صوم يوم الشك وقالت الشيعة لا يكره صومه مطلقا اى وان كانت السماء مصحبة بل هو واجب الى ان قال وما اصل الاختلاف بيننا وبين الشيعة انهم لا يعتقدون الرؤية بل اجتماع الشمس مع القمر ويكون قبل الرؤية بيوم فعلى هذا يجب الصوم في يوم الشك عندهم وعندنا العبرة للرؤية لما روينا اى من حديث صوموا للرؤية ولان الرؤية امر ظاهر يقف عليها الخواص والعوام دون الاجتماع فانه لا يقف عليه الا فرد خاص مع انه يجرى فيه الخطأ انتهى (تنبيه الغافل والوسنان على احكام هلال رمضان للعلامة ابن العابد بن **) وادنى ذلك ان لا يفرق بين صوم يوم الشك وصوم ايام شعبان تطوعا فلن يعرفها العامة لانا شاهدنا بعضا ممن يدعى معرفة نية التطوع يطعن ويلوم على من يفطر يوم الشك فالافضل ان لا نصوم الجهلة لعدم تصحيح النية (صعلوك)

(١) صفة الغير لابيان الضمير (٢) لانه لا احتياط فيه حيث ذهب ابو يوسف رحمه الله الى انه لو رأى قبل الزوال فللماضية فلا تأييد يكون آخر وقت النية الضحوة ولان المقدم في لام التعريف العهد فالمراد النهار المعهود المعروف فاندفع ما قال الرومى الظن مؤيد بان وقت النية عنده ينتهى الى وقت الضحوة الكبرى وبان المذكور في المتن النهار الشرعى والمعاد معرفة يتحد مع سابقه انتهى (٣) اى الانتظار الى ما بعد الزوال (٤) بالاضافة البيانية وكذا فيما باتى (٥) (بعد نصف النهار) الشرعى وينتظر قبله غير آكل ولا عازم (ابو المكارم) (٤) وحذرا من التشبيه بالرذافض لان صوم يوم الشك واجب عندهم اقتداء بعلى رضى الله تعالى عنه فانه كان يصومه بنية رمضان كذا نقل عن الزيلعى (صعلوك)

(٥) اى لم يتداركه (٦) بالرفع فاعله (٧) بالجر والتغليظ يدل على ان الصوم افضل (٨) اى نية الواجب من غير رمضان (وفيه) اى في قوله ان نوى واجبا (اشعار الخ وفي المحيط انه) اى اطلاق النية (في حكم) نية (الواجب فحق الكلام ان يقول) المصنف (بعد قوله) فيما بعد بين صوم رمضان وغيره (وان اطلق 'ونوى واجبا فانه) اى قوله وكره ان نوى واجبا (موافق لما بعده) وهو قوله وكره ان ردد الخ (في الحكم الآتى) وهو التفريع بقوله فان كان من رمضان الخ

فحق

(١) بان يقول وكره ان ردد بين صوم رمضان وغيره وان اطلق اونوى واجبا اى وكره ايضا ان اطلق النية اونوى واجبا
(٢) اى اطلق اونوى واجبا موافق (لمابعده) اى لمابعده قوله وغيره (٥) وهو قوله فان كان من رمضان يقع عنه (لناظره)
(٧) حيث يقول في شرح فان كان يوم الشك الذى نوى واجبا الخ فانه اشارة الى حكم قوله وكره ان نوى واجبا فاذا اندرج في حكمه فالمختصر اندراج المسئلة ايضا هناك وهو المناسب للكتاب (٨) اى بنوى ويقصد (ليلة الشك) الخ (١٥) اى ماروى عن محمد الخ (١١) اى صريحاً عن الاثمة الثالث (١٢) اى القائل بهذه العبارة (١٣) بقوله انشاء الله (١٤) كما هو ظاهر حرف التعليق (١٥) اى وان لم يرد التعليق بل مجرد التعبد (١٦) عطى الغير على المضى اليه ثم بين المضى الى الغير باعتبار العطى بقوله واجبا او نفلا الخ ويحتمل ان يكون كلامه اشارة الى العطى على المضى بتقدير المعطوف ثم بين المقدر بقوله واجبا وبالجملة ليس هو بيان الغير كما جعله شارح وعابه شارح ولم يلتفت الشارح المحقق كلامهما بل ضمن الرد لكليهما في اثناء التقرير فلا تغفل (او) فهو صائم مطلقاً (غير مقيدة) الخ (١٩) اى من رمضان وغيره (٢٥) بيان مانوى اذ الفرض انه اذا نوى واجبا آخر (٢١) اى لفظ غرة الصوم احسن مما في المتن لان الهلال مشترك بين المعاني الكثيرة كما اشار اليه بقوله في القاموس الهلال الخ والاشتراك محل بالفهم بل يلتزمون فيه نصب القرينة على المراد بخلاف لفظ الغرة فانه يتخذ معنى فلا تغليظ في التعبير به فهو احسن في الافادة (٢٢) بلام الجارة ثم لام التعريف المدغم في لام نفس الكلمة فيكتب باللامين ثانيهما مشدد ثم الياء ثم اللام ظرف مستقر عطى على غرة القمر عطى الخبر على الخبر فالمعنى او الهلال يطلق لليلتين او يقال من الليلة الاولى (الى) ليل (ثالث او الى) ليل (سبع او) يقال (لليلتين) اللتين بينهما بقوله (ست وعشرين وسبع) وعشرين بيان البديل للمبديل منه (٢٨) اى الاطلاقات الخلافية المذكورة (٢٩) بالخلافية المذكورة (٣٥) هانك كسر يله بر كچه لك على قول ايكى كچه لك يلى آيه دينور ماه نو معنائه يا خود او ج كچه به قدر يا خود يدنجى كچه به قدر هلال اطلاق اول نور وهر آينك آخرندن بكرمى آلتنجى ويكرمى يدنجى كچه لك آيه ده اطلاق اول نور ماعد ايه يعنى ما بينه قمر

(٣٥٣)

كتاب الصوم

نفى الكلام ان يقول بعد قوله وغيره وان اطلق اونوى واجبا فانه موافق لمابعده في الحكم الآتى كما سيأتى (ولا صوم) لانه لم ينو (لونوى ان كان الغد) الذى هو يوم الشك واقعا (من رمضان فانصائم) منه (والا) يكن ذلك اليوم منه بل من شعبان (فلا) اكن صائما اصلا وعن محمد رحمه الله ينبغي ان يعزم ليلة الشك انه ان كان الغد من رمضان فهو صائم والا فلا وهو مذهب اصحابنا اجمع ولو قال نويت ان اصوم غدا ان شاء الله تعالى فلا راية قيل انه صائم استحسانا وقيل ان اراد التعليق فغير صائم والا فصائم كما في الزاهدى (وكره ان ردد بين صوم رمضان و صوم غيره) واجبا او نفلا او مطلقا بان نوى ان يصوم غدا من رمضان ان كان منه وان كان من شعبان فهو صائم قضاء او نفلا او غير مقيد به (فان كان) يوم الشك الذى نوى واجبا او ردد بين رمضان وغيره (من رمضان يقع عنه) لوجود اصل النية (والا) يكن من رمضان بل كان من شعبان اولم يظهر واحد منهما (فنقل) لو افطر فلا قضاء عليه لكن عامة المشايخ قالوا اذا نوى واجبا آخر فظهر انه من شعبان فهو صائم نوى من ذلك الواجب كما في المحيط (ومن رأى) ولو اماما (هلال صوم) اى غرة الصوم وهذا احسن وفي القاموس الهلال غرة القمر ولليلتين او الى ثلث او الى سبع او لليلتين ست وعشرين وسبع وعشرين وغير ذلك قمر (او) هلال (فطر ومده يصوم) وقال محمد ابن سامة اذا رأى هلال الفطر ولم يقبل

جامع الرموز ٢٤

دينور (او قبانوس) قوله او لليلتين ست وعشرين اه عطى الى الليلتين الاول فيجئ بسبب العطى الى ما قبله لفظه الى فيكون حاصل معناه او الى الليلتين من آخر القمر وقوله وست وعشرين عطى على قوله ثلث فيجئ ايضا الى ما قبله لفظه الى فيكون حاصل معناه او الى ست وعشرين من آخر القمر وقوله وسبع وعشرين عطى على قوله سبع فيجئ ايضا الى ما قبله لفظه الى فيكون حاصل معناه او الى سبع وعشرين من آخر القمر هذا على تقدير وجود الواو في قوله وست وعشرين كما في بعض النسخ واما على تقدير عدمه فيكون قوله ست وعشرين وسبع وعشرين بدلا من قوله او الليلتين تأمل (ملا عبد الله الاوطارى)

(١) أي في رواية (٢) أي الرائي هلال الفطر وحده (٣) لأنه لا والى فوقه يعذره ويشهره فلا يخاف غيره (و) أن كان (غيره) أي غير الامام يأكل (سرا) لأنه عسى أن يشهره الامام من غير سؤال وتوجيه فيحقر بين الامثال من غير حق (٤) أي في قوله يصوم (٧) أي هلال الفطر (٩) أي في لفظ الرد (١٥) أي الرائي وحده (١١) فيقبله أو يرده (١٢) بقول ذلك الرائي (إذا كان عدلا ولو) امرأة (محدرة وكذا) يلزم شهادة الرائي (١٥) عند الحاكم ليرده (١٤) أي ظن (قبول) الناس (قوله) فيفطرون (١٩) أي الناس يقول رأيي هلال الصوم (إذا كان عدلا) الخ (٢١) أي قول رأيي هلال الصوم (وامر) سائر الناس بالصوم فافطر) نفس الرائي (لزمته الكفارة) الخ (*) قوله وأن رد قوله أي يصوم في الصورتين وأن رد قوله في الصورتين ولا يخفى أن الصوم في الصورتين إذا لم يرد فيهما أولى مما إذا لم يرد في الصوم ورد في الفطر ويكفي هذا في كلمة الوصل فلا يرد أن كلمة الوصل لا تصح في هلال الفطر ولا يحتاج في دفعه إلى ما قبل أنه متعلق بهلال الصوم (ملاعصام الدين على شرح الوقاية) (*) قوله وأن رد قوله جملة حالية على ما هو مختار بعض النحاة من أن الواو الداخلة على أن الوصلية للحال أي يصوم وحده إذا لم يقبل القاضي قوله فإنه إذا قبل القاضي قوله في هلال الصوم لا يصوم وحده بل يصوم هو وغيره وقيد الوحدة معلوم من سياق الكلام وإذا قبل هو في هلال الفطر لا يصوم هو ولا غيره

(٣٥٤)

كتاب الصوم

وهذا انما يفتأ على قول الطحاوي فإنه يعتبر شهادة الواحد إذا كان خارج المصر أو على مكان مرتفع على ما سيجي وأما بالنظر إلى ما هو المختار من أن شهادة الواحد لا تقبل في الفطر فيكون هذا القيد واقعيا بالنظر إلى هلال الفطر (برجندی) (*) قوله أي والحال أنه مردوداه يعني أن قول المص وأن رد قوله جملة حالية والجملة الشرطية تقع حالا بالواو وبدونه وكلمة أن هذه للتأكيد وليس هذا أن الوصلية المقصود منه استمرار الجزاء على تقدير الشرط وعدمه كذا في الحواشي (قبر الدين هندی ٢٥) أي قول رأيي هلال الفطر (صام) هو (٢٧) أي يوم الفطر من جملة (٢٩) خبر أن (٣٥) والمقطوع لا يزول بامثال هذا الاشتباه يعني بغير الفرد فيحكم بأنه أي يوم الفطر من رمضان أيضا فيجعل صوم الفرد الرائي لو قبل قوله أولى ليكون قبول الامام منهما مردودا لكونه على خلاف الشرع كما أشار إليه بقوله (ولذا) أي لكون ما قبله من رمضان قطعاً وأولاً لأنه لو قبل قوله صام يومه بالطريق الأولى (٣٢) أي في هلال الفطر (٣٣) فقبول الامام فيمادون النصاب ليس بمقبول لكونه على خلاف شرط الشرع

الرد

(٣٤) وهو الجزاء (٣٥) ونقيض الشرط وليس ههنا كذلك فالشارح المحقق منع هذه المقدمة الضمنية بأن ههنا كذلك فإن الصوم يوم الفطر أولى فإن ما قبله رمضان قطعاً بخلاف قبول الامام قول الفرد ليس بمقبول فيه فيلزم أن يكون صوم يوم الفطر أولى عند قبول الامام ليكون قبوله مردوداً غير معتبر لكونه على خلاف شرط الشرع وبعضهم تصرف في نقيض الشرط وهو رد قوله في الصورتين ونقيضها ما ليس يرد في الصورتين اعم من أن يكون قبولاً فيهما أو قبولاً في الصوم رد في الفطر فالفطر في هذا المجموع أولى من الصوم في الرد فيهما وبعضهم حمل على تضيق العبارة بالنظر إلى الفطر ولا تضيق لوقال ومن رأى هلال صوم وأن رد قوله أو فطر وحده يصوم أو قال ويصوم وأن رد قوله من رأى الخ غايته الاضمار لفظاً فقط والتشريك في صورة العطف خلافية وأما في صورة التعقيب فجميع عليه لا يخالف فيه (٢٥) قوله وإلى أنه لو قبل قوله صام يوم الفطر بالطريق الأولى أي أولى من أن يصوم في رؤية هلال الصوم على تقدير قبول قوله فإن ما قبله من رمضان قطعاً فإن قلت فعلى هذا حمل الواو على الوصلية جاز فلا حاجة إلى حملها على الحالية قلت على الوصل يلزم أن يكون أولوية الحكم على تقدير نقيض الشرط نظراً إلى مضمون الشرط لا إلى امر آخر لكنه إيراد الحال في صورة الوصل لا يخفى عن الإشارة إلى أولوية ما قلنا إشارة إلى أنه لا فيه دلالة

البرد (قضى ولا كفارة عليه) وفيه اشعار بانها اذا افطر قبل الشهادة والرد^٢
تلتزمه الكفارة وفيه خلاف كما في المحيط والصحيح انه لم يلزم كما في الكافي
(وقبل خبر عدل) واحد وفيه رمز الى انه يقبل خبر واحد عن واحد
والى انه لا يشترط الدعوى والشهادة كما قالوا اما عندك فقد اشترط الدعوى^٣
والى انه يشترط الاسلام والعقل والبلوغ والى انه لا يقبل قول المستور
والصحيح انه يقبل ولا الفاسق خلافا للطحاوى كما في المضمرات (ولو) كان
ذلك العدل (قنا) بالكسر عرفا خلافا للمدبر والمكاتب فقبل خبرهما
بالطريق الاولى ولغة عبد ملك هو ابواه او فالص العبودية ويقال للواحد
والجمع كما في التاموس (او امرأة) اداة او معدودا في قذف تائبا وعنه
لا تقبل شهادته^٤ للصوم ظرف قبل (مع) نحو (غيم) اى سحاب كالغبار والدخان
وقال الفضلى انما يقبل اذا قال رأيت في الصحراء او بين خلال الغيم^٥
وعن الحسن يشترط النصاب له كما في المحيط (وشروط) مع نحو الغيم (للفطر)
في ظاهر الرواية (نصاب الشهادة) اى شهادة غير الزنا وهو رجلان او رجل
وامرأتان وفي المتنق انه تقبل فيه شهادة واحد (و) شرط ايضا (لفظها)
اى الشهادة (والعدالة) اى الاسلام التام والعقل والبلوغ للشاهد وفي الاكثراء
اشارة الى انه تقبل فيه شهادة العبد والامة والمعدود في القذف وفي المحيط
انها غير مقبولة منهم (لا) يشترط (الدعوى) فيه وفي العدة انه يشترط^٦
والا كنفاء مشير الى ان في الصوم والفطر لا يشترط حكم الحاكم بل يكفى
ان يأمر الناس بالصوم والخروج الى المصلى كما في العمادية (وبلاغيم جمع
عظيم) غير مقرر في ظاهر الرواية (فيهما) اى في الصوم والفطر اى يشترط جمع

(١) لان ضمير افطر الى هذا الرأى المردود
القول والرد فرع الشهادة (٢) اى بعد
الشهادة وقبل الرد (٣) اى في لزوم الكفارة
(٤) اعتراض على اشعار المتن (٥) لان
خبر العدل اعم من ان يكون بلا واسطة
او بواسطة الواحد الآخر (٦) لانه اى بلفظ
الخبر (٧) وصورة الدعوى ان يدعى رجل
عند القاضي بوكالة من رجل معلقة بدخول
رمضان بقبض دين له على الحاضر فاقر الخصم
بالدين والوكالة وانكر دخول رمضان فشهد
الشهود بذلك يقضى القاضي عليه بالمال
ويثبت دخول الشهر ضمنا لان مجرد مجي
رمضان لا يدل تحت الحكم كذا يفهم من
الدر والبحر (٨) لان العدالة لا يتحقق
بدونها (٩) لان لهما نوع حرية (١٠) اى
يطلق (١١) اى المحدود وان
تاب (١٢) اى لرؤية هلال الصوم (شرح
وقاية لابن ملك) (١٣) ويجوز ان يكون
ظرف خبر بل هو اقرب (١٤) تفسير الغيم
(١٥) مثال النحو (١٦) اى الواحد العدل
(١٧) لارتفاع الموانع فيه (١٨) كان
متفرقا فرأيت من دلاله ولو قال كان الغيم
غليظا مستوعب السماء ومع ذلك رأيت
لا يقبل لظهور كذبه (١٩) لكونها كثيرة
الوقوع فهي المتبادر (٢٠) اى شهادة الفطر
(٢١) اى ببيان اشتراط هذه الثلاثة فقط
(٢٢) اى الحاكم (٢٣) في هلال الصوم
(٢٤) في هلال الفطر
* وطريق ذلك ان يدعى احد على آخر
عند القاضي مالا بوكالة رجل معلقة بمجي
عيد الفطر مثلا فيقر الخصم بالوكالة وينكر
مجي العيد فيشهد الشهود برؤية الهلال
فيقضى بالمال فيثبت العيد ذكره في
شهادات الخلاصة (برجندى)

يقع الظن بخبرهم كما في الكرماني فلا يشترط علم اليقين الناشئ من المتواتر
كما اشير اليه في المضمرات لكن كلام الشرح مشير اليه وفي الزاد الصحيح
ان يكونوا من اطراف شتى حتى لا يتوهم تواطؤهم على الكذب وفي الكرماني
عن ابي حفص اربعة آلاف قليل ببخارا وعن خلف خمسة مائة قليل ببلخ
وفي المحيط عن ابي يوسف رحمه الله انه خمسون وقال الطحاوي انه تقبل فيهما
شهادة واحد جاء من خارج المصر او اعلى اما كنه وعن ابي حنيفة رحمه الله نصاب
الشهادة وعنه في الصوم شهادة واحد والاكتفاء مشعر بانه لا يشترط فيهما الدعوى
والشهادة والعدالة والحرية وفي المحيط انه يشترط الاخيران والظاهر من
العمادية ان الصوم والفطر مع الغيم وبلاغيم مستويان في تلك الشروط
وفي اعتبار الرؤية اشارة الى ان ما قال اهل التجيم غير معتبر فمن قال
انه يرجع في ذلك الى قولهم فقد خالف الشرع قال صلى الله عليه وسلم
« من اتى كاهنا او متجما فصدقه بما قال فهو كافر بما انزل على محمد » وعن
ابي حنيفة رحمه الله ان رأى القمر قد ام الشمس لليلة الماضية وان رآه خلفها
فللمستقبله وتفسير القدام ان يكون الى المشرق والخلف الى المغرب
لان سير السيارة الى المشرق فالقمر اذا جاوز الشمس يرى الهلال
في جهة الشرق والى ان لا عبرة لرؤية الهلال قبل الزوال ولا بعده وهي
لليلة المستقبل كما قال محمد رحمه الله وذهب ابو يوسف رحمه الله الى انه اذا
رأى قبل الزوال فللماضية وعن ابي حنيفة رحمه الله ان غاب قبل الشفق فمن
هذه الليلة كما في الزاهدي والى ان حكم احدى البلدتين بالرؤية يلزم
الاخرى وعن محمد رحمه الله انه يلزم والصحيح من مذهب اصحابنا انه يلزم اذا
استفاض الخبر في البلدة الاخرى والى انه لا عبرة لاتحاد المطالع واختلافها وهذا
ظاهر الرواية وقيل يعتبر كما في المضمرات وهذه على ما في الجواهر مسيرة
شهر فصاعد اعتبارا بقصة سليمان على نبينا وعليه السلام فانه قد انتقل كل غدو

(١) اي شرح الوقاية للمصنف (٢) اي الجمع
العظيم) من اطراف شتى اي مختلفة فهذا
هو معنى التواتر (٣) اي اما كن داخل المصر
١ اي شرح الوقاية للمصنف وهو قوله الجمع
العظيم جمع يقع العلم بخبرهم ويحكم العقل
بعدم تواطؤهم على الكذب اهـ (ابن احمد
شرداني)

(٤) اي باشرط الجمع العظيم (٥) من الجمع
العظيم (٦) اي فيهم (٧) اي الهلال المرئية
قبله او بعده (٨) اذا رأى قبل الزوال
فللماضية) وما للمستقبله ما رأى بعده (٩) اي
الآتية (١٠) وجاء من كل جانب (في البلدة
الاخرى) الظاهر انها هي البلدة التي لم ير
الهلال فيها ولكن يفهم مما في خرانة الفتاوى
انها هي البلدة التي رأى الهلال فيها لانها
الاخر ايضا بالنسبة الى بواقي البلاد حيث
قال فيها وفي المنتقى الاصح من مذهبنا ان
الخبر اذا استفاض في بلد ولم يبق لهم
خفاء يظهر ذلك في حق اهل كل بلد انتهى
(١٥) تنبيه قال الرحمن معنى الاستفاضة ان
يأتى من تلك البلدة جماعات متعددون
كل منهم بخبر عن اهل تلك البلدة انهم صاموا
عن رؤية لا مجرد الشيوع من غير علم بمن
اشاعه كما قد تشيع اخبار يتحدث بها سائر
اهل البلدة ولا يعلم من اشاعها كما ورد ان
في آخر الزمان يجلس الشيطان بين الجماعة
فيتكلم بالكلمة فيتحدثون بها ويقولون لا
ندري من قالها فمثل هذا لا ينبغي ان يسمع
فضلا من ان يثبت به حكم اه قلت وهو كلام
حسن ويشير اليه قوله الذخيرة اذا استفاض
وتحقق فان التحقق لا يوجد بمجرد الشيوع
(ابن العابدین)

(١٢) اي حد اختلاف المطالع في الزمانين
اي زمان الشروع في الصوم وزمان الفطر
(١٣) ولا يخفى ما في هذا الاستدلال وفي شرح
المنهاج للرملي وقد نبه التاج التبريزي
على ان اختلاف المطالع لا يمكن في اقل من
اربعة وعشرين فرسخا وافتنى به الوالد
والاوجه انها تحديدية كما افتنى به ايضا هـ
فايحفظ (ابن العابدین)

ورواح من اقليم الى اقليم وبين كل منهما مسيرة شهر (وبعد صوم ثلثين) يوما من رمضان (يقول عدلين) ظرف صوم او حال اوصفة (حل الفطر) من يوم الحادى والثلثين سواء تغييمت السماء في الزمانين او لا فالاطلاق دال على ان هذا الحكم جار فيما اذا تغييمت السماء في الصوم والفطر جميعا وهذا بلا خلاف او في الصوم فقط وفيه خلاف والصحيح الفطر او في الفطر فقط او اصحت فيهما وفيه خلاف ايضا قال الحسن يحتاج الصوم والفطر الى شهادة رجلين وان كانت السماء مصحبة الكل في المحيط ولا يلزم منه كذبهما لأنه لاتصال القضاء به صار حجة فكأنهم رأوه (و) بعد صوم ثلثين (يقول عدل) واحد (لا) يحل الفطر الا اذا صاموا يوما آخر سواء تغييمت السماء في الزمانين او لا وقال محمد رحمه الله لو تغييمت السماء فيهما حل الفطر قال الحلواني لا خلاف فيه وانما الخلاف فيما اذا اصحت في الفطر كما في الذميرة (والاضحى) اى هلال يومه من ذى الحجة (كالفطر) اى كهلال يومه من شوال في ظاهر الرواية فشرط مع الغيم العدلان مع الشهادة وبلاغيم جمع عظيم وعنه كالصوم فقبل مع الغيم خبر عدل وقد مر تمام الكلام

فصل موجب الأفساد

(من جامع) من الجامع وهو ادخال الفرج في الفرج لكن في الخزانة ان التقاء الخناتين موجب للكفارة (او جوع في احد السبيلين) اى القبل والدبر من انسان حتى فالجامع في الدبر موجب للكفارة كما قال وهو الصحيح من مذهبه كما في المحيط لكن في الجواهر ان الرجل اذا لاط مع رجل لم يكفر وقضى كما لو سحقت المرأة بالمرأة وانزل ماؤها وفيه اشارة الى انه لو طلع الفجر وهو مواقع فامسك لم يكفر كما لو جامع ناسيا وعن ابي يوسف رحمه الله ان بقى بعد الطلوع كفر وان بقى بعد التذكر لا وعليه

(١) تفريع على التعميم المذكور وهو المراد من اطلاق المتن (٢) يعنى ان في صورة تغييم السماء في هلال الصوم فقط خلاف بين الفقهاء فقال بعض فيه لا يحل الفطر وقال بعض يحل الفطر والصحيح حل الفطر (٣) عطف على قوله او في الصوم (٤) بالصاد مهملة او معجمة اى لم يتغييم السماء (٥) اى الصوم والفطر جميعا وهو عطف على قوله تغييم السماء في الصوم والفطر الخ (٦) الظاهر ان الضمير راجع الى الاخير ويحتمل ان يرجع الى كل واحد من الاخيرين من سياق العبارة حيث بين في الوجه الاول عدم الخلاف وفي الثاني وجود الخلاف ولم يبين في الثالث وجوده ولا عدمه ثم قال بعد الرابع وفيه خلاف فيتوهم انه متعلق بالثالث والرابع معا لانهما حال الثالث فيطلب الترجيح والسر (٧) اى من كون السماء مصحبة (٨) اى رجلين شاهدين او عدلين في المتن (٩) اى شهادتهما والتذكير باعتبار انها خبر ثم اورد الضمير في قوله (فكأنهم رأوه) جمعا ولم يقل فكأنها رآه اشارة الى انضمام القاضى او قضائه اليهما فصارا جماعة بل كثيرة لا يتصور تواطؤهم على الكذب (١٠) اى يوم الاضحى (١١) اى الفطر (و) هلال (الاضحى) وبقية الاشهر التسعة (كالفطر) على المذهب (در المختار) (٢) فصل في شرح رموز فصل من جامع الخ (١٥) يعنى اى انه في حكم الجامع فلو عمم الادخال المذكور من الحقيقي والحكمي لثم جمع التعريف (١٦) من الكفارة (١٧) اى فقط كما لم يكفر (١٨) من الاستمتاع (١٩) اى نفسه ولم يتحرك (٢٠) اى المواقع (٢١) يعنى لو كان ناسيا (فعليه) على الواقعة (بعد الطلوع كفر وان بقى) عليها (بعد التذكر) يعنى لو كان ناسيا (فعليه القضاء) يعنى فرق بين العمد والنسيان لو استمتعت نسخته السحق آسحق وسيكرمك (اخرى) قوله ناسيا فامسك بعد التذكر

القضاء ولو كُتِمَتْ من الزوج الطلوع فعليها الكفارة ولو جامعها ثم مرض
في يومه سقط الكفارة كما في المحيط والى انه لو لُقِيَ ذكره بخرقة مانعة للحراة
لم يكفر كما في المنية والى ان رجل لو جامع المشتهاة كفر كالمرأة بالصبي
والمجنون وفي الصورتين اختلاف المشايخ كما في التمر تاشي (او اكل او شرب)
سواء نوى من الليل او النهار وفي النوادر اذا نوى من النهار ثم اكل
لم يكفر والاول هو الصحيح كما في الكشف ولو اصبح غير نادر للصوم ثم اكل
لم يكفر عنده وكفر عندهما ولو اكل بعد الزوال فلا كفارة عند الكل
كما في النظم (غذاء) هو اصطلاح ما يقوم ببدل ما يتحلل عن شئ وهو
بالحقيقة الدم وباقي الاغلاط كالبازير وعرفا وهو المراد ما من شأنه اى
يصير البدل كالحنطة والخبز واللحم وانما عد الماء منه وهو لا يغزو لبساطته
لانه معين الغذاء اذ هو جوهر ارضية لا بدله من مرفق الى الاعضاء
سيما المجارى الضيقة لكن في النظم لم يكفر باكل المبوب سوى الحنطة
وقيل لم يكفر عندهما في المحيط اذا اكل ما يؤكل عادة يكفر وما لا فلا اذا
ابتلع اللوزة الرطبة يكفر واليابسة لا وان مضغهما يكفر وفي المنية لو ابتلع
بزاق حبيبه يكفر على الخلاف وفي الزاهدي لو شرب الخمر كفر مع
القضاء والتعزير والحد كما لو زنا لاختلاف الاسباب (اودواء) وهو
يؤثر في البدن بالكيفية فقط كالكافور وغيره لكن في المحيط لو اكل ما
يئد او يبه قصدا او تبعا لغيره يكفر وما لا فلا وفي الهلياج روايتان
(عمدا) اى جماعا او اكلا او شربا قصديا احترازا عن الاكراه والخطا
والنسيان كما يأتى (قضى) ما افسده مما فعل فيه فعلا منهيا (وكفر) عنه
وانما ترك بيان وقت وجوب القضاء والكفارة اشعارا بانه على التراخي
كما قال محمد وقال ابو يوسف انه على الفور وعن ابي حنيفة روايتان
كما في التمر تاشي وقيل بين رمضانين وبه افتى وقال الكرخي والاول

(١) اى المرأة (٢) اى طلوع الصبح وهي عامة
به لكن لبسته ليطأها الزوج (٣) اى الزوج
(٤) اى يوم جماعه (٥) اى كفارة المرأة
المجامعة (بالصبي) الخ (و) الحال ان (في
الصورتين - اختلاف المشايخ) اعتراض
على هذه الاشارة للمتن (٧) بكسر الغين
وبالذال المعجمتين والمسد ما يتغذى به
در المختار (٨) اى مقام (٩) بالهاء المهملة
من الحل بمعنى جدا شدة (١٥) اى ما يقوم
ببدل جزء يتحلل عن الشئ (١١) اى الخلط
الدموي (١٢) جمع الخلط اى غير الدم (١٣)
جمع البزير يقال بزرا البقل وغيره ودهن البزير
والبزير بالكسر افسح كذا في مختار الصحاح
(١٤) يعنى ليس المصطاح مراداهنا (١٥)
اى بدل ما يتحلل عن الشئ فاللام للعهد
(١٦) اى المصنف (١٧) اى من الغذاء حيث
قال او شرب الخ (١٨) اى والحال ان الماء
(١٩) علة النفي (٢٥) اى الماء علة العد
(٢١) اى الغذاء (٢٢) اى منسوب الى الارض
في الصلبة (٢٣) اى من جاعله رفقا ولينا يسرع
الى الاعضاء (٢٤) اى محل جريان الغذاء
(الضيقة الخ) (٢٥) لان رطبتها مما يؤكل عادة
دون اليابسة وان مضغهما الاولى افراد الضمير
الى اليابسة لانه لا اختلاف في الرطبة (٢٦)
اى مجبوه (كما) كفر مع القضاء والتعزير
والحد (٢٨) اى الصلح (٢٩) اى اسباب
هذه الاربعة وجدت كلها في شرب الخمر
(٣٥) اى بالخاصية (٣١) يعنى يؤثر في البدن
كيفية لاصل الغوام (قصدا) وبالذات (او تبعا
لغيره) مما يقتدى به (٣٤) اى جماعا او اكلا
او شربا (٣٥) يعنى انه قيد للافعال الثلاث
(٣٦) من هذه الثلاث (٣٧) وقت وجوبهما
(٣٨) والاول هو ما قال محمد انه على التراخي *

(١) أى صومه نفلا قبل الكفارة (٢) وفى بعض النسخ كما فى الحيرة (٣) أى فى التشبيه بكفارة المظاهر (٤) أى جواز ما يجوز فيه من الاباحة (٥) أى لأجل يوم واحد ظرف الأمرين منها (٦) أى فى التكفير (*) وإطلاق قوله كالمظاهر ليس على ما ينبغي فإن المظاهر إذا جامع المظاهر عنها فى الشهرين ليلا عمدا أو نهارا ناسيا يستأنف الصيام عند إباحة واحدة ومحمد خلا فالأبى يوسف رحمهم الله وفى كفارة الصوم لو وقع كذلك لا يضر (برجندى) (٧) تنبيه فى التشبيه إشارة إلى أنه لا يلزم كونها مثلها من كل وجه فإن المسيس فى اثنا عشر يقطع التتابع فى كفارة الظهار مطلقا عمدا أو نسيانا ليلا أو نهارا للآية بخلاف كفارة الصوم والقتل فإنه لا يقطع بينهما إلا الفطر بعذر أو بغير عذر فتأمل فقد زلت بعض الأقدام فى هذا المقام رملى ونحوه فى القهستانى وأراد بغير العذر ما سوى الحيض والحاصل أنه لا يقطع التتابع هنا الموطأ ليلا عمدا أو نهارا نسيانا بخلاف كفارة الظهار (ابن العابد بن) (٧) فى ترتيب الكفارتين (٨) فكيف التشبيه فاجاب بأن التشبيه فى مجرد الترتيب (٩) للملكى (١٥) من الفساد (١١) يعنى فى إفساده تغليظ بليغ عند بعضهم (٩) قوله ولا بد أن أه يعنى لابد من أن يحفظ الصوم أى صوم رمضان بأن لا يفسد عمدا بوجه من الوجوه فإن الكفارة امر ثقل عند إبراهيم النخعى أدهى صوم ثلاثة آلاف يوم وعند بعضهم لا يخرج عن العهدة أى عما وجب عليه أصلا (ابن أحمد) (١٢) تكفى (كفارة واحدة) يعنى بجرى التداخل فى الكفارة عندنا حتى لو جامع عدة أيام أو كل أيام رمضان قبل أن يكفر كفته كفارة واحدة عندنا وعند الشافعى رحمه الله يجب لكل أيام كفارة كما فى يمينه كذا فى الكافى (١٤) كما هى فى مذهب الشافعى رحمه الله (لا تجب أو) تجب ولكن (تسقط) بالاولى عندنا (على الخلاف) يعنى تجب وتسقط عند بعض ولا تجب ابتداء عند بعض فالحاصل أنها تتداخل عندنا (١٨) أى (التداخل) (١٩) أصلا (فان) كان (كفر) للجنابة (الاولى) ثم أفسد ثانيا فلا بد من كفارة أخرى (٢٤) أى عن الامام الاعظم (٢٥) لما أفسد ثانيا الكفارة (٢٦) التى كان كفرها (٢٧) أى فى أفراد

(٣٥٩)

فصل موجب الافساد

الصحيح ولذا لا يكره نفل كما فى الزاهدى وانما قدم القضاء اشعارا بأنه ينبغي ان يقدمه على الكفارة كما فى الذخيرة ويستحب التتابع كما فى الهداية (كالمظاهر) أى تكفيرا كتكفيره بان يعتق رقبة فان لم يستطع فيصوم شهرين ولاء اذا بافطار يوم استقبل فان لم يستطع فاطعام ستين مسكينا كالفطر وفيه إشارة الى جواز الاباحة بالتغذية والتعشية او السحور والعشاء ليوم كما فى السراجية وآلى ان السلطان وغيره فى ذلك سواء لكن فى الحقايق عن محمد بن سلام وفى الخزانة عن نصير بن يحيى انهما افتيا بالصوم فى الجبابة وقالا لانأمرهم بالاعتناق فانهم ربما يفطرون ثم يعتقون وبمجرد التشبيه لم يرد انه اذا جامع امرأته ليلا عمدا أو نهارا ساهيا فى اثنا عشر كفارة الصوم لا يستأنف وفى الظهار يستأنف ولا بد ان يحفظ الصوم فان الكفارة عند إبراهيم النخعى صوم ثلاثة آلاف يوم وعند بعضهم لا يخرج عن العهدة وأن صام الدهر كله كما فى النظم (وهى) أى كفارة الصوم (بافساد اداء صوم) شهر (رمضان) بعضا او كلا وعلى التقديرين كفارة واحدة فان الثانية لا تجب او تسقط على الخلاف وهذا اذا لم يكفر فان كفر للاولى فلا تداخل وعنه تكفيه الاولى وفيه اشعار بأنه بافساد رمضانين لزم كفارتان كما روى عن محمد رحمه الله وقال اكثر المشايخ كفارة واحدة وهو الصحيح للتداخل وقيل لغير الجماع تكفى واحدة الكل فى الزاهدى وقال المرغبى أنى من اكل شهرة يؤمر بقتله كما فى المنية والمتبادر من الافساد

لفظ رمضان (٢٨) بصيغة التثنية (لزم الخ) (٣٥) أى لزوم كفارتين فى افساد رمضانين بلا كفارة بينهما عن محمد الخ (٣١) أى على طريق الاشتهار (٣٢) لسلطنة الشرع (من) لفظ (الافساد) انه متعمد) لانه مشعر بالقصد (٣١) قال الشرنبلالى صورتهاتعمد من لا عذر له الاكل جهارا يقتل لانه مستهزئ بالدين او منكرا لما ثبت منه بالضرورة ولا خلاف فى حل قتله والامربه (ابن العابد بن)

انه متعمد في ذلك كما دل عليه ما قبله فمن احتجم فاستغنى من يؤخذ منه
 الفقه فافتى بفساد صومه فاكل لم يكفر لان على العالمى العمل بفتوى
 المفتى فهو معذور في ذلك وان اخطأ المفتى فيه كما في المحيط وعنه لو
 بلغه حديث فاكل لم يكفر لانه اعتمد على ما هو حجة في الأصل وعن أبي
 يوسف رحمه الله كفر لان عليه الاستغناء فقط لان الحديث قد يترك ظاهره وينسخ
 كما في التحفة (لاغير) اى لا يكفر بافساد صوم غير رمضان وهو قضاؤه
 والكفارة والنذر وغيرها (وقضى فقط) فلا يكفر (ان افطر خطأ) اى اذا كرا
 للصوم غير قاصد للافطار كما في السرمانى فلو تمضمض او استنشق فسبى
 الماء جوفه وهوذا كر للصوم فسد بلا كفارة وقيل لم يفسد الا في الرابعة
 وقيل في النطوع وقيل في المبالغة ملاء الفم لا الغرغرة كما في الزاهدى وعن
 نصير اذا اغتسل فدخل الماء حلقه لا يفسد الا اذا صب فيه متعمدا كما
 في المحيط (او) افطر (مكرها) من سلطان او غيره فلو اكره رجل او امرأة
 على الجماع مثلا قضى بلا كفارة عندهم كما لو طاعته لافى الابتداء كما
 في النظم وذكر في المضمرات لو اكرهت زوجها يكفر ان لكن في الذخيرة
 لا كفارة عليه وعليه الفتوى (او) فعل مثل الاكل بعد الصبح او قبل الغروب
 (بظن انه) اى وقت هذا الفعل (ليل) اى قبل الصبح او بعد الغروب
 لكن قال القدورى ان في القضاء بالاكل بعد الصبح روايتين والصحيح
 استحباب القضاء وفي لفظ الظن اشارة الى تجوز التسحر والافطار بالتحرى
 وقيل لا يتحرى في الافطار والى انه لو شك في الفجر فاكل لم يفسد لكن
 تركه مستحب اما لو شك في الغروب ففي الكفارة غلانى كما في المحيط والى
 انه لو يتيقن انه ليل وكان خلافه لم يقض وفيه القضاء كما في قاضيخان والى
 انه يتسحر بقول عدل وكذا يضرب الطبول واغتلى في الديك واما الافطار
 فلا يجوز بقول الواحد بل بالمتنى وظاهر الجواب انه لا بأس به

(١) اى ما قبل هذا الكلام من قوله عمدا
 حيث هو قيد لكل ما به الفساد (٢) اعتمادا
 على افتاء المفتى (٣) اى الافتاء (٤) اى
 الصائم المحتجم (٥) من احاديثه عليه السلام
 وهو قوله عليه السلام افطر الحاجم والمحجوم
 (٦) وهو الحديث

(٧) تفريع قيد فقط (الافى) المرة (الرابعة) او زاد
 على الثلاث المسنون (١٥) ملاء الفم الاولى
 اضافة المبالغة الى ملاء الفم (لا) كفارة في
 (الغرغرة) الخ (كما) قضت بلا كفارة (لو)
 طاعته اى الزوج المكره مطاوعة كائنة
 (١٤) اى في اول مرة الاكره بل بعده
 (١٥) اى المرأة زوجها للجماع (١٦) معا
 (١٧) بل عليها فقط (١٨) اى صومه فلا يارزم
 القضاء وهو الصحيح لان الأصل بقاء الليل
 وهو ثابت بيقين فلا يزول بالشك لكن
 جعل ترك الاكل مستحبا كذا في الايضاح
 (١٩) ولكن لا خلاى في وجوب القضاء لان
 النهار كان ثابتا بيقين فلا يزول بالشك كما
 هو المقرر (و) الحال ان (فيه) اى في تيقن
 انه ليل وكان الواقع خلافه (القضاء) كما
 في قاضيخان اعترض على اشارة المتن (و) انه
 (يتسحر) اى يأكل السحر (بقول عدل) واحد
 (٢٤) يتسحر (٢٥) لانه يحصل به اليقين
 (٢٦) مفرد او جمع فيفتح الياء (٢٧) وان
 عدل لابل يجوز بقول (المتنى) هذا يقول مامر
 في توجيه الاولى بالنقيض في الوصل لكن
 يرده قوله (وظاهر الجواب) اى في هذه المسئلة
 (٣٥) اى بالافطار بقول واحد
 (٣٥) قوله وفيه (الواو) للحالية اى والحال انه في
 هذا التقدير (القضاء) فهو اعترض على
 اشارة المتن كما هو عادته (لناظره)

(١) بتشديد الدال أي نسب المفطر إلى الصدق (٢) أي والحال أن ضرب الطبل كان (لغيره) أي لغير يوم العيد كمجرد خروج الأمير أو دخوله (٣) أي لا كفارة لهم (٤) أي مكان وضع الفطن في الاستنجاء ظرف بلغ (٥) أي في الصحيح (٦) أي بالكسوف (٧) أي الحيط (٨) أي ظاهر المتن (٩) أي من الدواء (١٠) مجهول (١١) أي خرج من جانب آخر ولم يبق في الجوف (١٢) أي كونه الدواء (١٣) مجهول أي جرح (١٤) أي خرج من الجانب الآخر لم يفسد صومه (فمفسد) جواب لكن إذا نفذ الخ لكن في الخلاصة ولو دخل السهم في جوفه وخرج من الجانب الآخر لم يفسد صومه انتهى فلو طالعنا بأن قوله إذا نفذ الخ ظرف قوله غير مفسد وكلمة الاستدراك للمغايرة بين السهم وبين الزج وإن قوله أو دخل حجر الخ عطف على طعن لأعلى نفذ لوافق ما في الخلاصة وسائر المعطرات أيضا ولم يحتاج إلى قوله فمفسد أعلم أن النسخ فيه مختلفة ففى بعضها وجد وفي بعضها لم يوجد وهو الصحيح من النسخة بدلالة أن في المعطرات في مسئلة السهم إذا خرج من جانب آخر لم يفسد كما سنقولها وقد مر التوجيه فعلى هذا قوله أو دخل حجر إلى قوله وكذا إذا دخل الخ يكون عطف على طعن ليس إلا فيكون في حيز الاحتراز فيكون من الغير المفسدات وكذا يدل على عدم وجوده قوله وكذا إذا دخل الخ فإنه لو وجد يكون معناه (وكذا) أي مفسد (إذا دخل) الخ والحال أن في المعطرات أنه غير مفسد على المختار ففى فتح القدير في شرح تعليل الهداية بقوله ولو وجد معنى الفطر قد علمت أنه لا يثبت الفطر إلا بصورته أو معناه وقد مر أن صورته الابتلاع وذكر أن معناه وصول ما فيه صلاح البدن إلى الجوف فانتقض فيما طعن برمحه أو رمى بسهم فبقى الحديد في بطنه أو أدخل خشبة في دبره وغيبها أو اختشت المرأة في الفرج الداخل أو استنجى فوصل الماء إلى داخل دبره لمبالغة فيه عدم الفطر لفقد أن الصورة وهو ظاهر والمعنى وهو وصول ما فيه صلاح البدن من التغذية أو التداوى لكن الثابت في مسئلة الطعنة والرؤية اختلاف وصح عدم الإفطار جماعة ولا أعلم خلافا في ثبوت الإفطار فيما بعدها ثم بعد عدة أسطر قال ولو أدخل الأصبع في دبره أو فرجها الداخل لا يفسد الصوم على المختار إلا أن يكون مبلولة بماء أو دهن

إذا كان عدلا صدقه كما في الزاهدي وإلى أنه لو افطر أهل الرستاق بصوت الطبل يوم الثلاثين ظانين أنه يوم العيد وهو لغيره لم يكفروا كما في المنية (أو) أن (وصل دواء) أو نحوه مما فيه صلاح البدن (إلى جوفه) وهو ذا كر لصومه (أو دماغه) بالكسوف لوافطر في أذنه فسد صومه ومحمد رحمه الله لم يذكر الوصول إلى الدماغ فاختلفوا في أنه شرط أم لا حتى إذا غاب الدهن في أذنه وجب القضاء ولو دخل الماء في أذنه لم يفسد بلا خلاف وفسد على الخلاف لو بلغ موضع الحفنة في الاستنجاء وإذا أقطر في التحليل لا يفسد وعنه إذا بلغ الجوف يفسد كما يفسد إذا وصل إلى قبل المرأة على الصحيح وفيه إشارة إلى أنه لو وضعت الكرسي في الفرج الداخل وعلقت بها خيطا ضعيفا ليس له قوة الإخراج فهو في حكم الخارج لم يفسد كما في القنية وظاهره أن الرطب واليابس منه سواء كما هو رأي أكثر المشايخ فالو لم يصل الرطب إلى الجوف لم يفسد وإنما شرط كونه مما فيه صلاح البدن احترازا عما إذا طعن برمحه فإنه غير مفسد وإن بقي الزج في جوفه لكن إذا نفذ السهم إلى جانب آخر أو دخل حجر في جوفه من جائفة أو ابتلع حصاة أو غيب خشبة في دبره فمفسد وكذا لو أدخل أصبعه فيه على المختار وإنما شرط ذكر الصوم لأنه لم يفسد في جميع هذه الصور بلا ذكره كما

وقيل يجب عليه الغسل والقضاء انتهى وفي المكارمية ولو أدخل أصبعه في دبره اختلفوا في وجوب الغسل والقضاء في المضمرات المختار عدم الوجوب انتهى وفي البحر الرافعي نقلا عن الظهيرية ولو أدخل خشبة أو نحوها وطرف منها بيده لم يفسد صومه وكذا لو أدخل أصبعه في أسنه أو أدخلت المرأة في فرجها هو المختار إلا إذا كان الأصبع الخ والصائم إذا أصابه سهم وخرج من الجانب الآخر لم يفسد صومه ولو بقي النصل في جوفه يفسد صومه وفي الجامع الصغير لقاضي خان أن بقي الرمح في جوفه اختلفوا فيه والصحيح أنه لا يفسد لأنه لم يوجد منه الفعل ولم يصل إليه ما فيه صلاحه انتهى

أذا فسا أو ضُرط في الماء الكل في الزاهدي وجوف الانسان
بطنه (من غير المسام) فلو وصل شئ منها الى الجوف لم يفسد بلا
خلاف لكن ينبغي ان يكون مكروها على الخلاق قياسا على
صب الماء على البدن كما يأتي وما وصل من الحلق مستثنى منه
والمسام بفتح الاوّل وتشديد الآخر منافذ الجسم كما في المغرب
والصباح والقاموس وغيرها فهي جمع الواحد المقدر أو المحقق
من السّم بالضم وهو الثقب مثل محاسن وحسن فمن غشى الميم وجعل
اسم مكان من السوم بمعنى المرور فقد صحق (أو ابتلع حصاة) ونحوها
مما ليس فيه صلاح البدن ولم يرغب الناس في اكله وهو ذاكر
لصومه سواء كان اقل من الحمصة أو أكثر لكن في النظم لواعناد
اكل الحصاة والزجاج وجب الكفارة وفي المنيّة لو ابتلع الحصاة
مثلا مرارا لأجل المعصية كفر زجرا وعليه الفتوى وفي الزاهدي
لو اكل الطين الذي يؤكل تفكها فعن محمد رحمه الله لا كفارة
فيه الا ان مشايخنا قالوا بوجوبها استحسانا وعنه انه كفر في الطين
مطلقا وعن ابي يوسف رحمه الله لا كفارة في الطين الأرمني ايضا ولو
ابتلع حبة عنب كفر ومع ما يلتزق به اختلف المشايخ لانسداد الثقب به
ولو ابتلع فستقا مشقوق الرأس كفر وقيل انما كفر بالملاع والفستق
الرطب (أو تقياً) أي اخرج ما في جوفه متعمدا بالتكلف حال كونه (ملاً
فمه) أي بحيث لا يتكّن ضبطه الا بخرج كما مر في الطهارة وهذا عند الشيخين
وأما عند محمد وزفر رحمهما الله فقد فسد صومه وان لم يملأ الفم كما في
الاختيار وذكر في المحيط لوتقياً قليلا اقل من ملاء الفم مرارا جمع اذا فعله
لعلّه فلا يجمع اذا فعل باختياره وفي شرح الجامع يجمع عند ابي يوسف
رحمه الله اذا كان بغشيان واحد وظاهر كلامه ان البلغم الكثير

(٢) كما لا يفسد (١) أي بلا صوت (٢) أي
مع الصوت (٣) ظرفي الفعلين (٤) أي
من المسلم

(٥) أي مما وصل من غير المسام

(بفتح الميم) (الاولى فهي) أي المسام (٨) أي
المفروض

(٩) بيان الواحد لبيان الاخذ
(١٥) نظير المسام (١١) مفرد المحاسن
نظير السم (١٢) أي الثانية وهو الفاضل ابو
المكارم حيث قال يقال سام الريح اذا
مر من السوم بمعنى المرور (١٣) من
التصحييف وهو التغيير وفي بعض النسخ
فقد حق من الحق

(١٤) كالجماع والزنا احتيالا عن لزوم
الكفارة (١٥) أي لزوم الكفارة
(١٧) أي تنعما لا استغذاء ولا استدواء
(١٨) أي سواء اكله تفكها أو للغذاء
أو الدواء (١٩) هو الادوية

(٢٥) أي فردا عن افراد عنب وليس المراد
بها نواته كما يظهر لك مما سنقله من البحر
الرايق في تفسير قوله ولو ابتلع فردا منه
(٢١) أي العنب بالعنقود (٢٢) أي بسببه
مما يسمى بالتفروق بالتاء ثم الفاء ثم الراء
ثم الواو ثم القاف (٢٣) حيث قال فيه واذا
ابتلع حبة العنب ان مضغ قضى وكفروا ان
ابتلعها كما هي ان لم يكن معها تفروقها
فعليه القضاء والكفارة وان كان معها تفروقها
قال عامة العلماء عليه القضاء مع الكفارة
وقال ابو سهل لا كفارة عليه وهو الصحيح لانها
لا تؤكل مع ذلك عادة واراد بالتفروق هنا
ما يلتزق بالعنقود من حب العنب وثقبه
مسدودة به انتهى (٢٤) عطى على الملع
(لعله) اول دفع مرض فيضطر اليه فيكون
بلا اختيار فمعنى فعله بالا اختيار بلا اضطرار
اليه (٢٥) أي لأجل مرض موجب تقيؤه
ويجعل مضطرا اليه (حسن افندي) (٢٦)
أي المص أو تقياً ملاء الفم (ان) قس
(البلغم الكثير مفسد) لانه يملأ الفم

مفسد كما قال ابو يوسف رحمه الله ولكنه غير مفسد عندهما وهذا خلاى ما مر من الاختيار في الطهارة (لا) يقضى (ان غلبه القى^٢) اى خرج ما في جوفه بلا تكلف وملا^٣ قمه (او افطر) بالجماع والاكل وغيرهما (ناسيا) اى قاصدا للافطار غير ذا كر للصوم نفلا كان او فرضا وقال مالك انه مفسد للفرض لا النقل كما في المنية وقال ابو يوسف رحمه الله انه يفسد الصوم مطلقا فيقضى كما في النظم وقيل جماع الناس مفسد والصحيح خلافه كما في التحفة والاصح ان النسيان قبل النية وبعد هاسواء فلو اكل اَوَّل النهار ثم نوى في وقته جاز وقيل انما جاز اذا لم يوجد منافيه ومن رأى صائما يأكل ناسيا يخبره اذا كان شابا والافلا كما في الزاهدى والاولى ان يقضى اذا افطر ناسيا كما في الخزانة (او احتمل) اى رأى نوما مخصوصا في نهاره (او نظر) مرة او اكثر الى امرأة اوصى بشهوة او تفكر (فانزل) في الصور (او دخل غبار) من الطادونة او غيرها كما في الخزانة (او دخان او ذباب حلقه) فلو ابتلع الذباب فسد كما لو وقع ثلجة او مطرة في فيه وابتلع كما في الزاهدى وفيما ذكر اشعار بان طعم الادوية وريح العطر اذا وجد في حلقه لم يفطر كما في المحيط (ولو وطئ بهيمة) اى ذات اربع من الحيوانات (او ميتة او) وطئ (في غير فرج) كما اذا فخذ (او قبل او لمس) اى مس البشرة بلا حائل (ان انزل قضى) بلا كفارة وقيل لا قضاء بوطئ البهيمة وفي كلامه اشارة الى انها لو قبلته او مسته مع انزال منه لم يفسد صومه والى انه لو قبل بهيمة او مس فرجها فانزل لم يفسد وهذا بلا خلاى والى ان الرجل والمرأة في التقبيل والمس سواء^{١٧} والى انه لو خرج بالمس مئى لم يفسد وقيل لو خرج اذا دقق فسد ولو مسها من وراء الثوب فانزل فسد اذا وجد حرارة اعضائها والافلا كما في المحيط والى انه لو استمنى بالكف فسد وهذا قول العامة وهل يباح ذلك قالوا لقضاء الشهوة لا لقوله عليه

(١) لان القى عنده نافض (٢) اى الطرفين (٣) اى الخلاف المذكور (٤) في طهارة القى (٥) قوله وهذا خلاى ما مر يعنى ان المص اختار في فصل الطهارة قول الطرفين حيث قال لا بلغما اصلا واختار في هذا المحل قول ابى يوسف رحمه الله حيث قال او تقيا متعمدا ملا^٦ فمه نظرا على ظاهر كلامه بالاطلاق فافهم (ابن احمد) (٥) اى ناسيا الخ (٦) من حيث ان فيه وقاع وجماع (٧) ظرف رأى (٨) ومفاده انه لو ادخل حلقه الدخان افطر اى دخان كان لوعودا او عنبرا لو ذا كرا لامكان التحرز عنه فليتنبه له كما بسطه الشرنبلالى (در المختار)

* قوله ومفاده اى مفاد قوله دخل اى بنفسه بلا صنع منه قوله انه لو ادخل حلقه الدخان اى باى صورة كان الادخال حتى لو تبخر بتخور فأواه الى نفسه وشمه ذا كرا لصومه افطر لامكان التحرز عنه وهذا مما يغفل عنه كثير من الناس ولا يتوهم انه كشم الورد ومائه والمسك لوضوح الفرق بين هوا تطيب بريح المسك وشبهه وبين جوهر دخان وصل الى جوفه بفعله امداد وبه علم حكم شرب الدخان ونظمه الشرنبلالى في شرحه على الوهبانية بقوله * ويمنع من بين الدخان وشربه * وشاربه في الصوم لاشك يفطر * ويلزمه التكفير لو ظن نافعا * كذا دافعا شهوات بطن فقرروا (ابن العابد بن)

(٨) التاآن للومعة (٩) في الزمن من الدخول في الحلق (١٠) لانه غير دخول في الحلق (١١) اى ذات قوايم (اربع) (١٢) اى المص (١٣) اى من الزوج (١٤) حيث اسند الافعال الثلث الى الزوج (١٥) حيث خص الافساد بالانزال بالوطئ (١٦) اى في افساد فعل كل منها صوم نفسه وخصوص الصيغة لاصالة المرء فلا تناقض بالاشعار الاول (١٨) فاعل خرج (١٩) لانه شرط الانزال وهو في العرف مخصوص بالمنى (٢٠) اى المئى حال كونه (ذا دقق) وشهوة (ولو مسها من وراء الثوب) الخ الظاهر انه في ميز القيل لا الاشعار (٢٣) لان الشرط هو الانزال وقد وجد التقبيل والمس انما هما كانا مثلا

السلام وناكح اليد ملعون، ولتسكينها يرجى ان لا يأنم كما في الكرمانى
 (ولا يفسد) الصوم عند بعض المشايخ (باكل) اى بابتلاع (ما) استقر (بين
 اسنانه) من الغذاء او الدواء حال كونه (اقل من قدر الحصية) بكسر
 الحاء الموهلة وفتح الميم المشددة وكسرها فلو اكل قدرها او اكثر فسد
 وقدر ابو نصر الدبوسى رحمه الله المفسد بما قدر على ابتلاعه من غير ريق
 وعبرة محمد اذا كان بين اسنانه شىء قد غل في جوفه وهو كاره له لم
 يفسد كما في الذخيرة (الا اذا اخرجته) اى الاقل باللسان او اليد او الحلال
 (من فيه ثم اكل) فانه مفسد بلا غلاف وقال ابو يوسف رحمه الله لم تلزمه الكفارة
 وفي الكلام رمز الى انه لو ابتلع لقمة كانت في فيه قبل الطلوع لم يكفر
 وهذا اذا كانت لقمة غيره والا فان اخرجت يكفر ان لم تبرد والا فالقضاء
 وقيل الكل في الكل وقيل لم يجب الا القضاء في الكل عند الكل كما في النظم
 والى انه لو قتل خيطا قبله ببزاقه ثم ادخله في فيه ثم اخرج له لم يفسد
 صومه وان فعله عشر مرات كما في المنية والى انه لو اكل ما اخرج من
 بين اسنانه بالحلال جاز واما باللسان فالاحسن ان لا يأكله كما في البستان
 (لا) يفسد (باكل سمسة) واحدة اخذها من الخارج (مضعا) الا اذا وجد
 طعمه فمفسد وعن ابي القاسم الصغار ان مضغه مفسد مطلقا وفيه اشارة
 الى انه لو ابتلعها كذلك فسد ووجب الكفارة على المختار كما في الخلاصة
 والى انه فسد باكل الماش والعنيس والجادرس والارز لكن في الزاهدى
 انه غير مفسد (وعود القى يفسد) الصوم مع تذكره عند ابي يوسف
 رحمه الله (ان كثر) اى ملاء فاه ولا يفسد عند محمد رحمه الله وهو
 الصحيح كما في النهاية (و) يفسد (عند محمد ان اعيد) سواء كان قليلا
 او كثيرا ولا يفسد عند ابي يوسف ان قل وهو الصحيح كما في الخلاصة فلا
 يفسد عود القليل اتفاقا كما يفسد اعادة الكثير وهذا اذا كان ذا كرم الصوم

(١) اى لدخول هذا الشىء جوفه
 (٢) ظرف كانت اى كانت في فيه قبل طلوع
 الصبح وقد كان اخذها من الغير ثم ابتلع
 لم يكفر لان الغير قد اخذ طعمها ولذتها
 ومابقى منه قد اداه اخذ قبل الصبح فعند
 الابتلاع لا التذاد بها اصلا لا كلا ولا بعضا
 ووجه الرمز ان المص خص حكم الفساد
 باخراج ما بين اسنان الاكل اى ما في فيه اولا
 وابتداء من فيه وههنا قد كان المبتلع لقمة
 الغير اولا ثم اخذ منه الاكل قبل الطلوع
 وابتلع من غير اخراج فلم يشمله الاستثناء
 (٣) اى عدم لزوم الكفارة (٤) اى تلك اللقمة
 (٥) اى وان كانت لقمة نفس المبتلع ولم يأخذ
 من الغير (٦) اى تلك اللقمة ثم ابتلعت
 (٧) مجهول من التبريد ويجوز ان يكون
 معلوما من البرودة اى لم يحصل لها البرودة
 لانها ح يتلف بها ولا يتغير منها الطبع
 وتفصيل هذه المسئلة في البحر فراجع
 (٨) اى وان كان باردة (٩) اى فقط
 (١٠) اى القضاء والكفارة (١١) من الصورة
 المذكورة وهى سواء كانت لقمة الغير اولا
 فسواء ابتلعه قبل الاخراج او بعده فسواء
 بردت اولا (١٢) من ائمة الاجتهاد
 (١٣) اى السمسة والتذكير لان التناء لمجرد
 الوحدة (١٤) اى سواء وجد طعمه اولا
 (١٥) اى كما كانت هى اى من غير مضغ وكسر
 (فسد) الخ (باكل الماش) الخ لانها ليست
 من قبيل السمسة ولا يتلاشى بالمضغ
 (١٨) اى بالاتفاق يفسد الخ

٢ ويكره شم التفاح في رمضان عند أكثر المشايخ لأنه تقوية للقلب وقال بعضهم لا يكره لأن الغذاء لا يحصل والاول هو الصحيح (كفاية) (١) من الصيام (٢) لا في غيره (٣) أي من المفطر (٤) كما في ضيافة الكبراء (٥) من المليئات (٦) بالفتح (٧) فصل موجب الفساد (٨٤٥) (٩) أن كان من المذوقات (١٠) لأنه لا ضرورة فيه (لا)

يكره (الاستنقا) بالغاء أي طلب النقع وهو اجتماع الماء في الفم في البرازية عن الوسيط لوجع الريق قصداً وابتلعه لا يفسد صومه في أصح الوجهين (٩) ظرف الاستعمال لا المخصوص بدلالة قوله الآتي وقيل يكره في وضوء النفل (١٥) متعلق بالوضوء (١١) ظاهر الضمير أنه عطف على الفرض لا الوضوء والال لقال وغيره بأفراد الضمير للوضوء فعلى هذا مؤدى العبارة أن عدم الكراهة في الوضوء وأما في غيره فيكره ومع ثنية الضمير لعطف على الوضوء يفهم عدم الكفارة مطلقاً وحقيقة الحال يفهم بعد تفحص كتب الجزئيات

الاستنقا حوضك ياخود كولنك ابجته ابنوب يايقنق معناسه مستعملدر يقال استنقع في الغدير إذا نزل واغتسل فيه (أوقيانوس) (*) قوله وعنه أي عن ابجحنيفة رحمه الله (أنه) أي كل واحد من الاستنقا والغتسال وصب الماء على الرأس والتلف بالثوب المبلول (لناظره) (٥) وعن ابجحنيفة رحمه الله أنه يكره التقبيل الفامش وهو أن يمنع شفتيهما (برجندی) (١٢) أي استعمال الكحل (١٣) على أنه اسم يفهم منه أن التفسير المذكور على تقدير فتح الكافي فيكون مصدراً على خلاف ما في العناية من أنه يجوز أن يكون الغاء مفتوحاً فيكون مصدراً من كحل عينه كحلا إذا طلاه ويجوز أن يكون مضموماً ويكون معناه ولا بأس باستعمال الكحل انتهى (١٢) ولو أكتحل لم يفطر سواء وجد طعمه في حلقه أولاً لأن الموجود في حلقه أثره داخل المسام والمفطر الداخل من المنافذ كالمداخل والمخرج لا من المسام الذي هو في جميع البدن للاتفاق فيه من شرع في الماء يجد برده في باطنه أنه لا يفطر وإنما كره أبو حنيفة رحمه الله ذلك أعني الدخول في الماء والتلف بالثوب المبلول لما فيه من اظهار الضمير في إقامة العبادة لا لأنه قريب من الإفطار (فتح القدیر) (١٤) عطف على بدم الحسين إشارة إلى القيل الآخر فالمعنى وقيل لا يجوز لأن يزيد أكتحل به أي بالكحل الأئمة في

والا فلا يفسد كما في التحفة (وكره الذوق) أي ذوق مفطر من غذاء أو دواء في صوم وقيل في الفرض كما في المحيط (و) كره (مضع شئ) منه (الأطعام صبي) (أزواج أو نحوه) (ضرورة) بأن لا يجد من يمضغ أو نحو ذلك ولا فيكره وقيل لا يكره مطلقاً وبأن يكون الزوج سىء الخلق أو يكون خوف غبن في المشتري فإنه لا يكره الذوق والكلام مشير إلى أن المضمضة والاستنشاق لغير الوضوء يكره لا الاستنقا والغتسال وصب الماء على الرأس والتلف بالثوب المبلول وعنه أنه يكره الكل في الزاهدى وإلى أنه يكره إدخال الماء في الفم ثم إخراجها كما في قابضخان (و) كره (القبلة أن خاف) الوقوع في الوقاع أو الانزال وفيه رمز إلى أنه يكره أن يمضغ الشفة على ما روى عنه كما في النظم وإلى أنه يكره المباشرة الفاحشة وكذا المعانقة والمصافحة على ما روى عنه كما في الذخيرة (لا يكره) (السواك) أي استعمال المشبب المخصوص في الوضوء المفروض أو النفل وغيرهما سواء كان مبلولاً أولاً صباحاً أو راحاً هذا عندنا وقيل يكره في وضوء النفل كما في الزاهدى وغيره (والكحل) أي استعمال الكحل ويجوز ضم الكافي وفيه إشعار بأنه لا بأس للنساء غير الصائمات بالاكتحال وكذا للرجال بالكحل الأسود للتداوى دون الزينة كما في الكافي وذكر في المضمرات أنه لا بأس به لاجتماع يوم عاشوراء على المختار لقوله عليه السلام «من أكتحل يوم عاشوراء لم تروى عيناه أبداً» وقيل لا يجوز لأن يزيد أكتحل بدم الحسين أدبه ليقر عينه بالنظر إليه رضي الله عنه وعن أبويه والصلاة والسلام على جده ولعله من مقتريات الروادض فان الغالى

ذلك اليوم (١٥) أي لتستقوى هي (١٦) الظاهر فينظر إليه أي إلى الحسين القليل كما في المكارمية (١٧) عليه السلام (١٨) أي القليل المذكور (١٩) أي مما افتري يزيد (٢٥) أي المتوغل

(١) فكيف عن يزيد (٢) أي في الكرماني (٣) أي الشيخ الفاني (٤) أي عن الصوم (٥) سواء كان شيخا أو شابا كذلك (٦) أي في القرآن (٨) كما في آية الفدية (١٥) كما في حديث الفطرة (١١) كما في آية وآت ذى القربى الخ وآت كل ذى حق حقه (١٢) أي لفظ الاداء والاتبان (١٣) فلا اباحة يعني فلا يجوز به الاباحة (١٤) أي بعد ما صرح في المضمرات بان الاطعام جاز فيه الاباحة والتملك ايضا يكون (١٥) من الضابطة مشكلا وهي (انهم اهـ) (١٦) أي الاطعام (١٧) أي الاطعام (١٨) وفي آية الفدية لم يذكر لان من اوسط ما حملوه على البذل فهنا للاباحة فيقتضى ان لا يجوز الفدية بالتملك والحال انه اولى من الاباحة في معنى دفع حوائج المساكين بدل على ان مراد الشارح المحقق من الاشكال ما حرزناه (١٩) بالنصب مفعول والفاعل (ما في اهـ) (٢٥) أي المكفر (٢١) عن الكفارة لان التقدية والتعشية اباحة (والاباحة لا تنبئ عن التملك والحال ان) (الفدية) بالفاء (منبئة عنه) أي عن التملك حاصله ان الاباحة لا تجوز في الفدية من غير التملك فلا وجه للضابط المذكور في التلويح فتأيد الاشكال هذا هو مراد الشارح المحقق في هذا الكلام اقول لابد ههنا من بيان حاصل ما في التوضيح اولا ثم ما في التلويح ثانيا فخواند السكّان اورد هذه الآية في التقسيم الرابع من امثلة الاشارة والدلالة فقال ان في هذه الآية اشارة الى ان الفدية (٣٦٦) فصل موجب الافساد

من الفاسق لم يقع عنه مثل هذه الافعال (وشيح) جاوز عمره خمسين (فان) سمى به لفناء قواه اول للقراب منه (عجز عن الصوم) لزيادة الابضاح فان الشيخ الفاني الذي يعجز عنه في الحال بسبب الهرم ويزداد كل يوم الى ان يموت كما في المحيط والكرماني وفيه وفي حكمه كل من يعجز عن الصوم في الحال ويئس عنه في الاستقبال (افطر واطعم) تملكا او اباحة فان ما ورد بلفظ الاطعام جاز فيه الاباحة والتملك بخلاف ما ورد بلفظ الاداء والاتبان فانه للتملك كما في المضمرات وغيره فيشكل ما في التلويح انهم قالوا مفعوله الثاني اذا ذكر فهو للتملك والا فلا اباحة ويؤيد الاشكال ما في الزاهدي عن ابي يوسف رحمه الله انه ادغدهم او عشاها لم يجز لان الاباحة لا تنبئ عن التملك والفدية منبئة عنه (لكل يوم) افطر فيه

مسكينا

ذكر المفعول الثاني للاعطاء فهو اي الاعطاء للتملك والافلا اباحة يعني ان ههنا ان الاعطاء ههنا للاباحة من حيث انها لم يسق لها بل للتخيير كما سبق فالحق معنى العلة فان شرح ما ادعاه خواند السكّان وخرج من الضابطة جواب آخر لئلا التلويح هذا اي شرح كلام التوضيح هذا ثم كتب رد الماصنع خواند السكّان فقال ام وهو اعم من ان يكون تملكا او اباحة) حاصله ان ثبوتها بهذه الآية على السوية والدلالة ثم اشار الى ان الحق هو ان الاطعام اعطاء الطعام لاجل الغير طاعما اي مفهومه الحقيقي الوضعي وهو خلقه حيوانا آكلا (ليس في وسع العبد) ولا يكلف الله التسلط على اكله وهو اعم فثبوت التملك والاباحة من الآية نجم واحد هذا رده المحقق فيشكل ما في التلويح الخ وما في الزاهدي انما هو بيان رواية عن ابي واحدة هذا اشكالي وذلك اشكال الشارح المحقق فعليك بميزان الاشكالات يوسف رحمه الله والكرماني انما وجهها

(١) يعني سواء كان مسكينا او غيره منها فهو انما اوردته مثلا (٢) خبر مبتدأ محذوف اي هي نصفه وليس منصوبا على انه مفعول ثان لا طعم او بدل من المتن بقرينة قوله (اوصاع) بالرفع ولو قال اوصاعا الخ لصح (اوزبيب) اعتباره من قبيل البر مذهب واما في مذهبهما فمن قبيل التمر والشعير وفي اكثر الكتب وعليه الفتوى (٥) تفريع لقوله لكل يوم مسكينا نصف صاع من بر (٧) ولو عشرة (٨) محسوبا (من يوم) (٣٧٧) فصل موجب الافساد

(مسكينا) اي مصرفا من المصارف كما اشرنا اليه (كالفطرة) نصف صاع من بر اوزبيب او صاع من تمر او شعير فلو اطعم مساكين نصف صاع من بر من يوم جاز عندنا ولو اطعم مسكينا صاعا منه من يومين لم يجز عنده وعن ابي يوسف رحمه الله روايتان والاطلاق مشير الى ان له ان يفدي اول رمضان بمرة كما في المنية وذكر في الزاهدى انه يطعم في كل يوم ولا ينظر مضي الشهر والى ان وقت وجوبه كقضاء رمضان كما في التمر تاشي (ويغضى) ما افطر واطعم (ان قدر) على الصوم لانه يشترط لجواز الخلف دوام العجز (وحامل) اي ذات حمل بالفتح اي ولد في البطن (او مرضع) اي ذات ارضاع هي النى لها ولد رضيع (خافت) كل واحدة الضرر باجتهادها او بقول طبيب باذن مسلم (على نفسها او ولدها) المخصوص بالمرضع النى هي ام له كما هو الظاهر لكن الارضاع لم تجب عليها بل على الاب فالمراد بهما الظرفان واجب عليهما بعقد الاجارة كما في الكرماني وعن اسمعيل المتكلم ان الظئر المستأجرة كالام في اباحة الافطار فعلى هذا لو تعينت الام للارضاع بان لم يوجد غيرها مثلا اباح لها الافطار وفيه اشارة الى انها تشرب الدواء اذا خافت عليه وهو لم يشرب والى ان المحترف المحتاج لم يفطر قبل مرض مبيع له فلو خاف الجواز ضعفا خبر نصف النهار فقط وان لم يكف أجرته فلو اتعب نفسه حتى اجهده العطش فافطر كفر وقيل بخلافه كما في المنية وذكر في الخزانة ان الحر الحاد

واحد (جاز) لانه لكل يوم الخ (١١) اي باتفاق الثلث (١٢) اي مسكينا واحدا (صاعا) كاملا (١٣) اي من البر بظن انه بمنزلة النصفين منه محسوبا (من يومين) نصف من يوم ونصف من يوم (لم يجز) لانه لم يكن لكل يوم مسكينا (١٧) اي الامام الاعظم (١٨) اي اطلاق وجوب الاطعام عن انه في اول رمضان اوفى آخره اوفى كل يوم منه او بعده (١٩) اي للشيخ القاني (٢١) اي بدفعة لثلاثين ايامه وكذا له في آخره بمرة (٢٢) اي القدي (ك) وقت وجوب (قضاء رمضان) وانما حذفت المضامين معا حذرا عن توالي الاضافات وقد مر في شرح قضى وكفروا انما ترك بيان وقت وجوب القضاء والكفارة اشعارا بانه على التراخي كما قال محمد وقال ابو يوسف رحمهما الله انه على الفور وعن ابي حنيفة رحمه الله روايتان وقيل بين رمضانين الخ (٢٤) بفتح اللام (٢٥) اي بفتح الحاء (٢٦) صفة الولد (٢٧) صفة المرضع (٢٨) اي للولد (٢٩) اي الاختصاص (٣٥) اي من الاضافة (٣١) استندراك من هذا الظاهر (٣٢) اي بالمرضع (٣٣) يعني دايه لا الام (٣٤) اي الارضاع (٣٥) اي على الظئر لا الام (٣٦) اي فعلى ما روى عن اسماعيل المتكلم (٣٧) اي اولم يأخذ الولد ندى غيرها (٣٨) اي اسماعيل المتكلم (٣٩) اي اللام (٤٥) اي في المتن (٤١) اي الام (٤٢) للاصلاح بدن الولد (٤٣) اي على الولد (٤٤) اي والمال ان الولد (لم يشرب) الدواء فاحتاجت الام الى اصلاح ما في بدنه بلبنه (٤٦) اي للافطار (٤٧) اي اجرة عمل نصف النهار قدر حوايجه (٤٨) اي غلبه العطش فاوردته في ورطة التعب (٤٩) وفي الظهيرية رضيع مبطون يخاف موته عن كذا ليبراً الرضيع حل لها ان تفطر بشرب الدواء ثم انه اطلق في الكتاب اطباء الخذاق وعندى ان المراد الطبيب المسلم دون الكافر فلعل غرضه افساد الصوم عليها (برجندی) (٤٩) اي لم يكفر

او العبد او الذاهب لسد النهر او كربه اذا اشتد المروغاني الهلاك
 فله الافطار كحره او امة ضعفت للطبخ او غسل الثوب (ومريض غاف)
 بالاجتهاد او الطبيب (زيادة مرضه) الكائن (او امتداده) او
 جمع العين او جراحة او صداع او غيره ويدخل فيه خوف عود المرض
 ونقصان العقل فمن له نوبة جمى فافطر مخافة الضعف عند اصابة الحمى
 فلا بأس به لان الغالب كالكائن وقال نجم الاثمة من اشتد مرضه كره
 صومه وفيه رمز الى انه لو زال المرض وبقي ضعفه لم يفطر لزوال
 المبيح الكل في الزاهدي والى انه لو غاف حدوث المرض افطر كما
 في الاختيار (والمسافر) الذي له قصر الصلوة (افطروا) اي اباح افطار
 هؤلاء الاربعة لكنهم اسرّوا فيه الا اذا ظهر عذرهم وقال المتأخرون
 يفترض على الحامل الافطار في آخر النهار ويبيح في اوله واطلاق المسافر
 مشير الى انه لو سافر من مكانه او حضر من سفره افطر لكن مكرره وقال
 المرغيناني لو انشأ السفر بعد الصبح لم يفطر بخلافه ما لو مرض بعده صائما
 كذا في النية وعن ابي حنيفة رحمه الله لو اصبح المريض صائما ثم صح ثم افطر
 لم يكفر كما في الظهيرية (وقضوا) ما افطروا قبل رمضان آخر او بعده
 (بلاقدية) اسم من الفداء بمعنى البدل الذي يخلص به عن مكروه
 يتوجه اليه كما في الكشف (وصوم سفر لا يضر احب) اذا لم يفطر عامة
 رفقائه والا فلافطار افضل اذا كانت النفقة مشتركة بينهم وفيه اشعار
 بان الصوم مكروه للمسافر اذا اجهده كما في قاضيخان (وان صح) المريض
 الحقيقي او الحكمي كالحامل والمرضع والحائض والنفساء وغيرهم (او اقام)
 المسافر ثم مات الصحيح او المقيم (قدى وارثه مافات) اي وجب عليه
 ان يؤدي فدية مافات عنه من ايام الصيام كالقطرة عينا او قيمة (ان
 عاش بعده) اي ان كان حيا بعد الصحة او الاقامة (بقدره) اي بقدر ما

(١) صفة الامرين معا (٢) من هناعطف
 ٧ ومثله ما اذا كان يمرض المريض نسخته
 * قوله يمرض المريض اي بان يعولهم ويلزم
 من صومه ضياعهم وهلاكهم لضعفه عن القيام
 بهم اذا صام (ابن العابدین)
 (٣) اي في المتن (٥) لان زيادة
 المرض حدوث مرض (٦) اي الشرع اي
 الوصف الذي اتصف هؤلاء به كما يدل عليه
 تعليق الحكم بهذه المشتقات (٧) انشاء
 في صورة الاخبار (٨) اي في افطارهم (٩) اي
 جعله مطلقا عن انه خرج آنفا الى السفر
 او جاء منه (١٥) اي يجد مخلصا (١١) اي
 بهذا البدل (١٢) الاولى صيغة الماضي
 (١٣) اي الى المفطر (١٤) اي اتعب
 الصوم المسافر وقوله (لا يضر) يجوز ان
 يكون صفة المضاف اليه او المضاف (١٥) كلها
 مثال المريض الحكمي

(١) إشارة إلى أن قوله بقدره ظرق عاش لافدى كما توهم بصيغة المجهول أى جاء إلى الوهم وكتب الفاضل أبو المكارم في منهيته كان منشأ التوهم تعلق قوله بقدرهما بفدى المقدور وإنما كان توهما لأن فداً ما فات ليس معلقاً بمطلق المعاش بل بالمعاش بقدر ما فات وأيضاً كفى أن يقال فدى ما فات من غير تقييد بقوله بقدره بل التقييد به لا يخلو عن سماجة كما لا يخفى عليك أنتهى قوله وأيضاً كفى الخ حاصله أنه قد قال فدى ما فات باتفاق النسخ فبعده لوقيد بقوله بقدره يلزم التكرار وقوله لا يسخ عن سماجة لأنه يومهم أن يتصور فداً ما فات بقدر الصحة والأقامة وهو كما ترى (٢) انشاءً في صورة الأخبار بمعنى فعلية الوصية بخمسة بقربنة الآتى يعنى عندهما (٣٩٩) فصل موجب الأفساد

فات فلو فات بالمرض أو السفر صوم خمسة أيام مثلاً وعاش بعده خمسة أيام بلا قضاء أدى وارثه فدية صوم خمسة أيام (والأ) يعيش بعده بقدره بل أقل (فبقدرهما) أى يفدى بقدر الصحة والأقامة لا القوت فلو فات خمسة وعاش بعده ثلاثة فدى ثلاثة فقط والطحاوى وهم وقال أنه قول محمد رحمه الله وأما قولهما فالوصية بخمسة والأسبجاني حرر الخلاف هكذا لو عاش أقل مما فات فإن صام فيما عاش فلا شئ عليه عندهم وإن افطر ولم يصم أصلاً فكأن عند محمد رحمه الله وقال عليه الوصية بكل ما فات والمتن ظاهر الرواية وهو الصحيح والكلام مشعر بأنه لو كان المريض لم يصح فلا شئ عليه وهذا إذا لم يتحقق اليأس عنه والافعلية الفدية لكل يوم من المرض كما في مرض الكرماني وقال صاحب المحيط أنه شئ يجب حفظه جداً وينبغي أن يستثنى الأيام المنهية مما عاش لما سياتى أن أداء الواجب لم يجز فيها (وشروط) لوجوب الفداء على الوارث (الايصاء به) بشرطه (ونفذ) وجور الايصاء من التنفيذ (من الثلث) أى ثلث ماله أن كان له وارث والألف من الكل والمتبادر من هذا الكلام أن الايصاء واجب

فدى وارثه بقدر ما فات وهو الخمسة في المثال المفروض وعند محمد رحمه الله بقدر ما عاش بالطحاوى وهم الخلاف بينه وبينهما بهذا الطريق فحرر به (٣) بينه وبينهما بطريق آخر وهو ما قال (هكذا) أى (لو عاش أقل مما فات) وهو مضمون قول المتن والأ (فإن صام أه) (٤) وليس هذا داخلاً في موضع الخلاف بل موضعه من قوله (وإن افطر) وفي بعض النسخ وإن فطر أى تجاوز عن الحد ففسره بقوله (ولم يصم أصلاً) أى لا فيما عاش ولا فيما فات (٥) أى لا شئ عليه (عند محمد) لأن ثلثه ولا خمسة في المثال المفروض (١١) أى لو ارثه (١٢) وهو خمسة في المثال المفروض بعد قوله (والأ الخ ١٣) وهو أنه لو عاش أقل مما فات يفدى بقدر الصحة والأقامة وهو قول محمد على تحرير الطحاوى ويحتمل أن يكون رواية عن محمد رحمه الله على تحرير الأسبجاني (١٤) أى الشرطيات الثلث في المتن (١٥) لأن مدارها على الصحة (١٧) أى عدم لزوم شئ

(١٨) أى عن ذلك المريض (١٩) أى عدم لزوم شئ على تقدير أن لا يتحقق اليأس عنه ولزوم الفدية لكل يوم المرض على تقدير تحققه (٢٥) لكونه على خلاف مقتضى العقل وينبغي أن يكون مثل هذا ما مر من الظهيرية من أنه لو أصبح المريض ضائعاً ثم صح ثم افطر لم يكفر (*) وقد يقال لأهمية إلى الاستثناء لأنه ليس بقادر فيها على القضاء شرعاً بل هو أعجز فيها من أيام السفر والمرض لأنه لو صام فيها اجزأه ولو صام في الأيام المنهية لم يجزه رحمتى (ابن العابد بن) (الايصاء) على الوارث (به) أى بالفدى (٢٣) إشارة إلى أن نفذ مجهول من التنفيذ

جامع الرموز ٢٥

(٢٤) أى بشرط الايصاء وهو أن يكون للميت مال متروك يفدى به (والمتبادر من هذا الكلام) أى من قوله ونفذ من الثلث (٥) قوله (والأى بان لم يكن له وارث فتخرج من الكل أى لو بلغت كل المال فتخرج من الكل لأن منع الزيادة لمفع الوارث فحيث لا وارث فلا منع كما لو كان وأجاز وكذا لو كان له وارث ممن لا يرد عليه كأم الزوجين فتنفذ الزيادة على الثلث بعد أخذ الوارث فرضه (ابن العابد بن) (٦) لكن المذكور في كتاب الوصايا النذب والاستحباب (ملا فتح الله آخوند)

(١) واليه اشار بقوله بشرطه (٢) اي من المذهب (٣) اي غلاف القيل (٤) اي يكون فدية صلوة يوم وليلة كصومه (بلا قيد الاعسار) (مالوا الى الاول) اي ما في المتن (٥) وهو الصحيح كما في الدرر (٧) اي فضله تعالى (٨) اي لعموم فضله تعالى (٩) حيث فرض (١٥) اي الفداء (١١) بافراد الضمير الى الصلوة وقيد بان شاء الله (١٢) اي كلام محمد رحمه الله حيث فرض على مشية الله تعالى وتمسك به (١٣) اي قصر (١٤) بافراد الضمير الى الصلوة لان كلامه فيها فما وجد في بعض النسخ بتثنية الضمير الى الصوم والصلوة تصحيف الروم لان كلام محمد في الصلوة واما الصوم فورد في النص فلا كلام فيه (١٥) للتغريض منه وطاعة نفس الامارة ونداع الشيطان فلم يوجد منه اطاعة الله فكيف يجوز (١٥) واما من افطر عبدا فوجوبها عليه بالاولى (در المختار) رد لما في القهستاني من ان التقيد بالعتذر يفيد عدم الاجزاء لكن ذكر بعده ان في آخره قلت ووجه الاولوية انه اذا افطر لعتذر وقد وجبت عليه الوصية ولم يترك عملا فوجوبها عند عدم العذر اولى فانهم (ابن عابدين)

(١٥) الظاهر انه بضم الياء من الاجزاء بمعنى ان الصلوة لا تسقط عن الميت بذلك وكذا الصوم (ابن عابدين)

(١٦) ان اريد بالجواز انها صدقة واقعة موقعها فحسن وان اريد سقوط واجب الايصاء عن الميت مع موته مصر على التقصير فلا وجه له والاخبار الواردة فيه مأولة اسمعيل عن المجتبي اقول لا مانع من كون المراد به سقوط المطالبة عن الميت بالصوم في الآخرة وان بقى عليه اثم التأخير كما لو كان عليه دين عبود ما طلبه به حتى مات فاوفاه عنه وصبه او غيره ويؤيده تعليق الجواز بالمسيئة كما نقرر وكذا قول المصنف كغيره وان صام او صلى عنه لا فان معناه لا يجوز قضاء عما على الميت والا فلوجعل له ثواب الصوم يجوز كما نذكره فعلم ان قوله جاز اي عما على الميت لتحسن المقابلة (ابن عابدين)

(١٧) اي تبرع الوارث

(٢٥) اي تبرع الوارث (٢١) اي عنه فمنسوب بنزع الحافظ (٢٢) تبرع الوارث (٢٣) اي عنها (ولا خلاف) في (انه) اي تبرع الوارث (٢٤) اي الى

الميت او الى الوارث وصرح في الدر المختار بالثاني نقلا عن الاختيار واما الاول فلان في دعاء الاحياء للاموات نعم لهم (٨) وبعد ذلك اي بعد اتمام دور فدية الصوم بعيد الدور لكفارة الصلوة ثم للاضيحة ثم للايمان لكن لا بد في كفارة الايمان من عشرة مساكين ولا يصح ان يدفع للواحد اكثر من نصف صاع في يوم للنص على العدد فيها بخلاف فدية الصلوة فانه يجوز اعطاء فدية صلوات لواحد (كذا في ابن عابدين)

عليه ان كان له مال كما في النية وغيرها (وفدية كل صلوة) مكتوبة ادر اجبة كالوتر دون السنة فانها في سعة من الترك (كصوم يوم) اي كفديته وقيل فدية صلوة يوم كصومه ان كان معسرا والظاهر خلافه كما في الخزانة وقال محمد بن مقاتل رحمه الله به بلا قيد الاعسار وعامة المشايخ ما لوالى الاول وعليه الفتوى كما في الكرمانى والقياس ان لا يجوز الفداء عن الصلوة واليه ذهب الباغي كما في قاضيخان والاستحسان ان يجوز الفداء عنهما اما في الصوم فلورود النص واما في الصلوة فليعموم الغفل ولذا قال محمد رحمه الله انه يجوزها ان شاء الله تعالى وفي الكلام رمز الى انه لو فرط في ادائها باطاعة النفس ونداع الشيطان ثم ندم في آخر عمره واوصى بالفداء لم يجوز لكن في ديباجة المستنصر دلالة على الاجزاء والى انه لو لم يوص بفدائهما وتبرع وارثه جاز وقال محمد رحمه الله انه اجزأه ان شاء الله تعالى وفي الزاهدى قيل انه لم يجوز الصوم وفي التحقيق قيل لم يجوز الصلوة ولا خلاف انه امر مستحسن يصل ثوابه اليه وينبغي ان يفدى قبل الدفن وان جاز بعده وكيفيته ان يسقط من عمره اثنتى عشرة سنة ومن عمرها تسعة ثم يدفع للباقي من العمر الى مسكين من ملكه دفعة واحدة ان كان الثلث واقيا بالفدية والا فيدفع اليه ما يملكه فيقبضه ثم يهبه من الدافع ثم يقبضه ثم يدفعه الى المسكين ثم ونم الى ان ينتهى عمره وان لم يملك شيئا استقرض وارثه وينبغي ان يقول

الدافع

بالتأني نقل عن الاختيار وبعد ذلك اي بعد اتمام دور فدية الصوم بعيد الدور لكفارة الصلوة ثم للاضيحة ثم للايمان لكن لا بد في كفارة الايمان من عشرة مساكين ولا يصح ان يدفع للواحد اكثر من نصف صاع في يوم للنص على العدد فيها بخلاف فدية الصلوة فانه يجوز اعطاء فدية صلوات لواحد (كذا في ابن عابدين)

(۲) خویت و لافدیة فی الصلوة حاله الحیوة بخلاف الصوم ظم مثله (قنیه) ولو فدی عن صلوته فی مرضه لا یصح کذا فی التنازعانیه (ضیاء القلوب ۱) (ای المص ۲۰) ای دفعه ۳) ای عدد الفقیر لان اعتبار عدد المساکین انما عرف فی کفارة الیمین ۴) ای مقدار ما دفع الی الفقیر ۵) من براوز بیب و کذا الواقف من صاع من نحو شعیر (قوله و اطلاق کلامه اه اعلم انه ارسل بعض علماء البلبغار مکتوبا الی علماء مکه المشرفة واستفتی منهم مسائل منها ان المحقق القهستانی قال فی شرحه المختصر فی کتاب الصوم فی بیان الفدیة و اطلاق کلامه یدل علی انه لو دفع الی فقیر جملة جاز و لم یشرط العدد و لا المقدار انتهى و هذا القول ای قوله و لا المقدار یدل علی جواز دفع الفدیة من المال القلیل دفعه واحدة ففی قول القهستانی اسقاط ما شرع الشرع و هو المقدار المخصوص اعنی لكل صلوة نصف صاع من بر اه انتهى صورة الاستفتاء اجاب عنه السيد محمد طاهر المفتی بمكة المكرمة بان کلام القهستانی من عدم اشتراط مقدار المال ان کون الثلث و اقلها لجمع الکفارات لیس بشرط اسقاط الکفارات بل یحصل هذا بنصف صاع من البر مثلا بالذور فلا یلزم اسقاط ما قدره الشرع و من عدم اشتراط العدد ای کون المدفوع الیه متعدد لیس بشرط انه یجوز دفع الکفارات لفقیر واحد دفعه و بهذا تم الکلام و حصل المرام انتهى (اقول هذا الایراد انما یتوجه لکلام الشارح المحقق اذا کان مراده من قوله و لا المقدار مقدار ما عین من المال للفدیة حتی یجوز دفع الفدیة من المال القلیل فیحیاج بما اجاب به المفتی المذكور لکن مراده لیس كذلك لان قوله و اطلاق کلامه یدل اه یأی عنه اشد الاباء کما یفهم اباه و من تحریر کلام الشارح المحقق بل مراده منه مقدار ما یدفع لفقیر واحد اذا دفعت الفدیة للفقراء المتعددة فتحریر کلام الشارح المحقق علی ما تقتضیه عبارته مع ملاحظة السابق هكذا و اطلاق کلامه یدل علی انه لو دفع اه یعنی ان المص بعد ما بین مقدار الفدیة لكل صلوة بقوله و فدیة لكل صلوة کصوم يوم لم یبین مقدار ما یدفع لفقیر واحد بانه یعطى له نصف صاع او اکثر و لا العدد ای لم یبین کون المدفوع الیه متعدد فاعلم من اطلاقه و عدم بیانہ انه یجوز دفع الفدیة جملة الی فقیر واحد کما قال فی الدر المختار و لو اعطاه ای لفقیر واحد الكل جاز اه و انه یجوز دفعها الی متعدد فاذا دفعت الی متعدد یدرجز لک واحد فصل موجب الافساد ﴿ ۳۷۱ ﴾ من الفقراء دفع نصف صاع من البر او اکثر منه او

الدافع للمسکین فی کل مرة و انی ادفعک مال کذا لفدیة صوم کذا لفلان بن فلان بن فلان المتوفی، و یقول المسکین و قبلته، و اطلاق کلامه یدل علی انه لو دفع الی فقیر جملة جاز و لم یشرط العدد و لا المقدار لکن لو دفع الیه اقل من نصف صاع لم یعتد به و به یفتی کما فی ایمان الصغری

یجوز کما یجوز فی صدقة الفطراه فعلى هذا لا یرد علی الشارح * ۲۵ البعض المذكور لما فهم کلام الشارح بطوره من غیر نظر الی سابقه اشکل علی الشارح بان فی کلامه اه فلا یخفی علی المتأمل بادی تأمل ان هذا البعض لم یفهم کلام الشارح اصلا لان الشارح فی صد شرح قول المص و فدیة لكل صلوة کصوم يوم فالمص بین مقدار الفدیة و لم یترکه مطاعا فکیف یقول الشارح و اطلاق کلامه یدل علی انه لو دفع الی فقیر جملة جاز و لم یشرط العدد و لا المقدار ای مقدار ما عین للفدیة من المال کما فهم البعض و هذا ظاهر علی کل من نظر فی هذا الشرح و تأمل بادی تأمل فکیف خفی علی المستفتی الذی لم یقع بعلماء البلبغار و استفتی من علماء الروم و مکه و کیف خفی علی المفتی المذکور (لناظره) بر یللق نمازک فدیة سی سنة شمسیه ایله اوج یوز آلتمش آلتی کوندن حساب ایدلوب کسرنی تکمیل ایدوب هر کونده و تر برله آلتی نمازک هر بر سینه نصف صاع بوغد ایدان نصف صاعی قران یورطند اغی قداق برله دورت قداق و چار کدن حساب قیلوب هر کونگه آلتی نمازغه بکرمی بیش قداق یاریم بوغد ای بوله در بونی اوج یوز آلتمش ضرب قیلنسه حاصل الضرب ایکی یوزده اوتوز اوج بوط اودن اوج قداق بوله در *

نماز	فیه	سنة شمسیه م	حاصل	فیه	بوط حسابی	قداق	بر یللق
۱	۴	۳۶۶	۹۳۳۳	۲۰	۲۳۳	۱۳	نماز فدیة
۲	۴	۵۱۰	قداق	۱	۳	۷	سی بر یللق
۳	مجنسه	۳۶۶	۱۸۳۵	عجسه	۵۱	۱	روزه
۱۵۲	۱۷	۱۸۳۵	۱۸۶۶۶	۱۱۱	ق	۲	فدیة سی
۲۲	۱	۱۸۶۶۶	۹۳۳۳	۹۳۳۳	ب	جمعه	
۴۴	۲	۱۵۲	۲۲۲۲	۴۰۰۰	۲۵	۴۳۲	
				۴۴	۱		

روزه فدیة سی هر یلده اوتوز کونگه هر کونگه نصف صاع بوغد ایدان یوز یکرمی بتی قداق یاریم بوله در بوط حسابی اوج

(وعبادة غيره لا تجزيه) اى صوم الوارث وغيره للميت وصلوتهما له لا يكفى فالإضافة للعهد فلا يرد ان الزكوة والحج والكفارة مجزئة بلا خلاف وعن عصام ومحمد بن سلمة رحمهما الله ان غيره صام والطعم عنه احتياطاً لان السنة وردت بهما ولو لم تأخذ بها بضرب من الاجتهاد كما فى الكرمانى وذكر فى الزاهدى عن عصام وابراهيم بن يوسف رحمهما الله يقضى غيره صلوته (ويلزم النفل) اى اتمام صوم النفل (بالشروع) اى بشروع غير مظنون انه عليه والا يلزمه كما فى الصلوة وفيه اشعار بان افطاره لا يجوز كما يأتى (الا فى الايام المنهية) اى المنهى الصوم فيها فجعل الايام منهيّة بعلاقة الحلو (اى يوم الفطرو) يوم (الاضحى مع ثلثة) من الايام (بعن) اى الاضحى فسمى تلك الثلثة بالتشريق والاحسن اى العيدين والتشريق فان صومها لا يلزم بالشروع فيه فبالافساد لا يلزم القضاء وعن ابي يوسف رحمه الله انه يلزم به كما فى الكشف وذكر فى الزاهدى وغيره انه لا يلزم بالشروع عندك خلافاً لهما وانما احتاج الى التفسير لان الايام المنهية كثيرة وان لم تكن بمثل تلك الايام منها ست شوال فان الصوم فيها يكره مطلقاً عندك ومتتابعاً عند ابي يوسف رحمه الله وعن الحسن لا يكره مطلقاً كما قال المناذرون الا انهم اختلفوا ان التتابع افضل ام التفريق وقال الحلوانى يستحب صومها اذا اكل بعد العيد اياماً كما فى المضمرات وذكر فى النظم انه يستحب التفريق فى كل اسبوع يوماً لطعن اهل الكتاب ومنها يوم التروية وعرفة وقيل النهى فى حق الحاج ومنها يوم الجمعة منفرداً وهذا عنده خلافاً للطرفين ومنها يوم المهرجان والنيروز اذالم يوافق ما اعتاده والمختار ان صومه غير مكروه ومنها صوم الدهر وان افطر الايام الخمسة وهذا عند ابي يوسف رحمه

(اى اضافة العبادة ٢) اى العبادة المعهودة فى البحث وهو الصوم والصلوة (٣) اى غير الميت (٤) اى عن جانب الميت (٥) اى ضم الصوم الى الاطعام للاحتياط (٦) اى بالصوم والاطعام جميعاً (٧) وصلية بنون المتكلم (٨) اى بهذه السنة (٩) اى بنوع (من الاجتهاد *) اى اتمام صوم النفل يعنى المضاعف مخدوف والنفل بمعناه (١١) اى الشروع واجب عليه (١٢) ان فى لزوم النفل بالشروع (١٣) اى المتنفل (١٤) اى المنهية صفة الحال وهو الصوم اجزى لاجل (١٥) اى فى التفسير ان يقول (١٦) لاختصاره بمراتب وهو المناسب للمختصر (١٧) اى القضاء (١٨) اى بالافساد (١٩) اى صوم الايام المنهية (٢٠) فيها (٢١) اى الامام الاعظم (٢٢) منهيّة (٢٣) اى بمثابة منهيّة تلك الايام (٢٤) اى فى ست شوال بعد يوم العيد كما هو الظاهر (٢٥) اى متتابعاً اولاً وكذا الثانى (٢٦) اى المتأخرين (٢٧) اى فى ست شوال (٢٨) اى ست شوال متتابعاً بقريئة المقابل الآتى اياماً ظرفى اكل (٢٩) ماى آينك اون آلتنجى كونيكه فرس دلنده مركان ديرلر ودغى ديرلر كه فريدون ضحاکه اول كنده ظفر بولشدر اخ مهران بكسر الميم مهران وان شانزدهم مهرماه يعنى ميزان ملا عبد الرحيم (٣٠) تفصيله فى كتاب البيع (٣١) نيروز بفتح النون وسكون الباء وضم الراء معرب نيروز معناه اليوم الجديد فنو بمعنى الجديد وروز بمعنى اليوم والمراد منه يوم تحل فيه الشمس برج الحمل ومهرجان معرب مهران والمراد منه اول حلول الشمس فى الميزان وهذان اليومان عيدان للفرس اه ح (ابن العابد بن) (٣٢) اى يوم المهرجان والنيروز (٣٣) اى المنهية بين الدهر

الله كما في المحيط ومنها صوم الوصال اي صوم يومين او ثلاثة
 بلا افطار كما في المضمرات ومنها صوم ايام البيض^{*} فانه مكروه
 عند بعض كما في الخلاصة وهي الثالث عشر والرابع عشر والخامس
 عشر وقبل من الرابع عشر كما في الزاهدي وعن ابي يوسف رحمه
 الله انه مستحب كصوم يوم الاثنين والخميس كما في المحيط (وصح
 النذر فيها) اي في هذه الايام المنهية بالاصالة مثل نذرت ان
 اصوم لله تعالى يوم النحر او غداً وكان الغد يوم النحر او بالتبعية
 مثل ان ينذر صوم هذه السنة او سنة متتابعة او ابداً وعنه انه لا
 يصح النذر فيها (لكن افطر) لكراهة الصوم (وقضى) في ايام
 اخر الا صوم الابد فانه اطعم لكل يوم مسكيناً كما في الفطرة
 وعن محمد اوصى بالاطعام (وان صام صح) وخرج عن عهده وفيه^{١٥}
 اشعار بانه لو نذر صوم الاضعى وافطر وقضى يوم الفطر صح كما
 في الزاهدي وبأنه لو صام فيها عن واجب آخر كالقضاء والكفارة لم
 يصح لان ما في الذمة كامل اذاه ناقصاً كما في المضمرات (ويفطر)
 النقل اباحة (بعذر ضيافة ثم يقضى) المفطر سواء كان ضيفاً او مضيفاً
 ذكره المص لكن لم يوجد رواية المضيف والضيافة مشعرة بان
 غيرها ليس بعذر مبيح واما هي^{٢٢} فعنه انها ليست بعذر وعنهما انها
 عذر كما في الكافي وينبغي ان يقول اني صائم ويسأله ان لا يفطر
 كما في فتوى الحجة والافضل ان يفطر ولا يقول اني صائم حتى لا يعلم
 الناس سره وقال ابو الليث ان كان الافطار لسرور مسلم فبإباحة والافلا
 كما في النظم والصحيح انه ان تأذى الداعي بترك الافطار يفطر
 والافلا وقال الحلواني الاحسن انه ان ينق من نفسه القضاء يفطر والافلا
 وقال حلفي انه لا يفطر وان حلف بالطلاق وينبغي ان يكون فيه^{٢٢}

(*) البيض بكسر الباء جمع ابيض اي
 الثالث عشر والرابع عشر والخامس عشر
 قوله ايام البيض من قبل اضافة الموصوف
 الى الصفة كقوله تعالى دين الحق وربما
 يقال الايام البيض على التوصيف (مفاتيح)
 (١) لامن ثالثه ولا خلاف في آخره فعلى هذا
 القيل ايام البيض يومان فالجمع بارادة ما
 فوق الواحد (او) ان اصوم (٢) والحال ان
 الغد (كان) في الواقع (يوم النحر) فكان اصالة
 (او) صوم (سنة) حال كونها (متتابعة) بقرينة
 قوله (او) حال كونها (ابداً) اي مدة العمر حيث
 قال ابداً بالالف النصبية وليس له موضع
 العطف سوى متتابعة فلو كان بدون الف
 لكان كلاهما مجرورة صفة لسنة لكن اتفاق
 النسخ على الف لكن بمنزلة ان يعطف
 بتقدير او صوما ابداً على صوم هذه السنة
 بل هو الظاهر لخلوه عن التكلف في المعنى
 ويدل عليه الاستثناء الآتي وهو (الا) في
 صورة نذر صوم الابد (فانه) اي نادر صوم
 الابد (اطعم لكل يوم) من الابد (١) اي ذلك
 النادر لوليه (بالاطعام) بعد المات (١٣)
 مرتبط بالمتن (١٤) اي النذر ولو بصوم
 الابد (١٥) اي في عموم قوله وقضى في
 ايام اخر الخ (١٦) في العام الثاني (١٧)
 لان الايام الاخرى شمله (١٨) اي في تلك
 الايام المنهية المنذورة فيها (١٩) اي
 غير النذر (٢٠) وهو القضاء والكفارة
 (كامل) وجوبه (٢٢) وفي بعض النسخ فلا
 يؤدي ناقصاً اي في الوقت الناقص وهو
 الايام المنهية (٢٣) اي الضيافة (ق) رواية
 (عنه) اي الامام (انها ليست بعذر) (و) رواية
 (عنهما انها عذر) فقبحار وايتان عنه وعنهما
 ايضاً (٢٧) اي لغرض ان يسر (٢٩) من المدعو
 (٣٥) بالكسر والجزم فالظاهر ان وثقه
 (٣١) ليفطرن (٣٢) لو لم يفطر (٣٣) اي في
 صورة الحلف بالطلاق

تفصيل على قياس ما قال الحلواني كما في المحيط وفي كلامه اشارة الى انه لا يفطر بلا عذر كما روى ابو بكر الرازي عن اصحابنا وعن الشيخين انه يباح واختلف فيه المتأخرون والاول المأخوذ كما في نكاح الكافي والى ان غير النقل لا يفطر كما في المحيط وعن ابي يوسف رحمه الله ان صوم القضاء والكفارة والنذر يفطر وهذا قبل الزوال واما بعده فلا يباح الا اذا كان في تركه عقوب احد الوالدين كما في الزاهدى (ويمسك بقية يومه) وجوبا واستحسانا والاول الصحيح لحق الوقت كما في النهاية وضمير يومه لفاعل يمسك مما يأتى من قوله (مسافر قدم) اى جاء من السفر ونوى الإقامة في محلها بعد الطلوع (وحائض) او نفساء (طهرت) بعد الطلوع او معه او قبله على الأقل منهما ولم يبق من الليل مقدار الغسل والتحريمة وفي النهاية قيل تأكل الحائض سرا وقيل هي والمسافر والمرضى جهرا (وصى) او صبية (بلغ) في بعض الصوم (وكافر) مرتدا وغيره (اسلم) فيه والاصل فيه ان من صار اهلا للاداء في اليوم يؤمر بالامساك من هذا الوقت وفيه اشعار بان يمسك بالطريق الاولى من افطر متعمدا او خطأ او مكرها او دخل يوم الشك وظهر رمضانيتها كما في قاضيخان (ولا يقضى) ذلك اليوم (هذان) الاخير ان اى الصبي الذى بلغ والكافر الذى اسلم ولو عند الضحوة وعن ابي يوسف رحمه الله انهما قضيا اذا صار اهليين عندها وفي الامساك اشعار بانهم مفطرون في بعض النهار فلو لم يفطروا فيه ونورا الصوم في وقتها لم يجزهم عن رمضان لانعدام الاهلية في اوله الا للمسافر فانه يجزيه عنه لاهليته كما في الاختيار فلو افطروا بعدها فلا كفارة عليه بالاتفاق وفي القضاء على المسافر والكافر غلاني ولا خلاف في قضاء الحائض والنفساء ولا قضاء على الصبي كما في النظم ويؤمر الصبي بالصوم اذا طاقه كما قال ابو بكر الرازي وعن محمد رحمه الله انه يؤدب

(*) بمعنى انه بالطلاق لو افطر دفعا للادى عن اخيه المسلم وبما مررنا ظهر سر إطلاق الحلف بالطلاق وان قيد بالاول في المطولات لا يفطر وان تنادى اخوه المسلم بتركه ان لم يثق من نفسه القضاء وان حلف بالطلاق لو لم يفطر وان وثق يفطر وان حلف (١) اى المص

(٢) مجهول ليصح الحمل على صوم هؤلاء (٣) اى جواز الافطار في النقل بعذر الضيافة

(٤) لتقدمه معنى فلا يلزم الاضرار الغير المجازى (٥) اى طلوع الصبح (٦) صفة طهرت اى على اقل المدة (٧) من مدنى الحيض والنفاس (وقيل) تأكل (هى) اى الحائض (والمسافر) الخ (٨) قوله على الأقل متعلق على طهرت اى طهرت الحائض او النفساء على اقل المدة (منهما) اى من الحيض والنفاس (ن)

(١١) اى في بعض اليوم (١٢) من وقت صيرورته اهلا (١٣) اى في امساك هؤلاء (اشعار الخ) من افطر حال كونه (دخل يوم الشك) فهو عطف على قوله متعمدا عطف الحال على افطر فمن ههنا صحح في بعض النسخ او اكل يوم الشك فهو وهم فليتنامل (وفي) مجرد مفهوم (الامساك) (١٧) اى يجوز افطارهم (١٨) وانما قدرنا لانه لا اشعار بهذا على تقدير كون الامساك وجوبا كما قال والاول الصحيح (١٩) اى هؤلاء (٢٥) اى في بعض النهار (٢١) اى النية (في اوله) اى اول النهار فلو افطروا بعدها اى بعد الاهلية

(٢١) قوله في وقتها اى وقت النية

(٩) وعن محمد رحمه الله انه يؤدب حينئذ اى حين اطاق الصوم

(١) اي ابن عشر (٢) اي افطاره (٣) وبين المراد من كل الشهر بقوله (مما يمكن ابتداء الصوم) اي افتتاحه وانشاؤه (٤) وهوما قبل الزوال من كل ايامه (٥) لانه نص في الكل المجموعى بخلاف لفظ كل فانه يحتمل الافراد ايضا (٦) اي فيما بعد الزوال فلا ينافى جنون كل الشهر حيث بينه بقوله مما يمكن ويصح ابتداء الخ (٧) بقوله مما يمكن ابتداء الخ (٨) اي من رمضان ثم جن قبل الصبح واستوعب ما بقى من الشهر (٩) اي الكل هذا عند من يقول ان سبب الوجوب هو ايام رمضان لا لياليه واما عند من يقول ان السبب مطلق الشهود حتى استوى في السببية الايام والليالي لان سببته انما هي بفضيلة الشهر وهي ثابتة للايام والليالي فيلزم القضاء الى هذا ذهب الامام السرغسي والى الاول ذهب القاضي ابو زيد الدبوسي وفخر الاسلام وصدر الاسلام فقالوا السبب هو الايام فالجزء الذي لا يتجزى من اول كل يوم سبب لصوم ذلك اليوم اذ صوم كل يوم عبادة على حدة فان (٣٧٥) فصل موجب الافساد

حينئذ وقال ابو حفص انه يضرب ابن عشر سنين على الصوم كما على الصلوة وهو الصحيح فلو لم يصم ليس عليه القضاء كما في الزاهدي (ويتم) وينبغي ان لا يفطر (مقيم) صائم (سافر) بعد الصبح (ولو افطر) وان كره (لا كفارة عليه) الاحسن لم يكفر فان جواب لو ماض وخالف الزمخشري السلف في تجويز الاسمية ويجوز ان يقال ان لو بمعنى ان وحينئذ يصح ان يكون الجواب اسمية بلافاء كما في المغنى (وجنون كل الشهر) مما يمكن ابتداء الصوم منه والاحسن جميع الشهر (مسقط) للصوم حتى لو افاق بعد الزوال من اليوم الآخر من رمضان لا يلزمه القضاء على الصحيح لان الصوم غير صحيح فيه كما في النهاية (لا) يستقط جنون (البعض) مما ذكرنا فلو افاق قبل الزوال ولو من آخر رمضان لزم قضاء الكل ولو افاق في ليلة منه لم يلزمه قضاؤه على الصحيح كما في عامة المتداولات كالمحيط وغيره ومن الظن ان في التحقيق افاقته في جزء من ليلة موجبة للقضاء في ظاهر الرواية والاطلاق مشعر بأنه لم يفرق بين الجنون الاصلى والطارى فلو بلغ مجنوناً ثم افاق في بعض منه لزم قضاء الماضي وعن محمد رحمه الله انه لم يلزم كما في المحيط وذكر في الزاهدي المعتبر

منهياته عن القاضي ابي زيد وفخر الاسلام وصدر الاسلام القائلين بان السبب هو الايام فقط وما جعله الش المحقق من الظن هو ما استند في اصله الى دلالة كلام المص في منهياته جعله ما ذهب اليه القائل بان السبب مطلق الشهر كالامام السرغسي باصرح تفصيل ووضح تعليل فاما معنى تغريم ظنية قول القائل بان السبب مطلق الشهر من قول القائل بان السبب هو الايام فقط من غير تعرض الى اختلافهما في السبب قوة وضعفا بل صحة وفساد مع ان صاحب الظن ايضا نقل ان وجوب القضاء ظاهر الرواية وعدم وجوبه هو الصحيح لان الليل لا يصام فالجنون والافاقة فيه سواء وكذا الوفاق في ليلة منه ثم اصبح مجنوناً وان افاق في يوم منه وقت النية لزمه القضاء وان افاق بعده اختلفوا فيه والصحيح انه لا يلزمه القضاء لان الصوم لا يفتتح فيه انتهى اصله فلعل نسبته الى الظن امام من عدم التنبع وامام من عدم التعق في عبارة مولانا ابي البكار ومن عدم الرؤية تفصيل منهياته فعليك بميزان الشرمين

(١) أى على التفسير المذكور (٢) لأن الأيام متكررا ثلاثة يوم ومعرفة عشرة (٣) أى اليوم الذى افاق قبل زواله فانه وقت النية فيحمل على ان المؤمن عزم الصوم هناك او اليوم الذى اعمى ذلك الشخص بعد غروب الشمس حاصله اليوم الذى اعمى في ليلة لان حين غروب الشمس من الليلة المتقدمة يقول في دعاء الافطار والصوم غد من شهر رمضان نويت فيحصل به النية للغد ورأيت في نسختين اخريين ولا يقضى الا ذلك اليوم فالغلط اما حرف النفى او حرف الاستثناء كما في النسخة الاولى لم يوجد حرف الاستثناء (٤) أى على الظاهر أحب الخ (فلو اعتاد) رجل (الفطر) تفريع على قوله ما لم يعلم خلاف الظاهر منه (٥) أى الذى افاق قبل الزوال احتيالا للفطر (٦) أى قضاء ذلك اليوم لان الكلام فيه وانما لزم لانه علم منهما خلافه فلم يبين حالهما على الظاهر

٥ الاعرف في الرواية الفتح أى فتح السين وهو اسم للمأكول في السحر وهو السدس الاخير من الليل كالوضوء بالفتح ما يتوضأ به وقيل يتعين الضم لان البركة ونيل الثواب انما يحصل بالفعل لا بنفس المأكول فتح ملخصا (٦) وعن معاذ بن زهرة رضى الله عنه قال ان النبى عليه السلام كان اذا افطر قال اللهم لك صمت وعلى رزقك افطرت رواه ابو داود مرسل (مصابيح)

(٩) أى عند الافطار فقبله أو بعده حفظا لصيغ الماضى وقدم المفعول في الموضعين ليفيد المحصر

٨ واما ما اشتهر على الالسنه اللهم لك صمت وبك آمنت وعلى رزقك افطرت بزيادة وبك آمنت لا اصل لها وان كان معناه صحيحا وكذا زيادة عليك توكلت ولصوم غد نويت بل النية باللسان من البدعة المحسنة (مرقات)

فصل في شرح رموز (فصل الاعتكاف) من باب الافتعال (١١) مأخوذ (من العكف أى الحبس) والمنع (١٣) فالماضى وهو عكف قد يستعمل متعديا فصدره ح العكف وقد يستعمل لازما فصدره ح العكوف (١٤) أى العهدية (١٥) ليصح حمل قوله سنة وهو معنى (١٦) وبالتوصيف بقوله (مؤكدة) اندفع توهم الهذيان في الحمل (وهو أى الضرب الاول المشار اليه باللام مكث) أى حبس النفس

في مسجد بنية عبادة واجبة قوله الخ تنازع فيه قوله اشار وقوله غير واجبة

في الافاقة زوال جميع ما به من الجنون (وان اعمى عليه اياما) أى ثلثين يوما او بعضا لكن في دلالة الايام عليه خفاء (قضاها) أى قضى تلك الايام (الا يوما نواه) فى وقتها كما اذا افاق قبل الزوال او اعمى عليه بعد غروب الشمس فانه لا يقضى ذلك اليوم لوجود النية فيه على ما هو الظاهر من حال كل مؤمن والبناء عليه أحب ما لم يعلم خلافه فلو اعتاد الفطر او سافر لزم القضاء كما فى المحيط واعلم انه قال ابن عبد البر ان احاديث تعجيل الافطار وتأخير التسعير صحاح متواترة كما فى فتح البارى وذكر فى الزاهدى انه قال من سنن الصوم التسعير وتأخيره وتعجيل الافطار ويستحب الافطار قبل الصلوة ومن السنة ان يقول عند ذلك اللهم لك صمت وبك آمنت وعليك توكلت وعلى رزقك افطرت وصوم غد من شهر رمضان نويت فاغفرلى ما قدمت وما اخرت ،

﴿ فصل الاعتكاف ﴾

لغة اللبث من العكف أى الحبس او من العكوف أى الإقامة كما فى الكرماني وشريعة على ضربين سنة وواجب وباللأم اشار الى الاول وهو مكث فى مسجد بنية عبادة غير واجبة بقريته قوله (سنة مؤكدة) مطلقا وقبل فى العشر الاخير من رمضان واما فى غيره فمستحب كما فى بيان الاحكام وقيل سنة على الكفاية حتى لو ترك فى بلدة لاساؤا وقيل سنة لا يأنم تاركه وقيل مستحب كما فى الزاهدى والصحيح الثانى لمواظبته عليه السلام

على

(١٨) أى سواء كان فى العشر الاخير من رمضان او غيره بقريته (قوله وقيل فى العشر الاخير) الخ (٢٥) أى غير العشر الاخير من رمضان سواء كان فى العشر الاول او الاوسط منه ولا فى رمضان اصلا (فمستحب كما فى) كتاب (بيان الاحكام) بالفتح (٢٣) عطف على نفس المتن ومقابل فات (الانية بعده ٢٤) مجهول (٢٥) أى من القيلات وهو التأكيد فى العشر الاخير من رمضان

على ذلك وقضائه في شوال حين ترك كما في المضمرات والكلام مشير
الى ان اقل مدة هذا الاعتكاف ساعة وهذا ظاهر الرواية وعنه انه يوم
فعلى الاول لا يقضى اذا افسده وعلى الثاني يقضى لان اعتكاف النفل
لازم الاتمام والى ان الصوم ليس بشرط وهو ظاهر الرواية كما في النهاية
والى انه يجوز ان يعتكف ليلا كما في النظم والى انه يجوز في كل مسجد^{١٣}
وعن ابي يوسف رحمه الله يجوز في غير مسجد جماعة كما في الكافي
وفيه ايماء الى انه لا يجوز في ظاهر الرواية الا في مسجد جماعة كالواجب
ثم اشار الى القسم الثاني من الواجب بقريضة الصوم والقضاء وغيرها
من الاحكام الآتية فقال (وهو) اى الاعتكاف الواجب بالنذر على طريق
الاستخدام (لبث صائم) اى قراره وفيه رمز الى انه تعريفي اعتكاف النذر
واما تعريف الانثى فسيأتى والى ان الصوم شرط اد ركن كما في التحفة
والصوم شامل لغير الفرض ففي المشاريع من الصوم الواجب ما يجب
على نادر الاعتكاف وفي الخزانة لوقال نذرت الاعتكاف بغير صوم لزمه
مع الصوم والى انه لا يصح النذر باعتكاف الليل^{١٤} وعن ابي يوسف رحمه
الله انه يجوز فان عمر رضى الله عنه نذر في الجاهلية اعتكاف ليلة وقد
امره عليه السلام بايفائه كما في النظم (في مسجد جماعة) اى يقوم فيه
جماعة ولو مرة في يوم كما اشار اليه الكرماني وعن ابي حنيفة رحمه الله
انه لا يصح الا فيما يقوم خمس مرات وقيل يصح في الجامع بلا جماعة كما
في المحيط والصحيح انه يصح فيما اذن واقم فلا يصح عند الحياض ومسجد
قوارع الطريق كما في الجلاصة وينبغي ان لا يصح في مصلى العيد والجماعة
وفي المضمرات الافضل في المسجد الحرام ثم مسجد المدينة ثم مسجد بيت
المقدس ثم المساجد التي كثر اهلها (بنيتها) اى بنية اللبث والاولى

(١) اى في عشر اخير رمضان (٢) اى كلام
المص الاعتكاف سنة مؤكدة من غير التقيد
(٣) اى السنة المؤكدة (٤) لانهم عرفوها
بمكث في مسجد الخ ولا م الاعتكاف اشارة اليه
بل هو مدار اشارة الكلام وهو يصدق على
مكث ساعة (٥) اى عن الامام الاعظم (٦) اى
اقل مدة هذا الاعتكاف (٧) اى هذا
الاعتكاف لانه تم بساعة (٨) اذا افسد قبل
امتلاء اليوم (٩) اى السنة (١٥) بعد
الشروع وفي الاول قد تم بساعة ما فلا يتوهم
اشترائك التعليل (١١) لانهم لم يأخذوه في
مفهومه كما اخذوه في مفهوم الواجب (د)
لما لم يكن الصوم شرطاً كان الكلام مشيراً
(الى انه يجوز ان يعتكف ليلاً الخ (١٣) لانه
مكث في مسجد اى مسجد كان (د) رواية
(عن ابي يوسف انه يجوز في غير مسجد
الجماعة كما في الكافي (١٥) اى فيما في الكافي
(١٦) حيث افاد ان جوازه في غير مسجد
الجماعة رواية مطلقة بل غير ظاهرة لان
وضع كلمة عن في الغير الظاهر كما افاده
صاحب النهاية ونقل عنه سائر الشراح في
باب الاعتكاف في هذه المسئلة فيسمى بالمفهوم
(الى انه لا يجوز في ظاهر الرواية الا في مسجد
جماعة) (الواجب) ليس مادخل
تحت الايماء بل هو مضم المتفق عليه من الخارج
لتشبيه المومى اليه به حتى يتقوى
(١٩) بيان القسم الثاني لا تبعيضه
(٢٥) حيث قال صائم (٢١) حيث قال فيقضى
الخ (٢٢) كعدم الخروج من معتكفه
(٢٣) حيث اريد بلفظ الاعتكاف السنة
وبضميره الاعتكاف الواجب فيكون من القسم
الاول للاستخدام ولو جعل اللام بمنزلة
الضمير يكون من القسم الثاني له (٢٤) اى
في لفظ صائم (٢٥) اى المذكور (٢٦) غير
(ما يجب على نادر) الخ (٢٨) لاشتراط
الصوم (٢٩) اى ما نذر عمر رضى الله
تعالى عنه في الجاهلية (٣٥) اى وان لم
يصل فيه غير الجمعة

ان يكون الضمير للوجوب ليشعر بان اللبث للعبادة له تعالى وفيه اشعار
بانه لا يجب بمجرد الشروع فيه وعن ابي حنيفة رحمه الله انه يجب به كما
في الظهيرية وبأنه يجب بمجرد قصد القلب والنذر ايجاب على النفس
ماليس عليها بالقول ولو اكتفى بالقلب لم يلزمه كما في كتب الفروع
والاصول كالخزانة والتحقيق وغيرها (واقله) اي اقل مدة الاعتكاف الواجب
او مدة اقله (يوم) كما في عامة المتداولات لكن في بحر المحيط عن
كنز الرؤس وخزانة الاكمل ان اقله يوم عنده واكثر من نصف يوم
عند ابي يوسف رحمه الله وساعة عند محمد رحمه الله فلو نذر الاعتكاف
قبل الزوال في يوم صامه لم يصح عنده خلافا لهما كما في الزاهدي
(فيقضى) ذلك الاعتكاف الواجب (من قطعه فيه) اي في ذلك اليوم
وان لم يقضه فعليه الايضاً (ولا يخرج) من يعتكف للواجب ليلا او
نهارة (منه) اي المسجد وسطحه كدأخله (الاحاجة الانسان) اي لما فيه
ضرورة كادام الشهادة وقضاء الدين وحمل الطعام والشراب اذا لم يكن
له غادم كما في النظم والحنوف على النفس والمال واخراج ظالم له كما في
المضمرات وكاجابة السلطان والبول والغائط والغسل والوضوء ولا يترضا في
المسجد او عرصته خلافا لمحمد رحمه الله كما في الزاهدي ولا بأس بان
يدخل بيته للوضوء ولا يمتكث بعد الفراغ كما في المحيط واعلم ان الجمعة
اهم المواجيب كما في الكرماني وغيره الا انه لما كان فيه تفصيل قال (او)
الا (للجمعة) مَنْ قَرَّبَ مِنَ الْجَامِعِ مَنْزِلَهُ (بعد الزوال ومن بعد) منه
(منزله) اي معتكفه (فوقنا) يخرج (يدركها) اي الجمعة (ويصلى السنن)
حال كونها (للجمعة) قبلها وبعدها كما في الاصل او قبلها اربعا او ستاينة
وتحية كما في المحيط وعنه انه يخرج بقدر ما يصلى ركعتين ثم يرجع من
غير تراخ والعبد ان كالجمعة كما في النظم والكلام مشير الى انه لا يخرج

(١) المستفاد من الاعتكاف الوجوب
(١) المستفاد من المعرف اعلم ان الوجوب
من الاحكام والنية انما هي في الافعال فالاولى
ان يكون الضمير للاعتكاف الواجب وقد
عرفه بلبث صائم فنية اللبث نية الاعتكاف
الواجب ففي كلامه ظنان فتأمل (٢) وهو
النية (و) الحال ان (النذر ايجاب على
النفس بما ليس) بواجب (عليها) اي
النفس (٥) ظرف ايجاب (٦) بالنذر
(٧) من غير التلغظ (٨) في يوم صيامه اي
كان نوى الصوم فيه

(٩) كلمة اول للتعظيم لكونه في سياق النفي
اي لا يخرج لاليل ولا نهارا (١٥) اي سطح
المسجد (١١) فلو خرج الى سطحه لا يبطل
اعتكافه (١٢) معطوف على النفس
(١٣) اي للمال (و) كاجابة (البول والغائط)
الخ (١٥) اي المعتكف (١٦) كما اذا كان
في جدر ان المسجد فرجات وعروسة المسجد
متصلة به (١٧) اي من الوضوء (١٨) انما
قدره ليقابل قوله ومن بعد الخ وبقرينته
فاعرابه امامتدأ وقوله بعد الزوال ظرف
مستقر خبره اي يخرج بعد الخ يدل عليه
عديله واما فاعل ليخرج المستفاد من كلمة
الاستثناء يدل عليه عدم ايراد الغام في بعد
(١٩) اي من الجامع (٢٥) الظاهر فيخرج
وقنا (٢١) اي الجمعة فيه فقوله يدركها صفة
وقنا والعايد فيه محذوف (٢٢) اربعا منها
(سنه) اثنين منها (تحية) وكلاهما منصوب
على الحالية (بقدر ما يصلى) (٢٦) اي
الفرض (٢٧) اي قوله لاجابة الانسان على
ما فسر به الش المحقق (مشير الى انه
يخرج)

(١) لانه ليس في هذه الثلاثة ضرورة
(٢) مجهول اى كل واحد منها (٣) اى المعتكف
(٤) اى صلوة الجنابة بقريضة قوله (اذالم
يكن للميت من يقوم بامرّه) فان فيها ح
ضرورة

(٥) اى ما عندهما (ايسر) الخ (٨) اى
احضار المبيع فيه (٩) اى قول الهداية على
ما قالوا اشارة ظاهرة (١٥) حيث قيدوا
الكراهية باحضار المبيع (١١) اللام
للمنفعة اى لغير المعتكف وظيفة (١٢) اى
فى المسجد (١٣) فان مسافرا فاولى
(*) وفى الخزانة ان الغريب يجوز له ان ينام
فى المسجد (برجندى)

(١٤) كلمة او تنوع فى تفسير لا يصمت وبضم
قوله (وقيل) اى فى تفسير الصمت (١٦) عطى
على ان ينوى لا على ان لا يتكلم ولفظ قيل
معتضة بين العاطف والمعطوف للمتمريض
حصل للصمت معنيان اولهما مردد بين
تقريرين لعل فيه مذهبين وبالتقرير
الثانى فسر ابو المكارم نقلا عن الكافى ثم
اورد تفسير القيل نقلا عن الكفاية فبين
الشرحين تطابق ليس الاغايته ان الشارح
المحقق زاد التقرير الاول (١٧) فيه اشارة
الى ان الاستثناء قيد الاخير فقط ومن الوهم
انه متعلق بلا يصمت ايضا على التنازع لان
الصمت بخير امر مبطن لا يعلمه الغير وبناء
الشرع على الظاهر فهو داخل فى الصمت
المنفى (١٨) اى من حرمة التكلم بالشر
(١٩) اى فى غير وقت الاعتكاف

(٢٥) اى كابطالها (٢١) اى فى جعل الانزال
قيد الوطى (رمز) الخ (٢٣) اى على
المعتكف (٢٤) اى فى بيتها (٢٥) فيها
ونعمت كما هو المصرح فى بعض النسخ
(٢٦) اى بيتها (٢٧) بفتح الهمزة فى
الموضعين (٢٨) اى فى قيد فى بيتها

لعبادة المريض ومجلس العلم وصلوة الجنابة الا اذا استثنى عن نفسه وقيل
يخرج اليها اذا لم يكن للميت من يقوم بامرّه كما فى الزاهدى (ولا يفسد)
الاعتكاف (بمكته) اى المعتكف فى الجامع (اكثر منه) اى من وقت
يصلى فيه الفرض والسنة ولو يوما وليلة (فان خرج) عنه النادر ولو
بالنسيان (ساعة) عنده واكثر من نصف يوم عندهما وهو ايسر للمسلمين
كما فى الخلاصة (بلا عذر) اى حاجة الانسان (فسد) اعتكافه (وبأكل
ويشرب ويناام) ويتطيب ويدهن ويتزوّج ويخلع (ويبيع ويشترى)
لحاجته الاصلية لا للتجارة فانه مكروه (فيه) اى فى المسجد (بلا احضار
مبيع) فيه فانه مكروه على ما قالوا كما فى الهداية وفيه اشارة الى انه
لا بأس به عند بعض والى انه لا بأس باحضار الثمن (لا) يفعل هذه الافعال
فيه (غيره) اى غير المعتكف فانه مكروه وفى الزاهدى جاز لغيره النوم
فيه ولو مقيما مضطجعا رجلاه الى القبلة (ولا يصمت) اى يكره له ترك
التحدث واطالة السكوت لان الصمت ليس بقربة فى شريعتنا كما فى
السكرمانى او يكره له ان ينوى الصوم مع زيادة ان لا يتكلم وقيل ان ينذر
ان لا يتكلم اصلا كما فى النقاية ويستحب الذكر كما فى السراجية (ولا
يتكلم الا بغير) اى بما الاثم فيه فان حرمة التكلم بالشّر فى وقت الاعتكاف
اشد منه فى غيره (ويبطله) اى الاعتكاف (الوطى) فى القبل او الدبر
(ولو) وطئ (ليلا او ناسيا) وفيه اشعار بان الاكل ناسيا لم يبطله (و)
يبطله (وطئه فى غير فرج) من الانسان كالتفخيذ (او قبلة او لمس)
كالباشرة الفاحشة (ان انزل) وفيه رمز الى انه لو نظر فانزل لم يبطله
كما فى المحيط (والا) ينزل (فلا يبطله وان حرم) هذا الفعل عليه (والمرأة
تعتكف) باذن زوجها لا غير (فى بيتها) فان كان فيه مسجد والا فتجعل
موضعها مسجدا كما فى الزاهدى وفيه اشارة الى انها لا تعتكف فى مسجد

جماعة وعنه ان مسجد بيتها افضل من مسجد حيها والى انها لاتعتكى في بيتها في غير مسجد ولا يأتيها زوجها ولا تخرج منه كالرجل كما في شرح الطحاوى ولو حاضت خرجت ولا يلزمها الاستقبال بنذر الشهر الا اذا كان لم تقض ايام الحيض متصلة بالشهر ولو نذرت اعتكاف شهر استقبلت لامكان التتابع كما في الزاهدى (نذر) بلانية الليالى (اعتكاف ايام) مفعول نذر والجملة صلة لموصول محذوف فان الكوفية جوزوا حذفه ولا وجه لمنع البصرية عنه كما في الرضى والمعنى من نذره (لزمه) فمن لم يشترط لصحة النذر الا كون المنذور عبادة فظاهر وكذا عند من اشترط ان يكون من جنسه فرض لأنه لبث في المسجد كما اذا صلى كذا في المحيط والمراد من الفرض ما هو فرض قصدا فلا يلزم النذر بصلوة الجنابة وعبادة المريض لأنها واجبة وبالبوضوء وقراءة القرآن لانهما للصلوة لا لعينه كما في الكفاية ولا بدعاء كذا دبر كل صلاة عشر مرات وكذا بالصلوة عليه عليه السلام كل يوم كذا وقيل يلزم النذر بها كما في المنية (بلياليها) المتقدمة عليها وفيه اشعار بان من نذر اعتكاف الليالى لزمه بايامها المتأخرة لان كلامنا الايام والليالى يستتبع ما بازائه من الليالى والايام باتفاق الروايات (ولام) اى متتابعاً (وان لم يشترط) الولاء (وفى) نذر اعتكاف (يوميين) بلانية ليلتيهما لزمه (بليالتيهما) ولام وكذا العكس في ظاهر الرواية وعن ابي يوسف رحمه الله في اللياليتين لا يلزمه شىء وفى اليومين لزمه الليلة المتوسطة أيضا كما في المحيط وعنه يدخل فيه هذه الليلة استجابة لا وجوبا كما في شرح الطحاوى وعنه لا يدخل الا اليومان كما في قاضيخان (وصح)

(١) اى في موضع من دارها غير مسجد بيتها
(٢) اى لا يبطأ المعتكف (٣) من مسجد بيتها
(٤) اى الحايضة (٥) اى الاستيناف (ولو) كانت
(نذرت) اى الحايضة استقبلت اى استأنفت
(لامكان التتابع) في العشر (٩) من نذر
(اعتكاف الخ ١٥) اى ظاهر (١١) اى
(المنذور ١٢) اى المنذور هنا علة الظهور
(١٣) ومن جنسه فرض (كما) اى كاللبيث الذى
(اذا صلى) اى وقت الصلوة الفرض لانها
غالباً او سنة مؤكدة بالجماعة في المسجد
(١٥) الذى شرط ان يكون من جنس المنذور
(١٦) اى لعينه وبالذات لا بطفيل الغير
(١٧) لاشتراط ان يكون من جنس المنذور
فرض مقصود لعينه وبالذات اى لا يجب
(النذر بصلوة الجنابة) يعنى من نذر بصلوة
جنابة كذا (او عبادة) فلان (المريض)
لا يلزم اداؤها ولو فاتت لا يجب
قضاؤها (٢١) اى صلوة الجنابة التى
غير المنذور وان كان من جنس المنذور
(٢٢) اى ليس بفرض فلم يوجد من جنسه
فرض وكذا عبادة المريض لا يلزم النذر
(بالوضوء وقراءة القرآن لانها) فريضتان
(للصلوة لا) هما فرض قصدي (لعينه) اى لعين
كل واحد منهما فلم يوجد من جنسهما فرض
قصدي (٢٥) اى عقبه (٢٦) قيد الدعاء (وكذا)
النذر (بالصلوة عليه عليه السلام كل يوم كذا)
مرة (٢٩) اى بالصلوة على النبي صلى الله
تعالى عليه واله وسلم حفظاً لحقه عليه السلام
(١٨) فانها فريضة بتبعية الميت
(٣٥) لكن استثنوا منها ليلة عرفة وليالى
التحر فانها تبع للنهار الباضية وفقاً للناس
كما في الدر المختار نقلنا من اضية الولوالجية
وفيه وليلة القدر دائرة في رمضان اتفاقاً الا
انها تتقدم وتتأخر خلافا لهما (لم يلزمه شىء)
لا الليلتان ولانها رهما (وعن ابي يوسف رحمه
الله الخ) (٣٢) اى كاليومين لان في
الليلة المتوسطة ضرورة اتصال البعض الآخر
بالبعض وهذه الضرورة لم توجد في الليلة
الاولى كذا في العناية (٣٣) اى ابي يوسف
رحمه الله وكذا عن الاولى لصراحة سبغه فلو كانا
من الامام لزم التصريح به دفعا لهذه الاشتباه
(٣٤) اى في نذر اليومين (٣٥) المتوسطة
وهذه الاشارة ايضا يدل على ما فسرنا

(١) أى فى صحفة النهار فى نذر ايام اويومين رمز الى عدلها (٣) يشير الى ان ضمير وفيه يصح ان يرجع الى التعليل المذكور قبله فالرمز من حيث مجرد اشتراك التعليل فيظهر ارتباط قوله (الا انه لا يلزمه) فيه (شىء) لا الليل ولا النهار ولا الغضاء (٤) أى واحد لانه محل الصوم الشرعى (٧) أى اعتكاف نذريوم واحد (وفى اعتكاف) نذر (ما فوقه) أى فوق يوم واحد يدخله قبل اه (١٥) فى الصورتين (١٢) مصدر مفعول مطلق حذف فعله (١٣) عطفه تفسيراً للخاصة (١٤) أى من نية الليل (١٥) أى الفعل المحذوف مع ما عمل فيه (١٦) أى قوله خاصة (١٧) أى صيغة اسم الفاعل المؤنث مثل فارة لأصبغة مصدر مثل كافة كما فى المطالعة الاولى فالاحتمال مقابل للتفسير (١٨) تفريع الاحتمال المذكور (١٩) أى صحفة كونه حالاً من النهار ايضاً من ابي المكارم بل رجع النهار وقال والظاهر هو الاول فالش المحقق رده من وجهين بالمنع اولاً بانه مصدر وليس من الصفات ولوسلم احتمالاً فهو حال من النية لامن النهار (١٢) قوله خاصة فتكون مصدراً لا صفة قوله وانفراداً (٣٨١) كتاب الحج

فى نذر ايام اويومين (نية النهار خاصة) لانه نوى حقيقة اللفظ وفيه رمز الى انه صح فى نذر ليال اوليلتين نية الليل خاصة لانه نوى الحقيقة^٢ الا انه لا يلزمه شىء^٣ والى انه لا يصح نية النهار فى نذر الشهر لانه اسم لثلاثين يوماً وليلة^٤ والى انه صح نذر يوم^٥ فدخل المسجد فى اعتكافه قبل الفجر وفى اعتكاف ما فوقه قبل غروب الشمس من الليلة الاولى ويخرج بعد الغروب من اليوم الآخر كما فى شرح الطحاوى وقوله خاصة^٦ أى خصت نية النهار وانفردت من نية الليل خاصة وانفراداً منها^٧ والجملة^٨ حال من النية ويحتمل ان يكون صفة^٩ فيكون^{١٠} حالاً من النية لامن النهار كما ظن^{١١} اذا التأنيت بأبى عنه ولا يخفى أنه يشعر بانفراده وفراغ^{١٢} باله فيشير الى ما التزمه من رعاية حسن الاختتام كما الى الحديث القدسى على صاحبه الصلوة والسلام

كتاب الحج

قدمه على النكاح لأنه ليس من العبادات المحضة وليس من آخر العبادات

عطى على خاصة هى مفعول مطلق لمصت وقوله انفراداً مفعول مطلق لانفردت (حسن افندى *) اذا التأنيت بأبى عنه فحصر الحالية على ما جعله الظان مرجوماً الا ان الظاهر من قول الظان مختصاً فى الحال عن النهار ومن قوله مختصة بالناء فى الحال عن النية انه جعله خاصة مصدراً بمعنى الفاعل او المفعول لان مختصاً مشترك بينهما يفرق بالاصل ثم جعله حالاً لانه اخذها اسم فاعل وغفل عن تأنيته ورجع جعله حالاً عن النهار فالرجحان فى جانب الظان لان الحالية بعد ما اخذت مصدراً اقل حذفاً واقرّب من المطلقة لان الجملة بالاخيرة يؤل الى الحالية على ما قال والجملة حال الخ واما جعل المصدر بمعنى الفاعل او المفعول فذائع شائع حتى انهم جعلوهما من معانى المصدر فعليك بميزان الشرحين (٢٥) أى قوله خاصة (٢١) أى بصيرة المص منفرداً عن خواطر مسائل كتاب الصوم واشغالها وفارغ البال عنها كانه كان اولابيين جماعة من الخواطر والاشغال مشوش البال فلما ختم كتاب الصوم فرغ وجمع خاطره كانه جلس منفرداً فى الخلوة فارغ البال فالتزم على لفظ خاصة بمعنى انفراداً يشعر بحسن الاختتام الذى التزم المص رعايته فى كل كتب الكتاب على ما هو حسن ظن الشارح فى شأن المص (٢٣) وهو انما الاعمال بالنيات حيث خصت الاعمال

وانفردت على ما افاده كلمة انما (٢) لعله اراد بالحديث القدسى قوله عليه السلام يقول الله تعالى الصوم لى وانا اجزى به والاشارة وان كانت غاية الغفاء لكن الشارح كثيراً ما يعتنى بشأن الادنى من شبه الملابسات فى رد المسائل كثيراً للفائدة الا ترى انك لو امعنت النظر الى الرموز والاشارات الواقعة فى هذا الكتاب تجد اكثرها تحت ذيل الكمون (عصمت افندى) (٢٣) فان الحديث القدسى كان فى وقت انفراد من بنى نوعه وفراغ باله صلى الله عليه وسلم (تحرير) (٢) كتاب فى شرح رموز كتاب الحج (٢٤) أى النكاح ٢٥ والحج منها ٢٦ أى الحج جملة مالية أى والحال ان الحج ليس (من آخر العبادات) حتى يناسب تأخيرها مما يطلق عليه العبادة كالنكاح وان لم يكن من محضتها وليس يعطى على ليس من العبادة الخ لان تعبيره بقوله لانه الخ لا يصح لان ضميره الى النكاح والعطى على لانه بتقدير ولا لانه ليس من آخر الخ بعيد خلاف الظاهر مع ظهور صحة المالية فالاولى تقديم الحج على النكاح واما تأخيرها عن الصوم فقد ثبت بوجه اتباع الصوم على الزكوة وانما الاحتياج هنا الى وجه تقديمه على النكاح فلماذا بينه

كما ظن بل الجهاد كما تقرر في الاصول فالاولى تقديسه على النكاح والحج لغة القصد الى شئ * وشريعة القصد الى البيت الحرام باعمال مخصوصة في وقت مخصوص كما قالوا والفتح والكسر لغة وقيل الكسر لغة نجيذ والفتح لغيرهم وقيل الفتح الاسم والكسر المصدر وقيل بالعكس كما في فتح الباري وهو نوعان الحج الاكبر حج الاسلام والحج الاصغر العمرة كما في التنقيح فلم يكن العنوان من التخصيص في شئ * (فرض) الحج الاكبر (على حر مسلم مكلف) فلا يفرض على العبد والكافر والصبي والمجنون ولا يبعد ان يترك قيد مسلم لان المكلف يغنى عنه (صحيح) من الامراض فلا يفرض على الزمن والمقطوع الرجل وغيرهما عنده وفي رواية عنهما واما عندهما وفي رواية عنه يفرض على هؤلاء فيلزم الامحاج عندهما خلافا له فلا وكان صحيحا ثم صار زمنا لزمه الامحاج بلا خلاف (بصير) فلا يفرض عنده على الاعشى وان وجد قائدا ويفرض عندهما وفي رواية عنه وعن محمد انه لا يفرض عليه وذكر القدوري ان من له آفة يعمل معها بالمعين وقد وجد في الوجوب عليه روايتان الكل في المحيط وظاهر كلامه ان الصحة شرط الوجوب عنده وللمشايع فيه خلافا والصحيح انه شرط للاداء فعلى هذا يلزم على المريض الايصاء لاعلى الاول كما في النهاية (له زاد) اي نفقة وسط وهو في الاصل المتأخر الزائد على ما يحتاج اليه في الوقت كما في المفردات (وراحلة) اي ما يحملها وما يحتاج اليه من الطعام وغيره ذهابا وجيئا وهي في الاصل البعير القوي على الاسفار والاعمال ويستوى الذكر والانثى والتاء للمبالغة كما قال ابن الاثير وفيه إشارة الى انه لو وجد ما يكتري مرحلة ويمشي مرحلة لعجز عن الراحلة كما في قاضيخان

(١) اي كون الحج من آخر العبادات من الفاضل البرجندی (بل) آخر العبادات (المجاهد الى شئ) قيد في الدر المختار بالمعظم وقال لا قصد شئ مطلقا كما ظنه بعضهم انتهى كتاب الحج هذا هو آخر العبادات ولهذا قدمه على النكاح (برجندی) (٣) واعترض في الفتح بان اركانه الطواف والوقوف والوجود لا مشي شخص الا باجزائه المشخصة وما هيته الكلية منتزعة منها وتعريفه بالقصد لاجل الاعمال مخرج لها عن المفهوم اللهم الا ان يكون تعريفا اسميا غير حقيقي فهو تعريف لمفهوم الاسم عرفا لكن فيه ان المتبادر من الاسم عند الاطلاق هو الاعمال المخصوصة لانفس القصد المخرج لها عن المفهوم لانه يحذف سائر اسماء العبادات فانما اسماء للافعال كالصلاة للقيام والقراءة وغيرها (ابن العابد بن) (٤) اي الحج الشرعي (٥) يسمى (حج الاسلام) (٦) نوع (الحج الاصغر) يسمى (العمرة كما في التنقيح) ولفظ الحج يشمل النوعين (٧) المضاني اليه وهو لفظ الحج (١٥) اي من قبيل التخصيص (١١) من النوعين وقد ظن الفاضل البرجندی انه من قبيل التخصيص بالنوع الاول (٩) وعنوان الكتاب بالحج مع انه تذكر فيه احكام العمرة ايضا لشرفه وكونه فريضة بخلاف العمرة (البرجندی) (١٢) اشارة الى ان فرض ماض لا مصدر واريد بصير الحج الاكبر بطريق الاستخدام (١٣) اي لو تركه هو لا يكون بعيدا (١٤) اي عن قيد مسلم (١٥) اي عن الامام (١٦) اي المعين (١٧) اي ما ذكر القدوري وما قبله (١٨) اي المصنف حيث قال فرض الحج الخ (ان الصحة شرط) نفس (الوجوب عنده) (و) الحال (ان للمشايع فيه) اي في الصحة شرط الوجوب خلاف الخ (شرط) وجوب (الاداء) (٢٤) اي بحيث لو صرف بلا تغيير ولا اسراف يتعده به (٢٥) ظرف يحتاج * قوله المدخر يقال ادخر يدخر فهو من دخر فلما ارادوا ان يدغوا بالخف النطق قلبوا التاء الى ما يقاربها من الحروف وهو الدال المهملة لانها من مخرج واحد فصارت اللفظة مدخر بذال ودال فقلبا الدال المعجمة دالا وادغوا فيها فصارت دالا مشددة في الاكثر (حسن) (٢٦) اي ذلك الحر (و) يحمل (ما يحتاج) اي ذلك الحر (اليه) الخ (٢٩) بالفتح فيهما (٣) اي في قوله له زاد وراحلة

(١) فرسخا بالنوبة والى انه يشترط الملك حيث يفيد له (٢) اى الملك الاجارى (٣) اى الراحلة فالضير مفرد ومؤنث الى الراحلة فى الموضعين وما وجد فى بعض النسخ بضمير التثنية الى الزاد والراحلة فمن ادغام النسخين لان الاستجار مخصوص بالراحلة لا يتصور (٣٨٣) كتاب الحج

وكذا الاستجار اثنان بعيرا ثم ركب كل منهما فرسخا كما فى الزاهدى والى انه يشترط الملك او الاستجار فيها فلا يفرض باباحتها ولو كان المبيع قريبا له كما فى المضمرات والى انه لا يجب بالمال الحرام لكن لو حج به جاز لان المعاصى لا تمنع الطاعات فاذا اتى بها لا يقال انها غير مقبولة كما فى مكروهات صلوة الخزانة ولا يخفى ان هذين فى حق الافاقى واما فى غيره فالشرط فيه الزاد والقدرة على المشى والتبادر ان هذه الامور شرط عند خروج قافلة بلده فان ملكهما قبله فلا يائىء بصرفه الى حيث شاء كما فى شرح الطحاوى والمضمرات وغيرها (فضلا) اى فضل الزاد والراحلة ويحتمل ان يكون مصدر الفضلا (عما لا بد منه) اى من حاجته الاصلية كما مر فى الفطرة (وعن نفقة) وسط (عياله) اى الذين عليه اسباب معيشتهم كالزوجات والا ولاد الصغار والخدم والعيال بالكسر جمع العيل كالنيز ولا يخفى ان النفقة مستدركة بما لا بد منه ولعل الذكر لزيادة الاهتمام (الى حين عوده) الى وطنه من ابتداء سفره فلا يشترط بقاء نفقة يوم بعد العود خلافا لابي عبد الله الجرجاني رحمه الله وعن ابي يوسف رحمه الله نفقة شهر كما فى المحيط وقيل فى التاجر رأس مال التجارة وفى المحترف آلات حرفته وفى صاحب الضيعة ما يعيش بغلتها وفى الحراث والاكار الاتهما من البقر وغره كما فى فاضلخان والكلام مشير الى انه لو كان له كروم وعقارات وارض وموانيت يستغلها بكفيه وعياله الى العود غلتها وقيمتها لزم الحج كما فى المنية وكذا اذا كان له جواهر او نياپ الزينه كما فى

فى الزاد نعم يتصور فيه القرض (٤) لان المتبادر من لام الملك الملك المال (٥) اى الطاعات بالمال الحرام (٦) اى الزاد والراحلة شرط (فى حق الافاقى) (٨) او بعده كما صرح به فى المكارمية (٩) يعنى ان عبارة المتن بصيغة التثنية الراجعة الى الزاد والراحلة (١٠) يضم الضاد اى ان يكون مفعولا مطلقا للفعل المثنى المقدر اى فضلا فضلا (١٢) كلاهما بلاثنتين لكن الثانى بدل عن الاول فى قوة ان يقال وعن وسط عياله اى وعن وسط نفقة عياله فاندفع ما ظن ان فى ادراج قيد الوسط فى البين فبحين لانه قيد النفقة فلو اضيف الى العيال يوهم كونه قيد العيال ولو لم يضى لفسد اضافة المتن فالاولى للش المحقق ان يقول وعن وسط نفقة عياله او عن نفقة وسط لعياله بزيادة اللام الجارة وبالتركيب التوضيفى وكل ذلك اندفع بالحمل على البدلية كما عرفت (١٣) بفتح العين والياء الساكنة (١٤) بفتح النون ثم الباء الساكنة المنقوطة من تحت نيز نيزان نياز وكالحير جمعه خيار (١٥) قوله ويحتمل ان يكون اه يعنى ان قوله فضلا بصيغة تثنية الماضى ويحتمل ان يكون بسكون الصاد مصدرا (لفضلا) اى لتثنية الماضى فافهم وفى بعض النسخ مصدر يفضلان باضافة مصدر الى يفضلان وهو صيغة تثنية المضارع والمال واحد (لناظره) (١٥) مع ما اضيف اليه مستدركة (ب) قيد (ما لا بد منه) (الى حين) الخ نهاية الفضل (١٩) ظرى العود (٢٥) ابتداء الفضل (٢١) رحمه الله الواو لعطف قوله (نفقة شهر) على نفقة عياله فيكون فى حيز قول المتن فضلا اى وروى عن ابي يوسف رحمه الله انه لا بد ان يكون فاضلا ايضا عن نفقة شهر بعد العود وهكذا الحال فى قوله (وقيل فى التاجر) ان يفضل (٢٤) للكسب بعد العود (وفى المحترف) عن (آلات حرفته) وفى صاحب الضيعة عن ما يعيش بغلتها من

العقار والاراضى (وفى الحراث والاكار) عن (الاتهما) الخ (٢٩) اى قوله فضلا عما لا بد منه وعن نفقة الحج (٣٥) اى لمريد الحج (٣١) بالنصب عطفا على الضمير المنصوب (٣٢) اى الغلة وكلاهما فاعل بكفيه

(٢) لعله فانت عنه صلوة واحدة في البرازية في مفرقات كتاب الفاظ يكون اسلاما او كفرا ومن ذهب الى الغزو وفاتته صلوة فقد ارتكب سبعمئة كبيرة كذا عن الشيخ الرازي (آخوند ملا فتح الله بن حسين الأوروي) (١) بالنصب مفعول (٢) ظرف قال في (الموضعين) (٣) من كلام الشارح المحقق (٤) اي هؤلاء العظام (٥) اي الاقوال الصادرة من (٦) الامثال القرامطة مثلا (٧) اي الحج (٨) اي امر الطاعة (٩) اي اعطاء الرشوة (١٥) لكن في المنية (لا يمنع) بضم الياء (١١) ما يأخذه العاشر وهو الذي يأخذ عشر امواله لكن الظاهر هنا انه الظلم المطلق كما في القاموس (١١) المكس الضريبة التي يأخذها الماكس وهو العشار (در النثر)

(١٢) اي المكس وسئل الكرخي عن وجوب عليه الحج الا انه لا يخرج لما ان القرامطة تدخل على الحجاج في البادية فقال ما سلمت البادية عن اخذ يعني هوليس بعذر لان البادية لا تخ عن الآفات وقلة الماء وشدة الحر وهيجان الريح والسموم وبه افتى بعض فقهاءنا كذا في القنية (١٣) اي المتن او ظاهر كلام الفقيه ابي الليث كما يدل عليه فاء التفرع في كلامه (١٤) فالحبر فـ قوله للمرأة اي هو شرط لها ويجوز التقدير في جانب المبتدأ بمعنى (و) اشتراط (الزوج للمرأة) اي لاجلها وبعد حذف المضاف انتقل اعرابه المضاف اليه فصار مبتدأ (١٧) اي عرف المحرم في الكتب المشهورة بهذا اورده الشارح المحقق فقال (وهذا) اي التعريف المذكور للمحرم في المشاهير (١٩) اي الزوج (٢٥) عطف على الاخت (فان) هؤلاء ليست بمحرم للمرأة لان (حرمتها) اي حرمة هؤلاء لزوج المرأة (٢٣) لا يحسن هذا التعريف وانما يحسن لو لم يخرج الزوج (٢٤) لانه ليس بمحرم عليه نكاح امراته اي وطئها (٢٥) اي كاخراج هذه الثلث مع ان الزوج ما يطلق عليه المحرم في العرف فصدق عليه الحدود دون الحد فلم يكن جامعا (٢٦) اي المحرم (٢٧) يستعمل كثيرا موضع كلمة من

الجواهر (مع امن الطريق) اي مع ظن مريد الحج ان طريقه آمن من العصيان والقتل وغيرها فان علم انه لم يأمن غالبا يجوز تأخيره كما في الجواهر الا ترى ان ابا بكر الوراق خرج حاجا فلما ذهب مرحلة قال لاصحابه ردوني فقد ارتكبت سبعمئة كبيرة في مرحلة فردوه وفي واقعات الناطقي ان قتل بعد الحجاج عذر في ترك الحج وعن ابي القاسم الصفار ببلخ قال لا اشك في سقوط الحج عن النساء وانما اشك في الرجال وافنى ابوبكر الجصاص ببغداد انه سقط عن الرجال ايضا لكثرة الاخطار وبه افتى الربري والترجماني الصغير بخوارزم وابو الفضل السكرماني بخراسان كما في الزاهدي وقال عبد الله رحمه الله الناجي ليس الحج على اهل خراسان منذ كذا سنة وقال ابو القاسم الصفار لا اري الحج فرضا منذ عشرين سنة والبادية عندى دار من دار الحرب ومثله قال ابوبكر الاسكافي رحمه الله في سنة ست وعشرين وثلثمائة فكيف في زماننا قيل انما قالوا ذلك لانه لا يتوصل الى الحج الا بالرشوة فيكون سببا للمعصية ومتى يؤل الامر الى هذا يرتفع الطاعة كما في المضمرات وقاضيجان وغيرهما لكن في المنية لا يمنع عن الحج بالمكس فانه لا يخلو قافلة عن ذلك فلو سقط الحج بمثل ذلك ارتفع العمل بقوله تعالى «ولله على الناس حج البيت» فالاعتماد على ما قاله الفقيه ابو الليث رحمه الله انه ان غلب سلامة الطريق ففرض والافساق فظأهره ان امن الطريق شرط الوجوب كما روى عنه وعن بعض اصحابنا انه شرط الاداء وهو الصحيح فدلزمه الايضاء كما في النهاية ولما فرغ عن الشروط المشتركة شرع فيما يختص بالمرأة فقال (والزوج) بالجر اي مع الزوج ويجوز الرفع على الابتداء (او المحرم) اي الذي حرم عليه نكاحها ابدا بقراءة او رضاع او صهرية كما في المشاهير وهذا وان كان مخرجا لاخت زوجته وعمتها وخالتها فان حرمتها مقيدة بالنكاح لكنه مخرج للزوج ايضا ولو عرف بمأهل الوطى^{٢٦} ^{٢٧}

(١) وفي أكثر النسخ لم يوجد كلمة له فعلى هذا كلمة ما مصدرية فالمعنى ولو عرف بمضمون حلية الوطى^١ وحرمة النكاح لدخل الخ فكلية ما والواو ليسا ما هو في اصل التعريف وإنما حكى الشارح المحقق مضمونه والأفعلة التعريف المحرم من حل له الوطى كزوج المرأة لها أو حرم عليه النكاح أبداً كمن به أحد أسباب الحرمة المذكورة (٢) أى دخول الزوج (٣) لكونه مذكوراً ههنا صريحاً (٤) أى اطلاق المحرم (٥) فى سفر الحج ويحتمل أن يكون (٦) كتاب الحج (٣٨٥) النسخة بالراء المهملة من المرافقة (ال) بوافقها

(ب) إعطاء (نقحها) أى خراجات السفر ويحتمل أن يكون النسخة بصيغة المضارع والابمعنى لكن أى لكن ينقحها أى يعطى نفقة جميعها لكى يسافر معها (٨) أما مصدر أو اسم مكان بمعنى مكان الحوالة أو اسم مفعول من المجرد أو المزيد حيث يجئ فى كلامهم وعزاه الى كذا بالتشديد فالمعنى وفى حوالة عطف قوله والزوج بالجر على (من الطريق ٩) حيث يجئ على اوله باعتبار العطف كلمة مع فهى تدل على المصاحبة والموافقة بالاغتیار فى سفر الحج والمصاحبة إنما يتصور من العاقل البالغ ومن القاعدة المقررة فيما بينهم أن مدخول كلمة مع هو المتبوع والفاسق لا يصالح المتبوع فيه فصح كلاً (الرمزين ١٥) تفريع العقل والبلوغ ثم فرع على الموافقة بلا اجبار بقوله (ولا يجبر الزوج والمحرم) لأنه عطف على ميزفء التفريع عطف الفعلية على الاسمية (١٢) أى على سفر الحج (١٣) أى بمجرد شرطية المحرم إذا لم يكن لها زوج أولم يرافقها كما هو مفاد كلمة أو ولم يقل والمحرم مع اذنه أو التزوج فعلم أن اذن الزوج ليس بشرط (١٥) أى نكاحها بشخص لسفر الحج إذا لم يكن لها زوج (*) وذكر ابن امير الحاج أن الخلو عن العدة شرط الاداء وهو الاظهر (ابن العابدین ١٦) أى سواء كانت عدة وفاة أو طلاق بائن أو رجعى ح (ابن العابدین ١٧) أى المصنف أن المحرم شرط نفس (الوجوب) لأن قوله فرض على حر مسلم بيان نفس الوجوب لأن الحرية والاسلام شرط نفس الوجوب فكذا ما عطف واردف عليهما (١٩) لهذا الحكم أى شرطية المحرم (٢٥) أى الحج (٢١) وان كان هو المرأة فى بعض الاحكام (٢٢) من محاربه (٢٣) أى الامرد (٢٤) أى عن سفر الحج (٢٥) أى

وحرم النكاح أبداً لدخل فيه الزوج وان لم يكن محتاجاً اليه فى هذا المقام وأطلقه بدل على وجوب الحج عليها وان كان المحرم لم يوافقها الا بنقحها وفيه اختلاف الروايتين كما فى المحيط وفى معزى كلامه رمز خفى الى اشتراط كون الزوج والمحرم عاقلين بالغين موافقين لها فى ذلك بلا اجبار فلا عبرة للصبى والمجنون ولا يجبر الزوج والمحرم على ذلك كما فى شرح الطحاوى والى اشتراط كون المحرم غير فاسق والا فلا يجب عليها كما فى الخزانة (للرأة) الشابة أو العجوز والا كنفاء مشير الى أن اذن الزوج لا يشترط لأن حقه لا يظهر فى الفرائض والى أن التزوج غير واجب عليها إذا لم يكن لها زوج وينبغى أن يقيد المرأة بالخالية عن العدة لأن من شرط الوجوب الخلو عن العدة اية عدة كانت كما فى الزاهدى وغيره وظاهر كلامه أن المحرم شرط الوجوب وللمشايخ فيه خلاف كما مر فى من الطريق وفى تخصيص المرأة اشعار بوجوبه على الامرد الصبيح الوجه بلا شرط كون قريباً معه لكن للاب أن يمنع عنه حتى يلتحق ويكره له ذلك ان احتاج اليه الأب والام كما فى الخلاصة (ان كان بينهما) أى بين مكان المرأة (وبين مكة) مأخوذة من تمككت العظم أى اخرجت منه ولكون البلدة الحرام وسط الارض تسمى بها كما

جامع الرموز ٢٦

بصير ذ الحية (٢٦) أى للولد (٢٧) أى سفر الحج (٢٨) أى الولد (٢٩) من باب التفعّل (٣٥) مفعول به (٣١) أى مخ العظم وهو المغز فى وسط العظم (٣٢) أى بمكة فكانها مخ الارض ويكفى للاخذ مناسبة قليلة والفاضل ابو المكارم اعتبر اخذه من المجرد بعدة وجوه من المناسبة فراجع (٢٩) مك شك وزنده ممدن سودى وكىكن ايليكى اغزايه صوروب جمله سنى املك معناسه دريق مك الخ مك من الباب الاول اذا مص جميعه (اوقيانوس)

في المفردات وإنما ذكر الحرام لاضمحلال معنى الوصفية بالاسمية (مسيرة سفر) أي مسافة ثلاثة أيام ولياليها وفيه إشارة إلى أنها لا تسافر بلا محرم إلا إلى ما دون السفر كما في الكافي (في العمر) بسكون الميم وضمها اسم لمدة عمارة البدن بالحياة (مرة) واحدة اسم لجزء من الزمان كلاهما ظرف فرض (على الفور) في أصح الروايتين عن أبي حنيفة رحمه الله وهو قول أبي يوسف رحمه الله وقال محمد رحمه الله على التراخي كما في المحيط والاول المختار كما في السراجية ولذا سقط عدلته بتأخيرهما كما في التمرتاشي والفور لغة الغليان ثم استعير للسرعة ثم سمي به الساعة التي لا لبث فيها كما في المغرب قال ابن الأثير فور كل شيء أوله وشريعة تعجيل الفعل في أول أوقات إمكانه والتراخي لغة التباعد وشرعا جواز تأخير الفعل عن الأول إلى ظن الفوت فيشمل العمر والمراد من الفور أن يتعين أشهر الحج من العام الأول للاداء فيأثم عند الشيخين بالتأخير إلى غيره بلا عذر إلا إذا أدى ولو في آخر عمره فإنه رافع للائم بلا خلاف ومن التراخي أن لا يتعين هذه الأشهر له فتجوز له التأخير عند محمد رحمه الله لكن بشرط سلامة العاقبة كما نقل عنه في المبسوط وغيره وفيه اشكال لأن العاقبة مستورة غير قابلة لبناء شيء لا ترى أنه لو سأل سائل هل يعمل التأخير عن هذا العام عند محمد رحمه الله لم يجز للمفتي أن يجزم بالتحليل والتحریم والصحيح ما قال أبو الفضل في إشارة الأسرار أنه لا يأثم عند محمد رحمه الله بالتأخير إذا مات فجأة وأما إذا ظن الموت بالامارات فيأثم بالفوت لأن العمل بدليل القلب واجب عند فقدان غيره كذا في الكشف لكن في الزاهدي لو وجب عليه الحج وحيل بينه وبينه حتى مات سقط لأن وجوبه موسع كما سقط عن الحائض قبل خروج الوقت وقيل لم يسقط لأنه على الفور وكذا إذا افتقر بعد اليسار وإن فرط

(١) أي جعل هو مذكرا مع أنه صفة البلدة
(٢) أي المعنى المستفاد من التركيب الوصفى
(٣) يكون المجموع اسما وعلمًا لمكة
(٤) قوله وإنما ذكر بالتشديد أي جعل لفظ الحرام مذكرا ولم يؤنثه والحال أنه صفة للبلدة (ن)
(٥) فيباح لها الخروج إلى ما دونه لحاجة بغير محرم وروى عن أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله كراهة غروجهما وحدهما مسيرة يوم واحد وينبغي أن يكون الفتوى عليه لفساد الزمان (ابن العابدین)
(٦) أي معمورية (البدن بالحياة)
(٧) أي عدالة من وجب عليه الحج

(٨) أي عن الوقت (الأول إلى وقت ظن الفوت)

(٩) أي فيما نقل عن محمد في المبسوط

(١١) أي المؤخر (١٢) أي على رجل
(١٣) أي أوقع الحملولة (١٤) أي بين الرجل وبين الحج
(١٥) ظرف الحايض (١٦) أي فيه الخلاف في السقوط لكن في النظم أنه سقط بلا ذكر الخلاف
(١٨) إذا لم يسقط (١٩) أي صار فقيرا
(٢٥) أي بالغ في التقصير وصل كذا أو شرطية

حتى اتلف ماله يسعه اى يستقرض فيجى وان مات قبل اداء القرض يرجى
ان لا يؤخذ به اذا عزم على القضاء وفى التمرناش عن ابي يوسف رحمه
الله لزمه الاستقراض ولو حج الفقير ثم استغنى لم يجز ثانيا لان شرط
الرجوع التمكن من الوصول الى موضع الاداء الا ترى ان المال لا يشترط
فى حق المكي لكن فى النوادر انه يجز ثانيا (ولو احرم) من ميقات
(صبي فبلغ او عبد فعنف فمضى) كل منهما على احرامه واتم اعمال الحج
(لم يؤد فرضه) اى الصبي او العبد لانه متنفل فى الاحرام فلا يتقلب
فرضا (ولو جد الصبي) البالغ قبل الطواف والوقوف (احرامه) بان
يرجع الى ميقات من المواقيت ويجدد التلبية بالحج (للفرض صح) ذلك
التجديد لانه لعدم الاهلية لم يكن احرامه لازما فلورجع الى تجديد
الاحرام ادى فرضه (لا العبد) اى لا يصح تجديد احرام العبد المعترف
لانه لاهليته الاحرام كان احرامه لازما فلا يخرج عنه الا بالاتمام وفيه اشعار
بان المجنون اذا افاق والكافر اذا اسلم بعد الاحرام ومضى كل منهما عليه
لم يؤد فرضه ولو جد الاحرام اذاه كما فى المضمـرات (وفرضه) اى
فرض الحج الأعم من الشرط والركن (الاحرام) لغة المنع كما قال ابن
الانير وشرعا تحريم اشياء واجباب اشياء كما فى تمتع الهداية وهو شرط
كما فى النهاية وغيره ولا يبعد ان يكون فيه اختلاف فى الركنية فانه
كالتكبير فى الصلوة كما فى تمتع الكافى وغيره (والوقوف) اى المحذور
ولو ساعة من زوال عرفة الى طلوع فجر النحر (بعرفة) هى كعرفات^{١٣}
اسم لموضع شرفى من مكة على اثنى عشر ميلا منها تقريبا وينبغى ان لا
ينون^{١٧} فى الصحاح انها شبيهة بمولد لكن قد تكرر ذكرها فى الاحاديث
الصحيحة كالبخارى ومسلم وانما سمي بها لان ابراهيم على نبينا وعليه
الصلوة والسلام وضع اسمعيل عليه السلام وهاجر بمكة ورجع الى الشام

(١) غاية التفريط (٢) جزاء الشرط (٣) اى
المفريط (٤) اى المفريط (٥) اى المفريط (٦) وقد
حصل فى هذا الفقير فوقع حجه فرضا (٧) اى
هذا الفقير *

(*) اى لو احرم عنه وليه ثم افاق فجدد
الاحرام قبل الوقوف اجزاه عن هجة الاسلام
(ابن العابد بن) (٩) اى كل منهما (١٥) فوما
من قبيل الصبي فى عدم لزوم الاحرام (١١)
صفة القرض اى بالمعنى الأعم
(١٣) اى فى الاحرام (١٤) اى ما هو بالالف
(١٥) اى همامتراد فان اسمان
(١٦) وليس عرفات جمع عرفة (١٧) للعلمية
والثأنيث (١٨) اى بغير العربى (١٩)
اى وقع مكررا (٢٥) اى لفظ عرفة (٢١) اى
تركهما (٢٢) هو *

ولم يتلاقيا سنيين ثم التقيا يوم عرفة بعرفة (وطواف الزيارة) وسمى
 طواف يوم النحر وطواف الركن وطواف الاضافة فالطواف الدوران
 حول الشئ والزياره مصدر زُرْتُ فلانا اى لقيته بزورى بالفتح او قصدت
 زوره وهو اعلى الصدر كما فى المفردات والاضافة بادنى ملابس والمعنى
 الدوران حول البيت فى يوم من ايام النحر سبع مرات فالكل ركن
 لكنه قول الشافعى فان الركن عندنا اربعة والباقى واجب كما فى جنابات
 المضمرات وفى تأخير الطواف اشعار بان الوقوف فوقه ولذا لم يفسد
 الحج بالوقوع قبله (وداجبه) اى الحج وهو ما بتركه الدم (وقوف جمع)
 اى الوقوف بجمع ولو ساعة من بعد صلوة فجر النحر الى ان يسفر
 جدا وهو كالمدلفة اسم لبقعة على سبعة اميال من مكة شرقيا وانما سميت
 به لانه اجتمع فيه آدم وحواء (والسعى) اى سبع مرات (بين) اعلى
 (الصفا) بالنصر (و) اعلى (المروة) فيفيد ان صعودهما واجب كما
 فى شرح التأويلات والتنق لکن فى الكلام اشكال من وجهين احدهما
 ان لا يجب الا المشى والثانى ان يسن السعى فى بطن الوادى لا غير كما سيجئ
 وهما جبلان شرقيان الاول مائل الى جنوب البيت والثانى الى شماله وما بينهما
 ستة وستون وسبع مائة ذراع والمسعى مائة ذراع واثني عشر ذراعا (ورمى الجمار)
 اى رمى سبعين جمرة فى ايام النحر والنشريق فالجمار بالكسر وهى
 ثلاثة مواضع من منايرى بها جمارا اى صغارا من الاحجار كما سيجئ
 وانما سئى بالجمار كما بالجمرات لعلاقة الحلول (وطواف الصدر) ويسمى
 طواف الوداع وطواف آخر العهد بالبيت وفى التنق انه سنة فالصدر
 بفتح تنين رجوع المسافر من مقصد والشاربة من مورده والمعنى طواف البيت
 عند الرجوع الى مكانه (للافاق) اى الخارج من المواقيت فلم يجب
 على الحلى والحرمى والمكى وقال ابو يوسف رحمه الله انى احبه للمكى

(١) اى بما فوق صدرى (بالفتح) اى بفتح
 الزام العجمة (٢) عطف على لقينه (٣) اى
 الدور (٤) اى اربع السبع (٥) وهو الثالث
 الاخير (٦) اى اعلى من طواف الزيارة (٧) اى
 الوقوف (٨) اى بموضع سمي جمعا يعنى
 ان المراد بوقوف جمع هذا المعنى الاضافى لا
 ان المجموع علم والاضافة بمعنى فى (٩) اى
 الجمع (١٠) اى هامت رادفان فى باب الحج
 (١١) اى بالجمع (١٢) بعد المقارنة بينهما
 وازدلفى آدم اى دنا فيه منها (١٣) استدراك
 من قوله فيفيد الحج يعنى وان افاده لكن
 (١٤) اى فى المتن (١٥) اى تساهل بعد
 (١٦) ان محقق من المثقلة وضهير الشأن
 محذوف اى انه (١٧) اى بالارجل على
 السكينة لا السعى وهو السرعة ولا راكبا
 كما يفيد اطلاق المتن حتى لو سعى راكبا
 من غير عذر لزمه دم كذا فى البحر (و) الاشكال
 (الثانى ان) اى انه (٢١) اى يجب (٢٢) لان
 السعى مطلقا سواء كان فيه او قبله او بعده واجب
 كما يفيد اطلاق المتن (٢٣) اى الصفا
 والمروة (٢٤) اى بين الجبلين اى بين
 اعاليهما (٢٥) اسم مكان اى مكان السعى
 اى المشى بسرعة وهو مقدار ما بين الميلين
 الاخيرين كايأتى لكل ما بين الجبلين ومسافته
 مائة ذراع واثني عشر ذراعا * ان السعى
 مسنون نسخته (٢٣) مبتدأ خبره (بالكسر) اى
 اى بكسر الجيم جمع جمرة ولذا فرغ من قوله
 رمى سبعين جمرة (٢٥) اى الجمار بالكسر
 (٢٦) اى المحرم (٢٧) اى فى المواضع الثلاث
 (٢٩) اى ذلك المواضع بالجمار (كما)
 سى (٣١) اى من قبيل تسمية المحل
 باسم الحال فيكون مجازا مرسلا (٣٢) يعنى فى
 وجوب طواف الصدر خلافا (وطواف آخر
 العهد) بمعنى الوقت او الاقامة (ب) خدمة
 (البيت ٣٣) الفا فصيحة لا تفريع فافرق
 (و) رجوع (الشاربة) (٣٤) اى من مكان
 شرب الماء (٣٥) يعنى من قبيل اطلاق
 الحال اى الاحجار الصغار على المحل
 فيكون مجازا مرسلا (حسن افندى)

(٢) بالرد الى المفرد والنسبة اليه كما هو الضابطة في النحو (٣) اى لمن يريد ان يقوى قول الفقهاء في كتبهم للآفاق (فعن سيبويه ان) ما هو وزن (الأفعال) يفتح الهمزة وسكون الفاء يعنى ان آفاق على وزن افعال لان الالف المدية في مقابلة الفاء الساكنة (٧) لانه صيغة جمع (٨) اى آفاق (٩) اى المشترك بين الواحد والجمع وفي بعض النسخ هو انعام وليس بموافق للمقام لانه في صدد تقوية ان الآفاق ليس بجمع (١٥) اى رجل واحد من الروم (لأنهم ارادوا بالآفاق الذى هو الجمع (١١) اى المنسوب الى الخارج وفي بعض النسخ بالآفاق الخارجى وهو المناسب في المقام (١٢) اى الخارجى (١٣) اى للآفاق (١٤) في النسبة (١٥) اى من الآفاق (ذلك) المعنى الآخر (١٧) اى الآفاق (١٨) وزنا ونسبية فانه نسبية الى الانصار وهى عبدة ابن الصامت الصحابي الكبير رضى الله تعالى عنه (٢) اذ في النسبة يرد الجمع الى الواحد الا اذا كان علما كما ينسب في النسبة الى مداين اسم للبلد (لناظره) * قوله وقال بعض العرب تأييد لما نقل عن سيبويه بجملة الانعام على المفرد حيث قال هو انعام اى هذا الشئ^٦ انعام فلم يكن الانعام جمعا والا لم يصح جملة على المفرد لكن الاكثرين قالوا الانعام جمع نعم وجمع الجمع اناعيم (لناظره)

(١٨) قالديك اصل اولان نسبت بر ماده نك مفردينه متعلق اولقدر واگر جمع اولورسه علم ايسه مفرد مكمنده اولمغه انكا نسبت اولنور انصارى كين بس بوراده فقها نك هج مسئله سنك آفاقى تعبير لرى آفاقى مخصوصه خارج مواقينه علم اعتباريله صحيح اولوركه ملحق بالعلم اولمش اولور (اوقيانوس)

(٢٥) لا كلها حيث اسلف والباقي واجب

(٢١) وهو مزدلفة عطى على منا (مسن افندى) (٢٢) الواو من المتن (٢٣) بيان البواقي (٢٤) اى بكسر العين (٢٥) وهو المشهور في الاسن (٢٦) اى بكسر الحاء (٢٧) اى الحجة بالكسر الخ

كما في شرح الطحاوى والآفاق بالمتنسوب الى الآفاق جمع اقف فالصواب اقفى كما في المغرب والتهذيب وغيرها ولتأصر الفقهاء ان يقول لانسلم ان الآفاق جمع اقف حتى وجب رده في النسبة الى الواحد فعن سيبويه ان الأفعال للواحد وقال بعض العرب هو العام كما في الفائق وغيره ولو سلم انه جمع فلم لا يجوز ان يكون الياء للومدة كما قالوا في ردوى ولو سلم انها للنسبة فالرد غير واجب لانهم ارادوا بالآفاق الخارجين وبالآفاق الخارجى وهذا معنى آخر له لو رد الى الآقف لم يفهم منه^{١٥} ذلك فصار كالانصارى على ما نقل صاحب الكشف عن الزمخشري (والملحق)

اى قطع شعر الرأس بالموسى وغيره عند الخروج عن الاحرام والاولى ان يقال والاخذ ليشمل التقصير ايضا والواجب السادس الاحرام من البيقات كما في المضمرات وذكر في النظم للمفرد ثلاثة عشر فعلا وللغارن ستة عشر وللمتمتع سبعة عشر ثم قال ان الترتيب بين هذه الافعال واجب وقد ذكرنا ان بعضا من اشواط الزيارة واجب (وغيرها) من الفرائض الثلاث والواجبات (سنن) تاركها مسمى وهى التيامن في الطواف وتقبيل الحجر كما في التفت والرمل في الثلث الاول من اشواط الطواف والسعى في بطن الوادى وطواف القدوم والبيتوتة بمنا والجمع والاصطباع والجمع بين الظهر والعصر بعرفة باذان واقامتين وبين المغرب والعشاء بمزدلفة باذان واقامة كما في النظم (و) البواقي من الاغتسال قبل الوقوف والاجتهاد في الدعاء وغير ذلك (آداب) تاركها غير مسمى كما في شرح الطحاوى (واشهره) اى الحج (شوال وذوالقعدة) بالكسر^{٢٢} او السكون (وعشر ذى الحجة) بالكسر وقال الجوهرى انها بالكسر المرة الواحدة

(١) أى من الصيغ الشاذة المخالفة للقياس (٢) أى ظاهر المتن وجه الظهور هو تأنيث لفظ عشر حيث حذف منه التاء فيبدل على أن تميزه ليال لأنه جمع المؤنث وهو الليلة لا أيام لأنه جمع المذكر وهو اليوم (٣) أى وقت الحج من ذى الحجة (٤) من أيامه فيوافق لما قال أبو يوسف رحمه الله في الجوامع حاصله أن يوم النحر ليس من وقت الحج على هذا (٥) قوله وظاهره حيث ذكر العدد أى العشر (لناظره) (٦) أى ثمرة الخلاف بين أبي يوسف رحمه الله وبين الجرجاني والرازي (٧) أى رجل (٨) أى من العام الثاني (٩) أى الجرجاني والرازي لأنه من أيام الحج عندهما ويكره عند أبي يوسف رحمه الله لأنه ليس من أشهر الحج عنده (١٠) أى على ما قال به الجرجاني والرازي (١١) أى تميز العدد (١٢) أى تذكير العدد على وفق الأسماء الأخر والأولى جاز التأنيث لأن فيما فوق الثلثة إلى العشرة تأنيثه بحذف التاء وتذكيره بانبثاقه على عكس الشهور إلا أن يقال أجرى الكلام على الاصطلاح المشهور (١٣) أى في عطف قوله وعشر ذى الحجة (١٤) كلفظ الأشهر مثلاً (١٥) أى ما فوق الواحد من الاثنين والثلاث فصاعداً (١٦) خبر ما في الكشف (١٧) عما وراء الواحد وهو (الشهرين) فلا يتوهم ما في الكشف عدم التسامع والمجاز (١٨) وان سلم عدم الإخراج (قول مرجوح لا يليق بفصاحة القرآن) يعنى كل كلمة في القرآن فصيح فاشهر معلومات وغيرها فصيح فيحمل على المجاز لأنه ابلغ من الحقيقة (١٩) أى كلام المص (عليه) أى على ما ذهب إليه الجرجاني والرازي فيكون المعنى عشرة أيام (٢٠) قوله اسم الجمع الإضافة بيانية أى اسم هو جمع والأشهر صيغة الجمع حقيقة (ابن ع) (٢١) لا يرد باسم الجمع نحو القوم بل المراد مفهومه اللغوي أى لفظ الجمع مشترك بين الاثنين وما فوقها لأن معنى الجمع ضم شئ^٢ إلى شئ وهو متحقق في الاثنين وإذا جاز أن يطلق الجمع على الاثنين فبالأولى جواز إطلاقه على الاثنين وبعض الثالث (حاشية على الكشف) فاندفع ما أورده الشارح على الكشف بقوله فمخرج للعشر تأمل (ن) (٢١) لأنه لم يجد الأشهر وهو مالك الزاد والراحلة (٢٢) أى الإشارة الثانية (٢٣) أى كفاية (٢٤) أى الأشهر (٢٥) أى الأشهر (٢٦) أى الأحرام والرمي والحلق والطواف وغيرها (٢٧) أى في غير تلك الأشهر وأن اجزوا فيه لأن الحرمة أمر والأجزاء مع كونها حراماً فيه أمر لا منافات بينهما وأمثاله في الشرح كثير (٢٨) من قبيل قولهم عين الزمان (٢٩) أى أهل تلك اللغة القديمة يعنى أنهم (يجنون) في ذى الحجة فسموه به لهذه المناسبة (ويقعدون) في ذى القعدة (٣٠) فى الشوال (٣١) إلى مواضع أخر كالإتراك فنقلوا منه شوال لأنه (يقال شال) يشول

(٣٩٥)

كتاب الحج

من الشواذ وقال ابن الأثير أنها بالفتح المرة الواحدة على القياس إلا أن المطرزي قال الفتح لم يسمع وظاهره يدل على أنه عشر ليال وتسعة أيام كما قال أبو يوسف رحمه الله في الجوامع وقال أبو عبد الله الجرجاني وأبو بكر الرازي رحمهما الله تعالى أن يوم النحر من أشهر الحج وثمرته أنه أن أمم يوم النحر للحج القابل لم يكره عندهما كما في الذخيرة ويمكن أن يحمل الكلام عليه لأنه إذا حذف التمييز جاز التذكير وفيه اشعار بأن في قوله أشهره تسامحاً أو مجازاً حيث جعل بعض الشهر شهراً وما في الكشف وغيره أن اسم الجمع يشترك فيه ما وراء الواحد فمخرج للعشر لأنه خارج عن الشهرين على أنه قول مرجوح لا يليق بفصاحة القرآن وإنما أضيف إلى الحج إشارة إلى أنه لو ملك الزاد والراحلة قبل هذه الأشهر فاستهلك لم يجب عليه الحج كما في المحيط وإلى أنه لا يعمل شئ من أعمال الحج في غير هذه الأشهر ولا ينافيه أجزاء الأحرام قبلها ولا أجزاء الرمي والحلق وطواف الزيارة وغيرها بعداً لأن كل ذلك محرم فيه وإنما سميت بهذه الأسماء لأنهم لما نقلوا أسماء الشهور عن اللغة القديمة سموها بما يوافق تلك الأزمنة فهم يحجون ويقعدون عن الحرب وينقلون عن مواضع يقال شال زيد إذا زال عن مكانه وأعلم أن أيام الحج وما لا بد منه خمسة يوم عرفة وأيام النحر وأيام التشريق (ذكره)

كراهة

وغيرها (٢٧) أى في غير تلك الأشهر وأن اجزوا فيه لأن الحرمة أمر والأجزاء مع كونها حراماً فيه أمر لا منافات بينهما وأمثاله في الشرح كثير (٢٨) من قبيل قولهم عين الزمان (٢٩) أى أهل تلك اللغة القديمة يعنى أنهم (يجنون) في ذى الحجة فسموه به لهذه المناسبة (ويقعدون) في ذى القعدة (٣٠) فى الشوال (٣١) إلى مواضع أخر كالإتراك فنقلوا منه شوال لأنه (يقال شال) يشول

كراهة تحريم (أحرامه) أى المحرم (له) أى للحج (قبلها) أى الأشهر
كما اشير إليه فى شرح الطحاوى وذكر فى التحفة انه مكروه بالاجماع
وفى المحيط ان امن من الوقوع فى محذور الاحرام لا يكره وفى النظم عنه
انه يكره الا عند ابى يوسف رحمه الله وفى كلامه اشعار بانه لا يكره الاحرام
فى ادائل الأشهر ولا فى غيرها الا اذا أخر بحيث يغترب الوقوف بعرفة
كما اذا احرم يوم التحرّفانه لا ينعقد الحج لفوات اقوى اركانه (والعمرة)
اسم من الاعتبار لغة المقصد الى مكان عامر كما فى المغرب أو الزيادة
التي فيها عبارة الود كما فى المفردات وشريعة افعال مخصوصة (سنة)
مؤكدة وقيل واجبة كما فى التحفة وعن بعض اصحابنا انها فرض كفاية
كما فى الكافي (وهو طواف) للبيت (وسعى) بين الصفا والمروة فليس
بها سواهما ركن فالاحرام والحلق شرط كما فى التحفة لكن فى شرح الطحاوى
ان الاحرام ركن والسعى والحلق او التقصير واجبان وما سوى ذلك سنن
وآداب تاركها مسي (وجازت) العمرة (فى كل السنة) مرة او اكثر
واجتنب فيها ما فى الحج واذا استلم الحجر يقطع التلبية فى اصح الروايات
واذا حلق يخرج عن احرامها كما فى قاضيخان (وكرهت) العمرة وصحت
(فى يوم عرفة واربعة بعدها) من ايام التحر والتشريق وعن ابى يوسف
رحمه الله لا يكره فى يوم عرفة قبل الزوال وعنه الاولى التأخير عن
هذه الايام اذا احرم بها فى غيرها واما اذا احرم فيها فيرفضها كما فى
المحيط (وميقات المدن) أى مبدأ احرام اهل المدينة ومن سلك هذا الطريق
من غيرهم سواء كان ملكا او غيره للحج او العمرة وهكذا فى سائر المواقيت
لانه مما عيّنه صلى الله عليه وسلم كما اشار اليه فى الاختيار وغيره وقال
ابن المجران صلى الله عليه وسلم وقتها لاهل الآفاق قبل الفتح لها
علم انه ستفتح ^{١٧} والليقات ^{١٨} فى الاصل الوقت المحدود ثم استعير للمكان أى

(١) لانه قد مر ان كل ذلك محرم فى غيرها
(٢) أى الى كراهة التحريم (٣) أى المصنف
(٤) أى غير الاوائل وهو اوسطها واواخرها
وليس الضمير الى الأشهر والايام بل الى الأشعار
بجملته صريح المتن (٥) مرتبط بالخير
(٦) وهو الوقوف فانه يوم العرفة (٧) أى
الحج أى تعميره وازدياده قال عليه السلام
زرغبنا تزدد حبا

(٧) قوله عمارة الود أى المحبة اذ بزيارة أحد
الصديقين يعمر ويزيد المحبة بينهما
(حسن أفندى)

(٨) أى فى العمرة سواهما ركن

(٩) أى فى العمرة (ما) يمتنع
(فى الحج) فالطرف مستقر على التحقيق عامله
المقدر يمتنع بقريئة السابق فلا تساهل
فى العبارة (وصحت) أى مع الكراهة

(١٢) بالعمرة (١٣) أى فى هذه الايام
(١٤) أى احرام العمرة

(١٥) أى عين المواقيت (١٦) أى فتح مكة
شرفه الله (١٧) علة وقت (١٨) أى مكة
(١٩) مجهول فلا يرد انه لافائدة فى التوقيت
قبل الفتح

(١) بحذف الياء والتاء وقلب كسر الدال بالفتح والحاق بياء النسبة (٢) بياء النسبة وحذف التاء فقط واما الدال والياء بحالهما (٣) لا الى مطلق المدينة بمعنى البلد والافلا فرق بينه وبين المعطوفات لانها ايضا نسبة الى مدينة ما (م) اي على صيغته في المكارمية الحليفة تصغير حلقه بفتح اللام اسم نبت في الماء (٥) ان ذوالحليفة (٦) من مكة بالنسبة الى سائر (المواقيت) وانما جعل الابدع ميقاتا للطريق (٣٩٢) **كتاب الحج**

موضع الاحرام كما في الكرماني والمدني كالدني منسوب الى مدنيته
صلى الله عليه وسلم كما في شرح مسلم (ذوالحليفة) على التصغير مكان
على اربعة اميال من المدينة وعلى مائة ميل من مكة فهو ابعد المواقيت
اما لعظم اجور اهل المدينة واما للرفق باهل سائر الآفاق فان المدينة
اقرب الى مكة من غيرها (د) ميقات (العراقي) والحراساني واهل ماوراء
النهر والعراق بالكسر بلاد يذكرونها ويؤثت معرب ايران شهر وهو موضع
الملوك كما في الازاهير (ذات عرق) بالكسر ارض سبعة على سنة واربعين
ميلا من مكة وانما سمي بها لان فيها جبلا صغيرا يسمى بالعرق (د) ميقات
(الشامي) والمصري وغيرهما من ارض العرب بالقصر والياثين للنسبة
او بالمد والياثين او الياء الواحدة وحذف الاخرى كما في الرضى (جحفه)
بضم الجيم وسكون الحاء المهملة قريبة خربة على خمسة مراحل او ستة
سمى بها لان قوما نزلوا فيها فاجفهم السيل اي استأصلهم واهل مصر
تركها الآن الى رافع بالراء والهمزة والغين المعجمة لانه لا ينزلها احد
الا حم كما في فتح الباري (والنجدي) ومن سلك هذا الطريق والتجد
اسم لعشرة مواضع مرتفعة فاصلة بين اليمن والتهامة وهما اعلاها والعراق
والشام اسفلها واولها من ناحية الحجاز ذات عرق كما في تقويم البلدان
(قرن) بالتحريك كما في الصحاح وفيه انه بالسكون وهو جبل مشرف
على عرفات كما في المغرب لكن نقل الغاضي عياض ان المتحرك الطريق

المدينة (٨) اي ليعظم ويكثر (٩) في سفر الحج
(١٥) حيث يصلون اليه قبل الوصول الى
سائر المواقيت فاذا وصلوا اليه كأنهم قربوا
من مكة (١١) التي هي اربعة اميال من ذي
الحليفة (١٢) من المدن (١٣) اي كسر
العين (١٤) اي عدة بلد فهو اسم الولاية
كما وراء النهر وخرغانة (١٦) اي هو شهر
واحد يعني ان المعرب منه اسم بلد واحد
والمعرب اسم عدة بلاد (١٧) اي ايران
موضع الملوك (*) اي المراد من المدني
ههنا منسوب مدنيته عليه الصلوة والسلام
لا منسوب كل مدينة ففي العبارة مسامحة
فاعرف (حسن) (*) بقريته المعطوفات
اعني قوله والعراقي والشامي وغيرهما
(حسن افندي) (١٨) وقد مر في كتاب
الزكاة ان العراق بالكسر اسم للبصرة
والكوفة والبغداد ونواحيها (حسن افندي)
(١٨) اي بكسر العين (١٩) بتقديم الباء
على الحاء المعجمة يقال بالفارسي شوره زمين
(٢٥) اي بذات عرق بمعنى صاحبه
(٢١) اي بالالف المقصور (٢٢) المدغم
والمدغم فيه والجيم (٢٣) اي بالالف الممدود
لاجتماع الساكنين بان كان الميم مشددا
كالياء (٢٤) الساكنة وحذف (الياء)
الاخرى (*) الاستيصال ازيح بركندين
(صراح) (٢٥) اي جحفه الآن ونزلوا
(الى رافع) وقر بعضهم مكان الغين بالصاد كذا
في البحر (٢٧) اي اهل مصر علة الترك
(٢٨) اي جحفه (٢٩) اي لونها (٣٥) اي
صار محمودا كالباخ في زماننا (٣٥) حم تب
كرفته شدة (مقدمة) (٣١) فهي الجبال
(٣٢) اي اليمن والتهامة (٣٣) اي التجدي
(٣٤) اي تلك المواضع العشرة (٣٥) بدل
من الناحية (٣٦) اي بحر مكة الراء
(٣٧) في الفتح وجعله في الصحاح محركا
وخطى بان المحرك اسم قبيلة ينسب اليها
او بس القرني ولذا قال الشارح المحقق
(وفيه) اي كلام الصحاح نظر (٣٩) اي

والساكن
القرن الذي هو من الميقات (٤١) اي مطل كذا في البحر (٤٢) ولما فهم من كلام الشارح المحقق انه بالسكون
فقط لا قول فيه بالحركة استدرك بقوله (لكن) الخ

والساكن الجبل وهو على مرحلتين من مكة كما في فتح الباري (والبني)

والتهامي وغيرهما (يللم) بفتح الياء واللامين وسكون الميم ويقال ان
 اصله الَلَمُّ بالهمزة والياء تسهيل وكى يرمم وهو مكان على مرحلتين
 من مكة وهذه المواقيت كالحديد فيللم جنوبى ويقابله ذوالخليفة وقرن
 شرقى ويقابله الجحفة واما ذات عرق فيجاذى قرن ولا تخلو بقعة
 من البقاع الا ان يجاذى ميقاتا منها كما في فتح الباري وهذا اذا قصد
 مكة من طريق مسلوكة^٢ واما اذا قصد من غيرها فميقاته ما يجاذى ميقاتا من
 هذه المواقيت كما في الاعتبار (وهرم تأخير الاحرام عنها) اى عن
 هذه المواقيت (لمن قصد) من الافاق والحلى والحرمى والمكى الخارجين
 للتجارة او غيرها (دخول مكة) للحج او العمرة او التجارة او التوطن او
 غيرها فان دخل بلا احرام فعليه حجة او عمرة وكذا في كل مرة وفيه اشعار
 بانه لو قصد دخول بستان بنى عامر او غيره من الحل فدخل فيه ثم دخل
 مكة فلا شىء عليه وعن ابي يوسف رحمه الله انه يشترط نية الإقامة فيه^{١١}
 خمسة عشر يوماً كما في الزاهدى وغيره (لا) يحرم (التقديم) اى تقديم
 الاحرام على هذه المواقيت بعد دخول الاشهر والافضل من دؤيرة اهله
 لان التأخير الى الميقات بطريق الترخص وعن ابي حنيفة رحمه الله هذا^{١٢}
 اذا امن ان لا يقع في محذور الاحرام وعن محمد رحمه الله هذا اذا كان اول
 ما يحج وحسن التأخير الى الميقات كما في المحيط (وعمل لاهل داخلها)
 اى داخل هذه المواقيت ويدخل فيه اهلاً^{١٣} (دخول مكة) لحاجة لا للنسك
 (غير محرم وميقاته) اى ميقات اهل داخلها للحج او العمرة (الحل) بالسكبر
 هو ما بين المواقيت والحرم لا الحل الذى هو خارج المواقيت (و) الميقات
 (لمن) استقر (بمكة) والحرم (لحج الحرم) فجاز ان يُحرموا من دورهم
 وقال ابو جعفر الحرم من جانب المشرق ستة اميال ومن الشمال اثنى

(١) لم يثن هنا كما فى اللام فدل انه الميم
 الاول فالثاني على اعرابه (٢) على وزن
 يللم (٣) فى اوله مكان ياء يللم (٤) فى
 يللم (٥) للهمزة لان تلفظ الياء اسهل
 للسان من تلفظ الهمزة فانها من اقصى
 الحلق والياء من وسط اللسان حاصله
 ان الهمزة قلبت ياء للخفة (٦) فى لغة
 (٧) بالرأىين مكان اللامين (٨) اى كبيان
 الحدود الاربعة للعقار (٩) فهو شمالى
 (ويقابله) اى القرن (الجحفة) فهى غربى فتم
 الحدود الاربعة للبيت (١٥) الاولى عن
 محاذات ميقات او ان يقول وليس بقعة من
 البقاع الا ان يجاذى الخ اى بحال من الاحوال
 الاجمال المحاذات ميقاتا كما لا يخفى على
 عارف النحو

٤ اى عن المواقيت

(١١) اى فى بستان بنى عامر (١٢) ثم لو
 دخل مكة لاشىء عليه (١٣) اى كون الاحرام
 من دؤيرة اهله افضل (١٥) عطف على
 المتن ومقابل له (١٦) اى فى حكم الدال
 (١٧) اى المواقيت

عشرون من المغرب ثمانية عشر ومن الجنوب أربعة وعشرون كذا في الكبرى لكن الأصح أنه من الشمال ثلاثة أميال تقريباً كما في المضمرات أو أربعة فإنه التنعيم وقيل إنه ليس بطرف الحل بل بينهما نحو ميل كما في فتح الباري (و) لمن بمكة (للعمره الحل) من أي مكان شاء منه واقربته التنعيم كما في المحيط (ومن شاء) من الحاج أو المعتمر (أحرامه) قص شاربها وظفاره وعانته ثم (توضأ والغسل) للتنظيف حتى يؤمر به الحائض (أحب) وفيه أشعار باستحباب الكل كما في الاختيار (ولبس أزاراً) بلا عقد جبل عليه فإنه مكروه وهو من وسط الإنسان (ورداء) من الكتف فيستر به الكتف وفي النهاية أنه يدخل تحت يده اليمنى ويلقى على كتفه الأيسر ويبقى الأيمن مكشوفاً إلا أن الأول أولى كما في عدة المناسك لصاحب الهداية وهذا إذا وجد الأفيشق سراويله ويتأزر به وقميصه ويرتدي به كما في الظهيرية وفيه إشارة إلى أنه لا يلبس السراويل والنبان والقميص كما يأتي ولا بأس بلبس القباء إذا لم يدخل يديه في كفيه كما في النظم وإلى أن السنة للحاج أن يلبس ثوبين كما في الكرماني فلو اكتفى بما يستر عورته جاز كما في الاختيار (طاهرين) بالغسل أو الجدة وفي الاختيار أن الجديد الأبيض أفضل (وينطيط) أي استعمل عينا لها راحة طيبة أن وجدها استحباباً وعن محمد رحمه الله أنه لا ينطيط بما سقى أثره بعد الأحرام والأول الصحيح كما في المحيط (وصلى) في موضع الأحرام (شفعا) قرأ فيهما ما شاء والأفضل سورة الكافرون والإخلاص كما في الكرماني (وقال المفرد) أي التمجُّم بالحج (للهم) أصله يا الله حذف حرف النداء لأنه أنما يليق بالغافل تعالى الله عنه وأخر ما عوّض عنه من الميم المشددة تبركاً بالابتداء باسمه تعالى وقد زُيِّف ما قال الغراء أن أصله يا الله أمناً بالخير حذف الحرف مع المفعولين وأدغم (أني أريد الحج)

(١) أي الحرم من جانب الشمال (٢) أي تخميناً (كما في المضمرات أو) الحرم من الشمال (أربعة) من الأميال (٥) أي الحرم من جانب الشمال (٦) علة الأصح أو علة لضم قوله أو أربعة للكلام المضمرات والتنعيم موضع بقرب مكة عند مسجد عائشة رضي الله عنها وعن أبيها وهو في الحل بل طرف أخير للحل كما يفهم من قوله (وقيل إنه) أي التنعيم (٨) أي بين الحل والتنعيم (٩) فاعل بينهما أي مسافة مقدار ميل

(٦) وهو موضع بقرب مكة عند مسجد عائشة رضي الله تعالى عنها (١٥) أي أقرب مكان من الحل إلى القبول (١١) لقول عائشة رضي الله تعالى عنها يارسول الله الخ وعمرة وانطلق بحجة فامر عبد الرحمن ابن أبي بكر رضي الله عنه أن يخرج معها أي التنعيم فاعتبرت بعد الحج اه الفتح نقلاً من الصحيحين (١٢) أي اسم التفضيل (١٣) لاقتضاء قاعدة التفضيل ذلك (١٤) أي الرداء (١٥) مجهول من الإدخال (١٦) أي ستر الكتف (١٧) مما في النهاية (١٨) أي لبس الأزار والرداء (١٩) أي الأزار والرداء أن كانا ميسرين والأفيشق

٦ بضم الناء وتشديد الباء سراويل صغير مقدار شبر سائر للعمرة الغليظة للفلاحين ملا عبد الرزيم

(٢٥) أي بسببه (٢١) مصدر بكسر الجيم وتشديد الدال ثم التاء أي أو يجعله من الكرباس الجديد (٢٢) أي النداء علة الحذف (٢٣) أي عن الغفول (٢٤) مجهول من التزييف (٢٥) أي أفصداً بصيغة الأمر (٢٦) أي حرف النداء بلا تعويض (مع) حذف (المفعولين) وهما بالخير ونون المتكلم مع الغير (٢٩) أي أدخل اسم الله في أم وسقط همزة الوصل من البين فصار اللهم وجه التزييف عدم تعويض الحذف والتعويض عن الوصل بالأدغام (٢٥) وعند الكوفيين أصل اللهم يا الله أمناً بالخير أي أقصدنا مخذف المفعولان وهما أنا وبالخير ثم حذف الهمزة عن أم تخفيفاً ثم حذف حرف النداء فبقى اللهم (شرح المقامات الحريرية)

(١) حيث لم يقل أريد حجة الاسلام ولفظ الحج مشترك بينه وبين النقل كما مر في عنوان الكتاب (٢) هو أريد ولم يقل أردت (٣) حيث أتى بلفظ قال (٤) نبينا وهو الظاهر من عنوان الحبيب (٥) حيث قال أريتنا تقبل منا وفي سائر الشروح من إبراهيم كتاب الحج (٣٩٥) واسمعيل عليهما السلام إذا صل الحكايمة في دعائهما (و)

الحال أنه (قد صح بالنية السابقة) على التلبية (٧) أي دبر شفعه وجه الإشارة أنه أتى هنا بكلمة ثم وهي للتراخي مع المهلة وهناك بالواو حيث قال وقال المفرد الخ فيفيد أن التلبية متراخ بان كانت بعد الصلوة (وان استوى) وصل لبي (٩) أي اقتران التلبية (١٥) أي بالصلوة بان تكون قبل الاستواء على بغير (افضل) الخ (مع الجار) وهو لام لك (ورد المزيدي) وهو الأبواب (إلى الثلاثي) المجرد وهو اللب (ثم) ثنى (واضيف) إلى ضمير الخطاب وهو كاف لك بقي من غير ما اتصل به بعد حذف لامه ولا خلاف في أن التلبية جواب الدعاء وإنما الخلاف في الداعي فقيل (الداعي هو الله تعالى) كما يشعر به قوله تعالى يدعوك ليففر لكم من ذنوبكم ويؤيده الخطاب بالمدحورة في هذا الدعاء والزيادات المروية في بعض الروايات أو الرسول عليه السلام كما قال عليه السلام ان سيد ابني درا واتخذ مأدبة وبعث داعيا واراد بالداعي نفسه عليه السلام وبالسيد الله تعالى وفي المذهب المأدبة مهماني (لانه دعاهم) أي الناس (الله ورسوله إلى الحج) والله على الناس حج البيت (٢٥) أي الداعي إلى الحج (إبراهيم عم لانه بعد فراغه من بناء البيت أمر) مجهول (ان يدعوه) أي الناس (٢٣) بقوله حجوا بيت الله (٢٤) مجهول أي صار موقفا (٢٥) أي بالاجابة واعطاء الجواب لدعاء إبراهيم عم اجابه (مرة فقد حج مرة ومن زاد) في الجواب على مرة (فزاد) في الحج (٢٩) لأمرة ولا زيادة لم يحج في عمره (اصلا) (ان الخطاب بكلمة اللهم هو) أي الخطاب (إليه تعالى) بلام الجارة لا التعريف كما وهو وغلطوا النسخ واحتاجوا إلى تأويل الخطاب بالمخاطب ويلزم منه ان يكون ما بعده خطابا إليه تعالى ضرورة ولا يلزم الفصل واثبات الحمد والنعمة ونفي الشكره قرينة اخرى اظهر من ان يخفى وكان ما قبله

وهي التلبية الاولى خطابا لإبراهيم عم على ما هو الاظهر (فيلزم ان يخاطب اثنان في كلام واحد الخ) قوله بكلمة اللهم وكذا بالخطابات الباقية سوى لبيك الأول (لناظره) (٣٤) أي إذا كان المخاطب في غيره تعالى (٣٤) الا ان يقال ان الخطاب في الجميع هو الله تعالى وان كان الجواب للتخليل عليه السلام بناء على انه دعا الناس بأمر الله تعالى (برجندی)

مشير إلى ان الفرض يتأدى بمطلق النية وهذا استحسان وعن الحسن رحمه الله انه لا يتأدى به كما لا يتأدى بنية النقل كما في الزاهدي وإلى ان نيته تصح بلفظ الحال وان كان الماضي في الانشاء اغلب وإلى ان النية مع اللفظ افضل لكن يجوز بالقلب والاوّل افضل كما في الاختيار (فيسره) لاني لا اقدر على هذه الافعال الا بتيسيرك (وتقبل مني) كما تقبلت من حبيبك وخليلك عليهما الصلوة والسلام ربنا تقبل منا (ثم لبي ينوي بها) أي قال لبيك الخ حال كونه ناويا بالتلبية (الحج) فيه إشارة إلى انه يشترط اقتران النية بالتلبية وقد صح بالنية السابقة كما في سائر العبادات على ما روى عن محمد رحمه الله كما في الزاهدي وإلى انه لبي بعد الصلوة وان استوى على بغيره والاقتران بها افضل كما في الاختيار (وهي) أي التلبية (لبيك اللهم لبيك) أي الب لك البابين أي اجبتك اجابة بعد اجابة فحذف الفعل مع الجار ورد المزيدي فيه إلى الثلاثي ثم اضيف إلى ضمير الخطاب الداعي هو الله أو الرسول عليه السلام لانه دعاهم الله ورسوله إلى الحج والظاهر انه إبراهيم عليه السلام لانه بعد فراغه من بناء البيت أمر أن يدعوه اليه فدعاهم على أبي قبيس فاسمع الله صوته لاوّل آدم عليه السلام فمن وفق بالتلبية مرة فقد حج مرة ومن زاد فزاد ومن لم يوفق بها أصلا لم يحج أصلا كما في المبسوط والمضمرات وغيرها فان قلت ان الخطاب بكلمة اللهم هو إليه تعالى فيلزم ان يخاطب اثنان في كلام واحد وهو غير جائز كما تقرر في موضعه قلت قد صرحوا بجوازه إذا

(١) أي الخطابين (٢) ولما ورد أنه لا عطف هنا دفعه بقوله (وقال العسوي) وفي بعض النسخ بالتون مكان العين وبالجمله نسبة عالم نحوي (٣) كما ذكر في بعض المفسرين في قوله تعالى والركع السجود أنه يحذف العاطف أي والسجود (٤) أي مجيب السلام عن الغائب (على المبلغ) بالكسر (٥) حيث يقول عليك (ثم) يرد (على ذلك الغائب) ويقول وعليه السلام (لأنه) أي الغائب (محسن إليه) أي إلى الراد والمبلغ يحسن إليه (٣٩٦)

كتاب الحج

عطف أحدهما على الآخر وقال العسوي يحذف العاطف في الكلام القديم كما نقله الرضوي وغيره فيجوز أن يكون تقديره لبيك واللم لبيك فصح الخطاب بالكاف الأول لإبراهيم عليه السلام وبالباقى له تعالى على طريق الجواب عن سلام الغائب فإنه يرد الجواب على المبلغ أولاً ثم على ذلك الغائب لأنه محسن إليه بالتسليم والمبلغ بالتبليغ ولا يخفى ما في وحدة الجواب عن دعاء إبراهيم عليه السلام وكثرته عن دعائه تعالى مع صيغة الخطاب لا الغيبة من اللطافة (لبيك لأشريك لك) استيناف (لبيك أن الحمد) بكسر الهمزة على الاستيناف وبفتحها على التعليل والأول أصح كما في المحيط وهو اختيار محمد رحمه الله كما في الكرمانى (والنعمة) بالكسر اسم أو مصدر بمعنى الانعام منصوبة وهذا أشهر أو مرفوعة على الابتدائية (لك) خبر أن أو خبر المبتدأ وخبرها محذوف تقديره أن الحمد والنعمة يثبتان لك أو الحمد لك (والملك) كالنعمة (لأشريك لك) استيناف (ولا ينقص منها) أي من هذه الكلمات حتى يكون إعرامه على وجه السنة (وإن زاد) من المرويات عليهما (جاء) مثل لبيك إله الخلق لبيك ويستحب رفع الصوت بها (فصار محرمًا) بهذه الأفعال لكن الركن هو التلبية مع النية فكل منهما لا يجزى عن الآخر كما في التنقيح وذكر في الاختيار أن التلبية مرة شرط والباقي سنة تاركها مسيء وفي المحيط عن الصاحبين أن النية كافية وقال الطرفان أن التلبية لم تشترط بل لفظ دال

على

الثاني ولكن لا يظهر أن يقول أولان الحمد لك والنعمة لك (٢٩) في أنه اسم أو مصدر بمعنى التملك وأنه منصوبة أو مرفوعة (٣٥) هذا أظهر دلالة على الاحتمال الثاني ما شرحنا في الأول (وإن زاد من) جملة (المرويات) شيئاً (٣٣) أي على الكلمات المذكورة هنا (٣٤) أي بهذه الكلمات (٣٥) أي بل يشترط لفظها والحاصل أن اقتران النية بخصوص التلبية ليس بشرط بل هو السنة وإنما الشرط اقترانها بأي ذكر كان (ابن العابد بن)

(١) فلزم المجازات عنهما هل جزاء الإحسان إلا الإحسان (٤) قوله فإنه أي المجيب بالسلام فهو مفهوم من المقام قوله لأنه أي الغائب (محسن إليه) أي المجيب (بالتسليم والمبلغ) بالنصب عطف على ضمير لأنه أي المبلغ محسن إلى المجيب بالتبليغ (لناظره)

(١٢) أي عدم تعدده (١٣) وهو لبيك الأول فقط (د) في (كثرته) أي الجواب (١٥) وهو من قول اللهم إلى قوله والملك لك لأشريك لك من صيغة الخطاب ظرف الجواب (١٦) مع أنها الموافقة لرد سلام الغائب (١٧) وهي بالنسبة إلى الخطاب عده تعالى حاضرنا نظراً وبالنسبة إلى كثرة الجواب الاهتمام والاعتناء وتعظيمه تعالى كأنه أجاب عن كل واحد من الداعين على حدة كما عبر تعالى عن نفسه في مواضع من القرآن بآنا ونحن فليتأمل (١٢) فإن الدعاء بطريق الخطاب أقرب من الإجابة عن الغيبة كما في طيبت المحيبي في بيت يا أكرم الخلق

(١٨) أي لبيك الثالث جملة مستأنفة غير مرتبط بما قبله وقوله لأشريك لك بمنزلة التعليل أو المعنى أن قوله لأشريك لك جملة مستأنفة وأما التلبية الثالثة كلها أجوبة عن دعائه تعالى كما مر (١٩) أي على أنه جملة مستأنفة بعد التلبية الثالثة فهذا قرينة دالة على الاحتمال الثاني فيما سبق (٢٥) بمعنى لأن الحمد تعليلاً للتلبية الثالثة فهذا قرينة دالة على الاحتمال الأول فيه (٢١) أي الكسر أصح وأجود فإن معنى الكسر أن الحمد لك على كل حال ومعنى الفتح لبيك لهذا السبب (برجندی) (٢٢) بالعطف على الحمد (٢٣) أي النعمة على احتمال كونها مرفوعة (٢٤) أي خبر أن (٢٥) بقرينة العطف (٢٦) أي الكلام على الأول (٢٧) فيكون لك خبر كليهما ولذا قدر العامل مثني (٢٨) ناظر على الاحتمال الثاني ولكن لا يظهر أن يقول أولان الحمد لك والنعمة لك (٢٩) في أنه اسم أو مصدر بمعنى التملك وأنه منصوبة أو مرفوعة (٣٥) هذا أظهر دلالة على الاحتمال الثاني ما شرحنا في الأول (وإن زاد من) جملة (المرويات) شيئاً (٣٣) أي على الكلمات المذكورة هنا (٣٤) أي بهذه الكلمات (٣٥) أي بل يشترط لفظها والحاصل أن اقتران النية بخصوص التلبية ليس بشرط بل هو السنة وإنما الشرط اقترانها بأي ذكر كان (ابن العابد بن)

(١) أى عدم اشتراط التلبية بل قول دال الخ
 (٢) كلمهم لا مخصوص بالطرفين (٣) بيان ما
 (د) من (دواعيه) عطف على الذكر (٥) الرفث
 أى الفحش (٦) أى باستعماله والفرج
 يشمل قبلى الرجل والمرأة (٨) أى بالجماع
 (و) الرفث (بالعين الغمزلة) أى للجماع
 (١٥) تفاعل من السب أى الاشتراك فى
 السب (١١) من التنبز وهو الرمز (بالالقاب)
 الشنيعة (١٣) جمع المكاري كيرا كش
 (١٥) التساب يكذب كرا دشنام كردن
 التنايز نام بد نهادن (منتخب)

(١٤) أى البرى لثلا يفضى الى القتل
 (د) عن (الاعانة) بالاشارة والدلالة (١٦)
 أى على اخذه للوجه المذكور

(١٧) أى بقلم المنكسر

(١٨) بالاضافة الى ضمير المذكر لعدم
 اشتراك هذا الحكم

(١٩) اشارة الى ان ما فى المتن متنازع فيه

على التعظيم كالنسيج والتهليل ولو بالفارسية لكن فى الهداية أنه قول
 الثلاثة وإذا عرفت ذلك (فيتنقى) أى يجتنب (الرفث) أى ما يستنجع
 من ذكر الجماع ودواعيه وهو الاصح كما فى المفردات وقيل هو بالفرج
 الجماع وباللسان المواعدة به وبالعين الغمزلة كما فى المغرب (والفسوق)
 لغة الخروج وشريعة الخروج عن حدود الشريعة وقيل التساب
 والتنايز بالالقاب كما فى الكرماني (والجدال) أى شدة الخصام ومراجعة
 الكلام مع الرفقاء والمكاريين والندام وما قيل أنه مجادلة المشركين فى تدعيم
 الحج وتأخيرها فليس بمراد ههنا كما فى الكرماني (وقتل صيد البر) وهو
 ما يكون توالده فى غير الماء فما فى الماء حل قتله ويستثنى منه الفواشق
 الآتية (والأشارة) فى المحصرة (اليه) أى الى القتل (والدلالة) فى الغيبة
 (عليه) فيتنقى عن اخذ الصيد والاعانة عليه (والتطيب) أى استعمال
 الطيب بحيث يلزق شئ منه بشئ من بدنه أو ثوبه كاستعمال ماء الورد
 والمسك وغيرها والدهن فى معنى الطيب ويكره شم السلب والريحان
 والثمار الطيبة كما فى المحيط (وقلم) أى قطع (الظفر) ولو واحدا سواء
 قلعه بنفسه أو غيره بأمره أو قلم ظفر غيره إلا اذا انكسر بحيث لا يثبت فلا
 بأس به حينئذ كما فى المحيط (و) يتنقى الرجل والمرأة (ستر الوجه)
 لانه محرم عليهما (و) يتنقى الرجل (ستر الرأس) فلا يجوز للمرأة كشفه
 كما سيأتى فالأولى رأسه وفيه اشعار بأنه لو حمل على رأسه شيئا مما لا
 يغطى به الرأس كالطست فلا شئ عليه والا فعليه الجزاء كما فى المحيط
 (وغسل رأسه) بالخطمى والخل والزيت (ولحيته بالخطمى) أى بماء
 المنزج به وقيل أريد به الخطمى العراقى اذ فيه راحة مستلذة وعن أبى
 يوسف رحمه الله لا بأس به كما فى المضمرات وفيه اشعار بأنه لو غسل
 بالصابون أو الحُرْص أو الماء القراح ليس عليه شئ وإذا بالاجماع كما فى
 بالخطمى شول موك شت قار شمدق ما فى وقافى اول ما ذكره

(١) أى فى الوصية بالانتفاء عن اللحية (٢) أى فى بعض العادات ولذا نهى المحرم عنه (٣) من غير الاضافة الى المحرم (٤) بدل شعر بدنه به أن يقول (٥) يعنى كما استدراك فى عبارة المصنف لأن قوله شعر بدنه معطوف على الرأس فالمعنى وحلق شعر بدنه فيلزم استدراك الرأس لأنه داخل فى البدن ويحتمل أن يريد بقوله والاولى اخذ الشعر أنه الاولى بدل قوله وحلق رأسه وشعر

(٣٩٨)

كتاب الحج

شرح الطحاوى (وقصها) أى قطع اللحية كلا أو بعضا وفيه رمز الى أنه قد يقص^٢ وفى النهاية أن الاكاسرة يخلقونها للشجاعة وكذا بعض القضاة (وحلق رأسه) كلا أو بعضا وكذا حلق رأس فحرم أو حلال فالاولى حلق الرأس (وشعر بدنه) ولو من الابط والاولى اخذ الشعر فيشمل التقصير والتنفق واخذ الشارب وغيرها بلا استدراك ويتنقى احتراق شعر اليد للخبز كما فى المحيط (ولبس مخيط) لبس معتادا كما اذا ادخل اليد فى كم القباء أو القميص أو الجبة مثلا فلو ارتدى بها أو اتزر بالسر أو ويل ليس عليه شئ كما فى الكافي (و) لبس (عمامة) فلبس بعض الرأس ممنوع كستر الكل (و) لبس (خفين) الا بعد قطع الساق منهما وهو لمن لم يجد النعلين فإنه يقطع منهما أسفل الكعب أى العظم الذى فى وسط القدم عند معتد الشراك ثم يلبس وإنما ثنى^{١٣} ولبس الخف ممنوع لأنه مشعر باباحة المشى به^{١٤} وهو منهنى والاولى لبسه مخيطا وخفين فان المرأة تلبس المخيط والخفين كما فى قاضيخان ولا يخفى أن ذكرهما تخصيص بعد تعميم (والمصبوغ بطيب) أى بشئ له رائحة مستلذة كالزعفران والحناء بخلاف الوسمة فان فيها خلافا (الا بعد زواله) أى زوال الطيب بلا رائحة بالغسل أو الحلق أو مرور الايام وعن محمد^{١٥} لو لم يتعد صبغه الى غيره جاز لبسه كما فى المغرب وعنه لو لم يتناثر الصبغ جاز كما فى الكرماني وشارف المصنوعات الى عدم صحة القولين الاخيرين واعلم أنه لو قال ويتنقى الرفث وغيره ما هو محظور الاحرام لكان احسن لأن ما أجمل

هنا

بدنه كما يدل على هذا قوله بلا استدراك (٧) ظرف الاحتراف أى لاجل الخبز والخبز بفتح الخاء المعجمة مصدر وهو المراد هنا وبضم الخاء اسم مايؤكل يعنى لو كان المحرم خبازا يتنقى احتراق شعر يده بمرارة التنور (٨) بالمد المنفرد من امام (٩) أى باحد هذه الثلاثة (١٥) أى ستره كما فى لبس العمامة (١١) أى كل الرأس كما افاده بقوله وستر الرأس وحرمة ستر الكل لا يستلزم حرمة ستر البعض فلا اغناء به عنه كما ظن من ابي المكارم (١٢) أى لبس خفين بعد قطع ساقهما يجوز

(١٣) افاد انه لو وجد هما لا يقطعهما لما فيه من اتلاف المال بغير حاجة افاده فى البحر وما عزى الى الامام من وجوب الفدية اذا قطعهما مع وجود النعلين خلاف المذهب كما فى شرح اللباب (١٣) وفى بعض النسخ وهو لم يجد النعلين فالخصير الى المحرم والجملة حال من الجواز المستفاد من كلمة الا الخ وعلى النسخة الاولى ايضا الامس أن يرجع الخصير الى المحرم ويكون الجملة حالية * الذى فى الحديث وليقطعهما حتى يكونا أسفل من الكعبين وهو اقصى مما هنا ابن كمال والمراد قطعهما بحيث يصير الكعبان وما فوقهما من الساق مكشوف لا قطع موضع الكعبين فقط كما لا يخفى والنعل هو المداس بكسر الميم وهو ما يلبس اهل الحرمين ماله شراك (١٤) الخف (و) الحال ان (لبس الخف) الواحد (ممنوع) للمحرم (١٧) أى افراد الخف (١٨) أى بالخف الواحد فى غير الاحرام (و) الحال (هو) أى المشى به (منهنى) ولو غير محرم (والاولى) ان يقول (لبسه مخيطا وخفين) باضافة الى ضمير الرجل احترازا عن المرأة (٢٤) أى المخيط والخفين (٢٥) فان المخيط بعم الخف وغيره (٢٦) أى مع زوال راحته (٢٧) أى يتجاوز (٢٨) أى غير المحرم اللابس أى لو لم يتلطخ الغير به (٢٩) أى عن محمد رحمه الله تعالى (٣٥) بان كان فى موضع دون موضع (٣١) أى عن محمد رحمه الله تعالى عليه (٣٢) مثلا غسل الرأس بماء بالخطمى أم بالخل أم بالزيت وكذا أجمل حلق الرأس عن أن يكون كله أو بعضه وكذا أجمل لبس المخيط لبس معتادا أو غير معتاد

هنا
(٣١) أى عن محمد رحمه الله تعالى عليه (٣٢) مثلا غسل الرأس بماء بالخطمى أم بالخل أم بالزيت وكذا أجمل حلق الرأس عن أن يكون كله أو بعضه وكذا أجمل لبس المخيط لبس معتادا أو غير معتاد

هنا قد فصل في الجنايات (لا) يتقى (الاستحمام) أي الاغتسال بأي ماء كان لكن بحيث لا يزيل الوسخ في المحيط ازالة النفث حرام وهو في الأصل الاغتسال بماء الحار كما قال ابن الاثير أو دخول الحمام كما قال المطرزي (و) لا (الاستظلال ببيت) مما يتخذ من حجر أو مدر أو صوف أو وبر (أو) الاستظلال (بمحمل) بفتح الميم الاوّل وكسر الثاني أو بالعكس اليهود ج الكبير (وشد هيمان) بالكسر ما يجعل فيه الدراهم أو الدنانير من حتى المطر أي انصب كما في الكرمان (في فصره) بالفتح أي على وسطه والمنطقة كذلك (واكثر التلبية) أي قال لبيك الخ ما استطاع فانها سنة (متى صلى) أي كلما فرغ من صلوة ولو نافلة وهذا ظاهر الرواية وقال ابو جعفر من صلوة وقتية دون فائنة أو نافلة كما في شرح الطحاوي (أو) متى (علا شرفاً) بفتحيتين أي مكاناً مرتفعاً (أو هبط) أي نزل (واديّاً) أي حضيضاً وهو في الأصل مسيل فيه الماء (أو لقي ركبا) أي لقي بعض الحجاج بعضاً آخر سواء كانوا ماشين أو راكبين كما اشار إليه في النهاية والركب في الأصل اسم جمع أو جمع لراكب الابل (أو اسحر) أي دخل في السحر سدس آخر الليل أو أمال رأس دابته بالزمام كما في النهاية أو كلما استيقظ من منامه كما في النهاية (وإذا دخل مكة) ليلاً ويستحب نهاراً (بدأ) منها (بالمسجد الحرام) من جانب الشرق من باب بنى شيبه فأنه من هذا الباب مستحب كما في الاختيار والمسجد في وسط مكة ذراعاً مائة ألف وعشرون وطاقاته سبعة وأربعون ومائة واسطواناته أربع وعشرون وأربعمائة كلها من مرمر أو رخام وأبوابه خمسة عشر (وحين رأى البيت) الحرام الواقع في وسط المسجد هو علم اتفاق لهذا المكان الشريف زاد الله تعالى شرفاً له سقّان وعرض السطح ثمانية عشر في خمسة عشر ذراعاً

(١) هذه المجلات ايضاً (٢) فلاحسن ان يجعل ابتداء (الكن) يغتسل (بحيث) الى آخر (٥) اي الاستحمام (٦) اي اصل وضعه الاغتسال الخ * (كما اشار اليه) اي تفسير الركب بالجماعة المطلقة سواء كانوا ماشين أو راكبين (في النهاية) ولم يتيسر لي الرجوع اليها لكن اظن ان حديث الواحد شيطان والاثنان شيطانان والثلاثة ركب ايضاً من هذا القبيل فان في مرآة الاصول الركب اسم لجماعة وفي حاشية التوضيح نقل اولاً عن الصراح اصل وضعه ركب شتر سواران ده واخرون ازان ثم بين المراد بانه التشبيه في القوة انتهى فالمراد بالجماعة القويون العاملون بمقتضى النهي (٥) ركب رانك فتى وكافك سكونيله اسم جمع ر خاصه اشتر سوار اولان گروه وقافله به دينور على قول بورا كبك جمعيدر قول اوله كوره جمعي اركب كلور وركوب كلور (أو قيانوس) (٩) اي في اصل وضع اللغة اشارة الى انه لم يكن مراداً هنا (أو) صيغة (جمع لراكب الابل) مطلقاً كما مر عن (الصراح ١٢) (بالتنوين ١٣) اي السحر اسم السدس الاخير من الليل (١٤) عطى على دخل الخ (١٥) اي ولو ليلاً (ن) (١٥) وإذا دخل مكة سواء دخلها نهاراً أو ليلاً فانه لا يضر وان كان المستحب ان يدخل نهاراً (برجندی) (١٤) اي الابتداء (١٨) اي ذراع المسجد الحرام واليه ضمير (طاقاته) واسطوانته الخ وابوابه الخ (٢٥) اي البيت (٢١) للكعبة اي بلا خلاف منهم ولا ملاحظة علاقة (٢٢) اي للبيت (٢٣) يعني دو كنبدار باشند خانه كعبه

(٢٤) اي سطح البيت

حيطانه الى السماء سبعة وعشرون ذراعا وعرضها ذراعان من ركنه الشامي الى العراق اثنان وعشرون ذراعا ومنه الى اليماني اربعة وعشرون ومنه الى الحجر احد وعشرون ذراعا وشبر (كبر) اى قال الله اكبر اى من الكعبة وغيرها (وهلل) اى قال لا اله الا الله تحمزا عن الوقوع في نوع شرك لعظمته (ودعا) لانه يستجاب اذ ارآه في العدة وصى بعضهم ان يقال اللهم اجعلنى مستجاب الدعوة (بما شاء) فان التعيين يذهب رقة القلب ولذا لم يذكر محمد رحمه الله في الاصل للحج شيئا من الدعوات التى في العدة والظهيرية وغيرهما (ثم استقبل) استحبابا (بالحجر) الذى كان ابيض مضبئا ما بين المشرق والمغرب ثم صار اسود لتجيب اهل الدنيا عن زينة العقبى والمرثى منه قدر شبر واربعة اصابع (وكبر وهلل) حال كونه (يرفع يديه كالصلاة) اى كما يرفع اليدين لها ثم يرسلهما كما في التحفة وذكر في شرح الطحاوى انه يجعل بطن كفيه نحو الحجر رافعا لهما هذا منكبيه (واستلمه) اى مس الحجر باليد والقبلة (ان قدر) على الاستلام (غير مودلاحد والا) يقدر عليه غير مود (بمس) بالحجر (شيئا) من عصا او غيره (في يده وقبله) اى الشىء (وان عجز) عن الاساس (استقبله) اى قام بخذاء الحجر و اشار اليه بباطن كفيه (وكبر وهلل وحمد الله تعالى وصلى على النبي عليه السلام) ثم قبل كفيه (وطاف) ماشيا بلا عذر فلو طاف راكبا او محمولا بغير عذر اعادة ان قام بمكة والافعليه دم كما في المحيط (طواف القدوم) ويقال له طواف التحية وطواف اللقاء وطواف اوّل عهد بالبيت والاطلاق دال على انه جاز فيما تكره فيه الصلاة كما في فاضلخان (و) قد (سن) هذا الطواف (للأفان) اى الخارجى كما في المتداولات لكن في خزانة المفتين انه واجب على الاصح فلا يسن للمكى اذ لا قدم له ويسن لاهل المواقيت ودخلها مال

(١) اى البيت جمع الحائط اى جدران البيت (٢) وكناية عن علوها (٣) اى عرض المحيط (٤) اى البيت (٥) صلة اكبر ومفضل عليه (٦) اى البيت الشريف (٧) اى لانه بسبب حفظه له يجرى على لسانه بلامحضور قلب (ابن) (اذا رآه) اى وقت رؤية البيت (٨) خبر ثان لكان (٩) مضارع ضميره الى اضافة الحجر ما بينهما واللام بمعنى كى علة صار اسود وحرف النفى محذوف وهو شائع في امثاله من كلام النحباء (١٥) بالنصب مفعوله فالعنى صار اسود كى لا تجيب اضاءته اهل الدنيا اى الذين يحبون زينة الدنيا (عن) فهم (زينة العقبى) في ايام الحج والمناسك (١٣) اى من الحج (١) وباقية مستور فى الارض (٢) روى ان عمر رضى الله تعالى عنه في خلافته لما اتى الحجر وقف وقال اما علم انك حجير لا تضر ولا تنفع ولو لا انى رأيت رسول الله صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم استلمك ما استلمتك فبلغ مقالته عليا كرم الله وجهه فقال اما ان الحجر ينفع فقال له عمر رضى الله عنه ما منفعت يا اخن رسول الله فقال سمعت رسول الله صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم يقول ان الله تعالى لها اخذ الميثاق من الذرية بقوله الست بربكم وقررهم العبيد وهو الرب كتب الله تعالى ميثاقهم في رق فقال للحجر افتح فاك فالقمه ذلك الرق وقال تشهد لمن وافاك بالموافات يوم القيمة (معراج الدراية) (١٣) من الاساس ايضا اى كما عجز عن المساس ويحتمل ان يكون منه ويحتمل الكلام على القلب فتأمل (حسن) (١٤) اى ان عجز لا زدحام الناس عن الاساس ايضا اى كما عجز عن المساس غير مودلاحد (حسن افندى) (١٥) اى على شخص

كونه (آخذاً عن يمينه) أى يمين الطائى ولا ينبغي أن يجعل الضمير للحجر كما فى التحفة وغيره فإنه لو بدأ منه إلى الركن اليماني لم يجر وقال العامة بالمواز كما فى المحيط لكنه مكروه وذكر فى الرقيات أنه لا يعتد به كما فى الكشف (مما يلى الباب) أى مدخل البيت والأولى مما يلى الملتزم فإن الولى لغة وعرفاً يقتضى عدم الفصل كما فى المفردات والباب من السَّاج مُضَبَّبٌ بالفضة عرضه أربعة أذرع طوله ستة أذرع وعشر أصابع والكلام مشير إلى أنه لم يأخذ عن يمينه مما يلى الحجر لكن لو أخذ عنه جاز إلا أن فيه نقصاناً فامشوا واجب الأعادة (وراء المحطيم) موضع من الركن العراقى إلى الشامى ميزاب له على ستة أذرع وشبر من البيت قريب من رُبْعِه لأنه قد كان ثلثين ذراعاً فى ثمانية عشر من المحطيم الكسر اما بمعنى المفعول لأنه تركّمين رفع البيت بالبناء أو بمعنى الفاعل فإن العرب طَرَحَ عَلَيْهِ ثياباً طافوا بها فانحطم بالمرور والكلام مشعر بأنه لو طاف فيه لم يجر كما فى الاختيار وذلك لأنه من البيت إلا أن قريباً أخرجه منه وقت عمارته لعدم قدرتهم على النفقة الطيبة كما فى فتح البارى (سبعة أشواط) جمع شوط أى طوفة فى الأصل جرى مرة إلى الغاية (يرمل) بضم الهمزة أى يسرع فى المشى ويمرّك منكبيه (فى الثلاثة) من الطَّوْافِ (الأول) جمع الأولى وفيه رمز إلى أن الرمل فى كل منها من الحجر إلى الحجر فلو زحمة الناس فى رمله قام حتى يجد مسلكاً فيرمل لأنه سنة بلا بدل كما فى الكافى لكن فى شرح الطحاوى أنه إن زحمة يمشى حتى يجد الرمل وإلى أنه لا يرمل فى الأربعة الباقية لكن لورمل فيها فلاشى عليه كما لو مشى سهواً فيما يرمل ثم ذكر لم يرمل بلاشى كما فى الزاهدى والإطلاق دال على أنه يسن الرمل وإن لم يسع بعداً وفى العدة أنه لا

(١) أى من يمين الحجر
(٢) الملتزم ما بين الباب والحجر مسافة أربعة أذرع كما سيحى فى الشرح (٣) شجر معروف (٤) أى الطائى (٥) ذكر كلام الرقيات فى أكثر النسخ بعده (٦) أى ذلك الموضع ميزاب (له) أى للبيت أو المعنى ويؤيده ما فى الكارمية أى ميزاب سطح البيت له أى لهذا الموضع أى يقع ماؤه عليه (٧) أى ربع البيت (٨) أى البيت (٩) أى البيت فى أول البناء قبل المحطيم فلا ينافى ما مر * وترك منه اثنا عشر ذراعاً بقى ثمانية عشر ذراعاً

(١٥) بفتح الحاء وسكون الطاء المهملنين بمعنى (الكسر اما) فاعيل (١٢) أى المحطوم بمعنى المكسور (١٣) أى المحطيم (١٤) أى كسر وطرح (١٥) ثانياً (١٦) أى المحطيم ثانياً (١٧) أى أنكسر وانفصل من البيت بسبب مرور الأقدام فالمحطيم بمعنى المنكسر والمنفصل اسم فاعل من باب الانفعال وبعضهم جعل بمعنى اسم الفاعل على التجوز لأن من دعا فى المحطيم على من ظلمه حطمه الله تعالى أى كسره وأهلكه فالمحطيم بمعنى الحاطم أى الكاسر من ظلم مجازاً لأن الكاسر حقيقة هو الله تعالى والمحطيم لشرافته سبب قبول دعاء المظلوم على الظالم (لو طاف فيه) أى فى المحطيم لأورائه (١٨) بتشديد الياء أى الحلال وفى بعض النسخ الطينية نسبة إلى الطين أى من خراجات العمار (١٩) أى نهاية مسافة (٢٥) يعنى أنه من باب نصر ينصر بضم عين المضارع

(٢١) الطواف بكسر الطاء جمع طوفة (٢١) بكسر الطاء جمع طوفة بالفتح أنما قيد به لأن ما بفتح الطاء مفرد لا يصح بيانا للثلاثة (٢٢) أى فى قوله يرمل فى ثلاثة (٢٣) أى من هذه الثلاثة (٢٤) لأنه منه إليه طواف واحد (٢٥) اسم مكان الرمل (ثم ذكر) ما سهى (٢٦) جواب لو أى يقتضى (بلا) وجوب (شئ) وفى بعض النسخ ثم ذكر أنه لم يرمل فلاشى الخ وهو ظاهر (٢٩) أى بين الصفا والمروة (٣٥) أى الرمل والإطلاق عبارة عن عدم التقييد بان سعى

يسن الا اذا سعى بعده (مضطجعا) اى جاعلا وسط الرداء تحت ابطه الايمن وملقيا طرفيه على كتفه الايسر من جهتي الظهر والصدر كما قال ابن الاثير والاكتفاء موم الى ان النية لم يشترط في الطواف وانما اشترط ان لا ينوى شيئا آخر كما قال بعضهم واما عند الباقيين فيشترط فلو طاف بلانية او بنية التطوع وقت الحج وقع عن الفرض عند الاولين خلافا للآخرين ولو طاف طالبا لغريم او هاربا من عدو لم يقع عنه بلاغلاى لانه نوى شيئا آخر والى انه لا يقرأ القرآن في الطواف ولا بأس بذكره تعالى كما في المحيط والى انه لا يدعو فيه لانه صلوة كما في النظم (وكما مربا الحجر) للطواف (فعل ما ذكر) من نحو الاستقبال والاستلام والذكر (واستلام الركن اليماني حسن) فلا يسن في ظاهر الرواية كما في الكافي لكن في المحيط لم يذكر في الاصل استلامه وعن ابي حنيفة رحمه الله انه حسن وعن محمد رحمه الله انه كاستلام الحجر والاكتفاء مشير الى انه لا يستلم الركن العراقي ولا الشامى كما في الكرماني لان للركن الاول فضيلتين كون الحجر فيه وكونه على قواعد ابراهيم عليه السلام وللثاني الثانية فقط وليس للآخرين شئ^{١٢} منهما اما الاولى فظاهرة واما الثانية فلانها من بناء الحجاج اذ لم يتصرف الا في مرة الجدار والسقف والفرش والباب والعتبة والميزاب كما في فتح الباري والاولى ان يقال مس الركن اليماني باليد فانه لا يقبل كما في الاختيار واليماني بالتخفيف والتشديد والالف^{١٣} للعرض او الاشباع والاصل يمينى (وختم الطواف) اى جنسه فيشمل طواف الزيارة والصدر واللقاء وغيرها (باستلام الحجر) كما مر من التفصيل (ثم صلى) في وقت يباح فيه التطوع (شفعا) كالأحرام الا انه لا يميزه المكتوبة ويدعوبعدا للمؤمنين والمؤمنات كما في الزاهدى (تجب) تلك الشفع عندنا كما في المحيط وغيره لكن في النظم والتقى انها سنة

(١) اى بالقيود الاربعة الاولى آخذا والثاني وراء المحيط والثالث الرمل في الثلثة الاولى والرابع الاضطباع (ولو اعتبر السبعة الاشواط قيداً لكانت القيود خمسة فاكفى بهما عن قيد النية ولم يقل وطاف ناويا للفرض (٢) المشار اليهم بقوله كما قال بعضهم (٣) المشار اليهم واما عند الباقيين (٤) اى الطواف (٥) اى الطواف (٦) ولا دعاء في الصلوة (٧) من التكبير والتلهيل والحمد والصلوة عليه عليه السلام (٨) اى باستلام الركن اليماني عن سائر الاركان (٩) وهو ركن الحجر (١٥) وهو الركن اليماني الفضيلة الثانية (١١) اى العراقي والشامى (١٢) اى من الفضيلتين (اما) عدم الفضيلة (الاولى) فيهما (فظاهر واما) عدم الفضيلة (الثانية) فيهما (١٧) اى الاخيرين (١٨) بفتح الحاء اى لم يبقيا على قاعدة ابراهيم عليه السلام بل غيرهما الحجاج (١٩) اى الحجاج في تعمير البيت (٢٥) اى في عبارته (٢١) موضع ابتدائه من الركن العراقي وانتهائه الى الشامى كما مر فمرمة الميزاب هى مرمتها (٢٢) بسدل واستلام الخ (٢٣) احسن (٢٤) اى الركن اليماني (٢٥) بتشديد الباء اى لا يستلم (٢٦) اى يحذف احدى يائى النسبة (٢٧) اى بادغام احدى يائى النسبة في الاخرى خلاف التخفيف في الصباح وبعضهم يشدده (٢٨) التى بعد الميم (٢٩) هذا ناظر للتخفيف اى عوض عن الباء المحذوف للتخفيف (او) الالف (للاشباع) ناظر الى التشديد اى لاشباع فتحة الميم (٣١) اى اصل اليماني او الاصل في النسبة (٣٢) بالتشديد وبدون الالف (٢٦) اليماني بالتخفيف منسوب الى اليمن حذف احد يائى النسبة وعوض منها الفا (الياس)

والجملة مستأنفة أو صفة شفعاً كقوله (بعد كل طواف) بالفتح ويجوز الكسر على أنه جمع طوفة والمعنى كل اسبوع والبعديّة عامّة فلوطاف اسبوعين فصاعداً ثم صلى لكل شفعاً صح بلا كراهة عند الطرفين سواء انصرف عن شفع أو وتر وأما عند أبي يوسف رحمه الله فكذلك إذا انصرف عن شفع كاربعة اسابيع أو سنة وأما إذا انصرف عن وتر كثلثة اسابيع أو خمسة أو سبعة فيكره عنده كما في النظم (عند المقام) بالفتح أي موضع قيام الخليل عليه السلام وقت النزول والركوب وهو حجر فيه آثار قدمه على سبعة وعشرين ذراعاً من الحجر طوله عشرة اشبار وعرضه سبعة (أو) عند (غيره) أي المقام (من المسجد) حيث شاء كما في الكافي لكن في المحيط أن زعمه الناس من الصلوة في المقام يصلى في المسجد حيث تيسر وهذا بيان الأفضلية والأفان صلى في غير المسجد جاز كما في قاضيخان (ثم) أي بعد الصلوة (عاد) إلى الحجر الأسود (واستلم الحجر) كما مر من التفصيل لأنه يسعى بعده والسعى كالطواف ولذا لا يعود إلى الاستلام بعد طواف ليس بعده سعى كما في المحيط (وكبر) وهلل كما مر (وخرج) على السكينة بعد ما شرب من ماء زمزم من أي باب شاء والأولى من باب بنى مخزوم كما فعل صلى الله عليه وسلم كما في العدة (فصعد الصفا) حتى يرى البيت كما في الكافي والأوقف للمرودة في الصفا وإن كان في الأساس صعد السطح وفي السلم (واستقبل البيت) أي تحول إليه ومكث فيه قدر ما يقرأ سورة من المفصل كما في العدة وإن لم يمكث يجزيه كما في المحيط (وكبر وهلل) وسبح كثيراً كما في الاختيار (وصلى عليه عليه الصلاة والسلام) والأولى وحمد الله وصلى عليه وكبر وهلل كما في المحيط (ورفع يديه) كاللحاء (ودعا) وطلب (بما شاء) من الحاجج الدينية والندبوية بشرطه وليس (ثم) نزل من الصفا وقد (مشى نحو المرودة)

(١) والمعنى بعد (كل اسبوع) أي كل سبعة اشواط (٣) أي غير مختص بسبعة واحدة (٤) أي سبعة اشواط مرتين (٥) أي ثلث مرات أو أربع مرات وهكذا وصل الأسابيع (٦) أي واحداً (صح بلا كراهة عند الطرفين) (٧) قوله شفعاً بالنصب مفعول لقوله صلى والمعنى ثم صلى لكل اسبوع شفعاً فقوله لكل بالتنوين وهو عوض عن المضاف إليه وفي بعض النسخ لكل شفع بالاضافة لعله سهو من الناسخ (لناظره) (٨) عن اشواطه للنظور (١٥) أي صح بلا كراهة (١٢) فصلى لكها شفعاً وما في أكثر النسخ لكل شفع صح الخ بمعنى لكل شفع من الأسابيع ياباه قوله أو وتر كما لا يخفى على من تأمل في سوق العبارة

(*) قوله والأوقف أي الأنسب للمص أن يقول في الصفا أي بالجوار كما قال في المرودة فصعد فيها (لناظره)

(١٣) أي فيه أي أنه يتعدى بلا كلمة في ومعها أيضاً نحو صعد (١٤) بضم السين وفتح اللام المشددة

(١٥) أي بشرط الدعاء بالحمد والصلوة قبله كما يأتي في الشرح (لناظره) (١٥) أي بشرط الدعاء بالخضوع مثلاً

١) أى قوله مشى (اشعار) الخ (٣) نفسه على شخص أو مركب ولو قرأ مجهولاً لأحاجة إلى هذا إلا أنه لا يكون على وترة لا يركب (٤) أى نية المشى نحو المروة (٥) أى قوله ساعياً بصيغة المذكر (عن اشعار ما) الخ (٦) صفة الوادى (٨) أى أملاء (٩) اسم مكان أى للموضع الذى يسرع فيه لتكون هاجر سعت فيه حين ذهبت (١٥) أى متخذتان (عن) نفس (جدار المسجد) الحرام (١٢) أى بالمسجد الحرام فى البحر الرائق حتى لو ترك المرولة بين الميلين لاشئ عليه وهما شيثان على شكل الميلين متحوتتان من نفس جدار المسجد الحرام لأنهما منفصلان عنه وهما علامتان لموضع المرولة فى ممر بطن الوادى بين الصفا والمروة كذا فى المغرب وفى الكفاية والميلان الأخضران هما شيثان على شكل الميلين متحوتتان من نفس جدار المسجد الحرام لأنهما منفصلان عنه وهما علامتان لموضع المرولة فى بطن الوادى انتهى فعبارة الكفاية بحرف نفى الانفصال وعبارة البحر باستثناء الانفصال ولا شك أن أحدهما غلط ولو طوبق بعبارة الشارح المحقق فالغلط هو عبارة البحر اعلم أن لنا توقفاً فى قولهم ساعياً بين الميلين فانهما إذا كانا متحوتين من نفس جدار المسجد الحرام ومتصلين به فكيف يكون السعى بينهما وإنما يسعى المحرم فى بطن الوادى عند محاذات الميلين فالوجه أن كلمة بين بمعنى عند والمضائق محذوف (١٣) حيث جعل ظرف السعى بين الميلين (١٤) أى القرار (١٥) أى فى المشى نحو المروة مثلاً وشرحاً (١٦) بل اثنتان (١٧) أنه واحد (١٨) وهو الطحاوى (١٩) أى سعى واحد من الصفا إلى المروة (٢٥) أى الابتداء من المروة (٢١) بأعادة سعى آخر من الصفا إلى المروة (٢٢) أى السعى المبتدأ من المروة إلى الصفا (٢٣) أى عدم الاعتداد بالأعادة (٢٢) ولو بدأ بالمروة لا يعتد بالشوط الأول فى الأصح در المختار مقابلة ما قاله الكرخى أنه يعتد به لكنه يكره لترك السنة وتستحب إعادة ذلك الشوط لتكون البداية على وجه السنة (ابن عابد بن) (٢٤) بطواف سبعة أشواط (٢٥) أى السعى (لم يشرع) الخ

خطب بين كل خطبتين فاصل بيوم فخطب قطبة واحدة بلا جلسة بعد الظهر
(سابع ذى الحجة) بمكة (وعلم) فيها (المناسك) التى تؤدى من غداة
التروية الى زوال عرفة وهى كيفية الخروج الى منى والمكث والصلوة
فيها والخروج الى عرفات وغير ذلك والمناسك امور الحج جميع المناسك
بفتح السين وكسرهما فى الاصل المتعبد ويقع على المصدر والزمان
والمكان كما قال ابن الاثير لكن فى الاساس والمغرب انه بمعنى المذبح
ثم استعمل فى كل عبادة (ثم) خطب خطبتين بينهما جلسة معلما للمناسك
التى من زوال عرفة الى زوال يوم التشريق وهى الوقوف بعرفة والمزدلفة
ورمى الجمار والتحر وغير ذلك (التاسع) من ذى الحجة (بعرفات) بالكسر
والتنوين فانها منصرفة بالاجماع ويجوز منع صرفه فى الاصل جمع صار اسما
لموضع واحد يقال له عرفة كما قال الزجاج فى تفسيره وقيل انها من
الاسماء المترجلة فان عرفة لاتعرف فى اسماء الاجناس كما فى الكرماني
(ثم) خطب خطبة واحدة بعد الظهر معلما لباقي المناسك الذى هو رمى
الجمار والنزول بالمحصب وغيره (الحادى عشر) من ذى الحجة (بمنى)
بكسر اليم والياء وقد يكتب بالالف والغالب عليه الصرف والتذكير
كما فى الكرماني وهى قرية لها ثلث سكك فيها تذبح الهدايا والضحايا
على اربعة اميال من مكة شرقيا يميل الى الجنوب (ويخرج) من مكة
الى امام مع الناس (غداة) اى بعد صلاة الفجر كما ذكر القنورى
او بعد طلوع الشمس كما فى المبسوط من يوم (التروية) اى الثامن من ذى
الحجة وسمى بها لان الحليل عليه الصلاة والسلام رأى ليلة كان قائلا يقول
له ان الله تعالى بأمرك بذبح ابنك هذا فلما اصبح روى اى تفكر فى
ذلك الامر انه من الله ام لائم عرف فى اليوم التاسع انه منه تعالى فسعى
عرفه ثم رآه فى الليلة العاشرة فم^{٢٢} بنحره يومها فسمى يوم التحر كما

(١) الاولى فاصل بين كل خطبتين بيوم

(٢) اى تلك المناسك (كيفية الخروج الى منى الحج

(٣) اى مكان العبادة او زمنا ونفسها كما قال (ويقع) اى يطلق (٦) اى المبنى (٧) يجتمعا ان يكون مصدرا او اسم مكان او زمان

(٨) اى عرفات (٩) اى المنقولة للمناسبة (١٥) فى الاصل واحد (١١) اى لم يكن عرفا معروفا (١٢) لم يوجد ولم يعهد فى ما بين اسماء الاجناس فيكون مدار الكلام على الاستقراء وهو ليس بحجة (١٣) اى لفظمنى (١٤) بدل الياء (١٥) اى كونه منصرفا (١٦) فتذكير الضمير العائد الى منالكونه منصرفا ليس فيه علة التانيث وان كان علما لكنه علم المكان والبقة وفى المكارمية قال الجوهري منى ذكر منصرف فاعتبر كونه علم المكان لا البقعة وقال الامام النووى رحمه الله فيه لغتان الصرف والمنع ويكتب بالالف والياء والاجود صرفها وكذبها بالالف انتهى اقول فالظاهر على هذا تذكير الضمير العائد الى منى وقد انتهى الان يقال لرعاية صورة الالف

(١٧) بالتنوين باعتبار الشرح وبلاضافة الى التروية من حيث الما^{١٨} اى ليلة يوم التروية (١٩) بالتشديد بدلالة (قائلا) اى (روى) بالنشيد (٢١) فهى كضجكة بمعنى المعرف والمضجك (٢٢) اى قصد (٢٣) اى ولده اسماعيل عليه السلام (٢٤) اى يوم الليلة العاشرة وهو يوم عيد الاضحي

في الكرمانى (الى منى) بقرب مسجد الخيف (ومكث) وبات (بها) فصلى
بهم الظهر والعصر والمغرب والعشاء فيها لاوقاتها (الى) ان يصلى صلاة
فجر يوم (عرفة) بغلس كما في المحيط اوفى وقتها المعروف كما في
شرح الطحاوى وهذا سنة فلو بات بمكة ثم خرج منها بعد فجر عرفة
مارا بمنى الى عرفات جازا لا انه مسى كما في الاختيار وغيره (ثم)
اى بعد طلوع الشمس وعنه قبله خرج (منها) اى من منى (الى عرفات)
هى على سنة اميال عن منى تقريبا (وكلها موقف) اى جميع مواضع عرفات
يصالح لاداء فرض الوقوف (الا) للاستثناء المنقطع لان (بطن عرفة)
بضم العين المهملة وفتح الراء واد مجزاء عرفات كما في الكرمانى وغيره
وينبغى ان لا ينزل الطريق لتضرر المارة كما في المحيط (فاذا زالت
الشمس خطب الامام) خطبتين بينهما جلوسه (كالجمعة وجمع) الامام بالناس
(بين العصر والظهر) في آخر وقت الظهر كما في النظم واطلاقه مشير
الى استواء كونهم مسافرين او مقيمين وكون الامام مسافرا والقوم
مقيمين وبالعكس والاكتفاء مشعر بانه لا يقصر الامام ولا القوم للموافقة
كما في المحيط (باذان) واحد بعد جلوس الامام على المنبر وعن ابي
يوسف قبله وعنه بعد مضى صدر الخطبة كما في شرح الطحاوى وفيه
رمز الى انه لا يتطوع بينهما والا فيؤذن ثانيا قبل العصر خلافا للمحمد
ويكره التطوع كما في قاضيخان وهى شاملة لسنة الظهر وغيرها كما
في الكرمانى لكن في المحيط لو تنفل سوى سنة الظهر يؤذن ثانيا الا في
رواية شاذة عن محمد (واقامتين) قبل كل صلوة اقامة (وشرط) لجواز
الجمع (الجماعة) مع الامام او نائبه كالقاضى والشرطى كما في شرح
الطحاوى (والاحرام) بالحج قبل الزوال في رواية وقبل الصلوة في اخرى
كما في الزاهدى (فيهما) اى في الظهر والعصر والظرف متعلق بالكل

(١) وهو الظلام في آخر الليل

(٢) اى في مقابلها فلم يكن منها فصار
استثناءه منها منقطعا (٣) الفوج (٤) لان
الموسم وقت الازدحام فالقاء للموصوف المحذوف

(٥) اى اطلاق الامام وعدم تعيينه بالمقيم

(٦) اى الامام ومقتديه الخ (٧) اى بمجرد
بيان جواز الجمع بين الظهر والعصر
(٨) لو كان مسافرا والقوم مقيمين (٩) لو كانوا
مقيمين والامام مسافرا وانما وزعنا بدلالة قوله
(للموافقة) حيث لا يتصور في صورة كون الكل
مسافرا ثم ان موافقة المسافرين بالامام المقيم
مقرر ومبين في باب المسافر واما موافقة
الامام المسافر للمقيمين واتمامه تبعالم فلم
يقرر وقد بين في بابه خلافه الا ان يستثنى
منه هذا الجمع فعليك التمتع

(١١) اى في الجمع باذان واحد (رمز الى انه لا)
يفصل بينهما بان (يتطوع بينهما) اى الظهر
والعصر (١٢) اى ضلوة التطوع في كلام قاضيخان
(١٥) اى الاولى لان الشفع الاخير قد افيد
حكمه بالرمز (١٦) اى غير مشهورة ولا
معتمد عليها (١٧) خبر مقدم لقوله اقامة الخ
(١٨) اى الظهر وان زال

(١) أى وقت نفس العصر (٢) بالتنوين
(٣) أى هذه الجماعة (٤) أى الظهر والعصر

(٥) أمور أربعة (٧) وهما يوم
عرفة والأحرام (٨) دون الأخيرين

(١٥) أى العصر (١١) أى الجمع (١٢)
ظرف أدى

(١٣) أى للجبل للوقوف (١٤) بمحتمل
أن يكون تعيين الجبل وأن يكون تعيين
الموقف وفيه الكلام

(١٥) أى الموقف (١٦) أى الجامع والذاهب
(١٧) أى كونه حالاً من فاعل جمع (١٨) أى
كونه حالاً من فاعل ذهب
(١٩) سن بالبناء للمجهول صفة غسل
(٢٠) لكونه سنة

(فلا يجوز العصر) فى آخر وقت الظهر بل فى وقتها (لما قد أحدهما)
أى الجماعة والأحرام كمصلى الظهر منفرد أو جماعة صلوا أحدهما مع غير
الامام وكحلل ومحرّم بالعمره إذا أحرم بالحج بعد أن يصلوا الظهر بالجماعة
فيشترط للجمع عند أبي حنيفة رحمه الله يوم عرفة والأحرام والجماعة والامام
وعندهما الأولان فقط والصلوتان بمنزلة صلاة واحدة ولذا لو ظهر فساد
الظهر مثلاً بان أدى قبل الوقت أو بلا طهارة أعيد العصر وأن أدى فى وقته
مع الطهارة كما فى النهاية (ثم) بعد أداء العصر (ذهب) الامام مع الناس
(الى الموقف) وهو موضع من عرفات بقرب جبل يقال له جبل الرحمة
على أربعة فراسخ من مكة يسمى بالموقف الأعظم وموقف الامام وفيه
اشعار بانه جاز ما شيا لكن الافضل ان يكون راكباً قريباً من الامام
داعياً بعد الحمد والصلوة والتهليل والتكبير كما فى المحيط (بغسل) أى جمع
بين الصلوتين وذهب اليه حال كونه مغتسلاً فى وقت الجمع والذهاب
فيكون حالاً من فاعل جمع وذهب والأول فى خزائن المفتين والثانى فى
الكافي (سن) فالأغتنال افضل من الوضوء كما فى الهداية (ويكتفى) لأداء
فرض الوقوف (حضور ساعة) أى أدنى زمان (من زوال) يوم (عرفة الى)
طلوع (فجر يوم النحر) لانه وقت الوقوف لا غير فلو وقف قبل الزوال
أو بعد الطلوع لم يدرك فرض الوقوف والاطلاق مشير الى انه يصح
الوقوف مع الجنابة والحيض كما فى الخلاصة (ولو) كان المحرم الحاضر
فى الموقف (نائماً أو مغمى عليه) لانه وجد منه الحضور فى عرفات ولا يشترط
النية فى كل ركن (أو) كان الحاضر النائم أو المغمى عليه (أهل) أى أحرم
بالحج (عنه) أى عن ذلك الحاضر (رفيقه) وإن لم يأمره بالاهلال قبل
الفجر وقالوا ان لم يأمره به لا يصير المغمى عليه محرماً وفيه إشارة الى
انه لو أهل عنه غير رفيقه لم يصير محرماً كما قالوا وأما عنده فيه اختلاف
المشايع كما فى النخبة والى ان الرفيق ليس بنائب عنه فى سائر

(٢٥) أى غير الأحرام

المناسك الا ان يطيف به والاصح انه نائب عنه الا ان الاولى ان يطيف به ليكون اقرب الى ادائه لو كان مقيما كما في النجاة (او) كان المحرم الحاضر (جهل انها) اي عرفات (عرفة) اي عرفات والاكتفاء مشعر بان احرام الرقيق هنا غير كاف كما قيل (واذا غربت الشمس) من يوم عرفة (اتي) اي الامام بالناس على السكينة (مزدلفة) بضم الميم وسكون الزاء وفتح المهملة وكسر اللام على ثلثة اميال من مسجد عرفات وهي اسم آخر لجميع لان آدم عليه السلام ازدلف فيها اي دنى الى حواء وظاهر كلامه ان الناس يتابعون الامام فلا يتقدمون عليه الا عند الزحام فانه جائز اذا لم يتجاوز واحد الى عرفة ولا يتأخرون عنه لكن يجوز التأخير القليل للزحام كما في الهداية (وكلها موقف) اي جميع مواضع مزدلفة صالح لاداء الوقوف الواجب الا ان المستحب هو الوقوف وراء الامام بقرب جبل يقال له قزح بالضم كما في العدة (الا) للاستثناء المنقطع فان (وادي محسر) بضم الميم وكسر السين المشددة موضع على يسار المزدلفة سمي بذلك لانه لا يقف فيه بل يمشى منه سريعا فكانه اتعب نفسه والتحسير الاتعاب وسيجيئ وقت هذا الوقوف (وصلى العشائين) اي المغرب والعشاء فانها تجي بمعنى المغرب كما في المفردات فلا حاجة الى التغليب (في) اول (وقت العشاء) على ما في النظم والمتبادر منه ان يقدم المغرب على العشاء فلما اعيد العشاء ما لم يطلع الفجر كما في الظهيرية وان لا ينطوع بينهما فانه مكروه كما اشير اليه في قاضيخان والاكتفاء مشير الى انه لا يشترط الاحرام والجماعة والامام كما في النهاية لكن في الروضة انه يشترط الامام لا الجماعة عنده ويشترط الجماعة لا الامام عندهما (باذان) واحد (واقامة) واحدة كلاهما قبل المغرب ولا يقيم للعشاء الا اذا تطوع بينهما او اشتغل بشئ آخر لانقطاع حكم الاقامة الاولى كما في

(١) اي الرقيق (٢) اي ذلك المحرم (٣) اي المحرم (٤) اي سائر المناسك (٥) اي ذلك المحرم (٦) من الاغماء مثلا (٧) الياقظ الصحوف هو عطف على كان المحرم الحاضر في الموقف نائما الخ ومقابل للنائم والمغنى عليه لا على كان الحاضر النائم او المغنى عليه اهل الخ فانه قيد الاول وهذا مقابل له كما عرفت (٨) اي عرفات (٩) انما فسر بها ليعلم انهما اسمان متراد فان لموضع واحد ويدفع توهم ان عرفات كيف يكون عرفة فانه ظن لا يعاب به (١٥) اي يجهل انها عرفة ولم يقل واهل عنه رفيقه (١١) اي في صورة جهل انها عرفة (١٢) الصواب ليس بشرط لان الكافي انها حاضرة ساعة لكن في الاول بشرط احرام الرقيق عنه وهنا ليس كذلك (١٣) بمقتضى ان يكون تشبيها للنفي وان يكون للنفي (وفتح) الدال (المهملة وكسر اللام) على صيغة اسم الفاعل المؤنث فتسمية البقعة بها مجاز لانها ليست بمواقعة وانما واقع آدم عليه السلام فيها الحواء عليهما السلام فيكون من قبيل المسجد الجامع اي مسجد الوقت الجامع او مسجد صلوة الجامع وبالحقيقة البقعة مزدلفة بفتح اللام على وزن اسم المفعول كما هو مصطاح الصرفيين في المزيادات ولحق التاء باعتبار البقعة بمعنى موضع الازدلاف اي الجامعة صرح بهذا الحقيقة والمجاز شارحان مولانا فخر الدين وابو المكارم ولم يتكلم الشارح المحقق عنها (١٧) اي الامام (١٨) بالحاء المهملة (١٩) من الواقفين خارجا من المزدلفة (٢١) اي بمزدلفة (٢٢) اي لفظ العشاء (٢٣) فان صلوة العشاء ايضا صلوة يصلى بعد الغروب فلا حاجة الى التغليب (٢٤) اي باشتراط اول العشاء

(٢٥) اي الاذان والاقامة (قبل) صلوة المغرب

الاختيار (وان ادى المغرب) في عرفات او في طريق مزدلفة (اعاد) اى
 وجب اعادتها (مالم يطلع الفجر) الثاني فاذا اطلع لانتجب الاعادة كما قال واما عند
 ابي يوسف فلا تجب الاعادة اصلا لكنه مسئ (ثم) اى بعد الطلوع (صلى
 الفجر بغسل) بفتحين وهو ظلمة الليل المختلطة بضوء الصبح كما قال ابن الاثير
 وفيه ايماء الى انه يصلى بعين الصبح (ثم وقف) بمزدلفة ومهد وصلى وهلل وكبر
 وكلمة ثم لمجرد الترتيب الذكرى فان وقت هذا الوقوف بعد الصلاة الى ان
 يسفر جدا كما في المضمرات لكن في الخلاصة ان وقته ما بعد طلوع الفجر
 لان ما قبله وقت الوقوف بعرفة وفي الفعلية اشعار بانه يكفى حضور ساعة فيها
 كما في الوقوف بعرفة كما في التحفة (ودعا) وطلب ما جئته رافعا يديه
 نحو السماء فانه صلى الله عليه وسلم قد بالغ في ذلك حتى استجيب دعاؤه
 في مظالم الامة اى في تجاوزها عنهم ان شاء الله تعالى كما في العدة وبزيادة
 الثبوت يحل الاشكال المشهور في الحديث (واذا اسفر) اى اضاء بحيث
 كادت الشمس تطلع وعن محمد رحمه الله اذا اضاء بحيث لا يبقى الى طلوعها الا
 مقدار ما يصلى ركعتين كما في المحيط (اق منى) هى على ثلثة ايام من
 مزدلفة والظاهر انه يأتى قبل طلوع الشمس وفي السراجية انه يأتىه عند
 طلوعها او بعدها وقريب منه ما في مختصر القدورى لكن في الهداية
 انه غلط لانه صلى الله عليه وسلم اتاه قبل طلوعها (ورمى) الامام بالناس
 وفي لفظ الرمي اشعار بان المسافة بين الرمي والرمي ينبغي ان يكون
 خمسة اذرع فصاعدا لان ما دون ذلك وضع فلا يجوز او طرح فيجوز لكنه
 مسئ لمخالفة السنة واطلاقه بدل على جواز رميه راكبا وغير راكب
 (جمرة العقبة) بفتحين ثالثة الجمرات على حد منى من جهة مكة وليس
 من منى ويقال لها الجمرة الكبرى والجمرة الاخرة وفيه رمز الى انه
 لا يرمى الجمرة الاولى والوسطى في هذا اليوم والى ان ابتداء وقته المستحب

(١) صفة الظلمة (٢) اى في لفظ الغسل على
 التفسير المذكور (ايماء) الخ

(٤) لان الفعلية لا تدل على الاستمرار
 (وفي) الجملة (الفعلية) اى قوله وقف
 (٦) لان الفعل يدل على مجرد الحدث لا على
 الاستمرار كالاسمية (٧) اى في طلب الحاجة
 في المزدلفة (٨) اى قوله ان شاء الله تعالى
 (٨) اى قيد المشية

(٩) اى من كلام السراجية (١٥) حيث قال
 واذا طلعت الشمس الخ بالجملة الشرطية
 فيحتمل وقت الطلوع وبعده ويحتمل
 التأويل بانه اذا قرب طلوع الشمس لان
 قريب الشيء في حكمه كما يأتى فعبيره
 ولهذا اتى بالقرب من كلام السراجية
 (١١) اى اقل من خمسة اذرع (وضع) لرمى
 (١٣) عطف على وضع (١٤) لان الطرح
 نوع من الرمي (١٥) اى اطلاق قوله رمى الخ
 (١٦) اى على طرف منى

في هذا اليوم من حين طلوع الشمس واما آخره فقبيل الزوال ويجوز
بعد طلوع الفجر وكذا بعد الزوال الى ما قبل فجر ثاني النحر الا انه
مكروه وفي الظرفية اشعار بان يلقى حيث يرى موضع الحصاة وبانه لو
بعد الحصاة عنها لم يجر كما لو وقع على ظهر رجل او تحمل وثبت عليه
اما لو سقط ووقع فيها فقد جاز كما لو وقع قريبا منها لأنه في حكمها (من
بطن الوادي) اي من اسفله الى اعلاه فوق حاجبه الايمن متوجها الى
الجمرة باعلا الكعبة عن يساره ومنى عن يمينه رافعا يديه هذا منكبيه
(سبعاً) من البرات فلو رمى سبع حصيات جملة لم يجر الا عن واحدة
(خُذْفًا) بفتح الحاء وسكون الذال المعجمين مصدر نوعى وهو ان يرمى
مثل الحصاة وفيه رمز الى انه لا يرمى الا ما كان من جنس الارض كالطين
والمدرو والياقوت ومقداره مقدار النواة او اقل او اكبر لكنه غير
مستحب وينبغي ان يكون مغسولاً مأخوذاً من غير الجمرة المرمية اذ في الاثر
انه لا يبنى الا حصاة من لم يقبل حُجَّه ولذا لم يجتمع فيها الا قدر خمسة
احمال وقد خُذْفَ منذ سبعة آلاف سنة كما في الجواهر والى انه يرمى كيف
شاء وهو المختار عند مشايخ بخارا وقيل كيفيته ان يضع الحصاة على الابهام
ويستعين بالمسبحة وقيل يأخذ بطرفي ابهامه وسبابته وقيل يحلق سبابته
ويضعها على مفصل ابهامه وقيل يرمى الرمية المعروفة الكل في المحيط
(وكبير) واي قال الله اكبر ونحوه فانه لو سبج مكانه جاز اذ المقصود ذكر
الله وذا يحصل به كما في الكافي (بكل) اي مع كل منها (وقطع التلبية بأولها)
اي يرمى الفرد السابق من الحصيات السبع على الصحيح كما في قاضيخان
وعن الطرفين انه لا يقطع التلبية الا بعد الزوال كما في المحيط (ثم ذبح
ان شاء) الاولى استحباباً فانه مفرد بالحج فليس عليه دم والاكتفاء دال على
انه بعد الرمي لا يبقى للدعاء عند الجمرة بل يأتي منزله وذبح (ثم حلف)

(١) اي في كون جمرة العقبة ظرفاً للرمى
(٢) اي موضعاً يرمى اليه الحصاة
(٣) اي لو وقعت الحصاة
(٤) اي عن جمرة العقبة
(٥) بكسر الراء اي من قدم الرامي
(٦) او محمل للرامي (وثبت) اي استقر
(٧) اي على ظهر قدمه او محمله (٨) اي من
جمرة العقبة (٩) اي قريب الجمرة
(١٠) اي مرة واحدة او رمية واحدة (حسن
افندى)
(١١) اي لقوله رمى فهو مثل قعدت جلسة
فاعرفه (حسن افندى)
(او اكبر) من النواة (لكنه) اي الاكبر
(١٢) اي مصفاً بالغسل بالماء
(١٣) بالحمام المهملة او المعجمة (١٤) اي
رمى خُذْفَ اليها (١٥) اي لم يجتمع فيها
في هذه المدة ازيد منه فعلم ان التليل
الباقى حصاة من لم يقبل حُجَّه

(١٨) كما قال الله تعالى واذكروا الله في
ايام معدودات (حسن)

رأسه (أو قصر) أي اخذ من رؤس شعره * قدر انملة (وحلقه افضل) من
التقصير كما ان حلق الكل افضل من حلق الربيع لانه مسمى به لمخالفة
السنة واختلفوا ان اجراء موسى واجب او مستحب كما في النهاية وهذا
اذا قدر عليه بان لم يكن على رأسه قرعة والافتد^١ بمنزلة من حلق
ولم يعذر من لم يجد الحلاق او موسى فاذا مضى ايام النحر فعليه دم
كما في المحيط وانما ذكر الضمير اشعاراً بانه من احكام الرجال واما حكم
النساء فيسجي^٢ (وحلقه) كل شيء من محظورات الاحرام بعد احد هذين
(الا النساء) أي جماعهن ودواعيه كالقبلة والمس بشهوة فانه لم يحل اذ
الاخذ من رؤس الشعر وان كان له بمنزلة السلام الا ان عمله يتأخر
في حقهن الى الطواف (ثم طاف للزيارة يوماً من ايام النحر) الثلاثة وفيه
رمز الى انه يأتي بمكة من منى بعد الحلق من يومه كما يأتي من الغد
وبعد الغد ولا يؤخر عنه كما في المحيط والى ان اول وقت الطواف بعد
فجر النحر و آخره وقت غروب الشمس من آخر النحر كما في عامة الكتب
لكن في المستصفي ان آخره آخر ايام التشريق والى ان الطواف لم
يجز في الليلتين بينهما لانه فعل ممتد متعلق لليوم فيراد به النهار لا غير
لكن في الظهيرية وغيره انه يجزى فيهما فلا بد ان يحمل على مطلق الوقت^٣
وسياتي في محله (سبعة) من الاشواط (بلا رمل) بالتحريك (وسعى) بين
الصفاء والمروة (ان كان سعى قبل) أي قبل هذا الطواف بعد طواف
القدوم وفيه اشعار بانه لو لم يسع رمل وسعى وان رمل وقد مر ان
الرمل لم يشرع الامرة والاكتفاء^٤ مشعر بانه يصلى في المقام اذ غيره بعد
هذا الطواف كما في طواف القدوم كما في المحيط (واول وقته) أي وقت
طواف الزيارة (بعد) طلوع (فجر يوم النحر) وهو اليوم الاول لان اليوم

(*) أي من كل شعره (در المختار) (١) والاحسن
له ان يؤخر الاحلال الى آخر الوقت من ايام
النحر ولا شيء عليه ان لم يؤخر (ابن) (١)
أي نزل بدلالة (٣) يعني سرتراش
(٤) يعني يأكو (٥) أي من لم يجد الخ
(٦) أي اضاف الى ضمير المذكور
(٧) حيث لم يقل والحلق افضل (٩) أي الحلق
والتقصير (١٥) أي كل واحد من الجماع ودواعيه
(١١) كما في بعض النسخ (١٢) أي للمحرم
بالحج (١٣) للمصلى في تحليله ما حرمه التكبير
التحرية (١٤) أي عمل الاخذ (١٥) أي
في حليتهن له (١٧) أي من يوم اتى فيه منا
(١٨) أي طواف الزيارة (بعد فجر) اول
(النحر) يحذف المضى بقريضة مقابلة من قوله
و آخره وقت غروب الشمس من آخر ايام
النحر وجه الرمزانه بفهم من المتن ان طواف
الزيارة يجوز أي يوم كان من ايام النحر لا قبلها
ولا بعد هافيحوز لو ابتدأ بعد فجر اليوم الاول
من ايام النحر الى غروب الشمس من آخر
ايام النحر فصار فجر اليوم الاول اؤل وقته
وغروب اليوم الآخر منها آخره (ولا يؤخر عنه)
عن بعد الغد (٢١) الكائنتين (٢٢) أي بين
ايام النحر وفي بعض النسخ بضمير التثنية
الراجع الى الاول والاخر من ايام النحر ولكنه
تكلف لانه في احتياج عليه لان المتوسط
في الايام الثلاث هو الليلتان (٢٣) أي الطواف
(٢٤) بالفتح (٢٥) فان يوماً ظرف طاف
(٢٦) أي الطواف (٢٧) أي في نيتك الليلتين
(٢٨) أي لفظ يوماً (٢٩) وان يحمل فعل
الطواف على انه غير ممتد الا لا يضبطه
القاعدة (٣٥) أي في قوله سعى
(٣٢) جملة حالية اعتراض على اشعار المتن
(٣٣) أي بنفى رمل وسعى دون نفي الشفع
ايضا (٣٤) أي الطواف للزيارة (٣٥) شفعاً
(٣٦) أي الزيارة (كما) كان يصلى

(١) أى لا اختصاص لهما بالنحر (٢) أى يضاف إليه لا إلى النحر (٣) أى القرار واللبث حيث لا نفر فيه كما يدل عليه قوله (وللثالث اهـ) (٤) صفة النفر (٥) أى يسكون الفاء وسيجى تحريكه أيضاً (وللرابع) يوم (النفر الثاني) وحذف اليوم هنا اكتفاء بعطفه على النفر الأول لأنه من قبيل عطى الأسمين على معمولى عاملين مختلفين والمجرور مقدم إذا اللام معادة قبل رمى الجمار حيث لم يقل ورمى الجمار عطفاً على حيز بعد (٨) أى فى المتن (٩) أى استدراك لفظ اليوم بعد الفجر فكانه تكرر لفظ الفجر لأن اليوم المضاف إلى الحكم الشرعى وهو النحر براد منه اليوم الشرعى وهو من الفجر أى الصبح إلى الغروب يدل عليه عبارته فيما سبق وإلى أن أول وقت الطواف بعد فجر النحر الخ من غير لفظ اليوم باتفاق النسخ ولعل هذا هو وجه قوله (لا يخفى) فتأمل ويحتمل أن يكون المراد استدراك مجموع قوله وأول وقته بعد طلوع فجر الخ بعد قوله ثم طاف للزيارة يوماً من أيام النحر حيث علم منه أول وقته وآخره كما ادعى الرمز إليه به ولهذا لم يأت صاحب الكافي فى متن الوافى به بعد لكنه وجد فى متن الهداية والدرر والدر المختار والله سبحانه أعلم (١١) أى فى يومه اختصاص بالنحر بان يضاف إليه فقط وهو اليوم الأول من أيام النحر كما عرفت (ولو حل) (فى الحقيقة بالملق السابق) والطواف شرطه فيكون من قبيل الإسناد إلى الشرط لأن المعنى وإذا طاف حل له النساء الخ (٥) أى لا بالطواف لأن الملحق هو المحلل دون الطواف غير أنه آخر فى عمله حذف النساء إلى ما بعد الطواف فإذا طاف عمل الملحق عمله (ابن عابد بن) (١٤) أى فى إسناد الحل إلى طائف الزيارة (١٥) أى الطائف (١٦) أى صار متحللاً (كان له) وظيفة (السعى الفات) أى لو كان فات منه (١٩) أى السعى (٢١) أى لكمال تعلق القصد (٢٢) أى بيان كراهة التأخير نحره (٢٥) قصد بهذا الكلام الرد على الفاضل أبى المكارم حيث قال وسيجى هذا الحكم فى فصل الجنابة فالأولى تركه ههنا انتهى (٢٥) (ويجب) عليه (دم) عنده لأحاجة إلى ذكره ههنا لأنه سيجى فى موضعه اعنى فصل الجنابات (برجندى) (٢٦) لأن المضارع أقرب من الأمر باللام فهو أنسب فى مقام بيان الأحكام الآتية كما قال يبدأ بالمضارع فى بيان الرمي (٢٧) أى الرمي

(١٢٢)

كتاب الحج

الثانى والثالث يكونان للنحر والتشريق معا وأما اليوم الرابع فهو يوم التشريق ويقال للثانى يوم النحر وللثالث يوم النفر الأول بالسكون وللرابع النفر الثانى والكلام مشير إلى أنه يجوز هذا الطواف بعد الفجر قبل رمى الجمار كما سيأتى وفيه استدراك لا يخفى (وهو) أى طواف الزيارة (فيه) أى فى يوم النحر (أفضل) منه فى اليومين الأخيرين (وحل له النساءه) ولو فى الحقيقة بالملق السابق وفيه إشعار بأنه وإن حل كان له السعى الفات ويتأخيره ليس عليه شىء إلا إذا رجع إلى أهله فعليه دم كما فى شرح الطحاوى (فإن آخر) هذا الطواف (عنها) أى أيام النحر (كره) عنده كراهة تحريم ولاهتنام ببيانها لم يكتفى بما فى الجنابات فقال (ويجب) عليه (دم) وقال لا يكره ذلك فلا يجب عليه شىء (وبعد زوال) الشمس من (ثانى النحر) إلى الغروب استحباباً وإلى آخر الليل جوازاً (رمى) الأحسن يرمى (الجمار الثلاث) المعهود وفيه إشعار بأنه بعد الطواف يرجع من مكة إلى منى ولا يبيت بمكة ولا بالطريق فإن البيتوتة مكروهة فى غير منى فى أيامه كما فى التحفة (يبدأ) فى الرمي بيان لما قبله ولذا لم يعطى عليه (مما) يلى المسجد) أى من جمرة قريبة من مسجد بنته عائشة رض الله عنها على ذيل جبل يسمى بمسجد الحيف بفتح الحاء المعجمة وسكون الياء وهو المكان المرتفع كما فى الكرماني (ثم) يرمى (ما يلىه) أى ما يلى المسجد مما يقال له الجمرة الوسطى وبينها وبين الأولى ثلاثمائة وخمسة أذرع (ثم

العقبة

(٢٨) صفة مسجد (٢٩) فاعل بنت (٣٥) فسمى به لكونه فى ذيل جبل (٣١) تفسير للضمير المنصوب لا الموصول ولهذا يوجد فى بعض النسخ أى يلى ما يلى المسجد الخ *

العقبة) اى يرمى جمرة العقبة وبينها وبين الوسطى اربع مائة وسبعة وثمانون ذراعا (سبعاً سبعاً) اى يرمى كلا من الثلث سبع مرات فلو قال سبعاً^١ لحلا عن التكرار على مذهب الكوفية فلو رمى^٢ من كل جمرة ثلثاً اتم الاول^٣ باربع واستأنف الباقي ولو رمى^٤ اربعاً اتم^٥ كلا بما بقى اذ لاكثر حكم الكل ولو عكس ترتيب الجمار جاز الا انه مفوت للسنة كما فى المحيط (وكبر بكل) اى مع كل حصة اورمية (ووقف) استحباباً فى اعلى الوادى مع الناس مستقبل القبلة رافعا يديه نحو السماء عذاء منكبيه كما فى الاختيار وقد روى الرقوف بمقدار قراءة عشرين آية كما فى المضمرات (بعد كل من الاوليين) اى ما يلى المسجد وما يليه فلا يقف بعد العقبة (ودعا) اى طلب حواججه عنه تعالى بشرطه كالحمد والصلوة قبله كما فى المحيط (ثم غداً) اى فى ثالث النحر (كذلك) اى بعد زواله الى آخر الليل روى الجمارات على الترتيب (ثم بعد) اى بعد الغد وهو يوم التشريق (كذلك) اى بعد زواله الى الغروب لأغير ماها على الترتيب والكلام مشير الى ان فى هذه الايام قبل زوال الثاني والثالث منها لا يرمى اى لا يجوز رميه كما روى عن ابي حنيفة رحمه الله تعالى فى المشهور وعنه انه جاز الا ان بعد الزوال افضل كما فى الكافى وعن ابي يوسف انه اذا نفر فى اليوم الثالث جاز الرمي وان اقام لا يجوز ولو رمى قبله فى يوم التشريق جاز عنده خلافاً لهما كما فى شرح الطحاوى (ان مكث) فى اليوم الرابع (بمنى) ولم يرجع الى مكة بعد رمى الجمار (وهو) اى المكث (احب) من النفر (ويسقط) عنه رمى هذا اليوم (بنفـره) بالتحريك او السكون اى بخروجه من منى (قبل) طلوع (فجر) اليوم (الرابع) وهو يوم التشريق وهذا اظهار فى مقام الاضمار اهتماماً بعدم النفر فى هذا اليوم وفيه اشعار بانه بعد الطلوع لا يجوز له ان ينفر عنه بل ارمى (واذا

(١) بصيغة العدل (٢) اللازم (٣) فانهم يجعلون المتنازع فيه معمولاً للثاني لغربه ويحذفون الاول واما على مذهب البصريين وهو اعمال الاول لسبقه والاضمار للثاني فلا يلزم التكرار بخلاف ما فى مذهب الكوفيين حيث يحذف لفظ سبعاً سبعاً فى موضعين ما يلى المسجد ثم ما يليه فيلزم تكرار لفظ سبعاً فى ثلثة مواضع بخلاف ما لو قال سبعاً بضم السين فان معناه وان كان سبعاً سبعاً لكن لفظه واحد فلا تكرار باعتبار اللفظ لا فى الموضع الاول ولا فى الموضع الثاني ولا فى الثالث لانه يحذف لفظ واحد (٤) تفريع على قوله سبعاً سبعاً (من تلك الجمار الثلاث) اى ما يلى مسجد الخيف (باربع) آخر (واستأنف الباقي) بسبع سبع (٥) من كل جمرة (١٥) كلاهما بقى وهو الثالث (١١) وهو الرابع (١٢) اى كانه اتى كل السبع (١٣) ظرف المؤخر من قوله روى الجمارات (١٤) اى ثالث النحر (١٥) اى يبدأ مما يلى المسجد ثم ما يليه ثم العقبة (١٦) ظرف رماها (١٧) اى يوم التشريق (١٨) اى ليس النهاية غير الغروب هنا من آخر الليل لاجواز ولا استحباباً كما فى اليوم الثاني والثالث (١٩) اى الطائى

(٢٥) اى الرابع (٢١) بان يقول قبل طلوع فجره بالاضمار الى لفظ بعد لانه عبارة عن اليوم الرابع

(٢٢) حيث قيد بقبل طلوع الخ

نفر) في اليوم الثاني او الثالث بعد الرمي مع احواله فانه يكره تقديمها الى مكة وهو بمنى لاشتغال القلب بها كما في قاضيخان (الى مكة) للتوديع (نزل بالمحصب) ولو ساعة وهذا سنة على الاصح كما في المبسوط وذكر في المضمرات انه وقف فيه على راحلته ويدعو والمحصب بضم الميم وفتح الحاء والصاد المشددة المهملتين واد وسيع بين مكة ومنى يقال له الابطح والبطحاء ومدّها من الجبلين الى المقبرة كما في فتح الباري (ثم) انى مكة (وطاف للصدر سبعة بلا رمل وسعى) ثم صلى ركعتين وهذا اذا اراد الخروج من مكة بلا فصل فلو طاف ثم اقام الى العشاء قال ابو حنيفة احب ان يطوف طوافا آخر كما في المحيط فلو اتخذها دارا قبل الزوال من اليوم الثاني عشر سقط عنه طواف الصدر ولو اتخذها بعده وجب عليه عندهما واما عند ابي يوسف فان اقام قبل الشروع في الطواف سقط كما في الكافي والاقامة فيها افضل بالاجماع اذا قدر على نفسه الخير كالطواف والصلوة والصدقة وان يجنب الشر كانشاد الشعر ومديث الفحش وما لا يعنيه في الحديث ان الحمنة فيها تضاعف كالسيئة الى مائة الف فلو لم يقدر كره الاقامة عنده كما في الاختيار (ثم شرب) استحبابا (من ماء زمزم) وصب على وجهه ورأسه وسائر جسده فانه شفاء عن كل داء ودواء لكل داء على ما قال ابو حنيفة رحمه الله كذا في الظهيرية وغيره وذلك لقوله عليه السلام «ماء زمزم لما شرب له» وهذا حديث رجاله موثق بهم الا انه اختلف في وصله وارساله وهو الاصح كما في فتح الباري ويستحب ان يتنفس في الشرب ثلاث مرات وينظر الى البيت في كل مرة كما في الاختيار وزمزم بشر في المسجد على بعد ثلث وثلثين ذراعا من البيت عرض رأسها اربعة اذرع في اربعة وعمقها تسعة وتسعون ذراعا سمى به لكثرة ما يقال ماء زمزم أى كثير وقيل مشتقة من الزمة وهى الغمز بالعقب فى الارض

(١) علة لمعية الاحمال (٢) أى الاحمال الى مكة (٣) أى الطائف (٤) أى بسبب احواله المتقدمة (٥) أى كبير (٦) أى حد بعد البطحاء (٧) وليست المقبرة منه (٨) أى ان يصلى ركعتين كما هو المتعارف من ختم الطواف بالشفع (٩) أى من مكة (١٠) أى بين طواف الصدر والخروج يعنى بلا اقامة في مكة بعد الطواف (١١) أى طواف الصدر (١٢) أى بمكة (١٣) أى لم يخرج من فوره (١٤) أى غير ما طاف للصدر لعله خبر من الشفعين (١٥) أى مكة (١٦) أى مكسنا (١٧) أى دار (١٨) أى بعد زوال اليوم الثاني عشر (١٩) أى كان مقيما في مكة (٢٠) أى للصدر (٢١) أى طواف الصدر عنه لكونه مكيا لا افاقيا (٢٢) أى اختيار المسكن (٢٣) أى فى مكة (٢٤) أى افعال الخير (٢٥) عطف على قوله الخير فانه بمعنى ان يرتكب الخير (٢٦) على نفسه ان يرتكب الخير وان يجنب الشر (٢٧) أى بمكة (٢٨) أى الامام الاعظم (٢٩) مبتدا خبره (لما) أى نفع لداء (شرب) مجهول (له) أى لاجل هذا الداء ماصله باى نية وغرض شرب فينفع له (٣٠) أى رواه (٣١) أى اتصاله بالنبي عليه السلام (٣٢) أى عدم اتصاله (٣٣) أى كونه مرسلا (٣٤) من القول بوصله (*) الزمزم بفتح الزاين المعجمتين اسم بشر في مكة غير منصرف للعلمية والتأنيث سمي بذلك لان هاجر زمتهما بوضع الاحجار وقيل ان جبرائيل عليه السلام صاح بصوت كالزمزمة وهو صوت لاتبين حروفه (معدن) (٣٥) بالناء فى اوّل كلا العديدين باتفاق النسخ فكونه مطابقا للواقع ام لا امر لاعلينا وانما وزره او ثوابه على الشارح المحقق (٣٦) بكسر الزاء وتحقيق الميم (٣٧) أى بعقب الرجل بالكسر وكلمة فى صلة الغمز

(وقبل) أى ثم قبل (العتبة) المرتفعة عن الأرض (ودضع) أى ثم وضع (وجهه وصدرة) ساعة (على الملتزم) فكبر وهلل وحمد وصلى ودعا كما فى قاضيخان والملتزم بضم الميم وفتح الزاء ما بين الباب والمجر مسافة اربعة اذرع (وتثبت بالاستار) أى تعلق بما يكتسى به البيت من الثوب كما يتعلق عبد ذليل بطرف ثوب لولى جليل للاستعانة فى امر ليس له اليه سبيل (ودعا مجتهدا) مفتنما لموضع الاجابة (ويبكي) اويتباكى فانه للقبول علامة (ويتحسر) على فراق البيت المكرم المعظم والحرمان عن فوائد الحرم المحترم رزقنا الله تعالى قبل حلول الاجل المحترم واعلم ان تأخير هذه الاحكام عن شرب زمزم المذكور فى قاضيخان والظهيرية وغيرهما فلا يظن ان التقديم اولى على ما فى الكفاية (ويرجع) أى من المسجد (فهقرى) أى رجوعا الى خلف ناظرا الى البيت (حتى يخرج من المسجد) ثم من مكة وينزل بغرب منها الى ان يجتمع القافلة ثم يرملون الى المدينة على قصد زيارة الروضة النبوية على صاحبها افضل التحية وكيفيتها مع الدعوات فى العدة^{١٢} (والمرأة كالرجل) فى جميع الاحكام (الا انها لا تكشف رأسها بل) تكشف (وجهها ولو سدت شيئا عليه) أى أرسلته على وجهها وفى بعض النسخ اسدلت كما فى بعض نسخ الهداية وهولغة كسدل كما فى القاموس فهذا ليس بخطأ كما قال المطرزي (بمقايها) ذلك المرأة فاجرى الضمير مجرى اسم الإشارة (عنه) أى عن وجهها (جاز) ذلك السدل وفيه اشعار بان الاولى كشف وجهها كما فى شرح الطحاوى لكن فى النهاية ان السدل واجب (ولا تلبى جهرا) لان صوتها عورة (ولا تسعى بين الميلىن) ولا تصعد فى الصفا والمروة الا ان تجد خلوة كما فى التنقى (ولا تحلف) لان حلف رأسها كحلف لحيته (بل تقصر) الكل وهو افضل من تقصير الربع (وتلبس المخيط) كالقميص والحفى حتى تستر

(١) أى للعبد الذليل (٢) أى الى هذا الامر (٣) أى جهة وصول (٤) بكلمة اوى اكثر النسخ وبكلمة أى التفسير للبكاء فى بعضها وبالجمل المزيدي يفيد المبالغة فى البكاء (٥) أى البكاء * (ويبكي متحسرا) على فراق البيت فى الكفاية انه يأتى زمزم بعد تقبيل العتبة وابتداء الملتزم والصاق الوجه بالجدار واليه اشار المحبوبي ايضا فالاولى تأخير بيان شرب زمزم عن هذه الاحكام (ابوالمكارم) (٦) بالحاء المهملة مع الناء من الحرمة والثانى بالمعجمة من الحرم ويحتمل ان يكون الحرم المحرم بتشديد الراء من غير الناء على سبع المكرم والمعظم والثانى بالناء (٧) أى لوجه لظن (٨) كما ظنه ابوالمكارم ظنا مبنيا (على ما فى الكفاية) فانه نسخة واحدة والتأخير فى عدم كذب (ثم) يخرج (من مكة) (١٢٠١) أى من مكة (١٣) بضم العين وتشديد الدال اسم كتاب فى الفقه (١٤) أى من باب الافعال (١٥) أى اسدل (لغة) واحدة ايضا (١٧) أى اسدل من الافعال (١٨) كما خطاه صاحب المغرب (١٩) انه ليس بخطأ (٢٥) فلا يرد ان الصواب مجافية

(١) فان قلت لا فائدة في الاغتسال لانه لا تطهر به مع قيام الحيض كما لا يخفى على اولى الافهام قلت لانم انه غير مفيد من كل وجه بل هو مفيد لانه للاحرام بالصلوة فيكون مفيداً للنظافة (قمر الدين) (٢) اى لم تخرج من مكة (٣) اى للعمرة (حجة) اخرى (٥) اى العمرة حيث طاف وسعى (٦) اى في العام الذى فات فيه الحج

(٧) اشارة الى انه لما فرغ من

البساط شرع في المركب (٨) اى اذا كان معنى القرآن لغة هو المعنى الشرعى له فكانه معرف بالوضع اللغوى لاجابة الى تعريفه اخرى * (المحرمون انواع اربعة مفرد بالحج وهو من احرم من الميقات او قبله في اشهر الحج او قبلها فبأى بافعال الحج كما مر والركن فيها شيان الوقوف بعرفة وطواف الزبارة والاحرام شرط) ومفرد بالعمرة وهو من احرم من الميقات او قبله في اشهر الحج او قبلها وافعالها اربعة الاحرام والطواف والسعى واللقى فالاولان شرط اداؤها والاخير شرط الخروج منها والاخران ركنها (وقارن وهو من يجمع بين العمرة والحج فالاحرام من الميقات او قبله اشهر الحج او قبلها وكذا لو احرم بعمرة فلم يطف او طاف لها اقل من اسبوع ثم احرم بالحج وكذا لو احرم بالحج فلم يطف حتى اهل بعمرة كان قارنا ايضا) (ومتنع وهو من احرم بالعمرة من الميقات او قبله في اشهر الحج او قبلها فأتى بالعمرة او باكثر طوافها في اشهر الحج ويتجمل ثم احرم وبالحج وحج من عامه ذلك قبل ان يلزم باهله المأما صحيحا (الباس)

(٩) اى كلام المصنف القرآن افضل الخ (١٥) اى حكم القرآن (١١) اى تعريف القرآن وهو غير مستحسن ولعله لهذا لم يحمل الشارح المحقق ماسياً على تعريف مطلق القرآن بل على تعريف بعض اقسامه (١٢) اى المفضل عليه وهو قوله من الافراد والتمتع (١٣) لان معناه انه غير مقيد بواحد من هذين (١٤) اى قوله مطلقاً (١٥) كما فسر ابو المكارم (١٦) اى اسم التفضيل (١٧) اى من الافراد والتمتع (١٨) اى وان فسر به (١٩) ان قدر بعد افضل كما قدره الشارح المحقق (٢٥) اى عما استعمل به ان لم يقدر بعده كما فعله الفاضل ابو المكارم لان قوله مطلقاً ليس من عنوان ما استعمل به فلا يكفي هو وان ادى مؤداه (الافاقى)

كلها (ولا تقرب الحجر في الزحام) اى الكثرة لانها ممنوعة عن مماسة الرجال فلو وجدت خلوة قربت منه (وحيضها لا يمنع شيئاً) من اعمال الحج كنفاستها (الا الطواف) فلو حاضت قبل الاحرام اغتسلت واحرمت وشهرت جميع المناسك الا الطواف والسعى ولو حاضت يوم التخرج قبل الطواف لم تنفجر حتى تطهر وتطوف ولو حاضت بعده سقط عنها طواف الصدر كما في قاضيخان (وفاتت الحج) بفوت الوقوف بعرفة لا غير كما في السراجية (طاف وسعى وتجمل) اى خرج عن احرام الحج بالاخذ حاصله ان على فائت الحج خروجاً عن احرامه باعمال العمرة وفيه اشعار ببقاء احرامه بعد فوت الحج وهذا قول الطرفين واما عند ابى يوسف رحمه الله فاحرامه انقلب باحرام العمرة وفائدة الخلاف انه لو احرم بحجة اخرى بعد الفوت وجب رفضها عند ابى حنيفة رحمه الله لان الجمع بين الاحرامين بدعة ولم تصح الثانية عند محمد رحمه الله لانه لا يتصور اداء حجتين معا ومضى فيها عند ابى يوسف رحمه الله لانه محرم بعمرة اضاف الى احرامه حجة والصحيح قول ابى حنيفة رحمه الله كما في المحيط (وقض الحج) الفائت باحرام جديد من ميقاته وان احرم اولاً قبل ميقاته (من قابل) اى في عام مقبل وفيه اشعار بانه لا يقضى العمرة لانه قد اداها في عامه ذلك كما في الظهيرية

فصل

في المركب من الحج والعمرة (قرآن) لغة مصدر قرن بين الحج والعمرة اى جمع بينهما كما في الاساس وغيره فلا يظن انه بيان الحكم قبل التعريف (افضل) من الافراد والتمتع فحذف بقرينة قوله (مطلقاً) اى فضلاً غير مقيد بواحد وهو غير مقيد بما استعمل الفعل به من كلمة من والألزم التكرار او الخلو عنه وفي النظم ان القرآن افضل من التمتع عند الطرفين وانهما سواء عند ابى يوسف رحمه الله وسيأتى ان الافراد افضل في غير

ان لم يقدر بعده كما فعله الفاضل ابو المكارم لان قوله مطلقاً ليس من عنوان ما استعمل به فلا يكفي هو وان ادى مؤداه (الافاقى)

الافاق (وهو) اى افضل اقسام القرآن على طريق الاستخدام (ان يهل)
 اى يحرم (بمع وعمرة) وانما اخرها اشعارا بانها تابعة للحج في حق القارن
 ولذلك لا يتخلل من احرامها بمجرد الحلق بعد سعيها (من ميقات) او
 قبله في اشهر الحج او قبلها (معا) اى في زمان واحد او مجتمعين والكلام
 مشير الى انه لو احرم باحدهما ثم اضاف الى الآخر جاز لكنه لو اضاف
 العمرة كان مسيئا لانه تعالى جعل الحج نهائية (وان يقول) القارن بعد الصلوة
 (اللهم انى اريد العمرة والحج الخ) اى فبسرهما لى وتقبلهما منى ثم
 يابى ناويا اياهما ولا يخفى انه تصريح بما علم ضمنا وانما قدم العمرة
 وان جاز تأخيرها لموافقة القول الفعل (وطاف) الامسن ثم يطوف بعد
 دخول مكة (للعمره سبعة اشواط) حال كونه (يرمل للثلاثة الاول) ويسعى
 لها والاطلاق مشير الى انه لا يكره عمرة القارن في الايام الخمسة المذكورة
 كعمرة المتمتع كما في التحفة والاكتفاء مشعر بانه لا يخفى بعد السعى بل
 يوم النحر كالفرد والاف قد كان جائيا على احرامين كما في المحيط (ثم يحج
 كما مر) فيطوف للقنوم سبعة ثم يسعى ثم يأتى بباقى ما يفعل المفرد كما
 في الهداية والكافي او يقف بعرفات ثم يطوف للزيارة سبعة ثم يسعى كما
 في قاضخان والظهيرية وفي كلمة ثم اشارة الى انه لو طاف للعمرة ثلثة
 او اقل ثم وقف بعرفة انتقض القرآن وارتفض العمرة وعليه دم للرفض
 واختلف في الرفض اذا اخذ في السير الى عرفات لكن في المختلفات لو
 طاف القارن للقنوم وسعى له ثم وقف بعرفات كان ما اتى به للعمرة
 لاستحقاقها وعن محمد انه لو طاف للعمرة ثم للحج ثم سعى له كان للعمرة
 كما في المحيط (وذبح) اى وجب عليه ذبح للهوى شكرا (للقران) اى لتوفيق
 الجمع بين العبادتين والمبادر ان يقيد الذبح بما اذا طاف للعمرة في اشهر
 الحج فلو طاف لها في رمضان مثلا لم يذبح وان كان قارنا كما في المحيط

(١) حيث اريد بلفظ القرآن مطلق القرآن
 وبضميره افضل اقسامه حتى يكون التعريف
 لبعض الاقسام للمطلق القرآن حتى ينافى
 قوله فلا يظن انه بيان الحكم قبل التعريف
 (٢) وما في المنن هو افضل اقسام القرآن
 ولذا جعله معرفا (٣) اى الحج والعمرة فيفتح
 العين (٤) حيث يقتضى الاجتماع والمعية
 ولو اخيرا (٥) ولو اضاف العمرة لكانت
 العمرة نهاية
 (*) لم يرد بقوله معا الاحتراز وانما اراد
 به بيان الاولى والاصل حتى لو احرم بالعمرة
 من الميقات ثم احرم بالحجة قبل ان يطوف
 اربعة اشواط من العمرة او احرم من الميقات
 بحجة ثم احرم بعمرة قبل ان يطوف كان قارنا
 لفعله عليه السلام في حجة الوداع (شمى)
 (٦) اى قوله وان يقول اللهم انى اريد
 العمرة والحج آه (٧) من قوله ان يهل بمع
 وعمرة الحج (٨) حيث يفعل القارن افعال
 العمرة أولا ثم الحج
 (٩) قد سبق نظيره (١٥) اى للعمرة
 (١١) اى من حيث الزمان (١٢) المنهى
 فيها الصوم (١٣) اى وان حلق بعد سعى
 العمرة لا بد ان يحرم للحج ثانيا فيلزم ان
 يكون اتى باحرامين فلا يكون قارنا
 (١٤) اى للقنوم (١٥) من الافعال
 (١٦) اى العمرة او لا بالنسبة الى الحج
 (١٧) اى للحج (١٨) اى هذا السعى
 (للعمره) فقط

(١) اى من الايام العشرة

(بعد رمى الجمار يوم النحر) اى يوم من ايام النحر (وان عجز) عن ذبح الهدي بان لم يوجد هو ولا ثمنه (صام) القارن عشرة ايام بدلا للهدي (ثلاثة) من الايام (آخرها) يوم (عرفة) وهذا بيان الافضية فيجوز ان بصوم الثلاثة قبلها بعد ما صار قارنا وفيه اشارة الى انه لا يجزئه الصوم بعد عرفة كما سيأتى والى انه لو وجد الهدي بعد صيامها قبل الحلق ذبح وبعد الحلق لا ولو فى ايام الذبح كما فى المحيط (و) صام اياما اخرى (سبعة بعد) ما فرغ من اعمال (هجه) لان الصوم منتهى فى ايام التشريف وفيه اشعار بانه لا يصوم قبل افعال الحج (اين شاء) بمكة او غيرها والاطلاق مشير الى انه لا يشترط التتابع فى صوم الثلاثة والسبعة كما فى التنف (وان فاتت الثلاثة) اى صومها بان يدخل يوم النحر او مات وقد اوصى بالفدية (تعين الدم) اى دم واجب للقران وفيه اشعار بانه لا يصوم السبعة ايضا لان العشرة وجبت له بدلا عن التحليل وقد فاتت بفوت البعض فوجب دم فان لم يقدر عليه تحلل وعليه دمان دم للقران ودم للتحليل قبل الهدي كما فى الاختيار (والتمتع) لغة الجمع بين العمرة والحج باحرامين وهو غير مانه عن عمر رضى الله عنه كما فى المبسوط فان المنهى ان يحرم بالحج قبل اشهره ثم اتى بافعال العمرة وحلل ثم احرم بالحج فى اشهره كما فى شرح الطحاوى (افضل عن الافراد) اى افراد كل من الحج والعمرة كما فى ظاهر الرواية وعن ابي حنيفة رحمه الله انه افضل من التمتع (وهو) اى افضل اقسام التمتع (ان يحرم بعمرة من الميقات) او قبله (فى اشهر الحج) او قبلها (ويطوف) اربعة او اكثر الى سبعة فى اشهر الحج (ويسعى ويحلف او يقصر) كالمفرد بالعمرة (ويقطع التلبية فى اول طوافه) اى اذا استلم الحجر اول مرة للعمرة (ثم يحرم بالحج) من الحرم ان كان بمكة او من الحل ان كان بالمواقيت او من المواقيت وقبله ان كان خارج المواقيت (يوم التروية)

(٢) اى الافراد (افضل من التمتع وهو اى افضل اقسام التمتع) على قياس ما فى القرآن من طريق الاستخدام (٥) اى قبل المواقيت ايضا

كالمنى (وقبله) أى قبل يوم التروية من أشهر الحج (افضل) لزيادة التعب
 (وحج كالمفرد) أى وقف بعرفات يوم عرفة ثم طأى راملا وسعى الا اذا
 طأى للتحية وانما كان هذا افضل لانه يجوز ان يحرم بالعمرة يوم النحر
 واتى باعمالها ثم احرم بالحج فى يومه ذلك وبقي محرما الى قابل فأتى
 باعمال الحج فى هذه السنة كما فى الذميمة وفى كلمة ثم اشارة الى انه لو
 اتخذ البصرة دارا بعد العمرة ثم حج من عامه ذلك كان متمتعا قيل هذا
 بالاتفاق وهو الظاهر لانه اطلق المصاحف وروى الحاكم انه عند ابي حنيفة
 رحمه الله واما عندهما فلا يكون متمتعا كما فى السكرماني والى انه لو رجع
 الى اهله خللا وحج بعده كان متمتعا ولم يكن متمتعا بلا خلاف وانما الخلاف
 فيما اذا رجع محرما فانه لو أتى باعمال العمرة ولم يتحلل او طأى اربعة
 اشواط فنزل باهله ثم رجع الى مكة وحج لكان متمتعا عند الشيخين خلافا
 لمحمد رحمه الله كما فى الكافي (وذبح) بعد الرمي فى بعض ايام النحر شكرا للنعمة
 التمتع (وان عجز) عن الذبح (صام كالقران) أى صام ثلثة ايام آخرها
 عرفة وسبعة بعد حجه ابن شاء فان فاتت الثلثة تعين الدم (وان احرم)
 المتمتع (بسوق الهدى) أى مع ان يحث على السير ما يهتدى الى مكة
 من غنم او بقر او ابل واحدته هدية ويقال بالتشديد على فعيل واحدته
 هدية كمطية كما فى المغرب ولم يذكر تجليل البقر والابل ولا تغليبهما
 ولا تغليب الغنم بان يربط على عنقها قطعة نعل^{١٢} او غيرها لانه ليس بشرط
 بل هوسنة^{١٥ ١٦} (وهو) أى سوق الهدى او الاحرام مع السوق (افضل) من
 القود الا ان ينقاد او من احرام لامعه كما فى الكافي (لا يتحلل) أى لا
 يخرج عن احرام العمرة بالحلل للعمرة بل بالحلل للحج فى يوم النحر فلو
 نزل المحرم بالسوق باهله ثم حج كان متمتعا عند الشيخين خلافا لمحمد
 (ثم) أى بعد افعال العمرة (يحرم) يوم التروية وقبله افضل (بالحج كما مر)

(١) والحال انه (لم يكن) فى هذه الصورة
 (متمتعا بلا خلاف) اعتراض الى الاشارة
 الثانية للكلمة ثم الخ

(٣) مضاعف من المجرى (٤) بصفة المجهول
 مفعول بحث (٥) أى مفرد الهدى (٦) فى الجمع
 (٧) أى بتشديد الياء (على) وزن (فعيل)
 واما على الاول على وزن فعل بكسر
 العين وسكون اللام أى الياء
 (١٥) بتشديد الياء جمعه مطى (١١) أى
 المصنف (١٢) بالجيم (١٣) أى هدى
 (١٤) أى التجليل والتقليد (١٥) ودائرتهما
 اوسع فى الشرط (١٦) أى يطيع القود فلا
 يحتاج الى السوق (او) افضل (من احرام لامعه)
 أى مع السوق

فیطوف ویسعی کالفرد (والمکی) ای غیر اهل الآفاق (یفرد) بالجمع او العمرة (فقط) فیکره له القران والنمیع الا اذا خرج من الکوفة وقرن فانه کان قارنا

فصل الجنایات

(ان طیب) ای استعمال طیبا ولو بالسهم (محرم) بالغ فالصبی لایؤخذ به (عضوا) کاملا حقیقیا کالرأس واللحیة والساق والفخذ او حکمیا کما اذا طیب اجزاء متفرقة تبلیغ عضوا ولو طیب کل البدن فی مجلس کفاه دم وفی مجالس وجب لکل دم عند الشیخین واما عند محمد رحمه الله فان اراق للاول یمجب آخر والا فواحد کما فی شرح الطحاوی وقال بعضهم اذا طیب ربع عضو یلزمه دم وقال شیخ الاسلام هذا کله اذا کان الطیب قلیلا والا فلا یعتبر العضو فی وجوب الدم وقال الفقیه ابو جعفر ان کان الطیب بمیث یستکثره الناس ککفین من ماء الورد وکفی من المسک أو الغالیة فهو جنایة والا فلا کما فی المحيط (او ادهن) ای استعمال الدهن فی عضو کامل سواء کان مطیبا کدهن البنفسج والزیت او غیر مطیب وهذا عنده واما عندهما فان کان غیر مطیب وغیر مطبوخ فعليه صدقة ولو ادهن بسمن او شحم او الیة لم یمجب علیه شیء بالاتفاق ولا بأس بان یدادی جرحه او شقوق رجل بشحم او زیت فی ظاهر الروایة کما فی شرح الطحاوی (او لبس) بلا ضرورة (مخیطا) کالقمیص والسر او یل والقباء والمفین یوما کاملا علی وجه المعتاد کما مر (او ستر) بما کان من جنس ما یغطی به (رأسه) او وجهه ربعا فصاعدا وعن محمد اکثره ویستوی فی ذلك ان یستر بنفسه او یلقى علیه غیره وهونائم (یوما) کاملا او لیلة وعن ابی یوسف رحمه الله اکثر من نصف یوم او لیلة کما فی المحيط (او حلق) او قصر او تنور (ربع رأسه) او اکثر وفی الاصل ثلثه وکذا اللحیة وعن محمد اذا سقط من احدهما عند التوضی عشر شعرات لزمه دم کما فی المحيط (اد) حلق او تنور

(عضوا)

(۱) الظاهر من المكفة نعم لو كان موضع منها مسمى بالكوفة

(۲) فصل فی شرح رموز فصل ان طیب المحرم الخ

(۳) یمجب دم (آخر والا) ای وان لم یرقی للاول بعد (۴) یکفی للکل دم (واحد)

(۵) او کفی من (الغالیة) نوع من الطیب

(۷) بالفتح

(۸) کالقنسرة والعمامة واما لو غطی بجوالق فلا شیء علیه (الیاس)

(۹) فاعل یلقى (و) الحال (هو) ای الملقى علیه (نائم)

(عضوا) كاملا كالرقبة والابط والساعد والصدر والعانة وفي المنتقى اذا
 نتف ثلث شعرات ابطه وهو كثير الشعر فعليه دم كما اذا نتف اكثره
 وهو قليل الشعر وعن ابي حنيفة رحمه الله لو حلق شاربه لزمه دم وبه
 اخذ بعض اصحابنا والاصح انه لا يلزمه كما قال الامام السرخسي كما في المحيط
 وذكر في النهاية انه لو ازال شعر الصدر والساق بالنورة فعليه الصدقة
 (او قص) اي قطع (اظفار يد) واحدة (او رجل) واحدة او خمسة من
 يديه او رجله او يد ورجل (او الكل) اي يديه ورجليه (في مجلس) واحد
 فلو قص الكل في اربعة مجالس لزمه اربعة دماء وهذا عند الشيخين واما
 عند محمد رحمه الله فقد لزمه دم واحد الا اذا تخلل بينهما كفارة فانه لزمه
 كفارة اخرى فلو قص اظفار يد وذبح ثم قص اظفار يد اخرى لزمه ذبح
 آخر كما في المحيط (او طاق) كله او اربعة (للفرض) اي طواف الزيارة
 (محمدنا) والاعادة مستحبة فان اعاد فقد سقط الدم وعنه لو اعاد بعد ايام
 النحر وجب عليه صدقة وفي كلامه اشعار بان يجب الطهارة للطواف ولا
 يشترط كما في المحيط وغيره وهو الصحيح قال ابن شجاع انها سنة كما
 في المبسوط لكن في شرح الطحاوي ان كل عبادة تؤدي في المسجد بالطهارة
 شرطها (او غيره) اي لغير الفرض وهو طواف القدوم والصدر والعمرة
 والنفل (جنباً) اي شخصاً يجب عليه الغسل فيشمل الحائض وغيرها وهذا
 اذا لم يعد وان كانت واجبة ما دام بمكة فلو اعاد سقط الدم ولا يلزم
 النسوية بين الواجب والسنة والنفل لانها صاروا واجبين بالشروع كما
 في الهداية لكن في شرح الطحاوي لو طاف للقدوم جنباً ولم يعد لم يجب
 عليه شيء لانه لو ترك اصلاً فالحكم كذلك وفيه اشارة الى انه لا شيء على
 المتنفل وان لم يعد فلعل ذلك من اختلاف الرواية (او افاض) اي
 دفع او رجع من عرفات بحيث خرج عن حد ودها (قبل) غروب الشمس

(١) اي الابط (٢) اي اكثر شعر الابط
 (٣) اي الابط (قليل الشعر)

(٥) اي كل الطواف (ن) (٦) اي
 وجوب الدم (اذا لم يعد) اي الطواف
 (وان كانت) اي الاعادة (واجبة اه) (ن)

(٦) اي وجوب الدم بطواف غير الفرض جنباً
 (اذا لم يعد) غير الفرض (وان كانت) اي
 الاعادة الواوصلية (واجبة ما دام بمكة) الخ
 (١٥) اي لم يرد انه يلزم (١١) اي السنة
 والنفل علة لا يلزم الخ

(١٢) اي فيما في شرح الطحاوي (اشارة)
 الخ (١٤) اي ما في الهداية من انه اذا لم
 يعد يجب دم وما في شرح الطحاوي انه لا
 شيء على المتنفل وان لم يعد

(١) أى قبل الغروب وإفاضة الإمام

وأفاضة (الإمام) فإن عاد إلى عرفات قبلهما سقط الدم وإن عاد بعد الغروب
أقبله أو بعد إفاضة الإمام لا يسقط كما في الاختيار (أو ترك واجباً) مما ذكر
كترك رمي جميع الأيام والوقوف بمزدلفة وغيرها (أو ترك (أكثره) أى أكثر
الواجب كترك رمي يوم واحد أو جمرتين منه وترك أكثر طواف الصدر والسعي
ويؤمر بالاعادة في الوقت فإذا أعاد يسقط الدم (أو قدم نسكاً) بالضم
والسكون أى عبادة من عباداته في الأصل مصدر بمعنى الذبح لله تعالى
ثم استعير للذبيحة ثم لكل عبادة كما أشير إليه في المغرب (على) نسك
(آخر) كما إذا طاف في آخر أيام النحر ثم حلق أو حلق القارن أو الممنوع
ثم ذبح وهذا عنده وأما عندهما فلا دم عليه في التقديم إلا أنه مسمى
وإطلاقه يشكل بما إذا حلق المفرد ثم ذبح فإنه غير موجب لشئ بالاجماع
كما في شرح الطحاوى (أو آخر طواف الفرض) كله أو أكثره (عن أيام
النحر) عنده خلافاً لهما كما مر في التقديم وفيه إشارة إلى أنه لو أخر أقل
طوافه لم يجب عليه دم بل صدقة عنده وإلى أنه لو أخر طواف الصدر
والعمرة لم يجب عليه شئ^٢ وينبغي أن يتعرض لما إذا ترك رمي يوم
إلى يوم آخر وحلق للحج والعمرة من الممل إلى الحرم فإن الأول موجب
للدّم عنده خلافاً لهما والثاني عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله خلافاً لأبي
يوسف رحمه الله الكل في شرح الطحاوى (أو ترك أقله) أى أقل طواف
الفرض وهو الثلثة وما دونها وفيه إشعار بأنه لو ترك أقل طواف العمرة لم
يجب عليه دم وهذا إذا لم يرجع إلى أهله والأفعليه دم كما في الظهيرية
(فعليه) أى المحرم (دم) أى إراقة دم هدى والشاة كافية وهذه الجملة جزاء
لكل شرط قبلها (وبترك كل) طواف الفرض (أو أكثره بقى محرماً) وإن رجع

(٢) أى الحج (أو حلق القارن) الخ
سقط على طاف

(٣) أى إطلاق قوله أو قدم نسكاً على آخر
حيث يفيد أن في التقديم دماً

الى اهله (متى يطوف) اى يقع كل الطواف او اكثره بذلك الاحرام
لانه ركن فلا يجوز عنه بدل وفيه اشعار بانه لو ترك كل طواف العمرة
او اكثره بقى محرما كذلك لانه ركن كما فى الظهيرية (وان طافه) اى
طاف كل طواف الفرض او اكثره (جنباً) بلا اعادة (فبدنة) واحدة
عليه فان اعاد فى ايام التحر تسقط عنه بلا خلاف والخلاف فى ان المعتبر
هو الاول ام الثانى والاخر جائز كما فى المحيط وان اعاد بعدها ففى
وجوب الدم خلاف كما مر وكذا فى تجديد الاحرام ان رجع من اهله
وهو افضل كما فى الكافى والبدنة فى اللغة الابل ولو ذكرنا وفى الشريعة
الابل والبقر عند ابي حنيفة رحمه الله واصحابه كما فى الكشاف (وان
فعل) من التطيب او الادهان او اللبس او السترا او الحلق او القص
(اقل ما ذكر) من عضو او يوم او ربع رأس او يد او رجل (او طاف
غير الفرض) كطواف القدوم وغيره ما ذكرنا (محدثاً) وهو بمكة بلا
اعادة وعليه الاعادة فان رجع الى اهله فعليه دم فى رواية ابي حفص رحمه
الله وصدقة فى روايه ابي سليمان رحمه الله كما فى المحيط وذكر فى شرح
الطحاوى انه اذا طاف للقدوم محدثاً فلا شئ عليه وينبغى ان يكون طواف
النفل كذلك واعلم انه لو طاف اقله محدثاً واكثره طاهراً اعاد ما طاف
محدثاً او تصدق لكل شوط نصف صاع من برالا اذا بلغ دماً ولو طاف
اقله جنباً وجب عليه الاعادة او الدم كما فى الظهيرية (او ترك) العدد
(القليل من) العدد (الواجب) اى واجب مذكور بقريضة اللأم كترك
ثلاثة من طواف الصدر وواحد من الجمار الثلث فى يوم او حصاة الى
الثلث من جمرة العقبة وبما ذكرنا لا يشك ما فى الهداية من وجوب
الدم بترك ما هو قريب من الربع بان يدخل فى الطواف الواجب بين
المطيم^ط ويرجع الى اهله بلا اعادة^ط (او حلق رأس غيره) محرماً كان^ط او

(۱) اى غير الاول اذا كان هو معتبراً
او غير الثانى اذا كان هو معتبراً (۲) اى
بعد ايام التحر (وكذا) الخلاف (فى تجديد
الاحرام) الخ (۴) اى التجديد (۵) عطف
على الربع اى واحد واحد وما فى الاقل من
الكل فبالطريق الاولى ولهذا اكتفى عنه (ما
ذكرنا) فى شرح او غيره الخ (و) الحال (هو بمكة)
حال كونه (بلا اعادة) الخ (۱۵) اى غير الفرض
(۱۱) اى غير الفرض جنباً الخ (۱۲) اى هو
عهديه (۱۳) من ان المراد بالواجب واجب
مذكور فيما سبق (۱۴) اى لم يطف وراء المطيم
(۱۵) عطف على يدخل (۱۶) اى للطواف
وراء المطيم (۱۷) ذلك الغير الخ

حلالا لكن في المحيط لو حلق رأس غيره أو أخذ شاربیه أو قلم أظفاره
 أطعم ماشاء (تصدق) على مسكين جزاء الشرط (بنصف صاع من بر)
 أو صاع من تمر أو شعير والاصل أن كل صدقة في الاحرام غير مقدرة
 فهو نصف صاع من بر الا صدقة قتل القمل والجراد فان له في ذلك ماشاء
 كما في المحيط (وإن تطيب) بعذر كالعلة (أو حلق بعذر) كالعمل ومنه
 الجهل والنسيان كما في التنف (ذبح) في الحرم لا غير فلو ذبح في غيره
 لا يجزيه الا اذا تصدق باحمله على ستة مساكين لكل قدر نصف صاع كما
 في شرح الطحاوي (أو تصدق) بمكة أو غيرها وفيه اشارة الى انه لا
 يجوز الا التبليك كما قال محمد رحمه الله واما عندهما فيجوز الاباحة كما
 في شرح الطحاوي (بثلاثة اصوع طعام) أي بر بطريق الغلبة والاصوع
 بفتح الهمزة وسكون الصاد وضم الواو جمع صاع (على ستة مساكين)
 مثلا من مصارف الزكاة سواء كانوا من مكة أو غيرها والافضل ان يتصدق
 على فقراء مكة كما في المحيط (أو صام) بمكة أو غيرها (ثلثة ايام)
 ولو غير متتابعة والتطيب والحلق بطريق المثال فان جميع محظورات الاحرام
 اذا كان بعذر ففيه الخيارات الثلاثة كما في المحيط (ووطئه) أي وطئ
 المفرد بالجم في قبل الآدمي الحي وكذا في دبره في رواية ولو نائها أو
 مجنونا (قبل وقوف عرفة افسد حجه) أي نقصه نقصانا فاحشا ولم يبطل
 كما في المضمرات وفي ذكر الوطئ اشعار بان ماسواه من التغنيذ والمس
 والتقبيل والنظر بشهوة لم يفسد لكنه اوجب دما وان لم ينزل كما في
 التنف (ومضى) أي وجب عليه اتمام الحج الفاسد كالصحيح فيما يفعل
 ويمتنع (وذبح) هديا والشاة الواحدة كافية الا اذا وطئ ثانيا قبل
 الوقوف فانه ذبح اخرى عند الشيخين واما عند محمد رحمه الله فقد كفاه
 كفارة واحدة الا اذا كفر عن الاول ولاخلاف انه يكفيه واحدة اذا وطئ

(۱) وهو من قوله وان فعل الى هنا
 (۲) مجرور معطوف على النصف (۳) صفة
 صدقة (۴) أي من باب العذر
 (۵) أي لفظ التصديق

(۷) فسر به (بطريق الغلبة) يعني ان الطعام
 غلب في العرف في البر لا بطريق اصل
 الوضع فانه عام

(١) (و) لو كان (غير مملوك) غير (مأكول) الخ (٣) باللام ليتمكن حملُه على العهد المعهود في قوله ويتقن صيد البر الخ (٤) أي يجب جزاؤه على المحرم بسبب إحرامه (٥٢٥) فصل الجنايات

مرتين في مجاس واحد كما في المحيط (وقضى) أي لزم قضاء ذلك الحج (من قابل) كما في المتداولات والاولى ان يقال اعاد لان جميع العمر وقته (ولم يتفرقا) أي لم يجب افتراق الرجل والمرأة وقت القضاء بل هو مستحب اذا خاف العود كما في الاختيار (و) وطؤه (بعده) أي بعد الوقوف (لم يفسد ويجب بدنة) لغلط الجناية (و) وطؤه (بعد الحلق) لم يفسد لكن عليه (شاة) ووطى المفرد بالعمره قبل الطوائى افسده ومضى وذبح وقضى وبعده لم يفسد وعليه شاة وفي وطى القارن والمتمتع تفصيل كما في المحيط (وان قتل محرم) ولو مخطئا (صيدا) ولو من غير الحرم وغير مملوك ومأكول والمراد صيد البر فان صيد البحر مباح له كما مر فالاولى ان يقول الصيد (اودل) المحرم (عليه) أي على الصيد (قاتله) أي الصيد (يجب جزاؤه) أي جزاء الصيد بسبب الاحرام ولهذا لو قتله في الحرم لم يختلف الجزاء وفيه اشعار بوجوبه على القاتل المحرم بخلاف الحلال لكنه اذا دل عليه محرما ففي الهاروني عليه نصف قيمته وفي الجامع لاشي عليه عندهما وكلامه لا يخلو عن اشارة ما الى انه يشترط لوجوب الجزاء كون الدال محرما عند اخذ المدلول الصيد وكون المدلول غير عالم بمكانه وتصديقه الدال في هذه الدلالة واتباع اثره واتصال القتل بالدلالة فاذا فقد واحد من هذه الشروط لم يجب عليه الجزاء كما في المحيط (أي ما قومه) بحذف الضمير المجرور والجار المتعين أي قيمة قوم بها الصيد (عدلان) لهما بصارة في قيمة الصيد اتباعا للنص وان كان عدل بكفى قياسا وفي كلامه اشارة الى ان نفس الصيد يقوم فلا يعتبر كون البازي معلما والى انها واجبة بالغة ما بلغت وهذا في المأكول

لكنه من قبيل اسناد الحكم بالمشقة (٥) أي لكون الاحرام سببا لا غيره (٦) أي المحرم او مدلوله الصيد (٧) أي في قوله وان قتل محرم الخ (٨) أي الجزاء (على) المدلول (القاتل) المحرم (كالدال) بخلاف المدلول (الحلال) نقل عنه بخلاف ما اذا دل محرم خلا على صيد فقتله فانه لاشي عليه انتهى (٩) أي الحلال (١٠) أي الصيد (١١) أي كتاب صنف في زمان هارون الرشيد اوجع فيه الروايات المجاب بها عن سؤال هارون الرشيد عن ابيوسف رحمه الله (١٢) أي على الحلال الدال (١٣) أي المصنف (١٤) حيث رجع ضمير دل الى المحرم المذكور (١٥) أي على الدال (كون الدال محرما) عند اخذ المدلول للصيد وفي المكارمية عند القتل (١٦) أي المدلول (١٧) أي الصيد بحيث اخذه قبل ان ينفلت عن مكانه حاصله ابتغاء المدلول الصيد بدلالته حتى لو كذبه ولم يتبع الصيد بدلالته ودل عليه محرم آخر فصدقه وقتل الصيد فالضمان على الدال الثاني فيكون من قبيل العطف التفسيرى للتصديق ويحتمل ان يكون المعنى اتباع الدال اثر المدلول (١٨) بحيث لم يتخلل بينهما فعل آخر (١٩) أي على الدال (٢٠) أي مع الجار (٢١) لان يكون صلة للتقويم صفة الجار وانما وصف به ليشعر بعلّة الحذف أي حذف الجار لتعينه في استعمال العرب صلة للتقويم وهو الباء (٢٢) تفسير ما قومه باظهار هذين الحذفين هما قوله (بها) الصيد) تفسير الضمير المنصوب (٢٣) فاعل قوم متنا وشرما (٢٤) أي اعزب المثنى في التقويم اتباعا للنص وهو قوله تعالى يحكم به ذوا عدل (٢٥) أي المصنف اشارة (٢٦) أي ذاته المجردة من غير ملاحظة وصفه ككونه معلما وراجعا الى مكانه لان ضمير قومه راجع الى قوله صيدا أي صيدا من حيث هو هو لكونه تكرة (٢٧) أي القيمة (٢٨) حال كونه (بالغما) أي خدا (بلغت) اليه في نفس الامر أي من غير ان ينقص منه وجه الاشارة

انه فسر الجزاء بالقيمة المطلقة التي قوم بها عدلان (والحال) ان (هذا) أي وجوب القيمة بالغة ما بلغت

واما في غيره فلا يجاوز الدم والى انه يقوم المأكول وغيره وما كان له مثل وغيره
وهذا عند الشيخين وكذا عند محمد رحمه الله فيما لا مثل له كالحماسة
واما ماله مثل فمثل في النعامة ابل وفي حمار الوحش بقرو في الطي
والضبع شاة وفي الارنب عناق كذا في المحيط (في مقتله) ان كان ما يباع فيه
كبل (او اقرب مكان منه) اى من المقتل ان كان مالا يباع فيه كالصحراء والمقتل
يحتمل الزمان والمكان وهذا اولى بالنظر الى ما بعده لكن في المحيط الاصح
ان كلام الزمان والمكان معتبر في القيمة لانها مختلفة باعتبارها (فيشتري)
القاتل (به) اى بما قومه (هديا) اى شاة او بقرا او ابلا وفيه اشعار بانه
لا يشتري الصغار منها اذ لا يجوز من الضأن الا الجذع العظيم ومن غيره
الثنى نعم لو تصدق بالحم الصغار على وجه الاطعام جاز وهذا عند
الشيخين واما عند محمد رحمه الله فيجوز الصغار كما في الكافي ومعه ابو
يوسف في شرح التأويلات (يذبح بمكة) وان تصدق على غير اهل
الحرم لا بغيرها وان تصدق على اهله الاعلى وجه الاطعام كما في هذا
الشرح وفي كلامه اشارة الى ان مجرد الذبح بمكة كافى فلو هلك بعده
بوجه من الوجوه سقط الجزاء والى انه اذا كان قيمة الهدى حيا مساوية
لقيمة الصيد حيا يجوز وان انتقص عنها فقيمة لحم الهدى كما قال الناطقى
وعن ابي حنيفة رحمه الله عليه قيمة ما نقص بالذبح كما في المحيط والا كنفاء
مشعر بانه يجوز ان يتصدق بكله على مسكين واحد كما في التحفة (او)
يشتري به (طعاما يتصدق به) اى بذلك الطعام ولو على غير اهل
مكة (كالفطرة) لكل مسكين نصف صاع من بر او صاع من شعير او تمر
كما في المشاهير لكن التشبيه يقتضى جواز نصف صاع من زبيب كما
يقتضى جواز اقل من نصف صاع لمسكين وعدم جواز الاباحة كما يقتضيه
قوله يتصدق الا ان في شرح التأويلات لا يجوز اقل من نصف صاع

(١) عن قيمة مطلق (الدم) اعتراض على
اشارة المتن (و) يقوم (ما كان له مثل وغيره)
وجه الاشارة الثالث والرابع عموم الصيد
منهما (واما ماله مثل) (ف) يجب (مثل في النعامة)
يجب (ابل) لانه مثلها (٧) اولاد معز جمعه
صنف كذا في اختري وكذا البواقي (٨) مرتبط
بقوله وهذا في المأكول الى اخير الكلام
لئلا يخالف اسلوبه (٩) اى المقتل (١٠) فكلمة
اول للتنويع لا للتخيير (١١) اى كون المقتل
هنا مكانا (١٢) من قوله كبل او اقرب مكان
الخ (١٣) اى القيمة (١٤) اى باعتبار كل
من الزمان والمكان (١٥) اى في قوله هديا
(١٧) اى الثلاثة المذكورة (١٨) في الهدايا
(٢٥) اى الابل بطريق الاباحة
(٢١) اى مع محمد (٢٢) يعنى ان ما فيه
يخالف ما في الكافي (٢٣) لا يذبح (بغيرها) اى
غير مكة (٢٥) اى اهل الحرم (الا) ان
يذبح بغيرها لو تصدق (٢٧) اى الاباحة
(٢٨) اى شرح التأويلات (٢٩) اى المصنف
(٣١) ان بعد الذبح بمكة (٣٣) الواو
وصلية (٣٤) اى عن قيمة الصيد حيا
(٣٦) اى بمجرد الذبح

(٣٧) اى عدم جواز الاباحة (٣٨) لانها تمليك

لمسكين وفي التحفة بجواز الاباحة ايضا (اوصام) عطف على يشتري وان لم يجز عند بعض النحاة (عن طعام كل مسكين) اي بدل كل نصف صاع او صاع مأخوذ من القيمة (يوما) وفيه اشعار بان للقاتل خيار احد الثلثة وهذا عند الشيخين واما عند محمد رحمه الله فالخيار للعدلين والاول اصح والاطلاق مشير الى جواز الصوم متتابعاً ومتفرقاً كما في شرح الطحاوي (وما فضل عنه) اي ما كان اقل من قيمة الهدي او طعام مسكين ولم يبلغه فالضمير لاحدهما لا للطعام كما ظن (تصدق به) اي بما فضل (اوصام) عنه (يوما) لان الصوم ليس اقل منه ثم بعد الفراغ عن القتل شرع في النقصان فقال (وان نقصه) بقطع عضو او جراحة او نتف شعر او غيرها (يجب) عليه (قيمة مانقصة) من الصيد فيقوم صحيحاً ثم ناقصاً فيشتري بما بين القيمتين هدياً او يصوم وفي المحيط ان جرحه وبرا مع بقاء اثرها ضمن نقصانه وبلا بقائه ليس عليه شيء عند الطرفين وعندنا عليه صدقة لا يصلح الالم (وان اخرجه) بقطع القوائم او كسر الجناح او نتف الريش او نحوها (عن حيز الامتناع) اي عن ان يكون ممتنعاً مما اراد فالخيز مقحم وعن ابي يوسف رحمه الله اذا نتف ريشه او ضرب على عينه فابيضت فعليه صدقة كما في المحيط وفيه اشعار بأنه لو صار سالماً عن النقصان او عاد الى حيز الامتناع لم يجب عليه شيء من القيمة عندهم (او كسر البيض) اي بيضا غير فاسد والا فلا شيء عليه كما اذا علم ان فيه قرعاً ميتاً فكسر واما اذا علم كونه حياً ولم يعلم فعليه قيمة القرع كما في المحيط والبيض بالفتح واحدة بيضة (فقيمته) اي قيمة الصيد الموصوف او البيض واجبة عليه كقيمة ما قتل فلو انخرط في سلكه لكان مناسباً (وكذا) اي عليه قيمته (ان ذبح الحلال) اي غير المحرم بلادالة محرم (صيد الحرم) اي ما يكون فيه بعض بدنه نائماً او بعض

(١) اي كالتعليك (٢) به هدي الخ بمناسبة ان كلا منهما انشاء في صورة الاخبار فاندفع ما اشار اليه بقوله (وان لم يجز عند بعض النحاة) للمخالفة بين المعطوفين بصورتي الماضوية والمضارعية (اي) صام (بدل) كل (نصف صاع او) بدل كل (صاع مأخوذ) بالجر صفة كل (٨) اي قيمة الصيد اي يشتري بها او بان يقوم المقتول طعاماً ويصوم مكان طعام كل مسكين اي نصف صاع الخ ذهب اليه شارح (٩) اي في ترديد المصنف (١٥) شراء الهدي وشراء الطعام والصوم مكان طعام الخ (١١) المقومين في انهما يقومان بالثمن او بالطعام وهذا يؤيد ما ذهب شارح اليه (١٢) اي اطلاق قوله صام مشير الخ (١٣) اي عن الطعام والمراد بالفاضل ما هو اقل من طعام مسكين ابو المكارم (١٤) تفسير ما فضل لا الضمير المجرد وفيه لکن اشار الى مرجعه بقوله (من قيمة الخ) (١٥) اي احدهما عطف تفسير لكان اقل (١٦) اي فعلم ان ضمير عنه (١٧) اي واحد المعطوفين باو (١٩) من ابي المكارم وفخر الدين (٢٥) اي بدل ما فضل (يوما) لان الصوم (يوما) ليس اقل منه اي مما فضل فيعدل (٢٣) اي امتناعه منه (ف) لفظ (الخيز مقحم) في اللغة الاخرى الخيز بالفتح وكسر الياء المشددة نامية ومكان جمعه احياء (٢٥) اي في كل واحد من قوله ان نقص الخ ومن قوله وان اخرجه عن حيز الخ (اشارة الى الامرين) الاول للاول والثاني الى الثاني (٢٦) بانه مخرج عن حيز الامتناع (٢٧) خبر قيمة (٢٨) اي المخرج او الكاسر (٢٩) اي ما قوم به عدلان (٣٥) اي ادخل هذا الشرط (٣١) اي في تعداد ما قتل (٣٢) للحصول الاختصار (٣٣) اي يوجد (٣٤) اي في الحرم (٣٥) اسم يكون والبعض الاخر في الحل حال كون الصيد (نائماً او) يكون فيه (بعض)*

قوائمه غير نائم (أوحلبه) أى الصيد فيجب قيمة لبنه (أو قطع) محرم
أو حلال بنحو الحديث (حشيشه) أى نبات الحرم مما لاساق له رطبا كان
أو يابساً بقريته ما بعده والأفهرى فى اللغة اليابس منه كما فى عامة الكتب
واحتراز به عن مثل الكماء فإنها ليست بنبات بل هى شىء مودع فى
الأرض ولهذا يباح إخراجها من الحرم كحجره وقدر يسير من ترابه
للتبرك كما فى المحيط (أو شجرة) وهو ما كان له ساق من النباتات
رطبا كان أو يابساً على ما تظاهر عبارة كتب اللغة وما نقل
عن النهاية أنه اسم للرطب منه فعنى شجر المضى إلى الحرم الموجب
للجزاء وشجر الحرم ما كان شىء من أصله فى الحرم سواء كان أغصانه
فيه أو فى الحل فبقطع هذه الأغصان عليه القيمة كما فى المحيط ويبغى
أن يكون حشيش الحرم كذلك وأنما فصل هذه الأشياء عما قبله
بقوله كذا لأنه لا يجوز الصوم عن قيمة صيد ذبحه الحلال ويجوز الهدى
على الصحيح ولا خلاف فى جواز الأطعام كما فى المحيط وكذا لا يجوز الصوم
عن قيمة الحشيش والشجر ويجوز الطعام والهدى كما فى شرح
الطحاوى وذكر فى المحيط أنه لا يجوز الهدى عن قيمة الشجر وعن
أبي يوسف رحمه الله أنه يجوز (الآ) للاستثناء المتصل عن حشيشه
وشجره معاً كما فى شرح الطحاوى (مملوكاً) رطبا منبتاً وهو ما لم
ينبتة الناس بقريته الآتى فلو قطع النبات بنفسه منه فعليه القيمة كما
فى شرح الطحاوى إلا أنه لو كان مملوكاً فعليه قيمة المالك كما عليه
قيمة الشرع كما فى المحيط (أو منبتاً) أى من شأنه أن ينبتة الناس
رطبا مملوكاً أو غير مملوك (أو جافاً) ولو نابتاً مملوكاً فإنه لم يجب شىء

يقطع

(أ) يعنى أن فى إضافة الصيد إلى الحرم يكفى
أن يكون بعض بدنه فى الحرم لكن بشرط
أن يكون نائماً وكذا يكفى أن يكون بعض
قوائمه فى الحرم لكن بشرط أن يكون غير
نائماً (أوحلبه) الحلال الصيد (أ) والمعتبر قوائمه
بأن كان قوائمه فى الحل ورأسه فى الحرم فهو
صيد الحل وبالعكس صيد الحرم (برجندى)
(أ) ولو كان قوائم الصيد (القائم) فى
الحرم ورأسه فى الحل فالعبرة لقوائمها
وبعضها ككلها (لأرأسه) وهذا فى القائم
ولو كان نائماً فالعبرة لرأسه لسقوط
اعتبار قوائمها حينئذ (در المختار)
(س) من قوله أو شجرة فإنه أعم من الرطب
واليابس بدلالة تظاهر عبارة كتب اللغة
فبقريته يعنى الحشيش أيضاً فالبناء متعلق
التعظيم (ع) أى وإن لم يعنى بدلالة ما بعده
(هـ) أى الحشيش (و) أى مما لاساق له (و) أى
بالحشيش (أ) فى لغة الأختارى بفتح الكاف
وسكون الميم بعدها همزة مفتوحة شىء أبيض
يميل إلى نوع حمرة رأسه مدور لاورق ولاساق
له ويكثر فى فصل الربيع وبالفارسية سماروع
(و) أى كإباحة إخراج شجر الحرم (أ) أى الحرم
(أ) مصدرية (أ) ماض من التفاعل
(أ) فاعل تظاهر أى بناء على دلالة عبارة
(كتب اللغة) (أ) قوله وما نقل مبتدأ خبره
قوله فعنى شجرة (ن) (أ) أى الشجر
(أ) أى مما لاساق له (أ) أى لامعناه للغوى
فى أصل الوضع (أ) أى من أعماقه (أ) أى
الحرم (أ) مضاف إلى (الحرم كذلك) أى
شىء من أصله فى الحرم سواء كان الخ (أ) صرح
مضمون الاستثناء (أ) أو صرح بأنه عنهما
معاً فى شرح استثناء متن الطحاوى (أ) أى
نبت بالانبات (و) الحال (هو) أى ذلك المنبت
(أ) أى لا ينبتة الناس متعارفاً (أ) أى
ليقابل قوله الآتى منبتاً الخ (أ) أى مما لم
ينبتة الناس ومن ههنا ظهر أن منبتاً فى موقعه
وفى الوهم أن الظاهر نابتاً فلا بد من ارتكاب
التجاوز انتهى (أ) أى النبات بنفسه منه
(أ) أى لحق المالك (أ) أى لحمرة الحرم
فقوله الأملوكاً معناه أن فى المملوك لا يكون
وجوب القيمة باعتبار حق الحرم فقط بل يكون
وجوب القيمة باعتبار تعلق حق المالك أيضاً
(ولو) كان أى الجاف الذى من شأنه أن ينبتة
الناس (أ) أى بنفسه والوارد وصلياً

(٣) وهو حال كون الحشيش والشجر مملوكا
وحال كونهما منبتا رطبا وحال كونهما منبتا جافا

يقطع الشجر والحشيش في هذه الصور الثلاث^٢ (ولا يرعى الحشيش)
اى يحرم ارسال البهيمة على حشيش الحرم للرعى عند الطرفين لانه
كالقطع وعنده لا بأس به لضرورة الزائرين (ولا يقطع) حشيشه (الا
الاذخر) بكسر الهمزة والماء وسكون الذال المعجمتين وهو ما ينبت
في السهل والجبل وله اصل دقيق وقضبان دقاق بطيب ريحه والذي بمكة
اجوده يستقون به البيوت بين الحشبات ويسدون به في القبور الخلل
بين اللبئات كما في فتح البارى (د) يجب (بقتل قملة) واحدة على
بدنه او ثوبه لاعلى الأرض والقنل اعم من المقيى والحكمى فيشمل الالتقاء
في الشمس وفي ترك الفاعل اشعار بان الامر بالقتل والاشارة اليه كقتله
وفي ذكر القنل اشعار بانه لو غسل ثيابه فمات القمل لم يجب عليه
شئ وانما قال قملة لان بقتل اثنين او ثلاثة قبضة طعام وبقتل اكثر
نصف صاع كما في المحيط (او جرادة) واحدة (صدقة وان قلت) تلك
الصدقة ككسرة خبز او ثمرة فان اهل ممص جعلوا يتصدقون بكل جرادة
درهما فقال عمر رضى الله عنه ارى دراهمكم كثيرة ثمرة خير من جرادة^{١٨}
كما في الكافي (ولا شئ بقتل غراب) شروع في الفواصف الموعودة^{١٩}
وما في حكمها وتكثير الغراب مشير الى انه لا شئ بقتل جميع انواعها
وكلام قاضيجان مشعر بانه قول بعضهم وفي المحيط لوقتل الزاع والعقق
وجب عليه الكفارة وانواعها على ما في فتح البارى خمسة العقق والابقع
وهو الذى في ظهره او بطنه بياض والغداف وهو المعروف عند اهل
اللغة بالابقع ويقال له غراب البين لانه بان عن نوح عليه السلام واشتغل
بجيفة حين ارسله للخبر عن الأرض والاعمص وهو الذى في رجله او
جناحه او بطنه بياض او حمرة والزاع ويقال له غراب الزرع وهو الغراب

(٤) اى للاذخر (٥) اى عرق (٦) اى
ركبك ضعيف (٧) ما يقابل الاصل (٨) بكسر
الذال جمع دقيق (٩) اى اطيب اذخر
سائر البلاد (١٠) اى يجعلونه سقفا للبيت
(١١) اى هى حاملة السقف (١٢) اى بالاذخر
(١٣) مفعول السد فيما (بين اللبئات)
(١٤) اى لا يجب بقتل الساقطة على الأرض
(١٥) اى كف من الحنطة كذا في المكارمية
(١٦) بكسر الحاء المهملة اسم بلد
(١٨) يعنى يكفى ثمرة (١٩) اى من نفس
الشارح المحقق في شرح قول المصنف
وقتل صيد البر بقوله ويستثنى منه الفواصف
الآتية فالاولى الموعودة منا
(٢٠) لانه نكرة كانها في ميز النفي في قوة
ان يقال ولا شئ بغراب قتله اى بفرد من
افراد الغراب
(٢١) اى ما اشار اليه تنكير الغراب
(٢٢) اى انواع الغراب (٢٣) اولها (العقق)
بالعين ثم القاف ثم العين كلاهما مهملة
ثم القاف طائر طويل الذنب له سواد وبياض
يقال له بالفارسي عكه كذا بينه الشارح
المحقق في الذبايح وبه اكفى هنا (د) نالها
(الغداف) بالغين المعجمة ثم الدال المهملة
(٢٤) اى للغداف (٢٥) اى الفراق بالباء
المفتوح ثم الياء الساكن ثم بين علاقة
الاضافة بقوله (لانه) اى الغداف (٢٦) اى
فارق (عن نوح عه) واشتغل (باكل) جيفة
حين ارسله اى نوح عه اياه (٢٧) اى لآتيان
الخبر (٢٨) اللام عهدية اى عن ارض معهود
عندهم كارض روم مثلا (د) رابعها
(الاعمص) الخ

الصغير الذى يأكل الحب (وحدأة) بكسر الحاء وفتح الحين وحكى المداءة
بالمد مع الناء وبذونها وليست للتأنيث بل للوحدة كما فى فتح البارى
وهى طائر يأخذ الفأرة (وعقرب) للذكر والانثى ويقال عقرب وعقربة
ونقل ان عينها فى ظهرها ولا تضر ميتا ولا نائما حتى يتحرك كما فى فتح
البارى (وحية) ومثلها السرطان بخلاف الضب كما فى قاضيخان (وقارة)
بسكون الهمزة ويجوز فيها التسهيل كما فى فتح البارى وظاهر كلامه ان
الاهلية والبرية سواء وعن ابى حنيفة رحمه الله انه يجب القيمة بغنل
اليربوع كما فى الكافى (وكلب عقور) بالفتح من العقور وهو الجرح
والكلب ما يفرط شره واذاؤه كما فى الكرماني والمراد منه الذئب وقيل
الذئب ما حق به وعن ابى حنيفة رحمه الله ان العقور وغيره والمستأنس
وغيره سواء وفى حكمه السنور كما فى الكافى (وبعوض) اى بقى وقيل
صفاره واحده بعوضة كما قال ابن الاثير (وبرغوث) وزنبور وذباب
وكذا النمل المودى وهو السوداء او الصفراء كما فى الهداية (وقراد) بضم
يقال له بالفارسية كنه (وساحفة) وقنفذ وغيره من هوام الارض (وسبع)
كالقهد والنمر (صائل) اى قاهر وحامل على المحرم من الصولة او الصالة
بالهمزة واحترز به عما اذا لم يصله السبع فقتله فانه واجب القيمة وعن
ابى حنيفة رحمه الله ان الاسد كالكلب كما فى قاضيخان (وله) اى المحرم
(ذبح الحيوان الاهلى) كالغنم والدجاجة والبط الذى فى المنازل لا الذى
يطير فانه صيد كالحمام الذى على قوائمه ريش كما فى المحيط والمتبادر
من الاهلى ما يكون باصل الخلقة حتى انه اذا ندب بغير يذبحه واذا استأنس
طلبى لا يذبحه كما اشير اليه فى الهداية (و) له (اكل ما) فى الحل
(صاده) مما يؤكل (حلال) احتراز عما صاده محررم وسياق (وذبحه) حال
كونه (بلاد لاله محرم) وهذا فى رواية وهو المختار وفى رواية ان الصيد

(۱) اى فتح الدال والهمزة فيكون بغير مد
وجوز البرجندى فتح الحاء ايضا (۲) اى
الالف المدودة (۳) كما ذكر فى حيوه الحيوان
اعلم انى قد اخذت واحدا من العقرب
فى البخارا وقربت اليها شيئا من قبل
رأسها فلم تتحرك وهكذا قربت من جميع
جوانبها فلم تتحرك ثم قربت من جانب
ظهرها فتحركت واضطربت فاذا تعمقت
ورأيت فى ظهرها عينين ازرقين (لناظره)
(۵) قيد النائم

(۶) اى فتح العين مشتق من العقور بالضم

(۷) اى بالكلب العقور

حفات سندك منت قنفذ كرمي ديكا

(۸) متعلق بصاد

لا یجزم بالدلالة كما في الكافي وفي الكلام اظهار في مقام الاضرار اشارة الى انه لا يحل للمحرم اكل ما دل عليه محرم آخر كما في المحيط (وامره) واشارته فلو وجد واحد منها لم يحل اكله ولو حل من احرامه كما في المنتقى (من دخل الحرم) حلالا او محرما (بصيد) اي مع صيد سواء كان في يده او في قفصه او رحله كما اشار اليه اطلاق المبسوط والتحفة لكن في الكرماني وغيره انه لو كان في قفصه او رحله لم يرسله (ارسله) اي وجب ارساله او اطارته ولا يزول به عن يده حتى انه اذا حل ثم وجد في يده واحد فهو احق به كما في الكرماني وغيره ويحتمل ان يكون المعنى ارساله الى الحل ووضعه في يد رجل وديعة كما في التحفة (ورديعه) اي بيع صيد واقع من محرم او حلال بعد دخوله الحرم بذلك الصيد (ان بقى) ذلك الصيد في يد المشتري لانه بيع فاسد او باطل كما يأتي (والا) يبقى في يده (جزى) البائع عنه (كبيع المحرم) من المحرم او الحلال (صيدا) اخذه بعد الاحرام او قبله فانه رده ان بقى والاجزى وفي كلامه اشعار بان لو كان المبتاعان حلالين وهما في الحرم والصيد في الحل جاز البيع عند ابي حنيفة رحمه الله خلافا لمحمد رحمه الله كما في المحيط ولا يخفى انه اخرى بكتاب البيع (لا) يرسل (صيدا) ولا يجب اطارته (معه) اي في قفصه او رحله او يده (اذا احرم) ولم يدخل في الحرم بعد والا فقد وجب ارساله كما مر (ومن ارسل صيدا) كائنا (في يد محرم ان اخذه) اي اخذ المحرم ذلك الصيد حال كونه (حلالا ضمن) ذلك المرسل قيمته عنده خلافا لهما وفيه اشارة الى انه لو اخذه محرما لم يضمن اجماعا لانه لم يملكه بالاخذ ولهذا لو ارسله بنفسه ثم حل فوجده في يد رجل لم يسترد منه كما في شرح الطحاوي (وان قتل محرم) او حلال (صيد محرم) كان في يده وقت الاحرام او اخذه بعده (فكل) منهما (يجزى) جزاء

(۱) حيث قال بلا دلالة محرم ولم يقل بلا دلالة بالضمير الراجع الى المحرم والحال ان المقام مقام الاضرار لسبق ذكر المرجع اليه اشارة الخ اذ على تقدير الاظهار يكون المعنى له اكل مصاده الحلال بلا دلالة محرم اي محرم كان فيشير الى انه لا يحل له اكل ما دل عليه محرم آخر واما على تقدير الاضرار لم يكن الاشارة اليه اذ على تقدير الاضرار يكون المعنى له اكل مصاده الحلال بلا دلالة اي بلا دلالة ذلك المحرم الاكل فيفهم انه لو صاده بدلالته لا يحل له اكله واما لو صاده بدلالة محرم آخر هل يحل اكله ام لا يفهم منه فلذا اظهر اشارة الى عدم حله ايضا فافهم (لناظره) (۲) اي في مقام بلا دلالة (۳) اي بالارسال (۴) اي عن تصرفه (۵) اي المرسل (۶) اي بذلك الصيد (۷) من سكان الحل (۸) صفة بيع (۹) اي المحرم او الحلال ظرف البيع (۱۰) ظرف للدخول اي معه (۱۱) اي من محرم او حلال صلة الوقوع لم يكن حاضرا عند البيع رآه اولم ير (۱۲) قوله واقع مرفوع لكونه صفة للبيع مجرور للجوار (۱۳) اي بيان رد البيع على تقدير بقاء المبيع (۱۴) اي انسب (۱۵) اي وقت احرامه (۱۶) اي هنوز (والا) كان دخل (۱۸) بقوله ارسله (۱۹) اي في قوله ان اخذه حلالا (۲۰) لو ارسل صيدا في يد محرم (ان اخذه محرما لم يضمن الخ) (۲۲) اي لاجل انه لم يملكه بالاخذ (۲۳) اي من اخذه محرما (۲۴) اي صار حلالا (۲۵) ولهذا ايضا لو اخذ الحلال صيدا ثم احرم فارسل بنفسه ثم حل فوجد في يد غيره كان له ان يسترد منه لان الحلال يملكه بالاخذ وهو الفرق بينهما كذا في المكارمية الا ان الشارح المحقق اكتفى عنه هنا بما مر في قول المصنف ارسله فراجع (۲۶) اي بعد الاحرام (۲۷) اي من الثقات وصاحب الصيد

(۱) اما القاتل فظاهر واما الاخذ فلانه ازال من الصيد الامن

تاما وهو جميع القيمة لتعرض كل (ورجع) اى ثم رجع بما ضمن (آخذه) ومن في يده (على قاتله) لتأكيد الضمان عليه فلو قتل حلال في المل صيد محرم لم يميز لكن المحرم رجع عليه بما ضمن كما اذا قتله غير مخاطب كالصبي والمجنون والكافر كذا في شرح الطحاوى ولو قتل حلال صيد حلال اخذه من المحرم جزى كل ورجع آخذه على قاتله كما في المحيط ولو قتل محرم صيد حلال كان عليه قيمة للمالك وقيمة للشرع كما في الظهيرية (وما) يلزم (به) اى بسببه من محظورات الاحرام كالنطيبة وقتل الصيد وغيرها (على المفرد) بالجمع اذ العمرة (دم فعلى القارن دمان) للجمع والعمرة لهتك حرمة احرامين وهذا اذا كان قبل الوقوف بعرفة واما بعده ففي غير الجماع دم على ما ذكره شيخ الاسلام كما في النهاية (الاجواز الوقت) اى الميقات كما مر (غير محرم) بالعمرة اذ الجمع فيمنئذ عليه دم لتترك حق الوقت الا اذا عاد الى الوقت واحرم فانه سقط عنه كما اذا احرم من مكانه وعاد اليه محرما وجدد التلبية وان لم يجددها لا يسقط وقالوا يسقط جدها اولا وتماه في المحيط (ويثنى جزاء صيد) مملوك او غير مملوك (قتله محرمان) فعلى كل جزاء تام لكن يغفران معا قيمة واحدة للمالك وينبغى ان يثلث اذا قتل ثلثة (واتحد) الجزاء (لو قتل صيد المحرم حلالان) فعلى كل نصف قيمته وينبغى ان يقسم على عدد الرؤس اذا قتله جماعة ولو قتله حلال ومحرم فعلى المحرم جميع القيمة وعلى الحلال نصفها ولو قتله حلال ومفرد وقارن فعلى الحلال ثلث جزاء وعلى المفرد جزاء وعلى القارن جزاء آن (باع المحرم) من محرم او حلال (صيدا) اخذه بعد الاحرام او قبله (او شراه) عنه (بطل) البيع او الشراء كما في الهداية لكن في مبسوط شيخ الاسلام انه فسد ولا يخفى انه مشير اليه فيما تقدم (ولو ذبحه) اى ذبح المحرم

(۲) اى لا يجب دمان (ب) جنابة (جواز) اى مجاوزته (الوقت اى الميقات كما مر) حكمه حال كونه (غير محرم بالعمرة او بالجمع) اى لابها ولا به (۴) اى على من جاوز الميقات غير محرم (دم لتترك حق الوقت) لادمان لانه ليس يقارن فبالنظر اليه قال في الدر المختار الاستثناء منقطع (۸) اى الدم (كما سقط) اذا احرم من مكانه (۱۱) اى للقران (۱۲) اى الى مكانه (۱۳) اى من غير نقض احرامه الاول (وجدد) من مكانه (التلبية) ليقرن (۱۶) اى لحقه واما الحق الشرع فيغرم كل جزاء تاما (۱۷) اى يجعل الجزاء ثلثة (اذا قتل ثلثة) محرمون (ثلث جزاء) واحد (وعلى المفرد جزاء) واحد تام (۲۱) اى المص (۲۲) اى الى هذه المسئلة والتذكير باعتبار الحكم (۲۳) بقوله ورد ببيعه ان بقى الخ حاصله انه تكرر اجاب عنه شارح بان وجوب رد البيع لا يدل على بطلانه فليكن بفساده (۲۳) اى في قوله كبيع المحرم صيدا (منه)

- (١) اى مثل ميتة في الحرمه فهو من قبل
زيد اسد
(٢) اى في حالة الاضطراب والخمسة
(٣) يعنى انه يجزى ومع ذلك لو اكل منه
ضمن قيمة ما اكل
(٤) اى ضمان قيمة ما اكل (٥) لو اكل
(٦) اى قبل اداء الجزاء
(٨) اى قيمة ما اكل بالاكل مستدرك
(٩) وما ليس من المتن اى وطبية ليظهر
كون الآتى اظهرا (٩) ظرف ولدت طبية
(١٥) كما اظهرتلك (١١) كما هو المذهب
الراجع واما على عدم حذفه بان يجعل جملة
فعلية مستأنفة فليس من باب الاظهار في
مقام الاضمار ولهذا قيد به

- (١٢) اى الام (١٣) اى الام (١٤) فالولد
ولد صيد الحبل (١٥) في شرح رموز فصل
(ان احصر)
(١٦) مجهول (١٧) اى من الاحصار بمعنى
المنع (١٨) لغة (ولو غير سلطان) لانه
اولى للاحصار

- (٢٥) اى العدو والمرض (مثل فقد ان) المرأة
المحرم (٢٢) اى المحرم (غير قادر الخ)

- (٢٣) اى القارن (لو بعث دما)

صيداً (حرم) لحمه على كل محرم وحلال لانه ميتة فلا يجوز اكله الا اذا
اضطر وتفصيله في المحيط (ولو اكل) الذابح (منه) استغفر (وغيره)
اى ضمن (قيمة ما اكل) سوى الجزاء عنده واما عندهما فليس عليه الا
الاستغفار كما في الهداية وهذا اذا اكله بعد اداء الجزاء وأما قبله فلا
يجب الا الجزاء اجماعاً كذا في الحفايق (لا) يغرمها بالاكل اجماعاً بل
يستغفر (محرم) او حلال (لم يذبحه) وما (ولدت) من خارج الحرم
(طبية) اظهر في مقام الاضمار على تقدير حذف الموصول (اخرجت
من الحرم وماتا) اى الطبية وولدها (غرمهما) اى ضمن المخرج محرماً
او حلالاً قيمتهما لانهما صيد الحرم حكماً (وان ادنى) المخرج (جزاءها)
اى جزاء الطبية (ثم ولدت لم يحزه) اى ليس عليه جزاء ولدها لان
اداء جزائها صيرها صيد الحبل

فصل ١٥

(ان احصر) اى منع ومنه المحصر بفتح الصاد وهو لغة المنوع من كل
شئ كما في الكشاف وغيره وشرعاً المنوع عن الحج او العمرة بعد الاحرام
وحكمه انه لا يتحلل الا بالذبح او بافعال العمرة كما في الينابيع (المحرم)
او المحرمة بحج او عمرة او بهما (بعث) مسلم او كافر ولو غير سلطان
(او مرض) زاد بالذهاب او الركوب او غيرهما مثل فقد ان المحرم وهلاك
النفقة وغيرهما وهو غير قادر على المشى ولو في بعض الطريق كما
في المحيط (بعث المفرد) بالحج او العمرة الى الحرم (دما) او قيمته
ليشتري به بكعة فلو بعث دمين تحلل باؤلهما فان الثاني تطوع كما في
الينابيع (القارن دمين) فيه اشارة الى انه لا يتحلل الا بذبح آخرهما
والى انه لا يشترط تعيين احدهما للحج والاخر للعمرة والى انه لو بعث
دما لاحدهما لم يتحلل بذبحه عن احدهما من الاحرامين كما في الهداية

(وعين) المحصر بالجماع او العمرة عنده (يوما يذبح) المبعوث (فيه) اى
 فى ذلك اليوم لان دمه غير موقت فاحتج الى التعيين ليعلم وقت الاحلال
 (ولو) كان ذلك اليوم (قبل يوم التحريم) اى وقت شاء واما عندهما فالمحصر
 بالعمرة يعين دمه لانه غير موقت بخلاف المحصر بالجماع فان دمه مختص
 بيوم من ايام التحريم فلا يحتاج الى التعيين كما فى المحيط (وفى حل لا)
 يذبح لان ذبح الهدايا مختص بالحرم ولهذا لوديع عن المحصر فى غير
 الحرم بقى محرما حتى يبعث بآخر ويذبح بالحرم كما فى المبسوط (ويذبحه
 يحل) المحصر عن الاحرام وفيه اشارة الى انه لا يحل بغير الذبح فيبقى محرما
 الى ان يجد الهدى فيذبح او يزول احصاره فيحج في وقته او يعتذر فى غير وقته
 وعن ابي يوسف رحمه الله انه يقول الهدى فيطعم المساكين وان لم
 يجد الطعام يصوم لكل نصف صاع يوما والى انه لا يحتاج الى الحلق وعن
 ابي يوسف رحمه الله انه واجب كما فى التحفة والى انه لو عين يوما ثم
 حل من احرامه فى ذلك اليوم والمبعوث لم يذبح فيه او ذبح فى غير الحرم
 لم يحل من احرامه وعليه دم لهذا المحظور وقال بعضهم اذا شرط فى وقت
 الاحرام الاحلال عند الاحصار حل به قبل الذبح كذا فى شرح الطحاوى
 وفى الاكتفاء اشعار بانه اذا بعث بالهدى فله ان يرجع الى اهله لانه
 اذا لم يتمكن من المشى الى الحج فلا فائدة فى المقام كما فى التحفة (و)
 يجب (عليه) اى المحصر (ان حل من حج) فرضا او نفلا (حج) من قابل
 (وعمره) كذلك لان على فائت الحج التحلل بافعال العمرة ولم يوجد
 (ومن عمرة عمره ومن قران حج) قضاء (وعمرتان) الاولى للقران والثانية
 لكونها كالفائت (واذا زال احصاره) بعد بعث الهدى (وامكنه ادراك
 الهدى) بوجدانه غير مذبح (و) ادراك (الحج) بالوقوف بعرفات
 (توجهه) لادائه (والا) يمكن ادراكهما جميعا بان لم يدرك احدا منهما او

(١) بالنشد يد (٢) من اوقات قبله
 (٣) اى دم العمرة (غير موقت الخ

(٥) اى فى تقديم بذبحه على عامه
 (٧) اى الحج (٨) اى المحصر ان لم يجد
 الهدى

(١٥) اى الحلق واجب الخ

(١١) اى على هذا المحصر (دم) آخر
 (١٣) اى الامر المشكل لانه حل من احرامه
 وهو لا يجوز (١٤) اى بهذا الشرط

(١٥) اى فى مكان الاحصار (فرضا) كان حجه
 (او نفلا) فان النقل يجب بالشروع فاذا افسد
 يجب القضاء كما مر فى كتاب الصلوة
 (١٨) اى من قبيل الحج لانه فى معنى فائت الحج
 (٢٥) اى الهدى الباء صلة الادراك اى
 بان يجد الهدى (٢١) اى حيا
 (٢٢) الى مكة (لادائه الخ

(١) أي إن لم يدرك أحدا منهما (بأنه) أي الأحصار (لوزال قبل بعث) الخ (فيها) ونعمت (وكذا المنع) أي منعها (عنهما) أي عن ركني الحج (بالحرم) لا بمكة (أحصار) الخ (٩) أي بدون العمرة (١٥) قابل سواء كان (مفردا) الخ (١٢) أي لا يؤخر إلى (القابل) (١٣) أي الطواف عن وقته (١٤) أي في قوله وعن أحدهما لا الخ (إشارة إلى أنه لو أفرد بالعمرة ثم منع) مجهول (بها) أي بمكة (عن) ركني العمرة (الطواف والسعي كان محصرا) الخ (١٥) ثم ظاهر ما في المختصر أنه لا فرق بين أن يكون المرض يرجى زواله أولا يرجى زواله كالزمانة والعمى فلو أجم الزمن أو الأعمى ثم صح وأبصر لزمه أن يحج بنفسه وبسبب هذا صرح المحقق في فتح القدير به وليس بصحيح بل الحج التفصيل فان كان مرضا يرجى زواله فالحج فالأمر مراعى فان استمر العجز إلى الموت سقط الفرض عنه والا فلا وإن كان مرضا لا يرجى زواله كالعمى فالحج غيره سقط الفرض عنه سواء استمر ذلك العذر أو زال صرح به في المحيط وفنأى قاضيخان والمبسوط وصرح في معراج الدراية بأنه إذا أجم الأعمى غيره ثم زال العمى لا يبطل الإجماع انتهى (بحر الرائق) (١٩) أي العجز (٢٥) كلاًهما معلوم راجع إلى من عجز (غيره) مفعول الفعلين (٢٢) أي ذلك الغير (عنه) أي ممن عجز (كما) فسر الإجماع بهذا (في) كذاب (الصحيح) الجوهرى (وانما قيد) أي الحج (بالفرض) بناء على ما هو المتبادر من عنوان العجز (إشارة) علة التقييد (إلى أن) المأمور لوج (النفل) عن الأمر (٣٣) أي من غير اشتراط العجز فان دائرة النفل أوسع (ويكون) عطف على صح (نواب النفقة) أي الخراجات للأمر الخ (٣٦) أي يهبه للأمر (٣٧) أي هبة نواب النفل للغير (عند أهل السنة) خلافا للمعتزلة (كصحة) هبة نواب (الصلوة) النفل (والصوم) النفل (والصدقة) النافلة للغير عندنا (٣٨) أي إطلاق قوله فاجع (مشير إلى أنه) أي من عجز (لواجم امرأة) الخ (بإذن السيد) قيد الأخيرين

أدرك أحدهما يجوز (له أن يحل) بعد ذبح الهدى وإن يتوجه ليتحلل بأفعال العمرة في الصورة الأولى وفيما إذا أدرك الهدى فقط وأما إذا أدرك الحج فقط فعنده جاز له أن يحل وإن يؤدى الحج بأحرام جديد ولا عمرة عليه وأما عندهما فلا يتصور لأنه لا يذبح عندهما قبل يوم النحر وفيه إشعار بأنه لو زال قبل بعث الهدى لم يحل فذهب إلى مكة فان أدرك الحج فيها وإن لم يدرك يكون فائت الحج فيتحلل بالعمرة كما في شرح الطحاوى (ومنع) أي منع عدو أو مرض للمحرم (عن ركني الحج) أي الوقوف بعرفات وطواف الزيارة (بمكة) ظرف منعه وكذا المنع عنهما بالحرم (أحصار) سواء كان مفردا أو قارنا فيتحلل بالهدى وعنه إن المنع بمكة ليس بأحصار بعد ما صارت دار الإسلام كما في المحيط (و) منعه (عن أحدهما) أي ركني الحج (لا) يكون أحصارا فانه لو منع من الوقوف تحلل بأفعال العمرة وقضى الحج بدونها من قابل مفردا أو قارنا وإن منع عن الطواف قضاه من عامه وعليه دم لتأخيرته وفيه إشارة إلى أنه لو أفرد بالعمرة ثم منع بها عن الطواف والسعي كان محصرا (ومن عجز) عن أداء الحج الفرض بنفسه عجزا يرجى زواله غالبا كالمرض والحبس وغيرها (فاجع) أي بعث غيره ليحج عنه كما في الصحيح (صح) ذلك الإجماع وانما قيدنا بالفرض على ما هو المتبادر إشارة إلى أن النفل يصح بلا شرط ويكون نواب النفقة للأمر بالاتفاق وأما نواب النفل فالمأمور بحمله للأمر وقد صح ذلك عند أهل السنة كالصلوة والصوم والصدقة كما في الهداية وانما وصف العجز برباء الزوال لأنه إذا كان لا يرجى يجب عليه الإجماع كما في المحيط والأطلاق مشير إلى أنه لو أجم امرأة أو عبدا أو أمة بأذن

(١) في باب الاحجاج فهو بيان مسئلة مستأنفة وليس مرتبطا بقوله لو ارجع امرأه او عبدا الخ كما ظنه حسن افندي الرومي من قوله راجلا قد حج عن نفسه مرة ففسره بقوله راجلا حرا الا انه لم يذكره لان قوله قد حج حج عن نفسه مغن عنه اذ لا مال ولا غنى للعبد حتى يجب عليه الحج ويحج عن نفسه انتهت فانه وهم لا يعابونه لان الافضل في الاحجاج ان يكون المأمور من حج عن نفسه مرة وان كان من لم يجب الحج عليه (٢) اذ فيه خلاف الشافعي رحمه الله قال قارى الهداية ولو كان المأمور من لم يحج عن نفسه جاز عندنا خلافا للشافعي لكن الافضل ان يكون من حج عن نفسه انتهى فلفظ راجلا انما هو مثلا فظهر لك كون ما ظنه وهما لا حاجة اليه (٣) اى الوقوع عن الامر ظاهر (المذهب الخ) (٤) اى في الوقوع عن المأمور عطفي على يقع الخ (٥) بان كان لم يحج عن نفسه اصلا (٦) وان وقع عن المأمور (٧) اى فكان الامر اتي بافعال الحج (٨) اى عجز الامر (صار ما ادى) المأمور (تطوعا للامر وعليه) اى على الامر يفرض (الحج)

(١٤) اى عن فرض الامر (وان زال) عجزه (قبله) اى قبل الفراغ (١٥) اى نفل الامر فهذه الرواية عنه كما كفة (١٦) حرف الشرط من الشرح فعطى نوى على دام فيكون من جملة الشرط للوقوع عن الامر فالواو للعطف لا للوصل فالاولى في مثله ونوى المأمور عطفا على دام لا الاشارة باعادة حرف الشرط فانها يومه لبعض الاوهام من حيث امتزاج الشرح بالمتن كون الواو وصلية فليتنامل (فان نوى عن نفسه) اى المأمور (او عن رجلين امرين) اى معافى حج (وقع عنه) اى عن المأمور (وضمن) الخ (عن احدهما) اى الامرين (ثم عينه) اى المبهوم (انه وقع منه) اى عن المأمور (وضمن كما) ضمن (اذا امر احد) الخ (٢٧) اى بين الحج والعمرة (٢٨) اى الامر بالحج والامر بالعمرة (بالجمع) بينهما في احرام (٣٥) اى الاحصار عن المأمور (فهو) اى دمه (على الامر) (ولا يبعد ان يكون) المتن (شاملا لما) اى صورة (اذا اوصى) اى الامر (ومات اهل ثلث مال) الامر (٣٨) اى كل مال الميت (٣٩) اى بالحج والعمرة (فانه) اى دم القران (المختص بنعمة الجمع) الخ والجامع هو المأمور (وانه) اى المأمور هو (الجاني) قدم الجناية عليه (كما) لا يضمن (اذا فاته الحج لمرض او حبس) الخ (فانه لم يضمن) علة التشبيه

السيد جاز لكنه اساء والا فضل ان يكون المأمور رجلا قد حج عن نفسه ليكون ابعد عن الخلاف كما في شرح الطحاوى (ويتم) ذلك الحج (عنه) اى عن الامر على الصحيح كما في الكافي وهو ظاهر المذهب كما في الهداية لكن في المحيط قال شيخ الاسلام انه يقع عن المأمور في قول اصحابنا وللامر ثواب النفقة لان النياية لا تجزى في العبادات البدنية ولا يشترط اهلية المأمور الا ان الحج يستقطع عن الامر لاقامة الانفاق مقام الانفال (ان دام عجزه الى موته) فلوزال عجزه صار ما ادى تطوعا وعليه الحج كما في الكافي وعن ابي يوسف رحمه الله ان زال العجز بعد فراغ المأمور عن الحج يقع عن القرض وان زال قبله فعن النفل كما في المحيط (د) ان (نوى) المأمور (عنه) اى عن الامر فان نوى عن نفسه او عن رجلين امرين وقع عنه وضمن النفقة ولو نوى عن احدهما مبهما ثم عينه جاز وعن ابي يوسف رحمه الله انه وقع عنه وضمن كما اذا امر احد بالحج وآخر بالعمرة فقرن بينهما الا اذا اذن بالجمع كما في التمرتاشى (دم) الاحصار) ان وقع فهو (على الامر) عند الطرفين وعلى المأمور عنده ولا يبعد ان يكون شاملا لما اذا اوصى ومات فان دم الاحصار في ثلث مال الميت وقيل في كله عندهما وفي مال المأمور عنده كما في الكافي (و) دم (القران) في صورة الامر بهما كدم التمتع (و) دم (الجناية) كقلم الظفر ونحوه (على الحاج) اى المأمور فانه المختص بنعمة الجمع بين النسكين وانه الجاني (وضمن) الحاج (النفقة) اى كل نفقة (ان جامع قبل وقوفه) بعرفات فلا يضمن شيئا ان جامع بعده كما اذا فاته الحج لمرض او حبس او موت دابة او فرار مكار فانه لم يضمن ان كان ينفق من مال

الميت

الميت حتى يعود الى اهله وعن محمد رحمه الله له نفقة ذهابه لا غير كما في الاختيار (وان مات) الحاج المأمور (في الطريق) اي طريق الحج (يحج) غيره وجوبا (عن منزل آمره) الموصى او الوصى او الوارث قياسا اذا اتخذ مكانهما والمال وان به فان لم يكن واقيا به يحج من حيث يمكن وفيه اشارة الى ان الوصى يدفع النفقة الى المأمور مكررا فيفنى المال او يحج عنه والى انه لا يحج من منزل الحاج ولا من منزل الوصى ولا من حيث مات اذا اختلف مكانهما والمتبادر ومدة الوطن والافان كان احدهما اقرب من مكة يحج عنه (بثلث ما بقى) من المال في ايدي الورثة والمأمور فانه قد بقى في يده شىء مما دفع اليه لأعماله وهذا عنده واما عند ابي يوسف رحمه الله فيحج بما بقى من الثلث الأول سواء كان في يد الورثة او المأمور وعند محمد رحمه الله يحج بما بقى في يد المأمور فان لم يبق في يده شىء بطل الوصية عنه واما عند ابي يوسف رحمه الله فيحج ان بقى شىء من الثلث والأبطلت وقال ابو حنيفة رحمه الله يحج من ثلث ما في ايديهم فان كانت التركة ثلاثة آلاف درهم فدفع الالف فسرق يحج عنده بثلث الالفين ستمائة وستة وستين وثلثين وبطلت عند ابي يوسف رحمه الله وان كانت اربعة يحج عنده بثلثمائة وثلثة وثلثين وثلث وعند ابي حنيفة رحمه الله بالى (لامن حيث مات) المأمور وهذا تأكيد لرد مذهب الصاحبين فان عندهما يحج من حيث مات استحسانا وعلى هذا الخلاف اذا مات الأمر في الطريق واوصى به والأصل فيه ان السفر هل يبطل بالموت أولا هذا اذا لم يبين مكانا يحج منه والأصح منه بالاجماع الكل في المحيط (ولا يجوز للهدى) سواء كان لدم النسك او الجبر او الاحصار او غيرها (الاجازة الشخصية) مقدار السن سالم العيوب كما يحج هذا عند الشيخين واما عند محمد رحمه الله فيجوز الصغار كما

(١) غاية عدم الضمان (٢) مجهول (٣) قائم مقام فاعله (٤) صفة الأمر اجماعا (٥) اي الأمر والمأمور (٦) اي بالاجماع من منزل الأمر من (حيث) اي مكان (يمكن) اي يفي المال منه (٩) اي مرة بعد اخرى (١٥) اي من الأمر (١١) اي المأمور (١٢) اي المأمور (١٣) نظرف بقى (١٤) اي المنخرج أولا وقت الارسال (١٥) اي المأمور (١٦) اي محمد رحمه الله (١٧) الاول في يد الورثة او المأمور كما مر (١٨) اي وان لم يبق شىء منه فائدة الخلاف هنا (٢٥) مع ما عطف عليه بدل الكل من ثلث الالفين (٢١) بضمينتين تشبيه الثلث بضم الثاء خرجا عن اثنين بقيا في الاخير (٢٢) لانه لم يبق من الثلث الاول شىء بل سرقه كله (٢٣) اي التركة (٢٤) فدفع الالف وسرق (٢٥) اي ابي يوسف رحمه الله (بما) بقى بعد دفع الالف وهو (ثلثمائة) ثلث تسعمائة (٢٧) ثلث تسعة وتسعين (٢٨) بضم الثاء من الواحد الذى يملأ به المائة الرابع الذى كان لم يخرج بعد ثلثه (٢٩) يحج (بالى) هو ثلث ما في ايدي الورثة (٣١) اي يؤيد ما اشار اليه بقوله من منزل أمره كما سبق (٣٣) اي من له صلاحية ان يأمر وانما عبر به لمشكلة المأمور لانه بعد ما امر خرج في السفر ومات في الطريق (٣٤) اي امر بالاجماع عنه فيحج من منزله لامن حيث مات (٣٥) اي في هذا الخلاف (٣٧) كما عند من يقول يحج من منزله (٣٨) كما عند من يقول يحج من حيث مات (٣٩) اي كون هذه المسئلة على هذا الخلاف الذى مرق في موت المأمور في الطريق (٤٥) اي الأمر عند الموت (٤١) اي وان بين مكانا للاجماع (٤٣) اي مبين (السن) في الشرع (سالم) اي عن (العيوب) صفة كاشفة لجائز التضحية

مر والشاة كافية في الكل إلا إذا طأ طأ في الزبارة جنباً أو وطئ بعد الوقوف
فانه لا يكفي فيهما إلا البدنة كما مر (واكل) استحباباً كالأضحية (من
هدى تطوع) إذا بلغ محله (و) من (متعة) اسم من التمتع (وقران فقط)
فلا يؤكل من دم الجزاء والأحصار والنذر والتطوع إذا لم يبلغ محله بل يجب
أن يتصدق بأحده إلا إذا استهلك فانه يتصدق بقيمته كما في شرح الطحاوي
(وخصاً) أي خص ذبيح هدى المتعة والقران كالأضحية (بيوم النحر لا)
يخص به (غيرهما) من دم الجزاء والنذر والتطوع والأحصار وفيه خلاف
الصامعين كما مر (و) خص (الكل) أي جميع ما ذكره من الهدايا (بالحرم)
فلا يرد بدنة مندورة لم ينو نحرها بمكة فانه يجوز في أي موضع شاء
عنده لأن المص لم يعترض للمندورة على أنها لم تنحر عنه إلا بمكة
كما في المحيط (ويتصدق بجمله) بالضم وهو ما يطرح على ظهر الهدى
من كساء ونحوه (وخطامه) بالكسر وهو حبل يجعل في عنق البعير
ويثنى في انفه (ولا يعطى أجزالجزار) أي الذابح (منه) أي من لحم
الهدى وشحمه وجلده وغيرها وفيه إشارة إلى جواز ذبح غيره وإن كان
الأحسن أن يذبح بنفسه إن أحسن وينبغي أن يشهدها إن لم يذبحها
بنفسه كما في الاختيار (ولا يركب) الأبل والثور من الهدى (الضرورة)
بأن لا يقدر على المشي فان تعظيماً واجب ولوركيه فانتقص منه ضمن
مانقص وتصدق به وفيه اشعار بأنه لا يحمل عليه فلو نقص من الحمل
غرم كما في الاختيار (ولا يجلب) الهدى إذا كان له لبن لانه جزء منه
بل ينضح ضرعها بالماء البارد لينقطع لبنه قالوا هذا إذا قرب من وقت
الذبيح وأما إذا بعد منه فيجلب دفعا للضرر ويتصدق بمثل أو قيمته إلا
إذا استهلك فانه بالقيمة ولو ولد الهدى ذبح مع الولد وإن شاء تصدق
به كما في الاختيار (وما عطب) بالكسر أي الهدى الذي هلك في

(١) أي من الجنائيات (٢) أي المصنف (٣) وهو
هدى التطوع والمتعة والقران (٤) أي إذا
كان المراد من الكل جميع ما ذكره المصنف وتعرض
هوله لا يرد نقضاً على قوله وخص الكل بالحرم
(٥) أي لم ينذر (٦) أي نحرها (٧) علة المنفى
أي الورود (٨) أي الناذر نحره (٩) أي أبي
حنيفة رحمه الله (١٥) علة نفى الورود
(١٢) فلا يدخل في عهد لأم الكل (١٣) أي
البدنة المندورة علاوة (١٤) أي أبي حنيفة
رحمه الله (١٦) أي يدخل في انفه لينقاد
(إلى جواز ذبح غيره) أي المهدى (١٨) أي
المحرم (١٩) أي الهدى (٢٥) أي بما ضمن
(٢١) أي لا يعلق الحمل عليه (٢٢) أي يرد
(٢٤) أي مثل ما حلب (٢٥) أي اللبن
المستهلك يتصدق (٢٧) أي الولد *

الطريق (او تعيب بفاحش) مما لا يسلم منه كالعرج والعمى (ففى الواجب
ابدله) بغيره (والمعيب له) يفعل به ما شاء وفيه اشارة الى انه لا يجب
ابدال التطوع فيذبح ولا يأكل منه غير الفقراء كما فى شرح الطحاوى
(وان شهدوا) اى شهد جمع من العدول حجاجا او غيرهم عند الامام
قبل وقت الوقوف بعرفات (بالوقوف) اى بان الحجاج وقفوا بعرفات
(قبل وقته) اى قبل وقت الوقوف كما اذا شهدوا فى اول يوم عرفة
انهم وقفوا يوم التروية وذلك بان يتغمم السماء ليلة الثلثين فظن الحجاج
انها من اول ذى الحجة وهى فى نفس الامر من آخر ذى القعدة (قبلت)
هذه الشهادة عند الاكثرين لامكان التدارك وقال الامام الحلوانى ينبغي
للقاضى ان لا يقبل هذه الشهادة لان فيه تمييزا للفتنة كما فى الكافى وانما
قال شهدوا بلفظ الجمع اشارة الى انه لا يقبل فيه الا شهادة جمع عظيم فلا
تقبل شهادة عدلين وقال بعضهم تقبل شهادتهما كما فى المحيط وقوله قبل
وقته ظرفى الفعلين كما اشرنا اليه وفيه اشعار بان لا تقبل شهادتهم بعد
وقته كما اذا شهدوا يوم النحر انهم وقفوا يوم التروية او شهدوا نانى
النحر انهم وقفوا يوم النحر لان التدارك غير ممكن والمص اكد ذلك
بقوله (لا) تقبل شهادتهم بعد وقت الوقوف بالوقوف (بعده) اى بعد
وقته والحاصل ان كل ما قبلت الشهادة فيه لفات الحج على الكل لم تقبل
الشهادة فيه وان كثر الشهود بخلاف ما اذا فات على البعض فانها تقبل
كما فى المحيط (من نذر حجا) يمشى فيه (مشيا) وكونه حالا منظور
فيه (مشى) اى وجب عليه المشى من وقت خروجه عن بيته وقيل من
وقت الاحرام والاوّل اصح وقال ابو جعفر انما يركب اذا بعد المسافة
وشق عليه فاذا قربت ولم يشق عليه ينبغي ان لا يركب (حتى يطوف
الغرض) اى طواف الزيارة وانما وجب المشى لان من جنسه واجبا وهو

(١) اى ليلة الثلثين (٢) اى تدارك
الوقوف فى يوم الشهادة لانها كانت فى اوله
(٣) اى فى قبول تلك الشهادة (٤) اى
تحريكا (٥) لانهم يجتهدون فى جرحهم لئلا
يتخرجوا (٦) اى الشهادة والوقوف (٧) اى
الى كونه ظرفى الفعلين حيث قال كما اذا
شهدوا فى اول يوم عرفة فان اوله مقدم على
وقت الوقوف ففيه دلالة على صحة كون
قبل ظرفى الشهادة انهم وقفوا يوم التروية
وفيه دلالة على كون قبل ظرفى الوقوف واما
قوله قبل وقت الوقوف بعرفات فهو صريح
فى الظرفية للشهادة (٨) اى الشهادة
(٩) اشارة الى ظرفية بعد للشهادة
(١٠) الباء صلة الشهادة اشارة الى صحة
ظرفية بعد للوقوف كما فعل فى قبل
(١١) يعنى ان قوله مشيا مفعول مطلق
لفعله المقدّر وهو صفة حجا (١٢) اى مشيا
(١٣) وجه النظر ان النذر حال المشى غير
مقصود ولا فائدة فيه وان الحج حال المشى
لا يفيد الكلام ولو جعل قوله حجا فى قوة ان
يجب ومشيا حال من مستتره فهو ابعد بالنسبة
الى كونه مفعولا مطلقا لفعل مقدّر هو صفة حجا

(١) أى فى وجوب المشى بنذره (٢) الحج ماشيا (٣) أى المشى (٤) أى مشى الصائم (٥) جواب لودلعل النسخة الصحيحة هكذا ورأيت فى ثلاثة نسخ بتقديم الفعل على المصدر واظن انه غلط من الناسخ ثم اشتهر (٦) أى فى نذرى الحج والعمرة مشيا (٧) أى ولو بالتقدير والتخمين كما هو معناه اللغوى او ولو باعتبار دليله كما فى الاصطلاح (٨) من انقطاع الكلام واختتامه (٩) أى كالاشعار به (١٥) أى لدالاتها (١١) أى يكفى لقطع الاشغال وطرح الاهل والاولاد وان يقطع المسافة قاعدا (الى زيارة البيت الحرام الحج) (١٣) أى زيارة البيت (١٤) أى مع التشرف بزيارة (تربة قبر نبينا عهم) ففى العبارة تساهل فرغنا عن شرح رموز كتاب الحج فشرعنا فى شرح كنوز كتاب النكاح (*) امام معنى العبادة فيه فلان الاشتغال به افضل من التخلّى عنه لمحض العبادة ولما فيه من حفظ النفس عن الوقوع فى الزنا واما معنى المعاملة فلما فيه من المال الذى هو عوض البضع والايجاب والقبول والشهادة ودخوله تحت القضا (مجمع الأنهر)

(١٦) من الكتب (١٧) أى ما تقدم (١٨) أى النكاح (١٩) بالنسبة الى المركب (٢٥) أى النكاح (٢١) معاونة احد الزوجين بالآخر فى مصالح البيت والمعاش (٢٢) التحص من المحرمات بخلاف الحج فانه عبادة محضة (٢٣) أى النكاح (٢٤) أى التحص (لعبادة النفل) الحج (٢٦) بالفتح أى عما يوجبه (النكاح) كالمهر والنفقة (٢٨) أى توسط الشهوة (٢٩) أى الظلم على اهل بيته لكونه سئ الخلف فى الحديث ويكون الرجل يكتب فى جريدة الجائرين ولا ولاية له ولا حكم له الاعلى اهل بيته كان من الظالمين (٢٩) قوله خوف الجور بالجيم أى الظلم والعدوان على المرأة هذا اذا كان المتزوج قليل المال وقليل الشهوة (ق) (٢٩) قوله خوف الجور بالماء المعجمة بالفارسية سستى كمر كناية عن عدم الاتيان بالنساء واما الجور بالجيم فغلط مشهور كذا قال الاستاذ الاعظم البخارى نقلا عن ابيه هادى خواج (حل اللغات) (٣٥) أى اللفظ الصادر (اولا) أى بالايجاب بمعنى جعل الشئ واجبا (٣٢) أى اللفظ الصادر ولا (٣٣) أى يجعل (الجواب) واجبا (على الآخر) فهو الايجاب بمعنى الموجب (بنعم) أى كما قلت (اولا) أى ليس مثل ما قلت

مشى الفقير الى عرفات وفيه اشارة الى ان الحج ماشيا افضل وانما كرهه ابوحنيفة رحمه الله اذا جمع بينه وبين الصوم لانه مسئ للخلف كما فى الكرماني والى انه لو نذر عمرة مشيا مشى حتى يسعى ولو ركب فيهما اجزاه لكن يجب عليه دم كما فى المحيط وفى الختم على الفرض الدال على القطع فى الجملة اشعار بما راعى فى حسن الاختتام كما فى هذه المسئلة الدالة على ان مجرد النذر مع القدرة على المشى يكفى للتقصّد أى زيارة البيت الحرام رزقنا الله تعالى اياها مع شرف زيارة تربة قبر نبينا صلى الله عليه اتم الصلوة والسلام

كتاب النكاح

اخره عما تقدم لانه بالنسبة اليه كالبيسط الى المركب فانه معاملة من وجه وعبادة من وجه قال الجمهور انه مستحب وقيل واجب عين وقيل واجب كفاية وقيل فرض عين وقيل فرض كفاية فهو اولى من التخلّى لعبادة النفل كما فى التحفة وقيل مباح حال العجز عن موجب النكاح ومستحب حال الاعتدال وواجب حال غلبة الشهوة والقدرة على موجهه ومكروه حال خوف الجور وهولغة الوطئ وقيل الضم وفيه انه مجاز فيه على الصحيح كما فى الزاهدى وشرعا ما اشير اليه بقوله (ينعقد بايجاب) أى يتحقق ويحصل شرعا بسبب ايجاب هو شرعا لفظ صدر عن احد المتعاقدين او لا سمي به لانه يثبت الجواب على الآخر بنعم اولا (وقبول) هو لفظ صدر

صدر (حل اللغات) (٣٥) أى اللفظ الصادر ولا (٣٣) أى يجعل (الجواب) واجبا (على الآخر) فهو الايجاب بمعنى الموجب (بنعم) أى كما قلت (اولا) أى ليس مثل ما قلت

(١) أى فى قوله ينعقد بايجاب (مع) ضم (الكلام الآتى) وهو قوله لفظهما ماضى كزوجت وتزوجت (مع) بين الخصوصية بقوله (موضوع) بالوضع الشرعى (٢) أى لاجل أن يحمل (الوطئ) فكونه عقداً أفيد من قوله ينعقد بايجاب الخ لأن الانعقاد هو ارتباط أحد الكلامين بالآخر على وجه يسمى باعتباره عقداً شرعياً ويستعقب الأحكام وكونه حاصل للحل الوطئ^٢ أفيد من قوله كزوجت وتزوجت وكونه موضوعاً وأنه قد وضع أفيد من قوله لفظهما ماضى لأن الماضى ادل على التحقق (٨) أى فى التعريف المشار إليه (١٥) (لغة ولا شرعاً) (١١) أى لحل أن يطى^٢ (و) إشارة (إلى أن) معنى (العقد) الذى هو معنى النكاح (١٤) من الوضع (الجمع) الخ (لكن مع) مقارنة (الارتباط) أى ارتباط أحدهما بالآخر (١٨) فى مفهوم العقد (١٩) أى الارتباط المذكور (٢٥) من الشارع (٢١) أى المصنف الأولى لم يشير (٢٢) يعنى أن ما أشار إليه المصنف هو أن العقد الذى هو معنى النكاح ومحمول عليه هو فى الشرع عبارة عن الإيجاب والقبول وليس الارتباط مما أشار إليه المصنف وإنما يضم إليه الارتباط من الخارج لكونه مما اعتبره الشرع فى مفهومه كما يقتضى ازدياد قوله لكن فى البين والاحتاجة إليه لكنه عجب لأنهم فسروا الانعقاد بارتباط أحد الكلامين باخر كما مر فكيف لا يشير قوله ينعقد إليه إلا أن يكون قوله لا يشير الخ بنون المتكلم بمعنى لا يجعله ولا تحمل إشارة إليه لكونه أمراً اعتبارياً إلا أنه خلاف أسلوب الشارح المحقق (و) إشارة (إلى أن) الإيجاب والقبول) وأن كان لفظهما أخباراً (إنشاء) معنى فى الشرع ينعقد العقد ويتحقق بهما (٢٥) أى العقد المخصوص بتفريع على كونهما إنشاء (٢٦) الإنشائى لأن الإيجاب والقبول لفظان إنشائيان هادران أدلاً وثانياً كما مر فيكون ثبوت النكاح على هذا بالعبارة لا بالاقضاء (٢٧) أى ثبوت النكاح بالكلام اللفظى (٢٨) أى المصنف (٣٥) ثم علل ثبوته به فقال فإن الكلام اللفظى أخبار عما فى الذهن من إنشاء العقد والنكاح يثبت به لا بالأخبار قال المصنف فى التوضيح فى فصل أنواع علاقات المجاز والسببية كنهه عليه السلام انعقد بلفظ الهبة مجازاً بعلاقة السببية وكذا ينعقد نكاح غيره عم عندنا بلفظ الهبة لكن إذا كانت المنكحة حرة لأن المحل حينئذ متعين للمجاز لنحوه عن قبول حقيقة الهبة وتحقيق طريق المجاز وعدم اختصاص المجاز بمحضرة الرسالة وكذا ينعقد النكاح بلفظ البيع لوضوح طريق المجاز فيه أيضاً انتهى ما خصنا فان هذا الكلام يدل على أن ثبوت النكاح بالكلام النفسى المجازى والألفاظ البيع والهبة ليسا ماضى وضع لملك المتعة فهذه الكلام

(١٤١)

كتاب النكاح

صدر عن الآخر ثانياً وفيه مع الكلام الآتى إشارة إلى أن النكاح عقد خاص موضوع لحل الوطئ وفيه احتراز عن نحو البيع والهبة فإنه وإن أفاضله لكنه لم يوضع له والى أن العقد وإن كان فى الأصل الجمع بين أطراف الجسم لكنه شرعاً عبارة عن الإيجاب والقبول لكن مع الارتباط الذى اعتبره الشرع ولكونه أمراً اعتبارياً لا يشير إليه وإلى أن الإيجاب والقبول إنشاء فالنكاح ثابت أما بالكلام اللفظى لكنه خلاف ما دل عليه كلامه فى التوضيح أن النكاح ثابت بالكلام النفسى فان اللفظى أخبار عما فى الذهن وأما بطريق الاقتضاء فان الإنشآت الشرعية لاتعدل بالكلية عن المعانى الأخبارية وتماه فى الأصول ويحتمل

اللفظى لا يثبت النكاح وإنما ثبت بما أخبر عنه من الكلام النفسى ومعدنه ما فى شرح المختصر مع حواشى شرع القاضى العبد وأما زبدته وخلاصته فما كتبه صاحب المسلم فى أول شروعه فى مقالات المقاصد منه (٣١) عطف على قوله أما بالكلام اللفظى (٣٢) من العدول أى لا تتجاوز (٣٣) بأن تكون نسياً منسياً ويوضع للإنشاء ابتداءً ورأساً حاصله أنه ليس معنى كون هذين اللفظين وأمثالهما إنشاء فى الشرع أنها نقلت عن معنى الأخبار بالكلية واسقط هو من أصله ووضعت لإيقاع الأحكام بحيث يكون مدلولاتها الحقيقية ذلك بل معناه أنها صيغ تتوقف صحة مدلولاتها اللغوية على ثبوت هذه الأحكام من جهة المتكلم فيعتبر الشرع إيقاعها من جهته بطريق الاقتضاء تصحيحاً لهذا الكلام ولا يكون لغواً فمن حيث أن هذه الأحكام لم تكن ثابتة وقد ثبتت بهذا النوع من الكلام سمي إنشاء ولهذا كان جعله إنشاء ضرورياً حتى لو أمكن العمل بكونه أخباراً لم يجعل إنشاءً بأن يقول للمطلقة والمنكحة تزوجت أحديكما لا يثبت الرجعة لأمكان العمل بكونه أخباراً عن نكاح المنكحة وللعلامة التفتازانى فى هذا التوجيه نظر وتوقف لأن ثبوت الأحكام بطريق الاقتضاء يتوقف على كون الصيغة خبراً والألفاظ ثابتة بالعبارة قطعاً لا بالاقضاء وبالجمله سقوط معنى الأخبار بالكلية وكون هذه الصيغة موضوعة للإنشاء ابتداءً أمر محقق لا محالة ولهذا تخاشوا عن التصريح بكونها أخباراً لكنه غير مفيد كما عرفت فالراجح هو الشق الأول (ويحتمل أنه

(١) كما في كنتيت بالقلم لالسبب فهو عطف على قوله بسبب ايجاب وقبول الخ من حيث المعنى اى ويحتمل ان يتحقق النكاح ويحصل شرعا بالية الايجاب والقبول وباستعانتهم (٢) كلام المصنف (٣) اى النكاح لانه في عرف الفقهاء هو العقد فكانه اعادة مرجع هو (٤) لان الانعقاد كما مر ارتباط احد الكلامين بالآخر (٥) اى الايجاب والقبول (٦) اى حين كون الباء للالة لاشطرها والاولى وهما شرط العقد بالعطف على اسم ان فيكون في حيز يفيد (٧) كالشيخ الورسكى قال انه معنى يحل المحل فيتغير به حال المحل اذ زوجت وتزوجت آلة انعقاده (٨) اى شطريتهما (٩) ومملوا قول الورسكى على انه اطلاق له على حكمه فان المعنى الذى يتغير به حال المحل من المحل والحزمة هو حكم العقد وقد صرح باخراج اللفظين عن مسماه وهو اصطلاح آخر غير مشهور كذا في الفتح (١٥) اى بقاء الكلمات وافراد الضمير باعتبار موضوع الكلمات او قوله لا يتصور بقاءه خبر بعد خبر لاصفة كلمات فالضمير لاكثر الاجزاء بلاغبار وانما لا يتصور لان الكلمات والاقوال اعراض يتلاشى الاول منها قبل وجود الثانى فلا يصادف الثانى ما يرتبط اليه فكيف يجعل النكاح ارتباط احدهما بالآخر وكيف قد يرد الفسخ عليه فهذا اشكال على ما قال به الاكثرون (١٤٢) كتاب النكاح

ان يكون الباء للالة فيفيد ان العقد ارتباط الايجاب بالقبول فهما شرط العقد حينئذ كما قال الاكثرون على ما دل عليه كلام الكرمانى وغيره والاول المختار عند المص كما ذكره في الشرح فان قلت اكثر اجزاء العقد كلمات لا يتصور بقاءه قلت نعم الا انه غير قادح لان حكمه باق والفسخ يرد على الحكم على ما قال اكثر الفقهاء والبقاء اسهل من الابتداء وذهب بعضهم الى ان بقاءه ضرورى لفسخ العقد (لفظهما ماض) صفة للايجاب والقبول ويشير الى ان الفارسى كالعربى في الماضوية الاترى ان يذير فتم وعهد كردم يمين مثل نذرت وعهدت على ما في ايمان الذخيرة والى ان النكاح لا ينعقد بالتعاطى فلا ينعقد ان دفع المهر اليها وقبلت وقيل لو زوجت منه ودفع المهر اليها انعقد كما في النية والى ان اللفظ الواحد يجوز ان يكون قائما مقام الايجاب والقبول كما سيأتى (كزوجت) نفسى

(١١) اى عدم بقاءه (١٢) اى في بعض الاوقات (١٣) اعلم ان الجواب انما يدفع الاشكال بالنظر الى ورود الفسخ واما بالنظر الى ان النكاح مجرد الارتباط فلا كما لا يخفى (و) الحال ان حال (البقاء) اسهل من حال الابتداء فالضرورى هو الوجود في اول الابتداء فلو وجد تحقق فيه فهو كاف وان لم يوجد في البقاء (١٥) اى بالاطلاق العام ويحتمل ان يكون اللام بمعنى الوقت اى ضرورى وقت الفسخ (١٦) مبتدأ وخبر والمجمل صفة (١٧) لانه يفيد ان لفظا الماضى يصح لافادة ذلك العقد فالماضى الفارسى والعربى سبان في الماضوية فينعقد بالماضى الفارسى ايضا كالعربى ثم نوره بقوله (الاترى ان يذير فتم) المطابق للمشبه به الاترى ان نذر كردم (١٩) يعنى بلفظ الفارسى (٢٥) يعنى بلفظ العربى فهذا يدل على ان الفارسى كالعربى في انعقاد الحكم (١٦) فان قلت النكاح امر انشائى فكيف ينعقد بلفظ الماضى الموضوع للاخبار قلت صيغة الماضى وان كانت للاخبار عن معنى مقرون بالماضى الا انها نقلت في الشرع وجعلت

لانشاء النكاح دفعا للحاجة اذ الحاجة ماسة الى انشاء هذا التصرف لانه يتعلق به مصالح الدارين فلا بد من لفظ يدل على حدوث امر في الحال وليس في اللغة لفظ يدل على ذلك دلالة صريحة فاضطررنا الى ان نعتبر ما اعتبره الشارع وهو صيغة الماضى فان قيل المضارع يدل على الحال قلنا هي مشتركة بينه وبين الاستقبال فليس دلالة صريحة لاحتمال ان يراد الاستقبال فيكون وعدا كذا في حواشى الهداية (قمر الدين) كالبيع وجهه الاشارة ان قوله لفظها يفيد انه لا بد من التلفظ من الجانبين فيشير الى انه لا ينعقد بالتعاطى (٢٢) اى الرجل (٢٣) اى المرأة بلسانها او بان قبضت المهر والثانى انسب بسبب التعاطى (٢٤) بصيغة المعلوم اى المرأة نفسها (٢٥) اى من فلان (٢٦) اى الفلان (٢٧) ولم يتلفظ بالقبول فالتعاطى اذن من جانب واحد فقط فهذا يدل بالمقابلة على ان التعاطى في الصورة الاولى من الجانبين فظهر ان قبولها بالقبض لا باللسان (٢٨) حيث اضاف اللفظ المفرد الى هما ولم يأت بصيغة التثنية كما في عبارة بعضهم (٢٩) المعنى كقول المرأة زوجت (نفسى)

(١) بفتح الكاف (و) قول الزوج (تزوجت نفسك) بكسر الكاف فظهر عطف قوله (أو المعنى) على المتن من حيث المعنى (٢) بحذف المفعولين بالتعدي بنفسه إلا أنه على تقدير قول الرجل يكون إياي في قوة على والكاف مكسورا وعلى تقدير قول المرأة يكون كافي الخطاب في قوة عليك بالفتح (٣) أي المرأة على الأول والرجل على الثاني (٤) بفتح الكاف على الأول وبالكسر على الثاني بحذف المفعول الأول بلا حرف والثاني بحرف الباء ومعناه على الأول على ما في التاج والبيهقي كما يأتي أعطيت بي أي نفسي زوجة لك بفتح الكاف وعلى الثاني أعطيت بي أي نفسي زوجا لك بكسر الكاف (وكذا) المعنى (في تزوجت) أي يقول الرجل أو المرأة تزوجتك إياي بمعنى جعلتك امرأة إياي أي لنفسي أو جعلتك زوجا إياي أي لنفسي وقال الآخر أيضا تزوجتك بي بالمعنى الثاني في مقابل المعنى الأول وبالعكس ليقع قبولاً بعد إيجاب (٤٣٣) **كتاب النكاح**

(٩) أي زوجت وتزوجت تعليل كذا الخ (١٥) أي الرجل والمرأة وكلمة من صلة الإيجاب والقبول معا فيتحقق أربع صور اثنين في زوجت واثنان في تزوجت قال في النصبية في شرح قول الوقاية كزوجت وتزوجت الأول ماض من التزوج وهو مرد را زن دادن وزن را شوى دادن والثاني من التزوج وهو زن کردن وشوى کردن والظاهر أن زوجت مثال لفظ إيجاب الرجل وتزوجت قبول من المرأة ويحتمل أن يكون على العكس أو يكون كلا لفظي الرجل والمرأة زوجت أو تزوجت انتهى والظاهر من تقدير الشارح المحقق في نفس المتن أن زوجت مثال لفظ إيجاب المرأة وتزوجت من الرجل لكن يحتمل أن يكون بالعكس أيضا وقوله أو يكون كلا لفظي الخ إشارة إلى قول الشارح المحقق والمعنى كقوله الخ إلى قوله من الجانبين فعبارة الشارح المحقق أكمل بسطا وأبلغ تفصيلا فتقطن (١١) تنازع فيه مرد را زن وشوى دادن وكذا قوله (كردن) تنازع فيه لفظ زن ولفظ شوى فلا حاجة إلى لفظ کردن بعد لفظ زن كما وجد في بعض النسخ وهذا من تصرفات الشارح المحقق في الفارسية كالعربي (١٣) أي زوجت وتزوجت (١٤) أي استعماله بمن (١٥) أي استعماله بمن

بك (وتزوجت) نفسك أو المعنى كقول الرجل أو المرأة زوجتك إياي وقال الآخر زوجتك بي وكذا في تزوجت فإن كلا منهما صالح للإيجاب والقبول من الجانبين كما في الزاهدى وبه يشعر ما قال البيهقي أن التزوج مرد را زن وزن را شوى دادن والتزوج زن کردن وشوى کردن وكل منهما يتعدى بنفسه وبالباء كما في الأساس والديوان وغيرهما ولا يتعدى بمن وإن كثر ذلك في كلامهم ولعل ذلك من إقامة حرف مقام حرف كما قال الكوفية وذأ غير عزيز عند البصرية كما لا يخفى على المتتبع وإنما ترك المفعولين دفعا لتوهم الاختصاص على أنه قد صح التعلق بكل ما يعبر به عن جميع البدن كالرأس والرقبة وغيرهما كما في المحيط (أو امر) مختص عندهم بالامر بغير اللام فالأولى مضارع فيشمل الحال كما في بيع المستصفي والمستقبل كما في الزاهدى والامر بقرينة المثال وفي المنية أنه يصح بلسان الخوارزمية بصيغة الحال بلانية وأما المستقبل فينبغي أن لا ينعقد به الامع

(١٧) أي الباء (كما قال) النحاة (الكوفية) أي بانه منها (١٩) أي الإقامة المذكورة (٢٥) أي نادر قليل (عند) النحاة (البصرية) (٢٣) بلفظ النفس وكافي الخطاب بناء (على أنه) (٢٤) أي تعلق فعل التزوج والتزوج وكونه عاملا (بكل ما) أي مفعول (٢٥) فيصح أن يقدر زوجت رأسى أو رقبتي بك وتزوجت رأسك أو رقبتك (٢٦) أي لفظ الامر (٢٧) بد له أن يقول (أو مضارع فيشمل الحال الخ) والمستقبل (لأنهما مما يطلق عليهما المضارع ومشارك بينهما) (٣٥) والباء قيد شمول الامر (٣١) أي بلسانها بدلالة المقابلة * ولو قال عند الإيجاب والقبول الدوق ويردوك بلغة الأتراك على صيغة المتكلم مع الغير ينعقد النكاح بناء على قاعدة صحة اسناد الفعل الواحد لضمير الجماعة تأمل وراجع إلى الأمثلة من كتب الفقهاء (وليدي)

(١) لأن نفسك أو نفسها كذلك (٢) لأن الوكيل أو المرأة يصح أن يقول أيضا زوجت فقوله (اياها بك) على تقدير أن يقول الأب (٣) أي في قوله فقال الأب بصيغة المذكر وتصريح الأب (٤) أي تصدى (٥) لأنائبه ولا نفس المرأة (٦) أي قوله زوجني (٧) حيث قابله بالقبول فقال زوجت (٨) كون الأمر كذا وإيجابا (٩) وحكم (هو الإيجاب والقبول) أي قائم مقام ركنيه (١٠) محض ضمنا فلا يكون شطر العقد ثم أشار إلى الجواب عمن جعل الأمر كذا فقال (الأنه) أي جعل الأمر كذا (مبنى على استعارة) اللفظ الدال على (المعدوم) وهو زوجني يدل على طلب الفعل في الاستقبال وهو معدوم (ل) لفظ الدال على (الموجود) وهو الماضي فكان الأمر صار بمنزلة قوله قبلت معنى وإن كان مستقبلا صورة كما في السكراني قال في الفصيحة في شرح قول الوفاة فقال الأب زوجت أي زوجتك بنتي أو قالت المرأة زوجتك نفسي فلفظ الإيجاب أمر وهو للمستقبل لأنه لطلب الفعل فيه والأمر يجئ بمعناه كما تقرر في موضعه ولفظ القبول ماض وفي السكراني نظيره أن يقول الرجل أنا

كتاب النكاح

(١٤٤)

النية (وماض كزوجني) بنتك مثلا (فقال) الأب مثلا (زوجت) اياها بك وفيه رمز إلى ما هو المستحب من تولي الولي العقد بنفسه كما في النقي وإلى أن الأمر ركن العقد كما في المحيط والتحفة وغيرهما قيل أنه غير صحيح لأن الماضي هو الإيجاب والقبول والأمر توكيل إلا أنه مبنى على استعارة المعدوم للموجود كما في السكراني (وإن لم يعلم) أي المتعاقدان (معناه) أي معنى لفظهما سواء كان عربيا أو عجميا وسواء علما أنه مما انعقد به النكاح أولا وهذا في الحكم وأما فيما بينه وبين الله تعالى فلا ينعقدان لم يعلما أنه مما ينعقد به كما في قاضيخان لكنه ما اختلف فيه المشايخ كما في الخزانة وذكر في العمادى أنه لا يصح عقد من العقود إذا لم يعلم معناه وقيل يصح الجميع وقيل أن كان ما يستوى جده وهزله يصح كالنكاح والا فلا كالبيع (و) ينعقد بحكم العرف بسبب (قولهما) أي قول الرجل والمرأة (داد وبذيرفت بلاميم) متصلة بهما والميم أحوط (بعد) قوله لها نفس

خوبش

العقد فان قلت لفظ المختصر بالحاء والدال المهملتين وكذلك الفاظ المتن والشروح فمن أين قلت آخرهما بالحاء المنقولة والراء المهملة قلت لما ذكرنا من المعنى ولتمثيل صاحب الكتاب فانه دال على أن الأحمد الدائر بين الإيجاب والقبول ليس بمراد حيث قال مثل أن يقول أحدهما زوجني والآخر تزوجت وإنما وقع ذلك قطعا من الكاتب باطالة رأس الراء وانت خبير بأن عبارة الخزانة كما نقلنا ناظر إلى ذلك أيضا انتهى كلام الفصيحة وفي البحر وظاهرا في المعراج أن زوجني وإن كان توكيلا لكن لما لم يعمل زوجت بدونه ينزل منزلة شطر العقد انتهى فظهر أن ما نقله الشارح المحقق عن السكراني هو من حيث المعنى لا عين عبارته وإن مراده بالاستعارة هو التنزيل بمنزلة الماضي (١٧) أي الانعقاد على الإطلاق (١٨) أي القضاء (١٩) أي ما في قاضيخان (٢٥) فان بعضهم قال ينعقد فيما بينه وبين الله تعالى وإن لم يعلما أنه مما ينعقد به (٢١) يصح الجميع أي جميع العقود وإن لم يعلما معناه

(١) اى فى قوله ويقولهما داد وپذيرفت (٢) حيث اضافى الى ضمير التثنية وعطف پذيرفت على داد (الا) ينعقد بمجرد قولها داد بدون قول الرجل پذيرفت (٣) لا الاستفهام اى اريد كون النكاح بينهما محققا ثابتا الذى هو المعنى الماضى (٥) اى فى الجانبين (٦) اى من لفظ بزنى فى الجانبين للانعقاد والا لا ينعقد قال الامام النسفى فلا بد من هذه الزيادة ليكون متفعا عليه ويجزئ ان يكون كلام الشارح المحقق هذا البيان لبيان الاختلاف فى اصل الانعقاد (٧) بالياء صيغة (استفهام او امر

كتاب النكاح

(٣٤٥)

خوبش را بمن (دادى و) بعد قولها له تونفس مرا (پذيرفتى) وفيه
اشارة الى انه لا ينعقد بمجرد قولها له داد بدون قوله پذيرفت الا اذا
اريد بقوله دادى التحقيق والى انه ينعقد بدون قولها بزنى وقال بعض
المشايع انه لا بد منه واختلف فى ان دادى استفهام او امر وهو الراجح
كما فى المحيط (كبيع وشراء) فانه ينعقد بقولهما فروخت وخرید بلا
ميم بعد فروختى وخریدی (لا) ينعقد على المختار (بقولهما عند الشهود)
جمع الشاهد مع كفاية الشاهدین كما بأتى جريا على العادة فى النكاح
ولا يخفى ان الترتيب اولى فان الشهادة شرط الكل (مازن وشويم) ونحن
زوجان وفيهما اختلاف المشايخ لكن ان قضى به القاضى فهو نافذ وهذا
دليل على ان القضاء صحيح فى المختلف فيه عند المشايخ كما فى المحيط ولفظ
زن عند الاطلاق الزوجة كما فى الذخيرة كما ان شوى مختص بالزوج
(ويصح) النكاح بعد تحقق سائر الشروط (بلفظ نكاح) وانكاح (وتزويج)
قد ذكره مرة (وما وضع) اى يصح بلفظ موضوع (لتمليك العين) من
نحو تمليك وصدقة ومن نحو بيع وشراء على الصحيح فلا يصح بالحلل
والاباحة والاقالة والاجارة والقرض والرهن والاعارة والصاع والشركة لكن
فى السنة الاخيرة اختلاف المشايخ كما فى المحيط الا انه لو ترك قوله يصح وقدم
هذا القول على قوله لا بقولهما لسلم من التطويل (حالا) ظرف تمليك

استفهام وانما الامر فيه لفظى المركب من
الناء والياء وفى البرجندى وفى عبارة المن
اشعار بانه لو لم يقل الزوج پذيرفت
لا ينعقد النكاح بقولها داد فان قوله دادى
استخبار وليس بامر بخلاف ما اذا قيل لها
نفس خود را بزنى بمن دادى فقالت دادم
ينعقد النكاح وان لم يقل الزوج پذيرفتم
وقال الامام السرخسى داده وبك سواء وفى
دهى ليس بشىء كذا فى الخلاصة (١٥)
بفتح الميم ماض (١١) من حضور الاضياف
الكثيرة للوليمة (١٢) اى ترك قوله عند
الشهود (١٣) اى كل الائمة فهى متفق عليها
فلا حاجة الى ذكره ولا الى الاحتراز عن قوله
ويجوز ان يكون المراد كل العقد وهو الظاهر من
الاضافة (مازن وشويم) فى الفارسية (ولا) بقولهما
(نحن زوجان) فى العربية تغليبا (و) الحال ان
(فيهما) فى العبارتين الفارسي والعربي
(اختلاف المشايخ لكن ان قضى) فيهما (به)
اى بالانعقاد (القاضى فهو) اى قضاؤه نافذ
(٢٥) اى نفوذ هذا القضاء (٢١) ظرف المختلف
او ظرف صحيح او متنازع فيه (٢٢) مرتبط
بقوله نافذ اى كيف لا ينفذ والحال ان معنى
لفظ زن (عند الاطلاق الزوجة) اى المنسوجة
(كما فى الذخيرة كما ان لفظ شوى) مطلقا
(مختص بالزوج) اى النكاح (ذكره) اى
التزويج (٢٧) بل مرتين فذكره تكرر
(٢٨) اى المصنف لا موضع ههنا لهذا
الاستدراك فالتصحيح ان كلمة الابفتح الهمزة
وتحقيق اللام كلمة تنبيه فكأنه قال أعلم انه
(لو ترك قوله يصح وقدم) اى المصنف (٣٥)
عطف على بايجاب وقبول الخ (على قوله لا
يقولهما) الخ (٣٢) بقدر لفظ يصح چهار
امور شرعية وان سئل ما الامور الاربعة
الشرعية المتعارفة بين الناس اجيب الاول
ان لا يتزوج عليها امرأة اخرى بلا اذنها
وبلا رضاها فان اذنت لزوجها بعد العقد ان يتزوج عليها امرأة خرج الامر من يدها اتفاقا والثانى ان لا يضربها
بلا جنايتها والثالث ان لا يتركها بلا نفقة فى مدة سنة اشهر والرابع ان لا يسافر معها بلا اذنها وبلا رضاها وان
اذنت ورضيت السفر خرج الامر من يدها اتفاقا وهذه الشروط الاربعة انما يعتبر عند الشارع اذا وكل النكاح
المرأة بطلاق نفسها وقبلت المرأة عن العقد والا فلا تعتبر اتفاقا (معين القضاة)

فلو قال اوصيت لك ببضع امتي بالف او اضاف الى ما بعد الموت
وقبل الآخر لم ينعقد ولو اوصى به في الحال انعقد وقال السرخسي
لا ينعقد به مطلقا ولو قالت جعلت نفسي لك بكذا افعال قبلت صح وعن
ابي حنيفة رحمه الله انه ينعقد بما وضع لتمليك الشيء الكل في المحيط
واعلم ان ما لا ينعقد به النكاح ينعقد به شبهته حتى يسقط به الحد كما في
الحرانة (وشرط) لصحة النكاح (سماع كل منهما) اي المتعاقدين (لفظ
الآخر) فلو لم يسمع الا احدهما لم يصح كما في سائر العقود الا انه
يشكل الاطلاق بنكاح الفضولي وبما اذا ذكر الزوج اسم امرأة غائبة كما
سيجيئ^١ (د) شرط ايضا (حضور) شاهدين (حرين) عند العقد فلا
يصح عند قنين ومكاتبين ومدبرين ولا حضور حرين عند الاجازة في
الموقوف ولا عند التوكيل كما في المصارف وذكر في النظم انه ينعقد بلا
شهود عند محمد رحمه الله الا انه لا يطيب^٢ (او حررتين) هما في
حكم حر ولذا قال (مكلفين) على لفظ المثني المذكور فيصح عند سكرانيين
يعرفان النكاح وان لم يذكرهما عند الصحو ولا يصح عند صبييين ومجنونين
كما في المحيط ولا عند مراهقين كما في البنابيع (مسلمين) في نكاح
مسلمين او مسلم وكتابية بلا خلاف فلو تزوجها عند كتابيين جاز عند الشيخين
خلافا لمحمد وزفر رحمهما الله كما في النظم (سامعين معالفظهما) اي لفظ
العاقدين حتى انهما لو سمعا متفرقين بان سمع احدهما في عقد والآخر
في آخر والمجلس متحد لم يجوز عند عامة العلماء وجاز عند بعضهم وعن
ابي يوسف رحمه الله فيه روايتان ولو كان العقدان في مجلسين لم يجوز
بالاتفاق كما في النظم وفيه اشارة الى انه لا يشترط فهم المعنى كما ذكره
البحالي والظاهر خلافه وعن محمد رحمه الله لو امكنهما ان يعبرا ما سمعا
جاز والا فلا والى انه لا يشترط معرفتهما للمرأة ولا رؤية وجهها فلو سمعا

(١) اي يحصل (شبهته حتى يسقط به) اي
بشبهة النكاح
(٣) اي اطلاق شرطية السماع (٤) فان
الاصيل لا يسمعه وانما يسمع حكاية (٥)
بصيغة المجهول وقوله (الزوج) مفعوله منصوب
بنزع الخافض اي له والقائم مقام الفاعل
(٧) يعني لو كانت غائبة عن المجلس يكون
عنها بان امرأة اسمها فلانة قبلت فانما يسمع
الزوج اسمها لا لفظها (٨) بقوله لكن لو غابت
جاز بذكر الاسم الخ (عند الاجازة في) النكاح
(الموقوف ولا) حضور حرين (عند التوكيل)
* اما الشهادة على التوكيل بالنكاح فليست
بشرط لصحته كما قد مناه عن البحر وانما
فائدتها الاثبات عند جمود التوكيل
(ابن العابد بن) (١٢) اي لا يكون حلالا طبيا
(هما في حكم حر) بيان حرتين (١٤) اي
لكونهما في حكم حر (١٥) لا لجمع المذكر لا
المثنى المؤنث (فيصح عند سكرانيين) لانهما
مكلفان (يعرفان النكاح) اي مقيد بهذا القيد
(وان لم يذكرهما) بتشديد الكاف (في نكاح
بمسلمين) صلة شرط (او) نكاح (مسلم وكتابية
٢١) متعلق بمقد رتبة المقام اي جاز نكاحهم
عندهما بلا خلاف (فاما لوتزوجهما) اي المسلم
الكتابية (عند كتابيين) ففيه خلاف (حيث جاز
عند الشيخين خلافا لمحمد وزفر الخ) (٢٥) اي
في اشترط سماع اللفظ (اشارة) الخ (والظاهر)
من الروايات (٢٨) اي خلاف ما ذكره البقال

(١) أى سرا برده كرفته (٣) مجهول
(٤) قيد الكل (٥) أى الشاهدين
المرأة وفى بعض النسخ بافراد الضمير
الى المرأة والفاعل متروك

(٦) أى ثم فى اشتراط (السماع) ولولا انه من
حيث مجرد الذكر لا وجه للكلمة ثم وانما وصف
بعده اشياء منها السماع (اشارة) ما (الى انه)
أى اشتراط السماع (١١) مجهول لكن
المناسب لقوله على الحكم حتى يحكموا
كما لا يخفى

(١٢) أى النكاح الثانى بقريضة قوله بعد
الطلاق (١٣) ليكون اعادة الجار (١٤)
من ابى المكارم مبتدأ خبره مردود * وعطف
على الضمير المجرور بلا اعادة الجار
مبنى على مذهب الكوفيين وقدرت كتب
المصن ذلك فى تصانيفه ابو المكارم

(١٦) وهنا مقدر باعتبار حذف المضاعف
(١٧) بضم الجيم أى كلهم (١٨) اثبات
الجار اصلاً كما (فى الجعبرى) شرح
الشاطبى

(٢٥) أى على ضرر الابوين (٢١) أى
المصنف (٢٢) اما هنا او هناك

صورتها من بيت لم يكن فيه غيرها جاز النكاح والا فلا فلو كانت منتقبة
جاز هو المختار والاحتياط حينئذ ان تكشف وجهها او يذكّر ابوها وجدها
والى انه يشترط حضورها لكن لو غابت جاز يذكّر الاسم بلا معرفتهما وهذا
مختار المصنف وهو رجل كثير العلم من يقتدى به على ما قال المحلوانى
وذكر فى الواقعات انه يشترط ذكر اسمها واسم ابائها وجدها عند عدم
معرفتهما الكل فى المحيط وفى اشتراط الحضور اولا ثم السماع اشارة الى
انه مختلف فيه ولذا صح بحضور اصمين الا ان اشتراطه اصح كما فى
الذخيرة (وصح) النكاح (عند فاسقين) ولو محمد ودين فى الفتن
بلا توبة (ولا يظهر) النكاح على الحكم بشهادتهما حتى يحكم بالمهر وغيره
(عند الدعوى) وانكار احد المتعاقدين (و) صح بعد الطلاق اذ العتاق
(عند ابنيهما) أى بحضورهما وهذا ظاهر الرواية وفى المنتقى انه لا
يصح كما فى فاضيلان (او) عند ابني * (احدهما) بحذف المضاعف فالتشنيع
الشنيع انه قد عطف فى تصانيفه على الضمير المجرور بلا اعادة الجار
وهو مذهب كوفى مردود على ان المذهب ان اكثر البصرية اشتراطوا
اثبات الجار لفظاً او تقديرًا ويونس والاعشى وجل الكوفية لم يشترطوا
كما فى الجعبرى (ولا تقبل) شهادة الابنين (للقريب) أى لنفع القريب
فان كان الابنان منهما لا تقبل لهما وان كان من احدهما لا تقبل له وتقبل
عليهما كما يأتى فى القضاء فكلأمة لا يخفى عن نوع تكرار (كنكاح مسلم ذمية)
كناية أى كما صح نكاحها (عند ذميين) عند الشيخين خلافاً للمحمد
رحمه الله (ولا تقبل) شهادتهما (على المسلم) وتقبل على الفنية كما
يأتى فى الشهادة (والوكيل) أى الذى وكل بتزويج كبيرة او صغيرة برجل
(شاهد) واحد فصح عنده مع آخر (عند حضور الموكّل) أى الزوج
او الاب وكذا وكيل المرأة بتزويجها برجل شاهد عند حضورها كما فى

(١) اى لفظ الموكل (٢) اى لمؤنة مسئلة المرأة الموكلة (٣) اى تغليب المذكر على المؤنث (٤) اى الولي علة الخلاف (٥) اى الصغيرة (٦) اى الولي (٧) اى العقد (٨) اى كما ان الولي شاهد عند حضور المولية البالغة كذلك (المولى) مبتدأ (اذ تزوج) من التفعّل اللازم في النسخ التي رأيناها لكنه سهو من قلم الناسخ والصواب زوج من التفعّل المتعدي بدلالة عبارة النذر المختار ولو زوج المولى عبده البالغ بحضرته انتهى حيث استند الفعل الى المولى فعلم انه من باب التفعّل بالياء المتعدي وان ضمير بحضرته الى العبد بقرينة لاحق كلامه من قوله اذا كان غائبا الخ (٩) قوله كما امر فانه انما يتلایم اذا كان الزوج هو المولى وكذا قوله ولو اذن له بالتزويج من باب التفعّل المتعدي سهو من قلم الناسخ والصواب بالتزوج من التفعّل اللازم الى قوله كما في الذميرة كلها يدل

﴿ كتاب النكاح ﴾

(٤٤٨)

المحيط والمتن حامل لها بالتغليب (كالولي) اى كما ان الاب او السيد شاهد للنكاح (عند حضور المولية) اى البنت او الامة حال كونهما عاقلة (بالغة) بخلاف الصغيرة فانه ليس بشاهد عند حضورها لكونه مباشر وشهادة المباشر مردودة بالاجماع سواء باشره لنفسه او غيره وكذا الولي اذا تزوج عبده بامه شاهد عند حضوره بخلاف ما اذا كان غائبا او محاضرا غير عاقل لانه ليس بشاهد حينئذ لها مر ولو اذن له بالتزويج وهو حاضر قيل ليس بشاهد لانه وكيل من جهته فكانه المزوج والصواب انه شاهد اذ الاذن ليس بوكالة بل فك حيز كما في الذميرة والولي من الولاية بالكسر كالمولية على المربة في المقدمة ولي الامر عند ائذى كرد كارا ويجوز ان يكون اسم فاعل من التولية اى جعل الشخص واليا ومالكا لامر (وهرم) على المرء اى الرجل كما في القاموس (اصله) القريب من الام او البعيد من ام الام او الاب وان علت والحرمه يجوز ان تفسر بالبطلان والفساد لانه لا فرق بينهما في باب النكاح كما في قاضيخان والنهاية والكرمانى والمستصفي وغيرها ولذا لا يصح التوكيل بالنكاح الفاسد ولا طلاق

زوجته

امر النكاح مثلا (٣٨) انما لم يقل رأسا على الرجل لان المتعارى في صلة حرم في الكتب الفقهية هنا بل المصرح في بعض المتن قولهم على المرء يدل عليه ما نقل هنا عن الشارح المحقق حيث كتب وانما قدر قوله على المرء لانه رافع في الوقاية انتهى فجرى على المتعارى ثم فسر بالرجل ليكون توطئة وسبيلا لما يطالع ثانيا من قوله ولو فسر المرء بالانسان الخ (٣٩) عطف على الام المضاف اليه اى اوام الاب (٤٠) المناسب كلمة الانفصال كما يجده الركي (٤١) نعم فرق بينهما في باب البيع عندنا (٤٢) اى لعدم الفرق بينهما في باب النكاح (٤٣) لان التوكيل انما يصح فيما يصح من الموكل والنكاح الفاسد باطل لا يصح من الموكل فلا يصح به التوكيل ايضا (ولا) يصح ايضا طلاق

على ما صوبنا في التصحيح فقوله عبده في موضع النصب على المفعولية على ما هو الصواب وقوله (شاهد) خبر المستدأ (١٢) اى العبد لانه مسئلة المتن كالولي عند حضور المولية البالغة (١٣) اى العبد حين عقد المولى (غائبا او محاضرا) لكنه (غير عاقل لانه) اى المولى علة الخلاف (ليس بشاهد ح) اى حين كان العبد غائبا او غير عاقل (١٧) اشارة الى قوله لكونه مباشر وشهادة المباشر مردودة بالاجماع سواء باشره الخ (١٨) اى الولي (له) اى لعبد (٢٥) اى التزوج كما انه صوابه هنا (٢١) اى المولى (٢٢) اى المولى (٢٣) اى العبد (٢٤) اى المولى (٢٥) اى المولى (٢٦) اى المباشر للعقد لاجل العبد وقدر ان المباشر ليس بشاهد سواء باشره لنفسه او لغيره بل العبد هنا شاهد واحد بمسئلة ان التوكيل شاهد عند حضور الموكل (٢٧) تخطئة للقول المذكور (٢٨) اى المولى (٢٩) فالعبد المأذون هو المزوج المباشر لنفسه فالعبد المولى شاهد بمسئلة ان الولي شاهد عند حضور المولية البالغة والعبد ليس بشاهد بعله ان شهادة المباشر مردودة الخ (٣٥) صفة مشبهة على وزن فاعيل مشتق (من الولاية بالكسر) اى كسر الواو ولا يفتحها فانه المتقى العارى بالله (٣٦) اى على صيغة اسم المفعول المفرد المؤنث من باب ضرب (في المقدمة) اللغوية (٣٤) بفتح اللام (٣٥) بضم الميم وفتح الواو وكسر اللام المشددة (٣٦) اى المزيد لامن المجرد كما في المطالعة الاولى (٣٧) فمعنى المولية جاعلة ابنيها مثلا واليا لنفسها في

(زوجته) أي متزوجة (٢) أي بالنكاح الفاسد فإنه لما بطل فهي كالأجنبية فلا يصح طلاق الأجنبية (و) لا يصح (ظهارها) أيضا (٥) لأنه إذا لم يكن بينهما فرق لا اختلاف بينهم في الحقيقة فصاحب العمادى غفل عنها (٦) أي استناد حرم إلى أصله (٧) أي بناء على اختلاف (أن الحرمة) (٨) أي الذوات كالحرم والخنزير مثلا (أم) لا تتعاقب بهما بل بالأوصاف والأحوال كالشرب والاكل والنكاح وفي البحر ان الرجوع تعلق الحرمة بالأعيان فالراجح كون الاستناد حقيقة (١٥) أي على تقدير الشق الأخير وهو عدم تعلق الحرمة بالأعيان (يكون) أي المجاز أو الكلام (١٢) وهو الأصل اسم للام والاب مثلا (١٣) أي على ذلك المحل وهو نكاح الأصل فذكر الأصل وأريد نكاحه من غير الحذف فصح التقابل بقوله (أو من قبيل حذف المضاعف) (الخ ١٥) المتعارف في تقدير صلة حرم في المنون (١٤) ذكرنا كان أو أنثى يدخل حرمة الفرع في قوله وحرم أصله لأنه لو كان الإنسان المتزوج ذكرا فالمعنى بحاله أي كما لو فسر بالرجل ولو كان أنثى فالمعنى وحرم على المتزوج الأنثى أصله أي وصولها إلى أصله أي كونها متزوجة أصله وهو على هذا الأب أو اب الأب أو اب الأم وإن علا كما لا يخفى فهذا الأنثى تكون فرعاً لهذا الأصل وهو أبوها فيستدرك ذكر قوله وفرعه اللهم إذا وجه بأن يقال (أن ذكره) أي ذكر قوله وفرعه (١٨) كما هو المفهوم من قوله وحرم على الإنسان الأنثى أصله (١٩) أي على البالغ كما هو المفهوم من قوله وفرعه لأن الفرع الذي داخل في قوله وحرم أصله على تقدير تفسير المرء بالإنسان الأعم يكون هو المتزوج ليس إلا والمتزوج بنفسه يكون هو البالغ أو البالغة والفرع في قوله وفرعه عطف على أصله بمعنى وحرم على الإنسان المتزوج فرعاً هو الفرع المتكوه (١٤٩) كتاب النكاح

زوجته به ولاظهارها كذا في المحيط فما في العمادى انهم اختلفوا في نكاح المحارم انه باطل او فاسد لا ينع عن اشكال والاستناد يجوز ان يكون حقيقة او مجازا على اختلاف ان الحرمة هل تتعلق بالأعيان ام لا وعلى هذا يكون من اطلاق اسم المحلل على المال أو من قبيل حذف المضاعف أي نكاح أصله (وفرعه) من البنت وبنت الولد وإن سفلت ولو فسر المرء بالإنسان كما في القاموس لا يبعد ان يقال ان ذكره لنزوم ان حرمة نكاح البالغة على البالغ لا تستلزم حرمة نكاح الصغيرة عليه مع توطئة قوله (وفرع أصله القريب) من الأخوات لاب وام أو لأحد هما وبناتهن وبنات الأخوة وإن بعدت ولما كان اطلاقه موهاً لحلية فرع أصله البعيد مطلقاً

جامع الرموز ٣٥

هذا جواب سؤال مقدر فتقرير السؤال ان للمرء معنيين الإنسان والرجل كما في القاموس فان فسر بالرجل كما فسرت الحاجة إلى قوله وفرعه ظاهر وان فسر بالإنسان فلا إذا الإنسان أعم من البالغ والبالغة والصغير والصغيرة فيكون قوله وحرم على المرء حرم على الإنسان بالغاً كان أو صغيراً بالغة كانت أو صغيرة (أصله) سواء كانت أما أو اباً فيستدرك ذكر قوله وفرعه وحاصل الجواب ان المرء بهذا التفسير وان كان أعم منهما بحسب المفهوم لكن المتبادر هنا هو البالغ والبالغة على ما يدل عليه ظاهر كلمة التكليف وهو قوله وحرم إذا الواجب والحرام من أفعال المكلفين فنشأ من هذا التبادر توهم ان حرمة نكاح البالغة على البالغ لا تستلزم حرمة نكاح الصغيرة عليه فلدفع هذا التوهم الناشئ ذكر قوله وفرعه مع توطئة قوله وفرع أصله الخ ومثل حملنا المرء المفسر بالإنسان بدلالة كلمة التكليف على البالغ والبالغة حمل الشارح في فصل سجدة التلاوة كلمة من في قول المصنف على من تلا آية أو سمعها على المكلف بدلالة كلمة التكليف التي هو قوله يجب ويؤيده ما في أول فصل الجمعة في قول المصنف وشرط لوجوبها من قوله ان الوجوب مشعر باشتراط الاسلام إذ لا شيء على الكافر الا الايمان وفي قول المصنف والبلوغ من قوله لا يخفى ان الوجوب مغن عنه كما أغنى عن ذكر الاسلام انتهى فظهر من هذين القولين ان المراد من كلمة التكليف في سجدة التلاوة هو قوله يجب وإذا تمهد هذا فاعلم انه لا فرق بين الوجوب والحرمة في كون كل منهما متعلقاً بأفعال المكلفين فتدبر في هذا المقام فإنه من منزلة الاقدام تم ولله الحمد (ملا عبد الرحيم)

(١) اى المرء (وعماتهما) اى عمات الاب والام (٣) بان تكون عمات اب الاب وام الام او تكون عمات اب الاب وام الام وهكذا تزيد الاضافات ولوا الى آدم وموا عليهما الصلوة والسلام (٤) اى خالات الاب والام (٥) بان تكون خالات اب الاب وام الام او تكون خالات اب الاب وام الام وهكذا تزيد الاضافات كل من سواه كن لاب وام او لاحدهما (٦) اى اطلاق المتن بحيث يشمل قوله صليبة اصله البعيد عمه لاب لعمه هذا المرء لاب وام او لاحدهما كما مر (مشكل) اى منتقض (٨) اللام هدية اى العمة المعودة المارة بقوله من عماته لاب وام او لاحدهما فظهر ان قوله (لاب) اى فقط اى قيد المضاعف لا يضاهى اليه فالماضى ان المتن يشمل عمه لاب لعمه المرء المعودة المارة والحال انها (غير محرمه عليه) اى على المرء (كعدم حرمة) بنات العم والعمة (و) بنات (الحال و) بنات (الحالة واليه) اى الى عدم حرمة هؤلاء البنات الغير الصليبة لهؤلاء الاصول البعيدة ولا اصل بعيد آخر (اشاره) بقيد (الصليبة الخ) (ثم) اى بعد الياء المثناة الساكنة (الياء الموحدة) المفتوحة حاصله انها من غير ياء النسبية لانها تاتى اخير الكلمة بعد الحروف الاصول (وظهره) بالفتح (٨) قال فى النهر وامامة العمة وغالة الحالة فان كانت العمة القربى لاه لا تحرم والاحرم وان كانت الحالة القربى لابيها لا تحرم والاحرم لان ابا العمة ح يكون زوج ام ابيه فعمتها اخت زوج الجدة ام الاب واخت زوج الام لا تحرم فاخت زوج الجدة بالادنى وام الحالة القربى تكون امرأة الجد اى الام فاختها اخت امرأة اى الام وام فان عمة هذه العمة لا تكون العمة لا تحرم اه والمراد من قوله لاه اى تكون العمة اخت ابيه لام احترامها عما اذا كانت اخت ابيه لاب او لاب وام فان عمة هذه العمة لا تعمل لانها تكون اخت الجد اى الاب والمراد من قوله وان كانت الحالة القربى لابيها ان تكون اخت امه لابيها احتراماً عما اذا كانت اختها لامها او شقيقة فان حالة هذه الحالة تكون اخت جدته ام امه فلا تعمل (ابن العابد بن)

(٣٥٥)

كتاب النكاح

ازال ذلك فقال (وصليبة اصله البعيد) من عماته وخالاته لاب وام او لاحدهما وعماتهما او عمات احدهما وان علت وخالاتهما وخالات احدهما وان علت واطلاقه مشكل فانه ذكر فى المصنف وقاضيان وغيرهما ان عمه العمة لاب غير محرمه عليه كبنات العم والعمة والحال والحالة واليه اشار بالصليبة بضم الصاد وسكون اللام ثم الياء الموحدة ثم الياء للنسبة ثم التاء للتأنيث ويحتمل ان يكون بفتح الصاد وكسر اللام ثم الياء المثناة الساكنة ثم الياء الموحدة ثم التاء فانه كالصليبة فان كانت من صلب الرجل وظهره كما فى المغرب وفيه اشعار باصالة الاب فى انتساب الولد ولما فرغ عن المحرمات النسبية شرع فى السببية فقال (د) حرم (ام زوجته) بنفس العقد الصحيح كما هو المتبادر فلا تحرم بمجرد العقد الفاسد كما فى النظم والنظم وغيرهما (وبنتها) اى بنت زوجته حال كون الزوجة (موطوءة) فهى حال من المضاعف اليه على مذهب بعض التحويين كما فى ايضاح المقامات

فلا

لكنه غير مشهور بل الظاهر من المطولات التعوية

ان الحال من اى شى كان حالاً لا بد ان يكون راجعاً الى بيان هيئة الفاعل او المفعول وان هذا هو المصطاح فى الحالية كما يفهم من الفية النحو المنظومة حيث نظم ولا تجزى حالاً من المضاعف اليه * الا اذا اقتضى المضاعف عمله * او كان جزءاً له اضيف * او مثل جزئه فلا تخفى انتهى والمضاعف اليه هنا ليس مما اقتضى المضاعف عمله ولا جزء المضاعف ولا مثل جزئه بل الامر هنا بالعكس كما صرح الفاضل ابو المكارم بعكس الثانى فى منهيته فى تعليل اصله وقوله موطوءة حال عن المضاعف اليه وفيه بحث انتهى بقوله اذ المضاعف اليه ليس فاعلاً ولا مفعولاً معنى وقد يقال انه من قبيل قوله تعالى وان دابر هؤلاء مقطوع مصبحين فان مصبحين حال عن المضاعف اليه المدلول عليه صيغة مقطوع فان ضميره راجع الى دابر هؤلاء فهو حال عن المضاعف اليه والمضاعف جزء منه فكذا المضاعف فى بنتها جزء للمضاعف اليه حكماً ونوقش فيه بان كون المضاعف جزءاً انما يعتبر مصحياً اذا صح نسبة معنى الحال الى المضاعف وموطوءة ليس كذلك بخلاف مصبحين وبيان ذلك على ما ذكره -

- الرضى ان المضاعف جزء من المضاعف اليه فكان مصيحين وهو حال عن المضاعف اليه حال عن المضاعف لان بيان هيئة المضاعف اليه بيان لهيئة المضاعف الذى هو جزؤه اذ دابر الشئ^٤ اصله فكانه حال عن مفعول ما لم يسم فاعله وظاهر ان هذا الاعتبار لا يستقيم فى كلام المصنف رحمه الله فتأمل انتهى ولا يستقيم ايضا الاعتبارات الثلاث التى صرح بها فى الالفية **كما** مرر بالجملة كل ذلك يدل على ان المصطلح المشهور فى الحالية هو بيان هيئة الفاعلية او المفعولية فما فى ايضاح المقامات لا يصح لاستناده لكونه خلاف الاصطلاح المشهور فقول الشارح المحقق (فلا يرد عليه) اى المصنف (شئ كما ظن) مما ظن وغير مسلم (٣) حيث قيد الزوجة بموطوءة (٤) اى للام (٥) اى لبنتها (و) مشير اذ المشتقات يعتبر فيها المأخذ حقيقة وبالفعل (الى ان الخلوة الصحيحة ليست كالوطئ) اى المحققى وبالفعل (٧) اى فى انها ليست كالوطئ (اختلاف) الخ (و) مشير حيث اضاف البنت الى الزوجة التى كان تبادل منها العقد الصحيح كما مر (٩) اى المرة (١٥) اى البنت (١١) اعترض للاشارة الثالثة (١٢) اى ما هو بالواسطة (١٣) اى ام المحبة وجدة الجدة وهكذا تصاعدت على ما مر نظيره **كتاب النكاح** (١٤١) (١٥) من زوج آخر الى الجائى من عقبها

فلا يرد عاينه شئ^٤ كما ظن والكلام مشير الى ان مجرد العقد غير محرم والى ان الخلوة الصحيحة ليست كالوطئ^٤ وفيه اختلاف الروايات كما فى الخلاصة والى انه لمزومة البنت تشترط العقد الصحيح بينه وبين امها وقد ذكر فى النظم انه لو وطئها بنكاح فاسد حرمت بنتها وام الزوجة شاملة للجدة وان علّت كما ان بنتها لبنت الولد وان سفلت كما فى المحيط (وزوجة اصله) من امرأة الاب والجد وان علّا (و) زوجة (فرعه) من امرأة الابن وابن الولد وان سفل وفى اطلاقه رمز الى ان كليهما محرمتان بنفس العقد وبالاختلاف كما فى النظم وهذه اربعة اصناف من المحرمات المصاهرة ومنها ما حرم بالزنا والمس والنظر كما سياتى وحكم الكل حرمة كل منهما على اصل الآخر وفرعه (وكل هذه) المذكورات من الاصناف الثمانية (رضاعا) اى للرضاع فيكون مفعولا له وهما اشكال لفظا ومعنى

(١٤) اى بنت بنت الولد او بنت ولد الولد وهكذا تتنازلت (١٧) اى امرأة اب اب الاب وهكذا يتصاعد * المصاهرة باكس بنكاح وصلت كردن (خلاصه) (١٨) اربعة منها نسبية واربعة اخرى سببية (١٩) الافصح المفعول له لقوله وحرم باعتبار عطف وكل هذه على ام زوجته الخ (٢٥) اى فى قوله وكل هذه رضاعا (٢١) واشكال آخر وهو ان شرط حذف السلام اتحاد فاعل المفعول له مع فاعل الفعل المعلن به ولم يوجد فى بعض الاصناف كما فى زوجة الاصل والفرع الرضاعيين مثلا ولم يتوجه اليه الا ان يختصر على التغليب (٢١) قوله وهما اشكال لفظا ومعنى اما لفظا اه اقول يمكن الجواب عن الاشكالين اما عن الاول فبان افادة كل شمول الاجزاء فيما اذا اضيف الى المعرف باللام خاصة قال الفاضل مولانا خسرو فى مرقات الاصول وكل للشمول على الافراد الا فى المعرف باللام وقال فى شرحه المسمى بمرآت الاصول وانما قيدنا المعرف باللام

* ٣٥

لانه يفيد عموم الاجزاء اذا اضيف الى سائر المعارف فقول المشايخ انه يفيد عموم الافراد فى المنكر والاجزاء فى المعرف لا يخفى عن تسامع كلامه على انا لو تنزلنا عن ذلك وسلمنا ان قول المشايخ على ظاهره من غير تسامع نرفع الاشكال بان كلمة هذه اشارة الى جميع المذكورات لا الى كل واحد منها على سبيل البديل ولا يخفى ان اجزاء المجموع ما يتركب هو منه وهى ههنا الاصناف الثمانية فلو افاد كل عموم الاجزاء فانما يلزم عموم الاصناف لا عموم اجزاء كل صنف لان هذا انما يلزم على تقدير ان يكون هذه اشارة الى كل صنف واللازم ليس بمحذور والمحذور ليس بلازم والعجب ان القهستاني مع جعله المشار اليه بهذه المذكورات حيث قال وكل هذه المذكورات من الاصناف الثمانية كيف استشكل هذه نعم يمكن ان يريد ايراد الاشكال لتحقيقه والله سبحانه اعلم بتحقيقه (واما عن الثانى فبان المص ذكر من المحرمات نسبا اصنافا ثمانية ثم اراد ان كل هذه رضاعا محرمة ايضا فقال كل هذه رضاعا ولا اشكال على هذه الكلية بالمسائل المذكورة فى قاضىخان وغيره لانها ليست من جملة المسائل المبينة

- في المختصر نعم لولم يحرم من الرضاع بعض ما حرمت من النسب من الاصناف الثمانية المبينة لتوجه الاشكال على الكلية لكن ليس فليس غاية ما في الباب ان المحص لم يذكر المسائل المذكورة في قاضيخان وغيره ولا ضمير فيه لانه لم يلزم الاستيعاب والله الهادي الى سبيل الصواب (منقارى زاده افندى) (١) والحرمة تتعلق بالافراد لا بالاجزاء (٢) قيد الاغت والام والمجدة لانها من جانب الرضيع

(١٤٥٢)

كتاب النكاح

اما لفظا فلان كلا اذا اضيف الى المعرفة يفيد استغراق الاجزاء واما معنى فلانه تحمل اخت ولده وام اخيه واخته وجدة ولده رضاعا وتحرم نسبيا كما في قاضيخان وغيره (وفرع مزنيته) من بنت امرأة زنى بها وبنت ابن مزنيته وفيه رمز الى انه لو اتاها في دبرها لم يحرم عليه فرعها كما قال بعض المشايخ ويحرم عند بعضهم وبه افنى شمس الاسلام الا وزجندى والاشمل ان يقول وموطؤه بلانكاح فانه يحرم فرع الموطؤه بملك اليمين وشبهة النكاح والملك كما في التنف وغيره (د) فرع (ممسوسته) عضوها بلا حائل كما هو المتبادر فان كان بينهما ثوب لا يجد به حرارة المسوسة لانتبت الحرمة والافتنبت (وماسته) اذا صدقها الرجل انه بشهوة فانه لو كذبها واكثر رأيه انه بغير شهوة لم يحرم كما في النهاية واطلاقه مشير الى ان مس شعر الرأس تنبت به الحرمة وان انكره الامام السفدى والمس شامل للتخفيف والتقبيل كما في المحيط (و) فرع (منظور الى فرجها الداخل) وهو المدور وقيل الى الخارج وهو الطويل كما في الروضة وقيل الى العانة وقيل الى الشق وعليه الفتوى كما في النظم والفتوى على الاول كما في الخزانة وفيه اشارة الى انه لو نظر الى غير الفرج كالدبر لم يثبت الحرمة والى انها لو نظرت

ولا يحرم من جانبه الا الزوجان والفروع كما نظمه المصنف وليست هذه الثلث هؤلاء المستثناة (٣) تلك الثلث (٤) لان الاغت النسبي لولد المرأ بنت زوجته من زوج آخر والام النسبي لآخ المرأة واخته هي ضرة ام المرأة والمجدة النسبية لولد المرأ هي ام زوجة المرأ وكلها حرام لان الاول داخل في قوله وبنتها والثاني داخل في قوله وزوجة اصله والثالث داخل في قوله ام زوجته (٥) يعنى سواء كان الفرع بلا واسطة او بواسطة ثم انه اعم من ان يكون مولودا قبل الزنا او بعده كما في البرجندى (٦) اى في لفظ المزنية (٧) لان اللواطية ليست بزنا في الشرع (٨) بدل لفظ مزنيته (٩) فالوارد التى وجدت هنا في النسخ غلط لان المتن وفرع مزنيته فالقول الاشمل يكون وفرع موطؤه بلانكاح (١٠) فيه ان فرع الموطؤه بهذه الثلاثة يندرج في فرع المسوسة والماسة فلا حاجة الى اشماله ثم انه كما يشملها يشمل فرع مالواتها في دبرها والظاهر من الرمز المذكور ان المصنف اختار عدم حرمة فرع الموطؤه على خلاف فتوى شمس الاسلام (الو جندى ١٢) قائم مقام المسوسة (١٣) اى الماسة (١٤) في قولها (١٥) اى المس (١٦) الواو حالية وما في بعض النسخ من كلمة او باباه عدم ذكر لفظ كان فلا يصح العطف على كذب (١٧) اى المس (١٨) اى رأس المرأة او الرجل كما في الماسة (١٩) وصل يثبت او مشير الى وجه انكاره ان وجد ان الحرارة في هذا المس شرط ايضا لتبوت الحرمة وفي وجود الحرارة في الشعر خصوصا اذا كان طويلا تأمله (٢٠) اى الفرج الداخل الشكل (المدور وقيل الى) فرجها (٢١) الجار

مع المجرور مفعول ما لم يسم فاعله للمنظور فلا حاجة الى الحاق علامة التانيث (مولوى قوجه احمد) الى (٢٢) عطف على المتن (٢٣) اى الشكل (الطويل ٢٤) وهو الداخل (٢٥) يعنى ان المعاملة فيها بالجملة الاسمية وفي النظم بالجملة الظرفية على القول بالشق الاسفل (٢٦) اى في المتن (٢٧) حيث خص النظر بالفرج (٢٨) اى المرأة

(۱) ای قبل الرجل (۲) حیث اضاف الفرج الى المرأة فيكون الناظر هو الرجل (۳) ای فرج رثیت من (۴) الزجاج معتبر لان النظر الى عين الفرج لا الى عكسه غايته بواسطه الزجاج كما في ضعيف الاعيان (۵) ای غیر منحرفة (۶) عطی علی قاعدة (۷) ای الحرمة (۸) الموصوف (الذي هو سبب الخ لان بعد الامناء لا يقدر علی الوطئ مدة الى ان يتجدد الشهوة بمس آخر مثلا (۱۰) عطی علی بقصد تفسيراً (۱۱) ای کل ما فی المحيط والنظم وقول عامة العلماء (فی حق الرجال الخ) (۱۳) ای فی لفظ الشهوة علی ما هو محده عند هؤلاء (۱۴) ای من احد الجانبين كافی اما فی انتشار الآلة اذ زيادته فظاهر وكذا قوله ويشتمى ان يعانقها وقوله ايضاً ان يقصد موافقتها ای
 ﴿ كتاب النكاح ﴾ (۴۵۳)

الى فرجه لم تثبت خلافا للطرفين والى ان النظر الى ما وراء الزجاج معتبر بخلاف النظر الى عكسه في المرأة او الماء كما في الخلاصة وهذا كله اذا كانت متكئة فان كانت قاعدة مستوية او قائمة لم تثبت الحرمة على الصحيح وانما ذكر مجرد المس والنظر اشارة الى انه لو امنى بعدهما لم تثبت الحرمة لزوال سببها وهو المس والنظر الذي هو سبب الوطئ الذي هو سبب الجزئية كما في المحيط وقيل تثبت كما في الخزانة والاقول هو الصحيح كما في الكافي (بشهوة) حدها في الشاب انتشار الآلة اذ زيادته وفي الشيخ والعينين ميل القلب اذ زيادته على ما حكى عن اصحابنا كما في المحيط وقال عامة العلماء ان يبيل اليها بالقلب ويشتمى ان يعانقها وقيل ان يقصد موافقتها ولا يبالى من الحرام كما في النظم وهذا في حق الرجال واما في حق النساء فالاشتغال بالقلب لا غير كما قال المصنف فيه اشارة الى ان شهوة احد هما كافی اذا كان الآخر محل الشهوة كما في المضمرات والى انه ظرف النظر لا المس ويحتمل ان يكون ظرفا لهما ولكل رواية في النظم لومس الاعضاء او عانق او قبل بلا شهوة تثبت الحرمة وفي المحيط قال الصدر الشهيد ان في المس والنظر لا يفتى بالحرمة

الا (۱۶) ای قوله بشهوة (۱۷) ای قيده (۱۸) لان المس عين المعانقة فتأمل (۲۹) ای للنظر والمس معا على التنازع (۲۰) ای لكل من الاحتمالين (۲۱) ای رواية في ان الشهوة شرط في النظر فقط ورواية في انها شرط في المس ايضاً فقوله في النظم بيان الرواية الاولى ومرتبطة بقوله ولومس او عانق او قبل بلا شهوة (۲۲) فلم يشترط الشهوة في المس فعلم انها شرط في النظر فقط عند صاحب النظم (۲۳) بيان الرواية الثانية (*) وقال قاضيان لو قبلها يثبت الحرمة مالم يظهر انه كان بغير شهوة ولو مسها لا يثبت مالم يعلم انه كان عن شهوة لان الغالب في التقبيل هو الشهوة والمعانقة كالتقبيل وفي المغنى ان من الشايخ من فصل في تقبيل الابنة المشتهاة فقال اذا كان القبلة على الفم يفتى بالحرمة ولا يصدق انه كان بغير شهوة وان كان على الرأس او الذقن او الخد لا يفتى بالحرمة الا اذا ثبت انه كان بشهوة ويصدق في انه لم يكن بشهوة وهكذا في مجموع النوازل وكان الشيخ ظهير الدين يفتى بالحرمة في القبلة على الذقن والرأس وان كان على المقنعة وكان يقول لا يصدق في انه لم يكن بشهوة (مولوى ابو المكارم) بعض ارجاهلان بي معنى * بوسه سازند دختران يعنى * بو المكارم ازین بكر دختر * گریود مشتحات آن دختر * از دهانش همین كه بوسه كرد * مادرش شد حرام باين مرد * غير شهوة اگر چه كرد

خبر * سخن او نمیشود باور * دارند از بزرگان راست سبیل * فتوى بر حرمتش برین تفصیل * بوسه کرده بود بغير دهان * فتوى نبود بجرمه ام آن * مگر آنكه بود ثبوت درین * كه بشهوت شد ست بوسه این * ليك فتوى قاضی ظهير الدين * غير تفصیل شد بجرمت این * گفت هر كه كه بوسه كرد اگر * بر منه یا بروی یا بر سر * گر چه بر روس او بود معجز * بس حرامست مادر دختر * گر چه گوید بغير شهوة بود * گفت این قول او بود مردود * هر مسلمانكه هست اهل تمیز * ز چنین فعلها كند پرهیز * این روایت كشت يقينى * از كتاب نكاح می بينى * (مسلك المتقين لمولانا صوفى الله يار)

(١) أى كل واحد من المس والنظر بشهوة الخ فشرط الشهوة في كلا المس والنظر (٢) أى بالحرمة (٣) ولكن يصدق بمجرد دعواه وأن لم يخلف (٤) أى الحرمة بالقبلة (٥) مالم يتبين أنه بلا شهوة ولكن يصدق دعوى أنه لم يكن بشهوة بقريضة المقابلة بقوله (وقيل) أى بالتفصيل في تغيب الابنة المشتهاة (٦) أى لا يصدق دعواه (٧) أى غير الفم من الذقن والحد والرأس (٨) أى الحرمة (٩) ويصدق في أنه لم يكن بشهوة كذا في المكارية عن المغنى هو عن مجموع النوازل ثم فيها وكان الشيخ ظهير الدين رحمه الله يفتى بالحرمة في القبلة على الفم والذقن والرأس وأن كان على المقنعة وكان يقول لا يصدق في أنه لم يكن بلا شهوة انتهى فيحتمل أن يكون قول الشارح المحقق وفي القبلة يفتى بها الخ ويستوى أن يقبل إلى قوله وقيل الخ نقل كلام الشيخ ظهير الدين (١٠) وأعلم أن المص لم يذكر من المحرمات موطوءة الأب والجد وأن علا بملك يمين أو بئنا وكذا لم يذكر موطوءة الابن وابن الابن وأن سفل بملك يمين أو بئنا وأما المطلقة الثلث فقد ذكرها في كتاب الطلاق (برجندى) (١١) أى الجدة سواء كانت من جهة الأب (الأم) (١٢) أى كلام المصنف (مشير الخ) (١٣) أى أم غير المشتهاة حيث لم يعتبر في حرمة الأصل الشهوة وأغرها عن قوله بشهوة (١٤) حيث جعل قوله بشهوة قيد النظر والمس فقط (١٥) حيث لم يؤثر قوله وكل هذه رضاعا عن قوله وحرم أصلهن فاندفع ما قيل أنه لباوآخر المصنف قوله وكل هذه رضاعا عن قوله وأصلهن لكان أولى انتهى (كما في) باب (رضاع شرح الطحاوى وسياق منه) أى المصنف (في) كتاب (الرضاع إشارة إليه) أى إلى عدم حرمة فرع المزنبة وأصلها الرضا عيين حيث حصر الحرمة في جانب الرضيع على الفروع والزوجين للرضيعين كما نظمه أيضا (٢٢) كالخلاصة والغنية فما قيل بأولوية التأخير اعتمد على روايتهما لكن كلامهما مخصوص بالفرع ولم يتكلماعن أصل المزنبة (٢٣) إبراز العامل المقدر للظرفى (٢٤) لبيان حاصل المعنى وليس من قبيل حذف الفاعل لأشترط استقرار الفاعل تحت الظرفى المستقر بعد حذف عامله فلا يرد بحثا (٢٥) بيان ما

(١٤٥٤)

كتاب النكاح

الاذا تبين أنه بشهوة وفي القبلة يفتى بها مالم يتبين أنه بلا شهوة ويستوى أن يقبل الفم أو الذقن أو الحد أو الرأس وقيل أن قبل الفم يفتى بها وأن ادعى أنه بلا شهوة وأن قبل غيره لا يفتى بها الا اذا ثبت الشهوة (د) حرم (أصلهن) من أم المزنبة والممسوسة والماسة والمنظورة إلى الفرج وجدتهن من أى جهة كانت والكلام مشير إلى أنه لو طئ غير المشتهاة تحرم عليه أمها وبنتها لكنهما غير محرمين عند الطرفين كما في حرد المنظومة وإلى أن فرع المزنبة وأصلها رضاعا لا تحرم كما في رضاع شرح الطحاوى وسياق منه في الرضاع إشارة إليه لكن في النظم وغيره أنه يحرم كل من الزانى والمزنبة على أصل الآخر وفرعه رضاعا (وما) كان عمرها من الصغيرة (دون تسع سنين ليست بمشتهاة) أى مرغوب فيها للرجال فبالوطئ والدواعى لم تثبت الحرمة وفيه رمز إلى أن بنت تسع سنين مشتهاة وعليه الفتوى وإلى أن بنت خمس سنين وما دونها ليست بمشتهاة وكذا ما فوقها من الست والسبع والثمان الا اذا كانت ضحمة كما في الخزانة وعن الشيخين أن بنت خمس سنين مشتهاة اذا شتمت مثلها * وعن محمد أن بنت ثمان أو سبع مشتهاة اذا كانت ضحمة كما في المحيط وإلى أنه يكفى اشتهاؤ أحدهما فلا يشترط أن يكونا بالغين كما في المضمرات وعن صاحب المحيط لومس ابن خمس سنين بشهوة لم تثبت الحرمة وأن

مس

الحواشى كالآخ والعلم (ابن عابدين) (٢٦) أى في تخصيص سلب الاشتهاؤ بما دون التسع (رمز) الخ (٢٧) أى ليست بمشتهاة (ما فوقها) أى خمس سنين وإنما أخرجه عن رمز المتن وغير الأسلوب لوجود الاستثناء هذا (٢٨) حيث جعل سلب الاشتهاؤ عما دون التسع بالاشتهاؤ ولم يقل ليس محل الاشتهاؤ

(*) أي لو نظرت إلى آلة صبي بطي مثله (١) أي بأقرار الرجل وطى امرأة يثبت به حرمة منكوحته مصاهرة كما إذا قيل له ما فعلت بأم امرأتك فقال جامعتهما تحرم امرأته حرمة المصاهرة كذا في الدر المختار (**). وأراد بحرمة المصاهرة الحرمة الأربع حرمة المرأة على أصول الزاني وفروعها نسباً ورضاعاً وحرمة أصولها وفروعها على الزاني نسباً ورضاعاً كما في وطى الحلال ويجل لأصول الزاني وفروعها أصول الزاني بها وفروعها (بحر الرائق) (٢) أي أقراره (بطريق الهزل ولا يصدق في تكذيب نفسه) بعد الأقرار فيه (٣) يعني أن طرد المصاهرة وعروضها وكذا طرد الرضاع لا يفسخ النكاح بل يفسده وتثبت الحرمة على ما في الأشباه والبرازية وخزانة

(٣٥٥)

كتاب الحج

مس ابن ست أو سبع تثبت وعن شرف الأئمة لو نظر إلى فرج صبية بجامع مثلها أو على العكس تثبت الحرمة كما في القنية وأعلم أن حرمة المصاهرة تثبت بالأقرار وإن كان بطريق الهزل ولا يصدق في تكذيب نفسه كما في الخلاصة ولا يرفع النكاح ولذا لو وطئها زوجها لم يكن زناً وحرمت على زوج آخر وإن مضى عليها سنون كما في العبادي وغيره (ويحرم) بكسر الراء من التحريم (نكاح امرأة وعدتها) لكل فرقة من قبل الرجل أو المرأة في طلاق رجعي أو بائن واحد أو أكثر في نكاح صحيح أو غيره في وطئ صحيح أو غيره في عدة وفات أو غيرها كما في التنقي لكن في مبسوط صدر الإسلام والخلاصة إذا ماتت الزوجة يجوز لزوجها أن ينزوج بائناً بعد يوم وفاتها (نكاح امرأة) مفعول يحرم (ابنتها) أي كل واحدة منهما (فرضت ذكرًا لم تحل) بالنسب أو السبب كالرضاع (له) أي للذكر المفروض (الأخرى) كما إذا نكح امرأة أو كان في عدتها ثم نكح عليها أمتهما أو خالتهما أو عمتهما أو خالته أو أخته أو ابنتها أو بنت أختها أو بنتها أو غيرها ذلك بخلاف ما إذا نكح امرأة ثم نكح بنت زوجها فإنه لو فرضت البنت ذكرًا كان ابن زوجها لكن لو فرضت المرأة ذكرًا كان أجنبيًا فلم تحرم كما إذا جمع بين ابنتي العيين أو العمتين أو الخاليتين

المقتنين فلاجل لها التزوج بزوجة أخرى وإن مضى عليه سنون الأبعد تفريق القاضي أو بعد المتاركة والوطئ فيها لا يكون زناً اشتبه عليه أولاً لأنه مختلف فيه فإن عند كثير من الفقهاء الزنا المتأخر عن النكاح لا يثبت به حرمة المصاهرة لأن الحرام لا يجرم الحلال ولعدم إيهام الجزئية لكن في اثبات الحرمة نوع احتياط لكون الوطئ سبباً للجزئية في الجملة فإذا كان مختلفاً فيه فلا حد فيه ويثبت النسب فيه وحكم الحاكم نافذ فيه وفي الظهري رجل زنى بأم امرأته فرافعته إلى القاضي فلم يفرق بينهما وأقرها على ذلك فليس لقاضي آخر أن يفرق بينهما بخلاف ما إذا كان النكاح فاسداً ابتداءً فإنه يجوز لها التزوج بزوجة أخرى قبل التفريق ولا تثبت به أي بنفس النكاح الفاسد حرمة المصاهرة ويجل له التزوج بأمها أو بنتها قبل التفريق ذكره الإمام البزدوى كذا في البرازية (أخوند ملا فتح الله بن حسين الأديوي) (٤) ولا يرفع أي أقراره (النكاح) أي نكاح زوجته (٥) أي لعدم ارتفاع النكاح (٦) أي لو وطئ المقر زوجته (لم يكن زناً) لذا (حرمت) أي زوجة المقر (١٥) غير المقر أي لاجل لها التزوج بزوجة أخرى لكونها منكوبة المقر (١١) أي على حرمة المصاهرة (١٢) ما لم يتاركا ولم يمض عدتها كذا في الدر (١٣) قيد العدة سواء كانت الفرقة (من قبل الرجل أو المرأة) وسواء كانت (في طلاق رجعي أو بائن) والمصدرات بكلمة في كلها تعميم الفرقة فلا يرد أن قوله في عدة وفات الخ بعد قوله فرقة مستدرك (١٦) تعميم البايين (٥) ويمكن أن يقا إذا ماتت الزوجة لا يطلق لفظ العدة بالنسبة إليها ولا بالنسبة إلى زوجها فكلام المتن لا يخالف ما في الخلاصة

(برجندی) (١٧) أي قبل مضى عدة أخت الأخت أجاب عنه البرجندی بأنه يمكن أن يقال إذا ماتت الزوجة لا يطلق لفظ العدة بالنسبة إليها ولا بالنسبة إلى زوجها فكلام المتن لا يخالف ما في الخلاصة (١٨) السابق من زوجته الآخر (١٩) ولا تحل له المرأة لأنها لا تتبع أمه (كان أجنبيًا) لهذه البنت لأنها لا تتبع أمه (٢٠) أي البنت لهذه المرأة المفروض ذكرًا فلم يكن ابنتها فرضت ذكرًا لم تحل له الأخرى (كنا) لم تحرم (إذا جمع بين ابنتي العيين) الخ فانهما ليستا من ابنتها فرضت ذكرًا لم تحل له الأخرى في شيء من الجانبين

او الحائنين كما في النظم وهذه الكلية كالكليات قبلها في بيان المحرمات
المؤبدة كما في القنية فلا يرد ما قيل ان هذه الكلية تقتضي ان لا يجوز نكاح
امة ثم نكاح سيدتها وقد جاز ذلك كما في الجامع والزيادات فانها موقنة
بزوال ملك اليمين على انه لا يجوز عند نجم الاثمة البخارى كما في
النية (و) يحرم نكاح امرأة وعدتها (وطئها) اى وطئ امرأة ابنتها فرضت
ذكرنا لم تحله الاخرى (ملكاً) بشراء او هبة او صدقة او ميراث او وصية
كما اذا نكح امرأة حرة او امة فاشترى اختها فانه لا يجوز وطئ المملوكة
(وكذا) يحرم (وطئها ملكاً وطئها) اى وطئ تلك المرأة (نكاحاً وملكاً)
كما اذا نكح او اشترى اخت ام ولده فان وطئها يحرم وطئ اختها باحد
هذين (لا) يحرم وطئها ملكاً (نكاحاً) اى نكاح تلك المرأة الاخرى
(فان نكحها) اى نكح تلك المرأة (لا يبطأ واحدة) من المرأة المملوكة
والمتكوكة (حتى يحرم) المرأة (الاخرى) فالمتكوكة بالطلاق والخلع والردة
مع انقضاء العدة والمملوكة باحد مما ذكرنا كالشراء بالاعتاق او التزويج
او الكتابة مع الاستبراء وهذا فيما سوى البنات والامهات فان وطئ احدهما
يحرم وطئ الاخرى ابداً كما في الننف والكلام مشعر بان الوطئ لا غير
محرم للوطئ لا غير وليس كذلك فانه لو كان له امتان اختان فقبلهما بشهوة
حرم وطئ كل منهما مع الدواعى حتى يحرم الاخرى كما في كراهية الخلاصة
(وصح) للمسلم (نكاح) المرأة (الكتابية) اى اليهودية والنصرانية ذمية
كانت او حربية الا انه لو نكح حربية في دار الحرب كره فقيل انما كره
اذا قصد التوطن به وقيل اذا قصد الوطئ وقيل اذا قصد استيلاها
كما في المحيط والكلام مشير الى انه ليس للمسلم ان ينكح كافرة غيرها^{٢٢} والمسلمة

(١) اى عدم جواز الجمع بين امرأتين ايتيها
فرضت ذكرنا لم تحله الاخرى وليس المراد
بها قوله ويحرم نكاح امرأة وعدتها نكاح امرأة
الخ لان العدة من الموقنات وكذا النكاح
موقت بالموت او الطلاق مثلاً (٢) فمعنى قوله
لم تحله الاخرى مؤبدة والى هذا اشار بقوله
بالنسب او السبب (كالكليات قبلها) وهى
احدى وعشرون كلية (تقتضى ان لا يجوز)
الجمع بين (نكاح امة ثم نكاح سيدتها الخ فانها)
علة لا يرد اى حرمة نكاح السيدة على نكاح
امتها (موقنة) تزول (بزوال ملك اليمين)
بين السيدة وامتها (على انه) علالة
لا يرد (٣) اى مقتضى الكلية بحاله ولم
يتخلف عنه فلا حاجة الى الدفع اصلاً
(١٥) اى الاخت المشتراة (١١) من النكاح
والشراء اى على نفسه كما وقع في عبارتهم
والتبادر منه انه بالضم والتشديد من المزيد
ويعلم منه دلالة حكم الحرمة بدون فعله كموت
احدهما او ردتها لمحصل المقصود ولو قرئ
بالفتح والتخفيف صح وشمل ذلك منطوقاً ولكنه
غير لازم لما علمت فافهم (ابن عابدين)
(١٢) اى فتحرى بهما (بالطلاق والخلع والردة)
من النكاح او المتكوكة (مع انقضاء العدة) قيد لكل
من الثلاثة المذكورة (و) تحريم (المملوكة باحد)
صلة المملوكة (مما ذكرنا) بيان الاحد في شرح
قوله ووطئها ملكاً بقوله بشراء او هبة او صدقة
او ميراث او وصية فقوله (كالشراء) مثلاً مثال
للأحد (١٨) صلة تحريم المملوكة المحذوف
مضافاً فما وجد ههنا في جميع النسخ من كلمة او
غلط وقع من الجاهلين توهماً منهم انه عطى على
باحد وليس كذلك لانه صلة الملك لا التحريم
المحذوف يدل عليه قوله كالشراء وقوله في موضع
الذكر او ميراث او وصية لانه سبب الملك
لا التحريم ويجوز ان يكون المحذوف الفعل
بمعنى فيحرم المتكوكة الخ ويحرم المملوكة
باحد مما ذكرنا بالاعتاق الخ فتأمل جيد (وهكذا)
اى كون زوال حرمة وطئ كل منهما معيناً بتحريم
الاخرى (١٩) هذا المحصر يستفاد من قوله
فان نكحها لا يبطأ واحدة (٢٥) هذا المحصر
يستفاد من قوله لانكاحها والحال (ليس كذلك)
اعتراض على الاشعار المذكور
(٢٢) فانقض الحصر الاول (٢٣) فانقض
الحصر الثانى (٢٤) اى غير الكتابية

(١) وجه الإشارة هو القول بالمفهوم في الروايات فمفهوم الكتابية ينفي كافر غيرها ومفهوم نكاح الكتابية أى التركيب الإضافي إلى المفعول ينفي نكاح الكتابي للمسلمة (٢) أى الأول لا الثاني (٣) وعلل تلك الإشارة بقوله (لأنه كالوطئ بالنكاح) وقد مرت الإشارة إلى أنه لا يصح نكاح كافر غير كتابية (٥) والزيادة والمراد هنا مفسر به أولا (٦) فى قوة مع طول على الحرة كما أشار إليه فى التفسير (ثم الإضافة) بعد الاتساع (٨) لا إلى الفاعل كما يوهمه معناه الأصل (٩) أما للزاني فبالإجماع ولذا قيد بغيره كما يأتي بقوله (وفيه) أى فى جعل المحيط الخلاق فى نكاح غير الزاني (١١) أى صحة نكاح الزاني (١٢) بين الثلاثة (١٧) إنما قيد به لأنه لا يحرم وطئ الزاني لأنه يستوى زرع نفسه

(*) ولو كان الحمل ثابت النسب لا يجوز بالإجماع ولو كان من الزنا من المتزوج فالنكاح جائز عند الكل ويحل له وطئها وتستحق النفقة عند الكل ذكره فى النوازل أما لو كان الحمل من الزنا من غيره فلا يحل وطئها ودواعيه حتى تضع الحمل وتستحق النفقة عند البعض المشايخ ولا تستحق عند البعض (نقابة) فنقل الشارح المحقق مخالف لما فى النهاية فافهم (لناظره)

(٥) فما أصاب للزنى صح نكاحها يجب لها وما أصاب لغيرها سقط عنه (مولوى الياس) (١٨) أى وجد الشرط من المأثري فعتق (١٩) بقوله وصح نكاح الكتابية وقد مر أيضا (٢٥) أى بالنكاح (٢١) أى وطئ هذه الثلث (كما) لا يجوز (بملك اليمين) الخ (٢٤) بدل من صابئة إشارة إلى تعريفها على مذهب أبى حنيفة رحمه الله

الكتابي وسيجيئ وإلى أنه لا يحل وطئ الكافرة بملك اليمين لأنه كالوطئ بالنكاح كما فى النفقة (ولو) كانت تلك الكتابية (أمه) صح نكاح (الأمه) للحرة إذا لم تكن تحت حرة (مع طول الحرة) أى مع القدرة على مهرها ونفقتها إلا أنه مكره كما فى غزاة الفقه ولعل الكريمة للتنزيه وفى المبسوط الأولى أن لا يفعل والطول بالفتح فى الأصل الفضل ويعدى على وإلى فطول الحرة متسع فيه بمعنى الصلة ثم الإضافة إلى المفعول على ما أشار إليه المطرزي (د) صح نكاح (المحرم والمحرمة) بالجم أو العمة (د) صح لغير الزاني نكاح (حبلى من زنا) عند الطرفين وعليه الفتوى كما فى المحيط وفيه إشعار بأنه لو نكح الزاني صح وذا بالإجماع كما فى الهداية وسيجيئ (ولا نوطأ) أى يحرم وطئ غير الزاني الحبلى من الزنا وكذا دواعيه ولا تجب النفقة (حتى تضع) الحمل وفى الفوائد عن النوازل أنه يحل الوطئ عند الكل وتستحق النفقة عند الكل كما إذا نكحها الزاني كما فى النهاية (د) صح نكاح (من ضمت) أى جمعت فى عقد واحد من امرأة محملة (إلى) امرأة (عمره) على النكاح بنسب أو سبب فوجب المسمى للمحملة عنده وقسم على مهر مثلها عندهما كما فى الهداية (لا) يصح للمولى (نكاح أمته) أى لا يترتب عليه ما يترتب على النكاح من وجوب المهر وبقاء النكاح بعد الاعتاق ووقوع الطلاق وغيرها فيصح تزوجها من غيرها عن وطئها حراما لاحتمال كونها حرة أو معتقة الغير أو محلوفا عليها بعنتها وقد عنت المأثري وهذا ليس بغريب سيما إذا تداءلتها الأيدي ولهذا كان الإمام الشافعى رحمه الله يفعل ذلك كما فى المضمرات والينابيع (د) لا للعبد نكاح (مالكنه) أى سيده (ولا) للمسلم نكاح امرأة (كافرة غير كتابية) كالوثنية والمجوسية والمرتدة كما أشار إليه فلا يجوز به الوطئ كما بملك اليمين وفيه إشارة إلى أنه يصح نكاح صابئة قوم من النصارى يعظمون الكواكب كتعظيم

المسلمين الكعبة والى انه لا يصح نكاح صابئة قوم يعبدونها كعبادة الكافرين
الاوثان والاوّل قوله والثاني قولهما فالخلاف بينهما لفظي كما ترى والى
انه لا يصح نكاح المعتزلة لانها كافرة عندنا والى انه لا يصح نكاح الشافعية
لانها صارت كافرة بالاستثناء على ما روى عن الفضلي ومنهم من قال
نتزوج بناتهم الكل في المحيط ولعل ترك التعرض بمثله اولى فانهم متأولون
في ذلك كما بين في محله (و) لا يصح للحر نكاح امرأة (اخرى) خامسة
(في عدة رابعة) وفيه اشعار بانه لا يجوز ان يتزوج اكثر من اربعة
والاحسن للرجل ان يتزوج امرأتين فانه تعالى بدأ بالمتن كمال المضمرات
(و) لا (للعبث) نكاح ثالثة (في عدة ثانية) لانكاح (امّة) مسلمة او كتابية
او مدبرة او مكاتبه او ام ولد او صغيرة او كبيرة عاقلة او مجنونة (على حرة)
ولو كتابية صغيرة مجنونة فلو تزوجهما في عقد لم يجر الانكاح الحرة (او)
امّة (في عدتها) اى عدة من طلاق بائن في قوله ويصح في قولهما واما
من الرجعى فلا يصح في قولهم جميعا (و) لا (حامل ثبت نسب حملها) اجماعا
كالمسبية وعن ابي حنيفة انه يصح النكاح ولا توطأ حتى تضع حملها كما في
النهاية (و) لانكاح (المنعة) وصورته ان يقول لامرأة متعيني بكذا من الدراهم
مدة عشرة ايام او اياما او بلا ذكر المدة وهذا قد كان مباحا مرتين ايام
غير و ايام فتح مكة كما في التنق الا انها صارت منسوخة باجماع الصحابة
كما في النهاية وغيره وسنده حديث على رضى الله عنه فلو قضى بجوازه
لم يجر كما في العمادى ولو اباؤه صار كافرين كما في شهادات المضمرات
وغيره لكن ليس فيه تعزير ولا حد ولا رجم كما في التنق والطلاق ولا
ايلاء ولا ارث وعن ابي حنيفة رحمه الله لو قال اتزوجك متعة انعقد النكاح
ولغى قوله متعة كما في قاضيان وذكر في الهداية وشرح المقاصد انه مباح
عند مالك لكن في نبوته كلام (و) لانكاح (الموقت) وصورته صورة المتعة

(١) اى الكواكب بدل اشارة الى تعريف
الصابئة على مذهب الامامين
(٢) اى الامام والامامين (٣) مبنى على
اختلاف المذهبين في تعريفها
(*) المناكحة بين اهل السنة واهل الاعتزال
لا يجوز كذا اجاب الشيخ الامام الرستغنى
المسئلة في مجموع التوازل وفي الفتاوى
عن الامام ابي بكر محمد بن الفضل ان من قال
انا مؤمن ان شاء الله فهو كافر لا يجوز المناكحة
معه قال الشيخ الامام ابو حفص السقندر
في فوائده لا ينبغي لحنفى ان يزوج بنته
من شفعوى المذهب وهكذا قال بعض المشايخ
ولكن نتزوج بنتهم (خلاصة الفتاوى)
(٤) اى بمثل ما رويانا عن الفضلي (٥) اى
الشافعيين (٦) اى في الاستثناء (٧) اى
تأويلهم (٨) من كتب الاعتقادات

(٩) اى رواية غير ظاهرة عنه (١٥) فالاجماع
باعتبار الرواية الظاهرة عنه فلامنافاة

(١١) اى نكاح المتعة (١٢) مرة (ايام خيبر)
اخرى (ايام فتح مكة الا انها) اى تلك الاباحة
(١٥) اى سند النسخ (١٨) اى ناكح

(١٩) اى يعتقد بمجرد قوله اتزوجك
(٢٥) اى نبوت ان النكاح المتعة مباح عند
مالك (٢١) بين مجتهديه في مذهبه

(١) يعني لا بلفظ التمتع كما في نكاح المنعة وفي الختم بلفظ الموقت الدال على الانتهاء رعاية حسن الاختتام وإيهام إلى انتهاء الكلام (٢) قال أبو المعالي في مسئلة النكاح بغير ولي خلاف بين أبي حنيفة رحمه الله وبين رسول الله صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم فإنه عليه الصلوة والسلام قال أيما امرأة تكنت نفسها بغير إذن وليها فنكاحها باطل وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى نكاحها صحيح وإنما (٣٥٩) فصل الولي والكفاءة

الا أنه لا يكون الابلغ التزوج أو النكاح مع التوقيت كما في الظهيرية والمضمرات والعمادى وغيرها وعن أبي حنيفة رحمه الله إذا وقتا وقتا لا يعيشان إليه غالبا كمائة سنة أو أكثر يكون صحيحا كما في النهاية وأعلم أنه لا يجوز المناكحة بين بنى آدم وإنسان الماء والجن كما في السراجية لكن في القنية عن الحسن البصرى يجوز تزويج الجنية بشهادة رجلين

فصل الولي والكفو

(نفذ نكاح حرة) أى صح ذلك مع ترتب الأحكام من الطلاق والظهار والتوارث وغيرها إلا أنه يمكن رفعه فالنافذ اعم من اللازم وهو ما يكون بحيث لا يمكن رفعه وأخس من المنعقد والصحيح فإن نكاح الفضولى منعقد صحيح لكنه غير نافذ وتماه في الأصول والحرة اعم من البكر والثيب وإنما قيد بها لأن نكاح الامة موقوف على إذن مولاهما كنكاح الصغيرة والمجنونة على إذن الولي ولذا قال (مكففة ولو) زوجت نفسها (من غير كفؤ) بضمين وبضم الكاف وكسرهما مع سكون الفاء كما في الكشاف وبسكون الفاء وضمهما مع الهمزة وبسكونها مع الواو لغة التنظير والمساوى كما في الطلبة فهو صفة كالكنى^١ وشرعا رجل يساوى امرأة في أمور ستأتى وفيه اشعار بان لا اعتبار للكفاءة وهذا عند خلافهما كما في الظهيرية (بلاولى) سيأتى وفيه اشعار بان الولاية شرط للزوم في الكبيرة وهذا ظاهر الرواية عن أبي حنيفة رحمه الله والرواية عنهما مضطربة في المبسوط والمحيط وغيرهما انهما قالوا بالتوقف على اجازة الولي فالولى^٢ بلا إذن حرام ولا فيه طلاق وظهار وميراث ثم رجعا إلى قوله وفي النظم روى أبو حفص

قال كذلك لأن المرأة مالكة لبضعها فيصح نكاحها بغير إذن وليها قياسا على بيع سلعها فحمل بعض الحنفية رحمه الله المرأة في الحديث على الصغيرة فاعترض بأن الصغيرة ليست بامرأة في لسان العرب كما أن الصغير ليس رجلا فحملها بعض آخر منهم على الامة فاعترض بما رواه البيهقي من قوله عليه السلام فإن أصابها فلها مهر مثلها فإن مهر مثلها لسيد هالا لها فحملها بعض آخر من متأخريهم على المكاتبه فإن المهر لها وهذه التأويلات بعيدة عند الشافعية لما أنه على كل من التأويلات قصر للعام على صورة نادرة منافية لما قصده الشارع من عموم منع استقلال المرأة بالنكاح فحضر أبو المعالي يوما مع الصندلى وسأل عن التسمية على الذبيحة هل هي واجبة أم لا فقال الصندلى في هذه المسئلة خلاف بين الشافعي وبين الله تعالى فإن الله تعالى يقول ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه والشافعي قال كلوا وإنما قال الشافعي كذلك لأنه ذبيح صدر من أهله في عمله فيجوز كذب ناسى التسمية والنسب عنده مأول بحمله على تحريم مذبح عبدة الأوثان فإن عدم ذكر الله غالب عليهم (كليات أبي البقاء) (٢) فصل في شرح رموز (فصل نفذ نكاح حرة) الخ لكنه (غير نافذ) لتوقفه على اجازة الزوج والزوجة فالنافذ هو الغير المتوقف وإن أمكن رفعه بخلاف المنعقد والصحيح فإنه قد يتوقف كما في الفضولى اتفاقا وكما فيما بلاولى عند محمد (٣) أى فى الكاف والفاء معا (م) أى الكاف (٥) قيد الضم والكسر معا (٦) قيد السكون والضم معا (٧) أى الهمزة (٨) ظرف السكون (٩) أى مشبهة (١٥) بفتح الكاف وكسر الفاء وتشديد الياء صفة مشبهة على وزن فاعيل كولى (١١) أى فى نفوذ النكاح من غير كفؤ اشعار الخ (١٢) أى عدم اعتبار الكفاءة أو نفوذ نكاح الحرة المكففة من غير كفو

(١٣) أى الامام (١٤) أى فى الوصل بقوله ولو بلاولى (١٥) أى بتوقف نكاح الكبيرة بلاولى (١٦) أى من غير إذن الولي (١٨) أى وليس (١٩) أى فى النكاح بلاولى (٢٥) فهذا من مادة افتراق النافذ من المنعقد عندهما (٢١) أى الامامان (٢٢) أى الامام بالنفوذ *

(١) اى النكاح بلاولى (٢) اى ينفذ ولا يتوقف (٣) فى الواقع (لها) اى لتلك المرأة (٥) كان لها ولى فى الواقع (٧) عن محمد (٨) يحتمل ان يكون من كلام النظم عطف على روى ابو حفص الخ (٩) اى النكاح بلاولى (١٥) اى عند محمد (١١) تفريع لرواية ابى سليمان (١٢) اى النساء (١٣) اى لا فى الكفو ولا فى غيره (١٤) اى محمد وقوله وبه قال الشافعى جملة اعتراضية طفيلية (١٥) اى عدم الانعقاد بعبارة النساء عند محمد (١٦) اى من النظم (١٧) وفى بعض النسخ من غير كفؤ ولا يلايمه مامر من قوله اوصلا فتأمل (١٨) اى الشيخين بقرينة المقابلة بقوله (منهم) اى من جملة العامة (محمد) الخ (٢١) الظاهر ببطلان (٢٢) بمعنى انها لا يقعن (لعدم) مباشرة (الولى) صح الخ (٢٣) اى حكم القاضى يعنى ان حكمه ببطلانها فرع حكمه بعدم جواز النكاح بلاولى فتوهم منه انه يتعدى الى حرمة الوطى الخ فزال هذا التوهم بقوله ولم يتعد الخ ويجوز ان يرجع المستتر رأسا الى عدم جواز النكاح بلاولى عند محمد (الى حرمة الوطى) (و) لا الى حرمة (الولد) بمعنى كونه من الزنا (٢٧) اى المتعاقدين بلاولى (٢٨) اى النكاح بلاولى بناء على انه جائز عندهما اى الشيخين كما اسلف بقوله جاز عندهما (٢٩) اى لو زوجت شافعية من شافعى صح ايضا فاللام للعهد الى الاقرب والعكس بمعنى التبديل اى تبديل الحنفى الى الشافعى والشافعية بحالها (٢٩) قال فى البرازية وسئل اى شيخ الاسلام عن بكر بالغة شافعية زوجت نفسها من حنفى او شافعى بلا رضا الاب هل يصح اجاب نعم وان كانا يعتقدان عدم الصحة لانا نجيب بمذهبنا لا بمذهب الخصم لاعتقادنا انه خطأ يحتمل الصواب وان سئلنا كيف مذهب الشافعى فيه لانجيب بمذهبه اه (ابن عابد بن) (وكذا) يصح (العكس) اى تزويج الحنفية نفسها من الشافعى ووليها كاره

عن محمد رحمهما الله انه يجوز اذالم يكن ولى والا فموقوف ان اجاز جاز والابطال وروى ابو سليمان انه باطل وبه قال الشافعى فلا ينعقد بعبارتها اصلا ^{١٣} عنك ويؤيده ما فى موضع آخر منه انه لو زوجت نفسها من كفوء بمهر المثل جاز عندهما ولو بكرا ولم يجز عند العامة منهم محمد وفى خزائن الرافعات لوقضى القاضى بابطال الطلقات الثلاث لعدم الولى صح على الصحيح ولم يتعد الى حرمة الوطى ^{٢٣} والولد لانهما حنفيان يعتقدان صحته وفى الخلاصة والمضمرات وغيرها ان الشافعية لو زوجت نفسها من حنفى ووليها كاره لذلك صح وكذا العكس (وله) اى لكل من الاولياء اذالم يرض واحد منهم (الاعتراض) اى ولاية المرافعة الى القاضى ليفسخ (هنا) اى فى تزويجها نفسها من غير كفؤ بلاولى فان رضى واحد منهم ليس لمن فى درجته واسفل منه ^{٢٢} اعتراض واما الاقرب فله ذلك وقال ابو يوسف للباقى الاعتراض مطلقا كما فى الاختيار وعن شرف الاثمة لاحد الاولياء المستويين فى الدرجة ان يتفرد بالاعتراض اذا سكت الباقون كما فى المنية والطلاق ^{٢١} مشير الى ان له الاعتراض وان ولدت اولادا كما قيل وقال بعضهم لا اعتراض ان ولدت ولدا الى انه ثابت لكل ولى عصبة او غيرها محرما او غيره كما فى العمادى وذكر قاضيخان انه للعصبة وقال بعض المشايخ انه للحمارم والاول الصحيح كما فى المحيط (وروى) عن ابى حنيفة رحمه الله (بطلانه بلا كفؤ) وبه اخذ كثير من مشايخنا كما فى المحيط وعليه الفتوى كما فى قاضيخان (ولا يجبر ولى حرمة بالغة) اى ليس له ولاية تزويجها بكفؤ وهى ساخطة

غير

وظيفة (الاعتراض) لهم (٤١) اى الاعتراض (ل) لولى الذى هو (العصبة) (٤٣) اى ما فى العمادى

(١) أى فى العرف (٢) مجهول بالغنى والضاد المشددة من الاقتضاض بالتركى قرلنى آلاق اخذ بكارى كى كذا فى لغة الاخرى ويحتمل ان يكون النسخة مجهولاً من القبض بمعنى انها لم يمسها يد الرجل (٣) أى قياساً على سميت (٤) وهو فى العرف التى اقتضت قياس المقابل بالمقابل (٥١١) فصل الولى والكفارة

غير راضية (ولو) كانت (بكرًا) لغة امرأة لم تلد ثم سميت التى لم تقصّ اعتباراً بالثيب لتقدمها عليها كما فى المفردات وشرعاً اسم لامرأة لم توطأ بالنكاح كما فى المبسوط وقيل لم تجامع بنكاح ولا غيره وهذا قولهما والأوّل قوله والصحيح ان الأول قول الكل كما فى الظهيرية وذكر فى المغرب انه يقع على الذكر الذى لم يدخل بامرأة والكلام مشير الى انه لا يجبر الحر البالغ بالطريق الأولى لكنّه غير معصوم فانه لا يجبر المكاتب والمكاتبه ولو صغيرين كما فى النظم (وصمتها) أى سكوت البكر البالغة (وضحكها) غير مستهزئة فلو ضحكك مستهزئة لم يكن اذنًا على ما قال السرخسى كما فى المحيط وعن الطرفين ان ضحكها ليس باذن وعن محمد رحمه الله انه اذن كما فى المشارع وفيه اشعار بان التسم ليس باذن والصحيح انه اذن كما فى النهاية (وبكاه بلا صوت) لزيادة الايضاح فان البكاء بالمد لم يكن بلا صوت (اذن) لنكاح الولى وهو خبر للبكاء وخبر الأولين محذوف فيكون من عطف الجملة ويجوز ان يكون خبراً للكل فانه مصدر (و) بكأوها (معه) أى الصوت (رد) جملة معترضة وهذا التفصيل هو المختار كما فى الاختيار وعنه ان البكاء ليس باذن وعن ابي يوسف رحمه الله انه اذن كما فى المشارع وفيه رمز الى ان لا اعتبار للحرارة والبرودة والعذوبة والملمحة للدمع وقيل ان كان بارداً اذن وحاراً رد وقيل عذبا اذن وما حار د كما فى النظم (حين استئذنه) للبكر البالغة سواء كان قبل النكاح او بعده والسنة ان يستأذنها قبله ويقول ان فلانا يذكر ك كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لفاطمة رضى الله عنها والكلام مشير الى ان صمتها اذن اذا كانت حاضرة فى مجلس العقد وفيه اختلاف المشايخ والأوّل اصح كما فى المنية والظرف متعلق باذن

(٥) أى البكر (٦) أى الثيب او الارجاع بالعكس باعتبار التولد وهو مقتضى القياس ليكون المقيس عليه قد مالكن الواقع بواقع الأول (٧) لكونه مذكراً (٨) أى عدم الاجبار (٩) أى غير منحصري هذين (فانه لا يجبر المكاتب) الخ (١١) النحرى ولو صغيرين بالنصب والتذكير بتغليب المذكر على المؤنث أى ولو كانا صغيرين (١٢) أى مطلقاً ليصح التقابل (١٣) أى فى لفظ الضحك الغائر للتبسم (اشعار) (١٥) أى قيد بلا صوت ليس للاحتراز (١٦) أى بالهمزة بعد الألف كما هو جميع النسخ (١٧) يمكن ان يكون فيه سقط من قلم الناسخ واصل العبارة لم يكن الا بلا صوت تحرف الاستثناء المفرغ سقط من البين فيستقيم تعميم كونه لزيادة الايضاح وعلى عبارة الكتب لا يستقيم بل يكون قيد بلا صوت عليها لإخراج ما يكون بالصوت تأمل تجد لان معنى لم يكن بلا صوت ما يكون بصوت على ان يكون نفى النفي اثباتاً (١٨) يقع على القليل والكثير وانما كان البكاء بلا صوت اذنًا لانه يكون لشدة الحياة فاشبه السكوت (١٩) بين الحين والحين كما ستطلع (٢٥) يعنى ان البكاء بالقصر وهو الدموع وخروجها بلا صوت كما صرح به الجوهرى فيكون قول المص بلا صوت لزيادة الايضاح اذ يفهم كونه بلا صوت وان لم يأت بقوله بلا صوت وقوله فان البكاء بالمداه يعنى انه لا يمكن ان يكون البكاء ههنا بالمداد هو لا يكون بلا صوت فكيف يقال وبكأوها بلا صوت واما المقدّر فى قوله ومعه رد فهو ممدود فيكون من قبيل علفتها تينسا وماءً بارداً (مولوى محمد المفتى) * أى واشربتها ماءً بارداً (٢٥) أى فى حمل الاذن والرد على البكاء من غير ملاحظة حال الدمع (رمز) الخ (٢٢) لانه من الفرح بالقاء (٢٣) لانه من الفرح بالغنى ومثله تعليل (وقيل عذبا) الخ (٢٥) أى كلام المصنف حيث قيد الاذن بحين الاستئذان (٢٦) أى بشرط كونها حاضرة فى مجلس العقد اذح بسهل الاستئذان (بسرعة) (٢٨) أى فى اشتراط الحضور فى المجلس (٢٩) أى الاشتراط (اصح) الخ (٣١) أى لا يرد ايضا على التنازع كما ظن

(١) في مقام التعليم (٢) أي عن تعلق الظرف بالأذن فقط لأن الجملة المعترضة البيانية ليست باجنبية لما قبلها (٣) أي ضمير استئناده (٤) أي من حيث العبارة (٥) في قوله ولا يجبر ولي حيث هو توكيد في سياق النفى عام (٦) من قوله ولو استأذن غير ولي اقرب فرضاها الخ (٧) أي الضمير المذكور (للأب) الخ (٨) أي غير الأب (٩) الزوج المستأذن (١٠) أي أحدهما من رجل والأخر من آخر سواء كانا معا أو مرتبا (١١) أي استئذان كل منهما (١٢) أي قولها (١٣) أي ظاهر حينية الاستئذان أو البلوغ للأذن (مشير الخ) (١٤) أي واجب لجواز النكاح (حتى لا يجوز) الخ (١٥) أي من محل قوله وبكائها معه رد على أنه اعتراضية بيانية (١٦) من الفاضل أبي المكارم (١٧) أي معا على التنازع والأفان خص بالاول يلزم الفصل بالاجنبى وهو مانع وجه السقوط أن الاعتراضية البيانية غير اجنبية فلا يمنع (٢٠) عطف على حين أي وإن كلمة الباء (متعلق بالنسبة) أي بمضمون الاسمية (٢١) أي الباء ككلمة حين (٢٢) لئلا يلزم الفصل بالاجنبى (٢٣) لأن الرد ليس بمقيد بتسمية الزوج فلزم الفصل بالاجنبى وجه السقوط أن الجملة الاعتراضية ليست من الاجانب ثم الوهم المذكور يسقط بقوله حال من الاستئذان والبلوغ أيضا بمعنى أن الباء من باب التنازع بينهما وإن كان جعله من باب التنازع بين الأذن والرد وهما من حيث الوجه المذكور (٢٤) بيان الغير لا تفضيلية اقرب بقريفة عطف (أو) من (الاجنبى فرضاها تعين) من التعيين بالعين تقدير متعلق (بالقول) وفي بعض النسخ تفنن بالفاء من الفن بمعنى أن المصنف قال فرضاها دون أن يقول فاذنها كما قال في السابق اذن بمعنى رضا تفننا في العبارة فاخترناهما الاعز عندك

(٢٥) مخالف لها في قاضيخان لأنه قال ولو زوجها الولي الأبعد فعلمت بذلك فسكنت لم يكن رضا إذا لم يكن الأقرب غائبا غيبة منقطعة انتهى لناظره * (٣٥) ثم عدم كون السكوت رضا عند استئذان الولي البعيد فيما إذا كان الأقرب حاضرا وأما إذا كان غائبا غيبة منقطعة واستأذنها الولي البعيد يكون سكوتها رضا على ما ذكر في قاضي خان (ملا أبو المكارم) (٣٥) في مطلق الاستئذان (٣١) فما في المتن عند غيره

والجملة المعترضة غير مانعة عنه وضميره ظاهرا لمطلق الولي إلا أن ما بعده يدل على أنه للاب فإن سكوتها عند استئذان غيره من الأولياء ليس باذن كما اشير اليه في العمادى وأفراد الضمير يدل على أفراد الولي فلزوجها وليان من رجلين فسكنت عند الاستئذان توقف النكاح في رواية وبطل في أخرى كما في المحيط (أو) حين (بالوغ الخبر) أي غير النكاح سواء كان المخبر عدلا أو غير عدل واحدا أو متعددا فضوليا أو غيره وهذا عندهما وأما عندك فإن أخبرها فضولى فلا بد من العدد والعدالة كما في الاختيار وغيره وظاهره مشير إلى أن الاستئذان والبلوغ امر من حتى لا يجوز نكاح البالغة ولو نيبا إلا باذنها كما في النظم (بشرط تسمية الزوج) أي ذكره حال من الاستئذان والبلوغ وبما ذكرنا من اعتراض الجملة سقط ما ظن أن كلمة حين ظرى اذن ورد والباء متعلق بالنسبة الأولى من الاسمين وأن جعله من باب التنازع وهم (لا) بشرط تسمية (المهر) عند المتقدمين وبشرطه عند المتأخرين كما في المحيط والاصح هو الاول كما في الخزانة والصحيح أنه إن كان الزوج أباً أو جدا فلا يشترط والأفشى شرط كما في الكفاية (ولو استأذن) البكر البالغة (غير ولي اقرب) من الولي البعيد كالجدا والاجنبى (فرضاها) تعين (بالقول) إذا غاب الأقرب غيبة منقطعة والافسكوتها رضا كما في قاضيخان وقال الكرخى إن رضاها بالسكوت (كالثيب) فإنه لو زوجها الولي كان رضاها بالقول وما يقوم مقامه كالتمكين من الجماع وطلب النفقة والمهر وغيرها كما في المحيط والعلام كالثيب في أن الرضى بالقول أو الفعل كما في قاضيخان والثيب

امراة

(١) كالطلاق والموت مثلاً (٢) أى لا يطلق لفظ الثيب (٥) لعلمه لم يقل بامرأة للصرفة عن الزنا (٦) أى الرجل (٧) أى المرأة كما يقال لضدهما بكر (٨) أى الشرطية (٩) بكسر الهمزة وسكون النون أى الشرطية (١٥) مثل ما هنا (١١) ولو قرأ ان بالفتح والتشديد كما هو الاغلب بعد كما فالاناسب حينئذ اللام مكان الكاف وضمير جوابها للكلمة لو (١٢) لا اسمية (١٣) لا بالقاء (١٤) أى الى كون لو بمعنى ان وجوابها جملة اسمية مقرونة بالقاء (١٥) أى كلمه لو (١٦) ارتفع عن (كلام الفقهاء) (١٨) لم يتكرر ولا اقيم عليها به الحد قيدنا بذلك لان التكرار منها الزنى او اقيم عليها بسببه الحد ليس لها حكم البكر بالاتفاق (شمنى) (١٩) من الزائل بكارتها بزنا حيث لم يقل والمرأة المحدودة (٢٣) فصل الولي والكفارة

بزنا (٢٥) نقل عن الحدادى الطفرة بالطاء المهملة والفاء عطى تفسير للوثبة وبابه جلس والطفرة الوثبة من فوق الى تحت والوثبة عكسها انتهى ويحتمل ان يكون بالنظام المعجمة كما هو نقط النسخ بمعنى ناغون زدن وهو يلايم ازالة العذرة ايضا ٦ الوثبة هى الوثوب من فوق والطفرة الى فوق (كفايه)

٢٥ قوله والطفرة بالطاء المعجمة كذا فى النسخين ولكن ظنى ان الصواب الطفرة بالطاء المهملة وهى الوثبة من فوق الى اسفل (حسن افندى) ٢١ الدور بالضم اينمك وآقف سيلان كفى بق درلبنها أى نزل وسال (اخترى) (٢١) أى سيلانه متقاليا (٢٢) أى كلام المصنف والمرأة الزائل بكارتها بزنا (٢٣) وجه الاشارة فى الاولين ان المتبادر من الزائل بكارتها بزنا الخ كونه بحيث لم يقم عليها حد على ما قال كما هو المتبادر والتى صار الزنا عادة لها قلنا لا يحد لانها كثيرا ما يثبت زناها بالبينه شهرتها بين الناس فكان فى المتن بالنسبة اليهما قول بالمفهوم والاشارة الى الآخرين لعدم كونها زنا شرعا فمفهوم قيد بزنا صريحا يدل على انهما ليسا كالبكر ٩ التعنيس دخريكه درخانه مانده باشد بي شوهر (دستور اللغة) (٢٤) أى المذكورات الاربع (٢٥) أى بزنا من غير اقامة حد او غير جماع (٢٦) فعلم حكمها فى ضمن قوله وصبتها وضحكها وبكاؤها بلا صوت اذن فيكون قوله والزائل بكارتها بزنا تصريح ما علم ضمنا

امراة تزوجت فبانث بوجه ولا يقال للرجل وعن الكسائى رجل ثيب اذا دخل بامرأته وامراة ثيب اذا دخل بها من ناب اذا رجع لمعاودتها الخطاب كما فى المغرب واعلم ان كلمة لو قد تكون بمعنى ان كما ان جوابها قد تكون جملة اسمية مقرونة بالقاء وان كان الاصل ان يكون ماضوية مقرونة باللام كما اشير اليه فى المغنى وغيره فارتفع اشكال قوى عن موارد استعمالها سيما كلام الفقهاء (و) المرأة (الزائل بكارتها بزنا) بلا اقامة حد عليها كما هو المتبادر (او غير جماع) كالوثبة والطفرة والجراحة ودور الدم ومبالغة الاستنجاء والتعنيس (كالبكر) فيما ذكر من الاحكام فصمتها مثلا اذن والكلام مشير الى انها لو زنت ثم اقيم عليها الحد او صار الزنا عادة لها او جمعت بشبهة او نكاح فاسد فرضاها بالقول لانها ثيب كما فى المبسوط ولا يخفى ان ما ذكره تصريح بما علم ضمنا فان زائل البكارة بهذه بكر شرعا وان لم تكن عذراء كما نص عليه السرخسى وقال ابو يوسف رحمه الله ان زائل البكارة بالزنا لم تثيب (وقولها) أى قول البكر البالغة عند الدعوى (رددت) انا النكاح عند الاستيذان او البلوغ (اولى) بالقبول (من قوله) أى زوج البكر (سكت) بكسر التاء لان القول للمتكرد وعن محمد رحمه الله ان قوله اولى (وتقبل بينته) أى

لطفى الاشارة المذكورة (٢٨) أى زائل البكارة هذه (٢٩) على وزن فعلاء امرأة لها عذرة وهى ستره البكارة (٣٥) أى ولكن قال (ابو يوسف) الخ فهو بيان كلام مخالف لنص السرخسى فليس يعطى على نص (٣١) لان الزوج يدعى لزوم العقد وتملك البضع وهما من العوارض والمرأة تدفعه فكانت منكرا فالقول للمتكرد هذا خلاصة ما فى الهداية (لناظره) ٣٢ فان قيل هذه شهادة قامت على النفى لان السكوت عبارة عن عدم الكلام والشهادة على النفى غير مقبولة قلنا لان هذه الدعوى مطلقة فان الشهادة على النفى مقبولة فيما اذا كان علم الشاهد محيطا به ونقول بل السكوت امر وجودى وهو ضم الشفتين فيلزم منه عدم الكلام فكان السكوت من لوازمه فح لا تكون الشهادة على النفى (كفاية)

(١) أى السكوت معنى (٢) بصيغة اسم المفعول وليس السكوت بمعنى عدم الرد حتى يكون نفياً (٣) أى البيئنة على السكوت (٤) فلا تقبل (٥) أى الشهادة على النفى (٦) أعلم أن حاصل كلام المورّد يرجع إلى قياسين وتقريرهما أن السكوت عدم الكلام وعدم نفى ينتج السكوت نفى يجعل صغرى وكبراه لا يقبل عليها الشهادة بنتج السكوت لا يقبل عليه الشهادة فتكرر الحد الأوسط ظاهر فيهما بلا غشّة وهذا أحسن مما جعل الفاضل أبو المكارم في منهيّاته القياس واحداً وقرره بأن السكوت عدم الكلام والنفى لا يقبل عليه الشهادة بنتج السكوت لا يقبل عليه الشهادة فالحد الأوسط هو النفى المذكور وهو بمعنى عدم فلا يلزم عدم تكرره كما يتبادر من ظاهر العبارة انتهى معنى ظاهر عبارة قياسه وفيما ذكرنا متكرراً ظاهراً وباطناً فأحسنيته أظهر من أن يخفى ثم العلامة جواب بمنع كلفة كبرى القياس الثانى وقوله ضم الشفتين مثبتاً سند لمنع صغرى القياس الأول بأن السكوت وجودى وأن لزومه عدم الكلام وقد يجاب بأن البيئنة حقيقة على لزوم العقد

(٤٦٤)

فصل الولي الكفاءة

الزوج (على سكوتها) وهو فى الأصل ضم الشفتين فيكون مثبتاً فلا يرد أنها شهادة على النفى على أنها مقبولة فيما إذا احاط به علم الشاهد ولو قال على إجازتها أو رضائها أو أذنّها لم يرد شىء الكل فى النهاية (ولا تخلف) من التحليف (هى) تأكيد لدفع الالتباس (أن لم يقم) الزوج بينة على سكوتها وهذا أمّا لا يخلف فيه عندّه خلافاً لهما وهو المختار كما فى المضمرات فإن نكلت يقضى عليها بالنكول (وللولى) خاصة (إنكاح الصغير) أى تزويجه (والصغيرة ولو) كانت (ثيباً) فلا ينكحها عائلاً ولا الوصى إن أوصى إليه الأب وعنه لو أوصى إليه جاز ولو وكل الأب رجلاً بنزويج صغيرته فزوجها بغير كفؤ قيل يجوز عنده وقيل لا يجوز كما فى جامع الصغار (ثم) أى بعد كون ولاية الإنكاح للولى (أن زوجهما الأب أو الجد) بعده من كفؤ ولو بغين فاحش (لزم) النكاح فلا يمكن رفعهما ولو بعد البلوغ وهذا عندنا وما عندهما فلا يجوز النكاح وعن محمد رحمه الله أنه يجوز وعن أبى يوسف رحمه الله أن التسمية لا تجوز والأوّل هو الصحيح كما فى الجامع (وفى) تزويج (غيرهما) للصغيرين كالوصى والام (فسخ الصغيران)

لأن الزوج فى الحقيقة يدعى لزومه والمرأة تنكره كما ستعرف (٧) أى مجهول منه لأن الخلف (٨) أى للضمير المستتر فى لا تخلف الراجع إلى المرأة (٩) أى لأجل أن يدفع (١٠) أى التباس أن يكون العبارة ولا يخلف بصيغة المجهول المذكور الراجع ضميره إلى الزوج بسلب توهم أن يقبل قول الزوج سكوت بخلفه على سكوتها باعتبار ظهور أن المرأة تدعى الرد والزوج يتكره فيكون على وفق الحديث المشهور فدفع المصنف بالتأكيد بقوله هى هذا الالتباس لأن الزوج فى الحقيقة يدعى لزوم العقد والمرأة تنكره فالحقيقة على عكس الظاهر بمعنى أن الخلف لو توجه أنها يتوجه عليها لأعليه بالحديث والمعتبر هو الحقيقة فرجع الالتباس فى الحقيقة إلى الالتباس الحقيقة بالظاهر وليس المراد من الالتباس التباس أن يكون العبارة ولا يخلف هو بصيغة المعلوم المذكور من التحليف بمعنى أن يقبل قولها رددت من غير تحليف أياها فيرجع إلى حاصل ولا تخلف هى فلا فائدة فيه (١١) أى هذا المقام (١٢) أى من مسائل (١٣) أى الإمام الأعظم (١٤) أى ما عندهما (١٥) صرح قاضيان حيث قال والفتوى على قولهما وهو اختيار الفقيه أبى الليث فقوله المختار محتمل أن يكون عند الفقهاء أو عند الفقيه أبى الليث (١٦) أى المرأة

عن الخلف تفريع بالنظر إلى قولهما بمعنى فعندهما أن نكلت (يقضى عليهما) موجب (النكول) (ولو كانت) إشارة بالزام إلى أن الوصل قيد الصغيرة (١٩) أى مربينهما ممن لا ولاية له لهما (١٩) عائلاً نفقه دهنده (٢٥) أى بعد الأب بأن مات مثلاً (٢١) أى الصغيران إلى القاضى ليفسخ نكاحهما فاضافة الرفع إلى الفاعل (٢٢) أى جواز تزويجهما ولو بغين فاحش (٢٣) أى بغين فاحش ولو من كفؤ بقريئة قيود أصل المسئلة فاللام للعهد (٢٤) أى هذا النكاح يجوز (٢٥) أى تسمية الغبن الفاحش مهراً (٢٦) وأصل النكاح جاز فوجب مهر المثل (٢٧) وهو قوله فلا يجوز النكاح لا الأخيران (٢٩) من مذهبهما (٣٥) لأن عنه رواية أن الأب لو أوصى إلى الوصى جاز كما مر وفى بعض النسخ مكانه كالقاضى كما يتناوله إطلاق قوله غيرهما من الأولياء كما صرح به فى الدرر إلا أنه أبى عنه الإشارة معناه كما فسّر بعد كون ولاية الإنكاح للولى من أن غيرهما من الأولياء كما صرح به فى الدرر إلا أنه أبى عنه الإشارة الآتى إلا أن يوجه بأنه صراحة المتن والصراحة غير الإشارة فلا منافاة بها

(١) فسحهما بان يرفع اليه ويحكم بالانفساخ (٢) ظرفى فسح لا القيم بقريئة قوله (خلافا لابي يوسف) فان تزويج غيرهما عنده لازم اعتبار الاله للاب والجد (١) اى لا بانفسهما بل ان يرفعا الامر الى القاضى ليفسخ وهذا عند ابي حنيفة رحمه الله ومحمد رحمه الله تعالى وعند ابي يوسف رحمه الله تعالى لا خيار لهما كما فى الاب والجد هكذا

(٢٤٥)

فصل الولي والكفافة

بالزام القاضى عند الطرفين خلافا لابي يوسف رحمه الله وفيه اشارة الى ان السلطان او القاضى اذا زوجهما لم يفسخ على ما روى عن الطرفين كما فى التحفة والى انه يصح انكاح الصغيرة نفسها اذا لم يوجد ولي ولا قاض الا انه موقوف على اجازتها بعد البلوغ كما فى القنية والى انه يصح تزويج غيرهما بغبن فاحش كما قال بعضهم على ما فى الجواهر وبغير كفوء كما قال بعضهم على ما فى الجامع فلا يصح قول الشارحين انه لا يصح أصلا وكذا تأييدهم بما فى التلويح انه لم يوجد رواية أصلا لصحة النكاح فى هاتين الصورتين فانه غير صحيح نعم لا يجوز النكاح على الصحيح كما فى الجواهر والجامع وغيرهما وهذا يدل على وجود الرواية لاعلى عدما كما لا يخفى (مبين بلغا) سواء علما بالنكاح قبل البلوغ او عنده (او) حين (علما بالنكاح بعد) اى بعد البلوغ (وسكوت البكر رضا) ايضا (هنا) اى حين بلغا او علما بالنكاح بعده (ولا يمتد خيارها) اى البكر (الى آخر المجلس) اى مجلس البلوغ او العلم فاللام للعهد فخيارها على الفور حتى لو سلمت على الشهود او سألت عن اسم الزوج او عن المهر بطل خيارها كذا فى المحيط فلو بلغت فى الليل بلا شهود قالت نقضت النكاح ثم أشهد بعد الصبح وقالت بلغت ساعة كذا واخترت نفسى وهذا رواية عن محمد وعنه لو قالت عند الشهود او القاضى نقضت النكاح عند البلوغ قبل قولها مع الحلف وفى الاكتفاء اشارة الى ان الاشهاد ليس بشرط لاختيارها وانما شرط ذلك لاسقاط اليمين كما فى العمادى (وان جعلت به)

ذكر الخلاف فى الهداية (برجندى) (٤) اى فى المتن حيث هو مقيد بالزام القاضى كما قيد به (٥) حيث لا ملزم فوقهما بناء على ما روى الخ قيد الاشارة او قيد اصل المسئلة (٧) حيث هى داخله فى الطلاق غيرهما (٨) لابد من ان يصح لثلاثين عطل امرها (الا انه) لا دخل له فى الاشارة (١٥) اى الصغيرة (١١) ولذا لما خيار الفسخ بعد (١٢) من حيث انها داخله فى الطلاق الغير (١٣) اى الطرفين حيث قيد فى عنوان المسئلة بقوله عند الطرفين (١٤) لاطلاق التزويج المفهوم (١٥) للطلاق المذكور (١٦) اى التزويج بغبن فاحش وبغير كفوء (١٨) اى لا عند الكل ولا عند البعض (١٩) اى لا يصح (٢٥) اى ولو عن بعض (٢١) صلة الرواية (٢٢) اى الغبن الفاحش وغير الكفو (٢٣) اى ما فى التلويح انه لم يوجد الخ غير صحيح اى لم يصل الى الصحة ولم يثبت (٢٤) اى ما فى الجواهر من قيد على الصحيح (يدل) بالمفهوم (على وجود الرواية) لاصحة (٢٧) اى عدم الرواية (٢٨) لا اعتبار المفهوم عندنا فى الرواية (٢٩) اى كصحتها وضحتها او كحين الاستئذان فيكون مرتبطا (٣١) اى قالت السلام عليكم خطابا على الشهود (٣٢) عنهم (٣٣) اى ولم يكن عندها شهود مضار (٣٤) جواب لو (٣٥) بالضم والكسر متكلم مضارع وفى حيز قالت (٣٦) بيان الاشهاد فى قوة ان يقال فاذا أصبحت تشهد وتقول عند الشهود (بلغت ساعة كذا) من الليل (واخترت نفسى) فيقبل قولها بدون الحلف بقريئة المقابلة بقوله (وروى عنه) اى عن محمد (لو قالت الخ (٣٩) اى بمجرد نفى الامتناد من غير ان يقول ولا يمتد الخ الا اذا بلغت فى الليل وليس عندها شهود فاصبحت تشهد الخ (٤٥) اى الاشهاد

جامع الرموز ٣١

(٤١) وهذا يدل ايضا على ما قدرنا من القبول بلا يمين الخ ثم هذا ليس مما اشير اليه بالاكتفاء بل هو ضم اصل المسئلة من الخارج كما هو عادته كثيرا

اي بان الخيار ثابت لها وهذا عند الشيخين وقال محمد رحمه الله ان خيارها
يمتد الى ان تعلم ان لها خيارا كما في الننف (بخلاف) القنة والمديرة والمكاتبه
وام الولد المتكومة (المعتقة) قبل الدخول او بعده فانه يلزمه الرضاء
بالقول او الفعل ويمتد خيارها وتعذر بالجهل سواء كان زوجها حرا او عبدا
وفيه اشعار بان خيار العتق لم يثبت للغلام كما في قاضيخان (وخيار)
بلوغ (الغلام) اي الصغير (والثيب) الحرة او الامه (لا يبطل بالرضاء)
اسم او مصدر (صريح) كرضيت (او دلالتة) اي الرضاء كاعطاء المهر
وقبوله والتمكنين وطلب النفقة دون اكل طعامه وخدمتها له والحلوة بلا مس
(ولا) يبطل (بقيامهما عن المجلس) فجميع العمر وقته (وشرط القضاء
نفس من بلغ) من الغلام والثيب والبكر والحارية وفيه اشارة الى ان
هذا فرقة بغير طلاق فان دخل بها لزم المهر والا فلا والى انه لا يصح
الفسخ بغيبه الزوج والالزم القضاء على الغائب وكذا في كل فرقة تحتاج
الى القضاء والى ان فرقة المخيرة لا تحتاج اليه فانها طلاق كما في العمادى
(لا) يشترط القضاء لفسخ (من عتقت) فوقع الفرقة بينهما بمجرد قولها اخترت
نفس وفيه رمز الى انه لا يشترط علم الزوج باختيارها لنفسها ولا حضوره
وقيل لا يصح بلا حضوره كما في العمادى ولما اجمل الولي فصله فقال (والولي)
لغة المالك وشرعا وارث مكلف كما في المحيط والتممة وغيرها (العصبه)
جمعها عصبات ومفردا عاصب فياسا كفجرة وظلمة من العصبه اي الاحاطة
حول شئ لغة ذكور يتصلون باب كما في الطلبة وغيره وقال المطرزي
انها تقال للغلبة على الواحد والجمع والمذكر والمؤنث وشرعا اربعة اصناف
منها التى فرضها النصفى والثلاثان البنت وبنت الابن والاخت لاب وام
والاخت لاب ومنها التى تصير عصبه مع اخرى كالأخت مع البنت ومنها
الذكور الآتية ومنها مولى العتاقة وعصبته والمراد الصنفان الاخيران^{١٢}

(١) اي في لفظ المعتقة (٢) اي المذكور
(٣) واما الصغيرة فقد دخل حكمها في قوله
وسكوت البكر الخ
(٤) اي حاصل بالمصدر مفعول به غير
صريح او حال
(٥) اي مفعول مطلق مجازى اي لا يبطل
بطلانا كائنا من غير ان يرضى

(٦) اي العصبه (٧) اي العصبه
(٨) فالعصبات جمع الجمع (٩) والتعريف
بالجمع باعتبار انها جمع عاصب
(١٥) اي هي من الاسماء الغالبة غلب
(على الواحد) الخ

(١٢) اي الذكور الآتية ومولى العتاقة
وعصبته

بشهادة تكبير الضمير في قوله (على ترتيبهم) فالولاية اولا بالبنوة
ثم الابوة ثم الاخوة ثم العمومة ثم بالعنف كما في المحيط وغيره وهذا
عند الطرفين وقال ابو يوسف رحمه الله بتقديم الابوة على البنوة وعنه
انهما متساويان كما في النظم (بشرط عمرية وتكليف) اي عقل وبلوغ (واسلام)
فلا ولاية للعبد والصبي والمجنون والكافر (في ولد مسلم) صفة ولد فلز
زوج كافر ولده المسلم لم يجر دون ولد كافر وفي الاكفاء اشعار بان
الديانة لم تشترط وفي الكرماني قال مشايخنا لو عرف سوء اختيار الاب
فسقا او مجانة لم يجر عند ابي حنيفة رحمه الله وهو الصحيح فالديانة واجبة
الذكر واما البواقي فمستدركة بما ذكرنا في تعريف الولي اللهم الا ان
يقال المراد بالولي مالك النكاح دون الوارث المكلف بقريضة القاض وغيره
(ثم الام) وقال شيخ الاسلام ان الاخت لاب وام اولاد اول من الام كما في المحيط
وقال القاضى بديع الدين ان ام الاب اول من الام كما في المنية (ثم ذوالرهم)
الذي سوى ما ذكر قبل والرحم القرابة وفي الاصل وعاء الولد (الاقرب
فالاقرب) اي يقدم ذوالرهم الذي لا يكون اقرب منه الى الصغير
على من دونه ثم الذي لا يكون اقرب منه فذوالرهم فاعل لفعل محذوف
بقريضة المقام والاقرب اسم تفضيل مستعمل بمن المقدرة صفته واللام للعهد
والفاء بمعنى ثم كما في المغنى وتفصيل الاجمال ان بعد الام البنات ثم بنت
الابن ثم بنت البنات ثم بنت ابن الابن ثم بنت بنت البنات ثم الابنة
لاب وام ثم لاب ثم لام ثم اولادهم ثم العمات ثم الاخوال والحالات ثم
اولادهم على هذا الترتيب هذا هو المشهور عن ابي حنيفة رحمه الله
وعندهما وفي رواية عنه ان لولاية لغير العصباء وعليه الفتوى كما
في المضمرات لكن في التمرتاشي ان للواتي من قبل الاب كالاخت والعمة
وبنت الاخ وبنت العم وغيرها ولاية التزويج حال حضور الام باجماع

(١) اي ابي يوسف رحمه الله

(٢) اي لا مضاف اليه (٣) اي بالحريفة
والتكليف والاسلام من غير ذكر الديانة
(اشعار بالخ) الحال ان (في الكرماني قال
مشايخنا لو عرف) مجهول (لم يجر) اي نكاح
الاب (او مجانة) اي صاحب الميل (٨) اي
الحرية والتكليف والاسلام (٩) حيث قال
وشرعا وارث مكلف فيفيد قيد المكلف
الاسلام والحرية والعقل والبلوغ
(١٥) في تعداد الولي فانه مالك النكاح
لكنه غير وارث

(١١) اي في ضمن العصباء (لا يكون) اي
لا يوجد (اقرب منه) راجع الى الوصول
(فاعل لفعل) وهو يقدم (١٥) صلة المحذوف
لان المقام مقام بيان ترتيبات ولي النكاح
وتقدماته بعضها على بعض (١٤) كما قال
لا يكون اقرب منه الى الصغيرة الخ (١٧) اي
صفة ذوالرهم (١٨) والمعهود هو الاقرب
الى الصغيرة (١٩) احتراز عما قيل الاقرب
الاوّل مبتدأ والثاني خبره والفاء زائدة
والمعنى الاقرب الى المرأة اقرب الى الولاية

(٢٥) اي عن الامام (٢١) جمع النى
اي للنساء اللواتي (من قبل الاب) الخ
(ولاية التزويج) اسم ان للواتي الخ

اصحابنا (ثم مولى المولاة) أي من عاهد انسانا على انه ان جنى فارشه عليه وان مات فارشه له ولو امرأتين وهذا عنده وقال انه ليس بولي كما في التمرناشي (ثم قاض) كتب السلطان (في منشوره ذلك) أي تزويج الصغار وفيه رمز الى انه لو لم يكن في منشوره لم يزوجها ثم ان زوجها ثم كتب فيه ثم اذن القاضي جاز على الصحيح كما في المضمرة والى ان ولاية السلطان بعد مولى المولاة قبل القاضي كما في المحيط لكن في النظم ان القاضي مقدم على الام وفي غياث المفنيين ان الاقرب لو لم يزوج زوج القاضي عند فوت الكفو والمنشور ما كتب فيه السلطان اني جعلت فلانا قاضيا لبلدة كذا وانما سمي به لان القاضي نشره وقت قراءته على الناس (د) الولي (الابعد يزوج) الصغير مثلا (بغيبه) الولي (الاقرب) غيبة مقيتية او حكمية كما اذا كان مانعا له عن التزويج فانه جازح للابعد ان يزوجه بالاتفاق كما في النظم والغيبة شاملة للاختفاء في البلد فلو زوج الابعد ثم ظهر الاقرب جازم انه مشير الى انه لو زوج الابعد وقد حضر الاقرب توقف على اجازته ولهذا لو تحول الولاية بعد النكاح الى الابعد لم يجوز الا بأجازته بعد التحول كما في العمادي وذكر في المحيط انه لو زوج الاقرب حيث هو^{٢٥} اختلف فيه المشايخ وعن محمد رحمه الله ان لم يكن للمرأة ولي حاضر استحسن ان توالى رجلا فزوجها ثم اشار الى ان المراد من الغيبة الغيبة المنقطعة وان العلماء اختلفوا في مقدارها فقال الفضلي والسرغسي وغيرهما ان مدتها (ما لم ينتظر الكفو الخاطب) حضوره (او خبره) المجوز للنكاح او غير المجوز فلو انتظره الخاطب لم ينكح الابعد وهذا اشبه بالفتنة كما في الكرمانى وهو الاصح وعليه اكثر المشايخ وفيه

(ولو) كان المتواليان (امرأتين وقالانه) أي مولى المولات (ليس) النخ (٣) أي بعد ان ليس له التزويج (ان زوجها ثم كتب) ذلك (٦) أي في منشوره (٧) أي صار القاضي مأذونا فيكون بصيغة المجهول والادنى ان يكون قوله ثم اذن القاضي مراد اللفظ قائم مقام فاعل كتب مجهولا او مفعوله معلوما فكانه من عبارة السلطان في المنشور والا لزم الاستدراك لان كتابة السلطان ان للقاضي ولاية التزويج في المنشور اذن له وبالحملة قوله اذن الخ بعد قوله ثم كتب فيه لا يخ عن مرارة فالاولى بدله ثم اجاز القاضي تزويج نفسه قبل كونه مأذونا كما في عبارة المكارمية حيث قاله وان لم يكتب فلا ولاية له فان زوجها ولم يأذن له السلطان ثم اذن له فاجاز القاضي ذلك النكاح جاز انتهى فقوله ذلك النكاح هو نكاح نفس القاضي قبل الاذن او معلوم أي امر القاضي رجلا من اعوانه بالتزويج فزوج (جاز) الخ (٨) (د) في قول كتب في منشوره ذلك رمز (الى ان) السلطان ولي ايضا وان (ولايته بعد مولى المولات) حيث اتم بهم (١٥) أي مقدم عليه لان ولايته بمنشور السلطان وامره فالامر مقدم على المأمور في الولاية (قاضيا لبلدة كذا) وليا للنكاح الصغار التي (لاولى لها) أي عند خوف فوته (ابن عابدين) (١٢) أي مثال الحكمية مثلما (اذا كان) أي الاقرب الحاضر الممتنع نفسه عن التجويز (مانعا له) أي للابعد (ثم ظهر) أي من الاختفاء (١٥) أي تزويج الابعد ولا يبطل بظهور الاقرب (١٦) أي التقييد بغيبة الاقرب (مشير) الخ (على اجازته) أي الاقرب (١٩) أي للتوقف على اجازة الاقرب في تلك الصورة (٢٥) أي نكاح الابعد وقد حضر الاقرب (٢١) صلة تحول بان مات الاقرب قبل اجازته مثلا (٢٢) أي الابعد تزويجه الاول (بعد التحول) ظرف الاجازة (حيث) أي في مكان (٢٥) أي الاقرب الغائب في ذلك المكان (*) أي لو زوج الاقرب موليته في أي مكان كان الاقرب فيه يجوز فهذا بدل على ان ولايته لا تنقطع بغيبته (حسن) (٢٦) أي تعقد المرأة عقد المولاة (رجلا) الخ (او غير المجوز) للنكاح صفة الخبر أي خبره الذي يتعلق بتجويز النكاح وجودا وعدما (٢٩) أي ليس له ان ينكح

اشعار بانها لو كان في السواد لم يزوج الا بعد كما في المحيط (وعند البعض)

ابي عصمة المروزي ومحمد بن مقاتل الرازي وغيرهما (مدة السفر) اي

ثلاثة ايام ولياليها وهو الصحيح وبه يفتي وعند اكثر المشايخ مسيرة شهر

كما في الكبرى وهو المروى عن ابي يوسف رحمه الله وعن محمد رحمه الله

في رواية خمسة وعشرون مرحلة وفي رواية عشرون مرحلة كما في شرح

الطحاوي وقيل مدتها ان لاتصل اليه القافلة في سنة الامرة يعني ذهابا

ومجيئا وهو اختيار القدوري وقيل ان لا يعرف له اثر بان كان جوالا

في البلاد او مفقودا وهو اختيار السفدي كما في الكرمانى (وتعتبر الكفاءة في)

وقت (النكاح) للزومه او لصحته على الاختلاف والكفاءة بالفتح والمد

مصدر لكفو وهي لغة المساواة وشرعا مساواة الرجل للمرأة في الامور الآتية

وفيه اشعار بان نكاح الشريف الوضيعة لازم فلا اعتراض للولي بخلاف

العكس فانه وان كان نافذا لكنه غير لازم كما في شرح الطحاوي وانما

اعتبر من جانب الرجل لان المرأة تغير باستفراش من دونها بخلاف

الرجل وانما قلنا بحذف المضى لانه اذا لم يبق كفوا بعد النكاح

بان صار فاسقا مثلا لا يفسخ كما في النهاية (ثم) تعتبر في العرب (نسبا) اي

من جهة النسب وهو الاشتراك من جهة احد الابوين مولا او عرضا وقد

يطلق على ذى النسب كالحسب (فقريش) هو من ولد نضر بن كنانة

ومن دونه على الاشهر ومن ولد فهر بن مالك بن نظر على الاكثر

كما قال ابن الحجر ويجوز فيه الصرف وعدمه على ارادة المي والقبيلة

وهو مصغر القرش تعظيما وهو الكسب والجمع كما في الصحاح وانما سمي

به لانهم يتجرون ويجمعون بمكة بعد التفرق في البلاد كما قال ابن الاثير

(بعضهم كفول بعض) مشير الى انه لا تفاضل فيما بينهم من الهاشمي والنوفلي

(١) اي الاقرب (٢) اي في مضافة البلد

مثل ما يقال له تمنات (٣) اي سياحا

(٥) اي في المعنى الشرعى للكفاءة

(٧) لان الاعلى يساوى بل يفوق على الادنى

(٨) اي نكاح الوضيع الشريفة لان الادنى لا

يساوى الاعلى (٩) اي الكفاءة (١٥) حيث

قال مساواة الرجل للمرأة واكتفى به ولم يقل

والمرأة له (١١) بالعين المهملة من العار

(١٢) اي بكونها فراش (١٣) فانه لا عار له

افراش من دونه (١٤) وهو لفظ الوقت (١٥)

اي النسب (١٦) اي الاب او الام (١٧)

فالاشتراك الطولى هو اشتراك الولد للآباء

والامهات الى آدم ومواء عليهما السلام

وبالعكس والعرضى هو الاشتراك بين الاخوة

واولادهم وكذا بين الاخوات واولادهم وكذا

الاخوال والحالات والاعمام والعمات وبالمهملة

هو الاشتراك فيما بين المتفرعات من جد واحد

او جدة واحدة فهي الغير الصلبية لهما

وبالنسبة الى الصليات يكونان ابا واماف كان

الاشتراك فيما بين المتفرعات في عرض

السلسلة الاولى لا في طولها كما في الاول

(١٨) اي لفظ النسب (١٩) يطلق على

ذوى الحسب (٢٠) حيث قال في وقت النكاح

(حسن) * ولا يعتبر استمرار الكفاءة بعد

ذلك حتى لو تزوجها وهو ذومال فافترقا

ينفسخ النكاح (حدادى) (٢٥) اي في لفظ

قريش (٢١) فيصرف (و) ارادة (القبيلة)

فيمنع من الصرف لوجود العلمية والتأنيث

(٢٣) اي القرش (٢٤) وفي الكسب ايضا جمع

(٢١) على ترتيب اللغ فان اريد بقريش المي

صرف وان اريد به القبيلة لم يصرف (لناظره)

(٢٥) اي يكتسبون (٢٦) من الاجتماع

(٢٧) للكسب والتجارة *

(١) اى على رضى الله عنه (٢) اى بنته من (فاطمة) رضى الله عنها (٣) عطى بيان لبنت (٥) صفة زوج (٦) اى عمر (٧) اى الذى غير قريش بقريظة المقام (٨) اى ذو حسن وحرمة بين الناس (٩) لكونها عالمة فقهية مجتهدة مع انها ليست بقريش (١٥) بنت النبى عليه السلام (١١) بكفؤ للعرب (١٢) اى العجم العالم او الوجيه من الوجاهة ويحتمل ان يكون من الجاه (١٣) اى للعرب (١٤) من الموضوع (*) فانهم كانوا يستخرجون النقى من عظام الموتى ويأكلونه (كفاية) (١٦) اى لفظى العرب والعجم (١٧) اى كما فيما عنون صاحب المغرب بلفظ زيل فان من عادة المصنفين ان يوردوا فى اخير باب او فصل او بحث مثلاً بعنوان تذييل الخ او يقولوا تنبيه او تذييل فيوردون ما يناسب البحث (١٨) بيان ما (١٩) حيث اعتبر الزيادة بالخلافة حتى قال لا يكا فى اهل بيت الخلافة غيرهم من القريش (٢٥) لانه قصد بذلك عدم المكافاة (من اى جهة) كانت على العموم (٢٣) يفتح الهمزة بيان ما فى المضمرات بتقدير من ان الخ كما هو الشائع (٢٤) اى المتعارفة فى ما بين العجم (٢٥) من الكفاية غير الاسلام والحرفة (٢٦) اى فى الكتب الفقهية لانها ولا اثباتا صريحا (٢٧) اى المشايخ (٢٨) اى البواقى (٣٥) اى لفظ ذى فى قول لذى آباء فيه (٣١) للمؤنث فى قوة ان يقال لهذه آباء فيه لان من الاسماء اللازمة للاضافة بمعنى صاحبة حتى يلزم عدم خوية الكلام لعدم المطابقة فاندفع ما فى الكارمية والانصب على ما مر ان يقال لذات آباء الخ انتهى واما ذى قوله فذو ابوين الخ من الاسماء اللازمة للاضافة بمعنى صاحب فعلى قياسه ظن ما ظن كما قال على ما مر الخ وكذا ما ظن البرجندى حيث قال واعلم ان ظاهر عبارة المتن بوجه انه اعتبر الكفاية بين الزوج واب الزوجة حيث قال كفؤ لذى آباء فيه ولم يقل لذات آباء وكذا قوله فيما بعد فليس فاسق كفؤ لبنت صالح والمفهوم من الهداية والكافى وغيرهما ان الاعتبار الكفاية بين الزوج والزوجة فى الامور المذكورة ههنا وهذا هو الظاهر انتهى فكما انه اندفع برد ان المص وان لم يقل لذات آباء قال لذى آباء الخ فالمفهوم منه ان الاعتبار هو الكفاية بينه وبين ذكور قبيلة اب الزوجة حيث قال كفؤ لذى آباء ولم يقل لذات آباء الى آخر ما كتبه بعينه وعن

والتيمى والعدوى وغيرهم ولهذا زوج على وهو هاشمى بنت فاطمة أم كلثوم بغير وهو عدوى والى انه ليس العرب ولا العجم كفوا لقريش فلا يكون العالم ولا الوجيه كالسلطان كفوا العلوية وهو الاصح كما فى المضمرات لكن فى المحيط وغيره ان العالم كفؤ للعلوية اذ شرف العلم فوق شرف النسب ولذا قيل ان عائشة افضل من فاطمة رضى الله عنهما (والعرب) اى من يجمعهم اب فوق النظر او الفهر (بعضهم كفؤ لبعض) منهم لا العجم الا ان يكون عالما او وجهيا فانه يكون كفوا لهم كما فى المضمرات وينبغى ان يستثنى بنو باهلة فانهم ليسوا با كفاه لغيرهم من العرب لحسانتهم كما فى الكرماني (وفى العجم) عطى على قولنا فى العرب وكلاهما من اسماء المجموع كما فى زيل المغرب (اسلاما) اى من جهة اسلام الاب والمجد وفيه اشارة الى انه لا يعتبر الكفاية فيهم نسبيا فبعضهم كفؤ لبعض لانهم ضيعوا انسابهم وما استثنى محمد من رجل مشهور فذلك لتعظيم الخلافة وتسكين الفتنة والى انه لا يعتبر الكفاية فى القريش والعرب من اى جهة الامن جهة النسب فلا تعتبر اسلا ما كما فى المحيط والنهاية وغيرهما ولا ديانة كما فى النظم ولا حرفة كما فى المضمرات ان العرب لا يتخذون هذه الصنائع حرفا واما الباقي فلم يوجد والظاهر من عباراتهم انه معتبر (فدوا بويين) اى رجل له اب وجد (فى الاسلام كفؤ لذى) المرأة التى لها (آباء فيه) اى اب واجداد فى الاسلام فدى اسم اشارة وآباء مبتدأ محذوف الخبر

وبتحقيق الشارح المحقق اندفع هذا ايضا (٣٣) وهو قوله لها لا يجوز مضاف اليه لذى كما ظن لكنه يلزم على الشارح المحقق حذف الموصول مع بعض الصلة وهو مالم يرض هو به فى مواضع وقوله (المرأة) اظهار المشار اليها فتأمل

(١) اشارة الى ان المضاف محذوف وان ضمير
التثنية الى ابوين فلو قال المصنف بالارجاع
الى ذو ابوين لكان اظهر واخصر

(٢) اى فى اعتبار الديانة فى الكفامة
(اشعار) الخ

(٣) اشارة الى ان عبارة المتن تركيب اضافى
لاتوصيفى كما فى التوجيه الآتى من بعد لكنه
بعد تقدير المضاف اليه يكون ما جعله مضافا
اليه صفة للمقدر فلا تغفل (٥) اى والحال
ان البنت (صالحة) ايضا (٧) صالحة البنت
(٩) اى الاب فاكفى بهذه الغلبة
(١٥) ويجعل صالح صفتها فيكون التركيب
توصيفيا (١٢) بكسر النون جمع
نسبة اى على كونه من صبيغ النسبة مثل لابن
وقامر يستوى فيها المذكور والمؤنث على ما
صرح به الجار بردى فى شرح الشافية فيصح
كون صالح صفة لبنت (اى) بنت (ذات
صلاح) (١٥) اى تمام المهر (مؤجلا) الخ
(١٧) اى على المهر (١٨) التى للجمع
المطلق فأتضح الاشارة (١٩) اى معا
ومجموعا (٢٥) اى كون العجز مبطلا
للكفامة (عندهما) الخ (٢٢) اى النفقة
(بالكسب ولا يقدر) به (على المهر)

وعن ابي يوسف رحمه الله انه ليس بكفو له والصحيح هو الاول كما فى المضمرات
(لا) يكون (ذواب) واحد كفوا (لهما) اى لذات ابوين فيه وعن ابي
يوسف رحمه الله فيه خلاى (ولا) يكون (مسلم بنفسه) دون الاب (كفو له)
اى لذات اب فيه وعن ابي يوسف رحمه الله ان العالم المسلم بنفسه كفو له
كما فى النهاية (وحرية وهى كالاسلام فيما ذكرنا) فذو ابوين فى الحرية كفو
لذات آباء فيها لاذواب لهما ولا عبد للحره ولا معتق للحره الاصلية ولا
معتق ابوه اوجده لهما عندهما خلافا لابي يوسف رحمه الله فى الجد كما
فى المحيط وعنه ان العالم المعتق كفو للنسب كما فى النهاية (وديانة) اى
صلاها وحسبا وتقوى كما فى النهاية او عدالة كما فى الكرماني وفيه اشعار
بانه لو كان مبتدعا والمرأة سنية لم يكن كفوا لهما كما فى التنقى (فليس
فاسق) ولو غير معلى (كفو لبنت) رجل (صالح) وهى صالحة وانما لم
يذكر لان الغالب ان تكون البنت صالحة بصلاحه ولا يبعد ان ينون البنت
ويجعل الصالح على النسب اى ذات صلاح وهذا مذهب مشايخ باخ وعند
ابي يوسف رحمه الله انه اذا لم يعلن فكفو والا فلا وعن محمد انه ان
كان محترما عند الناس كاعوان السلطان فكفو والا فلا ولم يرو عن
ابي حنيفة شئ فى ظاهر الرواية والصحيح عنه ان الفسق لا يمنع الكفامة
كما فى قاضيان (وما لا فالعاجز) يوم التزويج (عن) اداه (المهر المعجل)
وقيل عن المؤجل ايضا وقيل عن نصف المهر كما فى قاضيان والاول هو
الصحيح كما فى المحيط وذكر فى الزايدى انه اذا تعارى كونه مؤجلا لا يعتبر
القدرة عليه (و) عن (النفقة) هكذا اطلق فى مختصر القندورى وذكر فى
المحيط انها نفقة سنة وقيل شهر وذكر الواو مشير الى انه يشترط القدرة
عليهما وهذا عندهما واما عند ابي يوسف رحمه الله فالعجز لا يبطل الكفامة
كذا فى المتأخر والى انه لو قدر عليهما بالكسب ولا يقدر على المهر لم

(١) أي القادر على النفقة بالكسب دون المهر (كفو)

(٣) ان في ذكر حرفي الواو كما مر (٤) أي عنهما معا (٥) بالطريق الاولى فالسبيل ان يكتفى عنه بالإشارة (٦) كما لا يخفى (٧) أي على المعجل والنفقة (قوله) أي أبي يوسف رحمه الله بانه كقولها

(٨) أي اعتبار الكفاءة في الحرفة (أظهر روايتي) الخ (١٥) أي الامام (فهو انه) الخ (١٢) أي اختلافهم (١٣) ففي زمانهما كان يتفاخر ويغار بالحرف دون زمانه (١٤) من الحلق سرتراش (١٥) في لغة الاخرى بيطار نعلبند (١٦) قوله فردش

(١٧) مسمى دوز (١٨) أي ادون اهل كل الحرف (غادم الظلمة) الخ (٢٥) أي في ذلك المتن (٢١) فمن حائك الى صغار جنس وعطار وبرزاز وصراف مثلاً جنس آخر (ليس) فرد من (أحدهما) أي الجنسين (المذكورين) (٢٤) لفرد من جنس (٢٥) جمع فرد (٢٦) أي الجنسين (٢٧) لفرد من (جنسها) أي جنس تلك الافراد ففرد من جنس الحائك مثلاً كفو لفرد آخر منه ومن الحجام والكناس الى الصغار وبالعكس ايضاً لان هؤلاء جنس واحد وفرد من عطار كفو لفرد آخر منه ومن البرزاز والصراف ايضاً وبالعكس لان هذه الثلاثة جنس واحد (٢٩) أي القدرة كما في بعض النسخ

(*) القروي بفتح القاف نسبة الى القرية (ابن العابدین)

(٣٥) بالرفع قائم مقام فاعل يوقع فيكون يفرق مستنداً الى مصدره بهذا التأويل (٣١) على الاول (٣٢) كما على الثاني كلاهما (من الثلاثي) المجرد من باب نصر

يكن كفوًا وهذا عند عامة المشايخ وعن أبي يوسف رحمه الله انه كفو كما في المضمرات (غير كفو للفقيرة) في ظاهر الرواية وهذا اذا كانت صالحة للوطئ والا فلا تعتبر القدرة على النفقة كما في المحيط وفيه إشارة الى ان ذلك العاجز غير كفو للغنية والى ان العاجز عن أحدهما غير كفو لها وفي التجنيس العاجز عن المهر دون النفقة كفو للفقيرة الغنية وفي المضمرات ان كان علويًا أو عالمًا غير قادر على مهر المثل كفو للفقيرة الغنية (والقادر عليهما) أي المهر المعجل والنفقة (كفو لغنية) أي امرأة لها مال زائد عليهما وهذا عند أبي يوسف رحمه الله لأعندهما والصحيح قوله كما في المحيط (وحرفة) وهي اسم من الاعتراف أي الاكتساب وهذا أظهر روايتي الصاحبين وأما أظهر روايتيه فهو انه لا تعتبر الكفاءة حرفة والأول هو المعبر في زماننا كما في المحيط فهو من اختلاف الزمان كما في التحفة (فحائك ادحام او كناس او دباغ) او حلاق او بيطار او حداد او صغار (ليس بكفو لعطار ونحوه) من البرزاز والصراف وعليه الفتوى كما في المضمرات فالخفاف ليس بكفو للبرزاز والعطار كما في الكافي واخص كلهم غادم الظلمة وان كان ذاملاً كثير لانه من أكل دماء الناس وأموالهم كما في المحيط وفيه إشارة الى ان الحرف جنسان ليس أحدهما كفوًا لآخر لكن أفراد كل منهما كفوًا لجنسها وبه يقتضى كما في الزاهدی وآني ان الكفاءة في الجمال والقوة غير معتبرة وكذا التجارة في الأصوب كما في النظم والى ان المرض لم يسلب الكفاءة فالمریض كفو للصحيحة والمجنون للعاقلة وكذا الفردية فالقروي كفو للبلدية كما في المحيط (وان تكسحت) المرة المكلفة كفوًا بلاولى (ياقل من مهرها) أي مهر مثلها (فللولى الاعتراض) أي المرافعة كما مر (حتى يتم) أي الى ان يتم النكاح مهرها (او يفرق) القاضى او يوقع الفرقة بينهما فيفرق معلوم او مجهول من الثلاثي ويجوز ان يكون من

(١) المذكور من كونه معلوما راجعا الى القاضى او مجهولا بمعنى يوقع التفرقة واثبت كونه من التفعيل بدليل قوله تعالى (يفرقون به) اى السحر (بين المرء وزوجه) فى قصة هاروت وماروت فى أوائل سورة البقرة (٤) اى ولاية الاعتراض للولى فى هذه المسئلة (٥) اى الامام (٦) اى فى ان للولى الاعتراض فى المسئلة (تفصيل) فان عند ابي يوسف رحمه الله انما يكون له الاعتراض فى قوله الاول لان فيه ينبغى ان يكون موافقا لابي حنيفة من ان للولى الاعتراض فيما بلاولى اذ هو فى اصل العقد يوافقه فى انه صحيح نافذ على ذلك القول واما على قوله الثانى فالنكاح غير نافذ عنده فلامعنى للاعتراض على هذا كما هو كذلك على قول محمد اولا فانه لما كان النكاح موقوفا على اجازته على قوله الاول لامعنى للاعتراض وانما خلافه لابي حنيفة رحمه الله فى عدم الاعتراض على قوله (٤٧٣)

التفعيل على التفضيل يفرقون به بين المرء وزوجه فقبل الدخول لاشى^١ عليه وبعده عليه المسمى وفيه اشارة الى ان المسمى اذا كان مساويا للمهر المثل ليس للولى اعتراض كما فى الطحاوى وهذا^٢ عنده واما عندهما ففيه تفصيل قد مر ولا يخفى انه انسب بما قبله (ورق نكاح الفضولى) اى نكاح صدر طرفاه بكلام واحد او كلامين من واحد فضولى سواء كان فضوليا من الجانبين او من جانب واحد او وليا او وكىلا من آخر فزوج الفضولى غائبة بغائب او بنفسه او ابنه او موكله مثل زوجت فلانة من فلان او زاد عليه فقال وقبلت منه^٣ وقس عليه الباقي وهذا^٤ عنده واما عند الطرفين فلا ينعقد اذا كان فضوليا من الجانبين او من احدهما ووليا او اصيل او وكىلا من الآخر قبل الخلاف^٥ فيما اذا تكلم بكلام واحد اما باثنين فينعتق موقوفا بلا خلاف كما اذا كان النكاح من الفضوليين كذا فى الاختيار والنهاية والكرمانى وغيرها هذا^٦ الا ان هذا التعميم ينافى ما^٧ يأتي من غير فضولى فيوفق^٨ بينهما بان يحمل ما يأتي على مذهبهما^٩

المرجع اليه ان صح رجوعه على ما مر ٧ اى فى شرح بلاولى (ح) (٨) اى هذا الخلاف بينه وبينهما او هذا المتن (٩) من بيان الكفاة حرفة لانها لا يعتبر عنده اظهر الرواية وعندهما يعتبر فى اظهر روايتيهما كما مرفوعة لاية الاعتراض للولى فى النكاح بلاولى وان كان كفوها عنده وعدمها عندهما يناسبه حاصله ان هذه المسئلة ليست فى موضعها الاثني (١٥) (او) زوجها الفضولى (بنفسه) اى الفضولى (١٢) ان يقول الفضولى (زوجت فلانة) غائبة (من فلان) غائب اى هذا القدر (١٥) اى هذا القدر (١٦) اى على الغائب من جانب فلان (١٧) اى على الغائب (١٨) مثل زوجت فلانة من نفسه او من ابني او من موكل (١٩) اى الانعتاد ولو موقوفا (٢٥) اى ابي يوسف رحمه الله (٢١) اصلا (٢٣) بينه وبين الطرفين (٢٤) اى غدا هذا (٢٧) اى تعميم واحد فضولى بقوله سواء كان فضوليا من الجانبين الى آخره فانه يفهم منه جواز ان يتولى واحد فضولى طرفى النكاح كما هو عند ابي يوسف رحمه الله خلافا للطرفين (٢٨) بيان ما فانه يفهم من قوله ويتولى طرفى النكاح واحد غير فضولى الخ ان من هو فضولى فى الجملة ليس له ان يتولى طرفى النكاح كما هو عند الطرفين خلافا لابي يوسف رحمه الله وهو اربعة اقسام فضولى من جانب وكيل او ولى او اصيل من جانب او فضولى من الجانبين كذا فى المكارمية ولذا قيد فيها قول المص فضولى بقوله من جانب احد الزوجين انتهى وقال البرجندى ولا يصح ان يكون متولى طرفى النكاح فضوليا من الجانبين او فضوليا من جانب اصيل او وكىلا من جانب آخر وهذا عند ابي حنيفة ومحمد وعند ابي يوسف رحمهم الله يجوز ويتوقف انتهى بقوله ويتولى طرفى النكاح واحد غير فضولى فانه يفهم منه انه اذا كان ذلك الواحد فضوليا لا يتولى طرفى النكاح والحال ان التعميم فى قوله نكاح الفضولى بان يقال سواء كان الفضولى واحدا او اثنين يقتضى ان يكون الواحد الفضولى متوليا من الطرفين فيحصل المناقاة بين قولى المتن تأمل آخوند ملا فتح الله بن حسين الاوردى (٢٩) بالقاء ثم القان مجهول من التوفيق (٣٥) اى بين ما نحن فيه وبين ما يأتي (٣١) اى الطرفين

(١) أي أبي يوسف رحمه الله على ما عرفت
 الخ لاني بينهما (أو يخص) ما نحن فيه
 (٣) فضولي من جانب وفضولي آخر من جانب
 آخر لا أن يعم منهما ومن فضولي واحد اعم
 من أن يكون من الجانبين أو من جانب واحد
 الخ فلا يلزم أن يكون فضولي في الجملة متوليا
 للطرفين (٤) أي الفضولي (٥) وهو الضاد
 المقابل لعين وزنه هكذا في النسخ التي رأينا
 لكن ضمه لكونه ما قبل الواو المفتوح ضم ما
 قبله كما أن الالف يقتضي فتح ما قبله لازم نحوي
 لا يحتمله غيره ولذا نقل عنه الصواب بضم الفاء
 إلا أن يقال أنه نقل عبارة عن المطرزي بعينه
 كما أحال إليه بقوله (كما قال المطرزي)
 فالخطأ في عبارته ومنسوب إليه (٧) أي فيما
 قال المطرزي نظر (٨) لأنهما ليسا بوكيل ولا
 يصدق أنهما فضولي (٩) أي بضم الفاء
 (١٥) أي الجمع وهو الفضولي (١١) أي لا
 يهيم ولا يقصده (١٢) أي لغلبته على ما لاخير
 فيه فكانه اسم فرد جنس (١٣) مجهول (١٤) لكونه
 كالمفرد بالغلبة والافققتي قاعدة النسبة
 أن يرد الجمع إلى الواحد عند النسبة فيقال
 في النسبة إلى المساجد مسجدى وإلى الفرياض
 فرضى (١٥) وهذا قرينة على أن المراد
 بالضم هو ضم الفاء (١٦) كالقطوع في مبالغة
 قاطع من القطع (١٧) عطف على طلب
 (١٨) أي المبعوث إلى المرأة (١٩) عطف
 على الوصول (٢٥) من الزوج
 (٢٢) أي البنت والأبن في المتألين (٢٣)
 فهما مثالا للولي بالقرابة وأما بالملك
 (٢٤) ولم يمثل للوكيل من الجانبين لظهوره
 (٢٥) في الموضوعين صفة البنت ٧ فصل
 في شرح رموز (فصل أقل المهر ٢٧) بيان
 ما يصاح (٢٨) لخدمة العبد مثلا بيان ما يباح
 (٢٩) فضة أو ذهب غير مضروب (٣٥) أي
 القبر (٣١) من عشرة دراهم (٣٢) أي مع
 القبر (٣٣) أي بين قيمته وبين عشرة
 دراهم (٢٤) أي الفضل في المكارمية عن
 الخلاصة أن تزوجها على قطعة تبر وزنها
 عشرة وقيمتها أقل من المضروبة جاز ولا
 يلزم الفضل وفي السرقة لا يقطع بهذا انتهى
 (٣٥) أي ظاهر قوله عشرة دراهم (٣٦) أي
 في أن المنافع يصاح للمهر أم لا (٣٧) وهي من
 المنافع فظاهر كلامه في العنوان يخالف ما سيأتي

فصل

(أقل المهر) أي أقل ما يصاح أن يكون قيمة للبضع مما يباح الانتفاع به شرعا
 من المال والمنفعة معجلا كان أو مؤجلا بالفارسي دست پيمان وكابين (عشرة
 دراهم) عينا أو قيمة يوم العقد أو القبض فلو سمي تبراً وزنه عشرة وقيمته
 أقل لزمت فضل ما بينهما وعن محمد رحمه الله لم يلزمه وظاهره أن المنافع لم
 يصاح أن تكون مهرا وقد اختلف أصحابنا في ذلك كما في المحيط وسيأتي
 أن الخدمة تصاح مهراً (فتجب) العشرة (أن سمي دونها) أي العشرة كالنسعة

(١) بعد يوم العقد أو القبض (٢) من قوله قيمة العشرة أى سعى الخ كما ظن البرجندى (٣) أى يجب لها فدخل فى المستثنى منه (٤) ثانياً وهو لا ينافى الوجوب أولاً (٥) أى مهر الأمة (٦) أى لاساقطاً ولا غير ساقط فعلى هذا القول يحتاج إلى الاستثناء (٨) أى غير دون العشرة إنما أقام الضمير مقام اسم الإشارة لأن لفظ دون من الظروف لا يصح (٩٧٥) **فصل المهر**

وكذا الحال فى القيمة حتى لو سُمى ثوبٌ قيمته ثمانية وجب ذلك الثوب ودرهمان وأن صار قيمته عشرة ولا حاجة إلى استثناء الأمة فإن لها مهرًا إلا أنه سقط وقيل أنه لم يجب أصلاً كما فى المحيط (وإن سعى غيره) أى غير ذلك من العشرة أو أكثر (فالمسمى) واجب ولا يخفى هذا عن اشعار بوحدة المسمى فلو سعى فى العلانية أكثر مما فى السر فالعلانية عنده والسر عندهما إلا إذا شهد فالسر عندهم على ما ذكره السرخسى (عند موت أحدهما) أى الزوج والزوجة فإن الموت كالوطئ فى حكم المهر والعدة لا غير كما فى الزاهدى (أو) عند (خلوة صحت) فإنها كالوطئ فى النزويج فنزويج البكر كالنبيب كما فى الزاهدى وفى تأكيد المسمى ومهر المثل بلاتسمية وثبوت النسب ووجوب النفقة والسكنى والعدة وحرمة نكاح اختها وأربع سواها فى عدتها وحرمة الأمة عليها ولا تكون كالوطئ فى الأملال للزوج الأول وثبوت الإحصان والرجعة والميراث منه كما فى المحيط وإنما لم يذكر الوطئ لأن الخلوة مغنية عنه فسقط تكلف عموم المجاز

للمرجعية بدون لفظ ما ولذا قدره أبو المكارم هناك أقول لأحاجة إلى هذا وذلك لأن لفظ دون قد يستعمل غير ظرف معرباً بمعنى كم وزبون فى الفارسية فالمراد بقوله أن سعى دونها بالرفع تعيين عدد هو دون العشرة أى تحتها فضمير قوله غيره راجع إلى هذا الدون بلاغبار (٩) بيان الغير (١٥) تقدير الخبر اسماً أولى من تقديره فعلاً كما فعل أبو المكارم لكن الأولى منهما هذا الدون بلاغبار (١١) أى قوله فالمسمى بصيغة المفرد (١٢) ظاهراً وباطناً (١٣) أى الظاهر (١٥) أى أكد وقرر المزوج عليها أو على وليها أن المهر هو الذى فى السر وأما العلانية فهو سبعة دراهم (٩) المهر ماهو (السر عندهم) أى النكاح (١٧) أى فى الرضاء عند استئذان النزوج (١٨) مجهول (١٩) أى التى صحت خلوتها ولكن لم توطأ فى الحقيقة (٢٥) أى فى أن رضاها بالقول أو الفعل كما مر (د) فى (تأكيد المسمى) عطف على النزوج (٢٥) الضمائر الثلاث التى صحت خلوتها وكذا ضمير (عليها)

(٢٢) يفهم منه أن النفقة لا تجب قبل الخلوة وفى النهاية والعناية معرباً إلى المبسوط وفى ظاهر الرواية بعد صحة العقد تجب لها النفقة وإن لم تنتقل إلى بيت الزوج والفتوى على ظاهر الرواية (ملا فتح الله آخوند أوردى) (٢٦) أى الخلوة الصحيحة (٢٧) أى فى تحليل المطلقة الثلاث

(٢٩) من ظروف وجوب المسمى (٣٠) أى لا تحل مطلقة الثلاث للزوج الأول بمجرد خلوة الثانى بل لابد من وطئه لحديث العسيلة (ابن عابدين)

(١٥) فلوزنى بعد الخلوة الصحيحة لا يلزم الرجم لفقد شرط الإحصان وهو الوطئ (ابن العابدین) (١١) أى لا يصير مراجعاً بالخلوة ولا رجعة له بعد الطلاق الصريح بعد الخلوة بحر أى لوقوع الطلاق بائناً كما قد مناه (ابن العابدین) (١٢) أى لو طلقها ومات وهى فى عدة الخلوة لآثرت بزازية (ابن عابدين) (٣٥) لأنه لما وجب المسمى بخلوة هى سبب الوطئ فبالوطئ بالطريق الأولى (٣١) فى لفظ الخلوة

١ (أو) تكلف (الاستخدام) فيما بعد من قوله وهو أن لا يوجد الخ (٢) من أي المكارم حيث قال والأحسن ههنا أن يقول أو لو طئ أو خلوة صحت واستعمال أحدهما وإرادة كليهما على طريق عموم المجاز للابسة السببية في الجملة شائع عندهم لكن التفسير المذكور بأي ذلك في هذا المقام اللهم إلا أن يرتكب طريقة الاستخدام انتهى فقوله على طريق عموم المجاز بأن يراد من خلوة مثلاً معنى تحقق تسليم أحد البدلين فيعم الوطئ أيضاً وقوله لكن التفسير المذكور أي فيما بعد من قوله وهي أن لا يوجد الخ بأي ذلك أي عن إرادة عموم المجاز بالمرجع لأن التفسير المذكور لا يحمل على الوطئ كما لا يخفى ولذا أشار إلى ارتكاب الاستخدام في ضمير وهي الخ بأن يرجع إلى خلوة مراداً منها معناها الحقيقي وبلغظها معناها المجازي العام كما هو القسم الأول من الاستخدام (٣) بالمعنى المصدري الموصوفى بها فصح حمل قوله (أن لا يوجد فيها) أي في تلك الخلوة ولا حاجة إلى أن يرجع ضمير هي إلى صحة الخلوة كما ظن من أي المكارم ولا إلى التقييد باجتماعهما في مكان واحد كما ظن شارح مع أن عدم اجتماعهما في مكان واحد مانع حسي فهو خارج عنه بقيد أن لا يوجد مانع وطئ حسي الخ (٥) عطف على قوله كمرض الخ فلا يرد أن لفظ ما سقط من البين (٦) أي مع الزوج والزوجة عند خلوتهما (أمة) الخ (أو امرأة) كالحاد مثلاً (كذلك) أي من أحدهما (١٥) أي يدخل في المانع الحسي (١١) أي يخاف فيه الإطلاع (١٢) المناسب في مقام التمثيل الواو لا كلمة أو كما هي في النسخ (١٣) أي الطريق الأعظم والمسجد والحمام (١٤) أي الزوج والزوجة (١٦) أي الزوج وان لم يعكس (١٧) ولو قرأ مجهولاً لكان مستدركا لأنه فهم من الشرطية الأولى (١٨) أي كصلوة النفل لأن كلاهما من جانب العبد (١٩) أي المانع الطبيعي (٢٥) أي الشرعي فظهر منه أن الانفصال ليس بحقيقي (٢٥) قوله مع الثاني أي مع المانع الشرعي يعني أنه اجتمع المانعان في مثل الحيض والنفاس كما قال أبو المكارم (وحيض ونفاس) مثال المانع طبعاً وفيه المنع الشرعي أيضاً انتهى (لناظره) (٢١) فإنه دم حكماً (٢٢) في المنن (٢٣) إنما ذكر ليرتبط قوله (بخلاف الجب) ويتعلق بمانعة (٢٥) أي العنة الأعم (٢٦) أي لغة ردية (٢٨) حيث قال يقال فلان عنين بين التعنين ولا تنقل بين العنة كما يقوله الفقهاء (فالأولى) بدل العنة (التعنين) من التفتيح (٢٦) المر دول الخطاء وغير المقبول كذا في القاموس (٢٨) في المغرب يق فلان عنين من التعنين ولا يف من العنة كما يقوله الفقهاء (ملا لباس)

(٤٧٦)

فصل المهر

والاستخدام كما ظن (وهي) أي الخلوة الصحيحة (أن لا يوجد) فيما (مانع وطئ حسي) أي منعاً مسياً (أو شرعاً أو طبعاً) فالأول الحسي (كمرض) لأحدهما (يمنعه) من الوطئ ويدخل فيه ما إذا لحقه ضرر من الوطئ وكذا ما إذا كان أحد الزوجين صغيراً كما في النتن وكذا إذا كان معهما أمة من أحدهما أو امرأة كذلك إلا إذا كان الثالث صغيراً لا يعقل أو مغمى عليه أو مجنوناً أو أعمى أو نائماً وكذا ما إذا كان المكان غير مأمن الإطلاع كالطريق الأعظم أو المسجد أو الحمام وقال شذاد يصح فيها في الظلمة ولو لم يعرفها اختلف في كونها خلوة ولو عرفت تصح الخلوة الكل في المحيط (و) الثاني مثل (صوم رمضان) فصوم القضاء والكفارة والنذر والنفل لم يمنع الصحة على الأصح (وصلوة فرض) شرع فيها أحدهما فصلوة النفل لم تمنع ويتنبى أن يكون صلوة القضاء والنذر كذلك (وأمرام) من أحدهما ينجح فرضاً أو نفلاً أو عمرة (و) الثالث مع الثاني مثل (حيض ونفاس) من دم حقيقي أو مكمى فيشمل الطهر المتخلل والحاصل أن المذكورات مانعة لصحة الخلوة (بخلاف الجب) بفتح الجيم أي قطع الذكر والأنثيين فإنه غير مانع عنده خلافاً لهما (والعنة) بضم العين أي عدم القدرة على اتیان النساء وهي اسم من التعنين كما في الصحاح لكنهم ردوا كفاً في المغرب

قوله (بخلاف الجب) ويتعلق بمانعة (٢٥) أي العنة الأعم (٢٦) أي لغة ردية (٢٨) حيث قال يقال فلان عنين بين التعنين ولا تنقل بين العنة كما يقوله الفقهاء (فالأولى) بدل العنة (التعنين) من التفتيح (٢٦) المر دول الخطاء وغير المقبول كذا في القاموس (٢٨) في المغرب يق فلان عنين من التعنين ولا يف من العنة كما يقوله الفقهاء (ملا لباس)

وغيره فالأولى التعيين (والخصام) بكسر الحاء والمد أى نزع الخصيتين
فانه والعنة لا يمنعان لصحتها اتفاقاً (و) يجب (نصفه) أى نصف ما سُمي
من العشرة فى العشرة وما دونها أو أكثر فى غيره كما فى المحيط وغيره لكن
فى الخلاصة أن فى أقل من العشرة عينا أو قيمة وجب نصفه (بطلاق) واقع
(قبلها) أى قبل الخلوة الصحيحة ولو قال بكل فرقة من قبله لكان شاملاً بمثل
ردته وزناه وتقبيله ومعانقته لامرأته أو ابنتها قبل الخلوة كما فى النظم
وذكر فى الخلاصة لو كان المهر فى يده عاد نصفه إلى ملكه بمجرد الطلاق
والأولى لا يعود إلا بقضاء القاضى (فإن لم يسم) لها مهر (فالمتعة) واجبة
بطلاق وكل فرقة من قبله (قبلها) أى الخلوة والمتعة درع وخمار وما حقه
بالفارسي جادر ولا ينقص المتعة من خمسة دراهم ولا تزداد على نصف
المهر ويعتبر حالها فى اليسار والأعسار فإن كانت من السفلة فمن
الكرباس ومن الوسطى فمن القز ومن مرتفعة الحال فمن الأبريسم وقيل
يعتبر حاله والأول أصح كذا فى المضمرات وأفضل المتعة خادماً كما فى التنقيح
(و) أن لم يسم يجب (مهر المثل) بطلاق (بعدها) أى الخلوة وكذا بموت
أحدهما قبلها كما فى النظم ويستحب المتعة بكل فرقة من قبله بعد سُمي
المهر أو لا وبطلاق قبلها مع التسمية كما فى المحيط وذكر فى الكروماتى وغيره
أنها لا تستحب فى هذه الصورة (وصح النكاح بلا ذكر مهر) أى بغير أن
يسمى لها مهراً وهذا التصريح بعد بيان حكم ما لم يسم لدفع توهم أنه
نكاح فاسد ولتوطئة قوله (و) صح (مع نفية) أى بشرط أن لا مهر لها (وبشئ
غير مال متقوم) أى صح النكاح بمنفعة وعين سواء كان ذلك العين مالا
أو غيره كخدمة نفسه والتراب وحب حنطة وسمسم وشربة ماء والدم والميتة
والخمر وسياق فى البيع (وبمجهول جنسه) كدابة أو ثوب لم يبين جنسه

(١) أشار بإدراج يجب إلى أن المتن عطف على فاعل فيجب أن سُمي الخ المستتر فيه
(٢) أى وجب ليصح عطف قوله وما دونها على العشرة الظرفي ويصح البيان بقوله من العشرة بالنسبة إليه والأقل عطف قوله وما دونها على مسمى فبأياه قوله لكن فى الخلاصة أن فى أقل من العشرة الخ كما لا يخفى لمن يحترز عن الاستدراك وعلى ما فى الخلاصة جرى البرجندى فى أرجاع الضمير فقال أى يجب نصف العشرة ونصف المسمى أن سُمي دون العشرة أو ما فوقها والأظهر الأشمل بلا تكلف الأرجاع إلى مطلق المهر كما فعله أبو المكارم (فى) تسمية (العشرة) (و) تسمية (مادونها) أى تحت العشرة (أو) من (أكثر) عطف على العشرة البيانية (فى) تسمية (غيره) أى غير ذلك العشرة ومادونها فاقام الضمير مقام اسم الإشارة إلى الأمرين لأن دائرتها أوسع وقد ارتكب الشارح المحقق هذه الصنعة فى كثير من مواضع المتن فجرى هنا عليها (١٥) أى نصف الأقل منها (١١) والمراد بقولية الطلاق منها عدم بعديته أذ يمكن أن لا يوجد الخلوة الصحيحة أصلاً (١٢) وكل الضمائر إلى الزوج واللام صلة الثلاثة الأخيرة (أو ابنتها) أى امرأته (١٣) ظرف المصادر الأربعة (كما) قال (فى النظم) بهذه العبارة الشاملة (١٧) وقد عرفت أن الوطئ أولى لحكم الخلوة فلا يتصور المفهوم المخالف هنا (١٨) أى تمليك من يخدم لها (١٩) أى المتعة (٢٥) أى الأخيرة من قوله وبطلاق قبلها مع التسمية وهذا هو ما استثناه صاحب الهداية تبعاً للقدورى

(٢١) يعنى أن هذه المسئلة قد فهمت من قوله فإن لم يسم فالمتعة قبلها ومع ذلك صرح بها (٢٢) أى نكاح ما لم يسم (٢٣) ومع ذلك تجب المتعة فيه لا بمجرد التصريح بصحته كما ظن أبو المكارم

(١) بيان الجنس بالنظر الى الثوب (٢) اى فى جعل الفقهاء نحو الدابة والثوب من مجهول الجنس (اشعار) الخ (٣) كما عند النخاعة (٤) اى المنطقيين كالحيوان والنامى والجسم (اونوعا) عندهم كالخيل والحمير مثلا كالحبوان (وقد يطلق) اى الجنس عند الفقهاء (على) الامر (الخاص) كالاصناف (١١) يقال هذا من جنس الرجل (و) هذه من (المرأة اه) جنس (١٢) اى بين الرجل والمرأة (١٣) كما ان بين الاجناس الفلسفية فحش التفاوت (كما يطلق النوع) اى عند الفقهاء (عليهما) اى الرجل والمرأة (١٤) اى فى جواز اطلاق الجنس عند الفقهاء على مفهوم الامر العام او فى نفس المتن كالاشعار المذكور (دلالة) الخ (١٨) من قوله وصح النكاح بلا ذكر مهر الى هنا (١٩) اى بموت احدهما قبل الخلوة (٢٥) ويجب فى الصور الاربع المذكورة (٢١) عطف على مهر المثل بكل فرقة من قبله (قبلها) اى الخلوة (وقيل) القائل البرجندى (يجب نصفه) اى نصف مهر المثل (٢٥) اى قوله القيل فى المعبرات زيف الا ان عبارته فيما عندنا هكذا (ويجب مهر المثل) فى جميع هذه الصور (كما مر) يعنى ان خلا بها او مات عنها تجب تمام مهر المثل والا فنصفه انتهى (٢٦) اى وجوبا مثل الوجوب الذى (مرآنفا) اى قريبا كانه تحت الانف اشارة الى قوله فان لم يسم فالمتعة واجبة بطلاق وبكل فرقة من قبله قبلها اى قبل الخلوة ومهر المثل بطلاق بعدها اى الخلوة وكذا بموت احدهما قبلها فالمائلة المفهومة من الكاف فى تقييد وجوب مهر المثل بالموت او الطلاق بعد الخلوة وفى تقييد وجوب المتعة بكل فرقة من قبله قبلها ولهذا قيدها بها (٢٨) اى فيما فى المبسوط (٢٩) لانه جعل الابل والفرس مالم يسم بمجهول الجنس والغنم مثلهما من انواع الحيوان (٣٥) من الفاضل البرجندى حيث قال والغنم ايضا مجهول الجنس يتناول المعز والضأن وكذا الدار الا اذا بين موضعها كذا فى فتاوى قاضى خان انتهى فاصل الظن من قاضى خان فيجتمل ان يكون قوله كما ظن نسبة اليه (٣١) اى فى وجوب الوسط (٣٢) لانها لولها الخيار تختار ما هو الانفع وهو الاعلى والوسط نفع الزوج فله خياره (او التسليم) والقبض (كما مر) فى اَوَّل الفصل واورد فيه بدل التسليم القبض (٣٤) اى فى اَوَّل الفصل من الشرح حيث قال فى شرح قوله عشرة دراهم عينا او قيمة يوم العقد او القبض وغيرهنا القبض بالتسليم (حسن افندى)

(٤٧٨)

فصل المهر

من الخيل والحمير والقطن والكُتان مثلا وفيه اشعار بجواز الملاق الجنس عند الفقهاء على الامر العام سواء كان جنسا عند الفلاسفة او نوعا وقد يطلق على الخاص كالرجل والمرأة نظرا الى فحش التفاوت فى المقاصد والاحكام كما يطلق النوع عليهما نظرا الى اشتراكهما فى الانسانية واختلافهما فى الذكورة والانوثة وفيه دلالة على ان المشرعين ينبغي ان لا يلتفتوا الى ما اصطاح الفلاسفة عليه كما فى الكشف (ويجب) فى الصور الاربع (مهر المثل) بالموت او الطلاق بعد الخلوة والمتعة قبلها وقيل يجب نصفه ولم يوجد (كما مر) آنفا (او) بمجهول (صفته) لا جنسه كابل او فرس او امة او ثوب من القطن كما فى المبسوط وغيره وفيه اشارة الى ان الغنم ليس بمجهول الجنس كما ظن (فالوسط) اى له خيار الوسط من هذا الجنس وفيه اشعار بانه لا خيار للمرأة كما فى المحيط (او قيمته) اى قيمة الوسط يوم العقد او التسليم كما مر وعن ابى حنيفة رحمه الله لو زوجها على كرحنطة غير موصوفة اجبر على الكر والكلام مشعر بانه لو وصفه ليس له ان يعطيها القيمة كما اذا زوجها على عبد يضاف الى نفسه او يشار اليه وكذا اذا زوجها على كرحنطة مشروطة بشروط السلم وكذا اذا زوج على ثوب طوله وعرضه كذا وهذا رواية عنه وله الخيار فى ظاهر الرواية كما فى المحيط (وبخدة الزوج العبد) اى بان تزوج عبد امرأة على غدنة

سنة

التسليم القبض (٣٤) اى فى اَوَّل الفصل من الشرح حيث قال فى شرح قوله عشرة دراهم عينا او قيمة يوم العقد او القبض وغيرهنا القبض بالتسليم (حسن افندى)

(١) أى اكد المستر لثلا يلتبس الذهن بان ضمير المؤنث المستتر الى القيمة لان المتبادر من الوجوب وهو وجوب القيمة فصوصا اذا كان خدمة الزوج لانه أمر مسلط على الزوجة فلما اكد على خلاف الظاهر علم ان مرجعه ما هو خلاف الظاهر وهو نفس الخدمة او لثلا يلتبس بان يجب بصيغة المذكر الغائب راجع الى مهر المثل (٢) أى فى تعقيب الخدمة بالزوج العبد (والصحيح ان قيمتها) أى قيمة خدمة غير الزوج (واجبة) الخ (١) قوله لرفع اللبس أى لرفع التباس المؤنث بالمذكر بناء على عدم الاعتداد بالايجام * لكونها مقروكة كثيرا (حسن افندى) * وهى ههنا النقطة المثناة الفوقانية فى يجب (٢) ليس مادخل فى الاشارة بل من الخارج كما يدل عليه (قوله عند الشيخين) الخ (والى ان بخدمة العبد) الغير الزوج والافنفس المتن (٢) بالطريق الاولى (١٥) أى الترديد فكلمة او من المحكى او واجب وهذا الاولى لكون الاصل فى الخبر الافراد والاولى أى يقدر يجب قبل مهر المثل لقلة الخذف (مير) ظاهره مشير الى تقدير الخبر الجملة والاولى ان يقدر الفعل فقط بان يقول فيجب مهر المثل ليقول الخذف وانما قلنا ظاهره لاحتمال ان يكون مراده الاشارة الى انه لا بد ههنا من التقدير المخصوص وبجمال فصوصه الى فهم السامع وفظانته فتفطن (حسن افندى) (١١) أى فى كل واحد من الشرطين الاخيرين (اشعار) ظ (لأحد العبدين) الاخص او الاعز (١٤) أى لقيمة احدهما (يجب) ذلك (العبد) (١٧) فلاشئ (على المص) من المناقشة (١٩) أى بعدم ذكر حكم المساواة (٢٥) أى صريحا لانه وان لم يصرح لكنه اشعر به او بترك المص تصرحا بهذه المسئلة (٢١) من أبى المكارم حيث قال وادعى المص انه لا حاجة الى ذكر المساواة لانه علم ما ذكر وقد نوقش فيه انتهى وبين المناقشة فى منهياته بانه يمكن أى يحمل صورة المساواة على الترديد بين العبد وبين مهر المثل فلا يظهر المقصود من كلام المص انتهى فالمراد من المساواة على هذا هى المساواة فى جعله صداقا كما يصح الترديد بين العبدين فى المهر يصح الترديد بين عبد ومهر المثل وان لم يساو قيمته فكان الش المحقق لم يرما فى منهياته (٢٢) من الصورتين الاخيرتين (٢٣) أى على ان كلمة على للشرط وانه لا فرق بينها وبين ان

فصل المهر (١٤٧٩)

سنة مثلا باذن مولاه (تجب) الخدمة (هى) لرفع اللبس وفيه اشارة الى ان بخدمة غير الزوج لا تجب الخدمة والصحيح ان قيمتها واجبة كما فى الكافى والى ان بخدمة الزوج الحر لا تجب الخدمة بل مهر المثل عند الشيخين وقيمة الخدمة عند محمد رحمه الله والى ان بخدمة العبد تجب الخدمة وذا بلا خلاف كما فى المحيط (و) صح (بهذا) العبد مثلا (او هذا) العبد على الابتهام واحد هما اكثر قيمة (فمهر مثل) يجب (ان كان) مهر المثل (بينهما) بان زاد على الاقل وينقص من الاكثر (و) العبد (الاخص) أى الاقل قيمة يجب (ولو) كان مهر المثل (دونه) أى الاخص الا ان يرضى الزوج بالاعز (و) العبد (الاعز) أى الاكثر قيمة يجب (لو) كان (فوقه) أى الاعز الا ان ترضى المرأة بالاخص وفيه اشعار بان مهر المثل ان كان مساويا لأحد العبدين قيمة يجب العبد لانه المسمى كما فى الكافى وغيره فلا على المص بتركه تصرحا كما ظن وهذا كله عنده واما عندهما فلها الاخص فى كله كما فى الهداية لكن فى النظم ان الخلاف فيما اذا كان بينهما لاغير (وان طلق) امرأة ومهرها أحد هذين العبدين مثلا (قبل الوطى * او الخلو) الصحيحة (فنصف الاخص) يجب بلا خلاف (وان نكح) امرأة (بالحق) من الدراهم مثلا (على ان لا يخرجها من وطنها) أى بشرط عدم الافراج فان على عند الفقهاء للشرط معنى يستعملونه فى معنى يفهم منه كون ما بعدها شرطا لما قبلها فلا فرق فى الحاصل بينه وبين ان الشرطية عندهم فى الدخول على الشرط وللتنبية على هذا قال (و) ان نكح (بالحق) ان قام به وبالفين ان اعزج منه (فان وفى) فى الاولى بان لا يخرجها

الشرطية فى الحاصل (٢٤) أى بوطنها (٢٥) أى من وطنها يعنى بكلمة ان فى هذين الشرطين

(واقام) في الثانية (فألف) أي فالواجب ألف في المستثنين (والأ) أي ان لم يف بان اخرجها ولم يقم (فمهر مثل) في المستثنين لكن في الثانية (لايزاد على الفين) ان زاد عليهما لانها رضى به (ولا ينقص عن ألف) ان نقص منه لانه رضى به وهذا عنده واما عندها فيعتبر الشرطان فلها الألف ان اقام والألفان ان اخرج كما اذا نكح على الفين ان جملت وعلى ألف ان قبحت بالاتفاق والاصل عنده ان الموجب الأصلي في النكاح مهر المثل وانما يصار الى المسمى عند صحة التسمية من كل وجه وعندهما المسمى وانما يصار الى مهر المثل عند فساد التسمية من كل وجه كما في المحيط (وان نكح) بهذين العبدين (واحد هما مهر فلها العبد فقط ان ساوى) العبد أي قيمته (عشرة) من الدراهم وان لم يساو فيكمل العشرة وهذا ظاهر الرواية كما في قاضيان وعنه العبد إلى تمام مهر المثل وعنه العبد لا غير كما قال محمد رحمه الله كما في المحيط وذكر في شرح الطحاوي عن محمد رحمه الله ان لها العبد إلى تمام مهر المثل ان كان هو اكثر من العبد والا فلها العبد وقال ابو يوسف رحمه الله فلها العبد وقيمة الحر فرضا وعلى هذا الخلاف اذا جمع بين حلال وحرام (وان شرط) في النكاح (البكارة) بلا زيادة شئ لها (ووجدت ثيبا لزم الكل) أي جميع مهر المثل بالتسمية او المسمى بلانقصان فلو قبل البكارة بشئ زائد على مهر المثل لزم فلو اعطاه الزوج اياها لم يرجع عليها وفي كل منهما اختلاف المشايخ على ما اشير اليه في الفصولين (وفي النكاح الفاسد) أي الباطل كالنكاح للمحارم المؤبد او الموقنة او باكره من جهتها او بغير شهود او للامة على الحرة او في العدة او غيرها (ان لم يطل لم يجب شئ) من المسمى ومهر المثل والمتعة والعدة والنفقة وان خلاها ولهذا قيل الصحيحة أي الخلوة الصحيحة في الفاسد كالفساد في الصحيح والمتبادر من الروي ان يكون

(١) أي كانت ذا جمال وحن

(٢) أي الموجب الأصلي في النكاح (المسمى) الخ وللإختلاف بينهما وبينه في الأصليين المذكورين يقال في صورة التردد بين العبد بنفس التسمية من وجه حيث لا يمكن إيجاب المعين لمكان كلمة أو فلا يعدل عنك من مهر المثل إلى المسمى وصحت من وجه لا مكان إيجاب الأغص لأنه متيقن فلم يعدل عندهما عن المسمى إلى مهر المثل كذا في بعض الشروح

(٣) أي لها العبد ويضم اليه ما يكمل به (العشرة) الخ (وعنه) أي الامام الهمام ٧ ويزاد عليه (إلى تمام أه) (٨) أي الامام الهمام ٩ من الاتمام والتكميل

(١٥) أي لو كان الحر عبدا أي شئ قيمته فيضم إلى العبد (١١) لأجل البكارة (٦) لم يلزم نسخة

(١٢) أي من مستأني مقابلة شئ للبكارة وعدمها (١٤) معناه انها اذا اكرهت الزوج على التزوج بها لا يجب لها عليه شئ لان الاكراه جاء من جهتها فكان في حكم الباطل لا باطلا حقيقة وليس معناه ان احدا اكرهها على التزوج (ابن عابدين)

(٩) وفيه مسامحة لفساد الخلوة بحر والظاهر انهم ارادوا بالصحيحة هنا الخالية عما يمنعها او يفسدها من وجود ثالث او صوم او صلوة او حيض ونحوه مما سوى فساد العقد لظهور انه غير مراد وهذا سبب المسامحة وفيه مسامحة اخرى وهي ان الخلوة في النكاح الفاسد لا توجب العدة كما قد مناه عن الفتح مع ان الفاسدة في النكاح الصحيح توجبها كما مر انه المذهب (ابن عابدين)

(١٥) (ك) الخلوة (الفاسدة في) النكاح (الصحيح) أي غير معتبرة

يكون في القبل فلو وطئها في الدبر لم يجب المهر وفي التعميم إشارة بانه
 لموس أمها بشهوة كان له أن يتزوجها بعد المتاركة كما في الخزانة (دان وطى)^(٤)
 معترفا به (ثبت النسب منه) لو جاءت بولد لستة اشهر (من وقت الوطى)^(٥)
 عند محمد رحمه الله وعليه الفتوى ومن النكاح عندهما ولهذا اختلف
 المشايخ ان الفراش في النكاح الفاسد ينقض بالدخول او بالعقد وانما
 قلنا معترفا به لانه اذا خلاها ثم جاءت بولد لستة اشهر فأنكر الوطى^(٦)
 لم يثبت النسب منه ولم يجب المهر والعدة عند زفر رحمه الله وفي
 رواية عنه وثبت ويجب في رواية عن الشيخين^(٧) كما في المحيط (و) يثبت
 ايضا (مهر المثل)^(٨) لانه قيمة البضع (لايزاد على المسمى) فيجب مهر
 المثل ان لم يسم اوسى وهو مسار للمهر^(٩) او اكثر فلو كان المهر اكثر
 فالمسمى وهذا عندهم واما عند زفر رحمه الله فمهر المثل بالغاما بلغ
 وفيه اشعار بانه لو اختلفت لسقط المهر^(١٠) وهو لم يسقط كما في العبادي ثم
 فسر مهر المثل الشرعي وقال (اي مهر) امرأة (مثلا) اي قيمة بضع
 امرأة ما ثلث لها (من قوم ابوها) صفة اخرى لامرأة الا ان القوم مختص
 بالرجل عند المحققين فالاولى من قرائب ابوها اي اخواتها لاب وام او
 لاب وعماتها وبناتها وبنات الاعمام وعمه ابوها^(١١) وانه كما في النظم وغيره
 ثم بين وجه الشبه فقال (سنا) اي في السن ثبوته بشهادة رجلين او
 رجل وامرأتين فان لم توجد فالقول له مع اليمين وهكذا في البواقي كما
 في الخلاصة وانما اعتبر ذلك التساوي في السن لان باختلافه يختلف المهر
 فله وكثرة وهكذا في البواقي وفي التنق حدائفة السن وما يشير اليه
 من اعتبار مهر الأم بدل على ان السن لم يعتبر مطلقا كما لا يخفى
 (وجمالا) وحسبا كما في التنق وقيل لا يعتبر الجمال اذا كانت ذات

(١) اي بقوله شى^(١) لانه تكرة في سياق النفي
 (إشارة) الخ (٣) اي ام المتكومة بالنكاح الفاسد
 (بشهوة كان له ان يتزوجها) اي تلك الام
 (بعد المتاركة) اي بعد متاركة بنتها المتكومة
 بالنكاح الفاسد كما ذكر الشارح في باب
 المحرمات في شرح قوله ومهر ام زوجته اي
 بنفس العقد الصحيح فلا يحرم بمجرد العقد
 الفاسد (حسن) (٤) اي للزوج (٥)
 اي الام من الزوج لا للتزوج كما في اكثر
 النسخ (٦) اي متاركة المتكومة بنكاح فاسد
 فكانه يفيد انه لا يتعلق به حرمة المصاهرة
 ايضا (٧) اي بالوطى^(٨) (٨) اي عن
 ابي حنيفة رحمه الله ولا منافاة بينه وبين قوله
 (وثبت) اي النسب (١٥) اي المهر والعدة
 (١١) فان في الرواية الاخرى عنه وافقه
 ابي يوسف رحمه الله ويحتمل ان يكون المعنى
 في رواية عنه اي عن زفر من الامام والاول
 عندية والثاني رواية من الامام (١٢)
 اي المسمى (١٣) اي لمهر المثل الخ (فلو كان
 المهر) اي المثل (اكثر) من المسمى (فالمسمى)
 واجب (١٧) اي في قوله لايزاد على المسمى
 (١٩) اي المتكومة بنكاح فاسد (٢٥) اي مهر
 المثل (٢١) اي المسمى (٢٢) ويحتمل ان يكون
 المعنى (وهو) اي والحال ان المهر لم يسقط
 فح يكون اعتراضا في مقابلة الاشعار مستندا
 بما في العبادي كما هو عادته كثيرا (٢٣) في
 توصيفي المعرف بالشرعي إشارة الى ان
 المأخوذ في التعريف اللغوي يدل عليه
 تقدير (امرأة) (فلادور ٢٤) تفسير المهر
 (٢٥) تصريح بان المراد اللغوي فلا اثر
 للدور (٢٦) مقدرة بعد توصيفها بقوله مثلها
 (٢٧) اي ام ابوها فتأمل (٢٨) اي التساوي
 في السن (فان لم يوجد) اي الشاهد (٣٥)
 اي للزوج لو انكر (مع اليمين) الخ (٣٢) اي
 التساوي لمثلها (٣٣) اي السن (٣٤) اعتبر
 ذلك التساوي في (حدائفة السن) بفتح الحاء
 المهملة اي قرب العهد وقلة السنة (وما) اي
 كيف وما (يشير اليه) فيما بعد (٣٨) ان
 كانت من قوم ابوها (٣٩) اي مديئة كانت
 او كثيرة لانه بين انها لا تساوي سن امه

حسب وقال ابو القاسم رحمه الله انما يعتبر حال المرأتين في السن والجمال
حالة التزوج كما في المحيط (ومالا وعقلا) وهو قوة مميزة بين الامور
المسنة والتبيحة او قوة يحصل الادراك للقلب باشرافها كما للبصر بالشمس
او هيئة ممودة للانسان في مثل حركاته وسكناته كما في كتب الاصول
وهو بهذا المعنى شامل لما شرط في التنق من العلم والادب والتقوى
والعفة وكمال الخلق فعلى هذا لا حاجة الى قوله (ودينا) أي ديانة وصلاها
(وبلدا وعصرا) لم يذكره في المحيط (وبكارة وثيابة) بالفتح مصدر
يثيب ليس من كلامهم (فان لم يوجد) مثلها في شئ منها (منهم) أي
من قوم ابيها (فمن الاجانب) مثلها في هذه الامور والتسبب والكفاءة
كما في الحيرة والاجانب جمع الاجنب أي البعيد فهو والاجنب بمعنى
كما في الصحاح وانما قلنا في شئ منها لانه ان لم يوجد كله فالذي يوجد
منه لانه يتعذر اجتماع هذه الاوصاف في امرأتين فيعتبر بالوجود منها
لانها مثلها كما في الاعتبار (لا الام وقومها) كالحالات وبناتهن وغيرهما
وهما معطوفتان معا على قوم ابيها لان الام لم تصاح ان تكون مدخولة
لكلمة من التبعية وهذا التصريح لقوله (ان لم تكن) الام وقومها
(من قوم ابيها) فان كانت منهم بان تزوج ابنة عمه مثلا فيتولد بنت
فزوجها من رجل بلامهر ثم يطلقها بعد الخلوة وامها مثلها في هذه الصفات
فانه يحكم لها بمهرها وهذا كله اذا لم يفرض القاض في مهر المثل
شيئا ولو بتراض الزوجان على شئ منه والا فهو المهر كما في المشرع
وهذا كله بيان مهر مثل الحرة واما مهر مثل الامة فهو قدر الرغبة فيها
وعن الاوزاعي ثلث قيمتها كما في الخزانة (وصح ضمان وليها) بنفسه
او رسوله (مهرها) فلما اخذه منه ومن الزوج ثم للولي ان يرجع عليه

(١) فائدة هذا القيد انما يظهر في الجمال
لا في السن ولهذا لم يوجد السن هنا في بعض
النسخ (كما) يحصل قوة الرؤية (للبصر)
اشراق (الشمس) (٥) لانه يؤدي مؤداه
(٦) أي العصر بقرينة القرب مع الافراد (٧)
أي يفتح الثام (مصدر) من ثاب (يثيب ليس)
أي المصدر (من) المستعمل في كلامهم (١١)
الظاهر انه بالحاء المهملة حيرة الفتاة ويحتمل
ان يكون هذا الاسم بالمعجمة (فهو) أي
الاجنب (والاجنبى) بالياء (بمعنى) واحد يعني
مترادفان (١٥) جزاء ان لم يوجد أي فيعتبر
الوصف الذي (يوجد منه) أي من الكل (١٧)
أي من الاوصاف المذكورة (١٨) أي امرأة وجد
فيها بعض منها يطلق عليهما مثلها (١٩) عطف
على الاجانب وانما يصح عطف الام بعد عطف
قومها عليها والا فلا يحسن اعتبار كلمة من
في المعطوف ولا يجوز ان يكون هذا ابتداء
كلام على معنى لا يعتبر الام وقومها لان لفظ
القوم لا يطلق على النساء والامسن ان
يقال لامن قوم الام فان هذه العبارة يتناول
الام ايضا برجندی (٢٥) أي بان يقدم
ملاحظة عطف الواو على عطف لائم المجموع
يعطى بلائني يصح دخول من التبعية عليه
(٢١) أي التصريح بقوله لا الام وقومها وان كان
مفهوما مخالفا من قوله من قوم ابيها (٢٢)
أي لاجل ان هذا النفي مقيد بذالك النفي
ولا يفهم التقييد في المفهوم المخالف
(بان تزوج) أي رجل (ابنة عمه فيتولد)
منهما (بنت) (الخ) (٢٦) أي ام ابنة عمه (٢٧)
أي مثل البنت (٢٨) أي بمهر امها
(٢٩) أي مقدار ما يعطيه برضاء رغبته
(فيها) أي الامة (ثلث قيمتها) أي الامة
(٣٢) أي بلا واسطة (او) بواسطة (رسوله)

(*) فان الولي اذا زوج الصغيرة وضمن لها المهر عن زوجها صح ايضا مع انه يتوهم ان لا يصح هذا الضمان لانه باعتبار الضمان يكون مطالبا وباعتبار انه ولي يكون مطالبا فيكون الشخص الواحد مطالبا ومطالبا لكن لا يعتبر هذا التوهم لان حقوق العقد في النكاح راجعة الى الاصيل فالولي سفير محض (ملا الياس)

(١) اي والحال ان الولي (٢) بكسر اللام (٣) اي حين صغرها يعني وان توهم كون شخص واحد مطالبا بالفتح لكونه وليا ومطالبا بالكسر لكون المكفول لها صغيرة ولكن لا اعتبار لهذا التوهم في باب النكاح اذ حقوق العقد فيه يرجع الى العائد لا الى المباشر (٤) اي اطلاق الولي (مشعر) الخ (٥) اي كيف لا يكون له مطالبة المهر صغيرة (و) الحال ان للاب (مطالبة مهر البالغة) حال كونها (بكراما لم تنهه) اي ما لم تنهه ابها لغيره الاب عن المطالبة (٩) الاولى على ما دررنا وان ثيبا لا كما لا يخفى (١٥) اي الطريق الذي (بين) من ان كله معجل او مؤجل فيؤدى معجلا او مؤجلا او بعضه معجل وبعضه مؤجل فيؤدى المعجل حالا والمؤجل في الاجل (١٢) اي في قوله فذاك (١٤) اي في حد ذاته اذا خلى وطبعه (وهو الطلاق) الخ (١٦) اي باجل معين بقرينة المقابلة (١٧) اي لا يجبر على حلول الاجل (١٨) اي عن التعجيل والتأجيل (١٩) اي يتلفظ المعجل والمؤجل (٢٥) اي غير معين بان يقال بعضه معجل وبعضه مؤجل او يقال المهر معجل ومؤجل ولا يقال نصفه او ثلثه او ربعه او ثلثون او اربعون من المهر معجل مثلا من التعينات (٢١) راجع الى ما حكم او الى العرف (٢٢) اي لما استقر فيها (الطباع) فاعل تلقى (٢٤) اي العرف (بعض لها) اي لتلك المرأة (منه) اي من ذلك المسمى (٢٥) لان بعدها يتقرر الاجل وهو الطلاق الرجعي (٢٦) سواء كان المعجل كالمهر (او بعضا) منه (٢٨) اي بقدر المعجل المأخوذ (٢٩) اي المرأة (٣٥) اي المرأة (٣١) اي بالمعجل صلة. احالت (٣٢) اي حالة كون الغريم بمنزلة وكيلها

ان ضمن بامره الحقيقي او الحكمي (ولو) كانت (صغيرة) والولي مطالب بمهرها حينئذ ولو ثيبا واطلاقه مشعربان ولاية المطالبة ثابتة لكل ولي مع انها ليست الا للاب او اب الاب او القاضى كما في قاضيخان وغيره وللآب مطالبة مهر البالغة بكراما لم تنهه لا ثيبا كما في الجواهر وغيره (و) المهر (المعجل والمؤجل ان بينا) اي بين في العقد ان كله او بعضه يكون معجلا او مؤجلا (فذاك) المبين واجب اداؤه على ما بين وفيه اشارة الى ان تأجيل الكل الى غاية مجهولة صحيح لان الغاية معلومة في نفسها وهو الطلاق او الموت وقال بعض المشايخ انه غير صحيح والصحيح هو الاوّل والى انه لو قال نصفه معجل ونصفه مؤجل يصح وقوع الاجل على الطلاق او الموت وقال بعضهم لم يصح ووجب حالا كما لو كان الاجل مبهما كهبوب الربح كما في المضمرات والى انه لو اجل المهر ثم طلقها قبل الاجل فالاجل على حاله كما في الجواهر (والا) بينا بان يسكت عنهما او بقالا مطلقا (فالمتعارف) اي ما حكم به العرف وهو ما استقر في النفوس من جهة شهادات العقول وتلقته الطباع السليمة بالقبول يعني ينظر الى المسمى والمرأة فان حكم بتعجيل بعض لهما منه وتأجيل بعض فذاك وهو الصحيح كما في المحيط وكذا ان حكم بتعجيل الكل او بتأجيله فصح ان طلقها رجعيا لا يصير معجلا عند العامة فلا تأخذ منه الا بعد المدة كما في المنية (وقبل اخذ) المهر (المعجل) كلاً او بعضا (لها منعه) اي الزوج (من الوطئ) ولكن بعد اخذه له ان يطلب الجهاز بقدره عند بعضهم كما في الفصولين والكلام مشير الى انها اذا احالت عليه غريما لها به فلها المنع منه قبل اخذ الغريم بمنزلة وكيلها والى انه اذا كان المهر حالا فاجلته مدة فلها المنع قبل مضي المدة لان الاجل المتعارن للعقد والطارى عليه سواء وهذا على قول ابي يوسف رحمه الله استحسانا كما في المحيط

والى ان بعد الاخذ ليس لها المنع والى انه قبل اخذ الكل مؤجلا لا يمنع
 خلافا لابي يوسف رحمه الله استحسانا وبه افق الصدر الشهيد كما في
 الحقائق (و) من (السقربها) اى اخراجها من بلد الى بلد بينهما مسيرة
 سفر فله الاخراج بعد الاخذ كما ان له الاخراج من بلد الى قرية بلا
 مسافة وذا بلا خلاى من الثلثة وهو الصواب عند نجم الاثمة كما في
 المنية (ولو) كان المنع من الوطى والسفر (بعد وطقى) حقيقة او حكما
 كالحلوة الصحيحة (برضاها) المعتبر شرعا فلا حاجة الى زيادة قيد المكلف
 وهذا عنده وقال لا ليس لها المنع منهما بعد الوطى وابو القاسم رحمه الله
 الصفار افق به في عدم المنع من الوطى ويقول في المنع من السفر وبه
 يفتى كما في الحقائق وفيما ذكرنا رمز الى ان الاختلاف في القولين
 ليس اتفاقا على نفى قول ثالث ويعبر عن هذا بعدم القائل بالفصل
 كما قال بعض المشايخ وقال بعضهم انه مخصوص بالصحابة رضى الله عنهم
 اجمعين اذ لا يجوز ظن الجهل بهم كما ذكره المص في التوضيح وكلامه
 مشير الى انه ان لم يبطأها او وطئها كارهة او صغيرة او مجنونة فلها المنع
 منهما وذا بالاجماع كما في الهداية (بلا سقوط النفقة) اى الطعام او هو
 مع الكسوة اوهما مع السكنى على ما يأتى من الخلاف في مفهوم النفقة
 وينبغي ان يكون الكل واجبا وهذا عنده واما عندهما فساقطة بعد الوطى
 وبه افق ابو القاسم الصفار (و) قبل الاخذ لها (السفر) بشرطه (والخروج)
 من منزله (للا حاجة) والضرورة (بلا اذنه) كزيارة احد الابوين وعبادته
 وتعزيتهم وزيارة المحارم وكونها قابلة او غسالة واخذ الحف واعطائه والحج
 وتعلم المسائل الضرورية ولا يعلم بها زوجها وفيه رمز الى انها لا تخرج
 بلا اذنه لما عداه من زيارة الاجانب وعبادتهم والوليمة ونحوها فلواذن

(١) اى كل المهر حال كون الكل (مؤجلا لا منع) اى
 له ان يدخل بها عند الطرفين وفي احد قولى
 ابي يوسف رحمه الله (٣) وهو قوله الآخر ففيه
 ليس له ان يدخل بها حتى ينقذ المهر رواه
 المعلى كذا في البرجندى خلافا (استحسانا
 (٥) اى باستحسان ابي يوسف (٦) وفي
 البرجندى عن الفتاوى وان شرط في العهد
 الدخول قبل مضي الاجل له ذلك وبه يفتى
 الصدر الشهيد وفي ديواننا اذا ادى المعجل
 له ان يدخل بها وان لم يؤد المؤجل كذا في
 الخلاصة انتهى (٧) اى مسافة السفر (٨) وهو
 رضاء المكلف (فلا حاجة) الخ (٩) كما احتاج
 ابو المكارم اليها (حسن) (١٥) اى الوطى
 والسفر (١١) اى بما قالاه (١٢) اى يقول
 ابي القاسم الصفار (يفتى كما) يظهر من عبارة
 ابي المكارم واما عبارة الشارح المحقق فتمثل
 بل يقرب ان يكون المعنى وبه اى بقوله يفتى
 مطلقا اى فيهما وحقيقة الحال يظهر بعد
 الرجوع الى نفس الحقايق (١٤) من نقل
 افتاء ابي القاسم الصفار (١٥) كما اختلف
 الامام هنا مع صاحبيه (١٦) ولهذا ابدعه
 ابو القاسم الصفار (١٧) اى عن الاتفاق
 على نفى قول ثالث (١٨) بانه اتفاق
 (١٩) اى كونه اتفاقا على نفى الثالث
 (٢٥) حيث لوجوز الثالث يكون كلا
 الطرفين منسوبا الى الجهل وذا لا يجوز في
 حقهم (*) لانها ليست بناذرة لان الامتناع
 بحق وعندهما لانفقة لها لانها ناشئة (كفاية)
 (٢١) اى بشرط السفر وهو كونها مع المحرم
 الغير الكافر ثم من قوله كزيارة) الخ الى قوله
 (وتعلم المسائل) الخ امثلة الحاجة (و) الحال
 انه (لا يعلم) من التعليم (٢٤) اى بتلك المرأة
 (٢٥) يعنى لها الخروج لتعليم المسائل
 الضرورية بهذا الشرط (٢٦) اى المذكور
 (٢٧) بيان ما عداه

(١) لا تخرج قبل الأخذ بالإبازنه (٢) أي الزوج (٣) أو المعنى (كما) أن فيه رمزاً إلى أنها قبل الأخذ لا تخرج بالإبازنه (إذا قضى) الخ لأن علة الخروج هو ضرورة قضاء الحاجة وقد اندفعت بقضاء الزوج (٤) أي بان له النقل بعد أخذ المعجل (٥) بقوله وقبل أخذ المعجل الخ كما مر في شرحه (٦) أي في النقل بعد أخذه حيث هو مقيد بصلاح الزمان وعدم الأضرار والحجارة فيه **فصل نكاح التّن** (٤٨٥)

بها وإن بعد الأخذ وافق به (٧) أي لأجل أن فيه تفصيلاً (٨) أي لم يقل وبعد أخذه أو الوطى^٩ ينقلها الخ لعدم وظيفة النقل في الوطى^٩ بالاتفاق وأما الخلاف في أخذ المعجل (واضرار) الناس (الغريب) فالإضافة إلى المفعول لأن المسافر مهان ومقير في هذا الزمان في كل مكان (١١) جواب سؤال مقدر تقريره أن التعليل بقوله لفساد الخ معارض لقوله تعالى استكنوهن الآية فلا يقبل وتقرير الجواب أنا لأن معارضة التعليل بالنص لأن قوله تعالى استكنوهن الآية مقيد بعدم الأضرار بدليل سباق الآية وهو قوله تعالى ولا تضاروهن وفي النقل إلى بلد آخر ضرر ظاهر ولهذا جاز الإخراج برضاها (لناظره) (١٢) حيث قال لا تضاروهن (١٣) لأن الأخذ يقول الفقيه هنا عين الأخذ بقوله تعالى سبحانه بدلالة سباقه (١٣) قوله فلا ينبغي ما^{١٤} وإنما ينبغي ما ذكره لو كان قوله تعالى مطلقاً غير مقيد فلم ينبغي ما قاله (حسن افندي) (١٤) أي المعتبر شرعاً مع يمينه فيهما معتبر أن هنا أيضاً على أنهما فيما بعد متنازع فيهما وإنما الفرق بينهما وبين التفسير الآتي في قوله (ينفع له) من وجهين ملاحظة أن قوله له خبر وملاحظة نفعه له من حيث أن لأمه للنفع (١٥) سواء نفع له أولاً فإنه غير منظور هنا وأن الخبر محذوف ههنا هو قوله ولأمه صلة القول في قوة أن يقال فقوله المعتبر شرعاً قوله مع يمينه سواء نفع له أولاً في نفس الأمر (١٧) بكسر اللام فكانه أعرف بحجة تملكه (١٨) يعني أن عرف الفقهاء يتركون ذكر اليمين ويريدونه (ال) يتركون من غير إرادة (في قائل) معدودة (من المسائل) كما عدها في الأشباه (٢٢) أي في قوله هيئ للآكل لأنه في العرف ما يفسد ولا يدخر ولا يبقى (٢٣) قد ظهرت ما عللنا (٢٤) أي شراؤه لها عليه (٢٥) الأخذ امتثالاً لها منهية من الخروج فلا حاجة إلى الخفى والملاءمة لها دين الأمة (٢٥) وههنا مسألة عجيبة وهي أنه لا يجب على الزوج خفها ويجب عليه خفى امتثالاً لأنها منهية عن الخروج دونها (كفايه) (٢٦) أي كسر الثاني (٢٧) أي الذي لم يكن فيه الحرية بوجه من الوجوه وهذا معناه عند الفقهاء وأما في اللغة فالنكاح العبد الذي ملك هو وأبواه (مولوى قمر الدين) يقال (وهما قنآن) في التثنية (وهما قنآن) في الجمع *

وخرجت كأنها عاصيين وإلى أنها بعد الأخذ لا تخرج بالإبازنه كما إذا قضى حاجتها كذا في الخزانة (وبعد أخذ) أي أخذها المعجل (ينقلها) أي الزوج من بلد إلى بلد في ظاهر الرواية كما في الكرماني وعليه الفتوى كما في العمادى وغيره وإنما صرح بعدم ما أشار إليه لتفصيل فيه ولذا لم يذكر الوطى^٩ (وقيل) أي قال الصغار (لا يسافر بها) بعد الأخذ وإليه مال كثير من المشايخ كما في الخزانة (وبعفتي) لفساد الزمان واضرار الغريب كما في الاختيار وقوله تعالى استكنوهن من حيث سكنتم مقيد بعدم الأضرار كما دل عليه السباق فلا ينبغي ما قال المرغباني أن الأخذ بقوله تعالى أولى من الأخذ بقول الفقيه (وإن بعث) الزوج (إليها شيئاً) من المال ثم اختلفا (فقاتلت) الزوجة (وهودية) أي شئ^{١٠} يعطى للمودة (وقال) الزوج (هو مهر فالقول له) أي القول المعتبر في هذا المقام ما ينفع له أو القول المعتبر شرعاً قوله مع يمينه لأنه السملك وإنما لم يذكر اليمين لأنه مراد بترك عرفاً إلا في قلائل من المسائل (الأفيما هيئ للآكل) مما يفسد ولا يبقى كاللحم والثريد فإن القول لها في ذلك استحساناً وفيه إشارة إلى أن فيما يبقى كالطعام والدقيق واللوز والعسل القول له كما في النهاية لكن في المحيط المختار عند الفقيه أنه إن كان مما يجب على الزوج كالخمار والدرع ومناع البيت فهدية والا فالقول له كالحنف والملائة *

فصل نكاح التّن

بالكسر لغة خالص القنونة أي العبودية وهما قنآن وهم اقنآن على ما

لا يجب على الزوج خفها ويجب عليه خفى امتثالاً لأنها منهية عن الخروج دونها (كفايه) (٢٦) أي كسر الثاني (٢٧) أي الذي لم يكن فيه الحرية بوجه من الوجوه وهذا معناه عند الفقهاء وأما في اللغة فالنكاح العبد الذي ملك هو وأبواه (مولوى قمر الدين) يقال (وهما قنآن) في التثنية (وهما قنآن) في الجمع *

(*) ولهذا لم يسمع امه قنفة (ملا الياس) (١) اى ما فى المغرب (٢٠) اى بالناء للمؤنث فلا وجه لادخال الامة الخالصة فى القن حتى يستدرك ذكرها كما ظن من البرجندى الا اذا قيل بتغليب القن على القنفة كما فعل مولانا ابوالكارم حيث قال فى منهيته الظاهر حمل القن على التغليب كالمكاتب والمدبر فلا حاجة الى ذكر الامة انتهى فاتضح منه ان مراد الشارح المحقق من قوله (هما) اى القن والاخر المكاتب والمدبر لا ان المراد بضمير التنخية المكاتب والمدبر فقط كما هو الظاهر والا لا يلتزم قوله (غير شاملين للامة) لان تغليب المكاتب والمدبر انما يشمل المكاتب والمدبرة لا مطلق الامة كما قال صاحب الظن فى اصله ويشمل ان المكاتب والمدبرة للتغليب انتهى فمعنى قوله بالتغليب اى بتغليب القن على القنفة ثم بتغليب المكاتب والمدبر على المؤنث منهما (٥) من اى المكارم الاول فى منهيته والثانى فى اصله (٦) اى التغليب (٧) مجهول من الارادة (٨) فيه ان الاشتراك فى الحكم مع الصلاحية للارادة لاشتراكهما فى الخلو فى الاول واشتركا فى الكتابة والتدبير فى الثانى لم لا يجوز ان يكون قريئة (٩) علاوة بعد التسليم (١٥) اى حين هذا التغليب (١١) اى التغليب من قوله والامة فيه ان صاحب الظن قد قال بالاستدراك فى منهيته حيث قال فلا حاجة الى ذكر الامة فكيف الالتزام بما اطلع هو عليه (من) جنس (هذه الثلاثة) الذكور فكلمة من تبعية لا بيانية (١٣) اى الامة (١) بدون التام قلبت الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم حذف الالف لاجتماع الساكنين بينها وبين التنوين ثم عوض التاء عن الالف فصار امة وقد مر فى باب الحيد (١٥) ام الولد (١٦) وان هى تشملها (١٧) اى الامة (١٩) بقوله من هذه الثلاثة امرأة ذات الخ ثم علل توهم التخصيص بقوله (فانها) اى الاناث الثلث (المذكورة صريحا) باعتبار ان اصولها المذكورة صريحا فلما ذكر ام الولد بعد الامة وهى تصدق عليها علم انها غير محتصة بالاناث المقابلة لهذه المذكورة صريحا قال الفاضل البرجندى فى شرح والامة ان اراد بها الامة الخالصة فهى داخله فى القن فلا حاجة الى ذكرها وان اراد بها مطلق الامة ليتناول المكاتب والمدبرة فلا حاجة الى قوله وام الولد ولو قال نكاح العبد والامة الخ لكان اخصر واشمل انتهى اما الاخصرية فلان الكلمتين اخصر من الكلمات الاربع واما الاشلية فلان العبد يشمل القن والمكاتب والمدبر والامة تشمل القنفة والمدبرة والمكاتب وام الولد ايضا (*) فيه انه لا حاجة الى ذكرها لان القن يتناول الذكور والاناث ولو لم يتناول يعرف احوال الاناث بالمقاييس على الذكور كما فى سائر الاحكام ويمكن ان يقال انه لو لم يذكر الامة يتوهم من ذكر ام الولد انه لعل حكمها مغاير لحكم ام الولد لتناهى وصفها لدفع هذا الوهم ذكرها حتى يفيد ان حكمها وحكم ام الولد واحد (ملا محمد خازن) فعلى تحقيق الشارح لا يرد اعتراض خازن لان القن لا يشمل الامة فست الحاجة الى ذكرها (لناظره) (٢٢) اى الولاية وكونه المولى كما يقتضيه صيغة المفرد (٢٣) اى الشريك بالعنان (٢٤) المشترك بين العائنين (٢٥) لا يزوج عبد المضاربة (٢٧) الانسب الاظهر ان يقول فانه لا يزوج عبد ولد الصغير ويزوج امته وكذا الحال فى قوله والمكاتب فانه يزوجه وقوله كالوصى فانه يزوجه (حسن اقتدى) (٢٨) فلو تزوج ابلا اذن ثم طلقوا فهو متاركة لاطلاق حتى لو كان ثلاثا يجوز له النكاح بلا نكاح زوج آخر لعدم سبق النكاح ولكنه يكره عندهما خلافا للثانى (بزازيه)

قال ابن الاعرابى وقال غيره انه لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث كما فى الاساس وشريعة على ما فى المغرب عبد غير مكاتب ولا مدبر وفيه اشارة الى ان القن لا يشمل الامة عند الفقهاء ولهذا كثر فى كلامهم قن وقنفة (والمكاتب والمدبر) هما غير شاملين للامة بالتغليب كما ظن لانه مجاز لا يراد بلا قريئة على انه حينئذ يستدرك ما بعده (والامة) من هذه الثلاثة امرأة ذات عبودية اصلها اموك كما اشير اليه فى المغائس (وام الولد) ذكر بعد الامة لرفع توهم تخصيصها بما ذكرنا من الثلاثة فانها المذكورة صريحا (بلاذن السيد) اى المتفرد فى السيادة فلا ينتقض بالشريك شركة عنان فانه لا يزوج العبد والامة عندهما خلافا لابي يوسف رحمه الله كالمضارب والعبد المأذون ولا بالمفاوض فانه وان كان يزوج امة بالمفاوضة لكنه لا يزوج العبد كالأب فانه يزوج امة ولد الصغير لا عبد والمكاتب فانه يزوج امة ابنة لا عبده وكالوصى فانه يزوج امة اليتيم لا عبده كما فى النظم (موقوف) نكاح هؤلاء ولهذا لو طلق احد هم تلك المرأة كان

متاركة

ان يقال انه لو لم يذكر الامة يتوهم من ذكر ام الولد انه لعل حكمها مغاير لحكم ام الولد لتناهى وصفها لدفع هذا الوهم ذكرها حتى يفيد ان حكمها وحكم ام الولد واحد (ملا محمد خازن) فعلى تحقيق الشارح لا يرد اعتراض خازن لان القن لا يشمل الامة فست الحاجة الى ذكرها (لناظره) (٢٢) اى الولاية وكونه المولى كما يقتضيه صيغة المفرد (٢٣) اى الشريك بالعنان (٢٤) المشترك بين العائنين (٢٥) لا يزوج عبد المضاربة (٢٧) الانسب الاظهر ان يقول فانه لا يزوج عبد ولد الصغير ويزوج امته وكذا الحال فى قوله والمكاتب فانه يزوجه وقوله كالوصى فانه يزوجه (حسن اقتدى) (٢٨) فلو تزوج ابلا اذن ثم طلقوا فهو متاركة لاطلاق حتى لو كان ثلاثا يجوز له النكاح بلا نكاح زوج آخر لعدم سبق النكاح ولكنه يكره عندهما خلافا للثانى (بزازيه)

(١) أى هذا الطلاق (٢) بمعنى انهم لو نكحوا ثانياً لم يطعمهم يعود بطلقتين لانها بمنزلة الثلث في الحر (٣) السيد (٤) أى الطلاق (٥) أى لاحدهم (٦) أى تلك المرأة (٧) أى غير القن والسيد جديداً (٨) أى فى تعليق النفقة بالاجازة (٩) أى السيد (١٥) أى علم نكاح قنه (١١) الاظهر تزوج (العبد) الخ (١٣) ثانياً (١٤) أى ثانياً (١٥) أى العبد (١٦) صفة السيد (او) سيد (المشترى يجوز) الخ (١٩) أى النكاح فى العبد (٢٥) وللسيد الامتناع من تعيب عبده (٢٥) أى النكاح عيب فيهما اما فى العبد فلشغل ماله بته بالمهر والنفقة وماله بته ملك المولى واما فى الامة فلانه محرم عليه بضعها والاستمتاع بها (كفايه)

(٢١) أى على السيد الآن (٢٢) أى فى تعليق بيع القن للمهر باذن السيد (٢٤) بعد البيع (٢٥) أى حل الوطئ (٢٦) ان المهر (رقبته) الخ (٢٨) أى بشرط ما شرط المولى (٢٩) أى العبد (٣٥) أى الحرة والمكاتب (٣١) أى احديهن (٣٢) الغلام بالآخرة (٣٤) عطف على ليس الخ

(٣٥) السيد (٣٧) أى المهر والنفقة والسكنى
(٣٨) جوابه محذوف أى فان اوفاهها لا يباع المكاتب (حسن افندى)
(٣٩) أى للمهر والنفقة والسكنى

مناركة ولم ينقص من عدد الطلاق لكن لو اذن بعده كره له وطؤها بلانكاح الغير كما فى المحيط (ان اجاز) السيد النكاح صريحا او دلالة كما اذا اعتقه او امره بالطلاق الرجعى (نفذ) النكاح وفيه رمز الى ان سكوته بعد العلم ليس باجازة كما فى القنية والى انه لو اذن بالنكاح ثم زوج العبد امرأة جاز العقد الا انه غير نافذ الا اذا اجاز والسيد شامل للوارث والمشتري حتى ان المولى اذا اجاز فمات او باعه فاجازه سيده للوارث او المشتري يجوز والا فلا كما اشير اليه فى العمادى (وان رد) السيد (بطل) النكاح لانه عيب (واذا اذن) السيد احدا منهم او اجنبيا بنكاحه بمهر معين (بيع القن للمهر) والنفقة والسكنى ان لم يوفها السيد اذ كل ذلك واجب عليه كما فى التنف وفيه اشارة الى ان قيمته اذا كانت ناقصة عن تلك المتوقى يطلب النقصان عن السيد واذا كانت زائدة فالزائد له والى انه لو تزوج باكثر مما اذن له من المهر توقف الحل على اجازة المولى كما فى المنية والطلاق مشير الى انه لو اذن له ان يتزوج على رقبته فتزوج حرة او مكاتبه او مدبرة او ام ولد على رقبته جاز النكاح بقيمته لكن فى المحيط ان النكاح فى الاولين غير جائز والى انه لو اخرجته من ملكه بهبة او صدقة او وصية ليس لمن صار اليه ان يفسخ النكاح وكان المهر فى رقبة العبد ولو اعتقه كان عليه الاقل من المهر والقيمة كما فى التنف ولوبايعه كان المهر فى رقبته وقيل فى ثمنه والاوّل الصحيح كما فى المنية (ويسعى الاخيران) أى المكاتب والمدير للمهر والنفقة والسكنى لانه تعذر الاستيفاء عن عين الرقبة فيستوفى عن الكسب فان اخرج المدير عن ملكه كان ضامنا للجمع كما اذا عجز المكاتب فرد الى الرق فانه يكون الكل على المولى فان اوفاهها والابيع لها كما فى التنف (والاذن) له (بالنكاح) مطلقا (يعم جائزه) أى النكاح (وقاسده) فى حق السيد

عنده ويصرف الى الجائر عندها فيلزم المهر بالفاسد في الحال عنده
وبعد العتق عندها وينتهي الاذن بهذا النكاح عند لا عندها فلا يملك
التزوج ولو صحيحا عنده وبملك عندها كما في المحيط (ومن زوّج)
مرا او قنا او مكاتبا او مدبرا (امته) من قنة او مكاتبة او مدبرة او ام ولد
(لا يجب) عليه (التبوة) وهي ان يغلى بينها وبين زوجها بلا استخدام
يقال تبوّأ له منزلا وبوّأه منزلا اذا هيأ له كما في المغرب وفيه اشعار بان له
بوّأ لها المولى بينا وترك استخدامها كان له ان يردها الى بيته ويستخدمها
وكذا لو شرط ذلك للزوج لان الاستخدام بحكم الملك وهو باق كما
في المحيط (ولا نفقة عليه) اي لا تجب عليه نفقة لها (الابها) اي بالتبوة
فان ردها السيد الى خدمته سقط عن الزوج نفقتها ووجبت على السيد
فلو خدمت السيد اليوم والزوج الليل كان نفقة اليوم على السيد والليل
على الزوج كما في نفقات القنية ويستثنى من ذلك المكاتبة فانها كالحرّة
فلا تحتاج الى التبوة لاستحقاق النفقة ولا يبقى للسيد ولاية الاستخدام
كما في نفقات المحيط وغيره (ويطأ) الزوج امة (ان ظفربها) فليس
للسيد ولاية المنع الا قبل اخذ المعجل (وله) اي للسيد (انكاح عبده
وامته كرها) بالضم اي كراهة وبلا رضاها وهو المراد من الاجبار الواقع
في عباراتهم كما في باب الشافعي من الحقائق لا اكراههما على الايجاب
والقبول كما قيل وعن ابي حنيفة رحمه الله انه لا يجوز انكاحهما بلا رضاها
والاضافة للعهد فلا يجوز للسيد انكاح المكاتب والمكاتبة بلا رضاها ومن
اعجب المسائل ان المشايخ محووا اجازة السيد نكاح المكاتبة الصغيرة بعد
العتق باعتبار اثر الملك وهو الولاء ولم يصححوا قبله مع حقيقة الملك

١ وهذا معنى قوله في حق السيد ٢) ثانيا (ولو)
تزوجا (صحيحا عنده) الخ ٥) مفعول ثان للزوج
ومفعوله الاول ما ذكره الشارح (لناظره)
٦) اشار الى ان التبوة مصدر من التفعّل
والتفعيل بمعنى في اللغة (مولوى قمر الدين)
٧) اي في عدم وجوب التبوة على المولى
٨) اي للمولى ان يرد الى بيته ويستخدمها
٩) اي تبوة البيت وترك الاستخدام
١٥) اي الملك ١١) بعد التزويج ١٢) اي
على الزوج ١٣) اي المولى ١٤) والمستعمل
الآن بين اللسان فتح الكاف ١٥) لانها
مملوكة بدا اورقة فيملك عليه كل تصرف
فيه صيانة ملكه ١٦) اي الكراهة وعدم
رضاها ١٨) بآلة الاكراه ٢٠) في البرجندى
ثم انه قد وقع في عبارة الفقهاء انه
يجوز نكاح المولى على العبد والامة بغير
اذنهما فقيل معناه ان للمولى ان يجبرهما
على النكاح كذا في الخزانة والمتبادر من
هذا ان الايجاب والقبول ينبغي ان يقع منهما
والمولى يكرههما على ذلك وفي الكافي ان
معنى الاجبار ان ينفذ نكاح المولى عليهما
وان لم يرضا به وهذا يشعر بان الايجاب
او القبول ان وقع من المولى ولم يقع منهما صح
النكاح ٢١) اي اضافة العبد والامة الى
ضمير السيد ٢٢) اي لافادة ان المراد
(العبد والامة المعهودين الذين لا يحتلطنهما
الحرية بوجه كما يدل التفريع بقوله (فلا يجوز)
الخ ٢٤) لانهما التحق بالاجانب بعقد الكتابة
ولهذا يستحقان الارش على المولى اذا جنى
عليهما وتستحق المكاتبة المهر اذا وطئها
المولى فصارا كالحرة فلا يجبران على النكاح
وان كانا صغيرين وهذه من اغرب المسائل
اشار الشارح المحقق اليه بقوله (ومن
اعجب المسائل) واغربها ٢٦) اضافة
المصدر الى المفعول والنكاح هو المولى
لا اجازة نفس الصغيرة ٢٧) اي العتق
٢٨) بل محووا اجازة نفس الصغيرة
قبله وعلل الغرابة الفاضل الجلبى بقوله حيث
اعتبر فيها رأي الصغير والصغيرة في تزويجهما
حتى قالوا لوزوجهما المولى يتوقف على
اجازتهما فان ادب المال وعتقا لا يعتبر رأيهما
ماداما صغيرين بل يتفرد به المولى او المولى

(١) اضافة المصدر الى الفاعل (٢) الاضافة الى المفعول اى نكاح المولى اياها ولم يصحوا اجازة السيد (٣) اجازتها نكاحها
(٤) اى العتق بل صحوا اجازة السيد (٥) اى والمال انها بعده (٦) فهذا اولى بالاعتبار وقيل العتق اولى بعدم
الاعتبار فغالهم هذا عجب منهم (٧) اى المكتبة الصغيرة علة التصحيح وعدمه في الموضعين لاعلة الاعجبية بل يدفعها في الواقع
(٨) اى في صورتى اجازة السيد واجازة نفس المكتبة الصغيرة (٩) اى اجازتها (١٥) بل لا بد فيه من اجازة المولى (١١) اى
العتق في الموضعين (١٢) تصرفها واجازتها (١٣٩) فصل نكاح القن

وكذا صحوا اجازة المكتبة الصغيرة نكاحها قبل العتق وهى حرة
بدا ولم يصحوا بعده وهى حرة بدا ورقبة لانها في الصورتين
لم يصح تصرفها بعد العتق لصغرهما واما قبله فيصح الحاقا بالبالغة كما
في المحيط (وخبرت) بين اختيار نفسها وزوجها الى آخر المجلس
(امة ومكتبة) كبيرة فانه لا خيار للصغيرة كما مر (عتقت) تلك الامة
والمكتبة حال كونهما (تحت حر او عبد) ولو حكما كما في عدة عن
طلاق رجعى وهذه المسئلة مستدركة بما سبق من قوله بخلاف المعتقة
كالمكتبة فان الامة شاملة لها كام الولد والمديرة اللهم الا ان يقال انه
للتنبية على التعميم وفيه اشعار بان علم الزوج باختيار نفسها ليس
بشروط وقيل يشترط حضوره فلو اختارت نفسها قبل الدخول فلا مهر
لها وبعد الدخول فالمهر كما في العمادى ولو اختارت زوجها كان
المهر للسيد كما في الكرماني (وان نكحت) تلك الامة والمكتبة
(بلا اذن) من سيدها (فعتقت) قبل وطئ مولاهما فان بالوطئ انفسخ
النكاح عند ابي يوسف رحمه الله خلافا لمحمد رحمه الله كما في المحيط
(نفذ) نكاحها وان وطئها الزوج قبل العتق كما في التمرتاشى الا ان
فيه اشكالا من وجهين احدهما ان ام الولد اذا عتقت قبل وطئ الزوج
بطل نكاحها لوجوب العدة عن المولى والثاني ان المكاتب والمديرة والقن
كالامة فيما ذكر كما في النظم وغيره (بلا خيارها) للعتق لانها رضىت

(الحاقا) لها قبل العتق (١٤) فاندفعت
الغرامة (ولو) تحتها (حكما كما) لو كانت
(في عدة عن طلاق رجعى) لانها في حكم تحت
الزوج الاوّل (١٨) اى خيار العتق (٢٥) في
فصل نفذ نكاح حرة الخ (٢١) فان رضاها يتوقف
على القول والفعل ويمتنع (كاستدراك لفظ
(المكتبة فان الامة شاملة لها) اى للمكتبة (٢٢)
تشمل (ام الولد اه) ٢٨ اى ايراد هذه المسئلة
مع هذا العنوان اى بلفظ الامة وعطف المكتبة
عليها وتوصيفها بعتقت (٢٩) اى على
تعميم هذا الحكم او على تعميم لفظ المعتقة
فيما سبق من الفتنة والمديرة والمكتبة وام
الولد كما اشار اليه هناك فراجع
(٣٥) اى في عدم تقييد الحر والعبد بالحضور
وعلم اختيارها (٣١) اى الامة (وقيل
يشترط حضوره) وقت الاختيار (٣٣) اى
زوجها (٣٤) لاحد لان الفقرة من قبلها
(٣٥) واجب لسيدها لان الدخول بحكم نكاح
صحيح ففقر ربه المسمى (٣٦) لانفسها (كان
المهر للسيد) دخل الزوج بها ولم يدخل
لان المهر واجب بمقابلة ماملك الزوج من
البضع وقد ملكه عن المولى فيكون بدله
للمولى فالماصل ان المهر للمولى في سائر
الوجوه الا ان اختارت نفسها قبل الدخول
الكل في البحر الرائق (٣٨) اى الامة التى
تكون مخيرة لو عتقت تحت مرة او عبد لو كانت
نكحت (٣٥) ظرى عتقت (فان) علة التقييد
بالقيد المذكور (٣٢) اى بوطئ المولى اياها
بعد نكاحها حر او عبد (٣٣) اى نكاح الامة به
فلا يترتب عليه ح الجزاء الا (٣٤) اى كما
وصل به (٣٥) اى في وصل التمرتاشى (٣٧) اى
ام الولد ذلك الحر او العبد (٣٨) لان ام الولد
موطوئته (و) الوجه (الثاني) من الاشكال
(ان المكاتب والمديرة والقن كالامة فيما ذكر) من نفوذ النكاح فالتخصيص بالاناث لاجابه عنه صاحب الكفاية
بان تخصيص الامة لبناء مسئلة المهر عليها وهذا الوجه الثاني اظهر ايرادا على المتن من وروده على الوصل فانه
بمجرد اضافة الوطئ الى الامة (٥١) اى الامة (٥٢) حيث تزوجت نفسها بلا اذن السيد هذا تعليل المصنف في الشرح
وفيه انه يلزم على هذا التقدير انه لو اجاز المولى في هذه الصورة ثم اعتقها ينبغي ان يكون لها الخيار وليس كذلك
فالاولى التعليل بان نفوذ النكاح بعد العتق فكان كما اذا نكحت نفسها بعد العتق كما علل البرجندي وابو المكارم

(١) في شرح قوله المعتقة الخ (٢) انما بينه لدفع ما قلناه صاحب العناية ويجوز ان يكون تخصيص هذا الحكم بالاناث لتفريع مسئلة عدم الخيار عليهما لانه مختص بالاماء دون العبيد انتهى (ك) ما للسيد (مهر المثل بلا تسمية) شى^٤
(٣) اى بعدم المهر للسيد ولا للامة فاذا لم يكن للامة لانه استوفى ح المنافع المملوكة للمولى لا محالة يكون المهر المسمى للسيد فالتعليل بالآخرة يرجع الى المستوفى به ولذا علل الشرود به فالتمسك بعدم القائل بالفصل ليس في موقعه ويمكن ان يوجه بان لا قائل بان الزوج يجب عليه مهران كما هو القياس مهر للمولى بالدخول بشبهة النكاح قبل العتق ومهر لها لنفوذ العقد عليها بعد العتق للاستحسان لانه يقتضى ان لا يجب الامهر واحد لان وجوب المهر انما يكون باعتبار العقد والعقد الواحد لا يوجب الامهر او احدا فاذا لم يكن للمولى مهر الوطى بناء على ان نفاذ العقد بالعتق قد استند الى آن العقد فصار كما اذا قارنه اى الاذن فبالوطى لا يجب العقد بل كان الوطى آكد المسمى فلا محالة يكون المسمى للسيد لانه لا قائل ايضا بان المسمى في الصورتين للامة ولا قائل ايضا بقسمة المهر الواحد ههنا بين المولى وبينهما لان قسمته على جميع الوطيات اذا لم يختلف المستحق لان الجهالة لا تضر فيه فاما اذا اختلف المستحق كما في هذه المسئلة فلا يمكن قسمته فاستحقه المولى بنماه من اجل ان حصول الوطى الاول فيما هو ملكه ويحتمل ان يكون قوله اذ لا قائل بالفصل تعليل لقوله كمهر المثل بلا تسمية للسيد حيث جعل الشارح المحقق قول المتن للسيد من تنمة كلا الحكمين استغرابا كما هو حاله فعلى باعتبار كونه من تنمة الشرح وقال اذ لا قائل بالفصل اى لا بين المسمى وبين مهر المثل بلا تسمية وح لا حاجة الى التطويلات المذكورة

(١٤٩٥)

فصل نكاح القن

وقد مر^١ ان لا خيار للعلام (وما سمي) من المهر وان زاد على مهر المثل كمهر المثل بلا تسمية (للسيد) اذ لا قائل بالفصل (لو وطئت) المتكوحة بلا اذن (فعتقت) اى بعد الوطى^٢ (وان عتقت اذلا) ثم وطئت (فلها) ما سمي لانه بدل بضعها حرة والكلام مشعر بانه يجب مهر واحد استحسانا (وزوج الامة يعزل) اى يجوز له ان ينزع ذكره عن فرجها فيقع الماء خارج الفرج في المقائس يقال عزل عن امرأته اذا لم يرد ولدها (باذن سيدها) ورضاه عنده وبانها عندها على اختلاف السلف الصالح وفيه اشعار بان للسيد العزل وذا بلا خلاف (و) زوج (الحرّة) يعزل بلا خلاف (باذنها) وهذا اذا لم يخفى عن الولد سوء لفساد الزمان والا فيجوز بلا اذنها وفيه رمز الى جواز اخراج ما في الرّم قبل مضي مائة وعشرين يوما وقال بعض المشايخ انه لا يجوز كما في استحسان المحيط (وان وطى^٣) الاب المسلم (امة) اى قنّة (ابنه) ولو كافرا (فولدت) هذه الامة ولدا (فادعاه) اى ادعى الاب الولد (ثبت نسبه) وان كذبه الابن وانما قيد^٤ الاب بالمسلم لان دعوة الكافر لا تصح ولو كان مرتدا وقفت عنده ونفذت عندهما وانما فسر الامة بالقنّة لان دعوة ولد مكاتبته وام ولده ومدبرته لم تصح وعن ابى يوسف رحمه الله ان دعوة ولد المدبرة تصح

(٤) حيث رد في المهر الواحد هو المسمى (٥) هو المسمى لامهران مهر الوطى^٥ وهو العقر ومهر التسمية (٦) كما مر بيانه (٧) بضم الياء (٨) الاولى ولادتها (٩) اى التوقف على اذنها (١٥) علة السوء وعلّة الخوف المنفى (١١) اى في المتن حيث هو مقيد بعدم الخوف عن سوء الولد المعلل بفساد الزمان (١٢) اى اسقاط (١٣) بتأويل

خوف الولد سوء لفساد الزمان (١٤) لانه قبله ما غير مصور (١٥) مجهول ولوقرأ معلوما لكان التفاتنا على مذهب السكاكى فليكن هذا البيان نصب عينك في امثاله (١٦) اى الاب (١٧) دعوته على تصديق الابن (١٨) اى الابن

(١) اى الاب (قيمته) اى ولد المدبرة (٣) اى اجرة فرج المدبرة (٤) اى اضافة الامة الى الابن (اشعار) (٥) اى الاب (العقر) لخصه الابن (٦) حيث لم يقل امة ابنه الغير الموطوء له فولدت ولم يدعيه الابن فادعاه الخ (ينبت النسب منه) اى الاب (لان موطوء الابن وان لم تحل للاب لكن يحتمل النقل اليه) اى الى الاب (١٤٩)

ولعليه قيمته مع العقر وفي الاضافة اشعار بانه لو ادعى ولد امة ابيه او امة لم تصح وبانها لو كانت مشتركة بين الاب والابن ثبت النسب وعليه العقر والاطلاق مشعر بان الابن لو وطئها فولدت ولم يدعه بل ابره ثبت النسب لان موطوء الابن وان لم تحل للاب لكن يحتمل النقل اليه بعرض وفي الفائقين رمز الى اشتراط كون الامة في ملك الابن من وقت العلوق الى وقت الدعوة حتى اذا كانت في ملكه وقت العلوق فباعها ثم ردت بخيار او فساد ثم ادعاه لم يثبت الا اذا صدقه الابن الكل في الظهيرية واصل الدعوة ان تميل الشئ اليك بصوت وكلام يكون منك وهى في النسب بكسر الدال وقد تفتح كما في المغايس (وهى) اى الامة ح (ام ولده) اى الاب (ووجب) عليه (قيمتها) اى الامة (لامهرها) لانها مشتركة بينهما (ولا قيمة ولدها) لانه انعلق مرا (والجد) الصحيح الذى لا يدخل في طريق النسبة اليه ام كاب الاب (كالب بعد موته) اى موت الاب ولو حكما كما اذا كان كافرا اذ قيقا (وان فكهما) اى الاب امة ابنه (صح) النكاح لانها ملك الغير حقيقة وقوله صلى الله تعالى عليه وسلم انت وما لك لا بيك مجاز حقيقة وهى ثبوت الملك للاب متروكة بالاجماع كما في حدود المستنصفى (ولم تصر) الامة (ام ولده ويجب) عليه (مهرها) للنكاح (لا قيمتها) لعدم الملك (والولد) الحاصل منها (حر بقرابته) اى الابن فان الامة ملك الابن والولد تابع لها فيعتق على اخيه (والطفل) الذى لا يعقل الاسلام ولا يصفه فاللام للعهد (يتبع خير الابوين ديناً) اى من جهة الدين فلو زوج نصراني صغيرته من مسلم ثم تمسك احد ابيه لم تبين عن زوجها وفي اللام اشعار بان الطفل لو عقل الاسلام ووصفه صار مسلماً بالاصالة كما في المحيط وغيره والتميز لا يخلو عن شئ^{٣٥} لانه فاعل خير في المعنى وفي الخلاصة لو قال اليهودية

(بعض) كالبيع والشراء (١٥) اى في قوله فولدت فادعاه الخ رمز لان الفاء للتعقيب بلا تراخ الا ان اصل الخطاب في الفاء الثاني كما يدل عليه التراخي الذى في التفريع بقوله حتى اذا الخ ولعل ضم الفاء الاوّل استطرادى يدل عليه عدم التكلم عن الدخول في تفريع مراتب التراخي (من وقت العلوق) اى الولادة ومنها (الى وقت الدعوة حتى اذا كانت) اى الامة (في ملكه) اى الابن (١٤) ثم ولدت عند المشتري بقرينة دلالة الفاء وتضمن* (او فساد) للبيع (١٦) اى بعد البيع ثم بعد الرد (ادعاه لم يثبت) الخ (* تنبيه ثم كالفائقين (واصل) معنى (الدعوة ان تميل) بناء الخطاب من الامة بقرينة اليك ومنك وليصح الحمل على الدعوة لانها متعديّة فالمعنى ان تجعل (الشئ) منصوب مفعول ما بلا (اليك بصوت او كلام) صدر منك (٢٢) اى الدال في النسب ايضا يدل عليه سوق الكلام (ح) اى حين الدعوة (٢٤) اى الامة (٢٥) اى الاب والابن (حينئذ) اى حين الدعوة ولا مهر في ملكه (٢٤) قوله لانها مشتركة ح ظاهر هذه العبارة مخالف لما قاله آنفاً بقوله وبانها لو كانت مشتركة بين الاب والابن الا ان يقال معنى قوله ح اى حين لزوم المهر فحاصل كلامه لان الامة المذكورة مشتركة حين لزوم المهر والحال ان الامة ليست بمشتركة في تلك المسئلة فلا يلزم المهر فافهم (لناظره) (٢٦) مبتدأ وقوله متروكة خبره (حسن افندي) (٢٧) يحتمل ان يكون تفسيراً للضمير وان يكون تفسيراً للمفعول المحذوف والضمير للولد ثم علل الحرية بالقرابة بقوله (فان الامة ملك الابن والولد تابع لها) اى للام في الرق فيملك الابن الولد اخاه المعمر منه ايضا ومن ملك ذا رحم محرم منه عتق عليه (٢٩) لو استوصى فلا يرث الاولى ولا يستوصفه (٣٥) من البينونة (٣١) المسلم لكونها تابعة لغير احد الابوين وهو النصراني الكتاني يصح

من كسحته (٣٢) اى الاسلام بعد الاستيصاء بان يقول نعم آرى (٣٣) اى من غير حاجة الى ان يجعل تابعاً لاهل ابريه (٣٤) اى قوله ديناه (٣٥) اى قبح فحوى (٣٦) تميز عن نسبة خير الى الفاعل فهو (فاعل خير في المعنى) ومضاهى اليه في اللفظ ولا بد ان يكون هو منى مثل هو افضلها او جمعها (وفي معناه مثل يوسف احسن اخوته فالاسلم جعل مفعولاً بمعنى لاجل الدين كما ارتكبه في وكل هذه رضاعاً الخ

(*) وانت خبير بان المراد بخير طائفة الكفرة ليس استحسان كفرهم بل باعتبار خفة كفرهم وغلظة كفر الاخرى والمقام قريبة عليه واما ما وقع في الخلاصة وجامع الفصولين فبناء على استحسان كفر النصرانية (عبد الحليم افندي حاشيه عدد ١ بدونهما) اى الابوين (في احدهما) اى الدارين (صغيرته) المسلمة (الزوجان) اى الصغيرة والمسلم (١) اى الصغيرة لكونها كافرة بتبعية دار الحرب (٢) اى عن الزوج الكبير المسلم (٣) اى استرقاى الصغيرة مسبية (من دار الحرب كما) اى يتبع الدار (لوارثها) اى الصغيرة (ولحقا) اى الابوان حيث (لم تبين) اى الصغيرة فهو في مقام التعليل للتشبيه لا متعلقه (٥) لبقائها في اسلامها بتبعية دار الاسلام فكان الابوين باحوقهما دار الحرب مرتدا بعد ما دخل في قوله وعند عدمهما يتبع الدار لان العدم اعم من ان يكون حقيقة او حكما كما في هذه المسئلة اعلم ان اكثر المصنفين قالوا (والمجوسى شرمن الكتاني) ولم يقولوا والكتاني خير من المجوسى كما في المحيط وبعض الكتب لانه لا خير في دين هؤلاء الطائفة ولكن في كل منها خلاف الخير وفي المجوسية اكثر فيكون شرانها كذا في البحر وقوله كما في المحيط وبعض الكتب ما اشار اليه فيما سبق من نقله بقوله كما سمعت الخ فانه مقدم عليه فيه فلا تغفل (٧) اى بقوله فلوزوج نصراني صغيرته من مسلم ثم تعجس احد ابويها لم تبين الخ فان قوله تبين اشار الى شريعة المجوسى من النصراني كما مر شرحه فانتضح تفريع قوله (فهذا تصريح) على ما بينه (٨) اى في ضمن قوله يتبع غير الابوين بملاحظة ما بينه بالتفريع هناك فلا تغفل من تطبيق الكلام (وقد) حالية من واواصبوا (اسرى) اى سرق في الليل (به) اى بذلك الكتاب فبقوا بلا كتاب (فليسوا من اهل الكتاب تزوجا) كائنا (بلا شهود) اشارة الى ان الجار والمجور طرف مستقر مفعول مطلق مجازى لمتزوجان ولا بمعنى الغير اى كائنا بغير شهود واعرابه ظهر فيما بعده (٩) اى انعدم كتابهم ليلا بالفارسية برده شد آن كتاب در شب (لناظره) (او تزوجا) كائنا (في وقت) اشارة الى ان كلمة في عطف على بلاعلى الطريق المذكور (١٠) اى الذمية فيه اى في ذلك الوقت يحذف العائد الى الموصوف وهو وقت مدخول كلمة في التي من المتن حذف ليصح تقدير صفة الذمية (و) كلمة (في) الثانية من الشرح قدر لربط كانت الى (عدة كافر) اى كانت في ايام لطلاق زوج كافر او موته ليصير الزوج بآخر حلالا بانقضائها اى تلك الايام وبما حررنا من ان العدة عبارة عن الايام المذكورة فهي في المعنى ظرف زمان سقط ما ظن

*
خير من النصرانية كفر ولما ذكر حكم طفل معهما في احد الدارين ذكر حكمه بدونهما في احدهما وقال (وعند عدمهما) اى فقد الابوين (يتبع) الطفل (الدار) فلوزوج مسلم صغيرته من مسلم في دارنا ثم انتقل الزوجان الى دار الحرب بانته عنه وجاز سبيها كما لو ارتد ابواها ولحقا بدار الحرب لم تبين عنه (والمجوسى شرمن الكتاني) كما بينا فهذا تصريح بما علم ضمنا والمجوسى واحد المجوس معرب ميركوش في الاصل رجل صغير الاذنين وضم دينا ودعا اليه كما في القاموس لكن في اللال والنحل انهم طائفة كان لهم كتاب فبدلوه فاصبحوا وقد اسرى به فليسوا من اهل الكتاب (وان اسلم) الذمبان (المتزوجان) تزوجا (بلا شهود) (او) تزوجا (في) وقت كانت في (عدة كافر معتقدين) حال من

ضمير
من ابي المكارم حيث كتب في اصله او مع كون المرأة في عدة كافر الخ وفي منهيته انما قدر الشارح هكذا لان تعلق قوله في عدة الخ بالمتزوجان ليس بصحيح الا ان يقدر زمان اى المتزوجان في وقت عدة كافر اى عدة المرأة للكافر انتهى بل تقدير الوقت ليصح تقدير كانت ثم ليصح عطف كلمة في مع مجروره على بلا شهود على انه مثله مفعول مطلق مجازى لمتزوجان بتقدير (او تزوجا) كائنا في وقت كانت الذمية فيه (في عدة كافر) فان قلت لم لا يجوز ان يكون بلا شهود حالا من المتزوجان والباء للملابسة او ظرفا لغوا متعلقا بمتزوجان قلت على هذين الاحتمالين لم يصح عطف او في عدة كافر الخ على بلا شهود لان الكون في العدة وصف الذمية فقط لا يصح توصيف الذمي به فلاجل تصحيح عطف او في عدة الخ ارتكب في بلا شهود كونه مفعولا مطلقا مجازيا ثم تكلف في صحة كون المعطوف صفة للزوج المقدر مفعولا مطلقا محقيقيا بتقدير اربع خمسة وبما حققنا ظهر سقوط ما قيل انه ما الحاجة الى هذه التكاليف لم لا يجوز ان يكون او في عدة الخ عطفًا بتقدير المعطوف على المتزوجان او المتزوجان في عدة كافر بان يكون كلمة في ظرفا لغوا لمتزوجان المقدر كالباء للمذكور وجه ظهور السقوط ان الكون في العدة وصف الذمية فقط لا المتزوجين معا كما مر

ضمير المتزوجان (ذلك) أى التزوج بلاشهود أدنى عدة كافر (أقرا)
 أى تركا (عليه) أى على ذلك النكاح ولم يحدد وقال زفر رحمه الله
 فرق بينهما فى الوجهين وقال لا يُقرّ أن فى الأخير والصحيح قول
 أبى حنيفة رحمه الله كما فى المضمرات واتفق المشايخ على جواز
 نكاح المعتدة عن كافر إلا أن بعضهم قالوا أن العدة واجبة وبعضهم
 قالوا أنها غير واجبة وهو الأصح كما فى الكرمانى وفيه إشارة إلى
 أنها لو كانت فى عدة مسلم فسد النكاح وذا بالاجماع كما مر (وفرّق)
 بالاجماع كافر أن متزوجان (محرمان) كوثنى واخته (أسلماً) معا أو
 واحد منهما كما فرق متزوجان وقع بينهما ثلاث طلقات كما فى
 التنفى وفيه رمز إلى أنها لا تبين بلا تفريق القاضى وفى المنية أنها
 تبين وإلى أنهما لو لم يسلماً بل ترافعا لينا لم يفرق بينهما معتقدين^{١٨}
 ذلك ويجرى الأثر بينهما ويقضى بالنفقة ولا يسقط احصائه حتى
 يجد قاذفه وهذا عنده خلافا لهما فى كل من الأربعة كما فى المحيط وإلى
 أن نكاح الكفار نكاح جائز فيما بينهم مثبت للنسب وذلك لأن النكاح
 سنة آدم صلوات الله وسلامه على نبيينا وعليه فهم على شريعتهم فى ذلك
 وقال صلى الله عليه وسلم ولدت من النكاح لأمن السفاح كما فى التحفة
 (وفى) دارنا فى قضية (إسلام زوج) المرأة (المجوسية) الأولى غير
 الكتابية حتى يشمل الذمية والوثنية وغيرهما (أو) إسلام (امرأة) الزوج
 (الكافر) ولو كتابيا (عرض) من قبل القاضى (الإسلام على) الشخص
 (الآخر) من المجوسية أو الكافر (فإن أسلم) الآخر من أحدهما (فهى)

(١) وأكثر النسخ هنا بدون كلمة التفسير وهو غلط لأنه لا حاجة حينئذ إلى إعادة قوله بلاشهود أدنى الخ كما لا يخفى (٢) أى النكاح فمجهول (٣) أى المشايخ المتفقين على جواز نكاح المعتدة الخ (٤) فمعناه حرمة الوطئ إلى أن تنقضى العدة وأن جاز نكاحها (٥) أى العدة (٦) فعلى هذا اتفقهم على جواز النكاح ظاهر (٧) أى الذمية (٨) أى الثانى سواء كان لزمى أو لمسلم أيضا (٩) بالتخفيف أو بالنشيد (٩) قوله محرمان بفتح أوله وسكون ثانيه كما لو تزوج مجوسى أمه أو ابنته (شمنى) (أو) أسلم (واحد منهما) فهو عطف على النى الثنية (١٢) أى فى لفظ فرق مجهول أو معلوم من التفريق الذى هو فعل القاضى (د) الحال أن (فى المنية أنها) أى المحرمة (١٤) أى بلا تفريق القاضى بقريضة أنه لرد الرمز (١٥) بل أسلم أحدهما فقط بناء على أن لم ينقضى قيد الثنية (١٦) قيد لهذا الحاصل وكلمة لا ينقضى قيد باب التفاعل وهو كونه من الجانبين لأصل الرفع فيكون حاصل تركيب كلام الشارح المحقق وإلى أنهما لو أسلم أحدهما برفعه لينا وأبى الآخر (١٧) وإنما كلفنا لأنهما لو أسلمتا بترافع منهما فهو كإسلامهما أو أحدهما بلا ترافع من الجانبين يفرق كما صرحوا فلا بد من توجيه عبارته بما وجهنا والأفلايح عن الحزاة ثم ظهر مما حررنا أن الرمز فى قوله أسلمتا بصيغة الثنية مسندا إلى أنفسهما بالاختيار من غير تردد التقاضى والترافع فتأمل (١٨) بفتح الدال حال من ضمير الثنية (١٩) أى نكاح المحارم (٢٥) عطف مع ما بعده على لم يفرق كأنه من تفريعاته (٢١) أى المرموز الثانى (٢٢) وهى لم يفرق ويجرى ويقضى ولا يسقط فعندهما يفرق ولا يجرى ولا يقضى ويسقط حتى لا يجد قاذفه (٢٣) أى الكفار (٢٤) أى آدم أبيهم (٢٥) أى باب النكاح والمناكحة وأن لم يكونوا على شريعته فى كثير من الأشياء (٢٦) تقوية لما قبله (٢٧) أى الذى هو سنة آدم عليه السلام فظهر ارتباط النقل بهذا المقام وتقويته به (٢٨) أى فى صورة (ن)

١) اى بعد العرض او قبله ٢) اى لم يسلم هو ٣) اى فى قوله فرق دون ان يقول تبين ٤) وصليبة (فانه) اى الالباء (منها) اى من المجوسية * وفائدة الخلاف عدم انتقاص عدد الطلاق بالفرقة عنده وانتقاصه عندهما (شمنى)

٥) اى المجوسية وزوجها او الكافر وامراته ٦) اى كيف لا يكون اولى والحال هذا اى ما فى بعض النسخ (لوضع الحمل) من العدة ٨) بناء على ان لفظ الزوج من غير التاء يطلق على الزوجة ايضا ٩) اى فى المتن ١٥) حيث لم يستثن هنا كما فى الاولى ١١) اى باين حيث قال تبين ١٢) اى كونها فرقة طلاق ١٣) اى الطرفين ١٤) فان عنده فرقة بغير طلاق ١٥) اى فى خلاف ابي يوسف رحمه الله ١٦) اى عن الطرفين يعنى يروى عنهما ايضا انها فرقة بغير طلاق والمطالعة يظهر عما فى البرجندى نقلا من الظهيرية الفرقة بمضى ثلث حيض فرقة الطلاق عند ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله وعند ابي يوسف رحمه الله فرقة بغير طلاق وهو رواية عنهما انتهى فان قوله (وهو) اى فرقة بغير طلاق (عنهما) اى ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله كما لا يخفى ١٧) فان خرجا معا لا تبين فى الوجوه الثلاث ١٨) اى الداران تفريع على قوله حقيقة ١٩) اى الزوجين وفى بعض النسخ الى احدهما اى الدارين ٢٥) اى للاشارة الى المعهود ومعية الزوجان فى السبى ٢١) اى الزوج والزوجة اشارة الى ان لفظ كل افرادى ٢٢) مفعول قال ٢٣) فلا ينقص عدد الطلاق فلو ارتد مرارا وجدد الاسلام فى كل مرة وجدد النكاح على قول الامام تحل امرأته من غير اصابة زوج ثان كما فى الحائض وانما كانت فسحا ولم تكن طلاقا لان الرد منافية للنكاح لكونها منافية للعصية والطلاق رافع فتعذر ان يجعل طلاقا محر

اى الزوجة المسلمة بعد العرض او قبله (له) اى للزوج المسلم كذلك (والا) يسلم الآخر (فرق بينهما) وفيه اشارة الى ان الفرقة لا تقع بلا قضاء ولو مضى ثلث حيض كما فى التنف (وهو) اى التفريق (طلاق) ولو كان الزوج صبيا عاقلا عندهما وفسخ عند ابي يوسف رحمه الله (ان ابي) الزوج عن الاسلام (ولا مهر) للمجوسية (ان ابنت) عنه وفرق بينهما فانه فسخ اتفاقا (الا للموطوءة) منها فان لها كل المهر (ففى دارهم) فى اسلام احد الزوجين المذكورين (تبين) الزوجة من زوجها (بمضى ثلث حيض) فى ذات حيض وثلاثة اشهر فى غيرها كما فى شرح الطحاوى فالاولى ما فى بعض النسخ بمضى العدة اى بمضى مقدار عدة الطلاق وهذا شامل لوضع الحمل (قبل اسلام) الزوج (الآخر) من المجوسية او الكافر فلو اسلم قبل مضى الحيض لم تبين منه وفيه اشارة الى ان لافرق فى هذه المسئلة بين الموطوءة وغيرها والى ان هذه الفرقة طلاق وهذا عندهما خلافا لابي يوسف رحمه الله وفى رواية عنهما كما فى الاختيار وغيره (وتبين) الزوجة عنه (بتباين الدارين) اى باختلاف دارى الاسلام والحرب لهما حقيقة بان يخرج احد الزوجين الكافرين من دار الحرب الى دار الاسلام مسلما او ذميا او مسبيا فلو اختلفا حكما بان يخرج احدهما مستأمنا لم تبين كما فى شرح الطحاوى (لا السبى) بالفتح اى لا تبين بسبيهما واسرها معا فاللام للعهد (وارتداد كل منهما) اى تبدل اعتقاد الاسلام بالكفر لاحدهما حقيقة كما اذا تمجس او تنصّر او حكما كما اذا قال بالاختيار ما هو كفر بالاتفاق (فسخ) اى رفع لعقد

النكاح بلا خلاف سواء كانت موطؤه او غيرها (عاجل) اى فى الحال
بدون القضاء وفى الكلام اشارة الى انهما لو ارتدا معا لا يفسخ النكاح
وهذا عندنا خلافا لزم فرحمه الله كما فى التحفة وغيره والى انه لاردة للطفل
اذ لا اعتقاده بخلاف ابائه وقال بعض المشايخ ان رده صحیحة كابائه ومنهم
من لم يصح احدا منهما وهذا كله على قول ابى يوسف رحمه الله واما
على قولهما فردته صحیحة كابائه كما فى المحيط وان ردة المرأة فسخ ومنهم
من قال انها لا تكون فسحا حسما لباب المعصية وهى الوصول الى غير
الزوج والأول ظاهر الرواية وهو الصحيح لان حسم بابها يحصل بالجبر
على الاسلام والنكاح فلا ضرورة الى ابقاء النكاح مع الردة كما فى المضمرات
وقال الفقيه انها تجبر على النكاح بزوجه الاول وقال عين الاثمة وغيره
لكل قاض ان يجد النكاح بينهما بمهر يسير ولو دينارا رضيت او ابنت
كما فى المنية والى ان رده فسخ ولا تجبر المرأة على النكاح بعد اسلامه
وليست بطلاق خلافا للمحمد رحمه الله كما فى الخلاصة ولما كان فى المهر لارتداد
احدهما تفصيل لم يعلم من السابق قال (ثم للموطوءة) الحقيقية او الحكمية كما
اذ اخلابها خلوة صحیحة (كل مهرها) من المسمى ومهر المثل سواء ارتدا وارتدت
(ولغيرها) اى الموطوءة المذكورة (نصفه) اى المهر (لو ارتدت) الزوج وهذا
اذا كان مسمى والا فعليه النعمة (و) لغيرها (لا شئ) من المهر والنفقة
سوى السكنى المسائل فى الخلاصة (لو ارتدت) الزوجة (وبقى النكاح)
بينهما (ان ارتدا معا واسلما معا) سواء كان فى دارنا او دارهم وفى السراجية
ان لم يعرف سبق احدهما فى الارتداد يجعل فى الحكم كأنهما وجدا معا
وكلامه مشير الى انهما لو ارتدا ثم أسلما او ارتدا لم يبق النكاح بينهما
وليس كذلك كما فى الظهيرية والنق وغيرهما والى ما هو مصرح بقوله
(وفسد النكاح) (ان) ارتدا معا ثم (اسلم احدهما) اى المرتدين (قبل

(٣) والردة بمعنى تبدل الاعتقاد فلا يتصور
من الطفل (٤) اى الطفل فان الالباء من
الطفل متصور (*) ولو ارتد سكران
لا تبين منه امرأته لما ذكر ان الكفر من باب
الاعتقاد فلا يتحقق مع السكر وروى ان
عبد الرحمن بن عوف رضى الله عنه صنع
طعاما فدعى بعض اصحابه فاكلوا وسفاهم
خمرا وكان ذلك قبل التحريم فامهم فى صلوة
المغرب عبد الرحمن رضى الله عنه او غيره
وقرأ سورة الكافرون بطرح اللآآت مع ان
اعتقادهما كفر ولم يكن ذلك كفرا من ذلك
القارى فعلم ان السكران لا يكفر بما جرى
على لسانه من لفظ الكفر (عناية)

(٥) اى ما قاله البعض الاول وما قاله البعض
الثانى (كله) يستقيم (٧) من الردة والالباء
كليهما عنده فسخ اى فرقة بغير طلاق فاذا
كان عنده سواسيان فاما ان يكون كلاهما
صحیحة او غير صحیحة دفعا للترجيح (٨) اى
الطرفين من انهما على قول محمد طلاق وعلى
قول ابى حنيفة رحمه الله الردة فسخ والالباء
طلاق (٩) اى الطفل (١٥) اى الطفل اى
فيستقيم على قولهما ما قاله البعض الاول فقط
(كما) بين الوجه (فى المحيط) الخ (١٣) بل
يبقى النكاح مع ردتها (١٤) بالسین بمعنى
القطع (١٥) اى الاحتيال (١٦) اى الاول
(١٧) اى كونها فسحا (١٨) اى ظاهر
الرواية الصحيح الخ (١٩) للزوج الاول
(٢٥) اى المرتدة (٢١) اى للمهر اليسير
(١٤) حسما لباب المعصية والحيلة للخلاص منه
اه ولا يلزم من هذا ان يكون الجبر على
تجديد النكاح مقصورا على ما ارتدت
للخلاص منه بل قالوا ذلك سد لهذا الباب
من اصله سواء تعمدت الحيلة ام لا كى لا تجعل
ذلك حيلة (ابن عابدين) (٢٢) اى كلها
(فى الخلاصة) (٢٤) اى المص (٢٥) حيث
قال فاسلما بالفاء التعقيبىة بلا تراخ
(٢٦) اى بعد التراخى بمدة (٢٧) لافاسلما
(٢٨) اى فقط ولم يسلم بالالفاء ولا يثم (لم
يبقى) الخ (و) الحال (ليس كذلك) اى يبقى
النكاح (و) مشير (الى ما هو مصرح) بالفتح
ويجوز الكسر (٣) صلة مصرح (٣٣) يعنى
ان هذه المسئلة من قبيل التصريح بما علم
ضمنا (٣٤) بالفتح

(الآخر) لان القرار على الردة كانشائها (وكل الزوجات) من العتيقة والجديدة
والبكر والمراهقة وضدها والمسلمة والكتابية وغيرهن (في القسم) بفتح
القاف وسكون السين وهو لغة قسمة المال بين الشركاء وتعيين انصباهم
وشرعا تسوية الزوج بين الزوجات في المأكل والمشرب والملبس
والبيتوتة لا في المحبة والوطئ وهو واجب على الزوج ولو مريضا او
مجبوبا او غصيا او عينا او زمنا او غيرهم وهو ظرف لقوله (سواء) اي
مستوية في القسم فلو قضى بالتسوية فجأر فرافعته اليه ارجعه عقوبة
لارتكابه المحذور ولو اقام عند احدهما شهرا قبل الخصومة او بعدها ثم
خاصته اخرى امر بالتسوية في المستقبل وماضى كان هدرًا والاخيار
في مقدار الدور للزوج وكذا في بدايته فله ان يقيم عند امرأة ثلثة او
سبعة وعند اخرى كذلك كما في قاضيخان والسراجية وغيرهما وذكر في الخلاصة
والخزانة ان التسوية في الوطئ ليست بلازمة في ظاهر الرواية وفيه اشعار
بانها لازمة في غيره وظاهر كلامه ان الزوج لو خاف ان لا يعدل في القسم لم
يجزله ان يتزوج اخرى كما في الخلاصة وغيرها لكن في شرح التأويلات
جأزله ذلك فان الامر في قوله تعالى «فان خفتم ان لا تعدلوا فواحدة» اي
الزموها ممول على الندب لا الحتم وفي لفظ الزوجات اشعار بانه لو
كان للزوج امرأة واحدة ليس لبيتوته عندها تقدير وفي الخلاصة لو صام
بالنهار وقام بالليل فاستعدت عليه امراته امران يبيت عندها وبراعى
حقها احيانا ولم يقدر وعن ابي حنيفة رحمه الله لها ليلة من اربع ليال
وفي المضمرات انه رجع عن ذلك (الا) الزوجة (الملوكة) لاحد من القن

(١) لان بكسرها واحد الاقسام (٢) اي القسم
الشرعي (٣) اي قوله في القسم (٤) اي
متعلق (لقوله سواء) اي بالموخر (٥) اي لو قضى
القاضي على الزوج (٦) بين نسائه (٨) من
الجور بمعنى الظلم اي ظلم الزوج ولم يعدل
بينهن (٩) اي المرأة المظلومة اياه (١٠) اي
الى القاضي المفهوم من قضى (١١) اي عزز
القاضي الزوج (١٢) اي الزوج المحذور
(لناظره) (٨) فجأر) بمهملة اي ظلم
الزوج ولم يعدل او بمعجمة جاوز الزوج
عن التسوية والعدالة (اوجعه) جواب لو
اي خوف القاضي الزوج (عقوبة) اي بها
نصب بنزع الخافض (١٣) اي دور مقامه
معها ونوبته (١٤) اي ليس للمرأة ان يقول
ليلة لي وليلة اخرى عند ضرتي ولا يجوز ان
تبيب عندى ليلتين وعندها ليلتين لان
قدر الدور مفوض الى الزوج لا الى المرأة
(نهایة) (١٥) اي على السواء (١٥) اي
في قول الخلاصة في ظاهر الرواية
(اشعار) بالمفهوم (١٦) اي التسوية في الوطئ
(١٨) اي غير ظاهر الرواية (١٩) اي
المص حيث هو اخبار من الشارع أكد من
امره فيفيد الوجوب كما قال وهو واجب الخ
(٢٥) اي لا يقدر اقامة الواجب في القسم
(٢١) لئلا يتحقق منه ترك الواجب فيستحق
العقوبة (٢٢) اي للزوج (٢٣) اي تزوج
الاخرى وان خاف ان لا يعدل (٢٤) اي
المقدر (في قوله تعالى) الخ (٢٦) بكسر
المهزة من اللزوم هو الامر المقدر في قوله
فواحدة اي فدأمر الواحدة ولا تتزوجوا
اخرى (٢٧) اي الوجوب (٢٨) اي الزوج
(٢٩) اي المرأة الواحدة (٣٥) اي شرعى
(٣١) اي صارت المرأة مستعدة متوجهة
عليه للوطئ (امر) شرعا (ولم يقدر) اي تلك
الاحيان في الشرع (و) قدر في رواية (٣٤) (٣)
بان (لها ليلة من) كل اربع ليال الخ
(٣٦) اي عن التقدير المذكور (٣٧)
غير الزوج لان مملوكاته لا قسم فيهن
في المشهور لكن وجد في القنية ان عند
الزوجة الحرة خمس ليالى من الاسبوع وعند
الجارية ليلتين (لا يستوى الحرة في البيوتة)
اظهارا لشرف الحرة

(١) اى لرجل (٢) اى واحدة (٣) متعددة (٤) اى يوما واحدا (وليلة) واحدة (٥) من الايام والليالي فى الاسبوع (٦) اى عند المرأة (٨) من يوم وليلة وهى الثالث من الاربعة (٩) اى السرارى (و) بناء (على هذا) اى كلام قاضى خان يستنبط انه لو كان له ثلث نسوة (١٢) من (كل اربع فى الاسبوع ١٣) اى النسوة (١٤) هو الباقي من الاربعة (١٥) شكلا وفى بعض البلاد يتخذ من الشجر طوله وعرضه سطح اصبع مربع له صحايف اربعة فى كل صفحة اسم شخص شخص فيطرح القراع فى كلاه ويوثب الكلاه فيؤخذ الثابتة منه بلا رؤية وعلم فمن خرج ما فيه اسمه فالتوبة منه (١٧) اى فى داخل القرعة (١٨) اى فى واحدة منها (١٩) اى لفظه فالاضافة بيانية فى واحدة منها (٢٥) اى لفظه (٢١) اى المجموع (٢٢) لكونه لا يعقل منه القدر (٢٣) اى ذلك الصبي معلوم من الاعطاء (٢٤) اى من القراع الاربعة او الثلث او الاثنين بعدد مثنى وثلث ورباع فكل يكسرن ما فى يده فمن خرج منه لفظ السفر يكون نوبة السفر لها وللسائرة الحضر (٢٥) زوجها او ضررتها بمعنى من يصحبهن فلا يرد الظاهر لصاحبتهن مع انه لا يشمل الزوج (٢٦) اى اعطت بقريضة الآتى (٢٧) اى جعلته له ومفهومه لابها حطته (٢٨) اى لها الرجوع (٣٥) اى نوبتها (٣١) من نسائه فلها الرجوع عن جعلها هذا واما الزوج ليس له الرجوع عن الزيادة لانه التحق باصل العقد كما مر (٣٢) عطى على لو زاد الخ اى وكذا لها الرجوع لو اراد الزوج (٣٣) بان يطلق القديمة ثم ينكح الشابة فعلمت القديمة رأيه (٣٤) اى القديمة (ان يمسكها) ولا يطلقها (٣٦) الزوج (٣٧) اى عدة (٣٨) اى

(٤٩٧)

فصل نكاح القن

والمدبرة وام الولد والمكاتب فانها لاتستوى الحرة فى البيتونة لكنها تستوى فى المأكل والمشرب والملبوس كما فى المضمرات (ولها نصف الحرة) فلها يومان وللمملوكة يوم وفى قاضخان لو كان له امرأة وسرارى اقام يوما وليلة من كل اربع عندها وفى البواقي عند من شاء منهم وعلى هذا لو كان له ثلث نسوة اقام يوما وليلة عند كل منهن ويوما وليلة عند من شاء من السرارى (ولا قسم) لهن (فى السفر) فله ان يسافر بمن شاء منهن (والقرعة) بالضم طينة او عجيبة مدورة مثلاتدرج فيها رقعة يكتب فيها اسم السفر والحضر ثم يسلم الى صبي يعطى كل امرأة واحدة منها (اولى) وافضل تطيبها لقلوبهن (ويصح) منهن (ترك القسم) لصاحبتهن بالمال وببدنه (و) يصح (الرجوع) عن الترك وكلامه مشير الى انها لو جعلت لزوجها مالا او حطته من مهرها ليزيد فى قسمها كان لها الرجوع بما اعطته وكذا لو زاد الزوج فى مهرها لتجعل يومها لغيرها ولو اراد ان يستبدل شابة بالقديمة فطلبت ان يمسكها بشرط ان يقيم عند الشابة اياما وعندها يوما جاز كما فى قاضخان وفى لفظ الرجوع اشارة الى الشروع والانتام ولا يخفى ان هذا من حسن الاختتام

جامع الرموز ٣٣

القديمة النفقات عن عندي على مذهب السكاكى فللقديمة الرجوع عن شرطها هذا (٣٩) لان من رجع الى فعل تركه يفعله ويتمه (٤٥) كان المص رجع عن ترك بيسان المسائل الى بيانها فشرع واتم ما شرع اودرجع الى ما تركه الى الآن من بيان مسائل كتاب الطلاق فيشرع فيه ويتمه

(١) اى (فى شرح رموز كتاب الرضاع ٢) اى الرضاع (٣) اما بصيغة اسم الفاعل من التفصيل اى كالشئ الذى يفصل النكاح فكانه يفيد ان الولد الذى هو مقصود من النكاح لا يعيش غالبا فى اول نشأته الا بالرضاع وان له احكاما يتعلق بالرضاع وهى من آثار النكاح واثار الشئ^٤ يتأخر عنه بمدة او يفصله تفصيل النظير للنظير من حيث انه سببان للحرمه او تفصيل الضد للضد من حيث ان النكاح سبب للحمل والرضاع سبب للحرمه وتفصيل الشئ^٥ يتأخر عنه واما بصيغة اسم المفعول منه او من الافعال فالمعنى كالشئ^٦ الذى فصل (من بعضه) اى من بعض ذلك الشئ وهو النكاح فعلى هذا كلمة من صلة المفصل وضمير بعضه الى الالف واللام واما على الاول فخبر ان بعد خبر والضمير الى النكاح ويحتمل ان يكون المعنى كالمفصل الذى هو سبع القرآن المسمى بهفتيك كما ان المفصل الاصطلاحي بعض اخير من القرآن كذلك الرضاع من البعض الاخير للنكاح لانه موقوف على الولد الذى يحصل بالنكاح متأخرا من المقصود اصالة وبالذات من النكاح فالخبر حينئذ هو قوله من بعضه وكالمفصل تشبيه محض ويحتمل ان يكون النسخة الاصلية كالفصل بلاميم كانه فصل واحد من كتاب النكاح ومن بعضه والفصول متأخرة من الكتاب هذا ما حضر لنا فى توجيه هذا الكلام (مستعينا باسم الملك العلامة فعليك بوجد ان بقية المرام والله الموفق للاتمام ثم هنا نقل عن الشارح المحقق ما يؤيد ما قلنا فى التصحيح الثانى من المعنيين حيث كتب فى منهيته اى كالذى فصل من بعضه او المعنى هكذا لان الرضاع كالمفصل بالسكسر من بعض النكاح فعليك بالتطبيق (٥) تعميم الشرب (٦) كما فى السعوط والوصول الى الجوف (٧) قيد مختلط (٨) تفسير المص (٩) صلة الخارج فقوله بمصة من قبيل اقامة السبب مقام المسبب وهو الشرب (١٥) اى المص بمعنى مكيد (١١) وفى اكثر النسخ بالميم كان اليا بمعنى مكانين (١٢) كالفلية والوصول الى الجوف (*) وانما قلنا بالادمية احترام اعمال كان البخارى صاحب الصحيح رحمه الله تعالى يقول لو شرب الصبيان من ثدى شاة ثبتت الحرمة فانه دخل البخارى زمن الشيخ ابى حفص وجعل يفتى به فاخرجه من بخارى بهذا الفتوى كما فى المستصطفى والكافى والكشف وغيرها (قال شمس الاثمة قدم محمد بن اسمعيل البخارى عليه رحمة البارى عمارا فى زمن ابى حفص الكبير وجعل يفتى فيها فنهاه ابو حفص وقال لست باهل لها فلم ينته حتى سئل عن صبيين شربا لبن شاة او بقرة فافتى بثبوت الحرمة فاجتمع الناس واخرجوه والمذهب انه لا رضاع بينهما لان الرضاع يعتبر بالنسب وكما لا يتحقق النسب بين بنى آدم والبهائم فكذلك لا يثبت حرمة الرضاع بشرب لبن البهائم نقله صاحب الجواهر (طبقات سنه) (١١) الاملاج مكانين وشيردادن (خلاصة) (١٣) اى المص (١٤) ولم يقل بمصة او املاج او وصول مثلا (١٥) اى المص (١٦) فى الرضاع (١٧) فى الباب من الاخيرين (١٨) لان التاء يفيد الوحدة (١٩) اى ثبوت الحرمة بقطرة (٢٥) اى تيقن (٢١) اى وان لم يعلم ولم يتقين (٢٣) اى فى (لمصة) اى لاجل مصة يعنى ظرف له

كتاب الرضاع

اخره عن النكاح لانه كالمفصل من بعضه وهو كالرضاعة بفتح الراء وكسرها كما فى الديوان والطلبة لغة شرب اللبن من الضرع او الثدي كما فى المقائس وشريعة شرب الطفل حقيقة او حكما للبن خالص او مختلط غالبا من آدمية فى وقت مخصوص (ثبت بمصة) اى بشرب اللبن الخارج من ثدى الادمية بسبب المص وهو فعل الرضيع او بالاملاج وهو فعل المرضعة او بغيرها كما يحى^{١٢} وانما اكتفى بالمص لانه اكثر واشهر وفى ذكر التاء اشعار بثبوت الحرمة بوصول اللبن الى الجوف ولو قطرة وهذا اذا علم ان اللبن وصل اليه والالم تثبت الحرمة كما فى الخلاصة (فى حولين) من وقت الولادة عندهما وعليه الفتوى كما فى الحقائق والظرف^{٢٣} لدمعة او صفه لها وحولين (ونصف) عنده وثلاثة عند زفر وقيل خمسة عشرة سنة وقيل اربعين سنة وقيل جميع العمر كما فى شرح الطحاوى

ولفظ

المستصطفى والكافى والكشف وغيرها (قال شمس الاثمة قدم محمد بن اسمعيل البخارى عليه رحمة البارى عمارا فى زمن ابى حفص الكبير وجعل يفتى فيها فنهاه ابو حفص وقال لست باهل لها فلم ينته حتى سئل عن صبيين شربا لبن شاة او بقرة فافتى بثبوت الحرمة فاجتمع الناس واخرجوه والمذهب انه لا رضاع بينهما لان الرضاع يعتبر بالنسب وكما لا يتحقق النسب بين بنى آدم والبهائم فكذلك لا يثبت حرمة الرضاع بشرب لبن البهائم نقله صاحب الجواهر (طبقات سنه) (١١) الاملاج مكانين وشيردادن (خلاصة) (١٣) اى المص (١٤) ولم يقل بمصة او املاج او وصول مثلا (١٥) اى المص (١٦) فى الرضاع (١٧) فى الباب من الاخيرين (١٨) لان التاء يفيد الوحدة (١٩) اى ثبوت الحرمة بقطرة (٢٥) اى تيقن (٢١) اى وان لم يعلم ولم يتقين (٢٣) اى فى (لمصة) اى لاجل مصة يعنى ظرف له

(١) أى على ما فسر به (فى) كتاب (الزكاة) من أن معناه دوران الشمس فى المطالع والمغرب من موضع إلى أن يعود إلى ذلك الموضع إذا ضل الدور كما ذكره الراغب (ع) بأن المعتبر فى الرضاع السنة (الشمسية) الخ (٦) أى لفظ الشهر فى تلك الآية (ب) اعتبار السنة (القمرية مثل) اشعار (كلام المحيط) بها (٧) أى ظاهر قيد فقط لأنه ينفى الزيادة كما اشار فى تعريفه (مشير) الخ (الى هذه المدة) متعلق (واجب) فالأولى (٤٩٩)

تأخيرها كما يدل عليه عبارة القاعدة فيما بعد فالحاصل أن قيد فقط يشير إلى أن الرضاع الصبي واجب إلى هذه المدة لا يزيد منها حيث هذه المدة المددودة بالبنداء والانتهاء مدة المصة وظرفها لا أقل ولا يزيد (١٣) بالطعام وإن نقص منها لكن لا يزداد منها وإن لم يستغن بقريضة قوله (ومستحب) الخ (١٥) أى فصل من المص (ثم) أى بعد الفطم مرة (شرب) أخرى (فيها) أى فى المدة (على اجرة الارضاع) للمطلقة (٢٥) أى فى المدة التى للامام (٢١) على اجرة الارضاع (فى حولين عندهما) (٢٣) أى لا يجبر عنده بعد ما هومدة عنده وعندهما بعد ما هومدة عندهما (٢٤) أى الرضيع اللبن (٢٥) أى فى كون الشرب بعدها حلالا أو حراما (٢٦) فاعل يثبت فهو من الثبوت وليس تحته مستتر راجع إلى الرضاع كما ظن فتوهم انه من الانبات والامومة فعوله (٢٧) أى على البكر فقط لأنها لا زوج لها حتى يثبت أبوته أيضا (٢٨) على وزن الذكورة والانونة من المصادر اللازمة الغير المستعيلة أفعالها (والمرضعة) بالتاء (٣) أى ترضع ولد متولدا منها لامن غيرها بقريضة اللام الاختصاصية (٣١) أى فى اضافة الامومة إلى المرضعة ذى التاء (٣٢) أى قيام الفعل على سبيل المدح فتأخى وأن كان قيامه على سبيل الثبوت كالصفة المشبهة (٣٣) لذات حمل ثابت مدة اقلها سنة اشهر (٣٤) استدراك من قوله والمرضعة من لها ولد الخ (٣٥) أى المرضعة بالتاء (٣٦) أى المطلق سواء كان الولد لها أو لغيرها كما فى مانحن فيه ومقتضى كلام الصحاح أن من لها ولد ترضعه هو المرضع بدون التاء فاحفظه قال البرجندى الأولى المرضع بدون التاء فان معنى ذى التاء الموصوفة بارضاع الولد ومعنى عديم التاء من له ولد يرضعه وهذا كالحايض والحايضة

ولفظ المول على ما فى الزكاة مشعر بالشمسية لكن يأبى عنه قوله تعالى « وحمله وفصاله ثلاثون شهرا » فإنه مشعر بالقمرية مثل كلام المحيط (فقط) فلا تثبت الحرمة بعد هذه المدة وظاهره مشير إلى أن الارضاع إلى هذه المدة واجب لكن فى اجارة القاعدة أنه واجب إلى الاستغناء ومستحب إلى حولين وجائز إلى حولين ونصف وإلى أنه لو قُطِمَ فى هذه المدة ثم شرب فيها تثبت الحرمة وإن استغنى عن اللبن بالطعام وهذا رواية عن الشيخين وإلى أنه يجبر الأب على اجرة الارضاع فيها عنده وفى حولين عندهما ولا يجبر بعده وقال كثير من المشايخ انه لا يجبر بعد حولين عند الكل فالمطلقة لا تستغنى الاجرة بعدهما أجماعا وإلى أنه لو استغنى فى حولين حل الارضاع بعدهما إلى نصف ولا يأنم عند العامة خلافا لخلف بن ايوب كما فى المحيط وإلى أنه لا يباح شربه بعد هذه المدة وفيه خلاف كما فى الاختيار وذكر فى النية عن أبى يوسف رحمه الله لأبأس بشربه للبالغ (امومة المرضعة) حتى لو ارضعت صبيا بكر لم تنزوج قط حرم عليها كما يحى والمرضعة مصدر هو كون الشخص اما والمرضعة من لها ولد ترضعه وفيه اشعار بان التاء قد تأخى بما لم يقصد منه المدح كالمأملة كما ذكره الرضى لكن فى الصحاح أنها هى الموصوفة بالارضاع (وابوة زوج) أى

انتهى قبينه وبين ما نقله الشارح المحقق عن انصاح اتحاد كما اشرنا فيه التفرقة بين المرضع والمرضعة ليس بمجرد اصل الاتصاف وهو ظاهر فلا محالة يكون على الطريقة التى شرحناها فعلى هذا المناسب لما نحن فيه هو المرضعة لكن البرجندى ادعى اولوية ما هو بغير التاء وعلمها بهذه التفرقة فهذا الصنع مما يتعجب والكرومانى فرق بينهما بان التاء كما يكون للنقل يكون للدلالة على كون الصفة حاصلة بالفعل كما فى حايض وما يرضع -

انتهى فالحيضة امرأة دخلت ايام حيضه وجاء نوبتها بخلاف الحيض فانها من بلغ مبلغ الحيض ومن شأنها ان تحيض فيطلق في ايام الطهر ايضا ثم الحامل والحاملة الحبل فالاول لكون الوصف اى وصل الحبل للأنث دون الذكور فلا التباس بالذكر والثاني بالنظر الى الاصطلاح المشهور من ان للمؤنث بالناء وللمذكر بدونه واذا حملت شيئا على ظهرها او رأسها فهي حاملة لا غير اى لا يطلق ح حامل هذا قول اهل الكوفة واما اهل البصرة فيقولون ان حاملا وحاملا وطالعا ونحوها صفات مذكورة بوصف بها الاناث كما ان الرواية ونحوها صفات مؤنثة بوصف بها الذكور ذكرها الجوهري في صحاحه يفهم منه انه لا فرق بين ذى الناء وعديم الناء (١) اى فى لفظ زوج (٢) لانه الوطى بالنكاح (بان رجلا لوزنى) النخ (٣) اى لذلك الرجل (٤) اى ذلك الصبية (٥) اى فى ابوة الزانى (ولم تحبل) اى من الآخر (٦) اى من الزوج الاول (وكذا) اى من الاول (ان حملت) من الآخر (بلا ولادة) فنزلها لبن (١٢) اى من علم ان اللبن منه قوله وقد مر اى فى كتاب النكاح فى بيان المحرمات بالزنا (لناظره) (١٣) اى المص (اشعار) حيث نسب اللبن بكلمة من الى الزوج (١٥) اى زوجة من ذلك الزوج وفى بعض النسخ بلا ضمير ثم نزل لها لبن (او) وادت منه ولها لبن (فيس) لبنها (١٧) كان هذا اللبن لبن امرأة خاصة لا لبن الزوج (١٨) اى تلك الزوجة (١٩) اى ولد زوجها (٢٥) قيد الولد اى من غير تلك المرأة (٢١) كما بالنسبة الى اولادها من غيره (٢٢) كما فى ولده منها (٢٣) اى لبنها من الزوج (٢٤) اى الزوج ولم يوجب فى هاتين الصورتين فى النهاية اعلم ان ههنا دقيقة لابد من معرفتها وعن اهلها وقع بعضهم فى الخطأ وهى ان من شرط لبن الفعل ان يكون لبن المرأة بسبب الولادة او الحمل من زوجها حتى انه لو نزل لها لبن بدون الولادة او الحمل من زوجها كما ينزل للبكر كان ذلك اللبن لبن المرأة خاصة لا لبن الزوج وان كانت تلك المرأة تحت زوجها انتهت (٢٥) اى فى لبن الفعل ولبنها منه (٢٦) اى على رأى صاحب الخلاصة كما مر بقوله لكن فى الخلاصة انه لم يجوز (٢٧) بين المذكور والمؤنث فمن الاشتراك ينساق الذهن الى الرضعة ايضا (٢٨) وسبب الحرمة الجزئية الثابتة بنشو العظم وانبات اللحم كالجزية بالاعلاق فى حرمة المصاهرة (٢٩) اى زوج المرصعة (٣٥) اى فى اطلاق لفظ القوم على الرجال والنساء تغليب الرجال على النساء نقل عنه اى غلب الذكور على الاناث فان القوم مختص بالرجال انتهى وفى الصحاح القوم الرجال دون النساء جمع لا واحد له من لفظه وربما يدل النساء فيه على سبيل التبعية او التغليب فان قوم كل نبى رجل ونساء انتهى فلو قال الشارح المحقق فيه تغليب او استتباع لكان حمل الكلام على الامتثالين

(٥٥٥)

كتاب الرضاع

كونه ابا وفيه اشعار بان رجلا لو زنى بامرأة فولدت وارضعت صبية جازله ان يتزوجها كما فى شرح الطحاوى ولكن فى الخلاصة انه لم يجوز وقد مر فعل فيه روايتين (لبنها منه) كما اذا طلق ذات لبن فتزوجت بآخر بعد العدة ولم تحبل فان لبنها منه بالاجماع وكذا ان حملت بلا ولادة عنده واما عند ابي يوسف رحمه الله فان علم انه من الاول او الثانى فهو منه والا فمن الاول وعنه من الاول مطلقا وعنه من الثانى مطلقا وعند محمد رحمه الله منهما واما ان ولدت فمن الثانى بالاجماع وفى كلامه اشعار بانه اذا لم تلد زوجته قط او ببس لبنها ثم نزل لايجرم رضيعها على ولده من غيرها فالتحريم كما يكون من جهة المرأة يكون من جهة الزوج ويسميه الفقهاء لبن الفعل وهو ما يكون نزوله من جهته كما فى المحيط ويدخل النازل بالزنا على رأى (للرضيع) ظرف المصدرين او الفعل ولم يذكر الرضعة لان هذين الحكمين من الاحكام المشتركة واعلم ان الرضاع لا يثبت بشهادة رجل ولا نساء وحدثه بل بشهادة رجائين او رجل وامرأتين عدول فاذا شهدا فترق بينهما فقبل الى دخول لامهر وبعده الاقل من المسمى ومهر المثل بلانفقة كما فى المضمرات (فيحرمان) اى المرصعة والزواج (مع قومهما) فيه تغليب (عليه) اى على الرضيع (كالنسب) اى حرمة كحرمة

فيحرم

انتهى فالحيضة امرأة دخلت ايام حيضه وجاء نوبتها بخلاف الحيض فانها من بلغ مبلغ الحيض ومن شأنها ان تحيض فيطلق في ايام الطهر ايضا ثم الحامل والحاملة الحبل فالاول لكون الوصف اى وصل الحبل للأنث دون الذكور فلا التباس بالذكر والثاني بالنظر الى الاصطلاح المشهور من ان للمؤنث بالناء وللمذكر بدونه واذا حملت شيئا على ظهرها او رأسها فهي حاملة لا غير اى لا يطلق ح حامل هذا قول اهل الكوفة واما اهل البصرة فيقولون ان حاملا وحاملا وطالعا ونحوها صفات مذكورة بوصف بها الاناث كما ان الرواية ونحوها صفات مؤنثة بوصف بها الذكور ذكرها الجوهري في صحاحه يفهم منه انه لا فرق بين ذى الناء وعديم الناء (١) اى فى لفظ زوج (٢) لانه الوطى بالنكاح (بان رجلا لوزنى) النخ (٣) اى لذلك الرجل (٤) اى ذلك الصبية (٥) اى فى ابوة الزانى (ولم تحبل) اى من الآخر (٦) اى من الزوج الاول (وكذا) اى من الاول (ان حملت) من الآخر (بلا ولادة) فنزلها لبن (١٢) اى من علم ان اللبن منه قوله وقد مر اى فى كتاب النكاح فى بيان المحرمات بالزنا (لناظره) (١٣) اى المص (اشعار) حيث نسب اللبن بكلمة من الى الزوج (١٥) اى زوجة من ذلك الزوج وفى بعض النسخ بلا ضمير ثم نزل لها لبن (او) وادت منه ولها لبن (فيس) لبنها (١٧) كان هذا اللبن لبن امرأة خاصة لا لبن الزوج (١٨) اى تلك الزوجة (١٩) اى ولد زوجها (٢٥) قيد الولد اى من غير تلك المرأة (٢١) كما بالنسبة الى اولادها من غيره (٢٢) كما فى ولده منها (٢٣) اى لبنها من الزوج (٢٤) اى الزوج ولم يوجب فى هاتين الصورتين فى النهاية اعلم ان ههنا دقيقة لابد من معرفتها وعن اهلها وقع بعضهم فى الخطأ وهى ان من شرط لبن الفعل ان يكون لبن المرأة بسبب الولادة او الحمل من زوجها حتى انه لو نزل لها لبن بدون الولادة او الحمل من زوجها كما ينزل للبكر كان ذلك اللبن لبن المرأة خاصة لا لبن الزوج وان كانت تلك المرأة تحت زوجها انتهت (٢٥) اى فى لبن الفعل ولبنها منه (٢٦) اى على رأى صاحب الخلاصة كما مر بقوله لكن فى الخلاصة انه لم يجوز (٢٧) بين المذكور والمؤنث فمن الاشتراك ينساق الذهن الى الرضعة ايضا (٢٨) وسبب الحرمة الجزئية الثابتة بنشو العظم وانبات اللحم كالجزية بالاعلاق فى حرمة المصاهرة (٢٩) اى زوج المرصعة (٣٥) اى فى اطلاق لفظ القوم على الرجال والنساء تغليب الرجال على النساء نقل عنه اى غلب الذكور على الاناث فان القوم مختص بالرجال انتهى وفى الصحاح القوم الرجال دون النساء جمع لا واحد له من لفظه وربما يدل النساء فيه على سبيل التبعية او التغليب فان قوم كل نبى رجل ونساء انتهى فلو قال الشارح المحقق فيه تغليب او استتباع لكان حمل الكلام على الامتثالين

(١) اى المرضعة وزوجها (٢) اى المرضعة فقط (٣) اى الزوج فقط (٤) على الارضاع (٥) منه (٦) اى هذه الاولاد (٧) للرضيع (٨) اى يحرم (٩) اى المرضعة والزواج (١٠) اى المرضعة (١١) اى الزوج (١٢) اى التشبيه (١٣) حيث قيد حرمة الرضاع بمثلية حرمة ما فى النسب فيفيد بالمفهوم (٥٥١) كتاب الرضاع

ان ليس حرمة الرضاع فيما يحل من النسب (١٤) للاستراك كما مر (١٥) اى المرضعة (١٦) اى جدة ابن الرضيع (١٧) اى يحرم (١٨) اى الرضيع (١٩) اى المرضعة (٢٠) اى زوج المرضعة (٢١) اى البنت (٢٢) اى قوله فيحرمان الخ مع ما عطف عليه وان علم من كتاب من النكاح او من جهته كما يظهر من التعليقات المذكورة فى مقام كل (٢٥) اى لاهتمام بزيادة الضبط (٢٦) اى مضمون التفريع لان حفظ النظم اسهل خصوصا بلسان الفارسية خصوصا فى ديار ما وراء النهر (٢٧) لما كان المفسر فارسيا اختار التفسير الفارسى للتناسب والوضوح مع التوسعة (٢٨) اكتفى عنه فى البيت ولا بد منه لانه مضمون الف التثنية (٢٩) اشارة الى شير دهنده وشوهرش وقيد بافرزند ان الى هنا (٣٥) شروع الى تفسير المصراع الثانى من البيت (٣١) ان كان شير خواره رضيعا (٣٢) ان كان رضيعة فلفظ يابنقطنين من تحت بمعنى كلمة او للانفصال واما فى بافرزند ان بنقطة واحدة من تحت بمعنى مع (٣٣) وهى المرضعة فلها الزوج ولذا قال وشوهرش اى وغويش شوهرش هم (٣٥) فقوله وزنش يا شوهرش مضمون قوله زوجان وقوله بافرزند ان مضمون قوله وفروع وهما عطفان على قوله همه فيشتركان فى حكمه وهو غويش شونده ولما اضيف لفظ غويش فى تفسير المصراع الاول الى شير خواره مذكرا او مؤنثا اضيف ههنا الى شير دهنده فى شوهرش ولم يقيد شير خواره فى تفسير المصراع الاول بزوجه كما قيد شير دهنده فى الثانى بالشوهر لانهما داخلان فى قوله زوجان ومن مسائل المصراع الثانى قتأمل ولا تغفل عن التطبيق مع التقابل (٣٦) اى الرجل ليكون مرجع

فيحرم على الرضيع اولادها واولادها واولاده المتقدمة والمتأخرة لانهم اخوة واخوات له من قبل الام والاب او احدهما وكذا آباؤهما وامهاتهما لانهم اجداد وجدات من قبل الام والاب وكذا اخوتها واخواتها لانهم اخوال وخالات وكذا اخوة واخواته لانهم اعمام وعبات وفى كلامه اشعار بانه يحل من الرضاع من يحل من النسب كالاولاد الاعمام والعبات والاخوال والحالات واغت الاخ كما سياتى (و) يحرم (فروعه) اى اولاد الرضيع ذكورا وانانا وكذا فروع الرضيعة (والزوجان) للرضيعين اى زوجة الرضيع وزوج الرضيعة (عليها) اى على المرضعة وزوجها فيحرم ابن الرضيع على المرضعة لانها جدته وكذا بنته على زوجها لانه جدتها وكذا زوجته على زوجها لانها زوجة فرعه وكذا زوج الرضيعة على المرضعة لانها ام زوجته واعلم ان التفريع المذكور وان علم من النكاح الا انه ذكره ههنا اهتماما لزيادة ضبطه ولذا نظمته فقال * (نظم) * از جانب شيرده همه غويش شوند * واز جانب شيرخواره زوجان وفروع * يعنى شير دهنده وشوهرش بافرزند ان وپدران ومادران وبرادران وخواهران ايشان غويش شير خواره شوند وشير خواره وزنش يا شوهرش بافرزند ان غويش شير دهنده وشوهرش شوند (ويحل) اى ان يتزوج (اغت اخيه رضاعا) اى الاغت رضاعا للاخ نسبا او بالعكس او كلاهما رضاعا (كما فى النسب) بان كان له اخ لآب وله اخت لأم فلا غيبه لآب ان يتزوج اخته لآب لانه ليس بينهما نسب يوجب الحرمة والاكتفاء مشعر

الضمير (اغت اخيه) الخ (٣٨) اى للرجل (٣٩) اى فقط (٤٠) اى لهذا الرجل (٤١) اى لاغ هذا الرجل وهو فى هذا الاحوال (اى لآب ان يتزوج اخته) اى اخت هذا الرجل وهى تلك الاخت التى لآب (٤٢) اى بين هذا الاخ وهذه الاخت نسب يوجب الحرمة الخ (بل هما اجنبيان ٤٦) اى بالاغت عن امها وام الاخ *

(١) أى أم الاخت وأم الأخ (٢) بقوله أى الاخت رضاعا للاخ نسبيا او بالعكس الخ اذا احتقن الصبي بلبين امرأة لم يتعلق به التحريم لان الموجب للحرمة ليس عين الوصول الى الجوف بل حصول معنى الغذاء لينتبت به البغضية وذا انما يحصل من الاعالى الى الاسفل ليصل الى المعدة لا من الاسفل لانه لا يصيب اليها (شرح وقايه لابن ملك (٣) أى الاقطار من الاسفل مبتدأ (٤) متعلق بخبره وهو لا يحرم قدمه ليلى الخلاف محله فيختصر في العبارة (٥) أى في لفظ الاحتقان (٦) حيث هو الاقطار في الدبر (٧) فهو متعد حيث لم يقل شذن (٨) أى من الاحتقان المتعدى (٩) أى بضم الهمزة والتاء وسكون الحاء ثابت كما هو مجهول الافتعال (١٠) أى احتقن (١١) لكونه مأخوذا من المتعدى (١٢) أى على كونه متعديا (١٣) ولا مجهول من اللازم (١٤) بالضم مجهول من المجرد المتعدى (١٥) قدمه على العلول لطلب الاختصار في العبارة فاوصل كلامه الى لا يحتاج الى كلمة اما التفصيلية فتأمل (١٦) بيان ما (ولو) كان اللبن غالبا وكان الطعام (غير مطبوخ) في ميز الوصل ليقابل مذهبهما (١٧) أى في قوله وما خلط بطعام (٢٠) حيث هو اعم من الغلبة والطبخ كما قال ولو غالبا غير مطبوخ (٢١) عند حمل اللقمة لم يحرم لان غاية التقاطر غلبة اللبن (٢٢) ماض كدعا عطف على تقاطر أى اكل وابتلع دفعة كشرب الماء والهواء مثلا ناقص واوى من مساحيس وحسوا ضد الاكل لقمة لقمة (٢٣) لان المتن كما كان اعم من الغلبة كذللك اعم من ان يكون اكله لقمة لقمة او دفعة والتعليل المذكور من ان الطعام سلب قوة اللبن جار ايضا (٢٤) أى في عدم تريهما (٢٥) بين المشايخ (٢٦) بيان الغير كلبن امرأة اخرى (و) من (خلافة) أى الجنس (٢٧) فانهما ليسا من جنس اللبن (وكذا) يعتبر الغلبة (١) متعلق وكذا وامافى خلط غير الطعام من (حبس اللبن (٣٤) أى من اللينين وفي بعض النسخ بهاى بالغلبة ولا ارتباط له لانه لا تقابل ح (٣٥) وفي لفظ الغلبة اشعار حيث هى تصدق على غلبة المحرم على المبيع كما فيما اذا تساويا فانه من حيث انه لم يغلب الماء المخلوط بمحرم ومن حيث انه لم يغلب اللبن فمبيح فاجتمع في النساي والمحرم والمبيع واختيار هذا أى التحريم على ما شرطوا فارتبط الاستدراك بقوله لكن فى (٣٩) من المخلوط مطلقا (٤٠) أى الامام *

بانه يحرم غير الاخت وقد ذكرنا في النكاح انه حلت نحر ام اخته واخيه وغيرهما رضاعا وكلاهما نلت صور كما ذكرنا (والاحتقان) في ظاهر الرواية وعن محمد رحمه الله انه يحرم وفيه إشارة الى ان الاقطار في الاذن والاحليل والجائفة والآمة لا يحرم كما في الاختيار واحتقان حقنه كردن ومنه احتقن الرجل بالضم كما ذكره البيهقي فهو متعد وعليه استعمال الفقهاء فاندفع ما ذكره المطرزي ان الضم غير جائز فانه لازم والصواب حقن (ولبن الرجل) فانه ليس بلبين حقيقة (وما خلط بطعام) من اللبن ولو غالبا غير مطبوخ (لا يحرم) لانه يسلب قوة اللبن وقالوا ان كان غير مطبوخ واللبن غالب يحرم واما المطبوخ فغير محرم بالاجماع كما في الاختيار وفيه إشارة الى انه لو تقاطر اللبن عنه او حسا لم يحرم وفيه خلاف كما في المحيط (و) ما خلط (بغيره) أى غير الطعام من الجنس وخلافه كالماء والدواء (يعتبر) في التحريم وضك (الغلبة) عند الشيخين وكذا عند محمد وزفر رحمهما الله في غير الجنس وامافى الجنس فقد ثبت الحرمة منهما كما في الاختيار والغلبة في الجنس بالاجزاء كما في الزاهدى وفي غيره بتغير اللون او الطعم على ما روى ابن سماعة عن ابي يوسف رحمه الله كما في المحيط وفي الغلبة اشعار بالتحريم اذا تساويا كما في الاختيار هذا لكن في التنفى انه لا يحرم غير اللبن الخالص عنه (ويحرم الاستعاط) أى صب اللبن في الانف

كما
والمحرم غالب وراجع على المبيع (٣٨) أى مافى الزاهدى والمحيط كما
اختيار هذا أى التحريم على ما شرطوا فارتبط الاستدراك بقوله لكن فى (٣٩) من المخلوط مطلقا (٤٠) أى الامام *

(١) اي تفسير البيهقي (٢) اي الاستعاط من الافعال (٣) لان الصب متعد (٤) اي على كون الاستعاط متعديا (استعمال) الخ
(٥) اي الاستعاط (٦) كما هو اكثر استعمال الافعال (٧) اي الاستعاط يستعمل (يتعدى و) يستعمل (لا يتعدى ولم يتجاوز) اي الحرفة (٨) اي ان كان للبكر

(٥٥٣)

كتاب الرضاع

كما قال البيهقي وفيه اشعار بأنه متعد وعليه استعمال الفقهاء وفي الصحاح والمغرب أنه لازم فكانه يتعدى ولا يتعدى (و) يُحَرِّم (لبن البكر) ولم يتجاوز الى الزوج ولهذا لو طلقها قبل الدخول كان له أن يتزوج رضيعها لان اللبن ليس منه (و) لبن (الميت) حتى انه لو حلبت بعد الموت وشرب صبي او ارتضع من ثديها حرم وانما قال ميت لأنه ما يستوى فيه المذكور والمؤنث كما في الصحاح لكن يرد «وآية لهم الارض الميتة» (وان ارضعت) امرأة (ضرتها) اي امرأة زوجها حال كونها (رضيعة) مستدركة بما في السابق (حرمتا) على الزوج لكونهما بنتا واماميه اشعار بانه لو تزوج صبيتين ثم ارضعتها امرأة معا او واحدة بعد اخرى حرمتا عليه ولو تزوج صغيرة ثم طلقها وتزوج كبيرة ثم ارضعتها بلبنه او لبن غيره حرمت عليه لانها صارت ام امرأته كما في المحيط (ولامهر للكبيرة ان لم توطأ) اذ الفرقة من جهتها بلا تأكد المهر وله ان يتزوج الصغيرة ح لانها ربيبتة بلا دخول بالأم كما في المحيط وفيه اشعار بان بعد الوطئ لها كمال المهر ولا يتزوج الصغيرة ح (وللرضيعة نصفه) اي المهر (ورجع) الزوج على المرضعة (به) اي بذلك النصف (ان قصدت الفساد) وان لم تقصد بان لم تعلم بالنكاح او الفسا او قصدت اكرامها او دفع الجوع عنها فلا شيء عليها والقول لها في عدم قصد الفساد كما في الحقايق وعن محمد رحمه الله انه يرجع عليها بكل حال وفي كلامه اشعار بان الكبيرة لو كانت نائمة او معنوعة او مجنونة لم يرجع عليها وكذا لو اخذ رجل بشيء

زوج لم يدخل بها (١٢) اي لعدم التجاوز المذكور (١٣) اي الزوج تلك البكر (١٤) اي لذلك الزوج (١٥) اي البكر (لان اللبن) النازل للبكر قبل الدخول (ليس منه) اي من زوجها (١٨) اي الميت (١٩) اي الصبي (٢٥) اي الامراة الميت (٢١) ولم يقل ميتة مع انها المناسب للمقام (٢٢) اي لفظ الميت (ما يستوى فيه) الخ لكن (وآية) اي لكن قول الصحاح غير مسلم كيف وآية اي والحال ان قوله تعالى (الارض الميتة آية) اي دليل (لهم) اي للتائمين بعدم الاستواء وامارة لصدق قولهم ففي هذا الرد لطافة من حيث حفظ نظم القرآن ورعاية التجنيس وفي بعض النسخ (لكن يرد) اي ما في الصحاح قوله تعالى (وآية لهم الارض الميتة) فالامرح ظاهر بلارعاية اللطافة في الكلام كما هي اسلوب الشارح المحقق في امثاله فلعلمه من المخترعات والنسخة الاولى ادق والطف (٢٦) اي قيد رضيعة بعد قوله وان ارضعت الخ مستدرك (٢٧) اي بسبب البيان (٢٨) من ان مدة الارضاع حولان ونصف فقط وما هي فيها الارضيعة (٢٩) لانه جمع الاختين رضاعا (٢٧) من قوله تثبت بمصة في مولين ونصف

(٣٥) عطف على لو تزوج صبيتين الخ (٣١) اي الكبيرة الصغيرة (٣٢) اي لبن هذا الزوج (اولين غيره) من الزوج السابق (بلا تأكد المهر) لعدم الوطئ (٣٥) اي لهذا الرجل (٣٦) من الزوج (٣٧) ثانيا جديدا (٣٨) اي حين عدم الوطئ (٣٩) اي تلك الصغيرة (٤٥) اي الرجل (٤١) اي امها والجار صفة الربيبة وهذه جائز النكاح لزوج امها (٤٢) اي في قوله ان لم توطأ (اشعار) بالمفهوم (بان بعد الوطئ لها) المهر على الاطلاق وهو (كمال المهر) بان بعد الوطئ (لا يتزوج الصغيرة حينئذ) اي حين وطئت فهو بعد العطف المذكور مستدرك لا حاجة اليه (٤٧) عطف على لم تعلم (٤٨) اي على

الكبيرة لامهرها ولا ضمان نصف الرضيعة (٤٩) اي سواء قصدت الفساد ام لا (٥٥) حيث شرط القصد والعبد (لو كانت) عند مص الضرة (ناثمة) الخ

(١) أى على الرجل الاخذ (٢) أى ذلك الرجل ومفهومه والافلاشى^٤ لاعليها ولاعليه (٣) بيان ما أى ما فى فحواه صلاح تام فى المقام (٤) أى الصلاح التام (٥) أى المحافظة (٦) أى على المص (٧) لان الشئ^٤ اذا فسد تم وانقطع وبين لفظ الفساد والصلاح من حسن التقابل ما لا يخفى كتاب فى شرح رموز^٥ كتاب الطلاق (٩) أى الرضاع (١٥) أى ناش من النكاح من وجهين لان الرضيع يتحقق بعد نكاح امه وكذا لبن المرضعة ينزل بعد النكاح والولادة فالرضاع كانه جزء وبعض من النكاح والطلاق لا محالة بعد النكاح ذاتا فاعره عن الرضاع ايضا وضعا (١١) أى الطلاق (اسم من التطليق) بمعنى (الارسال) مثله (ويجوز ان يكون) لازما (مصدر طلقت بالضم والفتح) أى فى اللام الأول من شرف والثانى من نصر او ضرب (١٦) علة لقوله وهو اسم من التطليق الارسال ويجوز ان يكون الخ (١٧) مناسبتة الى الاول من اللغوى ظاهرة (او) شرعا (نقصان حله) أى النكاح مناسبتة الى الثانى منه ظاهرة فيصح النقل من احدهما الى احدهما (يلفظ مخصوص) هو ما يشتمل على مادة الطلاق صريحا وكناية وسائر الكنایات الرجعية والبائنة ولفظ الخلع (٢١) مجهول (٢٢) أى بقيد لفظ مخصوص (٢٣) أى جثنا (٢٤) على ان كلمة اول تنوع الحمد (على خلاف المشهور) فى التعريفات من عدم اتيان كلمة او لمنافاة التشكيك للتعريف (١١) لعله دفع لها عسى ان يتوهم ان تفسير الطلاق لغة وشرعا غير مستقيم اذ الطلاق من الاوصاف القائمة بالمطلقة بدليل انت طالق فان صدق المشتق على الشئ^٤ يقتضى قيام مبدئه بذلك الشئ^٤ والارسال وازالة الملك من صفات الزوج فيلزم تفسير الشئ^٤ بصفة شئ وذا باطل فاجاب الشارح بما حاصله ان الطلاق هنا بمعنى التطليق كالسلام بمعنى التسليم ولا شك انه من صفات الزوج تدرب فانه من سوانح الوقت (مولوى قمر الدين) (٢٦) وانما ينقص حله (٢٧) أى بعدم دخوله فى التعريف او بكونه غير مزبيل له (٢٨) لما كان للمكلف انواع زاد الشارح المحقق لفظ كل لاحاطتها فالعنى من كل نوع من انواع المكلف (٢٩) أى ناقص العقل (ح) (٣٥) أى فى المتن (٣١) اذ مرجع القضية بشرط الوصف (٣٢) أى المكلف (٣٣) لان وقت السكر بالبنج غير مكلف بمعنى انه لا يؤخذ للصوم والصلاة مثلا وانما يؤخذ لاكل البنج الحرام (٣٤) اذ لو كان مراما لم يقع (٣٥) أى كونه مباحا

(٥٥٤)

كتاب الطلاق

من لبنها وصَبَّ فى قم الصغيرة لم يرجع هليها بل عليه ان قصد الفساد كما فى المحيط ولا يخفى ما فى لفظ الفساد من الصلاح التام وهو الرعاية لما عليه من حسن الاختتام

كتاب الطلاق

اخره عن الرضاع لانه من نكاح يتوقف عليه الطلاق وهو اسم من التطليق الارسال ويجوز ان يكون مصدر طلقت بالضم والفتح فهى طالقة فانه شرعا ازالة النكاح او نقصان حله بلفظ مخصوص واحترز به عن الفسخ بخيار العتق وانما قلنا بالتعديدين على خلاف المشهور ليدخل فيه الطلاق الرجعى لانه ليس مزبلا للنكاح كما صرح به فى المبسوط وغيره والى ان الحد الثانى اشير فى التنفى والمستنصى (يقع) الطلاق (من) كل (مكلف) كالمكره والمحجور الذى بلغ غير رشيد والمختل والحصى والمجبوب والحنثى والهازل والحاطى (فقط) فلا يقع طلاق الصبي مراهما كان اولا والمجنون الذى لا يفقه اصلا او يفقه فى بعض الاوقات والمعنى عليه كما فى النظم وفيه اشارة الى ان عقله لو زال بالبنج لم يقع طلاقه وهو الصحيح كما فى الكبرى والى ان الطلاق مباح لكن عند عدم موافقة الاخلاق لانه فى الاصل ابغض المباحات أى اقربها الى البغض كما فى قولهم اتم الامور (ولو) كان

المكلف

(عند عدم موافقة الاخلاق) بين الزوجين والاستدراك من الخارج مما لا يدخله فى الاشارة كما لا يخفى ويدل عليه تعليقه بقوله (لانه فى الاصل) أى فى الاشياء من قولهم الاصل فى الاشياء كذا (أى قربها الى البغض) ويجوز ان يكون مبنيا للمفعول بمعنى هو اشد مبعوضا بين المباحات (كما فى قولهم هو اتم الامور) بمعنى اقربها الى التمام فلا يقتضى المفضل عليه فى اصل التمام والكمال (٣٦) قد يقال المباح ما استوى فعله وتركه ولا يتصور ان يكون احد طرفيه مبعوضا فلا بد من التجوز فى المباح بارادة ما يشمل المكره ففى الكافى ان الطلاق محظور فى الاصل مباح نظرا الى الحاجة فاطلاق المباح نظرا الى الحاجة والوصف بالمبعوضة نظرا الى اصله انتهى وحاصله انه عند الحاجة مباح وعند غيرهما مكروه ونظيره السؤال عن الناس فانه محرم باصله ويباح عند الضرورة الى فرعه *

* وطلاق السكران واقع وكذا اعتاقه وحلفه وهو من لا يعرف الرجل من المرأة ولا السماء من الأرض ولو كان معه من العقل ما يقوم به التكليف فهو كالصامى (فتح القدير) * (و) أفاد في البحر انه ضعيف وعبارته والعجب ما صرح به في بعض العبارات من أن السكران هو الذى معه من العقل ما يقوم به التكليف ولا شك أنه على هذا التقدير لا يتجه لاحد أن يقول لا تصح تصرفاته (طحاوى)

(١) أى الأمر والنواهي (٢) أى فى السكران (٣) أى المداوم لاكل البنج فنسب اليه بخلاف ما لو زال عقله بالبنج من غير مداومته وهو المراد بما مر فلا منافاة به (٤) أى الأمة (٥) أى النائم طلاقه (٦) أى بعد اليقظة (٧) عطف على اثنتين (٨) أى فى قيد فقط (٩) أى احسن الطلاق (١٥) أى لا يكون ليغير المدخولة لأن معناه أن يقتصر على طلبة واحدة ويدعها حتى ينقض عدها لقصد أن يراجعها ثم يطلقها نائيا فان كانت ممن تحيض يطلقها فى طهر لاجتماع فيه فعلى هذا لا يكون لغير المدخولة طلاق احسن هذا فى منبهات ابى الكارم (١١) صلة طلاقه (١٢) أى الحيض او النفاس (منفر) للطبيعة اسم فاعل من التنفير (١٤) أى احسن الطلاق يتحقق (١٥) تفريع للرمز المذكور كما سنعرف (١٦) حيث قال فقط (١٧) حيث قال فى طهر الخ (١٨) حيث رمز اليها (١٩) من قوله وفى الحامل حيث يدل بالمفهوم أن الاحسن فى غير الحامل لكن لاجابة اليها لانها اذا كانت بعيد الحيض فى طهر لاوطى فيه فمن أن يكون حاملا فاعلمه (٢٥) أى كون قوله طلاقه مطلقا من أن يكون رجعيا او بائنا (٢١) احسن ايضا (٢٢) أى ضمير الطلاق لا بالتقوين مع الناء مؤنث حسن (٢٣) اعم من أن يكون (باعتبار الاحسنية والحسنية) أى فى كليهما وفتح السين (٢٥) أى وهو (٢٦) بمنزلة أن يقال وذلك فيكون راجعا رأسا الى الاحسن والحسن لأن دائرة الإشارة اوسع يساع فيها ما لا يساع فى الضمير وهذه القاعدة كثير الالتزام من الشارح المحقق (٢٧) معاملة أى (اتباعا) أى حال كونها من حيث المتابعة وهذا يدل على أن التركيب حالى لا اضافى

المكلف (سكران) أى مغيرا عقله لكن يميز ما يقوم به الخطاب فانه لو لم يميز كان تصرفه باطلا كما فى الزاهدى ويدخل فيه البنج فيقع طلاقه وعليه الفتوى كما فى النهاية وكذا من سكر من الخمر او المثلث او النبيذ او غيره كما فى الكبرى ولا يقع طلاق السكران عند الكرخى وكذا السكران مما يتخذ من العسل والحبوب خلافا لمحمد (او عبدا) خص بالذكر لعدم نفاذ اكثر تصرفاته (لا) يقع (من سيده) الا اذا شرط فى العقد فقال زوجتها منك على ان امرها بيدي أطلقها كلما شئت فقال العبد قبلت (و) لامن (نائم) ولو أجاز بعده (واحسنه) أى احسن الطلاق ومستحبه (طلقة) واحدة (فقط) أى لا يطلق اثنتين اخريين فى الطهرين الآخرين فى الحرة وواحدة اخرى فى طهر آخر فى الأمة وفيه رمز الى أنها للمدخولة (فى طهر) من الحيض والنفاس لأنه منفر (لاوطى فيه) لقلة الرغبة بعد الوطى فالاحسن باربعة شرائط وحدة الطلاق وكونها طاهرة ومدخولة وغير حامل بقرينة ما يأتى والاطلاق مشير الى ان البائن يكون سنيا وهذا عنده خلافا لهما كما فى التنف (وحسنه) بالاضافة (وهو) أى الطلاق باعتبار الاحسنية والحسنية ويجوز ان يجرى الضمير مجرى اسم الإشارة (السنى) أى منسوب الى السنة فحذف الناء للنسبة كما تقرر وفيه دلالة على ان السنة نوعان سنة عبادة وسنة اتباعا كالطلاق على الوجه المذكور متابعة للنبي عليه الصلاة والسلام فالواجب على كل مسلم ان يجتهد فى اتباع سنته عليه السلام كما فى المضمرة (طلقة) واحدة (لغير المدخولة) أى لغير

الموطوءة ولو حكما فيدخل ما اذا لم تكن بينهما خلوة (ولو) كان الطلاق (في حيض) رد لما قال زفر ان الطلاق في الحيض مكروه (د) السنن (للموطوءة) تفريق الطلقات (الثلاث) الرجعية (في) اوائل (اطهار) ثلثة وقيل في او اخرها وهو رواية عن ابي حنيفة رحمه الله والاول اظهر كما في الهداية وذكر في التنقي لو طلق على اثر كل حيضة واحدة فسنى مكروه (لاوطئ) من الزوج فلو زنت ثم طلقها فسنى على ما قال بعضهم كما في المحيط (فيها) اي الاطهار (فيمن تحيض و) للموطوءة تفريق الثلاث في ثلثة (اشهر في الصغيرة والايسة) وينبغي ان يطلقها في غرة الشهر حتى يفصل بين كل تطليقتين بشهر بالاتفاق ولو طلقها في وسط الشهر يفصل بينهما بثلاثين يوما عنده وعندهما يكمل الاول من الرابع والثاني والثالث بالاهلة كما في النظم (و) في ثلثة اشهر في (الحامل) عند الشيخين وعند محمد وزفر رحمهما الله لا تطلق للسنة الا واحدة كما في النظم (ولو) طلق هؤلاء النسوة الثلاث (بعد الوطئ) فيجوز طلاقهن للسنة عقيب الوطئ (وبدعيه) اي بدعي الطلاق وحرأه نوعان الاول لمعنى في الوقت والثاني في العدد فالاول طلقة (واحدة) وقعت (في طهر ووطئت) المرأة (فيه او) في (حيض) امرأة (موطوءة) او نفاسها فانها لو لم توطأ فهو احسن او حسن كما مر (و) الثاني (ما فوقها) اي فوق واحدة من الطلقتين او الطلقات (بلا رجعة) صفة لما فوقها (بينه) اي بين ما فوقها من الاعداد (في طهر) صفة اخرى ماضيه ان الطلقتين او الثلاث بمرة او اكثر بلا رجعة في طهر بدعة كالطلقتين والطلقات في حيض الموطوءة واعلم ان في الصدر الاول اذا ارسل الثلث جملة لم يحكم الا بوقوع واحدة الى زمن عمر رضى الله

(١) ولو غيرها (حكما فيدخل ما اذا لم تكن بينهما خلوة) صحيحة وان كانت موطوءة بدونها كما هو مقتضى الرصد فالاولى في التفريع ان يقول فيدخل ما اذا كانت موطوءة بلا خلوة صحيحة (٣) اي القيل الثاني (د) القول (الاول اظهر) الخ على اثر اي عقب (كل حيضة) اي بلا واسطة ولو بان (واحدة) اي طلقة واحدة (٨) من حيث انه لم يكن في الحيض لكنه (مكروه) من حيث عدم تيقن الطهر لانه يحتمل الزيادة في العادى وان يصير مستحاضة في الاكثر (١٥) اي وطئت من الزاني (١١) ايضا لعدم الوطئ من الزوج فانه اعم (١٢) اي الموطوءة الصغيرة والايسة فالاولى كون الضمير مثنى (١٣) اي اول (الشهر الخ بشهر) اي تام (١٦) اي بين كل تطليقتين (١٧) اي بشهر ايامية (١٨) الشهر (الاول) الذي طلق في وسطه (من) الشهر (الرابع) فيحسب نصفه الاول مثل من الاول يكمل الشهر (٢٢) بينهما (بالاهلة) اي بطول الهلال (٢٤) مجهول اي الحامل (للسنة الا) طلقة واحدة (٢٧) اي الطلاق المنسوب الى البدعة حتى تاؤه للنسبة كما مر في السنن لم يقل هنا بالاضافة كما قال في وحسنه الخ للالتباس بين المكتوب وبين البدعة المضاف في رسم الخط فازاله بالتفسير بقوله اي بدعي الطلاق ولا يزول بان يقول بالاضافة لانها يوجد لوقال وبدعته بالتاء ثم الهاء بخلاف ما هناك (٢٨) عطف تفسير للبدعي (٢٩) بالتبيين (في الوقت والثاني) لمعنى (في العدد) فالحرمة للمجاور (٣٢) اي المرأة علة لاشتراط الوطئ فيهما (٣٣) اي الطلاق (٣٤) لوفى طهر (او حسن) لوفى حيض كما مر في مقامهما (٣٥) بيان ما (٣٧) اي حاصل كلام المص في القسم الثاني (٣٨) اي بدعة (٣٩) اي بمرتين او مرات اي بدعات (بلا رجعة) بينهما (في طهر) صلة بالطلقة (٣٣) قوله فهو احسن اي الطلاق احسن ان كانت في طهر (او حسن) اي ان كانت في حيض (حسن) (٤٢) اي عصر الاصحاب متعلق بلم يحكم المؤخر (٤٣) اي اوقع (الثالث جملة) اي دفعة (٤٥) مجهول (الابوقوع) طلقة واحدة الى زمن عمر رضى الله عنه غاية لم يحكم

(١) أى بعد زمنه (٣) أى الأرسال المذكور (٤) لينزجروا عنه (٥) أى فى قوله يرجع خصوصا لو وجوبا (٦) بضم الياء (٧) أى الذى عقب هذا الحيض (٨) خراج (الجماع فى حالة الحيض) إياه عن المحلية (بدون المراجعة) ظرف الجماع (١٥) بالتنوين عطف على صريح الطلاق (تفسيرا ١١) صفة لفظ (١٢) أى الطلاق (١٣) خبر للمتن والشرح معا (١٤) بيان ما (١٥) أى تعريف المتن (١٦) أى من تعريف كنب (١٧) أى صريح الطلاق (من) مصدر هو (الطلاق) فما استعمل فيه أعم من أن يشتق منه أو من غيره (٢٥) أى صريح الطلاق (٢١) لفظ طالق (من) قبيل (النسبة بالصيغة) بلا ياء النسبة (٢٤) والفرق بينه وبين الأول أنه عنده من قبيل نسبة المذكور ولذا قدر لفظ شئ وعند الأولين من قبيل نسبة الاناث (١٥) قوله وهذا أى ما ذكره المص فى تعيين صريح الطلاق من قوله ما استعمل فيه دون غيره (أعم ما) ذكر (فى التحفة وغيره أنه) أى صريح الطلاق (ما اشتق من الطلاق) لأنه لا يدخل فيما ذكر فى التحفة بعض صريح الطلاق وهو المزيادات أى ما اشتق من التطلق مثل أنت مطلقة وطلعتك وغيرهما بخلاف ما ذكره المص فانه يشمل فافهم (لناظره) (٢٥) أى لفظ طالق على المذهبين (٢٦) ويجوز أن يكون الكلام توزيعا بانه على الأول من صيغ النسبة وعلى ما ذهب اليه سيويه من صيغ اسم فاعل (٢٧) أى لكونه اسم فاعل للمذكر (٢٨) بالناء (لغة) فى طالق أى يقال أنت طالق فى لغة لا طالق (٣٥) أى لا صريح الطلاق (٣١) عطف الفعلية على الاسمية (٣٣) متعلق بیدخل المؤخر (٣٤) بدل أنت (٣٥) بالغين مكان القاف (٣٦) بالغين مكان القاف والناء مكان الطاء (٣٧) بالكاف مكان القاف (٣٨) بالكاف مكان القاف والناء مكان الطاء (بلا فرق بين) (الفاصل) (الجاهل و) (العاقل) (العالم) لقرب المخرج بين كل من المبدلين لا يحق على عارف التجديد

عنه ثم حكم بوقوع الثلاث سياسة لكثرت بين الناس وتماهه فى التمرناشى (وبرجع) أى يجب رجوعه على الأصح وقيل يستحب كما فى الهداية (أن طلق) المدخولة (فى الحيض فاذا طهرت) عن هذا الحيض (طلقها إن شاء) لانه بالرجعة يعود الطهر الذى عقب هذا الحيض محلا للطلاق السنى كما قال أبو حنيفة وزفر رحمهما الله وعند أبي يوسف رحمه الله لا يعود وقول محمد رحمه الله مضطرب كما فى شرح الطحاوى وفيه إشارة الى أن الطلاق فى الحيض بدون المراجعة يخرج الطهر المذكور عن أن يكون محلا للطلاق السنى كالجماع فى حالة الحيض بدون المراجعة كما فى المحيط (وطلاق المرأة ثلثة و) طلاق (الامة) أى القنة أو المكاتبه أو المدبرة أو ام الولد (اثنان ولو) كان (زوجهما) خلافهما (وصريجه) أى صريح الطلاق وهو لفظ ظاهر المعنى فيه ظهورا بينا (ما استعمل) لغة أو عرفا من لفظ (فيه) أى فى الطلاق (دون غيره) وهذا أعم مما فى التحفة وغيره أنه ما اشتق من الطلاق وهو نوعان أحدهما (مثل أنت طالق) أى ذات طلاق فهو من النسبة بالصيغة أو شئ ذو طلاق على ما ذهب اليه سيويه فهو اسم فاعل ولذا ذكره وطالفة لغة (ومطلقة) وكذا بماطلقة بفتح الـ واللام المشددة وأما سكون الطاء فى حكم الكناية (وطلعتك) بتشديد اللام وفى المثل يدخل نحو ترأ طلاع أو تلأغ أو طلاك أو تلأك بلا فرق بين الجاهل والعالم على ما قال

(۱) ای قلت نحو. هذه الالفاظ قصدا (۲) ای بمجرد تخويفها من الخوف او من الحزن ومفهومهما واحد ای لا ايقاع الطلاق (۳) نعم ديانة (۴) ای لا يصدق قضاء (بالاشهاد عليه) ای على تعمد التعزيرين بان يقول اني اقول الفاظا قصد بها تخويفا وتخزيना لها ثم يذلفظ بها (۵) ای بدخل في مفهوم مثل انت طالق (او) انت (طلاق باش) او انت (طلاق شو) ويجوز ان يكون قوله طلاق باش وطلاق شو جملتان فارسيتان عطفان على الجملة الاسمية العربية انت طالق (۱۰) من الامثلة الثلث (۱۱) ای لا الضمير المجرور يرجع الى مطلق صريح الطلاق (والا) رجع اليه (۱۳) ای في هذا الحكم (۱۴) الآتي فيما بعد (۱۵) ای بحسب الظاهر لكون العبارة حينئذ مطلقة وفي بعض النسخ ولا بدخل فالمعنى كيف يرجع الى الصريح (والحال) انه لا بدخل فيه النوع الثاني

۵۰۸

كتاب الطلاق

الفضل وان قال تعمدته تخويفا لا يصدق قضاء الا بالاشهاد عليه وكذا انت طالق او طلاق باش او طلاق شو كما في الخلاصة (ويقع به) ای بمثل ما ذكر لا بالصريح والا بدخل فيه النوع الثاني ظاهرا ملقاة (رجعية) لا يحتاج الى تجديد النكاح ولا رضاء المرأة وولي الصغيرة وتنقلب عدته الى عدة الوفاة لو مات فيها ولا تترك الزينة فيها ويتركها في بيت واحد وتعتد الامة عدة الحرائر اذا اعتقت فيها ويرث الحى منهما لو مات الآخر فيها ويكون مظاهرا او موليا اذا ظاهر منها او آلى فيها ويجب اللعان لا الحد بالقذف بخلاف البائنة فانها نقيض لها في الكل ولذا قيل الرجعى كالقطع والبائن كالقتل كما في التنف وأعلم ان الجزاء اذا كان صريحا فالشرطية توجب طلاقا رجعيا كما اذا كان بائنا فبائنا كما اذا فأنه في منتصف طلاق القاعدى بقتل اكر فلان كاركندزن بروى طلاق وحلال بروى حرام كردد وطلاق بيزا شود لان الصريح اذا طرأ على البائن يكون بائنا فكذا اذا فأنه والرجعية منسوبة الى الرجعة بالفتح

او

ثلثا جملة او تنميما والرابع ان يكون المرأة مدخولة بها وهذا التفصيل مذكور في النهاية وغيره من الكتب وليكن هذه القاعدة على ذكر منك بنفك في مواضع لا يحصى كما سيبي في اول فصل يصح الرجعة في شرح قوله اذا لم تكن خفيفة (۲۸) ای الجزاء (۲۹) ای كناية او ما يقوم مقامه فتوجب الشرطية (كما) توجب بائنا (۳۱) ای البائن الصريح (۳۲) ای في موضع نصف كتاب (الطلاق) من (القاعدى) او المعنى في محث نصف الطلاق بانه ما يقع به من كتاب القاعدى (۳۵) ای رجل (۳۶) ای كنم (۳۷) ای بمن (۳۸) عطى على قوله حرام والمعنى طلاق كردد (۳۹) ای من كثرة التللفظ وترداد الایقاع به لامن الوقوع اولفظ بيزار مضى اليه لطلاق والاضافة بيانية او المعنى شود طلاق شود بيزار ويؤيده التعليل بقوله لان الصريح الخ (۴۰) يكون بائنا (۴۱) ای الصريح البائن كما قارن لفظ الطلاق لفظ بيزار وهو من الكنايات

ظاهرا ای بحسب ظاهر العبارة حيث قدمه وقوله ظاهرا البق الى النسخة الأخيرة كما لا يخفى على عارف الاسلوب (۱۶) ای موصوفة (۱۷) لانه حسد للرجعية (۲۰) ای عدة الرجعى (۲۱) مجهول (۲۲) عطى على ظاهر (۲۳) ای في خمسة مواضع الضمير في كلها الى عدة الرجعى (۱) قوله تعمدته ای التصحيح تخويفا لها بلا قصد الطلاق (ابن عابدين)

(*) قوله ويقع به ای بمثل ما ذكر لا بالصريح اه يعنى ان الصريح نوعان احدهما يكون المحمول مشتقا نحو انت طالق والثاني ما يكون الخبر مصدرا معرفا او متكررا نحو انت الطلاق او طلاق وحكم النوع الاول انه يقع به رجعية في جميع الاحوال وان نوى الثلث والحكم في النوع الثاني ان نوى الثلث يقع الثلث والا فرجعية فلو جعل الضمير للصريح يشمل النوع الثاني فلا يصح قوله يقع به رجعية ابدا (لناظره) (۲۰) قوله عدته ای عدة الطلاق الرجعى قوله ويتركها ای الزوجان (حسن) (۲۴) ظرف الوجوب ونفيه معا على التنازع ولهذا اخر عن النفى (۲۵) ای ضد (۲۶) ای للرجعية (۲۷) ای لكونهما نقيضين (۵) الطلاق الرجعى مشروط بشروط اربعة حتى لو انقضى واحد من هذه الشروط انقضى كونه رجعيا الاول ان يكون لفظ الطلاق صريحا او كناية مخصوصة من الكنايات المختصة على ما سيبي بيانه والثاني ان لا يكون بمقابلة مال والثالث ان لا يكون ثلثا جملة او تنميما والرابع ان يكون المرأة مدخولة بها وهذا التفصيل مذكور في النهاية وغيره من الكتب وليكن هذه القاعدة على ذكر منك بنفك في مواضع لا يحصى كما سيبي في اول فصل يصح الرجعة في شرح قوله اذا لم تكن خفيفة (۲۸) ای الجزاء (۲۹) ای كناية او ما يقوم مقامه فتوجب الشرطية (كما) توجب بائنا (۳۱) ای البائن الصريح (۳۲) ای في موضع نصف كتاب (الطلاق) من (القاعدى) او المعنى في محث نصف الطلاق بانه ما يقع به من كتاب القاعدى (۳۵) ای رجل (۳۶) ای كنم (۳۷) ای بمن (۳۸) عطى على قوله حرام والمعنى طلاق كردد (۳۹) ای من كثرة التللفظ وترداد الایقاع به لامن الوقوع اولفظ بيزار مضى اليه لطلاق والاضافة بيانية او المعنى شود طلاق شود بيزار ويؤيده التعليل بقوله لان الصريح الخ (۴۰) يكون بائنا (۴۱) ای الصريح البائن كما قارن لفظ الطلاق لفظ بيزار وهو من الكنايات

(١) بكسر اللام (٢) بالفتح (رجعية) نوى (أوبائنة) الخ (٥) صلة الطلاق (٦) عطف على عن وثاق (٧) أى لأقضاء ولا ديانة (٥) قوله وثاق بفتح الواو وكسرهما القيد وجمعه وثق كرباط وربط (ابن) كتاب الطلاق ﴿ ٥٥٩ ﴾

أو الكسر عود المطلق إلى مطلقته كما في القاموس (أبدا) أى فيما إذا نوى واحدة أو أكثر رجعية أو بائنة أولم ينوشينا وعنه أنه إذا قال أنت طالق ونوى الثلاث فثلاث كما في شرح الطحاوى ولونوى الطلاق عن وثاق لم يصدق قضاء وعن العمل لم يصدق أصلا وعنه أنه صدق ديانة كما في التحفة ولونوى الاخبار كذباً لم يصدق قضاء كما في المصارف والكلام مشعر بان علم الزوج بمعناه لم يشترط فلو لَعَنَتْهُ الطلاق بالعربية فطلقها بلا علم به وقع قضاء كما في الظهيرية والمنية والثاني ما اشير إليه بقوله (وان ذكر المصدر) المعهود بان قال بالعربية معرفا أو منكرا أنت الطلاق أو طالق طلاقاً أو مطلقاً أو تطليقة أو طلقتك طلاقاً أو طالق للسنة أى تطليقا للسنة كما في الكافي أو بالفارسية تو طلاقى أو ترا طلاق داهه أو تو طلاق داهه أو دامت طلاق (فثلاث) من الطلاق وقعت في المرة واثنان في الأمة (ان نواها) أى نوى الزوج بالمصدر الثلاث لأنها واحدة حكمية (والأ) ينو بالمصدر الثلاث بان لم ينو به شيئاً أو نوى واحدة أو أكثر رجعية أو بائنة (فرجعية) أى فواحدة رجعية وقعت لأنها مدلوله الحقيقي ولا يرد النقص بمثل طلق نفسك حيث جاز فيه نية الثلاث لأن مصدره جعل كالمذكور بخلاف مصدر طالق وطلقتك وتماثل تحقيقه في التنقيح والكلام مشير إلى أنه لو قال أنت طالق الطلاق كله وقع الثلاث بلانية لأن مصدره يؤكد كما في المحيط وإلى أنه لو قال أنت طالق الطلاق وأريد بالصفة والمصدر طلقتان وقع رجعتان كما في الكافي وإلى أن اسم الجنس لا يطلق عندنا على الاثنين وهذا ظاهر

الظاهر بلا قرينة (ابن العابد بن) (٨) أى أخباراً كذباً فمفعول مطلق مجازى للمصدر (٩) أى وان صدق ديانة (١٥) أى قول المص ويقتض به رجعية (١١) حيث لم يقيّد بالعلم (١٢) أى معنى ما ذكره (١٣) أى المرأة الزوج من التلقين (١٤) أى الزوجة الزوج (١٥) من الزوج (١٦) أى بمعنى مالفته (١٧) عطف على جملة أمدهما الخ (١٨) أى بين الفقهاء أو الصرفيين فلام المصدر للعهد وهو لفظ الطلاق والتطليق (١٩) فذكر المصدر اعم منه فقط أو من ذكره مع عامله (٢٥) عطف على طالق فيشترك في مصدره فلا يظن أنه مصدر ميمى بدلالة بحث المقام لأن المصدر الميمى لا ياحقه التأء (٢١) عطف على طلاق (٢٢) يعنى ان ذكر المصدر قد يكون تقديرية على مقتضى المقام (٢٣) أى الثلاث علة لصحة نيته الثلاث بالمصدر لانه فرد لفظاً (٢٣) لكون الثلاث مجموع افراد الطلاق فالمجموع من حيث هو مجموع كالوحدات الحقيقي فيكون واحداً اعتبارياً وحكمياً بخلاف الاثنين لانه عدد محض (ملا سعيد بن أحمد الشرداني) (٢٤) أى الرجعية (٢٥) أى المصدر (٢٦) أى مصدر طلقى (٢٧) لأن معناه أفعّل فعل الطلاق (٢٨) أى طالق فيه أى معناه متصف بالطلاق (٢٩) معناه جعلتك منصفة بالطلاق فلا فرق (٣٥) أى تحقيق الفرق بين هذا وذاك (٣١) وشرحه التوضيح (٣٢) أى قوله وان ذكر المصدر (٣٣) حيث أريد به المصدر المعهود وهو المصدر الحال عن التأكيد (٣٤) أى كل افراد الطلاق (٣٥) أى مؤكداً بكلمة (٣١) قلنا فى أنت طالق وطلقتك ونوى الثلاث ان نيته باطله الان المصدر الذى يثبت من المتكلم انشاء امر شرعى لا لغوى فيكون ثابتاً أقضاء بخلاف طلق نفسك فانه يصح نية الثلاث لأن معناه أفعّل فعل الطلاق فثبوت المصدر في المستقبل بطريق اللغة فيكون كالمفوض كسائر أسماء الأجناس (تنقيح) (٣٦) كالمصدر مثلاً (٣٧) حيث قال والأفرجعية (وهذا) أى عدم اطلاق الجنس على اثنين عندنا (ظاهر

(١) يعني قوله لانها مدلوله الحقيقي فالكافي بمعنى اللام علة لكونه ظاهر الرواية (٢) تفسير الاضافة اى اسناده (الى كلها)
 (١) اى فى باب صفة الصلوة فى قوله والسجود اى السجودان (ملا سعيد بن احمد) (٣) عطى على صح او جملة حالية عن نحو
 كلك الخ اى مثل به حال بطلان الاستغناء اه (٥) اى عن قوله وصح اضافة الطلاق الى كلها (٦) صلة الاستغناء (٧) فان التاء كناية عن
 كل المرأة ففهم منه صحة اضافة الطلاق الى كلها فاغنى عن هذا البيان كما يفهم من قول ابي المكارم بعد قول المص الى
 كلها كما فى انت طالق ويتمثيلات الشارح المحقق بغيره بطل دعوى الاستغناء عنه لو كان اراده بكلامه المذكور وان
 اعترض البرجندى على تمثيل صاحب
 الهداية للاضافة الى كلها بقوله بان يقال
 انت طالق فان التاء ضمير المرأة انتهى
 وقال الاظهر فى التمثيل ان يقال كلك طالق
 (٨) يعنى ان المراد بالتعبير ما هو فى عرف
 العرب (٩) بيان ما (١٥) اى لا يبعد ان
 لا يقع (١١) طالق لتصريح من التبعية
 (١٢) بالاشارة (١٣) لان المشار اليه هو
 الشخص (١٤) اى المقعد (١٥) بفتح الدال
 يعنى لو قال اسنكى ودمك طالق اختلف
 المشايخ فيه (١٦) عطى على نصفك
 (١٧) اى باليد والرجل (١٨) عطى
 على العين من حيث الشرح ولذا اعاد
 معنى الكاف وعلى اليد من حيث المتن ويجوز
 ان يكون ازدياد لفظ المثل لاختلاف المشايخ
 فيهما كما يدل عليه قوله (على الاصح) فى
 الهداية والاظهر انه لا يصح * والظاهر انه
 سبق قلم من القهستانى فانه فى الثانية لم
 ترد الاجزاء على الواحدة وجعل الواقع فيها
 ثلاثا وفى الاولى زادت وجعل الواقع ثنتين
 مع انه يجب ان يكون الواقع ثلاثا فى
 صورتين لان اعتبار الاجزاء انما هو عند
 اتحاد المرجع اما عند الاتيان بالاسم المنكر
 فيعتبر كل جزء بطلقة كما تقدم على ان عبارة
 المحيط كما نقله ط عن الهندية هكذا وقال
 انت طالق نصف تطليقة وثلاث تطليقة
 وستس تطليقة يقع ثلاث لانه اضاف كل جزء
 الى تطليقة منكرا والتمكة اذا كررت كانت
 الثانية غير الاولى ولو قال نصف تطليقة
 وثلاثا وستسها يقع واحدة فان جاوز مجموع
 الاجزاء تطليقة بان قال نصف تطليقة وثلاثا
 وربعا قيل تقع واحدة وقيل ثنتان وهو
 المختار كذا فى محيط السرخس فموضع الخلاف
 هو الاضافة الى الضمير لا الى الاسم المنكر
 لكن رأيت فى التاتارخانية عن المحيط مانصه وذكر الصدر الشهيد فى واقعاته اذا قال انت طالق نصف تطليقة وثلاث
 تطليقة وربيع تطليقة تقع ثنتان هو المختار فعلى قياس ما ذكره الصدر الشهيد ينبغى فى قوله انت طالق نصف تطليقة وثلاث
 تطليقة وستس تطليقة تقع واحدة اه وهذا اقل اشكالا وانه مبنى على اعتبار الاجزاء فى الاضافة الى الاسم التمرة ايضا
 كالاضافة الى الضمير لكنه خلافى ما جزم به فى البدائع والفتح والبحر والنهر من الفرق بينهما (ابن العابد بن)
 (٢٥) اى الضرب جملة لوقوع اثنتين دون الثلث مع انه الظاهر فى الضرب اجاب بان الضرب (لغة الجعل وفى) فى صلاته

(٥١٥)

الرواية كما مر (وصح اضافة الطلاق) ونسبته (الى كلها) نحو كلك او جميعك
 او جمانك طالق وبطل دعوى الاستغناء عنه بقوله انت طالق (و) الى
 (ما يعبر به) اى يعبر العرب به من الجزء (عن الكل) اى كل البدن
 (كراؤك) فاقوال طلقت رأسك واراد الرأس فقط لم يبعد ان لا يقع
 كما فى الخلاصة وكذا اذا قال الرأس منك واما لو قال هذا الرأس وقع
 على الاصح كما فى قاضيخان (اور قبئك) او هتكك (اور وحك) او نفسك
 او شخصك او جسدك او جسمك او بدنك او صورتك كما فى التنف (او
 وجهك او فرجك) بخلاف الدبر وفى الآست والدم خلاف (ادالى جزء
 شائع كنصفك) او ثلثك الى عشرتك او جزء من الف جزء منك (لا) يصح
 اضافة الطلاق (الى) جزء معين لا يعبر به عن الكل كالعين والانف
 والصدر و (اليد والرجل) الا ان يراد بهما جميع البدن (و) مثل
 (البطن والظهر) على الاصح (وبعض الطلقة) كنصف الطلقة وثلثها الى
 عشرها (طلقة) كاملة لكن فى المحيط لو قال نصف تطليقة وثلث تطليقة وربيع
 تطليقة فثنتان على المختار وقيل واحدة ولو كان مكان الربع سدسا فثلاث
 وقيل واحدة (واثنان) مضروبان (فى اثنتين) فى قولك انت طالق اثنتين
 فى اثنتين (اثنان) من الطلاق وان لم ينو الضرب فانه لغة الجعل وفى

للطرفية

لكن رأيت فى التاتارخانية عن المحيط مانصه وذكر الصدر الشهيد فى واقعاته اذا قال انت طالق نصف تطليقة وثلاث
 تطليقة وربيع تطليقة تقع ثنتان هو المختار فعلى قياس ما ذكره الصدر الشهيد ينبغى فى قوله انت طالق نصف تطليقة وثلاث
 تطليقة وستس تطليقة تقع واحدة اه وهذا اقل اشكالا وانه مبنى على اعتبار الاجزاء فى الاضافة الى الاسم التمرة ايضا
 كالاضافة الى الضمير لكنه خلافى ما جزم به فى البدائع والفتح والبحر والنهر من الفرق بينهما (ابن العابد بن)
 (٢٥) اى الضرب جملة لوقوع اثنتين دون الثلث مع انه الظاهر فى الضرب اجاب بان الضرب (لغة الجعل وفى) فى صلاته

(١) اى يجعل وهو الاولى (٣) اى قوله اثنين وبقي الاول معمولاً فقط (٤) اى الضرب (بالمعنى المصطاح) عند علماء علم الحساب (٥) اى صاحب الكشف (٦) اى قولاً (٧) اى المص (٨) اى عند الكل (نية مع او) نية (الواو) من كلمة فى (١٢) مرتبط بقوله فوق اثنان على ما الخ الى هنا (فى) قوله انت (واحدة فى اثنين او) فى (الثلاث و) كما (يصح نية مع فيه) هاتين فهو عطف على يقع وفى جملة التشبيه اونية الواو بقرينة ازدياده فى المشبه ولعله اكتفى به هنا (١٤) صفة الابتداء (١٧) ابتدائية (او) الى (ثلاث مثلاً) لان المواد الآخر مثله ايضاً (٢٥) اى الامام (٢١) فيراد اكثر من ستين واقل من سبعين (٥١١) كتاب الطلاق

وفيه نظر بين الفاضل الجلبى (٢٢) فانه يراد به فى العرف اخذ كل المائة (٢٣) ان من واحدة الى اثنين (٢٥) اى من واحدة الى ثلث (٢٦) اى الامام (٢٧) اى فى الاول (٢٨) اى فى الثانى (حسن)

(٢٩) اى زفر لانه لاشى فيه غير الابتداء والانتفاء وهما غير داخلين (٣٥) اى زفر (٣٠) سألتهما من عدة الرجال وطلبتهما من عدة من بيوت الكتب الموقوفة بالقاهرة البخارا ولم يتيسر لى لكن يفهم من كلام فتح القدير ان المراد بالثانى ثانى كلام الحالف واخيره وهو من واحد الى اثنين فبقى اول كلامه وهو طالق فيقع به واحدة حيث قال فى شرح وجه ابى حنيفة وايقاع الواحدة ليس باعتبار ادخالها غاية بل بما ذكر من انتفاء العرف فيه فلا يدخلان ويقع بطالق وهذا كما صحح فى قوله من واحدة الى واحدة انه يقع واحدة عند زفر خلافا لما قيل لا يقع عنده شىء لعدم التخلل ووجه بانه يلغو قوله من واحدة الى واحدة لامتناع كون الشىء الواحد مبدأً للغاية ومنتهى ويقع بطالق واحدة كذا هنا يجب ان يلغى من واحدة الى اثنين عنده ثم يقع بطالق واحدة انتهى وفى البحر اشار بقوله الى اثنين الى انه لو قال من واحدة الى واحدة تقع واحدة بالاولى اتفاقاً وقيل لا يقع شىء عند زفر لانه لا يقول بدخول الغائتين والاصح الوقوع عنده بطالق ويلغى ما بعده كذا فى المعراج انتهى وبما حررنا مع ما نقلنا انصح انه لا مخالفة بين كلام الشارح المحقق وبين ما فى ابى المكارم

للمتفرقة والطلاق لا يصح ان يكون ظرفاً لنفسه فيلغو الثانى فوق اثنان على ما اختاره العلماء الثلاثة وذهب زفر رحمه الله الى انه بالمعنى المصطاح اعنى تضعيف احد العددين بقدر ما فى العدد الآخر فيقع ثلثة عنده على ما فى الاختيار وغيره لكن فى الكشف انه مذهب الحسن بن زياد ونسب الى زفر ما نسب المص الى الكل بقوله (ويصح نية مع) او الواو فيقع ثلاث كما يقع واحدة فى واحدة فى اثنين او ثلاث (وابتداء الغاية) اى المسافة المستفاد من كلمة من فى قوله انت طالق من واحدة الى اثنين او ثلاث مثلاً (يدخل) فى الحكم (لا انتهاؤها) المستفاد من كلمة الى عنده لقولهم عمرى من ستين الى سبعين ويدخلان عندهما لقولهم خذ من مالى من درهم الى عشرة ولا يدخلان عند زفر رحمه الله لقولهم بعت من هذا الحائط الى هذا الحائط فيقع واحدة فى الاول واثنان فى الثانى عنده واثنان وثلاث وقيل واحدة عندهما ولا يقع شىء عنده كما فى المحيط والاصح انه يقع واحدة عنده للغو الثانى كما فى النهاية (و) لفظ (ما بين كمن) فى الحكم ففى انت طالق ما بين واحدة الى اثنين او ثلاث يقع واحدة واثنان عنده واثنان او ثلاث عندهما ولا يقع شىء او يقع واحدة عند زفر

حيث قال فى شرح وابتداء الغاية يدخل فى الحكم لا انتهاؤها فلو قال انت طالق من واحدة الى اثنين يقع واحدة ولو قال الى ثلث يقع ثنتان هذا عند ابى حنيفة رحمة الله واما عندهما فتنتان فى الاول وثلاث فى الثانى وعند زفر لفى الاول ويقع واحدة فى الثانى انتهى فان مراده بالاول التركيب الاول وهو انت طالق من واحدة الى اثنين وبالثانى قوله الى ثلث الخ بل ظهر ان فى الاول اختلافاً وما فى ابى المكارم هو كلام القيل وانه لا خلاف من زفر فى انه يقع فى الثانى واحدة لوجود التخلل بين الغائتين فيه وهو الثانية فتأمل (٣٢) كما فى المحيط (٣٣) كما هو الاصح للغو الثانى كما مر نقلاً من النهاية

(١) ظاهره هو الخلاف بينه وبينهما والخلاف الذي في مذهب زفر الا ان مامر من البحر نقلا عن المعراج يدل على انه خلاف زفر لهم وخلاف في مذهبه (الى) واحدة اخرى (٣) من الحاجة بتشديد الجيم مفاعلة اى اورد حجة (٤) كما الرواية المشهورة (او) حاج (الاصمعي) على باب هارون الرشيد كما هو رواية فخر الاسلام (٧) بالنصب مفعول حاج وفي بعض النسخ بالواو العاطف على الفاعل فيفيد ايراد الحجج من الطرفين وليس في المنقول حجة من جانب زفر فالانساب كون حاج بمعنى حج (٨) اى ابوحنيفة رحمه الله تعالى عليه لا الاصمعي فان في روايته قال في رجل قيل له كم سنك (٩) اى زفر وفي رواية الاصمعي الرجل (١٥) اى ابوحنيفة رحمه الله (١١) يا زفر (١٢) اى حينئذ بناء عليه مذهبك وقال الاصمعي ان يكون هذا الرجل ابنه (١٣) وزاد في رواية العلي هذا انما يتم عليه لو كان حكم بين ومن واحدا وتخير ليس دليلا عليه لما قيل ان تخيره كان لعدم مطابقة الاعتراض بمذهبه لان قوله كان في كلمة من وهذا في بين انتهى (٣) قوله وقد حاج اى نازع ابوحنيفة رحمه الله مع زفر رحمه الله تعالى فقال ابوحنيفة رحمه الله ما تقول فيمن قال لامرأة انت طالق ما بين واحدة الى ثلث قال طالق واحدة لا كلمة ما بين لا تتناول المدين فقال له كم سنك يا زفر فقال ما بين ستين الى سبعين اى اكثر من ستين واقل من سبعين فقال ابوحنيفة رحمه الله انت يا زفر اذن ابن تسع سنين لعدم دخول المدين فتخير زفر وجه تخيره انه لما لم يجعل الابتداء والانتهاء اخلين ففي المثال المذكور الابتداء ستين والانتها العاشر من العشرة الزائدة على ستين فان انتهت الستين الى سبعين بالعاشر فلما لم يدخل العاشر ولا الستين بقي تسعة (مولوى قمر الدين) (١٤) اى الزوج (١٥) اى للزوجة (١٦) اى والحال ان الزوج والزوجة في غير مكة الخ (١٨) اى بمكة مثلاً فان في الدار او بها كذلك (١٩) اى لافى خصوص مكة فقط (٢٥) اى لا تعليق بدخول مكة (٢١) من النفوذ وفي نسخة من النفذ (٢٢) اعلم ان قول المص في دخولك مكة مراد اللفظ مبتدأ وتعليق خبره والجملة معطوفة على جملة وفي مكة تنجيز لكن الشارح المحقق اراد اندراج الخلافين بمطالعيتين في كلمة في دخولك الخ فزاد الجار اى كلمة في الاولى وجعله متعلقا بقوله فيما بعد تطلق مع الخ او بما فهم من تفسيره بقوله اى في اه (٢٣) فانه في قوة ان يقول يجوز ان يكون كلمة في للظرفية يجعل الدخول مصدرا حينئذ بتقدير الوقت وهو شائع ذائع في المصادر او باستعارتها للمعية وهي كثير الوقوع وجاء في كلامه تعالى ايضا فاندفع قولهم

وعلى هذا الخلاف لو قال ما بين واحدة الى اخرى وقد حاج ابوحنيفة رحمه الله او الاصمعي وزفر رحمه الله وقال كم سنك فقال ما بين ستين اى سبعين فقال انت اذن ابن تسع سنين فتخير زفر (و) قوله لها وهما في غير مكة (انت طالق في مكة) او بها مثلاً فهو (تنجيز) اى ايقاع للطلاق في جميع البلاد في الحال والتنجيز في الاصل التعميل من قولهم ناجز يناجز اى نفذ ينفذ كما في الطلبة (و) في انت طالق (في دخولك مكة) اى في وقت الدخول او مع الدخول تطلق مع الدخول ويجوز ان يكون في مستعرا لان الشرطية فهو (تعليق) فلا تطلق الا بعد الدخول او مع الدخول والاول اصح وعلى هذا لو قال لاجنبية انت طالق في نكاحك او مع نكاحك فكحها لم تطلق

بمخلاف في المصادر او باستعارتها للمعية وهي كثير الوقوع وجاء في كلامه تعالى ايضا فاندفع قولهم ان الدخول فعل والفعل لا يصح للظرفية انتهى فيكون قوله في دخولك مكة في معنى الشرط اى تعليقا توقفا لا ترتبا ايضا لاشراط حقيقيا اى تعليقا محضا كاملا بان يكون تعليقا توقفا وترتبا اى من كل وجه وهذا معنى قوله (تطلق مع الدخول) اى لا يتأخر الى ما بعد ويجوز ان يكون معنى قولهم والفعل لا يصح للظرفية اى للظرفية المحضة الكاملة وهنا كذلك اى ليس ظرفا محضا كاملا حيث استعير للمعية (٢٤) عطى على التفسير السابق من حيث المعنى كما اطلعناك (٢٧) تفريع على قوله ويجوز الخ اى فقوله في دخولك مكة حينئذ (٢٨) اى محض كامل توقفا وترتبا وهذا معنى التفريع بقوله فلا تطلق اه (٢٩) اى وقوع الطلاق مع الدخول باعتبار ان قوله في دخولك مكة تعليق توقفا لا ترتبا اى من وجه التوقف فقط (٣٥) عند صاحب الكشف الكبير وهو البزدوى وهو المراد فيما بعد لا كشف النار فان المفهوم من كلامه ان الاصح عنده هو الثاني كما يأتي تفصيله (٣١) اى بناء على اصحية الاول اشارة الى ثمة الخلاف بينهما والى تعليل اصحية الاول فلوقال ولهذا (لو قال لاجنبية) لكان اظهر كما في عبارة التحقيق كما يأتي نقله الا ان يقال كلمة على بمعنى اللام (٣٣) لا وقت النكاح ولا بعده اما وقت النكاح فلان المرأة قبل تمام النكاح اجنبية ولا يملك الرجل طلاق الاجنبية واما بعده فلان الطلاق لا يتصور الا بعد النكاح وهنا لم يصدر من الزوج بعد النكاح ايقاع الطلاق وانما قارن الطلاق بالنكاح فيقضى وجوده معه وعنده اجنبية فلا يملك الايقاع عنده ولا الايقاع بعده فلم تطلق لامعه ولا بعده

(١) أى بالتعليق المحض (٢) فتطابق بعد النكاح لان التعليق فى الاجنبية بالاضافة الى الملك صحيح منعقد كل الكلام من اوله الى آخره (٣) أى الكبير للبردوى بخلاف ما فى كشف المنار من انه لو قال مع دخولك الدار يعلق الطلاق بدخول الدار ووقع بعده انتهى واما ما ذكره فى التحقيق فهو عين ما فى الكشف الكبير من انه اذا استعير للمقارنة لا يكون شرطاً محضاً لانه يقع الطلاق مع الدخول لابعده وعند القبض يكون مستعاراً لمعنى الشرط لمناسبة بينهما لان كلام المظروف والمشروط متعلق بالطرف والشرط ولا يتخلل بين الطرفين والمظروف زمان كما فى الشرط والمشروط فعلى هذا يقع الطلاق متأخراً عن الدخول كما لو قال ان دخلت الدار فانت طالق ولكن الاول اصح فانه لو قال لاجنبية انت طالق فى نكاحك فتزوجها لا تطلق كما لو قال انت طالق مع نكاحك ولو جعل مستعاراً للشرط لطلقت كما لو قال

كتاب الطلاق (٥١٣)

انت طالق ان تزوجتك انتهى كلامه الا انه على ما ذكر فى كشف المنار من قوله لو قال مع دخولك الدار يعلق الطلاق بدخول الدار ووقع بعده لان قران الطلاق بالشئ يعتمد وجود ذلك الشئ فلهذا يتأخر وقوع الطلاق عن دخول الدار انتهى أى يقع الطلاق فى قوله فى نكاحك بعد النكاح كما فى مع نكاحك فيفهم منه ان الاصح عنده هو الثانى ومن ههنا يظهر لك سر اختيار الشارح المحقق كلمة على البنائية على التعليل وكون الاصحية فى المذهبين عندية لا ترجيح لاحد منهما لان لصاحب الكشف الكبير ان يقول لان قران الطلاق بالشئ يعتمد معية بذلك الشئ فلهذا يقع معه ولا يتأخر عنه فان وجد وجه الترجيح لاحد منهما فعليك البيان حتى ننظر فيه وقد كنت قيدت هذه الماشية فى اطراف ملكى فى سالى الزمان قبل هذا التاريخ بثلاث سنة (٤) أى بينه وبينهما (٥) أى الاول والثانى (٦) فى انه اعرب بنصبه (٧) أى الخالف مهما امكن (٨) بقرينة (وان تكلم بعده) أى بعد الامس (١٥) وقت الاضافة (١١) أى لاحد منهما عن الآخر (*) قوله فى الملقظة أى كلمة فى الملقظة (تقتضى الوقوع فى جز) كما فى قوله لله على ان اصوم فى رجب لا يلزمه الاصوم يوم واحد (والمقدرة الاستيعاب) كما فى قوله لله على ان اصوم رجبا يلزمه ان يصوم رجبا كله (شرح منظومة) (٦) لان المفعول به يكون نفس الذى ينعدي اليه الفعل فيقع فى كله فتعين اول الغد للوقوع ليتحقق الوقوع فى كله فلم يصدق قضاء فى

بخلاف ما لو قال انت طالق ان نكحتك كما فى الكشف (ويقع) الطلاق (عند الفجر) أى فى اول جزء من الغد (فى) قوله (انت طالق غدا اوفى غدا) ولانية له (ويصح نية العصر) أى صدق قضاء فى نية آخر الغد كما صدق فى غيره من الاجزاء (فى الثانى) أى فى الغد عنده ولا يصدق عندهما (فقط) فلا يصح قضاء فى الاول اتفاقاً كما صدق ديانة فى كليهما والفرق لابي حنيفة رحمه الله ان فى الملقظة تقتضى الوقوع فى جز والمقدرة الاستيعاب لانه شابه المفعول به كما فى الكشف (ويقع الآن) تصحيحاً لكلامه (فى انت طالق امس) ان تكلم قبل امس (وان تكلم بعده فلقو) لانه اضاف الطلاق الى غير المحل (ويقع) فى الاصح (آخر العمر) أى قبيل موته او موتها وفى النوادر لا يقع بموتها (فى) قوله (انت طالق ان لم اطلقك) فان مات او ماتت قبل الدخول فلا ميراث وان دخل فلها الميراث بحكم الفرار ولا ميراث له منها كما فى النهاية (و) يقع (حالاً) لانه اسم للوقت (فى) قوله انت طالق (منى) او منى ماوما (لم اطلقك و) قد (سكت) بعده زمانا يسع فيه التلطيف فلو قال متصلاً انت طالق لم يقع الابه (وفى) لفظ (اذا) المشترك بين الشرط

جامع الرموز ٣٤

التأخير اذا نوى الوقوع آخر النهار لانه خلاف الظاهر وفى تحقيق عليه ولكنه يصدق ديانة لكونه محتمل كلامه واثبات حرف فى الغد اوجب اتصال الطلاق بجزء مبهم من الغد لان اتيانه تصريح بظرفيته والطرف لا يستوعب المظروف فيقع فى جزء مبهم والبيان الى من ابهم كما لو طلق احدى نسائه (تنوير البصائر شرح الاشباه)

(١٢) أى منه (١٣) أى بموتها بعد الدخول (١٤) أى مثل لفظ منى وانما قدمه ليتصل معلوله ولا يبعد عنه حيث لو رعى تمام الكلام لاورد بعد (يسع) أى ذلك الزمان (١٥) فيلزم فصل تفريعه بقوله (فلو قال متصلاً) أى من غير سكوت ذلك الزمان (١٨) أى بالايقاع الثانى لابلان التعليق الاول حيث لم يتحقق شرطه

(١) كالتذكرة من المزيد لامن النية المجرد (٢) اى الشرط (٣) اى متى (٤) لكونه فى معنى ان (٥) لكون حكمه ان (٦) اى اذا (٧) اى الطلاق حالا (٨) اى حالا بل يقع آخر العمر بقرينة مامر (٩) اى ما عندهما او مذهب البصرية (والمال واحد) (١٠) قوله فكان اى اذا (حرفا) بمعنى الشرط كما كان اسما بمعنى الوقت (تحقيق) (١٥) اى لغة (ل) مطلق (الوقت ليلا) الخ (١٢) على خلاف ما فى الكواشى (١٣) اى اليوم موضوع لغة (١٤) اى لما قالوا انه عرفا من طلوع الخ فلفظ العرف من لسان الخصم (١٥) المطلق (١٦) اى عن المحيط (١٧) اى اليوم لغة (١٨) اى بين العرفى والوقت المطافى (١٩) اى فى المحيط فهذا من باب تكذيب النقل (٢٥) خبر قوله واليوم الخ (٢١) معنى ان اللام بمعنى فى صلة يستعمل (لغة) اى النهار لغة (ضؤ) الخ (٢٤) اى كعرفه وشرعه (٢٥) فيه ان عرف اليوم ماهو لغة النهار بعينه على ما عرفت فالواضح فى العبارة لغة وعرفا ضؤ ممتد الخ وشرعا كاليوم وايضا لا ترجيع لتخصيص عرف النهار بالمرادية لكونها لغة كعرف اليوم ايضا الا ان يقال المراد بالعرف فى قوله والعرف مراده مقابل الشرع واحتراز عنه لاعتن اللغة ايضا وبالجملة بلوح من كلام الشارح المحقق نسيان ما سبق فى بيان اليوم (٢٧) تفسير لمفهوم كلمة مع (٢٨) وكان هو متبوعا الاولى لفعل لانه موصوفى ممتد كالمتمن (٢٩) اى بفعل (٣٥) اى معنى معية الفعل (٣١) اى اليوم اى على ما فسر به الشارح المحقق (٣٥) فكناية فاعل اشار وفى اكثر النسخ اشير فح لا بد من فى ولم يوجد فيه فى المطول فى شرح متن فظهر انها اى الكناية تخالف المجاز من جهة ارادة المعنى الحقيقي مع ارادة لازمه الخ الى قوله ويهذا يشعر قول المصنف انها تخالف المجاز من جهة ارادة المعنى الحقيقي مع ارادة لازمه وان كان مشيرا الى ان ارادة اللازم اصل و ارادة المعنى تبع كما يفهم من قولنا جاء زيد مع عمرو ولهذا يقال جاء فلان مع الامير ولا يقال جاء الامير معه انتهى ما يهمنى قوله ولهذا اى لاجل ان كلمة مع تدخل على المتبوع والاصل وما قبله تابع وفرع كما هو مفهوم السياق الخ

والوقت عند الكوفة المستعمل مكان متى (ينوى) من التنوية اى بغرض الى نيته فان نوى الاول يقع آخر العمر وان نوى الثانى يقع حالا بلا خلاف (فان لم ينو) لا الشرط ولا الوقت (فكان) الشرطية معنى وحكما فكان حرفا ودفع آخر العمر (عند ابي حنيفة رحمه الله) لانه لا اشتراكه عنده وقع الشك فى وقوعه فلم تطلق واما عندهما فموضوع للوقت ويستعمل للشرط مع الوقت كما ذهب اليه البصرية فتطلق حالا وهذا اقرب الى الصواب كما فى مبسوط ابي اليسر (واليوم) موضوع للوقت ليلا وغيره قليلا وغيره وعرفا من طلوع الشمس الى غروبها وشرعا من طلوع الفجر الى الغروب كما فى الكواشى وغيره لكن فى المحيط^{١٢} انه للمعنى العرفى وفى الوقت مجاز وما نقل عنه^{١٦} فى التلويح^{١٧} وغيره انه مشترك بينهما فلم يوجد فيه يستعمل بتقدير فى (للهار) اى فى النهار لغة ضؤ ممتد من طلوع الشمس الى الغروب وعرفا وشرعا كاليوم والعرف مراد^{٢١} (مع فعل) اى اذا كان اليوم تابعا للفعل ومتعلقا به^{٢٩} لا ان يكون مضافا اليه كما دل عليه كلمة مع على ما اشار اليه كناية المطول (ممتد) يصح تقديره بمدة مثل ان يقال لبست الثوب يومين بخلاف غير الممتد فانه لا يقال دخلت يوما كما فى الكشف والكافى وغيرهما ولا يرد ما فى التلويح^{٢٦} انه بشكل بالتكلم فانه مما يقبل التقدير بالمدة وهو غير ممتد لان المراد بالممتد

(٣٦) اى هذا التعريف للممتد (٣٧) اى ينتقض منه (٣٨) اى النكلم (٣٩) كما يقال كلمته ساعة او ساعتين فدخل فى التعريف (٤٥) اى والحال انه (غير ممتد) اى من الاغيار اى فكيف جعله المشايخ غير ممتد انتهى الاشكال ثم علل عدم الورد فقال (لان المراد بالممتد) اى بما يصح تقديره بممتد او بالممتد الذى عرف به

(وما يستوعب مثل النهار) مدة (٢) أى عرفه به وفى بعض النسخ لأن المراد بالمدة ما يستوعب الخ وهو الظاهر والأفعلى النسخة الأولى برد أن إيراد التلويع على التعريف السابق لا على التعريف بما يستوعب مثل النهار الخ فإنه تعريف آخر للممتد ذكره المصنف فى الشرح ولا أشكال فالشارح المحقق فهم ما ذكره المصنف قيد المدة التى فى التعريف السابق بهذا القيد فكانه جعل التعريفين مترادفين وعلى النسخة الأولى لابد من أن يتكلف بما فسرنا وايضا يؤيد النسخة الأخيرة قوله (ولانسلم انه) أى التكلم (٤) حيث لم يقل انه يستوعب مثل النهار (٥) أى التكلم علاوة للتعليل المذكور (٦) فلا أشكال بصدق الحد عليه بل يجب (٧) أى ما عند البعض انه ممتد (٨) لظهور أن المراد بالمدة ما لا يستوعب مثل النهار (كما قيل) بظهوره (فى الكشف د) الحال أن (الأوضح) (٥١٥) **كتاب الطلاق**

ما يستوعب مثل النهار كما ذكره الأص ولا نسلم انه يقدر بمدة النهار عرفاً على أنه ممتد عند بعض المشايخ وهو الظاهر كما فى الكشف والأوضح تفسير الممتد ما يتجدد من المرات المتماثلة من كل وجه حساً (كامرك بيدك يوم يقدم زيد) أى يجرى من السفر فان كون الأمر باليد يقدر بالمدة المستوعبة للنهار فيكون فعلاً ممتداً فالיום فيه للنهار العرفى فلو قدم ليلاً لم يكن لها خيار كما لو قدم نهاراً بلا علمها حتى مضى كما فى الكافي فيشترط علمها (و) اليوم يستعمل (للوقت المطلق) أى فى جزء من أجزاء الزمان ولو ليلاً (مع فعل لا يمتد) تفتن وهو بخلاف الممتد (كانت طائف يوم يقدم زيد) فان الطلاق لا يقدر بالمدة المستوعبة فتطلق بقدم زيد ولو ليلاً لقاعدتان كالمثالين تدلان على انهم اعتبروا فى الامتداد وعدمه جانب العامل لا المضى اليه سواء كانا متفقين او مختلفين وذا بلا خلاف على ما هو تحقيق الكشف الا ان بعضهم اعتبر جانب العامل فى مثل المثال الأول وجانب المضى اليه فى نحو يوم اتزوجك فانت طالق وان كان المختار جانب العامل وفى هذه الفاء اشعار بانهم جعلوا مثل هذا الظرف بمنزلة الشرط كما ان العامل بمنزلة الجزاء فى الحكم

* ٣٤

واحد فلو اعتبر هو لم يختلف الحكم فيهما فعلم من الاختلاف أن المدار هو العامل لانه المختلف فيهما (١٩) أى العامل والمضى اليه (٢٥) فى الامتداد وعدمه (وذا) اعتبار جانب العامل (بلا خلاف) أى اتفاق بناء (على ما هو الخ فى مثل المثال الأول) وفى عموم المثال يدخل المثال الثانى ايضا وانما هو امتراز عن نحو التزوج (٢٥) عندهم فى نحو يوم اتزوج الخ ايضا (٢٦) أى فاء فانت طالق فى ميز يوم اتزوجك (٢٧) أى اليوم المضى الى مثل التزوج (بمنزلة الشرط) أى بمنزلة ان اتزوجك (كما ان العامل) أى عامل الظرف وهو طالق (بمنزلة الجزاء) لهذا الشرط (فى الحكم) أى حكماً لا لفظاً فانه باعتبار اللفظ عامله فلا دور

(١) أى الى ان هذا الظرف بمنزلة الشرط والعامل بمنزلة الجزاء (٢) حيث قال والامتداد وعدمه يعتبر فى الجزاء فى المسئلة الثانية انتهى وهى فى منته امرك بيدك يوم يقدم فلان والمسئلة الاولى فيه يوم اتزوجك فانت طالق حيث اطلق لفظ الجزاء على امرك بيدك وهو يستلزم كون هذا الظرف بمنزلة الشرط (٣) أى اعتبار جانب العامل بلا خلاف على تحقيق الكشف واعتبار البعض جانب العامل فى مثل المثال الاول وجانب المضاعف اليه فى نحو يوم اتزوجك الخ ويكون المختار جانب العامل (٤) أى على ان اليوم للنهار او للوقت المطابق لغير العامل ويجوز ان يكون المشار اليه بهذين القاعدتين المذكورتين فى المتن (كله) يؤيد قوله فانعكس الحكم وعبرة التلويح صريحة فيه (عنه عدم القرينة ٥) أى وان كان قرينة دالة على ان المراد باليوم بياض النهار او مطلق الوقت لغير الفعل المتعلق به (٦) أى يكون اليوم للوقت المطلق وان كان الفعل ممتدا وليباض النهار وان كان الفعل غير ممتد (٧) وهو مما لا يمتد مع ان اليوم فى (يوم يصوم زيد) للنهار بقرينة الصوم لانه ما يوجد شرعا فى النهار (٨) مما لا يمتد لان المراد فى مثل هذا الكلام هو الانشاء والاحداث مع ان اليوم فى يوم تنكس) بالسعين المهملة ذهاب نور (الشمس) (٥١٦) كتاب الطلاق

كما اشير اليه فى الكافي وهذا كله عند عدم القرينة والا فانعكس الحكم نحو انت طالق يوم يصوم زيد وانت حر يوم تنكس الشمس كما فى الاصول وان نوى النهار فى غير الممتد صدق قضاء وعن ابي يوسف رحمه الله لا يصدق كما فى النظم * واعلم ان ما ذكره المص فى الشرح قد خالف بعض ما ذكرناه من التحقيق فلا تغفل عنه (وفى انت طالق ثلاثا) من الطلقات (لغير الموطوءة يقعن) تلك الثلاث كما يقع اثنتان فى اثنتين (وبالعطف) أى بان قال لها انت طالق وطالق وطالق او فطالق او ثم طالق (تبين) تلك الغير (بالاول) من طالق لا غير لعدم توقف اول الكلام على آخره وهى غير قابلة لغيره وفيه اشعار بانها تبين بالاول بالطريق الاولى لو قال انت طالق طالق طالق كما فى المحيط وغيره (كما لو علق) طلاق تلك الغير (وقدم الشرط) بان قال ان دخلت الدار فانت طالق وطالق وطالق او فطالق

لنهار بقرينة الكسوف الذى يوجد فى بياض النهار كما ان الحسوف يوجد فى ظلمة الليل للقمر (١٢) فى شرح الوقاية من قوله وان كان الفعل الذى تعلق به اليوم غير ممتد والفعل الذى اضيف اليه اليوم ممتدا وبالعكس ينبغى ان يراد باليوم النهار ترجيحاً لجانب الحقيقة (١٣) أى تحقيق الكشف فاللام عهدية يعنى قوله سواء كانا متفقين او مختلفين وذا بلا خلاف الخ (١٤) أى عما ذكره المص او عن التحقيق او عن مخالفته ويحمل على خطأ ما ذكره المص او ما ذكره الشارح المحقق من التحقيق وهذا الكلام من الشارح المحقق مما شاء مع الفاضل ابي المكارم حيث قال قول المصنف انهما اذا اختلفتا ينبغى ان يراد باليوم النهار ترجيحاً لجانب الحقيقة مخالفة منه يستدعى اختلافاً فى الاحكام بمجرد مناسبة فى الكلام ومناقضة لكلامه فى التنقيح على ان للمعارض ان يرجح جانب العامل مطلقاً بالاعتبار فاعتبروا يا اولى الابصار انتهى

فان

وفى منهياته كذا ذكره فى شرح الوقاية وهو يخالف ما ذكره فى التنقيح ويلزم منه مخالفة ما تقرر عندهم فان الحكم فى نحو انت طالق يوم اسكن هذه الدار هو وقوع الطلاق وان سكن ليلاً وعلى ما ذكره ينبغى ان لا تطلق اذا سكن فعل ممتد فينبغى ان يراد باليوم النهار فمقتضى كلامه ينافى الحكم المتعبر فيه ثم كتب فيها فى بيان قوله ان يرجح جانب العامل انتخاباً من التلويح بان يقول ظرفية اليوم قصدية وحاصلة لفظاً ومعنى بخلاف ظرفيته للمضاعف اليه فانها ضمنية وحاصلة معنى فقط فاعتبارها اولى وايضا اذا كان ظرفيته للمضاعف اليه بحسب المعنى فقط لم يتعلق الفعل به بتقدير فى فلا يلزم كون الظرف معياراً له وان كان الفعل ممتداً فى ذاته انتهى وقوله مطلقاً أى سواء كان متفقاً مع المضاعف اليه او مختلفاً وقوله بالاعتبار أى بكونه معتبراً فى الامتداد وعدمه (كما يقع اثنتان فى انت) طالق (اثنتين) من الطلقات لغيرها (١٧) بان الاول يعنى بما هو بدون الواو والفاء وثم (وهو) أى الغير الموطوءة (لغيره) أى غير الاول (وفيه) أى فى قوله بالعطف (٢١) تقييد لقوله تبين بالاول بطريق الخ أى لو قال بلا عطف (٢٢) أى الغير الموطوءة (٢٣) يعنى ان العطف بالفاء وثم كالعطف بالواو *

(٢٤) بالفتح أى بالشرط المتقدم فتبين به لو وجد الشرط (٢٥) أى غير الأول وهو المعطوفان (٢٦) أى غير واقع (٢٧) أى الكل معلق (٢٨) أى باتفاق الثلث هذا كله فى العطف بالواو والفاء (٢٩) أى لا خلاف بينهم فى تعليق الأول ولا لغو فيه وإنما الخلاف واللغوية فى الثالث (٣٠) أى الثانى والثالث (٣١) أى الغير الموطوءة بقريئة أن الكلام فيها وبدلالة المقابلة بقوله كما أن الموطوءة الخ (٣٣) أى يتجزأ الثانى ولغى الثالث فقوله والبواقى لغو على تغليب الثالث على الثانى فالاستثناء منقطع (١) أى الإمام (٢) عطف على الثانى (٣) مبتدأ (معلق) خبره (عند) أى الإمام (٤) أى الأول والثانى والثالث (٥) ولذا قال فيما سبق فالأول معلق عندهم فى البحر الراضى ولو عطف بثم فإن قدم الشرط تعلق الأول ويتجزأ الثانى فيقع عند الشرط بعد النزوح الثانى ولغى الثالث وفى المدخول بهما تعلق الأول ويتجزأ ما بعده وعندهما تعلق الكل بالشرط قدمه أو أخره إلا أن عند وجود الشرط تطلق المدخول بهما لثنا وغيره واحدة والحاصل أن المراد من ثلثة وعلى كل وجهان تقديم الشرط وتأخيرهما فى الواو والفاء يقع واحدة أن قدمه واثنان أن أخره وفى ثم أن قدم الشرط تعلق الأول ويتجزأ الثانى ولغى الثالث وإن أخره يتجزأ الأول ولغى ما بعده انتهى ما يهمنى

(٥١٧)

كتاب الطلاق

فإن الأول معلق والثانى لغو عندكم كما أن الكل معلق عندهما كما إذا كانت موطوءة عندهم ولو عطف بثم فالأول معلق عندهم والبواقى لغو إلا أنها تبين بالثانى بواحدة فى الحال عنده كما أن الموطوءة تبين فى الحال بالثانى والثالث والأول معلق عنده كما أن الكل عندهما وبلا عطف كالعطف بثم عندك بالاتفاق وفى الموطوءة الأول معلق والباقى واقع (ويقع) بالعطف بالواو والفاء (الكل) أى كل ما ذكر من الثنتين أو الثلاث بلا خلاف بعد الشرط ولو غير موطوءة (أن أخره) الشرط لتوفى الأول على الآخر فلو عطف بثم لكان حكمه ما كان بلا عطف والشرط مقدم ولو كان بلا عطف فالأول واقع والباقى لغو وفى الموطوءة الثالث معلق والباقى واقع الكل فى شرح الطحاوى (وفى) غير الموطوءة بقوله (أنت طالق واحدة) كائنة (قبل واحدة أو بعدها واحدة) تقع طلقة (واحدة) لأنه إنشاء طلاق سابق بآخر فبانت بالأول فلا يبقى محلا لغيره (وفى الموطوءة) يقع فى هاتين (اثنان) لأنها قابلة لهما (وفى) الموطوءة وغيرها بقوله أنت طالق واحدة كائنة (قبلها) واحدة (و) واحدة (بعدها) أى بعد واحدة (و)

وكذا فى فتح القدير حيث قال ولو عطف بثم فإن قدم الشرط فقال أن دخلت الدار فانت طالق ثم طالق ثم طالق وهو مدخول بهما تعلق الأولى ووقت الثانية والثالثة وإن لم يكن مدخولا بها تعلق الأول ووقع الثانى ولغى الثالث انتهى وبهذين التعليلين ظهر لك أنه لا بد من شرح كلام الشارح المحقق على الوجه الذى مررت به لثلاثا ليعلم ما يحتل أن يكون اللغو فى قوله والبواقى لغو بمعنى غير معلق اعم من أن يكون متجرا أو ملغاة عن العمل بالكلية أى غير واقع لاتعليلها ولا لتجزئها (٨) ما وجد (الشرط) المؤخر كما قال أن آخر الخ (١٥) أى حكم ما (كان بلا عطف و) الحال أن (الشرط مقدم) وهو البيهقونية بالأول بطريق الأولى كما مر بطريق الأشعار (١٣) أى فى صورة تأخير الشرط (١٤) بأحد من هذه الثلاثة فى الغير الموطوءة (١٥) وفى الموطوءة عطف على ما قدرنا (وفى غير الموطوءة) قدره ليعطف عليه قوله الآتى (وفى الموطوءة ١٧) متعلق بموصوف (١٨) أو بفعله (١٨) توضيح المقام على وجه يتكشف به المراد ما ذكره بعد الفعول فى علم الأصول أنه إذا قيد كل واحد بالضمير بان بقى أنت طالق واحدة قبلها واحدة أو بعدها واحدة تكون القبلية والبعدية صفة لما بعدها فى المعنى وإن كان بحسب التركيب التحوى صفة لما قبلها لأنه لما

أضيف إلى الضمير الأول لم يكن صفة له لأن الصفة لاتضاف إلى موصوفها فيقع فى الأول أعنى تقييد القبل بالضمير طلاقان وفى الثانى طلاق واحد لأن معنى الأول أنت طالق واحدة التى سبقتها واحدة أخرى فيقعان معاً فى الحال ومعنى الثانى أنت طالق واحدة التى سبقتها بعد ها أخرى فيقع هذه فى الحال ولا يعلم حال ما سبقت وإذا لم يقيد كل واحد من قبل وبعد بالكناية بان يقال أنت طالق واحدة قبل واحدة مثلاً يكون القبلية والبعدية صفة لما قبله فيقع فى الأول طلاق واحد وفى الثانى طلاقان لأن معنى قوله أنت طالق واحدة التى كانت قبل الواحدة الأخرى الآتية فيقع الأول فى الحال ولا يعلم حال الآتى ومعنى الثانى أنت طالق واحدة التى كانت بعد الواحدة الأخرى الماضية فيقعان معاً (مولوى قمر الدين) * والضابطة فى هذا البيت الفارسى قطعه قبل بي ها وبعد باها راء اندر احكام يك ! الآن افتاد * دو طلاقست گر كنى قبلش * وين سماعست خود مرزا استاد * (مولوى الياس) (١٩) الظاهر على آخر (٢٥) أى لغير السابق (٢١) أى الموطوءة (٢٢) أى غير الموطوءة (٢٣) متعلق يقع المؤخر (٢٤) بالنصب مفعول مطلق (٢٥) حال (قبلها واحدة) فاعل كائنة أنت طالق (٢٧) بعد حذف ما أضيف إليه كما قال (أى بعد واحدة) الخ

(١) مستدرك بعد قوله الخ الا ان يكون لطول العهد (٢) هذا دليل لوقوع الثنتين في صورة قبلها وبعد اما في صورة بعد اي انت طالق واحدة بعد واحدة كون هذا القول انشاء طلاق سبق عليه طلاق آخر فظاهر واما في صورة قبلها اي انت طالق واحدة قبلها واحدة كونه انشاء طلاق آخر فلما ذكر في حاشية هذه الصفحة من ان القبليّة هناك وصف للواحدة الثانية معنى وان لم يكن لفظ في الصورتين انشاء طلاق سبق عليه طلاق آخر واما في صورة معها ومع فوق وقوع الثنتين ظاهر لان كلمة مع موضوعة للقرآن والمعية الزمانية فتدل على اقتران ما قبلها وما بعدها فلماذا ذكر الشارح المحقق دليلا لا لآيتين دون الثانيين فافهم (لناظره) (٣) اي المنشورة (٤) اي المنشورتين (وانما قدر) مجهول (الشرط) اي قوله ذكر العدد المبهم الخ (٥) اي الشرط المذكور المقدّر (٦) اي اللفظ (٧) اي لاجل ان عدده لا يتحقق بدون ذكر لفظه (٨) اي رتب عدم تعدد الطلاق على عدم ذكر العدد المبهم * (المراد بالمضمومة المقبوضة لا المضمومة التي هي خلاف المفرجة كما قيل في الصلوة مفرجا اصابعه وضامًا اصابعه (ملا سعيد بن احمد الشرداني (٩) اي سواء اثار ببطونها او بظهورها (١٠) مرتبط بقوله اعتبر

﴿ كتاب الطلاق ﴾ (٥١٨)

واحدة (معها) واحدة (و) واحدة (مع واحدة) يقع في تلك الصور الاربع (اثنتان) لانه انشاء طلاق سبق عليه طلاق آخر فكانه انشاء طلقين بعبارة واحدة فتقع اثنتان ولو غير موطوءة (وان) ذكر العدد المبهم بان قال انت طالق هكذا (اشار) الى عدد الطلاق (بالاصبع) اي ببطونها بان يجعل باطن الكف اليها (يعتبر عدد) الاصبع (المنشورة) فبالاصبع الواحدة واحدة وبالاثنين اثنتان وبالثلاث ثلاث وانما قدر الشرط لان الاشارة تقتضي ذلك لانه كما لا يتحقق نفس الطلاق بدون اللفظ لا يتحقق عدده بدونها وانما ذكر في المحيط وغيره انه لو اشير بلا ذكر العدد المبهم لم تقع الا واحدة (و) ان اشار (بظهورها) بان يجعل باطن الكف الى نفسه (فالمضمومة) تعتبر عددا هكذا في المضمرات والاختيار وغيرها تكن في الكافي وقاضيان اعتبار المنشورة مطلقا وفي المشارع ان اشار باصبع فواحدة وباصبعين فاثنتان وبثلاث فثلاث ولو نوى الاشارة بالكف وهي واحدة صدق قضاء بخلاف ما اذا نوى المعقودتين (وان وصف الطلاق بالشدة) مثل انت طالق تطليقة شديدة او قوية او فحش الطلاق او اكبره او اعظمه او اشده (او الطول) نحو تطليقة طويلة (او العرض) نحو تطليقة عريضة (او) ان (شبهه) اي الطلاق (بما يدل على هذا) اي على الوصف بالشدة مثل انت طالق مثل الجبل او الالف او ملاء الدار او الحب او بالطول كظل الرمح او بالعرض كسطح الارض (ثلاث) من الطلقات

المنشورة بمعنى كيف لا قد اطلق المنشورة (في المشارع) ايضا حيث قال (ان اشار) اي مطلقا (١) اي بنشر اصبع واحدة سواء كان ببطونها او بظهورها (٢) (طالقة) واحدة) وبنشر (اصبعين فاثنتين) الخ (٣) اي والمال المنشورة اصبع (واحدة) (٤) اي المضمومتين لان معنى المنشورة المنصوبة مطلقا كما فسر به في الدرر فقد يؤتى في مقابلها المضمومة وقد يؤتى المعقودة فهما بمعنى ضد المنشورة فانه يصدق ديانة لا قضاء (واعلم ان قوله وهي واحدة صدق قضاء مخالف لرؤية المعتبرات حيث قال ابن الهمام والاشارة يقع بالمنشورة ولو نوى الاشارة بالمضمومتين يصدق ديانة لا قضاء وكذا اذا نوى الاشارة بالكف في الدراية الاشارة بالكف ان يقع الاشارة والاصابع كلها منشورة وفي البحر الرائق واشار بقوله واشار الى ان الاشارة تقع بالمنشورة منها دون المضمومة للعرف والسنة ولو نوى الاشارة بالمضمومتين صدق ديانة لا قضاء وكذا لو نوى الاشارة بالكف والاشارة بالكف ان تقع الاصابع كلها منشورة وهذا هو المعتمد وهناك اقوال ذكرها في المعراج الاول عن بعض المتأخرين لوجعل ظهر الكف اليها والاصابع المنشورة الى نفسه دين قضاء ولو جعل ظهر الكف الى نفسه وبطون الاصابع اليها فلا يصدق في القضاء الثاني الخ الا ان يحمل كلام الشارح المحقق على القول الاول من المحال الى المعراج كما في الدرر وفي الدر المختار وتعتبر المنشورة

وقعت

لا المضمومة الا ديانة ككفي والمعتمد في الاشارة بالكف كل الاصابع ونقل القهستاني انه صدق قضاء نية الاشارة بالكف وهي واحدة انتهى يفهم منه ان قول الشارح المحقق وهي راجع الى المنشورة لا الى الكف ولا الى المرأة وان مخالفة روايته لرؤية المعتبرات في امرين الاول ان المعتمد في روايتهم انتشار كل الاصابع وفي روايته بكفي واحدة حيث قال وهي واحدة الخ والثاني ان حكم الاشارة بالكفي في روايتهم التصديق ديانة لا قضاء حيث قال الا ديانة ككفي وفي روايته صدق قضاء لكن جعل صاحب الدر المختار قول الشارح المحقق رواية حيث قال ونقل القهستاني انه صدق قضائية الخ ويحتمل ان يكون معنى قوله وهي اي والمحال ان نية الاشارة بالكف طالقة (واحدة) لكن المقابلة بقوله كل الاصابع يدل على ما حررنا اولا والمفهوم من عبارة الهداية ومزاشيها ان (وهي) راجعة الى المرأة اي المرأة طالقة (واحدة) فيكون اشارة الى حكم المسئلة

(١) علة لقوله (الافبائنة ٢) (اي الجبل والالف والملاو والطول والعرض ٣) (اي توصيفا ٤) مبتدأ (اي الطلاق البائن ٥) خبره
 كتاب الطلاق ٦ (٥١٩) (اي في البيئونة حيث هو (الذي لا يقدر) الزوج

وقعت (ان نواها) اي الثلاث (والا) ينوها بان نوى بائنة او رجعية
 او ثنتين اولم ينو شيئا (فبائنة) لان في هذه الالفاظ وصفا للطلاق
 بالشدة والبائن الشديد الذي لا يقدر على الرجعة فلو اكتفى بالشدة
 لم يكن طويلا ولعله رد لما في الاختيار وغيره ان بالمشبهة لم تبين عند
 ابي يوسف رحمه الله الا اذا ذكر العظم ولا عند زفر رحمه الله الا اذا وصف
 بالعظم عند الناس ففي مثل انت طالق مثل رأس الابرة او مثل عظمه
 او مثل الجبل او مثل عظمه تبين بالكل عند الطرفين ولم تبين الا
 بالغائي والرابع عند ابي يوسف رحمه الله وبالأخيرين عند زفر
 (وكنائنه) عطف على صريحه والكناية لغة مصدر كنى او كناه عن
 كذا يكنى او يكنو اذا تكلم بشئ يستدل به على غيره او يراد به
 غيره وشريعة ما استتر في نفسه معناه الحقيقي او المجازي فان الحقيقة
 المهجورة كناية كالمجاز غير الغالب الاستعمال وكناية الطلاق (ما يحتمله
 وغيره) اي لفظ يحتمل الطلاق وغير الطلاق فيستتر المراد منه في
 نفسه فان البائن مثلا يراد به المنفصل عن وصلة النكاح وفي الدلالة
 عليه غفاء زال بقرينة ويجوز ان يراد بالكناية ههنا ما ذهب اليه
 البائية مما استعمل في معناه لينتقل منه الى ملزومه فان البائن
 مستعمل في معناه لينتقل بقرينة الى ملزومه الذي هو الطلاق فتطلق
 بصفة البيئونة كما ذكره المص في التوضيح ورد بان معناه الحقيقي لا
 يلزم ان يكون ثابتا في الواقع فمن اين يلزم الطلاق بصفة البيئونة

فيه (٧) مالم ترض (٨) تفريع على ان في
 هذه الالفاظ وصفا بالشدة (٩) اي المصنف
 (١٥) اي بلفظ الشدة (١١) اي مطا باحاصله
 لكان اخصر (١٢) اي عدم الاكتفاء (١٣) اي
 في صورة التشبيه بما يدل على هذا
 (١٥) بكسر العين (١٦) ظرف وصف
 (١٧) اي في مثل عظم رأس الابرة (١٨) اي
 في مثل عظم الجبل (١٩) اي مثل الجبل ومثل
 عظمه (٢٥) لان الجبل ما يوصف بالعظم عند
 الناس (٢١) اي باللف مقبولة من الياء
 بقرينة الكتابة (٢٢) اي باللف مقبولة من
 الواو مكتوبة بصورة الالف (٢٣) اي بطول
 التجاد مثلا او فلان متعلق بالباين (٢٤) اي
 عن طول القامة او عن زيد عالم مثلا (٢٥)
 نظرا الى الاول (٢٦) نظرا الى الثاني (٢٧)
 اي المترددة فكانها استترت (٢٨) اي الغير
 المتعارف (في معناه) المجازي فكانه استتر هو
 فهم جعلوهما كناية لمجرد استنار المراد فلا بد
 في تعريفها من التعميم المذكور فصح تعليقه
 بقوله فان الحقيقة المهجورة الخ (٢٩) الاولى
 في ربط المتن فام التفريع على التعريف
 المذكور مكان الواو كما لا يخفى (٣٥) لامتناله
 غير الطلاق (٣١) اي الحفاء (٣٢) من حرف
 او دلالة حال او عادة او نية المتكلم وامثالها
 (٣٣) اي في باب الطلاق عطف على قوله ما
 استتر معناه الخ فالعنى وشريعة يجوز ان
 يراد الخ (٣٤) اي الحقيقي (٣٥) اي بواسطة
 المتكلم او عرف كما مر (٣٦) اي النية او دلالة
 الحال (حسن) (٣٧) لان لفظ البائن مستعمل في
 الطلاق فيصير كقوله انت طالق فتطلق على
 صفة الرجعة (٣٧) قبيل التقسيم الثالث في
 فصل الصريح والكناية الخ (٣٨) بان ههنا
 مجزا (٣٩) اي البائن (٤٥) وان سلم ارادته
 في الكناية فلا غفاء في انه لا يكون مقصودا
 ولا يرجع اليه الصدق والكذب (٤١) على
 طويل القامة (٤٢) حتى ان قولنا فلان طويل
 التجاد كناية عن طويل القامة لا يوجب ثبوت
 طول التجاد بل اصل كون التجاد له فضلا عن
 ان يكون طويلا (٤٣) ولذا قال صاحب الكشف
 فان المراد بها البيئونة والحرمة والقطع لكن
 على وجه مخصوص وفي محل خاص فيه الاستتار (كما في التلويح *

كما في التلويح واجيب بانه وان لم يلزم لكن ملاحظته لازمة فصح
ان يكون المكنى عنه طول القامة اذا لوحظ اتصافه بطول التجاد ولو فرضاً
على ان البائن انما يكون كناية عن الطلاق الملزوم للبينونة لاعن مطلق
الطلاق فيستلزم البينونة لاستتباعه لها ثبت الطلاق بصفة البينونة ثم
الكناية على ثلاثة اقسام اما الاول (فتخرجوا رجلى واذهبي) وانتقل وانطلق
(وقومى) من عندى لاني اطلقك او اضربك مثلاً او اتركى سؤال الطلاق
فيحتمل جواباً عن سؤال الطلاق (ويحتمل رداً له) نحو تنعى وتحمري
ويسمى هذا القسم من الكنايات بمذلولات الطلاق (د) الثاني
(فخولية) اى خالية عن النكاح او الحسن فهى صفة على فعلية (برية)
عن البهتان فعلية فهى صفة يجب همزها كما فى الكافى والكرمانى
وفى الرضى ان تحقيقه لازم عند سيبويه والهمزة رذئ قليل وقيل ان
التخفيف غير لازم (بنة) من المرة بالتشديد مصدر بمعنى القطع او صفة
كما فى المقدمة اى مقطوعة (بائن) من الخير اى ذات بين او بينونة
الفرقة (حرام) اى ذات منع او ممنوعة من غير المحرم صفة كما فى المقدمة وغيره
او مصدر يراد به الصفة كما فى الطلبة وانما ترك الصلة منى وعلى اشارة
الى انه صح اسناد البينونة والحرمه اليها كما سيأتى ونحوها انت برى
وانت على كالحمر او الخنزير او غيره مما هو محرم العين فيصاح جواباً
(ويصلح سباً) اى شنماً وكلاماً فى عرضها بما يعيب وفيه تفنن (د)
الثالث (نحو اعتدى) اى عدى ما عليك من الأقراء او نعم الله تعالى

(١) اى ثبوته فى الواقع (٢) اى ملاحظة الثبوت
وتصوره (٣) اى ذلك الرجل (٤) اى اتصافاً
فرضياً ذهنياً (٥) علاوة للجواب السابق
مأخوذة من مواشى التلويح لحسن الجلبى اى
مع ان لفظ (البائن) الخ (٧) اى لاستلزام الطلاق
(٨) اى للبينونة (٩) بكسر اللام (١٥) اما
لالحال فى قوة طاعتك فيكون جواباً وقبولاً
لسؤالها الطلاق او وعد واستقبال بمعنى لاني
لولم تقومى اطلقك يؤيد عطى قوله او اضربك
فيكون رداً ومنعاً عن سؤال الطلاق وقوله (او
اتركى) بكلمة اوفى بعض النسخ وفى بعضها بالواو
وعلى التقديرين الظاهر انه عطى على قوله
الاتى الخ فالمعنى قومى من عندى اتركى سؤال
الطلاق فكأنه بمنزلة التفسير فهو صريح فى
الرد فيكون اشارة الى حمل ما فى المتن على
الرد وبهذه المذكورات قال (فيحتمل جواباً
عن سؤال الطلاق) وعطى المتن عليه وقال
(ويحتمل رداً له) اى منعاً لها عن سؤال الطلاق
(١٤) اى احتمالاً مثل احتمال (تنعى)
الخ (١٦) صلة يسمى (١٧) صفة مشبهة من
خلى بخلوا (١٨) بعد الياء لتلايلتبس
بالبرية بمعنى المخلوق (١٩) اى الهمزة
وقراءته بياء واحد مفتوح (٢٥) اى غير فصيح
(قليل) الاستعمال بين انفصاء (٢٣) بالمعنى
المذكور (٢٤) كما قالوا فى خطية (بنة من) صيغ
(المرأة) الخ القناع بكسر القاف ثوب تستر به
المرأة رأسها (كشغ) قوله بنة اى لا اصل لك
(ملا الياس) (٢٧) اى الفراق (٢٨) بمعنى
(الفرقة منى) صلة الخلية اى باين (على) صلة
حرام (٣٥) حيث اسند هذه الالفاظ بلاناً وويل
الى انت ولو ذكر الصلة يكون المسند مأولاً اى
كونها بائناً من الزوج (٣١) بالضم اى
تعريضاً (٣٢) بالفتح والكسر (٣٣) اى
فى يصلح (٣٤) حيث لم يقل يحتمل الخ
كالاول والثانى *

(١) بعد الرأى (٢) أى بام المؤنث
المخاطبة الساكنة

(٣) أى منصوب على المصدرية لطاق
المقدر (أو) مرفوع (خبر) لانت (٦) أى
سكون تاء واحدة للوقف فيكون هاء (٧) من
النصب والرفع والسكون وليس المراد
بكل من هذه الكلمات بقرينة ما بعده من
قوله (وقيل انما يقع بالسكون) أى بالوقف
(٩) مجهول بناء ساكن أو معلوم بخطاب
وكذا ما بعده

(١٥) أى عن أحد المعطوفين بأوفى سرحنك
(١١) أى قبولا لسؤاله (١٢) أى الرد
والسب ولكن يحتمل غير هذه الثلاثة أيضا
(١٣) أى فى الأخيرين (اشعار الخ)

(١٥) أى فى تأنيده (١٦) أى الكل

(١٧) الاظهر وما يصاح السب (١٨) أى
الزوجة نفسها (١٩) لأجلها
(٢٥) يعنى أن قوله فقط كما انه قيد
الاول هو قيد الاولان ايضا

(٢١) أى الزوج البينة (على نفس النية)
(٢٣) أى الزوج (بجلفى) الخ (٢٥) أى
الزوجة تخليف الزوج

(استبرئ) بكسر الهمزة قبل الياء (رحمك) أى اطلبى برأمة رحمك
من الولد لزوج آخر أو لتعلم بعدم الولد (انت) طالق طلقه (واحدة)
أو انت منفردة من بين قومك فواحدة مصدر أو خبر ويجوز سكونها
ويقع بالكل مع النية وقيل انما يقع بالسكون واما اذا أُعْرِبَتْ فان رُفِعَتْ
لم يقع وأن نوى وان نُصِبَتْ وقع وأن لم ينو والصحيح الأول كما فى الكرماتى
(انت مرة) عن رِقِّ النكاح أو غيره (اختارى) لك زوجا أو ثوبا (أمرك)
أى عملك فيتناول الطلاق وكذا اطلاقك وأمركى (بيدك) أوفى يدك أو
بيمينك أو شمالك أو فمك أو لسانك كما فى الخلاصة واليد القدرة (سرحنك)
أى أرسلتك عن قيد النكاح أو عن عمل كذا (فارقنك) عنه فيحتمل
جوابا (ولا يحتملها) أى الرد والسب كما ترى وفى إعادة التحو اشعار
بان الفاظ الكناية كثيرة حتى ترتقى الى اكثر من خمسة وخمسين لفظا
على ما فى النظم والنثف وذكر فى الجواهر لو قال ترايله كردم أورها كردم
أو دست باز داشتم أو تراهنتم لم تعمل بلانية (ففى حالة الرضاء) أى
غير الغضب والمذاكرة (يتوقف الكل) أى الاقسام الثلاثة تأثيرا (على النية)
فلا يقع شئ من البائن والرجعى بلانية لاحتماله غير الطلاق والقول
له فى ترك النية (وفى) حالة (الغضب) يتوقف القسمان (الأولان)
أى ما يحتمل الرد والسب (وفى) حالة (مذاكرة الطلاق) أى سؤالها أو سؤال
غيرها الطلاق يتوقف القسم (الأول) على النية (فقط) أى لا الاخيران
فلم يصدق الزوج فى تركه النية قضاء ولا ديانة فى الغضب فى الأخير
وفى مذاكرة الطلاق فى الأخيرين فطلقت بهذه الالفاظ قضاء اذا أقر
بالغضب والمذاكرة وكذا اذا اقامت البينة عليهما أو على إقراره بنية
الطلاق اذا انكر ولا يقيم على نفس النية كما فى المحيط وغيره وذكر
فى الزاهدى أنه بجلفى فى ترك النية سواء ادعته أولا وقال ابن سلمة

(١) اى الزوجة الزوج (٢) اى الزوج (٣) للحل لأحاجة الى جر باب القاضى والتحليف عنده (٤) اى النية (٥) التى فى الاقسام الثلاثة (٦) كتقضى مثلا (٧) اى المخصوصة من كلية قوله فان نوى الثلث يقع الخ بالذكر فيما بعد (٨) بقوله وفى اعتدى واستبرئى وانت واحدة فانه فى حكم الاستثناء كانه قال الا فى اعتدى الخ فانه لا يقع بهذه الالفاظ الثلث الا واحدة رجعية وان نوى الثلث او البائن وحكم لفظ اختارى يأتى بقوله ولو كررها فاختارت احديها فثلث حيث لم يتكلم عن اشتراط النية (الدالة) اى هذه الالفاظ (عليهما) اى النوعين (٨) فى الفصل الآتى فى قوله ان فى اختارى لم يقع الا واحدة بائنة (* اى الخفيفة والغليظة (ملا الياس) (٩) اى البينونة الواحدة

(١٥) اى درجة (١١) هذه الالفاظ (١٢) اى فى قوله فبائنة بالافراد وعدم التقييد بما فى الابلام (١٣) اى المحيط او المتن من قوله فى حالة الرضا الخ (١٤) اى من قوله والا على تقدير ان لم يتوشىئا (١٥) يعنى كما ان لاحق الكلام دل على ان ما لم يتوقف منهما استثنى ما نوى كما قال سوى الثلثة المستثناة كذلك سابقه دل على ان ما يتوقف منها يستثنى مما لم ينو (او) نوى (البائن) (١٨) بفتح السين المهملة وسكون الواو وفتح الدال من الأزواج الطاهرات رضى الله تعالى عنهم (١٩) اى النبى عليه السلام اليها (٢٥) اى فى قوله استبرئى (٢١) فهو فى حكم الاعتداد الذى ثبت كونه من الفاظ الطلاق بفعله عليه الصلوة والسلام (و) لفظ (واحدة) لم تقع صفة لبائن بل للطلاق الخ (٢٢) لانه اذا نوى الطلاق صار لفظ واحدة صفة لمصدر محذوف اى طالق طالقة واحدة وصريح الطلاق يعقب الرجعة والمصدر وان احتمل نية الثلث لكن التنصيص على الواحدة يمنع ارادة الثلث (ابن العابد بن) (٢٣) اى الى المرأة (٢٤) اى بدون منك (عليك) (٢٥) اى فى صورة الاسناد اليه (عليك) الخ (٢٧) اى طلاق امرأتها (٢٨) هى معنى الطلاق (٢٩) اى بالنسبة اليه وانما هى بالنسبة اليها حيث يزال عقد النكاح منها لامنه (٣٥) اى غير اليد كاليمين والشمال والقم كما مر

ان حلقته فى منزله فقد كفى والكلام مشير الى ان الكنايات غير مؤثرة بدون النية ودلالة الحال وانما اعتبر ذلك ليزول ما فيها من استتار المراد (فان نوى) بهذه الالفاظ ونحوها سوى الثلاثة المستثناة وسوى اختارى كما يأتى (الثلاث) من الطلقات (يقع) الثلاث لانها من نوعى البينونة الدالة عليهما (والا) ينوى بان نوى بائنة او رجعية او ثنتين او لم ينو شيئا (فبائنة) واحدة وقعت لانها ادنى ما تدل عليه وفيه اشعار بانه اذا لم ينو شيئا لم يكن يميناً اى ايلاً وقيل يمين والاؤل المختار كما اشير اليه فى المحيط وسابق كلامه دال على ان ما يتوقف على النية من هذه الالفاظ يستثنى مما لم ينو كما لا يخفى (وفى اعتدى واستبرئى رحك وانت واحدة) من الفاظ الكناية يقع بالنية واحدة (رجعية) وان نوى الثلاث او البائن لانه عليه الصلوة والسلام طلق سودة رضى الله عنها باعتدى وراجع والاستبراء كالاعتداد فان فيه امراً بالعدة وواحدة لم تقع صفة لبائن بل للطلاق كما قالوا (ويقع) الطلاق (باسناد البينونة والحرمه اليه) اى الزوج كما يقع باسنادهما اليها بان قال انا منك بائن و عليك حرام ولكن بدون الصلوة يقع بالاسناد اليها لا اليه حتى لو لم يقل عليك ومنك لم يقع وان نوى كما فى المحيط وغيره (لا) يقع باسناد (الطلاق) اليه وان نوى بان قال انا عليك طالق لان ازالة العقد لم يتصور فى حقه

فصل

(تفويض طلاقها اليها) اى تفويض الزوج تطليق زوجته الى زوجته فى الكرماتى التفويض كاربكى باز گذاشتن مثل ان يقول لزوجته طلقى نفسك او اختارى او امرك بيدك او غيره (يتقيد) ذلك التفويض (بمجلس علمها) اى بمجلس طنت التفويض فيه بسماع او خبر

وان ائذنا اكثر من يوم فلها ان تقول في ذلك المجلس لاغير طَلَّقْتُ نَفْسِي
وفيه اشعار بان التفويض تمليك يقتضى الجواب في المجلس كما قال
بعضهم لا توكليل يقتضى ان يكون جميع العمر وقته كما قال الآخرون
فكلام الفصوليين مائل الى الاول والخزانة في الآخر (الا ان يقول)
الزوج متصلا بصيغة التفويض (كلما شئت) فانه لا يتقيد بالمجلس ولها
تفريق الثلاث قبل التحليل كما سيأتى (او) يقول (متى شئت او اذا شئت)
فان لها ان تطلق نفسها واحدة في مجلس آخر لانها التعميم الاوقات (بخلاف
ان شئت) فان يتقيد به لانه ليس للتعميم (ولا يرجع) المَقْضُ (عنه)
اي التفويض وان قيد بالمشيئة ولهذه الفائدة آخر عن الاستثناء وهذا
مشعر ايضا بان التفويض تمليك لا توكليل يقتضى ان يرجع عنه (و)
تفويض طلاقها (الى غيرها) اي غير زوجته من رجل او صبي او مجنون
او زوجته الاخرى (لا يتقيد) بالمجلس (ويرجع) عنه ان شاء فان
التفويض الى غيرها توكليل الا اذا علق بالمشيئة فانه تمليك فيتعيد
بالمجلس ولا يرجع عنه كما في المحيط وغيره لكن في العمادى لوقال
لاجنبى امرأتى بيدك كان تمليكا حتى يتقيد بالمجلس ولا يرجع عنه
(والمجلس) اي مجلس العلم (انما يختلف) بالاعراض عنه (بالقيام) اي قيامها
عنه ولو كرها فان القيام يفرق الرأى وفيه ايماء الى انها لو قامت لدعوة
الشهود اختلف المجلس وفيه خلافا كما في العمادى والى انها لو تعدت
عن القيام او الاتكاء او الاضطجاع او اتكأت عن القعود او تربعت عن
الاحتباء لم يختلف كما في الاختيار (او الذهاب) الى مجلس آخر يغيره
عرفا فلو مشت من جانب بيت الى جانب آخر منه لم يختلف (او الشروع
في قول) لا يتعلق بما مضى كما اذا امرت وكيلها او اجنبيا ببيع او شراء
(او عمل لا يتعلق بما مضى) اي يعرف انه قاطع لما كان فيه لا مطلق
العمل حتى لو لبست ثيابها من غير قيام او اكلت او شربت او قرأت
او اتمت المكتوبة او تكلمت قليلا لم يختلف كما في النهاية وفيه اشعار بانها
لو اشتغلت بنوم او اغتسال او امتشاط او اختصاب او تمكّن من الزوج

(١) اي مجلس التفويض (٢) وصل يتقيد
(٣) تفريع للوصل المذكور (٤) لان بعد
يحل التعليق الا اذا ادخل كلما على الزوج
(٥) اي في المتن بقوله وفي كلما يحل التعليق
بعد الثالث فلا يقع ان نكحها بعد زوج آخر
الا اذا دخلت على الزوج الخ

(٦) اي لاجل ثبوت عدم الرجوع من
التفويض وان قيد التفويض بالمشيئة
(٧) نفى الرجوع عنه (٨) اي عن استثناء
ان يقول كلما شئت الخ (٩) اي نفى الرجوع
عن التفويض (١٠) اي كاشعار قوله يتقيد
بمجلس كما مر (١١) صفة كاشفة للتوكيل
(١٢) اي عن التفويض (١٣) تعميم
الغير (١٤) كضرتها (١٥) استدراك من
قوله فيكون التفويض الى غيرها توكليل الخ
(١٦) اي شأنها ومالها (١٨) صلة
يختلف من حيث المتن وصلة الاعراض من
حيث الشرح (١٩) اي العقل (٢٠) اي
في قوله بالقيام (٢١) اي من مجلس الدعوى
(٢٢) اي بطلبها (٢٣) لتحقيق القيام (٢٤) اي
في اختلاف المجلس بمثل هذا القيام
(٢٥) حيث انه ليس اعراضا عن مجلسه بل
هو اقبال وثبات على مجلس الدعوى
(٢٦) اي عن الجلوس محتميا (٢٧) لعدم
القيام فيها (٢٨) سواء سمي انه قاطع عرفا
ام لا (٢٩) اي في قوله لا يتعلق بما مضى
بالمعنى المذكور (٣٠) مصدر عطف
على النوم

(١) لانها عرفت قاطعة (٢) اى لحكم البيت بناء (على ما ذكرنا) من ان المراد الذهاب الى مجلس مغايرة عرفاه (٣) اى بمجلس تفويض كانت الدابة (وقفت) فيه (٧) اى بما سارت ثم وقفت (٩) اى الزوجة مثلاً (١٥) اى راكبة على (عنفه) اى الرجل وانما قال مثلاً لانه كذلك لو كانت فوق الصدر بين يديه (فى) ضمن (خطواته) وانثائها (١٤) لانه لم ينقض المجلس بعد (١٥) قوله عاتقه اى منكبيه (مفاتيح) (١٥) اى فوض (١٦) فان مالهما فى حكم النية واحدة ولذا لم يتوقف على النية الصريحة (١٧) المورد هو البرجندى (١٨) اى الاحتياج الى نيته (٢٥) على تقدير ان الباء متعلق بقوله (معطوف) بالجر او بالرفع خبر هو الباء (٢٢) فيه لطافة (٢٣) المدخول لفى (٢٤) بالجر (٢٥) اى مثل هذا العطف (٢٦) اى كثير (٢٧) اى المصنف اى فى عطفه (٢٨) بالزائين المعجمتين بمعنى المضايقة وعدم الاستقامة فى لغة الاخرى المزارة بالفتح والمز كذلك كمال الضيق يق مره ضيق عليه (كما ظن) من ابي المكارم حيث قال وفى عطفه مزارة (٢٩) على الواو و (٣٥) بحيث لا يتراخى عنه لان الفاء لامهله فيه (٣١) اى ان يقول اخترت نفسى (٣٢) قريباً بقوله وشرط ذكر النفس من احدهما آه (٣٣) اى فاء فقالت التى لامهله فيه (٣٤) اى تفيد مؤدى نفسى لان الفاء يدل على ان قولها اخترت موصول بقوله اختارى خطاباً لها باختيار نفسها فلا فصل فيكون جواباً له بقبول اختيار نفسها لا كلاماً منها مستأنفاً حتى يحتمل اختيار زوجها ايضاً (٣٥) اى الشأن (٣٦) بالفتح يعنى ان البينونة انما ثبت مقتضى لثبوت اختصاصها بنفسها بحيث لا يتمكن الزوج من الرجعة ولا يجرى العموم فى المقتضى (ولا) يقع (رجعية) فهى عطى على ثلاث (٣٩) الرجعى (٤٥) انما هو يثبت اختصاصها بنفسها (على) وجه (الكمال) وذلك (فى البائن) لان فى الرجعى يتمكن الزوج من رجعتها بلا رضاها فليس فيه اختصاص بنفسها (٤١) اعلم ان المذكور فى تنوير الابصار هكذا وذكر النفس او الاختيار فى احد كلاميهما شرط اه وعليه سائر المعبرات وظاهر المتن بخالفه اذ يفهم منه ان الشرط لوقوع الطلاق احد الامرين اما ذكر النفس فى احد كلاميهما او ذكر اختياره فى كلام الزوج كما فهم البرجندى والشارح المحقق قصد تطبيق كلام المص لهما فى المعبرات فحاصل ما ذكره الشارح هو ان ذكر النفس شرط فى احد كلاميهما اى فى كلام الزوج مثل ان يقول اختارى نفسك او فى كلام الزوجة مثل ان تقول اخترت نفسى او ذكر اختياره فى احد كلاميهما ايضاً اى فى كلام الزوج مثل ان يقول اختارى اختياره او فى كلام الزوجة

(٥٢٤)

اختلافى كما فى الكفاية (ولفكها كبيتها) فلا يختلف المجلس بسيرا لفلك والاولى ان يبين حكم البيت اولاً ثم يشبهه ويمكن ان يقال ان الذهاب بيان له على ما ذكرنا (وسير دابتهما كسيرها) فيختلف المجلس بما اذا وقفت ثم سارت بعد التفويض او بالعكس والدابة شاملة للرجل حتى لو كانت على عاتقه فاخترت نفسها فى خطواته بانتهى بخلها ما اذا سبق خطواته اختيارها كما فى العمادى وغيره (وفى) قوله لها (اختارى بنية التفويض) نية حقيقية او حكمية كما اذا قال فى الغضب او المذاكرة فلا يرد انه ليس على اطلاقه اذ قد مر ان فى الصورتين لاجابة الى النية (فقالت) بتأويل مصدر معطوف على قوله المقدر اى قولها ومثله غير عزيز فى كلام العرب فليس فى كلامه مزارة كما ظن وانما اختار الفاء اشعاراً بالاختيار فى المجلس كما فيما يأتى (اخترت) الاولى زيادة نفسى عملاً بما يأتى الا ان يقال ان الفاء رافعة لمؤنثه (لا يقع الا) طرفة (بائنة) فلا يقع ثلاث لانه لا عموم للمقتضى ولا رجعية وان نوى لان اختيار النفس على الكمال فى البائن (وشرط) لوقوع الطلاق وتصديقها

مثل ان تقول اخترت اختياره اذا عرفت هذا فاقول فى مطالعة كلامه قوله (ذكر مثل النفس فى كونه) اى المثل دالة (للذات) اى ان وجه المشابهة هو الدلالة للذات يعنى ان الشرط لوقوع الطلاق ليس خصوص ذكر لفظ النفس بل هو ذكر لفظ دال على الذات سواء كان ذلك لفظ النفس او غيرها من الالفاظ الدالة على الذات كلفظ الام والاب والاهل قوله اى الزوج (اختياره فى كونه) اى المثل دال (للصفة) اى وجه المشابهة هو الدلالة على الصفة يعنى ان الشرط ههنا ايضاً ليس خصوص لفظ اختياره بل هو ذكر لفظ دال على الصفة سواء كان ذلك لفظ اختياره او غيره من الالفاظ الدالة على الصفة كلفظ طلقه (فى قوله) اى الزوج متعلق لقوله اختياره اى كائنه فى قول الزوج (اختارى اختياره فتقول بالنصب اى فقولها بالجر) يعنى ان قوله فتقول عطى بناءً على ربط الشرح على لفظ قوله الواقع قبيل اختارى بتأويل المصدر اى فقولها فهو اذن بالجر لحيى كلمة فى عليه يعنى ان الشرط ذكر اختياره كائنه فى قول الزوج اختارى اختياره وقول الزوجة اخترت (فيكون قوله) اى لفظ قوله الواقع فى عبارة المتن (معطوفاه ومن احدهما) اى لفظ من احدهما يكون مراداً ايضاً ههنا اى فى صورة ذكر اختياره قوله وانما ذكر احد النوعين وهو اختياره (هكذا) اى ذكر لفظ اختياره فى كلام الزوج كما قال اختارى اختياره والحال انه لم يشترط ذكر اختياره فى كلام الزوج بل الشرط ذكرها فى احد كلاميهما كما مر (تنبيهاً على كيفية اه) اى كيفية استعمال لفظ اختياره او مثلها الا على -

- كون ذكرها في كلام الزوج شرطاً كما قال البرجندی ثم أوضح الكلام كمال الايضاح بقوله فالمعنى اه فافهم وتأمل لعل الله سبحانه يوفقك بما لم يوفقنا لناظره (وتصدقها) اي الزوج الزوجة فالاضافة الى المفعول عطى على الوقوع (اي المثل بدلالة التعديل الآتي صلة المثل ووجه الشبه كونه موضوعاً ودالاً (للذات) البحث (٣) اي الزوج (٤) اي القول المذكور (ل) لدلالة على (الصفة) لفظ (طلقة) يدل على صفة الطلاق (٧) اي الزوج (اختارى اختياراً فتقول) اي الزوجة (٩) بتقدير ان بعد الفاء (١٥) عطى على قوله المعطوف على النفس كما قال (١١) الثاني مراد اللفظ (١٢) اي معتبراً (١٣) اي في المعطوف ايضاً (١٤) اقول نعم في المتقدمات واما المتأخرات فمخلافية (١٥) اي المصنف (احد النوعين) وهو الثاني هو لفظ اختياراً واول منهما اللفظ هو النفس (١٧) اي بقوله اختياراً فتقول الخ ولام يذكر كالاول بان يقول وشرط ذكر النفس والاختياراً من احدهما (١٨) بكسر الياء (للاختيار) صلة المعين في النوعين فتنبهنا منه انه يستعمل مع عامله وهو اختارى او اخترت لا بدونه (١٧) بقوله اختارى اختياراً ولم يقل ويشترط ذكر اختياراً (ابوالمكارم) (١٨) قوله المعين هو مثل النفس او مثل اختياراً (حسن) (٢٥) اي فحاصل معنى قوله وشرطاً الى هنا (٢١) على الكمال (٢٢) كلفظ النفس والاختياراً بيان ما (٢٣) اي الرجل (٢٤) الاظهر امك (فتقول المرأة اخترت ا) ان يقول الرجل (اختارى) فتقول المرأة (اخترت اختياراً مثلاً) لان لفظ النفس كذلك فيقول اختارى نفسك فتقول المرأة اخترت او اختارى فاخترت نفسى فاذا كان كذلك ظهر انه لم يختص اه (٢٨) من فصل تفويض الطلاق ﴿ (٥٢٥) ابى المكارم تفريعاً لتقدير قيد من احدهما هنا مع عطى القول على النفس المقدر قبله لفظ المثل وكون حاصل المعنى كما قال ووجه ظن الاختصاص انه ارجع الضمير الى الزوج وحمل القول على ظاهره وهو المعنى المصدرى لا المحاصل بالمصدر ونسب عطفه على النفس الى التوهم لهذا وبين المعنى بقوله اي شرطان يقول الزوج اختارى اختياراً او ما يكون كناية عن ذلك في كلامه او كلامها انتهى كلام الظان وقد ظهر ما ذكرنا في توجيه عطفه فهم كلامه فالش المحقق اخترع توجيهها للمتن مع حفظ ارجاع الضمير الى الزوج فقد ر لفظ المثل مضافاً الى النفس واراد منه معنى عاماً شاملاً لكل ما يدل على الذات البحث ثم حمل القول على المحاصل بالمصدر فعطفه على النفس واراد منه جملة ما يدل على الصفة واعتبر هنا قيد المعطوف عليه وهو من احدهما مع رجوع ضمير قوله للزوج لان اعتبار المثل هنا بعد العطف يصح اعتباره ثم فرع على هذا التحقيق الذى حاصله هو المعنى المذكور قوله

في اختيار نفسها (ذكر) مثل (النفس) في كونه للذات كالام والاب والاهل (من احدهما) اي في كلام احد الزوجين (اد) مثل (قوله) اختياراً في كونه للصفة كطلقة في قوله (اختارى اختياراً فتقول) بالنصب اي قولها بالجزم (اخترت) فيكون قوله قوله معطوفاً على النفس ومن احدهما مراداً ههنا لان الاصل اشتراك المعطوف والمعطوف عليه في القيود وانما ذكر احد النوعين الدالين على البيئونة هكذا تنبها على كيفية استعمال المعين للاختيار فالمعنى لا بد في كلام احدهما ما يدل على انها اختارت نفسها دون زوجها من الالفاظ المذكورة مثل ان يقول اختارى اختياراً او طلقة او امها فتقول المرأة اخترت او اختارى فاخترت اختياراً مثلاً كما في المحيط وغيره فلم يختص اختياراً بكلام الزوج كما ظن (ولو كررها

(فلم يختص) لفظ (اختياراً بكلام الزوج كما ظن) فيا لبت شعري من اي موضع من كلامه يظن انه ظن الاختصاص وقد عزم في شرح قول الماتن اختياراً الخ بقوله في كلامه او كلامها ولو قيل يظن من قوله شرط ان يقول الزوج قلنا فليكن هو مثلاً او قوله او كلامها عطى على قوله ان يقول الخ وايضاً هو قال في شرح قول الماتن وشرط ذكر النفس او ما يقوم مقامها كتطبيقه انتهى فاراد بالنفس نفس المرأة خاصة لكن عممه من الحقيقي والحكمي مما يقوم مقامها واختياراً من قبيل الحكمي فادخلها هناك كما انه ادخل الاب والام والاهل والازواج في جانب المعطوف حيث قال بعد قول الماتن فتقول اخترت وكذا اخترت ابى وامى او اهلى او الازواج انتهى فعموم اختياراً بكلام الزوجين فهم من الجملة الاولى مرة ومن الثانية اخرى فان قيل فعلى هذا يتضرر التقابل بين المعطوفين قلنا من منظور الفقهاء تصحيح اصل المسئلة فان ادعيت في ضمنه فيها ونعمت مع انها يمكن ان يكون باعتبار عطى قوله فتقول الخ بالفاء على القول للتنبيه على كيفية استعمال المعين للاختيار كما قال الشارح المحقق ثم انه لا بد من النظر في اصل مناظرة الشارحين وهو نزاعهما في عطى قوله قوله فالشارح المحقق جعل القول بمعنى المحاصل بالمصدر وعطى على النفس وقد قبله لفظ المثل وادخله على كلام المعطوفين واراد منهما معنيين عامين متقابلين واعتبر قيد المعطوف عليه في المعطوف فلا جملة افاد عموم اختياراً بالمعطوف والشارح مولنا ابوالمكارم افاد عمومها بالمعطوف عليه مرة وبالمعطوف اخرى على ما عرفت وحمل القول على ظاهره من المعنى المصدرى فلا محالة هو عطى ح على -

- الذكر عطى المصدر على المصدر وكذا كتب أبو المكارم في منهياته فيكون بالمعنى المصدرى فصيح عطى فتقول عليه بتقدير فان ولو كان بمعنى اسم المفعول عطفا على النفس لم يصح عطى فتقول عليه كما لا يخفى انتهى فيجوز ان يكون وجه التوهم هذا ايضا لكن الشارح المحقق قد تدارك دفعه بقوله اى فقولها بالجر كما اسلفت لك شرحه لاعلى النفس لان التكريرين القول المصدرى فيلزم التكرار ولذا نسبته الى التوهم فاقول العطى على التكرير مرجع من وجهين الاول قلة التأويل في قول المصنف فتقول فانه لاشك في انه عطى على القول باضمار ان ولا شك ان مع الفعل معنى مصدرى فلو حمل القول على المعنى المصدرى يتطابق المعطوفان بتأويل واحد بخلاف اذا كان القول حاصلًا بالمصدر فان التطابق بعد التأويلين حيث يأول اولابان مع الفعل اشارة اليه بقوله (بالنصب) ثم يأول ان مع الفعل بالحاصل بالمصدر اشارة اليه بقوله اى فقولها بالجر يعنى بالعطى على القول المجرور والثانى انه لم يسمع منهم ارادة الحاصل بالمصدر من ان مع الفعل ولو قيل يأول ان مع الفعل بالمصدر لانه في قوته

(٥٢٦)

فصل تفويض الطلاق

ثلاثا) اى لو قال الزوج كلمة اختارى ثلاث مرات بلا حرف عطى (فاختارت احدىها) اى قالت فى المجلس اخترت الاولى او الوسطى او الاخيرة (فثلاث) من الطلقات وقعت عنده باثثة عندهما وفيه اشعار بانها لو قالت اخترت اختيارة وقع الثلاث عندهم كما فى الهداية (ولو قالت) بعد قوله اختارى ثلاثا (طلقت نفسى) بتطبيقه (او اخترت نفسى بتطبيقه فباثثة) وقعت لان الاعتبار لجانب التفويض وما فى الهداية والاختيار انه رجعى فليس بصواب كما فى الكافي ولو عطى بكلمة ثم فقالت اخترت نفسى وقع بالاولى لا غير الا اذا ذكرته ثانيا وثالثا فيقع الثلاث حيثنن كما فى المحيط (ولو قال امرك بيدك) اولسانك او غيره ما ذكرنا (بنية التفويض فطلقت) اى قالت طلقت نفسى (فباثثة) وقعت لان الامر حقيقة للبائن (وان نوى) بقوله امرك بيدك الطلقات (الثلاث) فقالت طلقت او اخترت نفسى (يقعن) اى الطلقات الثلاث لان الامر بمحمل العموم (وقى) قوله اى فى وقت قوله (امرك بيدك فى تطبيقه او) فى قوله (اختارى) تطبيقه (فاختارت) اى قالت اخترت نفسى اى فقولها اخترت نفسى فالفاء عاطفة

ثم المصدر يراد منه الحاصل به قلنا فمح يحتاج الى ثلث تأويلات فان قلت لم لم يجعل الشارح المحقق ضمير قوله الى احدىهما حتى لا يحتاج الى اعتبار القيد والى حذف المثل ايضا قلت يلزم على هذا فى صورة قول الزوجة ان يكون قولها اخترت بعد قوله اختيارة بمقتضى الفاء التعقيبية ولهذا المعنى لا يجعل قوله فتقول مرتبطا وناظرا الى ذكر النفس ايضا ثم كون تركيب اختيارة اخترت وان لم يفسد من حيث العربية لكنه توقف على الرواية الجزئية من الفقهاء فليست تتبع (١) اى فى وقوع الثلث وان اختارت الاحدى (٢) اى فى جواب التكرير (٣) اى لم يخص باحدىها بل اجاب بالطلاق المصدر

(٥) ليس فى حيز الاشعار بل هو ضم من الخارج (٦) اى من المرات (٧) علة لوقوع البائن (٨) وهو بالكتابة التى تقع بها البائن خصوصا اذا كررت وفى المكارمية لان العبرة لجانب المفوض حتى لو امرها بالرجعية فطلقت باثثة او بالبائنة فطلقت رجعية يقع ما امر به وفى منهياته ههنا امر بالبائن لانه كرر لفظ اختارى وقد علم ما ذكر انه يقع بها باثثة حيث قال فى المتن فان نوى بالكنايات الثلاث يقع والافباثثة انتهى (٩) مقابله لقوله بسلاما حرف عطى الخ (فقالت اخترت نفسى وقع ب) اختارى

الاولى لا غير) فيلغو (١٢) اى قوله اخترت نفسى (١٣) اى مرتين او ثلث مرات (او) امرك ب(لسانك بنية التفويض) اى لابنية امر آخر (١٤) بالنصب (للبائن) خبر ان او بالرفع فصله لكنه يقتضى كلمة فى والحاصل ان امرها انما يكون بيدها حقيقة عند تفويض البائن وكلامها خرج جوابا له فيعتبر فى الجواب الصفة المعتبرة فى الامر باليد فكانها قالت طلقت نفسى باثثة (لان) لفظ (الامر بمحمل العموم) لكونه مصدرا او اسم جنس فالمنوى محتمل كلامه وفى المكارمية وكذا لو قالت اخترت نفسى بواحدة لان الوحدة صفة الاختيارة فكانها قالت اخترت نفسى بمرة واحدة وبذلك يقع الثلث ولو قالت اخترت نفسى بتطبيقه او طلقت نفسى بواحدة يقع واحدة باثثة كذا فى الهداية وغيرها ففى كلام المص تساهل انتهى ولم يتكلم الشارح المحقق فى هذا التساهل (٢٥) وقت (قوله) الخ (٢٢) بتأويل مصدر باضمار ان معطوف على قوله المدر فى العنوان اى فاختيارها بالجر فلا حاجة الى تقدير القول فى الكلام كما اشار اليه بقوله اى قالت اه (٢٣) بالجر (اخترت فالفاء عاطفة) على قوله المقدر كما عرفت

(١) في قوله فقالت فاخترت الخ (بلا) اي يعطى من غير تعسف (٣) من ابي المكارم حيث قال والعطى في فاختارت وذكر الفاء في فرجعية لا يخ عن تعسف وقد شاع ذلك في تراكيبه رحمه الله تعالى وفي منهياته منها ما سيف ومنها ما سيجي في هذا الباب وغيره انتهى (لانه) الكناية بـ وجود (الصريح) وهو لفظ تطبيقية يعني فكان لفظ الكناية اضمحلت في جنب الصريح (٢) اي في فرجعية جزائية لازمة محضة كما يتوهم من حيث لا شرط (لانه) اي لفظ قوله (٨) بقوله اي في وقت قوله الخ (فيكون) اي الطرف المذكور (١٥) بمنزلة وان قال امرك الخ (٥٢٧) فصل تفويض الطلاق

كما امر بالتعسف كما ظن (فرجعية) وقعت لانعدام الكناية بالصريح والفاء فيه جزائية فان قوله في قوله طرف لانه مصدر حينى كما اشرنا اليه فيكون شرطاً في المعنى ويؤيد الفقيه ما ذكرناه في بحث امتداد الفعل فليس المتعسف الا الناسب الى التعسف لقصر بآءه في العربية اذا لم يهتدوا به فسيقولون (وفي امرك بيدك اليوم وغدا يدخل) في الحكم (الليل) الواقع بينهما فلما الخيار في الليل حينئذ اذ الجمع بالعطى كالتثنية وفي اليومين استتبع الليل (وان ردت) الامر باليد (في اليوم) المذكور (لا يبقى) الامر (بعده) اي بعد اليوم او الرد في الغد لانه امر واحد وعنه انه يبقى في اليد لانها لا تملك الرد والاول ظاهر الرواية كما في الكافي (وان قال) امرك بيدك (اليوم وبعد غد يختلف الحكمان) اي دخول الليل قبل الرد وعدم بقاء الامر بعده فلا يدخل الليل قبل الرد وان رد يبقى الامر بعد غد (وفي طلق نفسك ان نوى) الزوج (ثلاثاً) وطلقت نفسها (يقعن) اي الثلاث لانه مختصر من افعل فعل الطلاق الدال على الواحد الحقيقي او الحكمى (والا) ينوها بان نوى واحدة او اثنين او باثنتي اولم ينو شيئاً (فرجعية) لانه صريحه (وفي) قوله (طلق) نفسك (ثلاثاً فطلقت واحدة تقع) تلك الواحدة لانها في ضمن

(في المعنى) اي الحاصل (يؤيد) اي ينصر (١٣) وهو المصنف مثلاً في هذا التعبير او رجل عالم يؤيده في هذا التوجيه وفي بعض النسخ بصيغة المصدر فالمعنى ويؤيد هذا التوجيه (١٤) وفي بعض النسخ بما ذكرنا اي يؤيد الفقيه هذا التوجيه بما ذكرنا او مجهول على نسخة المصدر (اي يؤيد الفقيه) اي التوجيه المذكور (١٥) قبل ورقتين من قوله وفي هذه الفاء اشعار الخ (١٦) اي الذي انصف بالتعسف احداً (١٧) اي الذي نسب المص الى التعسف (١٨) بالكسر علة النسبة اي المتعسف هو الناسب الى التعسف لقلة علمه لا المصنف في الصراح باع قولاً بوجع قولاً جردن (في) العلوم العربية (٢٥) ترك الواو في نظم القرآن ليصح صورة التعليل لقصر الباع اي لان المتعسفين لم يجدوا هداية (به) اي بالغف المبين (٢٢) اي ما شاؤا كما قالوا هنا لا يخ عن تعسف ولم يهتدوا بان كلمة اذ في هذه الآية طرف بمعنى الشرط وفاء فسيقولون جزاء له فالمعنى ولما لم يهتدوا اي الكفار به فسيقولون فاقتبس الشارح المحقق اقتباساً لطيفاً لانه من حيث اللفظ والمعنى كما اطلعت (في الليل) اي ايضاً (اذا الجمع) اي جمع اليومين في الحكم (بالعطف كالتثنية) (وفي اليومين) اي في الجمع بالتثنية (استتبع) اي اسم اليوم وشمل (الليل او) بعد (الرد) ولا يبقى (في الغد) فهو عطى على بعده (لانه) اي التفويض المذكور (امر واحد) بناء على ان وحدة الوقت بمنزلة امرك بيدك يومين وفي مثله يستتبع اسم اليوم الليلة كذا هذا لا امران فاذا رد في البعض رد في الكل (اي يبقى) اي الامر (٣٤) اي يدها او فيما اذا قال امرك بيدك لا في بلسانك وغيره مما ذكر (لانها) اي المرأة (لا تملك الرد)

اي رد الامر كما لا تملك رد الايقاع (٣٧) لانه امران حيث ذكر وقتين بينهما من جنسهما وقت لم يتناول الامر فبرد احدهما " يرد الآخر (لانه) اي قوله (طلق مختصر من) قوله (افعل) انت (٤١) كما هو معنى كل الاوامر (الدال) صفة الطلاق صيغة المصدر (على الواحد الحقيقي او الحكمى) كمجموع الثلث من حيث المجموع في حكم الواحد (لانه) اي طلقى (صريحه) اي صريح الطلاق (لانها) اي الواحدة ملكة (في ضمن تملك الثلاث)

(٢) أي بين الواحدة وبين الثالث
(٣) لأن الواحدة غير الثالث ولم يفوض
الثالث اليها فلا يثبت الوحدة القائمة بها
(فواحدة) تقع (للفو الزيادة) وهي
الثاني والثالث لأنها انت بماملكته وزيادة
فيبطل الزيادة (لأن صفتي الواحدة) هما
الرجعية والبائنة المعكوسة (تلغو بقرينة)
ما في (التفويض) (٩) الهوى آرزو
والاعجاب خوش آمدن (١٥) بكسر الهمزة
(مكان ما) لأنه عطف على ما قد علم الخ
(١٢) (و) بعد (العود إلى) الزوج (الثاني)
على تقدير ان تكون الطلقات الثلاث بعد
زوج آخر والا فالعود إلى الزوج الأول كما
في عبارة المكارمية (ولا يخفى أنه) أي هذا
النفى (مستفاد) الخ ففيه نوع استدراك
(أي أي حال) منصوب بنزع الخافض أي
على أي حال (فان بيان) حال (كل منهما)
أي الصفة والعدد (مفوض إليه) أي الزوج
(سؤال) أي استفهام (ثم سلب عنه معنى
الاستفهام) واستعمات للحال والصفة كما
حكى قطرب عن بعض العرب انظر إلى
كيف يصنع أي أي حال صنيعه وعلى هذا
كلمة كيف مجاز لكونها مستعملة في جزء المعنى
والظاهر على كل من وجهي الاستعارة والمجاز
أنها منصوبة بنزع الخافض كذا في منهيات
أبي المكارم وكان في أصله كيف شئت أي أي
طلاق شئت فكلمة كيف مستعارة لمعنى أي
الموصولية بجامع الإبهام انتهى (١٣) أي
الزوج الأول وإنما عبر بالثاني نظرا إلى
النكاح الثاني لأنه ثاني بالنسبة إلى المحال
(ملا سعيد بن أحمد الشرداني)
(١٤) وهو قوله ولها تفريق الثالث قبل التحليل
(ملا سعيد)
(١٥) تقول كيف زيد أي على أي حال زيد
أصبح أم مريض وكيف انت أي على أي
حال انت فلو كانت ههنا على معناها لكان
معنى قوله انت طالق كيف شئت أي على
حال شئت رضيت أم لا وهو ليس بتفويض
وصف البينونة والثالث فلم يكن الوصف
مفوضا اليها والحال أنه ثبت بلك تفويض
الوصف اليها عند الامام رحمه الله تعالى فعلم
أنها ليست على معناها (رسول)

تمليك الثالث (لا) يقع أصلا (في عكسه) أي في طلق واحدة فطلقت
ثلاثا لأن بينهما مغايرة ضدية وهذا عند وأما عندهما فواحدة للغو الزيادة
(ولو امر) لها (بالبائن أو الرجعي) كما قال طلق نفسك بائنا أو رجعي
(فعكست) أي قالت طلقت نفسي واحدة رجعية أو بائنة (يقع ما أمر به)
من البائن والرجعي لما عكست لأن صفتي الواحدة تلغو بقرينة التفويض
(والشرط) أي شرط وقوع الطلاق (في) مثل قوله (انت طالق ان شئت)
أو هويت أو اردت أو أعجبك أو افقك (مشيئة) منها (منجزة) أي موقعة
في الحال كما قالت في جوابه بلامهلة شئت فوق رجعية (أو) مشيئة
(معلقة بما) أي بامر (قد علم) وتحقق (وجوده) في الماضي أو الحال كما
قالت شئت ان فسد الزمان وهذا لأن فساد الزمان معلوم لا محالة
فكان كالمشيئة المنجزة (لأما يعلم) أي لامشيئة معلقة بشرط سيوجد (بعد)
أي بعد هذا التعليق ومن سهو الناسخ أن مكان ما (كما قالت
شئت ان شئت فقال شئت) فانه لا يقع به شيء لأن ما فوض اليها مشيئة
منجزة فيخرج الأمر من يدها بالاشتغال بما لم يفوض اليها من الشرط
(وفي) قوله انت طالق أو طلق نفسك (كلما شئت تطلق) أي يصح
لها تطبيقها قبل التحليل ولو بعد تجديد النكاح أو زوج آخر (ثلاثا)
من الطلقات (متفرقة) أي في ثلاثة مجالس فلا تطلق نفسها في كل مجلس
أكثر من واحدة لأن كلما لعموم الأفراد فلا تطلق ثلاثا مجتمعة وهذا
عنده وأما عندهما فتطلق واحدة (لا) تطلق شيئا (بعد) الثالث و
(التحليل) والعود إلى الزوج الثاني لأن التفويض قد انتهى بالنثبث
ولا يخفى أنه مستفاد من أول الفصل (وفي) قوله انت طالق (كيف)
أي أي حال (شئت) من الصفة والعدد فان بيان كل منهما إليه كما في
النهاية وكيف في الأصل سؤال عن الحال ثم سلب عنه معنى الاستفهام

(تقع بائنة او ثلاث ان نوت) الزوجة بالمشيئة احدهما بان قالت شئت بائنة او ثلاثا (ولم يخالفها) اى نيتها (تبيته) اى حال كون الزوج نوى بائنة او ثلاثا اولم ينو شيئا (والا) تنوى الزوجة على هذه الاحوال بان لم تنو شيئا ونوى الزوج بائنة او ثلاثا او رجعية او نوت بائنة والزوج ثلاثا او رجعية او نوت ثلاثا والزوج بائنة او رجعية او نوت رجعية والزوج ثلاثا او بائنة او انعكست الثلاثة الاخير^١ او كان غيرهما من الاقسام (ورجعية) فعند اتفاقهما في النية وقع ما اتفقا عليه مما ذكرنا وعند اختلافهما ما يقتضى صيغة طالق من واحدة رجعية فقط فلا تطلق اثنتين ولا ثلاثا (وفي) قوله انت طالق او طلقى نفسك (ما شئت من ثلاث) تطلق (ما دونها) اى دون الثلاث من الواحدة والاثنتين الدالة عليهما كلمة من التبعية و عندهما تطلق ثلاثا لان من للبيان الا ان التبعية في مثله اشبع

﴿ فصل ﴾

(شرط صحة التعليق) اى شرط ترتب الجزاء على الشرط في باب الطلاق كالعنف (الملك) اى القدرة على التصرف في الزوجة بوصف الاختصاص وذلك عند وجود النكاح او العدة مع حل العقد فانه لو وجد احدهما والمرأة مدخولة محرمة بالمصاهرة لم يصح التعليق فيه فمن بعض الظن تأويل الملك بوجود النكاح والمتبادر ان الملك لم يشترط لصحة التخيير وليس كذلك كما لا يخفى وبقاء الملك في عدة الرجعى مما لا خلاف فيه واما عدة البائن ففيه خلاف سياتى (او الاضافة) اى التعليق (اليه) اى بالملك او سببه على حذف المضاعف او الاستخدام فان لم يوجد واحد منهما كما اذا قال لاجنبية ان دخلت الدار فانت طالق فالتعليق غير صحيح وفي الراهى قد ظفرت برواية عن محمد رحمه الله انه لو اضاف الى سبب الملك لم يصح التعليق ايضا فالاول^٢ مثل ان تزوجت عليك^٣

(١) هي من قوله او نوت بائنة الى هنا (٢) اى اشهر وفي ختم الفصل بلفظ دون حسن الاختتام من حيث انه اذا انقطع الكلام وختم كان دون ما لم ينقطع واقل منه (٣) في شرح رموز فصل (شرط صحة التعليق) مبتدأ خبره (الملك وذلك) اى القدرة المذكورة (عند وجود النكاح مع حل العقد) اى الوطى (فانه لو وجد) علة لاعتبار حلقة العقد (احدهما) اى النكاح او العدة (و) الحال ان (المرأة مدخولة محرمة بالمصاهرة) اى لا يجعل عقده (لم يصح التعليق فيه) اى في ذلك المادة (والمبتدأ) اى من قوله شرط صحة التعليق الملك (ان الملك لم يشترط لصحة التخيير) اى الايقاع الحال (و) الحال انه (ليس كذلك) لان الملك شرط صحة التخيير ايضا فهذا الكلام اعتراض للممن (٤) اى وجود النكاح (ابو الكارم) (٥) لما فسر الاضافة بالتعليق جعل الى بمعنى الباء الذى يوصل به التعليق (٦) عطف على الملك اى الاضافة والتعليق بسبب الملك فالفسير الثانى مبنى (على حذف المضاعف) وهو السبب (او) على (الاستخدام) بان يراد بضمير الملك سبب الملك واما على الاول فليس بشئ منهما فيه ان مثل هذا لا يسمى بشئ منهما بل هو باب الازدياد والضم على المتن فلا تغفل (١٥) اى كما لو لم يوجد واحد منهما (١١) اى وجود الملك (١٢) انما اتى بهذا النداء ليعلم انها منكوبة لا اجنبية

(٢) أى الاضافة الى الملك (٣) بالنكاح او بالشراء أى مثال الاضافة الى سبب الملك لان التزوج سبب ملك المنفعة (لناظره)
(٤) أى الاضافة الى سبب الملك (نحو ان تزوجت امرأة او كل امرأة تدخل في نكاحي) الخ (او تزوجها) أى عقدها (٧) أى فضوليا
ولذا قال (فاجيزه فهي طالق) جزاء كل الشروط (٥٣٥) فصل تعليق الطلاق

بازوجة فانت طالق والثاني ان ملكتك فانت طالق والثالث ان تزوجت
امرأة او كل امرأة تدخل في نكاحي او تصير حلالا لى او كل امرأة اتزوجها
او تزوجها غيرى لاجلى فاجيزه فهي طالق ثلاثا ففى مثل هذه الصور لو
وجد الشرط وقع الطلاق الا اذا زوجها فضولى فانها لم تطلق كما فى
المحيط وكذا لو قال كلما تزوجت فلانة او زوجت منى بعقد فضولى واجزت
بقول او فعل او كلما تصير زوجة لى او كل امرأة تدخل في نكاحي باى
مذهب كان فهي طالق ثلاثا فعقد الفضولى لاجله اوفسخه القاضى الشافعى^{١٨}
لم تطاق كما فى المنية ولا يحتاج الى تكرار الفسخ ولو حلف ايمانا على
امرأة او يميننا على جميع النساء الا فى كلها وكيفيته ان يتزوج الحالف^{٢٧}
امرأة فيرفعان الامر الى القاضى فيدعى انه زوجها وقد تمردت عليه^{٢٨}
وزعمت انها بالحلف صارت مطلقة فيلتمس من القاضى فسخ اليمين فيقول^{٢٩}
فسخت هذه اليمين وابطلتها وجوزت النكاح كما فى المضمرات وعقد الفضولى
فى زماننا اولى من الفسخ كما فى الكبرى لكن فى الجواهر ان الفسخ^{٣٠}
اولى لكونه متفقا عليه الا فى رواية عن ابي يوسف رحمه الله ثم ان كان
الحالف شابا فاقد امه عليه افضل من العزوبة وان كان شيخا فالعزوبة اولى^{٣١}
(والفاظه) أى الفاظ الشرط بقريئة التعليق (ان) ولو لم يذكره لانه^{٣٢}
بمعنى ان فى استعمال الفقهاء ولذا جاز دخول الفاء فى جوابها عندهم
كما فى الكشف (واذا واذا) بما تسمى بالمسلطة لانه جعلها جازمة (ومنى)^{٣٣}

(٩) أى الاول والثاني وكل صور الثالث
(لو وجد) الخ (١١) كما فى الصورة الاخيرة
من الثالث (١٢) أى لا تطلق كما سيصرح
(منى) أى لى (١٤) قيد الفعلين معا ليمتاز عن
اول الثالث كما ان قوله (باى مذهب كان)
قيد الفعلين ليمتاز عن بواقى الثالث
فلا تشبهه (١٦) كما فى الاولين (اوفسخه)
اى اليمين (١٨) فى الاخيرين يعنى ان فى
مذهب الشافعى يرتفع اليمين بفسخ القاضى
فيكون الحالف كمن لم يحلف (١٩) بعدد الايمان
او النساء كما وصل بقوله (ولو حلف ايمانا) كثيرة
بفتح الهمزة جمع اليمين (على امرأة) واحدة
(او) حلف (يميننا) اى واحد (٢٠) اى يحتاج
الى تكرار الفسخ (فى) الحلف بلفظ (كلما
وكيفيته) اى الفسخ (٢٧) اى من كان حلف
(٢٨) اى الحالف وزوجته (الامر الى القاضى
فيدعى) اى الحالف (٣٥) مضاف ومضاف اليه
او فعل ومفعول اى زوجها الى نفسه (قد تفردت)
اى الامراة (عليه) اى الحالف (٣٣) اى
الحالف من القاضى الشافعى (فسخ) هذه
(اليمين فيقول) اى القاضى (فسخت هذه
اليمين وابطلتها وجوزت النكاح) الخ (٣٧)
اى فسخ اليمين ليصح النكاح (٣٨) بيننا وبين
الشافعى (١٩) توضيح هذا الكلام فى الجلد
الثاني من ابن العابد بن فى ٧٩٧ (٢٥) بان
قال مرارا اذا تزوجتك فانت طالق او تزوجت
امرأة فهي طالق (ابو المكارم) (*) بان قال
كل امرأة اتزوجها فهي طالق (ابو المكارم)
(٣٩) اى على التزوج بفسخ اليمين (٤٥)
اى من الاحكام عنه المستلزم للعزوبة من
عزب يعزب بالعين المهملة ثم المعجمة كون
الشخص بلامرأة (٤١) من الاقدام على
التزوج بالتماس الفسخ من القاضى
(٤٢) فى العنوان والخبر ايضا فيه انه
ما الحاجة الى هذا التكلف لم لا يرجع الضمير
الى نفس التعليق وقد اختاره البرجندى
(واذا ما) كائنا ومتلبسا (ب) لفظ (مسا مى
بالمسلطة) بكسر اللام (لانه) اى ما (جعلها)
اى اذا (جازمة) اى عاملة مسلطة على

مدخولها بان عمل الجزم فيه (٤٥) العزوبة زنى (خلاصة) (٤٣) قوله بما تسمى يعنى لو اتصلت باذا كلمة ما تسمى كلمة اذا
مسلطاه (لناظره) (٤٤) ويتجزم الفعل بها الا كلمة اذا فان الجزم بها شاذ واذا اتصلت بها ما فينجزم (برجندى)

(١) من الأعراب بمعنى ليس بمبنى كما قابل به معنى يجرى أعرابه في اللفظ أو التقدير (٢) أعرابه على (٣) (و) كلمة (ما كافة) أي مانعة (عن) استعماله (ب) مضاف إليه مفرد) بالجر صفة مضاف إلى اليه كما كان استعمال به قبل لمحق ما كقولهم كل امرأة تدخل في نكاحي الخ والحاصل أن كلمة كل تدخل على الأسماء وكلمات تدخل على الأفعال الدالة على الزمان فيكون مضافاً إلى الجملة الفعلية (٦) أي حين كفته عن المضاف إليه المفرد وهو الاسم (٧) بالجر مضاف إلى (زمان) أي من مضاف إليه هو لفظ دال على الزمان كالفعل (٩) أي كلما (١٥) أي (٥٣١) فصل تعليق الطلاق

هي (ومتى ما) همیشه (وكل) هر (وكما) هر بار على المختار وقيل هرگاه وهر وقت وهر زمان ويؤيد الكل ما في الرضى والمغنى وغيرهما ان كلما ظرف اسم معرب وما موصولة بمعنى الوقت او توقينية او مبنى على الفتح وما كافة عن مضاف إليه مفرد ولا بدح من مضاف إليه اسم زمان ولا يجئ عن رابعة الشرطية ولذا لم يكن بعده الا الفعلية الاستقبالية ولو معنى وهي مقطوعة الوقوع غالباً وعامله ما في محل الجزاء وذكر في التحقيق والكشف وغيرهما من كتب الأصول أنه منصوب على الظرفية ومن ظن أنه مفعول مطلق عند الفقهاء اذ قولنا مرة بمعنى بار ففيه ان مرة ظرف كما في المقدمة والكشاف في كريمة نزلة أخرى وقال الراغب أنه اسم لجزء من الزمان واعلم ان الاولى ذكر من وما كما ذكر عامة المشايخ فان ما يتعلق بهما من المسائل كثير كما لا يخفى على واقف الأصول وان الأحسن ذكره فإنه للشرط على الاصح نحو امرأته طالق ثلاثاً كه ابن كثر تذكره أم كما في الخزانة (وزوال الملك) بانقضاء العدة من رجعية او رجعتين او من بائن كذلك على الاظهر عند بعض وقيل ان الزوال بمجرد البينونة كما في متفرقات ايمان المنية او غيره (لا يبطله) أي لا يعدم التعليق بالرجعي او البائن بل يعدمه وجود الشرط فان قال لزوجه ان دخلت الدار فانت بائن او طالق ثم ابانها وطلقها واحدة

ولا جمل ان فيه رابعة الشرطية (١١) أي لم يوجد (١٢) لأنها الملازمة للتعليق (١٣) استقبالا (١٤) بان كان ماضيا لفظا مستقبلا معنى (و) الحال (هي) أي الفعلية الاستقبالية (١٦) أي كلما (ما) يقوم (في محل الجزاء) الخ (١٩) أي كلما (٢٥) أي على أنه مفعول فيه لما في محله في الدر المختار ولم تسمع كلما المنصوبة ولو مبتدأ لضافتها لمبنى انتهى (٢٥) في التمران كلما المقنضية للتكرار منصوبة على الظرفية والعامل فيها محذوف دل عليه جواب الشرط والتقدير انت طالق كلما كان كذا وكذا وما التي بعدها هي المصدرية التوقينية (ابن عابدين) (٢١) أي كلما (٢٢) مجازي للجزاء (٢٣) التي هي مفعول مطلق مجازي في مواضع استعمالها (٢٤) في الفارسي فكما هو بمعنى بار يكون مفعولا مطلقا كمرة (٢٥) خبر من ظن أي ففى ظنه (٢٦) نفسها (٢٧) من اسماء الظروف فكونها مفعولا مطلقا لكونها من الظروف لا لاجل انها بمعنى بار (و) كما في (الكشاف في كريمة) أي في آية ولقد رآه (٢٩) أي مرة أخرى ظرف نزلة (٣٥) أي لفظ مرة (٣١) أي فهو ظرف زمان (٣٢) عطف على ان الاولى الخ (٣٣) بالكسر فارسي (٣٤) أي كه (٣٥) أي المعهود فيما بين الخالف ومخاطبه (٣٦) بمعنى ان كنت فعلته فامرأتى طالق ثلثا وانما قال على الاصح لانه يمكن ان يكون قسما محضا كان يقال بالله لم افعل كذا (او) بانقضائها (من بائن كذلك) أي كالرجعي (٣٩) أي زوال الملك في البائن (٤٥) من غير توقف على انقضاء العدة فيحل التزوج فيها عند التعليل

* ٣٥

(*) أي ذكره صاحب الكشاف في آية كريمة هي قوله تعالى في سورة النجم ولقد رآه نزلة أخرى فظهر مما بينا ان اضافة كريمة الى نزلة أخرى بيانية اعلم ان نزلة كتبت في نسختين بالناء الطويلة وهو خطأ الا ان يكون رسم المصحف بالناء الطويلة على خلاف القياس (حسن افندي) (٤٥) قوله بمجرد البينونة يعني زوال الملك حاصل ومتحقق بمجرد البينونة أي من غير انقضاء العدة ففي هذه الصورة لو دخلت ينحل التعليق لا الى جزء لزوال الملك (لناظره)

(* اي في عدم بطلان التعليق مطلقا بزوال الملك المذبور ١) كما في التفريع المذكور ٢) فيحصل من ضرب الاثنين في الاثنين صور اربع استثنى منها واحدا بقوله (الا البائن الخ ٣) البائن ٥) في ان صدور السابق واللاحق معا بكلام واحد ٦) اي ينحل ٧) اي ينتهي يعني ان الانحلال والانتفاء نظيران اي مثلان في انهما ينتفي الشيء ويبطل بهما فيستعمل صلة احدهما كالي صلة الانتفاء في الآخر ١) والطلاق الصريح بالحق الصريح بان قال انت طالق وقعت طلاقه ثم قال انت طالق تقع اخرى لبقاء النكاح والصريح بالحق البائن ايضا بان قال انت بائن او خالعا على مال ثم قال انت طالق وقع عندنا خلافا للشافعي في الخلع والطلاق البائن بالحق الطلاق الصريح بان قال انت طالق ثم قال انت بائن تنفع طلاقه اخرى لا يلحق البائن البائن بان قال لها انت بائن ثم قال لها انت بائن لا تنفع الاطلاق واحدة بائنة (عيني) ٨) اي وجد الشرط في الملك فطلعت ثلاثا فتحللت فصح كلمة (ثم) اي بعد التحليل (تزوجها) ثانيا (ثم دخلت الدار ثانيا لم تطلق ثانيا) الخ ١١) وهي ما اذا قال ان دخلت الدار فانت طالق ثلاثا ١٢) تنجيزا ١٣) اي وجد الشرط ١٤) اي في غير الملك ١٥) صلة دخلت كبعد والا لصدق انه وجد في الملك ١٦) اي في الانحلال لا الى جزاء فيما اذا وجد في غير الملك ١٧) ظاهرة ١٨) فليطلق تنجيزا او لينقض العدة فلتنحل الدار بلاثزوج لا يعن اي الثلث المعلق اولا لانحلال تعليقها في غير الملك بسم الله الرحمن الرحيم شرعنا الى شرح (وقد اشرنا) بقوله الا البائن فانه لا يلحق نفسه الخ ٢٥) منها حيث لا يحتاج فيه الى انتفاء العدة ٢١) بيان ما ٢٢) اي شرط البائن وهو الثلاث مثلا ٢٣) المنجز يعني في غير الملك لان الزوجة في عدة البائن ليست في ملك الزوج لان الاختيار لها ان رضيت لها تقبل الزوج الثاني والا فلا فيختار زوجها آخر ٢٤) اي تعليق البائن ٢٥) لعدم لحوق البائن بالبائن مالم يكن السابق احد المستثنات المذكورة فان قال انت طالق ثلاثا ان دخلت الدار ثم نجز البائن الاخرى فوجد شرط التعليق في عدة هذا البائن لا يقع الثلث المعلق لعدم لحوق البائن بالبائن كما مر ٢٦) اي بانه لو وجد الشرط في عدة الخ (صرح) الخ

(٥٣٢)

فصل تعليق الطلاق

قبل ان تدخل الدار ثم تزوجها في العدة او بعد ما ثم دخلت الدار نطاق لان التعليق لم يبطل بالزوال بلا وجود الشرط وفيه اشعار بان كلام البائن والرجعي يلحق نفسه وغيره الا البائن فانه لا يلحق نفسه الا اذا كان السابق خلعا او شرطية ومثل انت مني بائن كل يوم كما في التنق وغيره (ففي غير كلام) من ان واذا واخواتهما (ان وجد الشرط مرة في الملك ينحل الى جزاء) اي ينتهي التعليق الى وقوع الطلاق فيجري مجرى النظر فان قال ان دخلت الدار فانت طالق ثلاثا فدخلت الدار ثم تزوجها ثم دخلت ثانيا لم تطلق ثانيا لان التعليق قد انحل بوجود شرط الدخول مرة في الملك (و) في غير كلام ان وجد الشرط مرة (في غير الملك) ينحل التعليق ويبطل لكنه (لا) ينتهي (الى جزاء) ولم تطلق المرأة ففي هذه الصور لو طلقت ثم دخلت بعد العدة بلاثزوج لم تطلق لانحلال اليمين في غير الملك وفيه اشارة الى حيلة مشهورة لمن علق بالثلاث ثم ندم واراد ان لا يقع وقد اشرنا الى ما هو اسهل من انه لو وجد الشرط في عدة البائن انحل بلا جزاء به صرح في قاضيخان وغيره (وفي كلام ينحل) التعليق (بعد الثلاث) لانه يقتضي التكرار ففي كلام تكلمت فهي طالق يتكرر الحث بتكرار الكلام الى الثلاث فيبطل اليمين وعن ابي يوسف رحمه الله انه لو دخل على المنكر فهو بمنزلة كل واملاؤه مشير

الى

(* اي في شرح قول المص وزوال الملك بقوله وقيل ان الزوال بمجرد البينونة (ملا سعي) ٢٨) اي بعد الثلاث يبطل اليمين الخ ٢٩) اي كلما ٣٥) اي الفعل الغير المتعبد بالقيود فطلق الكلام منكروا الكلام مع زيد يوم الجمعة في الجامع مثلا معرفة والا فكما تدخل على الافعال والجملة الفعلية في قوة النكرة كما في النحو والنكارة والمعرفة من خواص الاسماء ٣١) اي كلما حيث قال وفي كلما على الاطلاق ولم يعين مدخوله بان قال مثلا وفي كلما اتزوج او ادخل الدار او تدخلها الى غير ذلك

(١) أى الفعل الممتد فى ذاته كالقعود الطويل وليس مما ينقطع مرة ثم يحدث ثم ونم كالتكلم مثلاً ربما ينقطع ثم يحدث فينقطع ثم يحدث وهذا كما هو المعروف (٥٣٣) ﴿تصل تعليق الطلاق﴾

(٢) أى أحدائه مرة ثم ينقطع ثم ينشأ أخرى فيقطع وهكذا (٣) أى فدام إلى قعوده كما كان قبل التعليق (٤) أى المرأة المعلقة طلاقها بقعوده عندها (٥) بلا قيام فى اثناها (٦) لأنه بمنزلة التعليقات الثلاث بالقيام فى اثناها (٧) بالضاد المعجمة ثم الغين المعجمة ثم التاء المثلث جاروب فى لغة أخرى الضغث قبضة علف اختلط بإسبه مع ربطه وجمعه أضغاث كما أنه إذا ضرب بضغتين طلقت ثنتين وبأضغاث ثلاثا (٨) أى الزوج (٩) بالتعليق المذكور لوبقى (فى هذه النكاح) أى الثانى (١٠) أى الزوج الثالث بوجود الشرط فى النكاح الأول حتى لو كان لم يستوفه فكبحها بعد زوج آخر ثم دخلت الدار تطلق ثلاثا فى النكاح الثانى فباستيفائه لم يبق الجزاء وبقاء اليمين به وبالشرط فالأخصر فى التعليق ان يقال لبطلان اليمين الأولى ولم يوجد أخرى (٧) ضغث دسنة كياه (خلاصه)

(١٢) أى الشأن علة الاستثناء (١٣) أى يقع وهو الظاهر (١٤) ظرف وقع (ولو) تزوج (سبعين مرة وينبغى أن يكون فى حكم) دخول كلمة كلما (١٧) فى كونه من مصداق الاستثناء المذكور (نحو) كلما (دخلت) بسكون التاء لا بالكسر بدلالة (أوصارت) الخ (٢١) الموافق لمعادرة العرف أوزن (٢٢) لأنه عطى على نكاح ولأن لفظ كنم يقتضيه (٢٣) كلمة كلما داخلة على فعل (٢٤) لا التزوج فيتحل بعد الثالث من الوطى (فلا يقع ان انكحها) الخ (٢٥) أى قال لها امرك بيدك ان لم تصل النفقة لك أى علق التفويض بعدم وصول النفقة إليها (٢٦) أى واحدة لأنها اللائق الكافى فى مقام الولادة لأنها وقت السترو الخلو ما أمكن (٢٧) على الضمير المرفوع البارز المفرد وهو أنت (٢٨) بمنزلة التفسير لما قبله فالمعنى فانت وفلانة طالق كل واحدة منكم (أو) من عطى (الجملة مع حذفه) أى الخبر على جملة أنت طالق (٣١) أيضاً معك (٣٢) بعد التعليق المذكور فالأولى ثم (٣٣) جواب وان اختلفا فى

إلى ان دوام الفعل بمنزلة انشائه فلو قال كلما قعدت عندك فانت طالق فقد عندها ساعة طلقت ثلاثا وإلى ان التكرار لم يلزم ان يكون فى زمانين فلو قال كلما ضربتك فانت طالق فضربها يديه طلقت ثنتين لأن الضرب بكل يد كالضرب بضغث كما فى قاضيان (فلا يقع) شىء (ان نكحها) أى المطلقة الثلاث (بعد) العدة من طلاق و (زوج آخر) لأنه لا يملك فى هذا النكاح إلا الثلاث وقد استوفاه (إلا إذا دخلت) كلمة كلما (فى) ماض أو مضارع مشتق من (التزوج) نحو كلما تزوجتك فانت طالق فإنه وقع طلقة كلما تزوجها ولو سبعين مرة وينبغى ان يكون فى حكم التزوج نحو دخلت فى نكاحى أو صارت حلالاً أو هر باركه ترا نكاح أو بزنى كنم لكن لو قال كلما نكحتك فمحمول على الوطى كما فى

خرانة المفتين (وان اختلفا) أى الزوجان (فى وجود الشرط) فقالت وجد الشرط فى الملك فوق الطلاق وقال بخلافه (فالقول له) مع يمينه لأنه المنكر لكن فى العمادى وغيره لجعل امرها بيدها ان لم تصل النفقة فى وقت كذا ثم اختلفا فى وصولها فالقول لها على الأصح (الأمع) إقامة (حجتها) اللائقة بكل مقام فلو اختلفا فى الولادة تثبت بقول امرأة (د) ان اختلفا (فى شرط لا يعلم) من أحد (الأمها) أى من جهة الزوجة باقرارها نحو (ان حضت فانت طالق وفلانة) من عطى المفرد بلا حذف الخبر أو الجملة مع حذفه أى فلانة طالق معك فقالت حضت (صدق) أى قبل قولها (فى حقها فقط) فلم تصدق فى حق فلانة فلم تطلق أصلاً وهذا إذا كذبها الزوج فان صدقها تطلق فلانة أيضاً وفيه أشعار بأنه لو قال ان حضت ففلانة طالق وعبدى حر فقالت حضت لم تطلق ولم يعق

الشرط الخ (٣٤) أى فى قوله صدقت فى حقها فقط (٣٥) لأن قولها حضت فى هذه الصورة ليس فى حقها فلا يصدق فى حق غيرها

الا اذا صدقها الزوج كما في شرح الطحاوى والى انه لو قال ان كان
 لك وجع البطن فانت طالق فقالت لى وجعة فقد طلقت وفى المنية لو
 انكره الزوج نفى طلاقها خلاى فاذا صدقت فى حقها (فيحكم بعد) مضى
 (ثلاثة ايام) رأت الدم ولو حكما (بالطلاق) اى بوقوع طلاقها دون
 فلانة (فى اولها) اى اول ثلاثة ايام ولذا لو كانت غير مدغولة فنزوجت
 بآخرى فى ثلاثة ايام صح النكاح هذا لكن عبارة الهداية كالوقاية والكافى
 وغيرها موهمة انه^{١٢} فرع لمسئلة اخرى^{١٣} حيث قال لو قال ان حضت فانت
 طالق وفلانة فقالت حضت طلقت من ولم تطلق فلانة ولو قال ان حضت
 فانت طالق فرأت الدم لم يقع الطلاق حتى يستمر الدم ثلاثة ايام وفى غزاة
 المفتين لو قال لغير المدغولة ان حضت فانت طالق فقالت حضت فنزوجت
 باخرى فى ثلاثة ايام ثم ماتت كان الزوج الاول وارثا دون الثانى (وفى)
 قوله (ان حضت مبيضة)^{١٤} فانت طالق (يقع) الطلاق (اذا طهرت) من
 الحيض لان المبيضة فى العرف لم تكن الا كاملة (وفى) قوله (ان صمت
 يوما) فانت طالق فصامت يقع (اذا غربت) الشمس لان اليوم للنهار
 (بخلافه) قوله (ان صمت) فانت طالق فانه يقع بالصوم ساعة لو وجد ان

المسئلة الغير المضمومة لها ثلاثة افرع المسئلة المذكورة في المتن (٢٥) اى بالمفعول المطلق التاكيدى الدال على المبالغة والكمال لكن تعليله بقوله (لان الحيضة فى العرف) الخ يشعر بانه من اطلاق الاسم بمعنى ان اسم الحيضة بالناء كما صرح به البرجندى لا يطلق فى العرف الاعلى الكاملة فكما لها بتمامها وذلك بالطهر وما اشرنا ما يعتبره العقلاء ايضا كما قالوا فى ورتل القرآن ترتيبا (لان) لفظ (اليوم) حقيقة موضوع (لا) بياض (النهار) الخ

(١) بصوم ساعة فصدق به ان صنت * قلت ومقتضاه انه اذا وقعت عليه طلقة اخرى يجب عليه ديانة ان يفارقها للاحتياط والتباعد من الحرة وان كان القاضي لا يحكم عليه بذلك بل يفتيه المفتى بذلك (ابن العابدین) * التنزه التباعد من مظان الحرمة (سيد ٢) اي فيما ذكره المصنف (اشارة الى ان) هذه العبارات (الثلاثة) وهي لفظ التنزه ولفظ الديانة ولفظ ما بينه وبين الله (بمعنى) واحد (كما) ان لفظ (القضاء والحكم والشرع) بمعنى واحد يقابله الثلاثة الاول (٨) اي لفظ تنزهها (٩) المتكر في المتن (١٥) اي على انه مفعول فيه (١١) بالتنوين كما في المتن ثم عطف عليه تفسيراً له قوله (ونظر القاضي)
 فصل تعليق الطلاق (٥٣٥) اي في اعتباره (١٤) بالتنوين

(١٥) لثلا يزول الديانة من يسه لاحتمال ان تلد الانثى اولاً واما القاضي فهو مكلف بظاهر الشرع فهمنا يقع في احدى صورتين واحدة وفي الاخرى ثنتان فوق الشك في وقوع الثانية والمشكوك ليس بظاهر الشرع فلا يقضى به والحاصل ان القضاء بالنظر الى القاضي والتنزه بالنظر الى المفتى

(١٧) فان القضاء والتنزه صفتان للقاضي والمفتى حقيقة اجريا على الطلاق مجازاً بعلاقة انه المقضى والمفتى به عندهما كاطلاق الخلق على المخلوق (١٨) في الوضعين (١٩) اي الولدين ذكراً وانثى ولا يقع طلاق آخر بالوضع الثاني اذ به تنقضي العدة والوضع اي الولادة شرط لوقوع الطلاق والمشروط مؤخر عن الشرط وقد انقضت العدة بالوضع فصارت اجنبية فلا يقع الطلاق للاجنبي (بمخرج نصف بدنه) اي الاخير فيصح لو تزوج عنده (٢٥) واحدا اصطلاحاً (٢١) بكسر اللام (٢٢) تعلق الفعل بالمفعول به (٢٣) اي في كلام المصنف (٢٤) فان قلت لو اريد بالشيثيين الفعلان اللغوي كما فسره البرجندی لاتسامح قلت قد يكون الفعل اللغوي كالنكاح مثلاً زيدا وعمراً معا بتخاطب واحد في العرف فلا يفيد (٢٥) الاولى اي الذي تعلقه الفعل منهما ثانياً فيربط قوله (ولو ذكر) في عبارة الزوج (اولاً) ولان الفعل واحد حيث قال اي بفعل ولم يقل بفعلين وانما التعدد في التعلق والحاصل ان المراد بالثاني هو الذي وجد آخر لا الذي هو في كلام الزوج آخر (٢٨) اي في الملك (٢٩) الشيثان كلاهما وفي بعض النسخ بدون الالف فالمعنى ان لم يوجد شئ منهما

مطلق الامساك من الاهل مع النية (وان علق طلقة) واحدة (بولادة ذكر وطلقتين) ثنتين (بانثى) من الولد (فولت) اي الذكر والانثى (ولم يدر) المولود (الاول طلقت) الزوجة (واحدة قضاء) وطلقت (ثنتين تنزهاً) اي ديانة يعني فيما بينه وبين الله تعالى كما ذكره المصنف وغيره وفيه اشارة الى ان الثلاثة عندهم بمعنى كالقضاء والحكم والشرع والى انه كالقضاء منصوب على الظرف اي في قضاء ونظر القاضي وتصديقه وفي تنزه ونظر المفتى وتصديقه كما في علاقة المجاز من الكشف وغيره (وانقضت العدة بأخرهما) وعن محمد رحمه الله بمخرج نصف بدنه (وان علق) الطلاق (بشيئين) اي بفعل متعلق باسمين غير ظرفين ففيه تسامح (يقع) الطلاق (ان وجد) الشئ (الثاني) اي الفعل المتعلق بالثاني منهما ولو ذكر اولاً (في الملك) سواء وجد الاول فيه اولاً فلا يقع ان لم يوجد في الملك او وجد الاول لا غير مثل ان كلمت زيدا وعمراً فانت طالق فان كلمت احدهما ثم ابانها بواحدة وانقضت العدة ثم تزوجها ثم كلمت الآخر او ابانها واحدة وانقضت العدة ثم كلمت احدهما ثم تزوجها ثم كلمت الآخر يقع الطلاق وان ابانها وانقضت العدة ثم كلمتهما او كلمت احدهما ثم تزوجها ثم ابانها وانقضت

(٢٩) قوله ان لم يوجد في الملك هكذا في اكثر النسخ التي رايناها واما في بعض النسخ ان لم يوجد بصيغة التثنية ولعله صحيح (ملا سعيد ٣٥) اي وجد الثاني في الملك (٣١) عطف على كلمت احدهما ثم ابانها الخ عطف فعل الشرط على فعل الشرط (٣٢) اي في المسئلتين لوجود الثاني في الملك فيهما (٣٧) عطف على ان كلمت احدهما الخ عطف الشرطية على الشرطية (٣٨) اي لم يوجد شئ منهما في الملك (٣٩) لاهما فعطف على كليتهما ولو قال او احدهما بالعطف على هيا لكان اخصر

(١) لعدم وجود الثاني في الملك وان لم يوجد الاول ايضا فيه في المسئلتين (٢) اي الوقوع في الاوليين لوجود الثاني في الملك فيهما وعدم الوقوع في الاخرين لعدم وجود الثاني في الملك فيهما (٤) مطلقا في الملك او غيره (٥) اي معا اعم من ان يوجد واحد منهما اولا اصلا (٦) اي بقوله غير ظرفين مجهول لانه حكاية مفعله او المراد في الكتب وهو تبعها (٧) بفتح الجيم (٨) وان لم يذهب العدو (٧) جاء بجي جيئة وهو من بناء المرة الواحدة الا انه وضع موضع المصدر مثل الرجعة والرحمة والاسم الجيئة على فعلة بكسر الجيم (جوهري) (٩) اي المصنف (١٥) حيث قال بشيئين (١١) اي الشيئين (١٢) اولا كان او ثانيا (١٣) من المطعومات (١٤) من المشروبات انت طالق (١٥) اي كلا الفعلين لان المراد بشيئين كما فسر بفعل واحد لكن تتعلق بامرئين وهنا الفعل اثنان (فلا بد من مخالفة الحكم بينهما) (١٦) اي مجموع الفعلين (١٧) في فتح القدير لانه عطى شرطا محضا على شرط آخر لاحكم له ثم ذكر الجزاء فتعلق بهما فصارا شرطا واحدا فلا يقع الابد وجودهما انتهى ومن ههنا ظهر لك عدم اندفاع التسامح الذي ارتكبه الشارح المحقق في صدر هذا الدرس بارادة الفعلين من الشيئين كما اشار اليه البرجندى وقد حققناه بطريق آخر ايضا فنذكر (١٨) فعلى هذا اذا وجد احدهما يقع (كما) انه شرط على حدة (٥٣٦) فصل تعليق الطلاق

العدة ثم كلمت الآخر لم يقع وهذا عند المتقدمين وقال المتأخرون انها لو كلمت احدهما وقع الطلاق كما في المنية وذكر في الملتقط انه لم يقع اذا لم يوجد الشيئان وانما استثنى التعليق بالظرفين لانه لو قال انت طالق اذا جاء صديق وذهب عدو طلعت عند جيئة الصديق وكلامه مشير الى انه لو علق باحدهما لوقع بوجود كل منهما في الملك والى انه لو قال ان اكلت كذا وشربت كذا فانت طالق لم يقع الا اذا وجد الكل فالجموع شرط واحد وقال الفضلى ان كل واحد شرط على حدة كما اذا كان الكل منفيا ولو قال اگر فلانه راجعواهم خواستن وبانخواهم وبراسه طلاق فتزوجها لم تطلق كما في الخزانة ولو كرر الحرف نحو ان شربت ان اكلت فعبدى حر فالطريق ان يجعل الآخر اولا للانعقاد والباقي للاخلال فان شرب ثم اكل لم يعتق كما اذا اكل ولم يشرب لان في الصورة الاولى يلزم اخلال اليمين قبل الانعقاد وفي الثانية انعقد وتعلق بوجود الشرب وان اكل ثم شرب عتق لوجود الانعقاد والاخلال

(٢٥) من الفعلين (٢١) اي بالجملة المنفية (٢٢) اي بزنى مع ذلك (٢٣) حاصله باوجود قدرت او را تكيرم بزنى (٢٤) اي تلك الفلانة تجازب فيه ما قبله وما بعده من قوله (سه طلاق فتزوجها لم تطلق) لان الشرط هو عدم النزوج لم يتحقق ولو لم ينزوج فبالطريق الاولى لانه اجنبية (ح ٢٦) اي حرف الشرط ويلزمه تكرير فعله فيتحقق الشرطان لان تحققهما حقيقة بتكرار اداتهما بلا عطى بقرينة المثال (٢٧) مما لم يكن الشرط الثاني مترتبا على الاول بل كان بالعكس في العادة والعرف كالشرب يحتاج اليه بعد الاكل عادة لان العطش بعد التغذية في العادة فيدخل في عموم النحو ما قال ان اجبتك ان دعوتني فكذا وما قال ان اتيتني ان لبست طيلسانا وما قال ان اتيتني ان ركب الدابة (فالطريق) فيها (ان) يؤخر اي يفوض الشرط الاول مؤخرا (٣٥) اي مقدما وفق العرف والعادة (٣١) اي لاجل ان يعتق اليمين علة الجعل المذكور لان الانعقاد مقدم على الاخلال (و) يجعل (الباقي) اي غير الآخر سواء كان اولا

او ثانيا فصاعدا مؤخرا (٣٣) اي الحدث (٣٥) اولا (٣٥) لم يعتق (٣٦) اصلا (٣٧) على وقد ماهو المفروض من التقديم والتأخير (٣٨) ولم يوجد شرط الاخلال اي الحدث (٣٩) اولا (٤٥) على وفق المفروض على وفق العادة (عتق لوجود) شرطى (الانعقاد والاخلال) بخلاف ما اذا كان الشرط الثاني مترتبا على الاول فانه ح كان يقر كل شرط في موضعه نحو ان اكلت ان شربت فانت كذا كان الاكل مقدما والشرب مؤخرا حتى اذا شرب ثم اكل لم يعتق وان اكل ثم شرب عتق وكذا ان قال ان دعوتني ان اجبتك وقال ان لبست طيلسانا ان اتيتني وقال ان ركب الدابة ان اتيتني يقر كل في موضعه لانهما متى كانا مترتبتين عرفنا اضمرت كلمة ثم واذا لم يكونا مترتبتين عرفنا لم يثبت العطف بينهما لا عرفا ولا ذكرا فمتى اقر كل شرط في موضعه لم ينصل الجزاء باحد الشرطين كذا في المحيط وفي البرازية وفي الفارسية المتقدم مقدم والمؤخر مؤخر وعليه الاعتماد انتهى الكل في البحر الرائق فاطلاق الشارح المحقق الطريق المذكور وعدم تقييده بعدم الترتيب لا يخفى عن قصور التتبع للمطولات فعليك ههنا بمطالعة الكتابين فتح القدير والبحر الرائق ولم نقلهما تفصيلا لعدم نسخة ما عندي

(١) أي الضابط من جعل المؤخر أولا والمقدم آخر (٢) الزوج (٣) أي وجد الشرطان معا (٤) بوجودهما (٥) أي الزوج (٦) أي فور الذهاب والضرب فقوله في الفور يحتمل أن يكون قيد الفعلين على التنازع (٧) أي ترك هذا الأصل في المثال المذكور (٨) أي عقلا وعرفا (٩) فيفرض مقدما (د) يجعل (الذهاب) شرطا (للاختلال) فيفرض مؤخرا بل القريب عقلا وعرفا العكس لأنه مما يترتب الثاني وجودا وعدما على الأول فافر كل في موضعه فهذا الكلام يجوز أن يكون تقييدا للجعل المذكور بعدم الترتيب ثم ما مر نقله من البرازية في شأن الفارسية يعين ترك الأصل المذكور في هذا المثال على الإطلاق فتذكر كذب في البحر الرائق حاصل كلامهم حيث قال والحاصل أنه إذا كرر الشرط بلا عطف فإن الوقوع متوقف على وجودهما سواء قدم الجزاء عليهما أو آخره عنهما أو وسطه بينهما لكن إذا قدمه أو آخره فالملك يشترط عند آخرهما وهو الملقوظ به أولا على التقديم والتأخير وإن وسطه فلا بد من الملك عندهما وإن كل شرط يقر في موضعه وإن كان بالعطف فإنه موقوف على إحداهما إن قدم الجزاء أو وسطه وأما إذا آخره فإنه موقوف عليهما وإن لم يكرر أداة الشرط فإنه لا بد من وجود الشئين قدم الجزاء عليهما أو آخره عنهما هذا ما ظهر لي من كلامهم وفي الولو الجية إذا قال أن دخلت الدار فانت طالق وطالق وطالق أن كلمت فلانا فالطالق الأول والثاني يتعلق بالشرط الأول والثالث بالشرط الثاني حتى لو دخلت فمطلعت تطليقتين ولو كلمته طلقت واحدة (لا أن يصير الشرط الأول شرط الاعتقاد في حق الكل والثاني شرط الاختلال في حق الكل لأننا لو علقنا الجزاء الثاني بالدخول طلقت واحدة) (٥٣٧) • فصل تعليق الطلاق •

وقد يترك هذا الأصل كما إذا قال اگر بخانه مادر خود روی اگر ترا نزد من توشه طلاق فذهبت إلى دار أمها ولم يضر بها في الفور فإنه منته وقيل إنما يحتمل إذا أراد الفور وذلك لأنه قد بعد أن يجعل عدم الضرب شرطا للانعقاد والذهاب للاختلال كما في المنية (والنجيز) أي تنجيز الثلاث لا غير بقربنة اللاحق وهو في اللغة التعجيل وفي الشريعة إيقاع الطلاق في الحال كما مر فمن الظن من التجز بالسكون القضاء أو التحريك الغناء (يبطل التعليق) بواحدة فصاعدا ولو بكلمة كلما إذا دخلت

الثاني يبقى بلاجزاء فيكون مهيلا من الكلام ولا يرتكب الأهمال ما أمكن ويمكن تعليقه بالأخير من غير لزوم الأهمال فيعلق به وقوله أمها هنا فالكلام منقطع أي غير منسق لدخول أن دخلت الدار بين الجزائين ولو أريد اتساق الكلام يلزم عطف الجملة الاسمية وهي عبدي حر على الفعلية وهي أن دخلت الدار وهو قبيح عند البلغاء فمع ذلك القبح لا يباحق بالشرط الأول بالضرورة ولا ضرورة ههنا لأنه يمكن إلحاق المتوسط كالأخير بالشرط الثاني بلاغبار لزوم الأهمال والقبح المذكور نعم لو لم يمكن إلحاقه بالثاني لارتكب القبح المذكور أو العطف على أمرته طالق ويلزم الفصل بالشرط ثم قال وتماز تفرجات الطلاق المعلق بالنزوح وبالكلام المذكور في تنمة الفتاوى من فصل تعليق الطلاق بالملك انتهى ما في البحر (١٢) وهو قوله ثم تجز الثلاث الخ (١٣) فكانه عجلا والتعليق أبطاؤه (١٤) تفريع على بيان المعنى اللغوي لأنه لا منازعة بينهما في بيان الاصطلاح (١٥) أي من تجز حاجته يتجزأ تجزا (١٦) من باب علم (١٧) فالتجيز أفناء ملك النكاح ثم استعمل في الطلاق إيقاعه (١٧) من تجز يتجزأ تجزا (١٨) من باب علم (١٩) فالتجيز أفناء ملك النكاح ثم استعمل في سببه وهو إيقاع الطلاق هذا عبارة الظان فإن كان نسبة الظن إلى كلامه من حيث مجرد بيان اللغة فهو مفوض إلى أرباب اللغة فلهذا كان وجده في كتبهم وتكذيب النقل موقوف على الاستقراء التام وهو في حيز المنع مع أنه ظني وإن كان من حيث أنه يلزم ارتكاب المجاز فهو مشترك الورد مع أن التعجيل والقضاء والاداء مترادفة ولا أقل أنها متقاربة المعنى فالنسبة إلى الظن في أمثال هذا المقام لا ينج عن التعسف *

على التزويج كما مر (فلوعلق) الطلاق فقال ان كلمت فلانة فانت طالق الطلاق (ثم نجز) اي اوقع في الحال المطلقات (الثلاث) بان قال انت طالق ثلاثا (ثم عادت) المطلقة الثلاث (اليه بعد التحليل) والعدتين (ثم وجد الشرط) بان تكلمت فلانا (لا يقع) الطلاق وفيه اشعار بانه لو نجز ما دون الثلاث في هذه الصورة وقع الطلاق كما سيجي في الرجعة (وان وصل) وصلا متعارفا فلا يضر لو سكت قد رما يتنفس او عطس او تجشأ او كان بلسانه ثقل فطال ترده (ان شاء الله) او لم يشأ او لو شاء او ما لم يشأ او الا ان يشاء او ان شاء الملك او الجن او الشجر او الحائط او غيره مما لم يعلم مشيئته وانما سميت بالاستثناء لانها تؤدي مؤداه (بكلامه) الدال على حكم كالصوم والطلاق والعناق والافرار وغيرها خبري نحو انت بائن ان شاء الله تعالى او انشائي نحو طلق امرأتى ان شاء الشيطان لكنه لا يعمل في الامر عند بعضهم (بطل) الكلام فالاستثناء ابطال واعدام لحكمه كما قال ابو يوسف رحمه الله وعليه الفتوى لاتعليق كما ذهب اليه محمد رحمه الله فلو قال ان شاء الله انت طالق وقع عنده لانه لم يذكر فاء التعليق ولم يقع عند ابي يوسف رحمه الله لانه ابطله ولو مقدا كما في النهاية والكلام يبين عنده خلافا ل محمد رحمه الله فلو قال ان حلفت بطلاقك فبعدي حر ثم قال لها انت طالق ان شاء الله تعالى لم يحدث عنده خلافا لابي يوسف رحمه الله ولم يقع الطلاق عندهما والكلام موم الى انه لو قال ذلك الكلام وكتب الاستثناء موصولا او عكس او ازال الاستثناء بعد الكتابة ابطال كما لو تلفظ بهما كما في العبادي والى ان القصد لم يشترط فلوجرى على لسانه لكان رافعا للحكم كما في المحيط والى ان الاستثناء نوعان تعطيل كما ذكره وتحصيل بان يقول انت طالق اربعا الا ثلاثا او ثلاثا الا واحدة او ثلاثا فانها تطلق واحدة او اثنتين

(١) من الجشاء آروق دادن (٢) اي كلاله (٣) صفة حكم (٤) اي الاستثناء (٥) فلم يعلق الطلاق به بل هو تعليق مجرد محض بلاجزاء لكنه لم يبطل الكلام لكونه تعليقا لا ابطالا عنده (٦) بصفة المشية لا يمين بالشرط (٧) فان عنده تعليق وشرط (٨) اي لم يعتق العبد (٩) اي محمد (١٥) اما عند ابي يوسف رحمه الله لكون الاستثناء ابطالا واما عند محمد رحمه الله فلعدم كون الكلام يميناعند فلم يوجد الشرط وهو ان حلفت الخ (١١) اي قوله وان وصل الخ (١٢) اي مشير حيث هو اعم من ان يصله بكلامه بالتلفظ او بالكتابة (ذلك الكلام) اي انت طالق (١٣) اي كتب ذلك الكلام وتلفظ الاستثناء موصولا (١٤) اي هذا الاستثناء ذلك الكلام (١٥) فيه انه نعم لو استعمل وصل لازما ايضا والا فالمتعدي مشعر بالقصد كما مر في اوائل الكتاب (١٦) اي جعل حكم الكلام باطلا كما عند ابي يوسف رحمه الله او مؤخر معطلا كما عند محمد رحمه الله (او) انت طالق (ثلاثا الا واحدة او) (ثلاثا) فيكون استثناء الشيء من نفسه فيكون باطلا (٢٥) في اربعا الا ثلاثا (٢١) في ثلاثا الا واحدة وهما ظاهران (او ثلاثا) في ثلاثا الا ثلاثا وهو المسمى بالاستثناء المستغرق وهو باطل كما في التوضيح

(وقد مر ما يتعلق به) أي بالاستثناء (في) كتاب (الصلوة) من بيان أدنى المخافة (هـ) إشارة إلى أنه من إضافة الصفة إلى الموصوف

(٥٣٩)

فصل من غالب حاله

أو ثلاثا كما في مجمع العلوم وقد مر ما يتعلق به في الصلوة

(فصل)

(مَنْ) مبتدأ خبره مريض (غالب حاله) أي حالته الغالبة أو غالب الظن في حاله فحذف الظن لكثرة الاستعمال أو أكثر أحواله فأنهم اعتبروا الغالب والكثير بالصحيح والمريض (الهلاك) أي خوفه وهذا حد للمريض مرض الموت شرعا شامل للرجل والمرأة ثم ذكر لتوضيحه ما يختص بالرجل من حد آخر على ما قال البخارية فقال (كمريض عجز عن إقامة مصالحه) أي عن الذهاب إلى موابعه (خارج البيت) وهو الصحيح كما في المحيط وقيل حد المرأة عجزت في البيت وقيل لا يصلي قاءما وقيل لا يمشي وقيل يزداد مرضه كما في الكفاية والمرأة إذا أخذها الوجع الذي يكون آخره انفصال الولد كالمريضة وأما إذا أخذها ثم سكن فغير معتبر كما في الخزانة وقيل يعتبر والأول أوجه كما في الزاهدى والمسؤول والمُتَعَدِّ والمفلوج والمذقوق مادام يزداد به فهو مريض كما في المحيط (و) مثل (من يارز) أي خرج من صف القتال لأجله وعنه المبارز كالصحيح (أو قدّم ليقتل لغصاص) عند بعضهم وقيل هو كالصحيح (أو رجم) على المختار ويدخل فيه مَنْ قَدَّمَهُ ظالمٌ لِيَقْتُلَهُ كمن أخذه السبع بفيه بقتله أو أتكسر السفينة وبقى على لوح (مريض) شرعى لا يعتبر تصرفاته كاملة (مرض الموت) مصدر مريض لزيادة الإيضاح (فلو أبان) أي فرق المريض في حالة المرض (زوجته) بأن طلقها رجعيا أو بائنا واحدة أو أكثر أو قال قد كنت طلقتك في صحتي ثلاثا أو جامعته أم امرأتى أو

(٦) إشارة إلى أن الإضافة بمعنى في الذي هو فاعل في المعنى ومضاف إليه (٧) في اللفظ (٨) إشارة إلى أن الإضافة يجوز أن يكون بيانية (٩) علة لصحة التعريف المذكور للمريض (١٥) المناسب لتفسيره والاكثر إلا أن يقال أنه إشارة إلى أنه بمعنى الكثير (١١) أي في صحة الصحيح فالباء بمعنى في كما في بعض النسخ (ثم ذكر) أي المصنف (لتوضيحه) أي ذلك المريض (من حد آخر) بيان ما يختص الخ (وهو الصحيح) من الأقوال كما يأتي (١٢) قياسا من حد الرجل فالأولى وقيس (حد المرأة) المريضة (عجزت) عن إقامة المصالح (في) داخل البيت (٢١) في القاموس السبل بالضم والكسر قرعة تحدث في الربة أما تعقبه ذات الربة أو ذات الجنب أو زكام ونوازل أو سعال طويل يلزمها حتى هاوية وقد سل بالضم واسله الله فهو مسلول انتهى وفي العرف يقال فلان سل شده است (والمدقوق أي نفسه ٢٣) أي بذلك المرض قائم مقام الفاعل وما دام الخ قيد الكل (كمن) أي كغول من (أخذه) الخ (بفيه) أي بفيه (أو أتكسر السفينة وبقى) الخ (٢١) وهي قرعة يكون في سره يلزم منها حتى رقيق (شرح) (*) هو من لا يقدر على القيام لدا في جسده كان الداء أفعده (چلی) (٢٢) الدقة بالكسر والتشديد استمه ديد كلرى مرضدر اطبا عند نده معلومدر (أخترى) (٢٤) يوهم أن أتكسار السفينة شرط لكونه فارا وليس كذلك فقد قال في المبسوط فان تلاطمت الأمواج وخيف الفرق فهو كالمريض وكذا في البدائع وقبده الأسبجاني بأن يموت من ذلك الموج أما لو سكن ثم مات لآثره أه بحرقلت وهذه شرط المبارزة وغيرها أيضا كما يأتي (ابن العابد بن) (٢٨) مفعول لا يعتبر لاحال من التصرفات كما لا يخفى وجهه (٢٩) أي للاحترار لأن المراد من المريض المعرف بهذا التعريف هو الذي اعتبره الشارع مريضا وأجرى عليه الأحكام كالفاربية مثلا لأن الغرض من تعريف الفقهاء تحديد ما هو

عند الشرع لا مطلق المريض سواء اعتبر في العرف مريضا أولا والمتكفل له كتب الأطباء (٩) قوله مريض خبر من أي خبر من الموصولة في قوله من غالب حاله (الهلاك) (ابن عابد بن)

(١) والمعهود هي الزوجة التي يترتب عليها احكام النكاح وهي الحرة المسلمة (٢) بدل قوله ولو تصادقا في مرضه الخ (٣) وجه الاحسنية ان التصديق من جانب واحد فقط وهي الزوجة واما من جانب الزوج فمجرد الاخبار والدعوى (٤) عطف على لو تصادقا الخ لوابان زوجته الخ والا يبقى التصديق بلا حكم (عنه) اي ابيحنيفة رحمه الله (٥) وههنا سؤال مشهور تقريره ان لفظ الاقل اسم التفضيل والاصل فيه ان يستعمل باحد الامور الثلاثة على سبيل الانفصال الحقيقي كلمة من واللام والاضافة نحو زيد افضل من عمرو وزيد افضل وافضل الناس والظاهر ان صلة اسم التفضيل ههنا كلمة من في قوله منه واما من الثانية فزائدة لتصحیح العطف كالبين الثاني في قولك بيني وبينك والواو اما ان يكون بمعناها او بمعنى او فان كان الاول فمعناها الجمع وهو على قسمين افرادى ومجموعى فان كان افراديا يكون المعنى فلها الاقل من كل واحد منهما وهذا باطل لانه يلزم ان يكون الواجب لها شئ ثالث وليس كذلك وان كان مجموعيا يكون المعنى فلها الاقل من مجموع هذين الامرين وهذا باطل ايضا لان كل واحد منهما اقل من المجموع فيجب ان يثبت لها كل واحد منهما وليس كذلك بل احدهما وان كان الثاني وهو ان يكون بمعنى او يكون المعنى فلها احدهما وهذا باطل ايضا لانه مبهم والمقصود اثبات امر معين لها من الامرين المعلومين فاجاب بعض الشارحين بان لفظة من للبيان اي لبيان الاقل وتفسيره ومعنى من البيانية هو ان يصح وضع الذى في موضعه كما في قوله تعالى فاجتنبوا الرجس من الاوثان اي الرجس الذى هو الاوثان وح الواو بمعنى او وصلة الاقل محذوف وهو من الاخرى فيكون المعنى فلها احدهما الذى هو اقل من الآخر او بمعناها وهو الجمع في الحكم بمعنى ثابتة في كل واحد منهما لكن بحسب زمانين (من التاملية باختصار غير ضار) (او فلها الاقل) عطف على نفس المتن ليفسره ب(اي اقلهما) مقابلا للتفسير الاول فعلى التفسير (الاول) وهو قوله اي فقد كان لها

بنتها او زوجتها بغير شهود او في العدة او كان بيننا رضاع (بغير رضاها) احتراز عن نحو الخلع وكل فرقة وقعت من قبلها كاختيار امرأة العنين نفسها (ومات) في ذلك المرض حتى لو صح ثم مات لم ترث ولو في العدة (ولو) كان موته (بغير ذلك السبب) من نحو قتل او مرض آخر (وهي في العدة ترث) تلك الزوجة عن الزوج لانه قصد ابطال ارثها فرد عليه ولذا سمي بالفار والزوجة بامرأة الفار واضافة زوجته للعهد فلا ترث من الزوجات امة تحت حر طلقها بائنا ثم اعتقها المولى ثم مات ونصرانية او يهودية تحت مسلم طلقها رجعيًا او بائنا ثم اسلمت ثم مات كما في النظم والنثق وغيرهما (ومن هو) واقى (في صف القتال او هم) بالضم اي صار محمومًا وهو الذى اصابته الحمى لكن لم يصرع عاجزا عن الحوايج (او حبس لقتل) قصاصا او رجما (صحيح) شرعا حتى لو طلقها في هذه الاحوال ومات او قتل لم ترث منه (ولو تصادقا في مرضه على طلاقها) في صحته (و) على (مضى عدتها) بان قال المريض لها طلقنك ثلاثا في صحتي وانقضت عدتك وصدقته الزوجة فالأحسن لو صدقته في مرضه على طلاقها وعدتها (او ابانتها) اي ابان المريض زوجته (بامرأها) بان قالت له طلقنى بائنا او ثلاثا فطلقها كذلك (ثم) اي بعد التصديق او الابانة (اقر) المريض (لها) عليه (بدين) مهرا كان او غيره (او اوصى لها) بمال (فلها) اي فقد كان لها عنده (الاقل منه) اي من الدين او المال (ومن الارث) او فلها الاقل اي اقلهما حال كونهما منه ومن الارث فعلى الاول

(١) لفظ (الأقل معمول الظرف) وهو لها على أنه فاعله وفي الحقيقة معمول عامله وهو كان بمعنى ثبت ولذا فسر هناك بقوله أي فقد كان لها الخ (٣) أي كما أن قوله منه معموله ويظهر كون كلمة من معمول الظرف لو قدم على الأقل في حاصل المعنى كما أشار إليه البرجندی بأن يقال (فقد كان) أي ثبت (لها منه ومن الارث الأقل) (وعلى) التفسير (الثاني) وهو قوله أي اقلهما قول المتن الأقل (٤) أي مبتدأ وخبره الظرف المتقدم فالأولى طرح اللام بل هو يومهم التوضيحي مقتضى الخبر بأنه ما هو فصل من غالب حاله ﴿ (٥٤١) ﴾

وكيف هو فيحدث إيقاع المغالطة فمن قال اللام لتشاكل الأقل فقد تغفل (٧) ولذا فسر هناك بقوله (أي اقلهما) أي الدين والارث (حال كونهما) أي دينك اللذين دل عليهما اللام من المضام إليه في قوله اقلهما لأن من البيانية في التركيب النحوي حال (٨) أي كون الواو بمعنى أوعله لا ينبغي الخ (٩) أي قليل خلافا للقياس وما يبنى على الشاذ لا اعتبار له فلا يرد أن كون من بيان الأقل لا يقيح فيه لأنه مبنى على كون الواو بمعنى أو وقد اختلف فاختل هو أيضا فتم عدم انبغاء كلا القولين المذكورين (١٥) وهو من الثانية ليصح كون من الأولى تبعية بان يكون مدخوله ذا أبغاض وتعدد (١١) أي طرز (١٢) فإن كان الخطاب عطف على ياء المتكلم باعادة لفظ بين ليوحد شرط لفظ البين وهو الاضافة الى المتعدد (١٣) أي هذا العطف (١٤) بفتح الدال (١٥) أي الفقر أو الموصى لها (١٦) وفي بعض النسخ لم يوجد لفظ بعض فيكون كل منونا فيفيد العموم المبين بقوله (من أفراد) بمعنى سواء كان أقل منها أو لا فلا حاجة الى لفظ بعض (١٨) بصيغة التثنية لأن ضمير منه الى أحد المعطوفين باو من الدين أو المال وإن احتسبا أمرين فيصح الجمع بضم الارث (١٩) صلة المجرورين وليس كذلك بل يؤدي بما هو أقل من بينها فإن قلت هربا من ذلك فسر صاحب الظن كلامه بعد هذا العطف بقوله أي الأقل الذي هو بعض ذلك المذكور والميراث قلت فقد أغلط فساد كلامه حيث خلط البيانية مع البعضية لأن صحة الحمل إنما هي في البيانية ولم يتعرض المحشى لفساد قول الظان أو بمعناها على

الأقل معمول الظرف كمن على ما قال الاخفش وعلى الثاني المبتدأ ومن بيان لها دل عليه اللام من المفضل عليه ولا ينبغي أن يقال إن من لبيان الأقل والواو بمعنى أو فإنه شاذ كما في أمالي ابن الحاجب ومن الظن عطف الارث على الضمير المجرور مع اعادة الجار على نحو بيني وبينك فإنه يومهم أن يؤدي حقا بكل بعض من أفراد المجرورين بمن وإنا قلنا عنده لأن عندهما جاز الأقرار والوصية لها في صورة التصادق إذ النكاح قد زال (وإن علق) في الصحة أو المرض (بينونتها بشرط ووجد) ذلك الشرط (في مرضه ترث) لأنه فار (وإن ملى) البينونة (بفعله) سواء كان له بد منه كمدخول الدار أولا كالتنفس والصلوة والاكل وكلام أحد الأبوين وطلب الحق من الخصم وغيرها (أو) علقها (بفعلها) أي بفعل زوجته (ولا بد لها منه) كالتنفس وغيره فإذا كان فعلا لها بد منه فلا ترث على كل حال وهذا عندهما وكذا عند محمد رحمه الله إذا كان كل من التعليف والشرط في المرض وأما إذا لم يكن فيه إلا الشرط فلا ترث (أو) علقها (بغيرهما) أي بفعل غير الزوج والزوجة (وقد علق في المرض) ووجد الشرط فيه أيضا كما إذا علق بفعل أجنبي

أن ثبوت الأقلية لكلا الأمرين لكن بحسب وقتين لظهوره لأن الكلام بحسب موجب اللفظ ولا دلالة فيه على أنه بحسب الوقتين (٢٥) أي في شرح قول المص فلها حيث قال أي فقد كان لها عنده أي عند الإمام (لناظره) (٢١) فلا تهمة في الأقرار ولا وصية للوارث لكونها أجنبية في هذه الصورة وفي صورة الإبانة بالطريق الأولى (٢٢) يعني يحذف المضام بقريئة المعطوف عليه ومرجع الضمير لأنه ليس الى الفعلين (٢٣) أضاف

(١) توصيفي (٢) من حيث انه متن مختصر (٣) لان قوله بعد ترث ان علق مستدرك لان التعليقين تعليق واحد (٤) وهذا الاخير واظهر من قوله او غيرهما (٥٤٢) فصل الرجعة

وقد علق في المرض لان دخول قد على الماضي المثبت الحالية انما هو لتقريب الماضي الى زمان العامل ما حقق في موضعه وذلك يقتضي تغاير مضوي العامل والحال وهو لا يظهر ههنا كما لا يخفى فان التعليق ههنا تعليق واحد (٥) اي ذلك المعلى به (٦) اي المرض وفي الختم بلفظ المرض حسن الاختتام كان قوي المصنف واجتهاده ضعف فترك الكلام للتنفس فانقطع كما ان المرض بضعف قواه على ان الرجعة متعد (١٥) على انها قد يستعمل لازما ايضا (الى الحالة التي كانت عليها) قبل الطلاق حين كونها في نكاحه (١٣) اي لا يكون مبانة (ب) مضى (ايام الحيض) فيمن تحيض (او) مضى (الاشهر) فيمن آيست مثلا بخلاف المطلقة لومضت ايام حيضها كواحد او اشهرها المقررة للعدة يكون مبانة وفي يدها (١٧) عليه وتكون كمن لم يطلق في انهيها (١٨) اي العدة (١٩) كما قالوا الرجعة استدانة الملك القائم في العدة الخ (٢٥) بان العدة من شروط الرجعة لامن حقيقتها (٢١) تفريع لقيد في العدة (٢٢) عطف على تغتسل (٢٣) صلت الصلوة (٢٤) عطف على الصلوة اي او تفرغ عن التيمم (٢٥) اي باء بنحو راجعتك وكذا في في العدة ولم يتوجه اليه لانه ربط من حيث انها شرط (٢٦) الذي يقع به الرجعي مثل اعتدى واستبرأ كما مر (٢٧) بان يكون هذه الطلقة التي يريد ان يرجع عنها ثالثة الطلقتين السابقتين (٢٨) اي من زوج ينكر (الدخول) (٢٩) قوله وكذا الباء اي باء بنحو راجعتك (بعده) اي بعد قوله اذا لم تبين (ن) * هست شرط طلاق رجعي چار * باتو كويم كنون زمن بيشمار * هست دون ثلث موطوء * بي بدل بودون طلاق اي بار * ماند شرط ديگروا كويم * آن بلفظ طلاق شد اظهار * (لا فرق) بين كون التقبيل والمس والنظر بشهوة منه او منها بشرط ان يصدقها سواء كان نائما او مكروها او معنوها اما اذا ادعته وانكره لا تثبت الرجعة (بحر الرافق)

او فعل سماوي كجى رأس الشهر فان علق في الصحة لم ترث ولعل فيه روايتين كما في النظم قال صحيح لها ان دخل فلان الدار او مضى رمضان فانت طالق ثم مرض ووجد الشرط فيه لم ترث على بعض الروايات وترث على آخر واللائق بالكتاب ان يقال وترث ان علق بينونتها بفعله او بفعلها ولا بد منه او غيرهما في مرضه ووجد فيه

فصل

(تصح الرجعة) بالكسر والفتح افصح لغة الاعادة وشرعا اعادة الزوج الزوجة او عودها الى الحالة التي كانت عليها وذلك لانها كانت بحيث لا تبين بايام الحيض والاشهر وبالرجعة عادت الى ما كانت ولها شروط منها ان تكون (في العدة) كما في الكافي وغيره فمن اخذها في تعريف الرجعة فمؤخذ فاذا انقضت العدة بطل حق المراجعة ففى ذات الحيض انقضت بمجرد الانقطاع اذا كان عشرا واما اذا كان اقل فحين تغتسل او بمضى الوقت الذي يسع الغسل والتحرية كما مر او تفرغ عن الصلوة بالتيمم عندهما والتيمم عند محمد رحمه الله (وان انت) المرأة عن رجوعه لانها استدانة النكاح لا ابتداءه ولذا لا حاجة الى العقد والولي والمهر (اذا لم تبين) ظرف تصح او الرجعة وكذا الباء بعك (خفيفة) اي طلقة بائنة او ننتين او فرقة بالفسخ (او غليظ) اي ثلاث طلقات سواء كانا تنجيزا او تعليقا فيشترط للرجعة صريح الطلاق او بعض الكناية وان لا يكون بمقابله مال وان لا يستوفي الثلاث جملة او تميمها وان تكون مدخولة كما في النهاية ولذا ذكر في المحيط وغيره انها لا تصح من منكر الدخول (بنحو راجعتك)

(١) بكاف الخطاب (٢) لان الاسم الظاهر من الغيب يطلق على الحاضر والغائب الا انه في الحاضر التفات على مذهب السكاكي بشرط الاعلام قيد الغيبة (٣) اي بهذه الاربعة (٤) اي ايراد الكلام مطلقا حيث لم يقل بقوله راجعتك او بنحو راجعتك اصالة (٥) اي القولية (٦) اي كون الوطى قبل التزوج للرجعة يعني لو تزوج مطلقة في العدة ثم وطئها لا يكون ذلك الوطى رجعة (٧) اي مبنى (٨) والمبنى على اللغو لغو فلا يكون للرجعة (٩) اي في قوله بوطئها (١٥) كان المس (١١) اي في الموضعين ولكون المرجع امرا واحدا الم يثنى (١٢) اي المصدرين وهما الوطى والمس يعني ان اضافتهما الى المفعول (١٣) الضمير المضاف اليه (١٤) بان يكون الاضافة الى الفاعل من جانبها (١٥) ايضا (١٦) الزوج وطئها (١٧) فمن حيث ان الزوج كاره وطئها باقتضاها يسند الوطى الى المرأة والا فهو فعل الزوج فلا يردان الاضافة الى الفاعل في الوطى غير متصور (٥) قوله وانما قدم اي المص القولية حيث قال بنحو راجعتك (على الفعلية) وهى قوله وبوطئها (لأنها) اي الفعلية (لناظره) * قوله لا بعد التزوج في العدة اي لا يثبت الرجعة بوطئها بعد التزوج اي بعد تزوج الزوج المطلق هذه المرأة المطلقة الى نفسه لان تزويجها في العدة لغو (ملا سعيد الشرداني) * ويجب ان يكون الرجوع بلناكح فانه يلغو النكاح ويكون الوطى به كوطى الأجنبية فلا يصير مراجعا على ما في القنية بعلامة عك لكن في الواقعات ان المختار ان النكاح في الرجعى مجاز عن الرجوع لتعذر العمل بحقيقة النكاح (ملا عصام الدين) * وتصح بنزوجه في العدة به يفتى جوهرة در المختار قال في البحر وهو ظاهر الرواية كذا في البدائع وهو المختار كذا في الولوالجية وعليه الفتوى كذا في الينابيع (ابن العابد بن) (٧) قوله والوطى بناء عليه اي على التزوج والمبنى على اللغو لغو (ملا حسن افندى) (١٨) اي ليس النظر الى دبرها وان بشهوة رجعة (١٩) من البعض (٢٥) يعني ان فيه خلافتي ان بعضهم افنى بكونه رجعة لكن مختار صاحب المنية انه ليس برجعة (٢١) بالنظر الى مجموع الكلام كيف يكون رجعة (٢٢) وبالوطى قوله والضمير مفعول الفاعلين اي المس (١١) اي بدل قوله وبوطئها الخ (٢٣) اي لكونه اخصر واشمل (٢٥) مفعول به للاشهاد اي اثنين عدلين (٢٦) تعميم الرجعة او الاعلام (٢٧) اي ممين قصد الرجعة او حين دخل للرجوع (لا حاجة) الخ *

في الحضرة وراجعت امرأتى في الحضرة او الغيبة بشرط الاعلام وردت كـ
وامسكتك وانت عندي كما كنت وانت امرأتى ان نوى بها الرجعة او باز
آردم ترا كما في النهاية والاطلاق مشير الى انها تصح عن وكيله كما
في الخزانة وانما تقدم على الفعلية لانها مكروهة كما في الظهيرية (وبوطئها)
لا بعد التزوج في العدة كما يتبادر لان تزويجها لغو والوطى بناء عليه
كما في المنية وفيه احتراز عن الخلوة لانها ليست برجعة (ومسها) بشهوة
تقبيلًا او غيره والضمير مفعول الفاعلين ويجوز ان يكون فاعلاً فانها منها
رجعة وان كان كارهها كما في الزاهدي (ونظره الى فرجها) الداخل
(بشهوة) لالى دبرها وان كان يفتى بانه رجعة كما في المنية وذكر في
خزانة المفتين انها تصح بمائت به حرمة المصاهرة فالأحسن وبما يوجب
حرمة المصاهرة (وندب) واستحب (اشهاده) نصاب الشهادة (على الرجعة)
السنية وهي ان تكون بالقول في الخلاصة فلا يشهد على الوطى والمس
والنظر بشهوة لانه لا علم للشاهد بها كما اشير اليه في الظهيرية (و)
ندب (اعلامها) اي اعلام الزوج الزوجة (بها) اي بالرجعة قولاً او فعلاً
فان لم يشهد او لم يعلم فرجعة بدعية كما في المضمرات (و) ندب (ان)
لا يدخل الزوج (عليها حتى يؤذنها) اي يعلمها بدخوله بخفي النعال
او التنجس او النداء او غيرها (ان لم يقصد رجعتها) اذ ربما تكون محرمة
يكراه ان يراها كذلك الا اذا قصد الرجعة ومينئذ لا حاجة الى الاعلام

الى دبر الأجنبية لا يثبت حرمتها وان حرم كما يأتي فلا يثبت به الرجعة (١١) قوله والضمير مفعول الفاعلين اي المس والتقبيل اي من الزوج زوجته وتقبيله اياها لناظره (٢٣) اي بدل قوله وبوطئها الخ (٢٤) اي لكونه اخصر واشمل (٢٥) مفعول به للاشهاد اي اثنين عدلين (٢٦) تعميم الرجعة او الاعلام (٢٧) اي ممين قصد الرجعة او حين دخل للرجوع (لا حاجة) الخ *

(١) اى الى الفرج الداخلى (٢) بالتشديد المكسور (٣) اى هذا القول (٤) بعد قوله بوطئها (٥) اى بالوطئ
وهى حكم من احكام الشرع (٦) اى حلية الوطئ (٧) الاوضح ان يقال الا ترى ان حرمة المصاهرة حكم شرعى مع
انه قد يحصل بالوطئ المحرام كما فى منهيات ابي المكارم وتنوير الشارح المحقق لا ينور المدعى كما لا يخفى والقول بان
قوله وبوطئها يغنى عن هذا الحكم توهم فان (٥٢٤) فصل الرجعة

(ومعندة) الطلاق (الرجعى) لا المبتوتة ولا المفوف عنها الزوج (تنزيه)

بجلاء الوجه ولبس الثياب الجميلة اذا ظنت الرجعة (و) يحل (له ووطئها)

كمسها ونظره اذ الرجعى لا يحرم وليس بتكرار لان صحة الرجعة لا تقتضى

الحلية الا ترى انهم قالوا ان الوطئ فى دبر الاجنبية لم يوجب حرمة

المصاهرة مع انه حرام (ولا يسافر بها) اى لا يجوز للزوج اخراج

الزوجة من بيتها فان المسافرة محمولة على اللغة بقريئة ما يأتى فى العدة

(حتى يشهد على رجعتها) اى حتى يرجع لأن اخراجها مرام بدون المراجعة

كما فى الكافي فزيادة الاشهاد بيان طريق الاستحباب بقريئة ما سبق

فمن الظن ان منع المسافرة بها استحبابى (وصدقت) الزوجة (فى مضى

عدتها) اى فى ادعائها انقضاء العدة عند انشائه الرجعة فلو قال

راجعتك فقالت قد مضت عدتي لم تصح الرجعة على الصحيح وقال انها

تصح فلو سكنت ساعة ثم اجابت فقد صححت بالاجماع (ان امكن)

تصدقها بان كان ما بين الحيض الاول والاخبار ما يحتمل مضى العدة

من المدة وهى لغير الحائض مرة ثلثة اشهر وامة نصفها وللمحاض

وقوع الرجعة بالوطئ لا يقتضى صحته

(مولوى ابو المكارم) (٨) اى على معناها اللغوى

او على معناها الذى ذكره اهل اللغة فى

العبارة مسامحة (حسن افندى) (٨) اى

المعنى اللغوى وهو الخروج والتفسير

بالاخراج لتعديته بالبلاء بقريئة ما يأتى

فى العدة بقوله ولا يخرج معتدة البائن والرجعى

من بيتها الخ وتقيد فى منزلها وقت الفرقة الخ

(٩) اراد من الاشهاد على الرجعة نفسها مجازا

من قبيل ذكر الملزوم وارادة اللازم (١٥) من

قوله وندب اشهاد الخ (١١) اعلم ان

عبارة الظن هكذا ان حمل الاشهاد على

الظاهر فالمراد بمنع المسافرة بها هو المنع

الاستحبابى وان صرف عن الظاهر وارى به

الرجعة مطلقا بطريق المجاز وكان ذكر

الاشهاد حثا على سلوك الطريق المندوب

والنهج الاسلام فالمراد بالمنع عدم الجواز اصلا

وذلك لان جواز المسافرة بها يتوقف على

الرجعة وهى لا تتوقف على الاشهاد كما

عرف انتهى فمن رأى هذه العبارة يقطع بان

الشارح المحقق فسر المتن بشقه الثانى واستند

له الظن بما هو فرغ على شقه الاول فاين

الانصاف وكيف هذا الكذاب وهو على شقه

الثانى نادى باعلى صوت بما فسر به الشارح

المحقق من ان المراد بالمنع عدم الجواز اصلا

(*) ان حمل الاشهاد على الظاهر

فالمراد بمنع المسافرة بها هو المنع الاستحبابى

وان صرف عن الظاهر وارى به

الرجعة مطلقا ويكون ذكر الاشهاد حثا على

سلوك الطريق المندوب والنهج الاسلام فالمراد

بالمنع عدم الجواز اصلا وذلك لان جواز

المسافرة بها انما يتوقف على الرجعة وهى

لا يتوقف على الاشهاد كما عرف (ابو المكارم) فاذا تأملت فى عبارة ابي المكارم تيقنت ان نسبة

الشارح الظن اليه ظن ومطالعته مأخوذة منه (لناظره) (١٢) اى عند ارادة الزوج ايقاع الرجعة (لناظره) (١٣) اى
رجعة هذه الصورة (١٥) اى منه ومنهما (١٦) بيان لما يحتمل (١٧) اى المدة التى يحتمل مضى
العدة لغير الحائض الخ (١٨) علمنى على لغير الحائض حال كونها حرة *

(١) أى ستون يوما فعلى تخريج محمد يجعل كأنه طلقها في أول الطهر احترازا عن الطلاق في الطهر بعد الوقوع فيجعل طهرها خمسة عشر يوما لأنه أقل الطهر وحيضها خمسة أيام لأن اجتماع أقلهما في امرأة واحدة نادر فيؤخذ لها بالوسط ثلثة أيام بخمسة وأربعين يوما وثلاث حيض بخمسة عشر يوما صار المجموع ستين يوما وهو شهران وعلى تخريج الحسن يجعل كأنه طلقها في آخر الطهر احترازا عن تطويل العدة فيجعل حيضها عشرة أيام وطهرها خمسة عشر يوما لأنها لما قدرنا حيضها بأكثر المدة قدرنا طهرها بأقل المدة ليعتد لأفطران ثلثون يوما وثلاث حيض ثلثون يوما أيضا فصار المجموع ستين يوما أيضا وهو شهران (أو) حال كون الحائض أمة الخ (٢) أى أبى حنيفة على تخريج محمد كما مر وأما على تخريج الحسن بن زياد خمسة وثلثون يوما كما في الشمني ولم يشر إليه الشارح المحقق (أو) للحائض مرة (تسعة وثلثون) يوما عند أبى يوسف ومحمد رحمهما الله فيكون عطا على شهران يجعل كأنه طلقها في آخر الطهر ويجعل حيضها ثلاثة أيام وطهرها خمسة عشر يوما أخذ بأقل فيكون طهران بثلاثين يوما وثلاث حيض بتسعة أيام ومجموع ذلك تسعة وثلثون يوما (و) للحائض أمة (أحد وعشرون) فهو عطف على أربعين فاندفع ما توهم أن الظاهر كلمة أو فإنه من عدم وجدان المطالعة (٥) أى الإمامين قيد لكل الماعطوفين كما أوأنا فيجعل كأنه طلق الأمة في آخر الطهر فطهر واحد بخمسة عشر وحيضتان بستة أيام أخذ بأقل والمجموع أحد وعشرون يوما ثم أشار إلى ما فصلنا بالتوزيع من تعليل الحكم المذكور في الحائض الحرة والأمة عنده والحكم المذكور فيهما عندهما (٦) مجهول (٧) أى أبى حنيفة رحمه الله (٨) أخذ بالوسط على تخريج محمد كما عرفت (أو) يعتبر عنك (عشرة) مفعول ثان خمسة ليعتبر تقديره للحائض بأكثر المدة على تخريج الحسن ابن زياد كما عرفته أيضا (و) يعتبر (الطلاق) في (آخر الطهر) في صورة اعتبار الحيض عشرة كما في تخريج الحسن (أو) في (أوله) أى الطهر بالنظر إلى اعتبار الحيض خمسة أيام بالوسط كما في تخريج محمد فالنشر على غير ترتيب (الف ١٥) صلة يعتبر ومبناه (١٦) بين محمد وحسن من مخرجى مذهب الإمام (و) يعتبر (الحيض) حرة وأمة (١٨) أى أبى يوسف ومحمد رحمهما الله (١٩) أخذ بأقل كالطهر لكن اعتبار الطلاق في مذهبهما في آخر الطهر فقط كيلا يطول العدة لا اختلاف في مذهبهما لأهل التخريج في وقت وقوع الطلاق ولذا قدمه على قوله والحيض

(٥٤٥)

فصل الرجعة

حرة شهران وأمة أربعون يوما عنده وتسعة وثلثون واحد وعشرون عندهما لأنه يعتبر الحيض عنده خمسة أو عشرة والطلاق آخر الطهر أوأله على اختلاف أهل التخريج والحيض عندهما ثلاثة والطهر عندهم خمسة عشر وزاد شيخ الإسلام ثلاث ساعات للاغتسال كما في الحقايق ومبسوطه في جامع المضمرات (و) صدقت (في بقائها) أى في بقاء العدة عند أخبار الزوج بالرجعة في العدة فيصح رجعته (و) صدقت (في تكذيبها) أخباره بالرجعة في العدة بلا يمين عليهما عنده خلافا لهما فلم يصح الرجعة ولما فرغ من بيان ما يندرك به طلقا أو طلقان من الرجعة شرع فيما يندرك به الثلاث فقال (ولا تحل) زوجة (حرة) على زوجها (بعد ثلاث) من الطلقات (ولا) زوجة (أمة) على زوجها (بعد اثنتين) منها فلو اشترى

جامع الرموز ٣٦

عندهما الخ (و) يعتبر (الطهر عندهم) أى بالاتفاق بينه وبينهما (٢١) أخذ بأقل المشهور وقد عرفت المحاسبة ما فصلنا بالتوزيع فتذكر (٢٢) ففي الحائض الحرة ثلاثة اغتسال لثلاثة حيض فلكل غسل ساعة أو لكل غسل ثلث ساعات فكلام الحقايق محتمل إلى أن يوجد الصريح منهم ولم يتفق لي وعلى هذا قياس الأمة فإن حيضها ثنتان (٢٣) أى مفصل هذا الكلام مكتوب (٢٤) ولم يتيسر لي (٢٥) بيان ما يندرك (١) قوله شهر أن أى ستون يوما عنده لأنه يجعله مطلقا في أول الطهر حذرا من وقوع الطلاق في طهر وطى فيه فيحتاج إلى ثلثة أيام بخمسة وأربعين وثلث حيض بخمسة عشر حملا للطهر على أقله والحيض على وسطه لأن اجتماع أقلهما في مدة واحدة نادر وهذا على تخريج محمد رحمه الله تعالى لقول الإمام رضى الله عنه وأما على تخريج الحسن رحمه الله تعالى فيجعله مطلقا في آخر الطهر حذرا من تطويل العدة عليهما فيحتاج إلى طهرين بثلاثين وثلث حيض بثلاثين حملا للطهر على أقله والحيض على أكثره ليعتد لا (ابن العابد بن ٢٣) قوله ومبسوطه أى تفصيله في جامع أه (ن) (٢٦) الطلقات (٢٧) من التحليل

(١) في صفحة ارجاع الضمير المفرد الى احد المعطوفين بكلمة لا كالمعطوفين بكلمة او (ولو) كان ذلك الزوج (غيره) اي الاحتلام ولعله المراد هنا (٢) في لغة الاخرى الناشى محدث نسبه ويكت شاب معناسينه كلور انتهى (٥) مجهول (٦) وصل لقوله اوصى ولو غير حر الخ (٥٤٦) فصل الرجعة

الزوج هذه الامة لم يجعل له وطئها (حتى يطأها) اي الحرة او الامة فان كلمة لا كلمة او زوج (بالغ) اوصى ولو غير حر او مجنون (مراهق) اي مقارب للحلم وفي شروط الظهيرية اذا تجاوز عشرين فهو ناشى^١ واذا قارب للحلم فهو مراهق وقيل هو الذي يتحرك آله ويشتهى كما في المستنصف وقدّر غير البالغ للتحليل بعشر سنين وان كان الاولى ان يكون حرا بالغاً فان الانزال شرط عند مالك كما في الخلاصة فالاولى الجمع بين المذهبين^٢ لانه كالتلميذ لابي حنيفة رحمه الله ولذا مال اصحابنا الى بعض اقواله ضرورة^٣ كما في ديباجة المصنف والسكلام مشير الى ان الشيخ الكبير الذي لا يقدر على الجماع لو اوج بمساعدة اليد تحل كما في الزاهدي والى انه يكفي غيبة الحشفة في القبل والى انها لا تحل بدونها ومن الظن الفاسد ان الامام السرخسي ذكر في مبسوطه عن الشافعي انه لم يشترط الا النكاح وعن الصدر الشهيد في الفتاوى وغيره ان القاضي لو قضى بالحل للاول بمجرد النكاح صح بالاجماع وذلك لان السرخسي اقدم منه^{٢٢} بمدة مديدة وانه اجل واعلى رتبة من ان يروى عن مجتهدات الصدر الشهيد كما دل عليه كلام الفتاوى الكبرى والصغرى وغيرهما فيما نقل عنه^{٢٦} وليس في المبسوط سوى ما قال ان الدخول شرط عند الجمهور وما قال سعيد بن المسيب انه لا يشترط الدخول فغير معتبر ولو قضى به القاضي لا ينفذ فانه شرط ثابت بالآثار المشهورة ومثله في الهداية والكافي وغيرهما وفي الكشف وغيره من كتب الاصول ان العلماء غير سعيد انفقوا

(٧) اي المحلل (٨) الذي هو من البالغ ليس الا (٩) اي ذهب ابي حنيفة رحمه الله وذهب مالك (١٥) اي مالك (١١) اي لكون مالك كالتلميذ لابي حنيفة رحمه الله (١٣) اي في حالة الضرورة (١٤) حيث جعل الغاية وطياً مطلقاً (١٥) لا مطلق الوطئ عليها لا بدونها (٢٥) فعن عطف على عن على فهم الشارح المحقق كما ستعرف ويحتمل ان يكون الفتاوى من مصنفات السرخسي فعن حينئذ عطف على في اي وذكر الامام السرخسي عن صدر الشهيد في فتاواه وغيره من مصنفات السرخسي دل على هذه المطالعة قوله فيما بعد كما دل عليه كلام الفتاوى الخ

(*) وذكر الامام السرخسي في مبسوطه عن الصدر الشهيد حسام الدين عبد العزيز انه لو قضى القاضي بالحل للزوج الاول بمجرد النكاح صح بالاجماع وقال في الفتاوى انه لو فارقه الزوج الثاني قبل الدخول فعادت الى الاول بقضاء القاضي يجوز ذلك في قولهم جميعاً فالله هذا ما يعلم ولا يعمل ولا يفتى به كيلا يتجاسر العامة ثم ذكر ان حكم الحاكم في المجتهدات نحو السكنايات والطلاق المضى وغير ذلك نافذ وليس له ان يرجع عن حكمه بعد ذلك وهذا مما يعرف ولا يفتى به كيلا يتجاسر العامة ولاجل ذلك امتنع المشايخ عن الفتوى بجواز حكم الحاكم هذا (ابوالمكارم) (٢١) اي كونه ظناً فاسداً (٢٢) اي من الصدر الشهيد (٢٣) اي على انه لم يرو عن مجتهدات الصدر الشهيد (٢٤) اي الثلاثة المذكورة من الكتب (٢٥) الظاهر مما نقل بيانا

لغير (٢٦) اي عن السرخسي ويحتمل ان يرجع الى الصدر الشهيد ايضا (٢٧) اي السرخسي (٢٩) اي لم يوجد فيه ان القاضي بالحل (٣٥) اي مثل ما في المبسوط مذکور (في الهداية) الخ

(١) أى بقول سعيد (٢) أى يخرج من بيننا أهل السنة والجماعة (٣) أى بقول سعيد (٤) أى الظان (٥) من أنه لو قضى القاضى بالحلل الخ (٦) أى لما نسب إليه (٧) أى الصدر الشهيد (بل) فى مصنفاته (نقيضه) أى نقيض ما نسب إليه من أن قول سعيد قول مخالف للاجماع حتى لو قضى القاضى به لا ينفذ قضاؤه ومن أفتى به فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين كذا قال الصدر الشهيد كما فى المكارمية (١٥) أى عن الصدر الشهيد (١١) أى بقول سعيد (١٢) أى فيما ذكر فى الخلاصة (١٣) أى عن الصدر الشهيد (١٤) أى حكم القاضى بالحلل للاول بمجرد النكاح (١٥) والفاء يدخل فى حيز الموصول مع الصلة كما بين فى النحو (١٦) أى على الصدر الشهيد (١٧) بيان لمنشأ غلط بعض الحواشى (١٨) وهو الفاضل المشهور فى هذه الديار بالشمنى قيل الشمن اثنان شمن القاهرة وهى مصر وشمن اليمن وسعت أنه لكل منهما شرح للمتن (١٩) أى المتن المختصر بيان ما ألف (٢٥) مراد اللفظ والمشكلات اسم كتاب مع ما إلى آخره قائم مقام فاعل ذكر (٢١) أى الخلائق المذكور والتفسير المذكور (لم يوجد فى التفاسير) كتب (الخلافيات) الفقهية حتى قال فى الدر المختار وما فى المشكلات فباطل أو مأول (٢٥) وما فى المشكلات باطل أو مأول كما مرد المختار أى أن حمل على ظاهره باطل ولذا قال فى الفتح أنه زلة عظيمة مصادمة للنص والاجماع لا يحل لمسلم رآه أن ينقله فضلا عن أن يعتبره لأن فى نقله اشاعته وعند ذلك يفتح باب الشيطان فى تخفيف الأمر فيه ولا يخفى أن مثله مما لا يسوغ الاجتهاد فيه لغوت شرطه من عدم مخالفة الكتاب والاجماع نعوذ بالله من الزيف والضلال والأمر فيه من ضروريات الدين لا يبعد اكفاره مخالفة أه (أو مأول) أى بما قاله العلامة البخارى فى شرحه غرر الأذكار على درر البحار ولا يشكل ما فى المشكلات لأن المراد من قوله ثلاث ثلاث طلقات متفرقات ليوافق ما فى عامة الكتب الحنفية اه (ابن العابدین) (٢٤) لأنه ليس بالنكاح بل بملك اليه من نعم لو عتق ثم نكح (٢٥) أى التحليل (٢٦) أى المحلل (٢٧) أى المحللة (٢٨) يعنى أن الضمير المفرد لأمير المعطوفين باو (أو) الضمير إلى (المحلل) فيشملها بلا تأويل (٣١) أى المحللة علة لاشتراط مضي العدة (٣٢) فلا بد من استبراء رحمها بمضى العدة (والكلام مشير إلى أن الزوج الثانى لو وطئها ثم طلقها ف(تزوجها ثانيا فى العدة ثم طلقها) ثانيا

على اشتراط الدخول وفى الزايدى أن ذلك ثابت باجماع الأمة وفى المنية

أن سعيد أرجع عنه إلى قول الجمهور فمن عمل به يسود وجهه ويبعد ومن

أفتى به يعزروا ما نسب إلى الصدر الشهيد فليس له أثر فى مصنفاته

بل نقيضه وذكر فى الخلاصة عنه أن من أفتى به فعليه لعنة الله والملائكة

والناس أجمعين فانه بخالفى الاجماع فلا ينفذ قضاء القاضى به وفيه دلالة

على أن ما نقل عنه فى بعض الحواشى أنه نافذ فافتراء عليه كما فى النهاية

فلعل الظان عفى عنه اعتمد على مثل هذه الحواشى نعم قد ذكر فيما

ألف فاضل من افاضل المصر من شرح هذا الكتاب عن المشكلات أن غير

المدخولة تحل بمجرد النكاح وأما قوله تعالى «فإن طلقها فلا تحل له من

بعد حتى تنكح زوجا غيره» ففى حق المدخولة انتهى لكنه لم يوجد

فى التفاسير والخلافيات (بنكاح) فلا تحل بوطئ المولى (صحیح) فان

بالفاسد لم تحل وقيل تحل كما فى الخزانة وكيفيته على وجه لا يقدر على

امساكها أن تقول المرأة له زوّجتُ نفسى منك على أن امرئ يبدى

وقبل الزوج أو يقول المحلل أن تزوجتك وامسكتك فوق ثلثة أيام مثلا

فانت طالقت فانها تطلق بمضى المدة كما فى خزانة المفتين (و) حتى (تمضى

عدة طلاقه) أى البالغ أو المراهق أو المحلل (أو) عدة (موته) لأنها موطوءة

والكلام مشير إلى أن الزوج الثانى لو تزوجها ثانيا فى العدة ثم طلقها

(٢٨) يعنى أن الضمير المفرد لأمير المعطوفين باو (أو) الضمير إلى (المحلل) فيشملها بلا تأويل (٣١) أى المحللة علة لاشتراط مضي العدة (٣٢) فلا بد من استبراء رحمها بمضى العدة (والكلام مشير إلى أن الزوج الثانى لو وطئها ثم طلقها ف(تزوجها ثانيا فى العدة ثم طلقها) ثانيا

(١) وجه الإشارة انه اضاف العدة الى الطلاق المضى الى البالغ مثلاً الذي صدر منه ما يطلق عليه الوطئ اولا بنكاح صحيح اول فيفيد ان المشروط مضى هذه العدة كما في عدة الموت حيث لا يتكرر الموت لامضى عدة طلاق النكاح الثاني ولاوطئه لانه مجتهد فيه (٢) اي اجتهد (٣) بانه لاحاجة لها الى العدة ولو اولى فيكفي مرة (٤) اي بالحيلة بلامضى العدة (٥) لكونه مجتهدا فيه (٥) اي الاول (٦) حيث لم يقل حتى يعلم انهاوطئها بالغ ومضى عدتها من طلاقه ثم ذكر مسئلة من المحيط مناسبة لعدم اشتراط علم الزوج الاول بتحليل المرأة فقال وفي المحيط اه (٧) اي الزوج (٨) وادعتها (٩) حتى تقيمها (١٥) اي المرأة (١١) اي الزوج الاول من ان يدخل بها غلبة وجبرا (١٢) اي يحل (١٣) نفسها (١٤) اي بغيبته (١٥) عطف على تحلل (١٦) اي نكاح زوجها الاول اذا قدم من سفره (١٧) اي لشبهة حرمة وخوف عدم حلينها للاول (١٨) اي جاء (١٩) اي قلب (٥٤٨) فصل الرجعة

بلاوطئ حلت للاول بلا مضى العدة كما قال زفر رحمه الله فلو
قضى به حاكم نفذ كما في العمادى والى ان علم الزوج ليس بشرط
في التحليل وفي المحيط اذا انكر الطلقات الثلث وليس لها بينة ولم
تقدر على منعه كان لها ان تحلل اذا سافر وتجدد النكاح لشيء دخل
في القلب وقيل تقتل بسوءاء وقيل لا تقتل والائم عليه (د) جاز
(النكاح) الثاني (بشرط التحليل) بان تقول المرأة او الزوج الثاني
اتزوجك على ان احلل فالشرط والنكاح كلاهما جائزان حتى
لولم يطلقها بعد الوطئ اجبر عليه كما في النظم (يكبره) للاول والثاني
(ويحل) للزوج الاول وهذا عنده واما عند محمد رحمه الله لم تحل
له وقال ابو يوسف رحمه الله لم يجز النكاح فلا تحل الاول هو الصحيح
والسلام مشير الى انه لو نوى التحليل بالقلب حل له في قولهم جميعا
كما في المضمرات والى ان المحلل ليس عليه شيء واللعن الواقع

في الحديث

وقيل اللعن مختص على من يعطى الاجر على ذلك ومن يأخذ (٢٨) في الشمنى بضم الياء الغيبة وكسر الثاني اي ثبت الحمل
انتهى وجه التصحيح انه عطف على يكبره (٢٩) فقد جاز النكاح لان الشرط الفاسد لا يفسد النكاح عند همالكن (لم تحل له) اي
للزوج الاول لانه استعجل ما اخره الشرع فيجزي بمنع مقصوده وله نظائر في الشرع (٣١) اي نكاح الثاني بفسد بشرط
التحليل (٣٢) للاول (٣٣) حيث قيد بشرط التحليل والشرط هو التلغظ بالقول المذكور (٣٤) اي اضمربه في القلب ولم
يتلفظ به (٣٥) اي للاول (٣٦) غير الكراهية المحضة كيف (واللعن للواقع الخ) ليست بمقصودة (اي من الحديث بل المقصود)
من الحديث (اظهار خساسة المحلل بالمباشرة) للتحليل (واظهار) خساسة (المحلل له بالعود اليه) اي الى الزوج
والوطئ (بعد مضاجعة غيره) والمضاجعة هو المس والقبض بالشدة من الضجع خفه كردن

تلك المرأة فقوله لشيء الخ علة ان لها
التحليل والتجدد (٢٥) عطف على تحلل
اي وقيل كان لها ان تقتل المرأة الزوج
الاول (ب) اطعام (دواء) وقيل لا يحل لها
ان (تقتل و) لكن (الائم عليه) اي
على الزوج ان قصد الزوجية معها
ودخل بها وغلب في شرح فاضل المص
سئل نجم الدين النسفي عن رجل حلف
بالثلاث فظن انه لم يحدث واجتنبت امرأته
بوقوع الثلاثة وخافت ان اعلمته بذلك ان
يتكرر فهل لها ان تستحل بعدما يفارقها بسفر
وتأمره اذا حضر بتجديد العقد لشيء دخل
في قلبها من الشبهة قال نعم ديانة وسئل
الصغار ونجم الدين النسفي عن امرأة
سمعت الطلقات الثلاث من الزوج ولا
يمنع عنها هل يسعها قتله قال لا يسعها عند
ارادة قربانها وكذا افنى السيد ابو شجاع
وقال الاسي جاني لا يسعها انتهى (٢٤) بفتح
الكاف على الاول وبكسره على الثاني
(٢٥) بالمعلوم على التقديرين لكن على
الاول يقدر نفس الاول وعلى الثاني يقدر
اياك له ويجوز على الاول ان يكون مجهولا
(٢٦) اي النكاح بشرط التحليل حتى لو لم
يشترط ولم يتلفظ بما مروى وخوه بل اضم
ذلك في قلبه لا يكبره قال المرغيناني ويثاب
على ذلك ان كان قصده به الاصلاح
(٢٧) جميعا ذكره في الظهيرية وذلك لما
ورد في الحديث لعن الله المحلل والمحلل له
وذلك لما فيه من الدلالة على خسة النفس

(*) وعن عبد الله بن مسعود رضي الله عنهما قال عليه السلام (لعن الله المحلل) بكسر اللام أي الزوج الثاني يقصد الطلاق أو على شرطه (والمحلل له) بفتح اللام أي الزوج الأول وهو المطلق ثلثا قال القاضي المحلل الذي يتزوج مطلقة الغير ثلثا على قصد أن يطلقها بعد الوطئ ليحل للمطلق نكاحها وكأنه يحللها على الزوج الأول بالنكاح والوطئ والمحلل له هو الزوج وإنما عنهما لما في ذلك من هتك المروة وقلة الحمية والدلالة على غسة النفس وسقوطها أما بالنسبة إلى المحلل له فظاهر وأما بالنسبة إلى المحلل فلأنه يعبر نفسه للوطئ لغرض الغير فإنه إنما يطأها ليعرضها للوطئ المحلل له ولذلك مثله عليه السلام بالتيس المستعار له (مقات ١) أي فيما

(٥٤٩)

فصل الرجعة

في الكشف ٢) حيث وقع التشديد والتغليظ فيما روى الحاكم في المستدرک وصححه من حديث عمر بن نافع عن أبيه أنه قال جاء رجل إلى ابن عمر فسأله عن رجل طلق امرأته ثلاثا فتروجها أخ له ليحللها لأخيه هل تحل للاول قال لا إلا نكاح رغبة كنا نعد هذا سفاحا على عهد رسول الله عليه السلام وفيما روى الليثي وأحمد والترمذي وقال حديث حسن صحيح أنه عليه السلام لعن المحلل والمحلل له وروى ابن ماجة قال عليه السلام إلا أخبركم بالتيس المستعار قالوا بلى يا رسول الله قال هو المحلل لعن المحلل والمحلل له فتأمل وجه الأمر به أن الحديث دليل لنا لأنه عليه السلام سماه محلا فيقتضي صحة النكاح والحل للاول نعم مكرره لما لعنه وسماه تيسا مستعارا ٣) أي المذكورات في تفسير حلت بان ذكرت لكل عدة ما يمكن وهو شهر أن عند أبي حنيفة وتسعة وثلاثون يوما عندهما ٥) لعل وجهه أنه لو كان كذلك لا يلزم كونه مكررها تحريما (ابن العابدین ٤) في شرح قوله أن أمكن النخ ٥) لو كان النكاح من الديانات فقول الواحد فيها مقبول كالأخبار بطهارة الشئ ونجاسته وكذا لو كان من المعاملات قول الواحد فيها مقبول كالوكالة كذا في الشمنی ٦) بالفتح والكسر ٧) بالضم ٨) بيان الثلث لآما بدلالة صيغة الجمع مع أن بيان الثلث يستلزم بيان كلمة ما ٩) مجهول ١٥) أي الحرة (بثلاث) عادت الأمة الخ ١٢) أي الأمة والحرة ١٣) أي الزوج الأول ١٤) لو كانت طلقت قبل بطلقتين ١٥) أي للحرة لو طلقت قبل بطلقة والظاهر كلمة أو ١٦) أي في التقييد بخلاف محمد ١٧) أي الزوج

في الحديث لا اشتراط الإجراء عليه كما في الخلاصة والآشبه أن حقيقة اللعن

ليست بمقصودة بل المقصود اظهار غساسة المحلل بالمباشرة والمحلل له بالعود

اليه بعد مضاجعة غيره كما في الكشف وفيه كلام فتأمل (وإن قالت) المطلقة

(حلت) أي انقضت عدتي وتزوجت بزواج آخر ودخل بي وطلقتني

وانقضت عدتي (والدة) التي ادعت المرأة التحليل فيها (يحتمل) ذلك

كما مر ٢) قد (غلب على ظنه) أي الزوج (الاول صدقها) وذلك لأن

غلبة الظن بمنزلة اليقين فيما يختاط فيه من العبادات والمحرمات (حل)

للاول (نكاحها) سواء كانت ثقة أو غيرها (والزوج الثاني يهدم) أي يبطل

(مادون الثلاث) من الطلقات فلو طلقت الأمة واحدة أو الحرة ثنتين

فعادت إليه بعد زوج آخر عادت بثلاث والأمة بثنتين عندهما (خلافاً

لمحمد) فإنهما تعودان إليه عنده بما بقى من طلقة للأمة أو الحرة وطلقتين

لها وفيه إشارة إلى أنه يهدم الثلاث بالاتفاق فلو طلق حرة ثلاثاً أو أمة

ثنتين ثم تزوجها بعد التحيل عادت إليه الحرة بثلاث والأمة باثنتين

الثاني ١٨) يعني لأجل أن خلاف محمد فيما دون الثلث خصه بالهدم للاحتراز عن الثلث قال في الفصحية والمص اشار إلى أن على المفتي أن يتأمل هذه المسئلة حيث ذكر الخلاف فيها عن محمد رحمه الله فافهم انتهى ١٩) كأنهما اجنبية مبتدأة بالنكاح ومن الطوف الخلل للتحليل لو خافت المرأة أن يشتهر امرها عند الناس وقصدت الإغفاء عن الزوج الأول أن تهيب لبعض من يثق به ثمن مملوك فيشتري به مراهقاً وزوجها به عند شاهدين ويدخل الغلام بها ثم يهب المشتري المملوك للمرأة فيبطل نكاحه ثم يرسل المملوك إلى بلد آخر ويبيعه متى لا يظهر امرها بوطئ الزوج الثاني في نظر الأول كذا في حيل العيون وفي الفتاوى الصغرى

﴿ فصل الايلاء ﴾

لغة مصدر آليت على كذا اذا حلفت عليه فابدلت الهمزة بياء والياء الفا
 ثم همزة والاسم منه الية وتعديته بمن في القسم على قربان المرأة لتضمين
 معنى البعد ومنه قوله تعالى «والذين يؤثون من نسائهم» وشرعا (حلف)
 بكسر اللام مصدر او اسم (يمنع) ذلك الحلف في الجملة فلا يرد انه ربما
 لم يمنع (وطئ الزوجة) لا غير الوطئ كما هو المتبادر فلو قال والله
 لا يمس جلدى جلدك لم يكن موليا لانه يحث بالمس دون الوطئ كما
 في فاضحان فلا حاجة الى زيادة ولا يحث الا بالوطئ على انه لو نوى
 الوطئ كان موليا كما قال البقالى واطلاق الزوجة دال على انها اهم
 من ان تكون في الابتداء والبقاء معا او في الابتداء فقط فلو آلى من
 زوجته ثم ابانها بتطليقة ثم مضت مدة الايلاء وهي معتدة وقع عليها
 طلقه كما في الذميرة لكن في فاضحان لو آلى من زوجته الامة ثم
 اشتراها فانقضت مدته لم يقع (اربعة اشهر) متوالية هلالية او يومية
 وتامه في اجارة الحقايق (حرة) حال من الزوجة (وشهرين امة) عطف
 على اربعة اشهر حرة وفيه اشارة انه لو عقد على اقل من المدينتين
 لم يكن ايلاء بل يمينا والى ان الوطئ في تلك المدة لازم ديانة ومطالب
 شرعا فلو لم يطأها في تلك المدة لاثم واجبره القاضي عليه بخلاف ما

(٢) آلى يولى على وزن افعل يفعل
 للاعلالين يقال (آليت بالمد الطبيعي
 (ف) اصله آلى (ابدلت الهمزة) الفائية (ياء
 والياء) اللامية (الفا) لتبعية فعلها (ثم) قلب
 الالف (همزة) ليتمكن التلفظ من غير احماف
 الكلمة كما اذا حذف احدى الالفين (والاسم)
 المحاصل (منه) اى من الايلاء (الية) بالفتح
 وتشديد الياء سوكتد ويجمع على آليات
 (١٢) صلة القسم (لتضمين معنى البعد) خبر
 تعديته (ومنه) اى من هذا القبيل (١٥) باعد
 بين (من نسائهم او اسم) اى المحاصل بالمصدر
 (١٧) يعنى ان القضية مطلقة عامة (*) اى
 همزة او لا يا ابدلت فصارا يلايا (س) (١٨) اى
 الايلاء (١٩) المورد البرجندى حيث قال
 الاولى ان يقول حلف على ترك الوطئ كما وقع
 في الكافي لان الحلف ربما لا يمنع تلك المدة
 انتهى وكما وقع في الدر والدرر (٢٥) اى
 عدم منع غير الوطئ كالمس مثلا (٢١) من المتن
 (ف) فرع عليه بقوله (لو قال) الخ (لانه يحث)
 في يمينه ذلك (٢٤) اى بمجرد المس من
 غير ان يطئ (٢٥) عبارته ولا يكون موليا
 الا بالحلف على الجماع في الفرج فان كان يحث
 في يمينه بدون الجماع لا يكون موليا انتهى
 (٢٦) ان يقول (ولا يحث الا بالوطئ) كما
 ظن ابو المكارم حيث قال واعلم ان الاولى ان
 يقول هو حلف يمنع الوطئ الخ ولا يحث الا
 بالوطئ حتى لا ينتقض التعريف بما اذا
 حلف لا يمس جلدى الخ فانه ذكر فاضحان
 انه ليس بايلاء لانه يحث بالمس بدون الجماع
 (٢٨) اى الحالف بالمس علاوة لعدم الحاجة
 (٢٩) بالمس (الوطئ) كان موليا كما قال البقالى
 فالزيادة مضر فضلا عن عدم الحاجة (٣١) زوجة
 للمولى (في الابتداء والبقاء) اى في ابتداء
 ايلائه وبقائه (معا او) زوجته (في) حال (الابتداء
 فقط) دون البقاء (ثم) اى بعد كونها بائنة
 اجنبية (مضت مدة) وقوله واطلاق الزوجة دال
 الخ ليس برد للبرجندى حيث قال المراد
 بالزوجة هي الزوجة الحقيقية او حكمية فيتناول
 المطلقة الرجعية دون البائنة انتهى فان مراده
 المبانة في اول الابتداء (٣٨) اى في التقيد
 بالمدينتين المضروبتين (اشارة) ظاهرة
 (بل يمينا) اى مجردا عن الايلائية (و) اشارة
 ايضا حيث يفيد ان منكر يته بهذا القيد (الى ان اه ١٤) لتلايلزم الاسترسال الى المنكر (٤٢) اى وطئ وعدمه دون

(١) فانه لا يأنم به ولا يجبر عليه الفاض

(٢) وهذه الاشارة في لفظ الزوجية كما سبق
نقلنا من البرجندى فالظاهر بلايتها كالاشارة
(٣) حيث حمل الحلف عليه كما ذهب اليه
اكثر الفقهاء كما في البرجندى (٤) اى
فيها صدق عليه تعريف الايلاء (٥) اى من
الفاظ صرح الايلاء لا يحتاج الى النية
(٦) اى باللفظ الصريح في الايلاء

(٧) ولذا يأنم بعدم الوطئ في مدته ويجبر
على الوطئ كما مر (٨) اى في الرأى من باب
علم (٩) اى في القاف وبالضم هو الاضحية
(وهو الدنو) المطلق (١٠) اى في
النون (اى نقضها) بالفتح (المعلومة) في
النص اوفى مقامها (من الشرط والجزاء) بيان
الغير (١٥) عطى على جزاء القاء ففيها
جمع بين الحلفين (١٦) اى القربان يعنى
لا يخفى اما ان يقربه ولا فعلى الاول الكفارة
وعلى الثانى البيئونة (١٧) اى اورد جملة
استثنائية بيانية وهى ما كان جوابا عن
سؤال مقدركانه قيل اذا بانئت فما حال الايلاء
اسقط ام لا فاجاب وسقط الوقت لا المؤبد
فظهر لك ان ملاحظة الاستثنائى بعد ما
بانئت بواحدة فيما معنى قوله (بلا عطى
على بانئت كما ظن) عطفا من قبيل
اذا جاء الامر استأذنت وخرجت بمعنى
واذا استأذنت خرجت كما قرر في المطول
كما اشار اليه صاحب الظن بالتفسير بقوله
اى ان لم يقربها فبانئت سقط الحلف (الخ)
والبرجندى بقوله (وسقط) بعد ما بانئت
بواحدة (الحلف الوقت) اخذ محض قوله عطى
على بانئت ولم يستوصب تفسيره مع ان حاصل
المطالعين واحد كما لا يخفى على المصالح
حتى ارتكب هو هذا العطى في شرح هذا
الكلام في الموضوعين حيث قال (بانئت منه
بواحدة وسقط الايلاء) حتى لو تزوجها ثانيا
وثالثا ثم مضت مدة اخرى لم تبين

دون تلك المدة كما في خزائن المفتين والى ان مطلقته البائنة وامته لم
يصح الايلاء منهما والى ان الايلاء نفس اليمين كما في المحيط والكافي والتحفة
وغيرها لكن في قاضخان والنهاية ان الايلاء منع النفس عن قربان المتكوبة
منعاً مؤكداً باليمين بالله تعالى او غيره من طلاق ونحوه مطلقاً او موقناً
بالمدة المذكورة وفي شرح الطحاوى ان جميع الفاظ تكون يميناً ايلاءً ههنا
وفي الاختيار ان مثل لا اقربك ولا اجامعك ولا اطأك ولا اغتسل منك
من جنابة صريح غير محتاج الى النية ومثل لا امسك ولا ادخل بك ولا
آتيك ولا ابيت معك على فراش كناية محتاج الى النية وفي النظم لو
قصد بالصريح غير الوطئ صدق ديانة وفي التنف ان الايلاء مكرره لما
كان حكم الايلاء مخالفاً لسائر الايمان في البربين حكمه فقال (فان قربها)
بالكسر من القربان بالكسر وهو الدنو ثم استعير للمجامعة كما في الطلبة
(في المدة) المذكورة (حنت) في يمينه بالكسر اى نقضها كما في الطلبة (وتجب
الكفارة) المعلومة (في الحلف بالله) بذاته تعالى وصفاته (وفي غيره) اى
حلف غير الحلف بالله تعالى من الشرط والجزاء (الجزاء) فلو قال ان قربتك
فانت طالق او والله لا اقربك تبين بواحدة في الصورة الاولى ويجب
اطعام عشرة او كسوتهم او اعتاق عبد في الثانية ولم يصرح بما اذا جمع
بينهما وفي النظم لو قال ان تزوجتك فوالله لا اقربك وانت طالق ثم
تزوجها لزمه كفارة بالقربان ووقع بائن بتركه بلا خلاى (ويسقط الايلاء)
ويبطل اليمين كسائر الايمان (والا) يقربها في المدة (بانئت) الزوجة
(بواحدة) ثم استأنف كلاماً بلا عطى على بانئت كما ظن وقال (وسقط الحلف
الموقت) اى المصرح بمدة او مدتين من التوقيت وهو تعيين الوقت
فلو قال والله لا اقربها اربعة اشهر او ثمانية اشهر ففى الاولى اذا
مضت اربعة اشهر ولم يقربها بانئت منه بواحدة وسقط الايلاء

(٢) الاظهر هنا ثم سقط الابلاء الخ كما في عبارة البرجندی (اى غير الموقت) بقريضة المقابلة (فتنى) اى المص (القسمة) لكون المجهول داخلا في المؤبد بهذا التفسير (وهذا) اى جعل القسمة مثنى (احسن) لكونه تغليلا للاقسام وهو اسهل للضبط (مما في التنق) من تثليث القسمة (بانه موقت ومؤبد ومجهول) مثاله (نحو والله لا اقربك) مع انه لافائدة في التثليث لكون حكم المجهول والمؤبد واحدا كما قال (وحكمه) اى المجهول (حكم المؤبد) وفرع عليه فقال (فلو قال والله لا اقربك) في المجهول (او) قال (والله لا اقربك ابدا) في المؤبد (ولم يقربها) فيهما (١٧) عطف على بانث والمجموع جواب لو واركتب هنا ايضا ماظن (١٨) اى على ما ذكر من المثالين (١٩) اى غير المذكور من الامثلة لان مطلق اللفظ فيما يتأبد يقتضى التأبيد كقوله والله لا اكلم فلانا فاليمين باقية لان اليمين متى كانت مطلقة لا يتحل الا بالحنث ولم يوجد فبقيت كما كانت الا انه لا يتكرر الطلاق قبل التزوج لانه لم يوجد منع الحق بعد البيئونة كذا علل عدم سقوط الابلاء المؤبد في الكافي وعمله الشمنى بعدم ما يبطله من حنث او مضى وقت وتبع البرجندی الكافي والشارح المحقق علله بقوله (لان تقدير المؤبد) اى الابلاء على الابد في تقدير وقوة (٥٥٢) فصل الابلاء

وفي الثانية اذا بانث ثم تزوجها ثانيا ثم مضت اربعة اشهر اخرى بانث
بواحدة اخرى وسقط الابلاء (لا) يسقط الحلف (المؤبد) اى غير الموقت
فتنى القسمة وهذا احسن مما في التنق انه موقت ومؤبد ومجهول نحو والله
لا اقربك وحكمه كحكم المؤبد فلو قال والله لا اقربك او والله لا اقربك
ابدا ولم يقربها في المدة بانث بواحدة ولم يسقط الابلاء وقس عليه غيره
لان تقدير المؤبد كلما مضت اربعة اشهر فكذا (فتبين) المبائة (باخريين)
اى بطلتني اخريين غير الاولى فتعسف من فسر بطلقة اخرى مع طلقة
اولى وقال بالتغليب (ان مضت مدة) اى اربعة اشهر اخرى (بعد نكاح
ثان) ظرف مضت كاللتين بعده (بلائي) في اللغة الرجوع وفي الشرع
جعل نفسه حائنا في المدة بالوطئ عند القدرة وبالقول عند العجز (ثم)
مضت مدة (اخرى كذلك) اى بلائي (بعد) نكاح (ثالث)

ان يقال كلما مضت اربعة اشهر ولم اقربك فيها فكذا اى فانت طالق ولو قال فما ذا
تمضى المدة يعمل بقوله عمل الابلاء ويقع
طلقة ولو افرع المص عليه (٢١) والكافي
والبرجندی عللا بهذا التقدير مسئلة ولا
تبين بالابلاء فيما بعد والشمنى قاس مسئلة
الابلاء فيما بعد ثلاث عليه بقوله كما لو قال
كلما مضى اربعة اشهر فانت طالق ثم اورد
في شرح ولا تبين بالابلاء بقوله واحترز بقوله
بعد نكاح ثان عن قول ابي يوسف البردغى
رحمه الله فانه قال ان اليمين تنعقد بعد
انقضاء اربعة اشهر قبل انقضاء عدتها لان
معنى الابلاء على الابد هو كلما مضت اربعة
اشهر ولم اقربك فيها فانت طالق ولو قال
ذلك لكان الحكم فيه ما بينا والاصح ما ذكره
المص وهو قول الكرخى انتهى فتأمل وميز
فان شأن الشارح المحقق ان يجرى ما قالوا
في مسئلة في موضوع آخر مناسب لما بادى
تصرف وهذا كثير الوقوع من الشارح
المحقق فليكن هو من قوة التصرف في الكلام
فلم يتبع لما صنعه الاقوام (٢٢) اى خرج من
الطريق الواسع (من) اى شارح (فسر)
اخريين (بطلقة اخرى مع طلقة اولى) في

توجيه ثنية اخريين (٢٤) اى بتغليب الثانية على الاولى حتى لو قال بثنتين لم ينجح
الى القول بالتغليب ولا بد من ان يفسر هذا الشخص قول المص (ثم اخرى) بثم تبين اخرى (كذلك) اى ان مضت تلك
المدة بلائي (بعد ثالث الخ) لان شرط التفسير المذكور قد تم بقوله ان مضت مدة اخرى بعد نكاح ثان بلائي فقط من غير حاجة
الى معنى مدة اخرى نالته اعلم اني لم اجد هذا التفسير فيما عندي من الشروح المشهورة كابي المكارم وفخر الدين والبرجندی
والشمنى ولا في شروح سائر المتون فالاولى في التعبير والتفسير بطلقة اخرى مع طلقة اولى بارتكاب التغليب وهم لا يعبا بتعسفه
حتى يشمل الحاضر المجاز فسر به شارح اولى (ظرف مضت) ظرف (اللتين) بكسر التاء جمع التى والظاهر اللواتي في غير
العقلاء بعده اى بعد هذا الظرف وهو قوله (بلائي) يعنى ان قوله بلائي ليس متعلقا بالنكاح لانه لا معنى لتقييد النكاح بعدم
الرجوع بالوطئ وبطلقة المعطوف وهو كذلك لانه كناية عن قوله بلائي وهو في المعطوف متعلق بمضت المقدار ولا يمتثل
غير ذلك نعم من فسر (ثم اخرى) بثم تبين اخرى يجعل (كذلك) متعلقا بتبين المقدار كالشمنى فان نسخته (فتبين
باخرى) بصيغة المفرد على خلاف النسخة المتعارفة فلا محالة فسر قوله (ثم اخرى) بثم تبين اخرى وفسر (كذلك) بان
مضت مدة اخرى بلائي انتهى (جعل) اى الحالف

(١) ای فی التقييد ببعء النكاح الثاني والثالث (بلا نكاح) صفة لا يتعقد (٣) ای النكاح الثاني والثالث (٤) ای قبل مضى عدة (الایلاء ٥) إنما قيد به لأنه لا يبقى الحلف بالطلاق ح لما تقرر من أن الطلقات الثلاث بالتعليق أو بدونه يبطل التعليق (كما مر) بقوله بأخرين (٧) ای تنجيزاً بلا تعليق (٨) بالواو الحالية ولا نفى الجنس خبره (٩) تميز من نسبة ثابت فالمعنى لا يبقى ولا يثبت حكم الایلاء بعدها ای الطلقات الثلاث لأنه مقيد بطلاق هذا الملك القائم وقد استكمل ما يملك في هذا العقد من الثلاث فبطل الملك القائم (١٥) توطئة للمتن الآتي (بعد) تحليل (١٢) ای فی المدة المعهودة (١٣) حيث أسلف وبقي الحلف بعد الثلاث الخ (١٤) لزواله فصار كما لو قال لأجنبية والله لا أقربك ثم تزوجها فإنه لا يكون مولياً لكن يجب الكفارة إذا قربها أعلم أن قول المص هنا ولا تبين بالایلاء عطى على قوله أن قربها الخ يتقدير ولو لم تقربها لا تبين إلى هذا أشار في الفصحية كالمص في الشرح ولا معنى لعطفه على كفر ولما علم هذا بالمقايضة على قوله والابانت وسقط الخ عطى هكذا تحقيقاً لمعنى الاختصار على ما هو شأن الكتاب والعجب من الشراح أنهم لم يتعرضوا لهذا التقرير فياليت عرضت لهم بالتفسير ولو حمل قوله بالایلاء على معنى عدم القربان لم يحتاج إلى هذا التقدير لكنه بعيد فليتأمل فيه وقد كنت كتبت هذا العطف قبل تأريخ هذا التصنيف بمدة كثيرة قريبة تخميناً إلى خمس وثلاثين سنة في حاشية كتابي أبي المكارم (١٥) هي التي ليس لفرجها ثقب (أو صغيرة) لا توطئ مثلها (١٧) مسافة لا يقدر على قطعها مدة الایلاء أو الزوج غائب كذلك في الفصحية فيه أشكال لا مقدار كل منهما على الخروج فيلتقيان فيما دون أربعة أشهر وأجاب بأن قدرتها غير معتبر في حقه كما في الجمعة انتهى (١٨) لا يمكنه (الوطئ في المدة ١٩) أي كونه كذباً (٢٥) بالرفع خبر ذا وكذا لأقضاء كما هو الظاهر

وفيه إشارة إلى أن الایلاء لا يتعقد بعد البيئونة بلاكاح فلو كانت المبانة ممتدة الطهر ومضى أربعة أشهر أخرى لم تبين بشئ وهو الأصح كما في المبسوط وإلى أن ابتداء المدة الثانية من وقت النكاح سواء كان النكاح قبل مضى العدة أو بعد وفي النهاية أن ابتداءها من وقت الطلاق أن كان قبله (وبقي الحلف) بالله ويترتب عليه حكمه (بعد) وقوع (ثلاث) من الطلقات سواء كانت بالایلاء كما مر أو بالتنجيز مثل والله لا أقربها ثم طلقها ثلاثاً (ولا الایلاء) ثابت حكماً بعدها لأنه استكمل ما يملكه في هذا العقد من الثلاث فإذا تزوجها بعد زوج آخر (فان قربها) فيها (كفر) عن الحلف لبقائه (ولا تبين بالایلاء) لأنه لا إیلاء (ولو عجز) المولى (عن الفئ) الشرعى المذكور (بالوطئ) ظرف الفئ (لمرض أحدهما) ای الزوجين مرضاً لا يقدر معه على الوطئ في كل المدة (أو غيره) ای غير المرض ككونها رتقاء أو صغيرة أو غائبة أو ناشئة (فقيته أن يقول فئت إليها) أو راجعتها أو بطلت الایلاء (فان قدر) على الوطئ من فاء بلسانه (قبل) مضى (المدة) المذكورة (فقيته بالوطئ) وبطل فيؤه باللسان (و) إذا قال لامرأته (في) غير مذاكرة الطلاق (انت على حرام أن نوى الظهار) فهو ظهار عندهما خلافاً لمحمد رحمه الله والأول هو الصحيح كما في المضمرات (أو) الطلقات (الثلاث) فتلا كما مر في الطلاق (أو) الكذب فمانوى) أي فهو كذب وذاديانة وأما قضاء فبالإلاء كما في المضمرات (وإن نوى التحريم) أو اليمين (فبالإلاء وإن نوى الطلاق) بائناً أو رجعيًا واحدًا أو اثنين (أو لم ينوشيثاً) من الظهار والطلاق والایلاء

(١) ليس من المتن بل من الشارح المحقق فقد يرجزاء لقوله وان نوى الخ لانه جعل قول المص (وكذا) مبتدأ على مذهب الاخفش كما يأتي وجعل المذكور فيما بعد من قوله (فبائنة) خبر الكذا بزيادة الفاء في خبرا لمبتدأ على مذهب الاخفش كما هو عادته من ربط المذكور على القريب وتقدير مثله (٥٥٤) فصل الخلع

للبيع وقد مر مرارا (٢) اي بثبوت هذا الحكم لهذا الشرط (في) كتاب الطلاق (٣) اي لكون هذا الحكم مما مر فعلم في الطلاق (٥) في اخير الدرس من قوله فبائنة اي بدالته (٦) اي حكم هذا الشرط حاصله لم يذكر المص هذا الجزاء لهذا الشرط وقدره لهذين الوجهين (لكن في المضمرات) حكم (ان لم ينو شيئا فابلاء) لا البيئونة المطلقة (٩) اي قولنا انت على حرام بفتح التاء (كان يميننا فلو مكنت زوجها) من جماعها (١١) للحنث في يمينها (١٢) مبتدأ لانه في قوة ومثله خبره (فبائنة) كما قال (بالفاء الزائدة في خبر المبتدأ) هو لفظ (كذا) فهو مراد اللفظ بدل من المبتدأ بياناه (١٦) قيد المبتدأ او قيد زيادة الفاء في الخبر حيث لا وجه لاي راد الفاء على المشهور لان المبتدأ ليس مما تضمن معنى الشرط وقد مر ما يتعلق بهذا المقام اعلم ان هذا التوجيه رد لتوجيه الفاضل ابي المكارم حيث قال وقوله فبائنة الخ جزاء لقوله وان نوى الطلاق وكتب في منهياته وكان الاحسن تقديره على قوله كذا الخ انتهى لئلا يعترض بين المبتدأ والخبر ويسبق ما يشار اليه بكذا وبحوية الشارح المحقق اندفع الكل غير خاف للركي (وقيل انه) اي قوله كل حل على حرام (بصرف) الى المأكول والملبوس فعلى هذا لا يتبع به الطلاق (١٧) اي بهذا القول الطلاق (في) حق (نسائه) نوى (اليمين في) حق (نعم الله فطلاق) نسائه (١٨) لو استباحها كفر (من لازوجه) فاعل حلف (٢٥) في قوة ان يقف ان تزوجت فعلى حرام (٢١) اعلم ان قولهم على تجازب فيه ما قبله وما بعده (٢٢) في شرح رموز (فصل لا بأس بالخلع الخ) (٢٤) اي اذا كان الخلع في الشرع خاصا بما يعرض فاستعماله (في) مطلق (الطلاق البائن) بعوض او بغيره (٢٧) من قبيل ذكر الخاص واردة العام واما المجاز بين اللغوي والشرعي فمجاز آخر مقرر وقد بينه ابو المكارم بطريقتين (٢٨) اي لفظ الخلع

والكذب (فيه) اي في قوله انت على حرام فبائنة كما مر في الطلاق ولذا ولما يأتي لم يذكره لكن في المضمرات ان لم ينو شيئا فابلاء وفي المحيط ان المرأة اذا قالت كان يميننا فلو مكنت زوجها كفرت (وكذا) ان نوى الطلاق او لم ينو شيئا (في) قوله (كل حل) او كل حلال او حلال الله او حلال خد اي او حلال ابزد او حلال المسلمين (على حرام فبائنة) بالفاء الزائدة في خبر المبتدأ كذا على مذهب الاخفش وقيل انه بصرف الى المأكول والملبوس والفتوى على الاول كما في المضمرات وعن محمد رحمه الله انه لو نوى الطلاق في نسائه واليمين في نعم الله تعالى فطلاق ويمين كما في المحيط ولو حلف بالحل والحرمه من لازوجه له فتعلق عند ابي جعفر وبمين عند ابي بكر الرازي فلو تزوج امرأة طلقت على الاول وكفر على الثاني وبه نأخذ كما في المحيط

فصل الخلع

(لا بأس بالخلع) بالضم في المرأة وبالفتح في غيرها كما في الاختيار لكن في المغرب انه بالضم اسم لغة النزاع والقلع وشرعا عقد لازالة الزوجية بما تعطيه من المال كما في الاختيار والايضاح والخزانة والنهاية والمضمرات وغيرها فاستعماله في الطلاق البائن مجاز كما في التحفة وذكر في التنف انه حقيقة في كليهما وفي الفصولين ان الخلع بعوض وغير عوض متعارف

والاستعمال

(٢٩) اي فيما بال وبدونه (د) يقويه ما (في الفصولين) من (ان الخلع بعوض الخ) وغالب استعمال لا بأس فيما كان تركه اولى ففيه اشعار بان عدم الخلع اولى وان كان عند الحاجة (ابو المكارم)

(١) أى من معدودة محصى (٢) فان كثرة الاستعمال دليل الحقيقة (٣) تفريع لما فى التنف والفصولين (٤) فى تعريفه (الخلع لفظ زال به ملك النكاح) مطلقا سواء كان بهال او بدونه (٥) أى الخلع الشرعى (٦) من البراءة (٧) عطى على (٨) كان بين (٩) أى فى اللفظ الذى فى صدر الفصل وهو لابس (١٠) وان عند الحاجة لأن تحت لابس يؤس قليل (١١) أى الكراهة المدلول بالصدر (١٢) هما قوله تعالى فلا تأخذوا منه شيئا وقوله فلا جناح عليهما فيما افتدت به (أى) عند (ضرورة) بالإضافة البيانية او بالتنوين بيانها (١٣) قوله لتعارض النصين احدهما قوله تعالى فان خفتم الا يقيما حدود الله فلا جناح عليهما فيما افتدت به والثانى قوله تعالى وان اردتم استبدال زوج مكان زوج وآتيتن احديهن قنطارا فلا تأخذوا منه شيئا (ملا سعيد بن احمد الشردانى) (١٤) الزوجين (الصالح) أى المصالحة بينهما (١٥) أى نزاع وخصوصا (١٦) بالضم (فان لم يصالحا) بالفتح (٢٥) بالرفع غير مبندأ محذوف أى هو أى الغير المعين معلوم جنسا او نوعا (٢١) من بين ذلك المعين المعلوم (او) هو (مجهول فح يرجع) الزوج (اليها بمهرها) أى يأخذ ما اعطاه من المهر (٢٥) أى المتخالف من قوله بما صالح مهرها وهوانه ليس لابس بالخلع بما لا يصالح مهرها (٢٦) أى ضرورى ومجزوم (٢٧) مما لا يصالح مهرها (او) فى بطون (جاريتهما او) فى (ضرور غنمها او) فى (نخيلها) الخ (٣٢) أى الخلع (٣٣) وبها يقع البائن (٣٤) كما فى الكنايات (٢٥) أى جازان يكون مهرها جازان يكون بدلا فى الخلع ولا ينكس ولهذا يصالح اقل من عشرة دراهم بدل الخلع ولا يصالح مهرها وفى المبسوط وان اختلفت منه بما فى بطون جاريتهما او بطون غنمها فهو جائز وله ما فى بطونها بخلاف الصداق فانه فى مثله يجب مهر المثل وان لم يكن فى بطونها شئ فلا شئ له لانه ما غرته (مولوى الياس) (٣٥) أى النية (ههنا) أى فى الفاظ الخلع (٣٦) أى فى قول المحيط كالصريح او فى ابراده من المتفرقات (٣٩) أى فى قوله (يجب) الخ لان المضارع المجرد يتبادر منه الحال وكذا اخذ (الكفارة والرهن به) أى ببذل الخلع جائز (٣٤) لان الوجوب لا يتصور بدون القبول والالتزام

(٥٥٥)

فصل الخلع

والاستعمال فيهما اكثر مما ان يحصى كما لا يخفى فينبغى ان يقال الخلع لفظ زال به ملك النكاح والفاظه الخلع والمبارأة والتطليق والمباينة والبيع والشراء كما فى التنف وصورته بالعربية ان تقول الزوجة خالعت نفسى منك بكذا فقال خلعت وبالفارسية خويشتن را از تو بكابين كه مراست بر تو ونفقة عدة خريدم بيك طلاقى فقال فروختم بتوبابين شرطها وفى الصدر دلالة على انه جاز وكره وذلك لتعارض النصين (عند الحاجة) أى ضرورة عدم قبول الصالح وفى شرح الطحاوى اذا وقع بينهما اختلاف فالسنة ان يجتمع اهل الرجل والمرأة ليصالحوا بينهما فان لم يصالحا جاز له الطلاق والخلع (بما صح مهرها) من المال سواء كان معيناً فبأخذه لاغير او غير معين معلوم فبأخذ وسطا او مجهولا فيرجع عليها بمهرها كما فى التنف والباء متعلق بالخلع والمفهوم ليس بقعطى فلا يلزم بأس بالخلع بما دون العشرة بما فى بطن غنمها او جاريتهما من الولد او ضرور غنمها من اللبن او نخيلها من الثمار كما فى المحيط وغيره (وهو) أى الخلع (طلاق بائن) لأنه من جملة الكنايات فيشترط النية الا ان المشايخ قالوا أنها لم تشترط ههنا لانه بحكم غلبة الاستعمال صار كالصريح كما فى متفرقات طلاق المحيط وفيه إشارة الى اشتراط النية فى ظاهر الرواية (ويجب عليهما) أى على المرأة (بدله) أى الخلع وفيه إشارة الى ان ذلك البدل واجب فى الحال لكن التأجيل جائز الى معلوم ومجهول وكذا الكفارة والرهن به كما فى الخلاصة والى ان قبول البدل شرط لوقوع الخلع كما فى النظم (وكره) تحريما وقيل

وكذا اخذ (الكفارة والرهن به) أى ببذل الخلع جائز (٣٤) لان الوجوب لا يتصور بدون القبول والالتزام

تنزيها كما في الاختيار (أخذه) أي اخذ شيء من المهر لقوله تعالى
 «فلا تأخذوا منه شيئا» لكن لو أخذه طاب عند العامة كما في النظم
 (ان نشر) المرأة أي كرهها (و) كره (أخذ الفضل) على ما قبضته
 من المهر على رواية الأصل ولم يكره على رواية الجامع كما في الكافي
 ولم يفصل الحاكم وقال إذا اختلعت على أكثر من مهر المثل يكره أن
 يأخذ أكثر مما أعطاه وفي الجامع لا يكره كما في النظم (ان نشرت)
 الرجل فلا يكره اخذ ما قبضته منه (وان طلق بمال) أي قال لها أنت
 طالق بعوض مال يجب لي عليك (أو على مال) أي على شرط مال
 يكون لي عليك (وقع بائن) لأنه في معنى الخلع (ان قبلت) المرأة
 المال في المجلس وفيه اشعار بان الطلاق لم يتوقف على اداء المال
 وان لزم عليها اداؤه كما في الفصولين (و) ان خالع مسلم او طلق
 (بخمر) او على خمر كما في الكافي والاختيار والفصولين ولم يذكره
 اعتمادا على ما سبق فلم يختص الحكم بالبلاء كما ظن (او غنير) اودم
 او مينة او غيرها مما لا قيمة له اصلا (لا يجب) على المرأة للرجل (شي)
 من المال وان قبلت ثم عطف عليه وقال (ووقع) طلاق (بائن في) صورة
 (الخلع) وطلاق (رجعي في) صورة (الطلاق) فانه لم يجب البذل فان
 خرج مخرج السكناية فبائن ومخرج الابيضاح فرجعي (وان طلبت) الزوجة
 من الزوج (ثلاثا) من الطلقات (بالف) وقالت طلقني ثلاثا بالف (فطلقها)
 طلقة (واحدة فبائنة) تقع (بثلث الالف) بلا خلاف لانقسام اجزاء العوض
 على اجزاء العوض (وفي) ان طلبت ثلاثا (على الف) فطلقها واحدة
 (رجعية بلا شيء) من الالف للزوج على الزوجة (عند ابي حنيفة
 رحمه الله) وبائنة بثلث الالف عندهما كالأول وان طلبت ثلاثا بالف

(١) أي كان الكراهة من جانب الزوج

(٢) أي بالرواية (وقال) بانه خلافية

(٣) أي كرهت (الرجل) الخ

(٤) أي الطلاق بالمال (٧) وبه وقع بائن

(٨) أي في اشتراط مجرد القبول

(٩) أي بعلى ايضا (في الكافي) الخ

(١١) أي المص كلمة على

(١٣) أي الاختصاص بالبلاء ولم اجده في

ابي المكارم والبرجندی والشمي

(١٤) أي على لا يجب الخ (١٥) أي الصريح

والايضاح (١٦) أي يقع واحدة من الثلاث

(بالف وثلثان) منها (بلا شيء)

عطف على جملة واحدة بالف (١٨) بفتح

الهمزة ناصبة مصدرية دخلت على الماضي

والمعنى وفي وقت طلبها (١٩) أي بكلمة

على لا البلاء كما في الاول ويحتمل ان يكسر

فيكون اعادة ما قبل المعطوف عليه وهو

بالف والمعنى وفي صورة ان طلبت ثلاثا

بالف الخ (وان طلبت ثلاثا بالف

أو على الف) لفظ ثلاثا هنا سهو وقع

من القلم باتفاق النسخ بدل واحدة كما

يظهر بالرجوع الى المطولات والا لا يرتبط

التفريعات والتفصيلات الآتية ولا يصح

المقابلة بمسئلة المتن ولا يظهر فائدة قيد

ثلاثا في المتن

(١٥) الانصاح نسخه

(١) ان طلبت طلبا ثلثا بان قالت طلقني بالى طلقني بالى او قالت طلقني على الف طلقني على الف طلقني على الف بان يكون ثلثا مفعولا مطلقا مجازيا بالطلب (٢) اى فان طلقها ثلثا بان قال طلقتك ثلثا بلاشئ عنده لان كلامها لا يدل على طلب الثلاث بالى صريحا

بل الظاهر من كلامها انها طلبت الواحدة بالى وهو اى الزوج لم يعط مطلوبها حيث طلقها ثلثا فيقع الثلث بلاشئ فاندفع مخالفته هذه المسئلة للمسئلة التى ذكرت فى المتن بقوله وان طلبت ثلثا بالى فطلقها واحدة فبائنة بثالث الالف بلاخلاف بانه يفهم من المسئلة التى مرت انه ان طلقها ثلثا فى هذه الصورة يقع الثلث بالالف بلاخلاف لان الثلث فى المسئلة التى مرت مفعول به لقوله طلبت كما يفهم من تفسير الشارح فيها حيث قال ثلثا من الطلقات لامفعول مطلق مجازى تأمل (من تحريرات صاحب المظهر ملا عبد الله النصوى) * من غير ذكر المال (طلقت) الخ (٣) من الثلاث مبتدأ خبره (بالى) (وثنتان) منها مبتدأ خبره (بلاشئ) والجملة معطوف على جملة واحدة بالى (٦) اى بذكر المال عطوف على ان طلقها ثلثا الخ (٧) اى وان قبلت الالف (تقع الثلث واحدة) منها تقع (بالى والاخرى) منها تقعان (بلاشئ) كما فى الحقايق فى البحر الرائق فى شرح منتهى السكز قالت طلقني ثلثا بالى فطلق واحدة له ثلث الالف وبانت الخ قيد بقوله ثلثا لانها لو قالت طلقني واحدة بالى فقال انت طالق ثلثا فان اقتصر ولم يذكر المال طلقت ثلثا بغير شئ فى قول ابى حنيفة رحمه الله وقال صاحباه تقع واحدة بالى وثنتان بغير شئ ولو قال انت طالق ثلثا بالى يتوقف ذلك على قبول المرأة فان قبلت يقع الثلث بالى وان لم تقبل لا يقع شئ ولو قالت طلقني واحدة بالى فقال لها الزوج انت طالق واحدة واحدة واحدة يقع الثلاث واحدة بالى وثنتان بغير شئ عند الكل كذا فى الحانية انتهى بظهر لك من هذا ما كنتالك من السهو فلا تغفل (١١) اى الخلع ما لم تقبل الزوج (١٢) اى الخلع (١٣) خبر كان (للعقد) صلته ويجوز ان يكون الشطر مضافا الى العقد (١٤) اى العقد (انه يصح رجوعها) الخ

او على الف فان طلقها ثلثا طلقت ثلثا بلاشئ عنده واما عندها فيقع الثلاث واحدة بالى وثنتان بلاشئ وان طلقها ثلثا بالى طلقت الثلاث بالى ان قبلت والا لا يقع شئ عنده واما عندها فان لم تقبل يقع واحدة بالى والا يقع الثلاث واحدة بالى والاخرى بلاشئ كما فى الحقايق (والخلع) كالطلاق بمال (معاوضة فى حقها) اى المرأة فلا تنفرد به فكان من جانبها شطرا لعقد من فروعه انه (يصح رجوعها) من ايجابها قبل قبول الزوج فاذا قالت اختلعت نفسى منك بكذا او اشتريت طلاقى منك بكذا او اخلعتنى على كذا فرجعت عنه قبل قبوله بطل الايجاب (و) منها انه يصح (شرط الخيار لها) اى شرط الزوج الخيار للمرأة فلو قال خالعتك او طلقتك على كذا على أنك بالخيار ثلثة ايام فقبلت جاز فبطل الخيار ان ردت فى الثلاث وطلقت ان لم ترد فيه ولزم البذل وهذا عنده واما عندها فلم يجوز الخيار فوق الطلاق ولزم البذل (و) منها انه يقتصر على المجلس اى مجلس الايجاب فالايجاب فى الامثلة يبطل قبل القبول بالاعراض عنه كما اذا قامت عن المجلس او قام ومنها انه لا يصح منها التعليق بالشرط ولا الاضافة الى الوقت ومنها انه يتوقف على حضور الزوج حتى لو غاب فبلغه واجاز لم يجوز كما فى المحيط (و) الخلع كالطلاق بمال (بمين) اى تعليق للطلاق بقبولها (فى حقها) اى

(٥) قوله فلا يتفرد اى لا يتفرد الزوج على ايقاع الخلع وحده (قوله من فروعه اى من فروع المتن انه يصح اه (حسن) ١٤) اى ومن فروعه (انه يصح الخ) ١٨) او شرط المرأة لنفسها كما صرح به فى البرجندى (١٩) او قالت المرأة خالعتك على اى (٢٥) او قبل هو جاز الخ والقصر للزوج تقصيرا او اكتفاء (٢١) اى عن المجلس

الزوج (حتى انعكس الأحكام) المذكورة فلا يصح رجوعه قبل قبولها ولا يصح خياره لنفسه اجماعاً ولا يقتصر على المجلس فلا يبطل بقيامه عن المجلس قبل القبول لكن يبطل بقيامها ولا يتوقف على حضورها بل يجوز إذا كانت غائبة فإذا خالعا فلها خيار القبول في المجلس ويصح منه التعليق بالشرط نحو ان جئتني بالفل فانت طالق ويصح الاضافة الى الوقت نحو اذا جاء غد فقد خالعتك على كذا (والعبد) والامة في العتق (بمنزلتها) أي المرأة في الخلع فالمولى بمنزلته حتى انه اذا قال العبد للمولى اشتريت نفسي منك بكذا كان له الرجوع قبل قبول المولى واذا قال المولى له بعث نفسك بكذا ليس له الرجوع وقس عليه شرط الخيار والاقتصار على المجلس (ويسقط) من الاسقاط (الخلع) بلا ذكر المال على ما هو المتبادر (و) كذا (المباراة) هي ان يبرئ كل منهما الآخر وقال المطرزي انها من البراءة وترك الهمزة فيها خطأ (حقوق النكاح عنهما) أي الزوجين منها النفقة المفروضة بالقضاء واما نفقة العدة والولد فلا تسقط الا بالذكر والسكنى لا يسقط مطلقاً ومنها المهر الغير المقبوض واما المقبوض فيرد على المختار وان نوى بالخلع الطلاق يقع ولا يسقط المهر بالاتفاق والمتبادر من النكاح هو الصحيح فان الخلع في النكاح الفاسد لا يسقط المهر واذا وطئ المتكوجة بهذا النكاح اختلف في سقوطه وكذا اذا بان امرأته ثم خالعا في العدة وفيه اشارة الى انهما لا يسقطان ما سوى ما ذكرنا من الديون وعنه أنه مسقط كما في الفصولين وقال محمد رحمه الله لا يسقطان الا ما سمياه وابو يوسف رحمه الله مع محمد رحمه الله في الخلع ومع أبي حنيفة رحمه الله في المبرأة (وان خلع) الاب (صبيته بمالها لغا) أي لم يؤثر في شيء (الافى وفروع الطلاق) فلا شيء عليه من ماله ومالهها وقيل لا يقع الطلاق والاول اصح كما في الهداية وفيه اشعار بان الطلاق لا يتوقف على اجازتها وقيل يتوقف

(١) للاقتصار على المجلس في حقها

(*) وحاصله ان العتق بمال معاوضة من جانب العبد كالخلع في جانب المرأة فتعتبر من جانبها احكام المعاوضات بخلاف جانب المولى فانه بمنزلة الزوج فينعكس فيه تلك الاحكام (ابن العابدین) (٢) أي كالخلع في تبادل عدم ذكر المال (المباراة) الخ (٣) أي المبارأة مشتق من البراءة (٥) أي في لفظ المبارأة والقراءة بالالف بالتسهيل (٦) أي سواء ذكرت او لا

(٥) أي ترد المرأة ولا تبرأ عنه (ابن العابدین)

(٧) اذا لم توطأ (٨) أي الفاسد (٩) أي المهر (١٥) أي في المتن (اشارة) الخ (١٢) أي الخلع لا المبارأة (١٣) لما سواه من الديون (١٤) من المهر (١٥) أي الاب (١٦) أي الصبية

(١٧) أي في استثناء المتن

والأول الصحيح والمراد بالطلاق البائنُ اذا الفرقة اذا كانت بلفظ الخلع
فبائن وبالطلاق رجعي كما في العمدى (واعلم) انه قد اجرى لفظ لغا
مجرى الفعل المنفى ليصح الاستثناء وهذا الاجراء في الفاظ محصورة ليس
هو منها كما بين في موضعه (وكذا) لغا لافي وقوع الطلاق (ان قبلت)

الصبيبة المال سواء كان احد العاقدين اباه او اب ابيها وفي رواية لم
يقع الطلاق الا بقبول الاب ولا يجب عليه البذل لان عبارته في صغرها
كعبارتها في كبرها وفي رواية لم يجب عليه شئ لعدم الضمان ولا عليها
لان مالها لا يتبرع به كما في الكرماني وفيه اشارة الى اشتراط كونها من
اهل القبول بان كانت تعرف كون الخلع سالبا والنكاح جالبا والى ان لا
شئ عليها والى ان العاقد لو كان اجنبيا لم يقع بلا قبول الصبيبة والاب
وذا بلا خلاف كما في الذخيرة (وان خلع) الاب صبيته (على انه ضامن)
اي ملتزم المال وان كان في الاصل المتحمل لما على الاصيل (فعليه) اي
الاب (المال) اي البذل كما على الزوج المهر فيقع الطلاق ولم يسقط
المهر كما في الهداية وذكر في الفصولين ان الاب اذا رأى ان الخلع
لها بان علم انها لا تحسن العشرة معه وخلعها يسقط المهر عند مالك ولو
قضى به القاضى ينفذ قضاؤه لانه مجتهد فيه والله سبحانه اعلم

﴿ فصل الظهار ﴾

(الظهار) لغة مصدر ظاهر الرجل اي قال لزوجته انت على كظهر امي
اي انت على حرام كبطن امي فكفى عن البطن بالظهر الذي هو عمود
البطن لتلايد ذكر ما يقارب الفرج ثم قيل ظاهر من امرأته فعدي بمن
لتضمين معنى التجنب لاجتناب اهل الجاهلية عن المرأة المظاهر منها
اذ الظهار طلاق عندهم كما في الكشاف وشرا (تشبيهه) مسلم عاقل بالغ
ولم يصرح به لشهرته فلا يصح ظهار الذمي والمجنون والصبي (ما يضاف)

(١) كما اشار اليه بقوله اي لم يؤثر الخ (٢)
(اي اللغو ٣) اي من تلك الالفاظ الجارية
مجرى النفس (٤) اي الاب (٥) اي الاب
(في حال صغرها) اي الصبيبة (٨) اي الصبيبة
(٩) وفيه لا وجوب للاب (١٥) من الاب
(١١) اي بمالها (١٢) اي في قوله ان قبلت
(١٣) اي ان اللغوية ووقوع الطلاق مشروط
بكون الصبيبة من اهل القبول سواء قبلت
بالفعل ام لا وجه الاشارة ان القبول بالفعل
فرع الاهلية للقبول ثم اعلم ان قوله ان قبلت
بعد المسئلة الاولى لا وجه لكونه شرطا وقيدا
فيكون وصليته ورفاقه الواو اكثرية كما لا يخفى
والعجب ان الشراح لم يتعرضوا الى هذا
التحقيق فتفرد به خاطري وهو سبحانه اعلم
(١٤) اي الطلاق (١٥) يعني ان قوله ضامن
معطوف على بمالها (١٦) لفظ الضامن (١٧)
من الوضع (١٨) اي الملتزم (لما) لزم
(على الاصيل) وهنالك (٢٥) اي
المعيشة (٢١) اي بمنزلة مالك (٢٢)
الحنفي (٢٣) ولهذه الفائدة ذكرها فيهما
ونقله هنا كما لا يخفى وفي لفظ الضامن اشارة
الى حسن الاختتام لان الضمان يدل على
الفراغ في الجملة كما تقدم من الكلام كما
يأتي في بيان حسن اختتام كتاب الوديعه من
المرام فانتظر (٢٤) في شرح رموز فصل
(الظهار) الخ (٢٦) اي فرج امه وهو البطن
تكريما لها (٢٧) اي اهل الجاهلية (٢٨)
ان بما ذكر من الفيود

(١) أى لبيان كلمة ما (٢) حال كون المضى اليه من (مجموع الزوجة حقيقة) كان المجموع (أو حكماً) قانداً فمع ما فى أبى المكارم حيث قال وكلمة من تبعيضية أو ابتدائية وجعلها بيانية توهم من الشارح السمرقندى (٥) صلة التشبيه (٦) بتخفيف الراء بيان ما يحرم (٧) من عضو (٨) بالتشديد (٩) لعدم التشبيه للحمل الذاتى (١٠) تفريع على قوله ليس بظهار الخ (١١) أى لفظ التشبيه إلى ما (١٢) أى الزوجة شبهت الزوج بقولها (١٣) بالفتح (١٤) فان الرجل ليس مما يضاف إليه الطلاق (١٥) أى قوله من الزوجة (١٦) بالتثنية (١٧) أى المشبه (١٨) لأنها (١٩) فصل الظهار

وينسب (اليه الطلاق من الزوجة) للتبيين والمعنى مجموع الزوجة حقيقة أو حكماً مثل جزء من الأجزاء الشائعة والمعبر بها عن الكل (بما يحرم اليه النظر من عضو محرمة) أى المحرم نكاحه مؤبداً سواء كان بنسب أو رضاع أو صهرية فالتشبيه مخرج بنحو أنت أمى أو أختى أو بنتى فانه ليس بظهار كما فى مبسوط صدر الاسلام والتعاين فلما قال ان فعلت كذا فانت أمى وفعله فهو باطل وان نوى التحريم وإضافته محرمة لما قالت لزوجهما أنت على كظهر أمى فانه ليس بشئ^{١٥} وعن أبى يوسف رحمه الله انه ظهار وقال الحسن انه يمين كما فى المحيط والبيان مخرج لاجنبية ولا مند^{١٦} ان تزوجتك فانت على كظهر أمى فانه لم يكن ظهاراً الا اذا تزوج الاجنبية أو الامة بعد اعتاقها فانه ينقلب إلى الظهار كما فى قاضى خان وغيره والمحرم مخرج لما اذا شبه بمزنية الأب أو الابن فان حرمتها لا تكون مؤبدة ولذا الوحكم بجواز نكاحها نفق وهذا عند محمد رحمه الله خلافاً لأبى يوسف رحمه الله ومدخل^{٢٣} لما اذا شبه بظهار أم امرأة قبل هذه المرأة^{٢٥} أو نظراً إلى فرجها بشهوة فانه ظهار عند أبى يوسف رحمه الله خلافاً لأبى حنيفة رحمه الله ولما اذا قال أنت كأمى فان التشبيه بالأم تشبيه بظهارها وزيادة كما صرح بذلك فى المحيط على أن ذكر الموصول وادعى طريق المثال فبطل ما ظن ان التعريف باطل لحررها وان من الأولى للتبعيض أو الابتداء ومن الثانية ليس لهما ولا للبيان

ليساً بزوجة للمظاهر ولهذا قال (الا اذا تزوج) الخ (٢٢) أى هو أو المولى (٢٣) عطف على مخرج (٢٤) بالتشديد ماض (٢٥) أى التى شبه بظهارها (٢٦) عطف على قبل (٢٨) أى تلك المرأة ومدخل لكنه (لما اذا قال) الخ (٢٩) جواب عما قيل انه ليس فيه تشبيه بعضو يحرم النظر اليه من محرمة (٣٥) أى مع زيادة من اعضائها الاخرى مدخل لما اذا شبه بنفس المحرم وان أبى عنه ظاهر البيان بالعضو بقريظة التعليل المذكور والعلاوة الآتية وأما دخول تشبيه نفس الزوجة بعضو المحرم فقد استفيد من حمل كلمة من الأولى على البيان ولهذا عطف فيما بعد قوله وان من الأولى الخ على قوله ان التعريف الخ (٣١) علاوة لقوله فان التشبيه بالأم الخ (٣٢) أى الثانى (٣٣) لأعلى طريق الامتزاج والتخصيص (٣٤) تفريع لقوله ومدخل لما اذا شبه الخ ولما اذا قال الخ (٣٥) من أبى المكارم (٣٦) أى تلك الصور الثلاث من انه اذا شبه بظهار أم امرأة قبلها أو نظراً الخ واذا قال أنت كأمى الخ (٣٧) بطلانه بما مر فى صدر الفصل من قوله للتبيين والمعنى مجموع الزوجة حقيقة أو حكماً الخ (٣٨) فيه انه ليس فى كلام الطان فى من الثانية اثر من هذا ولم يتكلم انها لاى شئ حيث عبارته هكذا ثم لا يخفى ان كلام المصنف لا يتناول تشبيه الامة والاجنبية على ما ذكره ولا تشبيه الزوجة نفسها بما يحرم اليه النظر كما مر من قوله أنت على كظهر أمى وتفسير كلمة ما على وجه يعمها ايضاً ما ياباه كلمة

من لانها لا تصاح حينئذ البعضية ولا الابتدائية كما لا تصاح البيانية وكذا لا يتناول التشبيه بالمحرم نفسها مما هو ظهار وانه يتناول التشبيه بعضو أم امرأة قبلها أو نظراً إلى فرجها بشهوة مع انه ليس بظهار كالتشبيه بنفسها كما مر فالتعريف باطل جمعاً ومنعاً ودعوى الأولوية قد يجدى فى الأول دون الثانى بل يضر فيه انتهى ولو ظن الشارح المحقق ما نسب اليه فى من الثانية من قوله لانها لا تصاح حينئذ البعضية ولا الابتدائية كما لا تصاح البيانية فنقول ظاهر انه كلام فى من الأولى كما لا يخفى *

وبما بينا من المراد بالموصول دخل فيه ما في النظم من انه اذا شبهها بالحر أو الخنزير أو الدم أو الميتة أو قتل المسلم أو الغيبة أو النسيئة أو الزنا أو الربا أو الرشوة فإنه ظهار اذا نوى نحو انت على كأمي وفي النفي ان الظهار مكروه ثم شرع في حكمه فقال (وهو) أي الظهار (يحرم وطئها ودواعيه) أي دواعي الوطئ كالقبيل والمس بشهوة فلو فعل استغفر وعن محمد رحمه الله لم يحرم القبيل اذا قدم من السفر كما في المحيط وذكر في الظهيرية ان النظر الى ظهرها وبطنها لم يحرم (حتى يكفر) سواء كان مؤبدا او مطلقا اما اذا كان موقتا بان قال انت على كظهر امي الى سنة فقد حرم الوطئ في السنة قبل التكفير واما بعدها فلا يحرم قبله لانه سقطت الكفارة بمضي الوقت والتبادر منه ان ليس لها مطالبة التكفير وليس كذلك فان لها ذلك والحاكم اجبر عليه بالحبس ثم بالضرب وأن النكاح باق وان هذه الحرمة لا تزول الا بالتكفير ولهذا لو طلقها ثم تزوجها بعد العدة او زوج آخر حرم وطئها قبل التكفير كما في النهاية (وفي انت على كأمي) او مثل امي (صح نية الكرامة) أي استحقاق البر فلا يقع طلاق ولا ظهار (و) صح نية (الظهار) بان يقصد التشبيه بالأم في الحرمة فيترتب عليه احكام الظهار لا غير (و) نية (الطلاق) بان يقصد ايجاب الحرمة (فان لم ينو شيئا لغا) أي لم يلزم شئ عنده واما عند محمد رحمه الله فظهار وكذا في رواية عن ابي يوسف رحمه الله في الغصب وعنه انه ابلاء فيه كما في المحيط والصحيح الاول كما في المضمرات وانما قيد بعلى لانه لو لم يقيد به ولم ينو لغا عند الكل كما في قاضخان وانما قيد بالكافي لانه لغوي ومنه كما مر ومن بعض الظن جعله ح من باب زيد اسد (وانت على حرام كأمي) صح فيه

(١) أي الثاني من انه وارد على طريق المثال لا للاحتراز (٢) أي في تعريف الظهار (٣) أي صورة كتب (٤) أي ما في النظم (٥) أي الظهار لانه ليس بصريح (٦) بنية الظهار (اذا قدم من السفر) فقبل فيكون تقبيل القدم (*) هكذا نقل في الدر المختار عن الحاشية وكذا في النهر وهو مردود فان الذي في الحاشية خلاف هذا ونصه ولو قال لامرأته انت على كالميتة والدم والخنزير اختلفت الروايات فيه والصحيح انه ان لم ينو شيئا لا يكون ابلاء وان نوى الطلاق يكون طلاقا وان نوى الظهار لا يكون ظهارا اه وكذا في التاتارخانية والشر نبلاية معزيا للحاشية فعلم ان لفظا لا ساقطة من نسخة صاحب النهر وبه تأيد ما في البدائع وغيرها فافهم (٩) بالفتح أي لا يكون حراما (١٠) أي قبل التكفير (١١) أي من قوله حتى يكفر (١٢) أي للمرأة مطالبة التكفير من الزوج (١٣) أي على التكفير (١٤) ان لم يكفر بالحبس يجبر عليه (بالضرب) (١٥) المثال (د) كلمة (على) لانه لو لم يقيد به ولم ينو ايضا (١٨) أي بالاتفاق بلا اختلاف سابق (١٩) من قوله فالتشبيه مخرج لحوانت امي الخ (٢٣) اعترض عليه بانه لا فائدة للاجبار على التكفير الا الوطئ والوطئ لا يقضى به عليه الامر واحدة في العمر كما مر في القسم ولهذا لو صار عتيقا بعد ما وطئها مرة لا يؤجل قال الحموي وفرض المسئلة فيما اذا لم يطأها قبل الظهار ابدا بعيد وقد يقال فائدة الاجبار على التكفير رفع المعصية اه أي ان الظهار معصية حاملة على الامتناع من حقها الواجب عليه ديانة فيأمره برفعها لتحل له كما يأمر المولى من امرأته بقرانها في المدة او يفرق بينهما فان لم يقربها بانته منه لدفع الضرر عنها (ابن العابدین) (٢٥) أي قوله انت على امي (٢١) أي حين عدم الكافي (٢٢) التشبيه بالبلغ (٢٣) كما جعله منه ابو المكارم على الظاهر (٢٣) ولو قال انت امي بدون آدات التشبيه فالظاهر انه مثل كأمي على ما عرف في زيد اسد لكن في فتاوى صدر الاسلام انه لو نوى به الظهار فهو باطل لانه كذب وهكذا روى عن محمد رحمه الله ابو المكارم

(مانوى من ظهار او طلاق) او ايلاء (وان لم ينو) شيئا (فايلاء عند ابي يوسف رحمه الله) وفي رواية عنه (وظهار عند محمد رحمه الله) وهو الصحيح من مذهبه كما في قاضيخان ولو قال انت على حرام كظهر ابنى ونوى الطلاق فظهار عنده وطلاق عندهما واذا نوى الظهار او لم ينو شيئا فظهار اجماعا كما في الحقائق (وفي اثنى على) اومنى او عندى اومعى (كظهر ابنى) اذا قاله (لنساءه) الثلاث او الاربع فهو مظاهر منهن فحينئذ (تجب لكل) منها (كفارة) كما لو ظاهر من امرأته الواحدة مرارا في مجالس او في مجلس الا اذا عنى بغير الأولى* الأولى فيلزم كفارة (واحدة كما في المحيط وهى) اى الكفارة (تجب) غير مستقرة (بالعود) وحده عند المحققين من اصحابنا وقيل بالظهار وحده وقال العامة بهما كما في المحيط وغيره (اى بالعزم على وطئها) كما قال العامة وعليه الفتوى كما في النظم فان عزم على الحرمة بالظهار لم تجب الكفارة وانما قلنا غير مستقرة لان العزم قد يرد عليه النقص كما بداله بعد العزم ان لا يبطأها ويسقط الكفارة حينئذ كما اذا مات احدهما كما في المحيط فتفسير قوله تجب بان يستقر وجوبها صرف عن ظاهره مع انه غير صحيح كما ذكرنا (وهى) اى الكفارة (عنف رقية) اى اعتاقها كما في المغرب والرقبة ذات مرقوف مملوك سواء كان مؤمنا او كافرا ذكرا او انثى كبيرا او صغيرا والمتبادر ان يكون الاعتقاق مقرونا بالنية فلو نوى بعد العنف او لم ينو لم يجز كما في شرح الطحاوى والتكررة في الاثبات قد تعم على انه في معنى نكرة موصوفة فالمعنى اعتاق كل مملوك (الا فائت جنس المنفعة) اى البصر والسمع والنطق والبطش والسعى والعقل ونحوها (كالاعشى) والاصم الاصلى والاخرس والمجنون فانه لا يجوز وفيه اشعار بجواز اعتاق الأعور كما في الاختيار (و) كذلك (مقطوع بداه)

(١) اى عن الامام اوعن ابي يوسف من الامام رحمهما الله فالاول ما هو عندية ومذهبه والثاني رواية عنه

(*) اى اذا نوى بما بعد الاول تأكيد (ابن العابدین)

(**) مفعول عنى اى الظهارة الاولى
(٢) مفعول عنى فيكون على وجه التأكيد
(٣) اى يستقر وجوبها (ابوالمكارم)
(٤) من ان العزم قد يرد عليه النقص الخ
(٥) يعنى ان عنف قد يستعمل متعديا كما لازما كما في المغرب وان الاول مراد هنا لان العنف بالمعنى اللازم لا ينوب عن الكفارة الا ترى انه لو ورث اباه ونوى الكفارة لا يخرج عن عهدتها كما في الفصيحة
(٦) اى لا بعد العنف ولا قبله (٧) هى قوله رقية نوطئة لتوجيه الاستثناء الآتى لكونه (في الاثبات قد تعم) كافي قولهم ثمرة خير من جرادة
(٩) اى قوله رقية (١٥) اى فى قوّة
(١١) كما اشار اليه بقوله ذات مرقوف مملوك الخ فتعم بالصفة (١٢) تفريع على قوله تعم (١٣) فصح الاستثناء بقوله (الافائت) الخ بالنصب فلا حاجة الى صرف الكلام عن الظاهر باعتبار جعله فى قوّة العطف بحرف النفي بمعنى لا عطف فائت جنس المنفعة الخ ولا عطف المدبر الخ كما فسر به او باعتبار حمل الاعلى الصفة كما ارتضاه (البرجندى)

(١٥) اى فى تقييد الفائت باضافته الى جنس المنفعة

(١٦) عن الكفارة لانه لم يفت من جنس المنفعة حيث ينتفع الاعور بعينه ما ينتفع به من له عينان سالمان من الافعال والصناعات

(١) مقطوع (٢) أي الإبهامين (٣) مقطوع (٤) من جملة المستثنى عطف على فائت جنس الخ (٥) أي عن الإمام (٦) يجوز (أذا لم يؤد) الخ (٧) أي من العبد المشترك (٨) بعد أداء (ما التزمه) الخ (٩) صلة الأداء (١٠) أي في قوله بعد أداء ضمانه الخ (١١) هذا الاستثناء في صورة أن (١٢) وجه الإشارة أي المعسر لا يقدر على أداء الضمان والظاهر أنه لا يلتزمه إذا العاقل لا يلتزم ما لا يقدر عليه (١٣) تفريع على كون الاستثناء مقيدا بأن المعتق موسر لأن الخلاف بينه وبينهما (والى أنه لو كان معسرا) على هذا التقدير لأنه إذا كان معسرا فلا خلاف بينه وبينهما في عدم الجواز كما قال (١٤) قوله وفيه أي في قوله بعد ضمانه أنه إشارة إلى أن المعتق موسر لأن الضمان إنما يلزم عليه على ما يأتي في بابه وأما إذا كان معسرا فلا ضمان عليه بل يسعى العبد في بقية قيمته حتى يعتق كله فلا يجزيه اتفاقا لأنه عتق بعض (لناظره)

(٥٦٣)

فصل الظهار

أورجلاه (أو إبهاماه) أو ثلاثة أصابع من كل يد سواهما (أو يد ورجل) كلاهما (من جانب) بخلاف ما إذا قطعا من جانبيين (و) إلا (المدبر) وأم الولد (ومكاتباً أدى بعض بدله) في ظاهر الرواية ويجوز في رواية الحسن عنه كما إذا لم يؤد شيئا من بدل الكتابة (ونصف عبد مشترك) بينه وبين غيره (ثم باقيه) أي النصف الباقي منه (بعد) أداء (ضمانه) أي ما التزمه بالعتق إلى شريكه وفيه إشارة إلى أن المعتق موسر فلا يجوز كما ذهب إليه أبو حنيفة رحمه الله لأنه صار كالمدبر بتأخير عتق الباقي وأما عندهما فيجوز لأنه عتق كله وإلى أنه لو كان معسرا لم يجوز إذا بلا خلاف وتسامح في العتاق وأعلم أن المستثنى هو مجموع التابع والمتبوع وقد شاع ذلك فلا تسامح فيه كما ظن (ونصف عبده) قبل وطئها (ثم باقيه بعد وطئها) لأنه لم يعتق الكل قبل المسيس وهذه عنده وأما عندهما فيجوز لأنه عتق الكل والكلام مشير إلى أنه لو لم يجامع بين الاعتاقين يجوز إذا بالاجماع كما في الاختيار (وإن عجز) المظاهر (عن العتق) بأن كان فقيرا وقت التكفير وهو من حين العزم إلى أن تقرب الشمس من الغروب من اليوم الأخير مما صام فيه من الشهرين فلا يتحقق العجز

(*) أي باعناق البعض عتق كله بناء على عدم تجزئ الاعتاق عندهما (لناظره) (١٨) أي الرابع (١٩) وهو ثم باقيه (٢٠) وهو نصف عبد الخ بأن يعطى أو لا قوله باقيه على نصف الخ ثم يستثنى (٢١) التوجيه فيما بينهم كما يقال عطف أو لا ثم حمل مثلا (٢٢) أي في عطف المستثنى الرابع (٢٣) من أبي الكارم حيث قال والتسامح الذي في عطف نصف وما بعده من باقيه ونصف عبده الخ مالا يلتفت إليه المصنف لوضوح المراد وفي منهياته والظاهر أن يقول وعبدًا مشتركًا اعتق نصفه ثم باقيه بعد أداء ضمانه أو غير مشترك اعتق نصفه قبل الوطئ ثم باقيه بعده الخ وأما البرجندى قال قوله ثم باقيه عطف على قوله نصف بحسب المعنى إذا المعنى أو لا اعتق نصف عبد مشترك ثم عتق باقيه وكان مقتضى الظاهر أن يقول وعبدًا مشتركًا اعتق نصفه ثم باقيه بعد ضمانه انتهى فيه أن العتق مستفاد من كلمة الاستثناء منقيا لأن معنى الاستثناء أن عتق فائت جنس المنفعة ليس بكفارة فلا حاجة إلى إيرادها في الاستثناء فما وجه إصلاح العطف بحسب المعنى باظهاره يدل عليه ما قال أنه مقتضى الظاهر فأنضح لك حال ما قال المحشى الروى ههنا وليس من قبيل الخذف والإيصال في شيء وأنت تعلم شيوع استعماله فالأولى أن لا ينازع في أمثاله انتهى وإنما الاشكال في العبارة في أفادتها أن المستثنى هو المجموع

٣٧ *

لا النصف وحده وباقيه من توابعه فالمتكفل لأفادته هو توجيه الشارح المحقق أو ما قال أنه الظاهر ثم كذا المستثنى المجموع في (ونصف عبده) أي المكفر (٢٥) بقرينة تقييد (٢٦) أي عتق البعض (٢٨) عندهما لا عنده (٢٩) قوله التابع أي قوله ثم باقيه (والتبوع) أي قوله نصف عبد (حسن) (٣٠) قوله قبل اه والمأمور هو العتق قبل المسيس (حسن) (٢٩) أي المقيّد ببعده وطئها (٣٥) من حيث كونه مستثنى من أن يكون عتق المذكور كفارة (٣١) بأن يكون عتق الباقي قبل الوطئ (٣٢) بالاجماع بينه وبينهما فلا وجه للاستثناء المبني على مذهب الإمام (٣٣) أي وقت التكفير (٣٤) وهو اليوم الستون (٣٥) أي من أيام (٣٦) بيان ما

(١) اى بالفقر بين هذين المبدأ والمنتهى المذكورين (٢) اى للمكفر (٣) اى المسكن والنياب (٤) اى فى وجوب الكفارة (٥) عما لا بد له منه (٦) اى الفاضل (٧) بفتح الياء (٨) اى غير المحترق (٩) اى بالغة (١٥) اى الصائم المذكور (١١) اما من الافعال (٥٦٤) فصل الظهار

المعنى الآبه كما فى شرح الطحاوى ولا اعتبار بالمسكن والنياب التى لا بد له منهما فان الاعتبار فى ذلك الفضل وعن ابى يوسف رحمه الله انما يعتبر الفضل اذا بلغ نصابا وعن محمد رحمه الله انه يحبس المحترق قوت يومه وغيره قوت شهره كما فى المحيط (صام) المظاهر (شهرين) بالأهلة وان كان كل واحد منهما تسعة وعشرين يوما وان صام بالايام وافطر لتام تسعة وخمسين فعليه الاستقبال لأنه لم يكمل الستين كما فى المحيط ولو صام تسعة وعشرين يوما بالهلال وثلاثين بالايام جاز كما فى النظم (ولاء) اى صوم متتابعة (ليس فيهما) شهر (رمضان و) لا (الايام) الخمسة (المنهية) مجاز حكى اى المنهى الصوم فيها وليس من قبيل الحذف والايصال فى شىء كما ظن لأنه سماعى (وان افطر) فيهما يوما او اكثر بعذر او غيره (استأنف) اى ابتداء بصوم الكفارة ولم يحسب ما صام الا اذا مضت فانه لا يلزمها الاستينافى لكنها تصل صومها بايام هيضها (وكذا) استأنف الصوم (ان وطئها) اى المظاهر منها (ليلا عمدا) كما فى المبسوط والنظم والهداية والكافى والقدرى والمضمرات والزاهدى والنتف وغيرها فبمجرد قول الامام الاسبيجاني فى شرح الطحاوى بالليل عمدا او نسيانا لا يلىق ان يحمل العمد فى كلام الهداية والمص على أنه قيد اتفاق كما فعله صاحب الكفاية ومن تابعه ومن تأييده عدم التفات صاحب النهاية بذلك (او يوما مطلقا) اى عمدا او نسيانا وقال ابو يوسف رحمه الله لا يستأنف فى الوطئ ليلا عمدا او نهارا ناسيا وفيه اشعار بأنه لو

او من التفعيل (١٢) اى صام شهرا (١٣) اى شهرا آخر (١٥) لا بالهلال (١٦) باضافة الموصوف الى الصفة والافصح اى صوم تتابع (١٧) اى اسناد المنهية الى الايام مجاز عطف والمنهى فى الحقيقة الصوم فيها (١٨) اى من البرجندى حيث قال المنهية فيها عن الصوم فحذف كلمة فى واصل ضمير الايام تحت المنهية ويسمى هذا حذف او ايصالا فى العربية واما ابو المكارم فقد بين بما وجه به الشارح المحقق ثم اورد مانسبه الى الظن مطالعة اخرى حيث قال اى المنهى فيها الصوم فالمنهى حقيقة هو الصوم فيها ثم جعلت نفسها منهيّة مجاز تسمية للحال باسم المحل وذلك اعتبار ان الصفة مستندة الى الظرف فحذف الجار واصل الضمير الصفة كما عرفت انتهى (١٩) اى الحذف والايصال (٢٥) اى مقصور على مورد السماع فيه انه فليكن ما نحن فيه منه (٢١) اى بقاء ايام هيضها (٢٢) اى اذا قيد بالعمد فى هذه المعنيات مع كثرتها فبمجرد قول الامام الاسبيجاني من غير نقل عن المعنيات (٢٤) ويستأنف بالوطئ (٢٥) يتعلق به قوله بمجرد الخ (٢٦) اى العمد (٢٧) اى ليس باحتراز من النسيان (٢٨) اى حمله عليه (٢٩) كالى المكارم والبرجندى (٣٥) اى عدم لياقة الحمل المذكور والافصح ويؤيده (٣٢) اى بكونه قيدا اتفاقيا حيث لم يصرح بأنه اتفاق

(٢٩) واعلم ان قيد العمد فى وطئ النى ظاهر منها ليلا وقع فى هذا المختصر تبعا للهداية وهو فيها قيد اتفاق لا يجتزئه عن شىء لان العمد والنسيان فى الوطئ سواء (شمنى) (٣٣) وهذا اى ما فى الحصر يدل على انه لا فرق بين العمد والنسيان بالليل اذ عند ابى يوسف لا ينقطع التتابع بالجماع ناسيا فى الليل وعندهما السيس واقع وهو اعم من ان يكون عمدا او ناسيا فالظاهر ان الوطئ مطلقا بوجوب

الاستينافى عندهما لكن صاحب الهداية قيد الوطئ فى الليل بالعمد كما وقع فى المتن والوجه فيه غير ظاهر برجندى (٣٣) اى فى قوله ان وطئها (٣٤) حيث اضاف الشرط الى المظاهر منها

(١) أي أمر أنه الأخرى التي لم يظاهر (عنها ليلا عبدا لم يستأنف وذا خلافي) وفي النسيان بالطريق الأولى (كما) لا يستأنف (لو وطئها يوما مطلقا) أي عبدا أو نسيانا (بلا خلافي ولو) كان عدد السنين (حكما فيتناول) تفريع الوصل (٧) أي في قوله (اطعم الخ ٨) أي آكلاتها كان أو اباحة (٩) أي من السنين (١٥) اذ هو في كفارة ظهار واحد وفي أن السنين ستون واحد في كل الاعطاء والاطعام فوضح الاشارتان معا (٥٦٥) فصل الظهار

وطئ غير المظاهر منها ليلا عبدا لم يستأنف وذا بلا خلافي كما لو وطئها يوما مطلقا بلا خلافي كما في التنف (وأن عجز) عن الصوم لمرض أو غيره (اطعم سنين مسكينا) ولو حكما فيتناول ما اذا اعطى واحدا سنين يوما وفيه رمز إلى جواز التملك والاباحة في الكفارة لأن الاطعام جعل الغير طاعما وقيد المسكين اتفاقا لجواز صرفه إلى غيره من مصارف الزكاة (كلا) منهم (قدر الفطرة) من بر وزبيب نصف صاع ومن تمر وشعير صاع وجاز منوان برا والكلام مشير إلى أنه لو اطعم عن ظهارين سنين مسكينا كل مسكين صاعا لم يجز الا عن احدهما كما قال الأذهب محمد رحمه الله إلى أنه جاز عنهما ولا خلاف أنها لو كانت عن ظهار وافتار لم يجز الا عن احدهما كما في الحقايق وإلى أنه اذا اعطى كل مسكين مدا من المنطة ولم يجدهم حتى اعطى مدا آخر فاعطى آخرين لا يجوز (أو) اطعم (قيمته) أي اعطى كلاً قيمة قدر الفطرة مطعما فيكون من قبيل التضمين الذي هو أكثر من أن يحصى كما قال ابن جنى فهذا أولى مما ظن أنه من قبيل حذى اعطى أو اطعم بمعنى اعطى مجازا ولما فرغ من طعام التملك شرع في الاباحة فقال (وأن غداهم وعشاهم) أي اعطى السنين الغداء والعشاء بالفتح فيهما أي طعام الغداة والعشى فالغداة من طلوع الفجر إلى الظهر ومنه إلى نصف الليل هو العشى وفي كلمة الواو إشارة إلى أنه لا يجوز الغداة بدون العشاء والعكس فالمعتبر

(١١) أي اطعام سنين والتأنيث باعتبار أنه كفارة (١٢) أي ثانيا من اعطاهم (حتى اعطى مدا آخر) لهم (فاعطى) سنين (آخرين) غير الأولين (١٥) وقد عرفت وجه الإشارة (١٦) يعني أنه عطف على قدر الفطرة عطف المفرد على المفرد لكن يجعله من باب التضمين فالمعنى (اعطى كلاً قيمة قدر الفطرة) حال كون المكفر (مطعما) بكسر العين فجعل المتضمن بالفتح أصلا والمتضمن بالكسر حالا وقد يعكس فالمعنى اطعم معطيا كلاً قيمة قدرها (١٩) أي الكلام (من قبيل التضمين الذي هو أكثر من أن يحصى كما قال ابن جنى) نقل عنه أنه لو دون تضمينات العرب لصارت مجلدات (٢٥) يفهم من قوله الذي هو أكثر من وجه الأولوية هو الكثرة ففيه أن المجاز المشهور أكثر أيضا (٢١) من أبي المكارم (٢٢) أي الكلام (٢٣) أي من قبيل العطف على اطعم بتقدير المعطوف وهو اعطى فح يكون من قبيل علفتها تبنا وماء بارداً أي وأشربتها (أو) ظن أن (اطعم) فهو عطف على الضمير المنصوب في أنه (أن) (بمعنى اعطى) مجازا بقريئة النسبة إلى القيمة بعلاقة اللزوم أو السببية فالعطف ح على قدر الفطرة عطف المفرد على المفرد ثم في عبارة الظان قبح آخر وهو التناقض حيث عبارته هكذا وقوله أو قيمته عطف على قدر الفطرة على تجوز أو تقدير فعل أي اعطى كلاً قدر الفطرة أو قيمة قدرها أو عطف على الجملة بتقدير الفعل أي اعطى قيمة الطعام كما قيل في قوله علفتها تبنا وماء بارداً أي وأشربتها وأما عطفه على المفرد باعتبار أن اطعم في معنى اعطى الطعام فتوهم أنه انتهى فانظر أن قوله عطف على قدر الفطرة على تجوز هو العطف على المفرد باعتبار أن اطعم بمعنى اعطى مجازا فما

معنى قوله وأما عطفه على المفرد الخ وأنه تناقض ثم قوله أو تقدير فعل أي على تقديره فقوله أي اعطى الخ يحتمل أن يكون بيان التجوز بأن اطعم بمعنى اعطى مجازا فيلزم التناقض المذكور وأن يكون بيان تقدير الفعل فيكون أن الكلام اطعم اعطى سنين كلاً قدر الفطرة أو قدر قيمتها الخ على أن اعطى حال فياويل إلى اعتبار التضمين فيلزم اعتباره في المنطوق عليه من غير حاجة وهو أيضا قبيح ولم يتوجه الشارح المحقق إلى هذين مع أنه أنسب لغرضه مما توجه (٢٤) وفي كلمة الواو (الدالة على الجمع في وعشاهم

الكلتان اما بغدائين او عشائين او سحورين او غداً وعشاءً او غداً وعشاءً
وسحور والمستحب ان يغديهم ويعشيهم بخبز معه ادام وفي خبز الشعير
اختلاف المشايخ ومن جوز فقد شرط الادام واذا غداهم واعطاهم قيمة
العشاء وعشاهم واعطاهم قيمة الغداء يجوز وفي البقالى فيه روايتان
(واشبعهم) ولو بقليل من الطعام ولهذا لو اشبع عشرة بثلاثة ارغفة جاز
وفي جمعية الضمير اشعار بان واحدا منهم لو كان شعبان لم يجوز واليه
مال الحلواني وقيل يجوز لانه وجد اطعامهم ولو كان احدهم فطيما او اكبر
منه سنا لم يجوز (او اعطى) كل واحد منهم (من بر) الافصح منابر
(ومنوى تمر او شعير) اى كمل احد المجتسدين بالآخر وفي البقالى فيه
روايتان وفي الاصل انه لا يجوز (او) اعطى مسكينا (واحدا) في كل
يوم من (شهرين) قدر الفطرة او قيمته او غداه او عشاءه (جاز) جزاء
الشرط وعند ابي يوسف رحمه الله لو غدى مسكينا واحدا وعشاءه في سنتين
يوما لم يجوز (و) ان اعطاه (في يوم) واحد (قدر شهرين) قدر
الفطرة او قيمته ولو بدفعات (لا) يجوز على الصحيح وقيل بدفعات يجوز
وفيه اشعار بان اطعام الاباحة فيه لا يجوز وفي الاكتفاء اشارة الى ان
الوطى في خلال الاطعام لا يوجب الاستيناف كذا احاط المحيط مسائل
الطعام وفي اسناد هذه الأفعال دلالة على ان المظاهر كان حرا فلو كان
عبدا كفر بالصوم وان اعطاه المولى المال وليس له منعه عن الصوم فان
اعنف^{٢٤} وايسر^{٢٥} قبل التكفير كفر بالمال كذا في المصارف

فصل في اللعان

(من قذف) اى اقرب قذفه او ثبت بالبينة قذفه فانه لو انكر ولم يكن
لهابينة سقط اللعان والقذف الرمى البعيد ثم استعير للشتم والعيب كما

(١) في الجواز وعدمه (٢) لان ضمير الجمع
يشعر بان كل واحد منهم كان جائعا فاشبعهم
حتى لو اتي بالاسم الظاهر مثلا لو قال واشبع
الكل يحتمل الكل المجموع من حيث المجموع
ايضا (٣) الظاهر انه عطف على لو كان
شعبان الخ في حيز الاشعار (٤) اى صبيا قطع
من رضاع امه قريبا (٥) بالباء الموحدة
التحتانية بقريفة (منه) اى من العظيم
(سنا) الخ (٨) بدل من بالتخفيف كعصا يجمع
منوان وامناء واما المن بالتشديد والقصر
فلغة ضعيفة يشئ ويجمع على منان وامنان
صرح به الشارح المحقق في فصل صدقة الفطر
(٩) يعنى ان منوى تمر في حساب من بر
فكانه كمل منوان برا فالواو في قوله ومنوى
بر بمعنى مع (١٥) اى في جواز من بر مع منوى
شعير الخ (١١) اى رواية واحدة بقريفة
المقابلة جزاء الشرط وهو قوله وان غداهم الخ
(١٢) اى بستين مرة لا غير كذا في منويات
ابي المكارم (١٣) اى في عدم جواز الاطعام
مسكينا واحدا في يوم واحد قدر شهرين
(١٤) اى في يوم واحد مسكينا واحدا قدر
شهرين (١٥) بل بالطريق الاولى (١٦) اى
بعد جواز الاعطاء في يوم واحد دون ان يقول
مثلا وفي يوم واحد قدر شهرين او الوطى في
خلال الطعام لا الخ (١٧) التى يصدر ممن
له الملك وهى اطعم وغدا وعشاء واشبع واعطى
(دلالة على ان) جوازها عن (المظاهر)
اذا (كان حرا فلو كان) تفريع على الدلالة
المذكورة (وليس له) للمولى (٢٢) اى
العبد (٢٣) كيلا يضعف في الخدمة (٢٤) اى
المولى (٢٥) اى صار موسرا فالهمزة قد تكون
للمصيرورة وفي ختم الفصل على لفظ شهرين
حسن الاختتام ولطف اتمام المرام لانه مما يتم
به عد الستين المعتبر في الصوم والاطعام
كما هو فصل المقام (٢٨) اى رمى الشئ
مسافة بعيدة كما هو شأن الرجل القوي
الشجاع

(١) عطف على الرمي (٢) أى فلزم على ما في الاختيار استدراك (قوله بالزنا الصريح) (٣) ثم مثل الصريح فقال (٥) يشعر بأن قواعد العربية ربما لا يعتبر عند الفقهاء (قد زنيبت) بالكسر (٧) يعنى ان الزنا وان كان قبل الزوجية لكن القذف به حال الزوجية كافى قوله مثل ان يقول اه مثال الصريح واما مثال الكناية لست انا بزان (لناظره) (٨) أى ذات (لها) أى لتلك النفس (صفة) وهى العفة (١١) أى بتلك الصفة (تغلب) أى النفس (١٣) ويمنعها عن مرادها وفى بعض النسخ ذات نفس بالاضافة فالذات بمعنى الصاحبة تأنيث ذو فالمعنى صاحبة نفس لها صفة النخ (١٤) فانها متهمه بالوطئ الحرام والحاصل ان هذه المنهى عنها اللعان ليست بعقوبات (١٥) بفتح العين وضمها والاول افصح وبهما قرأ قوله تعالى ومن صاع من آباءهم الآية (ابوالمكارم) (١٥) وههنا كلام لابن العابد بن نقلته بعد صفحة فى شرح او كافرا (لناظره) (١٦) أى حين اللعان ففيهما من كلام الهداية قال الشارح المحقق وقت اللعان (لان الركن فيه) أى اللعان (١٨) من حيث ان قوله وكل صاع الخ حال من فاعل قذف مع مفعول ولم اجد هذا الظن لافى الشئنى ولا فى ابى المكارم ولا فى البرجندى (وهى) أى والحال (ان صلاحية الشهادة) شرط حالة اللعان النخ واعلم كلام المص قد دل موافقا للهداية على ان الشرط صلاحية الشهادة حالة القذف وسيجى فى كتاب الحدود عن الهداية وغيرها ان الشرط صلاحيتها حالة اللعان فضايط اللعان على ما ذكره ههنا غير حسن لكونه غير مانع فتأمل ابوالمكارم (١٩) فلو اخرج القيد منهما لكان اظهر كما فى البرجندى (٢٥) وهو المد وانما عبر به اشعارا بالعلاقة (على) طريق (الاستخدام) لافى طريق حذف المضاف كما ظن ابوالمكارم لان الكلام مهما صح من غير الحذف فهو اولى خصوصا اذا كان من المحسنات ثم فى الاستخدام اعم من ان يكون معنى اللفظ كلاهما حقيقة ام لافى القذف بمعنى المد مجاز بعلاقة الايجاب والاستلزام كما اشركنا (٢٣) أى فى اشتراط طلبها بالمد (اشارة) الخ (لم تبطل) لان الطلب حقها وحق العبد لا يبطل بالتأخير

فى المفردات لكن ما فى الصحاح والاساس والمقدمة ناظر الى انه حقيقة فى السب لكن فى الاختيار انه لغة الرمي مطلقا وشرعية رمي مخصوص وهو الرمي بالزنا والنسبة اليه فقد استدرك قوله (بالزنا) الصريح لا بكنائته مثل ان يقول يازانية يازان قد زنيبت قبل ان اتزوجك جسديك او نفسك زان (زوجته) بنكاح صحيح سواء دخل بها او لا وفيه رمز الى انه لو قذف اجنبية او مبانة فلا لعان لكن يحس الى انه لو طلقها رجعية لم يسقط اللعان كما فى شرح الطحاوى (العفيفة) نفس لها صفة بها تغلب على الشهوة وشرعية امرأة بريئة عن الوطئ الحرام والتهمة به فلا لعان بقذف الموطوءة بالزنا وشبهة وبالنكاح الفاسد كما فى النظم ولا يقذف من لها ولد غير معروف الاب كما فى النهاية (وكل) من القاذى والزوجة (صاح) فى وقت اللعان ولو بحكم القاضى (شاهدا) بان يكون مسلما حرا مكلفا ناطقا غير محدود فى قذف فيجربى اللعان بين الاعيين والفاسقين لانه جاز قبول شهادتهما بالحكم وانما قلنا فى وقت اللعان فان فى الهداية الاصل ان اللعان شهادات مؤكدة بالايمان فلا بد ان يكونا من اهل الشهادة لان الركن فيه الشهادة فمن الظن ان كلام المصنف ككلام الهداية يدل على اشتراط صلاحية الشهادة حالة القذف وهو شرط حالة اللعان (او) من (نفى) أى ابعد منه عند الولادة او بعدها بيوم او يومين بان يقول ليس منى (ولدها) أى زوجته العفيفة وكل صاع شاهدا كما فى التنفى ولم يذكره لان الاصل اشراك المعطوفين فى القيود (و) قد (طالبت) الزوجة (به) أى بموجب القذف على الاستخدام وفيه اشارة الى انها لو لم تطلب حقها لم يبطل وان

(١) أي مدة التأخير (٢) موجب قذفه
أي بعد انعدام الزوجية وضمير طالبت
إلى الزوجة بشرط الرصف (٣) أي إشارة إلى
أنه يسقط اللعان (٤) أي البائن والرجعي
الذي مضى عدته لأنه لم يوجد القذف في
هذا الزوج والتبادر من طلب الزوجة
طلبها حال كونها زوجة بالعقد الذي وقع
القذف فيه كما أشار إليه البرجندى ولأن
الساقط لا يعود والأولى في بيان هذه المسئلة
الوصل بأن يقال ولو تزوجها بعد هذا
الطلاق وقد خطر لي هذا ثم رأيت فتح
التدبير فانه أتى بالوصل (٥) ثم أعلم أن اللعان
بعد وجوبه يسقط بطلاق ولا يجب الحد ولا يعود
اللعان بتزويجها بعده لأن الساقط لا يعود
ويسقط بزناها ووطئها بشبهة وبردتها ولو
أسلمت بعده لا يعود (بحر الرائق ٦) أي
الطلاق البائن أو مضى عدة الرجعي (حملة)
الخ (٨) اسم مفعول من الأيثاق (من جانبها)
ثانية (١٥) صلة الغضب والظاهر بلايته
به (١١) أي الزوج وليس في كلام الزوجة
اصلاً (١٢) أي لتغليب الرجل على المرأة
لكون الذكر اصلاً (١٣) أي اللعان في جانبه
الخ (١٤) أي جمع القاضى الزوج والزوجة
(١٥) أي القاضى حال كون الزوج قائماً
(١٦) أي لأجل نفسى حال كوني (مقسماً أو
أقسم) بالضم والكسر فيهما (١٨) صلة الاسم
أو الفعل (أنى) بالفتح أي (بأنى) والباء صلة
أشهد قوله في جانبه أي على تقدير كذبه
وقوله في جانبها أي على تقدير صدقه كما في
النهر (جليس) (٥) أي إذا تلاعننا سقط عنه
حد القذف وعنها حد الزنا لأن الاستشهاد
بالله مهلك كالحمد بل أشد (در المختار)
(*) يشير إلى أن الشهادة يستعمل بمعنى القسم
كما ذكره الرضى في الحروف المشبهة بالفعل
(٢١) أي بعد ما شهد مرة (يقول القاضى) تحديراً
له (أنق الله فانها) أي اللعان (فإن لم يتق)
أي الزوج (الله) أي أن لم يقبل وصية القاضى
(٢٤) أي الزوج من الاتمام (٢٧) أي أمر
اللعان وأقواله (٢٨) عطف على يتم (٢٩)
لأب الضمير المنسوب بقريئة عليه ولا يكون
لغوا وإنما نبه عليه لأن النقاط تترك كثيراً
فيشتبه (٣٥) أي الاتيان بالتكلم (٣١) لأنه
يوهم نسبة اللعان إلى نفسه (٣٢) أي من الزنا
أو نفى الولد (٣٣) أي يقول أنق الله فانها موجهة معنى
لعنة وفرقة الخ (٣٤) أي المرأة (٣٥) أو أن كنت أيها الزوج

طالت المدة كما في القصاص وغيره من حقوق العباد كما في شرح الطحاوى
وآلى أنه سقط اللعان لو طلبت المرأة بعد العدة من الرجعي وبعد الطلاق
البائن وكذا إذا تزوجها بعد هذا الطلاق كما في المحيط وغيره وهذا
حيلة لدفع اللعان كما لا يخفى (لأعن) خبر الموصول أي شارك القاذف
الزوجة في اللعن وهو في الأصل الطرد وشرعاً في حق الكفار الأبعاد
من رحمة الله تعالى وفي حق المؤمنين الأسقاط عن درجة الأبرار واللعان
في الشرع شهادات مؤكدة بالآيمان من الجانبين موثقة باللعن من جانبه
والغضب من جانبها من الله تعالى وإنما سمي به مع أنه ليس اللعن إلا
في آخر كلامه تغليفاً ولأن الغضب قائم مقام اللعن وهو في جانبه يقوم
مقام حد القذف وفي جانبها مقام حد الزنا ثم شرع في تفسيره (فيقول)
الزوج بامر القاضى بعد ما ضمهما بين يديه قائماً (أربعاً) من المرات
(أشهد) لى مقسماً أو أقسم (بالله) الذى لا اله الا هو كما في النظم (أنى)
أي باني (صادق فيما رميتها) أي شتمت زوجتى أو رميتك (به من
الزنا) أن قذف به (أو) من (نفى الولد) أن نفاه ومن الزنا ونفى
الولد أن قذف بهما وفي النظم ثم يقول القاضى أنق الله فانها موجهة معنى
أي لعنة وفرقة وعقوبة فإن لم يتق الله يتم الأمر (و) يقول (فى) المرة (الخامسة)
لعنة الله (بناء الوحدة) (عليه) وإنما آثر الغيبة على التكلم لأنه لا يخلو
عن شناعة كما لا يخفى (أن كان كاذباً فيما رميتها) أو كنت من الكاذبين
فيما رميتك (به) من الزنا ونفى الولد (ثم) يقعد الرجل (وتقول)
المرأة قائمة (أربعاً) أشهد بالله أنه كاذب فيما رماني أو أنك كاذب
فيما رميتنى (به) منه ثم يقول القاضى كما أمر (و) تقول (فى) الخامسة

أو أن كنت أيها الزوج

(١) اى النساء فى العرفه (٢) فلا تخشون منه (٣) من القدوم او الاقدام (٤) اى الغضب (٥) اى المصنف (٦) قولهما حيث قال انه صادق فيما رمانى الخ وقال ان كان صادقاً فيما رمانى الخ (التعبير بـ) الخطاب) حيث لم يقل المصنف انك كاذب فيما ربيتنى الخ ولم يقل ان كنت من الصادقين فيما ربيتنى الخ كما اشار اليه الشارح المحقق (٩) اى ما اثره المصنف من الغيبة (١٥) يعنى كان
 فصل اللعان (٥٩٩)

غضب الله عليهما ان كان صادقاً فيما رمانى) او ان كنت فى الصادقين
 فيما ربيتنى (به) وانما خص الغضب فى جانبها لانها تتجاسر باللعن على
 نفسها كاذبة فاغتير الغضب لتنتفى ولا تقدم عليه وانما اثر الغيبة على الخطاب
 لانه ظاهر الرواية ولان الاشارة ابلغ اسباب التعريف وعن الشيخين انا
 نحتاج الى لفظ المخاطبة كما فى المضمرات (ثم) اى بعد اللعان (يفرق
 القاضى بينهما) فلا فرقة بمجرد اللعان حتى يجوز الظهار والايلاء ويجرى
 التوارث بينهما وفيه اشارة الى ان التفريق قبل اكثر اللعان غير موجب
 للفرقة والى ان بعده لوساً لا ان لا يفرق بينهما لم يلتفت اليه كما فى
 شرح الطحاوى والى انه لو فرق بينهما بعد لعانه لم يصح لكن فى الظهيرية
 انه صح لانه مجتهد فيه (فتبين بطلقة) على الصحيح فتجب العدة مع النفقة
 والسكنى وهذا عند الطرفين واما عنده فتحرم حرمة مؤبدة كالرضاع كذا
 فى المضمرات وثمرة الخلاف تاتى فى مسائل (وينفى) القاضى (نسب
 الولد عنه) اى يفرق بينهما ويأخذ الولد عن القاضى بامه فى صورة
 النفى بنفيه وعن ابى يوسف رحمه الله انه يفرق ويقول قد الزمته امه
 واخرجته من نسبه كما فى الهداية ولا يخفى انه ليس بدال على انه اقوى
 مما فى المتن وليس فى النهاية انه هو الصحيح كما ظن والكلام دال على
 انه لو اكدب نفسه يثبت نسبه منه ولو ادعاه غيره لم يثبت نسبه منه
 (ابن عابدين)

وجاء بالغيبة فى ظاهر الرواية (١١) اذا
 اتيا بالغيبة يشير كل منهما الى الآخر
 (١٢) بالنسبة الى الخطاب (١٣) اى فى
 الملاعة (١٤) اى مادام لم يفرق القاضى
 (١٥) اى بين الملاعين اللذين لم يفرق
 القاضى بعد بينهما (١٦) اى فى لفظ ثم
 (اشارة اه قبل) وجود (اكثر اللعان) الخ
 (١٩) اى بعد وجود اكثر اللعان (٢٥) اى
 الزوج والزوجة (٢١) اى القاضى (٢٢) اى
 الى سؤالهما (٢٣) اى الزوج فقط قبل لعانهما
 (٢٤) اى تفرق القاضى (٢٥) اشارة
 الى ان قوله وينفى القاضى نسب الخ عطف
 على يفرق القاضى بينهما الخ لاعلى تبين
 الخ لانه ليس مما يتفرع على التفريق كما
 لا يخفى (٢٦) اى القاضى (٢٧) اى الولد
 (٢٨) اى الاب لان الولد ينفك عنه فلا بد
 من ذكره (٢٩) ولما ادهم تعليله المذكور
 ان ما روى عنه اقوى مما فى المتن دفعه
 بقوله (ولا يخفى انه) اى تعليل الهداية
 (٣١) اى ما روى عن ابى يوسف
 رحمه الله (٣٢) وهو قوله وينفى القاضى
 نسب الولد منه الخ (٣٣) اى ما روى عنه
 (٣٤) من ابى المكارم قيد النفى الاخير
 لان النفى الاول ليس بموجود فيه ولا فى
 البرجندى فلعله تعريض على نفس
 الهداية

(٢٧) قوله قد الزمته امه اى الحقته بامه هذا
 غير لازم فى النفى وانما خرج مخرج التأكيد
 نهر قوله واخرجته من نسبه اى نسب الاب
 اى لابد ان يقول قطعت نسب هذا الولد
 عنه بعد ما قال فرقت بينكما كما روى عن
 ابى يوسف رحمه الله وفى المبسوط هذا هو
 الصحيح لانه ليس من ضرورة التفريق نفي
 النسب كما بعد موت الولد يفرق
 بينهما ولا ينتفى النسب بحر عن النهاية
 (ابن عابدين)

(٣٥) اى قوله وينفى نسب الولد منه
 (٣٦) حيث ضمير منه الى الملاعن فيكون من قبيل نسبة الحكم الى المشتق فيدل على عليه المأخذ بمعنى
 ينفى نسبه لاجل كونه ملاعناً او ما دام ملاعناً فيدل (على انه لو اكدب نفسه) يبطل لعانه (٣٨) اى هذا الولد
 (٣٩) اى غير الزوج الملاعن (٤٥) اى نسب الولد (٤١) اى من الغير

(١) أي ثبوت النسب من الغير (٢) أي على عدم رجوع الزوج عن لعانه وعدم كذاب نفسه فعسى أن يكذب نفسه فيثبت من الزوج (٣) أي دعوى الغير (٤) أي شهادة الولد لهذا الغير (وضع) الغير (الزكاة) أي زكوته للولد أو بالعكس في المستثنين (٧) أي مناكحة الغير زوجة الولد المطلقة منه أو بالعكس كما أن قطع النسب من الأب والحاقه بالأم لا يعمل في جميع الأحكام بل في بعضها فيبقى النسب بينهما في حق الشهادة والزكاة والنكاح وعدم الحقوق بالغير حتى لا تجوز شهادة أحدهما للآخر ولا صرف زكاة ماله إليه ولا يجب القصاص على الأب بقتله وإن كان لابن الملاعنة ابن وللزوج بنت من امرأة أخرى لا يجوز للابن أن يتزوج بتلك البنت ولو ادعى إنسان هذا الولد لا يصح وإن صدقه الولد في ذلك ولا يبقى في حق النفقة والأرث كذا في الذخيرة وهو مشكل في

(٥٧٥)

فصل اللعان

لأنه الموقوف فلم يعتبر^٢ الأفيما يحتاط كاستناعت قبول الشهادة^١ ووضع الزكاة

وحرمه المناكحة كما في الصغرى (وإن أبي) القاذى (عن اللعان حبس)

أي جعل في موضع حصين سواء كان سجنا أو غيره (حتى بلاعن أو

يكذب نفسه) أي يقر بكذب نفسه وحينئذ ارتفع اللعان (فيجد) بعد

الأكذاب حد القذف لأقراره بما يوجب (وإن أبت) الزوجة عن اللعان

(حبست حتى تلعن أو تصدقه) أي تصدق الزوجة الزوج فيما رماها به فلا

تحمد بعد التصديق لكن ينفي نسب الولد عنه إن نفاه (وإن) صاحبت

الزوجة شاهدة والزوج لأنه (كان عبدا) قنا كان أو غيره (أو كافرا)

بأن أسلمت ففقدتها قبل عرض الإسلام عليه كما في النهاية (أو محمدا

في قذف) فلم يلعن^{١٢} و (حد) ذلك حد القذف^{١٥} فأربعون سوطا للعبد

وثمانون لغيره والصبي والمجنون ما لم يصاح شاعدا إلا أنهما ليسا من

أهل وجوب الحد فلم يتعرض^{١٦} لهما (وإن صاح) الزوج (شاعدا وهي)

لأنها (أمة) قن أو غيرها (أو كافرة) يهودية أو نصرانية أو مرتدة أو مجوسية

والزوج أسلم فقد فها قبل عرض الإسلام عليها (أو محمودة في قذف أو

ثبوت النسب إذا كان المدعى ممن يولد مثله
لمثله وادعى موت الملاعن لأنه ما يحتاط في
اثباته وهو مقطوع النسب من غيره أي المدعى
ودفع الأيأس من ثبوته من الملاعن وثبوت
النسب من أمه لا ينافيه والله أعلم كذا في فتح
القدير ولا يرد إشكاله على تقرير الشارح
المحقق لأنه استثنى ما يحتاط ولم يجعل للحقوق
بالغير ما يحتاط لكن يمكن حمل كلام الشارح
المحقق على ما في الذخيرة بأن يقال (لأنه)
أي ثبوت النسب من الأب (الموقوف) على
الرجوع وكذا كذاب نفسه (فلم يعتبر) أي ثبوت
النسب من الأب الأفيما يحتاط ومن جملته عدم
الحقوق بالغير ولم يصرح به في الصغرى
اكتفاء بعموم كافي المثل فيرد إشكال فتح القدير
وحقيقة المطالعة يظهر بعد الرجوع إلى
الصغرى فإن شأن الشارح المحقق هو
الاستغراب والاستعجاب بالنقل من حيث
المعنى (*) وإن صدقته أربعة لأنه ليس
بأقرار قصد ولا ينتفى النسب لأنه حق الولد
فلا يصدقان في إبطاله در المختار لأنه إنما
ينتفى باللعان ولم يوجد وبه ظهر أن ما في
شرحى الوقاية والنقاية من أنها إذا صدقته
ينتفى فير صحيح كما نبه عليه في شرح الدرر
والغرر بحر وسأني أن شروط النفي ستة منها
تفريق القاضى بينهما بعد اللعان (ابن
عابد) (٨) يصاح جملة ما لية (٩) أي الزوجة
بيان صلاحية الزوجة (١٥) أي الزوجة
الزوج (١١) أي الزوج لأن الفرض أنه كافر
(٩) قوله بأن أسلمت فقد فها الخ هذا يرد ما
في القهستاني من أنه يشترط صلاحية الشهادة

صبي

حالة اللعان لأحالة القذف فإنه يلزم عليه جريانه بين كافرين وريقين بعد الإسلام والعنف والظاهر أنه شرط في الحالتين
(ابن العابد بن) (١٢) أي لا يشارك الزوج الزوجة في اللعان لعدم شرطه فيه جزاء قوله فإن كان الخ ثم عطف عليه جزاء
المتن بقوله (حد) فالواو من الشارح المحقق (١٤) أي الزوج العبد أو الكافر أو المحمود ولما تبادر ضمير حد إلى
المحمود لكونه قريبا أجراه مجرى اسم الإشارة بمعنى أنه حد أحد هذه لا بمعنى حد وليس الأجزاء المذكورة لأجل أن المرجع
أمور ثلاثة لا الأخير فقط لأن العطف باو نعم فيما لو كان العطف بالواو كما لا يخفى وجهه (١٥) مصدر نوع لحد (١٦) أي المصنف
(١٧) أي الصبي والمجنون (١٨) الكافر (١٩) ما لم يصلح له بطريق التفنيد بمثله يقل هنا بأن أسلم الخ كالاول

(١) أى لا أخرس والواو حالية (وللعان) أى له (٣) أى شرط اللعان فى الزوجة وهو العنة فى الأخيرة والاهلية للشهادة فى البواقى اعلم ان الفاضل ابا المكارم لاحظ فى قوله (وللعان) الخ لطفاً حيث قال بعد ما ذكر تعليل المصنف فى الشرح ونقضه فالوجه ان الواجب بالنظر الى حال الزوج انما هو اللعان لا الخ (وللعان) بمعنى والحال انه لا لعان له ايضا لفقد شرطه فيها وهو العنة الخ فكتب فى منهيته تحت قوله ولا لعان الخ يمكن ارتباطه بالدليل المذكور وفيه لطف لا يخفى انتهى اراد بالدليل المذكور الوجه المذكور وباللطف ربطه به بطريق المجالية المذبور على ما عرفت (٤) مادام متشاركين فيه فكانت القضية مشروطة بشرط الوصف (٥) أى الاتيان بالثنية لتغليب الزوج على الزوجة حيث لا يوجد اللعن فى جانبها (٦) (و) قيل زوال (صلاحية) الخ (٧) بالفتح ويجوز الكسر (*) اراد بالزنا الوطء الحرام وان لم يكن زنا شرعاً كما ذكره الاسيماجى بحر ثم ان عبارة الهداية والكناز اوزنت فحدث قال فى الفتح قيل لا يستقيم لانها اذا حدثت كان حدها الرجم فلا يتصور حلها للزوج بل بمجرد ان تزنى تخرج عن الاهلية ومنهم من ضبطه بتشديد النون بمعنى نسبت غيرها للزنا وهو معنى القذف فيستقيم ح توفى حلها للاول على حدها لانه حد القذف وتوجيه تخفيفها ان يكون اللعان قبل الدخول بها ثم زنت فحدث فان حدها ح الجلد لا الرجم لانها ليست بمحصنة اه وذكر القهستاني انه يتصور الزنا فى المدخولة كما اشار اليه فى المضمرات بان ترتد وتالحق بدار الحرب ثم تسبى وتقع فى ملك رجل فيزنى رجل بها اه وفيه ان الاهلية زالت بالردة لا بالزنا (ابن العابد بن) (٨) فسر الزنا بمطلق الوطء الحرام اشعاراً بانه لاحاجة الى قوله فحدث كما اشار اليه البرجندى ويأتى من الشارح المحقق (٩) فاعل وطئت شرخاً وفاعل زنت متنا (١٥) الاول هو الظاهر والبرضى عند الجمهور والثاني من زيادات الشارح المحقق ولذا بينه بقوله (وصورته) أى صورة كون الملاعنة الموطوءة محللة النكاح بعد ان زنت بعد اللعان قبل التفريق (١٢) أى الملاعنة الموطوءة (وتالحق بدار الحرب ثم تسبى) مجهول (وتقع اه) (١٥) منصوب عطفي على ترتد (١٦) أى آخر (١٧) أى بتلك الملاعنة الموطوءة ثم علل صحة التصوير المذكور فقال (لأن بالزنا لم يتبق) او علة لمافهم من المقام ولزم من الكلام وهو فيحل نكاحها لان بالزنا لم يتبق (١٩) او علة لقول الشارح المحقق او كذا حل النكاح الخ فلو حدث فأنما يحل بالجلد

(٥٧١)

فصل اللعان

صيفة ومجنونة) او خرساء والزواج ناظم (اوزانية) حقيقة او حكماً كالوطوءة بشبهة او نكاح فاسد (فلاح) على الزوج (ولا لعان) لفقد الشرط (والمتلاعنان) أى المتشاركان فى اللعن تغليباً (لا يجتمعان) على النكاح (ابداً) عند ابي يوسف رحمه الله وكذا عندهما قبل زوال العفة وصلاحية الشهادة واما بعده فيجتمعان كما اشار اليه بقوله (وان اكدب نفسه) بعد اللعان (حد) حد القذف (وحل له) ان لك الزوج المحدود (نكاحها) أى الزوجة البالغة (وكذا) حل له نكاحها (ان قذف غيرها) رجلاً كان او امرأة (فحد) حداً واحداً لان الحد يتداخل فبعد قذف غيرها سقط حد قذفها وكذا لو قذفت غيره فحدث (او) كذا حل النكاح (ان زنت) أى وطئت محرماً قبل التفريق الملاعنة الغير المدخولة او المدخولة وصورته ان ترتد وتالحق بدار الحرب ثم تسبى وتقع فى ملك رجل فيزنى رجل بها لان بالزنا لم يتبق اهلا للشهادة فارفع اللعان مع حكمه التحريم اليه اشير فى المضمرات ولعل النهاية والكفاية ومن تابعهما لم يوفقوا فى التأمل

لا بالرجم (٢٥) ارتفاع (٢١) أى اللعان هو (التحريم) بدل من الحكم فحل نكاحها (٢٣) أى الى هذا التصوير (٢٤) حيث فيها قوله وكذلك اذا زنت فحدث أى كان له ان يتزوجها هذا اذا تلاعنا بعد التزوج قبل الدخول ثم زنت لان حدها الجلد لانها ليست بمحصنة قبل الدخول ولا يمكن تصوير التزوج اذا كان اللعان بينهما بعد الدخول ثم زنت لان حدها حينئذ الرجم انتهى (٢٥) كافي المكارم حيث قال فى شرح (اوزنت) المرأة أى قبل الدخول ليكون الحد بالجلد لعدم احصائها (فحدث) به فحل نكاحها لما مر من ان بقاء اهلية اللعان شرط لبقاء حكمه أى التحريم واما لو زنت بعد الدخول فالحكم فيه الرجم لتحقق الاحصان انتهى وكالبرجندى حيث قال والراد بالحد الجلد لا الرجم ليتصور النكاح وذلك بان يقع اللعان بينهما بعد التزوج قبل الدخول ثم زنت بعد اللعان قبل التفريق فلم يبق محصنة فلا يرم بل يجلد لان من شرائط احصان الرجم الدخول بعد النكاح انتهى وكالفصيحى حيث قال فى شرح الوقاية اوزنت الملاعنة بعد التلاعن فحدث ان جلدت فانه حينئذ يحل نكاحها هذا اذا كان اللعان بينهما قبل الدخول ثم زنت لان حدها الجلد حينئذ لانها ليست بمحصنة قبل الدخول ولا يمكن تصوير حل النكاح اذا كان اللعان بينهما بعد الدخول ثم زنت لان حدها حينئذ الرجم انتهى فهو لاء (لم يوفقوا) من الله تعالى مجهول بالقاء ثم التاقى لا بالعكس بل لالة قوله (فى التأمل)

(فيه) أي فيما اشير اليه في المضمرات أو في الكلام في المقام (٢) وهو قول المتون أوزنت فحدث الخ (٣) وهو العموم (٤) أي حل النكاح فيما زنت فحدث (في) الملاعة (٥) أي القتل بالرمي بالحجر وهو اهلاك فلا يتصور القول بحلها بعده وقد عرفت تصويره بأن صور بالارتداد واللعاق ثم السبي فالزنا يرفع الرجم عنها لارتفاع اللعان عنها بعدم بقائها اهلا للشهادة بسبب الزنا فيحل النكاح بينهما بل بمجرد الزنا من غير حاجة إلى مطلق الحد وبهذا التصوير استغنى عن تغيير الرواية كما غير البعض تخاشيا عن هذا الصنف بأنها زنت بالتشديد أي نسبت غيرها إلى الزنا وهو قذف فحدث لمخالفة الرواية لأنها بالتخفيف من غير حاجة إلى توجيه التخفيف بأنه في صورة القذف واللعان والزنا قبل الدخول وبما مر من أن بقاء اهلية اللعان شرط لبقاء حكمه أي التحريم اندفع ما استشكل فتح القدير بأن زوال اهلية الشهادة بطرو الفسق مثلا لا يوجب بطلان ما حكم به القاضي عنهما في حال قيام العدالة فلا يوجب بطلان ذلك اللعان السابق الواقع في حال الاهلية ليبطل اثره من الحرمة انتهى وذلك ظاهر فان غايته أن لا يائتم القاضي بارتفاع اللعان وحكمه لأن أمر القضاء على الظاهر وقد اصابه سابقا حالة العدالة فتأمل (٦) أي لهذا القيد (٧) أي الملاعة المدخولة المصورة بالصورة المذكورة (٨) من غير حد لزوال العفة (٩) بقوله لأن بالزنا لم يبق اهلا الخ فيكون هو قيدا اتفاقيا قال البرجندى وأعلم أن قوله فحدث قيد اتفاق وقع في مقابلة قوله حد والاحاجة إليه اذ لو وقع منه زنا ولم يجد حل نكاحها للزوج الأول ولهذا وقع في بعض الكتب أو وطئت حراما مكان قوله أوزنت فحدث انتهى افاد أن غاية فائده رعاية صنعة المشاكلة والمقابلة واليه أشار الشارح المحقق بقوله تامة كما لا يخفى نعم على قوله من غير الرواية بالتشديد لا يكون اتفاقيا إلا أنه أسهل من تغيير روايتهم (١٥) تعليلية (١١) أي الولد وإنما قال هذا الحمل من الزنا وهو ليس بنفي لما كان التوفيق بأن كان من القاذق قبل الزوج وفي بعض النسخ بكلمة الشرط وليس بذلك (١٢) أي صريحان به ينتفى النسب (١٣) كما في مقابلة متعلق بصح المؤخر ولو قال بدله مطلقا كان مطلقا لقوله

(٥٧٢)

فصل اللعان

فيه حيث صرفوا الكلام العام عن ظاهره وحكموا بأنه لم يتصور في المدخولة لأن حدها الرجم (فحدث) ليس له فائدة تامة فان نكاحها يحل بمجرد الزنا كما ذكرنا (ولا لعان) ولأحد (يقذف الآخر) أي الأبكم زوجته (و) لا (نفي الحمل) عنده بأن قال ليس هذا الحمل مني أو هو من الزنا وعندهما إذا جاءت به لأقل من ستة أشهر لاعن وعن أبي يوسف رحمه الله أنه لاعن قبل الولادة والأول الصحيح كما في المضمرات (وبزنت) أنت (وهذا الحمل منه) أي من الزنا (تلاعنا) للقذف (ولم ينتف الحمل) عنه ويثبت نسبه منه إذ لم ينفقه بخلاف نفي الحمل (ومن نفي الولد زمان التهنية) والاستبشار بالولد (أو) زمان (شراء آلة الولادة) بلا توقيت وقت معين وفي رواية في ثلاثة أيام وفي أخرى في سبعة اعتبارا بالعقيقة (صح) نفيه (و) من نفاه (بعده) أي بعد هذا الزمان (لا) يصح نفيه (ولا عن فيهما) أي في الصورتين وهذا عنده وهو الصحيح وأما عندهما فقد صح نفيه إلى أربعين يوما إذا كان حاضرا وإذا غاب فقد صح عنده بعد العلم في مدة التهنية كما ذكرنا وعندهما في أربعين كذا في المضمرات (وإن نفي أول توأمين) أي ولدين من بطن واحد (واقتر بالآخر) الثاني (حد) لأنه قذف ثم اكذب نفسه (وفي عكسه) بأن اقتر

نفي الخ فهو الظاهر (١٤) اعتبر النفي (في ثلثة) الخ (١٤) حيث هي إلى ثالثة أو إلى سابعة على القولين بالأول (*) ولو كان الزوج غائبا ولم يعلم بالولادة ثم قدم تعتبر المدة التي ذكرناها على الأصليين فتجعل كأنها ولدته الآن فله النفي عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى في مقدار يقبل فيه التهنية وعندهما في مقدار مدة النفاس بعد القدوم (عنايه) (١٧) التوأم فوعل وللأنثى توأمه والآنثان توأمان والجمع توأم وتوأم كدحاين كذا في البحر من المصباح (١٨) يعني أن المراد بالآخر ضد الأول هو الثاني لا المراد ضد الأحد على توهم أن المراد بالأول أحدهما لأعلى التعيين

(١) مصدر عطف على الولد أو ماض عطف على (٢) متعلق كما واللاحاجة له كما لا يخفى في المكارم من قاضيان لو ولد الأول منهما فنفاه ولا عن ثم ولد الآخر فهما له واللعان ماض فلو قال بعد ذلك هما ابنائى لأحد عليه انتهى وفي منهياته هذا مخالف سبق نقلنا منه أنه أن كذب نفسه بعد اللعان حد انتهى وفي ختم الفصل على ثبوت النسب حسن الاختتام لأنه يدل على انتفاء السفاح فكانه يشير الى أنه تم الكلام المتهم وانتفى الكلام المحرم في اختصار الباب بقطع ما لا يليق بالكتاب (٣) في شرح رموز فصل العنين (٤) قيد بهما (٥) لأنه مقام بيان أن الحاكم يؤجله أنه يصل إليها فيعلم أنه ليس بعنين أو لا يصل فيعلم أنه عنين ففي

(٥٧٣)

﴿ فصل العنين ﴾

الصبي وقصير الذكر لأفائدة في هذا التأجيل

فعلم أن المراد في جانب الشرط إقرار الزوج

الموصوف بهذين (٦) بالصاد في النسخ

وبالسين في بعضها وفي البحر الشكاز بفتح

المعجمة وكاف مشددة وبعد الألف زاي

هو الذي إذا حدث المرأة عجز عن الوصول

إليها انتهى يمكن التفريق لأن الصاد يشم

زاي في قراءة خلف وبقراء سيناً عند قبل

(٧) بالماء المهملة جادو كرده شده فان

السحر عندنا حق وجوده ونضوره وتكون

أثره كما في البحر من المحيط (٨) الشكاز

كشداد بشين معجمة وزاي من إذا حدث

المرأة أنزل قبل أن يخالطها فاموس (٩) أي

لا يشمله (*) وفيه نظر در المختار

أشار إلى ما قاله الشرنبلالي في شرحه على

الوهبانية أقول أن هذا حاله دون حال

العنين لا مكان زوال عنه فيصل إليها وهو

مستحيل هنا فتحكمه حكم المجهوب بجامع أنه

لا يمكنه ادخال آلهة القصيرة داخل الفرج

فالضرر الحاصل للمرأة به مساو لضرر

المجهوب فلها طلب التفريق وبهذا ظهر

أن انتفاء التفريق لأوجه له وهو من الغنية

فلا يسلم أنه قلت لم ينفرد به صاحب

الغنية بل نقله في الفتح والبحر عن المحيط

والأحسن الجواب بأن المراد بدخل الفرج

نهايته المعتاد الوصول إليها ولهذا قال

في البحر وظاهره أنه إذا كان لا يمكن

ادخاله أصلاً فإنه كالمجهوب لتقيده بالداخل

اه (ابن العابدین) (١٥) ظرف لا يمكن أي النكاح الذي ترافعا فيه فاجله الحاكم (١١) أي قبل هذا النكاح بان

كان هو بعد طلاقه (أم لا) يصل لاهنا ولاهناك (١٣) تعميم بعد التخصيص والظاهر ولا الحاكم غيرها (١٤) أي ابتدائها

منه (١٥) أي سنة متلبسة بغير مانع من الوصول (١٦) من غيبة أحدهما وحبسها وأحرامها نقلاً من المحيط

(١٧) لا بحساب الأيام كما يأتي بيانه (١٨) القمرية (١٩) أي إلى الأهل به (٢٥) أي القمرية الأهلية (٢١) أي سنة

شهر من القمرية (٢٢) من النصف (٢٣) وكان شهر *

بالأول ونفى الآخر (لا عن) لأنه تنفى بالتاني (ويثبت نسبهما) أي

التوأمين (فيهما) أي في صورتين كما لو لآعن امرأته بالولد وقطع

النسب ثم جاءت بولد آخر من الغد ثبت نسبهما *

﴿ فصل في العنين ﴾

(أن أقر) زوج بالغ ذو ذكر طويل بقريضة المقام فيشمل العنين والمحصى

والشكاص والمسحور والخنثى المشكل والمعذرة والشيخ الكبير دون الصبي

أذ ليس لامرأته طلب التفريق قبل بلوغه ودون القصير الذكر بحيث

لم يصل إلى فرجها فإنه لا يكون لها طلب التفريق كما في المنية (أنه لم

يصل إليها) أي لم يتمكن من وطئ زوجة بالغة ولو نبيا في هذا النكاح

سواء كان يصل إليها قبله أم لا كما في الحزانية (أجله الحاكم) أي لا يمهله

الأسلطان يجوز قضاؤه كما في الذخيرة وغيره أو قاضى مصر أو مدينة

كما في قاضيان فلا تزجله الزوجة ولا غير الحاكم (سنة) من وقت الحصة

بلامانع كمرض أو غيره كما سيأتي (قمرية) بالأهله فإن المطلقة تنصرف

إليها وإذا ثلاثمائة وأربعة وخمسون يوماً إذا كان نصفها كل شهر ثلاثين يوماً

ونصفها تسعة وعشرين وزاد يوم^٢ اذا كان سبعة منها ثلثين ونقص يوم^٨
اذا كان خمسة منها ثلثين والباقي تسعة وعشرين وفيه اشارة الى انه لم
تعتبر القمرية بالحساب وذا ثلثمائة واربعة وخمسون يوما وثمان ساعات
وثمان واربعون دقيقة وهي مدة^{١٧} من اجتماع الشمس والقمر اثنتي عشرة
مرة^{٢٠} والى انه لم تعتبر الشمسية وهي مدة غارقة الشمس من نقطة من الفلك
النامن الى العود اليها وذا ثلثمائة وخمسة وستين يوما وخمس ساعات
 وخمس وخمسين دقيقة واثني عشرة ثانية برصد بطليموس^{٢٦} وتسع واربعين
دقيقة بالرصد الأيخاني^{٢٧} وهي أكثر من الأولى بعشرة ايام وربيع يوم
تقريبا او احد عشر او اثني عشر يوما ورعبا تقريبا ومن الثانية باحد
عشر يوما تقريبا والى انه لم يعتبر السنة العديدة وهي ثلثمائة وستون
يوما والأوّل ظاهر الرواية كما في الخزانة وغيره وهو الصحيح كما في
الهداية وغيره وعليه أكثر اصحابنا كما في الكرماني لكن في المحيطان
الاعتبار للشمسية عند أكثر المشايخ وفي رواية ابن سماعه عن محمد رحمه
الله وعليه الفتوى كما في الخلاصة وعن محمد رحمه الله ان الاعتبار للعديدة
كما في المضمرات ولا يخفى ان الشمسية اولى بحال الزوج ثم العديدة
(و) شهر (رمضان وایام حیضها) يحتسب عليه (منها) اى من السنة
لكونهما منها (لا) يحتسب عند محمد رحمه الله (ایام مرض احدهما) اى
الزوجين مرضا لا يستطيع معه على الوطى^{٢٨} وعليه الفتوى كما في الخزانة
وعن الصاميين انها احتسبت ان اقل من نصف شهر وعن ابي يوسف
رحمه الله ان ما دون السنة احتسب ولو يوما ولا يحتسب مدة غيبة
احدهما وجسه وامرامها كما في المحيط (فان) اقترانه (لم يصل) اليها
(فيها) اى في السنة (فرق بينهما) اى قال الحاكم فزقت بينكما
ان ابي الزوج عن تطليقها فيشترط للفرقة حضور الزوجين والقضاء

(١) الآخر (٢) يوما (٣) واحد على ثلثمائة
واربعة وخمسين يوما فهو معطوف على ثلثمائة
واربعة الخ من حيث المعنى فالتقدير وهي
ثلثمائة وخمسة وخمسون يوما (٤) شهر (٥) اى
من القمرية لانصفها فقط (٦) يوما (٧) عطف
على زاد (٨) عن المبلغ المذكور (٩) شهر اى
لاسنة (١٠) اى القمرية الاهلية (١١) كان
الشهور (١٢) اى من السبعة (في الزيادة)
ومن الخمسة في النقصان فالباقي في الاول خمسة
وفي الثاني سبعة (١٣) يوما (١٤) اى في
الطلاق القمرية (١٥) بعد حفظ الانصراف
المعلل به في الصدر (١٦) اى القمرية الحسابية
الخ (١٧) اى القمرية (١٨) مبتدأة من اول
مدة (١٩) اجتماعا (٢٠) الى الثاني عشر
منها خفي الانتهاء بدلالة الابتداء عليه (و) في
توصيف السنة بالقمرية اشارة (الى انه اه
(٢١) اى الشمسية (مدة) الخ (٢٢) اى تلك
المدة (٢٣) مسافة (٢٤) عند اهل النجوم
(٢٥) متعلق وقيد لقوله خمس وخمسين
دقيقة واثني عشر بقريته قوله وتسع واربعين
دقيقة فانه عطف على قوله خمس وخمسين
فالتقدير وذا ثلثمائة وخمسة وستين يوما
وخمس ساعات وتسع واربعين دقيقة (٢٦)
يعنى هو اقل ما رصده بطليموس بستة دقيقة
واثنى عشر ثانية في لغة الاخيرى الرصد
بالتحريك والرصد تقرب السيل وانتظاره
(٢٨) اى الشمسية (٢٩) اى القمرية الاهلية
(٣٠) اى القمرية الحسابية (٣١) اى العديدة
(٣٢) اى السنة القمرية (٣٣) عطف على
عند (٣٤) اى على اعتبار الشمسية (٣٥) لكونه
اكثر مدة فعسى ان يصل بعد مدة القمرية
(ثم) الاولى (العديدة) لكونها اسهل
الحساب *

(١) اى القضاء

وعن محمد رحمه الله انه لم يشترط كما في المحيط لكن المضمرات وغيره ان
الفرقة لم تقع الابتغى القاضى في رواية عن ابي حنيفة رحمه الله
وعندهما تقع باختيارها وهو ظاهر الرواية (ان طلبته) اى الزوجة التفريق
وفيه اشعار بان حقها لم يبطل بتأخير الطلب بل بقولها رضى المقام
معه (وتبين) بعد التفريق (بطلقة) لان دفع الظلم بترك الوطئ
كاملاً لم يكن الابنه (ولها كل المهران خلا) اى المتصور منه الوطئ (بها
وتجب العدة) احتياطاً (وان اختلفا) فى الوصول اليها قبل التأجيل فادعاه
وانكرته (وكانت نيباً) زائل البكارة بوجه (او بكرة فنظرت) اليها (النساء)
بان تمتحن بصب بياض البيض فى موضع البكارة او بيضة الحمامة المطبوخة
المقشرة وقيل بالبول على الجدار فان سال على الفخذ فنيب وفيه تردد فان
موضع البكارة غير المبال والادسن المرأة العدل فانها كافية وان كانت الاثنتان
فاحوط لان الثابت بالضرورة يُنقَدَّر بقدرها كما فى الكرماني وغيره ومن الظن
ان اللام تُردُّ الى الجنس اذ الجمع غير مراد والجنس لم يدل على العدد عندنا
كما تقرر (قلن) بعد النظر انها (نيب) ثبت ثيابتها لکن لم يثبت وصوله
ففى صورة الثيابة (حلف الزوج) بالله لقد اصبتها (فان حلف) عليه (بطل
حقها) فى الفرقة بشهادتهم مع حلفه (وان نكل) اى امتنع الزوج عن الحلف
بالسكوت او غيره (او) نظرن اليها فهن (قلن) انها (بكر اجل سنة)
فاذا مضت فان كانت نيباً فالقول له مع اليمين وان كانت بكرة نظرن
اليها فان قلن نيب حلف فان نكل خیرت كما فى الهداية والكافى وغيرهما
فلا بد من نظرن مرتين قبل التأجيل ومرة بعده للتخيير كما
فى الكفاية وغيرها فكللام المتن غير وافي ككلام الشارحين (ولو) اقترانه
لم يصل اليها و (اجل ثم اختلفا) بالتقسيم ههنا اى فيما اذا اجل ثم اختلفا
(كما مر) من التقسيم فيما اذا اختلفا ثم اجل (وبطل) ههنا (حقها بحلفه)

(٢) اى دفعها كاملاً (٣) اى بالطلاق
(٤) اى الزوج (المتصور منه) فاعل خلا
(٥) فاعل المتصور وهو الزوج البالغ
ذو ذكر طويل على مامر فى عنوان الفصل
(٦) ظرف اختلفا فالشرطية (٨) اى الزوج
الوصول (٩) بان يدفع اليها بيضة دجاج
صغيرة بان دخلت بلا عنف فنيب والافبكر
(ابوالمكارم)

(٩) اى (او) بادخال (بيضة الحمامة) الخ المقشرة اى
المصفاة عن قشرها فهو عطى على الصب
بالتقدير المذكور لاعلى خبره (١٢) اى
فى امتحان القيل (١٣) فانه قول ساقط
(١٤) بالفتح منفذ البول تردد ابوالمكارم
فى القول الاول ايضا حيث قال فى منهياتها فى
هذا القول نظر لان البيضة اذا كسرت
ووضعت على الدبر او فى الصباغ تدخل
فيه بلا عنف وان لم يدخل فيه الماء فكيف
لاتدخل فى الفرج انتهى (١٥) فى الامتحان
(١٦) اى الواحدة (العدل الخ) وان كانت اى
وجدت (الاثنتان الخ ٢٥) من ابي المكارم
ان اللام فى النساء (٢١) الجمع (الى الجنس
اذ الجمع) علة النسبة الى الظن (٢٣) اى
غير مفهوم لاحد فلا يرد نعم وبه يقول الظان
ايضا (و) الحال ان (الجنس اه عندنا) والعدد
مقصود لان الاحوط اثنتان والكافية واحدة
كما مر بل هذا معنى عدم مرادية الجمع
(٢١) اللام فى النساء قد ابطال جمعيتها
لما عرف (ابوالمكارم)

(٢٥) صلة الامتناع (٢٦) اى بالنكاح كان
يقول لا احلف

(١) اى كشاً كشى (٢) اى الباء (متعلق ببطل الاول لفظاً وببطل الثانى) وان توسط بينهما لفظ حيث الخ (٣) تفسير حيث الخ (٥) شيئاً قيد للثلاثة الاخيرة (٦) اى فرقة نفسها من زوجها لزوجها (٧) جواب ان وفى اكثر النسخ وان اختار الخ بصيغة المذكور فهو غلط اشهر من الناسخ والذي مرما فى شرح قوله فان لم يصل فيها فرق بينهما اى قال الحاكم فرقت بيكما ان ابي الزوج عن تطليقها الخ فى الدرر فاذا اختارت الفرقة امر القاضى الزوج ان يطلقها طلقة بائنة فان ابي فرق القاضى بينهما وقيل يقع الفرقة بينهما باختيارها نفسها ولا يحتاج الى القاضى كخيار العتق انتهى (٨) اى فيما اذا اختلفا اولاً ثم اجل الزوج اكتفى عنه بالسابق (٩) مجهول اى وان لم يحصل منه الحمل اى الحمل (١٥) والعريف والفصيل على وزن فعيل بكسر الفاء وتشديد العين المكسور مأخوذ (من التعنين) مصدر من عنن يعنن كصرح بصرح تصرح (١٢) اى الحاصل بالمصدر (١٣) بالفتح فى الفصيحية والفعل منه التعنين

(٥٧٦)

فصل العنين

من قبيل التجازب فانه متعلق ببطل الاول لفظاً وببطل الثانى معنى (حيث بطل) اى فيما اذا كانت ثيباً او بكراً فقلن ثيب (ثم) اى فيما اذا اختلفا ثم اجل (كما) بطل حقها (لو اختارت) اى الزوج قبل تمام السنة او بعدها ورضيت بالاقامة معه (وخبرت) بتخيير القاضى (هنا) اى فيما اذا اجل ثم اختلفا فان اختارت زوجها او قامت عن محلها او اقامها اعوان القاضى او اقام القاضى قبل اختيارها بطل خيارها وان اختارت الفرقة فقد مر (حيث اجل) اى فيما نكل او قلن بكر (ثم والخصى) الذى نزع خصيتاه (كالعنين فيه) اى فيما مر من التأجيل ونحوه لبقاء الالة فيمكن الوصول اليها وان لم تحبل والعنين كالسكين من التعنين والاسم العنانة هو الذى لا يصل الى النساء كلها او البكر فقط او بعض الثيب والبكر لمرض او ضعف او كبر سن او سحر كما فى الكافي وهذا شامل للخصى والمسحور وغيرهما ما ذكرنا كما لا يخفى (وفى الصبى) (المحبوب) الذى قطع ذكره (فرق) بينهما فيشترط حضورهما والغضاء وفيه اشارة الى انه فرقة بغير طلاق لانه ليس باهل له

وقيل

وجهت هذا العطف بهذين الوجهين وجدت فى البرجندى صريحه حيث قال او يصل الى الثيب دون البكر او يصل الى بعض الابكار والثيبات دون بعض انتهى (١٩) اى فى عنوان الفصل (٢٥) ادخال قيد الصبى فى وضع المسئلة لمحض التبع على وضع محمد رحمه الله فى الجامع حيث قال الشمنى وفى الجامع وجدت زوجها الصغير محبوباً يفرق بخصوصيتها فى الحال ولا ينتظر بلوغه لانه لا يزول بالبلوغ بخلاف ما لو وجدت عنيها حيث ينتظر بلوغه لاحتمال زوال عنه بالبلوغ لكن لا يفرق بينهما ما لم يكن عنه خصم كابيها ووصيه فان لم يكن فالقاضى ينصب عنه خصماً ولو وجدت الصغيرة زوجها مجنوناً ينتظر بلوغها لانهما قد رضى به انتهى (٢١) اى فى فرق (٢٢) حيث لم يقل بعده وتبين بكذا مثلاً كما قال فى الاقرار بعد التأجيل (٢٣) اى تفريق القاضى بينهما وبين الصبى المحبوب كما فيه وضع المسئلة (٢٤) اى الصبى (٢٥) اى للطلاق

(١) فرقة (٢) اى الطلاق من جانبه يفهم منه ان عدم اهلية الصبي للطلاق لعدم قدرته على ايقاع الطلاق (٣) اى القاضى (٤) اى المعمود وهو المجهوب حال كونه (٥) اى ليس بصبي (٦) اى تفريق القاضى بينها وبين المجهوب البالغ (٧) فصل العدة (٨) (٥٧٧) (٩) يحتمل ان يكون مدخول الى وان يكون حالاً

(٨) اى من قوله بطلها (٩) لم تعلم بحاله قبل ثم عملت فطلبت التفريق (١٥) اى كونه مجبواً (١١) اى عدم الخيار فيما علمت بحاله (١٢) وان عملتهما (١٣) ثابت لانها عست رحمت الوصول منها (١٤) بالضم (او) سوء (المرض) اى الذى يتنفر الطبع منه (١٦) كالسرابة والتعدي والجوع والعطش وشدة المحنة ومؤنة الخدمة وفى ختم الفصل على نفى التخيير حسن الاختتام لانه يدل على المنع والامتناع فيشير الى ان المص امتنع عملاً يليق باختصار الكتاب ومنع طالب تطويل الباب (١٨) اى فى العين

(١٩) على وزن فعلة من عد يعد يعنى فى اصل الوضع مصدر كالعدي لكن لم يستعمل مثله فى المعنى المصدرى (٢٥) اى بمعنى اسم المفعول كما يقال مثلاً فى عدة مواضع بمعنى فى مواضع معدودة (٢١) اى انتظار مدة معلومة يلزمها (٢٢) والعلاقة كانه انما سمي بها لعددها ايام التربص (٢٣) اى فى تعريف القيل (٢٤) اى ينتقض جمعه (٢٥) حيث لانكاح فيه فلا زواله (٢٦) حيث لا دخول فيها فلا تكا (٢٧) اى بشبهة ملك النكاح او اليمين (٢٩) حيث لانكاح فيهن فلا زواله (مع) لزوم (التسامح) ظرف بشكل (٣٢) اى بين العدة المعرفة بتعريف القيل وبين ثلث حيض الخ ولهذا قال البرجندى فاطلاق العدة على ثلث الحيض والشهور مجاز انتهى فوجه التسامح والمجاز هو ارتكاب المجاز بالمدف اى مدنى المضى والتقدير العدة لحرمة الخ تربص زمان ثلث حيض كوامل الخ فارتكب المص هذا التسامح وجعل العدة ثلث حيض موافقة لما فى الكنز (٣٢) قوله مع التسامح اى فى حمل قوله ثلث حيض كوامل على قوله العدة على تقدير كونها بمعنى التربص (٣٣) فى تعريفها (٣٤) معدودة (٣٥) للمرأة

جامع الرموز ٣٨ وجه الاحتمية انه لا يرد على هذا الاشكال المذكور ولا التسامح والمجاز فى الحمل المذكور على ما اشير اليه فى المضمرات ونقل البرجندى كلامه بقوله وقيل العدة فى الشريعة عبارة عن الاقراء المعدودة والشهور المعدودة ثم قال فلا اشكال انتهى (٣٧) اى للنسبة بينهما كما فى عبارة التحريين

وقيل بطلاق اذ الحاكم يوقعه والى انه فرق بين الزوجة والزوج بالغا بالطريق الاولى وانه طلاق بلا خلاف كما فى المحيط وغيره (حالا) لانه لا يفيد التاميل (بطلها) والمتبادر من كلالته انها لو تزوجت وهى عالمة بحاله فلا خيار لها وقيل هذا فى المجهوب وامافى الخصى والعنين فالخيار كما فى المحيط (ولا يتخير احدهما) اى احد الزوجين فى طلب التفريق (بعيب الآخر) سواء كان فامشاً او غيره كالجنون والبرص والجذام والفنق والرتق والجدرى والجرب والزمانة وسوء الخلق والمرض وغير ذلك سوى العنانة والجب والخصا لما مر فالبرص بياض فى ظاهر الجلد ينشأ به والجذام دام ينشق به الجلد وينتن ويقع اللحم كما فى الطلبة والفنق بالتحريك ضيق الفرج خلقه بحيث لا يدخل الذكر فيه والرتق بالسكون ما يمنع من دخوله فيه من غدة غليظة او لحمية او عظم كما فى المغرب ويتخير عند محمد رحمه الله الزوجة بالثلاثة الاول وبكل عيب لا يمكنها المقام معه الا بضر *

فصل

(العدة) بالكسر لغة مصدر يستعمل بمعنى العدود وشرعاً قيل تربص يلزم المرأة بزوال النكاح المتأكد بالدخول وفيه انه يشكّل بام الولد والصغيرة والموطوءة بالشبهة ونكاح الفاسد وبالمخلو بها خلوة صحيحة وبالمعتد بن فانهم اكثر من اربعة عشر رجلاً كما فى النظم وغيره مع التسامح فى الحمل فالاحسن ايام يصير الزوج ملاً لا بانقضائها (لحرة) مسلمة او كتابية ظرف لثبوت الخبر للمبتدأ (تحيض للطلاق) اى طلاق الفحل والخص

(١) جملة حالبة اما لو كان الفساد (٢) مع التمكن في الوطى (٣) فقله وتجب لامر شرعى الخ مستأنفة في قوة ما حررنا ليس يعطف على قوله لعجزه الخ ولم يجب الخ لعدم صلاحيته للتعليل المذكور كالمعطوف عليه وانما اختار الشارح المحقق امثاله اختصارا واستغرابا (٤) عطف على انه لاعدة الخ فمن كلام المحيط (٥) قيد الارتداد فقط يعنى ان كون ارتداد الزوج طلاقا انما هو عند محمد رحمه الله واما عند الشيخين فهو فسخ ولهذا قيده في شرح الفسخ بقوله عند الشيخين فهو مقابلة (٦) في الفصيحية كلمة الواو بمعنى اى لاجل الفسخ من غير طلاق لكن (بعد الخلو) الخ (٨) الاوضح ليتلايم بقوله ثلاث حيض الخ اى كما ان العدة لام ولد تحيض ثلث حيض الخ (٩) تفريع على تخصيص الحكم بام الولد دون ان يقول كامة مات عنها الخ (١٥) اعداد كافي التشبيه ليعلم انه عطف على ام الولد لاعلى حرة كما ظنه البرجندى والا فلا يخفى ان الاحسن تفديمه على الخبر كما قال هو ايضا (١١) صلة الشبهة اى بشبهة ملك النكاح اى اشتبه انه نكحها (١٢) اى المرأة اياه فاشتباه الخادم انها تزوجت له او فاس خدمة الوطى * بسائر الخدمة قياسا عاميا (١٣) اى حال كونها غير امرأته في الواقع وهو لا يعرفها وظن انها زوجته وليست كذلك فكلمة من في امثال هذا التركيب زائدة لان شائبة كما ظنه الكلبي في حواشيه لاجلال وصحح بالتأويل البعيد (١٤) عطف على بملك النكاح (١٥) اى في كلام المص (١٦) الى المستثنين الاولى في التقييد بنكاح فاسد والثانية في التقييد بالموطوءة (١٧) يعنى ان كلمة في اجلية (١٨) اى لاجله اى يوسف عليه السلام * اى كون في بمعنى اللام على نحو قوله تعالى في سورة يوسف عليه السلام فذلكن الآية (تحرير) (١٩) اى قوله في الموت والفرقة (٢٥) اى قيد ان (٢١) (ب) النظر الى قوله (الموطوءة بهما) اى بالشبهة والنكاح الفاسد مع الا بالانظر الى الاخير فقط كما يفهم من البرجندى حيث قيد بقوله معا ويحتمل ان يكون المعنى وهما قيد ان بالموطوءة بها فقط لا بالانظر الى ام الولد ايضا وبما فسرنا به ظهر انه لا ينافي انهما في الحقيقة اجلية العدة الماحوطة في الموطوءة ومتعلق بها لان المعنى او كالعدة لموطوءة الخ لا يطلعون

(٥٧٨)

فصل العدة

والمحبوب وغيرها بعد الدخول او الخلو الصحيحة فانه لو طلقها قبل الدخول او بعد الخلو الفاسدة والفساد لعجزه عن الوطى حقيقة لم تجب العدة ولا امر شرعى كصوم الفرض تجب كما في قاضيخان وذكر في المحيط انه لا عدة بخلو الرتقاء وان الطلاق اعم من الرجعى والبائن بالكناية او الابلاء او اللعان او العنانة او ابائه عن الاسلام بعد اسلامها او ارتداده عند محمد رحمه الله او غير ذلك (والفسخ) بعد الخلو كالفرقة بخيار البلوغ والعنف وعدم الكفاءة وتقبيل ابن الزوج وابائهما من الاسلام بعد اسلامه وارتدادها وارتدادها عند الشيخين وملك احد الزوجين صاحبه وغير ذلك (ثلاث حيض كوامل) من وقت الطلاق او الفسخ لا من وقت الخبر فلو طلقت في حيضة لم تعد من العدة (كام ولد) اى كالعدة لام ولد تحيض ثلاث حيض كوامل فلا عدة على قنة ومدة (مات مولاها) الوطى (او اعتقها) اى ذلك المولى فلو مات او اعتق وهى تحت زوج او عدته فلا عدة عليها من المولى لزوال فراشه بالتزوج (او) كامرأة (موطوءة) تحيض ثلاث حيض (بشبهة) بملك النكاح كمن استأجرته فانه تجب العدة عنده خلافا لهما وكمن زفت الى احد من غير امرأته او بملك اليمين كجارية ابنه وابيه وامه وامرأته وقال اظن انها تعلقى فان الكل موجب للعدة كما في النظم (او) بسبب (نكاح فاسد) كالمنعة والموت وبلاشهود وغيرها مما ذكرنا وفيه اشارة الى انه لاعدة على الموطوءة بالزنا ولا على المخلو بها بالشبهة كما في شرح الطحاوى (في الموت) اى للموت على نحو فذلكن الذى لمتننى فيه (والفرقة) بقضاء او غيره كافي قاضيخان وهما متعلقان بالموطوءة بهما (و) العدة (لمن) اى لمرء او ام ولد او حرة موطوءة بهما (لا تحيض) للطلاق او الفسخ او موت مولاها او اعتاقها او الموت او الفرقة (لصغر) فيه اشارة الى وجوب العدة على الصغيرة واكثر مشايخنا

للموت والفرقة كما اشار اليه الشارح المحقق في المعطوف عليه *

(١) أى يكتب المفتى إذا وقع السؤال عنها (٣) أى البالغة بالسن علة للتقييد بقوله ولم تحض الخ (٤) أى من بلغت بالسن (٥) أى من بلغت بالسن فحاضت بان وصلت الى حد الاياس فى البرجندى ولم تحض فلو بلغت ورائت دما ثم انقطع سنة او اكثر فعدتها لا تنقض بالشهر ما لم تبلغ حد الاياس كذا فى الخلاصة (٦) أى بعد الاياس ولا شك انه مستدر كبعد قوله فتح الخ (٧) بقوله تستأنف بالشهور من حاضت حيضة ثم آيست الخ (٨) أى غير الغرة من اثناء الشهر (٩) أى عن ابى يوسف رحمه الله رواية اخرى (١٥) الذى اتفق فى اثنا عشر (من) الشهر (الرابع) صلة الاتمام (١٣) وهو الشهران المتوسطان بين الاول والرابع (١٤) تفريع على قوله وكذا فى المبسوط فكانه تكذيب النقل (١٥) فى انه بالاهلة او بالايام (فى) مدة الاجارة (١٩) استثناء من الاشكال أى فيها ما فى النهاية عن المبسوط بعينه فيتعاضد (٢٥) أى وقت الموت (لا من وقت) بلوغ (الجبر) أى خبر موته (٢٣) ان لومات قبل طلوع الفجر فلا بد من مضى الليلة بعد العاشر وعلى قول العامة تنقض بغروب الشمس كما فى البحر وفيه نظر بل هو مساو لقول العامة لما علمت من التقدير عشرة ايام وعشر ليال وقد ينقص عن قولهم لو فرض الموت بعد الغروب فكان الاحوط قولهم لا قوله (ابن العابد بن) (٢٣) أى جعل التمييز المقدر ليالى (٢٤) العدة (٢٥) لأنه اذا قدر الليالى يكون ايامها تسعة لأنه يدخل ما فى خلال الليالى من الايام بدية وهو تسعة فيزيد ليلة على سدة الايام فى الشمنى نقلا عن المبسوط ان عبد الله بن عمر وابن العاص كان يقول عدة الحرة لموت زوجها اربعة اشهر وعشر ليال وتسعة ايام حتى يجوز لها التزوج فى اليوم العاشر لان العشر فى الآية مؤنث بمعنى الناء فيكون عبارة عن الليالى والا فان كان عبارة عن الايام لا ورده مذ كرامع الناء ويدخل ما فى خلالها من الايام ضرورة وهو تسعة واجيب بان ذكر احد العددين من الايام والليالى بعبارة الجمع يقتضى دخول مثله مما بارأه من العدد الآخر انتهى وفى الفتح فى الجواب قلنا الاستعمال فى مثله من ذكر عدة الليالى ان يدخل ما فى ازاها من الايام على ما عرف فى التارىخ حيث يكتب بالليالى فيقال لسبع ليال خلون مثلا ويراد كون عدة الايام كذلك انتهى ولجل هذا الجواب منهم قال الشارح المحقق لكن الخ (٢٣) قوله الاول أى قول الفضلى (احوط لزيادة ليلة) أى فى قول الفضلى يعنى ان مدة العدة على قول الفضلى تكون ازيد بليلة من مدتها على قول العامة اذ لو مات الزوج قبل الفجر فتضى اربعة اشهر قبيل الفجر فتكون ابتداء العشر من الفجر فعلى قول العامة تتم العدة بعيد غروب الشمس فى اليوم العاشر من الشهر الخامس لان الايام العشر قد انقضت فى ذلك الوقت وعلى قول الفضلى لم تتم اذ فى ذلك الوقت أى بعيد غروب الشمس فى اليوم العاشر لم تنقض الليالى العشر بل مضى الليالى التسع فلا بد لانقضاء عشر من الليالى مضى الليلة التالية لغروب الشمس فى اليوم العاشر فتتقض العدة على قوله قبيل غروب فجر اليوم الحادى عشر فالاحتياط فى قول الفضلى لزيادة مدة العدة على قوله على مدة العدة على قول العامة بليلة كما حققه العلامة ابن نجيم فى البحر الرائق فعلى هذه المطالعة يكون زيادة ليلة وجهها للاحوطية كما عرفت واما على مطالعة الغواص فلا لأنه فسر قول الشارح لزيادة ليلة بزيادة عدد الليالى على عدد الايام فى قول الفضلى يعنى على مطالعته يكون الليالى عشرا والايام تسعة على قول الفضلى فلا يصح قوله لزيادة ليلة وجهها للاحوطية قوله لكن زيادتها محل تأمل يعنى ان الزيادة ليست بمطردة بل الزيادة انما تكون فى صورة مخصوصة وهى فرض موت الزوج قبيل الفجر واما اذا فرض موته بعيد غروب الشمس فالزيادة انما تكون فى قول العامة اذا ربعة اشهر تمضى حينئذ بعيد الغروب فيكون ابتداء العشر من الليلة فعلى قول العامة تتم العدة فى اليوم العاشر بعد غروب الشمس من الشهر الخامس فمدة العدة على قولهم فى هذه الصورة اربعة اشهر وعشرة ايام وعشر ليال وعلى قول الفضلى تتم العدة قبيل فجر اليوم العاشر من الشهر الخامس لأنه اعتبر عشر ليال وعشر ليالى فى هذه الصورة تتم فى الوقت المذكور فعدة العدة على قوله فى هذه الصورة اربعة اشهر وعشر ليال وتسعة ايام فتتقض المدة على قوله عن المدة على قولهم بيوم هكذا حققه العلامة ابن العابد بن فالاحوطية فى هذه الصورة فى قول العامة (لناظره)

(٥٧٩)

فصل العدة

لا يطلقون لفظ الوجوب لأنها غير مخاطبة وينبغي ان يقال عدت بايدداشتن كما فى المحيط وغيره (او كبر) أى بلوغ الى الاياس (او) لمن (بلغت) من حرة ونحوها (بالسن) سبع عشرة او خمس عشرة للطلاق ونحوه (ولم تحض) فأنها لو حاضت فارتفع حيضها فان عدتها بالحيض الا اذا آيست فيثبت بالشهر بعده كما يأتى (ثلاثة اشهر) بالاهلة اذا اتفق ذلك فى غرة الشهر او بالايام اذا اتفق فى غيرها عند ابى حنيفة رحمه الله وفى رواية عن ابى يوسف رحمه الله وعنه وعند محمد رحمه الله اتمام الشهر الاول من الرابع بالايام والباقي بالاهلة كما فى المحيط وقاضخان والنظم والتممة والحقايق وكذا فى المبسوط فقد اشكل ما فى النهاية عن المبسوط ان الخلاف فى الاجارة واما فى العدة فبالايام بالاتفاق لكن فى اجارة الصغرى ان العدة بالايام لا بالاهلة اجماعا (د) العدة لحرة مؤمنة او كافرة صغيرة او كبيرة ولو غير مخلوبها (للموت) من وقته لامن وقت الجبر (اربعة اشهر) هلالية او يومية كما مر (وعشر) من الليالى كما قال محمد بن الفضل او من الايام كما فى ظاهر الاصول الاول احوط لزيادة ليلة كما فى النظم وغيره

الشمس فى اليوم العاشر من الشهر الخامس لان الايام العشر قد انقضت فى ذلك الوقت وعلى قول الفضلى لم تتم اذ فى ذلك الوقت أى بعيد غروب الشمس فى اليوم العاشر لم تنقض الليالى العشر بل مضى الليالى التسع فلا بد لانقضاء عشر من الليالى مضى الليلة التالية لغروب الشمس فى اليوم العاشر فتتقض العدة على قوله قبيل غروب فجر اليوم الحادى عشر فالاحتياط فى قول الفضلى لزيادة مدة العدة على قوله على مدة العدة على قول العامة بليلة كما حققه العلامة ابن نجيم فى البحر الرائق فعلى هذه المطالعة يكون زيادة ليلة وجهها للاحوطية كما عرفت واما على مطالعة الغواص فلا لأنه فسر قول الشارح لزيادة ليلة بزيادة عدد الليالى على عدد الايام فى قول الفضلى يعنى على مطالعته يكون الليالى عشرا والايام تسعة على قول الفضلى فلا يصح قوله لزيادة ليلة وجهها للاحوطية قوله لكن زيادتها محل تأمل يعنى ان الزيادة ليست بمطردة بل الزيادة انما تكون فى صورة مخصوصة وهى فرض موت الزوج قبيل الفجر واما اذا فرض موته بعيد غروب الشمس فالزيادة انما تكون فى قول العامة اذا ربعة اشهر تمضى حينئذ بعيد الغروب فيكون ابتداء العشر من الليلة فعلى قول العامة تتم العدة فى اليوم العاشر بعد غروب الشمس من الشهر الخامس فمدة العدة على قولهم فى هذه الصورة اربعة اشهر وعشرة ايام وعشر ليال وعلى قول الفضلى تتم العدة قبيل فجر اليوم العاشر من الشهر الخامس لأنه اعتبر عشر ليال وعشر ليالى فى هذه الصورة تتم فى الوقت المذكور فعدة العدة على قوله فى هذه الصورة اربعة اشهر وعشر ليال وتسعة ايام فتتقض المدة على قوله عن المدة على قولهم بيوم هكذا حققه العلامة ابن العابد بن فالاحوطية فى هذه الصورة فى قول العامة (لناظره)

(١) وبالنظر الى اصل تحرير الكلام قال (وماثل) اى ولكن زيادتها مائل ويجتمل ان يعطى على احوط اى واول مائل اى لارجح كما يفهم من قوله فيما بعد ومن الظن ترجيح الاول الخ وانما فيه ميل (٣) نقلا ع) لعله عبد الله بن عمرو ابن العاص كما مر من الشمنى وفي فتح القدير نقله عن (الاذاعى ٥) اى الايام التى فيها بين الليالى العشر تسعة بديه لان كونها عشرا ايضا ليس بضرورى الابيض ان الايام تابعة لليالى كما قال (٦) اى بالنسبة الى ما فى الكرماني (٧) اى متأخرة عنها فلو احتسبت الليالى يتبعها الايام فتكون ايامها محسوبة ايضا فيكون الثانى هو الاحوط ولذا قال الفاضل ابو المكارم اولا فى شرح وعشر من الليالى والاىام ثم قال وعن ابن عمر رضى الله عنهما انه عشر ليلال وتسعة ايام ويؤيده التذكير فى عشر اى قوله تعالى (٨) وبه قال الامام الفضلى قال قاضيان فعلى قوله يزيد العدة بليلة فهو اقرب الى الاحتياط وفى منهياته تحت قوله يزيد العدة بليلة الخ فيه بحث ظاهر انتهى فاذا عنون كلامه باحوط الكافى ثم اعترض على القائل بزيادة بان فيه بحثا ظاهرا وهو الجواب السابق من الشمنى وصاحب الفتح كان من قوله (ويؤيده) اى ما روى عن ابن عمر فى الجملة بحسب الظاهر (التذكير) الخ لا انه ارتضاه واعتقد رجحانه فقوله (ومن الظن ترجيح الاول) اى تقدير الليالى (بتذكير عشرا فى قوله تعالى يتربصن الخ تعسف وتعصب مع ان مفهوم تعليل كونه من الظن (٩) انه اذا فظلم يجوز وهم قالوا المقدر كالمفهوم ثم عبارة الكافى هكذا وقيل انت ذهابا الى الليالى والاىام داخله معها لما مر انتهى (١١) تفسيراً للعام بمصدقاته لتعريض على الشارح المسمى بفخر الدين حيث قال ولامة او مدبرة او مكتبة اوام ولد يعطى الخاص على العام وليس بسديد كمالات يخفى ولهذا اتى ابو المكارم بطريق الوصل وقال (وهى) لهما (لامه تحيض) ولومدبرة او مكتبة اوام ولد وعرض عليه فى منهياته يلزوم العطف المذبور فعليك التطبيق الموفور (١٢) بقرينة مقابلة لم تحض بتحيض (١٣) صلة الموصول بعد صلة معناه ان الخلوة شرط (١٤) صلة العدة المفهومة من العطف (١٥) لمن (١٦) لان مات عطى على لم تحض (١٧) الامه حيث فسر الموصول بها سواء كانت تلك الزوجة (تحيض اولا) تحيض (و) لكن (يخلو) ذلك الزوج (٢٥) اى بتلك الزوجة يعنى ان الحيض ليس بشرط فى صورة موت الزوج ولكن الخلوة شرط * قوله تحيض اولا ويخلوبها) للتعميم من تحيض ومن لا يخلوبها وليس للتخصيص لهما وظاهر العبارة تحيض اولا لتحيض يخلو بها ولا يخلوبها وانما اكتفى بقوله تحيض لانه يرفع مؤنة قوله اولا تحيض بادنى تأمل لان عدة الوفاة اذا كان لمن تحيض بالاشهر فلن لا تحيض تكون كذلك بالطريق الاولى وكذا اكتفى بقوله اولا يخلوبها لرفع مؤنة قوله يخلوبها لان عدة الوفاة اذا كانت واجبة لمن لا يخلوبها فوجبها لمن يخلوبها ثابت بالطريق الاولى واما قوله لا تحيض وقوله يخلوبها لا يرفعان مؤنة خلافهما وهو ظاهر فافهم (ملا قاسم البامشى ٢١) صفة الحرة (٢٣) الاول مقابل امه لم تحض والثانى مقابل امه مات عنها زوجها فكذا التوزيع فى قوله (٢٤) اى ذلك النصف (٢٥) الاول للاول والثانى للثانى (٢٦) سواء حبلى (٢٨) اى بشرط الوطى (٢٩) اى اجليات العدة (٣٥) عطى على المتن اى مات اى وان ولدت الخ (٣١) ظرى العدة او النسبة ولذا وسطه بين المبتداء وخبره وهو (اربعة اشهر وعشر) والعدة لذلك الحامل (٣٣) طرفين وضع حملها كله

(٥٨٥)

فصل العدة

لكن زيادتها محل تأمل ومائل الى ما فى الكرماني عن بعض الصحابة ان الايام تسعة والاحوط ما فى الكافى ان الايام تابعة لليالى ومن الظن ترجيح الاول بتذكير عشرا فى قوله تعالى «يتربصن بانفسهن اربعة اشهر وعشرا» فان الميز اذا حنفى جاز تذكير العدد (ولامة) اى فنة او مدبرة او مكتبة اوام ولد (تحيض) وتخلى بها للطلاق والفسخ او توطأ بشبهة او نكاح فاسد للموت والفرقة (حيضتان) كاملتان (ولمن) اى لامة (لم تحض) لصغرا وكبر تخلى بها للطلاق وغيره (اوامات عنها زوجها) اى انفرد عن الزوجة زوجها بموته تحيض اولا ويخلوبها (نصف ما للحرة) اى التى لم تحض اوامات عنها زوجها وهو شهر ونصف وشهران وخمس (د) العدة (للحامل) قبل وجوب العدة او بعده (الحرة والامة) الموطونتين ولو بنكاح فاسد للطلاق والفسخ والموت والفرقة والعنف (وان مات عنها) زوج (صبي) لم يبلغ اثنتى عشرة سنة ولدت بعد موته لافل من سنة اشهر عند ابى يوسف رحمه الله واربعة اشهر وعشر عندهما

وضع

ولا يخلوبها) للتعميم من تحيض ومن لا يخلوبها وليس

للتخصيص لهما وظاهر العبارة تحيض اولا لتحيض يخلو بها ولا يخلوبها وانما اكتفى بقوله تحيض لانه يرفع مؤنة قوله اولا تحيض بادنى تأمل لان عدة الوفاة اذا كان لمن تحيض بالاشهر فلن لا تحيض تكون كذلك بالطريق الاولى وكذا اكتفى بقوله اولا يخلوبها لرفع مؤنة قوله يخلوبها لان عدة الوفاة اذا كانت واجبة لمن لا يخلوبها فوجبها لمن يخلوبها ثابت بالطريق الاولى واما قوله لا تحيض وقوله يخلوبها لا يرفعان مؤنة خلافهما وهو ظاهر فافهم (ملا قاسم البامشى ٢١) صفة الحرة (٢٣) الاول مقابل امه لم تحض والثانى مقابل امه مات عنها زوجها فكذا التوزيع فى قوله (٢٤) اى ذلك النصف (٢٥) الاول للاول والثانى للثانى (٢٦) سواء حبلى (٢٨) اى بشرط الوطى (٢٩) اى اجليات العدة (٣٥) عطى على المتن اى مات اى وان ولدت الخ (٣١) ظرى العدة او النسبة ولذا وسطه بين المبتداء وخبره وهو (اربعة اشهر وعشر) والعدة لذلك الحامل (٣٣) طرفين وضع حملها كله

(١) ولو كان سقطا فانه (اي الحمل ٣) فيشمل السقط (٤) نقل عنه اي انقلب الطلاق الرجعي بالبينونة انتهى (٥) اي الذي لم يبلغ اثني عشرة سنة (٦) ظرف حدث (٧) ظرف العدة او النسبة (٨) اي العدة

(٩) اي في قيد الصبي (اشعار) الخ (١١) اي سواء كان بالغاً او صبياً فالمقتن والاشعار كلاهما يخالف ما في الخلاصة (١٢) عند الموت (١٣) بعد الموت (١٤) اي مصحح ثبوت النسب من شخص بان يتصور منه العلوق والحمل بلوغه (١٧) اي والحال ان الصبي (١٨) كما وصفه في شرحه بقوله لم يبلغ اثنتا عشرة سنة الخ

(١٩) اي في المتن (٢٥) اي النسب (يثبت من غير الصبي في وجهيه) المذكورين (الا اذا ولدت) من غير الصبي (٢٣) اي العدة (٢٤) اي وضع الحمل (٢٥) صلة قبل (٢٦) فرارا عن ارثها

(٢٧) اي في اضافة المرأة الى الفار (٢٨) اي بموت الغير الفار وهو الذي ابان في مرضه وكانت بحيث لا ترث منه كما يفهم من البرجندی حيث قال وانما اضاف المرأة الى الفار لان المبتوتة في المرض اذا كانت بحيث لا ترث من زوجها لا يتغير عدتها وليس عليها عدة الوفاة ذكره في الخزانة انتهى (٢٩) جمع عدة كمنن ونعم جمع مئة ونعمة

(٢٩) قوله عدد بكسر العين وفتح الدال جمع عدة مثل منن جمع مئة (حسن أفندي)

(وضع حملها) كله ولو سقطا فانه اسم ما في البطن فلو خرج اقله والطلاق رجعي حل للزوج وطؤها وان خرج اكثره بانث فلا يحل وقيل يحل والاوّل احوط وعن محمد رحمه الله ان العدة تنقضي بخروج البدن وهو من المنكب الى الالية كما في المحيط (ولمن) اي لحره او امة (حبلت) اي حدث حملها (بعد موت الصبي) المذكور في العدة او بعدها بان ولدت بعد موته لسنة اشهر فصاعدا عند العامة (عدة الموت) اي اربعة اشهر وعشرا ونصف ذلك لانها لم تتغير بحدوث الحمل وفيه اشعار بان العدة لامرأة البالغ التي حبلت بعد موته وُضِعَ الحمل اذا ولدت لاقل من سنتين كما في التمرتاشي لكن في الخلاصة وغيره انها لمن حبلت بعد موت الزوج عدة الموت (ولا نسب) يثبت من الصبي الميت (في وجهيه) اي ثبوت الحمل وحدوثه لان ادنى مدة مثبت للنسب اثنتي عشرة سنة وهو لم يبلغه كما في الجامع الصغير وفيه اشعار بأنه يثبت من غير الصبي في وجهيه الا اذا ولدت لاكثر من سنتين فيحكم بانقضائها قبل الوضع بسنة اشهر كما في التمرتاشي (و) العدة (للمرأة الفار) اي الذي طلقها في مرض الموت (للبائن) او الثلاث (ابعد الاجلين) اي العدين ثلاث كهيض واربعة اشهر وعشر احتياطاً وقال ابو يوسف رحمه الله ثلاث حيض لانها مبانة وفيه اشعار بان امرأة الغير الفار لم تتغير عدتها بموته كما في قاضيخان (و) لامرأة الفار (للرجعي) واحدا او اثنتين (مالموت) من اربعة اشهر وعشر اجماعا (و) العدة (لمن اعتقت في عدة) طلاق (رجعي) صارت (عدة حرة) وانقلبت اليها كانقلاب العدة بالشهور للصغيرة الى الحيض اذا رأت دما كما في الايضاح فاذا طلق امة صغيرة رجعية فعدتها شهر ونصف فان رأت دما صار عدتها حيضتين فان اعتقت صارت ثلاث حيض فان مات زوجها قبل انقضائها صارت اربعة اشهر وعشر فعلى امرأة واحدة حظ من اربع عدد

(١) أي الإمام الأعظم (٢) أي تقدير حد الأياس أو الافتاء بأحد الحدود المذكورة واختياره (مفوض الى) رأى مجتهد الزمان فيقدر ويفتق على وفق عادة نساء زمانه (٣) أي في عاداته (٤) أوليا (٥) أي المذكورات على الاختلاف (٦) صلة بعد (٧) أي ينتقض العدة بعد المدة المذكورة (في ممتدة الطهر) (٨) إشارة الى قوله وكذا ممتد الخ (٩) أي المطلقة الحايضة بعد الأياس (١٠) من الانتظار (١١) أي طهر (١٢) أي برتفعة الحيض (١٣) فليست بأيسة وعدتها (١٤) أي بعد تسعة أشهر (١٥) بان اعتداده ان لم يظهر حمل بها بثلاثة أشهر بعدها (١٦) بالجمع المصحح عطى على الأصحاب والاساتيف جمع مكسر أشهر بل افصح من المصحح وهذا البيان الى قوله للضرورة من كلام الزاهدي فاندفع توهم استدراك قوله وبه اخذ مالك بعد ما سلف قوله واليه ذهب مالك الخ ثم معنى الضرورة ان المرتفعة الحيض يشكل الامر عليها لانه لا يمكن ان تتم عدتها ابد الاذلو امرت بعدة الحيض فقد ارتفع حيضها ولو امرت بعدة الأشهر فقد كان ارتفع اياسها فتحتمل ان يكون محبولة من التزوج الثاني فلهذا الاشكال افتى بعض اساتيف الزاهدي بالانتظار الى مضي مدة الحمل غالبها ثم لو لم يظهر الحمل معها بالاعتداد بثلاثة أشهر (١٧) أي اضافة العدة الى الأشهر (١٨) عده هي الأشهر فيفيد كون رؤية الدم بعد (مضي) تلك (العدة) بمعنى بعد (الفراغ من أشهرها) صلة الفراغ (١٩) أي بعد عدة ايام للأشهر فيفيد كونها (بعد) مضي شئ هو (ايام معدودة) من (جملة ايام) الأشهر (٢٠) وبالجملة لا يفيد مضي كل ايامها كما في الاول فان مفاد غلام زيد انه غلام من جملة الغلمان المنصوصة لزيد فالشارح المحقق انما اتى بالتمفرقة بين مفادى الاضافتين فلا يردانه لم قدر كلمة من في الثانية ولا ان كلام المص مصروف عن الظاهر غايته انه جوز حمل الاضافة على اللامية ايضا وهو ليس بصرف عن الظاهر فاندفع ما ظن ان قوله بعد عدة الأشهر ليس على ظاهره واندفع ايضا ما ظنه الش البرهاني من المخالفة بين كلام المص ههنا وكلامه في الشرح فلا تغفل (٢١) أي في تسمية ما رآته الأيسة حيضا حيث قال تستأنف بالحيض (٢٢) أي الأيسة المعتدة بالأشهر من عدة الأشهر (٢٣) لان نكاحها يكون في العدة كيف (٢٤) استيناف (٢٥) لان اياسها قد ارتفعت بقرينة تسمية المص ما رآته حيضا حيث قال تستأنف بالحيض وكل نكاح في العدة فاسد (٢٦) الأيسة المذكورة تفريع لجواز نكاحها وان لم يقض به القاضى على ما قال والاصح (٢٧) لا حيض فلم يرتفع اياسها فعدتها تمت بمضي الأشهر فلا عليها الاستيناف بعدة الحيض فصار نكاحها بعد مضي العدة

(٥٨٢)

فصل العدة

(و) لمن اعتقت (في عدة) طلاق (بائن) واحدا او اكثر

(او) في عدة (موت كامة) أي كعدة امة حيضتين او شهر ونصف

او شهرين وخمس بلا انقلاب الى عدة الحرة (و) امرأة (آيسة)

أي بالغة الى خمس وخمسين سنة وعليه الفتوى كما مر او خمسين

سنة وبه يفتى اليوم كما في المفاتيح او ستين سنة او ثلاث وستين

كما في النظم او ثلثين وعنه انه مفوض الى مجتهد الزمان وقدر

بعض بعدم رؤية الدم مرة وقيل مرتين وقيل بثلاث وقيل بسنة أشهر

فتنقض العدة بعد ذلك بثلاثة أشهر واليه ذهب مالك فلو قضى

به قاض نفذ وكذا في ممتدة الطهر وهذا مما يجب حفظه كما في الخزانة

وذكر في الزاهدي انه لو ارتفع حيضها تنتظر تسعة أشهر فان بان

بها حمل^{١٥} اولا اعتدت بثلاثة أشهر بعدها^{١٦} وبه اخذ مالك ويفتى به^{١٧}

بعض اصحابنا واستاذينا للضرورة (رأت الدم بعد عدة الأشهر)

اضافة بيانية أي بعد مضي العدة والفراغ من أشهرها او لامية أي

بعد ايام معدودة من الأشهر الثلاثة (تستأنف) أي تبدأ العدة

(بالحيض) ولا بعد من العدة ما مضى منها ولورأت الدم بعد

الأشهر وفيه إشارة الى انها لو فرغت وتزوجت بآخر ثم رآته كان

نكاحها فاسدا وعليها العدة بالحيض كما في النظم لكن لو قضى

القاضى بجواز النكاح ثم رأت الدم لم يكن فاسدا والاصح ان القضاء

ليس بشرط لجوازه كما في المضمرات فما رآته من الدم استحاضة^{٢٥}

وهو

(٣٢) كيف (٣٣) استيناف (٣٤) لان اياسها قد ارتفعت بقرينة تسمية المص ما رآته حيضا حيث قال تستأنف بالحيض (٣٥) لكل نكاح في العدة فاسد (٣٦) الأيسة المذكورة تفريع لجواز نكاحها وان لم يقض به القاضى على ما قال والاصح (٣٧) لا حيض فلم يرتفع اياسها فعدتها تمت بمضي الأشهر فلا عليها الاستيناف بعدة الحيض فصار نكاحها بعد مضي العدة

(١) أي كون ما رأته بعدها استحاضة لا حيضا (أشار المص في باب الحيض) في شرح ولا الخ (ع) المص (هونا) من جعل ما رأته حيضا والامر باستيناف عدة الحيض (٢) في أن ما رأته استحاضة فلا استيناف أو حيض فعليها الاستيناف والله الهادي إلى السبيل (٣) ولا يحتسب (مأضى الخ تفسير لقوله تستأنف بالشهور (٩) في اليوم الأخير من أيام الحيضة مثلا (١٥) فشرطية المص في قوة أن يقال كما أنها الواضحة حيضة ثم طلقت فأبست تستأنف بالشهور فظهر وجه تفسير الشارح المحقق كل الظهور لأن تحقق مضمون الجزاء بعد تحقق مضمون الشرط كما أن تحقق الطلاق بعد تحقق دخول الدار في أن دخلت الدار فانت طالق (١١) أي على وجه التفسير المذكور ووقوع الطلاق قبيل الأياس (١٢) أي ظهر المعنى (من) عبارة (الوقاية) حيث نزل عبارة الوقاية إلى ما نزلنا فقال (أي انقطع) أي من انقطع (دمها وهي في سن الأياس تستأنف بالشهور) فافاد أن الاستيناف بعد انقطاع الدم إلا أنه الغز الكلام بإيراد الأشكال على هذه المتن وغمض عن أن وقت الطلاق هو الأخير الحيضة قبيل الأياس فصار الشراح مغرورا بظاهر (٥٨٣) فصل العدة

وهو الصحيح كما في الخلاصة وأليه أشار المص في الحيض فما ذكره ههنا مجرد تنبيه على الخلاف (كما تستأنف) العدة (بالشهور من حاضت حيضة) أو حيضتين (ثم آبست) أي لا يعد من العدة ماضى من الحيض والطهر فكان الطلاق قد وقع قبيل الأياس هكذا لآح على المصنف من الوقاية وذلك منطوق عبارته وعبارة سائر الكتب اجمع واكتع وهو منصوص عليه في متن المبسوط في آخر باب الرجعة فمن الظن السوء نسبة المصنف إلى النجوم والقول بأن معناه كما ابتدأ اعتبار العدة بالشهور ويعد من العدة ماضى من الحيض والطهر (و) تجب (على معتدة) للطلاق والفسخ والموت وغيرها (وطئت بشبهة) من قبل الزوج أو الأجنبية (عدة أخرى للوطئ) وفيه اشعار بأنه لو وطئها مبتوتة مقرا بالطلاق لم تستأنف العدة وإن لم يقربه تستأنف كما في المحيط (وتدأخلتا) أي تشارك العدتان في دخول بعض من كل منهما في الآخر وكان السبب الأول والثاني وقعا معا في وقت الثاني فتعتد منه سواء كانتا من رجلين أو من رجل من جنسين كالمتوفى عنها زوجها إذا وطئت بشبهة أو من جنس (فإذا تم)

هذه الصنعة (١٥) أي التفسير المذكور (١٦) أي المص في هذا المختصر أو في الشرح أو عبارة الوقاية خصوصاً باعتبار ما نزلنا إليه منطوق (١٧) فالبرجندی أصاب المحزة في روايات سائر الكتاب وأرسل فهم كلام الشرح حيث قال وينبغي أن يحتسب مدة الحيض أو الحيضين والطهر الذي بينهما من الشهور من حيث أنها وقت هكذا يفهم من كلام المص في الشرح لكن روايات الكتب متظاهرة على أنه إذا انقطع الدم وآبست استأنف العدة من وقت انقطاع الدم انتهى وما نزلنا إليه يظهر وجه التفرع بقوله (فمن الظن السوء) من الفاضل أبي المكارم (١٩) عطف على النسبة (٢٥) أي متن المص وعبارته (٢٢) وليس المراد بالاستيناف اعتبار الأشهر بعد أيام الحيض كما يتوهم أي من شرح المص بل أنها يعتبر من وقت الطلاق وبعد ما مضى من الأيام من الأشهر انتهى (٢٣) كالوطئ بشبهة أيضا (٢٤) بأن اشتبه أنه لم يقع عليها الطلاق أو لم يفسخ النكاح بما قال أو فعل مثلا واشتبه بأنها غير من طلقها من قبل (٢٥) بأنها منكوحته (٢٦) أي تعقيد الوطئ بالشبهة (٢٧) أي الزوج (لو وطئها) أي المرأة حال كونها (مبتوتة) حال كون الزوج (مقرا بالطلاق) وعالما (به) لم تستأنف العدة وإن لم يقرب الزوج (٣٢) أي يكونها طلاقا

(٣٣) حيث يكون الوطئ ح شبهة (٣٤) بالتشديد (السبب الأول) وهو الطلاق مثلا (٣٥) وهو الوطئ بشبهة (٣٧) السبب (الثاني) وما وقع في النسخ من تعريف الوقت فتصحيح (٣٩) أي مبتدأة من وقت الثاني (٤٥) أي العدتان (٤١) أي سواء كانتا باختلاف الوطئ (٤٢) أي باتحاد الوطئ كلاهما (٤٣) بأن كانت أحدهما من الطلاق أو الفسخ أو الموت والأخرى من الوطئ ثم مثل الشارح المحقق لما كانتا من رجلين من جنسين بقوله (كالمتوفى أه) من زوج آخر في عدة الوفاة (٤٥) أي بظن حيلة الوطئ في العدة وترك مثال ما كانتا من رجل واحد من جنسين كما إذا طلقها ثلاثا ثم وطئها في العدة بظن أنها تحمل له كما ترك المثاليين لقوله (أو) من رجلين أو من رجل (من الجنس) واحد فمثال الأول كما إذا كانت في عدة من وطئ رجل بشبهة وطئها رجل آخر بشبهة أيضا ومثال الثاني ما إذا وطئها الرجل الأول ثانيا بشبهة أيضا والحاصل أن الوطئ الحلال والوطئ بالشبهة جنسان

(١) بضم التاء الاولى من الاتمام (٢) قيد الصورتين معا (٣) اى رابعة (٤) اى فى الحيضة الرابعة واما فى المتوسطتين فنفقة من حيث انهما عدة النكاح (٥) اى الحال اشارة الى قوله بعد انقضاء الحيضة الخ (٦) بشبهة ثم انقضت حيضة كانت للعدتين فاذا مضى رابعة وخامسة كانتا للثانية خاصة ولا نفقة فيهما بل فى الثالث واما فى المنتقض قبل الوطئ ففيه بلا خلاف (٧) اى بلا تقدم وتأخر (٨) بشبهة

(٥٨٤)

فصل العدة

العدة (الاولى انقضت بعض) العدة (الثانية) وعليها ان تتم ما بقى منها فالملقة البائن اذا وطئها الزوج الاول او رجل آخر بشبهة بعد انقضاء الحيضة ثم انقضت حيضتان كانتا للاولى والثانية معا فاذا مضى حيضة كانت للثانية خاصة ولا نفقة فيهما لانها عدة الوطئ لعدة النكاح وكذا اذا انقضت حيضتان ثم وطئها كما فى المحيط ويمكن ان تنقض العدتان معا كما اذا وطئت معتدة عن وفات بعد ما انقضت شهر منها فحاضت ثلاثا آخرها آخر ثلثة اشهر وعشر (عدة) اى ابتداء عدة (النكاح الفاسد عقيب تفريقه) اى زمان يصالح لابتدائها بعيد التفريق بالموت او القضاء او غيرها فلا يشكّل بما اذا فرق فى الحيض او بعينه بقريئة ما مر من الحيض الكوامل (او) عقيب (عزمه ترك الوطئ) بان يقول صريحا عزمته على ترك وطئها او وطئك كما فى الكرماني قيل هذا فى المدخولة واما فى غيرها فان يتركها على قصد ان لا يعود اليها أصلا كما فى المستصفي وليس فى الكافي ان يشترط لسكون العزم تركا للوطئ ان يقول تركتك ونحوه كما ظن وفى مجموع النوازل ان ما فى المتن قول ابى يوسف رحمه الله وفى الفصولين ان ابتداءها من حين التفريق عند الثلاثة وفيه اشعار بان ابتداء عدة الصحيح عقيب الطلاق او الموت لانه السبب كما فى الهداية لكن فى الاسرار ان السبب نكاح متأكد بالدخول وما يقوم مقامه (وتنقض

العدة

التفريق سواء كان فقط او مرددا بينه وبين العزم كما فى المتن ومجموع النوازل (٣٥) اى توصيف النكاح بالفاسد (اشعار بان ابتداء العدة) النكاح (الصحيح) الخ (٣٨) اى الطلاق او الموت (٣٩) اى سبب العدة (٤٥) وهو الحلوة الصحيحة والطلاق مثلا شرط وعد ابن الهمام فى شرح الهداية قول الهداية من التسهل من اطلاق السبب على الشرط

اى الحيض الثلث (١٥) قبل الشهر المنتقض يتم اربعة وعشر (١١) تفسير لقوله عقيب التفريق (١٢) ظرف بصاح (١٣) اى ظاهر قوله عقيب التفريق (١٤) لانه انقضت بعضه فلا يصح ان يكون محسوبا من العدة والا لا يكون حيض كرامل (او) فرق (بعينه) لانه طهر غير محسوب من العدة وانما هى ثلث حيض كوامل وانما فسر المحمول هكذا (بقريئة ما مر من) ان العدة (الحيض الكوامل) لا الطهر ولا التوافق (١٩) عند الغيبة (او) على ترك (وطئك) عند الحضور (٢٢) اى اشتراط القول المذكور (٢٣) لان عزم ترك الوطئ فرع الوطئ اولا واما فى غيرها لامعنى لان يقول عزم ترك الوطئ (ف) فيه (ان يتركها) على حالها الاولى وهى عدم وطئها (٢٥) اى لا اولا ولا ثانيا (٢٦) عزم ترك الوطئ (٢٧) خبر كون (٢٨) صلة الترك اعلم انه يفهم من هذا المتام ان المشار اليه بقوله قيل هذا الخ كون العزم تركا للوطئ (٢٩) بالنصب مثل خليت سبيلك (٣٥) من ابى الكارم فيه ان هذا النفي والنسبة الى الظن عجب من الشارح المحقق لاني وجدت من نفس الكافي هكذا والمشاركة فى النكاح الفاسد بعد الدخول لا يكون الا ان يقول تركتك او خليت سبيلك ولا يكون بعدم محض احدى الى صاحبه انتهى من باب العدة (٣١) وهو كون ابتداء عدة الفاسد عقيب تفريق القاضى لامينه وكونه مرددا بين عقبيه وبين عقيب عزم الزوج لاحصره على حين التفريق (٣٢) وكذا فى المحيط كما ضمه البرجندى (٣٣) لاعقبه لافقط ولا مرددا بينه وبين عقيب العزم (٣٤) اى بالاتفاق منهم فالخلاف بين الكتابين فى امرين خصوص القائل وعمومه وكون الابتداء حين التفريق فقط كما فى الفصولين لا عقيب

العدة) اى عدة النكاح او الوطئ (وان جهلت) الزوجة سببها من الطلاق او الموت او غيرها فاذا بلغها طلاقه او موته فقد انقضت العدة من وقته وفيه اشعار بانها لواقربا بالطلاق فقد انقضت من وقته وهذا اذا صدقته والافمن وقت الاقرار وهذا فى حق النفقة والسكنى واما فى حق التزوج باختها او اربع سواها فمن وقت الطلاق كما فى الكافى (وان نكح معتدته) نكاحا صحيحا او فاسدا (من) طلاق (بائن) عن نكاح صحيح كما هو المتبادر فلو كان عن فاسد لم يلزمه المهر ولا العدة بالاجماع كما فى الصغيرى (وطلق قبل الوطئ^٤) ولو حكما (يجب عليه مهر تام) عندهما ونصف مهر عند محمد وزفر رحمهما الله (و) يجب (عدة مستقبلة) بفتح الباء اى مبتدأة كما فى المغرب فلا يعد ما مضى منها عندهما وبعد عند محمد رحمه الله فعليها اتمام العدة الاولى كما فى الكافى (ولعدة على ذمية) او كتابية (طلقها) او مات عنها (ذمية) عنده اذا كان ذلك منهم تدبينا واما عندهما فعليها العدة وانما تعرض لهما^٥ لانه لا مودة على حربية طلقها حربى بالاتفاق وانما قال ذمية لانه لو طلقها مسلم فعليها العدة (ولا) على (حربية خرجت اليها مسلمة) او ذمية او مستأنمة فالاسلام ليس بشرط وانما الشرط الخروج على نية ان لا تعود اليها كما فى النهاية لكن فى نكاح الهداية والمضمرات وغيرها ان الخروج ليس بشرط لانهم قالوا انها لو اسلمت فى دار الحرب ومضى ثلاث سنين بانته منه ولا عدة عليها عنده خلافا لهما (الا الحامل) فانه عليها العدة سواء كانت ذمية او حربية عنده وعنه جواز نكاح الحربية ولا يبطأ حتى تضع الحمل وهو اختيار الكرخى كما فى المحيط (وتحد) اى تناسى وجوبا على فوت نعمة النكاح من احدثت الزوجة اهدادا^٦ فهي محدة او من تحد بالضم^٧ أو الكسر حدادا فهي حادة اى امتنعت من الزينة بعد وفات زوجها كما فى الصحاح (معتدة البائن)

(١) اى الطلاق لا وقت البلوغ

(٢) اى فى الوصل بقوله وان جهلت الخ (لواقربا بالطلاق) فعلت (٣) اى الطلاق لا الاقرار (٤) اى الانقضاء فى صورة عدم التصديق من وقت الاقرار (فى حق) الخ

(٧) مفعول مطلق لنكح (٣) اقول تعميم الشارح النكاح الثانى من الصحيح والفساد وتخصيصه الاول بالصحيح مخالف للمعتبرات من شاه الاطلاع فعليه الرجوع الى فتح القدير والدر المختار وجميع الانهر وغيرها (انما ظره) (ولو) كان وطئا (حكما) بان كان قبل الخلوة ايضا

(اى مبتدأة) بالفتح ايضا (١١) تفرع على ما عند محمد رحمه الله (١٢) اى عدم الاعتداد واما اذا اعتقد الاعتداد فيجب العدة اذ فيها تعظيم الزوج ح لهما اى لخصوص الذمة والذمى

(او) حال كونها (ذمية او مستأنمة) فعطف على مسلمة لاحربية (اليها) اى دار الحرب

(١٧) بالمجهول من الافعال (فهي محدة) بصيغة المفعول (١٩) اى من باب ينصر (٢٥) الكسر من باب يضرب

بالطلاق أو الإيلاء أو اللعان أو فرقة أخرى كما في المِشَارِعَ (والموت) حال كونها (كبيرة مسلمة) حرة أو أمة فلا يجب الحداد على المطلقة قبل الدخول والمطلقة الرجعية والصغيرة والكتابية ويجب على قنة وأم ولد ومكاتبة بانت أو مات أزواجهن كما في النظم وينبغي أن يقول مكلفة بدل كبيرة لأنه لا حداد على المجنونة كما في الاختيار وغيره وذكر في السراجية أن المطلقة الرجعية يستحب لها التزين والتطيب ولبس أحسن الثياب لترغيب الزوج (بترك الزينة) ظرف تحم والزيينة ما تزينت به المرأة من حلى أو كحل كما في الكشف فقد استدرك ما بعده ويؤيده ما في قاضيخان أن المعتدة تجتنب عن كل زينة نحو الخضاب ولبس المطيب وكذا ما يأتي من المحيط (ولبس) الثوب (المرعفر والمعصر) أي المصبوع بالزعفران والعصفر بالضم بالفارسية يلم وكذا لبس القصب والخز وعن أبي يوسف رحمه الله لا بأس بالقصب والخز الأحمر كما في الاختيار والمراد من الثوب ما كان جديدا يقع به الزينة والأفلا بأس بلبسه لأنه لا يقصد به الاستر العورة والأحكام تبني على المقاصد كما في المحيط (والدهن) بزيت أو غيره ولو غير مطيب والدهن بالفتح والضم (والحناء) أي الاختضاب به^{١٢} (والطيب) أي استعماله في البدن أو الثوب (والكحل) بالفتح والضم أي الاكتحال به^{١٦} (الاعتذر) بأن كانت فقيرة لا تجد إلا أحد هذه الأنواع أو اشتكت رأسها أو عينها أو اعتادت الدهن أو اكتحل للمعالجة أو امتشطت بالأسنان المنفرجة لدفع الأذى فحينئذ لا بأس به^{١٨} لأنه واجب الدفع شرعا فكيف تتأسف عليه وأما الامتشاط بالطرفي الآخر فللزينة فلم يجعل كما في المحيط (لا) تحم بترك الزينة أم ولد (معتدة عتق) بموت المولى أو اعتاقه والعتق مضى إليه (و) امرأة معتدة (نكاح فاسد ولا تخطب) بالضم وهو المراجعة في الكلام ومنه الخطبة بالضم والكسر لكن الضم مختص

(١) صلة البائن (قبل الدخول) يفهم من لفظ المعتدة (والمطلقة الرجعية) يفهم من لفظ البائن (والصغيرة) من قيد كبيرة (والكتابية) من قيد مسلمة

(لترغيب الزوج) على الرجعة (٧) من الأفعال السبعة (٨) أي الاستدراك أو ما في الكشف والمآل واحد (وكذا) أي يؤيده (ما يأتي) من المحيط

(١١) بالفتح والتحريك قامش وكتان بوزكه أي بجمعه أوله كذا في لغة الأختري (١٢) بأن ليس لها قدرة جعل الأنواع متعددة فما تمكنته جعلته ثوب الزينة عسى أن يشتد الحاجة إليها لعدم التعارف بأعارتها (أي الاختضاب) والانصباع (١٣) أن بالحناء من قبيل ذكر آلة الشيء وإرادته

(١٥) من قبيل حذف المضى (١٦) أي بالكحل وقد مر في الحناء

(١٧) المنفرجة أي بطرفي الأسنان المنفرجة من طرفي المشط (١٨) أي بالمعالجة أو الامتشاط (لأنه) أي الأذى (٢٥) أي على دفع الأذى فإنها إذا تأسفت على فوت نعمة النكاح مع الأذى فكانها تأسفت على دفعه (٢١) هو الأسنان الرككية المنفرجة (٢٢) يعني قوله معتدة عتق بالتركيب الإضافي لا بالتوصيف حيث لم يقل عتقت (٢٣) أي بضم التاء على صيغة المجهول (بالضم والكسر) أي في الحاء

بالموعظة والكسر بطلب المرأة (معتدة الاعتريضاً) هو كلام له وجهان من صدق وكذب أو ظاهر وباطن كما في المغرب والتحقيق ان التعريض هو ان يقصد من اللفظ معناه حقيقة أو مجازاً أو كناية ومن السياق معناه معرضاً به فالموضع له والمعرض به كلاهما مقصودان لكن لم يستعمل اللفظ في المعرض به كقول المحتاج للمحتاج اليه * جئتكَ لأَسَلِّمَ عليك * فيقصد من اللفظ السلام ومن السياق طلب شيء * وحسبك بالتسليم منى التقاضيا * وفيه إشارة الى انه لا يصرح بتزويجها بعد انقضاء العدة مثل ان يقول انكحك اتزوجك بل يقول مثل اريد ان اتزوج امرأة انك جميلة اني حسن الخلق كثير الانفاق محسن الى النساء والى جواز التعريض لكل معتدة مع انه لا يجوز للمعتدة الرجعية اصلاً وكذا معتدة البائن كما في النهاية وغيره عن شرح التأويلات لكن في المختار انه يجوز للمتوفى عنها زوجها اتفاقاً ولم يوجد نص في معتدة عتق ومعتدة وطئ بشبهة وفرقة ونكاح فاسد وينبغي ان يعترض للأولين بخلاف الآخرين ففي الظهيرية يجوز غر وجهها من البيت بخلاف الأوليين وفي المصبرات ان بناء التعريض على الخروج (ولا تخرج معتدة الرجعي والبائن) اذا كانت حرة مكلفة وأما الأمة فعن محمد رحمه الله انها تخرج بلا امر المولى وكذا الصبية الا اذا كان الطلاق رجعياً فلا تخرج حينئذ الاباءن الزوج كما في المحيط والكتابية بمنزلة الصبية كما في قاضيخان وكذا المجنونة والمعتوهة والذمية كما في الاختيار وقد مرّت معتدة غير الرجعي ويشمل البائن المختلعة وفي المختار انها لو اختلعت على ان لانفقة لها قيل تخرج نهاراً لمعاشها والاصح ان لا

(١) عطف على صدق (٢) اي سواء كان ذلك المعنى حقيقة له (او مجازاً الخ) ويقصد (من السياق) اي من جهة ان الكلام لا يثبتي سيق (معناه) الآخر حال كونه (معرضاً) بالفتح (به) اي بهذا المعنى الآخر المقصود من السياق وفيه شوب دور وله جواب دار وشاع بين الناس او التعريض يتم بقوله معناه وما بعده لمجرد توضيح المقام (٨) اي من قول المحتاج (٩) اي التسليم (و) يقصد من السياق (اي) مما سبق له (الكلام ١١) مبتدأ خبره التقاض (١٢) متعلق التقاض ومنى تجازب فيه التسليم والتقاضى والمجمل معطوفة على طلب شيء اي ويقصد من السياق حسيك بالتسليم منى التقاض بكسر الصاد واصله بضم لانه من باب التفاعل فاعل مخفي ضمة الياء للثقل ثم كسر ما قبله ليسلم عن القلب الى السواد ثم اجتمع الساكنان بين الياء والتنوين فحذف الياء فصار تقاض على وزن تفاع ولو دخله اللام يعود الياء اي يقصد منه هذا المعنى (١٣) اي في قوله معتدة الاعتريض الخ (١٤) باعتبار ان لفظ معتدة كالعلم لها من قبل المؤمن والمسلم (١٥) بالفتح أو الضم والأول يناسب (اتزوجك) الخ مثل (انك لجميلة) مثل (اني حسن الخلق) الخ (لكن المختار انه) اي التعريض للمعتدة الرجعي والبائن (٢٥) اي معتدة العتق والوطئ * بالشبهة (٢١) اي معتدة الفرقة والنكاح الفاسد (٢٢) اي الآخرين (٢٣) اي جواز التعريض مبني (على) جواز (الخروج) وهو متحقق في الأوليين دون الآخرين على ما في الظهيرية (٢٦) اي حين كان طلاق الصبية رجعياً (٢٧) اي بمنزلة الصبية (٢٩) بقوله وتجد معتدة البائن الخ (٣٥) فاولى الاضرار اليها بان يقول ولا تخرج هي ومعتدة الرجعي او المعنى ان عدم خروج معتدة البائن قد فهم مما مر على ان عدم الخروج من الحداد (٣١) بالرفع (المختلعة) بالنصب وفاعل يشمل ضمير مستتر راجع الى معتدة غير الرجعي وقوله البائن المختلعة تركيب توصيفي منصوبان على المشمولية (٣٣) اي المختلعة

(١) بل يلزمها ان يكتري بيت الزوج ولا يحل لها الخروج كذا في الفصيحة (٢) اي المرأة (٣) فالاضافة لادنى الملابس اعم من ان يكون البيت ملكها او ملكه او ملك غيرهما (٥٨٨) فصل العدة

تخرج كالمختلعة على ان لاسكنى لها فانها لا تخرج (من بيتها) الذي كانت تسكن فيه وقت الفرقة لقوله تعالى ولا تخرجوهن من بيوتهن الآية وفيه اشارة الى انها لا تخرج الى صحن الدار وهذا اذا كانت في الدار منازل لغيرهم لان صحنها بمنزلة السكة والا فتخرج والى ان المعتدة من النكاح الصحيح والفساد سواء في حرمة الخروج وعن شمس الاسلام ان معتدة الفاسد تخرج (اصلا) لاليل ولانهارا ولو اذن الزوج لان الاعتداد في موضع الطلاق واجب والخروج حرام الا لضرورة كما في المحيط (وتخرج معتدة الموت) للمعاش لانها لانفقة (في الملوك) اي الليل والنهار (وتبيت) اي تكون في جميع الليل او اكثره في منزلها (وتعتد) المعتدة (في منزلها) اي منزل زوجها (وقت الفرقة) اي فرقة كانت (و) وقت (الموت) ظرف المنزل لاصفته والالزم حذف الموصول مع بعض الصلة^١ والدلالة للظرف على المعرف^٢ وفيه اشعار بانها لو طلقت غائبة عادت الى منزلها والتدبير في اختيار المنزل في الوفاة والبائن والزوج غائب اليها وفي الرجعي اليه كما في المحيط (الا ان تخرج) المعتدة بان كان المنزل عارية او موجرا مشاهرة وامان او جرمة طويلة فلا تخرج كما في المحيط (او) ان خافت (تلف مالها) في ذلك المنزل بالسرقة او الحرق او الغرق (او) خافت (الانهدام) اي انهدام المنزل وفيه اشعار بانها ان خافت بالقلب من امر الميت خوفا شديدا فلها ان تخرج كما في قاضيخان (اولم تجد) المعتدة (كراء البيت) الذي استأجره الزوج ومات فأجر

(٤) لانه ليس ببيت فالاشارة في لفظ البيت (٥) كالمدرسة والرباط في زماننا (٦) في شرح الهداية لابن الهمام لاحداده على الموطوءة بشبهة والمنكوحه فاسدا (٧) في البرجندی واحده مأخوذة من الملوثة وهي المدة من الزمان انتهى فلا تغليب كما ظن ابو الكارم من ان الملاء هو النهار خاصة نني بالتغليب كالقمرين (٨) التي تضاف اليها بالسكنى ولذا قال الشارح المحقق (اي منزل زوجها) بحذف المضاعف لفظ الوقت (١٥) اي مفعول فيه زمني له تجريد المنزل عن الزمان فلا استدراك (١١) ظرف مستقر (١٢) وهو لفظ الذي (١٣) هو لفظ هو لان المعنى على الصفتية الذي هو كائن وقت الفرقة والموت لان لفظ وقت يكون ظرفا مستقرا فلغظ كائن عامله المقدر مستفاد من الظرف المستقرا لا محذوف فيكون المحذوف بعض الصلة لاكلها (١٤) جواب سؤال كان قائلا يقول فليكن العامل للظرف هو المعرفة مثل الكائن وقت الفرقة الخ فلا يلزم حذف الموصول ولا حذف بعض الصلة لان اللام الداخلة على اسمي الفاعل والمفعول موصول واسم الفاعل صلته في قوة الذي كان وقت الخ اجاب بانه (لادلالة للظرف على) العامل المقدر (١٦) اي المعرفة وانما له دلالة على مطلق العامل المقدر عاما او خاصا تكرة او معرفة فلا بد من المحذوف لو كان صفة (١٧) اي في وجوب الاعتداد في منزلها لان اخبار المجتهد كخبر الشارع يفيد الوجوب (١٨) اي تعيين الموضع الذي تنتقل اليه عند الضرورة (في الوفاة البائن و) الحال (الزوج غائب اليها) خبر (والتدبير) واصل التدبير ملاحظة دبر الشيء وعاقبته ثم اذا اختارت منزلا آخر لا تخرج منه الا لعذر لان الانتقال عن الاول لا يكون الا لعذر فكذا عن الثاني كذا في الشمني (٢٢) اي في تقييد الخوف بتلف المال او الانهدام (٢٣) اي الزوجة (٢٤) اي من القلب اي من ان يذهب عقلها (٢٥) اي من تصور حال (٢٦) لو لم تخرج كما هو بالشدة لان قلة الخوف بمنزلة الوحشة (٢٧) اي البيت بعد موته

عليها

المتعارف بين النساء ولذا قيد الخوف

(١) فينتقل (٢) أى الزوج يعنى ان كان حاضرا فلا منافاة بما مر من المحيط

(٣) أى التعميم فى ظرف الموت فى السفر بقريئة (قوله) فيما بعد (وان كانت فى مصر تعتد) الخ (٤) أى تفسير ظرف الموت المقدر (٥) كالمفارقة ظن بأباه القريئة المذكورة وجه الإقامة ان قوله وان كانت فى مصر تعتد ثمه الخ مقيد بقوله والافه عطف على ما قدر بعد الاقبل خبرت الخ فاصل الكلام والا فان كانت فى مفارقة خبرت الخ وان كانت فى مصر تعتد ثمه أى لا خيار لها ح فهو يدل على ان الحكم السابق أى الابانة او الموت فى سفرهما اعم من ان يكون فى مصر او مفارقة (ولو) كان ذلك التفسير من المص فى الشرح (٦) أى الزوجة الزوج (١٥) أى اخرجها الزوج (١١) أى من هذا المص (١٢) يعنى انه من باب ضرب لانصر او هو احتراز من القصد بمعنى السير السريع فلعله من باب الضم

(١٣) أى المص فى جزاء الشرط (با) لجملة (الاسمية) أى بقوله العود احمد واسقط قوله خبرت من البين بان يقول والا فالعود احمد معها ولأى (١٤) فى افادة كونها مخيرة وصحة ارتباط التعميم المذكور باحمد مع ضبط الاختصار

عليها فى مالها فلو لم تجد الكراء تخرج فاذا خرجت انتقلت حيث شئت الا ان تكون مبتوتة فتنتقل حيث شاء كما فى المختار (ولا بد من سترة) أى سترو حجاب (بينهما فى البائن) واحدا او اكثر (وان ضاق المنزل عليهما فالأولى خروجه) فجاز خروجه ولا يجوز ان يجتمعا بدون السترة (وكذا) الأولى خروجه (مع فسقه) فى الكافى ان كان فاسقا تخاف منه فيخرج الى منزل آخر (وحسن ان يجعل) أى يجعل القاضى (بينهما) امرأة ثقة (قادرة على الحملولة) والمنع عن الوطئ (ولو أبانها) أى الزوج واحدة او اكثر (او مات عنها فى سفرهما) فى مصر او مفارقة بقريئة قوله وان كانت فى مصر فالتفسير بغير موضع الإقامة ظن ولو من المصنف وانما قيد بالابانة لانه لو طلقها رجعيًا فى مفارقة وبعدها عن المص والمقصد مسيرة سفر تبعته فى الذهاب ولو كان البعد عن المص مسيرة غيرت ولو كان بالعكس رجعت (فان كان بعدها عن مصرها) الذى انشأ منه (او) بعدها (عن مقصدها) الذى يتوجهان اليه والمقصد بكسر الصاد اسم مكان من يقصد بالسكسر (مسيرة سفر) أى ثلاثة ايام ولياليها (وعن الآخر) أى المص او المقصد (اقل) من مسيرة سفر (تنوجه) المرأة (اليه) أى الى الآخر الاقل مصرا كان او مقصدا وفى النهاية ان كان بينها وبين مصرها اقل من ثلاثة ايام رجعت الى مصرها وان كان البعد من المقصد اقل من المسيرة (والا) يكن بعدها كذلك بان كان البعد عن كل منهما مسيرة سفر او اقل منها (خيرت) بين الرجوع الى مصرها وبين التوجه الى مقصدها (معها ولأى) أى تحرّم سواء كان عصبة (أولا والعود) الرجوع الى مصرها فى الصورتين (احمد) وأولى من المقصد لتعتد فى منزله ولو اكتفى بالاسمية لكان كافيا (وان كانت) قد أبانها او مات عنها فى سفرهما (فى مصر) أى موضع إقامة ولو قرية وبعدها عن كل من المص والمقصد مسيرة سفر

بقريضة قوله ثم تخرج بمحرم لان الخروج الى مادون السفر يجوز بلا محرم
 (تعند) المرأة (ثمة) اى فى المصر ولو معها محرم وهذا عنده واما عندهما
 فتخرج مع المحرم وفى الشارع وقاضيان انها ان كانت فى مفازة وكل
 منهما مسيرة سفر سارت الى ادنى موضع فيه آمن وان كانت فى مامن
 تربصت فيه عنده وقالوا اذا وجدت محرمًا خرجت معه الى ايها شاءت^٢
 والا تعند ثمة (ثم) اى بعد الاعتداد فى المصر (تخرج) المعتدة منه
 (بمحرم) اى بسببه او معه وذكر فى التنقذ اذا لم يكن لها محرم اقامت
 فى المصر حتى تنقضى عدتها او تجد محرمًا واذا وجدت قوما فيهم نساء^٣
 فامنت على نفسها تنوجه او ترجع معهم

فصل

(الحضانة) بالكسر لغة مصدر حضن الصبي اى رباه كما فى المغاس
 وشرعا تربية الام او غيرها الصغير او الصغيرة قبل الفرقة او بعدها (للأم)
 اى لام الصغير مالم يستغن ونفقتها على الاب حيا وعلى ذى رحم الصغير
 على قدر الارث ميتا (بلاجير) اى بلا اكره للام على اخذه اذا ابت مطلقا
 كما ذكره البقالى وفى الكرماني انها لا تجبر الا اذا لم يكن له ذو رحم محرم
 فاجبرت حينئذ وفيه اشارة الى انها اولى من المحرم وان طلبت اجرا والمحرم
 لم يطلبه والاصح ان يقال لها امسكته او ادفعه الى المحرم كما فى النظم
 والى انه يدفع اليها بلا طلبها لكن فى الاختيار خلافة وكذا سائر
 المستحقين للحضانة قد (طلقت) اى اوقعت بينهما فرقة سواء كانت
 بالطلاق او الموت او غيره (اولا) تطلق (ثم) اى بعد الام بان ماتت
 اولم تقبل او تزوجت بغير محرم (امها) اى لام الام (وان علت) وعن
 ابى يوسف رحمه الله ان ام الاب اولى من ام الام (ثم ام ابيه) اى
 الصغير وان علت وهذا اولى مما فى بعض النسخ من امه اى الاب

(١) اى فيما بينهم (٢) ان كن متوجهات
 (٣) اى تلك النساء ان كن راجعات فكلمة
 مع متنازع فيها وكلمة اول الشرطين المقدرين
 لالتخيير فتخير وفى ختم الفصل على لفظ
 تخرج حسن الاختتام لانه او ان الخروج عن
 الكلام فى فصل المقام
 (٥) بالنصب من باب طلب كذا فى المغرب
 (٦) الضمير راجع الى الحضانة بمعنى ان
 خراجات التربية كاجرة غسل لباسه وما كولاته
 وما كولات امه حيث هى راجعة الى الصغير
 فمن هذه الحيثية قد يرجع الضمير الى الام
 لكن الاول اشمل واحسن لرعاية المقابلة
 بان نفس التربية للام ونفقة التربية للاب
 (٧) اى الام او الصغير صلة الاكراه (٨) اى
 عن قيد الكرماني (٩) اى فى كلام الكرماني
 (١٥) حيث قال يجبر الام اذا لم يكن ذوالرحم
 واما ان ذا الرحم اذا لم يكن ام هل يجبر ام لا
 فسكت عنه وليس جبر الام الا للوفور شفتها
 ففيه رعاية حق الولد (١١) فيما لو وجد
 (١٢) اى الاجر والجملة مالية او عطف على
 مدخول كلمة الوصل اى وان المحرم لم يطلبه
 فهو وصل آخر بعد وصل (١٣) اى فيما لو
 وجدا (١٤) من الامساك (١٦) والحاصل انه
 يفرض الاختيار لها بين الامساك والدفع
 لانه اولى او هو معنى او لويتها (١٧) اى
 يدفع اليها لو طلبته (١٨) اى مثل الام
 (١٩) فى الدفع اليهم بطلبهم او التشبيه
 فى الخلاف ثم جمع المذكور على التغليب
 (٢٥) وما عطف عليه كلها بالجر عطفًا على
 حيز اللام ولذا فسر الشارح المحقق بقوله
 (اى لام الام) اى الصغير) يعنى ليس الضمير
 الى الام كما فى الاول (من) ثم (امه) راجع
 الضمير الى الاب كما قال (اى الاب)

(١) قوله لأنه يلزم الحذف أو الانتشار يعني أن نسخة المتن إذا كان ثم أمه يلزم الحذف أو الانتشار لأنه إذا كان ضمير أمه راجعاً إلى الصغير يلزم حذف المضاعف بتقدير أم أبيه وإذا كان راجعاً إلى الأب يلزم انتشار الضمير بين الأول ضمير أمه وهو **فصل الحضنة** (٥٩١) راجع إلى الأب على ما هو المفروض والثاني

ضمير ثم اخته وهو راجع إلى الصغير وتصويرنا في انتشار الضمير بين أولى من تصوير الغواص لأن قبح الانتشار إنما هو للزوم الاشتباه وهو إنما يكون عند كون الضميرين من جنس واحد وذلك في تصوير الغواص لكونهما مفردين مذكورين وفي تصوير الغواص ليس كذلك إذ أحدهما مؤنث والآخر مذكر ومثل هذا ليس بمفروض عنه كما يظهر على من تتبع الكتب (لنظره ٢) أي حذف المضاعف بتقدير أم أبيه فالضمير إلى الصغير (اد) يلزم (الانتشار) أي انتشار الضمير بين الأول إلى الأم والثاني إلى الأب كما أشار إليه وكلاهما خلاف الأصل (٥) أي الاخت (٦) أي بعد الاخت (٧) أي البنت بان يقال مثلاً ثم بنتها كذلك (٨) ببيان (الأصل) وهو الاخت (١٥) وهو بنت الاخت (١١) أي البص (١٢) من أبي المكارم فيه أن ظن القصور باعتبار أنه لا يفهم من كلامه التفصيل المذكور في الكافي (١٣) أي متعلق بالظرف أو بما تعلق به فالمضاعف لغو والمضاعف إليه مستقر ولذا عمل في اللغوى (١٤) تفسير المضاعف إليه (١٥) أي حق الحضنة (١٦) أي هو أمق بالولد من الأب مملوكاً له (١٧) وقال شارح * وكذا إذا كان الزوج حراً لم يفارق الأمة فالمولى أمق بالولد لكونه مملوكاً له فعلى هذا لا اختصاص للوصل المذكور بالشرط المذكور * وهو مولانا فخر الدين وكذا أكل ما هو بهذا العنوان في هذا التعليق فلا تغفل منه لغواص (١٨) أي الصغير (١٩) الأمة لورود النهي (٢٥) لفظ (الأمة عن) ذكر (أم ولد) لشمولها له (٢٤) وفي بعض النسخ ولد مسلم بالتوصيف (٢٥) أي حين الإدراك (٢٦) صلة غير محرم (٢٧) أي كلمة غير (٢٨) أي لفظ غير (٢٩) للفظ نكاح ممنون (٣٥) متروكة (٣١) لكونه مختصراً (٣٢) أي نكاح غير محرم (٣٥) من غير المحرم بل انكرته (أو أقرت بالبينونة) من غير المحرم (ثم بنوه) أي الإخ (كذلك) أي لاب و أم ثم لاب (ثم بنوه) أي العم *

لأنه يلزم الحذف أو الانتشار (ثم اخته) أي الصغير (لاب و أم ثم) اخته (لام ثم) اخته (لاب) وفي الاعتبار عن أبي حنيفة رحمه الله تأخيرها عن الحالة ثم بنت اخته لاب و أم ثم لام ثم لاب ولم يذكره استغناء بالأصل عن الفرع كما هو العادة فكلامه ليس بقاصر كما ظن (ثم خالته كذلك) أي خالته لاب و أم ثم لام ثم لاب ثم بنت خالته كذلك (ثم عمته كذلك) ثم بنت عمته فالولاية من قبل الأم لأنها أشق وفي المحيط لأحضنة لبنت الحالة والعمة كبنت الحال والعمة (بشرط مرتين) ظرف الظرف أي للام أو غيره (فلاحق) في الحضنة (لأمة) أي قنة ومدة ومكاتبه (و أم ولد) لكن إذا اعتقن صرن كالحرائر وفي المشاريع أن الأمة إذا فارقها زوجها فالحق للمولى وإن كان الأب حراً ولا يفرق بينه وبين أمه ولا يخفى استغناء الأمة عن أم ولد (والذمية) لا المرتدة (كالمسلمة) في حضنة ولد المسلم (حتى يعقل) أي بدرك (دينا) فحينئذ يؤخذ عنها جارية كانت أو غلاماً لعدم الأمن من تعليم الكفر (وبنكاح غير محرم) من الصغير مجرور بالإضافة ويجوز نصبه بالمفعولية والفاعل مستحقة الحضنة (يسقط) منها (حقها) أي حق الحضنة فإذا اجتمع النساء ساقطات الحق بضع الناضى الصغير حيث شاء منهن كما في المحيط (وبمحرم) أي بنكاح محرم منه (لا) يسقط حقها (كام) الصغير (نكحت عمه) أي الصغير (و) مثل (جدة) أم لام أو الأب نكحت (جده) أبا أبي الصغير أو أبا أمه (ويعود الحق) أي حق الحضنة إليها (بزوال نكاح سقط) ذلك الحق (به) أي بذلك النكاح والأحسن بزواله فلو لم تقرب بالنكاح أو أقرت بالبينونة صدقت كما في المحيط (ثم) أي بعد فقد النساء المذكورات الحضنة (للعصبات على ترتيبهم) في الإرث فيقدم الأب ثم الجد ثم الإخ لاب و أم ثم لاب ثم بنوه ثم كذلك ثم العم ثم بنوه وإذا اجتمع مستحقوا الحضنة في درجة فالأورع ثم الأسن

(٣١) أي من مستحقة الحضنة (٣٢) بالتركيب الإضافي صفة النساء (٣٣) لكونه مختصراً (٣٤) أي نكاح غير محرم

(٣٥) من غير المحرم بل انكرته (أو أقرت بالبينونة) من غير المحرم (ثم بنوه) أي الإخ (كذلك) أي لاب و أم ثم لاب (ثم بنوه) أي العم *

كما في الاختيار (لكن لا تدفع صبية) أي لا يدفع القاضي صبية لاصبياً
 (إلى عصة غير محرم) إلا إذا لم يوجد محرم فتدفع إلى أفضل موضع
 (كمولى العنقة وابن العم ولا) يدفع صبي ولا صبية (إلى) عصة (فاسق)
 ولو محرماً كما في الكافي (ماجن) أي شخص لا يبالي بما صنع وبما قيل
 له كما في المغرب (ولا بخير) في المقام مع أيهما شاء (طفل) مميز ولا
 ينظر إلى سبع سنين كما قيل كما في الحقائق وفيه إشعار بأنه بخير إذا
 بلغ كما في الهداية والطول كالصبي من التولد إلى الاحتلام إلا أنه مما
 يستوى فيه المذكر والمؤنث كما في المغرب (والأم والجدة) أي أم الأم
 أو أم الأب (أحق به) أي الابن الصغير (حتى يأكل) وحده (ويشرب)
 وحده (ويلبس) وحده (ويستحي) أي يمكنه أن يفتح سراويله عند الاستنجاء
 ويشده بعده كما في الكرماني (وحده) حال أو ظرف وقدره أبو بكر
 الرازي بتسع سنين والحصاف بسبع وعليه الفتوى كما في الخزانة وغيره
 (وهما أحق) بالبنت الصغيرة (حتى تحيض) أو تبلغ بالسن وفي النظم حتى
 تصير بنت أربع عشرة سنة (و) روى هشام (عن محمد) أنهما أحق بها
 (حتى تشتوي) أي تبلغ حد الشهوة كما مر في النكاح (وهو المعتمد) علامة
 لها يقنى به (لفساد الزمان) أي أهل الزمان (وغيرهما) أي الأم والجدة
 ممن يستحق الحضانة أحق بالبنت (حتى تشتوي) وقيل حتى تستغنى عن
 الخدمة وإذا استغنى الولد عند واحدة منهن فالأولى أقربهم تعصياً فالأب
 ثم الجد فالأقرب كما في الاختيار (ولا تسافر) امرأة (مطلقة) انقضت
 عدتها (بولدها) أي لا تخرجه من بلد إلى آخر (إلا إلى وطنها الذي تكسبها به)
 فلا تخرجه إلى بلد ليس وطنها وإن وقع النكاح فيه في رواية الأصل
 وتخرجه في رواية الجامع الصغير والأول أصح ولا إلى وطنها الذي لا يعقد
 فيه فيلزم أن لا تخرجه إلى بلد ليس وطنها ولا يقع النكاح فيه إلا أن

(١) أي يدفعه (٢) إلا إذا لم يوجد (عصة)
 (٣) من العيب والذم (٤) أي لأجل ما صنع
 (٥) أي الأم والأب مثلاً (٦) لأنه لقصور عقله
 يختار الأم تخلياً بينه وبين اللعب ولا نظر فيه
 كذا في المصنف (٧) احتراز عن مذهب الشافعي
 كقوله (٨) في عدم التخيير (٩) كما قيل الظاهر
 أنه قيد المنفى (١٥) أي لفظ الطفل (١١) أي
 لفظ الطفل (١٢) أي بعد الاستنجاء أو الفتح
 (١٣) بمعنى حال كونه غير مستعين من الغير
 (١٤) بمعنى وقت عدم اعانة الغير *

(١٥) بصيغة المجهول أي من جانب الرجال
 بدلالة قولهم وما دون تسع سنين ليست
 بمشتبهات حيث لم يقولوا بمشتبهة والحاصل
 أنه لا اعتبار لاشتبهاء نفسها لأنه غير منضبط
 بل مجهول ولا ينافي هذا المعنى تفسير الشارح
 المحقق بقوله (أي تبلغ) بالمعلوم لأن معنى
 (حد الشهوة) حد اشتواء الرجال أياها كآمد
 عشر سنة مثلاً *

(١٨) أي إلى بلد وقع النكاح فيه بقرينة
 مقابلة (٢٥) من العقد الظاهر لم يعقد الخ
 (٢١) ما أخرجه إليه من بلد *

(١) من وطن الزوج (٢) أي ذهب الزوج (٣) الذي أخرجه لاشتياق الحب والمطالعة (٤) أي الزوج (٥) أي الإخراج من البلد إلى القرية (٦) أي النكاح (٧) أي في القرية والتذكير باعتبار المكان (٨) علة دون (٩) فصل في ثبوت النسب (١٠) العكس (١١) أي الجهول التي في القرية

جميع الكفر يفتحين القرية كذا في المذهب (١٥) أي بمنزلة الاموات في عدم كسب الكمال والحرمان عن تحصيل ما ينفعه في المال (١٦) أي سواء كان وطنا لها أو لا سواء وقع النكاح فيه أو لا سواء كان قريبا أو لا (١٧) لعله غير ما هو شرح الوافي فانه لم أجده في هذا الباب (١٨) من حيث وفور شفقة الأم وفي ختم الفصل على لفظ فقط بمعنى فأنته حسن الاختتام كان المص خاطب نفسه بالانتهاء عن الكلام والخروج عن تطويل المرام بما لا يليق باختصار المقام (١٩) في رحم الأم حذف المضاف لأن الحمل ليس بالمعنى المصدرى بمعنى حاملية الأم الولد بل هو نفسه مادام في البطن (٢٠) حال من الأكثر أي حال كون هذا الأكثر كثيرا أي كثير مدة الحمل باعتبار كثرة اجزاء زمانها وأما باعتبار غلبة الوقوع فلا أكثر هو غالب المدة (٢١) بالعطف على قول السابق واكثرها ولم يقل وغالبها بالعطف على قوله كثيرا كما وقع في بعض النسخ فانه توهم قد ظهر لك مما مر بنا حاله والله سبحانه أعلم (٢٢) صفة الزوجة باعتبار الشرح ومضاف اليه للولد من حيث المتن (٢٣) أي في قيد الرجعي (٢٤) أي لثبوت النسبة بالدخول في أكثر المدة (٢٥) وهو الاشتراك في الطول أو العرض وقد مر البيان هناك منا أيضا (٢٦) لتصور الرجوع بالوطى فيها (٢٧) احتراز عن تعلقه بجاءت فسان أن الوصلية بأبائه من وجهين الأول أن الوصلية تقتضى العموم والاتساع والنفي المصدر بكلمة ما يقتضى التخصيص والتوقيت فبينهما تنافى والثاني أنه لو تعلق بجاءت كان في زيل الوصل كقوله لا أكثر من سنتين فيكون هو أيضا أولى على نقيضه وليس كذلك كما فرغ بقوله (فلو اقترت به) الخ (٢٨) ولو إلى أكثر من سنتين بقريضة الوصل فان المقابلة تقتضى أن الكلام في قوة أن يقال فلو اقترت به في مدة محتملة الانقضاء ثم جاءت به لسنة أشهر فصاعدا

يكون قريبا بحيث لو خرج الزوج إلى الولد أمكنه أن يبيت في اهله وحكم القرينين كالبلدين ولها أن تخرجه من القرية إلى البلد القريب للتأديب دون العكس إلا إذا وقع العقد فيه لأن أهل الكفور أهل القبور ولا تخرجه إلى دار الحرب أصلا الكل في الكافي (وهذا) أي السفر بالولد إلى الوطن (للام فقط) فلا يخرج الأب إلا أن يستغنى ولا غيره من يستحق الحضانة نظرا للصغير

فصل في ثبوت النسب

(أقل مدة) استقرار (الحمل) بالفتح أي حمل المرأة مما في البطن من الولد (سنة أشهر) بومية فان مائة وعشرين لنفخ الروح وستين لمصلب الأعضاء كما في الحديث فلو جاءت بولد لأقل من سنة أشهر من وقت النكاح لم يثبت نسبه لتيقن العلوق قبل النكاح كما في الكافي (وأكثرها) كثيرا (سنتان) وغالبها تسعة أشهر (فيثبت) من زوجها (نسب ولد) الزوجة (معتدة) الطلاق (الرجعي) وفيه اشعار باشتراط النكاح الصحيح له مع أن الفاسد كالصحيح في ذلك إلا أنه اعتمد على ما مر في النكاح والنسب اشتراك من جهة أحد الأبوين كما مر في النكاح (وإن جاءت به) أي بالولد (لا أكثر) أي بعد الأكثر (من سنتين) من وقت الغرفة لاحتمال العلوق في العدة بامتناد الطهر (مالم تقر) المعتدة ظرف يثبت (بانقضاء العدة) فلو اقترت به في مدة محتملة الانقضاء ثم جاءت به لسنة أشهر فصاعدا

جامع الرموز ٣٩

حدوث الحمل بنكاح جديد إلا أنه لما كان إن لا يكون أقل من أقل مدة الحمل شرطا أتى بهذه العبارة لأنه لو اقترت به وجاءت به لأقل من سنة أشهر لم يثبت نسبه لظهور كذبها

(١) أى باحتمال وطئه في العدة (٢) من حال المسلم (٣) من المرأة المسلمة فيحتمل على أنه راجعها اذ الظاهر من حال المسلم أنه لا يزنى ولما توجه أن لانقضاء الزنا وجه غير هذا وهو أن يكون تزوجت بآخر بعد انقضاء عدتها فيكون الولد منه لامن الاول اجاب بقوله (والحكم بالابقاء) الاول ببقاء (النكاح) يرجوعه بالوطئ في العدة (٤) بالتزوج زوجها آخر فالحمل على أن زوجها راجعها اولى من الحمل على أنها تزوجت بآخر (٥) أى في تفريع قوله فيثبت الرجعة على ثبوت نسب ولد معتدة الرجعى وان جاءت الخ (٦) من ابى المكارم لابد ههنا من نقل عبارته مشروما وهى (فيثبت على هذا الرجعة ان جاءت بسنتين او اكثر قدر ما يتيقن كون الوطئ في العدة فقد تساهل) أى اذا كان ثبوت الرجعة مشروطا بالمجيئ في سنتين (٥٩٤) فصل في ثبوت النسب

لم يثبت نسبه (فتثبت الرجعة) بوطئه فان الظاهر انتفاء الزنا والحكم بابقاء النكاح اسهل من الحكم بانشائه فلا تساهل في التفريع كما ظن (و) ان جاءت به (لاقل منهما) أى من السنتين (لا) تثبت الرجعة لاحتمال العلق قبل الفرة (و) يثبت نسب ولد امرأة (مبتوتة) أى مختلعة او مطلقة بائن او ثلاث والاصل مبتوتة أى مقطوعة عن النكاح او مبتوت مطلقاً (ولدت له لاقل منهما) أى السنتين من وقت البينونة ما لم تقر بانقضاء العدة فإنه قيد في المعطوف عليه فلو اقرت به ثم ولدت لاقل من سنة اشهر يثبت نسبه فيه لأنها اخطأت في الافرار وان ولدت لاكثر فلا كما في الكافي والمتبادر ان تكون مدخولة والا فان ولدت لسنة اشهر فصاعدا لم يثبت اذا العلق متوهم وان ولدت لاقل يثبت للعلم بالعلق كما في مبسوط صدر الاسلام (لا) يثبت نسب ولد مبتوتة ولدت له (لتامها) لتيقن حدوث الحمل بعد الفرة كما في الهداية والكافي لكن في المحيط وشرح الطحاوى والايضاح وشرح الاقطع وغيرها انه يثبت نسبه بلا دعوة وبه يشعر قوله واكثرها سنتان (الابوة) بالكسربان يدعى الزوج انه ولده فيثبت يثبت نسبه كما في الهداية والكافي لكن في شرح الطحاوى ان الدعوة مشروطة في الولادة لاكثر منهما وهل يحتاج الى

وعلى تقدير الاكثر بالقدر المذكور ولم يكن ثبوتها على طبق عموم صور الفرع عليه عينه ونقيضه كما هو مقتضى التفريع فظهر انه (قد تساهل في تفريع ثبوت الرجعة) المقيد بهذا الشرط على ثبوت النسب الموصول بطريق الاولوية على نقيض هذا الشرط مطلقاً وانما تساهل (اعتماداً على) ان هذا التقييد يفهم بقريئة (٩) يعنى ان هذه الصورة وان كانت من مصداقات النقيض مع أن الظاهر هنا ايضا هنا جزم بانتفاء الزنا وبقاء النكاح الاول (لان ثبوت الرجعة مبنى على تيقن) كون (الوطئ) في العدة وههنا احتمال كونه أى الوطئ (قبل الطلاق) فكيف الرجعة فقوله لان الثبوت الخ كما انه علة لقوله لا يثبت الرجعة يصح ان يكون علة لقوله فقد تساهل الخ وبياناً لوجه التساهل فمعنى قوله وههنا أى في بعض صور نقيض شرط الوصل وهو ما جاءت به لاقل منهما وبالعلاوة التى حررنا بها الكلام ظهر لك تعليل ثبوت الرجعة بظهور انتفاء الزنا واسهلية الحكم ببقاء النكاح من الحكم بانشائه لانفعاله في دفع التساهل المذكور كما ظن من الشارح المحقق فنعم القول الحق من عاب عيب (١١) أى اصل الكلام (١٣) تفسير مبتوتة معترض بين المتعلق والصلة يعنى ان لفظ مبتوتة يطلق على المرأة بتقدير (عن النكاح) في صلته (او) اصل الكلام (مبتوت) أى مقطوع ومجزوم (١٤) مخذف طلاق واصل ضمير المرأة الى الصفة بالاستتار فيها فالحق عليها تاء التأنيث فاجرى الصفة على المرأة من قبيل الصفة بحال متعلق الموصول وفي الحقيقة صفة الطلاق الذى هو حال المرأة وفي الاصل الاول من قبيل الصفة بحال الموصوف (١٧) أى لفظ ما لم تقر الخ علة لاعتباره هنا (١٨) فيعتبر في المعطوف ايضا لانه في حكمه (١٩) ايضا لكن مناط التفريع في قوله (٢٥) من السنتين من وقتها (٢١) أى من عنوان المبتوتة (٢٢) قبل الفرة (٢٣) أى غير متيقن لاحتمال كونه بعيد الفرة واستقرار الحمل تمام ستة اشهر (٢٤) أى التيقن (٢٥) قبل الفرة والا فكيف ينقص الحمل من اقل المدة (٢٦) أى بثبوت النسب بلا دعوة (٢٧) أى لدخوله في اكثر المدة كما لو دخل في اقل المدة لا يحتاج الى الدعوة (٢٨) أى شرط (٢٩) أى من السنتين والمفروض انها لتامها

تصديقها

تصديقها

(١) حيث يدل على أن الثبوت موقوف على الدعوة مع أن الكلام في الحرة (٢) لأنه إذا توقف على الدعوى في الحرة ففي الأمة بالطريق الأولى (فلوعزل) الزوج ماءً (عنها) أي الأمة كما هو له (و) مع ذلك (ولدت) الأمة (فان ظن) أي الزوج (أنه) أي الولد (منه) أي من الزوج (لم ينفعه) (١٥) أي وطئ المبتوتة عطف على الشبهة تفسيراً لها جائزاً ويظن أنها امرأته الأخرى التي لم تطلق (١١) أي لا ظرف الشبهة بأنها في العدة أم خرجت منها فيفيد كون الوطئ بلا شبهة لكن بشبهة أنها في العدة والحال الشبهة إنما هي في الوطئ بمعنى أنه ظن أن وطئ المبتوتة في العدة جائزاً وظن أنه وطئ امرأته الأخرى فالوطئ وقع في العدة بطريق القضية الاتفاقية لا بطريق الشبهة والاشتباه في العدة (١٢) أي في ثبوت النسب بالدعوة في هذه المسئلة (١٣) أي وطئ مبتوتة في العدة (١٤) والا لا يثبت النسب وإن ادعى (١٥) أي وطئ معتدة البائن (١٦) حتى قضى محمد في كتاب الحدود بموجب الحد عليه إلا أنه سقطاه (١٧) أي ثبوت النسب بدعوة (١٨) في العدة حملاً لا المرء المسلم على الصلاح وليس بمحمول على الوطئ بالشبهة كما في المتن احترازاً عن الاتهام واحترازاً لحسن الظن التام (١٩) أي الحرية والعدالة (المتبادر) من لفظ الشهادة (أو) اختيار لفظ (الزوجة) على المرأة (تشير) الخ (٢٣) بل لا بد من نصاب الشهادة (٢٤) أي الزوج فيما ليس بطاهر (٢٥) أي امرأة واحدة (٢٦) أي سواء كانت غير مطلقة أو مطلقة فسواء كان الحمل ظاهراً أو لا فسواء أقر الزوج أو لا (و) التصريح بلفظ (الشهادة) دون الأخبار (٢٨) أي النسب لم يثبت (٢٩) أي بدون لفظ الشهادة وفي ختم الفصل على ثبوت الولادة حسن الاختتام لأنه يدل على انتفاء السفاح فيشير إلى أنه وإن انتفاء سفاح الكلام بما لا يليق باختصار المرام كما هو المقصود في مختصر الكلام (٣١) يعني هذا من قبيل إطلاق الوجوب على الفرض (اسم) حصل (٣٣) أي تركيب مروي اللفظ وهي النون والقاف والغاي (٣٤) أي المجاوزة أعلم أن هذا الأسلوب كثير الاعتبار من الشارح المحقق بل من أهل اللغة والبيان لكنه قريب من القول بدلالة اللفظ لذاته

فصل في النفقة

(٥٩٥)

تصدقها فيه روايتان والكلام مشير إلى أن المرأة لو كانت أمة لم يثبت نسبه بلا دعوة فلو عزل عنها وولدت فان ظن أنه منه لم ينفعه كما في المحيط (ويحمل) ثبوت النسب بالدعوة (على وطئها بشبهة) وظن أنه جائز (في العدة) ظرف الوطئ وفيه دلالة على أنه ليس بزناً وقيل زناً سقط حده بادعائه الشبهة وقيل أنه محمول على انشاء نكاح آخر كما في مبسوط صدر الاسلام (وإذا جمعت) الزوج وانكر (ولادة زوجته) مسلمة كانت أو كناية حرة أو أمة (تثبت) الولادة (بشهادة امرأة) واحدة حرة عدل كما هو المتبادر فلونغاه لأعن والزوجة تشير إلى أنها غير مطلقة فلو طلقها ولورجعيها لم يثبت نسبه بشهادتها إلا إذا كان الحمل ظاهراً أو أقر بالحمل وهذا عندنا وأما عندهما فيثبت بشهادتها مطلقاً كما في قاضيخان والشهادة دالة على أنه لم تثبت بدونها والصحيح أنها لم تشترط كما في الكافي

فصل في النفقة

(تجب) أي تفرض (النفقة) لغة اسم من الاتفاق والتركيب دال على المضى بالبيع نحو نفق البيع نفاقاً بالفتح أي راج أو بالموت نحو نفقت الدابة نفوقاً أي ماتت أو بالفناء نحو نفقت الدراهم نفاقاً أي فنيت كما في المفردات وشريعة ما يتوقف عليه بقا شيء من نحو مأكول وملبوس وسكنى فيتناول نحو العبد فان مالكه مجبور على الاتفاق عليه بالاتفاق وكذا البهائم عند

٣٩ *

وهو مردود (٣٥) بالمعنى المصدرى صلة المضى وفي قوله (نفق البيع) بالمعنى الحاصل بالمصدر وهو ما يقال له سوداً وستق (٣٧) فعل ماضٍ تفسير نفق بالماء المهمل كما في قولهم غاد وراح أو بالميم كما يقال في العرف للبيوع اليوم راج وقوله (أو بالموت أو بالفناء) عطف على البيع (٣٩) أي لفظ شيء في تعريف النفقة تفريع على بيان الموصول بنحو مأكول وملبوس (٤٠) أي يجبر المالك على اتفاق (البهائم الخ فيقتى به) أي بانفاق البهائم

١) بين المالك وبين الله تعالى لا قضاء (فلا يفتى به) أي بانفاق العفار (الا ان تضييعه) أي تخريبه (مكروه فقال انها) أي النفقة (الطعام والكسوة) فعلى هذا ذكر الأخيرين بعد النفقة تخصيص بعد التعميم ٧) أي الطعام والكسوة والسكنى (الى انها) أي النفقة الواجبة ٩) أي فقط فعلى هذا يكون ذكر الأخيرين تأسيساً

١١) أي كل واحد من الأعلى والوسط وادنى ١٢) بأن يكون الغنى في وقت فقيراً فيجب نفقة العسار وبالعكس فيجب نفقة اليسار (كما يجئ) بقوله ومن فرضت الخ (اللباس) يعني هي اسم جامد (او اللباس) يعني هي مصدر منعقد (وفيه) أي فيما في التاج (تردد) أي توقف كيف (وقدر) أي الكسوة (بدر عين) الخ يعني ان تقديرهم يؤيد كلام المغرب (كلها) أي اللبسة المذكورة (في) فصل (الشفاء ٢١) بردها ومرا فيجب على وفق الحاجة (فتسكن) أي الزوجة (في بيت يجب) أي يختاره (الزوج) (لكن) يسكنها ٢٥) مبتدأ بلا حذفي او بحذفي المضاف أي وجوب هذه الأسماء حيث هي فواعل يجب وهي لفظ النفقة والكسوة والسكنى (ان حملت) خبر المبتدأ أي بشرط ان حملت هذه الأسماء الفواعل ٢٧) فان حملت على المعاني الاسمية كما امر فلا بد من تقدير مضاف بمعنى يجب اداء النفقة لان الاحكام ظاهرة تتعلق بالمعاني لا الذوات ٢٨) أي يسهل للزوج أي وقت شاء ٢٩) هذا يتحقق في الصغير من حيث الوطئ او من حيث دواعيه ٣٥) أي الاحتباس ٣١) أي العرس بحسب اللغة لان الاضافة يشعر بصلاحيتها للوطئ ٣٢) أي التي لا تصاح للوطئ فلا منافاة بما يأتي لان عدم التناول بحسب اللغة لا ينافي الشمول عند الفقهاء او ان ما لم يتناولوه صغيرة لا توطأ والمشمول صغيرة توطأ ٣٣) أي ولم يمنع نفسها عن الوطئ ٣٤) أي الزوج وفائدة اعتبار حالها يظهر بقوله (والباقي) أي لا يقدره (دين) لها (عليه) (وان كانت) أي الزوجه (مفرطة اليسار) أي غنية كمال الغناء

أبي يوسف رحمه الله وأما عند غيره فيفتى به ديانة وأما العفار فلا يفتى به الا ان تضييعه مكروه كما في المحيط وغيره وقال هشام سألت محمداً عن النفقة فقال انها الطعام والكسوة والسكنى كما في الخلاصة وذكر في قاضيخان ان النفقة الواجبة هذه الثلاثة الا ان اكثرهم منهم المص ذهبوا الى انها الطعام فالحيز مع اللحم اعلى ومع الدهن اوسط ومع اللبن ادنى وإذا غير لازم لاختلاف الأموال كما سيجئ (والكسوة) بالضم والكسر اللباس كما في المغرب وغيره او اللباس كما في التاج وغيره وفيه تردد وقد ردد رعين وخمارين وما حفة وسراويل وجبة كلها في الشفاء لكنه لا يلزم لتغير الأوقات (والسكنى) اسم من الاسكان لامن السكن كما في الصحاح فتسكن في بيت يجب الزوج لكن بين جيران صالحين كما يأتي وهذه الأسماء ان حملت على المعاني المصدرية والأجتناج الى تقدير نحو الاداء (على الزوج) أي رجل حر او عبد بنكاح صحيح كما هو المتبادر فلا نفقة في الفاسد (ولو) كان الزوج (صغيراً) لا يقدر على الوطئ ٤) لان سبب الوجوب الاحتباس بحيث يتهيأ له الاستمتاع بها وطأ او دواعى فانه يعجزها عن الاكتساب ثم الانفاق (للعرس) بالكسر أي لاجل امرأة الرجل كما في الصحاح والمغرب وغيرهما فلا يتناول الصغيرة (مسلمة او كافرة) موطوءة او غيرها حرة او امه ولو غنية (كبيرة او صغيرة توطأ) أي تصاح للوطئ في الجملة بلا منع نفسها عنه فتجب نفقة الرتقاء والقرناء وغيرهما مما يمنع الوطئ ولا اعتبار لكونها مشتهاة على الصحيح (يقدر حالهما) أي الزوجين وعليه الفتوى كما في الهداية وذكر في الخزانة انه بقدر حالها فينفق بقدر ما يقدر والباقي دين عليه لكن في ظاهر الرواية انه بقدر حاله وهو الصحيح فوجب بقدر طاقته وان كانت مفرطة اليسار كما في المضمرات (ففي الموسرين) من الزوجين

(١) مأخوذ (من الايسار) اى بمعناه مصدر ايسر يعنى (الاستغناء) الخ اسم من الاعسار كلاهما بمعنى (٤) اى العسار (٥) اى الفقهاء (٦) اى لفظ العسار (٧) اى من العرب (٨) اى العسار (٩) اى استعملوا لفظ العسار ولولم يسمع (١٥) اى لمشاكلته لفظا ومقابلته معنى (١١) اى الاستعمال للمزوجة (١٢) وانما هو وظيفة الواضع (١٣) فالإضافة بيانية والافعليه ان يقول اى نفقة الواسطين فى مقابل الموسرين والمعسرين كما لا يخفى (١٤) اى اطلاق البيان حيث قال نفقة العسار نفقة اليسار نفقة بين المالين ولم يبين مقدارها ما هو وكيف هو (١٥) فى قلة الاكل وكثرته (١٦) ارزاقى (والغلاء) قيمتى بحسب اختلاف الفصول والسنين فخطا وشعبا عملا ومطرا (١٨) يعنى با همراهى يك بارشوربا (١٩) يعنى يادو بارشوربا بيكا وبيكا باهمراهى نان كنديم فى لغة الاختري الباج شوربا جمه باجات وقلما يرا ديه الوان الطعام معرب من الفارسى (٢٥) اى الفرض فى كل شهر (٢١) فمرة يكفى (٢٢) اى فرض الزوج (٢٧) اى الزوج (٢٨) مع زوجته وهو تسويتها معه فى المأكولات والملبوسات وغيرها مما يتعلق بالمعاشرة (٢٩) ببيان انواع النفقة دون ان يتعرض باحوال الكسوة (٣٥) من الاقسام الثلث (٣١) اى لكون حكمهما واحدا فيما ذكره (٣٢) اى النفقة والكسوة فى يديها (٣٤) اى الزوج بدلهما اى الهالكين (٣٥) غاية لم يقص (٣٦) الزوج (الزفانى) والافلا نفقة فى بيت ابىها عليه (٣٨) اى الى بيت الزوج (٣٩) ظرف صحيحة (٤٥) فاعل حدث (٤١) اى مرضها

(نفقة) اهل (اليسار) ككسوتهم واليسار اسم من الايسار الاستغناء (وفى المعسرين نفقة العسار) اسم من الاعسار الافتقار يستعمله بعض اهل العلم الا انه غير مسوع كما فى الطلبة وقال المطرزي انه خطأ محض وكانه ارتكبوه لمزوجة اليسار لكنه ليس فى اختيار غير الواضع (وفى الزوج) (الموسر) (المعسرة) بين المالين اى بين اليسار والعسار (و) فى (عكسه) اى عكس ذلك بان كانت موسرة والزوج معسرا (بين المالين) اى نفقة الوسط دون نفقة الموسرين وفوق المعسرين لما تقرر فى الشرح والاطلاق مشير الى ان القدر المعين من النفقة غير لازم لاختلاف الطباع والرخص والغلاء فيقدر ما يكفيها بقول عدل عينا او قيمة وفى الاصل نفقة اليسار كل شهر ثمانية دراهم او تسعة والعسار اربعة دراهم او خمسة ولو كان احدهما معسرا فخبز البر وباجة او باجتان فيفرض كل شهر وقال السرخسى انه غير لازم وقيل فى المحترف كل يوم وفى التجار كل شهر وفى الدهقان كل سنة كما فى الزاهدى والى ان الزوج يلى الاتفاق فلا ضرورة الى القاضى الا اذا قدر ما لا يكفى فان للقاضى ان يزيد على ما فرض وينقص عند الغلاء والرخص والمستحب ان يطعمها ما يأكله لأنه مأمور بحسن المعاشرة والاكتفاء مشعر بان الكسوة كالنفقة فيما ذكرنا ولذا لو هلكا قبل مضي الوقت لم يقص عليه بدلهما حتى يمضى كما فى المحيط وذكر فى الخلاصة ان مدة الكسوة فى النساء سنة اشهر وفى الصبيان اربعة اشهر (ولو) كانت العرس (هى فى بيت ابىها) بلا طلب الزفانى وقال بعض ائمة باغ انها لا تستحق اذا لم تنزى اليه والغتوى على الاول فلو امتنعت عن الانتقال اليه لاستيفاء مهرها المعجل كان لها النفقة كما فى المحيط (او مرضت) اى حدث لزوجته صحيحة فى بيت ابىها مرض (فى بيت الزوج) فينفق عليها فى بيته الا ان يتطاول

١) أي لقوله في بيت الخ طرف لمرضت (٢) أي حواله الحكم على الغير حيث قال قالوا لها الخ (٣) أي اكتفاء صاحب الفصولين (٤) أي المريضة في بيته (٥) أي عن ماهية الناشئة أي على سبيل التعريف ويسمونها بالصفة الكاشفة يعني لأعلى وجه الاحتراز (٦) عطف على حق تفسيراً له أي بغير إذن (٧) أي صورة (٨) الزوجة (نفسها) الخ (١٥) أي بالاتفاق بقرينة المقابلة جواب (١١) معلوم من التحويل أي لغرض أن يحول الزوج إليها (١٢) عطف على يحولها (١٣) أي بالاتفاق أيضاً للمقابلة وللاستثناء ما هو كان بالاتفاق على ما وجبها (١٤) الخ عطف على قوله ما إذا منعت نفسها الخ أي ومن النواشز ما أي صورة إذا ابت الخ فان قلت لم لم يحذر هذا العطف في قوله وأما إذا كان الزوج الخ وكذا في قوله وأما إذا سلمت نفسها الخ مع صحة الحكم المذكور فيهما قلت لرعاية المقابلة بقوله وليست بناشئة عنده في الأول ويقول فمع لا يكون ناشئة في الثاني بترجيح قربهما بالنسبة إلى قوله فمن النواشز الخ كما لا يخفى هذا هو الميزان (١٥) من صور عدم النشوز (١٦) أي مسائل النشوز (١٧) أي قوله بغير حق لأن الخروج فيها بحق مشروع (١٨) أي الزوجة أو قدرت (١٩) أو لم تزف (٢٥) كانت (٢١) أي النفقة (٢٢) أو لم تفرض يعني كلها سواء في عدم وجوب النفقة فيها (٢٣) أي عدم وجوب النفقة فيها (عندهما) أي الطرفين (٢٤) أي في قوله محبوسة (٢٥) أي الزوج (٢٦) أي الزوج (أو) حبس (بغير حق) أي ظلماً (٢٩) لأن الاحتباس فيهما فأت من جهة الزوج وإن كان مظلوماً في قوله بدين إشارة (٣٥) أي الزوجة (٣١) أي بغير حق الشرع (٣٢) أي وجوب النفقة لها عليه فيما حبست ظلماً (٣٣) أي خلافاً للصحيح (٣٤) أي الأحسن في أداء العبارة ترك الدين ليكون كلام المتن على وفق ما هو الصحيح من مذهب الطرفين من أن لا محبوسة بظلم النفقة

فنسقط حينئذ لأنها صارت كصغيرة فان قلت لأفائدة للطرف لأنها لو مرضت في بيت الأب ثم زفت إلى بيت الزوج مريضة قالوا لها النفقة كما في قاضيخان قلت الأحالة على الغير مشير بالضعف والخلاف مع أنه روى عن أبي يوسف لانهقة لها أن كانت لا تطيق الجماع وفي الفصولين أنهم قالوا إنما تجب النفقة للمريضة في بيته إذا تمكن من الانتفاع بها بوجه والا فلانهقة لها والاكتفاء بالنفقة دليل على أنها لا تستحق ثمن الأدوية كما في المحيط (لا) تجب النفقة (لناشئة) ما دامت على تلك الحالة ثم وصفها على وجه الكشف فقال (خرجت) الناشئة (من بيته) خرجت جامعياً وحكمياً (بغير حق) وأذن من الشرع فمن النواشز ما إذا منعت نفسها لاستيفاء المهر بعد ما سلمتها كما قال وليس بناشئة عنده وأما إذا كان الزوج ساكناً معها في منزلها فمنعته عن الدخول عليها فأنها ناشئة إلا إذا منعت ليحولها إلى منزله أو يكتري لها منزلاً فيجوز أن تكون ناشئة كما في قاضيخان وما إذا سلمت نفسها بالنهار أو الليل فقط فلانهقة لمحترفات لم تكن مع الزوج بالليل كما في الزاهدي وأما إذا ابت أن تتحول معه إلى منزله أو بلد يريد به وقد أوفى مهرها فلو أسكنها في أرض الغصب فامتنعت منه ليست بناشئة كما في المحيط وبما ذكرنا في أثناء المسائل ظهر فائدة القيد (و) للزوجة (محبوسة بدين) وإن لم تقدر على أدائه أو زفت أو فرضت لها لأن الاحتباس لا يفوت من جهة الزوج وهذا عندهما خلافاً لأبي يوسف رحمه الله وفيه إشارة إلى أنه لو حبس بدين قدر على أدائه أو بغير حق فلها النفقة وإلى أنها لو حبست ظلماً وجب النفقة وهذا عند أبي يوسف رحمه الله خلافاً لهما وهو الصحيح كما في المحيط فأحسن الأداء ترك الدين

(ومريضة) في بيت احد الابوين (لم تزف) الى بيت الزوج اى لم تزف اليه اوزفت وقد خرجت الى بيت احدهما زيارة وهى بمالة يمكن ان تحمل في محبة او غيرها الى بيته والافلها النفقة كما في المضمرات وذكر في المحيط اذا مرضت في بيت الاب مرضا لا تقدر على الوطئ ولم تزف الى بيت الزوج الا انها لم تمنع نفسها عنه بغير حق وجب النفقة (و) لزوجة (مغصوبة كرها) وعن ابي يوسف رحمه الله لها النفقة والامسن ترك القيد فانها ليست واجبة اذا رضيت به (وحاجة) اى حال كونها (لا) تكون (معه) اى الزوج حج الاسلام قبل تسليم النفس او بعده كما ذكره الحاصف وقال القدوري لو بنى بها ثم هجرت مع محرّم فلها النفقة عند ابي يوسف رحمه الله خلافا للمحمد وفيه اشارة الى ان لانفقة لمدة الذهاب والمجيئ لكن يعطيا نفقة شهر لان الواجب عليه نفقة الحضر وهى تفرض لها شهرا فشهرًا وعن ابي يوسف رحمه الله اذا ارادت حجة الاسلام يؤمر الزوج بالخروج معها وبالاتفاق عليها الكل في المحيط وينبغي ان لانفقة في حج النفل بالطريق الاولى (ولو كانت) حاجة (معه) اى الزوج (فلها نفقة الحضر لا السفر) فما زاد على نفقة الحضر يكون في مالها لانه بازاء منفعة لها (ولا الكراء) اى اجرة الابل ونحوها وأن كان في الاصل مصدر كآرى ولا في الموضعين لنفى الجنس ملغاة او للعطف وما بعدها فيهما مرفوع محذوف المضاف عن الأوّل لا الثاني او في الأوّل للعطف وما بعدها مجرور وفي الثاني لنفى الجنس ملغاة وما بعدها مرفوع فان منهم من جوز ذلك في المعرفة مع عدم التكرير ومن الظن تقدير لاما هو قيمته في السفر ولاى وليس لها الكراء عليه

(١) اى تلك المريضة (٢) اى بميتية (٣) كجابه باسراجاه والجملة حال من فاعل لم تزف وخرجت الخ ثم قوله اى لم تزف اليه اوزفت الخ في قوة أن يقال اى حقيقة او حكما كما اذا زفت وقد خرجت الى بيت احدهما زيارة ثم مرضت فيه فلا يردان الأوّل تفسير بعين كلام المتن والثاني تفسير الشئ بضد (٤) اى لا تطيق (٥) اى وطئ الزوج اياها (٦) اى عن الزوج (٧) اى كرها (٨) اى النفقة (٩) للمغصوبة (اذا رضيت) الاولى وان رضيت (١١) اى بالغصب (١٢) اى الحاجة (١٣) اعلم انه بعد ما جعل لامعه حالا لا حاجة الى تقدير يكون وانما هو على تقدير ان يكون صفة كما لا يخفى على عارف النحو (١٤) مفعول الحاجة فالاولى اتصاله به (١٥) للزوج (لو بنى بها) اى اذهبها الزوج الى بيته (١٧) اى في قول القدوري لو بنى الخ (١٨) اى هذه الحاجة (١٩) بالمعنى العلمى اى ما هو نفقة شهر اى شهر مضى (٢٥) اى نفقة الحضر (٢١) يعنى ماه بماه (٢٢) اى ما زاد (٢٣) لاله فلا مرج عليه ايضا (او) يؤمر (بالاتفاق عليها) اى مريدة حج الاسلام (٢٤) اى يفسر بالمعنى الاسمى (٢٥) يكارى كراء ومكارة اعلم ان الانسب بالاوزان ان يكون مصدر كرى بكرى مثل هدى يهدى هداء (٢٦) اى معزول عن العمل (٢٧) تقديره لانفقة السفر وبعد حذف المضاف اعرب المضاف اليه باعراب المضاف وهو الرفع (لا) حذف (في الثاني) وما بعدها مجرور بالعطف على الحضر (٣٥) عن العمل (٣١) اى كلمة نفى الجنس الملغاة (٣٢) على الابتداء بحذف الخبر اى ولا الكراء واجب (٣٣) اى الغاء نفى الجنس ورفع ما بعده (في) الاسم (المعرفة مع عدم التكرير) اى تكرير كلمة لا مع مدخولها (٣٦) اى من المكارم (٣٧) اى الطعام (٣٨) حيث سبق ذكره في عبارة الظان في تفسير نفقة الحضر بقوله اى ما هو قيمة الطعام في الحضر الخ والشارح المحقق لم ينقله

لانه يلزم منه عمل لأعمل ليس وحذف اسمها وحذف الموصول مع بعض الصلة وحذف حرف جر ليس بقياس مع كثرة الحذف بلا ضرورة (د) تجب (عليه موسرا نفقة خادم) ولو صغيرة قادرة على الخدمة ونفقتها انقص من نفقة الزوجة والمعتبر الكفاية ويدخل فيه الكسوة قبيص وازار من كرايبس وكساء رخيص وخف لآخمار (واحدة) لاثنتين خلافا لابي يوسف رحمه الله الا اذا كانت من بنات الاشراف فانه يجبر على نفقتها (لها فقط) فلا يجبر عليها اذا لم يكن للزوجة خادم وفيه اشعار بانه يشترط للاجبار على النفقة كون الخادم ملكا لها كما قال بعض المشايخ وقيل عليه نفقة الخادم ولو حرا وهذا اذا كانت الزوجة حرة^{٢٦} واما اذا كانت امة فغير مجبور لها^{٢٧} واعلم ان نفقتها لم تجب الا اذا قامت على اعمال البيت الكل في المحيط (لا) تجب عليه نفقة خادم واحد لها (معسرا في الاصح) من الروايتين وهو رواية الحسن عن ابي حنيفة رحمه الله لان الخادم لزيادة الزينة وذلك في حال اليسار وقال محمد رحمه الله عليه نفقة خادم كما في المحيط (ولا يفرق بينهما) اي الزوجين (بعبزته) اي بسبب^{٢٨} عجز الزوج (عنها) اي النفقة هي مأكل وملبوس ومسكن فلو اختصمت معه لها^{٢٩} لايبيع مسكنه وخادمه لانه من اصول حوايجه وهي مقدمة على ديونه وقيل بيع ما سوى الازار الا في البرد وقيل ما سوى دست من الثياب واليه مال الحلواني وقيل^{٣٠} دسنيين واليه مال السرفسي ولا يباع عمامته كما في المحيط (وتؤمر) اي يأمر القاضي اياها^{٣١} بعجزه عنها بقريضة العطف (بالاستدانة) اي باستقراض ما فرض القاضي لاجلها عليه من النفقة (عليه) اي على الزوج ليؤدى عند اليسار

(١) اي من هذا التقدير (٢) اي ان تعمل كلمة لا (عمل ليس و) يلزم (حذف اسمها) اي كلمة لا لان ما هو قيمته الخ والكراء خبره فيكون تقدير تقديره لا الواجب ما هو قيمته في السفر ولا الواجب لها الكراء عليه (٥) وهو كلمة ما (٦) هو هو قيمته ان قلت هو تمام الصلة لابعضه قلت انما يتم بقوله في السفر كما لا يخفى (٧) هو كلمة في وامالها وعليه فمن لوازم المقام لامن باب الحذف (٨) جملة حالية اي حال كون هذه الحذف (الثلاثة ليس بقياس (مع) لزوم (كثرة الحذف) نظري يلزم (بلا ضرورة) داعية الى الحذف المخالف للقياس وبتوجه الشارح المحقق اندفع الضرورة (١٢) ولو كان الخادم (صغيرة) لكن (قادرة ونفقتها) اي الصغيرة (الخادمة) (١٥) اي في النفقة للخادم (١٦) بالجر بمن (١٧) اي كم بها صفة كرايبس وكساء (١٨) بالرفع عطف على قبيص (١٩) من الكسوة (٢٥) اي الخادمين (٢١) اي نفقة خادم اذا لم يكن للزوجة خادم يعني ان قوله فقط قيد لقوله لها لا لقوله واحد فتأمل (٢٢) اي في قوله لها (٢٥) اي وجوب نفقة الخادم الحرة (٢٦) ايضا (واما اذا كانت) اي الزوجة (٢٨) اي لنفقة الخادم الحرة (٢٩) اي الخادم ولفظ الخادم ما يطلق على المذكر والمؤنث ذكره الجوهرى والزمخشري (٣٥) اي تصدت الخادم (٣١) والافان ايت ولم تنقد على الخدمة فلا تستحب النفقة اذ هي تقابل الخدمة (٣٢) اي على الزوج المعسر (٣٣) واحد (٣٤) اي نفقة الزوجة (٣٥) اي ترافعت الى القاضي (٣٦) اي الزوج (٣٧) اي لاجل النفقة (٣٨) كل واحد من مسكن الزوج وخادمه (٣٩) اي اصول الحوايج (٤٥) بيع ما سوى دست بالسعين مريع ويحيى بمعنى اللباس والحلة جمعه دسوت بالفتح والضم (٤١) بيع ما سوى (دسنيين) (وعمامته) اي الزوج العاجز (٤٢) اي الزوجة (ب) سبب (عجزه) اي الزوج (٤٦) اي عن النفقة (٤٧) يعني ان قوله وتؤمر الخ عطف على ولا يفرق الخ فقيد اي بعجزه معتبر في المعطوف ايضا (٤٨) صلة فرض فلا يستدرك بما في المتن فانه صلة الاستدانة (٤٩) اي الزوج

(١) أى تفسير الاستدانة بالاستقراض (٢) فى الشرح (٣) أى الى تفسير الاستدانة بالاستقراض (يشير الخ لكن التوكيل) يعنى ان الاستدانة لو فسر بالاستقراض كان قول القاضى لها استقراضى ما يكفىك على الزوج لتقضى من ماله اذا ايسر توكيلها بالاستقراض على الغير (٥) ولومن القاضى (٦) على الغير (٧) فى بابه (٨) فى تفسير الاستدانة (٩) أى الاستدانة (١٥) أى الزوجة (١١) فالامر بها توكيل بالشراء على الغير وهو يصح من القاضى (١٢) أى على الزوج ان شاء (١٣) ان شاء قرب المال فخير (١٤) أى فى كلام الحصانى (١٥) أى بامر القاضى لكن (بغير الفرض) أى بدون ان لا يكون قبله فرض القاضى (١٧) حيث يفهم من قوله بخلاف ما اذا فرضها ولم يأمر بالاستدانة ان شرط الرجوع اجتماع الامرين الفصل فى النفقة (٤٥١) الفرض والامر بالاستدانة (د) فى قوله

لتقضى من مال الزوج اشارة (١٨) أى بتصریح الزوجة واعلانها (١٩) أى على ذمة الزوج ويصح ان يؤخذ الاشارة من المن من قوله وتؤمر بالاستدانة عليه الاولى من حمل حرف التعريف على العهد أى بالاستدانة المعهودة وهو استدانة ما فرضه القاضى كما اشار اليه الشارح المحقق فى تفسيره والثانية من تقييد الاستدانة بقوله عليه كما اشار اليه بقوله ليوذى عند اليسار (٢٥) أى نية الزوجة عند الاستدانة اونية الاستدانة عليه فى وقتها (٢١) من الزوجة (٢٢) أى بالاستدانة على ضمان الزوج لان المعنوى كالمفوض فى كثير من الاحكام (فلولم تنو) أى الزوجة بطريق الانفاق (٢٣) أى بالامر بالاستدانة دون ان يضم اليه ويقول ويفرق بينهما لولم يدن احد وطلبت التفريق (٢٤) بفتح الياء جمد من الدين او بضمها جمد من الادانة أى لم يجعلها (٢٥) مديونة ولم يقرضا (٢٦) أى من علمائنا ايضا (٢٧) أى من غير ان يكون القاضى الحنفى مجتهدا له قوة اجتهاد التفريق فى المسئلة بل بمحض التبعية بمذهب الشافعى (٢٨) أى رواية النفاذ من غير ترجيحها على رواية عدمه (اذا كان) الخ (فلا ينفذ على الصحيح) أى رواية عدم النفاذ حين كان غائبا مرجح بمعللة الصحيح (٣٢) أى فى الشرح (٣٣) أى الحنفى (٣٤) لانها لو استدانته ولم تجد من يقرض على زوجها ولم ينفذ تفريق القضاة الحنفية لو طلبته بشكل عليها امر المحيا (٣٥) أى

كما ذكره المص واليه يشير كلام المغرب لكن التوكيل بالاستقراض لم يصح على الاصح كما يأتى فالاصح ما قال الحصانى انه الشرى بالنسيئة لتقضى من مال الزوج قرب المال يرجع عليه كما يرجع على الزوجة بخلاف ما اذا فرضها ولم يأمر بالاستدانة فانه لا يرجع الاعلى الزوجة ثم هى على الزوج وفيه اشارة الى انها لو استدانته بغير الفرض لم ترجع عليه كما فى التحفة والى انها لا ترجع عليه الابتصريح بالاستدانة عليه وقال ركن الاثمة ان نيتها كالنصرح بها فلولم تنولم ترجع بها كما فى الزايدى والاكتفاء يشير الى انها اذا امرت بالاستدانة ولم يدن احد وطلبت من القاضى التفريق لم يفرق بينهما وقال الشافعى بفسخ بينهما كما اذا عجز عن ابقاء المهر المعجل قبل الدخول فطلبت التفريق لكن لو فرق القاضى الشافعى نفذ قضاؤه عند الكل وان فرق القاضى الحنفى بلا اجتهاده فنفذ نفاذه روايتان وهذا اذا كان الزوج حاضرا واما اذا كان غائبا فلا ينفذ على الصحيح كفاى الحقايق وغيره وذكر المص ان مشايخنا استحسنوا ان ينصب القاضى نائبا شافعيافى فرق للضرورة (ومن فرضت) مجاز (أى نفقة زوجته العسار) (لعساره) أى لاجل عساره او وقت عساره (فايسر)

استاد فرضت الى ضمير الزوج وهو الموصول مجاز مجاز الى ضميره وتفسير الكلام على الحقيقة (٣٦) فرضت بالنصب مفعول ثان لفرضت احوال من الفاعل الحقيقى لفرضت ويحتمل ان يكون قوله أى نفقة زوجته الخ تفسير الجملة فرضت تفسير الفعلية بالاسمية فاصل الكلام (أى من نفقة زوجته) مبتدأ (نفقة العسار) خبره والجملة الاسمية صلة الموصول فاقيم الجملة الاولى مقام الجملة الثانية واستند الى الزوج اسنادا مجازيا وعلى أى تقدير لبيت شعري ما الحاجة الى هذا التكلف ولم لم يرجع ضمير فرضت الى النفقة المستفاد من المقام بقريئة باب الكلام ولم لم يكفى لربط العائد الى الموصول ضمير لعساره واليه يشير سوق الفاضلين فصيح الدين وابى المكارم عبارة الكلام وسوق البرجندى حاصل المرام بعينه ما فسر به الش المحقق الالم يتكلم انه مجاز او محض اخذ الحاصل والش زاد واطلق المجاز عليه فعليك الميزان

(١١) يعني ان باب التفعيل منع فيسند الى لقاض وفي بعض النسخ اتم فيسند الى الزوج (٢) تنازع فيه تم والفرض (٣) الزوج نفقة العسار لانه غير عند الضرورة وعدم اعطائه شيئا فلامحالة يطلب (٤) اي بقدر حال الزوج (٥) اي الرمز والاعتبار (المذكورين ٦) اي قول (٧) اي نسبه المص الى الضعف (٨) في اوائل الفصل (٩) اي المص (١٥) ثم في بيان الانفاق للعريس الخ (١١) اي الزوج فقط (١٢) اي في مقام التنميم بتبدل حاله (١٣) اي حال كون شأنها ان يوكل او يلبس (١٤) صلة الغيبة (١٥) كالسفر (مع الاستدانة اولا) معها (١٧) اي الزوج (١٨) اي على نفسه قال المص (اورضيا) اي كانا رضيا فيفيد كون الرضاء في الزمان السابق وان عطى على سبق فلا يرد ان الاحسن او بترضاء (٢٥) اي مات وطلق (٢١) اي في قوله سقط المفروض الخ (٢٢) اي النفقة (٢٣) اي القضاء والرضاء (٢٤) بالموت او الطلاق اعلم ان الاحسن تقديم بيان الاشعار على قوله وفي خزانة المفتين الخ (٢٥) الاولى عمل اذاؤها (٢٦) اي الزوجة ان ماتت (٢٧) اي الزوجة ما عجله بصنعها (٢٨) اي النفقة بلا صنع من الزوجة (٢٩) اي عن محمد (٣٥) عينا ان بقيت وقيمتها ان استهلكك وليس هذه الرواية عن محمد فيما هلكك والا لا يكون لقول الشارح المحقق بلا خلاف معنى كما لا يخفى (٣١) هكذا في النسخ التي رأيناها لكن التطبيق على ما نقل البرجندى وفصح الدين وابوالمكارم وفاضل المصراغاهري هذه الرواية عن محمد يقتضي ان النسخة الصحيحة وعنه لا تسترد بكلمة لاء النافية فسقطت عن قلم الناسخين فيكون ح قوله لا اكثر نفيا للنفي اثباتا فان هؤلاء نقلوها هكذا وعن محمد انها لاترد نفقة شهر فمادونه لانه يسير فصاري حكم نفقة الحال وفي اكثر من نفقة شهر فعلى ما ذكر من الاختلاف لمحمد في الرواية الاولى وكلهم عللوا فيما الشهر بانه يسير فهو يقتضي عدم الاسترداد لعدم منظوريته فلو حملنا نسخة الشارح المحقق على ان كلمة لاء النافية ساقطة من قلم الناسخ لطابق نقلهم وحقيقة الحال يظهر بعد الرجوع الى مدون المحيط المصحح

اي صار موسرا (تم) القاضى بالفرض عليه (نفقة يساره ان طلبت) الزوجة نفقة اليسار فيعتبر حاله في كل وقت كما في الكافي وغيره وفيه رمز الى ان من فرضت ليساره ثم اعسرتهم نفقة اعساره ان طلبت لانه اذا تبدل حاله فلها المطالبة بقدرها كما في الاختيار لكنه اختيارا ضعفه في السابق فانه اعتبر حالهما ثمه وحاله ههنا كما لا يخفى (وتسقط) نفقة الزوجة مأكولة او ملبوسة (في مدة مضت) ولم تصل اليها اما العجز او تعنته او غيبته بالحبس او غيره (الا اذا سبق فرض قاض) بالنفقة مع الاستدانة اولا (اورضيا بشئ) معلوم منها لكل شهر او سنة فان ولايته عليه اقوى من ولاية القاضى عليه (فتجب) النفقة المفروضة والمرضية (لما مضى) من زمان الفرض او الرضاء (ما داما حيين فان مات احد هما) بعد احد هذين (او طلقها قبل قبض) من الزوج شيئا منها ظرف الفعلين (سقط) بالموت او الطلاق (المفروض) بالقضاء او الرضاء من النفقة لانها صلة ساقطة باحدهما قبل القبض كالهبة وفي خزانة المفتين ان المفروضة لا تسقط بالطلاق على الاصح وفيه اشعار بانها لو لم تتعين باحدهما تسقط بالطريق الاولى كما في المحيط (الا اذا استدانتم بامر قاض) فانها لا تسقط بالموت والطلاق وفي الخلاصة ان في سقوط المستدانة بالموت روايتين والصحيح انها لا تسقط كما في المحيط (ولا تسترد) عند الشيخين (معجلة مدة) اي نفقة عجلت في ادائها لمدة (مات احدهما قبلها) اي قبل مضى تلك المدة فلم يرجع الزوج عليها ولا على تركتها بنفقة ايام خالية عن الزوجية وقال محمد تسترد نفقة تلك الايام عينا ان بقيت وقيمتها ان اهلكك فان هلكك لا تسترد بلا خلاف وعنه تسترد نفقة شهر لا اكثر كما في المحيط (ونفقة

(١) فائدة هذا القيد يظهر فيما بعد من قوله على علم البائع الخ كما يظهر في حق البيع (٢) بالمر (٣) بالرفع مبتدأ خبره (اعم) الخ (٥) أي لتغليب الحاصل على المقتشوش (٦) أي المدبر والمكاتب (٧) بكسر الدال (٨) أي لا يباعان فيها كالقن الحاصل (٩) أي لأجلها (١٥) عطفان على يفديه الخ ففيه أن حال الفداء يصح استثناءه من البيع مفرغاً ولا يصح استثناء الموت والقتل منه نعم لو كان كلمة إلا محققاً حرف جر غاية للبيع يصح كونها غاية أيضاً لكن النسخ متفقة على حرف الاستثناء فالتوجيه أن الاستثناء من الفعل المحذوف بقريضة البيع والتقدير يباع فيها ولا تسقط إلا أن يفديه الولي أو يموت العبد حتى أنه أو أن يقتل فبأحدها يسقط النفقة عن ذمة العبد لا يؤخذ وارثه ولا مولاه (١١) ذمته في أثناء المعاشرة (١٢) دراهم (١٣) أي بعد هذا البيع (١٤) في اثنا عشر نفقة عدة دراهم (١٧) وطول الأعمار (١٨) أي النفقة المتجددة ثانياً وثالثاً فصاعداً (١٩) أي عن الفقه (٢٥) في الشرح (٢١) تعدد البيع بسبب واحد بانه (إذا فرض) الخ (٢٣) أي الشأن (٢٤) في الشرع (٢٥٣) فصل في النفقة

عرس القن) المأذون بالتزويج (عليه) أي القن والعرس أعم من الحرة والمكاتب وأم الولد والقنة إلا أن فيما سوى الأوليين يشترط التبوئة لوجوب النفقة كما يأتي ويدخل في القن المدبر والمكاتب تغليبا إلا أنهما يؤدبان النفقة من كسبهما كما في المحيط (وبيع) القن لا غير (فيها) أي في النفقة المقرضة أو المرضية إلا أن يفديه المولى أو يموت أو يقتل (مرة بعد) مرة (أخرى) فإذا اجتمع عليه نفقة خمس مائة مثلا يبيع فيها ثم إذا اجتمع مرة أخرى يبيع أخرى ثم وثم لأن النفقة يتجدد وجوبها بمضي الزمان فهو في حكم دين حادث كما في شرح أدب القاضى والمحيط وغيرهما وقد بعد ما صورته المص من أنه إذا فرض القاضى عليه ألف درهم مثلا فبيع بخمس مائة وهي قيمته والمشتري يعلم أن عليه دين النفقة يباع مرة أخرى فإنه لم يوجد له أصل يستنبط منه على أنه ينبغي أن يسقط ما بقى من البيع الأول إلى العتق أو بالكلية كما في الموت ولا يزيد علم المشتري على علم البائع ولا يؤخذ شيء منه فكيف يؤخذ الباقي من المشتري (و) يباع (في دين غيرها) أي غير النفقة

المعاشرة فالحق ما في المعتمرات وفي الفصحية ما يليق ههنا نقله حيث قال يعني إذا تزوج عبد امرأة بأذن المولى فنفتها دين على العبد يباع فيها فلما يبيع اجتمع عليه النفقة مرة أخرى بقرض القاضى يباع العبد ثانياً إلى أن يفديه المشتري قال الإمام السرخسى رحمه الله ليس في شيء من ديون العبد ما يباع فيه مرة بعد أخرى إلا النفقة لأن النفقة يتجدد وجوبها بمضي الزمان فذلك في حكم دين حادث في يد المشتري وأن كان فرض النفقة في ملك المشتري باعتبار فرضها في يد البائع ولا كذلك سائر الديون هذا تقرير ما في النهاية والذخيرة وغيرهما وهذا مخالف لما في الصدرية حيث قال صورته عبد تزوج امرأة بأذن المولى وفرض القاضى النفقة عليه فاجتمع عليه ألف درهم فبيع بخمس مائة وهي قيمته والمشتري عالم بأن عليه دين النفقة يباع مرة أخرى بخلاف ما إذا كان هذا الألف بسبب آخر فبيع بخمس مائة لا يباع أخرى وظاهر هذا التقرير أنما يفيد أن البيع في العبد مرة بعد أخرى إنما يعتز في النفقة الواجبة عليه بتجدد الزمان وظاهر تقرير النهاية أن النفقة يجب شيئا فشيئا بتجدد الزمان فيلزم لأجله تعدد البيع ويفهم من تقرير الصدرية أنه

بياع لدين حصل بسبب واحد مرة بعد اخرى فافهم والله اعلم انتهى واليق من هذا بهذا المقام نقل ما في البحر حيث قال ولم ارمتي ببيع القن في النفقة فان القاضي اذا قرر لها نفقة كل شهر كذا وطالبت بالنفقة هل يبيع لاجل النفقة البسيرة او بصير المرأة حتى يجتمع لها من النفقة قدر قيمته فان قلنا بالاول ففيه اضرار بالمولى ويقتضى ان يبيع في نفقة يوم ان طلبتها ولم يفده السيد وان قلنا بالثاني ففيه اضرار لها خصوصا اذا كانت فقيرة وذكر في الذخيرة ما يدل على المراد ولفظها فاذا اجتمع عليه من النفقة ما يعجز عن الاداء يبيع فيه الا ان يفديه المولى انتهى فاذا فرض القاضي لها نفقة شهرية فطالبت وعجز عن ادائه باعه القاضي ان لم يفده والله الموفق للصواب واطلق في بيعه لها فشمّل سيده المزوج له وغيره فاذا بيع فيها فاشتره من علم به او لم يعلم ثم يعلم فرضى ظهر السبب في حقه ايضا فاذا اجتمعت عليه النفقة مرة اخرى يبيع ثانيا وكذا حاله عند المشتري الثالث والرابع وهلم جرا ولا يبيع مرة بعد اخرى الا في دين النفقة لانها يتجدد شيئا فشيئا على حسب تجديد الزمان على وجه يظهر في حق السيد فهو في الحقيقة دين حادث عند المشتري واما اذا لم يعلم المشتري بحاله او علم بعد الشراء ولم يرض فله رده لانه عيب اطلع عليه كذا في فتح القدير وقد فرق والوالجى وغيره ايضا بين دين النفقة وبين دين المهر بان العبد اذا بيع في المهر يبيع في جميع المهر فلا يبيع فيه مرة اخرى فان المهر جميعه واجب فاما النفقة فانما يجب شيئا فشيئا فاذا بيع فيها فاما يبيع فيها اجتمع من النفقة وصارت واجبة واما فيما لم يجتمع ولم تصر واجبة

(٤٥٤)

فصل في النفقة

(مرة) واحدة لانه لا يتجدد بمضى الزمان فاذا بيع في المهر مرة وبقي منه شئ آخر الى العتق (وتجب) عليه (سكنها) اى اسكان زوجته (في بيت) اى في مكان يصالح مأوى للانسان حيث ائب لكن بين جيران صالحين سيما اذا كان ممن يتهم بالابذاء (ليس فيه احد من اهله) من الضرة او ذى رحم محرم منه كوالدته واخوته وفيه اشعار بان لها ان لا يسكن مع ضررتها وام ولدّه كما في المحيط وقال محمد بن سلام رحمه الله له ان يجمع بينهما كما في الزاهدى وفيه ايضا ان امكته ان يجعل لكل واحدة بيتا فلها طلب ذلك والا فلا وفي الملتقط كره وطؤها وفي البيت نائم او مغف

لا ينصور البيع فيه الا اذا وجبت نفقة اخرى لجاز بيعه انتهى وهذا يدل على انه لو بيع في النفقة المجمعة فلم ينفى بطلانها فاشتره من هو عالم به فانه لا يبيع لبقية النفقة الماضية لانهاح كالمهر وانما يبيع لما يجتمع ثانيا وفي الاستقبال من النفقة عند المشتري وبهذا اظهر ان ما ذكره صدر الشريعة في شرح الوقاية من قوله صورته عند تزوج امرأة باذن المولى ففرض القاضي النفقة عليه فاجتمع عليه الف دراهم فبيع بمئتين مائة وهي قيمته والمشتري عالم ان عليه دين النفقة يبيع مرة اخرى سهو فاحش ظاهر لتصر يحكم بان دين النفقة في الحقيقة دين حادث عند المشتري ولانه يلزم عليه ان يكون دين النفقة اقوى من سائر الديون والامر بالعكس انتهى كلام البحر وهو يؤيد تباعد الشارح المحقق فان قلت يخالف ما كتبه في حديث علم المشتري قلت لافانه تكلم في علم المشتري بالنسبة الى ما بقي من البيع الاول لا بالنسبة الى ما تجدد في يد المشتري

عليه

وبالنسبة اليه ما في البحر والفتح فان قلت لم كان له ان يرده فيما علم بعد الشراء ولم يرض بتعليقه بانه عيب اطلع عليه فله رده قلت هو للاحتراز عن ضمان ما يتجدد ثانيا في يد المشتري لا خوفا ان يؤخذ منه ما بقي من البيع الاول نعم مخالفة بينه وبينهم فيما هو اصل شرعى للسقوط فان الشارح المحقق قاسه على الموت وصاحب البحر قاسه على المهر حيث قال لانه ح كالمهر الخ (١) اى في مكان يختار الزوج (٢) لا طالحين (٣) يحترز (٤) اى الجار (٥) من الاتهام (٦) والشرارة في الدر المختار (ولا يلزم اتيانها بموتنة) ويأمره باسكانها بين جيران صالحين بحيث لا تستوحش سراجه ومفاده ان البيت بلا جيران ليس مسكنا شرعا بحر وفي النهر وظاهره وجوبها وان يكون البيت خاليا من الجيران لاسيما اذا خشيت على عقلها من سعتة قلت لكنه نظر فيه الشر نبلاى لما مر ان ما لا جيران له غير مسكن شرعى فتنبه انتهى (٧) لان فيه نوع ضريبة (٨) اى للزوج وظيفة (٩) اى زوجته وام ولده علله في البحر بانه يحتاج الى الاستخدام فلا تستغنى عنه انتهى ولا يتأتى هذا الوجه في الضرة فظهر ان الضمير ليس مع الضرة (١٥) اى في الزاهدى (١١) اى كان له استعداد (فلها) وظيفة (طلب ذلك) اى البيت على حدة *

عليه او صبي عاقل (ولو) كان ذلك الاحد (ولده) اى الزوج (من) غيرهما (اى الزوجة لمعاداة بينهما غالبا) (الابرضاهما) اى بان ترضى ان يكون معها من اهلها لانه حقها (وبيت مفرد) معين (من دار) للزوج مشتملة على بيوت (له) اى لذلك البيت (غلق) بالتحريك ما يغلق ويفتح بالفتح (كفها) لحصول المقصود وفيه رمز الى انه اذا جمع بينها وبين ضررتها او واحد من اهلها في دار فيها بيوت واعطى كل واحدة بيتا على حدة ليس لها ان تطالبه مكانا آخر والى انه لو لم يكن له الابيت واحد كان لها ذلك كما في الاختيار (وله) اى للزوج (منع) والديها (ولدها) وغيرهما من الاقارب حال كون ذلك الولد (من غيره) اى غير ذلك الزوج وليس بصفة والايلازم حذف الموصول مع بعض الصلة (من الدخول عليها) لان المكان ملكه كما في الكافي وفيه اشعار بانه ليس له المنع من ملك الغير (لا من النظر اليها) عطاف على من اولنقى الجنس اى لامنعه منه^١ اوللنقى اى لايمنعون^٢ من النظر ومن الظن ان التقدير ليس له منعهم من النظر كما ذكرناه سابقا (و) من (كلامها متى) اى في اى وقت (شاؤا) اذا ضرر فيه والمنع قطيعة الرحم وقيل لايمنعون من ذلك والكلام وانما يمنع من القرار لانه الفتنة كما في الهداية (وقيل لايمنع من الخروج الى الوالدين ولا من دخولها عليها كل جمعة) اى سبعة ايام كما في الهداية لكن في قاضيان ان اهلها لايمنع من الزيارة في كل جمعة وانما يمنع من البيتوتة وبه اخذ مشايخنا وعليه الفتوى (و) كذا لامنع (في) الدخول والخروج الى (محرم غيرهما) كالخالدة والعمة (كل سنة) لاكل شهر^٣ على ما قال ابن مقاتل وبالأول يقتنى كما في قاضيان (وهو) اى ما قال صاحب القيل (الصحيح) كما دل عليه كلام قاضيان (ويفرض) القاضى (نفقة عرس الغائب) عن البلد سواء

(١) اى بين الزوجة وبين ولده من غيرها لانه يلانجى بتجه (٢) اى طلب المكان الآخر

(٣) اى قوله من غيره (٤) بتقدير الذى هو من غيره (٥) اى في تعليل الكافي (٦) اى منع هؤلاء (من) الدخول عليها في (ملك الغير) لو اسكنها فيه (عطى على) كلمة (من) الجارة فالتقدير لاله منعهم من النظر (اليها اى لا) جنس (١٢) اى النظر (١٣) بصيغة المجهول (١٤) اى وجه كونه ظنا (١٥) اى في شرح قوله لا السفر (ولا الكراء الخ) (١٦) اضافته الى المفعول بقريئة (متى شاؤا) اى هؤلاء النكلم لها (١٨) اى الدخول والنظر من (١٩) ان اريد به المنع عن الكلام مطلقا صح انه محل القطيعة ولكنه لايناسب المقام اذا الكلام في كلامها متى شاؤا وان اريد به المنع عن الكلام متى شاؤا فكونه محل القطيعة ممنوع كذا في منهيات ابى المكارم

(٢٥) اى لايمنع من محرم غيرهما كل شهر (٢١) الرازى حيث قال لايمنع من دخول المحرم كل شهر (٢٢) اى بان عدم المنع من محرم غيرهما مقيد بسنة لا بشهر (٢٣) لا بالثاني كما قال ابن مقاتل (كما دل) عليه (كلام قاضيان) حيث قال وبالأول يقتنى كما اسلفنا (٢٩) سواء علم حيوته اولا فصع قوله ويدخل الخ

كان بينهما مدة سفر أم لا كما في المنية وينبغي أن يفرض نفقة عرس المتوارى في البلد ويدخل فيه المفقود (و) نفقة (طفله) الذكر والأنثى (وأبويه) لا دينهم غيرها ولا نفقة غيرهم من الأقارب كالأخوة والعمات كان نفقة هؤلاء إنما تجب بالقضاء ولا يقضى على الغائب (في ماله) أي الغائب ثم بين المال فقال (من جنس حقهم) النفقة كالمأكل والملبس أو قيمتهما كالنقدين والتبر فلا يفرض نفقتهم في ماله من غير جنس حقهم كالعروض والعقار كما يأتي ثم أكد ما قلنا فقال (فقط) فيفيد أن لا يفرض في ماله دين سوى النفقة ولا نفقة غيرهم ولا النفقة من غير الجنس كما ذكرنا (عند مودع) ظرف له أحوال (أو مضارب أو مديون) والوديعة أولى من الدين في البداءة بالانفاق كما في قاضيخان وفيه إشعار بأنه لو كان المال حاضرا في منزله يفرضها القاضى إذا علم بالنكاح وحلفها وكفلها كما في المحيط وكذا إذا لم يعلم به بعد إقامة البينة عند أبي يوسف رحمه الله خلافا لأبي حنيفة رحمه الله كما في الخلاصة (أن أقر) المودع أو المضارب أو المديون (به) أي بمال الوديعة أو المضاربة أو الدين (وبالنكاح) في نفقة العرس وبالنسب في البواقي كما في مفقود الكافي ولم يذكر لأنه يعلم منه بطريق المقايسة (أو علم القاضى) عطف على أقر (بذلك) أي بالوديعة والمضاربة والدين والنكاح والنسب فإن علم ببعض من الثلاثة يشترط أقرارهم بما لم يعلم به وهو الصحيح كما في مفقود الهداية فمن الظن الإشارة إلى المال أو الزوجية (ويحلفها) أي العرس (أنه) أي الغائب (لم يعطها النفقة) بأن قالت بالله ما استوفيت النفقة كما في قاضيخان (ويكفلها) أي يأخر القاضى من العرس كفيلا بالنفقة في قولهم لعلها أخذتها فإذا رجع وأقام البينة أنه خلفها مالا وحلفها فنكلت رجع على الكفيل أو العرس وإذا أقرت بأخذها يرجع عليها فقط

(١) أي الغائب (٢) وهو الذي لا يعلم حيوته ولا موته (المتوارى) أي المختفى في البلد (لا) يفرض (دينهم) أي العرس والطفل وأبوين (للغائب ٥) أي غير النفقة (٦) أي سائر الأقرباء من الأخوة والعمات (٧) وأما من يستحق النفقة في ماله حال حضرته فالفرض لهم حال الغيبة إعانة لهم على الأخذ لأقضاء على الغائب مع أن فيه نظرا له بإبقاء أصله وفرعه فكان القضاء للغائب لأعليه (٨) بدل من الحق (٩) أي المأكل والملبس (١٥) أي الغير المضروب (١١) فاعل لا يفرض (١٢) أي آنفا مثلهما (١٣) بقوله (له)

(١٥) أي الأقرار بالنسب في البواقي (١٦) أي من شرطية الأقرار بالنكاح (١٧) أي القاضى (١٨) وهي المال والنكاح والنسب والمعطوفات باد في حكم شئ واحد وهو المال (١٩) أي القاضى (به) (٢١) من القاضى البرجندى (الإشارة) بذلك (٢٣) أي إلى أحدهما فقط حيث قال أو علم القاضى (بذلك) أي علم المال أو الزوجية أو كليهما انتهى فإنه يفهم من تردده أن علم أحدهما فقط كافى للفرض (ويحلفها) أي القاضى (العرس) الخ (بان) قالت) بيان حلفها (٢٤) يعنى بالاتفاق (٢٥) أي العرس (٢٦) أي النفقة (جملة) استثنائية تعليلية فالمعنى لاحتمال أخذها (٢٧) أي الزوج الغائب (٢٨) بالحاء المعجمة أي ترك عند (٢٩) يفى نفقتها (٣٥) الزوج العرس بالحاء المهملة (٣١) من الحلق

(١) اى المودع والمضارب والمديون (٢) اى من العرس وكذا منهم على النسب (٣) اى محمد (٤) بضم الياء بقرينة اعراب (٥) اى عن ابي حنيفة رحمه الله ولو كتب شيئاً لكان معلوماً راجعاً الى محمد (٦) اى عن محمد فلا منافاة بين هذين الكلامين (٧) اى القاضى (٨) اى المصنف (٩) من النفى والاثبات (١٥) كما اشار اليه فى النفى (١١) اى ابوى الغائب (١٢) فى الحكم الاثباتى بقوله وبالنسب فى البواقى ومنه يفهم جريانه فى كلا الحكمين (١٣) بالعجمة من المجرى اى يترك الغائب قال المصنف (ويؤمرها) بالنصب
﴿ فصل فى النفقة ﴾ (٦٥٧)

كما فى شرح الطحاوى (لا) يفرض نفقة عرسه فى المال الذى عندهم
(باقامة بيئته) منها (على النكاح) اذا لم يعلم واقروا بكون المال عندهم
واذا علم وانكروا المال ذكر فى الاصل انها لا تفرض عندهما ولم يحك
عنه شىء وعنه انها تفرض كما فى النظم وذكر فى العمادى انها اذا قامت
البيئته على النكاح والمال فرض النفقة واعلم ان ما ذكره من حكم العرس
جاربعينه فى الطفل واخويه كما فى النظم وقد اشرنا اليه (ولا) يفرض
بطلبها (ان لم يخاف) الغائب (مالاً) فى منزله ولم يعلم بالنكاح (فاقامت)
العرس (بيئته) على النكاح (ليفرض) القاضى النفقة (عليه) اى الغائب
(ويأمرها) اى يأمر القاضى العرس (بالاستدانة) عليه (ولا يقضى)
عطف على لا يفرض اى كما لا يفرض القاضى النفقة على الغائب بالبيئته
لا تقضى (به) اى بالنكاح على ما قال العلماء الثلاثة لان فى هذا قضاء على
الغائب (وقال زفر رحمه الله يقضى بالنفقة) اى بوجوب اداؤها ويأمرها
بالاستدانة عليه فان حضر واقرب النكاح قضى الدين وان انكر كلفها
القاضى اعادة البيئته فان اعادت فيها والا امرها بزد ما اخذت كما فى
المحيط (لا) يقضى (بالنكاح) بالبيئته عنده فى هذه الصورة (وعمل القضاة)
بالتخفيف اصلها قضية جمع قاض (اليوم) فى زماننا (على هذا) اى
على قول زفر رحمه الله (للحاجة) اى لضرورة الناس اليه (ولم تطلق)
الرجعى) اى لمن حدث لها الطلاق الرجعى فيفيد انها معتدة فانها
لم تجب عليه بعد العدة ^{٢١} وانها لا على المولى اذا اعتق ام ولده الا ان فى
الاحتراز عنه لا يحتاج الى ذكر المطلقة كما ظن ^{٢٢} (و) مطلقة (البائن) واحداً

عطف على حيز اللام الاجلية فمن الظن
تقدير ومينئذ يأمرها الخ ولا اعلم وجه العدم
توجه الشارح المحقق الى هذا البيان وبعيد
ما حررته وجدت من شرح مولانا فصيح الدين
ويأمرها عطف على الفرض (١٥) فى قوله
لا يفرض نفقة عرس الخ لان كلمة لا هنا كنافية
للمضارع المقدر لا عطفة لعدم ما يصاح عطفها
باقامة الخ عليه فى حيز ويفرض نفقة عرس
الغائب فتعرض الش المحقق على هذا
العطف لئلا يبتوهم عطفه على ويفرض نفقة
عرس الغائب فى صدر الدرس حيث لا مناسبة
بينهما لان هذه المسئلة من تنمة قوله لا باقامة
الخ ويناسبه وللإشارة الى هذا المعنى قال
الشارح المحقق (١٦) كذلك (١٧) بتلك
البيئته (١٨) ايضاً فان حضر اى الغائب
(١٩) عطف على اقر (٢٥) اى العرس
(٢١) اى عليها (٢٢) اى زفر رحمه الله
(٢٣) اى فى حرف الضاد احتراز عما فى السنة
جهلاء الصرف من التشديد (٢٤) بضم
القاف قلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما
قبلها (٢٥) آنفاً (٢٦) اى عبارة المتن
(٢٧) اى المحكوم بالنفقة (٢٨) اى فى العدة
(٢٩) اى النفقة (٣٥) اى على الزوج
(٣١) انقضاء (٣٢) فيندفع ما ظن البرجندى
ان الاولى انيقال ولمعتد الرجعى ليعلم
ان النفقة والسكنى لها انما يكون اذا كانت
فى العدة لا بعدها انتهى (٣٣) اى
النفقة (لا) تجب (٣٥) اى عما بعد العدة
وعن ام ولد اعتقه المولى (لا) يحتاج الى
ذكر المطلقة) لا ان الاولى فى الاحتراز عنه
ذكر المعتدة (٣٦) من الفاضل البرجندى
كما سبق وهو وان كان يكفى حاصل الرد
عليه انه لو قال لا يحتاج الى ذكر المطلقة
فى الاحتراز لسلمنا ولا نأخذ لكتنه قال
بأولوية المعتدة وهو غير مسلم لان لفظ المطلقة
على ما فسرهما الشارح المحقق يفيد مؤادها وليس هذا الظن فى المكارمية ولا فى الشمنى وانما هو فى البرجندى بعنوان ما
سبق نقله فلا مالة تكلفنا فى توجيه قوله كما ظن ان البرجندى ظن ان المصنف زعم انه يحتاج فى الاحتراز المذكور الى ذكر
لفظ المطلقة فلماذا ذكر دون لفظ المعتدة مع انه الاولى فيه ثم ضم ام الولد ههنا تفصل من الشارح المحقق وزيادة منه
والا فهو ليس بموجود فى كلام البرجندى ثم هذا البيان منالك تفضل ايضاً فتفضل

أو أكثر بلا عوض فلا نفقة للمعتلعة وإن لم يشترط في العقد وقال لها النفقة إلا إذا شرط فيه كما في النظم (والمفرقة بلا معصية) صادرة عنها (كخيار العتق والبلوغ) ووطئ ابن الزوج أياها مكرهة كما في النهاية (والتفريق لعدم الكفاية النفقة) أي المأكل والملبس كما في اللم وإن ذهب المص إلى أن النفقة المأكل واللام مشير إلى أنها غير مقدرة فإنها ما يكفيها من الوسط كما في المحيط (والمسكن) أي المنزل الذي يسكنان فيه قبل الطلاق ويلزم أن تلزمه كما أشير إليه فلو تسكن زماناً ونخرج زماناً كانت ناشرة فلا تستحق النفقة كما في قاضيخان والمطلقة شاملة للامة فلها النفقة إذا بوأها بيتاً في العدة سواء كانت التبرئة عند قيام النكاح أم لا وذكر الصدر الشهيد أنه إذا بوأها بيتاً في العدة والطلاق بائن ليس لها النفقة كما في المحيط وتقديم المسند للتخصيص وإليه أشار بقوله (لا) نفقة (لمعتدة الموت) أصلاً سواء كان حاملاً أم لا وقيل للحامل النفقة في جميع المال كما في المضمرات (و) لا (المفرقة لمعصية) صادرة منها (كالردة) أي ردتها وإن رجعت عنها (وتقبيل ابن الزوج) أي تقبيلها ابنه أو أباه بشهوة أو الزنا به طوعاً والكلام مشير إلى أن رده وتقبيله ابنتها بشهوة وغيرهما مما هو معصية منه لم تسقط النفقة وإلى أن لاسكنى في هذه العروة وهذا إذا خرجت من بينه وألا فواجب كما أشير إليه في الكفاية (وردة معتدة الثلاث) أو البائن مبني أخبره (تسقط) النفقة وهذا إذا خرجت من بيت الزوج وألا فلها النفقة كما في الكرماني (لا) تسقط (تمكينها) أي معتدة الثلاث وكذا البائن (ابنه) أو أباه لأنه لا أثر للتمكين (ونفقة الطفل) الحر (فقيراً على أبيه) الحر إلى حد الكسب وحينئذ للاب أن يسلمه إلى عمل وينفق عليه من كسبه فقيل أن يحسن العمل ينفق عليه من ماله وفيه إشعار بأنه ينفق على الغنى من ماله فإن

(١) لأن الخلع ما هو بعوض وإن كان بائناً (٢) أي عدم النفقة (٣) أي عدم الخلع (٤) أي عدم النفقة (٥) أي في عقد الخلع (٦) أي باختيارها ورضاها بخلاف التفريق من الغاض فإنه يعم عدم الرضاء كما في تفريق الأولياء وإن رضيت المقام من غير الكفو فأنفع ما ظن أن الأحسن أن يقول وبعدم الكفاية بترك لفظ التفريق (٧) في إيجاب النفقة (٨) أي الزوجة منزل الزوج (٩) أي في باب النفقة حيث مر أن معتدة الرجعي والبائن لا تخرج من بيتها (١٥) بفتح التاء والأولى فلو سكنت (١١) وخرجت (زماناً) الخ (١٣) أي المتزوجة إذا طلقها زوجها (١٤) أي الخبر وهو المطلقة الرجعي الخ على المبتدأ (١٥) أي لا يحصر (١٦) أي إلى كون تقديمه للتخصيص (١٧) يعني أن هذه المسئلة تصرح لما علم ضمناً (١٨) من إضافة المصدر إلى الفاعل بقرينة قوله وتقبيله (١٩) قيد الزنا لا مع التقبيل لأن (بشهوة) تميمه (ابنتها) أي من غيره

(٢١) لأن ضروية النفقة أشد من السكنى (٢٢) وإنما هو ترك المنع أولاً لئلا يثقل الفرقه لأنها قد حصلت وتمت قبله بالطلاق البائن

(٢٣) أي في قيد الفقير (على) الطفل (الغنى من ماله) أي نفس الغنى

- انفق من ماله رجوع على ماله بشرط الاشهاد والاب اعم من الموسر والمعسر
 الا انها تفرض عليه بقدر الكفاية وعلى الموسر بقدر ما يراه الحاكم كما
 في المحيط وانما قيد بالمر لان حكم المملوك يأتي (لا يشاركه) اي لا يشارك
 في نفقة طفله (احد) من الام وغيرها فان كان الاب معسرا والام موسرة
 امرت بالانفاق ثم رجعت عليه بعد اليسار ومنهم من قال بعدم الرجوع
 وهي اولى من الجدد الموسر وعن ابي حنيفة رحمه الله ان ثلثها عليها وثلثها
 على الاب كما في المحيط (كنفقة ابويه) فانه لا يشارك الولد احد
 في نفقتها (وعرسه) فانه لا يشارك الزوج احد في نفقتها (وليس على
 امه ارضاعه) اي الطفل لان ما عليها تسليم النفس الى الزوج وما سواه
 من الاعمال ككنس البيت وغسل الثوب والطبخ والحبز والارضاع لم تؤمر
 به الاتدبنا كما في الكافي (الا اذا تعينت) بان لم يكن له مال ولا اب
 موسر ولم توجد مرضعة اولم يأخذ ثدي العبير وغيرها فحينئذ يجبر
 على الارضاع وهو الصحيح كما في الاختيار وهذا مردى عن الشيخين
 وظاهر الرواية انها لا تجبر كما في المحيط (ويستأجر الاب من ترضعه)
 من مال الطفل بان ماتت امه فورث مالا مثلا فان لم يكن له مال فمن
 مال نفسه كما في المحيط (عندها) اي الام ظرف ترضعه وفيه اشارة
 الى ان للظئر ان تخرج الى منزلها في غير حالة الارضاع فان مكثها
 دائما عند الام لم يجب الا اذا شرط ذلك عند العقد والى انه يجب الارضاع
 عند الام وذا غير واجب الا اذا شرط كما في المحيط (ولو استأجرها)
 حال كون الام (منكوبة له) غير مطلقة (او) مطلقة (معتدة من) طلاق
 (رجعى) لترضعه لم يجر الاستأجار ولم تستحق الاجرة (دنى) جواز
 استأجار المعتدة (المبتوتة) اي المطلقة الثلاث او البائن (روايتان)
 ففي ظاهر الرواية انه يجوز وفي رواية الحسن لا يجوز (ولو) استأجرها
- (١) اي الاب (٢) اي الطفل الغنى
 (٣) اي الاب المعسر
 (٤) اي الام الغنية
 (٥) رحمه الله ان الام تشارك الاب في الانفاق
 (٦) اي للرضيع
 (٨) اي غير المذكورات من الامثلة تعين الام
 (٩) اي الام (١٠) اي في صور التعيين ايضا
 (١١) اي الطفل من الام (١٢) اي الاب
 (١٣) اي في ظرف ترضع
 (١٤) اي للظئر ان تذهب
 (١٥) حضرة (الام و) الحال ان
 (ذا غير واجب الا اذا شرط) اي
 الارضاع في نظر الام في العقد (١٦) عبارته
 على ما نقل البرجندى ان لم يشترط عند
 الاجارة ان ترضع عند الام كان لها ان تحمل
 الصبي الى منزلها وان ترضعه عند فناء
 الدار ثم تدخل الولد على الام اعلم انه
 سماه اشارة لا تصريح لان دائره عندها
 اوسع من دائره في نظرها كما قالوا في
 تعريف العلم بين قولهم عند العقل وفي
 العقل

(١) اى الاجنبية (٢) اى الصغيرة بطريق التعميم كما ضمها الشارح المحقق او يجعل العبارة مطلقا بترك قيد البالغة ايضا (٣) معلومة حكمهما من حكم الطفل (٤) اى قيد بالغة واطلاق الكلام وغفل عن كون الترك مستغنى عنه (٥) بالتركيب الاضافى التشيع لرزيدين اعضا كالعرشة (٦) اى الى الكسب فيكون عاجزا فيجب نفقته على ابيه في جميع الفتاوى قال الحلواني اذا كان من ابناء الكرام ولا يستأجره الناس فهو عاجز (٨) اى دخول طالب العلم الغير المهتدى للكسب (٩) اى بهذا الطالب (١٥) اى قابلية (١١) بفتحيتين حال كونه مشغولا (١٢) اى ضعيفة كعلم الخلفاء والفلسفة (١٣) يعنى مسخرة كى (١٤) يعنى شكوه زنى (١٥) يعنى در افتادن بأدمان يعنى يبتكر كى (٦) قوله لا يهتدى اليه على صيغة المعلوم من الاهتداء بمعنى راه راست يافتن وضمير اليه راجع الى الكسب فالمعنى ان نفقة طالب العلم لازم على الادب اذا لم يهتدى الى الكسب اى لم يفرغ له كما قال فى الدر المختار وطالب علم لا يتفرغ له اى للكسب ويحتمل ان يكون العبارة لا يهتدى بدون النماء على صيغة المجهول من الاهتداء بمعنى هدية فرستادن فعلى هذا ضمير اليه يكون راجعا الى طالب العلم فالمعنى ان نفقة طالب العلم على الاب اذا لم يهد اى لم يعط له قدر كفايته من بيت المال (لناظره) (١٦) اى مزاهم (١٧) بالتشديد * قلت لكن نرى طلبه العلم بعد الفتنة العامة المشتغلين بالفقه والادب الذين هما قواعد الدين واصول كلام العرب والاشتغال بالكسب يمنعهم عن التحصيل ويؤدى الى ضياع العلم والتعطيل فكان المختار الآن قول السلف وهفوات البعض لا يمنع وجوب النفقة كالاولاد والاقارب (بحر الرائق) (١٨) اى الاب يعنى ان عامل (خاصة) مقدر (دون غيره) اى دون موسر غير دى رحم محرم من له النفقة (٢١) اى عبد الاب بالنسبة الى الابن فانه غير محرم لعبد الاب فلا يجب نفقته على الابن

(لارضاعه) اى الطفل منها (بعد) مضى (العدة) من رجعى او بائن (او) استأجرها لارضاعها (لابنه) اى الزوج حال كونه (من غيرها صح) هذا الاستأجار وان كان حال قيام النكاح لانها اجنبية من كل وجه (وهى) اى المعتدة عن طلاق بائن على احدى الروايتين او الام بعد العدة (احق) وادلى من الاجنبية لان ارضاعها انفع للصغير (الا اذا طلبت) المعتدة او الام (زيادة اجر) على اجر الاجنبية فحينئذ له ان يدفع اليها (ونفقة البنت) التى لا يكون لها زوج (بالغة) او صغيرة ولم يذكرها لاغناء الطفل فمن الظن ان الادلى ترك القيد (والابن) الكبير (زمتنا) بفتح الزاء وكسر الميم اى الذى طال مرضه زمانا كما فى المغرب او الذى لايمشى على رجليه كما فى المذهب واليه اشار فى الطلبة وفيه رمز الى ان نفقة العاجز عن الكسب على ابيه فيدخل فيه المعتوه ومتشجع الاعضاء والرجل الصحيح الذى لا يقدر على الكسب وطالب العلم الذى لا يهتدى اليه وهذا اذا كان به رشد كما فى الخلاصة ولذا قال صاحب المنية انا افنى بعدم وجوبها فان قليلا منهم حسن السيرة مشغولا بالعلم الدينى واكثرهم فساق شرهم اكثر من خيرهم يحضرون الدرس ساعة لخلافات ركيكة ضررها فى الدين اكثر من نفعها ثم يشتغلون طول النهار بالسحرية والغيبة والوقوع فى الناس وغيرها مما يستحقون به لعنة الله والملائكة والناس اجمعين فالتقى الله تعالى البغض فى قلوب آبائهم وينزع عنهم الشفقة فلا يعطون مناهم فى الملابس والمطاعم وهم يطلبونها ويؤذونهم مع حرمة التأنيف ولو علم السائق حالهم لحرموا الانفاق عليهم فلم يفرضوا نفقاتهم (على الاب) خص من بين الاقارب (خاصة) كما فى ظاهر الرواية (وبه يفتى) وقد مر عنه رحمه الله ان ثلثها على الام (وعلى الموسر) اى موسر دى رحم محرم دون غيره من نحو العبد والمدير والمكاتب وام الولد (يسير الفطرة)

(١) أى فى اضافة الاصول الى ضمير الموسر حيث لم يقل نفقة الاصول كما فى بعض المتنون (وام ولده وامته) الضمير ان الى الاب (فيجبر على نفقته) أى الخادم (اذا كانت عنده) (أى الاب ٥) أى سواء كان بالاب علة اولا (٦) لم يتوجه الشراح الى تركيبه فاقول الاوفق لنظم المتن ان يكون بالسوية خبرا آخر لنفقة الاصول ففيه تجازب بين الخبر المتقدم والمتأخر وكلمة على صلة السوية ويحتمل ان يكون على الابن الخ بدلا من على الموسر والباء متعلق بالخبر المؤخر ولا يجوز ان يتعلق بالخبر المتقدم لانه يلزم ح ان يكون على الابن الخ منقطعاً اجنبياً من الكلام لانه يتم ح قوله بالسوية فتأمل فانه دقائق النحو (يفرض) بقدره أى اليسار (اصل ذلك) أى المصنف فى وضع (٨) الكلام صلة الاصل أى اصل يتفرع منه ذلك أى كون نفقة الاصول بالسوية على الابن والبنات

(٦١١)

فصل فى النفقة

بان مالك ما فضل عن حاجته مما يبلغ مائتى درهم فصاعدا وعن ابي يوسف رحمه الله يسار الزكاة وعن محمد رحمه الله يسار الفاضل على نفقة شهر لنفسه وعياله فان لم يكن شئ واكتسب كل يوم درهما وكفاه اربعة درانق يتفق الفضل عليهم واليه ذهب المصنف فان لم يفضل عن كسبه فلا شئ عليه لكن يؤمر بديانة ان لا يضيع والده والاوّل هو الصحيح كما فى المحيط (نفقة اصوله) من الاب والام والجدة (الفقراء) سواء كانوا قادرين على الكسب اولا وهذا ظاهر الرواية وقال الحلواني أى الابن الكاسب لا يجبر على نفقة الاب الكاسب خلافا للسرخسى وفيه اشعار بانه لا يجبر الابن على نفقة امرأة ابيه وام ولده وامته الا اذا كان بالاب علة يحتاج الى خادم فيجبر على نفقته وعن ابي يوسف رحمه الله انه يجبر على نفقة امرأة ابيه اذا كانت عنده مطلقاً (بالسوية على الابن والبنات) ولو احدى فائق اليسار وعنه انه يفرض عليهما اثلاثا والاوّل اظهر وفيه اشعار بانه لو كان له ابنان واحدهما اكثر مالا فبالسوية وقال مشايخنا انهما لو تفاوتتا فى اليسار تفاوتتا فامشا تفرض بقدره كما فى المحيط ثم شرع فى اصل ذلك فقال (ويعتبر فيها) أى فى نفقة الاصول (القرب والجزئية) أى النفقة على القريب ان استويا فى الجزئية وعلى الجزء ان استويا فى القرب فمن الظن ان ذكر الجزئية مستدرك اذ الكلام فى نفقة الاصول (لا) يعتبر (الارث) كما هو رواية عنه (ففيمن)

(١٥) الواو بمعنى مع أى القرب مع الجزئية ويجوز التعبير بالعكس ايضا أى الجزئية مع القرب (أى النفقة على القريب ان استويا) أى موسرا اصل واحد (١٢) ويتفرع منه ان استويا فى الجزئية والقرب معا كالابن والبنات فعليهما بالسوية ولا حاجة لنا ان نقول ايضا فى تصوير المتن وعلى الجزء ان استويا فى القرب بل لانقدر لانه قد عرفت ان الواو بمعنى مع وان ضمير استويا الى جزئى اصل واحد فعدم الحاجة من حيث ان المعتبر فى اصل المذكور امر واحد وهو القرب مع الجزئية او بالعكس لا امران القرب والجزئية بمعنى جائز الانفكاك والاجتماع بينهما وعدم القدرة من حيث ان المقابلة تقتضى عطف لافى الجزئية على القرب على تقدير ان يكون نسخة الشراح المحقق لافى القرب فانضح لك من هذا التحقيق وجه التفرع بقوله فمن الظن مجموع ما كتبه الفاضل البرجندى فى هذا المقام من ان ذكر الجزئية مستدرك لان الكلام فى نفقة الاصول الفقراء ولا يبعد ان يجعل الضمير فى يعتبر فيها الخ الى مستحق النفقة من جهة الاصلة والفرعية بقربينة المقام قال صاحب الذخيرة فالاصل فى نفقة الاصول والفروع ان يعتبر القرب والجزئية ولا يعتبر الميراث انتهى كلام البرجندى ونقله الذخيرة لتقوية قوله ولا يبعد الخ وكذا انضح لك منه ظنية ما ارجع الفاضل ابو المكارم ضمير فيها الى

٤٥ *

مطلق النفقة لافى نفقة الاصول وفسر اعتبار القرب والجزئية بقوله أى ان استويا فى القرب فالنفقة على الجزء وان استويا فى الجزئية فهى على الاقرب انتهى فالناظرون اخذوا فيهما ان تفسيره وغيره نسخة الشراح المحقق ههنا ففى بعضها أى النفقة على القريب ان استويا فى الجزئية وعلى الجزء ان استويا فى القرب فمن ظن الخ وفى اكثرها على القريب ان استويا فى الجزئية وعلى الجزء فى القرب فمن الظن بالحمل على انه من قبيل العطف على معمولى عاملين مختلفين لتقدم الجورور لعطف الجزء على القريب باعادة الجار وعطف فى القرب على الجزئية بحرف عطف واحد مع كون ضمير قوله فيها عند-

-الشارح المحقق نفقة الاصول باتفاق النسخ فيه وكان نسختي ان استويا في الجزئية الى في القرب وصحتها بالعمل على ان كلمة لاساقت من النساخ في قوله في القرب واصل النسخة لافي القرب بالعطف على في الجزئية بمعنى غير مستويين في القرب بان يتفاوتا فيه ليكون موافقا لكون واو المتن بمعنى مع ويتضح ظنية ما نسبته الى الظن بخلاف ما اذا كان نسخته ما هو النسختان الاوليان مع اتفاق نسخته في ارجاع ضمير فيها الى نفقة الاصول فانه على هذين لا يظهر ظنيته بل لا بد من ترك لفظ الجزئية كما هو منشأ طنه او من ارجاع ضمير فيها الى مطلق النفقة من غير التقييد بالاصول كما هو منشأ تفسير ابي المكارم ووجه صحته وانما اطنبنا الكلام في بيان المرام لئلا ينسب الى الشارح المحقق ظنية نسبة الظن في هذا المقام (١) اي في مسئلة اما بالاضافة البيانية الى جملة (اصل) اي اب فاصل مجرور وجملة (له بنت) الخ صفة اصل او مرفوع مبتدأ خبره جملة (له) اي لهذا الاصل من حيث الشرح وللموصول من حيث المتن واما بالتنوين فتح (اصل) مرفوع فقط مبتدأ خبره جملة له بنت الخ وح جملة اصل له بنت وابن الخ بدل من قضية او خبر مبتدأ محذوف اي هي اصل له بنت الخ وبالجمله بيان قضية وكلمة في الجارة متناوشتا وشرحا متعلق بالمؤخر وهو (على البنت) لانه ظرف مستقر كما اشار اليه الشارح المحقق بقوله كان النفقة والظاهر في مثل هذا المقام كون على البنت خبر المبتدأ مقدر بين الفائتين فاصل الكلام (فالنفقة في من اي صورة قضية الاصل) الخ (على البنت) ولا اعلم وجه العدم تصريح الشارح المحقق بهذا الطريق مع مهارته في النحو (وفي) من له (ولد بنت) تركيب اضافي واخ عطفي على ولد وانما لم يذهب الشارح المحقق الى هذا التقدير وادى مفاده بقوله (لفقير) فانه صفة لولد بنت واخ بمعنى الكائنين لرجل فقير محتاج او حال منهما كما هو مرضى الشارح المحقق في امثاله لابهاء كلمة في فانها تقتضي العطف على قوله في من له الخ حتى لو لم يعد لها المصنف وقال ولد بنت الخ لكان عطف على بنت وابن ابن الخ ويكون تقدير الكلام وفي من له ولد بنت واخ الخ ولم يحتج ح الى تقدير قوله لفقير الا ان مولانا فصيح الدين في شرحه للوقاية مع وجود هذا الابهاء صرح بهذا التقدير ولعل صنع الشارح المحقق تعريضه له من هذا الوجه الذي مررناه وغرضنا افادة هذا المقام (٨) اي هذين الولد والاخ

(٤١٢)

فصل في النفقة

اي في قضية اصل (له بنت وابن ابن) كان كل النفقة (على البنت) مع الاستواء في الجزئية والارث لانها القريب (وفي ولد بنت واخ) لفقير كان كل النفقة (على ولدها) اي البنت مع استوائهما في القرب وكون الاخ وارثا لان الولد الجزء (و) على الموسر يسار الفطرة (نفقة كل ذي رحم) اي قرابة منه (محرم) لا يجوز التناكح بينهما مثل الاخوة والاخوات واولادهما والاعمام والعمات والاخوال والحالات فلان نفقة لذي رحم غير محرم مثل اولادهم ولان نفقة لمحرم غير ذي رحم كزوجات الالباء والبنين والاصهار والالباء والامهات والاخوة والاخوات من الرضاة واولادهم والمتباعدان ان تكون المحرمية من جهة الرحم لا من جهة اخرى فلا نفقة عليه لابن عم هو ابن اخيه من الرضاة والاصول والفروع مستثناة عن ذلك كما لا يخفى (صغير) او صغيرة (او بالغة فقيرة او ذكر زمن او اعمى) هو مستدرك

لان

(و) مع (كون الاخ وارثا) لا ولد بنت هذا الفقير

(١٥) خبر ان لان جزء الجزء جزء (١١) اي من الموسر يسار الفطرة (١٢) اي بين هذا الموسر وبين ذي رحم محرم منه (١٣) اي الاخوة والاخوات (١٤) اي هؤلاء الاربعة الاخيرة (١٥) عطفي على قوله لان نفقة لذي الخ (١٦) اي ضرات ام هذا الموسر مثلا (و) كزوجات (البنين و) (ك) (الاصهار) جمع صهر عطفي على زوجات وكذا ما بعدها (١٧) قيد للاربعة الاخيرة (و) (المتباعدان) من لفظ المحرم (ان يكون المحرمية من جهة الرحم) اي القرابة (٢٢) اي على ذلك الموسر يسار الفطرة (لابن عم) من النسب (هو) اي ابنه (ابن اخيه) اي الموسر (٢٦) قيد الابن والاخ اولهما معا ويكفي للتصوير ان يكون هو اخوه من الرضاة كما هو في البرجندی حيث قال كابن العم اذا كان اخاه من الرضاة انتهى (٢٧) اي اصول ذوي الارحام وفروعاته (٢٨) اي عن قوله وعلى الموسر نفقة كل ذي رحم محرم (٢٩) لان اصولهم داخله في قوله وعلى الموسر نفقة اصوله الفقراء ونفقة فروعهم على انفسهم قال المصنف (صغير) بالجرد وكذا معطوفاته بقرينة رسم خط قوله ذكر (او صغيرة) اكتفى عنه المصنف لكونه معلوما من الصغير بطريق الاولى (٣٢) تعميم ذكر وكذلك اذا كاننا انشئ بالطريق الاولى ولذا اكتفى عنها (هو) اي قوله او اعمى (مستدرك) بعد ذكر الزمن

(١) اشخاص اولها (اعى) الخ (و) رابعها (ذاهب اليد والرجل) الواحدين (من جهة) (٥) اى اداء العبارة (٦) علة حقيقة الاداء بهذين القيدين (٧) اى انا او ذكورا (٨) اى فقط (٩) اى يشترط الفقر فقط (١٥) وكذا قابل الصغار والكبار الاناث بقوله زمنا (١١) اى الفقر (١٢) فقوله زمنا عبارة عن الكبار الذكران الزمن (١٣) اى كل ما فى التعميم المذكور شرط (كونهم غير كسوبين) اى عاجزين عن الكسب فلوا فى المصنف بما ذكره الشارح المحقق من حق اداء العبارة لشمل كل هؤلاء ولم يحتج الى ان يفصل ويقال هذا اذا كان ذو الرحم المحرم صغيرا عاجزا او زمنا فقيرين اما اذا كانا ذامال فالنفقة فى مالهما ولو كان الصغير قادرا على الكسب ولم يهتد اليه يسلمه الاب فى عمل الكسب وينفق عليه من أجرته نعم من ذلك يحتاج الى تقييد ذى الرحم المحرم بالمرحمتى لو كان عبدا او امة او مديرا او ام ولد لان نفقة هؤلاء على ذوى ارحامهم المحرم لانها واجبة على موالهم كذا فى البرجندى عن الروضة لكن قال ابو المكارم اعتذارا فيما لم يذكر فيه المصنف واعتراضا فيما ذكر فيه ولا حاجة الى قيد الفقر لانه معروف انتهى فصار فصيح الدين مجابا فى قوله كلها مقيد بالفقر كالشارح المحقق ومجيبا عن الاعتراض بقوله الا انه خصه بالبالغة اشارة الى ان الفقر فيها كفى لتحقيق عجزها بالا نونة ثم حمل هو قول المصنف صغير على الامتزاز عن الكبير وقال لا كبير وان كان فقيرا انتهى والمف فهم الشارح المحقق لان قول المصنف او ذكر زمن الخ صريح فى شموله (١٥) اى الذى عليه نفقة ذوى ارحامه المحارم (١٦) اى صلاحية كونه وارثا فمن له النفقة عليه لو لم يوجد حاجبه يجب الحرمان فالوارث الحقيقي هو الذى لا يتصور فيه حجب الحرمان ويأخذ فرضه على وفق استحقاقه (١٧) اى من ذى رسم محرم (١٨) اى نفقة هذا الشخص (١٩) اى على عميه (٢٥) اى على وفق ارثه من عميه (٢١) اى العمان (٢٢) والحال موسرا (٢٣) اى العمان (٢٤) اى المصنف (٢٥) اى لغدر الارث (٢٦) من امثله كما ذكره ليتضح (٢٧) اى لظهور مثاله (٢٨) وان كان اهلية الارث من لوازمه لان ذال الرحم المحرم وارث بالاطلاق العام الا انه لما كان مقصود الفقهاء نفي حقيقة الارث عن ذوى الارحام فى هذا النقام ذكروا اهلية الارث توطئة له كذا يفهم من البرجندى (٢٩) اى فى وجوب نفقة ذوى الارحام على قدر الارث (٣٥) اى من عليه نفقتهم (٣١) اى حيوة القريب اى لا يتصور ارث ذلك القريب الموسر منه حقيقة الا بعد موته وبعده يسقط النفقة ايضا فاعتبار الحقيقة ضائع وهو معنى قوله (يفرض) بضم الياء اى النفقة (٣٣) اى على من له اهلية الارث (٣٤) اى الحال والابن (٣٥) فمن له النفقة عليه (٣٦) اذ يمكن ان يموت ابن العم قبله ويكون الارث للحال فاعتبر القرب مع اهلية الارث (٣٧) اى حال كون النفقة غير مفروض (٣٨) حقيقيا ما دام حيا (٣٩) علة لقوله دون ابن الخ (٤٥) لابن عمه حتى ترك ابن بنتا يصح تزوجها (٤١) تفريع على التعليلين المذكورين

(٦١٣)

فصل فى النفقة

لان الزمانة تكون فى سنة اعمى وذاهب اليدين والرجلين وذاهب اليد والرجل من جانب والاخرس والمفلوج كما فى احكام الصغار وحق الاداء محرم فقير غير كسوب سواء كان زمنا او صغيرا او صغيرة او كبيرة فان فى الصغار مطلقا يشترط الفقر وكذا فى الكبار الاناث واما فى الكبار الذكران فهو شرط مع الزمانة وفى الكل كونهم غير كسوبين كما فى المحيط وأعلم ان الموسر المذكور قسمان احدهما انه الوارث حقيقة والثانى انه اهل للورثة فاشار الى الاول بقوله (على قدر) اخذ (الارث) منه كلا او بعضا فمن له خال وعلان فهو عليهما بقدره الا اذا كانا معسرين فعلى الحال ويجعلان كالميت وانما لم يذكر له مثالا لظهوره ثم اشار الى الثانى فقال (ويعتبر اهلية الارث) اى قابلية كونه وارثا (لا حقيقته) اذ لا يعلم ذلك فى حال الحيوة فيفرض عليه لا على الوارث حقيقة (فنفقة من له خال وابن عم) موسران (على الحال) لانه ذورم محرم اهل للارث دون ابن العم وان كان وارثا لانه ليس بمحرم فمن الظن ان الاولى

اهلية الارث توطئة له كذا يفهم من البرجندى (٢٩) اى فى وجوب نفقة ذوى الارحام على قدر الارث (٣٥) اى من عليه نفقتهم (٣١) اى حيوة القريب اى لا يتصور ارث ذلك القريب الموسر منه حقيقة الا بعد موته وبعده يسقط النفقة ايضا فاعتبار الحقيقة ضائع وهو معنى قوله (يفرض) بضم الياء اى النفقة (٣٣) اى على من له اهلية الارث (٣٤) اى الحال والابن (٣٥) فمن له النفقة عليه (٣٦) اذ يمكن ان يموت ابن العم قبله ويكون الارث للحال فاعتبر القرب مع اهلية الارث (٣٧) اى حال كون النفقة غير مفروض (٣٨) حقيقيا ما دام حيا (٣٩) علة لقوله دون ابن الخ (٤٥) لابن عمه حتى ترك ابن بنتا يصح تزوجها (٤١) تفريع على التعليلين المذكورين

في التمثيل خال وعم لاب لان الكلام في ذى رحم محرم وأعلم ان ما ذكرنا لا يخفى عن نوع مخالفة لكلام القوم الا أنه انسب ظاهراً (ولا نفقة) لاحد (مع الاختلاف) بينهما (دينا) كالسكر والاسلام وفيه اشعار بان نفقة السنن على الموسر الشيعي مثلاً كما اشير اليه في التكميل (اللزوجة والاصول) اي الوالدين (والفروع) اي المولودين فانهم معه يستحقون النفقة فالزوجة بحكم العقد والباقي بحكم الولاد بخلاف سائر الاقارب فانه بالوراثة ولا وراثة مع هذا الاختلاف (ولا) نفقة لاحد (على الفقير الا لها) اي الزوجة على الزوج ولو كانا معسرين ولها ابن موسر يؤمر الابن بالاقرض على الزوج ولو كاسبا حتى اذا ايسر رجع عليه وكذا اخوها الموسر كما في المحيط (و) الا (للفروع) اي المولودين الفقراء على الاب الا اذا كان معسراً والام موسرة فعلى الام ولو كاسبا لكنها ترجع عليه عند اليسار ولا يضرب نفقة الخادم والمملوك على الفقير لأنه في بيان نفقة الاحرار (ولا) نفقة (لغنى) اسم منسوب اي ذات غنى (الآلهة) اي الزوجة (وباع الاب عرض ابنه) بالسكون والحركة اي ماعدا التقدين والماكول والملبوس من المنقولات وهو في الاصل غير التقدين من المال كما في المغرب والمقائس وغيرها (لا) يبيع (عقاره) بالفتح في اللغة الارض والشجر والناع كما في الصحاح وغيره هو شامل للمنقول وفي الشريعة العرصة مبنية كانت اولاً وما في العمادى انه العرصة المبنية لا يخفى عن شئ فان البناء ليس من العقار في شئ كما لا يخفى على المتابع (لنفقته) اي نفقة نفسه استحساناً وقال لا يبيع وفيه إشارة الى انه

(١) نفقة من له (خال وعم لاب) سواء كان لام ايضاً اولاً (٣) اي في وبوب نفقة (٤) على قدر الارث المعتبر فيه اهلية الارث وابن العم ليس كذلك فالتعليل المذكور وجه الظنية فقلب تعليل الطان للاولوية على عكس مرامه ولذا نقله بصورته فعرض عليه باوك تعريض بان التعليل للاولوية ينقلب عليك وقد مر نظير هذا الصنع في تعليل ظنية دعوى الاستدراك فعنى الكلام هناك لان الكلام في بيان ما هو المعتبر في نفقة الاصول وهو القرب مع الجزئية فكيف يستدرك ذكرها لكن هناك قد طويت هذا الكلام على غرة ووجهت بطريق آخر يجمعه (٥) اي بقوله لانه ذورم محرم اهل الارث الى آخر ما فرع عليه ظنية قول من قال بالاولوية المثال المذكور (٦) حيث قالوا لاميراث لذوى الارحام (٧) اي ما ذكره (٨) اي بحسب ظاهر اعتبار اهلية الارث في ان النفقة على قدر الارث (٩) اي بين الاحد والموسر المذكور (١٥) اي في كون عدم النفقة منوطاً على الاختلاف في الدين (١١) الفقير (على) ذى رحم محرمه (١٣) اي في مذهب الشيعة لانها يقرأ قرآناً ويتوجه الى قبلتنا (١٤) اي مع الاختلاف ديناً (١٥) كان الزوج (كاسبا) وصل يؤمر الابن (١٧) اي يؤمر (١٨) بالاقرض على الزوج (١٩) في المحصر المذكور (على) المولى (الفقير) فيؤمر ببيعه (٢٢) اي المصنف (في بيان) وجوب (نفقة الاحرار) على من عليه نفقتهم ومعلوم ان نفقة المملوك على المالك (٢٥) اي من الصيغ التي تدل على النسبة فان الدلالة على النسبة قد تكون بالحاق بآء النسبة وقد تكون بنفس الصيغة كلابن وقامر اي منسوب الى القمار والى اللين (٢٦) اي شخص (٢٧) اي منسوب الى الغناء وليس بالاضافة والالفاظ اي ذى غنى (٢٨) اي يسكون الرأ وحرته (و) ماعدا المأكول الخ (٢٩) سواء كان من المأكولات او الملبوسات فاللغوى اعم من الشرعى (٣٥) اي التي بنى فوقها بناء (٣١) اي لافي اللغة ولا في الشرع (٣٢) الاب (٣٣) اي الاب عرض ابنه (٣٤) اي في تقييد جواز البيع بانه للاب وانه لاجل نفقته التي هي من المواعج (٣٥) الى الامرين

(١) (اي الابن ٢) اي عقارا ﴿ فصل في النفقة ﴾ والافالعطف (٢١٥) على لاعقاره يتقدير المعطوف وهو شائع وهو معنى

لا يبيع الزيادة على قدر الحاجة والى ان الابن لا يبيع عرض ابيه وعقاره لنفقته كما في شرح الطحاوي (ولا) يبيع الاب عرض ابنه مطلقا (لدين له) اي الاب (عليه) اي الابن (سواها) اي النفقة وهذا اذا كان الابن كبيرا غائبا فاذا كان حاضرا فلا يبيعهما اجماعا كما لا يبيعهما في نفقته اذا كان صغيرا كما في العمادي وغيره (ولا الام) تباع (ماله) من العرض والعقار فماله كلمتان او ثلاث وفي الزاهدي ما وقع في المختصر من قوله باع ابواه فالآلئ من الكتبة لكن في الخلاصة ان في الافضية جوار بيع الابوين اما في ظاهر الرواية فالام لا تباع (لنفقتهما) لان بيع الاب على خلاف القياس (وضمن مودع الابن لو انفقها) اي الوديعة (على ابويه) او ولده اوزوجته (بلامر قاض) وقيل لا يضمن والاؤل هو الصحيح فلو اعطاهم بامر القاضي لا يضمن كما في المحيط (لا) يضمن (الابوان) وكذا الولد والزوجة كما اشير اليه (لو انفق ماله) من جنس حقهما (عندهما) بوديعة (واذا قضى) القاضي (بنفقة غير العرس) كالولد وذى الرحم المحرم (ومضت مدة) بدون الانفاق (سقطت) نفقة تلك المدة فلا يصير نفقة الاقارب ديننا بقضاء القاضي وفي الخلاصة فيه روايتان وقيل هذا اذا كانت المدة اكثر من شهر وفي المحيط هي شهر وقيل لا خلاف انه لا تصير ديننا وانما الخلاف في الموضوع وفي الفتاوى ان نفقة الصبي تصير ديننا بخلاف سائر الاقارب وفي النظم ان بعد القضاء او الصالح تؤخذ نفقة ماضى (الا ان يأتى القاضي) بعد الغرض لمستحق النفقة (بالاستدانة) عليه فحينئذ لا تسقط بمضى المدة (ونفقة المملوك) عبدا او امة ولم يشمل المكاتب

قول البرجندی في الكلام اضمار والتقدير ولا يبيع الاب مال ابنه الغائب لدين له عليه اي على الابن سواها الخ انتهى فان مراده ان العطف على لاعقاره يتقدير المعطوف لكن باضمار لفظ المال بدل لفظ العرض ليعم العقار والشارح المحقق اتى بلفظ العرض على طبق ما قبل المعطوف عليه لكن قیده بمطلق فاراد من العرض هنا ما يعم العقار لعدم مقابلته به هنا بخلاف ما هناك فانه بالمعنى الخاص لكونه مقابلا بالعقار فلا تغفل فان الشروح قد انطبقت ولذا لم يأتى بعنوان الرد ونسبة الظن لاعلى لنفقته والا يلزم كون النفى مخصوصا بالعقار فقط على نسخة الشارح المحقق وهي ان قوله لنفقته بعد قوله لاعقاره واما على نسخة تأخيرها عنه كما هو نسخة ابى المكارم فيجوز عطفه على نفقته لكن مع لزوم الفصل كما ارتكبه هو (٣) اي كلام المتن متيد بما (اذا كان) الخ يعلم منه انه لا مجال لجعل قوله مطلقا قيد لابن بمعنى سواء كان الابن كبيرا او لا كما هو كذلك في عبارة ابى المكارم (٥) اي الاب العرض والعقار (٦) بالايجاع (٧) اي الاب (٨) اي الابن (٩) اي مركب منهما احديهما لفظ المال اسم جنس والاخرى الضمير المجرور الراجع الى الابن (١٥) كلمات احديهما لفظ ما الموصولة وثانيها الام الجارة والثالثة الضمير المجرور وبيان الشارح يجامع الاحتمالين (١١) اي القدورى (١٢) مكان قول مختصرا وباع الاب عرض الخ (١٣) الذى هو اعراب رفع التثنية (فيه) اي فى لفظ ابواه (١٤) بفتحين جمع الكاتب اي سهو من الناسخين والصواب ابوه بلفظ المفرد فيوافق حكم المتن لكن في الخلاصة رواية على وفق نسخة التثنية فيجتمل ان يكون من نفس الامام القدورى واجاب الشمنى بانه بعد تسليم انه ليس في المسئلة روايتان بان الاب هو الذى يبيع لكن لما كان بيعه لنفقتهما نسب لهما (١٥) فلا يقاس عليه بيع الام (١٦) المدلوله بلفظ مودع (١٧) اي بطريق الوديعة ظرف عند وهو حال من ماله (١٨) اي السقوط وعدم الصيرورة ديننا (١٩) اذا كانت المدة (شهر) وانما الخلاف (في المال الموضوع) عند الاقارب اذا قضى القاضي بنفقته

فيه ومضت مدة بدون خروج الموضوع هل تسقط ام ياخذون من الموضوع (٢٣) لتلا يصير القضاء عبثا وبلا فائدة (٢٤) اي لفظ المملوك

والمملوك المشترك (على سيده) سواء كان فقيرا او غنيا (فان ابي)
السيد من الانفاق (كسب) المملوك (وانفق) على نفسه
(وان عجز) المملوك (عنه) اى عن الكسب بعذر صغر او غيره
ففى العبد والقنة (امر) السيد (ببيعه) وفى المدبر وام الولد
يجبر المولى على الانفاق لا غير كما فى المحيط وذكر فى الزايدى
لو قتر السيد على المملوك فى نفقته ليس له ان يأكل من مال سيده
لكنه يكسب فيأكل الا اذا كان صغيرا او جارية او عاجزا عن الكسب
فله ان يأكل وان لم يأذن له فى الكسب فله ان يأكل من ماله قدر
كفايته ثم ايراد هذه الرواية مع لفظ العجز فى آخر الكتاب بنى
عن رعاية حسن الاختتام بأعانة معتق الرقاب *

كتاب العتاق

لما شارك الطلاق فى زوال الملك وهو اقل وقوعا عقبه به وهو
والعتاق والعنتى كلها بالفتح الخروج عن الرق والعنتى بالكسر
اسم منه وشريعة قوة حكمية تصير بها اهلا للقضاء والشهادة
وغيرهما فالمراد الاعتاق فانه الموافق بالفتح وقد جاء لغة كما
ذكره المطرزي وهو تصرف مندوب مرضى لئالك المملوك
والمملوك حتى يزىل ما يوجب الكفر من النار بازالة اثره دل
عليه المشاهير من الاخبار والصحيحة من الآثار وفى الزايدى يستحب
ان يعتق الرجل عبدا والمرأة أمة وفى الاختيار يستحب ان يكتب كتابا
به ويشهد عليه خوفا من التجاود (يصح من حر) من الحر بالفتح وهو
الخلوص وشريعة خلوص حكى يظهر فى الآدمى لانقطاع حق الغير عنه

(١) لامتناع بيعهما (٢) بالتشديد اى ضيق
(٣) اى بلا رضاه (٤) ان اذن يكسب الخ
(٥) من مال السيد بلا رضاه (٦) عطى على
ما قدرناه بعد لكن (٧) بلا رضاه (٨) لان العجز
قد يطلق على آخر الشئ ايضا (بأعانة الله) صلة
الرعاية او الاختتام (١٥) بكسر التاء صفته
تعالى سجع به لقوله فى آخر الكتاب ليكون
نوع تمهيد لما شرع فيه من كتاب العتاق
فيخلص الكلام عن الاقتضاب لفظا ومعنى
بمعنى لما عتق رقية المصنف بأعانة معتق
الرقاب عن مسائل النفقة شرع فى كتاب
العتاق (١) اى العتاق (٢) من الطلاق
حيث يقع من الفقير والغنى والعتاق قد
يصدر من الغنى فقد مامهوا بالبتلاء به اكثر
فبيان مسأله اهم ثم عقبه بما يشاركه (٣) اى
العتاق (لغة والعتاق) بالتاء كالغرابه
(٤) اى هذه الالفاظ الثلاث (٥) اى بفتح الاوّل
مصدر بمعنى (٦) جامد لمعنى حصل منها
(٧) من العتاق فى العنوان (٨) اى بمعنى
المصدر المتعدي (٩) لكون موضوعه فعل
المكلف (١٥) اى كون العتاق بمعنى الاعتاق
(١١) اى من حيث اللغة فى كتبها يعنى ان
قوله والمراد الخ يفيد ان العتاق بمعنى
الاعتاق مراد لا لغة قد فعه بانه جام لغة ايضا
(١٢) وهو الله تعالى حيث يعتق بكل عضوا من
الرقبة عضوا من المولى (و) مرضى (المملوك)
ايضا يعنى كما ان فيه رضاه تعالى رضاه العبد
وادخال السرور فى قلبه فلامحالة انه مندوب
(١٣) اى التصرف المذكور عن المملوك
(١٤) بالرفع (من النار) بيان ما (١٥) اى
الكفر وهو الرق فانه جزاء الكفر واثره
فان الكافر لما استنكف من عبادته تعالى
جعل عبد العبد (١٧) تحقيقا لتقابل الاعضاء
بالاعضاء بين المعتق والمعتق (١٨) اى المولى
او العبد (١٩) متلبسا به اى بعقده او فى
بيانه او اعلامه (٢١) بضم الياء اى الناس
(٢٢) اى على اعتاقه (٢٣) بضم الحاء مأخوذ من
الحى (٢٤) اى الحرب بالفتح (٢٥) اى الصفرة
(٢٦) اى شرعى فالحر بالضم شخص منصف
بهذا الخلوص حيث هو صفة مشبهة (٢٧) اى
لكون (حق الغير) منقطعا (عنه) اى الحر
بالضم ابتداء او ثانيا

(مكلف) فلا يصح من العبد والمجنون والصبي ويصح من المسلم والكافر
والسكران والمكره وينبغي ان يشترط استقرار الملك فانه لو اشترى الوكيل
بالشراء قريبه لم يعتق عليه لانه انتقل منه الى الموكل كما في وكالة السكراني
وغيره (بصريح لفظه) اي بما استعمل فيه وضعا وشرعا من نحو العتق
والحر وغيرهما سواء كان في جملة اسمية او فعلية ندائية او غيرها عن
قصد او خطأ فعنق لو جرى على لسانه اعتقتك وعنه انه لا يعتق كما
في المحيط (بلا) حاجة الى (نية كانت حر) اي ذو حراً وذات حراً والثناء
مفتومة او مكسورة كلاهما لخطاب العبد او الامة في جرد المعاني من الكشف
ان الفقهاء لا يعتبرون الاعراب الا ترى انه لو قال لرجل زينت
بكسر التاء وامرأة بفتحها وجب حد القذف وفي المحيط لو قال لعبد
انت حر او لأمته انت حر فقد عتق (او معتق) بفتح التاء من الاعناق
وهو ازالة الملك او اثبات العتق كما يجي (او عتق) وينبغي ان يكون
عائق كذلك لانهما صفتان من العناق كما في الصحاح او الاعناق كما
في التهذيب (او) انت (اعتقتك) ويجوز ان يعطى على الجملة وانما
اخرت لان الاصل في الخبر الافراد (او محرر) بالفتح اي معتق (او حررتك)
او مولاي (او هذا مولاي) اي معتق فانه يعتق وان كان مشترك بينه وبين
الناصر وغيره لان القرينة معينة له فيأخى بالصريح (او بامولاي) اي
يا حر او يا محرر او يا عتق او يا آزاد الا اذا سمّاه به ثم ناداه ولو قال
عنيت بهذه الالفاظ الاخبار الباطل صدق ديانة لقضاء لانه خلاف الظاهر
لانها جعلت انشاء كما في الزاهدي وذكر في المحيط لو قال اردت اللعب
عتق ديانة وقضاء لانه والجد في العتق سواء ولو قال لغلامه انت مولاي

(اي الاعناق ٢) تفريع قيد حر
(٣) تفريع قيد مكلف (٤) لانهم احرار مكلفون
(٥) اي ملك هذا الحر المكلف مملوكه (٦) اي
على ضرر الوكيل (٧) اي ملك المشتري
قريبه (٨) اي من المشتري الى الموكل فلم
يستقر ملك المشتري (٩) لعله بالياء او
الميم بقرينة والحرب ضم الحاء فانه اسم صفة
كأمر (١٥) اي سواء صدر منه (او) من
(خطأ) الخ (١٣) اي من غير قصد (١٤)
اي لو جرى خطأ (١٥) كلاهما ما هو بالفتح
مصدر والافى المضموم لاحاجة الى تقرير
المضائق لانه محمول بالمواطأة (١٦) في انت
(١٧) اي الحركات التحوية المرعية في اصطلاح
التحويين (١٨) على وزن فاعل (١٩) اي
مثل عتق من صريح الفاظ الاعناق (٢٥) اي
العائق والعتيق اسمان (٢١) مشبهة واسم
فاعل (٢٢) عطف على العناق فيكون
على الثاني محذوف الزوائد كما قالوا في
ليبك والفرق بين الاغذين انما هو من
حيث المعنى فعلى الاول لازم وعلى الثاني
متعد كالعتق (٢٣) الجملة الفعلية (٢٤) الاسمية
اي على مجموع وانت حر (٢٥) اي الخبر
الجملة لو عطفت على الخبر (٢٦) فقدم
الاخبار المفردة على الخبر الجملة فالامس
على هذا تأخير اعتقتك عن قوله محرر ايضا
لئلا ينتقض به واما لو عطف على مجموع
الاسمية فوجه التأخير لكون الاسمية على
ما هو الاصل في المسند اليه ولذا لنتها على
الدوام والاثبات ففيها تأكيد العتق (٢٧)
يحتمل ان يعطى على كاف الخطاب وان
يكون محذوف المبتدأ اشعارا بانه ايضا من
الصريح بقرينة المقابلة بقوله (او هذا) الخ
(٢٩) وهي كون المشار اليه عبدا (٣٥) اي
للمشترك (فيأخى ب) اللفظ (الصريح) الغير
المشترك (٣٣) بالفارسية مرادى الحرفى العربى
(٣٤) اي بلفظ آزاد (٣٥) بهذا اللفظ فانه
لا يعتق (٣٧) اي هذه الالفاظ (٣٨) في الشرع
(٣٩) والشرعى هو الظاهر في الامكام الشرعية
(٤٥) اي اللعب (والجد) الخ *

(١) بالبدال (٢) افعل تفضيل في الفارسي (٣) يحتمل ان يكون مفضلاً عليه فالظاهر ان من يدون الياء وان يكون خبراً بعد خبر لقوله
تو بمعنى انت حرمني (٤) افعل تفضيل من عتق (٥) بقوله من فلان (٦) غير المخاطب (٧) عطى على رأسك لاعلى الجملة الاسمية
(٨) العطف في تركيب (زيد قائم وعمرو) فان عمرو عطى على زيد فيشتركان في الخبر المذكور فالمعنى ههنا ونحو رأسك مر
مما يعبر (اي من عضوي يعبر به عن كل البدن) (٦١٨) (كتاب العتاق)

او بامولاي اختلف المشايخ فيه كما لو قال له يا سيدي اولها ياسيدي
وفي مبسوط صدر الاسلام لو قال له ياخواجه اولها ياكذباً لم يعتق على
الصحيح وفي المحيط لو قال تو آزاد تراز مني لم يعتق ولو قال انت اعتق
من فلان وعني به عبداً آخر عتق ديانة لأفشاء (اد رأسك مر ونحوه)
مثل زيد قائم وعمرو فلا تساهل فيه كما ظن (مما يعبر به عن) كل (البدن)
بيان نحوه اي البدن والوجه والرقبة والفرج وغيرها مما مر في الطلاق
فلا يعتق بقوله يدك او رجلك حر لانه مما لا يعبر به عنه لكن في النظم
قيل لا يعتق الغلام بقوله فرجك وفي المحيط عن ابي يوسف رحمه الله انه يعتق
به كما بد كرك والاكنتقام لا يخلو عن شيء فانه لو اعتق جزءاً اشأعاً كالثلث والرابع
عتق ذلك الجزء عنه وسعى في الباقي وكله عندهما كما في الاختيار (و) يصح
(بكنايته) اي كناية لفظ العتاق (ان نوى) العتاق وتعتيق الكناية في الطلاق
(كلامك لي عليك) لاني بعثتك او اعتقتك وكذا في الامثلة الخمسة الآتية
(ولاسبيل) اي لا ملك لي عليك لان العمل بحقيقته اعنى الطريق غير
يمكن اذا اضيف اي الانسان فجعل كناية عن الملك (ولارق) لي عليك
وهو الضعف وشريعة العجز الحكمي كما يجي (وخرجت من ملكي وخليت
سبيلك) وقوله (لامنه قد اطلقتك) اي خليت سبيلك وخص الامة لانه
في الاصل بمعنى طلقته وان لم يستعمل فيه كما في النهاية وذكر في المحيط

كلفظ البدن والوجه فيكون في قوة ان يقال
ورأسك مر وبدنك ووجهك فيخرج عن النحو
مما لا يعبر به عن الكل فلا يعتق باليد والرجل
(فلا تساهل فيه) اي في قوله ونحوه لافي عطفه
ولافي ضميره (١٥) من ابي المكارم حيث قال
وفي الكلام ادنى تساهل يحتمل ان يكون وجه
التساهل عنده ان قوله رأسك مر عطى على
قوله انت حر فيكون في ميز كاف المثل فيكون
قوله نحوه ايضاً في ميز الكافي فيكون تقدير الكلام
ومثل نحوه وهو كما ترى للزوم التكرار لان
وجه التساهل عنده ان النحو اما عطى على
الرأس فقط فيمنعه افراد الخبر او عطى على
مجموع رأسك مر باعتبار انه مراد للفظ فيمنعه
البيان بقوله مما يعبر به عن كل البدن فانه
بعض العطف على الرأس فقط كما ظنه الشارح
المحقق فاجاب باختيار الشق الاول وبعد يرد
عليه ما فهمنا والجواب عنه ان تغيير المصنف
اسلوب كلمة الانفصال هنا الى الواو الواصلة
يدل على ان قوله رأسك مر لكونه مراد للفظ
عطى على قوله صريح لفظه في ميز الباء
فالمعنى وبصح العتاق بقوله رأسك مر ونحو
هذا القول مما يكون موضوعه مما يعبر به عن كل
البدن فلا منع ولا تكرار ايضاً وهذا هو الميزان
(١١) مفهومه المخالف يعتق الجارية (١٢) حر
مع ان الفرج مما لا يعبر به عن الكل فظهر لك
ان ارتباط الاستدراك بما قبله باعتبار مفهوم
الكلام لا بمنطوقه (١٣) اي الغلام (١٤)
اي بلفظ الفرج (١٥) يعتق (١٦) بفتحتين
(١٧) مما يعبر به عن كل البدن في بيان النحو
دون ان يقول مما يعبر به عن كل البدن او عن
الجزء الشائع الخ (و) عتق (كله) اي كل البدن
شائع وغيره (١٩) علة لصحة كون المثال
كناية اي لانه يحتمل اني (بعثتك او) يحتمل
اني (اعتقتك) فلا بد من نية الثاني
(٢٢) اي يعلل بهذين الاحتمالين (٢٥) علة
التفسير (٢٦) اي بحقيقة معنى السبيل (٢٧)
اي نسب وربط قوله لي عليك (٢٨) بخلاف ما لو قيل لاسبيل للصح عليك يمكن العمل بحقيقة السبيل

عن
(٢٩) يعني ان لام الجارة صلة القول المقدر وهي عطى على ميز كاف التمثيل ويجوز ان يكون ظرفاً مستقراً حالاً من اطلقتك
وهو في موضع الجر بالكاف اي (و) مثل (اطلقتك) حال كونه مقولاً لامته اي بالمخاطب لها بفتح الكاف او بكسره وقد مر الوجه والشارح
المحقق لم يعتبر الحالية لانها راجعة الى صلة القول *

عن ابي يوسف رحمه الله لو قال * الف * نون * تا * ما * را فقد عتق ان نوى (و) يصح العتاق بدون النية عندهم (بهذا ابني) للعبد وهذه بنتي للامة (للاصغر) سنا بحيث يولد مثله لمثله سواء كان معروف النسب او لا (والاكبر) عطف على الاصغر فيصح عنده اذا لم يولد مثله لمثله خلافا لهما واحتج محمد رحمه الله على ابي حنيفة رحمه الله فقال الا ترى انه لو قال لفلانة هذه ابنتي او لجاريتي هذا ابني لم يعتق ثم قال بعض المشايخ انه على الخلاف ايضا وكثيرا ما استشهد محمد رحمه الله بالمختلف على المختلف والغرض نقل السلام الى الاوضح وقال بعضهم انه على الوفاق وهو اظهر ولو قال هذا ولدي للاكبر عتق قضاء ولو قال له هذا عمتي او خالي اولها هذه عمتي او خالتي عتقت ولو قال هذا اخي او هذه اختي لم يعتق وعنه انه يعتق كما لو قال هذا اخي لابي او امي الكل في المحيط وذكر في النظم انت ولدي كهذا ابني ولو قال للاكبر هذا جدي او للكبرى هذه جدتي تعتق اتفاقا ولا يعتق لو قال للصغير او الصغيرة ولما فرغ عما يعتق بالنية شرع فيما لا يعتق وان نوى فقال (لا) يصح (بيا ابني ويا اخي) في رواية الحسن وفي النوادر انه يصح وهو الصحيح ولو قال بهجة من لم يعتق على الصحيح ولو قال لعبد يابا لم يعتق كما في الصغرى ولو قال يابني او يابنية بالتصغير من غير اضافة لم يعتق كما في الهداية وعن ابي حفص انه لو قال يابني بضم الباء لم يعتق وبالنصب عتق كما في التجنيس (ولا سلطان لي عليك) بمنزلة لا هجة ولا يد (ولفظ) اي ولا بلفظ (الطلاق وكنايته) اي الطلاق (مع نية العتق) اي اذا قال لامته انت طالق او خلية او بنته مني او حرمتك لم تعتق وان نوى (ولا) يصح بقوله (انت مثل الحر) او الحره وان نوى وقال بعضهم انه يعتق بالنية كما في الاختيار ولو قال لحره انت مثل هذه

(١) اي اراد بهذه الحروف تركيب انت حر
(٢) اي الامام (٣) الاولى وان لم يولد الخ
بالوصل (٤) اي في الاكبر

(٥) في خلافه هذا (٦) يا امام (٧) اي للمذكر بعبارة المؤنث وبالعكس (٨) عندك
ايضا لعدم صلاحية صيرورة المذكر مؤنثا
وبالعكس فكذا هنا (٩) اي المقيس عليه
(١٠) بينه وبينهما اي كالمقيس فورد
على هذا النقص بما عرض محمد من هذا
الاستشهاد فاجاب (١١) اي غرض محمد من
مثل هذا الاستشهاد (١٢) سواء كان متفقا
او مختلفا ايضا (١٣) من الاحتجاج
(١٤) اي لآب وام (١٥) اي بمادة الجد

(١٦) على وجه الخطاب له بان رفع صوته عليه
(١٧) اي بضم الباء وفتح النون وسكون
الياء وهو معنى قوله (١٨) اي بغير تشديد
الياء (١٩) اي بضم الباء وفتح النون وسكون
ياء التصغير (٢٠) اي بفتح الباء فيكسر
النون والياء للاضافة (اي ولا) يصح (بلفظ
الطلاق) (مثل) الرجل (الحر) مثل المرأة
(الحره) الخ

(١) باسم الإشارة (٢) أى الأمة المشبه بها المشار إليها (٣) بالضم ثم الكسر أى بقولى أنت مثل هذه (٤) أى عتق الأمة المشبه بها والمشار إليها (٥) لم يدين قضاء (٦) لحرمة أنت (مثل هذه الأمة) أى بتصریح المشار إليه وقال لم ارد عتقها (٨) أى ممن ملك وقوله محرم (صفة ذا) وهو منصوب بالالف فما وجه مجرورية صفته اجاب (١٥) أى لفظ محرم (١١) أى لاجل انه جار رحم مجرور (١٢) أى الجوار وهو مصدر بمعنى الجارية (١٣) المعنوى يعنى ان عامل جر محرم ليس هو عامل رحم وهو الضانى بل عامله معنوى وهو الجوارى أى الجارية فعلى هذا العوامل المعنوية ثلثة اقسام الابتداء كما فى المبتدأ والخبر والوقوع موقع الاسم كما فى المضارع والجارية كما فى المجرور بجر الجوار وفى المشهور قسمان هما الاولان (١٤) بين الجارين (١٥) للجر كما ان الفاعلية مقتضية للرفع مثلاً للمعانى المقتضية للاعراب اربعة لاثلثة كما هو المشهور واعرابه الصفتية هو النصب التقديرى لانه لماجر للجوار تعذر اجراء اعراب آخره فصار النصب مقدراً وجوز الفاضل ابوالمكارم كون الجر على انه صفة رحم صفة مجازية عقلية من باب وصف الشئ بوصف صاحبه نحو عيشة راضية ولم يتوجه اليه الشارح المحقق رداً وقبولاً مع ان فيه سلامة عن مخالفة الاصطلاح المشهور (١٦) أى قوله دارم محرم (١٧) أى ذا الرمح المحرم (١٨) كما هو حكمه الآتى (١٩) أى بكونه مملوكاً لقريبه او بكون القريب مال كاله سواء كانت قرابته (٢٥) كقرابة (الولاد) قرابة (متوسطة كالقرابة المتأيدة) بالياء المنقطعة بنتنيتين والافالولاد ايضاً (ابدى لم يتعق) اشعار بانه (بالمحرمة و) حال ككونها (٢٥) بانه (٢٦) يعنى (٢٧) يعنى المضاف للعلم عن المقام أى غير ذى رحم أى قرابة (٢٨) أى فى البرجندى والمحرّم من حرم نكاحها على التأيد ولكن ينبغى ان يكون القرابة سبب المحرمية ولذا جعل المحرم صفة للرحم بحسب الظاهر فلو ملك بنت العم او زوجة ابنة او بنت خاله وهى اخته رضا عالم يعنى عليه لعدم المحرمية فى الاولى وعدم الرحم فى الثانية وعدم سببية الرحم للمحرمية فى الثالثة انتهى بل سبب المحرمية فيها هو الرضاع ثم بيان البرجندى فى البعيدة والمحرّم من غير رحم ثم زوجة الابن فى بيان الشارح المحقق داخل فى المحرم من غير رحم (٢٩) بان يكون الوجه مقبياً او بمعنى الذات (٣٥) على ان يكون الوجه بمعنى الرضا (٣١) جناساً كان او انسا (٣٢) الخ اشار بدرج اعتق هنا الى المطالعنتين الاولى ان مكراها عطى على مجموع الجار والمجرور لانه حال بمعنى كائنا لوجه الله الثانية انه عطى على جملة اعتق لوجه الله او على ملك بتقدير المعطوف وهو اعتق ولذا لم يعده فى سابقه (٣٣) يحتمل ان يكون تقدير المعطوف على المتن وان يكون اشارة الى ان البراد بالملك اهم من ان يكون حقيقة او ما هو مجاز عنه وهو الشراء بعلاقة السببية فقوله اشتريت مجاز عن ملكك من قبيل اطلاق السبب على المسبب

واراد امته تعتق ولو قال لم ارد العتق لم يدين قضاء وكذا لو قال مثل هذه الأمة كما فى النهاية (بخلاف ما انت الاحمر) بانه يعنى بخلاف ما انت الامثل الحر كما فى المحيط (ومن ملك) بالشراء او الهبة او الوصية او غيره والمالك اعم من ان يكون صغيراً او كبيراً عاقلاً او مجنوناً مسلماً او كافراً (دارم محرم) منه صفة ذا جره للجوار وهو عامله والمناسبة مقتضية وفيه اشعار بانه عتق بالملك قرابة قريبة كالولاد ومتوسطة كالقرابة المتأيدة بالمحرمة ولم يعنى ببعيدة كبنت العم ولا محرم غير ذى رحم كالمحرّم بالرضاع والصهرية (او) من (اعتق لوجه الله) أى لله نفسه او لرضاه فحصل به ثواب عظيم فانه فعل المسلمين (او للشيطان) ولد ابليس او كل متبرّد (او للضم) الوثن فحصل به عذاب اليم فانه فعل الكافرين (او) اعتق (مكراً او سكران) من الحمر او الزبيب او البنج او غيرها واكتفيت بما ذكرت فى الطلاق فان عتق السكران كطلاقه كما فى المحيط (او اضاف عتقه الى) نفس (ملك) او الى سببه كقوله ان ملكتك او اشتريتك

فانت

بيان الشارح المحقق داخل فى المحرم من غير رحم (٢٩) بان يكون الوجه مقبياً او بمعنى الذات (٣٥) على ان يكون الوجه بمعنى الرضا (٣١) جناساً كان او انسا (٣٢) الخ اشار بدرج اعتق هنا الى المطالعنتين الاولى ان مكراها عطى على مجموع الجار والمجرور لانه حال بمعنى كائنا لوجه الله الثانية انه عطى على جملة اعتق لوجه الله او على ملك بتقدير المعطوف وهو اعتق ولذا لم يعده فى سابقه (٣٣) يحتمل ان يكون تقدير المعطوف على المتن وان يكون اشارة الى ان البراد بالملك اهم من ان يكون حقيقة او ما هو مجاز عنه وهو الشراء بعلاقة السببية فقوله اشتريت مجاز عن ملكك من قبيل اطلاق السبب على المسبب

(١) أي القولين المذكورين (٢) أي قبل وبالفعل (فقد عتق) أي المملوك بالفعل عليه (٣) من التلفظ به أي عتق بعد السكوت في الحال لأن بعد اليمين حدث ملك جديد إذ بقاء الأعراض عند أهل السنة بتجدد الأمثال فوجد الشرط (٥) الشرطية (ونحوها) من كلمات الشرط (٧) من لفظ الشرط (٨) أي المصدر بلفظ حرف الشرط يريد أن الضمير المفرد في وجد راجع إلى أحد المعطوفين (٩) تفريع على قيد (كتاب العتاق) (٩٢١)

فانت حر ولو قال ذلك لمملوكه فقد عتق عليه حين سكت كما في المحيط (أو) إلى (شرط) مصدر بأن ونحوها كما هو المتبادر نحو ان فعلت كذا فانت حر (ووجد) أي الملك أو الشرط المذكور فلا ينوق العتق على وجود الدخول لو قال انت حر على ان تدخل الدار كما في المحيط (عتق) المملوك في الصور الثلاث ولا حاجة إلى هذه الجملة لوضيف الخلاف إلى من كما لا يحتاج إلى ما ذكره المص^{١٣} ان الجزاء خبره وعائده ضمير محذوف تقديره عتق مملوكه عليه فان الخبر الشرطية بنماها والشرط مشتمل على عائده على ان حذف الضمير المجزور ليس بقياس إلا في موضع ليس هو منه^{٢٥ ٢٣} كما في الرضى (كعبد) أي كعتق عبد قن أو مدبر ويدخل فيه القنعة والمدبرة وأم الولد تبعاً (لحربي إذا خرج إلينا) فلم يعتق إذا لم يخرج إلا إذا بيع من مسلم أو دمي فانه يعتق قبل قبض المشتري كما في قاضيان (مسلمًا) ولو حكما فيشمل المستأمن كما في النظم (والحمل يتبع أمه) لترجيح ماؤها باستقراره في موضعه (في الملك والرق) فإن كانت الأم ملكاً فالحمل ملك وإن رقا بلا ملك فرق بلا ملك كالكفار في دار الحرب فان كلهم أرقاء غير ملوكين لأمه كما في استيلاد المستصفي كما ذكره المص وغيره^{٣٥} ان

المذكور على ما فسرناه والأفلاولى تقديمه على متن ووجد كما لا يخفى (١٥) بان الناصبة المفتوحة وإنما لا ينوق لعدم كونه شرطاً مصدرًا بحرف الشرط وإن أفاده كلمة على (١١) وهي ملك واعتق وأضاني (١٢) أي إلى قوله عتق (١٣) لفظ (من ملك الخ هذا) على تقدير ان يكون نسخة الشارح المحقق ومن ملك الخ بالواد فيجتمل ان يعطف على قوله ما انت الآخر فيكون تقدير الكلام وبخلاف من ملك فيكون لفظ الخلاف مضافاً إلى الموصول باعتبار العطف فلا يحتاج ح إلى قوله عتق (١٤) في الشرح (١٥) أي عتق (١٦) أي خبر من وهو مبتدأ (١٧) أي من الموصول في الخبر الجملة (١٨) انتهى ثم علل عدم الحاجة إلى ما ذكره بعد تسليم الحاجة إلى عتق وعدم عطف الموصول على حيز الخلاف بقوله (١٩) أي خبر المبتدأ (٢٥) أي مجموع فعل الشرط والجزاء لا الجزاء وحده (٢١) أي فعل الشرط وهو ملك واعتق وأضاني (٢٢) لأن مستتراتها راجعة إلى من ثم علا فقال (٢٣) مع جاره (٢٤) أي قوله عتق (٢٥) أي من قبيل هذا الموضع وعلى تقدير ان يكون النسخة بدون الواو فبارتكاب ان يقال ان ملك الخ مضى إليه للخلاف بعد المضى إليه كالتبر بعد الخبر ولعله لهذا قال لوضيف الخلاف إلى من الخ ولم يقل أو عطف الموصول على حيز الخلاف فتأمل فان للفحوى اعتبارات كثيرة دقيقة ثم توجيه الشارح المحقق أمسن وادق مما وجه به البرجندى في رد ما ذكره المصنف حيث قال ولا حاجة إليه لأن الضمير في عتق راجع إلى ذي الرمم المحرم وإلى المملوك المحذوف في المعطوفات وهي من تنمة المبتدأ وهذا القدر من الربط كافى صرح به المحققون من النجاة انتهى (٢٦) أي بطريق تبعية الفرع وهو المؤنث للأصل وهو المذكور وأما دخول المدبر في دار الحرب بعد إسلامه كما هو

في الأصل (٢٧) في دار الحرب بعد إسلامه كما هو الشرط الآتي بقوله مسلماً الخ (٢٨) صلة بيع (٢٩) أي الأم (٣٥) يعني انه لا اشتباه في ماؤه وأما الأب فالمنصب في رهم الأم ماؤه أم غيره ففيه شبهة (٣١) كانت الأم (٣٢) بلا رق كما في الحيوانات أو مع الرق كما في آدمي (٣٣) كذلك (وان رقا بلا ملك فرق بلا ملك كالكفار) في دارهم فيبينها عموم وخصوص من وجه ومادة الاجتماع قد سبق (٣٥) من (ان) ذكر

(الرق) مستند رك لانه (لم يوجد بلاملك) فالملك يشمله لاحاجة الى ذكره فلا يخ عن شئ (م) الغاء للتعليل اى فان الرق
(م) اعم من ان يكون مع اتصال الملك ام لا لكن (٦٢٢) فصل عتق البعض

الرق لم يوجد بلاملك فلا يخ عن شئ فالرق عجز شرعى لانه
الكفر والملك اتصال شرعى بين المملوك والمالك مبيع لتصرفه فيه
مانع عن تصرف غيره وسيأتى زيادة تفصيل (و) فى (التنف وفروعه)
اى فروع العتق من الكتابة والتدبير وام الولد ولذا لو زوج ام
ولده من احد فحملت منه ثم مات المولى عتق الحمل كامه من كل
التركة هذا الا ان الاطلاق مشكل فان الولد لا يتبع المدبرة المقيدة
كما فى خزانة المفتين (الا ان ولد الامة من) قبل (مولاه حر) وليس
بتابع لانه لانه من ماء ابيه وهذا شامل لولدها من ابي مولاه وولده
ولد ولده كما اذا زوج رجل حر جاريته من ابنه وهو عبيد لآخر
بأذنه فولدت منه فان هذا الولد حر وان كان من زوجين رقيقين
لانه ولد ولد المولى كما فى الظهيرية

فصل عتق البعض

(ان اعتق بعض عبده) او امته كالربع او النصف او غيره (صح)
الاعتاق اى صح ازالة ملكه عن ذلك البعض وفيه اشارة الى ان
العبد لا يتمكن الا من ازالة صفة المالكية والى ان الباقي مملوك
له لكنه موصوف بصفة الفساد ولذا لا يباع والى انه لا يتمكن من
ازالة شئ من الرق فيبقى كله وذلك لانه صفة له كالميوه فلم يكن
مملوكا له كالميوه وذلك لانه حق الله تعالى عقوبة لكفره اوحق العامة
معونة على العبادة الا انه اذا تم فعله بازالة الملك كله يعقبه العتق
كما اذا تم فعل القاتل فى بنيته يعقبه انزهاق الروح فالرق كالعتق
لا يتجزى والاعتاق كالملك يتجزى (و) لذا قال (سعى) اى عمل

به ينمى الشخص لقبول الملك من الغير
كالكفار فى دارهم اذا ظهرنا عليهم
(ه) كذا فى بعض النسخ وفى بعضها لانه
الكفر واظن انه الصحيح لانه اى الرق اثر
الكفر وجزاء عليه وهو الملو فى الكتب
(ه) اى تعلق وعلافة (٦) اعم من ان يكون
مع الرقية ام لا فتحقق العموم بينهما من وجه
(٧) اى المالك (٨) اى المملوك وبالجمله
لا يستلزم كل منهما الآخر فلا استندراك بينهما
(ورد الفاضل ابو المكارم هذا الجواب حيث
قال وفيه ان كونهم فى دارهم ارقاء بالفعل ممنوع
ومعنى كون الرق جزاء الاستنكاف انهم
يجازى بصحة الرق واسترقاقهم عند الاستلاء
على دارهم واعتبارهم سببية الرق للملك
فى لملك لى عليك يؤيد ما ذكرنا والعجب
من المجيب بهذا الجواب انه تبعهم فى
اعتبارها هناك ولو سلم ذلك لبطل اطلاق
كون الحمل تابع للام فان حمل الكتابية من
زوجها المسلم تابع الاب فلا يتبع الام فى
الرق فتدبر انتهى محلو طاب منيات (٩) اى
اطلاق الكلام فى تبعية الحمل بالام فى العتق
(مشكل) الخ (المدبرة المقيدة) اى بهذا المرض
او بهذه السنه مثلا (وليس بتابع لانه) ولا حاجة
الى قيد الدعوى لانه معروف ومشروع (١٣) اى
كون الولد من قبل المولى (١٤) الضمير
ان للمولى حاصله ان دائرة القبل اوسع
(١٧) اى الابن (عبد) رجل (آخر بأذنه)
اى الآخر (٢٥) اى الولد (٢١) اى زوج
وزوجة بتغليب الاول او باعتبار اطلاق
الزوج على الزوجة ايضا كما مر فى النكاح
(٢٢) ولد الولد ولد فالنبيرة ولد وفى ختم
الفصل من الكتاب على لفظ الحر حسن
الاختتام لانه آوان الحرية عن ربقة مسائل
الفصل (٢٤) اى غير المعطوفين باو
(٢٥) اى فى اسناد صح الى اعتاق البعض
(٢٦) اى عبده تعالى وهو المولى (٢٧) اى
من ازالة صفته وهى مالكية لانه ازالة صفة
الرقيق وهى الرق كما يأتى (٢٨) البعض
(الباقي مملوك) اى للمولى (٣٥) اى الباقي
(٣١) اى من صفة العبد (٣٢) اى كل الرق
(٣٣) اى الرق (٣٤) اى للرقيق (٣٥) اى
مملوكية حيوته (٣٧) العباد للعبادة الخ

الرق (٣٦) اى للمولى كعدم العبد
(٣٨) اى بنياد القنول (٣٩) اى لاجل ان الرق كالعتق لا يتجزى مأخوذ

(١) اى العبد (٢) اى لاجل المولى (٣) اى الكسب عطف على عمل (٤) اى الى مابقى (٥) بالتركيب الاضافى من قبيل الضارب الرجل (٦) اى باعتاق مابقى مجانا (٧) عطف على يخرج (٨) اى بعض التصرف (٩) الاولى ان يعتق المولى لان ماينبغى هو اختيار المولى عتقه لتحقيق عتقه وتأكيده كما لا يخفى (١٥) اى من معتق البعض (١١) اما اسم كتاب او المعنى فى حالة الاختيار اى عند عدم اضطراره (١٢) بدل الى الرق (١٣) اى الشأن او معتق البعض فمعنى (١٤) اى منه (شئ) بالرفع (١٦) حتى يرد اليه لوعجز (كالعتق) اى كالمطارعة والا لا يطرد باب المطارعة (١٧) اى غير السعاية وعدمها فانهما بمعنى (بلا اذن) من الآخر اى وقد اعتقه بلا اذنه فلو به استسعاء على المذهب كذا فى الدر المختار (١٨) ايضا وفى هذه التوطئة اشارة الى ان ذكر الفاء ههنا اولى من الواو كما لا يخفى (او كاتبه) الآخر (٢٥) فى الشئ لان الكتاب استسعاء والتدبير نوع اعتاق لكن صرحوا بانه لو دبره وجب عليه السعاية فى الحال فيعتق وللإشارة اليه نقل عن الزاهد (٢١) اى الآخر (٢٢) اى وجب عليه السعاية فى الحال (وعتق بالاداء) لا مجانا (٢٤) اى ولا نصيب الآخر للآخر فلا منافاة فيما سيأتى من ان الولاء فى صورتي الاعتاق والاستسعاء لهما قنائل (٢٥) اى فيما اعتق الآخر حظه او كاتبه او دبره (٢٦) اى المعتق الاول (٢٧) ههنا مبتدأ وخبره (الذى له نصف القيمة) اى قيمة العبد (٢٩) اى المعتق (او ضمن الشريك الآخر المعتق) اى الذى اعتق (هو حال كونه موسرا) يعنى انه حال عن فاعل العتق لا عن نفس المعتق وان له صلاحية ورود الحال عليه لكونه مفعولا فيكون قيد الاعتاق فيفيد كون الاعتاق وقت اليسار وهو الاعتبار كما يأتى ولو كان حالا من نفس المعتق يكون قيد التضمين فيفيد شرطية اليسار وقت التضمين وليس هو بمعتبر وهذا البيان هو مراد الفاضل ابي المكارم بقوله ويعتبر قيمة العبد فى الضمان والسعاية يوم الاعتاق لانه السبب كما فى الغضب وكذا حال المعتق فى العسار واليسار ثم فرع على هذا بقوله موسرا حال عن المستتر فى المعتق لانه

العبد وكسب وجوباً من السعاية بالكسر كسبه لمعتق رقبته (فيمابقى) من ملك المولى وصرفه اليه (وهو) اى المعتق البعض (كالكتاب) فى ان لا يباع ولا يرث ولا يورث ولا يتزوج ولا يقبل شهادته ويصير احق بمكاسبه ويخرج الى الحرية بالسعاية والاعتاق ويؤول بعض الملك عنه كما يؤول ملك اليد من المكاتب (بلا رد الى الرق لوعجز) ذلك المعتق البعض عن السعاية بخلاف المكاتب فانه يرد اليه بالعجز وينبغى ان المولى يعتق الباقي منه عند عجزه فى الاختيار قال عليه السلام من اعتق شقصا من عبده فعليه عتق كله هذا كله عند ابي حنيفة رحمه الله وهو الصحيح كما فى المضمرات وأعلم ان كلامه لا يخلو عن شئ وفى الاداء الى الملك فانه لا يؤول شئ من الرق (وقالا) اى ابو يوسف ومحمد رحمهما الله ان اعتق بعضه (عتق كله) لان العتق مطاوع الاعتاق اذ هو اثبات العتق فالاعتاق لا يتجزى كالعتق ولذا عتق كله وليس له الاستسعاء عند ههنا ثم اشار الى فائدة اخرى من فوائد الخلاف فقال (ولو اعتق شريك) فى عبده (حظه) اى نصيبه منه كالنصف وغيره بلا اذن (اعتق) الشريك (الآخر) حظه منه او كاتبه او دبره كما فى الاختيار وغيره وذكر الزاهد اى انه اذا دبر حظه فقد سعى وعتق بالاداء والولاء له فى هذه الوجوه (او استسعى) العبد فى قيمة حظه يوم العتاق ولم يرجع العبد به على المعتق (اوضحن) الشريك الآخر (المعتق) حال كونه (موسرا) مالكا مقدرا نصيب الساكت من المال والعرض سوى ملبوسه وقوت يومه كما قال محمد رحمه الله ومنهم من اعتبر بسارا محررا للصدقة وعن ابي حنيفة رحمه الله انه قال الموسر الذى له نصف القيمة سوى المنزل والخدام ومتاع البيت وثياب جسده

المعتق كما توهم انتهى ولم يتوجه الشارح المحقق الى هذا التحقيق قبولا وردا بل ادرج هذا المفاد فى شرح

(١) اى الآخر (٢) لانه سبب الافساد لا يوم التضمين (٣) صفة المفعول لانه مضاف بقوله ضمن (٤) اى فى قوله موسرا
 اشارة بناء على ما حررنا معنى حاليتة (٥) لا التضمين وبين فائدة هذا الاعتبار بقوله (فلو) الخ (د) فى كلمة التعبير
 اشارة (الى ان له) اى للشريك الآخر (٧) اى منفردا كما ان له اختيار الاعتاق الا انه لم يوجد فى الاشارة لظاهر
 الاستثناء الخارجية* بقوله (لكن لو اختار الاستسعاء لم يرجع الى التضمين) لان له الرجوع الى اعتاق حيث قال
 فى الدر المختار ومتى اختار امرا تعين (٦٢٤) فصل عتق البعض

الاالسعاية فله الاعتاق انتهى

* اى الذى هو من الخارج ما يدخل تحت الاشارة

(٩) اى لم يكن له اختيار السعاية مطلقا
 ذكره الذخيرة عن الاصل (١٥) ان الامام
 وهو رواية ابن سماعة (١١) اى مختار
 التضمين (١٢) اى الى الاستسعاء (١٣) اى
 بالضمان (١٤) او قبل المعتق الضمان كذا
 فى البرجندى (١٥) اى العبد (١٦) اى
 اكثر من اثنين (١٧) والاولى واعتق
 (بعضهم مظه) جازان (يختار بعض) من البواق
 (الضمان د) يختار (بعض الاعتاق) يعنى
 يجوز الجمع بين السعاية والضمان ان
 تعدد الشركاء والا لا (٢٢) اى مثل تعدد
 الشركاء الورثة فى رواية محمد رحمه الله
 عن الامام (وروى الحسن) عنه (ان ليس
 لهم) اى للورثة بقرينة تغيير الاسلوب
 (٢٥) اى الاتفاق منهم (على التضمين الخ
 (٢٧) اى فى تصور الاتفاق على الاعتاق
 (٢٨) لعدم تجزى الاعتاق عندهما وهو
 من فوائد الخلاف بينه وبينهما وقد اشار
 اليه فى صدر الدرس بقوله اشار الى
 فائدة الخ (٢٩) اى الآخر

(٣٥) وقد جعله بعضهم تفسير الاستسعاء
 (٣١) يوجره الداين ويأخذ دينه من اجرتة
 (٣٢) اى للمعتق بعد الضمان الاستسعاء
 يعنى ان مال الرجوع هو استسعاء العبد
 (كما صح له) بعد الضمان (الاعتاق) مجانا
 (٣٥) هذا الكلام يفيد ان قول المص

والاؤل الصحيح كما فى المحيط (قيمة حظه) يوم العتاق مفعول ضمن الثانى
 وفيه اشارة الى ان الاعتبار فى اليسار والعسار ليوم العتاق فلو ايسر
 فيه ثم اعسر لم يستط الضمان بخلاف العكس والى ان له اختيار الاستسعاء
 والتضمين لكن لو اختار الاستسعاء لم يرجع الى التضمين كما لو اختار
 التضمين لم يرجع الى الاستسعاء وعنه انه يرجع الا اذا حكم به ما حكم كما فى المحيط
 والى انه اذا اشترك بين جماعة جاز ان يعتق بعضهم مظه ويختار بعض
 الضمان وبعض الاعتاق وبعض السعاية وكذا الورثة فى رواية محمد
 رحمه الله وروى الحسن ان ليس لهم الا الاجتماع على التضمين والاستسعاء
 او الاعتاق وفيه خلاى الصاحبين كما فى الزاهدى (لا) يضمه (معسرا) بل
 يعتقه او استسعاء وعن ابي يوسف انه يوجر من رجل ولو صغيرا يعقل
 فيأخذ من اجرتة كالحر المديون (والولاء) اى الميراث منه (لهما) اى
 للشريكين بقدر حظهما (ان اعتق) الشريك الآخر (او استسعى)
 العبد (د) الولاء (للمعتق ان ضمنه) اى الشريك الآخر قيمة حظه
 (ورجع) المعتق (به) اى الضمان (على العبد) اى صح له الاستسعاء
 كما صح له الاعتاق والتبدير والكتابة على ما قال ابو حنيفة (وقالا) فى صورة
 اعتاق الخط (له) اى للشريك الآخر (ضمانه) اى المعتق اذا كان

غنيا

ورجع ليس عطا على ضمنه وشرطا لكون الولاء للمعتق فقط بل هو استثنافى حكم بعد الضمان فى قوة واذا ضمنه رجع به الخ
 دفعا للضرر عن نفسه حتى لو التزمه له ان لا يرجع فالحاصل انه قيد اتفاقى لانه ظاهر ان المعتق يرجع به على العبد ولعله انما
 ذكره دفعا لما يتوهم ان المعتق اذا رجع بالضمان على العبد لم يكن الولاء له فتأمل كذا فى البرجندى ووجه تأمله لعله
 هو ما حققناه (٣٦) من تجزى الاعتاق وتوابعه (٣٧) كما هو وضع المسئلة فيه فهو قيد وبيان للواقع لا احترازي

(١) أي الآخر للمعتق (٢) جملة حالية بعد حال حتى إذا اذن لا يجوز الاستسعاء عندهما أصلاً كذا في البرجندی عن مبسوط صدر الاسلام وبقوله عندهما اندفع التدافع بين الآخرين في مذهبهما وبينه فيما مر من مذهبه (فقط فليس للمعتق الرجوع بالضمان على العبد كما في شرح الطحاوي) ولا للأخر التضمين على المعتق معسراً كما في فصيح الدين (٤) وهذا الاحتمال اقرب من الاحتمالات من حيث القرب والاتصال بحسب العبارة كما استطلع (ولا له) (الاعتاق) مطلقاً (٧) فجعل الشارح المحقق منفيات قيد فقط ثلث احتمالات وبضم ما زدناه يكون المنفيات اربعة وتفصيل الكلام فيها ان يقال ان قيد فقط تنازع فيه قوله ضمانه وقوله غنيا وقوله فقيرا فمن حيث انه قيد ضمانه يكون المعنى له ضمان المعتق فقط يعنى من غير رجوعه على العبد وهو الاحتمال الاول ومن حيث انه قيد غنيا يكون المعنى له تضمين المعتق غنيا فقط لا تضمينه معسراً وهو ما زدناه ومن حيث انه قيد فقيرا يكون المعنى له استعساء العبد لو المعتق فقيرا فقط لا لو كان غنيا وهو الاحتمال الثاني واختاره الشئنى للاتصال كما هو المذهب القوي البصري واما الاحتمال الأخير وقد اختاره البرجندی فهو ابعد الاحتمالات لانه لا يطابق قواعد النحو ولذا انى فصيح الدين (٦٢٥) فصل عتق البعض

(غنيا والسعاية فقيراً) ولم يأذن بالاعتاق (فقط) فليس للمعتق الرجوع بالضمان على العبد كما في شرح الطحاوي ولا للشريك الاستسعاء غنياً ولا الاعتاق غنياً او فقيراً اذا الاعتاق لا يتجزئ (والولاء للمعتق) عندهما في كل الاحوال (ومن ملك ابنه) او غيره من ذى رحم محرم منه بالشراء او الارث او الهبة او غيره حال كون المالك شريكاً (مع) شخص (آخر) عتق حصته نصفاً او غيره (ولم يضمن) حصّة شريكه ولو موسراً سواء علم انه ابن شريكه او لا وعنه انه ضمن اذا لم يعلم وللشريك الخيار بين اعتاق نصيبه والاستسعاء (وقالاً ضمن) الاب حصّة شريكه (غنياً) وسعى ابنه فقيراً (الا في الارث) فانه لم يضمن بلا غلأى لعدم الاختيار فيه كما اذا كان لرجلين عم وله جارية فزوجها احدهما فولدت ولدان ثم مات العم فورثاه فانه عتق الولد لانه ملك بالارث (وان قال) من له عبيد (لعبدية) عنده (احد كما حر فخرج واحد) منهما (ودخل ثالث فاعاده) احد كما حر يؤمر بالبيان كما اشار اليه بقوله (ومات بلا بيان)

جامع الرموز ٤١

(الولد ٢٨) مجهول (٢٩) بصيغة الجمع الحاضرین (٣٥) صفة العبدین (٣١) اي فما دام المولى هيا يؤمر (بالبيان كما اشار اليه بقوله و مات بلا بيان) فانه يدل ان ما في المتن من الحكم الاتي حكم مالومات بلا بيان فما دام هيا يؤمر بالبيان فيحكم به (٢١) قوله وله اي للعم (جارية فزوجها) اي العم تلك الجارية (احدهما) اي احد الرجلين (فولدت) تلك الجارية (ولدان) ثم مات العم فورثاه اي الرجلين هذا الولد قوله فورثاه غير متفرع لما سبق لان الولد بمجرد تولده عتق على العم لكونه ذا رحم محرم بالنسبة الى العم لان هذا الولد بالنسبة الى العم ابن ابن الاخ فالصواب ان يقال كما اذا كان لرجلين ابن عم بدل العم كما قال العلامة ابن العابدین وصورت الارث اذا كان لرجلين ابن عم ولا بن عم جارية تزوجها احدهما فولدت ولدان ثم مات ابن العم كذا في الجوهره انتهى لان الولد بالنسبة الى ابن العم ليس بذى رحم محرم فلم يعتق عليه بل يبقى ميراثاً لابيه فيعتق عليه وكما قال المولى جلي في منهيته وان كان لرجلين ابن عم وله جارية تزوجها اصغرهما فولدت ولدان ثم مات ابن العم فورثاه فعتق الولد على الاب كذا في الكفاية انتهى فلعل لفظ الابن سقط من عبارة الشارح بقلم الناسخ (لناظره)

(١) أى بالإيجاب الأول (الثابت) عند القولين (عتق) أى الثابت كلا (٢) لأن الذى خرج ليس بمأضر عند المولى والثابت قد صار محرراً بعنايته فليس عند المولى من عبده وقت الاعادة إلا الداخل فلا محمل يتصور فيه إعادة خطاب التثنية فبطل في الخارج ولم يدخل لافى الإيجاب الأول ولا فى الثانى والداخل لا يتوجه إليه خطاب التثنية فلم يدخل فيه فبقيا فى الرق هكذا سنع لى ولم أجده فى الشرح والله البهلم للصواب (٣) عطف على قال عنيت الخ (٤) أى بالإيجاب الأول (الخارج) بعد الإيجاب الأول (٥) أى ذلك الخارج كلا (٦) عطف على عتق أى لا يبطل الإيجاب الثانى ح لأن لخطاب التثنية البعاد محل وهو الثابت والداخل الرقيقان فايهما أراد عتق وبقي الآخر فى الرق (وان بدأ بـ) بيان الإيجاب (الثانى) عطف على ان بدأ ببيان الإيجاب الأول الخ (٧) أى بالإيجاب الثانى (٨) أى عنده (عتق) هو (وعتق الخارج بالإيجاب الأول) لأنه تعين له ويبقى الداخل فى الرق لأنه لم يدخل فى الأول وهو ظاهر ولا فى الثانى لأنه أراد به الثابت (٩) أى بالإيجاب الثانى (الداخل عتق) هو (ويؤمر) فيعمل فى حق الثابت والخارج (بيان الإيجاب الأول) فايهما أراد عتق وبقي الآخر فى الرق (عتق عندهم) جزاء شرط المتن (*) (ويمكن ان يجاب عنه بما يأتى) فى اخير مسألة المرض بقوله قلت هذا اذا صادف محلا معلوما واما الخ

(١٥) أى الثابت (به) أى بالثانى الدائر بينه وبين الداخل (لأنه بطل ما) أى حرية الربع (لا فى النصف المحر) من الثابت (فلم يبق) من نصف الحرية الذى أصابه الإيجاب الثانى (١١) أى ربع الحرية فصادف ربع الثابت فعتق هو فيكون مجموع حرية الثابت ثلثة ارباع الحرية المصادفة لثلثة ارباع الثابت وبقي ربه الاخير رقاقيسعى فيه كما اسلف بقوله وسعى فى ربه الخ (وربع من دخل) الواو من الشرح (١٢) أى المولى ظرف الثابت (*) (والسهم) مبتداء خبره تخرج الخ ثم فسر السهم بقوله (اعنى رقة) مجموعة من نصفى الخارج والداخل (وثلثة ارباع رقة) هى الثابت (عندهما) أى الشيخين (ورقة) مجموعة من ثلاث ارباع الثابت وربع الداخل (ونصف رقة) هى الخارج (عنده) أى محمد (١٣) أى سواء كانت تلك السهام تخرج (من ثلث المال اولم تخرج لكن الورثة) فيما لم تخرج (١٤) أى عتق المورث (عتق تلك السهام) وان لم يجز عطف باعتبار الشرح على ان اجازوا وجملة حالية باعتبار المتن لأن حرف الشرط من الشارح (وارث من الورثة) يعنى ان النفى لعموم السلب وان النكرة فى حيز النفى يفيد العموم (والمال هو العبيد) الثلث فقط (وقيمتهم سواء) يعنى مع هذين الشرطين (١٥) أى يجعل

فان بدأ ببيان الإيجاب الأوّل وقال عنيت به الثابت عتق وبطل الإيجاب الثانى وان قال عنيت به الخارج عتق ويؤمر ببيان الإيجاب الثانى وان بدأ بالثانى وقال عنيت به الثابت عتق وعتق الخارج بالإيجاب الأوّل وان قال عنيت به الداخل عتق ويؤمر ببيان الإيجاب الأوّل (عتق) عندهم (من ثبت) عنده (ثلثة ارباعه) وسعى فى ربه وفيه تسامح فان العتق لا يتجزى بلا خلاف ويمكن ان يجاب عنه بما يأتى من جواز تجزى الاعتناق (و) عتق عند الشيخين (من كل من غيره) وهو الخارج والداخل (نصفه) لأنه عتق نصف الثابت والخارج بالإيجاب الأوّل الدائر بينهما ونصف الداخل بالثانى الدائر بينه وبين الثابت وعتق ربه به لأنه بطل ما لاقى النصف المحر فلم يبق الا الربع (و) عتق (عند محمد) رحمه الله ثلثة ارباع من ثبت ونصف من خرج و (ربع من دخل) لأن بالإيجاب الثانى عتق ربع كل من الداخل والثابت عنده والكلام الواو فى الكافى (وان قال ذلك فى مرضه) والسهم اعنى رقة وثلثة ارباع رقة عندهما ورقة ونصف رقة عنده تخرج من ثلث المال اولم تخرج لكن الورثة ان اجازوا العتق عتقت تلك السهام (و) ان (لم يجز وارث) من الورثة والمال هو العبيد وقيمتهم سواء (جعل) عند الشيخين

(كل)

كانت تلك السهام تخرج (من ثلث المال اولم تخرج لكن الورثة) فيما لم تخرج (١٤) أى عتق المورث (عتق تلك السهام) وان لم يجز عطف باعتبار الشرح على ان اجازوا وجملة حالية باعتبار المتن لأن حرف الشرط من الشارح (وارث من الورثة) يعنى ان النفى لعموم السلب وان النكرة فى حيز النفى يفيد العموم (والمال هو العبيد) الثلث فقط (وقيمتهم سواء) يعنى مع هذين الشرطين (١٥) أى يجعل

(١) أى من مجموع سهام العبيد الثلث وهو أحد وعشرون (٢) أى مع سهامها فسهام العتق سبعة وسهام السعاية أربعة عشر كما يأتى والمجموع أحد وعشرون أيضا فيتطابقان فيخرج الثاني من الأول (٣) فكانها ثلثة الارباع في صورة القول في الصحة (٤) أى من الاسباع (٥) وحق الثابت كما مرقى مذهبهما في ثلاثة لامغايرة ولذا (٦) اكفى عنه (فبلغت) مجموع (سهامه) أى العتق عند محمد ستة (٧) أى السعاية عنده (اننى عشر) ومجموع السهامين ثمانية عشر ومجموع سهام العبيد عنده أيضا ثمانية عشر فيصح الخروج (٧) أى من الاسداس (٦٢٧) فصل عتق البعض

(كل عبد سبعة) من السهام حتى يخرج منه سهام العتق والسعاية لان

حق كل من الخارج والداخل في سهمين وحق الثابت في ثلثة فبلغت سهام

العتق سبعة وسهام السعاية اربعة عشر (و) حينئذ (عتق من ثبت ثلثة)

من الاسباع (ومن كل من غيره سهران) منها (و) جعل (عند محمد رحمه الله

كل) من العبيد (سنة) من السهام لان حق الداخل في سهم وحق الخارج

في سهمين وحق الثابت في ثلاثة فبلغت سهامه ستة وسهامها اثني عشر

(و) ح (عتق ممن خرج سهران) من الاسداس (ومن ثبت ثلثة) منها

(ومن دخل سهم) منها (وسعى كل) من العبيد على المذهبين (في الباقي)

من سهام العتق فعندهما الثابت في اربعة اسباع من قيمته وكل من الداخل

والخارج في خمسة اسباع وعند الثابت في نصف من قيمته والخارج في الثلثين

منها والداخل في خمسة اسداس فان قلت ينبغى ان يعتقوا عندهما بلا

سعاية فان الاعناق لا يتجزى قلت هذا اذا صادف معلوما واما اذا لم

يصادف كما اذا كان بطريق التوزيع باعتبار الاحوال فيتجزى بلا خلاف

لان ثبوته ح بطريق الضرورة والثابت بهذا الطريق لا يعدو موضعها

كما في الكرمانى وغيره (والوطى) والموت بيان في طلاق مبهم) فمن كان

له امرأتان وقال هذه اوهذه اواحديهما طالق ثلاثا ثم وطئ احديهما

او ماتت تعين ان المطلقة غير الموطوءة او الحية ولو طلق طلقة واحدة

فهل هو بيان قبل مدة صالحة لانقضاء العدة وينبغى ان لا يكون بيانا

لان الطلاق الرجعى لا يحرم الوطئ كما مر (كبيع) صحيح او فاسد

وان لم يسلم المبيع بات او بشرط الخيار لاحدهما وفيه اشعار بان العرض

(*) أى من الاسداس ايضا (٨) أى الشيخين يسعى (الثابت في اربعة اسباع) من سهام سبعة (٩) أى الثابت (و) يسعى (كل من الداخل والخارج في خمسة اسباع) من سهام سبعة من قيمة كل منهما

(١٥) أى محمد (١١) أى الثابت (و) يسعى (الخارج في الثلثين منها) أى من قيمة الخارج (و) يسعى الداخل (في خمسة اسداس) من ستة سهام من قيمته

(١٢) أى كل من الثابت والخارج والداخل

(١٣) أى الصاحبين (بلا سعاية فان الاعناق) عندهما (لا يتجزى) (١٤) أى عدم تجزى الاعناق (اذا صادف) الاعناق (معلوما) مفرزا (واما اذا لم يصادف) أى محلا مفرزا (كما اذا كان بطريق التوزيع) والانقسام (باعتبار الاحوال) من الاشتراك والثبوت عند المولى والخروج والسدخول (بلا خلاف) بينه وبينهما (١٥) أى العتق (ح) أى حين كان بطريق التوزيع

(١٦) أى التضييق (١٧) أى الضرورة او التوزيع (١٨) أى لا يتجاوز (١٩) أى موضع الضرورة فلا محالة لزم التجزى حتى لو جاوز موضعها لشمّل فلم يتجز (٢٥) أى مطلقة (٢١) احدهما (طلقة واحدة) ثم وطئه (٢٢) أى الوطئ

او الموت بيان الخ (٢٣) أى الوطئ مثلا (٢٤) فهذا لا يمكن ان يقال علمنا ان المطلقة غير الموطوءة كما لا يخفى (*) فاذا ثبت في بعضه ثبت في كله كفاية (٢٥) أى في قوله كبيع اشعار بان العرض أى السوم

(١) لانه ليس ببيع (٢) اى والحال ان العرض على البيع (بيان) يدل على مطالعنا ما فى الهداية من ان العرض على البيع ماحق به فى المحفوظ عن ابي يوسف رحمه الله انتهى يعنى انه مسموع عنه غير مكتوب فى الروايات (٣) اى كما ان الاجارة بيان مع انها ليست بيع العين (٤) اى المتن (٥) اى المبهمين (٦) اى يقعان (٧) وهو فرع التحقق وتحقق الطلاق والعنف باعتبار الوقوع (لانشاء) امر جديد يقع الطلاق والعنف به (٨) وهو الزوج والسيد (٩) كالوطى والتدبير مثلا (١٥) اى الغلامين اللذين اوقع العتق بينهما (لكن) كل منهما عقدا (فاسدا) غير نافذ (١١) اى فى الهبة والتصدق (يجبر) المولى (على البيان) (١٢) اى قال بعضهم كما مر آنفا وفى الدرر والمعلق بالشرط غير نازل فقوله معلق خبر بعد خبر فى معرض التعليل للغير لانه فى حيزه (١٣) اى لكونه غير نازل ما لم يوجد الشرط (حل) الخ (١٤) اى عمل وطئهما (فان هذا العتق) المبهم (لا يعد وهما) اى لا يجاور عنهما الى ثالث والحل والحرمه بنيا على الاحتياط فمال يتعين احدهما لا احتياط فى الافتاء بوطى واحد منهما (١٥) المصنف (١٦) اى الوطى (١٨) المخالف لقوله فى طلاق مبهم (مغن) عن نفيه (١٨) اى العتق المبهم (١٩) اى على ما قال بعض آخر كما هو مشار كلام المصنف (و) لان (الوطى بيان) اى عندهما لانه عطف على اسم ان وغيره فتيقن معتبرهنا فصرح بنفيه ردا لمذهبهما (٢٥) اى لونه نازلا وبينا ناعبهما (٢١) اى عندهما فما سبق عنك فلامنافات (٢٢) اى فى نفى بيانية الوطى (رمز الى ان) دواعى الوطى قريبا او بعيدا كالاستخدام مثلا من (التقبيل والمعانقة) (٢٣) اى النظر الى الفرج بشهوة بقريظة القرب وافراد الضمير ويحمل الكل ولم اجد صريحه (٢٤) وقد مروجه الاشارة ولانهم عللوا فى الوطى بانه فى الامة الاستخدام ومجرد قضاء الشهوة لا لغرض الولد فلا يدل فيها على استبقاء الملك بخلاف المنكوحه لصيانة الولد عن الضياع (٢٥) اى عن ابي يوسف رحمه الله بدلالة المقابلة

(٦٢٨)

فصل عتق البعض

على البيع ليس ببيان وهو بيان كاجارة (وموت) وقتل وتزويج (وتدبير واستيلاء) وكتابة واعتاق لكن لو قال اردت المعتقة صدق قضاء (وهبة وصدقة مسلمتين) الى الموهوب له والمتصدق عليه والرهن كالصدقة كما فى النظم وفيه اشعار الى انه لو لم يسلم لم يكن بيانا وفى الكرماني وغيره انه بيان والتسليم لمجرد التأكيذ (فى عتق مبهم) فلو قال احدهما حرثم وقع منه واحد من هذه التصرفات بالنسبة الى احدهما بعينه عتق الامر لانها بيان اذ التعيين ثبت بالدلالة كالتصريح والكلام مشير الى ان هذا الطلاق والعتق ينزلان فان البيان اظهر لانشاء وقال بعضهم انه لا ينزلان الا اذا وجد من الموجب فعل دال على الايقاع والى انه لو باعهما او وهبهما او تصدقهما لكان فاسدا لكن فى الاخيريين يجبر على البيان وتماه فى المحيط (دون وطى) لاحديهما فانه ليس ببيان (فيه) اى فى العتق المبهم لانه غير نازل معلق بشرط البيان على ما قيل ولذا حل وطئهما وان لم يجز ان يفتى به لان هذا العتق لا يعد وهما وانما صرح بفيه والمفهوم مغن لانه نازل عندهما على ما قيل والوطى بيان ولذا لم يميل وطئهما وفيه رمز الى ان التقبيل والمعانقة والنظر الى الفرج بشهوة ليس ببيان وعن ابي يوسف رحمه الله انه بيان والى ان الاستخدام لم يكن بيانا وذا بلا خلاف كما فى النظم (والشهادة على العتق المبهم) فى صحته امرضه او بعد وفاته (بالملة) ذلك الشهادة غير مقبولة لاشتراط الدعوى والدعوى عن المجهول لم تصح وهذا عنده واما عندهما فلم

تبطل

(٢٨) ظرف الشهادة (٢٧) اشارة الى وجه تدكير الخبر والفاضل ابو المكارم وجهه بتأويل المبتدأ بان يشهد فتعطن

(١) أى فى حق الشرع (٢) أى باطل عنده لأعندهما (٣) أى بينهم فالتعليل المذكور فى مذهبه ليس بذلك (٤) أى فى قوله الشهادة على العتق المبهم باطل (٥) من حيث التقيد بالعتق (٦) بالتركيب التوصيفى وما بالأضامى وهم عامى (٧) فيكون حمزة على مدعى الرق لأنه ينكر الحرية (فيجبر) الزوج (على البيان) (٨) أى فى النفي المذكور (٩) من المرأة على الطلاق المبهم (١٠) أى الشهادة على الطلاق المبهم (١١) والدعوى فيه ليست بشرط لصحة الشهادة وفى غتم الفصل على لفظ الطلاق حسن الاختتام لأنه الأرسال عن قيد النكاح وهذا آوان أرسال المص نفسه عن مؤنة قيد البيان فتأمل

(٢٢٩)

فصل الحلف بالعتق

(٣) فصل فى شرح رموز (فصل) ويعتق

(١٤) أى فى أول الفصل (للاستثنائى) التحوى

أى للابتدائية التى يبدأ بها الكلام إنما

صرح به لئلا يتكلف مصحح صورة العطف

بأنها للعطف على مقدر أى يصح التعليق

(ويعتق بان دخلت) الخ فيكون البناء متعلقا

على التنازع بالتعليق ويعتق أو على قوله

فى الفصل السابق أن اعتق بعض عبده صح

الخ فيكون لفظ الفصل إعادة له اشعارا بأنه

مفصول عنه (١٦) أى قوله من له حين دخل الخ

(١٧) يعنى المراد كل ما يتصور فيه الدخول

(ك) لفظ (الآدمى) بالياء (١٩) أى بلفظ

المملوك (٢٥) لأنه لا باصل الوضع (٢١) من

العناية بان أراد مملوكا فى الجملة ولو ناقضا

ويجتمل أن يكون من التعيين ويظهر بعد

الرجوع الى عبارة النهاية وفى البرجندى

ما يدل على الأول وهو الظاهر بل التعيين

يكون بالعناية (٢٢) أى فى كلام الكرماني

(تأمل) بناء (على أن) اومع أن (النبادر)

من المملوك (وهو) التام (الحالى) فلا حاجة

الى التكلف فى الاختصاص (٢٨) أى كيف

لا يتبادر وفى (بعض النسخ فكل عبد)

يعنى هو صريح فى عدم شمول ما يحدث الخ

(٣٥) يعنى لأنهاره (٣١) لا حاجة اليهما

بعد ما أسلف (وحين ظرف) كلمة (له) لأنه

مستقر لا ظرف ما بعده من قوله حرا إلا أن

يقال بالتجاذب فقوله (ك يومئذ ظرف)

كلمة (فى) غير موجه لأنه لغو متعلق بمملوك

فكذا يومئذ فالظاهر ما قال البرجندى

يومئذ ظرف مملوك فالمعتبر قيام الملك وقت

الدخول وأشار بقوله حين الى أن المراد

باليوم مطلق الوقت بناء على أن الدخول

فعل غير ممتد انتهى (٣٦) أى لأجل أن

يومئذ ظرف الى أى ظرف نبوت الملك

للمتكم فيكون العامل فى الحقيقة ثبوت الملك له وهو فعل ممتد (٣٧) أى قال الفاضل ابو المكارم حين دخل متعلقه

وهو يدل على أن اليوم فى يومئذ بمعنى الوقت كما هو المتبادر ايضا لا بمعنى النهار وهو يخالف ما سبق من أن اليوم

إذا اقترن بفعل ممتد يكون بمعنى النهار والمعتبر هو الفعل العامل كما مر والعامل ههنا وهو ثبوت الملك له فعل

ممتد فتأمل انتهى فظهر لك من نقل عبارته أن الشارح المحقق لم ينقل مرجع ضمير قوله (أنه) وهو دلالة حين

دخل هلى فإن لفظ اليوم بمعنى الوقت أو تبادره (مخالف لما مر) فى أوّل الطلاق من المص من ضابط

تبطل لان العتق حق الشرع والدعوى ليس بشرط فيه وفى الحقائق أن
الشهادة على اعتاق احدى امتيه على الحلف والدعوى ليس بشرط فيه
بلا خلاف وفيه اشعار بان الشهادة على حرية الأصل لم تبطل وتماه
فى العبادى (لا) تبطل الشهادة وتقبل على (الطلاق المبهم) فيجبر
على البيان وفيه رمز بان الدعوى ليس بشرط لانها متضمنة لتحريم
الفرج وهو حق الله تعالى

فصل الحلف بالعتق

(ويعتق) الواو فيه للاستثنائى والفاعل الموصول (بان دخل) الدار
مثلا (فكل مملوك) عبد اقامة فانه كالآدمى يقع على الذكر والانثى
كما فى الذخيرة وقال عنيت الذكر دون الانثى لم يدين قضاء
ولا يتناول الجنين الا بالتبعية ولا المكاتب ولا المملوك المشترك الا
ان يعينهم كما فى النهاية (لى) للاختصاص والاختصاص إنما يكون بشئ
هو ملكه فى الحال دون ما يحدث فى المال كما فى الكرماني وفيه تأمل
على أن المتبادر من المملوك هو الحال كما فى الرضى وغيره وفى بعض
النسخ فكل عبدلى (يومئذ) أى وقت الدخول (حر من) كان ملكا
(له) أى المعتق بالسكسر (حين دخل) فى الدار مثلا (ملكه وقت الحلف
أو بعده) وحين ظرف له كيومئذ ظرف لى ولهذا قيل أنه مخالف لما مر

للمتكم فيكون العامل فى الحقيقة ثبوت الملك له وهو فعل ممتد (٣٧) أى قال الفاضل ابو المكارم حين دخل متعلقه وهو يدل على أن اليوم فى يومئذ بمعنى الوقت كما هو المتبادر ايضا لا بمعنى النهار وهو يخالف ما سبق من أن اليوم إذا اقترن بفعل ممتد يكون بمعنى النهار والمعتبر هو الفعل العامل كما مر والعامل ههنا وهو ثبوت الملك له فعل ممتد فتأمل انتهى فظهر لك من نقل عبارته أن الشارح المحقق لم ينقل مرجع ضمير قوله (أنه) وهو دلالة حين دخل هلى فإن لفظ اليوم بمعنى الوقت أو تبادره (مخالف لما مر) فى أوّل الطلاق من المص من ضابط

من ان اليوم مع فعل ممتد للنهار لانه لمطلق الوقت وفيه ان يومئذ
مركب والمركب غير المفرد الا ترى ان الرضى ذهب الى ان
اذ بدل من يوم وفي الموصّل أنه كخسمة عشر ولذلك بنى الأوّل
وشبهت الهمزة بالمتوسطة نحو شئتم وكتبت بصورة الياء على أنه
ليس بكلى كما مر (د) يعتق بهذا الحلف حال كونه (بلا) ذكر
(يومئذ من) كان ملكا (له وقت حلفه فقط) فلا يعتق ما ملك بعد
الحلف (لا) يعتق (الحمل بكل مملوك لى) اى بان قال لامته الحامل
كل مملوك لى (ذكر) فهو (حر) ثم ولدت ذكرا ولو لاقل من سنة
اشهر لان الحمل كعضو من المملوك ولذلك لو لم يتقيد بالذكر
عتق الحمل بتبعية الام كما فى الكافى وفيه اشعار بانه لو قال كل
مملوك امكته الى سنة فصاعدا فعلى ما يستفيد دون ما فى ملكه ولو
قال عنيته دين ديانة لا قضاء كما فى المحيط (ومن اعتق) بكسر التاء
(على مال) نقد او عرض او حيوان معلوم الجنس او لا مكيل او موزون
معلوم الجنس (اوبه) اى بذلك المال بان قال انت حر او هو حر
على التا او بالتا (فقبل) المال فى المجلس حاضرا او غائبا بغريزة الفاء
(عتق) سواء ادى المال او لا (والمال) المشروط (دين عليه) وينبغى
ان يراد بالمال المتقوم فان العتق كالطلاق فلو عتق على خير فعلى
تفصيله وفى كلمة على اشعار بانه لو علقه باذا او متى لم يتقيد بالمجلس
كما فى الاختيار (و) العبد (المعلق عتقه بالادام) اى اداء المال بان قال
ان اديت الى التا درهم فانت حر (مأدون) فى التجارة دون التكدى
لانها المشروعة عند الاختيار (ان ادى) ذلك المال فى المجلس (عتق)

(٢) علة مخالفه والاولى للمطلق الوقت لان
التعليل مستدرك بعد قوله ولهذا الخ
(٣) اى فيما قيل (ان يومئذ مركب) من
يوم واذ مع التنوين (٤) والضابط الذى
مر فى المفرد لايجرى فى المركب فلا يخالفه
(٥) تنوير لعدم المخالفة (الى ان كلمة اذ بدل)
نحوى (من) لفظ (يوم) فتقدير الكلام
من له اذ دخل والبدل هو المقصود والمبدل
منه ساقط كعدم والضابط المذكور لايجرى
فى (اذ) اسم كتاب فى علم القراءة بصيغة
اسم المفعول من الافعال او من التفعيل
(٧) اى يومئذ (كخسمة عشر) فى التركيب
(ولذلك بنى) الجزء (الاول) اى يوم
لكن نون الثانى عوضا عن المضاف اليه
المحذوف (فى نحو شئتم) ولذا (كنيت) الخ
(٨) اى ما مر من الضابط (ليس بكلى كما مر)
فى باب (٩) يعنى ان العطف على يعتق
بتقدير المعطوف ليصح قوله (حال كونه)
اى الحلف متلبسا (بلا ذكر يومئذ) على
ان يكون الجار حالا عما حكى من الحلف
وقدر فى المعطوف بعد تقديره (بتبعية
الام) لا لدخوله فى المملوك
(١٥) اى فى قوله لى (اشعار) الخ (فيحمل
على ما يستفيد) من بعد
(١١) اى ما فى ملكى (١٢) هذا العرض
الذى ليس بحيوان (١٣) اى جنس كل منهما
(١٤) اى فاء قبل الدالة على عدم الممثلة
فيقتضى المصور وصيغة المجهول تقتضى
الغيبة فعلم لا محالة وصحح مدلول الفاء
بالحمل على القبول فى المجلس
(١٥) اى الطلاق (وفى) كلمة (على اشعار)
لانها فى قوة ان (١٦) يعنى كداى كردن
(١٧) قوله دون التكدى لانه حرام مذموم
ثم قيل فى تفسيره التكدى بالفارسى كداى
كردن فيكون معربا بل مخصوصا باصطلاح
الفقهاء اذ لم يوجد فى كتب اللغة المعتمدة
التكدى بهذا المعنى واتى حاشيته درر
(١٧) اى التجارة (١٨) دون التكدى
(١٩) اى الاذن المطلق لان المولى يرضى
المشروع لالحساسة والتكدى امارتها

(١) الى العبد (٢) اى بلا اداء العبد
(٣) اى بدل المشروط وهو الالف مثلا كما
في المفروضات (٤) لأن الشرط وهو اداء
العبد لم يوجد

(والكلام) وهو ان ادى (مشعر) حيث هو
مطلق عن الاداء ملكا او استقراضا (بالخلية)
بين المولى والمال (٥) اى المولى (٦) اى
في حضرته (٧) اى المال (٨) اى كفى المولى
وفي حجره (الى قبول العبد) ولو قبل لا يجب
(ولا يبطل) اى مأذونيته (بالرد) اى برد
المولى وحجره (٩) اى المأذون قبل العجز
(بخلان المكاتب) متعلق بالكل

(١٥) اى في قوله انت مر بعد موتى الخ (١١) اى
فيحمل القبول المشروط هنا (١٢) اى ان
قبل في الحال عتق لا بعد الوفاة ولو بساعة
(فالقبول) يحمل (على الحياة) اى لو قبل
مادام المولى ميا يعتق مديرا (١٣) اى العبد
(١٤) اى الوارث من ساعته اى من ساعة
القبول (١٥) اى خدمة خارج البيت

وعن ابي يوسف رحمه الله انه لا يتوقف على المجلس كما في اذا ومتى
وفي اضمار فاعل ادى اشارة الى ان المولى لو اخذ مكانها مائة دينار لا
يعتق والكلام مشعر بانه لو استقرض المال من رجل وادى الى المولى
عتق الا ان الغريم يرجع على المولى الكل في المحيط والمتبادر ان الاداء
بالخلية بعد رفع المانع سواء قبض ام لا كما اشير اليه في الكافي لكن
في العمادى قال نصير انهم كانوا يقولون في الدين اذا وضعه بين يدي
المالك لا يبرأ حتى يضعه في يده او حجره (لا مكاتب) ولهذا لا يحتاج
الى قبول العبد ولا يبطل بالرد وللمولى ان يبيعه بخلاف المكاتب (وفي
انت مر بعد موتى بالى) او عليه (ان قبل) العبد الالف (بعد موته)
اى موت المولى ولو ساعة (واعتقه الوارث) او الوصى او القاضى
(عتق) عند الطرفين ولزمه الالف اما القبول بعده فلانه قابل الالف
بالحرية بعد الموت واما اعتاق الوارث فلان العبد صار للوارث فلم
ينفذ ما علقه الميت من الاعتاق في ملك الغير وفيه اشعار بانه لو قال اذا
مت فانت مر على النى فالقبول للخال لا بعد الوفاة فاذا قبل صح التدبير
ولا يلزمه المال كما قال ابو يوسف رحمه الله وبانه لو قال انت مر على
النى بعد موتى فالقبول على الحياة وبعد القبول صار مديرا ولم يجب
المال وذا بالاجماع كما في شرح الطحاوى (والا) يقبل ولا يعتقه بان لم
يوجد واحد منهما او وجد احدهما دون الآخر (لا) يعتق ولا يلزمه
الالف (وان مرره) المولى (على خدمته سنة) مثلا كما اذا قال لعبد
انت مر على ان تخدمنى سنة (فقبل) العبد ذلك في المجلس (عتق)
من ساعته (ويخدمه) في بيته او من خارجه على وجه متعارف (سنة)
لانه معاوضة (فان مات مولاه) اى عبد (قبلها) اى قبل خدمة السنة
بان مات ساعتئذ بلا خدمة او نصف سنة مع الخدمة (يجب) عليه عند

الشيوخين (قيمتهم) أى قيمة العبد كلاً فى الأولى أو بعضاً فى الثانية (د) يجب (عند محمد رحمه الله قيمة خدمته) أى اجر مثله كلاً أو بعضاً فلو اتفق قيمته وقيمة الخدمة فلا خلاف بينهم وإنما الخلاف فيما إذا اختلفا كما إذا كان قيمة العبد الذى درهم وقيمة الخدمة خمسمائة وقيل إذا مات فى نصف السنة مثلاً يأخذ بمابقى من خدمة السنة فى قولهم كما لو اعتقه على الذى واستوفى بعضها ثم مات فإنه كان للورثة أن يأخذونه بما بقى من الألف كما فى النهاية *

فصل التدبير

(من) مبتدأ أخبره مدبر (اعتق) ولو سكران أو مكرها (بعد موته) أى المعتق وفيه إشعار بأنه لا يصح تدبير العبد والصبي والمجنون والمعتوه ثم المدبر ضربان مطلق من علق عتقه بمطلق موت المولى ومقيد ضده فإشار إلى الأول بقوله موتاً (مطلقاً) غير مقيد بشئ أصلاً بان قال دبرتك أو انت حر أو مدبر بعد موتى أو ان مت فانت حر أو انت حر مع موتى أو عند موتى أو فى موتى أو هلاكى أو صيت لك بر قبلك أو ثلث مالى (أو) موتاً (إلى مدة غلب) وكثر (موته قبلها) نحو انت حر ان مت إلى مائة سنة ومثله لا يعيش إليه فى الغالب إذ الغالب كالكاثر كما فى الكافي وفيه إشعار بأنه لو قال انت حر ان مت إلى مائتى سنة فهذا مدبر مطلق وفى المحيط أنه مقيد لأنه يتصور أن لا يموت إلى مائتى سنة لكن فى الاختيار أنه قول أبى يوسف رحمه الله وقال الحسن أنه مدبر مطلق وهو المختار (مدبر) مجاز أى معتقه من التدبير وهو لغة التفكير فى عاقبة الأمور وشريعة اعتاق المملوك بعد الموت بلا فصل وقيل عتق بعده وقيل تعليق العتق بالموت فالمدبر هو المعتق بعد الموت

(أ) أى كل القيمة (فى) الصورة (الأولى) أى فيما مات ساعته بلا خدمة (كلاً) فى الأولى (وبعضاً) فى الثانية (٢) أى العبد (٣) بان كانا سواء (٤) أى الشيخين ومحمد رحمه الله (فى قولهم) جميعاً سواء اتفق القيمتان أو اختلفتا (بما بقى من الألف) لا ما بقى من قيمته وفى ختم الفصل بلفظ الخدمة حسن الاختتام بمعنى أن هذا المقدار من البيان خدمة المصنف للمحصلين (*) فصل فى شرح رموز (فصل من مبتدأ أخبره مدبر) فظهر من هذا أن (اعتق) مجهول لكن يظهر من قوله ولو سكران الخ ومن مطالعة الشارح المحقق فيما بعده أنه معلوم أن جعل خبرية مدبر باعتبار الأسناد المجازى بمعنى المدبر معتقه وإلى الأول ذهب الفاضل أبو المكارم والبرجندى أيضاً (بعد موته) أى المعتق بالسكسر المدلول مما قبله (بعد موتى) قيد لسكلا الخبرين (٥) أى مثل هذا المولى (٦) أى إلى مائة سنة (٧) أى فى توصيف المدة يغلب موته قبلها (إشعار) حيث يفيد أن فى بعض المواد يعاش إليه فيخرج عن تعريف المقيد ما لا يعاش إليه أصلاً كما ثنى سنة مثلاً فيدخل فى المدبر المطلق (و) الحال أن (فى المحيط) أى المثال المذكور (٨) أى ما فى المحيط (قول أبى يوسف رحمه الله الخ) وهو المختار فترجع إشعار المتن (مدبر) محمله على مبتدأه (مجاز) أى مدبر (معتقه) بفتح التاء فيكون تفسير الفاعل مدبر والمجرور راجعاً إلى المبتدأ فالجواز عقلى من قبيل «عيشة راضية» أى صاحبها ويحتمل كسر التاء فتح إشارة إلى حذف المضاعف ويكون الضمير المجرور راجعاً إلى مدبر فالتقرير معتق مدبر فيكون مجازاً بالحذف فتأمل واستل الحقيقة والمجاز هذا كله إذا كان مدبر اسم مفعول وأما إذا قرأ بصيغة اسم الفاعل فلا مجاز فى الحمل إلا أنه ينتقل المجاز إلى قوله لا يباع الخ فيكون معناه لا يباع مدبره بالفتح أى مدبر المدبر بالسكسر فى الثانى والأسلم أن يرجع فاعله على هذا التقدير إلى المدبر بالفتح المستفاد من المقام أو من المدبر بالسكسر للتضاد بينهما (بلا فصل) إلى بين موت وموت أى سواء كان مطلقاً أو مقيداً فيشمل كلا نوعي التدبير

ومن حكمه قبله أنه (لا يباع) لأنه وجد سبب الحرية وإن آخر كالبيع بشرط
 الخيار (ولا يوهب) ولا يتصدق به ولا يهر ولا يهرن (ويستخدم ويستأجر)
 بالضّم ويُعتق ويُكاتب وأكسابه للمولى (والمديرة توطأ) بملك الممين
 (وتتخ) ولو كرها ومهرها وارثها للمولى (وإن مات سيده) بالقتل
 أو غيره (عتق من ثلث ماله) بعد الدين إذا خرج منه وإن لم يخرج
 وأجاز الورثة فكذلك (و) إن لم يجزوا (سعى فيما زاد) على الثلث من
 قيمته مدبرا سواء كان ثلثيه أو أقل أو أكثر وفيه اشعار بأنه لو خرج
 من الثلث وهلك باقى التركة قبل الوصول الى الورثة ليس لهم حق
 السعاية وقد ذكر في المنية أن لهم حقها (وإن استغرق) أى احاط (دينه)
 قيمة مدبره مع ماله أو بدونه (ففى كله) أى فهو سعى فى كل قيمته مدبرا
 وهى نصف قيمته قنا وقيل ثلثا قيمته قنا وقيل خدمته مدة عمره على التخمين
 وقيل قيمته قنا كما فى قاضىخان وقيل قيمته مدبرا كما فى النظم والأول
 هو المختار كما فى الكبرى وبه يفتى كما فى الصغرى ثم أشار الى الضرب
 الثانى فقال (وإن قال أن مت فى مرضى هذا) أو من مرض كذا
 أو فى هذا السفر (أو فى هذه السنة) أو الى عشرين سنة فهو حر فليس
 بمدبر مطلق بل مقيد من حكمه أنه (صح بيعه) وسائر تصرفاته (وإن)
 لم يبع^{١٧} و(وجد الشرط) أى الموت فى المرض أو السنة أو غيره (عتق) من ثلث
 ماله وسعى فيما زاد وإن استغرق دينه ففى كله (كالدبر) المطلق ولا تظن منه^{١٨}
 أن المقيد يختص بالشرطية فانه لو قال أنت حريوم أموت فان نوى
 النهار فمقيد وإن نوى الوقت فمطلق كما فى المحيط وإنما لم يذكر
 تدبير البعض فانه كاعتاق البعض فى التجزى عندك وعدم التجزى عندهما
 وأثر الخلاف فيه كما فيه كما فى المحيط وغيره (وأمة) مبتدأ خبره أم ولده فهذا
 شروع فى الاستيلاد وهو لغة طلب الولد مطلقا وشريرة جعل الأمة أم

(١) أى المدبر (٢) أى قبل موت المولى وأما
 بعده فالتعق من ثلث ماله والسعى فيما زاد
 واليه أشار بقوله وإن مات سيده الخ (٣) أى
 بالمجهول على وقف الأولين المعلومين من
 رسم الخط (٤) أى زاد بالنظر الى قيمته مال
 كونه (مدبرا) لأقنا (سواء كان) أى ما زاد
 (ثلثيه) أى ثلثى مال المولى *

(٥) أى قوله فيما زاد (٦) أى كل المدبر (٧)
 أى المولى (٨) أى قيمة المدبر (٩) قيمة المدبر
 قيمة (خدمته مدة عمره) أى المدبر فينظر بكم
 يستخدم مدة عمره من حيث الظن فتجعل ذلك
 قيمته (١١) قيمته مدبرا كل (قيمته قنا
 وقيل) قيمته مدبرا (قيمته مدبرا) كائنة
 ما كانت (١٢) أى كونها نصف قيمة الفن
 (١٣) أى بالاول (يفتى الخ) (١٤) وهو
 المدبر المقيد (١٥) أى بيع المولى المدبر
 المقيد (١٦) أى المولى فى المقيد (١٧)
 مجهول أى المقيد أو معلوم أى المولى (١٨)
 الواو الاول من الشرح ومرفى الشرط من المتن

(١٩) أى من قوله أن مت الخ وقوله وجد الشرط
 (إن المقيد) يختص بـ (العقد بالجملة) (الشرطية)
 وأثر الخلاف فيه) أى فى تجزى التدبير وعدمه
 (٢١) أى فى تجزى الاعتاق وعدمه *

ولد وهو بشيئين ادعاء الولد وتملك الامة كما قال (ولدت) تلك
 (من سيدها) حقيقة او حكما فيشمل ما اذا وطى^١ الاب جارية الابن ثم
 ولدت (فادعى الولد) اى السقط او غيره ولو ادعى ان الفاء بمعنى
 الواو لكان شاملا لما اذا كانت حاملا فافقر المولى ان الحمل منه فانها تصير
 ام ولد له كما في المحيط (او) ولدت (من زوج) ولو حكما فيتناول ما
 اذا وطى^٢ بشبهة (فملكها) اى الزوج الحقيقي او المحكمى بالشراء او الهبة
 او غيره (ام ولده) سواء كانت في الاصل فنة او مدبرة او مشتركة بينه
 وبين غيره فولدت فادعاه احدهما فام الولد جارية استولدها الرجل
 بملك اليمين او النكاح او بالشبهة ثم ملكها فاذا استولدها بالزنا لتصير
 ام ولد استحسانا عندهم وتصير ام ولد قياسا كما قال زفر رحمه الله
 كذا في المحيط وينبغي ان يشهد انها ام ولد له كيلا يسترق ولد بعد
 موته كما في قاضيخان (ومكها كالمدبرة) اى مثل حكم المدبرة المطلقة
 فلا تباع ولا توهب وتجبر على النكاح وتزوج عليها وتستخدم وتوطى^٣
 غيرها (الا انها) اى ام ولده (تعنف عند موته) اى السيد (من كل ماله)
 بخلاف المدبرة فانها تعنف من ثلثه والفرق ان الاستيلاء من المواجه
 الاصلية كالاكل بخلاف التدبير فان قلت قد ذكر في قاضيخان
 انه لو اقر في المرض بانها ام ولدى ولم يكن معها ولد تعنف من الثلث
 قلت قد ذكر في المحيط انه لم يصح اقراره بالاستيلاء وانه وصية منى
 تعنف من الثلث (و) انها (لم تسع لدينه) اى دين المولى بخلاف المدبرة
 فانها تسعى له (ولا يثبت) من السيد (نسب ولد الامة) اى كل موطوءة
 بملك اليمين او شبهة (الا بدعوة) بالكسر اى ادعاء كون الولد
 منه (ثم) اى بعد ما ثبت نسب الولد الاول ثبت نسب الولد الثاني
 (بلا دعوة) الا انهم قالوا هذا اذا كانت بحيث يجعل له الوطى^٤

(١) في قوله فادعى الخ (٢) لانه لا اشعار في
 العبارة ح ان الدعوى بعد الولادة فيشمل
 ما اذا كان قبلها وقت الحمل بان ادعى المولى
 ان هذا الحمل منه فانها تصير ام ولد له من غير
 حاجة الى الدعوى ثانيا بعد الولادة ثم عرف
 ام الولد فقال (فام الولد جارية) الخ *

(٣) اى في صبرورة الامة ام ولد (٤) اى
 عند الناس *

(٥) من الغير وان لم ترض (٦) ام الولد
 (٧) اى الحرمة لانها ايضا حرمة *

(١) أي المولى من الكتابة (٢) أي بعد كونها مكتوبة (٣) من المولى بلا دعوة لحرة وطو المكاتبة عليه (٤) حيث قال (ولد الأمة) الخ والمعتقة يطلق عليها لفظ الأمة باعتبار ما كان (ثبت نسبه) أي بدعوة (٥) أي ثبوت نسب ولد المعتقة بدعوة لو ولدت (إلى سنتين) الخ (٦) (إذا) كان (حفظها) من الاختلاط بالمحارم (ولم يعزل) ماءها (فيما لم يعلم حقيقته) والحمل من هذا القبيل (٣) بعد الشراء والظاهر ولو بلا استبراء كما لا يخفى (٤) انشاء في صورة الاخبار (١٥) من الحلال (١٦) أي طلب لحقوق (١٧) أي ما لم يعلم أنه منه للاحتياط وفي ختم الفصل بلفظ النفي حسن الاختتام لانه اذ ان نفى الكلام وقطعه (٢١) أي الاعتناق (٢٢) أي بالولاء مثل ورود السبب في زيل السبب (٢٣) بالاضافة الى الفاعل (بالحكم) المترتب على التناصر (٢٥) أي في العنوان (٢٦) مع ان في هذا الفصل بيان حكمها ايضا (٢٧) أي الموالاة (٢٨) أي المواليين (٢٩) أي اسلام المعاهد (٣٥) أي المعاهد عليه (٣١) أي الاسلام في يده وجهالة النسب شرط (٣٢) ويلزم ضم الاول (٣٣) نشانية اعتق

اما اذا كانت لايجل كما اذا كاتب ام ولده فجاءت بولد بعده فلا يثبت نسبه وكذلك الجارية اذا كانت بين رجلين ثم جاءت بولد فادعيها حتى يثبت النسب منهما ثم جاءت بولد آخر لا يثبت بلا دعوة كما في المحيط والكلام مشير الى انه لو اعتق ام ولد ثم جاءت بولد يثبت نسبه وذا الى سنتين لا غير كما في قاضيخان (لكن ينتفى) نسبه (بالنفي) لضعف الفراش وعنه انه اذا حفظها ولم يعزل عنها لم ينفعها ديانة لان البناء على الظاهر واجب فيما لم يعلم حقيقته وعن ابي يوسف رحمه الله انه اذا وطئها بلا استبراء فلو ولدت فعليه ان يدعيه وعن محمد رحمه الله انه لا يدعيه ما لم يعلم انه منه لانه لا يجمل استلحاق نسب ليس منه لكنه يعتقه كما في الكافي

فصل في الولاء

فانه لما كان مسببا من الاعتناق عند بعض المشايخ او العتق على الملك عند الاكثرين وهو الصحيح كما في المحيط وغيره ذيله به وهو بالفتح لغة القرابة كما في الكافي وشريعة التناصر ويسمى بولاء العتاقة والنعمة ومن حكمه الارث كما في النهاية وغيره فما قال المص انه ميراث يستحق المرء بسبب عتق شخص في ملكه او بسبب عقد الموالاة فتفسير بالحكم وذا غير عزيز وانما لم يذكر الموالاة لقلتها وهي لغة التناصر كما في الحقائق وشريعة ان يعاهد على انه ان جنى فعليه ارشه وان مات فميراثه له سواء كانا رجلين او امرأتين او احدهما رجلا والاخر امرأة كما في الننف وفيه اشعار بان الاسلام على يده ليس بشرط لصحة هذا العقد كما في المبسوط وكذا كونه مجهول النسب وقال بعض المشايخ انه شرط كما في الحقائق (من اعتق) بكسر التاء سواء كان مسلما او ذميا او حربيا من مسلم او ذمي في دار الحرب او غيرها كما قال ابو يوسف رحمه الله

لكن ذهب الطرفان الى ان المسلم او الذمي لو اعتق حربيا في دار الحرب لم يكن له ولاء وكذا لو اعتق حربيا فيها وخلاه وقال ابو يوسف رحمه الله بالولاء والعتق بلا تخليع كما في شرح الطحاوي (باعناق) لكفارة او بدل او غيره لنفسه او غيره وفي المضمرة من اعتق عن ابيه الميت فالولاء له والثواب للميت من غير ان ينقص شئ من ثوابه (او بفرع له) اي الاعتناق كالندبير والاستيلاء والكتابة (او بملك قريبه) بان يملك ذا رحم محرم منه بالشرع او غيره ولو اكتفى عنه بالفرع كان جائزا (فولاءه) اي تناصر العناق او المعتق (لسيد) ان كان حيا ولا قرب عصيته ان كان ميتا فعلى هذا يحتاج الى تصوير لولاء المدبر وام الولد واما اذا اريد به الارث فبيان ان يرتد السيد نعوذ بالله وصار حربيا فيعتقان ثم جاء مسلما فماتا اولم يموتا لكنهما ملكا عبدا او امة ودبرا او استولدا ثم صارا حربيين فمات مدبرهما او ام ولدهما فالولاء له في الصورتين والكلام شامل لما اذا كان ولائكل منهما لصاحبه كما اذا اعتق حربى عبدا في دار الاسلام ورجع الى دار الحرب ثم سبي واشتراه ذلك العبد ثم اعتقه كما في الظهيرية (وان) تبرأ منه و (شرط عدمه) اي الولاء لانه شرط باطل لا يقتضيه العقد (ومن اعتق امة) ظهر حبسها او لا (زوجا) لآخر (قن) غير معتق (فولدت) ولدا لاقل من ستة اشهر او ولدين احدهما اقل منها ومات ذلك الولد (فله) اي لمولى الامة ومعتقها (ولاء الولد) لان العتق ورد عليه (فان اعتق) ذلك الزوج القن ثم مات الولد (جره) اي مد الزوج ولاء الولد من موالى الامة (الى قومه) اي موالى الزوج اي المعتق وعصيته (ان كان بين اعتناق

(١) اي لهذا الحربى (٢) اي تناصر بهذا المسلم (٣) اي الحربى سبيل عبد الحربى اي جعله مختارا اين ذهب (٤) اي من غير شرط التخليع كما عند الطرفين حيث قال وخلاه (٥) اي مال (٦) كالاعتناق مجاننا ثم عمم الاخير بانه (لاجل نفسه) اي المولى (٧) من اقربائه (٨) صور كون الاعتناق للغير (من اعتق) الخ (٩) اي للابن (١٠) اي الابن (١١) اي من المعتق المالك (١٢) اي عن هذا الشق بالفرع (١٣) لانه يجوز ان يجعل ملك القريب من فرع الاعتناق (١٤) من اضافة السبب الى السبب (او) تناصر (المعتق) بالفتح من اضافة السبب الى ما يشعر بعلمه اي لاجل عتقه (١٥) اي تقدير تفسير الولاء بالتناصر (١٦) اي البيان (١٧) اي لتناصر المدبر (١٨) لظهوره (١٩) اي بالولاء (٢٠) كما فسر به اي المصنف كما مر (٢١) اي تصوير ولاء المدبر وام الولد (٢٢) اي المدبر وام الولد (٢٣) اي السيد (٢٤) اي من دار الحرب (٢٥) اي المدبر وام الولد وكذا الضمائر المنة الآتية (٢٦) اي ميراثهما في هاتين الصورتين (٢٧) اي لسيدهما (٢٨) ولو سلم ان الولاء ميراث فمعنى كونه للمولى انه يستوفى منه دينونه وتنصف وصاياه ولو كان لورثته لما كان كذلك وبما قررناه تبين ان ما ارتكبه في دفع ما ذكر من فرض ارتداد المولى منشاءه قلة التدبير بل عدم التدرب لمولوى ابن كمال باشا (٢٩) اي الشرطية المذكورة في المتن (٣٠) اي الصورة كان (ولاءكل منهما) اي المعتق والمعتق (٣١) اي الحربى (٣٢) اي الحربى المولى (٣٣) اي العبد الحربى المسبى يكون ميراث كل منهما للآخر حيث كل منهما اعتق الآخر (٣٤) بالتركيب الاضافى مبتدأ (لاخر) صلة (قن) بالرفع خبر المبتدأ وانما قدم صلته ليتصل (غير معتق) بموصوفه اي قن خالص لآخر (فولدت) اي الامة من ذلك القن (٣٥) اي على الولد بتبعية الام (٣٦) فالفعل مجهول (٣٧) اي المعتق بالكسر تفسير الموالى

(١) بدل اكثر من نصف النخ (٢) ثم علل الاحسنة والاشترط المذكور معا فقال (لانه) اى حين كان المدة بينهما نصف سنة (٣) اى حمل الولد (٤) اى عطف الام فليكن بعد عتق الاب (٥) فلانما لغة يكون لقوم الاب لانه لا يخرج عنها ثم حاصل حديثه تعليل الاحسنة ان نصف الحول كفى لعدم التيقن فيفهم منه كفاية الاكثر بالطريق الاولى وعبارة المصنف يفيد ان النصف غير كافى بل لابد من الاكثر وليس كذلك فالاحسن هو الصواب (٦) اى فى فاء قوله فان اعتق النخ (٧) لانه مرتبط بقوله فولدت وفى خبره يفيد ان عتق الزوج بعد الولادة بلا مهله موت الولد فلذا قال الشارح المحقق هناك ثم مات النخ فعلم منه (ان الولد لومات النخ و) اشارة حيث شرط للجر المدة المذكور فاذا انتفى الشرط انتفى المشروط (على مواليتها) اى الام قبل عتق الاب (٨) اى ذكر مراتب التقدم بالتام بان يقول وهو على عصيته وهو على صاحب الرد وهو على ذى الرحم وهو على مولى المولات (٩) اى ابتداء وكلا بان اكتفى بقوله قدم النسبية عليه (١٥) فسر به بناء (على ما قاله المصنف) حيث فسر الولاء بالميراث لا بالتناصر (١١) بالفتح (١٢) اى التناصر كما هو مدار فهم الظان ثم علل ظنية فهمه بقوله (فان صيرورة المال ميراثا لا يكون الا بعد موته) اى المعتق بالفتح نعم الولاء بمعنى التناصر لا يتوقف على موته لكن الولاء هنا بمعنى الميراث لا التناصر اقول لكن التناصر ايضا لا يظهر الا باعتبار ميراث ماله بمعنى انه اذا اخذ الميراث منه فقد نصره المعتق وقواه (١٣) اى السيد (١٤) اى ذلك الابن (١٥) واحد (١٦) تثنية ابن او العدد لانه جناس (١٧) اى لكل سهم (١٨) بالكسر (١٩) والاقسم بينه وبينهما بالنصف كما هو سهم مورثهم (٢٥) اى السيد (٢١) الاذود والارحام وانما قال فى زماننا لانه ليس بعد زمن الصحابة والتابعين بيت المال حتى يوضع فيه لو لم يوجد وارث فذودوا الارحام وان لم يكونوا من الورثة لكنه اقرب الى الميت فهم اولى مما يدعون الظلمة انه بيت المال لانهم

(٤٣٧)

فصل الولاء

الامة وولادتها) الولد (اكثر من نصف مول) الاحسن نصف الحول لانه حينئذ لم يتيقن وجوده وقت العتق فلم يكن الولاء لمولى الأم وفيه اشارة ما الى ان الولد لومات قبل عتق الزوج لم يجزه اليهم والى انه لا ولاء للنساء كما سيجى والى انه لو اعتق ولم يكن بينهما سنة اشهر لم يجزه لتقرر الولاء على مواليتها (والمعتق) المذكور (عصبة) سببية (قدم) العصبة (النسبية) باقسامها الثلاثة (عليه) اى المعتق فى الارث وقد مر فى النكاح (وهو) اى المعتق مقدم فى الارث (على ذى الرحم) اى قريب لافرض ولا تعصيب له وأعلم انه قد تقرر فى محله ان آخر العصبات هو المعتق ثم عصيته ثم صاحب الفرض النسبى مما يرد عليه ثم ذورهم مكرم ثم مولى الموالاة فالاولى هو الاثام او الترك رأسا لانه تابع الهداية (فان مات) المعتق (السيد) او السبيدة (ثم) مات العبد (المعتق) بلا وارث (فولاؤه) اى ميراثه على ما قال المص ومن الظن ان موت المعتق ليس بشرط لثبوت الولاء فان صيرورة المال ميراثا لا يكون الا بعد موته (لاقرب عصبة سيده) على الترتيب فلومات المعتق عن ابنين ثم مائا ولاحد هما ابن ولاخرا بنان فالولاء بينهما على السواء لانهم فى القرب الى المعتق على السواء فالولاء لا يورث على ما قال اصحابنا فى المحيط وغيره وعن نجم الاثمة ان ذوى الارحام يرثون فى زماننا اذا لم يكن للمعتق وارث كما فى المنية (ولا ولاء) ثابت بحسب الشرع (للنساء الا ما اعتقن)

لا يضعون ماله موضعه (٢٢) يعنى ان قوله للنساء ظرف مستقر غير لانفى الجنس وعامه المقدر ثابت ثم هذا النفى بمنزلة الاستثناء من قوله فولاؤه لاقرب عصبة سيده (٢٣) اما استثناء من النساء او من الولاء لكنهما متلازمان فى المعنى والى الثانى اشار بقوله (الاولاء) ما اى (معتق) بالفتح والجر (او عبد) يعنى ان المضاف الى كلمة ما محذوف وهى عبارة عن المعتق-

- أو العبد وكلمة أو للتخيير في العبارة وفي التعبير بالنكرة إشارة إلى جواز كون كلمة ماموصولة وما يأتي إشارة إلى جواز كونها موصولة فلا منافات (اعتقته) إشارة إلى أن العائد محذوف (بالاعتاق وفرعه) كالتدبير والكتابة والجر إشارة إلى أن أو آخر الحديث مندرج في عبارة المصنف وليست من باب الاكتفاء وإلى الأول أشار بقوله (أو) المعنى (الأول لمن في وقت من الأوقات) (ال) لمن (وقت اعتاقهن) يعني استثناء من النساء بطريق الاستثناء المفرغ (فعلى) المعنى (الأول ماموصولة) فورد عليه أن كلمة ما غير العقلاء دفعه بقوله (وقد يستعمل) كلمة (في ذوى العلم) أى العقلاء بناء (على أنه) أى ذوى العلم الذى ههنا (ناقص في بعض الصفات) أى العقل مثلاً لأنهن ناقصات العقل والدين (وعلى) المعنى (الثاني مصدرية) الخ (أو) مصدرية حديثة لكن (بحذفه) أى الوقت مضافاً (ويحذف) مضارع (الضمير) العائد إلى الموصول (على الأول) أى الموصولية كما مرنا (وفي) المعنى (الثاني) وهو المصدرية (يجوز الحذف) أى حذف المفعول فالعنى الوقت اعتاقهن عبداً أو حذف المضاعى إلى المصدر بمعنى الأول اعتاقهن أو حذف المضاف إلى ضمير الجمع المؤنث بعد المصدر بمعنى أو الوقت اعتاق معتقهن واليهما أشار الفاضل أبو

(٦٣٨)

فصل الولاء

أى الأولاء معتق أو عبد اعتقته بالاعتاق أو فرعه أو لا ولألهن في وقت الأوقت اعتاقهن فعلى الأول ماموصولة وقد تستعمل في ذوى العلم على أنه ناقص في بعض الصفات فمأخوذ بغير ذوى العلم وعلى الثاني مصدرية زمانية بمعنى الوقت أو بحذفه ويحذف الضمير على الأول وفي الثاني يجوز الحذف والتنزيل منزلة اللازم (كما في الحديث) ليس للنساء من الولاء إلا ما اعتقن أو اعتق من اعتقن أو كاتب أو كاذب من كاتب أو دبرن أو دبر من دبرن أو جر ولأه معتقهن أو معتق معتقهن أى ما اعتقته أو اعتقه من اعتقته وصورته امرأة اعتقت عبداً ثم هو اعتق عبداً ملكه ثم مات العبد الأول ثم مات الثاني ولم يكن له وارث سواها فولأه لها وقوله جر عطف دبر أو اعتق ولأه مفعوله ومعتقهن فاعله وصورته كصورة الباقى ظاهرة مما مر ومن الظن أن قوله ما اعتقن منصوب أو مجرور باللام أو الباء المقدرتين أى الإباعتاقهن وفى المنية عن نجم الأئمة أن بنات المعتق ترث فى زماننا إذا لم يكن للمعتق وارث والحديث متضمن للآخر وكفى ذلك رعاية لحسن الاختتام *

المكرم ويؤيد الأول قوله (و) يجوز (التنزيل) أى تنزيل المتعدي وهو اعتقن (بمنزلة اللازم) وهو اعتقن فلا يقتضى حذف المفعول لكن المفعول بحاله كما كان وبيانه فى علم المعانى (أى ما اعتقته أو اعتق من اعتقته) يعنى أن عوائد الموصول محذوف إلى آخر الحديث (أى المعطوف ٢) فعل ماضى (عطف على دبر) قرباً (أو) على (اعتق) أصالة (ولأه) منون منصوب (مفعوله) وتنوينه عوض عن الضمير المضاعى إليه لو كانت كلمة ماموصولة والمعنى الأولاء ما جر ولأه معتقهن أو الأوقت جر معتقهن ولأه ٣) بالرفع ٤) أى جر ٥) أى الجر مبتدأ خبره ظاهرة كصورة البواقى من الكتابة ومعطوفها ومن التدبير ومعطوفه ٦) (ومن الظن) من أى المكرم أن قوله ما اعتقن الخ (منصوب) على الاستثناء حيث قال إلا اللاتى اعتقن الخ (أو مجرور باللام أو الباء المقدرتين أى الإباعتاقهن) أوله ولم يذكره كالظن للعلم من الباء وأما الاحتمال الآخر أن على المصدرية غير الجر فما قبله الشارح المحقق ولذا لم يدخلهما فى الظن ثم ظنية الجر أن تقدير حرف الجر ساعى وله مواضع مقررة لاقباصى وما نحن فيه ليس منها وظنية النصب لأن المقصود من الكلام بيان حكمهن لبيان ذوات اللاتى

اعتقن فلا بد من حذف المضاعى (أن بنات المعتق)

كتاب

بالكسر (ترث فى زماننا) الذى ليس فيه بيت المال الشرعى (إذا لم يكن للمعتق) بالكسر (وارث) عصبة وأما عدم الوارث للعبد المعتق فمحفوظ فى أول مسألة المقام حيث قال فى شرح ثم مات العبد المعتق بلا وارث ٧) أى فى قوله كما فى الحديث لأن المراد بالحديث الحديث الكامل إلى آخره (ملا سعيد ابن أحمد ٧) (و) لفظ (الحديث) فى قوله كما فى الحديث (متضمن للآخر) أى لآخر مصداقات ثبوت الولاء للنساء وهو قوله عليه السلام أو معتق معتقهن فانهم يقولون فى العرف الآية يعنى اقرأ الآية إلى آخرها الحديث يعنى اقرأ الحديث إلى آخره فمعنى قوله كما فى الحديث أسرد المستثنيات سروداً مثل السرود الذى فى الحديث النبوى ثم لو قال والحديث متضمن لآخر الكلام (وكفى ذلك) أى تضمن الآخر (رعاية لحسن الاختتام) أى ختم آخر الكتاب بما ينسب هذا المرام على ما هو شأن المصنف من الالتزام فى ختم أو آخر كتب الفقهاء الكرام كان مسجعا بفقرات لها قوام *

(١) المص بيان المكاتب (ك) بيان (الاستيلاد في التذليل) اى فى جعله زيلا (ل) كتاب العتاق) وكذا التدبير فذكر الاستيلاد انما هو مثلا واما الولا فلا مناسبة للكتابة به كما لا يخفى (س) اى المصنف (ع) بل اوردته فى عنوانات الكتب (هـ) من الكتب فانها مضافة الى المصادر لا اسما المفعول (٦) اى عن لفظ الكتابة الى لفظ المكاتب وان كان بمعناها (للتفادى) اى الفرار (عن نوع تكرار) لفظا بما بعده حيث اتى باظهار لفظ الكتابة لان التعريف للكتابة الصحيحة بخلاف ما فى العنوان فانه يعم الفاسدة ايضا ليصح البحث عنها فيما بعد فالتكرار من حيث اللفظ فقط ولذا زاد لفظ النوع واما توهم التكرار بما قبله من لفظ الكتاب باعتبار انه بمعنى الكتابة او مصدر مثلها فيكون بمنزلة كتاب الكتاب او كتابة الكتابة فقام من عنوان كتاب المكاتب (٦٣٩)

كتاب المكاتب

لم يجعل كالاستيلاد فى التذليل للعتاق ولم يعنون بالفصل لكثرة مباحثه والمكاتب الكتابة فانه مصدر ميمى فيكون موافقا للباقي والعدول عنها للتفادى عن نوع تكرار وهو مستحب ان علم فيه خير اى امانة ورشد فى التجارة وقدرة على الاكتساب كما فى قاضيخان وقيل اى اداء الفرائض وقيل عدم الضرر بالمسلمين والا فالأفضل ان لا يكتب كما فى شرح الطحاوى (الكتابة) لغة مصدر كاتب عبده كما فى الأساس والمقدمة وقال الراغب انها ابتياع العبد نفسه من سيده بما يؤدى من كسبه واشتقاقها من الكتابة التى هى الايجاب او النظم ولو اضمر لكان اظهر وشريعة (اعتاق المملوك) اى العبد والامة (يدا) تمييز اى اعتاق يد وهو التصرف اى التملك والتملك وماضيه ازالة المولى عن نفسه ملك اليد وتمليكك الى العبد (حالا) اى فى الحال وزمان العقد فيملك البيع والشراء والخروج الى السفر وغيرها وان نهاه المولى (ورقة) اى ذاتا فانها وان كانت فى الاصل العنق الا انها جعلت كناية عن مجموع ذات الانسان تسمية لكل باسم الجزء (مآلا) اى فى وقت اداء بدل الكتابة عند عامة المشايخ ومآلا فيزول ملك الرقبة

ايضا لانه بمعنى الكتابة ومصدر ميمى من المجرد كما اسلف فلا مخلص عن هذا التوهم مع ان المضاف بمعنى المسائل والالفاظ او التصديقات المتعلقة بمسائل الكتابة والمضاف اليه بمعنى عقد الكتابة الاعم وبما حررنا فى توجيه التكرار اندفع ما يأتى من قوله (ولو اضمر لكان اظهر الخ) لان الاظهار له وجه صحيح كما عرفت مع انه ينافى التفادى لان التكرار الغبيح هو الثانى ولا تكرار فى الدرجة الاولى لانه على المص تدارك المقام الثانى بان اضمر فيه مثلا لوصح او الفرق بما وجهنا به فلماذا صححنا الاظهار بحيث لا يرد عليه اولوية الاضمار وقيدنا التكرار بحينية اللفظ فقط وانه تكفى نكتة بعد الوقوع فتأمل ولا تغفل عن تطبيق الكلام (٧) اى شراؤه (نفسه الخ) (٨) اى جعل الشئ واجبا وفرضا كما فى قوله تعالى (كتب عليكم الصيام وقولهم الصلوة المكتوبة) او النظم اى نظم الكلمات وجمع الحروف كما فى قول المولى الجامى نظمها فى سلك التقرير فلا يرد ان الاولى او النثر حيث يقابل الكاتب بالشاعر والشعر هو النظم والكتابة هو النثر (٩) اى قيل هو اعتاق المملوك الخ بالارجاع الى ما فى العنوان (١٥) وجه الظهور ان فى الاضمار هداية الى ان المكاتب مصدر لا اسم مفعول بخلاف الاظهار بالاعادة فانه يوهم انه اسم مفعول لا مصدر ولذا اعاد وفيه انه لواضرا لا يصح العدول فى العنوان عن لفظ الكتابة لانه لا تكرار ح فلا عليه التفادى منه وقد التزمه اولا وصححه وعلمه وايضا الاظهار

لا بد منه لتحقيق عرفته وما يقال من ان المعرفة اذا اعيدت فهى عين الاولى فليس على اطلاقه وارتكاب الاستخدام تكفى وليس هو فى مثابة ايضا ح الاظهار ولذا ارتكبه دونه كما فى قول القزوينى التشبيه الدلالة على مشاركة امر الخ وقول الجامى هو ما اشتمل على علم المضاف اليه والمضاف اليه كل اسم الخ (١١) من نسبة اعتاق الى المملوك (اى اعتاق يد) المملوك (١٢) اى اليد فى اصطلاح الفقهاء (التصرف) الخ (١٣) اى التعريف (ازالة) الخ (١٤) اى اليد عطى على الازالة اعلم ان اعتاق يد المملوك هو تمليك يد (الى) نفس (العبد) وما قبله امر لازم منه ضمه فى التعريف ولذا قال حاصله الخ (١٥) ظرف مآلا (١٦) عطى على مآلا اى ورقة حالا فى الحال ايضا (فيزول ملك) المولى

ايضا لكن لا يملكها الا عند الاداء كشرط الخيار على ما قال بعضهم كما في
شرح الطحاوي وحكمه في جانب المولى حال اثبوت ولاية طلب المال وما لا
حقيقة الملك في البذل وانما سمي هذا العقد كتابة اما لانه يكتب العبد
على نفسه لمولاه ثمه ويكتب المولى له عليه العتق اولان فيه ضم حرية
اليدين الى حرية الرقبة واما الخط فقد لا يكتب لانه غير واجب (فان كانت)
بلفظ الكتابة وقال كاتب (قنه) اي مملوكه بقربنة التعريف فيتناول المدبر
وام الولد (ولو) كان (صغيرا يعقل) البيع والشراء بان يعرف البيع
سالب للمالك والشراء جالب كما في الكرماني وزاد في المضمرات ويعرف
الغبين اليسير من الفاحش وفيه اشعار بان غير العاقل لا يصير مكاتباً
حتى لو ادى المال عنه غيره لم يعتق ويسترد ما دفع كما في الزاهدي
وغيره (بمال) معلوم صالح للمهر برضاها كما في النظم وفيه اشعار بجواز
الكتابة على عين لغيره كالمكيل والموزون والمذروع والظاهر الفساد كما
في قاضيخان (حال) اي معجل من ممل عليه الدين حلولا اي وجب ولزم
كما في المغرب (او نجم) اي مفرق في الاداء والعرب تسمى المفرق نجما
كما في التهذيب وقال الراغب اصل النجم الكوكب الطالع ويقال نجمت
عليه اذا وزعته كانتك فرضت ان تدفع عند طلوع كل نجم نصيبا ثم صار
متعارفا في تقدير الدفع بما قدرته (او مؤجل) اي مجهول له اجل وهو
المدة المضروبة للشئ كما في المفردات وفيه اشارة الى ان الاجل لو كان
مجهولا كالحصاد جاز الكتابة والى انه يكفي مجرد العقد اذا كان بلفظ الكتابة
ولا يشترط ان يزداد عليه ان ادبت فهو حر وان عجزت فحق خلافا للشافعي
رحمه الله كما في النظم (او) ان كاتب بغير لفظ الكتابة و (قال جعلت)
لازما (عليك الفا) من الدراهم فقدم المفعول الثاني على الاول ثم وصف
بقوله (تؤديه نجوما) اي في اوقات فانها جمع نجم يسمى بالوقت كما

(الرقبة ايضا) اي كزوال ملك اليد (لكن)
العبد (لا يملكها الا عند الاداء كشرط
الخيار) اي للمشتري يزول ملك البائع
لكن لا يملك المشتري الا عند اسقاط الخيار
(١) قيد حالا في مقابل قوله عند عامة الخ
هذا حكمه في جانب العبد (و) اما (حكمه)
اي الكتابة والتذكير باعتبار الاعتناق
(٢) اي في زمان العقد (٣) اي يد العبد
(و) اما التعليل بـ (الخط) اي الكتابة
المذكورة (ف) ليس بمطر دلالة (قد لا يكتب الخ
(*) قوله لانه يكتب العبد اه نظرا الى
الكتابة بمعنى الايجاب وقوله اولان فيه ضم
حرية العبد اه نظرا الى الكتابة بمعنى
النظم كما مر في الشرح ابن احمد الشرداني
(٤) اي في قيد يعقل (٥) اي ذلك الغير
(٦) حيث لم يقل بماله (٧) متكلم
بالتشديد (٨) اي فرقته وقسمته (٩) اي
فرض (١٥) بناء الخطاب معلوم او بالباء
الجازة مجهول (١١) اي في اطلاق قوله مؤجل
اشارة الخ (١٢) اي وفي الاكتفاء في جانب
الشرط في هذا الشق بالكتابة بلفظ فقط
من غير ان يضم ما شرط في الشق الثاني
اشارة الى انه (يكفي مجرد العقد) الخ (او)
كاتب كلمة او من المتن (بغير لفظ الكتابة)
بقريته البقول الآتي وما سبق للتقابل بهذا
(١٣) وهو لازما عليك لكونه ظرفا وثانويته
لكونه من الاوصاف من شأنها المحمولية
(١٤) وهو اللفظ لكونه من الذوات ومن
شأنها الموضوعية (ثم وصف) الالف (سمى)
فعل ماض مجهول (بالوقت) اي سمي الوقت
بالنجم فالباء زائدة داخلة في المسمى
او مقلوب المكان في الاصل داخلة في الاسم
وهو النجم

في المغرب ثم وصفه وقال (اولها) بالنصب اي في اَوَّل النجوم (كذا)
اي خمسمائة مثلا (واخرها كذا) اي خمسمائة (فان اديته فانت حر
وان عجزت فتن) اي فانت عبد وانما اشترط هذان الشرطان ليكون
العقد متفقا والا فالاول كافى عندنا كما مر وبه صرح الكرماني (وقبل
العبد) المال عطوف على قال او كاتب (صح) الكتابة ولزم المال بالتمام
وقال بعضهم انه يندب حط بعضه كما في شرح الطحاوي وغيره (وخرج
من يده دون ملكه) مستدرِك بصريح التعريف الا انه ذكر ليتفرع مسائل
الاولى على القيد الثاني والباقية على الاول الا ان الفاء اولى حينئذ
في قوله (وعتق) المكاتب كله لبقاء الملكية (مجانا) اي بلا بدل قبل
ادائه (ان اعتق) اي اعتقه السيد الصحيح لا المريض فان تصرفه يعتبر
من الثلث (وغرم) اي ضمن السيد (العقر) اي مقدار مهر مثل
المكاتبه او مقدار بدل اجارتها للوطى لو كان الاستئجار مباحا والغنوى
على الاول كما في استيلاد المضمرات (ان وطى مكاتبته) لانها خرجت
من يده (و) غرم (الارش) اي دية الجراحة (ان جنى عليه او على
ولدها) اي جرح احدهما (او) غرم المثل او القيمة ان جنى على (مالها)
اي اتلفه وكذا غرم ارشهُ ان جنى عليه كما في قاضيخان فالاولى تذكير
الضمير لتدخل المكاتبه تبعا فان التخصيص موهم بخلاف العكس (وصحت)
الكتابة وانما انت ههنا تنبيهها على جواز الوجهين كما عرفت (على حيوان
ذكر جنسه) كالعبد والحصار (فقط) اي لانوعه كالتركي والهندي ولا صنته
كالجيد والردى (ويؤدى) المكاتب (الوسط) بين الجيد والردى من ذلك الجنس
(او قيمته) اي الوسط في العبد اربعون دينارا عنده وعلى قدر غلاء
السعر ورضه عندها ولم يقدر في غيره بشئ ولو كاتبه على مال متقوم

(١) يعنى هو مفعول فيه لتؤدى على انه بدل
من نجوم او قوله كذا مفعول (لتؤدى) اي تؤدى
(خمسمائة مثلا) على انه بدل من هاء الضمير
ولا اعلم وجهه لم يجعله مبتدأ وكذا خبره
بمعنى نجم كذا اي عقرب مثلا مع انه الظاهر
من الابدالين المذكورين (٢) اي قوله فان
اديته الخ وان عجزت الخ (٣) اي ليجرد ان
يكون العقد (متفقا) اي بيننا وبين الشافعي
(والا) يكن لاجل هذا (فلا) حاجة اليهما لان
الشرط (الاول) اي قوله وقال جعلت عليك
الفاتوى به الخ كافى لصحة عقد الكتابة (عندنا
كما مر) بقوله والى انه يكفى الخ ولا يشترط الخ
(٤) يفهم منه ان كاتب هناك مقدر وان قوله
او قال عطوف بتقدير المعطوف على قوله
كاتب قنه الخ وليس هو اعادة ما قبل المعطوف
عليه (٥) اي في هذه الصورة ولا لزوم التمام
(الاولى) وهو العتق مجانا (للقيد الثاني)
وهو دون ملكه فالنشر على غير ترتيب
(اللف ٦) اي حين كان ذكره للتفريع (٧) اي
للوطنى (٨) اي الشخص الكاتب ذكر او انثى
فلا غبار في التذكير (٩) فسر الجناية هنا
بالجرح وفي المعطوف بالانثى فلزم الجمع
بين الحقيقة والمجاز الا ان يقال انه من قبيل
تفسير المفهوم العام وهو الاضرار مثلا باحد
بصدقاته الخاصة المناسب بالمقام (١٥) اي
كالمكاتبه (١١) اي المكاتب (١٢) اي ضمير
عليها وولدها (١٣) اي المؤنث في حكم
المذكر (١٤) اي بطريق التبعية اي تبعية
الفرع هو المؤنث للاصل هو المذكر
(١٥) اي بما لا سبيل لعمومه كصيغة التأنيث
مثلا لانه لم يعهد اتباع الاصل للفرع (موهم)
لخصوص الحكم بما خص به (١٦) اي الاتيان
بماله جهة العموم كالتمثيل بالمذكر مثلا
(١٧) اي ضمير الكتابة (ههنا) وقد ذكره
في قوله صح (١٨) اي التأنيث والتذكير
في ضمير لفظ الكتابة لكونه مصدرا (١٩) اي
في قوله صح او المراد قوله ولو اضر لكان اظهر
الخ فتأمل وجه التنبيه (من ذلك الجنس) اي
الذى ذكر في تعيين الحيوان الذى كوتب
عليه (٢٥) بالخاء المعجمة ضد الغلا (٢١) اي
قيمة الوسط من الفقهاء (٢٢) اي العبد

١) اي في اشتراط ذكر الجنس (٢) لان ذكر
المقدار في المثليات بمنزلة ذكر الجنس
في القيميات حال كونها (واقعة على قيمته)
اي قيمة العبد المستفاد المدا في المقام لا
الميو ان السابق ذكره في الكلام وصور
في الدرر بان قال ان ادبت الى قيمتك
فانت مر او كاتبك على قيمتك (٣) اي اداء
القيمة (٤) اي العبد والمولى بان المؤدى
هو القيمة (اثنان) من المقومين (٥) اي
الاعلى من القيمتين (٦) اي في قوله على
قيمه (٧) لان علة الفساد فيما على قيمة
العبد هو الجهالة وعدم التعيين والثوب
كذلك بل اعلى لان القيمة الوسط في العبد
مقدر دون غيره كما مر (٨) احتراز عن
قيمتها (فلو) تفريع قيد من المسلم (كاتب ذمي)
اي لاسلم (على نحو الحمر) مما لم يتقوم لكنه
المعلوم المقدار (٩) اي في فساد الكتابة على
نفس خمر الخ (اشعار بانه لو ادى الحمر عتق)
حيث هو حكم الكتابة الفاسدة كما اشار اليه
بقوله لكن يعتق باداء القيمة الخ (١٠) اي فيما
على خمر الخ الابداء قيمة (نفس العبد) الخ
(ان ادى المشروط) وهو الحمر والخنزير
(فما في الهداية) تفريع لقوله ان ادى
المشروط الخ من الحصر بقوله لا يعتق (الابداء
قيمة الحمر) فهو (مشكل) قال الفاضل وان قل
مراد صاحب الهداية بقيمة الحمر قيمة العبد
وانما اضيفت الى الحمر لادنى ملايسة لانها الزمت
بذكر الحمر في العتق فلا اشكال الخ (١١) اي
العبد (كما) صرح (لولده) اي المكاتب
(والمحاباة) من المكاتب (فيهما) اي البيع
والشراء (على هذا الخلاف) اي بينه وبينهما
(١٢) اي المص (صح له التجارة) بدل البيع
والشراء (لكن) الحكم (شاملا لمثل المضاربة)
الخ من انواع التجارات (١٣) اي في تقييد
الانكاح بالامة (١٤) اي المكاتب (اصلا)
اي لامة ولا حرة (حتى لو) زوج عبد المكاتب
(و) اجار (هو) (بعد العتق) اي بعد اداء
بدل الكتابة (لم ينفذ ولا) يجوز (انكاح امته
من عبده) اي عبد نفس المكاتب لانه ليس
بانكاح في الحقيقة بل هو مجرد طلب التزايد

الاسفل (ان ادى) الاسفل بدل كتابته (بعد عتقه) اى الاعلى لانه صار حراً (ولسيده) اى الاعلى ولاؤه (ان ادى قبله) اى عتقه (ولا) يصح (تزوج) بنفسه وبالتوكيل الاباجازة السيد فان اعتق قبل اجازته نفذ ذلك النكاح على المكاتب كما مر في النكاح (و) لا (هبتة ولو بعوض و) لا (تصدقه الابيسير) منهما وهو ماديون الدرهم لانه قليل يتوسع فيه الناس كما في الكرماني وفيه اشعار بانه لو اهدى بطعام او دعى اليه فلا بأس بقبول ولو اهدى بالدرهم او الثياب لم يقبل كما في المحيط (وتكفله) بالنفس او المال وفي المضمرات لو كاتب عبده كتابة واحدة بالفله ان يطلب كل واحد منهما بجميع الالف وان لم يذكر الكفالة (واقراضه) لانه تبرع لم يدخل تحت الكتابة وينبغي ان يجوز باليسير كالهبة (واعتاق عبده ولو بمال و) لا (بيع نفس عبده منه) اى من عبده لان فيهما استقاط الملك واثبت الدين على المفلس (انكاهه) اى عبده كما اشار اليه (والاب والوصى في رقيق) الحر (الصغير كالمكاتب) حكما فيملكان كتابة فنه وانكاح امته لا اعتاق عبده ولو بمال ولا بيع عبده وانكاهه (واذا عجز عن نجم) ولو اولاً (ان كان له) اى المكاتب (وجه) كدين ومال ولو في سفره (سيصل) ذلك الوجه الى المكاتب (لا يعجزه) من التعجيز اى لا يعجل (الحاكم) والغاضى بتعجيز المكاتب بل بمهله (الى) يومين او (ثلاثة ايام) فانها مدة ابراء العذر في الغالب كشرط الخيار وقصة الاخبار وامهال من ادعى الدفع ببينة حاضرة وامهال الديون المقر ليحضر المال او ليبيع عينا في يده وامهال المرتد كما في الكافي (و الا) يكن له ذلك الوجه (عجزه) الحاكم عند الطرفين وقال ابو يوسف رحمه الله لا يُعْجَزُهُ حتى يتوالى نجمان والاوّل هو الصحيح كما في المضمرات (وقسحها) اى فسخ الحاكم الكتابة وان لم يرض المكاتب

(١) اى الاعلى (٢) اى ادى بدل الكتابة (على) ضرر (المكاتب) لاعلى السيد

(٣) اى في باب نكاح البن من ان الاعتاق اذن دلالة (٤) اى من الهبة والتصدق يشير الى ان الاستثناء قيد المسئلتين معا

(٥) اى في تخصيص الهبة والتصدق بالنفس من بين الانعام (اشعار بانه لو اهدى) بفتح الهمزة (ادعى) شخصا (بقبوله) من المكاتب اى يحمل اكل المدعومنه (لم يقبل) مجهول اى لا يجوز قبولها منه (٦) اى لم يشترط

(٧) اى كفالة كل واحد منهما عن صاحبه والمقصود من هذا النقل ان المنفى صيرورة المكاتب كقبلا لا اخذه (٨) اى المكاتب

(٩) اى المص بقوله وانكاح امته الخ وقد مر

(١٥) اى في نجم اوّل (وقصة) اى حكاية (الاخبار) فانهم تقصون غالبا اخبار ثلثة ايام والسامعون بقبولها لا ما طالت مدته (ليحضر المال) بكسر الضاد (في يده) فيؤدى دينه من ثمنه

به (بطلب سيده) الفسخ (أو) فسخها (سيده) بنفسه بلا قضاء (برضاه)
 اى المكاتب وفي فسخه بدون رضاه روايتان وفيه اشعار بان المكاتب
 ليس له ان يعجز نفسه بلارضاء السيد فان الكتابة لازمة في جانبه على
 ماذهب اليه محمد بن سلمة رحمه الله الا انه خلاى ماذهب اليه اصحابنا
 فان الكتابة غير لازمة فيه عندهم على ما قال ابو بكر الباخي رحمه الله
 عليه كما في المحيط (وعاد) بالفسخ (رقه) كما كان اولا وفيه اشكال فانه
 مشعر بان الرق يزول بعقد الكتابة وقد مر ان الزائل هو اليد وان
 الرق حق الغير والعبد لا يقدر على ازالته كما حققنا ولذا قال في
 الهداية عاد الى احكام الرق فالتحقيق ان الرق ثابت فيه الا ان الكتابة
 منعت المولى عن بعض الاحكام فلو قيل بجذبي المضاف وهو الحكم لاندفع
 الاشكال (وما) كان (في يده) من الاكساب ملكا (لسيده) ملكا مؤكدا
 عند ابي يوسف رحمه الله وملكا مبتدأ عند محمد رحمه الله ولهذا لو
 آجر المكاتب امة ظهرا ثم عجز بطل عنده خلافا لابي يوسف رحمه الله
 كما في الكرماني (فان مات) متجاوزا (عن) اداء (وفاء) اى مال يفى
 بما عليه اى مات وترك مالا وافيابه (لم تفسخ) الكتابة لانه عقد معاوضة
 وفيه اشعار بانه اذا لم يترك وفاء تفسخ حتى لو تبرع احد بالبدل لا
 يقبل منه وهذا قول ابي بكر الاسكافي وذهب الفقيه ابو الليث الى انه
 لا تفسخ بدون الحكم كما في الصغرى واعلم انه اذا مات عن وفاء وعليه
 ديون بدئى بدين الاجنبى ثم بدين المولى ثم ببدل الكتابة كما في
 المحيط (وقضى البدل) حينئذ (من ماله) الذى لم يتعلق به دين
 (وحكم بموته) اى المكاتب (حرا) في آخر جزء من اجزاء حيوته عند
 الاكثرين ومنهم من يقول انه يعتق بعد الموت بان يقدر حيا قابلا للعتق
 كما يقدر المولى ميتا حيا مالا معتقا كما في الكرماني (و) حكم للوارث

(١) اى السيد (٢) اى فى كلام المص من
 انه لا بد للفسخ من رضاء السيد (اشعار)
 ظاهر (فى جانبه) اى العبد

(٣) اى فى قوله وعاد رقه

(٤) وهو الله تعالى وقد مر فى فصل عتق
 البعض تفصيله
 (٥) اى فى المكاتب

(٦) مثل تصرف اليد (٧) بمعنى عاد حكم رقه

(٨) اى اجارته

(٩) بالتركيب الاضافى

(١٠) اى من جانب المكاتب (١١) اى
 الانفساخ (١٢) اى حكم القاضى وفسخه

(١٣) حال اى اذا مات المولى ثم مات المكاتب
 عن وفاء او بالعكس يقدر المولى حيا مالا
 للعتق كما يقدر المكاتب حيا قابلا للعتق
 فكان المولى اعتقه

(سيدا كان) الوارث (او غيره) من ورثة السيد

(١) فاصله ورث قلبت الواو همزة لثقل الكسرة على الواو وخفة الهمزة المنفردة في صدر الكلمة ولم يعوض هنا وربما يعوض كما في ثبة وعدة (٢) اى بالحكم بالموت حيا والارث منه دون ان يقول ايضا ويصح وصاياه (٣) يعنى اى التدبير من جملة الوصايا (٤) اى تدبيره (٥) اى المولودون قبلها (او) حال كون المكاتب قد شراهم الخ (والديه) بفتح الدال للتغليب وان عليا (ومولوديه) بكسر الدال وان سفلوا (٦) اى قوله شري (مجاز) من قبيل ذكر السبب وهو الشري وارادة المسبب وهو الملك اللازم الاعم منه (و) ضميرهم (استخدام) حيث يرجع الى البنين بالارادة منهم من بينهم وبين المكاتب ولاد فيعم الوالدين ايضا كما فسر (٧) اى الوالدان والمولودون (يدخلون) فى الكتابة (او) حكم بعنف ابنه حال كونه (قد) كوتب المكاتب هو وابنه) الخ (٨) اى المكاتب وابنه (معلا) باتحاد الكتابة (كشخص واحد) (٩) اى قوله او كوتب الخ تفريع على ما قدر بقوله او عتق ابنه الخ (معطوف) بتقدير المعطوف (على عتق بنيه) يعنى ان لفظ عتق ابنه هنا مقدر فيعطى هو على عتق بنيه الذى هو معطوف على موته وليس هو اعادة ما قبل المعطوف عليه بان يعطى قوله كوتب على شراهم او ولدوا (١٥) الاول لقربه الفاضل ابو المكارم والثاني لاصلته الفاضل البرجندى فلا يصح اعادة عتق بنيه هنا مع وجود لفظ ابنه نعم لو اضرب له وقال او كوتب هو وهم الخ فلا محالة نسبوه له الى التساهل والشارح المحقق جعله من قبيل العطف يتقيد بالمعطوف على عتق بنيه وجعل قوله كوتب هو الخ حالا من فاعل هذا المقدور وجعل لفظ ابنه عطف على المستتر فى كوتب لتأكيد به و قال هو اى لفظ ابنه (من) قبيل (وضع) الاسم (الظاهر موضع الضمير) وهو هم كما عرفت فقال (٩) قد ظهر ما عطفنا ووضعنا انه (لا تساهل فيه) اى عطف او كوتب الخ (١٥) ومر منابيه (فادى) بعد العجز (اليه) اى المولى (لا يطيب له) على ما هو مشار الفاء (لكن) فالاستدراك اعترض على اشارة المتن كما هو عادته (لان الحبث فى الاخف) لا فى المأخوذ

سيدا كان او غيره باخذ (الارث) اى الميراث والهمزة بدل من الواو (منه) اى من المكاتب والاكتفاء مشعر بان وصاياه باطلة فلا يعتبر تدبيره فيقسم بعد ادائها البديل بين الورثة لا غير كما فى المحيط (وعند بنيه) اى حكم بعنف اولاده ذكورا واناثا فى آخر حياة المكاتب فان الاناث يدخلن تغليبا حال كونهم قد (ولدوا فى) وقت (كتابته) لا قبلها فلا يعتقون (او) قد (شراهم) اى ملك والديه ومولوديه بالشراء او غيره من اسباب الملك فهو مجاز واستخدام فلا يعتق بالملك غيرهم من امرأته وسائر ذى رحم محرم عنده خلافا لهما والاصل ان من يدخل فى الكتابة يعتق ومن لا فلا وهم يدخلون اتفاقا واما غيرهم فلا يدخلون عند استحسانا ويدخلون عندهما قياسا كما فى المحيط (او) عتق ابنه قد (كوتب) المكاتب (هو وابنه) حال كونه (صغيرا او كبيرا بمرة) اى بكتابة واحدة فانهما جعلتا كشخص واحد فهو معطوف على عتق بنيه وابنه على المستتر فى كوتب وهو من وضع الظاهر موضع الضمير فلا تساهل فيه كما ظن (وطاب) اى حل (لسيك) الغنى (ان ادى) المكاتب (اليه) شيئا (من صدقة) اى زكاة او غيرها (فعجز) فلو عجز فادى اليه لا يطيب له لكن الصحيح انه يطيب لان الحبث فى الاخف لانه ذل على اصل ابي يوسف رحمه الله ولتبديل الملك عند محمد رحمه الله كما فى الكافى فلو قال وعجز كان احسن (ولا تنسخ) الكتابة (بموت السيد) والا لبطل حق المكاتب (وادى) المكاتب (البديل الى ورثته) اى وارثه الكبير ووصى الصغير (على نجومه) اى على وجه وقع العقد عليه من النجوم

(١١) اى الاخف (١٢) عطف على لان الحبث الخ (١٣) يعنى بالواو مكان الفاء (١٤) لكونه على وفق الصحيح

(١) اي الورثة (٢) اي بقوله لتوقف الاعناق على الملك الخ (٣) اي هبة الورثة المكاتب لنفسه (كالاعتاق) حكما في انهما يصحان استحسانا لوجهه لانقياسا لوجهه (٤) اي المص بلفظ عتق (٥) اي لان المكاتب اذا عتق تم امره وختم سعيه **كتاب** في شرح رموز كتاب الايمان الخ (بها) اي بالايمان (٦) اي الضدية (٧) بتخفيف وكسر في اللام لاطلاق المولى المكاتب عن ربيعة الرقية (٨) بكسر الهمزة المشددة لتقييد اليمين الخالف اما بالحمل او بالمنع * قوله عقب الكتابة اه اراد ان يوجه اتصال كتاب الايمان بكتاب

(٦٤٦)

كتاب الايمان

(وان اعتقه بعضهم لا يصح) اعتاقه نصيبه لتوقف الاعناق على الملك

والمكاتب غير مملوك لاحد (وان اعتقه) جميعا او متفرقين (عتق مجانا)

استحسانا لانه جعل اعتاقهم اسقاطا لبدل الكتابة لاقياسا لما ذكرنا والابرار

والهبة وما في معناه كالاعتاق حكما ولا يخفى ما يرعاه من وجه حسن الاختتام

(كتاب الايمان)

عقب الكتابة بها لما بينهما من الموافقة في المخالفة فان الكتابة مطلقة

واليمين متبذة والاطلاق مقدم على التقييد والايمان اي ايقاع الايمان

جمع اليمين لغة اليد اليمنى على ما في عامة الكتب فليست بمصدر

كالطهارة وغيرها ولذا جمعت مع حذى وماء دون سائر الكتب وشرعية

ما قوى به العزم على الفعل او الترك وانما سمي به لانهم يتماشون

بايمانهم حالة التحالف وهو على ما في المبسوط والتحفة وشرع الهداية

وغيرها قسما قسما وجملة شرطية سيأتي تفسيرها فمن الظن السؤال

يجعل القسم الثاني خارجا عن اليمين الشرعية ولا يكره الحلف به عند

الجمهور سيما في زماننا لقلقه بمبالاة الناس بالقسم الاول ولا يكره الحلف به اتفاقا

وان كان تغليظا اولى كما في الكافي وغيره وفي كفاية الشعبي ان ليس

لاحد ان يحلف بالله الا عند الضرورة ولما كان هذا القسم اشيع مع الاشرفية

ابتدأ به فقال (وهي) اي اليمين بالله وصفته وما في حكمه كتحريم الحلال

(ثلاث) باعتبار الحكم فان اليمين باعتبار العدد اكثر من ان يعد ثم فصله

فقال

(١٧) اي من ابي المكارم (١٨) اي الاعتراض للقول
(١٩) اي بالقسم الثاني (٢٠) اي بالقسم الاول (٢١) اي قلة ارتكابه (اولى) كيف لا يكون اولى (وفي كفاية الشعبي ليس لاحد الخ
(٢٢) اي الاول (اشيع) بين الناس (مع الاشرفية) لكونه باسم من اسماء الذات الاقدس وهي اليمين بالله وصفته (الخ
(٢٣) اي الثلث او اعتبار الحكم يعني انه لم يرد بقوله ثلاث عدد الايمان فان ذلك اكثر من ان يحصى بل اراد بيان ان
حكم الايمان بالله تعالى ثلاث يمين حكمه الكفارة ويمين حكمه عدمها ويمين حكمه رجاء ان لا يؤاخذ الله تعالى به

المكاتب مع تأخره عنه وحاصل التوجيه ان بينهما موافقة في ضمن المخالفة اما الموافقة فلان كلا من الكتابة واليمين موجب للمال واما المخالفة فلان اليمين توجب المال وهي الكفارة بشرط الحنث واما الكتابة فتوجب المال على المكاتب مطلقا من غير تقييده فاستقام التعقيب كما لا يخفى على اللبيب (لناظره) (والايمان) مبتدأ (جمع اليمين) خبره وقوله (اي ايقاع الايمان) تفسير للعنوان معترض اشارة الى ان العنوان يحذف المصدر المضى لبوافق بواق الكتب فتقدير العنوان كتاب ايقاع الايمان (٩) اي الايمان (بمصدر ك) ما ان (الطهارة) وغيرها من عنوانات الكتاب مصدر (١٥) اي لاجل انها ليست بمصدر (جمعت مع حذى) المضى لهما (١١) اي حال كون هذا الكتب متوحدا في جمعية ما اضيف اليه (دون سائر الكتب) سابقا والاحقا (ما قوى) بصيغة المجهول (به العزم) قائم مقام الفاعل (١٢) اي المعنى الشرعي (١٣) اي باليمين اللغوي بمعنى اليد اليمنى (١٤) اي العرب (١٥) من المسح (١٦) اي بايديهم اليمنى اي كانوا يضربون او يضعون كل امرئ منهم يمينه على يمين صاحبه حالة التحالف ذكره الجوهرى وهو عرف الجاهلية يسمونه ضرب اليد وفي بعض الشروح يتماشون ايديهم حالة البيع (وهو) اي اليمين مبتدأ خبره (قسما) الاول (قسم) بفتحين اي يختص باسم القسم مأخوذ من القسمة وهو الافراز والتميز لانه يميز الفعل وجودا او عدما عن الاحتمال والتردد فيه بئنا كيد باسمه تعالى او صفته (و) الثاني (جملة شرطية) اي تعليلية اصطاحت الفقهاء انها يمين لما فيها من الحمل على الشرط او المنع عنه فكان يميننا معنى

(١) اى اللام (٢) اى بالحق (٣) سواء كان بهذا القيد ولا (٤) اى بلفظ الحلف هنا (٥) لا العلمى
 (٦) اى مفتوح الفاء (٧) من حيث اللغة (٨) اى لكونه مقابلاً ههنا (٩) اى ليس الظاهر هنا (١٠) اى مكسور الفاء
 الذى (هو مصطاح النحاة) المقابل للاسم والحرف التحريين (ولاما) هو (عرف المتكلمين) من الفعل القابل للقوة
 كما هو عرف اهل البيان ايضا فى بيان العلاقات والميزانيات فى الموجهات (١١) اى اخرجه (من) موطن (الامكان)
 اى من كونه بالقوة (١٢) اى الى كونه بالفعل ولم يتعرض الى نفي ما هو عرف الحكماء من الفعل المقابل للانفعال
 كما فى مقولاتهم العشر لان التأثير داخل فيما هو عرف المتكلمين فلا يشمل الانفعالات ككون الشئ مجرماً مع ان المص
 صرح بشموله له فالاولى ان يراد ما هو الظاهر من حيث اللغة وهو الفعل اللغوى مفتوحاً كان او مكسوراً مع صحة مقابله هنا
 بالترك وهو الذى يوجب ترك ارادة ما
 ﴿ كتاب الايمان ﴾ (٩٤٧)

فقال (فخلفه) بفتح الحاء وكسر اللام او سكونها يمين يؤخذ بها العهد
 ثم سمي به كل يمين كما فى المفردات والمراد به المعنى المصدرى
 اى حلف الحالف بالله (على فعل) مفتوح الفاء وهو الظاهر المقابل
 للترك لاما هو مصطاح النحاة ولا عرف المتكلمين من صرف الممكن
 من الامكان الى الوجود كما ذهب اليه المصنف والمشهور المكسور
 الا انه بمعنى المفتوح فانه وان كان لغة اسماً للآثر المترتب على
 المعنى المصدرى وعرفاً اسماً للفظين اشتراكاً كضرب وضرب الا ان
 الاسم يستعمل بمعنى المصدر كما تقرر (وترك) اى عدم فعل
 (ماض) حال كونه الحالف (كاذباً) كذباً (عمداً) او كذب عمداً
 وكونه حالاً من فاعل كاذباً كذب وهو الاخبار عن الشئ على
 خلاف ما هو عليه عمداً كان اوسهواً الا انه لا يأثم بالسهو هذا هو
 المشهور لكن فى الكرماتى والمستصفي وغيرهما ان الكذب
 يرجع الى ما فى الذهن دون الخارج وفيه رمز الى ان محل اليمين
 فى الحقيقة الجملة الخبرية لانها الموصوفة بالكذب والى ان تلك الجملة

هو مصطاح النحاة كذا افاد مولانا عصام
 الدين من شركاء الشارح المحقق فى حاشيته
 لشرح المص (١٣) اى المكسور (١٤) وهو
 المسمى فى العربية بالحاصل بالمصدر
 (وعرفاً) عاماً (اسماً للفظين اشتراكاً)
 اى كل منهما بين اثني عشر صيغة (كضرب)
 مثلاً بصيغة المعلوم (وضرب) بصيغة
 المجهول فان كلاهما مشترك من حيث
 المادة بين اثني عشر معلوماً ومجهولاً وهذا
 الكلام مبنى على عرف الكوفية من ان
 الاصل لهذه هو الماضى واما عند البصرية
 فالاصل هو المصدر يشتق منه الاثنى عشر
 شيئاً (١٥) اى المشهور المكسور (١٦) اى
 المفتوح فالانسب ان يقرأ ههنا بالكسر
 لحفظ المشهور مع اتحاد المعنى (١٧) يعنى
 انه مفعول مطلق مجازى باعتبار اقامته
 مقام الموصوفى او مقام المضاف (١٨) بمعنى
 عامداً (١٩) لامن ضمير حلفه فانه لا كذب
 فيه (٢٠) اى يستلزمه كيف لا (و) الحال
 (هو) اى الكذب (الاخبار عن الشئ)
 على خلاف ما هو (اى ذلك الشئ)
 (عليه فى حد ذاته (عمداً كان) ذلك
 الاخبار (اوسهواً) فلو كان عمداً حالاً من
 فاعل كاذباً لكان الكذب هو العمد فقط
 لان الحال يكون قيدا لعامل ذى الحال
 (٢١) اى التعريف المذكور للكذب
 بحيث يفيد ان مرجع الصدق والكذب
 ما هو الخارج لان المراد بالشئ اما النسبة

الخارجية كما هو الاوفق للمعنى او الموضوع الخارجى كما هو الاوفق للفظ عبارة التعريف فالمعنى على الاوّل
 هو الاخبار عن النسبة الخارجية (على خلاف ما) اى الوجه من كونها ثابتة وخلافه هو كونها منتفية اوبالعكس (هو)
 اى ذلك النسبة الخارجية (عليه) اى على ذلك الوجه فى حد ذاتها مع قطع النظر عن اعتبار الاعتبار وذهن
 فالصدق هو الاخبار عنها على وفق ما هو عليه فمدار هذا التعريف ان الصدق والكذب يرجعان الى ما فى الخارج
 (٢٢) وكذا الصدق حيث هما متلازمان (٢٣) فيقال الكذب مثل هو الاعلام تامة ذهنية بحيث لا تتألف الواقع
 فى الصدق بحيث تطابقه فيرجعان الى ما فى الذهن واما حمل هذا الكلام على معنى ان صدق الخبر مطابقة لاعتقاد
 المخبر ولو خطأ وكذبه عدم المطابقة لاعتقاد المخبر ولو خطأ كما هو مذاهب النظام المعتزلى فلا يناسب اسناذه لتلك الفتاوى
 العظام الحنفى (٢٤) اى فى قوله كاذباً (رمز) الخ (٢٥) الماضوية (٢٦) علة الرمز (و) رمز (الى ان تلك الجملة -

وجب ان تشتمل (لفظا او تقديرا كما في والله ان هذا هجر كما صرح به المص ١) اى بالماضى (٢) من قبيل توصيف
المشتمل بالفتح وهو الفعل اللغوى بوصف المشتمل بالكسر وهو الفعل الماضى المثبت او المنفى حتى لو حمل الفعل على
مصطاح النحاة لكان التوصيف حقيقة الا ان يقال الموصوف حقيقة هو الجملة الخبرية المشتملة على الفعل الماضى فتوصيفه
به وان كان حقيقة نحوية لكنه باعتبار انها محل اليمين لاهو مجاز (٣) للتوصيف (٤) اى الفعل والترك في هذا القسم
بالحال ايضا والاولى وقد يوصفان بالحال (٥) اى للتوصيف بالماضى (٦) في القسم (٧) في الشرح (٨) اى الحال (٩) اى
الحال (١٠) ان من اليمين فزمان التكلم ماض بالنسبة الى زمان الاعتقاد (١١) اى في ما قاله المص (١٢) اى زمان
(١٣) بالنصب (١٤) الدال عليه (وجود جزء) بالرفع فاعل قارن (١٥) اى معنى لفظه فالضمير الى اللفظ
او الموصول على حذف المضاف (١٦) في الجواب عن بحث التخصيص بانه لا تخصيص هنا (١٧) اى على معناه العرف
(بقرينة) مقابلة (ما يأتى) من قوله (آت) فعنى الماضى ما ليس بات (١٨) على هذا (لم يكن في التوصيف) اى في
توصيف الفعل والترك به (تجوز) لانهما (١٩)

(١٩٨)

كتاب الايمان

وجب ان تشتمل على الماضى المثبت او المنفى فتوصيف الفعل والترك
به تجوز وانما خص الماضى وقد وصفا بالحال لأنه اكثر وقوعا وما قال
المص أنه داخل في الماضى لأنه لزمان التكلم واليمين انما تعتقد بعد
الفراغ منه ففيه ان الحال بالاجماع ما قارن وجود لفظه وجوده جزء من
معناه كما ذكره ابن مالك وغيره ويمكن ان يقال ان الماضى غير معمول
على العرف بقرينة ما يأتى من قوله آت فلم يكن في التوصيف تجوز
وقد اندرج فيه الحال كما ذكره (غموس) اى يمين غموس ويجوز ان
يضاف اضافة الجنس الى النوع كما في الكرماني وغيره من المتداولات
وقال المطرزي ان الاضافة خطأ لغة وسماعا والغموس صفة من الغموس
اى الادخال في الماء سميت به لانه يدخل صاحبه في الانم ثم في النار وفيه
اشعار بانه يمين حقيقة كما يشعر به شرح الطحاوى لكن في المبسوط والكرماني
وغيرهما أنه يمين مجازا كبيع الحر لان اليمين مشروعة وهو كبيرة محضة

واعلم

رد بانه اضافة الجنس الى نوعه لان الطب نوع لا وصف للمضاف انتهى يفهم منه انه بخلاف الغموس فانه وصف لليمين
فلواضيفت اليه لكانت من اضافة الموصوف الى الصفة لكنها مردودة وكذا وجدت بعينه في السكاكى الاصح من النسخ
اليمين الغموس اى يمين غموس على الصفة لا الاضافة لان اضافة الموصوف الى الصفة لا يجوز وما قيل قولهم يمين
الغموس كعلم الطب فانه لا خلاف لامد في صحته غير صحيح لان الطب ليس بصفة والغموس صفة انتهى (٢٤) اى نحو
فان له والصرف على نوع لغوية (٢٥) اما سماعا فلم يتم كون هذه الاضافة مسموعا من العرب القضاة ومثل صلوة
الاولى لقصور على السماع واما لغة اى نحو فلما عرفت من المنعين وما في ضم المصباح فعن الركيكات النحوية لامن
مشاهرها (٢٦) وقال بعضهم من صيغ المبالغة (٢٧) اى في وجه التسمية المذكور (٢٨) لكونه وصفا له زاجرا على
آكد وجه (٢٩) ان الغموس (٣٠) وعلاقته انها صورة اليمين (٣١) سمى بيعا نظرا الى صورته (٣٢) اى الغموس
او الخلف امر ماض كاذبا عمدا (كبيرة محضة) لا يحصل بها امر شرعى حيث هي ضد المشروع -

(١) من ان الغموس حلف على امر ما كاذبا عمدا (٢) بالتاء وفي عبارة الحديث يقتطع بتقديم التاء على التاء (بمعنى المسلم) ام لا (و) الحال (في المحيط انه) اي ما يقتطع به مال المسلم (٣) لا ما لا يقتطع به حقه حيث هو ليس بعموس على ما فيه (٤) اي على امر ما حال كونه (ظانا) فعطفه على كاذبا (وقيل انه عطف الخ) (٥) اي في العطف على عمدا (٦) اي لانسلم او لا للوجه الذي مر في عمدا ولو سلم فهو (مستلزم لاستدراك قوله وهو ضده) لان كاذبا يؤدي مؤداه (٧) اي قوله وهو ضده (وقال) كاذبا (عامدا) بدل قوله عمدا بصريح اسم الفاعل ليظهر عطف ظانا عليه للنسبة في الصيغة (٨) لانه لو ترك كاذبا وانى بعامدا وحمده لكان اخصر كما يتوهم من عدم الاعادة (٩) اي مثل احدهما (الحال في) القسم (الحال في اي) ظانا (مطابقة الواقع له) اي لحلفه فالتفسير لمجموع قوله انه حق لا للحمول فقط فلا يرد ان الاولى اي يطابقه الواقع (لا) ظانا (مطابقته) اي الحلف (لواقع) فانه ظن انه صادق فان قلت اذا وجد المطابقة بين الشئيين كان كل منهما مطابقا ومطابقا بالنسبة الى الآخر فالمطابقة بالفتح يستلزم المطابقة بالكسر فيكون الحكم المطابق للواقع بالفتح مطابقا له بالكسر ايضا فلا فائدة في النفي المذكور قلت قيد الحقيقة معتبر في كل تعريف الحق والصدق وان لم يذكر حتى لو لم يلاحظ الحقيقة في تعريف كل منهما يصدق تعريف كل منهما على الآخر للتلازم المذكور فيجب ملاحظتها الا ان

(٦٤٩)

كتاب الايمان

هذا التوجيه لا يطابق تعليل التفسير بقوله فان اتصافه الخ كما سيظهر لك فاستمع لما يتلى عليك فاقول انه تفسير لحق لكن لو بدل حرف التفسير وقال بمعنى (مطابقة الواقع له) اي للفعل والترك لكان اظهر وبالجمله هذا المفهوم وصف للفعل مثلا لانه مركب لا يصح قاعدة الاشتقاق منه له صفة ولذا حمل السيد قدس سره امثاله على التسامح في العبارة بناء على ظهور المعنى فالمعنى ههنا كون الفعل بحيث يطابقه الواقع وهو صفة للفعل حقيقة لكن لما كان مطابقة الواقع له مستلزما لهذا المعنى توسع في العبارة وجعلت هي معنى الحقيقة بناء على ذلك الاستلزام (لا بمعنى مطابقته) اي الفعل مثلا (لواقع) ثم علل التفسير المذكور مع تضمين وجه النفي المذكور فقال (فان اتصافه) اي الفعل مثلا (١٥) اي اللغوي وهو الثابت والمتحقق (١١) بل باعتبار مطابقة الواقع له بمعنى ان المنظور الاولى في الحقيقة هو الواقع الموصوف بكونه حقا اي ثابتا متحققا بخلاف اعتبار مطابقته للواقع فان المنظور اولاه هو الفعل

واعلم ان ما ذكره اعم مما يقتطع به حق المسلم وفي المحيط انه الغموس (يأثم) صاحبه (به) اي بذلك الحلف ولا يرفعه الا النوبة النصوح والاستغفار لانه اعظم من ان يرفعه الكفارة بخلاف المنعقدة (و) حلفه عليه (ظانا) وقيل انه عطف على عمدا على تقدير كونه حالا من فاعل كاذبا وفيه انه على تقدير التسليم مستلزم لاستدراك قوله وهو ضده ولو تركه وقال عامدا لكان اخصر (انه) اي الفعل الماضي او الترك الماضي وكذا الحال في الحال (حق) اي مطابقة الواقع له لا مطابقته للواقع فان اتصافه بالحق ليس لذاته كما عرفت واعلم ان الكذب يستعمل غالباً في الاقوال والحق في المعتقدات (وهو) اي الفعل او الترك (ضده) اي لا مطابقة الواقع (لغو) ساقط لم يتعلق به حكم وفي المقاييس اللغو ما لا يعتد به وفي الزايد عن ابن عباس رضي الله عنه هو اليمين في الغضب وفي الاختيار عن ابي حنيفة رحمه الله انه قول الرجل لا والله وبلى والله

الذي يتصف بالمعنى الاصلى للصدق وهو الانباء عن الشئ على ما هو عليه فناسب ان يسمى هذا الاعتبار صدقا ولهذا نفاه بقوله لا مطابقته للواقع فانه معنى كونه صادقا (كما عرفت) اي في موضعه من مباحث الفرق بين الصدق والحق كما في الحواشي الخيالية للنسفية مثلا (١٢) الاظهر في الاعتقادات (١٣) اعم من ان يكون له او منه اي هو بحيث يطابق الواقع او هو له لا اعتبار التلازم المذكور بينهما في مقام النفي لثلا يلزم صدقه فكلية لا ابعاد ولي اوسلي وبالجمله بدل هذا التفسير صراحة على ان ما سبق تفسير الحق لا تفسير المجموع فان فيه ارتباط المعنى مع حرف التفسير وقد عرفت الكل بما لا مزيد عليه فاقنع (١٤) اي اللغو (اليمين في) حال (الغضب) والفسح من غير قصد (لا عزم) (١٥) اي اللغو (١٦) في بعض الروايات في بيته وفي بعضها في انشاء الكلام يسبق اليه اللسان من غير قصد اليمين (لا والله وبلى والله) بفتحين ولو كسر اللام فهو فارسي وزاد ابوالمكارم اي والله لعله فارسي يكثر استعماله في لغة الايرانيين في البرجندی وهو المنقول عن عائشة رضي الله عنها انه اليمين واليه ذهب الشافعي وفي المتن قال محمد بن الحسن رحمه الله تعالى وبه تأخذ وفي الشمني وهو رواية عن ابي حنيفة وقول محمد والشافعي رحمه الله *

(١) أى قول الرجل لا والله وبلى والله (٢) وليس مثالا للغو (و) إنما (مثال اللغو فى الماضى والحال) الأوّل مثل (أن يقول والله ما دخلت الدار) والثانى والله (أنه زيد طائنا أنه كذلك) أى لم يدخل الدار وأنه زيد (٣) أى دخلها وأنه عمرو وهذا موافق لما نحن فيه (ع) أكراما واحتراما له كما فى عرف الفأخرة الآن (٥) أى الآخر (٦) ولم يضم إليه شيئا من الأجرية (٧) أى ذلك الرجل اعزّاه (٨) أى الآخر (٩) غير مفيد لعدم اتيانه بالجزء (١٥) يرجى (١١) أى ذلك الخالف (١٢) أى لم يجزم المص بالعفو بل اتى برجائه مع أنه تعالى صرح بعدم المؤاخذه فى اللغو أو جهول لأنه كذلك فى كل المتن فاجاب بأنه (متابعة لمحمد رحمه الله) ثم لما احتمل نقل الكلام الى ما فعله ولهذا وضع الكلام بعضهم رأسا فيه واتى بقوله (ولأنه) أى اللغو المعرف فى المتن عطى على متابعة (غير منصوص) أى فى الآية وإنما فيها ذكر لفظ اللغو وقد اختلف العلماء فى تفسيره فإنه عند الشافعى كما مر ما يجرى على اللسان من غير قصد سواء كان على الماضى أو غيره وقد نقلنا التفسيرات الآخر أيضا (١٣) أى لا يعلم (كونه) أى اللغو المفسر بتفسير المص (مرادا) فى الآية قطعا حاصله على ما فى الفصيحة أن التعليق بالرجاء لأجل أن العلماء اختلفوا فى تفسير اللغو فى هذه الآية لالشك فى عفو اللغو بهذا التفسير وعلى ما فى الشمنى أن المنصوص عليه فى الآية عدم المؤاخذه بما هو لغو فى نفس الأمر والمعلق بالرجاء عفو ما هو لغو على هذا التفسير وفرق بين الحاصلين وعبرة الشارح المحقق بحتملها ثم فى الفصيحة عن الكرماني بيمين اللغو ليس بكذب لأن الكذب والصدق يرجعان الى الذهن دون الخارج بدليل قوله تعالى «والله يشهد أن المنافقين لكاذبون» مع أن قولهم بوافق الخارج إذا الرسول رسول فى الخارج

﴿ كتاب الايمان ﴾

(٦٥٥)

لكن لما لم يكن فى ذهنهم ذلك كان كذبا منهم وأنت غيبر بان هذا مذهب النظام من قدام المعتزلة وهذا خطأ والمحق أن الصدق والكذب يرجعان الى الواقع وتفصيل مذهب أهل حق والنظام واستدلّ به هذه الآية ورد استدلاله مشروح فى شروح المفتاح والمطول وحاشيتنا المتعلقة به فارجع اليه انتهى وقد اسلفناك قريبا عملا صحيحا لكلام الكرماني بحيث يسلب عنه الاعتزالية على وفق ما نقله الشارح المحقق كلامه حيث نقل أول كلامه الى قوله دون الخارج فقط وقابله للتعريف المشهور للصدق والكذب باعتبار النسبة الخارجية لكن من أخير كلامه من استدلاله بآية استدلال بها النظام توهم مولانا فصيح الدين أنه معتزلى وليس

وفى المضمرات أنه غموس عندنا ومثال اللغو فى الماضى والحال أن يقول والله ما دخلت الدار وأنه زيد طائنا أنه كذلك وقد كان بخلافه وفى المحيط لو أراد رجل أن يقوم لأخرف قال بالله أكر بر خيزى فقام لا يلزمه كفارة لأنه لغو من الكلام (برجى عفو) أى ترك عقوبته لأنه لم يتعمد الكذب وإنما لم يقطع بالعفو متابعة لمحمد رحمه الله فى المبسوط ولأنه غير منصوص فلا يعتد كونه مرادا

(د)

كذلك فإن هذا التوهم فى شأن الكرماني وهو شارح الهداية وصحيح البخارى برى من الاعتزال شنيع كيف وأهل الحق قائلون بهذه الآية ويقبلونها ويفسرونها والمنوهم غفل عن أن استدلال الكرماني بهذه الآية يحفظ ما فسرهما أهل الحق به فمعنى قوله بيمين اللغو ليس بكذب أنه مطابق للواقع فى ظن الخالف لأن الصدق والكذب يرجعان الى مطابقة الخبر للواقع وعدم مطابقته له فى الذهن دون المطابقة وعدمها للواقع فى الخارج والا يلزم كون الواقع مظروفا للواقع لأن مظرورية الكل يستلزم مظرورية الجزء ولأنه يلزم تعدد الواقع والواقع واحد لا اثنان ومعنى قوله بدليل قوله تعالى «والله يشهد أن المنافقين لكاذبون» بدليل ما حمّله أهل الحق على أن كونهم كاذبين فى حق قولهم أنك لرسول الله لأجل أنه غير مطابق للواقع فى اعتقادهم لأنه غير مطابق لاعتقادهم كما زعمه النظام وبين المعنيين بون بعيد والحاصل أن الكرماني يقول كاهل الحق أن الآية لا يوجب جعل صدق الخبر خلاف ما عليه الجمهور غاية أنه يريد فى تعريف الجمهور للكذب قيد فى الاعتقاد ويقول الكذب عدم مطابقته للواقع فى الاعتقاد فهما من توجيههم الثالث لهذه الآية جوابا عن النظام ليخرج بيمين اللغو عن تعريف الكذب وأهل الحق ساكنون عن هذا القيد فى أصل التعريف إلا أنه يلزم من جوابهم الثالث عن هذه الآية هذا هو غاية التوجيه لكلام الفاضل الكرماني لعله بفتح الله البارى إلا أن نقل الشارح المحقق كلامه فيما سلف ناقصا بلا اتمام كلماته كما هو عادته فى أكثر المواضع ينفذ الشخص عن التوجيه الوافى ولا أعلم أنه ما غرضه من هذه *

(١) عطف كلمة على على كلمة على وقدر موصوفا لقوله آت فهو بطريق الايضاح لا بطريق الاحتياج فلا اطناب فاندفع ما قال المص في الشرح وحرره الشمني بقوله في شرح الوقاية الاحسن ان يقول وآت بلا كلمة على معطوفا على ماض فانه اذا ذكر لفظ على يكون معطوفا على على فعل ثم لا بد ان يقدر لقوله آت موصوفه وهو فعل اوترك فيكون فيه اطناب مع وجوب تقدير مالميس بمذكور ولو اسقط لفظ على حتى يكون عطف على ماض ففيه ايجاز بلا احتياج الى تقدير شيء غير ملفوظ انتهى واجلى منه سقوط ما ظنه مولانا فصيح الدين انه عطف على ماض وفسر المعنى بهذا التقدير فغفل بالكلية عن وجود كلمة على في المعطوف ولزوم كون تقدير الكلام عليه وحلفه على فعل اوترك على آت الخ والشارح المحقق لما لم يكن لكلامهما حاصل لم يتوجه الى دفعه ولما كان عطف المتن ظاهرا اكتفى بتحرير المعنى عن المبني فان قيل يلزم على عطف الشارح المحقق ايضا تقدير لفظ او وهو ليس ملفوظا الحالف يقول هو ليس بما قدر بل هو من الحاكى اعلاما بان الموصوف احد الامرين فلا تغفل فان في عبارة المص في شرحه جزاة ولجاجة فان الظاهر من قوله (ثم لا بد ان يقدر آت موصوف) الخ ان لفظ آت اسم صفة لا بد له من موصوف فتقديره كانه تقدير امر معلوم مذكور وان الظاهر من قوله (فيكون فيه اطناب) انه تفريع على قوله بكون معطوفا الخ مع قوله لا بد ان يقدر لفظ آت موصوف (٢٥١) كتاب الايمان

(و) حلفه (على) فعل اوترك (آت) اى مستقبل او آت زمانه (منعقد) وفي بعض النسخ منعقدة باعتبار اليمين ويسمى منعقدة ايضا لتوثيق الحالف ايها بالقصد والنية (وكفر فيه) اى المنعقد من الايمان (فقط) دون الغموس واللغو وهذا تصريح بما اشير اليه (ان حنث) في يمينه بالكسر اى نقضها وانما فيها والحنث الذنب كما في طلاق الطلبة وفيه اشارة الى ان الكفارة لم تعتبر الا بعد الحنث والى انه يحتمل ان يكون البر والحنث واجبين كما على فعل الفرض وترك المعصية وبالعكس وان يكون الحنث خيرا من البر كما على هجران المسلم وغيره وان يكون البر خيرا كما على المباحات كما في الاختيار وغيره (ولوسهوا او كرها حلف او حنث) اى وجب الكفارة

زمانه منعقدة) اى بقاء التأنيث (باعتبار) تأنيث موصوفه وهو (اليمين) وعلى كلا التقديرين لازم كانه منعقد من نفسه (٢) عاقدها الحالف (٣) اى كالتسمية باللازم (٤) اى لجعل (٥) اى اليمين على آت موثوقا ومؤكدا (٦) او بالعكس اى لجعلها موثوقا باليمين (٧) اى قوله فقط (٨) في الاول بقوله يأثم به وفي الثاني بقوله لغو فان معنى الاول لا يرفع الكفارة ومعنى الثاني لا حاجة الى الكفارة (٩) يفهم منه ان الطلبة اسم كتاب في الفقه وفي اكثر المواضع يورده في عداد كتب اللغة الا ان يكون لفظ طلاق من الناسخين باتفاق النسخ (١٥) اى في اشتراط الحنث للكفارة (اشعار) ظاهر (و) في اختيار كلمة ان دون اذا اشارة (الى انه يحتمل) الخ (كما) لو حلف (على فعل الفرض) كان يقول ان لم اصل فكذا يجب التحنث (و) على (ترك المعصية) كما لو حلف ان زنيته فكذا يجب عليه البر في قسمه فالنشر على غير ترتيب اللغى (١١) اى على ترك الفرض وفعل المعصية يجب البر في الاول والحنث في الثاني (١٢) فان معاشرته خيرا من هجرانه (١٣) اى غير الهجران كالاضرار مثلا (كما على) فعل (المباحات) فان ترك بعض المباح اولى من فعله

(١) يعنى انهما متعلق بكلا الفعلين المؤخرين على التنازع (٢) اى فيما ذكره المصنف (٣) وهو حلق وحنت
(٤) اى التميز على عامله (٥) من مذاهب النحاة (٦) حيث قال اولا كراه وهو معنى المفتوح (٧) اى هما متراد
فان (فى اللغة) بمعنى (الغفلة وذهاب

(٦٥٢)

كتاب الايمان

وان كان الحلق او الحنت بطريق السهو او الاكراه كذا ذكره المصنف
وفيه رمز الى ان سهوا او كرها تمييز مقدم على عامله الا ان تقديره
غير جائز على الاصح والى ان كرها بالفتح فانه بالضم الكراهة
والسهو كالنسيان فى اللغة الغفلة وذهاب القلب الى الغير كما
فى القاموس واما عرفا فالسهو قسم من النسيان فانه فقدان صورة
حاصلة عند العقل بحيث لا يتمكن من ملاحظتها اى وقت شاء
ويسمى هذا ذهولا وسهوا او بحيث لا يتمكن منها الا بعد تجشم كسب
جديد ويسمى نسيانا عند الحكميم كما فى التلويح فالاولى ذكر النسيان
وان علم من السهو حكم قسم آخر منه بالطريق الاولى ويدخل فيه
ما جرى على لسانه من اليمين عند ارادة غيره ويسمى هذا خطأ
كما فى المستصفى (والقسم) بفتحين اسم من الاقسام وعرفا جملة
مؤكدة تحتاج الى ما يلصق بها من اسم دال على التعظيم يسمى بالمقسم
به وجملة مؤكدة يسمى بالمقسم عليها وجواب القسم فهو اخص من اليمين
والحلق الشاملين للشرطية الآتية ولما كان المقسم به شريفا فى نفسه قال
(بالله) اى يلصق باسم دال على ذات الواجب تعالى فهو اسم للذات
وذا عند الاكثرين وقال بعضهم انه فى الاصل صفة انقلب علما وفيه
اشعار بان بسم الله ليس بيمين وهو المختار عند الصدر الشهيد وذكر
القنورى انه يمين مع النية وعن محمد رحمه الله انه يمين مطلعا كما
فى المحيط والاطلاق دال على انه يمين وان كان مرفوعا او منصوبا او ساكنا
لانه ذكر اسم الله مع حرف القسم والخطاى الاعراب غير مانع كما فى النهاية

القلب الى الغير) اى غير ما اراد (٨)
اى عاما (٩) اى هو اعم والسهو اخص
(١٥) اى النسيان (١١) وهو الذهول
(١٢) وهو السهو لكن (يسمى) الاول
(ذهولا) وسهوا (و) الثانى (نسيانا) عند
الحكميم) فعنده السهو والنسيان متباينان
والذهول يرادى السهو (١٣) قيد عند
اويسى فى الموضوعين كعند وبما نزلنا
العبارة اليه ظهر لك مراد الشارح المحقق
وما فى عبارته من الغموض والاشكال كما
هو غرضه من استغراب الاقوال واندفع
ما يتوهم انه جعل المقسم قسيما لقسمه
(١٤) بتدل السهو (١٥) ليشمل نوعيه
نما (١٦) اى من النسيان وهو الذهول
(١٧) لان النص اظهر من دلالة (١٨) اى
فى السهو (١٩) لغة (اسم) جامد (من
الاقسام) بالكسر من باب الافعال (٢٥)
مجهول راجع الى الموصول (٢١) اى بتلك
الجملة المؤكدة (٢٢) بيان ما (٢٣) اى
ذلك الاسم (٢٤) اى القسم (اخص)
الخ الشاملين للشرطية الآتية بخلاف القسم
(٢٥) دون المقسم عليه (٢٦) اى بهذا
اللفظ اى اخص بالمقسم به فقط ولم يقل بالله
لافعلى كذا مثلا كما اشار اليه بقوله (اى
يلصق) القسم (باسم دال على ذات
الواجب تعالى) فقط (٢٧) اى لفظ الله
(٢٨) اى علم اصلى (٢٩) اى كونه علما
اصليا (عند الخ) وقد مر فى شرح البسمل
فى صدر الكتاب تفصيل يتعلق به فارجع
(٣٥) اى فى قوله بالله دون ان يقول
باسم الله الخ (٣١) اى ولو بدون النية
(٣٢) اى حمل لفظ الله المطلق على القسم
حيث لم يقل بالله المجزور مثلا هذا على
تقدير ان يكون الباء من الحاكى والا
فلو كان من المحكى يكون مقيدا كما لا يخفى
(٣٣) اى لفظ الله (٣٤) فى عبارة الحالى
(٣٥) على الوقف (٣٦) اى القائل لفظ
بالله (ذكر الله تعالى مع) ذكر (حرف
القسم) وهو الباء (٣٧) بان يقرأ مرفوعا
او منصوبا مع تلفظ الباء (غير مانع) من

ان يكون قسما ويفهم من هذا الكلام ان الباء من المحكى ومع ذلك
يتصور الاطلاق ما لم يقل المصنف بالله بالجزم مثلا

(١) كذا في الكارمية والبرجندی اما مولانا فصيح الدين عجم من ان يكون دالا على صفة من صفاته ام لا والشمئني خصه على الصفة وقال المراد بالاسم هنا اللفظ الدال على الصفة دون الذات الا ان يقال قيد الشارح المحقق بالعرف وهما بالمراد هنا فلا منافاة نعم بينهما تناف (فالله اسم) بالمعنى المذكور (على رأى) اى عند من قال انه في الاصل صفة واما عند من قال دال على الذات فقط فعلم لا اسم (ولم يخلف الناس به) في حيز الوصل كقوله (ولم يكن صريحا) الخ كالرحمن (فانه) علة لصحة التمثيل (والقسم به ٢) انما كتاب الايمان قال هذا يعلم (٢٥٣) انه لا فرق في صحة القسم بين ان يكون مختصا به او غير

(او باسم) هو عرفا لفظ دال على الذات والصفة معا فالله اسم على رأى (من اسمائه تعالى) ولو غير مختص به ولم يخلف الناس به ولم يكن صريحا نحو بك لا فعلن كما في الاختيار وغيره (كالرحمن) فانه لا يستعمل في غيره (والرحيم) يستعمل في غيره وقال بعضهم ان غير المختص لم يكن يمينا بلانية والاوّل هو الصحيح كما في المحيط والكلام مشير الى انه لو قال والله والله لكان يمينين وفي النوادر انه يمين واحدة ولو قال والله الله فواحدة بالاتفاق والى انه لو قال والله والرحمن والرحيم والعزير والحكيم فكل منها يمين على حدة وعنه ان الكل يمين واحدة كما في الصغرى (والحق) اى من لا يقيح منه فعل فهو صفة سلبية وقيل من لا يفتقر في وجوده الى غيره وقيل الصادق في القول كما في شرح المواقي وفيه إشارة الى ان حق الله وحقا لم يكن يمينا وفيه خلاف سياتى (او بصفة) هى عرفا مصدر ممكن الاشتقاق (يخلف بها) اى يخلف العرب بذلك الصفة بلا ورود نهى احترازا عما يحلفون به امن نحو الآباء والابناء فانه قد نهى الشريعة عنه (من صفاته تعالى) ذاتية او فعلية وقال مشايخ العراق ان اليمين هو الاولى لا غير والاوّل هو الاصح كما في النهاية والفرق ان الذاتية ما يتعلق به حدوث ممكن آلا يجوز وصفه بصدّه والفعلية بخلافه على القولين كالعلم والخلق (كعزة الله) اى غلبته من حدّ نصر او عدم النظير من حدّ ضرب او عدم الخط عن منزلته من حدّ علم (وجلاله) اى

مختص وهو الظاهر من كلام اصحابنا ولما كان في الثاني خلاف بين المشايخ ترك فيه صورة التعليل (والكلام مشير الى ان) اسما واحدا يكفى فلو تعدد بتعدد القسم كما (لو قال والله والله) بواو العطف (لكان يمينين) لان العطف يقتضى المغايرة واما اذا كان الواو الثاني للقسم ايضا يكون اعادة للاوّل فيكون تأكيدا (و) عليه يحمل ما (في النوادر انه واحد) كما اذا كان بلا واو كما قال (ولو قال والله الله فواحدة بالاتفاق و) مشير (الى انه) لو عطف الاسماء الاخر على الجلالة كما (لو قال) الخ (فكذلك) (كل منها يمين على حدة) ففي المثال المذكور خمسة ايمان وبما حررنا ظهروا انه لا استدراك بالاشارة الاولى كما يظن (س) نكرة في سياق النفي عامة (م) اى في عبارة المصنف من الحق المعرف باللام (الى ان حق الله) بالاضافة الى اسم الجلالة (وحقا) بالتثوين (ه) اى في عدم كونهما يمينين (خلاف الخ مصدر) من وصف يصف كثرة وعدة (٢) اى يشق منهما اسماء يمكن ان تطلق على الله تعالى شرعا وان لم يسمع من الشارع اطلاقه عليه كذا في البرجندی فهو اعتبر الامكان في اطلاق المشتقات عليه تعالى لافى الاشتقاق كما اعتبر الشارح المحقق الا انه اراد بالاشتقاق اشتقاق اسماء يطلق عليه تعالى فاورد قيد الامكان على القيد فرجع الى امر واحد فنصرف الشارح المحقق دقيق وبالفهم حقيق (اى يخلف العرب) في عرفهم (بلا ورود) اى مشروط بعدم ورود (نهى) شرعى فان ما ورد فيه ليس بقسم شرعا (٧) اى يقسم شرعا بكليهما (بالضم اى الذاتية فقط ٩) اى التعميم منهما (اصح) الخ (١٥) كما يقولون القدرة تؤثر على وفق الارادة فالفعلية هى الاضافة بين الصادر والمصدر (او) الذاتية (مالا يجوز وصفه تعالى بصدّه الخ ١١) اى لا يتعلق للحدث ويجوز الاتصاف

بصدّه (كالعلم) فعلية بالمعنى الاوّل (والخلق) فعلية بالمعنى الثاني واما العلم بالنسبة اليه ذاتية كما ان الخلق ذاتية بالمعنى الاوّل فظهر ان التمثيل توزيعي وان التمثيل لكل من تعريفي الذاتية وتعريفي الفعلية الا انه بالنسبة الى الذاتية نشر على غير ترتيب اللغى وبالنسبة الى الفعلية على ترتيبه (اى غلبته) تعالى على الاشياء (او عدم النظير) كما يقال هذا غير عزيز اى ليس عديم النظير بل كثير امثاله (١٢) بالحاء والطاء المهملتين اى عدم كون الشئ محطوطا عن (منزلته) ومرتبته

كونه كامل الصفات (وكبريائه) اى كونه كامل الذات (وعظمته) اى كونه كامل الذات اصالة وكامل الصفات تبعا (وقدرته) اى كونه بحيث يصح منه كل من الفعل والترك بحسب الدواعى (لا) يلصق القسم (بغير الله) فانه حرام عن ابن عباس رضى الله عنهما انه قال لو حلفت بالله كاذبا احب الى من ان احلف بغير الله صادقا وعن ابن مسعود رضى الله تعالى عنهما انه قال الاشراك بالله ثلثة منها الحلف بغير الله وعن ابن عمر رضى الله تعالى عنهما انه قال الحلف بغير الله شرك كما فى كفاية الشعبى فما اقسم الله تعالى بغير ذاته وصفاته من الليل والنهار وغيرهما ليس للعبد ان يحلف بهما وما اعتاد الناس من الحلف بجان تودسرتو فان اعتقد انه حلف والبر به واجب يكفر وقال على الرازى انى اخاف الكفر على من قال بجهاني وحياتك وما شبهه كما فى النهاية وذكر فى المنية ان الجاهل الذى يحلف بروح الامير وحياته ورأسه لم يتحقق اسلامه بعد (كالتبى والقرآن) وسورة منه والمصحف والشرائع والعبادات كالصلوة وغيرها والعرش (والكعبة) كل ذلك لان العرب ما تعارفوها يميننا كما فى شرح الطحاوى (ولا بصفة) من صفاته تعالى (لا يحلف بها عرفا) اى فى عرف العرب كما فى شرح الطحاوى (كرحمته) من الصفات الحقيقية فان مرجعه الارادة اذ المعنى ارادة الانعام (وعلمه) صفة بها لا يخفى عليه شئ وفى الخلاصة انه يمين بالنية (ورضاه) اى ترك الاعراض لا الارادة كما قال المعتزلة فان الكفر مع كونه مراد الله تعالى ليس مرضيا عنده لأنه يعترض عليه ويؤاخذ به (وغضبه) اى انتقامه وكونه معاقبا لمن عصاه وقال ابو حنيفة رحمه الله انهما صفتان له تعالى بلا كيف (وسخطه) اى انزال عقوبته وفى الاصل الغضب الشديد المقنض للعقوبة كما فى المفردات (وعذابه) اى عقوبته وقال الراغب هو الأجماع

(١) اى فى الدلالة والملاحظة (و) كونه كامل الصفات (تبعا) للذات فى الدلالة والملاحظة (٢) الاولى تركه لانه لا يوافق علم الكلام لانهم الواكل من الفعل والترك متساويان بالنسبة الى القدرة كاستواء كفتى الميزان ولا ترجيح فى مرتبة القدرة والمرجح هو الارادة بمنزلة الحطب والداعى هو المرجح فكيف يعتبر فى مرتبة القدرة (٣) عطف على بالله بحفظ تقدير الشارح المحقق هناك (٤) اى الصاق القسم بغير الله (حرام) الخ (فما اقسم الله تعالى فى القرآن) بغير ذاته وغير صفاته من الليل كما فى سورة والليل اذا يغشى الخ (و) من (الضحى) كما فى سورة والضحى والليل اذا سجد الخ (ليس للعبد ان يحلف بهما) وانما هو مخصوص به تعالى (٥) بفتح الباء لانه فارسى كقولهم (سرتو فان اعتقد) اى الحالف به (انه) اى ذلك القول (٦) اى نيكوشدن (به) اى فى ذلك الحلف (واجب) على الحالف (٧) اى يصير كافرا (٨) اى لم يتيقن (٩) اى تصديقه (١٥) اى هنوز والى الآن او لم يثبت بل يزول بعد هذا الحلف (كل ذلك) مبتدأ خبره محذوف اى كل ذلك لا يقسم به اقيم مقامه علته اى قوله (لان العرب) الخ (١١) اى لا يعتبر عرف غيرهم لان حال الالفاظ العربية يعلم بعرف العرب لا بعرف غيره (١٢) اى تعالى (١٣) اى الكفر (١٤) اى بسبب الكفر والفعالان معلومان (١٥) اى اتصال الوجود الشديد

(١) بالاضافة والواو استثنائية (٢) اى خبر ذلك المبتداء لفظ (قسم) يأتى (بعده) اى بعد مصداقائه بحذف المضاف
(٣) اى لعمر الله (٤) ايضا بالاضافة او بالعلمية لانه مراد اللفظ (٥) اى خبر لعمر الله (٦) والجملة عطف بيان للفظ قوله
فالاولى للشارح المحقق ان يبين اولا اعراب الافراد ثم يقول والجملة عطف بيان القول (٧) اى لفظ لعمر بخبره المحذوف
(٨) انما نزل اليه لانه اصرح منه (٩) الخالف (١٥) قسم لان الخبر ماحوظ (١١) اى الخالف (١٢) الواو قسمية فالمعنى
اقسم بالله الباقي الخ (١٣) اى العمر (١٤) اى اقل منه (١٥) اى العمر (١٦) يصدق بعد الموت ايضا الى ان يفنى
(ولهذا) المعنى (وصف الله به) اى البقاء (٢٥٥) كتاب الايمان

كثيرا (وقلما يوصف) تعالى (بالعمر وفي
الاضافة) اى اضافة لعمر الى الله تعالى
(اشعار) ظاهر (١٧) اى بلعمر فلان
(١٨) اى للخالف بلعمر فلان (١٩) مع
سكون الياء وضم الميم مقصورا يمين الله
بحركة الهمزة ايضا (فيقال ام) الله
(بفتح الهمزة وكسرها) مع ضم الميم كما هو
في اصله (مقصور الايمن) سواء كان ايم او
ام فاعل لا يستعمل

(*) اقول لكن قال فاضل الروم حسن چلبى
في حاشية المطول قوله لعمرى يمكن ان
يحمل على حذف المضاف اى لواهب عمرى
وكذا امثاله مما اقسام فيه بغير الله تعالى
كقوله تعالى والشمس والليل والقمر
ونظائره اى ورب الشمس اه ابن عابدين
من الجمل الاول ف ١٨

(٢٥) اى اسم الله (٢١) اى ايم
(٢٢) كاصله (٢٣) لان همزة الجمع قطعى
مثل افراس وافراد وارجل وغيرها (جعلت)
في الاستعمال (وصلية) اى ساقطة عند
الفصل كما لو دخله لام الابتداء يقال ليم
الله باسقاط الهمزة (٢٤) اى لاجل طلب
الحقة للسان فيما هو كثير الاستعمال ولهذا
حذف نونه ايضا وهذا جواب عن قال هو
مفرد وهزته وصلية والالما سقط في الوصل
كما قال (و) ايم (مفرد) على ثلثة احرف
عطف على جمع (٢٥) اى مثل لفظ انك
بنلثة احرف كما جاء في الحديث ضب
في اذنيه انك (٢٦) بفتح الباء والسكون
من اغلاط العوام (٢٧) بضم الياء وسكون
الميم فالنون كما يقال في هذا الامر
يمن وبركة وفيه تيمن ولهذا قال
(وهو البركة) وطريق الاشتقاق انه

الشديد (وقوله) مبتدأ خبره قسم بعده (لعمر الله) عطف بيان
لقوله وهو مبتدأ خبره محذوف هو قسمى او ما اقسام به فهذا يجرى
مجرى قولك اقسمت بعمرى واذا قال لعمر الله فهو بمنزلة قوله
والله الباقي والعمر هو البقاء مضموما او مفتوحا ولم يستعمل في
اليمين الا المفتوح كما في الكشف وقال الراغب هو دون البقاء
لانه اسم لمدة عمارة البدن بالحياة والبقاء ضد الفناء ولهذا وصف
الله به وقلما يوصف بالعمر وفي الاضافة اشعار بانه لا يجوز ان
يحمل ويقال لعمر فلان فانه كبيرة بلا غلاى واذا حلف ليس
له ان يبر بل يجب ان يحنث فان البر فيه كفر عند بعضهم كما
في كفاية الشعبى (وايم الله) بفتح الهمزة وكسرها مع ضم الميم مقصور
ايمن الله بفتح الهمزة وكسرها وقد يقال هيم الله بقلب الهمزة
المفتوحة هاء وقد يحذف الياء مع النون فيقال ام بفتح الهمزة
وكسرها ولا يستعمل مقصور الايمن الامع الجلالة وهو جمع يمين عند
الكوفية همزته قطعية جعلت وصلية لكثرة الاستعمال تخفيفا
ومفرد كأنك عند سيبويه مشتق من اليمين وهو البركة وعلى
المذهبين مبتدأ خبره محذوف هو نحو يمينى ومعنى يمين الله ما
حلف الله تعالى به من نحو والشمس والفضى او اليمين الذى

اسكن الياء وضم الميم فكانه نقل ضم الياء الى الميم ثم اجتلبت الهمزة الوصلية لسلم النطق في الصحاح ولم
بفتح همزة الوصل في الاسماء غيرها فصار ايمن ثم تصرف فيه تصرفا لا يوجد مثله في الجمع فحذف النون منه
والياء ايضا فقالوا ايم وام (٢٨) اى سواء كان جمعا او مفردا (٢٩) اعرابه تقديرى باعتبار اصله
للتعذر (٣٥) او قسمى بياء المتكلم (٣١) اى الموضوع (٣٢) اى في القرآن (٣٣) والليل وغيرها
من محصوراته تعالى (او) معناه (اليمين الذى

- يكون باسمائه تعالى نحو والله) وبالله مما للعبدان يحلف بهما فالإضافة ح لادنى الملبسة ١) أى أداة وحرف قسم كواؤه من صلاة القسم فيورد في صلة القسم كالباء فمعناه والله بالله هذا شرح عبارة الشارح المحقق ثم انتقل لك عبارة سائر الشروح حتى تستنبط ما يهيك وما يريد فيه ففى البرجندى (وايم الله) أصله ايمين الله وهو جمع يمين والعرب كانوا يحلفون باليمين نحو يمين الله لا أبرح قاعدا فعلى هذا يكون الهمزة فيه همزة قطعية الا انها سقطت لكثرة الاستعمال وهذا مذهب الكوفيين وذهب البصريون الى انه مفرد كالانك وهمزة همزة وصل مأخوذة من اليمين بمعنى البركة فمعنى ايمين الله بركة الله قسى ولكونه مفردا يتصرف العرب فيه تصرفا مثله لا يوجد فى الجمع فحذف النون منه والياء ايضا فقالوا فى ايمين ايم وام والهمزة فى الالفاظ الثلاثة مفتوحة او مكسورة والاصل الكسر لانها همزة وصل كذا فى شرح الشافية وذكر فخر الاسلام فى اصوله ايم كلمة بنفسها يوصل بها القسم بمنزلة الباء فى بالله لا اصل لها يرجع اليه ويقرب منه ما نقل عن الزجاج انه حرف وليس باسم وفى المكارمية (وايم الله) هو جمع يمين عند الكوفية حذفت النون لكثرة استعماله تقديره ايمين الله تعالى يمينى وأداة عند البصرية كالواو فى والله وفى الكافى لو كان جمع يمين ما تسقط همزته وعلمه ابن كيسان وابن درستويه بكثرة الاستعمال كحذف النون وفى الصحاح اسم وضع للقسم هكذا بضم النون والميم وايضا للوصل عند اكثر النحويين ولم يفتح الف للوصل فى الاسماء غيرها وقد يدخله اللام فيقال ليمين الله وقد يحذف النون فالهمزة مفتوحة او مكسورة ثم الياء ايضا فقالوا ام الله وقد يكتفى بالميم مضمومة او مكسورة تشبيها بالباء وربما قالوا من بضم الحرفين وفتحهما وكسرهما وفى فتح القدير (واما ايم الله) فمعناه ايمين الله وهو جمع يمين على قول الاكثر فتخفف بالحذف حتى صار ايم الله ثم خفف ايضا فقليل ام الله لافعلن كذا فيكون مما واحدة وبهذا نفى سيويه ان يكون جمعا لان الجمع لا يبقى على حرف واحد ويقال من الله بضم الميم والنون وفتحهما وكسرهما وهمزة ايمين بالقطع وانما وصلت فى الوصل تخفيفا لكثرة الاستعمال ومذهب سيويه انها همزة وصل اجنلت ليكن بها النطق كهمزة ابن وامر من الاسماء الساكنة الاوائل وانما كان كل منهما يميننا لان الحلف بهما متعارف قال تعالى لعمرى انهم لفى سكرتهم يعمهون انتهى وفى الشمنى (وايم الله) هو عند الفراء جمع يمين سقطت نونه وهمزته فى الوصل للتخفيف وعند سيويه كلمة اشتقت من اليمين ساكنة الاوّل فاجنلت الهمزة للنطق به وقيل ايم صلة والمعنى والله انتهى وفى الفصحى (وايم الله) معناه ايمين الله عند اهل الكوفة وهو جمع يمين وهو القوة والتخفيف لكثرة الاستعمال وعند اهل البصرة هى من صلات القسم ومعناه والله ولو كان جمع يمين لما سقطت اى همزته عند الوصل انتهى وما فى فتح القدير ظهر لك ان معنى قول الشمنى سقطت نونه يعنى نون ايمين لا يمين وقوله ساكنة الاوّل اى اول ايم وهو الياء الساكنة مثل ابن وامر لان المراد اول اليمين المشتق منه ثم اعلم ان كل هؤلاء الشراح لم يبينوا طريق اشتقاق ايمين من اليمين بمعنى البركة كما هو مذهب سيويه والبصريين كما فى البرجندى الا انى قد بينته لك استنباطا من قول فتح القدير من الاسماء الساكنة الاوائل ومن قول الشمنى ساكنة الاوّل فاجنلت الخ ٢) اى فيما ذكره المصنف (ان الواو للعطف) على لعمر الله فيكون مرفوعا بالعطف البيانية كالعطف عليه لبالرفع الحكايتى لما بأتى انه بعيد فيه انما ذكره بجامعه غايته ان المتن على هذا يكون بواوين ووعده الله كما فى بعض نسخ المتن فمعنى قوله (بواسطة حرف القسم) الذى هو الواو والثانى ويكون الاول للعطف على لعمر الله بل لاجابة الى واو العطف اصلا لانه يكون عطف بيان بعد عطف بيان لقوله وقوله مثل تعدد الخبر بلا عطف فكانه من قبيل الاسماء المعدودة اورد المصنف خمسة عطف بيان بدون حرف العطف غايته ان اعراب عطف البيانية تقديري او على بعد الباس اعراب حرف القسم على اختلاف النحاة فى امثاله فاندفع قوله (وج) اى حين كان للعطف (لم يجز جره) اعراب (الحكاية) اى ما فى عبارة الخالف من احد حاله من الجز والرفع فان فى عبارة الخالف اما مرفوع لو حلف بسنن الواو او مجرور لو حلف معه (بعيدة جدا) هذا تعريف للفاضل ابى المكارم وفيه ان ضمير قوله وقوله اى الخالف فالمصنف فى مقام الحكاية فكيف يبعد فضلا عن ان يكون جدا فكيف خمسة من اقواله بلا واو العطف وعدة اخرى من قوله واقم الى الآخر بواو العطف على ان يكون كلها مراد اللفظ ثم حكم عليها بانها قسم فما ظن الفاضل ابو المكارم راجع لا غبار فيه ٣) اى تقدير (فعل القسم و) على ان (الرفع شائع على الابتداء) فيه ان ذلك النصب والرفع الابتدائى ليكن كلاهما حكيا فالحكاية من احدى حالات قول الخالف متصورة فالعلاوة والمعلى بها كلاهما ساقط عبث ضائع.

(٢٥٦)

كتاب الايمان

يكون باسمائه تعالى نحو والله كما فى الرضى وذكر فى المبسوط ان ايم الله صلة عند البصرية (وعهد الله) بالجر بواسطة حرف القسم كما ذكره المصنف رحمه الله وفيه ان الواو للعطف وحينئذ لم يجز جره والحكاية بعيدة جدا على ان النصب جائز على اضمار فعل القسم والرفع شائع على الابتداء

يكون باسمائه تعالى نحو والله كما فى الرضى وذكر فى المبسوط ان ايم الله صلة عند البصرية (وعهد الله) بالجر بواسطة حرف القسم كما ذكره المصنف رحمه الله وفيه ان الواو للعطف وحينئذ لم يجز جره والحكاية بعيدة جدا على ان النصب جائز على اضمار فعل القسم والرفع شائع على الابتداء

(أى أقسم) بفتح الهمزة (عهدا) ناظرا إلى النصب بالأضمار وقوله (على) بتشديد الياء خبر مقدم لقوله (عهد الله) بالنظر إلى الرفع على الابتداء ويجوز أن يكون الخبر المقدم نحو قسمى أو يمينى (أى) على (يمينه) وقد مر معناه (أى معنى عهد الله ويمينه بقوله ومعنى يمين الله ما حلف تعالى به من نحو والشمس والضحى الخ ١) أى معنى عهد الله ويمين الله (موجب يمين الله) بفتح الجيم يعنى بحذى المضام والخبر المقدر على مقدما أو مؤخرا أى ما يوجب يمين الله من الأثم أو الحمل أو المنع أو البر أو الكفارة على لأن الحالف بالله على شئ عاهد الله أن يفعل ذلك الشئ أو لا يفعله ويجوز أن يكسر الجيم فالخبر المقدر قسمى أو يمينى والمعنى ما يوجب المعاهدة

(٢٥٧)

كتاب الأيمان

لله قسمى لأن العهد الموثوق وهو موضوع لها من شأنه أن يراعى ويتعهد كاليمين والوصية وقد يقال عهد الله هو الحجة القائمة على عباده الدالة على توحيده ووجوب وجوده وصدق نبيه كذا فى البرجندى (٢) أى معنى وعهد الله (والله الحافظ) فيكون من إضافة الصفة إلى الموصوف (٣) مصدر ميمى أى الوثاقفة (السدى يلزم) للعبد (مراعاته عهدا) مفعول ثان ليسمى (أو عهد الله ما يلزمه) العبد على نفسه بضم الياء من الإلزام (د) الحال هو (ليس يلزم فى الشرع) بل بالتزام العبد (٤) كالوصية واليمين (٥) فهما عهد مؤكد بعهد لأن يذيرفتم عهد بقبول (٦) وبتفتح الهمزة فى كلها الواو فيها إلى آخر الأمثلة للعطف بلاغلاى (٧) أى بالتأكيد (البنة لاحلف) بفتح لام التأكيد (فيمين) والافلا على خلاف إطلاق المتن (وان لم يقل بالله) لكن علقه بشرط كذا فى الدر (٨) يعنى ان الوصل متعلق بكلها (٩) أى أنت (١٥) أى فى تعريف المفردات النذر (اشعار) حيث يفيد انه لا خصوصية له بكلمة على (والا) أراد شيئا بعينه (١١) أى لأجل انه ليس بيمين ح (١٢) أى النادر (١٣) أى وفاء الشئ المعين (كما يجئ) قبيل الفصل الآتى (معناه) أى معنى على يمين (برمن سوكند ست كه) وقوله (ابن كارتكنم) بيان سوكند بدلالة كفى الرابط فى قوة أن يقال كه وى بالله لا افعل هذا الأمر حتى لو لم يجئ بكفى الرابط وقال برمن سوكند ست ابن كارتكنم يكون كلاما آخر لآمن تنمية القسم بمعنى

أى أقسم عهدا أو على عهد الله أى يمينه وقد مر معناه وفى المحيط أى المعنى موجب يمين الله ويجوز أن يكون المعنى والله الحافظ فان العهد حفظ الشئ ومراعاته حالا بعد حال ويسمى الموثق الذى يلزم مراعاته عهدا وعهد الله ما يلزمه وليس يلزم فى الشرع كالنذر وما يجرى مجراه (و) ذمته و (ميثاقه) وبالميثاقى هو صدق مؤكد بيمين وعهد كما فى المفردات وذكر فى المحيط أن يذيرفتم وعهد كردم سواء فى اليمين (وأقسم) واعزم (واحلف) بكسر اللام وعن محمد رحمه الله لو قال البنة لاحلف كذا فيمين كما فى المحيط (واشهد) أى أقسم لجريه مجرى الحلف (وان لم يقل) مع كل من الثلاث (بالله) وقال زفران لم يذكّر معها لم يكن يميننا (وعلى نذر) وهو أن توجب على نفسك ما ليس بواجب كما فى المفردات وفيه اشعار بانه لو قال نذرت أن لا افعل كذا فيمين كما فى قاضيخان وغيره وهذا إذا لم يرد بالنذر شيئا بعينه والا فليس بيمين ولهذا وجب عليه الوفاء كما يجئ (أو) على (يمين) معناه برمن سوكند است كه ابن كارتكنم وهو يمين أيضا كما فى المحيط (أو) على (عهد) أو عهدلى أوكم عهدا كما فى النظم (وان لم يضاف) هذه الالفاظ (الى الله) ولم يقل على نذر الله أو يمين الله أو عهد الله وعن أبى يوسف

جامع الرموز ٤٣

(١٤) أى هذا اللفظ الفارسى (١٥) أى كالعربي يعنى مثل على يمين وفى الكافى معناه على موجب اليمين انتهى يعنى بحذى المضامى كما مر آنفا فى وعهد الله (١٦) فاعل الظرفى أو مبتدأ له يؤيد قوله (عهدلى) يعنى يجوز فى الخبر اللام أيضا (أو على) مبتدؤه محذوف أى هو على (أوكم) خبرية أى كم على أو جملة ظرفية بمعنى على ما على فقوله (عهدا) بالنصب تمييز ويجوز على الأول والثالث الحالية (١٧) عطف تفسير لقوله لم يضاف (على نذر الله) الخ لكن علقه بشرط كذا فى الدر لكن يفهم من قوله (وعن أبى يوسف

(٢) اذا قال الله على يميني) اى لم يصف لكن زاد عديلا للكلمة على (و) الحال (هو) اى القائل (٣) اى اليمين لا مجرد المضرة (على نفسه) صلة بوجوب (و) لكن (لا يقول ان فعلت) فكذا اى لا يغلق بشرط (٤) يعنى ان فى روايته شرط التعليق وان رواية المتن مطلق عن التعليق (٥) اى هذا الشرط علة لكونه قسما كما يأتى حمله فقدم التعليق ليتصل ويختص به (الذى) صفة تحريم الحلال (فان) حاصل (المعنى هذا الفعل المباح) اى دخول الدار مثلا كما فرضه (حرام على) فهو تحريم الحلال (٦) اى هذا المالحق علة الحرمة (٧) اى بالفعل المباح (٨) الباء داخل على المعلق لا المعلق به بل اضمرا اليه كما عرفت لان الكفر جعله جزاء والجزاء معلق بشرطه وهو هنا فعل كذا فالظاهر ان يقول لانه علق الكفر به فهذا التركيب من استغرابات الشارح المحقق واستعجاباته

(٦٥٨)

كتاب الايمان

رحمه الله اذا قال الله على يميني وهو يريد ان يوجبها على نفسه ولا يقول ان فعلت فليس يمين كما فى المحيط (وان فعل كذا) اى ان دخل الدار مثلا (فهو كافر) او مجوسى او يهودى او نصرانى لانه تحريم الحلال الذى هو يمين فان المعنى هذا الفعل المباح حرام على لانه علقه بالكفر (وان لم يكفر) بهذا التعليق من الكفر هو الظاهر حال كونه (علقه بماض) بان يجعل الشرط لفظ كان مثلا فانه لنصوصيته فى الماضى لا يستفاد منه المستقبل اصلا نحو ان كان فعل كذا فهو كافر (ادآت) كما مر وفيه اشارة الى انه لو قال ذلك لشي فعله يكفر والصحيح انه ان اعتقد انه يمين لم يكفر فيها وان اعتقد الكفر بالحنث يكفر لانه لما اقدم على الحنث لرضى بالكفر كما فى الهداية والى ان من الايمان جملة شرطية غير مفسرة لجملة لم يكن يميناً جزاؤها صالح للمنع او الحمل وشرطها مطلق عن الشخص والوقت فلو قال انت طالق ان شئت لم يكن يميناً لأنه تفسير الاختيار الذى ليس بيمين ولانه مقيد بالمرأة والمجلس وكذا لو قال ان مت فانت حرة فانه تدبير وكذا لو قال انت طالق غدا بخلاف

انت

ويجوز عن معنى الاختيار وهو مما لا يكون يميناً كما يأتى (جزاؤها) مبتدأ خبره (صالح) والجملة صفة شرطية (للمنع او الحمل) صلة صالح (و) فعل (شرطها) اى الشرطية (مطلق عن الشخص) اهو رجل أم امرأة (و) عن (الوقت) اهو وقت المجلس أم ممتد ثم اشار الى فائدة القيود المذكورة فقال (فلو قال) الخ (١٩) اى ان شئت (تفسير الاختيار) لان معنى المشيئة هو الاختيار (الذى ليس بيمين) فى العرف (ولانه مقيد) بالشخص (المرأة) لكون الخطاب اليها (و) مقيد بوقت (المجلس) كما هو حكم التفويض (وكذا) اى مقيد (لو قال ان مت) الخ (٢٥) اى هذا التعليق (٢١) اى موقت بالموت (٢٢) اى مقيد (لو قال) الخ (غدا) فان الغد وقت معين بخلاف

تعقيد الكلام بنوع الغاز ومن ههنا صحف بعض النسخ الى لا انه علقه الخ فلا تغفل (وان لم يكفر) فان كفر كما ذهب اليه محمد بن مقاتل لانه علق الكفر بامر موجود والتعليق بامر كائن تنجز فكانه قال انا كافر لكن الاصح المتن فبالطريق الاولى يكون قسما فلا منافات باصحية عدم الكفر (من الكفر) اى من المجرى لامن التكفير او الاكفار (هو) اى كونه من الكفر (الظاهر) لكون المجردات اصولا فمنى صح المعنى من باب المجردات لا يصار الى المزيدات (٩) اى لفظ كان (١٥) اى لصراحته (١١) اى التعليق باحد يميني فى صدر الكتاب فالاول اما غموس او لغو والثانى منعقد (١٢) اى فى هذا الحال لانه قيد وتقييد (اشارة) ظاهرة (١٣) اى ان فعل كذا فهو كافر (١٤) اى فعل (فعله) فى الماضى عمد الكذب (يكفر) لانه غموس يغمس فى الائم حتى يكفر (انه يمين) محض يلزمه الكفارة او الائم بالحنث (١٥) اى فى صورة التعليق بالماضى والآتى (لرضى الكفر) جواب لما واللام مفتوحة للتأكيد فكفارته ان يقول ولا اله الا الله محمد رسول الله، اى تجديد الايمان (و) فى قوله علقه الخ على الاطلاق او فى قوله ان فعل كذا الخ اشارة (الى ان من الايمان) اى بعضه (١٦) اى غيد مقيدة بصيغة اسم الفاعل بقريئة ما يأتى من قوله تفسير الاختيار الخ (١٧) اللام صلة المفسرة (١٨) اى لا يكون اذ من عادة الشارح المحقق التعبير عن المضارع بالماضى لتحقيق وقوعه (يميناً) كما فى ما قال اذا شئت الخ يفيد

انت طلاق في ذبح الناس) لما ورد انه كيف يخالف هذه الثلاثة المحترز عنها اذ لا شرط ولا تعليق هنا اصلا اجاب بتعليل المخالفة بقوله (لان الفعل) وهو الذبح هنا ٢) اي في قوة ان يقال بشرط ذبح الناس اذ ان ذبح الناس فهو تعليق غير مفيد لما لا يكون يميننا وشرط مطلق عن الشخص والوقت فصح الخلاف ٣) اي لفظ قسم (مجاز) عن اليمين بعلاقة الخصوص والعموم (اذ الشرطية) التي هي احدى الموضوعات (كأمر) بقوله في صدر الكتاب فهو اخص من اليمين الخ ٤) اي في التقييد بلفظ بخداي (اشارة) الخ ٥) بفتح الباء لانه فارسي ٦) اي كما اشار اليه المتن بل هو يمين ايضا ٧) صلة وليس الخ يعني ان في المتن اشارة الى ان هذا ليس بيمين والامر كذلك ٨) اي لفظ خورده ام بالهمزة (اخبار) عما حلف به ٩) اي طابق الواقع (حنت) لولم يبر ويترتب على احكام الحنت (والا) يكن صادقا بل غبرا كاذبا (فلا شيء عليه) من احكام الحنت لو خالف ما شرط ١٥) اي حقا في تعداد الايمان لكنه ينا فيه قوله (وقد اختلف المشايخ فيه) اي في كون حقا يميننا فالاحسن ان معناه لم يذكر قول الشارح المحقق لا افعل كذا في زيل حقا (في شيء من الكتب) متنا وغيره ولو اخص بالاول لكان اسلم واسهل لان الاستقراء وان تم دليل ظني ١١) اي كيف لا يختلف (و) الحال ان (معناه) اي حقا افعل هذا (لا محالة) فيكون لنا كيد مضمون الجملة فأتضح لك ان لا موضع هنا لكلمة (لكن) ولو بالنسبة الى مفهوم قيد عند المتقدمين الخ فالظاهر (وفي النظم انه ليس) الخ او ادخالها (وفي قاضيخان الصحيح) الخ كما لا يخفى وجهه ٨) فانه ايضا حلف كذا في الجزالة (برجندی) (ما يستحقه) الله تعالى (على عباده من العبادات) والطاعات فيكون حلفا بغير الله تعالى ١٢) بكسر السين وسكون القاء وفتح اللام ١٣) بضم الدال وفتحها وكسر النون وتشديد الباء اي الناس الذين نزلهم منزلة الاناث فجمع بالالف والتاء ١٤) اي في عدم ايراد الباء واضافة الحق الى الله الاول (اشارة الى ان بحق الله) اي مع الباء وان اضيف الى الله ١٥) اي كونه يميننا (و) الثاني اشارة (الى ان بحق رسول الله) وان كان مع الباء (ليس بيمين) وفيه اشارة الى ان قياس المساواة ليس بمنتهج عند الفقهاء ايضا لانهم لم يجعلوا المضاعف الى المضاعف الى الله تعالى مضاعفا اليه تعالى ١٦) اي حرمة الله ١٧) اي

(٦٥٩)

كتاب الايمان

انت طالق في ذبح الناس لان الفعل بدخول في صار بمعنى الشرط كما في المحيط (وسوكند ميخورم بخداي قسم) اي يمين فهو مجاز اذ الشرطية ليست بقسم كما مر وفيه اشارة الى انه لو قال سوكند ميخورم بطلاق فليس بيمين كما في الخلاصة والى انه لو قال سوكند ميخورم بدون بخداي او قال سوكند خوردم لم يكن يميننا وليس كذلك بخلاف ما لو قال سوكند خورده ام فانه اخبار ان صدق حنت والا فلا شيء عليه كما في المحيط (وحقا) لا افعل كذا لم يذكر في شيء من الكتب وقد اختلف المشايخ فيه ومعناه لا محالة كذا في المحيط لكن في النظم انه ليس بيمين عند المتقدمين واكثر المتأخرين وفي المضمرات الصحيح انه ليس بيمين وفي قاضيخان الصحيح انه ان اراد به اسم الله يكون يميننا (وحق الله) ليس بيمين على الصحيح لان معناه ما يستحقه على عباده من العبادات كما في المحيط وعن ابي يوسف رحمه الله انه يمين وعن ابي حنيفة رحمه الله انه يمين السفلة اي الدنياه وفيه اشارة الى ان بحق الله يمين وذا بلاغلاي كما في قاضيخان والى ان بحق رسول الله ليس بيمين وذا بالاتفاق وكذا بحق الكعبة والاسلام والقرآن والمساجد كما في النظم (وحرمة) اسم من الاحترام وهي ما يحرم تركه (وسوكند ميخورم بخداي)

٣٤

لايجل لنا (تركة) او فعله فالكلام من باب الاكتفاء او اخص الترك لكثرة بالنسبة الى ما حرم فعله ١٨) قوله وسوكند خورم بخداي صيغة المضارع في الفارسية مشتركة بين الحال والاستقبال وانما يخص بالاول بزيادة لفظ مي وهذا السر الفرق بين قوله سوكند مي خورم حيث يكون يميننا وبين قوله سوكند خورم حيث لا يكون يميننا كذا في ايضاح العلامة ابن الكمال وقال في النهاية نقل عن فتاوى النسفي ان سوكند خورم يمين ايضا و اشار الشرح الى هذا الاختلاف بقوله قيل لا يكون يميننا فتدبر (فرجه احمد حاشية درر) اي المولى خسرو كذا العلامة القهستاني صرح بذلك الخلاف حيث قال وفي المحيط انه يمين (لناظره)

(١) أي خورم بدون لفظ مي (٢) بما يأتي فلفظ مي في الفارسية حرف (الحال م) ليكون المصنف ملتزماً للتأليف بالعربية (م) بالإضافة إلى المفعول أي تناسب حرف العطف بالمعطوف والمعطوف عليه حيث هما فارسيان وأنه من المحسنات فاندفع ما أشار إليه — ولأننا خسرو في الغرر (٥) وفي أكثر النسخ بالغائب وعلى أي تقدير إشارة إلى أن العطف على الشرطية بتقدير المعطوف كما هو الشائع منهم فاندفع ما ظن أبو المكارم أنه عطف على ميز الفاء وفي عطفه على الشرطية فوت التناسب انتهى أي بين المعطوف وهو جملة مملية وبين المعطوف عليه وهو شرطية أقول بل في العطف على ميز الفاء فوت التناسب (٤٦٥) كتاب الأيمان

ليس يمين لأنه وعد في المحيط أنه يمين (يا) سوكتند خورم (بطلاق زن) والاحسن أو مكان يا إلا أنه زاعى تناسب الطرفين (وان فعله فعليه غضبه أو سخطه أو لعنته) اسم من اللعن وهو إبعاده من رحمته في الدنيا بانقطاع التوفيق وفي العقبي بالابتلاء بالعقوبة كما في المفردات وهذا في حق الكفار وأما في حق المؤمنين فاستأطهم عن درجة الأبرار ومقام الصالحين كما في كراهة الكرمانى وغيره (أوانا زان) أي أن فعلته فانا زان (أوسارق أوشارب غمرا وآكل ربا) آدم أوميتة أو خنزير (لا) يكون قسماً ويمينا خبر لثقا وما بعد والفرق بينهما وبين الشرطية السابقة أن الكفر ما لم يسقط حرمة بحال بخلاف هذه الأشياء فإن حرمتها تسقط عند الضرورة فكل ما هو حرام مؤبد فاستحلاله معلقاً بالشرط يمين والافلا والمتبادران لا يفصل بين القسم به وعليه ولو كان الفصل بسكتة فلو حلفه وقال قل بايزد فقال بايزد ثم قال كه روز آذينه بيايى فقال كه روز آذينه بيايى فلم بأنه قالوا لاحتث عليه كما في قاضيخان وكذا في الخلاصة والكبرى والمحيط بلا قالوا وفيه ينشعب منه كثير من المسائل (وحروف القسم) أي أحرفه (الواد والباء والنام) افتتح بالواد مع أن أصلها الباء لأنها أكثر استعمالاً في القسم والفرق بينهما أن الواو مختصة بالظاهر بخلاف

بين الغيب والتكلم نعم لو كان النسخة هناك فعلى غضبه بياء المتكلم لتناسباً ومن ههنا صحح في بعض النسخ قوله أي أن فعلته الخ بقاء المتكلم كما أشرناك ومن ههنا أيضاً حملنا تفسير الشارح المحقق على الإشارة إلى أنه عطف بتقدير المعطوف لأعلى (إعادة فتأمل ٦) وهو مبتدأ بالأعراب الحكايتي والرفعي التقديرى (٧) أي بين هذه الشرطية (٨) بقوله أن فعل كذا فهو كافر (٩) حال من مفعول الاستحلال (والا) يكن حرمة مؤبداً (١٥) أي فليس استحلاله معلقاً بالشرط يمين (١١) أي من الشرطيات والتعليقات في باب الأيمان (١٢) وهو قوله بايزد (و) بين المقسم (عليه) وهو قوله كه روز آذينه بيايى مثلاً في المثال الآتي (ولو كان الفصل) بينهما (بسكتة) أي قليلاً (١٣) بالتشديد أي حمل شخص شخصاً على الحلف (١٤) أي الحامل (١٥) أنت المحمول (١٦) بفتح الياء وكسر الهمزة وسكون الياء وكسر الزاء وسكون الدال اسم فارس له تعالى (فقال) المحمول (بايزد ثم قال) عطف على قال الأول بتقدير قل أي ثم قال قل (كه روز آذينه بيايى) الأولى بيايى لأنه حكايته قول المحمول ومن لسانه (فقال) المحمول (كه روز آذينه بيايى) حاصله أنه حلف بالله لاتين يوم الجمعة (١٧) أي المشايخ (١٨) للفصل بقوله ثم قال كه روز آذينه بيايى (١٩) يعنى فيه بالحوالة بلفظ قالوا (٢٥) أي لاحتث عليه (في الخلاصة والكبرى والمحيط بلا) لفظ (قالوا) أي من غير الحوالة اليهم ولذا فصل بكذا (٢١) أي في المحيط بدلالة القرب والتذكير (٢٢) أي

الباء

من عدم الحث في هذه المسئلة (٢٣) ثم الظاهر في النقل وينشعب بالواد لأنه الأفتح في أمثاله من الاستيناف (٢٤) يعنى أن جمع الكثرة وهو الحروف ههنا مستعار لجمع القلة لكون المقام مقام جمع القلة كما في قوله تعالى وثلاثة قروء وقول النحاة الحروف المشبهة (٢٥) أي حروف القسم (٢٦) المنقوطة بنقطة من تحت (٢٧) أي الواو علة الافتتاح الأصلية والانتقال التوجيه اعتراضاً أو بقى بلاوجه (٢٨) في عرف العرب من الباء وأن كان أصلاً فيه فعلى هذا التحريك لا مجال لجعل التعليل للأصلية فتأمل (٢٩) أي تلك الحروف (ب) الاسم (الظاهر) أي مطلقاً سواء كان اسم الجلالة أولاً *

(١) بناءً على أنها استغرافية (٢) والمعنى جميع حروف القسم هذه الثلاثة (و) الحال ان (منها اللام المختصة) اعتراض
 لاشارة الاضافة (بالله) صلة المختصة اى بالاسم الظاهر المخصوص وهم اسم الجلالة (٣) اى من حروف القسم (٤) مقصور
 ايمن صلة القسم كما مر نقلاً من فتح القدير والمكارية بقوله (يكسر الميم) مع النون (وضمها) مع النون ايضاً وبفتحها
 ايضاً اكتفى عنهما بالاشهر الان يقال لما كانا نادريين في القسم لم يذكرهما المصنف (٥) اى باسم الرب المضاف الى
 باء المتكلم لكن في الفريد باسم الرب مطلقاً حيث قال في شرح قول الكافية فمن للابتداء الخ وكان المصنف جرى في من
 بمعنى القسم مكسورة الميم ومضمومتها على انها مخففة ايمن ويمين كما قيل فلم يجعل القسم من معانيها وهي للقسم مختصة
 بلفظ الرب كما ان تاء القسم مختصة بلفظ الله وشد تربي وترب الكعبة ومن الله انتهى (و) تشير (الى انها) اى الحروف
 الثلاثة (موضوعة للقسم) (و) الحال (ما وضع) منها (له) اى القسم (الايم) يدل على ان مامر هو المقصور منه كما اسلفنا
 (٦) صفة المضاف (٧) يعنى انهما خصا الاضمار
 كتاب الايمان (٤٦١)

الباء والتاء مختصة بالله والاضافة تشير الى الانحصار ومنها اللام المختصة
 بالله في الامور العظام بمعنى الباء ومنها من بكسر الميم وضمها المختصة
 برؤى كما في الرضى والى انها موضوعة للقسم وما وضع له الا ايم كما
 في الكشف (وتضمن) ما هو حرف القسم الاصل من الباء كما في الكشف
 والرضى فيكون من قبيل التقديم المعنوى الا انه بلا قرينة (كالله) اى
 اقسام بالله (لا افعله) وفي اختيار الاضمار اشعار بان الجلالة بعد اسقاط
 الباء مجرور وفي الكشف ان النصب اكثر وفي الرضى هو المختار وفي
 الخلاصة يجوز فيه الحركات الثلاث والسكون فيه عند ذكرها وفي الله وقيل
 لم يكن يمينا الا اذا كان مجروراً ولو قال له واراد اليمين فيمين وفي
 قوله كالله اشعار بان بعد الاسقاط جاز ترك الهمزة والهاء عوضاً في جميع
 ما يقسم به وذا عند الكوفية واما عند البصرية فغير جائز ولذا قالوا
 آله وها آله ذا لافعلن كما في الكشف لكن في الرضى ان الجلالة مختص
 بجواز الترك (وكفارته) اى كفارة الحلف او الحنث بقرينة السابق واللاحق

بالباء فوجه عبارة المصنف على وفقهها ففرغ
 على كونه اصلاً في القسم بقوله (فيكون)
 المرجع متقدماً (من قبيل التقديم المعنوى)
 فكانه قيل وحروف القسم الواو والباء والتاء
 والاصل من بينها الباء وتضمن الخ كما ان قوله
 تعالى واعدلوا في قوة افعلوا العدل فهو اقرب
 الخ ثم لما ورد ان الواو الذي هو كثير
 الاستعمال في القسم متقدم ايضاً من قبيل
 هذا التقديم المعنوى والتاء كان مزاحماً له
 بالتقريب والاتصال (٨) اى الارجاع المذكور
 (٩) اى لا مرجع للمرجعية (١٥) اى مثل الله
 تقديره (اقسم بالله) لما اعيد الباء لا بد لها
 من المتعلق فاتي به لهذا (١١) على الحذف
 (١٢) لان المقدّر كالمفوق (١٣) يعنى بعد
 اسقاط الباء للتقابل فالنصب على انتزاع
 الحافض وايصال الفعل اليه لانه ح في قوة
 احلف الله فيكون مفعولاً به فالاضمار ح بمعنى
 الحذف لان اثره ح لا يكون باقياً (١٤) اى
 النصب (١٥) اى في اسم الجلالة (١٦) اى
 الباء لان الخطأ في الاعراب غير مضر عند
 الفقهاء (و) يجوز الحركات الثلاث والسكون
 (في الله) اى فيما استعمل مع اللام (١٧) لان
 في الرفع والنصب وسكون الوقف لم يأت
 بحرف القسم ولا باعرابه فلم يكن يمينا هذا
 على قول من اعتبر الاعراب والاول عند من
 لا يعتبره فهم متبعون في امر الاعراب
 (١٨) (بدل الله ١٩) اى بادخال اللام على الضمير الراجع اليه (٢٥) اى همزة الاستفهام (٢١) اى هاء التنبيه حال كونها
 (عوضاً في جميع ما يقسم به) من الحروف لو حذف او يحوذف المضاف اى في حذف جميع الخ فكلمة في ظرف عوض لا الترك لانه
 الاشعار فيه به بالنسبة الى الجميع (٢٢) بالمد اى بقلب همزة التعريف الفا ومد همزة الاستفهام (٢٣) بهاء التنبيه
 (٢٤) اسم اشارة مفعول مقدم (لا فعلن) الخ (٢٥) من بين اسمائه تعالى (مختص بجواز الترك) الباء داخل على
 المقصور (٢٦) فان ذكر لفظ القسم فيما قبله في ثلثة مواضع وذكر لفظ الحلف في صدر الباب وكذا قوله
 فيه يدل على صحة ارجاع الضمير الى الحلف لكن التقييد بقوله ان حنث يدل على ارجاع الضمير الى الحنث
 (٢٧) فان قوله فيما بعد ولم تجز بلا حنث يدل على ان الكفارة جزاء الحنث وعطى قوله وكفر عنه بالواو دون
 الفاء على حنث جزاء لقوله ومن حلف على معصية الخ يدل على ان الكفارة للحلف وكذا قوله ولا كفارة في حلف
 كافر الخ وان قيد بقوله وان حنث كما لا يخفى للمتفطن ثم على الارجاع للحنث فقال -

(على أن الأصل هو الإضافة إلى السبب) وهو الحنث فهو مرجح ولو عمم السبب من أن يكون بعيداً أو قريباً أو من أن يكون عندنا أو عند الشافعي لكانت العلوة عامة بالنظر إلى الأرجاعين كالقرينتين وهو المناسب لأن العلوة لا بد وأن يطابق المعلق بها (١) أي لفظ الكفارة (مبالغة) كافر على وزن (فاعل والتاء للتأكيد) كالعلامة والنسابة والفهامة أي للتأكيد (٢) أي التام (غير لازمة) كما في «لظلم كفار» ولو كانت للنقل للزمت (غالباً وإنما سمى) أي الكفارة الشرعية (٣) أي بالكفارة التي هي صيغة المبالغة في الكفر وهو المسترفة (٤) أي الرقبة (٥) أي لأجل الحنث أو الحلف على قياس مرثم وجه التعليل بقوله له فقال (لأن النية شرط في التكفير) فلا بد من التقييد بأن يكون الاعتناق لأجله أي منوياً له (وقد مروج) استعمال (العتق مقام الاعتناق) في باب الظهار من كونه متعدياً كما كان لازماً حيث إماله إلى المغرب الباحث عن الأوضاع ومرايضاً في أول كتاب العتاق حيث قال (وقد جاء العتاق) بمعنى الاعتناق لغة أيضاً كما ذكره المطرزي انتهى فراجع إلى شرحه (٦) فيه أن ظن الأحسنية مرجح لأن الغير المشترك أحسن إفادة من المشترك المحتاج إلى القرينة وما هي هنا ولو قيل القرينة هي المعطوف إلى قوله أو أطعام عشرة الخ فإنه متعد نقول وجدانها ثم استنباطه منها أمر مشكل لا يهتدى إليه إلا أفراد من الرجال فلا ينافي أحسنية التعبير بسهولة الفهم فتأمل (٧) أي مثل قيد مساكين مثلاً ومعضاً والأفان مصرف الخ والحكم هو الواحد المطعم بعشر مرات (كما بينا) تثنية الغائب المجهول (هما) وقوله (من الاعتناق والأطعام) بيان لكل من الموصول وضيمير التثنية (في الظهار) متعلق بينا على ما قدره الشارح المحقق والألفاظ اظهر أن هما مبتدأ راجع إلى ما الموصوفة من حيث معناها وفي الظهار ظرف مستقر خبره بمعنى معروف فيه والجملة صفة ما الموصوفة

(*) حاصل كلامه جعل كلمة ما عبارة عن الاعتناق والأطعام والكافي بمعنى المثل ومثل الاعتناق والأطعام في الظهار اعتناق وأطعام آخر بمعنى قوله فالكافي مصدر أي بمعنى المصدر وقوله هباً للتأكيد أذ يكفي أن يقال كما في الظهار (تحرير)

(فالكافي) بمعنى المثل (٨) أي مفعول مطلق مجازي باعتبار إقامته مقام موصوفة الذي هو مفعول مطلق حقيقي لقوله عتق

على أن الأصل هو الإضافة إلى السبب وهي مبالغة فاعل والتاء للتأكيد لا للنقل كما ظن لأنها غير لازمة غالباً وإنما سمى بها لأنها سائرة للآثم (عتق رقبة) أي اعتناقه له لأن النية شرط في التكفير وقد مروج العتق مقام الاعتناق فمن الظن الأحسن اعتناق رقبة (أو أطعام عشرة مساكين) مثلاً فان مصرف الكفارة والزكوة واحد والعشرة أعم من الحقيقي والحكي (كما) بينا (هما) من الاعتناق والأطعام (في الظهار) فالكافي مصدر وما كناية عنهما وهما تأكيد فلو اعتق عبداً عن كفارة يمينين جاز جعله عن أحدهما عند العلماء الثلاثة كما في الظهار ولو اعتق ثلاث رقاب عن ثلاث كفارات ونوى اعتناق كل من كفارة بلا تعيين جاز عندهم كما في الظهار كذا في المحيط وذكر في كشف المنار أن كفارة اليمين لم تتداخل بالاجماع فاليمين إذا تعددت تعددت الكفارة لكن في المنية عن شهاب الأئمة أن الإيمان بالله إذا كثرت تداخلت وكفى كفارة واحدة كما قال محمد رحمه الله وهو المختار عندى وعن أبي يوسف رحمه الله إنها لا تتداخل

وشرف

رقبة أو أطعام الخ وتقدير الكلام عتقا وأطاعاً مثل عتق وأطعام بينا في الظهار ولذا قال (وما كناية) أي عبارة (٩) أي العتق والأطعام (د) ضمير (هما تأكيد) لكلمة ما فهو في حكم الساقط لأن المصنف لو قال كما في الظاهر لثم التركيب لفظاً ومعنى وإنما أتى به ليجرد تأكيداً ما الموصوفة عبارة عنهما لأن الوجه ولا يحتاج إلى حذف عائد كما ظن الفاضل أبو المكارم في توجيهه الأول (فهذا) أي تعريض له فإن قلت فعلى هذا لم قدر الشارح المحقق بينا قبل ضميرها بل المقام ح أن يقول كما هما بينا الخ قلت فعل هكذا جعلاً لكلامه موجهاً محتملاً لأن يكون بينا بصيغة المتكلم مع الغير فيكون من لسان المص ويكون هما ضميراً متصلين مفعولاً به مخرجاً من الانفصال إلى الاتصال على صورة بعينه من غير تغيير فلم يدخل تحت التكلف بل هذا الاحتمال مرجح لأنه لو كان بالنى التثنية فضميرها إماناً تأكيداً لهذا الضمير المرفوع البارز فما غرضه منه وأما تأكيد لما الموصوفة فما وجه الفصل بينهما بصيغة التثنية وجعل في الظهار متعلقاً بهما فالأحسن ما قال أبو المكارم في توجيهه الثاني أو كعتق أو أطعامهما عرفاً في الظهار فضمير التثنية يعود إلى ما نظراً إلى المعنى انتهى

(١) اى المعجمة قبل من الحقيقي والمعكس فصح
تفريعه على هذا التفسير بقوله (فيجوز
ان يكسو مسكينا واحدا) حقيقة لكنه عشرة
حكما باعتبار ان اكسائه (فى عشرة ايام او فى
عشر ساعات من يوم) واحد فكان عشرة ساعات
بمنزلة عشرة ايام وهما زيادة غلط قدر ايتها
فى كثير من النسخ هكذا (عشرة ايام او عشرة
مساكين عشرة ساعات من يوم) الخ فانه اذا
اعطى عشرة مساكين يصح ولو فى ساعة واحدة
فما حجة عشرة ساعات فانه غلط من الناسخين
الانسخة وجدتها ليس فيها لفظ عشرة مساكين
بعد كلمة او فاعتمدت عليها (٢) مفعول
ثان لان يكسو (٣) عطى على عشرة اثواب
اى يكسو مسكينا واحدا ثوبا واحدا بعشر
دفعات (بان يؤديه) ويعطى الثوب (الى
مسكين ثم يسترده) اى الثوب (منه) اى
من المسكين (٤) اى الى المكفر (او الى
غيره بالهبة) من المسكين (او غيرها)
كالبيع منه وهكذا عشر مرات والاولى ان يذكر
هذا ثم ظهر لك من البيان المذكور ان المراد
بالساعات مجرد المرات والدفعات لا
الاصطلاحية النجومية فتأمل (٥) اى وصف
الملك يكسى (لكل) حقيقيا وحكما على مامر
آتفا (٦) بكسر اللام (٧) اى بالخلق (اكثر
من نصف) انتفاع (المجدي الى انه ان كان)
اى الخلق (١٥) اى المحفة (١١) بالغين
المعجمة اى كاملة (١٢) اى يستر (١٣)
بكسر الراء (١٤) علة لكون البدن حقيقة
فيما بين هذين (ناقلتان واليدين باطشتان
والرأس طليعة) من الطلوع اى ظاهرة عالية
يعنى ان هذه الثلث يصعب سترها بل لا يمكن
بحفظ هذه المعاني الموضوعة لها لانها تحتاجون
الى الانكشاف فلا تدخل تحت البدن الذى
من شأنه الستر (١٥) اى السراويل من
الكفارة جواب قوله واما اذا اريد (١٦) اى
فرضا منهم كالعدول التقديرى مثلا (١٧)
اى واقعا مطبقا لا اصولهم (١٨) اى معرب
(شلوار) بفتح الشين والمنعارى الآن شلوار
بالجسيم الفارسي مكان الشين (١٩) اى
بالسراويل (٢٥) اى كمالهم فى السفينة (٢١)
جواب ولواريد به الخ (لايفرق) فى استعمال
اهل زماننا (٢٢) اى بين السراويل والتبان

وشرف الائمة لايفتى به (او كسوتهم) اى كسوة تلك العشرة فيجوز ان
يكسو مسكينا واحدا عشرة ايام او فى عشر ساعات من يوم عشرة
اثواب او ثوبا واحدا بان يؤديه الى مسكين ثم يسترده منه اليه او
الى غيره بالهبة او غيرها فان لتبدل الوصف تأثيرا فى تبدل العين
لكن لايجوز عند اكثرهم كما فى الكشف (لكل) منهم (ثوب) جديد او
خلق يمكن الانتفاع به اكثر من نصف الجديد بان ينتفع مثلا بالجديد
سنة اشهر وبهذا اربعة على ما قال الفقيه ابو الليث وذهب ابو بكر
الاسكافى الى انه ان كان بحال يجوز به الصلوة يجوز وقيل يعتبر فى
الثوب الوسط الصالح لا وسط الناس وهو شبه بالصواب على ما قال الحلوانى
كما فى المحيط (يسترد عامة بدنه) اى اكثر بدنه كالملاة او الجبة او القميص
او القباء واما العمامة فلايجوز فى ظاهر الرواية وعنه انها تجوز اذا
كانت سابقة كما فى المحيط وذكر فى النظم ان الكسوة للرجل
ما يوارى به عورته وللمرأة درع وخمار فى ظاهر الاصول وعن ابي يوسف
رحمه الله يجب كسوة معروفة ازار وقميص له وازار ودرع لها (فلم يجوز
السراويل) على ما ذكره القدورى وهذا اذا اريد بالبدن ماهو
مجاز من جميع الاعضاء واما اذا اريد به ما هو حقيقة من العنق الى
الورك فان الرجلين ناقلتان واليدين باطشتان والرأس طليعة فينبغى
ان يجوز لانه جمع سر والة تقدير او تحقيقا تعريب شلوار ولواريد به
التبان بضم التاء وتشديد الباء وهو سراويل صغير مقدار شبير ساتر
للعورة الغليظة للملاحمين فينبغى ان لايجوز الا ان فى زماننا لايفرق بينهما

(١) أى يجعل (مدخل الرجل من التبان اضيق) مدغله من السراويل (٢) أى يفرق بجعل التبان (ذاطاقين) بخلاف السراويل (فينبغى) على هذا (أن يجوز) أى التبان كالسراويل (٣) أى عن محمد رحمه الله تعالى بدلالة السبق (٤) أى السراويل (يجوز للرجل والمرأة لا) يجوز (٥) حيث قال أو كسوتهم بكلمة التغيير والإضافة إلى ضمير العشرة التى اضيف اليها الاطعام فيفيد أن كسوتهم يقوم مقام اطعامهم فيفيد قيام كسوة نصفها مقام اطعام نصفها أيضا فلو املأ العشرة باطعام نصفها وكسأ نصفها الآخر جاز (٦) صفة أحد وقوله (٦٤٤) كتاب الايمان

الابان يكون مدخل الرجل من التبان اضيق وربما يكون ذا طاقين
فينبغى أن يجوز وفى المحيط عن محمد رحمه الله أن السراويل يجوز
وعنه أنه للرجل يجوز والمرأة لا وقال أبو يوسف رحمه الله لا يجوز لهما
والكلام مشير إلى أنه لو اطعم خمسة وكسأ خمسة جاز وتماه فى قاضخان
والى أن الواجب أحد من الثلاثة لم يتعين فإن الفعل معين فلم يجب الكل على
سبيل البدل فإذا اتى بواحد سقط الباقى والأول مذهب جمهور الفقهاء
والثانى مذهب بعض العراقيين والمعتزلة منهم فعند الجمهور إذا اتى
بالكل كان الواجب واحدا منها هو أعلاها قيمة ولو ترك الكل كان معاقبا بواحد
هو أدناها قيمة لأن الفرض سقط بالادنى وأما عند غيرهم فإذا اتى بالجميع
يثاب ثواب الجميع ولو ترك الجميع يعاقب على ترك الجميع وتماه فى
الكشف (فإن هجر عنها) أى عن هذه الثلاثة بان لم يكن له فضل عن
كفائه مقدار ما يكفر ولم يملك عين المنصوص عليه (وقت الأداء) لا
وقت اليمين والأولى ذكره فى الظهار (صام) وجوبا (ثلاثة أيام) وعنه أنه
إذا كان له قدر ما يشتري به طعام العشرة لا يصوم ومن ابن مقاتل أن
كان له ذلك الطعام وقوت ملوئين لا يصوم وفى الأصل لو كان له مال مع
الدين صام بعد قضاءه وأما قبله ففيه اختلاف المشايخ كما فى المحيط وذكر

من الثلاثة متعرض فى البين والأولى أن يقول
أحد غير معين من الثلاثة (٧) أى الأداء
(معين) بكسر الياء علة لعدم التعيين
حاصله أن قبل الأداء لا تعيين وإنما
يتعين بالأداء أعلم أن ههنا قولين الأول
أن الواجب أحد الثلاثة غير معين والحادث
مخير فى تعيين الواحد منها فعلا لا قولا وهو
مذهب الجمهور والثانى وهو مذهب بعض
الفقهاء العراقيين أن الكل واجب لكن على
سبيل البدل فإذا فعل أحدها سقط وجوب
باقيها وعلى الأول أشار بقوله أن الواجب أحد
الخير والى الثانى أشار بتفريع ضده على الأول
بقوله (فلم يجب الكل على سبيل البدل)
فقوله (فإذا اتى) تفريع على المنفى أى
على وجوب الكل على سبيل البدل فالأظهر
أن يقول حتى إذا اتى بواحد سقط الباقى ليطرح
كونه تفريع للمنفى وبما حررنا اتضح لك وجه
قوله (الأول مذهب جمهور الفقهاء والثانى
مذهب بعض العراقيين) لأعانتهم كما أفاده
بلفظ البعض (والمعتزلة) مبتدأ خبره (منهم)
أى من بعض العراقيين أو معطوف على بعض
منهم أى من العراقيين أى ومذهب معتزلة
العراق (٨) أى المكفر (٩) أى كل الثلاثة
(١٥) أى ذلك الواحد (١١) أى الثلث
(قيمة ولو ترك الكل كان معاقبا بواحد هو أدناها
قيمة) وعامة الفرق الثانية على هذا أيضا
فالحلاف بينهما لفظى (وأما عند غيرهم) وهو
المعتزلة وبعض الفرق الثانية (فإذا اتى
بالجميع يثاب ثواب الجميع (ولو ترك الجميع
يعاقب على ترك الجميع) فخلافتهم معنوى
والظاهر من التقابل أن يقول يعاقب عقاب
الجميع وهكذا الخلائق كل واجب يكون كذلك
ويسمى الواجب المخير والى ما حررنا أشار

بقوله (وتماه فى الكشف) أى كشف البزدوى كل ما حررناه وجدته فى البرجندى فراجع (ولم يملك) عطى
على لم يكن (عين المنصوص عليه) أنما قيد به لأن فى الخلاصة فإن كان فى ملكه عبدا وكسوة عشرة مساكين أو اطعام عشرة مساكين
لا يجوز له أن يصوم انتهى يعنى أن شرط الفضل عن الكفائى أنما هو فيما ملك غير المنصوص وأما فيه فلا (١٢) أى
ذكر قوله وقت الأداء (فى) باب (الظهار) ليطابقه التشبيه (١٣) أى طعام العشرة (١٤) أى مع قوت (ملوئين) أى نهار
وليلة (١٥) أى وعليه دين أيضا (١٦) أى الدين *

في الزاهدى لوبذل ابن المعسر او الاجنبى مالا ليكفر به لم يثبت
 القدرة بالاجماع (ولاء) اى متتابعة حتى لو مرض فيها وافطر
 او حاضت استقبل بخلاف كفارة الظهار والقتل واعلم انه لو اخر
 كفارة اليمين اثم ولم تسقط بالموت والقتل وفي سقوط كفارة
 الظهار خلاف كما في الخزانة (ولم تجز) الكفارة (بلا حنث) لانه
 السبب فلو قدمت عليه اعيدت وهذا تصريح بما اشار اليه في
 السابق كقوله (ومن حلف) بالقسم او الشرطية (على معصية كعدم الكلام
 مع) احمد (ابويه) او غيره بان يقول والله لا اكلمه او ان كلمته
 فعلى نذر وهذا اذا لم ينو به شيئا والا فعليه الوفاء كما يأتى
 (حنث) اى وجب ان يجعل نفسه حائثا (وكفر عنه) بعده لقوله
 صلى الله عليه وسلم من حلف على يمين اى المقسم عليه ورأى
 غيرها خيرا منها فليأت بالذى هو خير منه ثم ليكفر وفيه دلالة
 على ان اليمين اذا كانت معصية وجب الحنث بالطريق الاولى
 كما في المستصطفى وقد قال صلى الله عليه وسلم من حلف على ان
 يعصى الله فلا يعصيه والكلام دال على ان الحنث قد يكون خيرا
 من البر وبالعكس كما مر وقد صرح به في النهاية والكفاية
 وغيرهما في اَوَّلُ الايمان فمن ظن ان لادلالة للحديث على كون الحلف
 على معصية وان الحديث دال على اشتراط كون الحنث خيرا من البر
 وهم لم يشترطوا ذلك في الرواية فليس الا من فرط جهله بكمال هؤلاء
 الائمة العظام وقصور تتبعه لكتبهم المشهورة بين الانام (ولا كفارة في حلف
 كافر) مجوسى او يهودى (وان حنث) حال كونه (مسلم) والاشمل في
 حلف غير مكلف وان حنث مكلفا فان الصبى او المجنون اذا حلف ثم كلف
 ثم حنث لم يكفر كما في النظم (ومن مرم ملكه) على نفسه بان يقول

(١) اى الحادث العاجز (٢) اى بذلك المال
 (٣) اى في اثناء تلك الايام (٤) اى يكون
 القاتل مقتولا قبل التكفير (٥) اى بالموت
 والقتل (٦) اى قوله ولم تجز بلا حنث (تصريح
 بما اشار اليه في السابق) بقوله وكفر منه ان
 حنث (ك) ما ان (قوله ومن حلف) تصريح بما
 اشار اليه بهذا القول ايضا حيث اسلفى في
 شرحه وقال والى انه يجهل ان يكون البر
 والحنث واجبين كما على فعل الفرض وترك
 المعصية وبالعكس الخ وما نحن فيه من قبيل
 العكس (٧) اى وجوب الحنث والكفارة كما
 هو حكم الآتى (٨) اى بقوله فعلى نذر (والا)
 ينوشيثا (فعليه الوفاء) بهذا الشئ (كما يأتى)
 في آخر الباب (اى وجب ان يجعل) الخ اشارة
 الى ان لفظ المتن من باب التفعيل (٩) اى من
 حلفه المذنب ولوارجع الى الحنث لاستدراك
 (بعده) الى الحنث (اى) يعنى المراد باليمين
 في الحديث (المقسم عليه) لا القسمسمى المقسم
 عليه يميننا القلبسه باليمين كذا في الكشاف
 (١٥) اى كيف لا يجب بالطريق الاولى (وقد
 قال عليه السلام) الخ (١١) اى شرطية المصنف
 (دال) دلالة ظاهرة (كما مر) في شرح ان حنث
 الخ (فمن ظن) هو الفاضل ابو المكارم (ان لا
 دلالة للحديث على) اشتراط (كون الحلف
 على معصية) للتحنيث وانما حذفنا المضى
 بدلالة اخير كلام الظان حيث قال بل موارد
 صريحة في عدم اشتراط المعصية على ما اورده
 مسلم فليراجع الى صحيحه انتهى (و) ظن (ان)
 الحديث دال على اشتراط كون الحنث خيرا
 من البر) للتحنيث (و) الحال (هم) اى الفقهاء
 (لم يشترطوا) للتحنيث (ذلك في الرواية)
 ومجرد وجود الجابر لا يقتضى كونه خيرا فتأمل
 انتهى (فليس الا من فرط جهله) خبر لقوله فمن
 ظن الخ (و) من (قصور تتبعه لكتبهم) الخ فيه
 ان من جملة هذه الروايات قولهم في المنعقدة
 وكفر فيه فقط ان حنث الخ وفيه اشارة على ما
 اسلفى الشارح الى ان الحنث قد يكون خيرا
 وبالعكس ولا اشارة الى اشتراط كونه خيرا
 للتحنيث وكلام الظان في الاشتراط ثم قوله لا
 يقتضى كونه خيرا ايضا بخلاف المضى لا
 يقتضى اشتراط كونه خيرا ولعل قوله فتأمل
 اشارة الى ما وجهنا به (والاشمل في حلف غير
 مكلف) بدل كافر (وان حنث مكلفا) بدل مسلما (١٢) اى صار مكلفا

هذا العسل او كلام فلان حرام على او حرام است مرا باتوسخن گفتن
(لايحرم) ملكه عليه لانه تعالى المحترم (وان استباحه) اى فعل ما حرم
عليه (كفر) عن يمينه لقوله تعالى ﴿ قد فرض الله لكم تحلة ايمانكم ﴾
فلو قال ما فى يدى من الدراهم حرام على فان اشترى بها شيئاً حثت
بخلاف ما اذا وهبها او تصدق فانه يراد به تحريم الشراء عرفاً وانما اختار
ملكه على حلاله اشارة الى انه لو حرم الخمر ثم شرب كفر على المختار وفى
البقالى لو قال الخنزير حرام على فليس يمين والقياس على الخمر يقتضى
ان يكون يميناً على الخلاف وعن ابى حنيفة رحمه الله لو قال لجماعة كلامكم
حرام على حثت بكلام احدكم الكل فى المحيط (ومن نذر) بما هو واجب
قصداً من جنسه نذراً (مطلقاً) غير معلق بشرط بقرينة التقابل مثل ان
يقول لله على حج او عمرة او اعتكاف او لله على نذر واراد به شيئاً بعينه
كالصدقة وانما قيد النذر به لانه لو نذر بقراءة القرآن او صلوة الجنازة
او بناء المسجد او السقاية او عمارتهما او اكرام الايتام او عيادة المريض
او زيارة القبور او زيارة قبره عليه السلام او كافان الموتى او تطبيق امرأته
او تزويج فلانة لم يلزم شئ فى هذه الوجوه كما فى النظم وكذا لو نذر بالدعاء
دبر كل صلوة عشرة واختلف فى النذر بصلوة عليه عليه السلام كما فى النية
ولو قال لله على دخول هذه الدار ونوى اليمين فيمين وان لم يكن
له نية فليس يمين ولا نذر كما فى المحيط (او) نذر (معلقاً بشرط يريد
اى يريد وجوده لجلب منفعة او دفع مضرة) (كان قدم غائبى) او شفى
الله مريض او مات عدوى فله على صوم سنة او عتق مملوك او صلوة
(قوجد) الشرط بان قدم الغائب مثلاً (وفى) بما نذر ولم يخرج عن العهدة
بالكفارة فى هذين بلاغياً وعن محمد ان المعلق عدة ان وفى به فافضل
لكنه خلاف ما فى الاصل على ما قال الحاكم ولو قال لله على صدقة ولم

(لانه تعالى هو المحرم) والمحلل وليس لعبد
وظيفة التحريم والتحليل (لو حرم الخمر) التى
ملكها (على الخلائق) فى انه يمين على المختار
او غيره (واجب) مبتدأ ثان خبره (من جنسه)
ضميره الى ما اى من جنس المنذور والجملة
خبر هو واما احتمال ان واجب خبره هو (ومن
نفسه) حال او خبر بعد خبر لهو والضمير
الى مطلق الواجب على نحو الاستخدام فالمعنى
حال كونه حال كونه من جنس الواجب او بما هو
من جنس الواجب فلا يخلو عن الاستدراك لان
قوله واجب افاد كون المنذور من جنس
الواجب وبالجملة العبارة لا يخلو من تكتة فلو
استقط لفظ هو وقال بما واجب قصداً من جنسه
او بما من جنسه واجب قصد السلم عن التعقيد

(١) تميز او حال اى حال كونه مقصوداً وبالذات
لابتعية الغير كالوضوء والقراءة واجبان بتبعية
الصلوة كما مر فى الصوم (٢) اى المطلق
من قيد التعليق فليس المراد بالمطلق
العام المقابل للخاص المقيد (٣) بقوله
او معلقاً الخ فلا يرد انه لا يصدق على النذر
بخصوص العبادات مثل الحج والعمرة والاعتكاف
ولا على ما اراد به شيئاً بعينه (فحواله على نذر
واراد به شيئاً) معينا (٤) مجهول (٥) اى بما
هو واجب قصداً من بنسبه كالصوم والصلوة
والحج ونحوها (لان) النذر لا يصح بما ليست
لله تعالى من جنسه واجب قصدي كما (لو نذر
بقراءة القرآن) ونحوها مما لم يجب قصداً
كالنسيب والتحميد (وصلوة الجنازة) لانها ليس
من جنسها صلوة واجب بلا ركوع وسجود
(٦) جمع اليتيم (٧) بكسر الهمزة

(٨) اى المطلق والمعلق بما يريد
(٩) اى من الكفارة

(١) اي بما يريد (٢) اي كل واحد من المطلق والمعلق (يمين) ولا بد فيه من الكفارة ثم قول المصنف (فوجد) الخ عطف على نذر المقدري قوله او معلقا على المذكور صريحا ولا يلزم ان يكون فوجد قيد النذرين وليس كذلك بل هو قيد الثاني فقط فلا بد من ان يجعل قوله او معلقا عطف على نذر يتقيد بالفعل اي او نذر معلقا فيكون فوجد عطف على نذر المقدري ويكون قيد الثاني فقط ولم يتكلم الشارح المحقق عن هذا المعنى ولولم يكن رسم خط قوله او نذرا معلقا بشرط الخ بالالف لصاحح الحمل على الاشارة الى هذه الدقة لكنه فيما رأيناه بالالف (باعتبار الصيغة) فان ظاهرها نذر لكونه معنى مطابقا لهما (في ظاهر الرواية) من الامام وكلمة في ظرف اعتبار (٢٧٧)

فصل حلف الفعل

ينوشيثا فعليه نصف صاع من بر ومن نذر ان يتصدق بهذه المائة على فلان يوم كذا فتصدق مائة اخرى على مسكين آخر قبل ان يمضي ذلك اليوم جاز كما في المحيط وعن ابي حنيفة رحمه الله انه رجع عن الوفاء في النذر المطلق والمعلق الى الكفارة فانه يمين كما في المصنوعات (د) معلقا (بما لم يرد) من الشرط (كان زنيث) او شربت فلله على كذا او نذر (وفي) بما نذر باعتبار الصيغة في ظاهر الرواية (او كفر) عن يمينه باعتبار المعنى المقصود واصله انه ان نذر نذرا معلقا بشرط لا يريده فالوفاء عند الثلثة وبه افتى ابو علي السعدي وغيره وعن محمد ما ذكره من التفصيل وعن ابي حنيفة رحمه الله انه رجع اليه وافتي مشايخ بلخ به وهو مختار السرخسي وغيره وبه ورد الاثر عن بعض الصحابة كما في المحيط وغيره (وهو) اي التفصيل المذكور (الصحيح) كما في الهداية الا ان الاولى ان يرجع الضمير الى ما يليه من التكفير وفي الصغرى انه رجع من الوفاء الى الكفارة وهو اختيار السرخسي وغيره وبه يفتي

كما في الخلاصة

فصل حلف الفعل

(من حلف) بالقسم او الشرطية (لا يدخل بيتا يحنث بدخول صفة) لان البيت مأوى الانسان سواء كان من حجر او مدر او صوفى او وبر كما في المفردات

يعنى اعتبر في ظاهر الرواية الصيغة او ظرف وفي (باعتبار المعنى المقصود) لانه قصد به الامتناع عن ايجاد الشرط وهو معنى اليمين (٣) اي حاصل الكلام في المقام (فالوفاء) لازم (٤) اي الامام وصاحبيه كما هو ظاهر الرواية (٥) اي يلزم الوفاء (د) روى (عن محمد ما ذكره) المصنف (من التفصيل) اي التخيير (وعن ابي حنيفة انه رجع) من الوفاء في المعلق بما لا يريد (٦) اي الى التخيير قبل موته بسبعة ايام (٧) اي بالتخيير (٨) اي التخيير (٩) اي التخيير (١٥) اي هو (١١) اي يقربه وفيه اشارة الى وجه الاولوية وهو القرب كفى لاولى (د) الحال (في الصغرى انه) اي الامام (رجع من) لزوم (الوفاء) او من تخييره (الى الكفارة) فعلى الاول الرجوع واحد والخلاف في المرجوع اليه وعلى الثاني رجع من الرجوع الاول (١٢) اي الرجوع الى الكفارة (اختيار السرخسي) ان قلت بينه وبين ما سبق من قوله وهو مختار السرخسي منافاة ظاهرة قلت لا منافاة لان ما سبق رواية المحيط وهذا رواية الصغرى او الخلاصة كما قال (وبه يفتي) اي بالرجوع الى الكفارة (كما في الخلاصة) الحوالة محتمل ان يكون من قوله وهو اختيار الخ او من قوله وبه الخ ثم قول الشارح المحقق (من التفصيل) الخ (هو اي التفصيل المذكور) دون ان يقول التخيير محتمل ان يريد منه ان الفصل والفرقة بين شرط يريده وبين شرط لا يريده (هو الصحيح) وان كان عدم الفصل والوفاء مطلقا ظاهر الرواية بانه في شرط

لا يريده يعنى اليمين وهو المنع لانه قصد به المنع عن ايجاد الشرط وان كان بظاهره نذرا فتخير بين الوفاء نظرا الى ظاهر النذر وبين الكفارة نظرا الى معنى اليمين بخلاف نذر فيه شرط يريده لان قصد ح اظهار الرغبة فيما جعله شرطا فانه عدم معنى اليمين فيه فتعين الوفاء وفي ختم الفصل بلفظ الصحيح حسن الاختتام لان الشئ اذا اثبت ووصل الى الصحة كما في رواية الحديث مثلا ثم الكلام فيه وانقطع * فصل في شرح رموز (فصل من حلف) الخ (من حجر او مدر) والصفة كذلك

(١) أى الحدث بدخول صفة (فى) صفة (عرفهم) بخذف المضاق بدلالة قوله (فان الصفة عندهم) أى فى عرف اهل الكوفة
 (٢) أى نحن غير اهل الكوفة (لبيت صيفى) له خوايط اربع (يسمى) فى ديارنا العجمى (كاشانه) يعنى بالاخانه او چار
 دره (واما) الصفة (فى عرفنا) أى نحن العجم (فهى غير البيت) ولا يطلق عليها حتى ينفى عنها ويقال هذا صفة وليست
 ببيت واختاره صاحب العمان والكافى والسكنز قوله (ذات ثلث خوايط) خبر بعد خبر لهما (واما حايطها الرابع متصل
 بالبيت فلا يحنث بدخولها ٣) أى شمول البيت الصفة والحنث بدخولها فى الشمنى قال شمس الاثمة والاصح عندى ان
 حقيقة ما يسمى بالصفة يبات فيه لانه مستقف الا ان مدخله اوسع من مدخل البيوت المعروفة حيث مدخلها من جانب
 واحد وهى مبنية للبينوتة فيها فكان اسم البيت متناولا لها فيحنث بدخولها الا ان ينوى بيتا غير الصفة يصدق
 ديانة لانه خص العام ببنيته (لكن فى بيعه) فصل حلف الفعل

(٤٩٨)

قل هذا فى عرفهم فان الصفة عندهم اسم لبيت صيفى يسمى فى
 ديارنا كاشانه (واما فى عرفنا فهى غير البيت ذات ثلثة خوايط والصحيح
 الاول كما فى النهاية لكن فى بيعه انه اسم لمستقف واحد له دهليز بخلاف
 خانه فانه اسم لكل مسكن صغيرا او كبيرا كما فى بيع الكفاية فهو اسم
 من الدار والمنزل الذى يشتمل على صحن مستقف وبينين او ثلثة والمجرة
 نظير البيت فانها اسم لما هجر بالبناء والدخول هو الانفصال من خارج
 الى داخل سواء كان راكبا او ماشيا من الباب او من غيره وفيه اشعار
 بانه لو ادخل احدى رجليه او رأسه لم يحنث كما فى الايضاح (لا) يحنث
 بدخول (الكعبة ومسجد او بيعة) بكسر الباء وسكون الياء معبد النصرى
 بالفارسية كليسا او معبد اليهود او الكفار كما فى القاموس (او كنيسة)
 بفتح الكاف وكسر النون معبد اليهود بالفارسية كنشت (او دهليز) معرب
 بكسر الدال ما بين الباب ودخل الدار كما فى الصحاح فلو كان مسفنا
 لو اغلق بابه بقى داخل البيت يحنث على ما قال مشايخنا كما فى المحيط
 (او ظلة باب دار) بالفهم ساباط على بابها بلا بناء فوقه او مع بناء مفتحه

فى كتاب البيع من النهاية (٤) أى البيت
 (اسم لمستقف واحد) يخرج به الدار والمنزل
 لان فيهما مستقف متعدد (له دهليز) يخرج
 به صفة اهل الكوفة لانها مستقفة لكن ليس
 لها دهليز (واما صفة عرفنا فخرج بقيد مستقف
 لانها لاستقف لها (بخلاف) ما يقال له بالفارسية
 خانه فانه اسم لكل مسكن صغيرا او كبيرا)
 الادار السلطان فانه يسمى سراى وفى
 عرف ماوراء النهر ارك (فهو) أى خانه (اعم
 من الدار) فانه اسم لما ادير عليه الحائط
 يشتمل على بيوت ومنازل وصحن غير مستقف
 (و) من (المنزل الذى) اشارة الى تعريف
 المنزل (يشتمل على صحن مستقف وعلى
 بينين او ثلثة) ومطبخ يسكنه الرجل بعباله
 فهو دون الدار فوق البيت (والمجرة نظير
 البيت) لاختاره فانه يشملها (٥) أى المجرة
 من الحجر (٦) مجهول أى استعمل المجرف فيه
 غالبا (٧) احتراز عن التحجير بلا بناء كما
 يهجررون حوالى اراضيمهم (٨) أى وسواء كان
 الانفصال من الباب الى الدار (او من غيره)
 كالسطح مثلا (٩) أى فى قيد الدخول
 (١٥) لانه لم ينفصل من الخارج بهذا القدر
 (بالفارسية) يقال (كليسا) ترساين
 (كنشت) جهودان (١١) أى باب الدار
 (و) بين (داخل الدار) وفى عرف الآن
 يقال لمثله ره رو (١٢) أى ما بينهما أى
 الدهليز (١٣) خبر كان بعد خبر أى باب
 الدار (١٤) أى الحالف (١٥) أى
 الدهليز بان كان انفتاح الباب الى

جانب السكة وانضمامها الى الدار يحنث لانه يبات فيه عادة (واما رواية المتن فيما لم يكن مستقفا وكان محال لو اغلق الباب
 بقى خارجا بان كان انفتاح الباب الى الداخل وانضمامه الى السكة يبقى القائم فى العتبة فى الخارج بعد تغطية طبقتى
 الباب وبما مرنا ظهران ضمير يبقى الى الحالف كما اظهره الشمنى لالى الدهليز كما هو محتمل فى عبارة المضربين
 وان المراد من البيت هو الدهليز فلا تغفل فان ما مرنا مبنى على حفظ صورة تفريع الشارح المحقق والافهاتان
 الشرطيتان يحتمل ان يكونا تفسير آخر للدهليز غير تفسير الصحاح سواء كان بينهما او لا بان كان طريقا طويلا محاط
 الجانبين والباب فى وسطه مثلا او فى اوله او فى آخره فح لا اشكال فى تصويرهما والله سبحانه اعلم (١٦) أى فوقه
 يقال بالفارسية سايه بان (١٧) أى فوق الساباط (١٨) أى موضع قطع ذلك البناء

(الى) جانب (الطريق) اى السكة واما اذا كان مفتوحا الى الدار بحث (١) اى الظلة (على هيئة صفة) فى اوسعية المدخل (فى ان قال) بالكسر حرف شرط او بالفتح فضمير الشأن محذوف ويجوز ان ناصبة فى قوة ان يقال فى قوله والا فصح فيما قال الخ ليكون عبارة عن صورة المسئلة (فدخل عطى (٢) على قال) المقدر كما هو له (٣) علة التشبيه (٤) على عدم البحث (٥) اى فقط بفتح العين (٦) اى ما قالوا (٧) اى عليه ضعف ما قالوا (بهذه المسئلة) بان الدار لو كانت اسما للعرضة فقط لحكموا بالبحث فى هذه المسئلة (ولا يبعد ان يقال) فى جواب استدلاله (ان البناء وصف مرغوب) فى الدار فالعرضة الكاملة هى مع الوصف المرغوب (والمطلق) الذى فى قول الخالف (ينصرف الى الكامل) وهى العرضة مع الوصف المرغوب (فاذا انعقد اليمين على الكامل) بقاعدة انصراف المطلق (لا بحث) (ب) الدار (الناقص) الخ فيه ان قاعدة الانصراف انما هى فى الاثبات واما ان النكرة فى سياق النفي يفيد العموم فمقدمة مقررة اصولية فكلام الخالف يفيد عموم السلب فيبحث بدخول اية دار كانت (فمرادى للدار) فتحكمها حكمه (٨) فالسراى اخص مطلقا من الدار لكن ينبغي ان لا يختلف الحكم قيد (منهدة لمجرد الايضاح) وعمله بقوله (فالعبرة) مبتدأ والفاء للتعليل بمعنى اذ العبرة (ولو) هى اى العبرة مجرد لفظ (صحراء) بدون كلمة الوصل فاما لو كانت ولو صحراء بالوصل فبالطريق الاولى (مشير) خير المبتدأ (الى زوال الجدران) وهو معنى الانهدام فصح مجرد الايضاح ونعم الوصل من الشارح المحقق وحبذا الفصل منا وعليك سلب الغفل (فى الحاضر) اى المشار اليه (فى المنكر) بان تقول نعى درايم بحويلى يابسراى يا بجانته (والمعروف) بالاشارة كأن يقول بهمين حويلى يا بهمين خانه مثلا (٩) اى المعبورة فيه انه لا فرق فى عرف العجم ايضا حيث يقال فى الفارسية ايضا سراى آبادان وسراى ويران كذا فى الفصيحة (١٠) لفظ (بعد) اما معطوف على الحال) من حيث المعنى لان فى الحال ايضا معنى الظرفية (١١) اى فى السطح المضاف الى الدار (شجرة) فرست (فى) داخل الدار (او) دخل فى (حائطها) اى الدار (او سطحها) اى على فى سطح الدار (١٢) اى لتبديل اسم الدار بالمفعولات الآتية

(٩٩٩)

فصل حلف الفعل

الى الطريق كما فى المحيط فهمى على هيئة صفة كما فى القاموس (كما) لا بحث (فى) ان قال والله (لا يدخل دارا فدخل) عطى على قال (دارا) غربة لان الدار اسم جامع للبناء والعرضة كما فى المغرب وغيره الا انهم قالوا انها اسم للعرضة عند العرب والعجم وضعفه الكافى واستدل عليه بهذه المسئلة ولا يبعد ان يقال البناء وصف مرغوب كان العرضة تنقص بنقصانه والمطلق ينصرف الى الكامل فاذا انعقد اليمين على الكامل لا بحث بالناقص واما سراى فمرادى للدار فى عرفنا الا ان فى بيع الكفاية انه اسم لدار السلطان (وفى هذه الدار بحث ان دخلها) حال كونها (منهدة) لمجرد الايضاح فالعبرة ولو (صحراء) مشير الى زوال الجدران وانما بحث لان البناء وصف والوصف فى الحاضر لغو وقال ابو الليث ان حلف بالفارسية لا بحث فى المنكر والمعروف لا بدخول المبنية كما فى الكافى (او) دخلها (بعد ما بنيت) هذه الدار المنهدة دارا (اخرى) فبعد اما معطوف على الحال او الشرط بتقدير الفعل (او) ان (وقف على سطحها) او حائطها الغير المشترك وفيه اشعار بانه لو ارتقى غصن شجرة فى الدار او حائطها او سطحها لا بحث وعليه الفتوى كما فى المحيط (وقيل) اى قال ابو الليث (فى عرفنا) العجمى (لا بحث) بالوقوف على السطح او الحائط وعليه الفتوى كما فى المحيط (كما) لا بحث للتبديل (لو جعلت) هذه الدار المحلوفة بعد الانهدام (مسجد او محاما او بستانا او بيتنا) او نهرا او دارا ثم دخلها (او) لو (دخلها) اى الدار المحلوفة المبنية (بعد هدم) مثل (الحمام) فان حذف المثل غير عزيز فى كلامهم فيشمل البيت وغيره اليه اشير فى الهداية وفى اضافة الهدم الى الحمام دون المسجد

وقوله (كما لو جعلت) الخ تشبيه ومقابل لقوله او دخلها بعد ما بنيت الخ (او) كما (لو دخلها اى الدار المحلوفة المبنية) اى المجعولة صفة الدار (بعد) ظرف دخل (١٥) اى حذف المثل او الحمام بعده

(١) (مع كونه أقدم) في التعداد فله استحقاقية للمثل اودون الدار مع كونه اخيرا له لياقة المثلية على ما هو المتعارف
(٢) اى وجهه فان اللايق للهدم هو الحمام بيت الاجنة والشياطين لا المسجد بيت الله ونحوه مما يعبد فيه الصحاء والزهاد
(٣) عطف على كما لوجعات الخ فالاولى (اى) و (كما لايجنث في هذا البيت ودخله) الواو حالية بتقدير قد (بين
المعرفتين) اى هذه الدار وهذا البيت (٩٧٥) فصل حلف الفعل

مع كونه أقدم رعاية امر حسن كما لايجنث (وكذا البيت) اى كما لايجنث
في هذا البيت (ودخله منه ما صحرا) فيجنث بالدخول لوبقى الميطان
كما في الكافى (او) دخله (بعد ما بنى بينا آخر) فانه لايجنث والفرق
بين المعرفتين ما قال شاعرهم *

والدار دار وان زالت حوائطها * والبيت ليس ببيت بعد تهديم
(او) مثل (هذه الدار) او البيت (فوق) الحالف (في طاق باب)
اى فيما عطف من الابنية كما في الصحاح فمن الظن التخصيص
بالعتبة على ان في الاختيار في كل موضع (لواغلق) الباب (كان)
الطاق (خارجا) من الدار فانه لايجنث (واعلم انه لو قال اكر
توكرد ديوار من كردى او قال كُرد درو ديوار من كُردى
فهو على الدخول كما في الخزانة (اولايسكنها) من السكنى اى الكون
في المكان على سبيل الاستقرار كما في الايضاح (وهو ساكنها اولايلبسه)
من اللبس وهو الاستتار (وهو لابسها اولايركبه) من الركوب وهو
كون الانسان على ظهر الحيوان (وهو راكبه) ثم شرع في النشر على
الترتيب فقال (فاخذ) اى شرع (في النقلة) بالضم والسكون اسم لامصدر
اى انتقاله من باب الدار فانه لايجنث فلو اغلق الباب بحيث لم
يخرج منه اختار ابو الليث والمصدر الشهيد انه لايجنث كما في المحيط
ولولم يخرج للحى حث مخلاف ما اذا قيد كما في المضمرات وانما
خص السكنى بالدار لان في البيت تفصيلا فانه لو كان الحالف مصريا

(٤) اشارة باعادة الكافى بلفظ المثل الى
انه عطف على هذا البيت الخ (او) هذا
(البيت فوق) على على حلف المستفاد
من المقام اى مثل ما حلف لايدخل هذه
الدار فوق الخ (٦) مجهول اى اميل الى
الباب وجعل تابعه (٢) بيان ما فيشمل
العتبة والرواق التى بنيت بين طرقي
الباب ورائه اوداخله سواء كانت لوضع الامتعة
اولطعن الابل (فمن الظن) من ابي المكارم
(التخصيص بالعتبة حيث قال) والمراد
بالطاق العتبة انتهى (٧) اسم كتاب بدل
طاق باب (٨) صفة الموضع من حيث امتزاج
الشرح وصفة الباب من حيث المتن (كان
الطاق) اودلك الموضع او الحالف او الواقف
(٩) لان غلق باب الدار او البيت لاحراز
ما فيهما فيما كان داخل فيه فهو فيهما وما لافلا
ويعلم من ههنا ان الدهليز والظلة عند
المص خارجتان من كل الوجوه حتى لم يقيد
فيهما بذلك كذا في الفصيحة (١٠) اى الحالف
(١١) بكسر الكافى الاصم بمعنى الحول والطرف
(١٢) بفتح الكافى الاصم بمعنى درت
(١٣) بدون حرف الشرط (١٤) بكسر
الدال والكافى الاصم (١٥) بفتح الدال وضم
الراء مشبعا بمعنى الباب (١٦) اى درت
(١٧) اى هذا اليمين محمول (على) النهى
عن (دخول) داره (٢٠) عطف على هذا البيت
(٢١) اى لامن السكون (٢٢) فالسكنى
اخص من السكون (٢٣) اى المص (٢٤) اى
الحالف (٢٥) لكنه بمعنى المصدر كما اشار
اليه بقوله (اى انتقاله) فلانفاة (من باب
الدار) اى معنى الانتقال المقيد لامطلقا (٢٨)
علة للتفسير المذكور او للتقييد بالاختلاف
الانتقال (٢٩) ح بالاتفاق ثم فرع على
التقييد بباب الدار فقال (فلو اغلق الباب
بحيث لم يخرج منه) مفهومه بل خرج من غيره

(٣١) جواب لو ماصلة ففيه مخلاف (ولولم يخرج للحى) اى لكونه محمولا للاغلاق يفهم منه ان معنى قوله هناك منه
اى من اجل الاغلاق (٣٤) اى جعل الحالف قيد الم بحث (٣٥) اى المص (السكنى بالدار) حيث نسب الى ضميرها
وهو المؤنث لا الى ضمير البيت وهو المذكور

وسكن في بيت من شعر أو غيمة لا يحنث ومن مدر يحنث ولو كان بدويا
 يحنث في الوجهين كما في المحيط (ونزع) للثوب منه يسكون الزاء
 (ونزل) من مركوبه بكسر الزاء أي النزول كما في بعض النسخ وهو
 في الأصل مكان النزول كما في القاموس وإنما لم يعرف باللام اعتمادا
 على الأوّل كما لم يذكر أو مكان الواد في الموضعين (بلامكث)
 مننازع فيه لتأكيد الغاء (أولا يدخل) هذه الدار وهو داخلها
 (فقد) أي دام على القعود (فيها) فانه يحنث استحسانا (الآن
 يخرج) منها (ثم يدخل) فيها فانه يحنث (وفي لا يسكن هذه الدار)
 أو البيت أو المحلة أو السكة بقريئة تخصيص المصرو القرية (لا بد من
 خروجه بأهله) اتفاقا الآن يمنع مانع منه فانه لا يحنث حينئذ كما في
 الكافي (ومناعه أجمع حتى يحنث بوند) بكسر التاء فانه أفصح من
 الفتح (بني) فيها كما حثت لوبقى شيء لا قيمة له وهذا كله عند أبي
 حنيفة رحمه الله كما في النظم والهداية لكن في المحيط والكافي وغيرهما
 أن مشايخنا قالوا أنه لا يحنث عنده الأبقاع ما يقصد به السكنى وعند
 محمد بن بقاء ما بُنِيَ به وعليه الفتوى كما في الزاهدى وعند أبي يوسف
 رحمه الله ببقاء الأكر وعليه الفتوى وهذا إذا حلف بالعربية والا
 فلا يحنث بمجرد الخروج بنفسه بنية أن لا يعود وبه أفتى الصدر الشهيد
 والكلام مشير إلى أنه لو أخرج مناعه إلى السكة مثلا لم يحنث وقيل
 يحنث وهذا إذا لم يطلب منزلا والا فلا يحنث أجماعا كما في المحيط
 وإلى أنه لو لم يخرج بان كان شريفا أو ضعيفا أو خائفا من اللص أو سد
 الباب لم يحنث كما في النظم (بخلاف المص) الذي هو العمران
 داخل الربض (و) كذا (القرية) فانه لو خرج بنفسه من المص
 لم يحنث بخلاف إذا ما في القرية ففيه اختلاف المشايخ والأصح أنها
 كالمر كما في المضمرات وفيه إشعار بأنه لو خرج بنية أن لا يعود ثم

(١) عطف على بيت (٢) عطف على من
 شعر (٣) أي من الحالف اللابس (٤) أي
 مصدر عطف على النقلة لاما ض عطف
 على اخذ كما يتوهم من ترك اللام (٥) مصدر
 بمعنى (النزول كما هو في بعض النسخ)
 يعني بقريئته (٦) أي النزول بالكسر
 (٧) أي المعطوفان باللام كالمعطوف عليه
 (٨) أي اللق أو المعطوف عليه (كما)
 اعتمد على اللق (لم يذكر) في النشر
 كلمة (أو مكان الواد) الخ (متنازع فيه)
 بين الثلاثة أورد (لتأكيد الغاء) أي فاء
 فأخذ لأن عدم التراخي استنفيد منه (أي
 دام على القعود) أن كان قاعدا والا كان
 قائما فعلى ظاهره (٩) بفتح الياءين
 (١٥) أي الدار (بقريئة تخصيص المص
 والقرية) فيما بعد بقوله بخلاف المص
 والقرية الخ (بني) صفة وتو (١١) أي
 السكنى به (١٢) أي كلام الحالف لا يسكن
 هذه الخ وكلام المص لا بد في البر من خروجه
 الخ حيث لم يعين ما خرج إليه (١٣) أي
 الحالف (مناعه إلى السكة مثلا) لانه
 كذلك المسجد (لم يحنث) لانه لم يبق
 ساكنا فيها (وقيل يحنث) لأن سكناه
 لا ينتقض الا بسكنى أخرى والا كان في
 طلب مسكن آخر وترك المنعة فيها إياها
 (فلا يحنث أجماعا) وفي الشمنى في الصحيح
 لأن طلب المنزل من عمل النقلة فصارمة
 الطلب مستثناة بحكم العرف إذا لم يفرط
 في الطلب (بان) (كان شريفا) يستحق
 عند الناس من عمل النقلة ولم يجد من
 يخدمه (أو ضعيفا) لا يقدر على عمل
 النقلة (لم يحنث) لأن مواضع الضرورة
 مستثناة (بخلاف المص) متعلق بقوله
 لا بد (فانه) علة الخلاف (بنفسه) دون
 أهله ومناعه (١٤) أي في كون المص
 والقرية بخلاف الدار مثلا (إشعار بأنه
 لو خرج) من المص (بنية أن لا يعود) ببر

(١) (عاد اليه) للسكنى ولو (ساعة حنت) الخ (للزيرة او لنقل المتاع لا بحث) لانهما من مواضع الضرورة
وفي الاول لاضرورة (واعلم ان البر) (٦٧٢) فصل حلق الفعل

عاد للسكنى ولو ساعة حنت ويانه لوعاد للزيارة اولنقل المتاع
لا بحث كما في المحيط واعلم ان البر لا يبطل اليمين في الفعل الممتد
كالسكنى واللبس كما في خزانة المفتين (وحنت في لا يخرج) من هذه
الدار مثلا من الخروج وهو الانفصال من الداخل الى الخارج (لومحل)
الحال (واخرج بامر) لتحقيق الخروج وفيه اشعار بانه لو خرج
بقدميه للتهديد لم بحث وقيل حنت كما في المحيط (لا) بحث (ان)
حمل (واخرج بلامره مكرها) بحيث لا يمكنه الامتناع والافقد اختلاف
فيه المشايخ وينبغي ان لا بحث عند الشيخين كما في المحيط وفيه
اشعار بانه اذا دخل بعد الاخراج ثم خرج اختيارا فقد حنت وهو
الصحيح وقال ابو حفص انه لم بحث وهذا ارفق بالناس كما في
النمر تاشي (اوراضيا) بقلبه لانتقال الفعل اليه وهو الاصح كما
في الخلاصة وفيه رمز الى انه اذا دخل بعد الاخراج ثم خرج ينبغي ان لا
بحث كما في صورة الاكراه واللاق بالكتاب ان يترك هذه الجملة
لانه مفهوم لسابقه (ومثله) اي لا يخرج (لا يدخل اقساما) من الحمل
والادخال بالامر او بغيره مكرها اوراضيا (وحكما) من الحنت وعدمه
وبهذا ظهر وجه جمعية الاقسام دون الحكم وفيه اشعار بانه لو قدر على
الامتناع عن الدخول ففي الحنت اختلاف كما لو دخل بعد الادخال
والصحيح الحنت كما في الكافي (ولا) بحث (في لا يخرج) منها (الا الى
جنازة) مثلا (فخرج) من باب داره (اليها) حال كونه (يريد هائم)
اي بعد الخروج او الارادة اراد وذهب (الى امر آخر) من مثل
المسجد اذ لم يخرج الا الى جنازة والذهاب الى امر آخر بعد ليس
بمخرج اليه حتى بحث وفي النمر تاشي انه بحث لان المستثنى

ولو ساعة في الحاف يبطله في الغير الممتد
حتى لو حالف بعده لا بحث (٢) لامن
الاخراج (٣) اي الخروج عكس الدخول
(٤) قيد الفعلين او الاخير فقط (٥) اي في
لفظ الحمل والاخراج (٦) اجل (التهديد)
من مهدد (لم بحث) لانه ليس
بالاختيار وهو المتبادر من الخروج
(والا) امكن الامتناع (٧) اي فيما امكن
(٧) اي في قوله مكرها (اشعار بانه اذا
دخل) اختيارا بعد الاخراج مكرها ثم خرج
اختيارا فقد حنت لعدم شرط عدم الحنت
في المرة الثانية لتحقيق الخروج بنفسه فيها
بناء على ان اليمين هل يحل اذا خرج
مكرها مرة اختلفوا فيه والصحيح انه لا يحل
ولذا قال (وهو الصحيح وقال ابو حفص)
انها يحل (لم بحث وهذا ارفق بالناس)
لانه عسى يصدر اليمين بطريق الاتفاق
فلو لم يحصل تضيقوا فالتوسعة
بالانحلال ارفق بهم (لانتقال الفعل)
صلة راضيا (اليه) اي الحالف (٨) اي في
قيد راضيا (رمز الى انه اذا دخل) برضاه
(بعد الاخراج) بلارضى (ثم خرج) برضى
(ينبغي ان لا بحث) اشارة الى انه ليس
هنا رواية وانما هو قياس (كما في صورة
الاكراه واللاق بالكتاب) لكونه مختصرا
(٩) اي المنفية (١٥) اي النفي المذكور
(مفهوم) مخالف (١١) اي الجملة الاثباتية
والمفهوم معتبر عندنا في الروايات
(١٢) اي البيانين المذكورين (دون الحكم)
لانه اثنان فقط بل واحد غايته وجود او عدمه
(١٣) اي في قوله ومثله (ففي الحنت المختلف)
كما في امكان الامتناع في الاخراج مكرها
(والصحيح) هنا انه لا بحث كما في
المضرات (كما) اي كاختلافهم (لودخل)
اختيارا (بعد الادخال) كرها والخروج
اختيارا (والصحيح) في المشبه به (الحنت)
الخ (١٤) اي الدار (مثلا) لانه كذا
الحوايج الاخر (١٥) اي الجنازة (ثم اي بعد
الخروج) لو كان ثم للعطف على خروج (او) بعد
(الارادة) لو كان للعطف على يريد (اذ لم
يخرج) علة ولا بحث في لا يخرج الخ (والذهاب)

خروج

(والذهاب) مبتدأ ليس بمخرج خبر المبتدأ (١٦) اي امر آخر

(خروج مخصوص) وقد صار عاما (الا ان ينوى) خروجا (مرة) اليها فلو اخرى الى امر آخر لا يبحث لانه صار تقدير كلامه هذا (١) اي الشأن (يراعى) مجهول (اللفظ الغرض) (اي المقصود معا ٢) اي رعايتهما معا بقريضة العطف على قيل الاول ولو ترك الواو لكان تفصيل القيل (٣) اي فقط (٤) اي الحلف بعد الخروج الى مكة (لايليق به) حال (المسلم) وان كان الغرض مجرد التمثيل (٥) اي ربحه (بله ٦) اعلم انه تدور كبه وتلوق عدم اللياقة بل لهذا فرضه اولاً والشارح المحقق غفل عن هذه الدقة اللطيفة (٧) اي بداله الرجوع اتفاقا (٨) اي الى بلده (٩) اي بمجرد التشبيه حيث لم يقل مطلقا او وان نوى الاتيان (اشعار) بان الحكم عند التنية مغاير (ولو قال) لبا ناسب هذا السجع الفارسى للمقام اوردته فقال (اگر ازین کوی) اي المكان او الزاوية (نردم فکذا) والمصراع الثانى (قوله فرفتن ضد باشیدن وباشیدن سکنی) ينتج رفتن ضد سکنی فالقسم عليه رفتن اي الذهاب والمقسم به باشیدن فكانه قال اكر باين كوى باشم فكذا فلا بد فى البر من رفتن (١٥) اي عن هذا السكوى (بنية ان لا يعود) اليه (ثم عاد) اليه بنية السكوى بحث) لانه نرفت وقد مر نظيره فى شرح بخلاف المصر والقرية الخ (ح) اي فى آخر جزء الحيوة (يتحقق) لا قبله وتقدير الظرف للحصر فما فى بعض النسخ من التأخير كما ترى (١١) اي الشرط الثانى (بحث) واما الاول فعن كلام الحالف متعلق بتأئين (١٢) اي هذه القوة (بلا) وجود (الاتيان) بحث (١٣) اي بتخفيف وكله (اي تركه) يعنى لامن التوكيل (١٤) اي معه (١٥) اي القدرة المذكورة المسماة بالاستطاعة الحقيقية (شرط) الفعل (لأعلة) تامة (١٦) اي فى قوله دين (اشعار بانه لم يصدق قضاء) لمخالفته الظاهر المتعارف كما يأتى (١٧) اي قضاء ايضا لانه حقيقة كلامه (والا) كان الظاهر بخالفه (١٨) اي ايضا روايتان احدهما هو رواية المتن مع اشعارها والثانية هي قوله وفى رواية صدق فان معناها صدق قضاء ايضا على ما يقتضيه التعليق بقوله فان الانسان اذا نوى الخ فلا تظن ان هنا ثلث روايات *

خروج مخصوص الا ان ينوى مرة واعلم انه يراعى اللفظ لا الغرض وقيل هذا عند ابي يوسف رحمه الله واما عند الطرفين فيراعى الغرض (وحدث فى لا يخرج) من بله (الى مكة) مثلا والاولى الهند لانه لا يلىق بالمسلم (فخرج) من ربحه (يريد ها ورجع) اليه لتحقيق الخروج (لا) بحث (فى لا يأتينها) اي مكة (حتى يدخلها) فان الاتيان عبارة عن الوصول (وذهابه) معنى (كخروجه) على ما روى عن صاحبين فيشترط الخروج لا الوصول (فى الاصح) كما فى التمر تاشى وغيره وقال نصر بن يحيى انه كاتيانه فيشترط الوصول وهو الصحيح كما فى الخلاصة وفى الاكتفاء اشعار بانه لو نوى بالذهاب الاتيان او الخروج فكما نوى ولو قال اكر ازین کوی نردم فکذا فرفتن ضد باشیدن وباشیدن سکنی فلو خرج عنه بنية ان لا يعود ثم عاد بنية السكوى بحث كما فى المحيط (وفى) والله (ليأتين مكة ولم يأتها لا بحث الا فى آخر) جزء من اجزاء (حيوته) لان عدم الاتيان ح يتحقق (وحدث فى) والله (ليأتينه غدا ان استطاع ان لم يأتها) متعلق ببحث (بلا مانع كهرض او سلطان) او غيره فان الاستطاعة عرف القوة من حيث سلامة الاسباب والالات وقد وجدت بلا اتيان (ودين) اي صدق ديانة من دينه اي وكله الى دينه بالتخفيف اي تركه كما فى الطلبة (نية) الاستطاعة (الحقيقية) فاعل دين وهو القدرة التى يحدها الله تعالى فى العبد عند الفعل وذا شرط عند الجمهور لأعلة وفيه اشعار بانه لم يصدق قضاء وفى رواية صدق فان الانسان اذا نوى حقيقة كلامه فان كان الظاهر لا يخالفه صدق ديانة وقضاء والا فنى تصديقه قضاء روايتان كما فى الكرماتى وذكر ابو شكور فى التمهيد ان الاستطاعة ثلثة استطاعة الاموال كالزاد والراحلة

(واستطاعة الافعال كالأعضاء السليمة) والجارحة الصالحة للأعمال فيجوز تقدمها على الفعل حسا وحكما فاما استطاعة الأحوال هي القدرة والقوة على الفعل وهذه لا يتقدم على الفعل ولا يتأخر عنه وهذا عبارة التمهيد بعينها في أول الفصل في الاستطاعة والقوة ثم بعد صفحة في الجواب عن احتجاج المعتزلة قال قلنا نحن كذا نقول فان استطاعة التكليف موجودة وهي الأعضاء السليمة لان التكليف انما يكون على الأعضاء والأداء انما يكون بالقوة والقدرة وذلك محدث عند الكسب والشروع فيه والدليل عليه انه لا دليل على اثبات القوة والقدرة سوى الفعل والحركة ثم بعد ورقتين قال وقال بعض الفقهاء استطاعة على وجهين تكليفي وتوفيقي فالتكليف في الأعضاء السليمة وذلك موجود قبل الأفعال والتوفيقي القدرة على الأداء وتلك محدث عند أداء الفعل مع الفعل انتهى ما وجدنا ما يهمننا في كتاب التمهيد فاتضح لك من مراجعتنا الى التمهيد ان قول الشارح المحقق (١) اي الأولان (٢) اي استطاعة الأحوال (بالتكليفية) ما غلطه الناسخون بتبديل مكان الكلمتين فكتبوا مكان التكليفية بالتوفيقيية ومكان التوفيقيية بالتكليفية ولم يتنبهوا ان مدار التكليف على الاستطاعة بمعنى صحة الأسباب وسلامة الآلات كما هو المقرر والمسطور في الكتب ثم صاحب التمهيد لم يتكلم في الاستطاعة الأولى انه توفيقي ام لا والشارح المحقق تصرف فيه وضه الى الثانية وقال وتسميان الخ ثم الفاضل ابو المكارم قال وانما يعرف وجود الحقيقية بوجود الفعل ويسمى استطاعة قضاء لمقارنته القضاء اي الحكم بوجود الفعل انتهى وميل قول الشارح المحقق والاخيرة بالتكليفية عليه بمعنى بالقضائية لمقارنته الحكم بوجود الفعل المكلف به بعيد لا يخفى بعد (فوق النكرة في حيز النفي) فعمت كل خروج سواء كان باذنه ام لا فتصل الاستثناء فاذا استثنى منها بعض ملصق بالاذن بقي ما عداه تحت اليبين (لا) ظرف (لشروط كما ظن) من ابي المكارم وجميع الدين (٣) اي ظرفيته لفاعل الشرط لانه وجه عدم الحفاء اولا ان الفاعل مقدم رتبة ومنظور اولى فبعد ما نزل العبارة الى وشرط للبر اذن لكل خروج كما هو رتبته والنظر الاولي لوصاحظ فرفابين امرين فالاقرب اولى لاستجفاقه اولا * وثانيا ان معنى الشرط للبر هو الشرط لكل خروج وبالعكس فيلزم الاستدراك لو تعلق بشرط (على انه يلزم) علاوة بمعنى مع انه يلزم بعد تسليم المغايرة بينهما ويحمل البنائية وجها ثالثا لعدم الحفاء (٤) اي من ظرفيته لشرط (والمعنى) هو الاجلية وهم استغفروها وان تغاير حاصل الشرطين (٥) اي في قوله الاباذنه لان حاصله بغير اذنه كما لا يخفى (٦) اي الاذن لكل خروج (في) قول هو

(٦٧٤)

فصل حلف الفعل

واستطاعة الافعال كالأعضاء السليمة واستطاعة الأحوال وهي القدرة على الافعال لا يتقدم عليها بخلاف الاوليين وتسميان بالتوفيقيية والاخيرة بالتكليفية (وشرط للبر في لا يخرج الاباذنه) اي لا يخرج خروجا الاخر وجا ملصقا باذنه فوق النكرة في حيز النفي (لكل خروج) ظرف لفاعل شرط وهو (اذن) بالخروج لالشرط كما ظن على ما لا يخفى على انه يلزم منه تعدية فعل بمرفقين متفقين في اللفظ والمعنى وفيه اشارة الى انه يشترط ذلك الشرط في بغير اذني او بي دستوري من او مكر بي دستوري من كما في النظم وكذا في الابرضائي او ارادتي او امري والى انه لو اذن بلافهم لكونها نائمة او اعجمية فليس باذن لانه لا يتحقق بدون العلم والى انه لو قال عنيت الاذن مرة لم يصدق قضاء كما قال ابو يوسف رحمه الله خلافا للطرفين ويقتى بقوله ولو اريد الخروج عن مؤنة الاذن لكل خروج قال لها كلما اردت الخروج فقد اذنت لك الكل في الصغرى (لا) يشترط للبر لكل خروج (في) لا يخرج (الآن) اي حتى (اذن) او رضى او

لا يخرج (بغير اذني او بي دستوري من او بكر) من التكبير اي جاء بك مرة وما في بعض النسخ بلفظ مكر بالميم فارسي الافلظ كما لا يخفى (بلافهم) المأذون اذنه (د) في اطلاق قوله لكل خروج حيث لم يقل بقيد به بان لم ينو مرة اشارة (الى انه لو قال المالك الخ ويقتى بقوله) اي ابي يوسف وفي البرجندی عن المنصورية وعلى قولهما الفتوى الخ (ولو اريد الخروج عن مؤنة الاذن لكل خروج) اي اريد الحيلة عنها (قال) جواب لو (لها) اي لامرأة كان حلف عليها انها لا يخرج الاباذنه (كلما اردت الخروج فقد اذنت لك) تسهيلات الامر عليها وعليه فخرجت مرة بعد اخرى لا يثبت فان نهاها بعد ذلك لم يعمل نهيه عند ابي يوسف لان نهيه بعد اذنه العام لا يفيد لارتفاع اليمين بالاذن العام ويعمل عند محمد لانه لو اذن لها بالخروج مرة ثم نهاها يعمل نهيه اتفاقا فكذا بعد الاذن العام (اي حتى اذن) فعل ماض من باب علم ليوافق المعطوفات *

وهو) بالكسر ماض من الهوى بالفتح في التاج دوست داشتن حمل الاعلى معنى حتى لان استثناء الاذن من الخروج باطل ولا ياء يقتضى الصاق الاذن بالخروج فتعين ان يراد بالامعنى حتى وهو الغاية على سبيل المجاز والعلاقة ان كل واحد مما بعد حتى والامخالف لما قبله (فانخل اليمين بالاذن مرة) فلو خرج بعده بلا اذن لا يحنث (و) روى (عن الفراء) النحوى (انه) اى الا ان اذن (في الحكم مثل الابدانه) فيشترط لكل خروج اذن (١) اى طريق كونه مثل الابدانه (٢) اى ان اذن (بتقدير الباء) اللصاقية اى بان اذن (او مصدر حينى تقديره) لا تخرج كل وقت الا وقت اذنى فيه اشارة الى ان اذن يجوز ان يقرأ بصيغة المضارع المتكلم الواحد (٦٧٥) فصل حلف الفعل

بمد الفه ثم اشار الى الجواب عن كلام الفراء فقال (الا ان الادلة) وهى كون الابعنى حتى او كون الا ان اذن بمعنى الابدانه (عند التعارض) حيث يقتضى الاول عدم الحنث بعد الاذن مرة والثانى الحنث لو خرج بعده بلا اذن (بقوتها لا بكثرتها) كما فى الثانى مرة تقدير الباء واخرى الحمل على المصدر الحينى ثم اشار الى ان القوة فى الاول فقال (والسالم عن الحنث) كما فى الحمل على معنى الغاية (اقوى) مما يحتاج الى الحنث كما فى الثانى بكلا توجيهيه ثم علاه فقال (على ان احتمال الشك) فى الحنث بعد الاذن مرة (٣) اى فى هذا الحلف حيث يحتمل الحنث نظرا على الثانى وعدم الحنث نظرا الى الاول فلا يحنث بالشك (كما بين فى الاصول صدق قضاء) لكونه تغليظا عليه فلا اتهام (فى ان خرجت انت) انما اكد لتلايتهم ان الناء يصح ان يكون للتكلم فهو خطاب لمؤنث حيث قال لمريدة (فعل المريد بن) بصيغة التنبيه بقرينة المثال (من الخروج والضرب) بيان الفعل كلاهما بالمعنى المصدرى (كما) قال (فهو) مصدر الخ وقد يضاف الى المفعول بارجاع ضمير فعلهما الى الخروج والضرب كذا فى منه (م) اى فى وضع يمين الفور فى الفعل مثل الخروج والضرب بالخطاب الى الغير حيث قيده بمريدة خروج الخ (٥) اى الحالف (٦) اى اسند الى نفسه (ونوى) الحالف (الخروج) الخ (٧) اى لم ينو من قوله ان لم اخرج الخ ان اسكن (و) دون (الفور) اى لم ينو الخروج الفورى (لم يحنث بالتوقى) لان يمينه ليس يمين فور ولم ينو الفور ولا السكنى ايضا فعسى ان

هوى او اراد فانخل اليمين بالاذن مرة وعن الفراء انه فى الحكم مثل الا باذنه كما فى الصغرى ووجهه انه بتقدير الباء او مصدر حينى تقديره كل وقت الا وقت اذنى الا ان الادلة عند التعارض ترجح بقوتها لا بكثرتها والسالم عن الحنث اقوى على ان احتمال الشك ثابت فيه كما بين فى الاصول وذكر فى الكافى انه لو اراد به الابدانه صدق قضاء (و) شرط (للحنث فى ان خرجت) انت من الدار فانت طالق (وان ضربت) عبدك فعبدى حر والضرب فعل مؤلم (لمريدة خروج) منها (او) مريدة او مريد (ضرب عبد) لها اوله (فعلهما) فاعل شرط اى فعل المريد بن من الخروج والضرب فهو مصدر مضاف الى الفاعل وقد يضاف الى المفعول (فورا) اى فى الحال فلو مكث ساعة ثم خرجت او ضربت لم يحنث الحالف وفيه اشارة الى انه لو قال ان لم اخرج او لم اذهب من هذه الدار ونوى الخروج والذهاب دون السكنى والفور لم يحنث بالتوقى والى انه لو نوى السكنى او الفور او دل دليل عليه حنث كما فى خزانه المفتين والى ما تفرد به ابو حنيفة رحمه الله فى استنباطه من اتمام اقسام اليمين فان سلفه قسموها الى المؤبد لفظا ومعنى والموقنة كذلك مثل

* ٤٤٢

يبر ويخرج فى وقت (٨) اى قال نويت به (السكنى او) نويت (الفور او دل) عطف على نوى (٩) اى على انه نوى السكنى او الفور لكنه لا يقرب (١٥) اى بالتوقى لانه ح وجد منه السكنى ولم يوجد الفور (و) قوله فعلهما فورا اشارة الى ما تفرد ابو حنيفة باستنباطه اى باجتهاده فى الدر ولم يخالفه احد انتهى فصار جمعا عليه (من اتمام اقسام اليمين) بيان ما (١١) اى من تقدم ابا حنيفة وهم فقهاء الصحابة والتابعين او الناس قبله وفى الشمنى وكان الناس قبله (١٢) اى الغير الموقنة (لفظا و) الى (الموقنة كذلك) اى لفظا مثال الاول مثل الخ

(١) اى فعلا (و) الثانى (لا افعله) اى كذا فعلا (اليوم ثم زاد الامام) على هذين (اتماما) لاقسامها (٢) اى الامام مفعول زاد (٣) وهو اليمين الذى قصد الحالف منه فعل ما حلف عليه فورا وحالا بدلالة القرينة الحالية على وفق ما دل عليه العرف حيث يحلف به فى العرف للزجر والمنع ومبنى الايمان على العرف فالإضافة لادنى الملابس (وهى المؤبدة) الاولى المطلقة كما فى عباراتهم (لفظا والموقفة) بالموت الحال (٤) اى من حيث مراد الحالف (٥) اى مثاله فى المتن استنبطه الامام من العرف كذا فى الشمنى وفى البرجندى من حديث جابر عن عبد الله وابنه رضى الله تعالى عنهم حيث قال دعيا لنصرة انسان فخلعا ان لا ينصره فتمهلا ثم نصره بعد ذلك فلم يجننا وفى الذخيرة سئل شيخ الاسلام ابو الحسن السعدى بماذا يقدر مدة الفور قال الساعة واستدل بما ذكر فى الجامع الصغير اراد ان تخرج امرأته فقال الزوج ان خرجت فانت طالق فعادت وجلست ثم خرجت بعد ذلك بساعة لا يجنث كذا فى البرجندى (الفور فى الاصل مصدر) الخ قدم من الشارح المحقق فى اول الحج لغته وشريعته بازيد

(٦٧٦)

فصل حلف الفعل

مثل لا افعل كذا ولا افعله اليوم ثم زاد الامام اتماما ماسى بيمين الفور ان يمين الحال مما هى المؤبدة لفظا والموقفة معنى كما مر والفور فى الاصل مصدر فارت القدر اذا غلت فاستعير للسرعة ثم للحالة التى لالبت فيها كما فى النهاية (و) شرط للحث (فى) قوله (ان تغدبت) اى اكلت طعام الغداة (بعد) ان قال له رجل (تعال) بفتح اللام امر من تتعالى اى جئ وفى الاصل بمعنى ارتفع ولم يجئ منه امر غائب ولانهم (تغد معنى) بفتح الدال المشددة جواب الامر (تغديه) فاعل شرط وضميره للحالف (معه) اى الامر فلو تغدى لامعه لا يجنث لأن الجواب يتقيد بالسؤال ابداً (وكفى) للحث (مطلق التغدى) سواء كان منفردا او معه او مع غيره (ان ضم) الحالف (اليوم) فقال ان تغدبت اليوم فكذا (ومركب) العبد (المأذون) فى التجارة سواء كان عليه دين او لا والدين مستغرقا لكسبه ورقبته ام لا (ليس لمولاه فى حلف الحلف) سواء نواه الحالف ام لا (الا اذا لم يكن عليه) اى المأذون (دين مستغرق) بكسر

الراء

تعالى ولهذا اكتفى بعض الماتنين بقوله بعد تغد معنى الخ ولم يذكروا لفظ تعال اصلا كما فى الدر والدرر وفى توجيه الشارح المحقق يكون التغدى مجرد فرض ومحض بشارة وهو المعروف فى المعاورات يقولون بياغور مثلا (تغديه) بكسر الدال وسكون الياء مرفوع تقديره (١٥) المذكور قبل المعطوف عليه وهو فى ان خرجت الخ او القدر المعبر باعتبار العطف (لان) قوله ان تغدبت فكذا خرج من جرح الجواب لقول الداعى تغد معنى و (الجواب يتقيد ب) ما قيد (السؤال) به (١١) اى دائما لينتظبا والسؤال مقيد بمعنى فكذا جوابه مقيد بمعه (١٢) لانه لما زاد حرفا غير محتاج اليه فى الجواب يحمل على انه حلف مستأنفا لا خارج من جرح الجواب حذرا عن الغاء الزيادة كما بين فى الاصول فى الفصيحة وقيل لا يكون مستأنفا لانه تأكيد للجواب لاتعميم فيه (و) سواء كان (الدين مستغرقا) الخ (سواء نوى الحالف) بمركب المولى مركب مأذونه (ام لا) اعلم ان هذه التعميمات الثلاث يتصل الاستثناء بقوله (الا اذا لم يكن) الخ

بان لم يكن عليه دين اصلا ونوى مركب المأذون (١) اى مركب المأذون فهذا بالنظر الى كل من الشقين المندرجين تحت نفي المتن اى لا يحنث الا بشرطين معا (٢) اى المأذون (٣) اى حين لم يكن عليه دين او نوى او كان له دين مستغرق ونوى الحالف مركب المأذون فهما خمسة صور الاولى ان يكون عليه دين مستغرق اشار اليها الشارح المحقق بقوله (فان استغرق الدين لا يحنث) سواء (نواه ام لا) حاصله لا يحنث وان نواه فان لم ينو فبالطريق الاولى وهذا التعميم هو التعميم الثالث الذى مر في اثناء شرح المتن اعاده ليتعين موضع فائدته والصورة الثانية ان لا يكون عليه دين اصلا ولم ينو مركب العبد فلا حنث اشار اليه بقوله (وان لم يكن عليه دين) والثالثة ان يكون عليه دين لكن لم يستغرق ولم ينو ايضا اشار اليه بقوله (او كان ولم يستغرق لا يحنث) اى في هاتين كما اشرناك وهذه الثلاثة هي الباقية تحت المستثنى منه ولهذا حكم عليها بحكمه والرابعة ما لم يكن عليه دين ولكن نوى مركب المأذون والخامسة ما عليه دين لم يستغرق لكن نواه اشار اليهما بقوله (الا اذا نوى مركب المأذون) بالاستثناء من حكم الثانية والثالثة وهو لا يحنث الا غير وهو الاستثناء المذكور بعينه في المتن (٧٧٧) فصل حلف الفعل

الراء بان لم يكن عليه دين اصلا او كان ولم يستغرق (ونواه) اى مركب المأذون فان مركبه ح لمولاه فلو حلف ان لا يركب مركب زيد فركب مركب عبده المأذون فان استغرق الدين لا يحنث نواه ام لا وان لم يكن عليه دين او كان ولم يستغرق لا يحنث الا اذا نوى مركب المأذون وهذا عنده واما عند ابي يوسف رحمه الله فلا يحنث في الاحوال كلها الا اذا نوى وعند محمد رحمه الله يحنث في كل الاحوال وان لم ينو والاضافة الى المأذون تشير الى انه لو ركب مركب المكاتب لم يحنث ولو حلف لا يركب دابة ولا نية له لم يحنث الا اذا ركب الفرس او البرزون بكسر الباء وفتح الزاء المعجمة اى الفرس التركي او البغل او الحمار ولو حلف ان لا يركب الفرس فركب برزونا او بالعكس لم يحنث ولو حلف ان لا يركب خيلا فركب احدهما حنث الكل في النظم ولفظ اسب كالخيل على ما في قاضيجان (وبقيد الاكل) اى ايصال ما يتأني فيه المضغ الى جوفه

بالشرطين المعبرين في هاتين الاخيرتين فاستثناء الشارح المحقق من كلا صورة الثانية والثالثة كما ان قول المصنف في استثنائه (ونواه) بالنظر الى كلا هاتين الرابعة والخامسة فالحاصل ان المستثنى هو الصورتان الرابعة والخامسة والباقي تحت المستثنى منه هو الثلاثة الاولى فلا تغفل عن دقة العبارة ثم معنى عدم نية مركب العبد انه اراد مركبا خاصا بالمولى على ما هو حقيقة لام الاضافة فمعنى نيته انه اراد بمركب المولى مركبا تنسب اليه في الجملة اعم من ان يكون خاصا بالمولى او مركب عبده المأذون ثم الشارح المحقق لم يتوجه الى تعليل احكام الصور المذكورة بل قصر على بيان نفس الصور فاقول على ما في كلام شراح المقام ان عدم الحنث فيما اذا كان عليه دين مستغرق لان الملك ح عند ابي حنيفة رحمه الله للعبد فلا يدخل مركب العبد في اليمين على مركب المولى نواه ولا فلا يحنث بركوب مركب العبد وفيما لم يكن عليه دين اصلا او دين غير مستغرق لان الملك عنده للمولى لكنه يضاف الى العبد عرفا وكذا شرعا لقوله عليه السلام من باع عبدا وله مال الحديث فاضاى عليه السلام المال اليه باللام فاختلفت الاضافة الى المولى بدلالة هذا الحديث فلا بد من النية فمادام لم ينو كما في هاتين

لا يتناولها اللفظ فلا يدخل في اليمين فلا يحنث واذا نواه كما في المستثنى يتناولها لفظ اليمين فيحنث وبما مرنا ظهر ان ما في البرجندی من ان ههنا صور رابع تقصير (واما عند ابي يوسف فلا يحنث في الاحوال كلها الا اذا نوى) لان استغراق الدين ككسبه لا يمنع ملك المولى عنده الا انه يشترط النية لاغتلاص الاضافة الى المولى حتى لو لم ينو لا يحنث (وعند محمد يحنث في كل الاحوال وان لم ينو) لان الدين عنده لا يمنع ملك المولى فالعبد وما في يده لمولاه عنده سواء نوى اولم ينو واصل الخلاف مبنى على ان دين العبد المأذون لا يمنع ثبوت الملك للمولى على كسب العبد عندهما ويمنع عند ابي حنيفة رحمه الله (٤) اى اضافة المركب (٥) اى على الاطلاق (ولانية له) بنوع من انواعها (او البرزون) بكسر الباء وسكون الراء المهملة (وفتح الزاء المعجمة) ثم الواو الساكنة ثم النوى الذى هو محل الاعراب (٧) اى الفرس او البرزون (و) لفظ (اسب) في الفارسي حكمه (كالخيل) الخ (٨) اى يتصور (الى جوفه) صلة الايصال كقوله بفيه

بفيه سواء كان مضغه ام لا ولذلك لو حلف ان يأكل من هذه البيضة او الجوزة فابتلع كذلك حنث^٢ كما في المحيط (من هذه التخله) من التخل بمنزلة التمرة من النمر) يعنى هماما يفرق واحده من جمعه بالتاء فقط (٤) اي لا ينقطتين فقط من فوق (٥) وثقلها ميلا الى المجاز لتعذر الحقيقة بالاضافة الى غير المحل فهجرت (٦) شكوة خرما كه ازغجه يديرون آمده باشد في لغة الاخرى غلاف ورد التخل هو في بطنه ويستعمل في نفس الورد ايضا ويستعمل في بعض اللغة بمعنى الفاكه (٧) جمع الباخة بفتحيتين في المذهب خرما نارسيد (٨) غورة خرما (٩) ما حصل له اللذة وصار قابلا للاكل (١٥) ميز خرما (١٢) بالضم والميم المشددة شحم خرما كما قال (اي شحم التخل وكذا) يحنث (باكل الدبس) في الخلاصة ما يسيل من الرطب وفي لغة الاخرى الدبس بالكسر او بكسرتين آب خرما ويقال دبس العنب ويطلق للعسل ايضا (١٣) اي مصنوعا يقال له شيرني (١٤) في الخلاصة ملو اي جوز مغز (١٥) اي في اضافة النمر الى هذه التخله المحلوف عليها (اشارة الى انه) لو قطع (منها) اي من هذه التخله المحلوف عليها (غصن فوصل) يعنى يبيوند كرده شود (بتخله اخرى فامر) ذلك الاخرى (باكل) شجرة (التخله) نفسها (والى انه) لا يحنث (لو كانت) اي هذه التخله بلا نمر (كم) شجرة (الخلاف) ف يحنث (باكل ثمنها) اي بما شري وهذا اي صرف الحلف على الثمن (اذا لم يكن) الخ (والا) نوى مثل ان يأكل عين الشجرة (ان احتمله) اي ما نوى (اللفظ) كما فيما حلف بلفظ الريباس وقصب السكر (١٦) فالتاء للوحدة بضم الباء فيهما (١٧) دون الوحدة (١٨) اي في باب اليمين (١٩) والضاد (المعجمة) (٢٥) اي المصنف رحمه الله (٢١) لاعن صحيحه (٢٢) اي باكل ما يتخذ منه (٢٣) اي باكل ما يتخذ منه (٢٤) عندهما والراجع عنده الحقيقة (٢٥) الظان الفاضل البرجندى (٢٦) اي الاستغنى (٢٧) فيه ان الوجدان من كتاب لا يستلزم الشهرة

بفيه سواء كان مضغه ام لا ولذلك لو حلف ان يأكل من هذه البيضة او الجوزة فابتلع كذلك حنث^٢ كما في المحيط (من هذه التخله) من التخل بمنزلة التمرة من النمر) يعنى هماما يفرق واحده من جمعه بالتاء فقط (٤) اي لا ينقطتين فقط من فوق (٥) وثقلها ميلا الى المجاز لتعذر الحقيقة بالاضافة الى غير المحل فهجرت (٦) شكوة خرما كه ازغجه يديرون آمده باشد في لغة الاخرى غلاف ورد التخل هو في بطنه ويستعمل في نفس الورد ايضا ويستعمل في بعض اللغة بمعنى الفاكه (٧) جمع الباخة بفتحيتين في المذهب خرما نارسيد (٨) غورة خرما (٩) ما حصل له اللذة وصار قابلا للاكل (١٥) ميز خرما (١٢) بالضم والميم المشددة شحم خرما كما قال (اي شحم التخل وكذا) يحنث (باكل الدبس) في الخلاصة ما يسيل من الرطب وفي لغة الاخرى الدبس بالكسر او بكسرتين آب خرما ويقال دبس العنب ويطلق للعسل ايضا (١٣) اي مصنوعا يقال له شيرني (١٤) في الخلاصة ملو اي جوز مغز (١٥) اي في اضافة النمر الى هذه التخله المحلوف عليها (اشارة الى انه) لو قطع (منها) اي من هذه التخله المحلوف عليها (غصن فوصل) يعنى يبيوند كرده شود (بتخله اخرى فامر) ذلك الاخرى (باكل) شجرة (التخله) نفسها (والى انه) لا يحنث (لو كانت) اي هذه التخله بلا نمر (كم) شجرة (الخلاف) ف يحنث (باكل ثمنها) اي بما شري وهذا اي صرف الحلف على الثمن (اذا لم يكن) الخ (والا) نوى مثل ان يأكل عين الشجرة (ان احتمله) اي ما نوى (اللفظ) كما فيما حلف بلفظ الريباس وقصب السكر (١٦) فالتاء للوحدة بضم الباء فيهما (١٧) دون الوحدة (١٨) اي في باب اليمين (١٩) والضاد (المعجمة) (٢٥) اي المصنف رحمه الله (٢١) لاعن صحيحه (٢٢) اي باكل ما يتخذ منه (٢٣) اي باكل ما يتخذ منه (٢٤) عندهما والراجع عنده الحقيقة (٢٥) الظان الفاضل البرجندى (٢٦) اي الاستغنى (٢٧) فيه ان الوجدان من كتاب لا يستلزم الشهرة

(١) أى على صفة كونه دقيقاً من غير تغيير أصلاً كذا فسر الفاضل الجليلي فلعلامة احتمالاً أن فمن حيث ازدياد لفظ الصفة يفهم أنه جعل كلمة ما موصولة أو موصوفة بتقدير (كما هو) أى الدقيق (عليه) أى على تلك الصفة من الدقيقية الصرفية ومن حيث ازدياد لفظ فصل حلق الفعل ﴿﴾ (٧٧٩)

الكون يظن أنه جعلها مصدرية بتقدير (كما هو) أى على كونه أى الدقيق المستفاد من إياه أى مثل الدقيق الغير المستفاد من غير ملتوت والكافى على التقديرين بمعنى على متعلق باستفاد على الثانى وعلى الأول يحتمل الحالية من الضمير المنصوب والتعلق أيضاً والشارح المحقق جعله مفعولاً مطلقاً مجازياً فقال (أى استغافاً مثل) استغاف (ما) أى الدقيق (هو مستفاد) فى عرف مهرة الناس فى الاستغاف حاصله أن الخالف استغافه كاستغاف الماهرين فى أنه من غير تغيير ولا لالت وانما حذفنا المضاف ليصح التشبيه والا لا يصح كما أن تقدير صلة مستفاد كذلك كما لا يخفى فاندفع ما توهم أنه تفسير بالمجهول بل من قبيل الدور (٢) أى هذا التركيب (كقولهم كن) الآن أو همیشه (كما أنت) أى كونا مثل ما أنت (كائن) قبل أو فى نفس الأمر أقول الاظهر فى التفسير أن يقول بدل قوله أى استغافاً مثل ما الخ أى أى كائناً مثل ما هو كان على أن يكون الكافى حالاً لا مفعولاً مطلقاً حيث لم يمتنع إلى حذف المضاف وتكلف التقدير المذكور (٣) المشوى فإنه لا يدخل باللحم نقل عنه فان اليمين على اللحم يصرف إلى ما يعيش فى البر كما سيحى فى هذا الشرح (٤) تفرع على المتن (٥) بالجميم فالزأء العجبة مفتوحتين زردك (٦) صفة ككلوا حد من الثلثة (٧) أى عدم الحنث بها (والا) بنو (فعلى مانوى) عموماً وخصوصاً فيشمل ما يحتمله اللفظ (٨) يعنى فعيل بمعنى المفعول (٩) أى باللحم المشوى بلاماء (١٥) شوربَاء كوش (١١) روضن دنيه رأس (يباع ويشترى فى مصره) يعنى يقع عليه اسم الرأس فى البيع والشراء فى مصر الخالف (١٢) بالاضافة يعنى أن التنور خاص بما يابى جعل ويلزق فيه الخبز (١٣) فى نونه عربياً وبالتخفيف فارسياً (١٤) أى كان

(كما هو) أى استغافاً مثل ما هو مستفاد فهو كقولهم كن كما أنت أى أنت كائن (واكل الشواء) بالكسر والضم (باللحم) المشوى أى المطبوخ الا السبك فلا يحنث باكل الجزر والبادنجان والبيض المشوى وهذا اذا لم ينوكل شواء والافعلى مانوى كما فى المحيط وذكر فى النظم ان بريان كرده يشمل الخبز ايضاً (والطبخ) أى المطبوخ ما طبخ ونضج حال كونه (من اللحم) كما فى الاصل وذكر المطرزي أنه ماله مرق ولحم او شحم فلم يحنث بالقلية اليابسة وفيه رمز الى أنه لو اكل من مرق اللحم حنث لما فيه من اجزاء اللحم كما لو طبخ ارز او عدس بودك والى أنه لو طبخ بسمن او زيت لم يحنث ولو نوى ما طبخ حنث باكل كما فى المحيط وهذا فى عرفهم واما فى عرفنا فيحنث بكل ما طبخ كما فى الزاهدى والى أنه لو اكل لحم الأدمى او الخنزير حنث والصحيح أنه لا يحنث كما فى الكفاية (و) اكل (الرأس برأس يكبس) أى يدخل (فى التناير) جمع تنور الخبز بالتشديد (وبباع) ويشترى (فى مصره) أى الخالف فيحنث باكل رأس الغنم والبقر عنده واما عندهما فباكل رأس الغنم خاصة والمعمول فى زماننا العادة كما فى المضمرات ولا يحنث باكل رأس السمك والجراد والطير والوموش الابالية كما فى النظم (و) اكل (الشحم) الذائب بالنار (بشحم البطن) أى الكلية فلا يحنث باكل ما على الامعاء ولا بما اختلط بالعظم ولا بما على الظهر الذى يسمى بالحم سمين وبشاحه وفربهى من الشحوم على ما قال ابو حنيفة رحمه الله وقال يحنث بالثلاث فلا غلاف فى الأول كما فى الكرماني وهذا فى عرفهم واما فى عرفنا فلا يقع اسم الشحم على شحم الظهر بمآل كما فى الاختيار

بين اثنا عشر (بشحم سمين) فى العربى (وشاحه وفربهى) فى الفارسى (١٥) أى ما على الامعاء او اختلط بالعظم او اتصل على الظهر (١٦) وهى ما فى المتن (١٧) أى لا فى حال اليمين ولا فى غيره

(*) وهذا كلمه فيهما اذا حلق على الشحم بافظ عربي واما اذا قال بالفارسية بيه لا يبحث باكل اللحم السمين الذي على الظهر اتفاقا ويبحث باكل الشحم المتصل بالظهر اتفاقا (ابن ملك) (١) اى فى الحلق باسم بيه يعنى لوحلى نى خورم روغن بى را لا يبحث باكل شحم الظهر لان اسم بيه بالفارسية لا يقع على شحم الظهر بحال كذا فى الفصيحة (٢) اى فى اضافة الشحم الى البطن (٣) اى فصل (٤) اى عدم الحدث وان عزل (٥) لا قولهما فان عندهما يبحث وان لم يعزل كما مر (٦) لا بالراس امامنى فلان الشحم كاللحم فى الاطلاق على الخالص من العظم بخلافى الرأس فانه مع العظم واما لفظا فلما بينهما من الجنس الناقص (٧) ان يكون نظم الوضع على وفق الطبع وهو (التقديم) اى تقديم قوله والشحم بشحم البطن على قوله والطبخ بما يطبخ الخ (١٥) اى تأخير قوله واكل الشواء باللحم عن قوله والرأس برأس الخ ليعقب الشحم باللحم على ما قال ان الشحم باللحم الخ ولم يقل ان اللحم بالشحم انسب فاندفع توهم ان التقديم يحتمل ان يقدم الشحم على الشواء والتأخير يحتمل ان يؤخر الشواء عن الشحم وظاهر ان متعلقى التقديم والتأخير متغايران كالتقديم والمؤخر وان احتمال تقديم والطبخ مع الرأس على الشواء او تأخيره عن الشحم مندرج فيما قلنا لانه لا يكون التقديم والتأخير حينئذ من اوصاف الشحم واللحم مقتضى السوق حفظ الابسية باموالهما فتفطن (٨) فيكون كالسويق اذا شربه بالماء

(٥) اى يتنعم قبل الطعام وبعده زيادة على المعتاد من الغذاء الاصلى (٩) يعنى ان فى المشمش اختلافا بين هذه الثلاثة وليس يعطى على التفاح بدلالة كلمة ولكن لفظ المثل يقتضى ان يكون النسخة بالواو عطفاً على التفاح والافائدة لازدياده الا ان يقال انها بالنسبة الى معطوفات السفرجل (١٥) اى العنب والرمان والرطب (**) وفى المحيط ما روى ان الجوز واللوز فاكهة فى عرفهم واما فى عرفنا فانه لا يؤكل للتفكه نهر (ابن عابدين) (١١) خبر ان (١٢) عطف على العنب اصاله فى حيز النفى (١٣) هذا مخالف لما ذكر آتفا لانه عدّه من الفاكهة فى شرح المشمش وهناده ما

ولا غلّاى انه لا يبحث باكل شحم الظهر باسم بيه كما فى الكافى وفيه اشارة الى انه لو عزل شحم الظهر ثم اكل لم يبحث وهذا قياس قوله كما فى المحيط والى انه لا يبحث باكل الالية كما يأتى ولا يخفى ان الشحم باللحم انسب فالأولى التقديم او التأخير (والخبز) بلانية (بخبز البر والشعير) ببلاد يعنّد فلو كان فى موضع لا يعتاد فيه خبز الشعير مثلاً لم يبحث بأكله كما لو جفف الخبز ودقه ثم شربه بماء كما فى المحيط (لا غبط الارز) والمجارس والذرة (ببلد لا يعتاد) فيه فيبحث لو كان معتاداً (والفاكهة) مثل اللابن على ما قال ابن الاثير فهى صيغة نسبة معناها ذوتفكه وتنعم دون الاستغناء والاستغناء (بالتفاح) اى بمثل التفاح (والشمش) زرد آلو والخوخ والسفرجل والتين والعنب والفسطق واللوز والجوز والتوت (والبطيخ) وليس بفاكهة عند السرغسى (لا العنب والرمان والرطب) فانها مما قد يستغنى فستغنى عن كمال التفكه فلا يتناول مطلق الفاكهة وهذا عنده واما عندهما فهى فاكهة نظراً الى الاصل وعليه القنوى ولا خلاى ان اليايس منها كالزبيب وحب الرمان والتمر ليس بفاكهة كما فى الكرماتى (والقثام) بالكسر والضم بالفارسية خيار دراز (والخيار) خيار بادرنك والباقلام والسمسم والجوز (والشرب) مثلث الشين اى يصل ما لا يتأتى فيه المضغ الى جوفه بفيه فلو حلق لا يشرب هذا اللبن فنرد فيه الخبز فأكله لم يبحث وقال الرستغنى ان الاكل والشرب عبارة عن عمل الشفة والحلق فلو حلق لا يأكل وفى فمه شئ فابتلعه لم يبحث كما

لو
ليس بفاكهة الا ان يقال ان ما ذكره اولا مجهول على عرفهم وما هنا على عرفنا تأمل (لناظره) (١٤) الاولى الماضى (١٥) لانه حينئذ يتأتى فيه المضغ (عن عمل) مجموع (الشفة والحلق) فى كل من الاكل والشرب وليس الكلام توزيعاً والا لا يستقيم التعليل الآتى فى معلوله الاول

(١) اى حب واحد من الرمان (٢) اى الرمانة (٣) اى فى المص والابتلاع بل العامل فى المص هو اللسان مع الحنك فقط وفى ابتلاع ما فى الفم هو الحلق فقط من غير دخول الشفة (٤) اى فى الهاء (٥) اى قوى الجريان من القيض (٦) اى الحالف (٧) الآخر (منه) من تهر مخلوف عليه بعينه (٧٨١)

(٨) اى الحنث بالكسر وعدمه بالاناء والاعتراض الا اذا نوى الحالف الاعتراض (كله عندك واما عندهما) يحنث (بالا غتراف واما) الحنث (بالكسر فقد اختلف المشايخ فيه) اى فى الحنث بالكسر عندهما كما هو مقتضى التقابل وكذا قوله (وان نوى الكسر صدق ديانة وقضاء) عندهما فلا يحنث بغيره عندهما ايضا (لا) اختلاف (برهان ٩) الخ اى بقوله والشرب من نهر الخ فى ان كلمة من على ظاهره كما ظن الفاضل ابو المكارم (١٥) فانه فى الموضع الاول بمعنى والحلف بالشرب من نهر الخ وفى الثانى على ظاهره (ليعلمه) من الاعلام (تسلط ١١) اى حكومة (هذا) الوالى (بعد عوده) اى هذا الوالى بعد ما اعزل (اليه) اى الى التسليط (١٢) اى الحالف او الوالى (١٣) الوالى (١٤) اى من الضرب (١٥) باى طريق كان لا خصوص الضرب وكذا فى البواقي (و) الكسوة (التعليك) الكلام (الافهام و) من الدخول (الزيارة) يقيد (بمال الحيوة) الخ (غواص) * قوله بالحيوة لان الضرب فعل مولم والايلام لا يتحقق بعد الموت ولان الكسوة تمليك الثوب والتعليك للميت لا يتحقق ولان الكلام لا يكون معتبرا بدون الاستماع والاستماع لا يتحقق بعد الموت ولان الدخول عليه انما يكون للزيارة وبعد الموت يزار قبره لا عينه ونفس الميت لا يزار قبل الدفن عادة اورد على قولهم لا بد فى الضرب من الايلام بقوله تعالى خطا با لا يوب على نبينا وعليه السلام وخف بيدك ضغنا فاضرب به ولا تحنث والضغث الحزمة اى انقيضة الصغيرة من حشيش اوريجان ولا ايلام فيه واجيب باجوبة احسنها ان ذلك رخصة فى حق ابوب عليه السلام خاصة ولا ينافى بقاء شرعية حكمه وتماه فى غاية البيان وفتح القدير واورد على قولهم والاستماع لا يتحقق بعد الموت بقوله عليه

لوحلف لا يشرب وفى فيه رمانة فصمها وابتلعها لانه لم يعمل الشفة فيهما كما فى المحيط (من نهر) بالسكون والحركة مجرى الماء الفاض (بالكسر منه) بالفتح والسكون وهو تناول الماء من موضعه بفيه لا بالكف والاناء كما فى القاموس فلومد عنقه نحوه وشرب بفيه حنث وان لم يدخل رجله فيه كما فى الكشف وغيره لكن فى الطلبة انه انما يحنث اذا دخل الماء وتناول بفيه وفيه اشارة الى انه اذا شرب من يغرف رأسه فى الماء حنث كما فى النظم والى انه لو حلف على نهر بعينه فشرب من نهر اخذ منه كرها او اغترافا لم يحنث وذا بلاغلاى كما فى المحيط (فلا يحنث لو شرب منه باناء) او كف فاذا نوى الاعتراض صدق ديانة وهذا كله عند واما عندهما فبالاعتراض واما بالكسر فقد اختلف المشايخ فيه وان نوى الكسر صدق ديانة وقضاء ومنهم من قال انه اختلاف زمان لابرهان كما فى المحيط وغيره (بمخلاف الحلف) على شرب (من مائه) فانه يحنث بالشرب منه كرها او اغترافا عندهم كما فى المحيط لكن فى النظم انه لم يحنث بالشرب بالاناء والاعتراض وانما لم يقل بمخلاف الشرب مع انه اليق السابق ليكون تنصيحا على المراد فى الموضعين (وتحليف الوالى) اى مالك امر بك (رجلا ليعلمه بكل داعر) اى فاسق خبيث مفسد من الدعر بالتجريك كما فى القاموس (اتى) البلد (بحال ولايته) بالكسر اى بزمان تسلط هذا على اهل هذا البلد فلم يجب الاعلام بعد عوده اليه كما لم يجب على الفور فان لم يعلمه حتى مات او عزل فقد حنث كما فى الزاد (والضرب والكسوة والكلام والدخول عليه) المقصود منها الايلام والتعليك والافهام والزيارة (بالحيوة) * فلو قال والله

السلام لغتلى بدرهل وجدتم ما وعد ربكم حقا فقال عمر رضى الله عنه تكلم الميت يا رسول الله فقال والذى نفسى بيده ما انتم باسمع منهم وردبانه غير ثابت لقوله تعالى ما انت بمسمع من فى القبور وقوله تعالى انك لا تسمع الموتى وان سلم قوله عليه السلام فانما -

- قاله على وجه الموعظة للأحياء للافهام ولوسلم فانه مخصوص به عليه السلام وكم من خصائص الانبياء عليهم السلام (قرجه احمد) (١) كلها بصيغة المضارع المتكلم الواحد لحق اخرها نون التأكيذ (والا) فعل بعد الموت (فيبحث) ولما ورد ان المقصود من الضرب كما امر الايلام وهو غير متحقق في الميت فلهذا قالوا لا يكون بارا بل يبحث الا ان تعذيب الميت في القبر مشهور فما فائدته فقال والمعذب الخ قوله والمعذب في القبر اه جواب سؤال مقدر هو ان قولهم لا يتحقق الايلام في الميت يخالف قول عامة اهل الحق بعذاب القبر فاجاب بهذا ما صله ان الايلام من الايتحقق في الميت فافهم (قرجه احمد) (٢) اي بعد الممات سواء كان قبل التقبير او بعد (٣) يعني زنده مى شود (٤) اي بتعذيب الله تعالى فله فائدة ولكن لا يحس بهذا القدر الم ضرب الخالف (٤٨٢) فصل حلف الفعل

لاضربن زيدا او اكسونه او اكلمنه او ادخلن عليه ثم يفعل حال حيوة زيد لم يبحث والا فيبحث والمعذب في القبر يحى بقدر ما يتألم به وهو اقرب الى الحق فلو حلف لاضربن مائة سوط برىضربة واحدة ان وصل اليه كل سوط كما في الولوالجى وقيل بوشانيدن يصرف الى الالباس دون التمليك ولونوى بها الستر يبحث بالالباس بعد الموت كما في الهداية ولدخل عليه في المسجد حث على المختار كما في المضمرات (لا) يتقيد (الغسل) بالحياة فلو غسله بعد ما حث (والقريب) والسريع والعاجل (بما دون الشهرى) والله (ليقضي دينه الى قريب) من الزمان او قريبا او سريعا او عاجلا وعنه ان السريع بلانية اكثرمه وكذا عن ابي يوسف رحمه الله في العاجل كما في المحيط وعن ابي حنيفة رحمه الله ان العاجل ايام وعنه انه سنة وعنه انه مقوض الى القاضى وقيل سنة اشهر وقالوا ثلثة ايام كما في حدود النمر تاشى (وما اصطبغ به) على المجهول من الاصطباغ نان غورش كرفتن ويعدى بالباء كما ذكره البيهقى ولا يقال اصطبغ الخبز بالحل كما في نسخ المغرب المصححة واليه يشير كلام الفيروز ابادى وغيره

فمن

الدين قال يعنى لو قال بدل الى قريب الى بعيد فالشهر وما فوقه بعيد ولهذا يقال اذا بعد العهد ما لقيت منك شهر وهذه المسائل متفرقة في الهداية جمعها المص باعتبار التقيد انتهى قوله ولو دخل عليه اي في حلفه لا ادخل عليه (ابن عابدين) (١٩) اي باقامة الجار والمجرور مقام فاعله من غير حاجة الى حذفه كما ظن ابوالمكارم على ما قال (٢٥) مجهول (٢١) اي بايراد الفاعل غير الجار والمجرور (٢٢) انما قيد به لاحتمال ان يكون بعض نسخ المغرب يقال بدون كلمة لا او قوله اصطبغ الخبز بالحل بدون لفظ الخبز اولسد الباب للمجوز ان يكون نسخة المغرب هكذا وما رأيت من نسخة المغرب غلطاً (٢٣) اي الى ما قال المغرب (٢٤) من كتاب اللغة (غواص البحرين)

فلا يبريه (وهذا) القول (اقرب الى الحق) يشير الى ان في هذه المسئلة اقوالا ثم فرع على هذه المسئلة فقال (فلو حلف لاضربن مائة سوط) ونحوه مما يغلب الموت في اثباته (٥) اي حال حيوته (٦) وان بعد الموت لاحتمال ان يحى بقدر ما يتألم به (٧) اي في حلفه لا اكسونه (٨) اي بالسكوسة (ابن عابدين) اي بالسكوسة (٩) يعنى بوشانيدن را (١٥) اي زار الخ (١١) اي الحيوة (١٢) يعنى هما كالقريب يتقيد (بما دون الشهر) وسيا فى خلافه (١٣) بيان قريب (او) ليقضي دينه (قريبا) اي حال كون القضاء قريبا (١٤) او منصوب على نزع الخافض يعنى سواء يؤتى مع الجار او منصوبا حكمه واحد وهو ما دون الشهر فان قلت لم لا يجوز ان يكون قوله او قريبا الخ معطوفا على عنوان المتن فيكون اشارة الى انه لا فرق بين المعروف والمنكر قلت لو كان الامر كذلك لقال او قريب الخ بالرفع فرسم الخط ياياه (١٥) اي الامام رحمه الله (١٦) اي من القريب يعنى ليس هو كالقريب كما اشار اليه في العنوان بالعطف عليه فهذا عدله كما اشركناك (١٧) انه ليس كالقريب بل اكثرمه (١٨) ففي العاجل سنة روايات ثم وجد في بعض نسخ المتن (والشهر يعيد) كما في الوقاية ولعله لم يدخل في نظر الشارح المحقق حيث لم يوجد في اكثر نسخه ورأيت في نسخه مخزجا الى الحاشية بدل عليه عدم شرحه وقد شرحه ابوالمكارم قال فان قضاها بعد الشهر حث ومولانا فصيح

(فمن الظن) من الفاضلين ابي المكارم والبرجندی (۱) ای ازدیاد لفظ الحبز (و) جعل المعنى (ما يغمس) الحبز (فيه) ويلون به يقال اصطبغ بالحل (۲) ای وفي الحل عطף على الباء (۳) ای ذکر انه مظنون اوليس بمرضى اوليس بقوى مثلا ويحتمل ان يكون قوله (وفيه) بمعنى وفيه نظر (كما ذكره) ای النظر (المطرزى) يؤيده ما في بعض النسخ وفيه ما ذكره فصل حلف الفعل ﴿﴾ (۶۸۳)

الحب بدون ككائ التشبيه ويحتمل ان يكون قوله (والمعنى) الخ بيان المعنى ما يغمس فيه ويلون به باقامة الجار مقام الفاعل (كما يقال اصطبغ بالحل وفي الحل) بالاكتفاء باقامة الجار سواء كان الجار الباء اوفى (كما ذكره) ای هذا المعنى المطرزي لكنه توهم لان لازمه هو صبغ الحبز وتلوينه ﴿ثم اعلم﴾ ان ابا المكارم استند كلامه الى الصحاح حيث قال في شرح فادام الخ من الادم وهو ايلان في الصحاح تقول ادم الحبز باللحم يأدمه بالكسر ای باب ضرب انتهى وقل المرتبة ان الصحاح يساوى المغرب بل اشهر (۴) ای يلان (۵) ای تفسير القاموس اولى مما في المتن وهو ما اصطبغ به كيف (ويدخل فيه) ای في تفسير القاموس (۶) ای الثلث (الحل) الخ بخلاف ما في المتن فان الاصطباغ من الصبغ وهو اللون فيدخل فيه ماله لون (۷) ای المباح (۸) عطف على قال عليه السلام (۹) ما يقال له بنير (۱۰) خلاف الذائب (۱۱) ظرف كلمة لا (۱۲) ای الاختلاف بينهما وبينه (۱۳) ای الادم (۱۴) ای الشيخين (۱۵) ای شئ (احتاج) هو (في اكله الى غيره) ای لا يؤكل وحده (۱۶) ای محمد رحمه الله (۱۷) سواء امکن افراده بالاكل ام لا (۱۸) ای ما عند محمد رحمه الله (۱۹) ای اول ما خرج من التخل (۲۰) یعنی غنچه شود (۲۱) في المذهب خارة خرما (۲۲) بفتح المعجمة (۲۳) ای نشا وكبر (۲۴) بالناء المثناة (۲۵) ای على التخل والمشهور انه بعد الاخذ من التخل بالتخفيف (۲۶) ای في عطف شيراز على التمر مع ان الشيراز من المشروبات (اشعار) الخ ويحتمل ان يكون تقدير كلام المصنف رحمه الله او شرب شيرازا فيكون من قبيل علفتها تبنا وما باردا فلا اشعار (على شئ) منصف (بوصف) كاليسرية والرطوبة مثلا (۲۷) ای الوصف (۲۸) ای

فمن الظن ما اصطبغ به الحبز والمعنى ما يغمس فيه ويلون به يقال اصطبغ بالحل وفيه كما ذكره المطرزي (فادام) اسم لما يؤتدم به كما في القاموس وغيره وهذا التفسير اولى ويدخل فيه عند الكل الحل والعسل والثرى والسمن الذائب والثريد واللبن والشيراز (وكذا المباح) قال عليه السلام نعم الادم المباح ولأنه يفروب (لا) يكون (الشواء) ادا ما كالجبين والبصل والاعم والفانيد والتمر والقصب والبيضة والسمن الجامد عند الشيخين خلافا لمحمد كما في النظم وذلك لأنه عندهما ما احتاج في اكله الى غيره فما امکن افراده بالاكل ليس بادام وعنده ما يؤكل مع الحبز عادة وهو المختار كما في الاختيار وعليه الفتوى كما في التهذيب (ولا بحث في لا ياكل من هذا البسر) اوله طلع فاذا انعقد فسياب واذا اخضر واستدار فخلال واذا عظم فبسر بالفارسية غوره خرما (فاكله رطبا) ما ادرك غير يابس من ثمر التخل (او من هذا الرطب او اللبن فاكله تمرا) ما ادرك يابسا من ثمر التخل كالزبيب من العنب (او شيرازا) هو اللبن الذائب اذا استخرج منه ماء وفيه اشعار بان الاكل يضاف الى المشروب كما مر (او بسرا فاكل رطبا) وانما نكر المحلوف عليه بعد تعريفه اذ اليمين منى انعتد على شئ بوصف فان صالح داعيا الى اليمين يتقيد به سواء كان معرقا او منكرا احترازاً عن الالغاء وان لم يصح فان كان

حاملا او مانعا (۲۹) ای بهذا الوصف (۳۰) ای ذلك المحلوف عليه (۳۱) كما في من هذا البسر او من هذا الرطب (۳۲) كما في قوله او بسرا فاكل رطبا (۳۳) ای الغاء الوصف يعنى ان التنكير بعد التعريف اشارة الى انها سواسيان في اعتبار ذلك الوصف كوصف الحملانية مثلا كما يأتي *

٢ (لأن الوصف صار) في المنكر (مقصودا باليمين) حيث لا سبيل الى ارادة الذات المعينة المشخصة في المنكر فبقى ذات ما منصف بوصفه كما في المشتقات المنكرة (٣) بفتحيتين ولذا الغنم فان وصف الحملانية غير صالح لان يكون داعيا الى اليمين بعدم الاكل بل هو يدعو الى اليمين بالاكل لكون لحم الحمل مرغوبا لذبا فلو عرفه في اليمين بعدم الاكل لا يتقيد به (٤) اي الخالف (٥) اي بعد ماصار (كبشا) يحنث (٦) بقوله والشحم بشحم البطن ووعد به هناك حيث قال والى انه لا يحنث باكل الالية كما يأتي (٧) لا بالالحم فقله اولهما ثانيا لا يناسب (٨) علة لكلمة لا (٩) اي الكساسة (١٥) حيث قال فيها رطب (١١) في هذه الكساسة (غالب) ولهذا (١٢) هذا المتن يتصور بسبع صور والاربعة ظاهر منصوص عليها في كلام الشارح المحقق والثلاثة الاخرية مشار اليها

(٤٨٤)

فصل حلف الفعل

المحلف عليه منكرا يتقيد به ايضا لأن الوصف صار مقصودا باليمين وان كان معرفا لا يتقيد به كما اذا حلف لا يأكل هذا الحمل فأكل لحمه كبشا كما في الكشف (اولهما) بلانية (فاكل سمكا) فان اليمين على اللحم فيصرف الى ما يعيش في البر محرما او غيره فلا يحنث باكل ما يعيش في البحر كما في المحيط (اولهما وشحما فاكل الية) بالفارسية دنبه كما في المذهب وهذا تصريح بما اشار اليه ولا يخفى بان الالية انسب بالشحم والسبك باللحم (ولا في لا يشتري رطبا فاشترى كباسة بسر) بالكسر هي عنقود النخل (فيها رطب) اذ المتبادر من اضافة الكساسة الى البسر وجعلها ظرفا للرطب ان البسر غالب فلو كان الرطب غالبا او هو والبسر متساويين ينبغي ان يحنث (وحنث لو حلف لا يأكل رطبا او بسرا او لا بسرا فاكل مذنبا) اي لا يأكل رطبا فاكل رطبا مذنبا او بسرا فبسرا مذنبا او رطبا فبسرا مذنبا او بسرا فرطبا مذنبا او رطبا ولا بسرا فبسرا او رطبا مذنبا ففي الاولين كالثاليتين حنث عندهم وفي الثانيين حنث عند الطرفين خلافا لابي يوسف رحمه الله وفيه اشعار بان لا العاطفة كما في الانبات

لا كالواو

والخامس من المجموع (حنث عند الطرفين خلافا لابي يوسف رحمه الله) جعل محمدا مع ابي حنيفة رحمهما الله في الخلافات تبعا للنسخ المعتبرة كشروح الجامع الصغير والمبسوط والمنظومة والاسرار والابضاح وذكر صاحب الهداية محمدا مع ابي يوسف رحمهما الله وتبعه المصنف رحمه الله في الشرح فلا تغفل (١٤) اي في جعل حكم الحلف بلا يأكل رطبا ولا بسرا كحكم الحلف باحدهما فقط وهو الحنث باكل احدهما (اشعار بان) كلمة (لا العاطفة) ككلمة (اوفي الانبات) وجه الشبه لاقيدا واحترازا عما في المنفية بدلالة قوله فانه لو قال الخ فيما بعد حيث اتى بالمثال المنفى اي في اثبات حكم الحنث باكل كل واحد من المعطوفين لان معناها انه لا يأكل شيئا منهما كما لو حلف باو *

بقوله او رطبا ولا بسرا فبسرا او رطبا فان كلمة او الثانية لمنع الحلو فقط فيحتمل فاكل بسرا فقط او رطبا فقط او بسرا او رطبا معا لكن الشارح المحقق جعله ستة صورة كما يدل عليه قوله فيما بعد الاولين الثالثين الثانيين وبأني تفسيرها وجعل كلمة او في قول المص (او بسرا) من لفظ المص لامن الخالف حتى يكون قول المصنف رحمه الله (لا يأكل رطبا او بسرا) حلفا واحدا بمعنى لا يأكل شيئا منهما فيحنث باكل واحد منهما على خلاف كلمة الواو كما يأتي وعطف قوله (اولا بسرا) على رطبا يتقيد (او) رطبا (ولا بسرا) وجعل قوله (فاكل مذنبا) متعلقا بالاكل لكنه بالنسبة الى الاخير جعله في قوة الترديد فقال (فسرا او رطبا مذنبا) فتقدير كلام الشارح المحقق (او) لا يأكل (بسرا) فاكل (بسرا مذنبا) (او) لا يأكل (رطبا فاكل بسرا مذنبا او) لا يأكل بسرا فاكل (رطبا مذنبا او لا) يأكل (رطبا ولا بسرا) فاكل (بسرا) مذنبا (او) اكل (رطبا مذنبا) وكلمة او الاخرية لمنع الحلو فقط فيحصل صورة سابعة فالمعنى فاكل بسرا او رطبا مذنبا ولم يتوجه اليه الشارح المحقق لانها اجتماع الاولين فتحكمها حكمهما ثم اعلم ان في السنة تصفين ثلاثة ففي كل منهما اول وثان وثالث فباعتبار اخذ الاول من كل من نصفين قال (ففي الاولين) وهما الاول والرابع بالنسبة الى مجموع الستة وهكذا قوله (كالثاليتين) اي الثالث والسادس من المجموع (١٣) اي الثلث بالاتفاق وكذا قوله (وفي الثانيين) اي الثاني

(١) أى المالح (٢) لأن معنى المالح بالواو أنه لا يجمعهما في الأكل بخلاف ما لو حلف لا يأكل رطباً أو بسراً كان معناه لا يأكل شيئاً منهما كالحلف بكلمة لا فيجئ بأكلاً أحدهما (٣) أنها قيد به لأن قاضيخان قال لو لم يعد حرف النفي فكذا المعنى على عموم النفي حتى لو حلف لا أشرب خمراً ومثلثاً يجئ بشرب أحدهما انتهى إلا أنه لا يوافق قواعد العربية (٤) الغائل نجم الأئمة البخاري (٥) أى عندهم ويحتمل أن يكون مكان الماء النون وبالكسر عند جار الله الزمخشري كذا في المكارمية (٦) خبر ما قيل أى كلام أخذ من حواشي الكتب وظهرها كما يقال في العرف أين رواية دربشت كتاب ست نه درون (٧) أى لا تأخذ لتلك الحواشي (٨) أى المذنب (٩) أى ظهر (١٥) أى جعله تعالى رطباً (١١) ابتداءً صلة بـ (١٢) بتشديد الدال أى زاوية المادة مقابل المنفرجة كما في اصطلاح علم الهيئة وهو الطرف الذى لا يتصل بالتخل في الفصيحة ثم أن البسر المذنب ما بدا الأرباب من قبل ذنبه أى من الطرف الذى لا يكون متصلاً بالتخل ولا يوجد الرطب المذنب حيث بدا البسورة من ذلك الطرف نقلاً وعقلاً فإن الحرارة أثرت في ذلك الطرف أشد تأثيراً ولهذا يكون أحلى والطف فواقع في الهداية من أن الرطب المذنب ما يكون في ذنبه قليل بسر والبسر المذنب على عكسه يحتاج إلى تكلف في ذلك العكس نعم يطلق في عرف العجم الرأس على ما يطلق عليه في عرف العرب الذنب وكذلك جميع الفواكه والبطيخ وعنقود العنب وجبه فصل حلف الفعل (٦٨٥)

لا كالواو فإنه لو قال لا يأكل رطباً أو بسراً فأكلاً أحدهما لا يجئ على ما في الأصل وقال الصدر الشهيد أن نوى الكلمتين أو أكل أحدهما فعلى مانوى وإن لم ينوفاً المختار أن لا يجئ كما في المحيط والمذنب بكسر النون والتشديد وما قيل أنه بالفتح مذهب الفقهاء فمن حواشٍ لأصل لها وهو الرطب أو البسر الذى بدا الأرباب من جانب ذنبه الذى هو الحاد دون جانب السفلى الذى هو رأسه وفيه العلاقة كما أشار إليه الطرزي وبديل عليه ما في خامس المرصاد أن رأس الشجر وغيره ما يأخذ الغذاء منه وما في الهداية أنه ما في ذنبه أو رأسه قليل بسر أو رطب فمشكل (أو لا يأكل لهما فأكلاً كبداً) بالفتح أو الكسر مع السكون أو طحالا أو فؤادا أو كلية أو أمعاء أو رأساً أو

بسراً والبسر المذنب بعكس هذا وهما تعريف جامع مانع مميز أحدهما من الآخر من غير إشكال ولذا اختاره صاحب الكافي فإن قلت قد ألزم الشارح المحقق هنا مخالفة القوم وعرف كليهما باعتبار بدو الأرباب قلت يلزم أن يكونا مترادفين غير ممتاز أحدهما من الآخر (١٣) أى ليس المذنب جانب السفلى (١٤) أى الاتصال بالتخل يعنى دون الطرف المتصل بالتخل منه يقع وفيه العلاقة يحتمل أن يكون بالغين المعجمة والفاء (١٥) أى على التفسير المذكور (ما) فى فصل (خامس) من كتاب (المرصاد) من أن (رأس الشجر وغيره ما) أى طرف (يأخذ) الشجر (الغذاء) أى النمو (١٦) أى من ذلك الطرف (١٧) عبارته أن الرطب المذنب ما يكون في ذنبه قليل بسراً والبسر المذنب على عكسه انتهى والشارح المحقق وغيره وبطوره حصله هكذا (أنه ما في ذنبه أو) ما في (رأسه قليل بسراً) بالنظر إلى الرطب المذنب (أو) قليل (رطب) بالنظر إلى البسر المذنب إشارة إلى أن ما قال سواءً حمل لفظ المذنب فيه على ما فسر من الطرف المادة أو حمل على معنى الرأس وهو جانب القمع والعلاقة على ما قرره أيضاً (١٨) أى لا يمنع عن الأشكال لأنه على الأول يشكل تعريف الرطب المذنب وعلى الثاني يشكل تعريف البسر المذنب نقل عنه وما ذكره المصنف رحمه الله في الشرح ليس برافع للأشكال انتهى فلا بد هنا من نقل ما ذكره المصنف رحمه الله حتى ينظر أنه رافع أم لا في شرح الوقاية قال في المغرب البسر المذنب بكسر النون وقد ذنب إذا بدا الأرباب من قبل ذنبه وهو ما سفل من جانب القمع والعلاقة ولا شك أن الأرباب ليس الأمن جانب واحد وهو الذى ليس عليه القمع -

-والعلاقة بهذا الجانب هو الذنب اذا عرفت هذا فكيف يصح ما قال في الهداية ان الرطب المذنب ما يكون في ذنبه قليل بسر والبسر المذنب على العكس اى ما في ذنبه قليل رطب فاقول اصناف التمر الذى رأيناها من تمر بغداد وفارس وكرمان يبدو اربابها من الجانب الذى ليس عليه القمع والعلاقة ففى غير هذا البلاد ان كان يبدو الارطاب من طرف القمع فما قال صاحب الهداية يكون صحيحا وان لم يكن الارطاب من جانب القمع فوجه صحته ان الرطب المذنب ما يكون اكثره رطبا والبسر المذنب ما يكون اكثره بسرا ثم لما كان البسر من طرف فرأس البسر ما يلى القمع وذنبه الطرف الآخر ولما كان الرطب من الطرف الآخر فرأس الرطب طرفه الحاد وذنبه طرف القمع فهذا وجه صحته انتهى شرح المصنف رحمه الله اقول حاصل كلامه اولاهو الاشكال على تفسير صاحب المغرب وهو اشكاله بغينه على صاحب الهداية لان كلامه على وفق كلام المغرب وحاصل جوابه فى تصحيح كلام الهداية ان الذنب فى تعريف الرطب المذنب بمعنى الرأس وهو الطرف الذى فيه العلاقة ومنه يقيم معنى وفيه قليل بسر وسائر اكثره رطب والذنب فى تعريف البسر المذنب بمعنى الطرف الحاد الذى ارتضى به معنى وفيه قليل رطب وسائر اكثره بسر على وفق جواب اشار اليه مولانا فصيح الدين بقوله نعم يطلق الخ وهو معنى التكلف الذى قال مولانا فصيح الدين يحتاج الى تكلف فى ذلك العكس اى فى ذلك الخلاف الذى فى عبارة الهداية لانها على خلاف قاعدة بدو الارطاب عبر عنه بالعكس مشاكلة على عكسه فوافق التعريف المختار وامتاز احدهما عن الآخر وارتفع اشكال الشارح المحقق وما كتب بمنه فغير معلوم انه منه ام من الحواشى (١) تبع من اللحم كما فى عرفنا لانهما لاتعد لحما ولا تستعمل استعمال اللحم فان اللحم اذا دفع من كل منها فى ميزان اللحم يفضى الى المنازعة حتى يردده المشتري ومجرد نموها من الدم لا يقتضى ان يكون لحما على ان ذلك فى الكرش غير مسلم كذا فى الفصيحية (٢) اى السنة المذكورة (٣) اى صدق عليها تعريف اللحم اى بحث بها لانها لحم حقيقى (الانه حرام ٤) وفى الفصيحية عن الكفاية الصحيح لا يثبت بالحم الخنزير والانسان لان اكلهما ليس بمتعارف فى ديار الاسلام وذكر الزاهدى العتباتى انه لا يثبت وعليه الفتوى لكن اجاب عن هذا فى العمان بان المعبر عرف التفاهم وهو ما يفهم باعتبار اصل اللغة وهى لاعرف التعامل وهو ما يجرى فيه العمل ولحم الانسان والخنزير يفهم من اللحم باعتبار اصل اللغة عرفا وان لم يكن التعامل جاريا فيهما وفى الكرماني الاصل فى جنس هذه المسائل انه يبنى عقد اليمين على فعل مضاف الى شىء يعمل بحقيقته اذا امكن وان لم يكن متعارفا انتهى (٥) والدال المهملة (٦) اى المأكول انما فسر به لان فى المغرب فى هذا اى فى قولهم الغداء الاكل توسع فى العبارة ومعناه اكل الغداء والعشاء والسحور على حذف المضاف انتهى (فتصرف) الشارح المحقق حتى لم يحتج الى حذف المضاف (٧) من الفاضل ابى المكارم (تكلف) بارتكاب (التغليب بلا قرينة) مثل كونه تنبيه او جمعا (فى) لفظ (الاكل) تنازع فيه التغليب واللاقريئة حيث قال وذكر الاكل على التغليب لما فى الكافى والهداية من اعتبار شرب اللبن فى حق البدوى لا المصرى انتهى (٨) علة النسبة الى الظن (٩) اى الاكل (متناول للشرب) ايضا فلا حاجة الى التغليب فيه لم لا يجوز ان يكون معنى كلام الظان ان ذكر الاكل بناء على انه الاعم الاغلب فالفهمان متعديان (١٥) اى الغداء (١١) اى يضم غين الغدوة *

(٢٨٦)

فصل حلف الفعل

الكارع (او كرشا) بفتح الكاف وكسر الراء او سكونها سكنبه وهذا فى بلاد يباع هذه الاشياء مع اللحم والأفلا بحث كما فى الاختيار (او) اكل (لحم خنزير او انسان) او مينة او متروك التسمية او ذبيحة المجوس او صيد الحرم فان لحمها لم ينشأ من الدم وعليه الفتوى كما فى الكرماني (والغداء) بالفتح (الاكل) اى المأكول الذى يقصد به الشبع عادة فلو اكل لقمة او لقمتين لم يثبت حتى يزيد على نصف الشبع ويعتبر فى كل موضع عادتهم فلو حلف لا يتغدى فشرب اللبن فان كان مصرى لا يثبت وبدويا يثبت وقال الكرشى لو اكل تمرا او ارزا او غيره حتى يشبع لا يثبت ولا يكون غداء حتى يأكل الحبز كما فى الاختيار وغيره ومن الظن تكلف التغليب بلا قرينة فى الاكل لما مر انه متناول للشرب (من طلوع الفجر) اى الصبح الصادق (الى الظهر) وفى القاموس انه طعام الغدوة بالضم

وهى لاعرف التعامل وهو ما يجرى فيه العمل ولحم الانسان والخنزير يفهم من اللحم باعتبار اصل اللغة عرفا وان لم يكن التعامل جاريا فيهما وفى الكرماني الاصل فى جنس هذه المسائل انه يبنى عقد اليمين على فعل مضاف الى شىء يعمل بحقيقته اذا امكن وان لم يكن متعارفا انتهى (٥) والدال المهملة (٦) اى المأكول انما فسر به لان فى المغرب فى هذا اى فى قولهم الغداء الاكل توسع فى العبارة ومعناه اكل الغداء والعشاء والسحور على حذف المضاف انتهى (فتصرف) الشارح المحقق حتى لم يحتج الى حذف المضاف (٧) من الفاضل ابى المكارم (تكلف) بارتكاب (التغليب بلا قرينة) مثل كونه تنبيه او جمعا (فى) لفظ (الاكل) تنازع فيه التغليب واللاقريئة حيث قال وذكر الاكل على التغليب لما فى الكافى والهداية من اعتبار شرب اللبن فى حق البدوى لا المصرى انتهى (٨) علة النسبة الى الظن (٩) اى الاكل (متناول للشرب) ايضا فلا حاجة الى التغليب فيه لم لا يجوز ان يكون معنى كلام الظان ان ذكر الاكل بناء على انه الاعم الاغلب فالفهمان متعديان (١٥) اى الغداء (١١) اى يضم غين الغدوة *

(١) اى القدوة

وهى البكرة او ما بين صلوة الفجر الى طلوع الشمس (والعشاء) بالفتح
 المأكول (منه) اى الظهر (الى نصف الليل) وفى القاموس طعام العشى
 وهو من الزوال الى الصباح كما فى المفردات او الى المغرب كذا فى المغرب
 (والسحور) بالفتح المأكول (منه) اى نصف الليل الى طلوع (الفجر)
 وفى القاموس هو ما يتسحر به والسحر قبيل الصبح وفى المغرب هو السادس
 الاخير من الليل وما ذكره مروى عن ابى يوسف رحمه الله كما فى التتمة
 وذكرها بفصل بعده انسب (وفى ان لبست او اكلت او شربت) او
 اغتسلت او نكحت او اعطيت فعبدى حر (ونوى) ثوبا او طعاما او
 شرابا او غسلا او امرأة او شخصا (معينا لم يصدق اصلا) اى تصديقا
 كليا لا ديانة ولا قضاء فى ظاهر الرواية لان هذه الامور غير ملفوظة وغير
 مقتضاة لانها غير محتاج اليها عند اليمين ومنع النفس بل عند المباشرة
 على ان التخصيص من صفات الالفاظ وعن ابى يوسف رحمه الله انه صدق
 ديانة وبه اخذ الحاصى وفيه اشارة الى انه لا يصح التخصيص فى مصدر
 الفعل فلو قال ان اكلت ونوى اكل خاصا من الاكلات لم يدين فان
 المصدر لا يبدل الاعلى الماهية كما ذكره فى التوضيح لكن فى الجامع لو قال
 ان خرجت واراد السفر خاصة دين فان ما دل عليه الفعل نكرة منفية والى
 انه يصح فى الفاعل العام فلو قال ان اغتسل احد ونوى زيدا فانه دين
 والى انه لا يصح تخصيص صفة له غير مذكورة فلو قال ان لم اتزوج
 امرأة ونوى كوفية لم يدين لانه غير ملفوظة لكن لو نوى العجمية او الحبشية
 دين كما فى المحيط وغيره (ولو ضم ثوبا او طعاما او شرابا) او غسلا من الجنابة
 او غيرها (دين) ديانة وهذا مخصوص بالعربية فلو قال لامرأته اكرسى
 را اذكند من دهنى فكذا ونوى امها خاصة لم يصدق اصلا وعلمه الفقيه
 ابراهيم الليث وقال لان كسى لفظ خاص فلا يصح تخصيصها كما فى المحيط

(٢) اى السحور (ما يتسحر) مجهول (به)
 قائم مقام الفاعل (٣) اى السحر بفتح السين
 (٤) اى المص فى المتن (وذكره) مبتداء
 خبره انسب اى ذكر هذه الثلاثة وفى الغداء
 والعشاء والسحور (٥) اى بعد مسئلة او حكم
 يأتي (بعده) اى بعد ذلك الثلاث وهو
 قوله وفى ان لبست او اكلت الى قوله دين
 (انسب) حاصله ان الانسب ذكر هذه
 الاوقات بعد قوله دين قبل قوله وتصور البر
 الخ اى فيما بينهما ليكون بعد تمام المسائل
 التى تصاح للتقييد بهذه الاوقات واحتمال
 ان يكون المعنى ان الانسب ذكرها بعنوان
 فصل على حدة يأتى عنه قوله بعده فتأمل
 (٦) اى المفعولات المذكورة (٧) اى غير
 ثابتات بطريق الاقتضاء ايضا (بل) يحتاج
 اليها (عند) اى وقت (المباشرة) بهذه
 الافعال (ومن صفات الالفاظ) خبر ان اى
 لامن صفات المعانى المصدرية (٨) اى فى
 قوله لم يصدق اصلا الخ (اشارة الى انه لا يصح
 التخصيص) الخ لانه لو صرح يصدق ديانة
 (ونوى اكل خاصا) كالغداء مثلا (الاعلى
 الباهية) المرأة عن الخصوصية (٩) اى
 المنفى صراحة اولزوما (نكرة منفية) عامة
 فيصح التخصيص بالنية (و) فى ايراد الامثلة
 بالفاعل الخاص وهو الماكى عن نفسه اشارة
 (الى انه) اى التخصيص (يصح) الخ
 (١٥) اى للمخالف (غير مذكورة) كما اشار
 اليه أولا ايضا بقوله لان هذه الامور غير
 ملفوظة اى غير مذكورة نصا (١١) اى
 وصف الكوفية (غير ملفوظة) من المخالف
 (١٢) اى صدق (ديانة الخ لان لفظ كسى)
 ببناء الوحدة (لفظ خاص فلا يصح تخصيصها)
 والايلزم تحصيل الماسل والتخصيص انما
 يفيد لو ورد على العام

لكنه مشكل لأنه وقع في ميز النفي المستفاد من الشرط كما نقرر (وتصور البر)
 ورجاء الصدق عند الطرفين (شرط صحة) أي انعقاد (الحلف) المطلق
 والمقيد سواء كان قسما أو غيره (خلافاً لابي يوسف رحمه الله) فإن اليمين
 عقد فلا بد له من عمله عنده خبر استقبالي وإن لم يقدر عليه كمسئلة
 من السماء وعندهما خبر فيه رجاء الصدق لأن عمل الشيء ما يكون
 قابلاً لحكمه وحكم اليمين البر ولا يخفى أن أوائل الكتاب أولى بهذا
 الأصل (فمن حلف بالله لأشربن ماء هذا الكوز اليوم) أو إن لم أشربه
 فعبدي مر (ولاماء فيه) سواء علم به أو لا (أو) قد (كان) فيه (فصب)
 أو شرب غيره أو مات (في يومه لا يجنت) في الصورتين في يومه بالاجماع
 وأما بعده فكذلك عندهما لأنه لا ينعقد في الأولى وينحل في الثانية بهلاك
 المحلوف عليه أو الحالف وأما عنده فيجنت لأنه انعقد لكنه يعجز في الأولى
 ولم ينحل في الثانية بالهلاك لما ذكره من الأصليين كما في عامة المتداولات
 كالحيط والهداية والكافي لكن في الحقايق والمصنف وغيرهما في باب زفر
 أنه في المستحيل عادة كما يأتي من المسائل وأما في المستحيل عقلاً كمسئلة الكوز
 بلاماء فلم ينعقد اجماعاً وفي النظم الحلاف فيما إذا لم يعلم أن لاء فيه
 فإن علم فقد حنت بالاتفاق (وإن أطلق) هذا الحلف بان لم يذكر اليوم
 (فكذا) لا يجنت مطلقاً عندهما لعدم شرط الانعقاد ويجنت عنده في الحال
 للعجز (في الأول) أي فيما لاء فيه ولم يتصور البر بخلف الله تعالى لأن
 المخلوق غير المحلوف عليه (دون الثاني) أي فيما كان فصب فإنه انعقد
 الحلف فحنت عندهما أما عنده فظاهر وأما عندهما فلأنه لم ينحل الحالف
 المطلق بهلاكها فيلزم الجزاء (وفي ليصعدن) أوليسن (السماء) أو
 لا طيرن في الهواء (أو ليقلبن هذا الحجر) مثلاً (ذهبا أو ليقطنن فلانا) أو
 ليعطينه ماله حال كون الحالف (عالمًا بهوته) في هاتين (انعقد) كل من هذه

(١) أي ما في المحيط (٢) أي لفظ كسى وقع
 من حيث حاصل الكلام (٣) أي اليمين لأنه
 في قوة ازكند من ندهى كسى را والادهى
 (فكذا) بناء على أن هذا اليمين للزجر
 والمنع فيكون عاماً بصح تخصيصه (٤) أي في
 علم الأصول (٥) أي الحلف (٦) مجهول
 (٧) أي أبي يوسف رحمه الله (٨) أي على
 ذلك الخبر

(٩) أي كتب الايمان والأولى الكتاب الا
 أنه أراد كتب الايمان في جميع المتون فهو
 تعريض على الكل (١٥) أي إبراده في أوائل
 الكتاب أولى لكونه أصلاً يفرع عليه المسائل

(١١) أي الحالف (١٢) أي الحلف تنازع
 فيه صب وشرب ومات
 (١٣) أي الطرفين (١٤) أي فيما لاء فيه
 (١٥) أي فيما كان الماء فيه (١٦) أي
 بالصب أو الشرب (أو الحالف) بالموت
 (١٧) أي عند أبي يوسف رحمه الله
 (١٨) المختلفين بينهما وبينه

(١٩) أي الاختلاف المذكور

(٢٥) أي سواء كان مستحيلاً عادة أو عقلاً
 (٢١) أي الطرفين

(٢٢) بالقاف والمعجمة أي وإن تخفف
 (٢٣) بالمهملة والفاء

(٢٤) أي التغليب والقتل وما عطف عليه

الايمان لتوهم وجودها بخلاف ما اذا لم يتوهم كبيع الحر فانه لم يدخل تحت العقد متوهمًا وفيه اشعار بان مسئلة الكوز لم تنعقد (لتصور البر) اى لا مكان ان يخلق الله تعالى هذه الافعال في حقه كما في حق بعض الاولياء (وحنث) في الحال اتفاقا ان لم يخلق هذه الافعال في الحال (للعجز) العادى عنها وفي النظم عن ابي حنيفة رحمه الله لا يحنث في الاخيرين (وان لم يعلم) بموت فلان (فلا) يحنث في الاخيرين عندهما ويحنث عنده لما ذكرنا وفيه اشعار بانه لو قيد اليمين فيها بوقت لم يحنث ما لم يمض ذلك الوقت كما في النهاية وعند زفر رحمه الله لم يحنث في هذه المسائل كلها علم به ولا لكنه اساء كما في النظم وذكر في التمرتاشى انه اثم لانه حلف بما لا يقدر على فعله غالبًا فكان متعرضًا لهتك الاسم المعظم (ومد شعرها) وننقه (وغنقها) بفتح الغاء وكسر النون اى عصر حلقها واما بالسكون فهو ما يحنق به من حبل وغيره (وعضها كضربها) فلو حلف لا يضر بها ففعل واحد منها منتقمًا مولما يحنث فلو كان مما زما لم يحنث كما لو كانت اليمين بالفارسية ولورماها بحجارة او ضربها بمقبض الفأس فليس بضرب كما في المحيط (وقطن) مبتدأ خبره هدى (ملكه) الزوج بالشراء او غيره (بعد) نذر (ان لبست) انا (من غزلك) ايتها الزوجة اى مغزولك بالفارسية ريسان (فهدي) اى فعلى التصديق بهذا الثوب بمكة فان الهدى ما يهدى الى مكة (فغزلته) الزوجة (ونسج) الغزل سواء كانت ناسجة او غيرها وفي الجامع الصغير ونسجته (ولبس) الزوج على المعتاد (هدى) اى وجب التصديق بمكة ولو تصديق بقيمته جاز ولو التزم هدى الشاة لم يجز قيمتها وقيل جاز ولو تصديق في هذا كله على غير فقهاء مكة جاز خلافا لزفر كما في التمرتاشى وقال ليس عليه الهدى الا اذا كان من قطن ملكه يوم النذر والكلام مشير الى ان الغزل كله من فعلها لكن

(١) اى تحقق هذه الافعال (٢) فضلا عن كونه نفسا امريًا (٣) اى في قوله انعقد (اشعار بان) يمين (مسئلة الكوز) يحنث المضاق بقريئة (لم ينعقد الخ) (٤) اى في القلب والقتل (٥) عطف على قوله عالما بموته (لما ذكره) المص وهو العجز

(٦) اى فيما ذكره المص من قوله للعجز (٧) اى في الامثلة المذكورة (٨) لانه برجى (مالم يمض ذلك الوقت) فلا عجز قبله واذا مضى حنث كما مضى للعجز (٩) اى متوجها وصحفي في بعض النسخ بغير التاء (١٠) من المزاح (١١) يعنى بدسته كارد (١٢) مصدر مضاف (الى جملة ان لبست) الخ بيانية

(١٣) بدل ونسج (١٤) اى بتاء التانيث المفعول فيكون نصبا على ان الفعل معلوم راجع مستتره الى الزوجة والمنن يحنث المجهر الراجع الى الغزل والمعلوم الراجع الى الزوج (١٥) بان يقول فهدي شاة (١٦) اى فغزلته بالارجاع الى القطن المذبور على الاطلاق (١٧) اى زوجته المتخاطبة

لو قال ان لبست من غزلك فلبس ثوبا بعضه من غزل غيرها حنث بخلاف ما لو قال ثوبا من غزلك فانه لم يحنث وان كان جزء واحد من مائة من غزل غيرها وعلى هذا لو قال من نسجك او ثوبا من نسجك كما في المحيط والى انه لو ملك قبل النذر لزمه الهدى بالطريق الاولى والى انه لو زاد من قطنى لزمه الهدى وذا بالاجماع والى انه لو زاد من قطنها لم يلزمه الهدى وذا بلا خلاف كما في الكفاية (وخاتم ذهب) بفتح التاء وكسرها والتختم بفتح تين لغة كالحائثام (حلى) بفتح الحاء وضمتها وسكون اللام اى ما يزين به من مصنوع المعدنيات او الحجارة كما في القاموس وقال المطرزي انه ما تتحلى به المرأة من ذهب او فضة وقيل او جواهر (لا) يكون حليا (خاتم فضة) فلو حلى لايلبس حليا قلبسه لم يحنث لانه كما يستعمل للتزيين يستعمل لا قامة السنة والتختم وهذا ظاهر الرواية وقالوا هذا اذا كان مصنوعا على هيئة خاتم الرجال واما على هيئة خاتم النساء بان كان ذا فص فيحنث وقيل لا يحنث على كل حال والاول اصح وعن محمد رحمه الله انه حلى مطلقا كما في المحيط (وعندهما عقد لؤلؤ) بالكسر كل ما يعقد ويعلق في العنق واللؤلؤ الدر جمع اللؤلؤة والدرة بالفارسية مرواريد كما ذكره الجوهري (لم يرصع) بذهب او فضة اى لم يركب به (حلى وبه يفتنى) للعرى وعند ابى حنيفة ليس بحلى وعلى هذا الحلى عقد زبرجد او زمرد او ياقوت وكذا لبس عقد غير مرصع للرجل وهذا اختلاف زمان ولاخلاف في المرصع كما في الاختيار (ومن حلى لا ينام على هذا الفراش) بالكسر اى المبسوط من الثوب او البوريا وغيره في الاصل البسط كما في القاموس (فنام على قرام) بالكسر ستر رقيق كما في القاموس بالفارسية چادر شب (فوقه حنث) لانه تابع له وفيه اشعار بما ذكره انه (لا) يحنث (من) حلى به (وجعل فوقه فراشا آخر)

(١) عطى على قال وفيه فائدة الاستدراك
(٢) كائنا (من غزلك فانه) اى لابس ثوب بعضه من غزل غيرها (لم يحنث الخ من مائة جزء (من غزل غيرها) خبر (٣) اى على قياس من غزلك (٤) فانه للتبعيض (٥) فانه للبيان (و) قوله ملكه بعد الخ (اشارة الى انه لو ملك قبل الخ لو زاد) اى قال ان لبست من غزلك (٦) اى مضافا الى الزوجة (٧) مبتدأ (٨) مبتدأ ثان (٩) قيد الختم (١٥) اى الجمع (١١) خبر الثلثة (١٢) وهو المشهور في عرف الآن (وسكون الباء) فيهما وجمعه بالضم وكسر اللام وتشديد الباء (اى ما تزين به) رجلا او امرأة بقريضة التقابل (١٣) اى مما يصنع من (المعدنيات او الحجارة) (١٤) اى خاتم فضة (١٥) اى سواء استعمل للسنة ام لا وعلى هيئة خاتم الرجال ام لا اوله فص ام لا (١٦) اى الصاميين (١٧) اى كسر الفاء (للعرف) في زمنهما

(١٨) لعدم العرف في زمنه فهذا اختلاف عصر (١٩) بالزاء المعجمة والضم وتشديد الراء كلاهما معرب (٢٥) في انه حلى ولذا قيد بقوله لم يرصع (البسط) فيكون مصدرا

(٢١) اى في قيد قرام (اشعار بما ذكره) من انه لا يحنث من جعل الخ يعنى هو تصريح ما اشعر به بما قبله

(١) أى الفراش الآخر (مثل) الفراش (الأول) ومثل الشئ لا يتبعه (أورفع الظهارة) يعنى ابره را (٢) أى القطن (لم يحنث) لانه حينئذ يكون فى حكم القرام (٣) أى قوله لامن جعل الخ مع انه اشعر بما قبله (٤) أى ما فى الكافى (٥) أى قوله لامن جعله الخ (٦) أى له فائدة انه (لوجعل) الخ (٧) فاعل جعل (٨) اشارة الى ان قوله (حلف لا يجلس على الأرض) الخ عطف على صفة من لا على (٩) أى اللباس (١٥) أى الأرض (١١) أى المبسوط (١٢) أى قوله بخلاف جلوس الحالف الخ بل مجموع المشبه وخلافه (١٣) فان المشبه به علم من قوله ومن حلف لا ينأى على هذا الخ وخلافه علم من قوله لامن جعل فوقه فراشا آخر الخ وهذا هو وجه قوله (كما لا يخفى) فان الكلام فى السرير كالكلاب فى الفراش (من وقت اليمين) الى النفس الاخير تركه للعلم به (١٤) أى لا يفعل يقتضى مصدر امتكرا والنكرة (فى موضع النفس) يعنى نعم فى الاثبات يخص كما فى يفعله والواحد هو المتيقن فيكفى وتفصيل الكلام ان قوله لا يفعل يقتضى مصدرا نكرة اما اقتضاء المصدر فلان الفعل لا يفعله عن المفعول المطلق واما النكرة فلان يفعل يقتضى مرة من الافعال لتيقنها لان اثبات ما وراء الواحد مشكوك وواحد من الجنس نكرة ففى موضع النفس يفيد عمومته الى الابد وفى موضع الاثبات فعل واحد سواء كان كرها او اختيارا او نسيانا او غير ذلك فانتضح لك تحرير قوله (ويفعله) أى فعلا مثلا (يقع على مرة واحدة من الفعل لانه فى موضع الاثبات) فيكفى (فيحنث بوقوع اليأس) الخ (او) بهلاك (محل الفعل) كزوجته محل الوطئ مثلا او بفوات آلتها كالتعنين مثلا (١٥) أى فى ذلك المثالبين (كل منفى او مثبت) بل قطعاً وجزماً لان الفعل يعنى جميع المصادقات فان نفياً نفياً وان اثباتاً فاثباتاً (١٦) مجهول (قرينة) دالة على ان المنفى خاص والمنهت عام كما فى قولنا ان الطبيب اعالج أى علاجا نفسيا او غيريا لان الطبيب من يعالج فى آخر من حيث هو آخر على ما قرر السيد الشريف كيفية كون التقييد فى الاثبات معهما فراجع (١٧) أى لا محج ولا عمرة ولا لوركب دم وهو القياس لان التذرية بالشئ إنما يصح اذا كان من جنسه واجب وليس من جنس المشى كذلك

لأنه مثل الأول على انه لو اخرج المشوم من الفراش ونام عليه اودفع الظهارة ونام على المشوم لم يحنث ولعل ذكره للرد على ما فى الكافى انه يحنث عند ابي يوسف رحمه الله وقيل هو قول محمد رحمه الله على أنه مشير الى أنه لو جعل فوق المحلوف عليه بناء لم يحنث كما فى المحيط (او) لامن (حلف لا يجلس على الأرض) او السطح او الدكان (فجلس على بساط او حصير) فوقها (ولو حال بينه) أى الحالف (وبينها) أى الأرض (لباسه) الذى يلبسه (حنث) فلو نزع لباسه وبسطه عليها وجلس عليه لم يحنث كما فى النهاية (كمن حلف لا يجلس على هذا السرير فجلس على بساط) او فراش (فوقه) فانه حنث (بخلاف جلوسه على سرير آخر فوقه) فانه لا يحنث وهذا تصريح بما علم ضمناً كما لا يخفى (ولا يفعله يقع على الابد) أى على زمان حيوته من وقت اليمين لانه فى موضع النفس (ويفعله) يقع (على مرة) واحدة من الفعل لانه فى موضع الاثبات فيحنث بوقوع اليأس عن الفعل بهلاك الفاعل او محل الفعل وينبغى ان يندرج فيه كل منفى او مثبت كلا اضرب واضرب الا اذا نصب قرينة (وبعلى المشى الى بيت الله او الى الكعبة) او مكة رفقنا الله تعالى (يجب) عليه استحسانا (محج) انتهاؤه طواف الزيارة (او عمرة) انتهاؤه السعى (مشياً من باب داره ان قدر وقيل من موضع يحرم كذات عرق لاهل الشرق كما فى النظم وان نوى من بيت الله مسجداً لم يلزمه شئ^{١٧} كما فى النهاية (و) يجب (دم) أى ذبح شاة (ان ركب) فى الاكثر وفى الاقل تصدق

كذا فى كشف البردوى فينبغى ان لا يلزمه المشى الى مسجد المحلة ايضا وللبرجندى ههنا ايراد بان المكى الفقير يجب عليه المشى الى عرفات كما صرح به فى الكافى فقد وجد من جنس المشى واجب انتهى فيه انه ان كان ما قاله احد الثلاثة وامثالها فسمعا وطاعة والا فلمثل الكافى ان يقول انه اول المسئلة والله سبحانه اعلم

بقدره وعن أبي حنيفة رحمه الله أنه رجع عن وجوب الحج أو العمرة إلى
 الكفارة وعن أبي يوسف رحمه الله أن نوى اليمين كفر والا فلا وعن
 محمد رحمه الله أن أخرجه مخرج اليمين كفر والا فلا وعن زفر رحمه الله
 أن شاء فعل ما أوجب وإن شاء كفر والأول ظاهر الأصول وعليه الفتوى
 كما في الروضة (ولاشئ على الخروج أو الذهاب) أو السفر أو الركوب
 أو الاتيان (إلى بيت الله) لأنه لم يلتزم الأحرام (أو المشي إلى الحرم
 أو المسجد الحرام) ويجب فيهما حج أو عمرة عند الصاحبين (أو إلى الصفا
 والمررة) والمدينة وبيت المقدس (ولا يعتق) عند الشيخين (عبد قيل)
 أي قال المولى (له أن لم أحج العام) أي السنة بالتخفيف (فانت حر)
 ثم قال حجبت وأتكره العبد (فتشهدا) أي الشاهدان عليه (بتحره) أي
 بتضحية العام (بكوفة) ويعتق عند محمد رحمه الله لأنها شهادة على نحر
 يلزمه عدم الحج وقالوا إن الشهادة على النفي مردودة مطلقا تيسيرا ولا
 اعتداد باقتران النفي بالاثبات أو إمامة العلم بالنفي وتامه في الكافي
 (وحث بصوم ساعة) أي جزء من النهار (في لا يصوم) لأنه صوم شرعا أذهب
 أساك مع النية وهو متحقق به وما زاد عليه تكرار للمحلولي عليه كما
 في المحيط وغيره (لا) يحث به (لوضم) إليه (يوما) أو اليوم (أو صوما
 حتى يتم) الصوم (يوما) تاما لأن المطلق ينصرف إليه كما ذكره الكرخي
 ولم يذكر محمد رحمه الله في كتبه وعن القاضي أبي الهيثم أنه إذا نوى
 المصدر يحث وعن بعض مشايخ العراق أنه يحث مطلقا ولذا قالوا
 يستحب أن يصوم يوم العيد حتى يصلي كما في المحيط لكن في الكشف أنه ليس
 بصوم ولذا لا يشترط النية (وبركة) صحيحة عند محمد رحمه الله وبركتين عند
 أبي يوسف رحمه الله (في لا يصلي) واختلف في اشتراط رفع الرأس من السجدة
 ولا رواية فيه كافي المحيط كما اختلف في القراءة ولا رواية فيه كافي الظهيرية

(١) أي هذا القول (٢) أي بطريق الانشاء
 لا بطريق الاخبار عما وقع منه أو بان يخرج
 في جواب المحرض على اليمين به (٣) أي
 بتخفيف اليمين (٤) أي على ضرر الخائف
 (٥) أي تضحية (٦) أي التحريم المذكور
 (٧) لا على عدم الحج حتى يكون شهادة على
 النفي (٨) أي الشيطان (٩) أي سواء اقتدر
 النفي بالاثبات أم لا سواء إمامة العلم بالنفي
 أم لا (١٠) أي صوم الشرعي (١١) أي على
 الصوم الشرعي تكرار المحلولي عليه ولا تأثير
 له في عدم الحث (لأن) الصوم (المطلق
 ينصرف إليه) أي إلى صوم اليوم التام لأنه
 الكامل (كما ذكره) أي ضم المفعول المطلق
 (الكرفي) في مختصره (ولم يذكر) ضمه
 (محمد في كتبه)

(١٢) بقوله لا اصوم صوما (١٣) أي معنى
 كونه مفعولا مطلقا لا المعنى الاسمى بأن جعله
 مفعولا به (١٤) أي سواء نوى المصدرية
 أو لا وسواء ضم يوما أو صوما أم لا (١٥) أي
 بلفظ اليوم مع ذكر (حتى يصلي) أي العيد
 من غير منافاة بينهما (١٦) أي صوم يوم
 العيد إلى أن يصلي (ليس بصوم) اصطلاح
 (ولذا لا يشترط) فيه (النية وبركة) عطف
 على بصوم ساعة (١٧) أي المشايخ (١٨) من
 الثلاثة صريحا (١٩) أي في اشتراط رفع
 الرأس وإنما اختلفوا استنباطا من سائر
 مجتهديهم (في القراءة) في هذه الركعة
 (ولا رواية فيه) أيضا

الان قوله بركة افاد عدم الحنث بما دونها ٢) لما كان ظاهر هذا الكلام انه اذا صلى ركعتين ولم يقعد قدر التشهد
 بحث ٣) اي المنذورة ٤) اي من الشفع (٩٩٣) فصل حلف الفعل

(لابما دونها) لزيادة الايضاح (ولو ضم) اليه (صلوة فبشفع) بحث
 فلا يشترط قعدة التشهد وقيل يشترط والاشبه انها لو كانت فرضا
 رباعيا يشترط والا فلا كما في المحيط (لأبافل منه) لاحاجه اليه (و)
 حنث او طلقت او عتقت (بولك ميت في) قوله لامرأته او جاريته
 (ان ولدت فانت كذا) اي طالق او حرة (وعتق) الولد (الحى)
 لانه القابل (في) قوله لجاريته (ان ولدت فهو) اي الولد (حر ان
 ولدت) ولدا (ميتا) ولدا (حيا) وهى في ملكه والا فلا يعتق
 لاختلال اليمين لا الى جزاء كما قال (و) من حلف (ليقتل دينه
 اليوم وقضاه) بنفسه او بامر غيره ولو بطريق الحوالة وقبض المحتال
 فلو تبرع به غيره لم يبر بخلاف ما لو اعطى ولم يقبل لكنه وضعه
 بحيث ينال يده ولو كان الدائن غائبا لم يحث بترك القضاء والاحسن
 ان يدفع الى القاضى فانه المختار عند الصدر الشهيد كما في المحيط
 والاولى ان يقال بالاتساع في الظرف فالضمير البارز لليوم وما يأتى
 مفعوله الحقيقى وما ظن ان الضمير للدين مع حذف فيه فلا يخ عن
 شئ (زيوفا) بالضم مصدر زافت الدراهم زيفاى صارت مردودة
 للغش كما في القاموس او جمع زيف صفة وهو الذى غلط به نخاس او غيره
 ففات صفة الجودة كما في الطلبة وقال ابن الفارس الزاء والياء والقاء فيه
 كلام وما اظن شيئا منه صحيحا (او نبهجة) الاحسن ترك النون فانه لم
 يوجد الا عن اللحياني تعريب نبهرة كما في المغرب ولعل الباء للشعار بجمعية
 موصوفها من الدراهم وهى والزيف كلاهما من جنس الدراهم وفضتهما

وبالجملة هو كناية عن اللغة الغير الفصيحة اي تاء التانيث ٢٥) التبهجة بتقديم النون على الباء

٥) اي اصلا ولولزيادة الايضاح كما في
 ركعة لان بينهما وبين الشفع فرق لانه
 صلوة تام في النوافل وبعض الفرائض
 بخلاف ركعة فانها وما دونها واحد في
 عدم التمامية فينتوهم انه بحث بما دونها
 ايضا فزاد نفيه للايضاح (لانه القابل)
 للعتق (والا) يكن في ملكه وخرج عنه
 (و) قضى (بامر غيره) فهو عطف على
 مستقر قضى بعد التأكيذ ٦) اي بغير
 امره ٧) متعلق لم يبر ٨) اي المديون
 ٩) اي الدائن الاولى ولم يقبض
 * يعنى ان الصاحبين قالوا ان الولد
 الحى لم يعتق لاختلال اليمين ١٥) اي
 المديون ١١) اي الدين ١٢) اي في
 مكان (ينال يد) اي الدائن وهو التخلية
 ١٣) اي المديون (بترك القضاء) في اليوم
 المشروط (والاحسن ان يدفع الى القاضى)
 ودعية لانه خادم الفقراء وامينهم ١٤) كما
 هو حاله بان يجوز الاتيان به صريحا
 واضمارا (فالضمير البارز لليوم) مفعول
 فيه كمرجهه بتقدير قضى فيه (وما يأتى)
 من قوله زيوفا ومعطوفاته (مفعوله الحقيقى)
 الموصول بالباء اي المفعول به الحقيقى له
 ١٥) وما ظن من ابي المكارم حيث قدر
 بعد قضاء فيه فمراده (ان الضمير البارز
 للدين مع حذف) لفظ فيه (لظرف
 وحذف مع التثنية او بالاضافة الى فيه
 ١٦) لانه يلزم الاستدراك بقوله زيوفا
 ولا يجوز كونه حالا من ضمير الدين
 ١٧) بسكون الياء ١٨) اي صفة مشبهة
 او مخفف زايى ١٩) اي في ترتيب ذلك
 الحروف (كلام) من النقاد ٢٥) اي لفظا
 مركبا ٢١) اي من ذلك الحروف بهذا
 الترتيب (صحيحا) من اللغات ٢٢) اي
 مامع النون (لم يوجد) فيما بين اللغات
 ٢٣) اي في لغتهم في الصراح اللحياني
 بزرك ريش وفي بعض النسخ الالختائى
 بالحاء المعجمة والهمزة ٢٤) اي للبدوى

(١) اى كرد بيت المال (٢) اى اقل من النهرجة الخ (٣) اى نقش المهر بالدوران فى الابدى (او) دراهم (مستحقة) بفتح الحاء اسم مفعول (٤) بكسر الحاء اسم فاعل (صاحبها) فاعله (اياها) اى الدراهم (على الدائن) فتكون مستحقة بالفتح وكلمة على صلة الاستحقاق (*) وانما يتعدى بعلى لاعتبار معنى الوجوب فيه فى الغاموس وغيره يقال استحقه اذا استوجبه (٥) اى بر المديون (٦) اى مقبوض الدائن بالاستحقاق (٧) اى بقبض الدائن (٨) اى قبل القبض لانه قد تعرضه السقوط (٩) اى فى اليوم (١٥) اى اشد رداً (ك) ناء (نهرجة) فى انه لتأنيث الموصوف (١١) اى عدم البر (١٢) بالجيد من الاستبدال (فجواب الشرط السابق) على قوله اودبه الخ يعنى ان المذكور مع معطوفه جواب الشرط الاخير لكونه قريباً وجواب الشرطين الاولين (محذوف) وهولم يبر وحنت الخ (١٣) اى جنس المذكور وهو عدم البر (١٤) لان فى الاخير عدم البر مع الانحلال وفى السابق عدم البر بمعنى الحنت وانما احتاج كلام المص الطاهر احتيج (الى هذا التكلف) اى جعل المذكور جزاء الاخير والانحلال مراد (قبل انقضائه) اى ذلك الوقت قوله من هذا الجنس اى من قوله لا يبر قوله وان اختلف معنى لان جواب هذا الشرط لا يبر ويتحمل يمينه وجواب الشرط السابق لا يبر ويحنت (ابن احمد) (١٥) اى التفصيل المذكور والمحذوف والاحتياج الى التكلف (١٦) اى الطرفين (ف) المتن (مستقيم بلا تكلف) ولا محذوف ولا تفصيل (١٧) اى ابي يوسف رحمه الله (فى هذه الصور) الثلاث فلا محذوف ولا تكلف (١٨) اى تصوير المسئلة المتنازع فيها اى فى وضع المسئلة (سهو) بل هى مطلقة غير موقفة وحينئذ معنى قوله لم يبر لم يحنت بلاغبار لكن النسبة الى السهو مع وجود الوجه الصحيح الذى ذكره الشارح المحقق سهو و امر المتن منتظم ايضا بما ذكره كما عرفت فان دفع مافال فصيح الدين لكن امر المتن مشكل لانه نظم الهبة فى سلك الستوفة والرصاص ثم قال لا يبر ففى الستوفة والرصاص بمعنى حنت وفى الهبة علل التوجيه بمعنى

غالبه والفرق اى الزيف ما يرده بيت المال لانه لا يقبل الا ما هو فى غاية الجودة ولا يرده التجار ويجرى فيه المعاملة بخلاف النهرجة فانه يردها التجار ايضا فرداء الزيف دون النهرجة وقيل النهرجة ما بطل سكتة كما ذكره المص فى القضاء (او مستحقة) بفتح الحاء اى مستحقا صاحبها اياها على الدائن والبر لا ينتقص برد المقبوض لان اليمين قد انحلت به (اوباعه) اى باع المديون دائنه (به) اى بدينه (شيئاً) من ملكه كالعبد وغيره بيعاً صحيحاً كما هو المتبادر فلو باع فاسداً وليس فيه وفاء بالدین فقد حنت والافقيد (وقبضه) اى قبض الدائن ذلك الشئ (بر) فى هذه الصور وانما اشترط القبض وقد وجب الثمن بنفس البيع لانه لا يتقرر قبله (ولو كان) المقضى به فى هذه الصور (ستوفة) بالفتح او الضم وتشديد الناء ارداً من النهرج فانه مما غلب عليه الصفراء والنحاس ولعل الناء كنهرجة (اورصاصاً) اى موهها وهذا اذا لم يستبدله فى اليوم والا فينبقى ان يبر (اودبه) اى وهب الدائن ذلك الدين (له) اى للمديون مجانا (لا) يبر الحالف وانحل يمينه فى صورة الهبة واما فى الصورتين الاولىين فلم يبر وحث فجواب الشرط السابق محذوف من هذا الجنس وان اختلف معنى وانما احتاج الى هذا التكلف لان اليمين لما كانت موقفة فاذا وهبه له قبل انقضائه فقد عجز عن البر وانحل اليمين وهذا كله عندهما واما عند ابي يوسف رحمه الله فمستقيم بلا تكلف لانه قد حنت عنده فى هذه الصور كما فى مسئلة الكوز وقيل ان لفظ اليوم فى التصوير سهو ويدل عليه انه لم يذكر فى كتب محمد رحمه الله (وفى لا يقبض دينه) مائة مثلاً

درهما

يبتل اليمين بخلاف الهداية فان فيها اورد مسئلة الهبة على حدة الا ان يقال ان فى العبارة مع التوجيه المذكور تغليب ايضا فافهم انتهى (١٩) خبر مبتدأ محذوف اى هى (مثلاً) ولو قال مائته بالاضافة الى ضمير الدائن لجاز كونه بدلاً من دينه

(١) أي الدين (٢) أي حال كون الغير قاضيا (٣) أي عن جانب المدينون (بأن ترك) هبة (عليه) مثلا (لكن لم يوجد قبض الكل) متفرقا فلم يتحقق الشرط وهو اخذ الكل غير متفرقة فلا يحنث (٤) أي الدين (٥) أي لا يمكن وزنه (٦) يجعل أن يكون بيان مائة وأن يكون تقدير المستثنى منه أعلم أن هذا الكلام في قوة أن يقال (أن كان لي) من الدراهم (فكذا الامائة) فليس كذا (أي عبدي هو) فلا اشكال في فهم المرام (و) الحال (لا يملك) الحالف (الاخمسين) الخ (٧) أي الحالف المذكور علة عدم الحنث في الحلف المذكور (٨) لا مائة ولا ما دونه ولا فقه (٩) فكذا فيما ملك (دون المائة) لأن المائة يصدق على كل منهما (١٥) صلة الباقي بقوله (بعد) اخراج (المستثنى) فالباقى في المثال المذكور هو ما فوق المائة وما دونه لو لم يكن استثناء المائة استثناء لجميع اجزاء المائة والا فالباقي هو ما فوق المائة فقط وقوله الاخمسين يؤيد الأول كما لا يخفى (١١) أي لاحكم في المستثنى (١٢) أي المستثنى (في حكم) الشئ (المسكوت عنه فكانه) أي الحالف (قال ليس لي) شئ زائد (على المائة) والا فكذا الخ اعم من أن يكون (٩٩٥) فصل حلف الفعل

(درهما دون درهم) أي يقبض كله غير متفرقة (حنث بقبض كله متفرقا)

كما اذا قبض اليوم خمسين ومن الغد خمسين مثلا والحيلة في ذلك ان

يأخذه من غيره قضاء عنه (لا) يحنث (ببعضه) أي يقبض بعضه (دون)

قبض (باقيه) بأن ترك عليه شيئا من الدين وهذا حيلة اخرى لانه وان

وجد التفرق لكن لم يوجد قبض الكل (أو) يقبض (كله بوزنين) مثلا

فانه قد يكون كثيرا لا يمكنه الابدفاعات (لم يتخللها الاعمال الوزن ولا)

يحنث (في أن كان لي الامائة) من الدراهم (فكذا) أي عبدي هو (ولم

يملك الاخمسين) درهما مثلا فانه لو لم يملك شيئا لم يحنث لان الاستثناء

تكلم بالباقي من المستثنى منه بعد المستثنى ولا يحكم بثبوت المستثنى ولا

بنفيه فهو في حكم المسكوت عنه فكانه قال ليس لي زائد على المائة اما

كون المائة او دونه فشئ زائد على مدلوله ومن ظن انه معلل بان المتعارى

بهذا الحلف نفى الزيادة فقد عدل الى مذهب الخصم (ولا في لا يشم

له مائة او ما دونها اولم يكن له شئ اصلا وهو معنى قوله (اما كون) أي وجود (المائة) وثبوتها للحالف (أو) كون (دونه) اشارة الى قوله ولا بنفيه الخ (١٣) أي الاستثناء أي من الاستثناء بل كانه لم يتكلم به في حق الحكم اصلا (ومن ظن) من عدة من الفقهاء العظام كصاحب الهداية والكافي والدرر وفصيح الدين وسائر شراح المتن كالشمسي وابي المكارم والبرجندي رحمهم الله (١٤) أي عدم الحنث في المسئلة (١٥) أن قلت قد قال به نفسه ايضا حيث قال فكانه ليس لي شئ الخ هذا سهل لانه فرق بين القطع والجزم وبين التشبيه بكان وانما الشأن في الخروج عن عهدة النسبة لهؤلاء الفضلاء الكرام الى العدول عن مذهبهم بقوله (فقد عدل الى مذهب الخصم) أي الشافعي في باب الاستثناء فلا بد ههنا من بيان المذهب في الاستثناء وهي ثلاثة على ما استخرجها النص في التوضيح الأول وهو مذهب الحنفى ان العشرة في قوله على عشرة الاثنية اطلقت على معناها فتتناول السبعة والاثنية معاً ثم اخرج منها ثلثة حتى بقيت سبعة ثم استدل الحكم الى سبعة والاستثناء من المتناول لامن المراد فلا تناقض ولا فساد في اتصال الاستثناء والثاني وهو مذهب الشافعي انها اطلقت على السبعة مجازا وقوله الاثنية قرينة له فصار معنى المثال المذكور عند الحنفية له على سبعة

فكانه لم يتكلم بالاثنية في حق الحكم اصلا وعند الشافعي رحمه الله على عشرة الاثنية فانه ليست على وهذا معنى قوله يمنع الحكم بطريق المعارضة فعنده يمنع الوجوب بالفتح لا الموجب بالكسر كما في التعليق والمذهب الثالث وهو مذهب القاضى ابي بكر الباقلاني ان مجموع قوله عشرة الاثنية اطلاق على السبعة فكانه قال له على سبعة كما في الأول وقد علمت ان الفرق من حيث الاطلاق فهذا ايشارك الأول في انه تكلم بالباقي بعد الاستثناء فان الاخراج في الأول لما كان فعل الحكم كان التكلم في حق الحكم بالباقي بحسب وضعه ومقتضى عبارته وهذا المذهب الثالث هو المشهور من مشايخنا وبعضهم مالوا الى الاستثناء الغير العددي الى المذهب الأول بحكم العرف لكن في ثبوت هذا العرف وفرقه بين العددي وغيره كلام فتأمل وذهبوا الى المذهب الثالث حتى قالوا في أن كان لي الامائة فكذا ولم يملك الاخمسين لا يحنث لانه على المذهب الثالث يكون كقوله ان كان لي فوق المائة فكذا فلا يشترط في عدم الحنث وجود المائة فكما لا يحنث عند وجود المائة لا يحنث عند ما دونها وقالوا لو قال ليس له

— على عشرة الاثلاثة لا يلزمه شئ لانه كقولہ ليس له على سبعة اذا تقرر فيك هذه المذاهب فان اراد الشارح المحقق بقوله فقد عدل الى مذهب الخصم مذهب الشافعي كما هو المتبادر من لفظ الخصم فقد عرفت ان ما قال هو لاء نوا ميس الفقه من ان المراد نفى ما فوق المائة تمسكا بالعرف فهو قول بالتكلم بالباقي بعد الاستثناء وهو اما المذهب الاول المنسوب الى الخنفيين وليس فيه اثر من مذهب الشافعي لانه كما عرفت ان معنى الاثلاثة عند الشافعي انها ليست على وهو عنده نفى من الاثبات وبالعكس وعند الخنفي عدم الحكم بثبوت الثلاثة وجعلها في حكم المسكوت عنه لا اثبات ولا نفى بخلاف التخصيص بالمستقل كما هو عند الشافعي رحمه الله بمنزلة فانه يثبت حكما مخالفا للحكم صدر الكلام وكذا معنى الامائة على هذين المذهبين واما المذهب الثالث المنسوب الى الباقلاني وهو المذهب المشهور من مشايخنا ايضا نعم مال بعضهم في الاستثناء الغير العددي الى المذهب الاول الخنفي بحكم العرف فان كان مراده لاء العظام من تمسكهم بالعرف هذا الميل فنعم هو الخنفية وان كان مرادهم ما ذهبوا اليه في العددي من هذا المذهب الثالث فنعم المذهب وجبذ الارادة والمآب لكون المتنازع فيه في المقام عدديا ونفيا من حيث المعنى لانه في جواب من تقاضى من غريمه مائتين فقال الغريم لا املك ذلك المقدار فلم يصدقه فخلق ان كان لي الامائة درهم فكذا فيوافق ما قال

(٧٩٩)

فصل حلف الفعل

ريحان فشم وردا او ياسميناً فانهما ورقان والريحان لغة نبات لاساق له

وقيل يحث لانه عرفا نبات له راحة طيبة كما في الاختيار لكن في المغرب

ان الريحان نبات طاب ريحه وعند الفقهاء ما لساقه راحة طيبة كما لورقه

كالآس والورد ما لورقه راحة طيبة فحسب كالياسمين وفي جامع ابن

البيطار انه زهر كل شجر واشهر في الذي يؤخذ منه العرق والياسمين

كالياسمون والياسم بكسر السين وفتحها وهذا اذا كان معرب ياسمن

والا فالياسم واحد لهما كالصاحب والعالم كما في القاموس (والبنفسج)

الذاهبون من انه لو قال المديون في جواب من قال لي عليك سبعة ليس لك على عشرة الاثلاثة لا يلزمه شئ فكانه قال في الجواب ليس لك على سبعة اعلم ان هذا التنزيل هو معنى تعليل الهداية قول البداية في هذه المسئلة لم يحث بقوله لان المقصود منه عرف نفى ما زاد على المائة فيصدق الحالف على الخمس اذ يصدق ان الخمسين ليس زائدا على المائة فاندفع ما حقه العلامة ابن الهمام ههنا اعتراضا عليه لانه لم يبق حينئذ سبيل النظر الى مجرد لفظ الحالف حيث علق واقاد هذا بالنظر الى المقصود صحيح واما بالنظر الى اللفظ فلا يصح الاعلى جعل المستثنى مسكوتا عن حكمه فان معنى اللفظ ليس لي مال الامائة فالمائة مخرجة من نفى المال فاذا قلنا ان المستثنى مسكوت فيكون المائة غير محكوم عليها بانها في ملكه غير معرض لها بالاثبات بوجه من الوجوه وهذا قول طائفة من المشايخ واما على جعله مثبتا بطريق الاشارة كما هو قول طائفة اخرى او على ان الاستثناء من النفي اثبات وهو مختارنا وصرح به المص ايضا فقال الاستثناء من النفي اثبات في هذا الكتاب فيحتمل لفظا لانه حلف على

بفتح

انه له مائة والا فكذا انتهى بدونه وتفصيله ان الحلف على ان له مائة يستلزم الحلف على ان له جميع اجزاء المائة فسلبه من الحالف بقوله والا اعم من ان يكون سلبا كلياً او سلبا للبعض ايجابا للبعض فيصدق على ما ملك خمسين فقط دون خمسين اخرى مثلاً من اجزائها فيقع ما اشار اليه بقوله فكذا فيحتمل هذا ما تيسر لنا في المقام جمعه وخلطه على وقف ما يرام فعليك الاتمام او الابرام (١) اي الورد والياسمين (٢) لا ورق فشمهما ليس شمه فلا يحتمل (٣) اي الريحان (٤) ومبنى الايمان على العرف والشم يتعلق بريح الشئ لا بذاته فشمهما شمه (لكن) القيل يؤيده اللغة ايضا حيث (في المغرب الخ وعند) عري (الفقهام) الخ (٥) اي لالساقه بالنون الاصلية فاعرابهما بالحركة (٦) لغة بدون الباء والواو والنون (بكسر السين) خبر المبتدأ (و فتحها) اي السين ايضا والكاف يتعلق بهما (٧) اي كون هذه الثلاث لغاتنا ثلثا (اذا كان) كل منها (معرب ياسمن) الفارسي بضم السين وفتح الميم فالياسم عرب بالنقصان والاولان بزيادة الباء والواو واما نونهما فتون ياسمن فلذا قلت اعرابهما بالحركة (والا) بل كان عربيا اصليا (٨) لو كان بكسر السين (٩) لو كان بفتحها وهما تنفية وجمع له فالواو والياء اعراب والنون نون التنفية في الاول ونون الجمع في الثاني كالصاحبين والصاحبون كالعالمين والعالمون *

(١) في الفصحية بالضم ايضا وهو المشهور في لسان الآن (٢) فيحنت بشرائه (٣) فلا يحنت بشرى الدهن فيما لو حلف بشرائهما كما يأتي (٤) من ابي المكارم في مقام النفى (دون الذنب والساق فان في النهاية) علة ومن الظن يعنى فيه قابله بالدهن حيث قال (فاشترى دهنه لم يحنت للعرف) اى لعرفنا العجى لان لفظ البنفسج مشترك بين الورق والدهن او من باب عموم المجاز كما يأتي فعرفنا بعين الورق وعرف غيرنا بعين الدهن كما قال (وينعكس الحكم) بان يقع على الدهن فيحنت لو شري دهنهما لا لو شري ورقهما (٥) وهو عرف اهل الكوفة في الجامع الصغير انه يحنت بدهن البنفسج لا بورقه وفي مختصر الكرخي انه يحنت بورقه ايضا وفي المبسوط وهذا شىء يبنى على العرف ففى عرف اهل الكوفة في ذلك الوقت بائع الورق لا يسمى بائع البنفسج وانما سمي به بائع الدهن فبنى الجواب في الجامع الصغير على ذلك ثم شاهد الكرخي عرف اهل بغداد وانهم يسمون بائع الورق بائع البنفسج ايضا فقال يحنت بالورق ايضا والياسمين كالورد لا يتناول الدهن لان دهنه لا يسمى باسمينا بل ذنبنا كذا في الشمنى (٦) اى كيف يحنت ولا ينعكس ولفظ البنفسج (حقيقة فيهما) اى في الورق والدهن اشتراكا لفظيا والعرف معين وقريئة لاحدهما (او) اللفظ شامل لهما باعتبار انه من باب (عموم المجاز) وهو ان يراد من اللفظ معنى عام لم يكن معناه وهو ههنا كل ما له رابحة طيبة فقال الكرخي يحنت بالورق ايضا اما عملا باشتراك الحقيقة اربعموم المجاز وهذا مبنى على العرف فكان في عرف اهل الكوفة كما مر بائع الورق لا يسمى بائع البنفسج وانما سمي به بائع الدهن ثم صار كل يتسمى به في ايام الكرخي فقال به واما في عرفنا فيجب ان لا ينعقد الا على نفس النبات فلا يحنت بالدهن اصلا كما قال في الورد والمنا ان اليمين على شرائهما ينصرف الى الورق لانهما اسم للورق والعرف مقرر له بخلافه في البنفسج كذا (٦٩٧) فصل حلف الفعل

بفتح الباء والسين المهملة (والورد) بفتح الراء (على الورق) بفتح الراء بفتحتين دون الدهن ومن الظن دون الذنب والساق فان في النهاية وغيرهما انه لو حلف ان لا يشتري البنفسج فاشترى دهنه لم يحنت للعرف وينعكس الحكم في عرف غيرنا واللفظ حقيقة فيهما او من عموم المجاز ولو حلف ان لا يشتري الورد ولانية له فاشترى دهنه لم يحنت ولو اشترى ورقه حنت حقيقة وعرفا ولا يخفى ان الورق مستدرك

على حقيقته انتهى (واليه) اشار الشارح المحقق بعد ما قال فان في النهاية الخ دليلا للنسبة الى الظن حيث قال في المسئلتين فاشترى دهنه ولم يقل فاشترى ذنبه اوساقه لم يحنت الى اخره فعلم ان الورق احتراز عن الدهن هذا بناء على عرف اهل الكوفة واما على عرفنا فنقول لاعلى ورقه ولكن العرف غير تلك الحقيقة من عينه الى ورقه فكان العرف غالبا وراجحا (٧) عطى على لو حلف الاول فهو ايضا من كلام النهاية من تنمة دليل النسبة الى الظن بقوله في المسئلة الاولى (فاشترى دهنه يحنت للعرف وينعكس الخ) وفي المسئلة الثانية (فاشترى دهنه) اى الورد (لم يحنت ولو اشترى ورقه) اى الورد (حنت حقيقة) اى باعتبار حقيقة الورد لانه حقيقة في الورق (وعرفا) اى باعتبار عرفنا ايضا لانه مقرر لحقيقة الورد كما مر من الهداية فقول الشارح المحقق واللفظ حقيقة فيهما بالنظر الى لفظ البنفسج فقط اى لا بالنظر الى لفظ الورد ايضا يدل عليه ايراد هذا القول عقيب مسئلة البنفسج التى في النهاية ثم ايراد مسئلة الورد من النهاية فلانفاة فيكون في البنفسج معينا لاحد من معنئى المشترك او من مصداقات عموم المجاز وقول العناية كما هو مذهب الشافعى رحمه الله الخ لانه لا يقول بعموم المجاز كما يعرف في الاصول (٨) لفظ البنفسج اذا كان حقيقة فيهما اى في الدهن والورق او كان من باب عموم المجاز وكان الورد حقيقة في الورق فذكر (الورق) ههنا (مستدرك) اى متدارك بالعرف بمعنى انه معين في البنفسج فعرفنا معين للورق وعرفنا غيرنا معين لدهنه ومقرر في الورد بمعنى انه يقرر حقيقته ويؤكد وقد جاء الاستدراك بهذا المعنى في قول صاحب الهداية في باب البيع الفاسد وهذه الجمالة يسيرة مستدرك الخ وليس الاستدراك ههنا بمعنى عدم الحاجة لانه لا وجه له في هذه المسئلة مع اتفاق جميع كتب الفقهاء متنا وشرما على لفظ الورق فيها واكثر الناظرين لم يتفطنوا على ما

- وجهنا به الاستدراك فيها والحمد لله على
نعمة التوفيق على ما وجدنا من تحقيق
التطبيق وأنه كان لطالب نفس امر التدقيق
ولعله لهذا تكلف صاحب الهداية وقال العرف
في الورد مقرر للحقيقة وفي البفسج قاض
عليها ونقول اندفع الثاني بتحقيق الشارح
المحقق والاول عين القول بالاستدراك فنأمل

فصل حلف القول

(حث في لا يكلمه ان كلمه) حال كون المحلوف عليه (نائما) لانه وصل
الى سمعه وان لم يفهم (بشرط ايقاظه) وعليه مشايخنا وهذا اظهر كما
في النهاية والصحيح انه ليس بشرط وفيه ايماء الى انه لو ناداه مستيقظا
بعيدا بحيث يسمع صوته ان اصغى اليه حث والى انه لو حلف ان لا
يكلم فلانا وقد مر به بقول باحاط اسمع كذا لم يحث والى انه لو سلم
على قوم فيهم المحلوف عليه ولم يقصده بالسلام لم يحث لكنه
حث قضاء والاكتفاء مشير بان فهم المحلوف عليه ليس بشرط حتى لو
حلف ان لا يكلمه فكلمه بعبارة لم يعرفها حث الكل في المحيط (و) حث
(في لا يكلم) فلانا (الابدانه) اى فلان (ان اذن) فلان (ولم يعلم)
الحالف (به) اى بالاذن (فكلمه) اذ الاذن هو الاعلام وقال ابو يوسف
وزفر رحمه الله انه لا يحث لحصول الاذن بدون العلم به على ما ذكره
ابو سليمان وقال نصير عن الثايجي ان الاذن قد وجد بدون العلم بالاجماع
وانما الخلاف في الأمر كما في التتمة وتنمة الكلام قد مرت وفيه اشعار بانه
لو اذن العبد بالتجارة ولو يعلم به لم يصير مأذونا وذا بالاجماع كما
في الظهيرية وغيره لكن في النهاية وغيره انه صار مأذونا عند الطرفين
(و) حث (في لا يكلم صاحب هذا الثوب فباعه) صاحب
(فكلمه) لانه لا يعادى الثوب (وفي لا يكلم هذا الشاب فكلمه
شيخا) لانه مجاز عن الذات اذ الشباب ليس بداع الى اليمين والشاب
لغة من تسع عشرة والكهل من اربع وثلاثين والشيخ من احد وخمسين
الى آخر العمر كما في التتمة وذكر في القاموس ان الكهل من احدى
وثلاثين والشيخ من خمسين الى الثمانين وشرعا من البلوغ وعن ابى
يوسف رحمه الله من خمسة عشر والكهل من ثلاثين والشيخ من خمسين

(١) اى على اشتراط الايقاظ (٢) اى ما عليه
مشايخنا (٣) اى في قوله نائما (ايماء) حيث
علل بانه وصل الى سمعه (لو ناداه) حال كون
المحلوف عليه (مستيقظا بعيدا) من الحالف
لكن (بحيث يسمع صوته ان اصغى) المحلوف
عليه اى التى اذنه (اليه) اى الحالف (و) في
قوله ان كلمه ايماء حيث اضاف التكلم الى
المحلوف عليه (٤) اى بفلان حال كون الحالف
(يقول باحاط اسمع كذا لم يحث) لانه لم
يكلمه بل كلم الحائط (و) فيه ايضا ايماء (الى
انه لو سلم) الحالف (ولم يقصده) اى المحلوف
عليه (لم يحث) لانه كانه لم ينكلمه (٥) اى
بشرط الايقاظ ولم يقل بشرط الايقاظ والفهم
(٦) اى لم يفهم المحلوف عليه عبارة الحالف
(٧) لان الفهم لم يشترط (٨) ولم يحصل حيث
لم يعلم به (بدون العلم به) ظرف الحصول
كالثاني ظرف الوجود (٩) يعنى لو قال الا
بامره (قد مرت) في عدم الخروج الابدانه
(١٠) اى في تعيين الحث بما اذا اذن ولم يعلم
به (١١) حيث يفيد ان الاذن لم يحصل
(بانه لو اذن المولى) العبد بالتجارة ولم
يعلم) العبد (به لم يصير مأذونا) لانه ما لم
يعلم لا يحصل الاذن (لانه لا يعادى الثوب)
بل صاحبه وبعد البيع هو ايضا هذا الشخص
الذى كان صاحبه (١٢) اى هذا الحلق مجاز
عن عدم التكلم (بالذات) المشار اليه (لغة)
ابتداءه من تسع عشرة سنة الى ثلث وثلاثين
بقربنة (والكهل) بفتح الكاف مبتدأ من
اربع وثلاثين الى خمسين بقربنة (و) ابتداء
(الشيخ) من احدى وخمسين الى آخر العمر
الخ (و) ابتداء الشاب (شرعا من البلوغ) الخ

(١) حيث طوى الكهل المتوسط بين الشاب والشيخ ولم يبين حكمه (٢) أى قال لا اكلم هذا الصبي (فصار كهلا حنث بالتكلم بعد ما كهل بطى الواسطة بين الصبي والكهولة وهى البلوغ كما لا يحنث فى التكلم بعد ما صار هذا الشاب شيخا بطى الواسطة والحكم فى صورة التكلم بالواسطة فى المسئلتين ينبغى ان يكون عدم الحنث لانه شرط ان يكلمه شيخا فى الأولى وان يكلمه كهلا فى الثانية والله سبحانه اعلم (٣) أى باسم الإشارة (٤) أى المحلوف عليه (٥) بان قال لا اكلم شايبا او الشاب (٦) حتى لو قال هذا الصبي يحنث على ما هو مقتضى كلامه (٧) كلمة او للتنوع فى التقدير اذ معنى الحنث هو العتق فى صورة (هذا القن حران بعته) الخ فكلية او هنا لمنع الخلو وان كان بين الحنث والعتق فى الواقع عموم وخصوص من وجه كما ستعرف (٨) أى الخالف (فى) صورة (البيع او) بالخيار (للمشتري) فى التعليق بالشراء (ثلاثة ايام) ظرف الخيار (لانه) علة الحنث (فى) الصورة (الأول) يملكه البائع الآن أى آن الخيار حيث لا يخرج من ملك البائع بالخيار المبيع فوجد شرط العتق مع قيام الملك عند الكل

(٩٩٩)

فصل حلف القول

الى آخر العمر كما فى التتمة وفى طى الواسطة اشعار بانه لو كان المحلوف عليه صبيا فصار كهلا حنث بالتكلم وفى التعريف إشارة الى أنه لو كان متكررا لم يحنث كما لو قال لا يكلم صبيا فكله كبيرا كما فى الكشف (د) حنث او عتق (فى هذا) القن (حران بعته) أى القن (او) هذا حران (اشترينه ان عقد) أى باع او اشترى (بالخيار) للبائع فى البيع او للمشتري فى الشراء ثلثة ايام عنده ومدة معلومة عندهما لانه فى الأول يملكه البائع الآن اتفاقا وفى الثانى ملك المشتري عندهما وصار المعلق كالمتجز عنده وفى هذا الخيار إشارة الى أنه لو انعكس الخيار لم يعتق ولم يحنث وذكر القدورى انه لو باع بخيار احدهما حنث عند محمد رحمه الله خلافا لابي يوسف رحمه الله لان الشرط مطلق البيع والبيع الفاسد كالصحيح على الصحيح وفيه رمز الى انه لو عقد بميئة او دم لم يحنث كما لو اشترى مكاتبا او مدبرا او ام ولد وقيل يحنث به الكل

اليه فتأمل ولا تغفل (١٥) أى لا يحنث ولا يعتق عنده (١٦) دليل محمد كان (مطلق البيع) وقد وجد ويظهر منه دليل ابي يوسف رحمه الله وهو ان المطلق يصرف الى الفرد الكامل وهو البيع المات (والبيع الفاسد كالبيع الصحيح على) القول (الصحيح) يعنى لو باع فى مسئلة المتن او حلف لا يبيع فباع ببيع فاسد يحنث وكذا لو حلف لا يشتري فاشترى بغير او خنزير يحنث خلافا لابي يوسف رحمه الله فيهما كذا فى الزاهدى (فقوله على الصحيح) احتراز عن خلاف ابي يوسف رحمه الله وكذا الوقت والكل بيع فاسد يفيد الملك اذا قبض (١٧) أى فى هذا القول الصحيح او فى المتن (رمز) لان مدار كليهما على افادة الملك (١٨) لانه عقد باطل لا يفيد الملك وان قبضه وفى الزاهدى وكذا فى البيع بهما (كما) لا يحنث (لو اشترى مكاتبا او مدبرا او ام ولد) وفى الدر المختار الابايزة قاض ومكاتب واليه اشار الشارح المحقق بقوله (وقيل يحنث به) ولم اجد فيما عندى ما يدل بتعلقه بالعقد بميئة الخ ايضا وان احتمل من حيث العبارة وحقيقة الحال يظهر بعد رؤية عبارة المحيط ولم يتيسر لى وفى الزاهدى ولو اشترى بها ففيها اختلاف المشايخ

(و) حنث (في ان عبدا) منصوب على شريطة التفسير بقوله (لم ابعه) الخ (١) علة الحنث (٢) ناصبة او مخفية (٣) اي في تكبير ضمير لم ابعه (اشعار) الخ (وفي) اطلاق الشرط اشعار (بانه لو قيد بوقت) بان قال مثلا ان لم ابعه غدا (٤) اي الوقت (ك) الخلاف (في مسئلة الكوز) الخ (٥) اي الحالف من التوكيل (٦) اي الفرار (٧) اي الى نفس الحالف (٨) اي ما قصده (٩) بالاضافتين وكلمة في هنا من المتن وما سبق من الشارح او بالعكس (١٠) اي حنث (لو) كان (وكل) فلانا (قبل الحالف) ثم بعد الحلف زوج الوكيل (١١) اي الفلانة عطى على قوله وكل فلانا (١٢) فاعل زوج (واجازه) الحالف (قولا) اي بلسانه (واما) لو اجازه (فعلا) بان يرسل اليها شيئا فقبضته (فلا يحنث) وليس بعطف على وكل وان اقتضاه قوله وكذا الخ كما لا يخفى لانه يوهم اعتبار قيده وهو قبل الحلف هنا ايضا على ما هو مسلك الشارح المحقق والحال ان في الاختار وسائر الشروح كالبرجندی وابي المكارم انه لو زوج فضولى ثم حلف لا ينزوجه فاجاز بعد الحلف لا يحنث بالقول ايضا لاستناد نفاذه الى حالة العقد (١٣) اي في المتن في قوله حلف النكاح (١٤) لان مدار الحنث فيه باعتبار انه فعل يرجع حقوقه الى الموكل فكذا فيما (لو حلف ان لا يزوجه امته او ابنته الصغيرة يحنث بنكاح الوكيل) لان حقوقه يرجع الى المولى والاب (الكبيرين) تكديره لتغليب الابن على البنت (في حكم التوكيل) بالنكاح لرجوع حقوقه الى الموكل ايضا (والى ان النكاح الفاسد) كالنكاح (الصحيح) حيث يجب به مهر المثل على الناكم (فيما ذكر) من الصور من التوكيل قبل الحلف او بعده وتزويج الفضولى والاجازة قولا لافعلا (١٥) اي بنكاح الوكيل فاسدا (١٦) اي بالطلاق (١٧) بيان الاجازة بالفعل (اي) حلف (الاعتناق) انما فسر به لان فعل الحالف هو الاعتناق (سواء كان التوكيل بهما قبله) اي قبل الحالف (او بعده ثم وجد الشرط) من جهة الوكيل (١٨) اي قبل التعليق ثم عطف سواء كان التوكيل قبله او بعده (حنث) الخ وحنث بفعل وكيله في حلف (الكتابة اذا لم يكتب) ظرف حنث المستفاد من العطف اي اذا لم يكن الحالف في

(٧٥٥)

فصل حلف القول

في المحيط (وفي ان) عبدا (لم ابعه فكذا) اي امته حرة مثلا (فاعتق) العبد (او دبر) لانه قد تحقق ان لا يبيع وفيه اشعار بانه لو دبر امته او استولدها حنث وبانه لو قيد البيع بوقت واعتق او دبر قبل مضيه لم يحنث عند الطرفين خلافا لابي يوسف رحمه الله كمسئلة الكوز (و) حنث الحالف (بفعل وكيله) في كل فعل يرجع حقوقه الى الموكل لان مقصوده التوقى عن رجوع الحقوق اليه وذا لم يوجد لانها راجعة اليه فيحنث (في) مثل (حلف النكاح) بان حلف لا يتكح فلانة ثم وكل فلانا بالنكاح فتحك له حنث وكذا لو وكل قبل الحلف او زوجها فضولى واجازه قولا واما فعلا فلا يحنث على المختار كما في الكافي وعن الصاحبين انه لا يحنث بنكاح الوكيل وفيه اشارة الى انه لو حلف ان لا يزوجه امته او ابنته الصغيرة يحنث بنكاح الوكيل وعن محمد رحمه الله انه لا يحنث كما لو كان المحلوق عليه ابنته او ابنه الكبيرين والى ان المرأة كالرجل في حكم التوكيل كما في الظهيرية والى ان النكاح الفاسد كالصحيح فيما ذكر كما في الصغيرى وذكر في قاضيان انه لا يحنث بالفاسد (و) حلف (الطلاق) سواء كان التوكيل به قبل الحلف او بعده ولو طلق الفضولى فاجاز قيل لا يحنث مطلقا وقيل يحنث مطلقا وقيل ان اجاز بالقول يحنث وبالفعل بان اخذ بدل الخلع لا يحنث كما في المحيط (والخلع والعنف) اي الاعتناق سواء كان التوكيل قبله او بعده فان علق الطلاق او العنف بشرط ثم حلف به ثم وجد الشرط لم يحنث ولو حلف او لا حنث كما في النظم (والكتابة) اذا لم يكتب بنفسه والا فلا يحنث بكتابة الوكيل كما في النظم فينبغى ان يذكرها فيما لا يحنث (والصالح من دم عمد) لانه كالنكاح

حلف (الكتابة اذا لم يكتب) ظرف حنث المستفاد من العطف اي اذا لم يكن الحالف في من يكتب عبده عارابين المعاصرين (والا) كان ممن يفعل هذا الفعل (١٩) اي كتابة وكيل المكاتب (٢٥) اي في تعداد ما لا يحنث بفعل الوكيل بعد قوله لا في البيع الخ فيما بعد كما ذكرهنا كتابة وكيل من هو لا يخالف لمثل هذه الافعال

(ولو) وهب الوكيل هبة (فاسدة) الخ
 (١) أى حين كون هبة الوكيل فاسدة (٢)
 أى الخالف (هبة الفضولى) ماله (٣) بأن
 أى الخالف (٤) أى من الدراهم (أى رجل
 اعطاه) أى المدفوع ذلك الرجل (آخر)
 أى رجلا آخر (وكالة) من الدافع (قرضا)
 أى اعطاء قرض (٥) يعنى ذكر المصنف
 الاستقراض فى باب الحنث بفعل الوكيل
 مثل ما ذكر فى المحيط (٦) أى تبعالهم (٧)
 أى فى الحنث فيه بفعل الوكيل (٨) ولذا قال
 البرجندي ذكر الاستقراض ههنا وقع
 استطرادا لان التوكيل بالاستقراض لا يصح
 أصلا نعم الرسالة جائزة كما ذكره فى الهداية
 فلعله سى الرسول بالاستقراض (٩) اضافة
 المصدر الى المفعول (١٥) صلة الرسول
 (١١) مفعول ثان للتسمية (١٢) أى أنت
 (لى) أى لاجلى (ان فلانا يستقرض) هو
 (منك) (١٣) أى الوكيل (١٤) بفتح الهمزة
 القطعية (١٥) أى فى حق الموكل (١٦) أى
 فى الاعارة والمودع بالفتح فى الايداع والمودع
 بالكسر فى الاستيداع (١٧) أى اعارة
 الوكيل (حنث) الموكل الخالف (١٨) أى
 من زفر رحمه الله (١٩) أى استقراض الوكيل
 (بلا اقراض) من المحلوف عليه (فبعث
 المحلوف عليه) الاخصر الفلان (وكيلا) الى
 الخالف (ليقبض) الثوب (المستعار فاعاره)
 أى الوكيل الخالف لان هذا الوكيل بمعنى
 الرسول فى الحقيقة اعار المحلوف عليه اعلم
 ان فى هذه المسئلة اشارة الى ان الخالف كما
 يحنث بفعل وكيله يحنث بفعل نفسه مع وكيل
 المحلوف عليه وينبغى ان يحنث بفعل وكيله
 مع الوكيل ايضا كذا فى منبهات ابي المكارم
 (٢٥) أى الحنث عندهما (٢١) بل قال
 استعير منك مثل كذا (لا يحنث) الخالف
 لانه طلب لنفسه لا لاجل الخالف (٢٢) أى
 المحلوف عليه الخالف (٢٣) أى الخالف لا
 يحنث لان الارداق ليس باعارة بل هو صداقة
 ومروءة (٢٤) أى الخالف (من لا يذبح بنفسه)
 كالاشرافى (٢٥) أى فيما فى النظم (اشعار)
 ظاهر تكتن ما يأتى قريبا يدل على ان الاشعار
 فى المتن من حيث انه مقيد بالقييد المذكور
 بقرينة المقام *

فى مبادلة المال بغيره وفى حكمه الصالح عن انكار على ما ذكره فى الوكالة
 (والهبة) ولو فاسدة وعن ابي يوسف رحمه الله انه لا يحنث حينئذ
 كما فى الاختيار وعن محمد رحمه الله لو اجاز هبة الفضولى حنث كما فى
 المحيط (والصدقة والقرض) أى الاقراض بان يدفع كذا الى رجل
 اعطاه وكالة قرضا (والاستقراض) كما فى المحيط والكافى وغيرهما
 لكن سيأتى ان فيه خلافا ويمكن ان يحمل على ما هو متعارف من تسمية
 الرسول بالاستقراض وكيلًا كما اذا قال المستقرض وكلنك ان تستقرض
 لى من فلان كذا درهما وقال الوكيل للمقرض ان فلانا يستقرض منك
 كذا ولو قال اقرضنى مبلغ كذا فهو باطل حتى لا يثبت الملك الا للوكيل
 كما فى وكالة الذخيرة (والايداع والاستيداع والاعارة) وان لم يقبل
 المستعير فمجرد الاعارة حنث عندنا خلافا لزفر رحمه الله وعلى هذا
 الخالف الهبة والصدقة والقرض كما فى النظم وذكر فى الاختيار ان
 فى القرض عند ابي حنيفة رحمه الله روايتين وفى المحيط انه يحنث بالاستقراض
 بلا اقراض (والاستعارة) فلو حلف لا يعير ثوبه من فلان فبعث المحلوف
 عليه وكيلًا ليقبض المستعار فاعاره حنث عند زفر ويعقوب رحمه الله
 وعليه الفتوى لان هذا الوكيل رسول وهذا اذا اخرج الوكيل كلامه
 مخرج الرسالة بان قال ان فلانا يستعير مثل كذا فاما اذا لم يقل ذلك
 لا يحنث كما لو حلف ان لا يعيره شيئا ثم ردّه على دابته كما فى المحيط
 (والذبيح) كما اذا حلف لا يذبح شاة وهو من لا يذبح بنفسه فامر بغيره
 فذبح حنث كما فى النظم وفيه اشعار بانه اذا كان ممن يذبح بنفسه لم
 لم يحنث (وضرب العبد) كما اذا حلف لا يضرب وهو ممن لا يضرب

(١) من انه اذا كان من يضرب عبده لم يحدث فالمراد بمثل بما ذكرنا (٢) اى الذبح وضرب العبد من حيث انهما مقيدان بتقييد لا المشعر به (فيما لا يحدث) بفعل الوكيل ايضا كما مر نظيره (قيل) ضرب (الزوجة) كضرب (العبد وسياى خلافه) اى خلاف القيل (٣) اى فى الحنث بقبض الوكيل دين الموكل (٤) اذا وكل الطالب وكيله بالقبض قبل اليمين فقبض الوكيل الدين بعد اليمين لا يحدث (٥) اى باكسائه (٦) ولم اجد نسخة بالدال بعد الباء ولم يعقل لى معنى بالراء (ولكل) من المعنيين (وجه) فى المقام وكذا وجه لا حمل بمعنى الاجبار فى مقابل المنع كما يقال اليمين قد يكون حاملا وقد يكون مانعا (٧) خبره محذوف (اى) ومنها (تسليم الشفعة) الى قوله (واتخاذ النعل) اشارة الى ان تعداد المصنف هذه الافعال المذكورة فى المتن ليس للحصر بل لشهرتها و اشارة الى كثرتها (٨) بكل ما يأتى (ذلك) اى التوفى المذكور (٩) تفرغ لقوله وقد حصل ذلك وليس من المتن فوزانه وزان فيحدث الخ فى المقابل السابق والمتن كلمة لا فى لا يحدث الخ (١٠) بكسر اللام (١١) اى من يتولى (١٢) اى للبيع (١٣) كالا عظم المتكبرين وكذا الحكم اى مقيد (فيما يأتى من الافعال) فى هذا الباب كليا بخلاف الاول فان فيه متبعض (١٤) اى فى النظم (١٥) اى النعل (فامر) ووكل (غيره به) اى باتخاذ النعل (١٦) اى اتخاذ النعل (١٧) اى فى باب ما يحدث به (١٨) اى فى باب ما يحدث به (من الاطلاق) لكون اكثره مطلقا كما عرفت وليس المراد ما فى المتن من اطلاق البيع كما توهم حيث قيد بقوله اذا لم يكن وجعله كليا بقوله وكذا الحكم الخ (١٩) اى الاجارة (بدون القبول) من المستاجر (اجارة) ايضا فيحدث بها (٢٠) (عن) دعوى (دم خطأ او عن) دعوى (مال عن اقرار) من المدعى عليه صلة الصالح كقوله (على مال او) على (منفعة) الخ (٢١) لانه لا عهد فى الصالح (٢٢) اى المحصورة (ما حقة) عند بعض المشايخ (٢٣) اى فى تقييد الخلاصة بالمختار (اشعار بالخلاف) من بعضهم

عبده فامر غيره فضربه حنث وفيه اشعار بما ذكرنا فينبغى ان يذكر هاتين فيما لا يحدث وفى المنية قيل الزوجة كالعبد وسياى خلافه (وقضاء الدين وقبضه) وفيه تفصيل فى وكالة الخلاصة (والبناء والحياطة والكسوة) بان حلف ان لا يكسوه فامر غيره به (والحمل) برداشتن وكسى را بر سنور غودنشان دين ولكل وجه وتسليم الشفعة كما فى قاضيخان والشركة والقتل كما فى الصغرى والابراء والانفاق كما فى الزاهدى وقطع الثوب وهدم الدار واتخاذ النعل كما يأتى على ما فى النظم واعلم انه لو نوى ان يفعل بنفسه فى نحو النكاح والطلاق والعنف صدق ديانته وفى الذبح وضرب العبد قضاء كما فى الكافى (لا) يحدث بفعل وكيله فيما لا يرجع حقوقه الى الموكل فان مقصوده التوفى عن رجوعها اليه وقد حصل ذلك فلا يحدث (فى) حلف (البيع) اى حلف لا يبيع ثم وكل غيره فباع لا يحدث اذا لم يكن متوليا له بنفسه والافق حدث وكذا الحكم فيما يأتى من الافعال كما فى النظم وفيه اذا حلف لا يتخذ نعلا وهو ممن لا يتخذ فامر غيره به حنث فينبغى ان يذكره فيه ولا يغنى ما فيه من الاطلاق (والشراء والاجارة) وعن ابى يوسف رحمه الله انها بدون القبول اجارة كما فى المحيط (والاستمجار والصاح) عن دم الخطأ (او عن مال) عن اقرار على مال او منفعة كما يأتى فى الوكالة وفى الظهيرية انه يحدث بصاح الوكيل عند محمد رحمه الله وعن ابى يوسف رحمه الله فيه روايتان (والمحصورة) اى جواب الدعوى سواء كان اقرارا او انكارا وهى ما حقة بالبيع على المختار كما فى الخلاصة وفيه اشعار بالخلاف (والقسمة) وضرب

(١) أى الحالف وأما ماله فقد سبق (٢) أى الحالف وصل لا يحنث كقوله (وإن أمر به) أى بضرب الولد (الآب) على الحالف (الآ) أى يحنث الحالف بفعل وكيله (إذا كان) الحالف (معلما) للولد (أو سلطانا) عطف على معلما (٣) أى فى المعلم (المحتسب لجواز تعزيره) فى الناس حسبة (ولا شك أن تلك المنفعة) الراجعة الى الولد (حق الضرب) أى ما ينبغى أن يترتب عليه فصار الضرب مما لا يرجع حقوقه الى الموكل على وفق مدار الباب (٤) ظهر أنه (لا يرد على هؤلاء الأئمة ما ظن) أى ظنه أبوالمكارم (من) العبارة (اللائمة) اسم الفاعل من اللوم بيان ما وفى بعض النسخ من الأئمة صلة الظن أى من كلامهم حيث اطلقوا المنفعة (٤) أى مدار هذين البابين (٥) لاعلى رجوع المنفعة (فالتمسك) منهم (فى الفرق بين ضرب العبد) فى الباب الأول (و) ضرب (الولد) فى الثانى (يرجع المنافع) وعدمه (خروج عن القانون) أى عن كلمة البابين (٦) أى المصنف (من انحصارها فى الثلثين كما) ذكرت (فى الكرماني) أى تبع المصنف له (د) من انحصارها (فى احدى وثلثين كما فى الغنية) فيه قد عرفت أن ذكرهم لشهرتها فإشارة كثرتها الى انحصارها فى هذا البيان ههنا إشارة الى أن القانون قد تم (٧) أى من خارج الصلوة (٨) أى فى داخلها ومن خارجها معا (٩) أى فى تعيين هذه الأفعال باليمين (إشارة الى أنه) من قصد القراءة (فلوسبح سهوا أو قمع على امامه بالقراءة) أى قصد القمع لا القراءة (* الملوان الليل والنهار كما فى كتاب الصلوة وجه الحمل علن مطلق الوقت ظاهر فتأمل (١٥) وهو التكلم أو التطبيق المحذوف المتعارف (بقربة ما روى) باب (الطلاق) لأنه اعتبر فيه القرآن وهو على التقديرين موجود هنا (١١) وهو طالق لا المضاي إليه فرد الشارح المحقق بمنعه على تقدير وتسليمه على تقدير (١٢) أى فى زمان الظلمة كالنهار فى زمان الضو للتقابل بينهما (وما) من لفظ ليالى (فى قوله) أى الشاعر (وكننا حسبنا) أى زعمنا (كل بيضاء شحمة) مفعول ثانى لحسبنا (ليالى) أى فى أوقات سواء كانت نهارا أو ليلا (لا قينا) أى لا قينا ماض غائب ونافعوله (حذيم) فاعل لاقى (وحميرا) أى معهن مفعول معه

الولد) صغيرا أو كبيرا أو عبدا لغيره أو محررا وإن حرم ضربه وإن أمر به الأب إلا إذا كان معلما كما فى كراهية النية أو سلطانا أو قاضيا كما فى الكافى وينبغى أن يدخل فيه المحتسب لجواز تعزيره فمن حل له ضربه صح أمره به فيحنث بالضرب ومن لا يعمل لا يصح فلا يحنث لأن منفعة التأديب يرجع الى الولد لا الى الموكل كما فى الاختيار ولا شك أن تلك المنفعة حق الضرب فلا يرد على هؤلاء الأئمة ما ظن من اللائمة أن المدار على رجوع الحق وعدمه فالتمسك فى الفرق بين ضرب العبد والولد برجع المنافع خروج عن القانون وأعلم أن ما ذكرنا من هذه المسائل قريب من الأربعين فلا ينبغى ما ذكره من انحصارها فى الثلثين كما فى الكرماني وفى احدى وعشرين كما فى الغنية (ولا) يحنث استحسانا (فى لايتكلم) ولا نية له (فقرأ القرآن أو سجد أو هلك أو كبر) أو دعا (فى صلوته أو) من (خارجها) وقيل يحنث منه وقال أبو الليث أنه يحنث فى الصورتين أن حلف بالفارسية وعليه الفتوى كما فى الكافى وفيه إشارة الى أنه لو سجد أو قمع على امامه بالقراءة لم يحنث كما فى المحيط (ويوم اكلمه) أنت طالق يقع اليوم فيه (على الملوكين) أى على مطلق الوقت لأنه قرن مع فعل غير ممتد بقربة ما مر فى الطلاق فمن الظن أنه تسامح فى الإطلاق على مطلق الوقت بلا ذكر العامل (وصح نية النهار) فى الحكم لارادة الحقيقة وعن أبى يوسف رحمه الله لا تصح (وليلة اكلمه) يقع (على الليل) دون مطلق الوقت لأنه المستعمل فيه وما فى قوله *

وكننا حسبنا كل بيضاء شحمة * ليالى لا قينا حذيم وحميرا

فجميع والكلام في المفرد (والا ان) وان كان للاستثناء الا انه مجاز ههنا
 (للاغاية) اى للدلالة على ان ما بعدها غاية لما قبلها كقولك جاء القوم
 الا فلانا (كحتى) قال الله تعالى الا ان تغضوا اى حتى تغضوا فيه
 وهذا تصريح بما اشار اليه فيما سبق كما لا يخفى (ففى ان كلمته)
 فانت طالق (الا ان يقدم زيدا وحتى) يقدم ذكره اولى وكذا فى سائر
 المواضع (حنت ان كلمه قبل قدومه) لابعده لانتفاء اليمين وفى المحيط
 لوقال ان كلمتك الا ان تكلمنى او حتى تكلمنى فتكلمما معا حنت عند
 محمد رحمه الله خلا لابي يوسف رحمه الله وكذا سائر الافعال نحو لا ادخل
 هذه الدار حتى يدخلها فلان فدخل معا (وفى لا يكلم عبده) اى فلان
 (او امرأته او صديقه) اى فى حلفه على فعل فى محل منسوب الى الغير
 بغير الملك فالأحسن تأخير العبد (اولا يدخل داره) او لا يلبس ثوبه
 او لا يأكل طعامه او لا يركب دابته مثلا اى فى حلفه على فعل فى محل منسوب
 الى الغير بالملك والاضافة وان كانت للاختصاص الا انها شاملة للاجارة
 والاعارة (ان زالت اضافته) اى اضافة المضى عن المضى اليه فى
 الصورتين بان طلق او عاوى ارباع المملوك مثلا (وكلمه) من عموم
 المجاز اى فعل الخالف واحد من هذه الافعال بان كلم العبد او دخل الدار
 المبيعين او غيره (لا يحنث فى العبد) اى فى محل منسوب الى الغير
 بالملك فيشمل الدار والثوب وغيرهما (اشار اليه) اى العبد (بهذا)
 بان قال لا اكلم عبده هذا ولا ادخل داره هذه او غيره (اولا) يشير
 اليه بان لم يذكر اسم الاشارة كما مر لاشتراط وجود النسبة فى الصورتين
 وقت الفعل لا وقت اليمين وقال محمد رحمه الله بالعكس فى صورة
 الاشارة فلو دخل هذه الدار بعد البيع لم يحنث عند الشيخين وحنث
 عند محمد رحمه الله وعن ابي يوسف رحمه الله لو لم ينو اليمين على

(فجميع) خبر الموصول (والكلام) الضابط
 (فى المفرد) يعنى لم يجر استعماله فى مطلق
 الوقت بصيغة المفرد وما جاء بصيغة الجمع

(١) من مسئلة الاذن بالخروج

(٢) اى ذكر مدخول حتى (وكذا) ذكره
 اولى (فى سائر المواضع) من امثاله (لانتفاء
 اليمين) بتقدمه (فى محل) ظرف حلفه

(٣) بكسر اليميم (٤) تفريع على الكلية
 المذكورة (تأخير) مسئلة لا يتكلم (العبد)
 منهما لانه من المنسوب بالملك فالأولى
 ايضا له بقوله (اولا يدخل داره) اى فى
 حلفه (على فعل منسوب الى الغير ب) نسبة
 (الملك) والعبد منه (٥) اى الدار
 المضافة الى فلان (شاملة لدار الاجارة
 والاعارة) لان فيهما نوع اختصاص مادامنا
 (٦) اى فى حلف على فعل ينسب الى الغير
 بغير الملك (٧) لان نسبة العبد الى الغير
 بالملك فذكره بعد لا يدخل داره احسن
 (آخوند فتح الله)

(٧) (من) باب (عموم المجاز) ويجوز ان
 يكون من باب الاكتفاء بالمقايضة طلبا
 للاختصار (٨) مفعول فعل (٩) اى غير
 العبد من المرأة والصديق (١٠) يتعلق
 به قوله فى لا يتكلم الخ (١١) بدل البعض منه
 (١٢) اى العبد
 (١٣) اى باشتراطها وقت اليمين لا الفعل

(١) ظرف ملكه (٢) من قوله فلو دخل هذه الدار بعد البيع الخ (٣) أي المصنف في الشرح (٤) وهو ما مر بقوله وحث عند محمد وفي هذا المتن اختار قول الشيخين كما مر أيضا فلا منافاة بينهما (٥) أي المصنف في الشرح أو محمد فيكون إعادة ما مر ثم قوله (ما ذكرنا) في ثلاثة مواضع منها ما مر ومنها تفسير العبد وتفريعه بقوله فيشمل الخ وتفسير غير العبد بحيث يخرج منه الدار فلا تغفل (٦) من أبي المكارم (٧) أي ما اختاره المصنف في شرحه (٨) أي في الشرح صريحا من حيث تعليله كما يأتي ومنافاة لذا المتن فاوهم في المتن كونه خلافا ثم لابد ههنا من نقل أصل عبارة أبي المكارم من آخره وهي (لا يحنث في مسئلة) (العبد) عند الشيخين مطلقا (أشار إليه بهذا أولا) فلا يحنث عند محمد وزفر رحمهما الله أن أشار (وفي) مسئلة (غيره) أي غير العبد مما عطف عليه من امرأته وصديقه (ان أشار بهذا يحنث والأفلا) يحنث خلافا لمحمد رحمه الله والفرق أن العبد لذاته لا يهجر لذاته فعند النسبة إلى المولى يصرف اليمين إلى تلك النسبة فقيدت بها فإذا زالت لم يحنث وأما المرأة أو الصديق فيهجر تارة لذاته وتارة لإضافته فان أشير إليه فالهجر لخصوص الذات فالحنث مطلق وإن لم يشرفه للنسبة والحلف مقيد ثم الظاهر من كلامه أي المصنف أن قوله وفي غيره يتناول داره فمسئلة داره كمسئلة كلام صديقه وقد صرح به المصنف في الشرح معللا بأن الدار ما يهجر لذاتها وهو مخالف لما في الكافي والهداية وغيرها حيث صرح فيهما أنها كمسئلة العبد إذ الدار ما لا يهجر لذاتها فالعجب ثم العجب أي عجبان من المصنف انتهى كلام أبي المكارم وكتب في منهياته فالعجب حيث أوهم في المتن خلاف الرواية (ثم العجب) حيث صرح في الشرح بما هو خلاف الرواية وكلمة ثم فصل حلف القول ﴿ (٧٥٥) ﴾

ما في ملكه عند الحلف (وفي غيره) أي غير العبد من محل منسوب إلى غيره بغير الملك كالمرأة (ان أشار) إليه (بهذا حث) فلو تكلم الزوجة بعد الطلاق حث لا بشرط وجود النسبة وقت اليمين عند الإشارة (والا) بشر إليه (فلا) يحنث فلو تكلم صديقه بعد المعادة لم يحنث لا بشرط النسبة وقت الفعل عند عدم الإشارة فلو أخذ صديقا آخر ثم كلمه حث وأعلم أن ما ذكرنا موافق للمتداولات كالحيط والذخيرة وغيرها وإن خالف ما في الشرح فإنه قد اختار قول محمد رحمه الله وقال بالحنث في حلف الدار عند الإشارة فمن الظن أنه قول بما هو خلاف الرواية

جامع الرموز ٤٦

المتن حق أيضا فلا ظن في كلامه ثم للمولى فصيح الدين ههنا كلام على وزان كلام الشارح المحقق حيث قال في شرح قول الرواية لا يحنث في العبد سواء أشار إليه بهذا أو لا عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله كما في ظاهر الرواية الخ خلافا لمحمد وزفر رحمهما الله فيما إذا كان العبد مشارا إليه بهذا لأن الإضافة وإن كانت للتعريف إلا أن الإشارة إبلغ منها لكمال تميز المشار إليه عما عداه وقد تقرر في موضعه أنه أعرف من الإضافة وقد حققناه في مواش المطول وما يقال في الكافي واللباب وغيرها من أن الإشارة لا يشاركه فيه غيره بخلاف الإضافة فإن فيها يشاركه غيره وهي لا تقطع الشركة لأنه يحتمل أن يكون لزيد عبيد وعليه ظاهر عبارة الهداية ففيه بحث لأن المعرفة لا يشاكه عليه غيره إلا أن يقال إن تعريف الإضافة بمنزلة تعريف اللام في الانقسام إلى الأقسام المعلومة على ما صرح به العلامة التفتازاني في صرح الكشاف في آخر سورة البقرة فيجوز فيه المعهود الذهني أيضا وهو في حكم النكرة فهذا الاعتبار لا يقطع الشركة فافهم وإذا كانت الإشارة إبلغ اعتبرت ولغت الإضافة فالشار إليه قائمة وإن زالت الإضافة فيحنث وعلى هذا بخالفان في الدار أيضا إذا حلف لا يدخل دار زيد هذه لأنها أيضا إضافة ملك كالعبد والدليل فيها من الجانبين بعين ما ذكره في العبد كما في الهداية وغيرها من جميع الكتب المعتمدة فتخصيص المصنف بالعبد وعليه سوق كلام الصدريه حيث عد الدار في عداد المرأة والصديق ليس بصحيح فان قلت يحتمل أن يكون الهجران باعتبار ذات الدار حيث يتشأم في كل من الدار والمرأة والفرس فلنا ذلك احتمال لم يقترن به العرف والعادة كذا قالوا ويحتمل أن يكون مراد المتن بالعبد ما فيه إضافة ملك فيتناول الدار وفي غيره أي غير العبد من المرأة والصديق (ان أشار -

(بهذا) فكلهما او كلمه بعد زوال الزوجية او الصداقة (حث) اجماعا لانهما من اهل ان يهجر ا لذاتهما عرفا وقد دلت الاشارة الى المضى على ان الداعي الى اليمين غيظ لحقه من جهة المضى فكانت الاضافة ههنا للتعريف المحض من غير فائدة اخرى بخلاف ما تقدم من اضافة المملوك الى المالك فان فيها فائدة اخرى وهى احتمال هجران صاحبها وان كان مرجوما (والا فلا) بحيث بعد زوال الاضافة لانه عقد يمينه على فعل واقع في عمل مضى الى زيد ولم يوجد ذلك الفعل بهذه الصفة فلا يحث عند ابي حنيفة

(٧٥٦)

فصل حلف القول

(وحين) بالكسر الدهر او المدة او وقت مبهم سنة او اكثر او معين او شهران او سنة اشهر او سنتان او سبع سنين او اربعون سنة كما في القاموس (وزمان) كزمن بفتحين الوقت قل او اكثر كما في القاموس (بلانية نصف سنة نكر) ذلك اللفظان (او عرف) للعرف (ومعها) اى النية (مانوى) كما فى الجامع وذكر فى الجامع الكبير انه ان نوى بالزمان شهران الى سنة اشهر فعلى مانوى وعن ابي يوسف رحمه الله انه لا يكون اقل من سنة اشهر فعلى هذا لنوى اقل من سنة اشهر لم يصدق والصحيح ما فى الجامع الكبير فقد اجمع اهل اللغة ان الزمان من شهرين الى سنة اشهر كما فى المحيط (والدهر) بالسكون والفتح الزمان الطويل والابد الممدود او الف سنة كما فى القاموس وقال الراغب انه اسم لمدة العالم من مبدأ وجوده الى انقضائه ثم يعبر به عن كل مدة كثيرة بخلاف الزمان فانه يقع على المدة القليلة والكثيرة وفى المغرب الدهر والزمان واحد (لم يدرك) اى توقف ابو حنيفة رحمه الله فى معناه (منكرا) لانه لانص فيه وقال انه سنة اشهر (و) الدهر عندهم (للابد) اى العمر (معرفا) على ما قال بعض المشايخ المتقدمين وعنه انه لم اذره وقيل الخلاف فى الفصلين كما فى المحيط والصحيح ما فى المتن

واى يوسف رحمه الله تعالى على رواية جامع الصغير فانه اذا ترك الاشارة رجح احتمال ان عرضه الهجران لاجل المضى اليه حتى لو كان لاجل المضى لعينه بالاشارة كما فى الصورة الاولى وعند محمد رحمه الله انه بدون الاشارة ايضا يحث كما فى الزيادات هذا ما نقل فى الهداية وقال الامام الحلواني فى هذه المسئلة عند مشايخنا روايتان وجه رواية الحث ان هذه الاضافة للتعريف لان المرأة والصديق يقصد بالهجران فلان يشترط دوام الاضافة كما فى الاشارة انتهى ما فى الفصيح فقولنا فى جواب الاعتراض يؤيد تعجب ابي المكام حيث هو تنميم تعليل اصحاب الرواية ويندفع به ما قال البرجندى واما الدار فقد يكون مما يتشام به فى الهجران وما قال فى اخير كلامه اشارة الى هذا وقد ذكرنا وجهه فراجعه والغرض من هذا الاطناب تثبيت اقدامك فى العجايب (اى كسر الحاء ٢) بينه بقوله (سنة او اكثر او) وقت (معين او شهران) منه الى الاخير عطف على الدهر على الاصلة (بفتحين) بالى بعدها او بدونه (٤) اى اجرى الضمير مجرى اسم الاشارة فان بمفرده يشار الى المتعدد فمن الوهم الظاهر ذاك او هذان والافها معنى الاجراء وكذلك

(اى الشأن ٧) مجهول ليصح قوله (شهران) فاعلاله (٨) اشهر (غاية النية ٩) مجهول نوى النوى وعن ابي يوسف رحمه الله انه اى الزمان (بالسكون والفتح) اى فى الهاء واما الدال فيفتوح فى المفرد (١٥) اى مقدار كان (١١) الخ وعلمه عند الله (١٢) خبر والدهر فمجهول وقوله (اى توقف) الخ تفسير حاصل المعنى فالاولى اى عند ابي حنيفة رحمه الله كما فى الشئنى (١٣) اى فى

المتكر اى لم يجد ابو حنيفة رحمه الله نصا على المراد منه وهو فى نفسه لفظ مجمل فتوقف فيه (١٤) اى الصاحبان (١٥) اى المتكر (١٦) ذكر الامام السرخسى لوقال لا اكلم فلانا دهرا فعنده يسأل عن نية الحالف وعندهما على سنة اشهر (١٧) اى لا خلاف بينهم فى المعرف فى انه للعمر (وعنه) رواية (١٨) اى المعرف ايضا (وقيل) بالنسبة الى الرواية لثلايستدرك ويصح التقابل بالغير الظاهر (الخلاف) بينه وبينهما بالتوقف وعدمه (١٩) المتكر والمعرف

(١) (واعلم ان ماتوقف) الامام (فيه اربع) الخ
(٢) اى تلك الاربع

(٣) اى المسائل التى توقف الامام فيها
(ثمان) الخ (د) البقرة (الجلالة منى طاب
لحمها) حيث تختلط فى ما بين النجاسات
ويأكل منها (ع) من الامام (بكمال علمه و)
غاية (ورعه) ثم اسنده بما (روى ابن
الخ (لا يدري) اى ابن عمر (فقال لا ادري)
صدق فكان من الصادقين

(٥) البقاع بكسر الباء جمع بقعة بضمها كتنقطة
ونقاط ورقعة ورقاع كذا فى المغرب (سيد
على زاده) (٦) فسأل عن الرب

(٧) (وفى الحقايق انه) اى قول الامام لا ادري
(تنبيه) الخ على (ان لا يستنكف) المفتى

(٨) بضم الجيم وفتح الميم جمع جمعة (ثلاثة) فرد
(منها) اى من جنس كل واحد من المذكورات
(٩) اى ثلاثة افراد (١٥) اى الامام (ان
ايام) باعراب الحكاية وهو اولى ما فى بعض
النسخ بالالف لان قوله وبوم معطوف عليه
وهو باعراب الحكايتى باتفاق النسخ (مثل
چند روز) بالفارسية يعنى هو ايضا عشر
ايام (عنه) ان (يوم) يطلق (والجمع) جمع
جمعة ومثله الاعياد (منها) اى من جنس انفسها
(١١) اى ايام كثيرة وايام (سبعة و) لفظ
(الشهور اثني عشر) شهرا (والباقي) وهو
السنون والدهور والازمنة (ابد) الخ
جمع سبع والاسباع جمع الجمع (مع اليوم)
بعد الليلة الاولى

(١٢) اى الشهر (تسعة وعشرين) يوما
(لاثنين ١٣) اى اول الشهر الذى هو
تسعة وعشرون يوما
(١٤) مجهول من التحكيم (العرف) فاعله
(فى فصول السنة) من اين فهو على ما
يحكم به عرف زمانهم

كما فى الهداية وغيره وأعلم ان ما توقف فيه اربع مسائل منها الخنثى
المشكوك ووقت الختان ومحل اطفال المشركين فى الاخرة كما فى جامع المحبوبي
وذكر فى المضمرات انها ثمان منها الملائكة افضل الام انبياء وحكم سور
الحمار والجلالة منى طاب لحمها والكلب منى صار معلما وفى هذا التوقف
تصريح بكمال علمه وورعه وروى ان ابن عمر رضى الله عنهما سئل عن
شئ فقال لا ادري ثم قال بعد ذلك طوبى لابن عمر سئل عن شئ
لا يدري فقال لا ادري وفى الكرماتى سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم
عن افضل البقاع فقال لا ادري حتى اسأل جبريل عليه السلام فسأله
فقال لا ادري حتى اسأل ربي فقال عز وجل خير البقاع المساجد وخير
اهلها اولهم دخولا وآخرهم خروجا وشر اهلها آخرهم دخولا واولهم
خروجاً وفى الحقايق انه تنبيه لكل مفت ان لا يستنكف من التوقف فيما
لاوقوف له عليه اذا المجازفة افتراء على الله تعالى بتحريم الحلال وضده
(وايام) وجمع وشهور وسنون ودهور وازمنة (منكرة) بلا نية (ثلاثة)
منها لانها اقل الجمع وعنه ان ايام عشرة مثل چند روز ويوم على طلوع
الفجر الى الغروب كما فى المحيط (وايام كثيرة وايام) والجمع (والشهور)
والسنون والدهور والازمنة (عشرة) منها عنده وهو الصحيح كما فى
المضمرات واما عندهما فالاولان سبعة والشهور اثنا عشر والباقي ابد
وايام العيد اسبوع العيد كما فى المحيط وقيل لو كان اليمين بالفارسية
فالايام سبعة بالاتفاق كما فى الكافى ورأس الشهر وغرة الليلة الاولى
مع اليوم وساخ الشهر اليوم التاسع والعشرون واول الشهر من اليوم
الاول الى السادس عشر وآخر الشهر منه الى الاخر الا اذا كان تسعة
وعشرين فان اوله الى وقت الزوال من الخامس عشر وما بعده آخر
الشهر واول اليوم الى ما قبل الزوال ويحكم العرف فى فصول السنة

على ماروى عن محمد رحمه الله كما فى المحيط (وفى اول عبد اشترينه)
او املكه (حران اشترى عبدا) فردا (عتق) لتحقق الاولية فانه اسم
لفرد سابق وفيه تأمل (وان اشترى عبدين) صفقة (ثم) عبدا (آخر
فلا) يعتق واحد منهم (اصلا) لعدم التفرد والسبق (فان ضم) الى
قوله اشترينه (وحده عتق الثالث) لتحققه وفى الكافى لوقال اول عبد
املكه واحدا لم يعتق الثالث الا اذا عني الوحدة والفرق انه يقتضى
نفي مشاركة الغير اياه فى فعل مقرون به لافى الذات والواحد عكسه
(وفى) ان قال (آخر عبد اشترينه) حر (فاشترى) عطف على قال
وفى بعض النسخ ان اشترى (عبدا ومات) المشتري او المالك او
السيد (لم يعتق) هذا العبد اذ الاخر اسم لفرد لاحق (فان اشترى)
بعد هذا الحلف (عبدا ثم آخر فمات عتق) عنده (الاخر) بفتح الحاء
او كسرهما (يوم شري من كل ماله) لانه صحيح يوم الشري (و) عتق
(عندهما يوم مات) وان كان وقت الشراء صحيحا (من ثلثه) اى ثلث
ماله لتحقق الاخرية حينئذ (و) يتفرع عليه انه (لا يصير الزوج فارا لو
عتق الثلاث به) اى بالآخر فلو قال آخر امرأة اتزوجها طالق ثلاثا
فتزوج امرأة ثم اخرى ثم مات تطلق الاخرى يوم تزوجها عنده فلا
يصير فارا لانه كان صحيحا فى هذا اليوم فلا تراث وتعد عدة الطلاق
بلاحداد لانه كان حيا (خلافا لهما) فانها تطلق عندهما يوم مات فيصير
فارا فترث وتعد مع الحداد عند ابى يوسف رحمه الله عدة الغراق ثلث
حيض وعند محمد رحمه الله عدة الوفاة تستكمل فيها ثلاث حيض كما
فى مبسوط صدر الاسلام (و) عتق (بكل عبد بشرى بكذا فهو حر عتق
اول) عبيد (ثلاثة) اعتقدوا انهم (بشروه) فان الاول هو المبشر فان
البشارة وان كانت لغة غير سار بسط بشرة الوجه لانتشار الدم فى الجلد

(١) اى الاول (٢) نقل عنه فى وجه التأمل
لان السابق لا يبد له من مسبوق انتهى
والجواب ان المراد من السابق مالا سابق
له وقد وجد (٣) فيما له المعية فى الصفة
(و) عدم (السبق) فى التأنيث (ع) اى
التفرد والسبق لان الثالث هو المشتري
اولا بوصف الوحدة والانفراد لان قوله وحده
يقضى التفرد فى حالة الشراء والثالث
متنصف بهذه الصفة ولا سابق له فيها
(٥) بالواحد (الوحدة) فى الشراء والفرق
بين وحده والواحد (٦) اى وحده (يقضى
نفي مشاركة الغير اياه) المشتري بالفتح
(٧) اى قرن لفظ وحده (٨) اى بذلك
الفعل (لا) نفي المشاركة (فى الذات والواحد
عكسه) اى يقتضى عدم مشاركة الغير فى
الذات لافى الفعل ولذا يتم به التوحيد
(وفى ان قال) مصدرية اى فى قوله او شرطية
اى فيما لوقال (آخر عبد) بكسر الحاء بمعنى
المتأخر (فاشترى عطف على قال المقدر
لهذا (وفى بعض النسخ ان اشترى) اى
فهو ظاهر حيث لم يعتق جزاؤه والجملة جزاء
ان قال او خبر آخر عبد الخ كما لا يخفى
(٩) بالكسر (اسم لفرد لاحق اى لا يقارنه
غيره من جنسه ولا سابق لهذا العبد يكون
هو لاحقا فلا يعتق) عتق عنده الاخر بفتح الحاء
او كسرهما لصدق الاخرية عليه حينئذ

(١٥) اى حين مات لاقبله وان صدق فيقتصر
على يوم مات
(١١) انما قدره ليصح قوله
(١٢) بصيغة الجمع من غير حاجة الى القول
بالتغليب كما ظن
(١٣) علة لتقدير اعتقدوا (هو المبشر)
فى الحقيقة لا الثانى والثالث الا ان فى
اعتقادهم انهم بشروه (١٤) اى البشارة
(لغة خبر سار) النحوى خبرا سارا وبخنى
المضاي اى اسم خبر سار فلا غبار فى رسم
الخط (بسط) فعل ماض (بشرة الوجه) اشارة
الى المأخذ ووجه التسمية

(غاب عن المخبر) بالفتح (٢) فاعل غاب وفي الثاني والثالث قد حضر العلم فليسا بمبشر (والعرف مقدم) على اللغة في الاعتبار في الإيمان (٣) عبد (واحد) عبدا (آخر منهم) أي من العبيد الثلاث (ببشارته) أي الخائف (٤) أي الأمور (إلى المرسل) أي الأمر (عنف) أي المرسل الأمر (والأ) فيعنف (٥) أي الذهاب (٦) أي أورد ضميرا بارزا (٧) ولم يستتر (للفصل) أي بين الفعل والمرجع حتى لو قال وتسقط الكفارة بشراء أبيه لها أو قال وبشراء أبيه لكفارته تسقط لم يبرز (٨) أي حاصل الأبرار أو المتن (٩) أي الكفارة (١٥) لام الأجل متعلق الشراء (١١) صلة العنف (١٢) مراد اللفظ مفعول به لضم وفي المحكي صلة حر (١٣) أي صار أم ولد الناكح (١٤) جملة صفة مستولدة (١٥) متعلق علق (٧٥٩) فصل حلق القول

حينئذ كانتشار الماء في الشجر لكنها عرفا خبر سار غاب عن المخبر علمه والعرف مقدم (متفرقين) أي واحدا بعد واحد (و) علق (الكل أن بشروهم) فلو أرسل واحد آخر منهم ببشارته فان أضأت إلى المرسل علق (والأ فالرسول) وتسقط بشراء أبيه (أو غيره من ذي رحم محرم (لكفارته) أي كفارة يمين الابن أوظهاره (هي) أي الكفارة وإنما يبرز فاعل تسقط للفصل وحاصله أن الكفارة تسقط بشراء قريبه بنيتها (لا) تسقط الكفارة (بشراء عبد) لكفارته (علق) سيك (بعنفه) لالكفارة بأن قال أن اشترينته فهو حر فلو ضم إليه عن يميني مثلا ثم اشتراه تسقط كما في المحيط (و) لا بشراء (مستولدة بنكاح) أي أمة لغيره نكحها فولدت (علق) الناكح أو الخائف (علقها) ناديا (عن كفارته بشراؤها) بأن قال لها أن اشترينك فانت حرة عن كفارة يميني ومن الظن استدراكه كما في باب الظهار أن المدبر لا يعتق للكفارة لنقصان الرق فان التعليل غير مذكور ههنا (ويعنف بأن تسريت أمة فهو حرة من تسراها) أي اتخذها سرية بأن بوأها بيتنا وحصنها وجامعها عزم أم لا عندهما وعند أبي يوسف رحمه الله طلب الولد شرط حتى لو عزل لم يكن تسرياً والسرية فعلية على الأشهر من السر الجماع أو ضد العلانية والضم من تغييرات النسبة أو من السرور بقلب إحدى الرأيتين ياء وقيل فعولة من السر والسيادة

(٢) ثم اشتراه لكفارته لا تسقط (أخوند فتح الله (١٦) أي وما يظن ويخطر بالبال في هذا المقام فاني لم أجد هذا الظن فيما عندي من الشروح ولا في شرح المصنف (استدراكه) أي نفى سقوط الكفارة في الصورة المذكورة من (أن المدبر) وأم الولد كما مر في شرح (١٧) مجهول من الاعتناق (للكفارة لنقصان الرق) حيث استثنى فيه ما يضبط هذا التعليل وهو فائت جنس المنفعة ثم علل كونه من الظن فقال (فان التعليل) هناك بنقصان الرق في ضمن الضابط المذكور (غير مذكور) أي غير ما يحوط (١٨) أي ههنا كما في بعض النسخ فلا استدراك لتغاير العلتين في المقامين لأن العلة الملحوظة ههنا هي كون الأمة مستحقة الحرية بالاستيلاء فلم يقارن الحرية بالعلة وهي اليمين فكانه اعتق أم ولده ولا يجوز عن الكفارة (١٩) بضم السين كما يأتي وتشديد الراء لأنها نسبة إلى السريتشديد الراء المحق ياء مشددة للنسبة ثم تأ التأنيث للجارية فيكون على وزن (فعلية) بضم الفاء وسكون العين وكسر اللام وفتح الياء المشددة ثم بقاء التأنيث مأخوذ (من السر) بكسر السين وتشديد الراء (أو ضد العلانية) وهو الاخفاء فالنسبة على الأول ظاهر وعلى الثاني لاخفاء المخالطة بها (٢٥) أي ضم السين (من تغييرات) أي مما يتغير (٢١) خاصة كدهرى بضم الدال في نسبة دهر وسهلى في النسبة إلى الأرض السهلة (أو من السرور) كما قال الاخفش فان مالكا يسهر بها أو تسهرى أي الجارية

بالنسري كذا في فتح القدير (٢٢) وهي الثانية كما صرح البرجندی وقال كما قالوا أمليت في أمليت (ياء) والحق تأ التأنيث فصار سرورية فاجتمع الواو والياء وسابقهما ساكن فقلبت الواو ياء فاجتمع المتجانسان مع تحقق شرط الإدغام فادغم الأول في الثاني فصار سرية بضم الراء ثم جعل الصرفيون الراء مكسورة بعد سلب حركة الضمة دفعا للتسلسل بدور الاعلايين فصار سرية بكسر الراء وعلى هذا الأخذ ليست من باب النسبة وضم السين أصلية (وقيل) أصل سريرة سرورة بو أو ين أولهما حرف زائد وللثاني أصلى على وزن (فعولة) بضم الفاء وكسر العين وسكون الواو وفتح اللام ثم قلب الواو الأولى ياء لسكونها وانكسار ما قبلها فصار سريرة ثم اجتمع الواو والياء والسابق منهما ساكن

فقلبت الواو باء ثم اجتمع المتجانسان مع تحقق شرط الادغام فادغمت الياء الاولى في الثانية فصارت سرية بتخفيف الراء على وزن فعلية مأخوذاً (من السرو) بضم السين والراء وتشديد الواو بمعنى (السيادة) من سرو يسرو من باب شرف مصدره سرو سراً أى صار سرياً أى سيداً والصفة منه سري فعيل يجمع على سراً وجمع فعيل على فعله يسكون العين لم يعرف غيره كذا يفهم من الصحاح وعلى هذا أيضاً ضم السين اصلية وليس من باب النسبة صيغة مفرد مؤنث من الصفة المشبهة والتاء على كل التقادير لتأنيث الموصوفى وهو الجارية وانما سميت سرية بمعنى سيدة لانه جعلها بالتسرى سيدة الجوارى ولتصور طلاب الفاشرة

(٧١٥)

فصل حلف القول

عن الصرفى والتصريف اطنبنا في النبويب والتحريف

(١) اى اذا تفرع هذه صار (قوله لا يعتق من) الخ مستدركا غير محتاج الى التصريح به (امهات جمع ام) والام (في الاصل امه) بالهاء والتاء فجمع بزيادة الالف بينهما (وامه) بالهاء بدون التاء مبتدأ خبره (لغة) في الام فجمع بزيادة الحرفين الالف والتاء (٢) اى الام (امات) بالنصب بالكسر على المفعولية (٣) اى الجمع الثانى (اكثر فى حيوان غير الانسان بخلاف الاول) اى امهات فانه مخصوص بالنساء (٤) صفة العبيد (٥) اى مالكون لا يديهم فليسوا بملوك (٦) اى فى الحال بلا تأخير (٧) اى يؤجل عتق احد الاولين الى وقت التعيين (٨) اى بين الاولين (فكانه قال احد كما حر وهذا) فلا ترديد فى المشار اليه الثالث فيعتق فى الحال (٩) يعنى ان المراد من الدخول هو الدخول المعنوى التحوى وهو تعلق الجار بعامله اللفظى او المقدر (لغير فاعل ذلك الفعل) اى توكيل الفاعل ذلك الغير (١٥) اى التوكيل اى بمقوق فعل يصدر وكالة منه فاضافة المحقوق الى ضمير التوكيل لادنى الملازمة فان قلت لم لا يرجع رأسا الى ذلك الفعل وهو مقدم صريحا قلت ليصح كون قوله يرجع الخ صفة التوكيل وهو اقرب لفظا ومعنى (١١) كلمة (١١) ولهذا فسر بلام التعليل فى قوله لغير ذلك الخ (والجملة) اى جملة يقع (صفة للفعل) ويجوز ان يكون حالاً منه (وصباغة بباء بنقطتين واحدة) فيكون من

(وهى فى ملكه يوم حلف) فلا يعتق امة اشتراها الحالف ثم تسرى

فاستدرك قوله (لا) يعتق (من) امة (شراها) الحالف (فتسريها و)

يعتق (بكل ملوك الى حراميات اولاده) جمع ام فى الاصل امه وامه لغة

وقد يجمع على امات لانه اكثر فى غير الانسان بخلاف الاول (ومدبره و)

وعبيده القن (لا) يعتق (مكاتبه) لانهم مالكو اليد (الابنيتهم و)

يعتق (بهذا حرا وهذا وهذا لعبيده) الثلاثة (نالهم) مالا (وغيره)

تعيين احد من (الاولين) لان ادخل بينهما فكانه قال احد كما حر

وهذا (كالطلاق) فانه لو قال لثلاث من نسائه هذه طالق او هذه

وهذه تطلق ثالثهن وغيره الاوليين (ولام دخل على فعل) اى تعلق

بفعل (يقع عن غيره) اى يجوز وقوع ذلك الفعل لغير فاعل ذلك

الفعل بطريق توكيل يرجع الوكيل بمقوقه على الموكل وعن يمين للتعليل

كما فى الغاموس والجملة صفة لفعل (كبيع وشراء واجارة وخياطة وصباغة)

بباء بنقطة او بنقطتين من تحت (وبناء) وغيرها مما يجرى فيه هذه الوكالة

(اقتضى) اللام الداخلة على الفعل (امره) اى امر ذلك الغير الحالف

بذلك الفعل وتوكيله اياه والجملة خبر اللام (ليخصه) اى يخص ذلك

الامر الفعل (به) اى بذلك الغير (فلم يحث) الحالف (فى) حلف

(ان بعث لك) اى لاجلك (ثوباً) فعبدى حر (ان باعه) اى باع

الحالف

الصبيغ (و) بباء (بنقطتين) فيكون من الصرع وعلى التقديرين (من تحت) لامن فوق اقتضى الشارح المحقق هنا الفاضل ابا المكارم وقد زاد احتمالا ثالثا حيث قال بالصاد المهملة ثم التختانية الموحدة او المثناة ثم العين المنقولة والصاد المنقولة ثم التختانية المثناة ثم العين المهملة انتهى فيكون من الضيغة وتركها الشارح المحقق (١٢) اى التى يرجع الوكيل بمقوقها على الموكل (على الفعل) اى المعهود (الحالف) مفعول الامر (و) اقتضى (توكيله) اى الغير (١٣) اى الحالف (والجملة) اى جملة اقتضى الخ (خبر اللام) الاولى خبر لام

(١) يفيد ان نسخة الشارح المحقق بلا امر من غير الضمير كما هو بعضها (٢) صفة الغير (٣) علة لم يحدث (ان بعث ثوبا بامر^ك ووكالتك) فلم يتحقق الشرط على الفرض المذكور قال المصنف (وان دخل على عين) اما عطف على دخل على فعل الخ كما اشار اليه ابوالمكارم حيث قدر هناك حرف الشرط لان ابتدائية لام بالعلمية لا بالنوصيف واما عطف على جملة لام دخل الخ اقتضى امره الخ وهو الظاهر لعدم احتياجه الى اعتبار عطف اقتضى ملكه الخ على اقتضى امره الخ كما في الاول من غير تحقق شرط عطف الاسمين كما لا يخفى (٤) اي الفعل صفة الفعل (اولا) يجرى (ك) فعل (الاكل) ومجمله الطعام (٥) اي لا الرجعة المحسوق الى الموكل ولا غيرها كالضرب (ولو كان) العين (٦) اي ولد الغير المخاطب (بذلك الغير) صلة الاختصاص (فحدث في ان بعث ثوبا لك) مثال دخول اللام على العين وهو الثوب فانه تعلق به لكون الظرف صفة له (او) فصل حلق القول ﴿ (٧١١) ﴾ ان ضربت لك عبدا او قمت لك مكانا

اي في مكان ملك لك كما يأتي مثالان لدخول اللام على فعل لا يقع عن غيره حيث تعلق اللام بضربت وقمت ثم فسر قوله لك في هذه الامثلة فقال (اي هو) اي العبد او الثوب او المكان (ملك لك) على ما هو مقتضى اللام الجار في هذا القسم الثاني (٧) عطف على باع (٨) اي المخاطب في الحلق بضرب الولد اعلم انه زاد هناك قوله والعبد ومثل ههنا بقوله او ضربت لك عبدا اشارة الى ان ما هو في المتن من لفظ الولد تمثيل لا تغيير لما في الهداية والكافي وهو ضرب الغلام كما ظن الغاضل ابوالمكارم فيجوز ان يراد بالغلام في عبارتهما مرة الولد سواء قدم اللام او اخر كما في الفوائد الظهيرية فان قيل لوجه لا اعتبار الملك في الولد قلت المراد به الاختصاص ولهذا فسر الشارح المحقق هناك بالاختصاص ومرة العبد لان المراد بجرى ان الوكالة وكالة يتعلق بها حقوق يرجع بها الوكيل على الموكل وليس للضرب حقوق يلحق الوكيل ليرجع بها على الموكل وليس الضرب مما يملك بالعقد فكان كالاكل فاندفع ما قيل ان المراد من الغلام الولد لا العبد لان الضرب للعبد يحتمل النيابة والوكالة فهو نظير الاجارة لانظير الاكل وما يؤيد الاندفاع ايضا ما في جامع فاضيل ان لو قال ان ضربت لك عبدا او ضربت

الحالف ذلك الثوب (بلا امر) وكالة بالبيع من غير المخاطب (ملكه) اي ملك الحالف هذا الثوب (اولا) يملكه لان المعنى ان بعث ثوبا بامر^ك ووكالتك (وان دخل) اللام (على عين) اي عمل الفعل يجرى فيه التوكيل او لا كالاكل (او فعل لا يقع عن غيره) اي لا يجرى فيه الوكالة اصلا (كاكل وشرب ودخول وضرب الولد) والعبد (اقتضى) اللام في صورتين (ملكه) اي اختصاص هذا العين ولو ولده بذلك الغير (فحدث في ان بعث ثوبا لك) او ضربت لك عبدا او قمت لك مكانا اي هو ملك لك فكندا (ان باع) الحالف (ثوبه) اي المخاطب وضرب ولده (بلا امره) سواء علم الحالف ان الثوب او العبد ملك له او لا فان المعنى ثوبا او عبدا او مكانا ملكته والحاصل ان لام التمليك اما ان تقتصر بفعل او اسم فان كان الثاني فان كان مملوكا للمحلول عليه فقد حدث بالفعل والا فلا سواء كان الفعل مما يجرى فيه التوكيل ام لا سواء كان بامر^ك او بغير امره وان كان الاول فان كان الفعل مما يجرى فيه الوكالة وله حقوق يرجع الوكيل بها على الموكل فاليمين على التوكيل فلا يحدث بدونه وان لم يجر فيه التوكيل اولم يكن له حقوق فاليمين على تمليك

عبدا لك فهو على ضرب عبد مملوك للمخاطب لكان العرف ولان الضرب مما لا يملك بالعقد ولا يلزم ومجمله يملك فيصرف اللام اليه فتأمل (٩) علة فحدث (ثوبا او عبدا) او ولدا (او مكانا ملكته) انت اي اخنص بك سواء كان بالملك او بغيره كالولاد والنسب (١٥) اي حاصل الضابطين المذكورين (١١) اي يلحق (١٢) اي بفعل المحلول به (والا) يكن مملوكا اي محتضا (فلا) يحدث بالفعل (١٣) اي الفعل المحلول به (مما يجرى فيه) الخ (١٤) اي فعله (١٥) اي المحلول عليه (١٦) اي القران بالفعل (١٧) المقرون به لام التمليك (١٨) كالبيع (١٩) اي يقتضى امره (٢٥) كالاكل والشرب والدخول (او) جرى لكن (٢١) كضرب الولد (فاليمين) يحتمل (على تمليك) الاولى على تملك بدون الباء *

(١) كالثوب والمكان مثلا (فيجعل محله مقدما) على لام الجار او المراد التقدم في الاعتبار في وجهي تقديم اللام وتأخير قوله ان اكلت لك طعاما او شربت لك شرابا اقتضى ان يكون الطعام والشراب ملك المخاطب كما في قوله ان اكلت طعاما لك فانه وان كان متعلقا بالاكل صورة فهو في المعنى والاعتبار متعلق بالطعام واما في ضرب الولد فباعتبار ان يراد بالملك الاختصاص (٢) اي عن كون كلام المخالف لغوا لانه اذا لم يكن الفعل مما يجري فيه التملك او كان منه ولكن ليس ماله حقوق لا يمكن ان يحمل اللام على الضابط الاول فلولا حمل اليمين على تملك محل الفعل ولم يجعل هو منظورا ومعتبرا لا يمكن ان يحمل اللام على الضابط الثاني ايضا فيلغو (٣) اي المذكور الحاصل كله (اذالم ينو) شيئا (فان نوى الملك في الفصل الاول) المذكور في الحاصل وهو الفصل الثاني في المتن وعلى هذا القياس قوله (والتوكيل في) الفصل (٤) اي الفصلين (وقضاء) ايضا (في) الفصل (الاول دون) الفصل (٥) المعترض الفاضل ابو المكارم (٦) اي الفقهاء الكرام (من) الفصل (الثاني) في الحاصل (بوجه) اما الاول فلان صرف اللام الى الفعل والعين مما يتعلق بقصد المتكلم فان كان قصده على قطعه (٧١٢) (فصل حلف القول)

حمل الفعل فيجعل محله مقدما صيانة عن الالغاء وهذا اذا لم ينو فان نوى الملك في الفعل الاول والتوكيل في الثاني صدق ديانة في كليهما وقضاء في الاول دون الثاني كما في المحيط وغيره من المتداولات واعترض على ما ذكره من الثاني بوجه اما الاول فلان صرف اللام الى الفعل والعين مما يتعلق بقصد المتكلم فلم يكن اللام للاختصاص بالعين واما الثاني فلان من الافعال ما لا يقتضى التعلق بعين نحو ان قمت لك فلا وجه لاعتبار صرف اللام الى العين واما الثالث فلانه لو صح في جميع هذه الافعال صرف اللام الى العين فلا وجه لاعتبار تعلقه بفعل لا يتبع عن الغير اذ تعلقه حينئذ بالعين فيكفي اعتبار تعلقه بالعمل والعين فتعيب الفعل بالوقوع عن الغير تعسف واعتبار القسم الثاني من الفعل تكلف والكل مردود اما الاول فانهم قد اعتبروا قصد المتكلم ونيته الا ان الظاهر ما ذكر في المتن على ما قالوا بقريضة العرف كما في التمرناشي

عن العين بالكيفية وايصاله بالفعل صورة ومعنى (لم يكن اللام هناك) لاختصاص العين بمدخوله اي اللام بل انما يكون لاختصاص الفعل بمدخول اللام نحو ان دخلت لك اي لاجلك ومجبتك الدار (واما) الوجه (الثاني) لاننا لانسلم ان كل فعل لا يتبع عن غيره يقتضى التعلق بعين (لان من) تلك (الافعال) ما لا يقتضى التعلق بعين نحو ان قمت لك (اوجبت لك فكذا) (٧) فيها لا اعتبار صرف اللام الى العين (واما) الوجه (الثالث) فلانه لو صح اي وان سلم في جميع هذه الافعال الغير الواقعة عن الغير (صرف اللام الى العين فلا وجه) في عبارة المعترض بدون الغاء وهو الظاهر من قوله لو صح الخ لانه وصليّة تسليم بعد المنع على ما ظهر لك ماهرنا (٨) اي حين سلم صرف اللام في جميع هذه الافعال الى العين بالعين ايضا اي كما لو اخرج عن العين على ما مرفى عبارة المعترض نقلا من الكافي من انه يستوى في ذلك اي في دخوله الى العين تقديم اللام كما مر وتأخير نحو ان اكلت طعاما

لك وشربت شرابا لك لان الفعل مما لا يملك فوجب صرف اللام الى ما يملك وهو العين (٩) في وضع هذين الضابطين (١٠) اي صرف اللام (بالفعل) الذي قد يتبع عن الغير حتى يحصل الضابط الاول (و) تعلقه (بالعين) حتى يحصل الضابط الثاني (فتقييد الفعل بالوقوع عن الغير) ليحصل الامتياز عما في التقسيم الثاني (تعسف) اي خروج عن الطريق المستقيم كيف (واعتبار القسم الثاني) من جملة (الفعل) وهو الذي لا يتبع عن الغير (تكلف) لا حاجة اليه في تحصيل القسم الثاني اذ يكفي فيه اعتبار تعلق صرف اللام بالعين (والكل) اي كل الوجه (مردود) اما الاول فانهم قد اعتبروا قصد المتكلم ونيته فيه ان اراد انهم اعتبروه في مطلق الاحكام فلا يفيد وان اراد انهم اعتبروه فيما نحن فيه فهو خلاف ما اسلفه بقوله وهذا اذا لم ينو الخ فمع هذا لا ارتباط للاستدراك بقوله (الا ان الظاهر ما ذكر في المتن) من الاقتضائين بناء (على) الخ او ذكرنا على (ما قالوا بقريضة العرف) اما متعلق بالنسبة بين اسم ان وخبره او متعلق قالوا على طريق المغولية او على طريق الاستدلال من الشارح المحقق وبالمجمل مفاده انهم بالعرف استغنوا عن النية فتأمل في وجه الرد *

(١) رد الوجه (الثاني فتحوا القيام ما يقتضى التعلق بالعين نحو قمت لك مكانا) أى مكانا مملوكا لك فيه ان الذى فسرنا به لك الدار فى كلام المعترض اظهر هنا ما اراده الشارح المحقق من مملوكة المكان من انه لا يستقيم فى جئت لك فماذا يقول فيه (واما الثالث فلان المدار) فى وضع الضابط (لما كان على دخول اللام فى الفعل) أى على انه قد يدخل فيه (و) قد يدخل فى (العين وبعض الاول) مما لا يقع عن الغير (كمدخول اللام فى الثاني) وهو العين (٢) وجه الشبه فيه ان هذا الرد الثالث عين المتنازع فيه فى وجهه الثالث وليس نزاع المعترض الثالث الا هذا كما لا يخفى على من تأمل فى اعتبار المعترض قدر الكفاية فكيف (٣) أى الطريق الذى ذكره وزادوا فيه على قدر ما يكفى فهذا هو الميزان فظهر حال قوله (فظهر ان الاعتراض على المجتهد بين الذين كل واحد منهم بحر من الحقائق) من قبيل قوارير من فضة وموجه العويصات وبه يقول المعترض ايضا (و) ان (الطعن بالاعتساف) فيه لطافة أى باعتساف المعترض وبعده عن الحق او بنسبتهم الى التعسف والتكلف (على الهادين للخلايق من كمال القصور عن

٧١٣

واما الثاني فتحوا القيام ما يقتضى التعلق بالعين نحو قمت لك مكانا كما فى المحيط وغيره واما الثالث فلان المدار لما كان على دخول اللام فى الفعل والعين وبعض الاول كالثاني فى الحكم وجب التفصيل على هذا المنهاج فظهر ان الاعتراض على المجتهد بين الذين كل واحد منهم بحر من الحقائق والطعن بالاعتساف على الهادين للخلايق من كمال القصور عن ادراك ما فى كلامهم من الدقائق (و) حلف (كل عرس) بالكسر (لى فكذا) أى طالق (بعد قول عرسه تكلمت) أنت امرأة (على) أنا (طلقت هى) أى عرسه القائمة به وكذا غيرها قضاء لعموم الكلام عن ابي يوسف ان عرسه لا تطلق وهو الاصح لان الكلام فى غيرها كما فى الكرومانى (وصح نية غيرها ديانة) لاقضاء لانه تخصيص العام واعلم ان اليمين على نية المظلوم حالفا او مستحلفا قال القدورى هذا اذا استحلف على ما فى الماضى واما على ما فى المستقبل فعلى نية الحالف ولو ظالما وقال شيخ الاسلام انه فى اليمين بالله واما فى غيره فلو نوى خلاف الظاهر كما لو نوى الطلاق عن وثاق صدق ديانة الا انه يأتى اثم الغموس ظالما كما فى المحيط وغيره ولا يخفى ما فى هذه الجملة من حسن الاختتام والاباء الى قصد الشروع فى الغير من المرام *

بمجد الله قد تم طبع الجزء الثانى من كتاب جامع الرموز
وبليه الجزء الثالث اوله كتاب البيع

جامع الرموز

(١٥) أى نية غيرها (تخصيص العام) لا يقبل فى القضاء او مبناه على الظاهر وتخصيص العام خلاف الظاهر (او مستحلفا) بكسر اللام أى مملوكا غيره (١١) أى كون اليمين على وفق نية المظلوم (اذا استحلف) الخ (١٢) أى كون اليمين على نية المظلوم (فى اليمين بالله واما فى غيره) من الكليات والتعليقات (١٣) الحالف (١٤) أى الحالف (١٥) مثل (اثم) اليمين (الغموس) لو كان (ظالما ولا يخفى ما فى هذه الجملة) أى فى قوله وصح نية غيرها (١٦) أى غير مسائل الايمان (من المرام) الفقهى النعمان فكانه يشير الى انه قد تم الايمان وصح نية الشروع فى غيرها من مسائل الامام النعمان رحمه الله الرحمان بنعم الجنان وفى الفردوس جعل له المكان فنشر لشرح رموز كتاب البيع عسى ان يحفظنا الله عن الخطل والزيف آمين وقد استجيب والحمد لله على نعمة اتمام الدفتر الثانى من كتاب الزكوة الى هنا بيد المؤلف راجى العطايات والتحيات بحرمة من عليه الصلوات المتواليات وعلى آله الطيبات المزاكيات المتعاليات

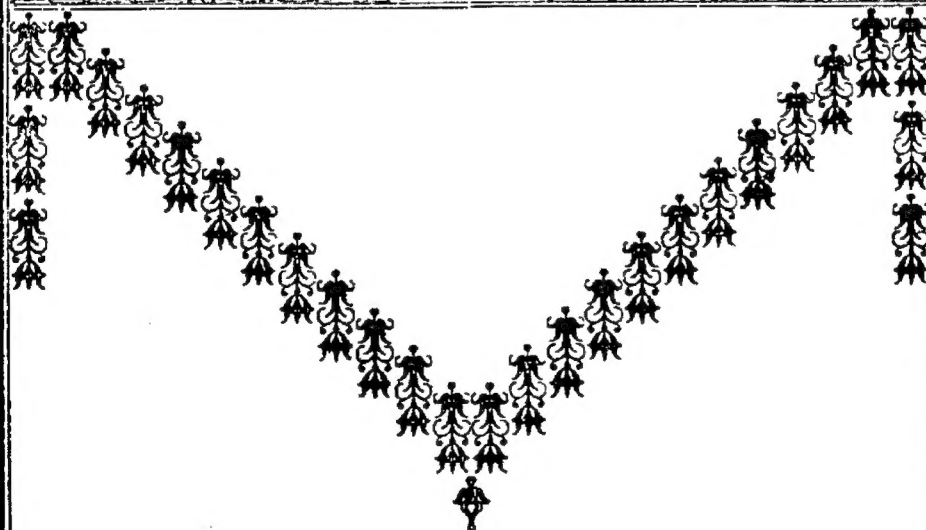
فهرس الجزء الاول من كتاب جامع الرموز

فصل الجنائز	٢٧٨	كتاب الطهارة	٢١
فصل الشهيد	٢٩٥	بيان الغسل	٣٨
فصل صلوة الخوف	٢٩٤	بيان المياة	٤٥
فصل صلوة في الكعبة	٢٩٥	بشر فيها نجس	٥٩
		فصل التيمم	٦٣
كتاب الزكوة	٢٩٧	فصل المسح	٧٢
فصل نصب العاشر	٣١٧	فصل الميض	٨٥
فصل مصارف الزكوة	٣٣٤	فصل يطهر الشئ	٩٥
فصل الفطرة	٣٤١		
		كتاب الصلوة	١١٥
كتاب الصوم	٣٤٦	فصل الاذان	١٢١
فصل ما يفسد الصوم	٣٥٧	شروط الصلوة	١٢٨
فصل الاعتكاف	٣٧٦	فصل صفة الصلوة	١٣٧
		فصل يجهر الامام	١٤٣
كتاب الحج	٣٨١	فصل يصل سبفه الحدث	١٨١
فصل القران	٤١٦	فصل ما يفسد الصلوة	١٨٦
فصل الجنابات	٤٢٥	فصل الوتر	٢٥٣
فصل الاحصار	٤٣٣	فصل الكسوف	٢١٦
		فصل ادراك الفريضة	٢١٩
كتاب النكاح	٤٤٥	فصل قضاء الفوائت	٢٢٤
فصل الولي والكفو	٤٥٩	فصل سجود السهر	٢٢٨
فصل المهر	٤٧٤	فصل سجدة التلاوة	٢٣٩
فصل نكاح القن	٤٨٥	فصل صلوة المريض	٢٤٥
كتاب الرضاع	٤٩٨	فصل صلوة المسافر	٢٤٨
		فصل صلوة الجمعة	٢٥٩
كتاب الطلاق	٥٥٤	فصل صلوة العيدين	٢٧٥

فهرس الجزء الاول من كتاب جامع الرموز

فصل ثبوت النسب	٥٩٣	فصل تفويض الطلاق	٥٢٢
فصل في النفقة	٥٩٥	فصل التعليق	٥٢٩
		فصل من غالب حاله	٥٣٩
كتاب العتاق	٦١٢	فصل تصح الرجعة	٥٤٢
فصل عتق البعض	٦٢٢	فصل الابلاء	٥٥٥
فصل الملقى بالعتق	٦٢٩	فصل الخلع	٥٥٤
فصل التدريب	٦٣٢	فصل الطهار	٥٥٩
فصل الولاء	٦٣٥	فصل في اللعان	٥٦٦
		فصل العنين	٥٧٣
كتاب البكاتب	٦٣٩		
كتاب الايمان	٦٤٦	فصل العدة	٥٧٧
فصل حلف الفعل	٦٦٧	فصل المضانة	٥٩٥
فصل حلف القول	٦٩٨		

تمت





توصیحات

کتاب "جامع الرموز" اثر ارزنده و نایاب استاد
شمس الدین محمد الخراسانی القهستانی
در ۴ جلد (الجزء الاول، الجلد الثاني، الجزء الثالث،
الجلد الرابع) و ۲ مجلد بترتیب مجلد اولین (۱-۲)
و مجلد آخرین (۳-۴) بدینال سعی و کوشش
مداوم تجدید چاپ شده و در دسترس عموم
قرار داده شده است.

نمونه های انتخاب شده برای چاپ،
از قدیم ترین و کاملترین و دقیق ترین نمونه های موجود
میباشد که چندین بار متوالی توسط روحانیون، علماء
و اساتید محترم مورد بررسی و مقابله با نسخه های
متعدد قرار گرفت. توجه کلیه خوانندگان را
به نکات زیر جلب می کنند:

الف - در مجلد آخرین (۳-۴) الجزء الثالث صفحات
(۲۰۱-۲۰۲) در هیچ کدام از نسخه ها وجود ندارد ولی متن
کامل و بدون عیب و نقص میباشد.

ب - در مجلد آخرین (۳-۴) الجلد الرابع صفحات
(۵۱۳ و ۵۱۴) نیست ولی بجای آن صفحات ۵۰۵ مکرر
و ۵۰۶ مکرر هست و باز هم متن کتاب جامع الرموز
کامل و بدون هیچگونه عیب و نقصی است.

مکتبه الاسلامیه

۱۴۰۱ هـ - ۱۹۸۱ م